

در المختار فی شرح تنویر الابصار

۱۷۸۸

۱۶۸۴

۴۹۲
 (۴۶۹ مکرر) ۴
 (۵۰۰-۵۰۰-۵۰۰) ۴
 ۴۹۲

۴۰۴
 ۴۰۰
 ۴
 ۴۹۲

۲۵۵

۴۶۴
 ۱۷۸۸

بَابُ الْعَوَارِضِ ٩٦	بَابُ الْاِعْتِكَافِ ٩١	كِتَابُ الْحَجِّ ٩٩
بَابُ الْمُتَعَجُّجِ ١٠٦	بَابُ الْاِحْصَاءِ ١١٠	بَابُ غَمِّ الْغُرَبَاءِ ١١١
بَابُ الْاِهْدَاءِ ١١٢	كِتَابُ النِّكَاحِ ١١٣	بَابُ الْاِطْعَمَاتِ ١١٤
بَابُ الْاَوَّلِيَّةِ ١١٦	بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١١٩	بَابُ الْاِهْدَاءِ ١٢١
بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١٢٦	بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١٢١	بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١٢٠
كِتَابُ الطَّلَاقِ ١٣٢	بَابُ الصَّرْحِ ١٣٢	بَابُ طَرَفِ الْغَنِيِّ مَهْوُولُهَا ١٣٧

بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١٤١	بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١٤٠	بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١٤١
فَصْلٌ فِي الْمَشْرِقِ ١٤٤	بَابُ التَّعْلِيْقِ ١٤٣	بَابُ الطَّلَاقِ ١٤٧
بَابُ الرَّحْمَةِ ١٤٨	بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١٥١	بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١٥٢
بَابُ الطَّهَارِ ١٥٥	بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١٥٦	بَابُ الْاِطْعَمَةِ ١٥٩
فَصْلٌ فِي الْحَرَامِ ١٦٣	بَابُ الْحَضَانَةِ ١٦٥	بَابُ النِّفْقَةِ ١٦٨
كِتَابُ الْعَتَقِ ١٦٤	بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ ١٧٦	بَابُ الْحَلْفِ بِالْعَتَقِ ١٧٨

باب الذباب ١٨٠	باب الاستيلاد ١٨١	كتاب الايان ١٨٢
باب المبي في الخول والخروج ١٨٦	باب المبي في كل والشرب ١٨٨	باب المبي في الطلاق والغناق ١٩٣
باب المبي في البيع والشراء ١٩٤	كتاب الحدود ٢٠٠	باب الوطي الله يوجب الحد ٢٠١
باب الشهادة على الزنا والرجوع عنه ٢٠٣	باب حد الشرب ٢٠٤	باب حد القذف ٢٠٥
باب التعزير ٢٠٥	كتاب السرقه ٢٠٨	كتاب الجماع ٢١٤
باب المغنم وقسمته ٢١٥	باب استيلاد الكفار ٢١٦	باب المستامن ٢١٨

باب العشرا والخراج ٢١٩	باب المرتبة ٢٢٣	باب البغاه ٢٢١
كتاب اللقبط ٢٢٠	كتاب اللفظه ٢٢٠	كتاب الايان ٢٢٢
كتاب المفقود ٢٢٣	كتاب الشركه ٢٢٤	كتاب الوفاء ٢٢١
فضل تعلق لوقف الاولاد ٢٢٤	اختلاف الشاهدين ٢٢٩	كتاب اليوسع ٢٥٤
باب خيار الشرط ٢٥٩	باب خيار الغيب ٢٦٢	باب خيار الرويه ٢٦٦
باب البيع الفاسك ٢٦٧	فضل في الفضول ٢٧٣	باب الاقال ٢٧٥

باب المراجعة ٢٧٦	فصل في التصرف في المسع ٢٧٨	فصل في القرض ٢٨٠
باب الزبوا ٢٨١	باب الحقوق ٢٨٣	باب الاستخفاف ٢٨٤
باب السلم ٢٨٧	باب المتفرقات ٢٨٩	باب الصرف ٢٩٣
باب الكفالة ٢٩٦	باب كفالة الرجلين ٣٠٢	كتاب القضاء ٣٠٤
باب التكليم ٣١٢	باب كتاب القصاص ٣١٢	باب الصلح ٣١٤
كتاب الشهادات ٣١٧	باب القول وعنده ٣٢٠	باب الاختلاف في الشهادة ٣٢٦

كتاب
الطلاق
٣٠٣

فصل في
الحبس
٣٠٧

باب الرجوع في الشهادة ٣٢٦	كتاب الوكالة ٣٢٧	باب الوكالة بالبائع والشرا ٣٢٨
باب الوكالة بالحضرة ٣٣٢	باب عزل الوكيل ٣٣٤	كتاب الدعوى ٣٣٥
باب التخالف ٣٣٩	باب في دفع الدعوى ٣٤١	باب دعوى الرجلين ٣٤٤
باب دعوى النسب ٣٤٤	كتاب الأقارب ٣٤٥	باب الاستئنا وما في معنا ٣٤٨
باب اقارب المريض ٣٥٠	كتاب الصالح ٣٥٤	فصل في دعوى الدين ٣٥٧
كتاب المضاربة ٣٥٩	باب المضار ٣٦٠	كتاب البياع ٣٦٣

تكملة العبد	كتاب الهبة	باب الرجوع
٣٦٦	٣٦١	٣٧١
مسائل متفرقة	كتاب الأجر	باب ما يجوز
٣٧٣	٣٧٤	٣٧٧
باب الأجر الفاسد	باب فسخ الأجر	كتاب المكاتب
٣١٠	٣١٥	٣١١
باب ما يجوز للمكاتب	باب كتابة العبد المشرق	باب ثبوت المكاتب
١٩	٣٩٠	٣٩١
كتاب العتق	كتاب الأكرام	كتاب الجبر
٣٩٢	٣٩٤	٣٩٥
كتاب المازونة	كتاب الغصاة	كتاب الشفعة
٣٩٦	٣٩٩	٤٠١

باب طلب النفعة	باب ما ثبت في فقه	كتاب القسم
٤٠٧	٤٠١	٤١١
كتاب الزارع	كتاب المساقاة	كتاب الذبائح
٤١٤	٤١٦	٤١٧
باب الخط والكاتب	فصل في النظر في المسائل	باب الاستبراء
٤٢٢	٤٢٦	٤٢٧
فصل في السعي	كتاب أحوال الموات	فصل في الشرب
٤٢٩	٤٣٥	٤٣٧
كتاب الأشرار	كتاب الصبي	كتاب الجنائيات
٤٣٨	٤٤٠	٤٤٢
فصل فيما بين القود وماله	باب القود فيما روى النفس	فصل في الفعليين
٤٤٣	٤٤٦	٤٤٩

وقف مرحوم فرائض الحاج حسين اقدى في كتيبه خانه
 مرحوم سلطان محمد خان غازى في اتصال جامع مرحوم
 ابو الفتح سلطان محمد خان غازى في بلاد استانبول
 ١٢٠٢ هـ

تفسير
 حرم الكرم
 عبد الله
 اقدى
 خاني



١٦٨٤

T. C.
 ISTANBUL
 Fatih Kütüphanesi
 BAYI

K. 1780

Yazma No	1684
Yazma Adı	fatih
Yazma Durumu	
Yazma Tarihi	
Yazma Yeri	

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين
 محمد الكيا من شريحت صدورنا بانواع الهداية سابقا ونورت
 بصايرنا بتوحيده لا بمار لا حقا وافضت علينا من اشعة شريعتك
 المظهره عرايقا واغدت لدينا من بحار منحة الموقرة نهارا رايقا
 واتممت نعمتك علينا حيث بمرت ابتداء انبيض هذا الشرح
 المختصر تجاه وجه منبع الشريعة والدرر وضيعة الجليلين
 ابي بكر وعمر بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وعلى آله
 وصحبه الذين حازوا من منبع فتح كشف قبض فضلك الوافي
 حقايقا **وبعد** فيقول فقير ذي اللطف الخفي محمد علا الدين
 بن الشيخ علي الامام من جامع باب امية المفتي بدمشق المحمية الخفي
 لما بيضت الجزء الاول من خزائن الاسرار وبتدابع الاقلاد في
 شرح تنوير الابصار وجامع البحار قد رتته في عشر مجلدات
 كبار فصرفت عنان الفنايه نحو الاختصار **وسميته** بالدر
 المختار في شرح تنوير الابصار الذي فاق كتب هذا الفن
 في البسط والتصحيح والاختصار ولعمري لقد اشحت روضت
 هذا العلم به مفتحة الارواح وسلسلة الانهار من عجايبه
 ثمرات التحقيق تتناثر من غرابيه وخاير تدقيقا خير
 الافكار لشيخ شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الثمري ناش
 الغزي عمدة المتأخرين الاخيار فاني اروي به عن شيخنا الشيخ
 عبد النبي الخليلي عن المصنف عن بن نجيد المصري بسنده الى
 صاحب المذهب ابي حنيفة بسنده الى النبي صلى الله
 عليه وسلم المصطفى المختار عن جبريل عن الله الواحد القهار

القهار كما هو مبسوط في اجازتنا بطرق عديدة عن المشايخ
 المتبحرين الكبار وما كان في الدرر والفرس لم اعزه الا ما
 ندر وما نراد وعز نتله عزوته لتايلك رومالا اختصارا وما
 هو مامول من الناظر فيه ان ينظر بعين الرضا والاستبصار
 وان يتلاني تلاقه بقدر الامكان او يصحح ليصنع عنه عالم
 الاسرار والا ضما ولعمري ان السلامة من هذا الخطر الامر
 يعز علي البشر ولا غرو فان النسيان من خصايص
 الانسانية والخطا والزلل من شعائر الادمية واستغفر
 الله تعالى مستغذابه من حسد يسدي باب الانصاف
 ويرد عن جميل الاوصاف الا وان الحسد حسيل من
 تعلق به فلك وكفى للحاسد ما اخر سورة الفلق
 في اضطرابه بالقلق للهدى الحاسد ما اعزله بدابها
 فاعزله فقتله **و** ما انا من كيد الحسود يا من **و**
 ولا تهازل يزمري ولا يتدبر **و** ولله در القايل **و**
و يحسدون وشر الناس كلهم **و** من عاش في الناس يوما **و** غير محسود
 ان لا يسود سيد بدون ودد يمدح وحسود يقدر لانا
 من زرع الاحث حسد المحت فالليم يفضح والكريم يصلاح
 لكت يا بني بعد الوقوف على حقيقة الحال والاطلاع على
 حرره المتأخرون كصاحب البحر والنهر والفيض والقدر
 وجدنا المرسوم وعز مي زاده واخي زاده وسعدي
 افندي والزبلي والاكمل والكمال وبين الكمال مع تحقيقا
 بها البال وتلقينها من حول الرجال ويا بني الله القصيدة
 لكتاب غير كتابه والمصنف من انتقز قليل خطا المر في كثير
 صوابه ومع هذا فمن انتقن كتابي هذا فهو الماهر
 ومن ظفر بما فيه فسيقول بما لا فيه كمن ترك الاول
 لاخر ومن حصله فقد حصل له الخط الواور لانه
 البحر لكن بلا ساحل ووايل القطر غير انه متواصل
 بحسن عبارات ورمز اشارات وتثقيع معاني
 وتحرير مباني وليس الخبر كالمعاينة واستقرته

القفية

فقد اوتي خير كثيرا وقد فسر الحكمة زمرة ارباب
التفسير بعلم الفروع الذي هو العلم الكبير ومن هنا
قيل **وخير علوم علم فقه لانه** يكون الى كل العلوم توسلا
فان فقهها واحدا متورعا على الفذي زهد تفضلا واعلا
وهما ما خور ذات مما قيل للامام محمد
تفقه فان الفقه افضل فايد الى البر والتقوى واعدل فاصل
وكن مستفيدا كل يوم زيادة من الفقه واسبح بحور القواعد
فان فقهها واحدا متورعا **اشد على الشيطان من الفوائد**

ما الفضل الا لاهل العلم **انهم** على الهدى لمن استهدي اد
ووزن كل امر ما كان يحسنه **والجا** هلون لاهل العلم اعدا
فقرمهم ولا يتجهل به **ابدا** الناس موثي واهل العلم احياء
وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة العلم يرفع المملوك
الى مجالس الملوك لولا العلم لهلك الامر وانما العلم
لا رايه ولا ية ليس لها عزل ان الامير هو الذي
يضي اميرا عند عزله ان زال سلطان الولاية
كان في سلطان فضله **فيل** ان تعلم العلم يكون
فرقت عين وهو بقدر ما يحتاج لدينه وقرب
كفاية وهو ما اذا ر عليه لنفع غيره ومنه وباهو
التي في الفقه وعلم الطب وحراما وهو علم
الفلسفة والشريعة والتنجيم والرمل وعلوم
الطبايعين والسحر والكهانة ودخل في الفلسفة
المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقا
ومكر وهما وهما اشعار المولدين من الغزل والتبلا
ومباحا كاشعارهم التي فيها كذا في قوايد
شمن من الاشباه والنظائر ثم نقل في مستبلة
الرباعيات ومحطها ان الفقه هو شجرة الحديث وليس
ثواب الفقيه اقل من ثواب المحدث وفيها كل

فيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى وربه
لان اراد الله تعالى غيب الا فقها فانهم علموا ارادته
تعالى بهم بحدوث القادر في المصدوق من يراد الله
به خيرا يفقهه **ص** في الدين وفيها كل شئ يسأل
عنه القدير يوم القيامة الا العلم لانه طلب من
شبه ان يطلب الزيادة منه وقل ربي زدني
علما فكيف يسأل عنه وفيها اذا سئلنا عن
مذ هبنا ومذ هب مجالفتنا وجوبنا مذ هبنا
صواب يحتمل الخطا ومذ هب مجالفتنا خطا يحتمل
الصواب واذا سئلنا عن معتقدنا ومعتقد خصومنا
قلنا وجوب الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه
خصومنا وفيها العلوم ثلاثة علم نفع وما
احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نفع
ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم
نفع واحترق وهو علم الحديث والفقه وقد
قالوا الفقه زرع عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه وسقاها علقمة وحمدة ابراهيم
النخعي ودرسه حسان وطحنه ابو حنيفة
وعنه ابو يوسف وخيرة محمد وسائر الناس
ياكلون من خيرة وقد نظمه بعضهم فقال
الفقه زرع ابن مسعود وعلقمة حصاده ثم ابراهيم
ونعمان طاحنه يعقوب عاحنه محمد خايرة والاكل
وقد ظهر علمه بنصائفة كالجامعين والمبسوط والزيا
والنواد رحى قيل انه صنف في العلوم الدينية
تسماية وتنسقة وتسعين كتابا ومن تلاميذه
الشافعي رضي الله عنه **وتروى** بامر الشافعي وفوض
اليه كتبه وقاله فوسبه صار الشافعي فقهيا ولقد
انصف الشافعي حيث قال من اراد الفقه فيكزم
اصحاب ابي حنيفة فان المعاني تيسر لغيره والله

دراس
الناس
دات

والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد ابن الحسن وقال
اسمعيل ابن ابي رجاء ربيت محمد في المنام فقلت له
ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لو اردت ان اعذبك
ما جعلت هذا العلم فيك فقلت له فابن ابو يوسف
فقال فو ثنابد رجة فقلت فابو حنيفة قال هيهات
ن اكل في اعلاليين وقد صلى الفجر بوضوء الغشاء
اربعين سنة وخمسة وخمسين حجة وراي
ربه في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة وفي
حجته الاخيرة استنارت حجة الكعبة بالدخول ليل
فقام بين القامود بين علي بن رطله اليه ووضع
اليسري على ظهرها حتى ختم القرات ثم راع
وسجد ثم قام على رطله اليسري ووضع اليه
على ظهرها حتى ختم القرات فلما سلم بكى
ونابح ربه وقال احيى ما عبدك هذا العبد الفقير
حق غبار نكرك لحن عرفت حق معرفتك فذهب
تقصا نخدمته لكمال معرفته فهتف هاتف
من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفت حق
المعرفة وقد خدمت فاختست الخدمه وقد
غفر نالك ولكن انتفك ممن كان علي مذ هبك
الي يوم القيامة وقيل لابي حنيفة بئر بلغت ما بلغت
مجلسا قال ما بلغت بالافادة وما استنكفت
عن الامانة ومسا فربن كرام من جعل ابا حنيفة
بينه وبين الله رجوت ان لا يخاف وقال فيه
حسبي من الخيرات ما اعدته يوم القيمة في ربي الرحمن
دين النور محمد خير الوري ثم اعتقاد في مذ هب النعمان
وعنه عليه الصلاة والسلام ان ادم اغتربني وانا
افتخر برجل من امث اسمي نعمان وكنته ابوا
حنيفة هو سراج اماني وعنه عليه السلام ان
ساير الانبياء يوم القيمة يفتخرون بي وانا افتخر

نصف

الاستنفا

ون

بابي حنيفة

بابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن ابغضه فقد
ابغضني كذا في التقديمة شرح مقدمته ابي الليث قال
في الفيا المعنوي وقول بن الجوزي انه موضوع تعصب
لانه روي بطرف مختلفة ورعي الجرجاني في مناقبه
يسنده لسهل بن عبد الله الدستري انه قال لو كان
في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة لما نهودا ولما
تنصروا ومناقبه اكثر من ان تحصر وصف فيها
سبط بن الجوزي مجلد بين كبيرين وسماه الانتصار
لامام ائمة الامصار وصفه غيره اكثر من ذاك والحا
ان ابا حنيفة النعمان من اعظم معجزات المصطفى
بعد القران وحسبك من مناقبه اشتها رمذا هبة ما قال
قولا الا اخذ به امام من الائمة الاعلام وقد جعله
الله الحكم لا محابه واتباعه من زمنه الى هذه الايام
الي ان يحكم بمد هبه عيسى عليه السلام وهو كالمدر
رضي الله عنه له اجرة واجرم من دون الفقه
والفه وخرج احكامه على اصوله العظام الى يوم
الحشر والقيام وهذا يدل على امر عظيم اختص
به من بين ساير العظماء القلما العظام كيف لا
وقد اتبعه على مذ هبه كثير من الاوليا الكرام
ممن اتصف بشان المجاهد وركض في ميدان
المشاهدة كابر ابي عبد الله ادهم وشقيق البلخي
ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضل
بن عياض وداود الطائي وابي حامد الثقافي
وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك ووكيع بن
الجراح وابي بكر بن الوراق وغيرهم ممن لا يحصى
بعده ان يستقيم قلوبهم وادبه شبيهة ما انتفوه
ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال الاستاذ
ابو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته
في مذ هبه وتقدمته في هذه الطريقة سمعت

صل

يق

الاستناذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت هذا هـ
 الطريقة من ابي القاسم النصر بادي وقال ابو القاسم
 انا اخذتها من الشبلي وهو اخذها من السري السقطي
 وهو من مفرغ الكرخ وهو من داود الطائي
 وهو اخذ العلم والطريق من ابي حنيفة وكل منهم
 اثني عليه واقر بفضلهم فحسب لك يا اخي ان يكون
 لك اسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبارا كانوا
 منهمين في هذا الاقرار والافتخار وهذا ايمه هذه
 الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم
 في هذا الامر فليمتنع وكلما خالف ما اعتدوا به
 مردود ومبتدع وبالجملة فليس ابو حنيفة في
 رعدة ووزعه وعبادته وفهمه وعلمه بمشائرك
 وما قال فيه من المبارك **روى**
 لقد زات البلاد ومن عليها **روى**
روى امام المسلمين ابو حنيفة
 ما حكمه واثره وفقه **روى**
روى كايات الزبور علي صحيفه
 فما في المشرقين له نظير **روى**
روى ولا في المعربين ولا يكوفه
 بيت مشمر اسهر الليالي
 وتمام نهاره لله خيفه
 فمن حنيفة في علاه
 امام الخليفة والخليفة
 رايت العايبين له سفاها
 خلاف الحق مع حجج **حنيفة**
 وكيف يحل ان يوزي فقيهه
 له في الارض اثرا شريفه
 وقد قال بن ادريس مقالا
 صحيح النقل في حكم لطيفه

لطيفه بان الناس في فقهه عيال
 ولعنه ربنا اعداد **روى**
 علي من رر قول ابي حنيفة
 وقد ثبت ان ثابتا والدا الامام ادرك الامام
 علي بن ابي طالب رضي الله عنه قد ماله ولز رينه
 بالبركة وصح ان ابي حنيفة سمع الحديث من سبعة
 الساجدة كما بسط في اخر مشيئة المفسر وادرك بالسنة نحو
 عشرين مصابيا كما بسط في اوائل الضياء وقد ذكر
 العلامة شمس الدين محمد ابوالنصر بن عبد شاه
 الانصاري الحنفي في منظومته الالفية المسماة بحوار
 العقائد ودرر القلايد ثمانية من الصحابة مما
 روي عنهم الامام الاعظم ابو حنيفة رحمة الله
 عليه وعليهم اجمعين حين قال **روى**
 معتقدا مذموم عظيم الشأن ابي حنيفة الفهر النيران
 التابعي سابق الامة والعلم والدين سراج الامة
 جمعنا من اصحاب النبي ادرك اشهرهم قد اقتفا وسلك
 طريقة واضحة المتهاج سالمة من الضلال الداج
 وقد روي عن انس وجابر وبن ابي اوفى كذا عن عامر
 اعني ابا الطفيل زابت واقله ومن انيس الغني ووثله
 عن بن حزم قد روي الامام وبنيت على ودهى النعام
 وتوفي بغداد قيل في السجن ليلى القضا وله سبعون سنة
 بنارخ خمسون ومائة قيل وتوفي ولد الامام الشا
 فقد من مناقبه وقد قيل الحكمة في مخالفته تلاميذه
 انه راي صبي يلعب في الطين فذره من السقوط
 فاجابه بان احذر انت السقوط فان في سقوطك العالم
 سقوط العالم فحيث قال لا صباه ان توجه لكم
 دليل فقولوا به فكان كل ما اخذ بروايه عنه
 ويرجحها وحذ من غاية احتياطه وورعه

في
 في

وعلمه بان الاختلاف من آثار الرحمة فمهما كان أكثر كانت
 الرحمة أقدر لما قالوا رسم المفتي انما اتفق عليه اصحابنا
 في الروايات الظاهرة يفتي بها قطعاً واختلاف فيما
 اختلفوا فيه والاصح كما في السيراجية وغيرها ان
 يفتي بقول الامام علي الاطلاق ثم يقول الثاني
 ثم يقول الثالث ثم يقول زهير والحسن بن
 زياد وصح في الحاوي القدسي قوة المدرك وفي وقف
 البحر وغيره متى كان في المسئلة قولان صحيحان
 جاز القضا والا فتا باحد هما وفي اول المضمرات
 اما العلامات للافتا فقولاه وعليه الفتوي وبه
 نأخذ وعليه الاعتقاد وعليه عمل الامة وهو
 الصحيح والاصح والالاظهر او الاشبه او الاووية
 او المختار ونحوها مما ذكر في حاشية البرزوي
 انتهى قال شيخنا الرملي في فتاواه وبعض الالفاظ
 اكد من بعض فلفظ الفتوي اكد من لفظ الصحيح
 والاصح والاشبه وغيرها لفظ وبه يفتي اكد
 من الفتوي عليه والاصح اكد من الصحيح والاعتماد
 اكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح المنية
 للحلي عند قوله لا يجوز لمس المصحف الا بغلافه
 ان تعارض اما مان معتبر ان عبر احد هما بالصحيح
 والاخر بالاصح فالأخذ بالصحيح او بالانهما اتفق
 علي انه صحيح والاخذ بالمتفق أو وفق فليحفظ ثم
 رأيت في رسالة اداب المفتين ان ان يلبس رواية
 في كتاب معتد بالاصح او الارفق ونحوها
 قل ان يفتي بها ويخالفها ايضا ان اشاء وان يلبس
 بالصحيح او لما خونه به او به يفتي او عليه الفتوي
 لم يفتي بخالفه الا ان كان في الهداية مثلاً هو الصحيح
 وفي الكافي بخالفه هو الصحيح فخير ويخار الاقوي
 عنده والاليف والاصح انتهى فليحفظ وحاصل

ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي
 والقاضي الا ان المفتي مخير عن الحكم والقاضي ملزم به
 وان الحكم والفتيا بالقول الرجوع جهل وخرق للاجماع
 وان الحكم الملتزم باطل بالاجماع وان الرجوع بعد التقليد
 بعد العمل باطل اتفاقاً وهو المختار في المذهب وان
 الخلاف خاص بالقاضي المجتهد واما المقلد فلا ينفذ
 قضاءه بخلاف مذهبه اصلاً كما في القضية قلت ولا سيما
 في زماننا ان السلطان ينص في منشورته علي نهيه عن
 القضاء بالاقوال الضعيفة فليفتي بخلاف مذهبه
 فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا
 ينفذ قضاءه فيه وينقض كما بسط في قضايا القبح
 والبحر والنهر وغيرهم قال في البرهان وهذا صريح
 المحقق الذي يعرض عليه بالتفصيل نعم امر الامير
 متى صادف فصلاً مجتهداً فيه نفذ امره كما في
 سائر التاثيرات فيه وشرح السير الكبير فليحفظ
 وقد ذكرنا ان المجتهد المطلق قد فقد التقيد فعلي
 سبع مراتب مشهوراً واما نحن فعلينا اتباع
 ما رجوه وما صححوه كما لو افتوا في حياتهم
 فان قلت قد يكون اقوالاً بلا ترجيح وقد يختلف
 في التصحيح قلت يعمل بنقل ما عملوا من اعتبار
 تغيير العرف واحوال الناس وما هو الارفق
 وما ظهر عليه التعامل وما قوي وجهة لا يخلوا
 المرحون عن يمين هذا حقيقة لا ظناً وعلي
 من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبراهة منته
 فنبال الله التوفيق والقبول بجاه الرسول
 كيف لا وقد يسر الله تعالى ابتداء تبينه
 في الروضة المحروسة والبقعة الماثورة
 تجاه وجه صاحب الرسالة وحائز الكمال
مسجد وضبيعية الجليلين الصرفا مينا

عن ٧

يح

اما

و ٢٣

الكاملين رضي الله عنهما وعن ساير الصالحين
 ووالدينا ومقلديهم بأحسن الى يوم الدين ثم
 نجاه الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الحطيم
 والمقام والله الميسر للتمام كتاب الطهارة
 قدمت العبادات على غيرها اجماعا ما بثانها
 والصلاة تالية للامان والطهارة مقتضاها بالنفس
 وشرط بها من حيث لازم لها في كل الاركان وما
 قيل قد مت لكونها شرط لا يسقط اصلا ولذا
 فاقد الطهورين يوجب الصلاة وما اورد من ان
 النية كذا لك مردود كل ذلك اما النية ففي
 القنية وغيرها من توالت عليه المعلوم تكفيه
 النية بلسانه والطهارة ففي الظهريه وغيرها
 من قطع يداه ورجلاه وبوجهه جراحه
 يصلي ولا يصعد وضوء ولا تيمم ولا يقيد في
 الاصح والاقدم الطهور ففي الفيض وغيره انه
 يشبهه عند صما واليه صبح رجوع الامام وعليه
 الفتوى قلت وبه ظهران تعمد الصلاة بلا
 طهر غير مكفر كصلاته لغير القبلة او مع ثوب
 نجس وهو ظاهرا من حيث كافي الثانية
 وفي التيسير لو حبانته في كفر من صلى بغير
 طهارة مع العمد خلف في الرواية يستظهر
 هو مركب اضافي مبتدأ وخبر او مقعول
 لفعل محذوف فان اريد التعذر ان يشي على
 السكون وكسر تخلصا من الساكنين وافتائه
 لاميه لاميميه وحل يتوقف حده لقيا على
 معرفة مقرر به الرابع نعم فالكتاب مقدر
 بمعنى الجمع لغة جعل عنونا المسماة بمتفلة
 بمعنى المكتوب والطهارة مصدر مظهر
 بالفتح ويضرب بمعنى النظافة لغة ولذا

غاي

وانما فرد لها في شرعا النظافة من حدث او خبث
 ومن جمع نظرا لتوابعها وهي كثرة وحكمها شهيقة
 وحكمها استباحة ما لا يحل الا به ونها سبها اي سب
 وجوبها ما لا يحل الا بفعله فرضا كان او غيره كالصلاة
 ومس المصنف الا بها اي بالطهارة صاحب البحر
 قال بعد سر الاقوال ونقل كلام المال الظاهر ان السب
 هو الارادة في الغرض والنقل لكن بترك ارادة النقل
 بسقوط الوجوب ذكره الزيلعي في الطهار وقال العلامة
 قاسم في نكتة الصحيح ان سب وجوب الطهارة
 وجوب الصلاة او ارادة ما لا يحل الا بها وقيل سبها
 الحدث في الحكمة وهو وصف شرعي يحل في الاعضا
 يزيل الطهارة وقيل انه مانعية شرعية قائمة بالاعضا
 الى غاية استعمال المزيل فتعريف بالحكم والبحث في
 الحقيقة وهو عين مستفدرة شرعا وقيل سبها
 القيام الى الصلاة ونسبا الى اهل الظاهر وغسارهما
 ظاهرا علمان اثر الخلاق انما يظهر في نحو النفاذ
 بخوان وجب عليك طهارة فانت طاهر دون الاثم
 للاجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره في
 التوشيح وفيه اندفع ما في السراج من اثبات الثمرة
 من جهة الاثم وجوبها موسع بدخول الوقت
 كالصلاة فاذا اضاف الوقت صار الوجوب فيها
 مضيقا وشرائطها ثلاثة عشر على ما في الاشباه شرابط
 وجوبها تسعة وشرابط صحتها اربعة ونظيرها
 شيخنا العلامة علي المقدسي شارح نظم الكثر قال
شرط الوجوب الاسلام وقدرة ما واحتلام
وحدث ونقي حيض وعدم نفاسها وضيق وقت قد عجز
وشرط صحة عموم البشرة وبهاية الظهور في المرءة
وقد نفاسها وبعضها وان يزول كل مانع عن البدن
 وجعلها بعفهر اربعة شرط وجودها الحسي

وجور المنزل والمزال عنه والقدره على الازالة وشرط
وجورها الشرعي كون المنزل مشروعا الاستعمال
في مثله وشرط وجوبها التكليف والحدوث وشرط
صحتها صدور المطهر من أهله في محله مع فقد
مانعه ونظمتها

تعلم شرط وطال الوضوء مهمة

مقسمة في أربع وثلاث
فشرط وجور الحسب منها ثلاثة
سلامة أعضائه وقدره المكان

لمستعمل الماء القراح وهو ماء
وشرط وجور الشرع خذها بامكان

فمطابق ماء مع طهارته ومع
ظهور رية أيضا فزبيبات

وشرط وجوب وهو اسلام بالغ
مع الحدوث التمييز بالقل يايمان

وشرط لتصح الوضوء والما

بعد اتصال المياه من ادران
كشمع ورمع شمر يتخلل

الوضوء مناف يا عظيم الشان

وزيد علي هذين ايضا تقاطر
مع الغسلات ليس هذلي الثاني

وصفتها فرض الصلاة وواجب للطواف قبل
ومسح لمصيف للقول بان المطهرين الملايكة وسنة
للنوم ومنه وب في ثيف وثلاثين موضعاً ذكرتها
في الخبايا منها بعد كذب وغيبه وقهقهة وشعر
واعمال جزور وبعد كل خطية وللخرج من خلاف العلماء
وركنها غسل ومسح وزوال نجس والتهام والنزاع

وترايب ونحوهما ودليلها اية اذا قمت الي الصلاة وهي
مدينة اجماعا واجمع اهل السيرات الوضوء والغسل
فرضا بسكة مع فرض الصلاة بتعليم جبريل عليه
السلام وانه عليه الصلاة والسلام لم يقبل قط الا
بوضوء بل هو شريعة تمت قبلنا بدليل هذا وضوءي

ووضوء الانبياء من قبلي وقد تقرر في الاصول
ان شرع من قبلنا تشريع لنا اذا قصه الله ور

من غير انكار ولم يظهر نسخة ففايدة نزول الآية
تقرر الحكم الثابت وتأتي اختلاف العلماء الذي

هو رحمة كيف وقد استعملت على ثيف وسبعين
حكما مبسوطة في تيسر الضياع فوايد الهداية

وعلى ثمانية امور كلها مثنى طهارتين الوضوء
والغسل ومطهرين الماء والصفيد وحكين الغسل

والمسح وموجبت الحدوث والجنابة ومبيحات
المرض والسفر ودليل النص التفصيل في

في الوضوء والاجالي في الغسل وكنايتين الغايط
والملازمة وكرايتين نظهير الزنوب وانما

النعمة اي بموته شهيدا ذكره في الجوهرية وانما
قال امنوا بالغيبة حديث من داهم على الوضوء

ما من شهيد ان ذكره في الجوهرية وانما قال امنوا
بالغيبة دون امنوا ليفقد كل من آمن الي يوم القيمة

قاله في الضياء وكأنه مبين علي ان في الآية التفاتا
والتحقيق خلافا واتق في الوضوء بان التحقيق

وفي الخبايا بان التشليكية للإشارة الي ان الصلاة
من الامور اللازمة والجنابة من الامور العارضة

وشرح بذكر الحدوث في الغسل والتيسر دون الوضوء
ليعلم ان الوضوء سنة وفرض والحدوث شرط

للتأني لا الاول فيكون الغسل علي الغسل والتيسر
علي التيسر عبثا والوضوء علي الوضوء نور علي نور

سوله

كان الوضوء اربعة عبر بالاركان لانه افيد مع
سلامته عما يقال ان ارشد الفرض القطعي يرى تقدير
المسوح بالربع وان اريد العمل بربد المفسر وان
الحجب عنه بما تضمنه في شرح الملتقى ثم لركن ما
يكون فرضا داخل الماهية واما الشرط فما يكون
خارجها فالفرض اعم منهما وهو ما قطع بلزومه
حتى يكفر جاحده كاصل مسح الرأس وقد يطلق
على الفعل وهو ما تفوت الصحة بفواته كالمقدار الا
حكما اذ في الفروض فلا يكفر جاحده غسل الوجه
اي اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الفيض اقله
قطرتان في الاصح مرة لان الامر لا يقتضي التكرار
وهو مشتق من المواجعة واشتقاق الثلاثي من
المزيد اذا كان اشهر في المعنى شايع كاشتقاق الرد
من الارتعاد واليم من التيمم من مبداء اسلم جبهته
اي المتوضي بقرنية المقام الي اسفل ذقنه اي منبتا منبتا
السفلي طولا كان عليه شعرا ولا عدل عن قوله من
قصاص شعرة الحاربي علي الغالب الي المطرد ليعبر
الاغمر والاصلع والانزع وما بين شحمي الاذنين
عرضا وحينئذ فيجب غسل المياقي وما يظهر من الشفة
عند انضمامها وما بين العذار والاذن لدخوله في الحد
وبه يفني لا يغسل باطن العينين والاذن والقمر واضل
شعر الحاجبين واللحية والشارب ووينمذ باب البحر
وغسل اليدين اسقط لفظ فرادي لعدم تقييد الفرض
بالانفراد والرجلين الباردتين السليمتين خات
المجر وحيتين والمستورين بالحنق وظيفتها المسح
مرة لما مر مع المرفقين والكعبين علي المذهب وما
ذكره ومن ان الثابت بعارة النقص غسل يدي وجل
والاخرى بدلالته ومن البحث في الوفي القرآنيين
في ارجلكم قال في الاطال تخنه بقدر انفق الاجماع

الاجماع علي ذلك ومسح ربع الرأس مرة فوق الاذنين
ولو باصا بمطراو بكل باق بعد غسل علي المشهور
لا بعد مسح الا ان يتقاطر ولو مد اصبعها او اصبعين
لم يجز الا ان مع الكف او الابهام والسيابة مع ما
بينهما او سيابة ولو ادخل راسه الاثنا او خفيه
او جبيرته وهو محدث ابراه و لم يمسح الماء
مستقلا وان نوي اتفاقا علي الصحيح كما في البحر
عن البدايي وغسل جميع اللحية فرض يفني عمليا
ايضا علي المذهب الصحيح المقتضي به المبرجوع اليه وما
عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في البدايي ثم لا خلاف
ان المسترس لا يجب غسله ولا مسحه بل يمسح وان
الخفيفة التي تري بشرتها يلزم غسل ما تحتها كذا في
النهر وفي البرهان يجب غسل بشرة لم يستترها
الشعر كما يجب وشارب وعنفقه في المختار ولا يبار
الوضوء بل ولا بل المحل بحلق راسه ولحيته كالاباد
الفصل للمحل ولا الوضوء بحلق شاربه وجاحبه
وعلم ظفره وكشط جلده وكذا لو كان علي اعضا
وضوئه قرحة كالدمله وعليها جلدة رقيقة
فتوضا وامر الماء عليها ثم لا يلزم إعادة الفصل
علي ما تحتها وان تالم بالزرع علي الاشبه لعدم البدلية
بخلاف نزع الخلق فصار كما لو مسح خفه ثم حشته أو
قشره فروع في اعضائه شقاق غسله ان قدر
والامسح والاشركه ولو بيده ولا يقدر علي الماء
تتم ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو
خلق له يدان ورجلان فلو بطش بهما غسلها
ولو بأحد بهما فهي الأصلية فتغسلها وكذا الزايدة
ان نبتت في محل الفرض كأصبع وكف زايدتين
والاغصا خاوي بينهما محل الفرض غسله وما لا
غلا ولكن يندب مجتبي وسنده افاد ان لاوا جب

يكون

لوضوئه ولا للفصل والا لقدمه وجمعها لأن كل سنة
 مستقلة بدليل وحكم وحكمها ما يوجب على فعله وبالإمام
 على تركه وكثيرا ما يعرفون به لأنه محظوظا قس
 أنظارهم وعرفها الشمس بقوله عليه السلام و
 بفعله وليس بواجب ولا مستحب لكنه تعريف
 لطائفتها والشرط في المؤكدة موطنية مع ترك ولو
 حكما لكان شأن الشرط أن لا تذكر في التعاريف
 وأورد عليه في البحر المباح بناء على ما هو المنصور من أن
 الأصل في الأشياء التوقف إلا أن الفقهاء كثيرا ما يلهجون
 بأن الأصل الأبا حقه في تعريف بناء عليه التبداء بالنية
 أي نية عبادة لا تصح إلا بالطهارة كوضوء ورفع
 حدث أو امتثال أمر صرحوا بأنه بدنها ليس
 بعبادة ويأثم بتركها وبأنها فرض في الوضوء و
 المأمورية وفي التوضي سور حمار وينبذ بشر
 كالتيمر وبان وقتها عند غسل الوجه وفي الأشياء
 ينبغي أن تكون عند غسل اليدين للرسغين لبنال
 ثواب الستة قلت لك في القهستاني ومجلها قبل
 سائر السنن كما في الخفة فلا تنبت عند رأسك غسل
 الوجه كما تقرض عند الشافعي انتهى وفيها سبع
 سولات مشهورة نظيرها العرا في فقال
 سبع سولات لذي الفهر: تحلل كل عالم في النية
 حقيقة حكم كل زمن: وشرطها والتقصير والليقة
 والبدائية بالستمية قولاً وتخصيص بكل ذكر لك التوارد
 عنه عليه الصلاة والسلام بلسان الله العظيم والحمد
 لله على دين الإسلام قبل الاستنجا وبعدة (لا
 حال انكشاف أو محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو
 نسيها فسمى في خلالة لا تخمّل السنة بل المندوب
 وأما الأكل فتخمّل السنة في باقيه لا فيما فات
 ولينقل بلسان الله في أوله وآخره والبدية

سنة

بغسل اليدين الطاهرين ثلاثا قبل الاستنجا وبعدة
 وقيد الاستيقاظ اتفاقا ولذا لم يقل قبل الاستنجا
 إلا أن لا يتوهم اختصا صلب السنة بوقت إلى آخره
 لأن مفاهيم الكتب حجة بخلاف أكثر مفاهيم النصوص
 كدفي النهر وفيه من الحجج المفهوم معتبر في الرواية
 اتفاقا ومنه أقوال الصحا بة قال وينبغي تقيد
 بما يدركه بالرأي لا ما لم يدرك به انتهى وفي
 القهستاني عن حد ود النهاية المفهوم معتبر في
 نص العقوبة كما في قوله تعالى كلا أنهم عن ربهم
 يومئذ لمحجوبون وأما اعتبارها فأكثري لا كل ال
 الرسغين بالضم مفصل الكف بين والرسغ أما
 البوع ففي الرجل قال
 وعظم يلى الأبهام كرم وما يلي: الخنصر والرسغ والوسط
 وعظم يلى الأبهام رجل ملقب: بوع فخذ بالعلم واحد من الغلط
 شأن لم يملك رفع الأناة دخل أصابع يسراه مضبوطة
 وصيب على اليسر لأجل التيامن ولو أدخل الكف أن
 أراد الغسل صار لما مستعملا وإن أراد الاغتراق
 لا ولو لم يمكنه الاغتراق بشيء وبداهة خستنان
 تيمم وصلي ولم يعد وهو سنة كما أن الفاتحة
 واجبة تنقوب عن الفرض ويسن غسلهما
 ابصامع الزراعتين والسواك سنة مؤكدة كما في
 الجوهرية عند المضمضة وقيل قبلها وهو الوضوء
 عند نأ الأناة فبندب للصلاة كما يندب
 الأصفرار سن وتغيير راية وقراءة قرآن وأقله
 ثلاث في الاعالي وثلاث في الاسافل بمياه ثلاثة
 وندب امساكة يمينه وكونه لينام مستويا بلا
 عقد في غلط خنصرة وطول شبر وبينك عرضا
 لا طولا ولا مضطجعا فانه يورث كبر الطحال
 ولا يقيضه فانه يورث الماسور ولا يمسه فانه
 زاد في البحر واول ما يدخل اليه وعنه اجتماع الناس
 وعنايه الى فتح القدر وغيره ثم قال كذا قوله
 يستحب عند القيام الى الصلاة يتأخر ما يقوله
 عندنا للوضوء للصلاة حتى قال في قوله تعالى
 اللهم ربنا اغفر لنا ولوالينا وما لنا لا نغفر
 لك يا ذا الجلال والإكرام اننا كنا نخطئ
 ان يخرج منه دم ويخرج بالجماع وان لم يكن ناقصا
 احد صلواته فلو فادته لحد في نظم فيمن صبر
 ركب كل صلاة انتهى

زاد في البحر واول ما يدخل اليه وعنه اجتماع الناس
 وعنايه الى فتح القدر وغيره ثم قال كذا قوله
 يستحب عند القيام الى الصلاة يتأخر ما يقوله
 عندنا للوضوء للصلاة حتى قال في قوله تعالى
 اللهم ربنا اغفر لنا ولوالينا وما لنا لا نغفر
 لك يا ذا الجلال والإكرام اننا كنا نخطئ
 ان يخرج منه دم ويخرج بالجماع وان لم يكن ناقصا
 احد صلواته فلو فادته لحد في نظم فيمن صبر
 ركب كل صلاة انتهى

يورث العبي شدي غسله والا فيستاك الشيطان به ولا
على الشير والا فالشيطان يركب عليه ولا يضعه
بل يصبه والا فخطر الجنون قهستانى ويكره يورث
ويحرم بذي سمر ومن منافعها انه شفا للمادون
الموت ومذكر للشهادة عنده وعند فقد ١٥ او
فقد اسنانه تقوم الخرقه الحشنة والاصبع
مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع القدر
عليه وغسل القدم اي استنعا به ولذا عثر بالفلسل
او للاختطار بيماء ثلاثة والاتف بيلوغ الما المارث بيماء
وهما ستان موكدتان مشتملتان علي سنن خمس
الترتيب والتثليث وتجد يد الما وفعلهما باليمين
والمبالغة فيهما بالغرفة وبها وزه المارث لغير الصائم
لا حتما ماله الفكار ومن تقد يهما اعتارا وصافي الما
لان لونه يدرك بالبصر وطعمه بالفم وريحه
بالاتف ولو عند ما يكفي لغسل معهما ويد ونهما
غسل مرة ولو اخذ ما تمضمض ببعضه واستنشق
بباقية اجزاه وعكسه لا وهل يدخل اصبعه في
فمه والاولى نعم قهستانى وتخليل الحية لغير
المحرم بعد التثليث ويجعل ظهر كفته الي عنقه
وتخليل الاصابع اليدين بالتشبيك والرجلين
بختبر يده اليسرى ياديا مختصر رجلاه اليمنى
وهذا بعد دخول الما خلاها ولو منضممة فرض
وتثليث الغسل المستوعب ولا عبرة للغرفات
ولو اتقى بمرة ان اعتاده اشهر والا لو صعد
زاد لطمانينة القلب او لقصد الوضوء على الوضوء
لا باس به وحديث فقد تعدي محمول على الاعداد
ولعل كراحتهم تكرر في مجلس تنزيهية بل
في القهستانى معزيا للجواهر الاسراف في الما الجاري جاز
لانه غير مضيع فتأمل ومسح كل راسه مرة مستوعبة

مرة ٧

مستوعبة فلو تركه وداوم عليه اشتر وان نية معا ولو بيماء
لكن لو مسح عما منه فلا بد من ما جدد والترتيب المذكور
في الغب وعند الشافعي رضي الله عنه فرض وهو مطالب
الدليل والى لا يكسر الواء غسل المتأخر او مسحه قبل يخاف
الاول بلا عذر حتى لو غشي ماؤه فمضي لطلبه لا باس
به ومثله الغسل والتيمم وعند مالك فرض ومن السنن
الدلك وترك الاسراف وترك لطمر الوجه بالما وغسل
فرجها الخارج ومستحبه ويسمي مندوبيا وادبا
وفضيلة وهو ما فعله عليه الصلاة والسلام مرة
وتركه اخري وما احبه السلف التيامن في اليدين
والرجلين ولو مسح الا اذنين واليدين فيلغز اي
عضوين لا يستحب التيامن فيهما ومسح الرقبة
بظهر يديه لا الحلقوم لانه بدعة ومن ادب
عبر من لان له ادايا اخر او صلها في الفتح الي ثيق
وعشرين واصلتها في الخرايين الي ثيق وستين هـ
استقبال القبلة ودلك اعضائه في المرة الاولى
خنصرة المبلولة صماخ اذنه عند مسهما وتقديبه
على الوقت لغير المعد وروحدة احدي المسائل هـ
الثلاث المستثناة من قاعدة الفرض افضل من النقل
لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض ابرا
المعسر مندوب افضل من انظاره الواجب الثالثة
الابتداء بالسلام سنة افضل من رده ونظمه من قال
والفرض افضل من تطوع عابدا حتى ولو قد بجمته بالكر
والا التطهير قبل وقت وانبت **والسلام كذلك ابرا معسر**
وتخير كل خاتمة الواسع ومثله القرط وكذا الفيتق ان
علم وصول الما والا فرض وعدم الاستعانة بغيره
الا عذروا ما استعانته عليه الصلاة والسلام بالمغيرة
فلتعلم الجواز وعدم التكلم بكلام الناس لا الحاجة
تفقدته والجلوس في مكان مرتفع مخزراعت الما

وأدخال

مطلب
المستثناة من قاعدة الفرض
افضل من النقل

لا الثانية

وقد زدت في بيت الفت كذا ختان الما قبل
نشره عقد الامام المكش

المستعمل وبعبارة الكمال وحفظ ثيابه من التقاط طرو وهي
 اشتمل والجمع بين نية القلب وفعل اللسان هذه رتبة
 وسطي بين من سن التلفظ بالنية ومن كرهه لعدم
 ثقله عن السلف والتسمية كما مر عند غسل كل عضو
 وكذا الممسوح والدعا بالوارر عنده اي عند كل عضو وقد
 وقد رواه بن حبان وغيره عنه عليه الصلاة والسلام
 من طريق قال محقق الشافعية الرمي فيعمل به في
 فضائل الاعمال وان انكره النووي فائدة شرط العمل
 بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل
 تحت اصل عام وان لا يعتد سنية ذلك الحديث
 واما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته
 الا اذا قرن ببيان والصلاة والسلام على النبي بعده
 اي بعد الوضوء لكن في الزيالي بعد كل عضو وان
 يقول بعده اي بعد الوضوء اللهم اجعلني من
 التوابين واجعلني من المتطهرين وان يشرب
 من فضل وضوءه كما رزم مستقبل القبلة قايما او قاعدا
 وفيما عداها يكره قايما تنزيها وعن بن عمر رضي
 الله عنه فانما كل عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحن
 نعشي ونشرب ونخت قيام ورخص للمسافر شربه
 ما عدا ومن الاداب تعاهد موقفه وكعبه وعرقبيه
 واخمصيه واطالة عزته وتجييله وغسل رجليه بيساره
 وباليمنى عند ابتداء الوضوء في الشتاء والتسبيح بمندبل وعدم
 نقض يده وقراءة سورة القدر وصلاة ركعتين
 في غير وقت كراهة ومكرهه لطمس الوجه او
 غيره بالما تنزيها والتقيير والاسراف ومنه الزيادة
 على الثلاث فيه تحريما لوباء النهر والميل لوكه اما
 الوقوف على من يتطهر به ومنه ما المدارس فحرام
 وتثليث التسبيح بما جدد اما بما واحد فمندوب
 او مشنون ومن منهيته التوضي بفضل وضوء

شرط العمل بالحديث الضعيف

بعده
 كما

وضوء المرأة وفي موضع نجس الماء الوضوء حرمه
 او في المسجد الا في انا او موضع اعد لذلك والقاء
 النجاسة والامطيا ط في الماء وينقضه خرج كل
 نجس بالفتح وبكسر منه اي من المتوضي الي
 معتاد او لا من السبيلين ~~مجرد الظهور~~ او لا الي
 ما يظهر بالبناء للمفعول اي يلحقه حكم التطهير بشر
 المراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور وفي
 غيرهما عين السيلان ولو بالقوة لما قالوا لو مسح
 الدم كما يخرج ولو تركه لسال نقضه والا لا كما لو
 سال في باطن عين او جرح او ذكر يخرج وكدمع
 وعرق الاعرق مد من الخمر فناقض على ما
 سيذكره المص ولنا فيه كلام وخروج غير نجس
 مثل ريح او دودة او حصاة من دبر لا يخرج ذلك
 من جرح ولا خروج ريح من قبل غير مفضاة اما
 هي فيندب لها الوضوء وقيل يجب وقيل لو منستة
 وذكر لانه اختلاج حتى لو خرج ريح من الدبر وهو
 يعلم انه لم يكن من الاعلا فهو اختلاج فلا ينقص
 وانما قيد بالريح لان خروج الدودة والحصاة منهما
 ناقض اجماعا كما في الجوهرية ولا خروج دودة من
 جرح او اذن او انف او فم وكذا الحم سقط منه لطفا
 وبعد السيلان فيما عليهما وهو مناط النقض والمخرج
 بنفسه سيان في حكم النقض علي المختار كما في البزارية
 قال لان في الاخراج خروج فصار كالقص في الفتح
 عن الكافي انه الاصح واعتمد القهستاني وفي القنه
 وجامع الفتاوي انه الاشبه ومعناه انه الاشبه بالظهور
 رواية والراجح رواية فيكون الفتوي عليه وينقضه في
 ملافاه بان يفيض بتكلف من مرة بالكسراي صفرا او
 علق اي سودا واما العلق النائم الرأس فغير منقض زل
 او طعام او ماء اذ وصل الي معدته وان لم يستقر

ط
 عرق مد من الخمر ناقض

ط
 معنى انه الاشبه

وهو نجس مغلظ ولو من صبي ساعة ارتضا عه هوى
 الصحيح انما الطهارة النجاسة ذكره الحلي ولو هو في المرى
 فلا ينقض اتفاقا لقي حية او وود كذا في نفسه
 كلوهم النائم فانه طاهر مطلقا به يفتي بخلاف ما فهم
 الميت فانه نجس كقي عين خمر او بول وان لم ينقض
 لقلته لنجاسته بالاضالة لا بالماورة لا ينقضه قى من
 بلغم علي المعتمد اصلا الا المخلوط بطعام فيجوز ان تغالب
 ولو استويا فكل على حدة احتياط وينقضه دم ما يبع
 من جوف او فم غلب على براق حكا للغالب او ساواه
 احتياط لا ينقضه المخلوط بالبراق والقيح كالدم
 والاختلاط بالمخاط كالبراق وكذا ينقضه علقه مصت
 عضوا واعتلات من الدم ومثلها القرا ان كان
 كبيرا لانه حينئذ يخرج منه دم مسفوح سايل والا
 تكن العلقه والقرا كذلك لا ينقض كبعض وذباب
 كما في الثانية لعدم الدم المسفوح وفي القهستانى
 لا ينقض ما لم يتجاوز الورم ولو شدد بالرباط ان نفذ
 الورم البلل الخارج نقض ويجمع متفرق القى ويجعل
 كقى واحد للاتحاد السبب وهو الغشيان عند محمد وهو
 الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها الا مانع كما
 بسط في الكافي وكل ما ليس بحد ث اصلا بقربينة زيادة
 الباقي قليلا ودم لو ترك لم يبطل ليس بنجس عند
 الثاني وهو الصحيح رفقا باصحاب القرح خلافا لمحمد
 وفي الجوهره يفتي بقول محمد لو المصاب ما يباع ينقضه
 حكا نوم بيزيل مسكنه اي قوته الماسكة بحيث تنزل
 مقعدا من الارض وهو النوم على احد جانبيه او ركبته
 او ففاه او وجهه والا يزل مسكنه لا ينقض وان
 نعمده في الصلاة او غيرها على المختار كالنوم قاعدا ولو
 مستندا الي شيء ما لا يزال لسقط على المذهب وساجدا
 علي الهيئه المستوتة ولو في الصلاة علي المعتمد ذكره

كثير لطمها
 زرق ما فهم النائم رحيب

ذكره الحلي او متورا كما او محتبيا وراسه علي ركبته
 او شبه المنكب افي حمل او سبخ او اكاف ولوالد ابة
 عريا فان حال المصوب نقض والا لو نام قاعدا
 يتمايل فسقط ان انتبه حين سقط فلا نقض به
 يفتي كناعس يفهم اكثر ما قيل عنده والعنه لا ينقض
 كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وحل ينقضهما نوم
 وغشيتهما ظاهر كلام المسويلا نعد وينقضه اعماء
 ومنه الغشي وجنون وسكر يدخل في مشيته يتمايل ولو
 بالكل الحشيشة وفهقهة هي ما يسمع جيرانه بالغ ولو
 امرأة سهوا يقظان فلا يبطل وضوء صبي ونايم بل صلاتهما
 به يفتي يصلي ولو حكما كالباقي بطهارة صغير ولو تيمما
 مستقلة فلا يبطل وضوء في ضيق الغسل لكن رجع في
 الثانية والفتح والنهر النقض عقوبة له وعليه الجمهور كما
 في الزخاير الاشر فيه صلاة كاملة ولو عند السلام عمدا
 فانها تبطل الا الصلاة خلافا لفر كاحد ره في الشرع لاياله
 ولو تفهقه امامه او احد ث عمد انه تفهقه المؤتمرون
 مسبوقا فلا نقض بخلافها بعد كلامه عمدا في
 الاصح ومن مسائل الامتحان لو نسي الباقي المسبح تفهقه
 قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده لبطلانها بالقيام
 اليها ومباشرة فاحشة بنما سب الفرجين ولولين
 لا بد من جليل مع الانتشار للجانبين المباشرين والمباشرين
 ولو بلا بلل علي المعتمد لا ينقضه مسب ن لو كان يفسل
 يده نديا واملا وامن ن لكن يندب للخرج من
 الخلاف لاسيما للامام لكن بشرط عدم لزوم
 ارتكاب مكره مذهب كالا ينقض لو خرج من اذنه
 ونحوها كعينه ونحوه يبيد قبح ونحوه كصمد يد ومأسرة
 وعين لا يوجب وان خرج به اي بوجع نقض لانه دليل
 الخرج فده مع من يعينه رمد اعمش ناقض فان استمر
 بهارذا عذر رجائي والناس عنه غافلون كما ينقض

العتة ونوم الانبياء وانما فهم

الوضوء

من مسائل الاحكام

بند يخرج من خلف

لو حشا احليله بقطنة وابتل الطرف الظاهر هذا لو ه
 القطنة عالية او محاذية لرأس الاحليل وان مسجلة
 عنه لا ينقض وكذا الحكم في الدبر والفرج الداخل وان
 ابتل الطرف الداخل لا ينقض ولو سقطت فارطبة انتقض
 والا لا وكذلك لو دخل اصبعه في دبره ولم يغيبها فان غيبها
 او ادخلها عند الاستنجاء بطل وضوءه وصومه فروع
 يستحب للرجل ان يجتنب ان يراه الشيطان ويجب
 ان كان لا ينقطع الاية قدر ما يهلي بالسور في كل دبره
 ان ادخله بيده انتقض وان دخل بنفسه لا وكذلك لو خرج
 بعض الدودة فدخلت من ذكره راسا فالذي لا
 يخرج منه البول المعتاد بمنزلة الجرح الخشبي غير
 المشكل فوجه الاخر كالجرح والمشكل ينتقض وضوءه
 بكل منكر الوضوء هل يافرا ان انكر الوضوء للصلاة نعم
 ولا غيرها لا يشك في بعض وضوءه اعاد ما شك فيه لو في
 خلاله ولم يكن غاذلة والا لا ولو علم انه لم يغسل
 عضو او شك في تعينه غسل رجله اليسرى لانه اخر العمل
 ولو ايقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس اخذ باليقين
 ولو نيقنها وشك في السابق فهو متطهر ومثله التيمم ولو
 شك في نجاسة ما او ثوب او طلاق او عتق لم يعتبر
 ونقاه في الاشياء وفرض الغسل الراد به ما بعد العمل
 كما مر وبالفعل المفروض كافي الجوهرة وظاهرة عدم
 شرطية غسل فيه وانقذه في المستنون كذا في البحر يعني
 عدم فرضيتها فيه والافهم بشرط في تحصيل السنة غسل
 كل فمه ويلقي الشرب غبالا لا ليس بشرط في الاصح وانقذه
 حتى ما تحت المارت وبها في بدنه لكن في المغرب وغيره البدن
 من الملتصق الى الالبه وحيد فالرأس والعنق واليد
 والرجل خارجة لفقه داخله تنبها شرعا لذلك لانه متمم
 فيكون مستحبا لا شرطا خلافا لما لك ويجب اي يفرض
 غسل كل ما يمكن من البدن بلا حرج مرة كاذن وسرة

ن
 طه
 استحباب الاغتسال
 خروج

وسرة وشارب وحاجب واثنى عليه وشعر راس ولو
 مثلبا لما في غا طهر وامن المبالغة وخرج خارج لانه كالضم
 لا داخل لانه باطن ولا تدخل اصبعها في قبلها لانه لا يجب غسل
 ما فيه حرج كعين وانما اكتحل بكل من ينسب وتقب انضمه
 ولا داخل خلفه بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعلله بالخروج
 فسقط الاشغال وفي المسعودي ان امكن فسخ القلفة بلا
 مشقة يجب والا لا وفي بل اصل ظهير ثوبا المعقود
 لا يخرج لا المنقوض فيغير من غسل كذا اتفاقا ولو لم
 يتل اصلها يجب نقضها مطلقا هو الصحيح ولو غيرها
 غطى راسها تركته وقيل نفسه ولا تمنع نفسها عن زوجها
 وسيجي في التيمم لا يلقي بل ظهير ته فيقضها وجوبها
 ولو علويا او تركيا لا مكان خلفه ولا يمنع ولا يندب اي
 خردن باب وبرغوث لم يهل المائتة وحنا ولو جرمه
 به يفتى ودرن ووسخ عطف تفسير وكذا دهنه
 ونسومة ونزاب وطيب ولو في ظفر مطلقا اي
 قرويا او مدنيا في الاصح بخلاف نحو عيين ولا يمنع
 ما علي ظفر صباع ولا طعام بين اسنانه او في سنه
 المحرق به يفتى وان صلبا منع وهو الاصح ولو
 كان خائفة ضيقا نزعته او حركه وجوبا كقط ولو لم يكن
 يتقب اذ نه فرط قد دخل الماء فيه عند مروره على اذنه
 اجزاه كسرة وادن دخل الماء والا يدخل ادخله ولو
 باصبعه ولا يتكلف الخشب ونحوه والمعتبر غلبة ظنه
 بالوضوء فروع نسي المضمضة او جزا من بدنه
 فصلي ثم تذكر فلو نفل لم يعد لعدم صحة شروعه
 عليه غسل وثمة رجال لا يدعه وان راوه والمرأة
 بين رجال او رجال ونساء ثوبه لا بين نساء فقط
 واختلف في الرجل بين نساء ورجال انساء فقط كما بسطه
 بن الشحنة وينبغي لها ان تتيمم وتغسل لعجزها
 عن الماء واما الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق لا يخفى

م يعني

الطهارة

وقيل

اي الثقب

وستة كسنت الوضوء سوي الترتيب وان اياه كان اياه سوي
 استقبال القبلة القبلة لانه يكون غالباً مع كشف عورة
 وقالوا لو ملك في ماء جاري او حوض كبير او مطر قدر
 الوضوء والغسل فقد اكل السنة البداة لغسل يديه وفرجه
 وان لم يكن به خبث اتى بالحد يث وخبث بدنه ان
 كان عليه خبث ليل يشيع ثم يتوضى اطلقه فانصرف الى
 الكامل فلا يؤخر قدميه ولو في مجمع الماء لما ان المعتمد طهارة
 الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد تفحصه
 عن كل البدن لانه في الغسل لعضو واحد في حاجة الى
 غسلها ثانيا الا اذا كان بيدته خبث ولعل القائلين
 بتأخير غسلها انما استحبوه ليكون البدا والختم باعضها
 الوضوء وقالوا لو توضا او لا ياتي به ثانيا لانه لا يستحب
 وضوءان للغسل اتفاقا ما لو توضا بعد الغسل واختلف
 المجلس على مذهبا او فصل بينهما بملاة كقول الشافعية
 يستحب ثم يفيض الماء على كل بدنه ثلاثا مستوعبا من الماء
 المعهود في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية اربطال
 وقيل المقصود عدم الاسراف وفي الجواهر الاسراف في
 الماء الجاري جائز لانه غير مضيع وقد قدمناه عن القهستاني
 بادبائنه الا يمتثل لاسرته ثم يرايه ثم على بقيه بدنه
 مع ذلك يدب او قيل يثني بالراس وقيل يبدأ بالراس وهو الاصح
 وظاهر الرواية والاحاديث قال في البحر وبه يصف صحيح
 الدرر ومع نقل بلد عضوا الى اخره بشرط التقاطر لا في الوضوء
 لما ران البدن كله عضو واحد وفرض الغسل عند خروج
 من العضو والا فلا يفرض اتفاقا لانه في حكم الباطن
 متفصل عن مقره هو صلب الرجل وترايب المرأة ومنه ايضاً
 ومنه اصفر فلو اغتسلت فخرج منها مني ان منها عادة
 الغسل لا الصلاة والا لا بشهوة اي لذة ولو حكا كحتم ولم
 يذكر الدفق يشمل مني المرأة فان الدفق فيه غير ظاهر
 واما اسناده اليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق

روي الوضوء باصلا في البحر

عضو

الاية فيحمل التخليل فالمستدل به كالفهستاني تبع الاخي
 جلي غير مصيب تأمل ولانه ليس بشرط عندهما خلافا
 للثاني ولذا قال وان لم يخرج من راس الذكر بها وطه
 ابو يوسف وبقوله يفتي في ضيق خاف رية واستحي كما
 في المستصفى والقهستاني والتاثر خافيه معز بالنوازل
 وبقول ابي يوسف ناخذ لانه ايسر على المسلمين قلت ولا
 سيما في الشتاء والسفر وفي الخافيه خرج مني بعد البول وذكره
 منتشرا لزمه الغسل قال في البحر ومجمله او وجد الشهوة وهو
 تقييد قولهم بعد من الغسل بخر وجر بعد البول وعند ايلاج
 حشفة هي ما فوق الختان اذ هي احتراز عن الجن يعني اذ لم
 تنزل واذا لم يظهر لها في صورة الادهي كما في البحر
 ايلاج قد رها من مضطوعها ولو لم يبق منه قدرها قال
 في الاشباه لم يتعلق به حكم ولما رة في احد سبيل الي
 حي بها مع مثله سيجي محترق عليهما اي الفاعل والمفعول لو
 كانا مكلفين ولو احدهما مكلفا فعليه فقط دون المراهق
 لكن يمنع من الصلاة حتى يغتسل ويؤمر به بن عشرين ريبا
 وان وصليته لم ينزل بالاجماع يعني لو غي دبر غيره اما في
 ن بر نفسه فخرج في النهار عدم الوجوب الا بالانزال ولا يبرن
 الخنش المشكل فانه لا يغسل عليه بايلاج في قبل او دبر ولا
 على من جامعها الا بالانزال لان الكلام في حشفة وسيلين
 محققين وعند رؤية مستيقظ خرج السران والمغني
 عليه منيا او مذي وان لم يتذكر الاحتلام الا اذا علم
 انه مذي او شك انه مذي او ودي او كان ذكره منتشرا
 قبيل النوم فلا غسل عليه اتفاقا كالودي لكن في الجواهر
 الا اذا نام مضطجعا او تيقن انه مني او تذكر حليا
 فعليه الغسل والناس عنه غافلون لا يفرض ان تذكر ولو
 مع اللذة وطهر والانزال ولم ير على راس الذكر بل لا
 اجماعا وكذا المرأة مثل الرجل على المذهب ولو وجد بين
 الزوجين ماء ولا مميز ولا تذكر ونام قبلهما غيرهما

شر

في

اغشلا او لم حشفة ما وقد رها ملفوفة بخرقة ان وجد لذة
الجماع وجب الغسل والا لعلي الاصح والاحق الوجوب وعند انقطاع
حيض او نفاس هذا وما قبله اضافة الى الحكم الشرط اي يجب
عنده لايه بل بوجوب الصلاة او ازالة ما لا يحل كما مر لا
عند مذهبي وودي بل الوضوء منه ومن البول جميعا على
المصحبي الطاهر ولا عند دخول اصبع ونحوه كذا كر غير
ادمي وذكر خنث وميت وصبي لا يشتهي وما يمنع من
نحو خشب في الدبر او القبل على المختار ولا عند وطئ بهيمة او
او مينة او صغيرة غير مشتهاة بان تغير مقضاة بالوطئ
وان غابت الحشفة ولا يتنقص الوضوء فلا يلزم الاغسل
الذكر فمستأنى عن النظر وسبي ان رطوبة الفرج طاهرة
عنده فنية بلا انزال لقصور الشهوة اما به فيحال عليه
كما لا يغسل لو اتي عذرا ولم يزل عذرتها بفهم فسكون البكارة
فانها تضع التقاء الحنايين الا اذا اجلست لانزالها وتعيد ما صلت
قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منيها من فرجها
الداخل شرط لوجوب الغسل على المفتي به ولم يوجد قاله
الحلي ويجب اي يفرض على الاحتيا المسلمين كفاية اجماعا
ان يغسلوا بالتحقيق الميت المسلم الا الخنث المشكل فيسهم كما
يجب على من اسلم جنبا او حايضا او نفسا ولو بعد الانقطاع
على الاصح كما في الشرنبلالية عن البرهان وعلمد بن الكمال
ينقل المحدث الحكمي او بلغ لا يستل بل بانزال او حيض او ولادة
ولم يزد ما او اصاب كل بدنه نجاسة او بعضه وخفي مكانها
في الاصح راجع للجميع والابان اسلم طاهرا او بلغ بالنس
فمنه وب وسن لصلاة جمعة ولصلاة عيد هو الصحيح
كما في غرر الاذكار وغيره وفي الحائض لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا تعتبر
اجماعا ويكفي غسل واحد لعيد وجمعة اجتماع جنابه كما
لفرضي جنابة وحيض ولا حل اجرام وفي جبل عرفه بعد
الزوال وتندب لمجنون افاق وكذا المغمى عليه كما في غرر الاذكار
وهل السكران كذلك لداره وعند سجامة وفي ليلة براءة وعرة

ط
مت
الي

ط
كناية عن الغرضين والوقوف

وقدر

وقد اذا راها وعند الوقوف بمزدلفة عدد الايام الموقوف
وعند دخول مني يوم النحر لم يجرى الحجرة وكذا البقية الرمي
وعند دخول مكة لطواف الزيار ولصلاة كسوف وخسوف
واستسقا وفزع وظلمة وزرع شديد وكذا الدخول المدينة
ولحضور مجمع الناس ولت لبس ثوبا جديدا او غسل ميتا
او يراد قتله ولتائب من ذنب وقادم من سفر ولم يستحاض
انقطع دمها ثمن ماء اعتسالا لها ووضوءها عليه اي الزوجة
ولو عثية كما في الفتح لانه لا بد لها منه فصار كالشرب فاجرة
الحمام عليه ولو كان الاغتسال باعث جنابة او حيض بل
لا راحة الشعث والتفت قال شيخنا الطاهر انه لا يلزمه
ويحرم بالحدث الاكبر دخول مسجد لا مصلي عيد وعجالة
ورباط ومدرسة ذكره المعب وغيره في الحيض وقبيل
الوتر كذا في وقوف القبية المدرسة ان الممنوع اهلها الناس
من الدخول الصلاة فيها فهي مسجد ولو للعبور خلافا
للمشافعي الا لضرورة بحيث لا يمكنه غيره ولو احتلم فيه
ان خرج مسرعا تنمى ندبا وامكث لحوف وجوبا ولا يصلي
ولا يقرأ القرآن ويحرم به تلاوة قرآن ودون اية على المختار
بقصده غلو قصد الذم والتنا او افتتاح امر او التعليم ولقد
كلمة حل في الاصح حتى لو قصد بالفاخرة التنا في الحنازة
لم يكره الا ان اقرا المصلي قاصدا للتنا فانها حرة لانها
في محلها فلا يتغير حكمها بقصده ومسه مستدرك بما
بعده وهو ما قبله ساقط من نسخ الشرح كانه اسقط لانه
ن كره في الحيض ويحرم به طواف لوجوب الطهارة فيه
ويحرم به اي بالا كبر وبالا صغر من محض اي ما فيه اية كره
وجدار وهل من نحو التوراة كذا لك طاهر كلامهم لا
الا بغلاف متخاف غير مشرر وبصره به يفتي وحل قلبه يعود
واختلفوا في مسه بغير اعضاء الطهارة وبما غسل منها وفي
القرابة بعد المضمضة والمنع اصح ولا يكره النظر اليه
اي القرآن لحجب وحايض ونفسا لان الجنابة لا تحل

ط
اجرة الحمام عليه

ط
مسجد العيد ومدرسة

العين بالانكراه اسمية اي تحريميا والافالوضوء لمطلق الذكر
 مندوب وتركه خلاف الاولي وهو كراهة التزبيدية
 ولا يكره من عبي لمصحف ولوح ولا باس بد فحه اليه
 وطالبه منه للضرورة اذ الحفظ في المصحف كالنقش في
 ولا تكرر كتابة قرآن والمصحف او اللوح على الارض عند
 الثاني خلافا لمحمد وينبغي ان يقال ان وضعه على المصحف
 ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول الثاني والافيقول
 الثالث قاله الحلي ويكره له قراءة تورا وانجيل وزبور
 لان ~~الكل~~ كل كلام الله وما بدل غير معين وحزم العيني
 في شرح المصحف بالحكمة وحصلها في النهر بما لم يبدل لافرة
 فتوت ولا اكله وشربه بعد غسل يديه وفم ولا معاونة
 اهله قبل اغتساله الا اذا احتلم لم يات اهله قاله
 الحلي وطاهر الاحاديث انما تفيد الكذب لان في الجواز
 المعاد من كلامه والتفسير لمصحف لا الكتب الشرعية فانه
 رخص مسها باليد لا التفسير كما في الدرر عن مجمع القرائن
 وفي السراج المستحب ان لا ياخذ الكتب الشرعية بالكرام ايضا
 تعظيما لكتب في الانشاء من قاعدة اذ اجتمع الحلال
 والحرام وقد جوز اصحابنا من كتب التفسير للحدث
 ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسير او قرا نا ولو قيل
 به اعتبار الغالب لكان احسن قلت لكنه مخالف ما مر
 فتدبر **فروع المصحف** اذ اصاب حال لا يقرأ فيه يد فن
 كالمسلم ويضع الكافر من مسه وجوزه محمد اذ اغتسل
 ولا باس بتعليمه القرآن والفقهاء عسي يهتدي ويكره
 وضع المصحف تحت راسه الا للحفظ والمقلية علي
 الكتاب الا للكتابة ويوضع نحو شرفه ثم الكلام
 ثم الفقه ثم الاحبار والمواظ على التفسير تكرر اذ اية
 دهره عليه اية الا ان اكثره رغبة في خلافي متجان لا يكره
 دخول الخلاية والاحتراز افضل يجوز رمي يرايه القلم
 الجديد ولا ترجي رواية المقلد المستعمل لا احترامه كخش

وضع المصحف تحت راسه
 التعمير
 سببته وضعه في العلم
 يجوز رمي القلم
 بخلاف السحر

ط
 حشر ص ١٧

كحشيس السجد وكناسته لا تلقى في موضع يخل بالتعظيم ولا
 يجوز لغيره شيء في ما غد فيه فقه وفي كتب الطب يجوز مع كراهة
 ولو فيه اسم الله ورسوله فيجوز نحوه ليلف فيه شيء ومحو
 بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي في محو اسم
 الله بالزقاق وعنه عليه الصلاة والسلام القرات احب الي
 الله تعالى من السموات والارض ومن فيهن يجوز قريان
 المعلقة في بيت فيه مصحف مسور بساط كتب عليه الملك
 له يكره بسطة واستعماله لا تعليقه للزينة وينبغي ان لا
 يكره كلام الناس مطلقا او غيره قلت وظاهر انتفا الكراهة
 بمجرد تعظيمه وحفظه علق او لا زين به او لا ويكره
 ما يكتب على المراوح وجدران الجوامع كذكر يحرم وقيل
 يكره مجرد الحروف والاول وتماثله في الجدران كراهية
 الفقيه **باب الجوامع** ما ويقصر اصله موه قلبت العو والفا
 والها همنة وهو جسد لطيف سبال به حياة كل نام
 يرفع الحدث مطلقا بما مطلق هو ما يتبادر عنه الاطلاق
 كما سماه اوردية وعيون وابار وجار وتلج مذاب بحيث
 تتقاطر ويرد وجد ونداهد تقسيم باعتبار ما يشاهد
 قاله الكل من السما لقوله تعالى المشرى ان الله انزل من
 السما الاية والنكرة ولو مثبتة في مقام الامتنان نعم وما زعم
 بلا كراهة ومن احمد يكره وبها قعد تشميسه بلا كراهة
 وكراهته عند الشافعي طيبة ذكره احمد المسحت بالنجاسة
 ويرفع بما يتعقد به ملح لا يماند وبان ملح لبقا على طيبته
 الاصلية وانقلاب الثاني الى طيبة المحمية ولا يصير نبات
 اي معتبر من شجر او شمر لانه مقيد بخلاف ما يقطر من
 الكرم او الفواكه بنفسه فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو
 الاظهر كما في الشرنبلالية عن البرهان واعتمده القهستاني
 فقال والاعتصار يعمر الحقيق والحلي الكرم وكذا ما الدابوغة
 والبطيخ بلا استخراج وكذا نيد التمر ولا بما مغلوب بشي
 طاهر الغلبة اما كمال الامتزاج بتشرب نبات او بطيخ بما لا

ط
 النكرة في شام الامتنان نعم
 ولا باس بالتوضي بالماء المثلج عند ناو قار الشجر
 لا كرمه ان فر حمة اللب في التندب ولا يكره
 الطهارة بالماء المسخن ببار وكبره بالشمس لقوله
 السرم لعائشة حين سحخت الماء بالشمس لا يغلي
 يا حمير فانه يورث البرص وغيره من رعي اهله
 مشكته انتهى

يقصد به التطهير وما يغلبه الخاطف فلو جاء بعد فتحة ما لم
يؤثر الاسمي كنه تهر ولو ما يغلبه مباينا لا يصح فيه فتغير اكثرها
او موافقا كلهن فباعتبارها او مماثلا كاستعمل فبالاجزاء فان
المطلق اكثر من النصف جاز التطهير بالكل والا لا وهذ يعم
الملقى والملاقي ففي الفسافي يجوز التوضي ما لم يعلم بتساوي
المتعمل على ما حققه في البحر والنهر والمنع لكن الشرع لا يفي في شرح
الوجهانية فرق بينهما فتأمل ويجوز رفع الحدث بما ذكره وان
مات فيه اي الما والقليل لا يغير د موي كزبور وعقرب
وبق اي بعوض وقيل بق الخشب وفي المجتبى الاصح في علق
مصر الدم انه يفسد ومنه يعلم حكمه بق وقد لا وعلق لعله
وفي الوجهانية دور القز وماوه وبزرة وخرقة طاهر
كروية متولدة من نجاسة وماي مود ولو طلب الما
او خنزيرة كسمل و سرطان و ضفدع الابري له دم سائل
وهو ما لا سترة له بين اصابعه فيفسد في الاصح كنية
برية ان لها دم والا لا وكذا الحكم لو مات ما ذكره خارب
والقي فيه في الاصح فلو تفتت فيه نحو ضفدع جاز الوضوء
به لا شربة لجرمة لحمه وينجس الما القليل بموت ما يمشي
بري مولد في الاصح كبط واوز وحكم سائر المايعات كالما
في الاصح حتى لو وقع بول في عمير عشرين في عشرين لا يفسد
ولو سال دم رجله مع العصير لا ينجس خلافا لحد ذكره
الشمسي وغيره ويتغير احد او صاقله من لون او طعم او
ريح ينجس الكثير ولو جازيا اجزاء اما القليل فينجس وان لم
يتغير خلافا لما ذكره لالو تغير بطول ملك فلو لم ينجس سنة
لم يجوز ولو شك فالاهل الطهارة والتوضي من الخوض
افضل من النهر رغما للمعتزلة وكذا يجوز بما عاينه طاهر
جامد مطلقا كاشنان وعفرا ن لكن في البحر من القشبة
ان امكن الصبغ به لم ينجس كنه تهر فاكه وورق شجر وان
كل او صافه في الاصح ان بقيت رفته اي وسمه لما مر ويجوز
بجار وفقت فيه نجاسة والجارى هو ما بعد جازيا عرفا

ل
و

ط
الف

ط
ما في هر لا يند

ط
الايح كالا

ننته

ط
الشرع من يجوز انظر

عرفا ونيل ما يلهب حب بتبنة والاول اظهر والثاني اشهر
وان وصليته لم يكن جريانه بعدد في الاصح فلو سد النهر
لمت فوق فتوضا رجل مما تجري بلا مد لجان لا يجر وكذا
لو حفر نهر او حوض صغير او صب رقيقه المافي طرفي
ميزاب وتوضا فيه وعند طرفه الاخر انما يجمع الما جاز
توضييه به ثانيا وثم وثم وثم وثم في البحرات كبراي
يعلم اثره فلو فيه جيفة او بال فيه رجل فتوضا اخر من
اسفله جاز ما لم يري البحرية اثره وهو اما طعم او لون او
ريح يعم الجيفة وغيرها وهو ما رجه الكمال وقال
تلميذه قاسم انه المختار وقواه في النهر واخره المصب
وفي القهستان عن المصبرات عن النصابي وعليه الفتوي
وقيل ان يجري عليها نصفه فاكثرت لم يجر وهو احوط
والحق بالجارى حوض الحمام لو الما نازلا والغرق مثلا
كا حوض صغير يدخله المامن جانب ويخرج من اخر
فيجوز التوضي من كل حيوانه مطلقا به يفتي وكعين
هي خمس في خمس ينجس الما منه به يفتي فمساني مجزيا
للمتنة وكذا يجوز براك ككثير كذا كل اي وقع فيه نجس
لم يراثره ولو في موضع وقوع المربية به يفتي والمعتز
في مقدار الراكد كبراي المتلى به فيه فان غلب علي
ظنة عدم رجوع صب اي وصول النجاسة الي الجانب الاخر
جاز والا لا هذه ظاهرا رواية عن الامام واليه رجع محمد
وهو الاصح كما في الغاية وغيرها وحقق في البحرات
المذهب وبه يعمل وان التقدير بعشرين في عشرين لا يرجع
الي اصل يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشريعة
لكن في النهر وانت خبير بان اعتبار العشر اضبط ولا
سيما في حق من لا راي له فلذا افق به المتأخرون
الاعلام اي في المربع بأربعين وفي المدور بسنة

نه

من

ط
ما يجوز التوضي به مرارا

تظاهره

ركا

ط
حوض الحمام كالجارى

وثلاثين وفي الثالث من كل جانب خمسة عشر وربعا وخمسا
 بدرايع الكرياس ولو له طول لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر
 جاز تيسرا ولو اعلاه عشر واسفله اقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو
 بعكسه فوق فيه نجس لم يجز حتى يبلغ العشر ولو جرد مائة
 فتقف ان الماء منفصلا عن الجسد جاز لانه كالمسقف وانما لا
 لانه كالقصعة حتى لو وقع فيه كلب نجس لالو وقع فيه فمان
 لشفله ثم المختار طهارة المتنجس بمجرد جريانه وكذا البير وحوض
 الحمام هذا وفي القهستانين والمختار ذراع الكرياس وهو سبع
 قبضة فقط فيكون ثمانية في ثمان بدرايع زمانا ثمان قبضة
 وثلاث ابع على المفتي به بالعشراي ولو جرد ماله طول بلا
 عرض في الاصح وكذا يبرغمها عشرة في الاصح ويشتد لو ماؤها
 بقدر العشر كمن نجس كما في القنية فيشتد فعمق خمس اصابع
 تقريبا ثلاثة الاف وثلاثمائة واثناعشر متاسن الماء الصافي وسبعة
 غدير كل ضلع منه طولاً وعرضاً وعمقاً راعان وثلاثة اذراع
 ذراع ونصف اصبع تقريبا كل ذراع اربعة وعشرين اصبعاً انتهى
 قلت وفيه كلام ان المعتد عدم اعتبار العرف وحده فتبصر
 ولا يجوز زيارتها بالمد زلال طبعه وهو السيلان والاروي
 والانباء بسبب طبع كرق وما باقلا الا بما قصد به التنظيف
 كاشنان وصابون فيجوز ان بقي رفته او بما استعمل الاجل
 قربة اي ثواب ولو مع رفع حدث او من مميزا وحايض لعادة
 عبادة او غسل ميت او يد لا كمال منه بنية السنة او لاجل رفع
 حدث ولو مع قربة كوضوء محدث ولو التبرد فلو توضأ
 منقوضي تبرد او لتعليم او لطيب يبدل بغير مستعملا اتفاقا
 كزيادة على الثلاثة بلانية قربة والغسل نحو فخذ او ثوب طاهر
 او دابة ما كوال او لاجل اسقاط فرضي هو الاصل في الاستعمال
 استعمال كانه عليه الكمال بان يغسل بعض اعضائه ويبدل
 يده او رجله في جب غير اغتراف ونحوه فانه يميز مستعملا
 لسقوط الفرض اتفاقا فان لم يزل حدث غصوة ولا
 او اجنبا بته مالم يتم لعدم نجس بهما زوالا وثبوتا

صا

وثبوتا على المعتد قلت وينبغي ان يزاد او سنة ليعبر
 المضمضة والاستنشاق فتأمل اذا انفصل عن عضو والميت يستر
 في شيء على المذهب وقيل ان الاستقروا خرج للخرج ورد بان
 ما يصيب مندبل المتوضي وثيابه عفوا اتفاقا وان كان كثر وهو
 طاهرا ولو من جنب على الطاهر لكان يكره شربه والعين به
 تنزيها للاستقراء على رواية بخا سته تحريما وحكمة انه
 ليس بطهور لحد ثبل جنب على الراجح فروع اختلف في محدث
 النجس في يبرك لو او تبرد مستحيا بالماء ولا نجس عليه ولم
 ينو ولم يتدك والاصح انه طاهر والماستعمل لا شترط
 الانفصال للاستعمال والمراد ان ما اتصل باعضائه وانفصل
 عنها مستعمل لا كل الماء على امرى كل اهاب ومثله المائدة والكروش
 مال القهستانين فالاولى وما دبح ولو بشمس وهو يحتملها طهر
 فيملي به ويتوضأ منه وما لا يحتملها فلا وما لا قلا وعليه فلا
 يطهر بجد حية صغيرة ذكره الزيلعي اما قيصها فطاهر
 وقارة لان المقام للاهانة وادمي فلا يدبغ لكرامته كانه
 لا يطهر بزكاة لتقيدها بما يحتمله خلا جلد خنزير فلا يطهر
 وقدم لان المقام للاهانة وادمي فلا يدبغ لكرامته فلو دبح
 طهر وان حرم استعماله حتى لو لم يلمس عظمه في دقيق لم
 يوجب كل في الاصح احترا ما وافاد كلامه طهارة جلد كلب وقيل
 وهو المعتد وما اهاب طهر به بد باغ طهر بركاة على
 المذهب لا يطهر لجمه على قول الاكثر ان كان غير ما كول هذا اصح
 ما يفتن به وان قال في الفيق الفتوي على طهارته وهل يشترط
 لطهارة جلد لكون الزكاة شرعية ان تكون من الاهلي في
 الحل بالتسمية قيل نعم وقيل لا والاول طهر لان ذبح الحيواني
 وتاركة التسمية عملا كذا نزع وان صح الثاني صحه الزاهد
 في القنية والنجس واقرة في البحر فروع ما يخرج من دار الحرب
 كخباب ان علم د بعه بطاهر فطاهر ونجس فتجس وان شغل
 فغسله افضل وشعر الميتة غير الخنزير على المذهب وعظمها
 وعصها على المشهور وخافرها وقرنها الحالية عند الدسومة

مطلب
 ما يصيب مندبل متوضي وثيابه

وكذلك ما لا تخله الحياة حتى الانقعة واللبن على الخرج وشعر
الانسان غير المتخوف وعظمه وسنه مطلقا على المذهب واختلف
في ان نه في البدائع بخسة وفي الخاوية لا وفي الانتباه المتعمل من
الحي كينة الا في حق صاحبه فظاهر وان كثرة يفسد الماء بوقوع قدر
الظفر من جلده لا بالظفر ودم مسك اظاهر واعلم انه ليس الكلب
بنجس العين عند الامام وعليه الفتوي وان رجع بعضهم الخاسنة
كما بسطه ابن الشحنة في باع وبوجري بعض ويتخذ جلد
مصل واولا يخرج حيا ولم يصب فيه الماء لا يفسد الماء ولا الثوب
بانتفاضه ولا بعضه ما لم يبريقه ولا صلاة حاملة ولو كبير
وشرط الحيوان شدة فيه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره
والمسك طاهر خلال فيوكل بكل حال وكذا ان افخته طاهرة مطلقا
على الاصح فتح وكذا الزباد اشباه لاستحالة الى الطيبة وبول
ملوك لاله نجس نجاسته مخففة وطهارة محمد ولا يشرب
بوله اصلا لا للتداوي ولا لغيره عند ابي حنيفة فروع اختلف في
التداوي بالمحرم وظاهر المذهب المنع كافي رضاع البحر لكن تغل المص
شمة وهذا عند الحاروي وقيل برخص اذا علم فيه شفا ولم يعلم
دوا اخر كما رخص النهر للعطشان وعليه الفتوي **فصل في البيئر**
اذا وقعت نجاسة ليس بحيوان ولو مخففة او قطرة بول او
او دم او زنب فارة لم يشمخ فلو شمع ففيه ما في الفارة في بيئر
دون المقدري دون الكثير على ما مر ولا عبرة للغرق على المعتدل
او ما بها او خارجها والقي فيها ولو ما يابسة على المعتدل الا
الشهيد النظيف والمسلم المغسول اما الكافر فينجسها
مطلقا لسقط حيوان دموي غير مائي لما مر وانفع او قطع
او تفسخ ولو تفسخ خارجها ثم وقع فيها ذكره الوائي يترج
كل ما بها الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره بن الكال بعد
اخراج الا اذا تعذر خشية او خرفة متنجسة فيترج الماء
الي حد لا يملأ نصف الدلو يظهر الكل ثوبا ولو ترج بعضه ثم
فراد في الغد ترج قدر الباقي في المصبي خلاصة قيد بالموت
لانه لو اخرج حيا وليس بنجس العين ولا به حدث او خبث

كل

البيئر ولو لم

طهارة
البيئر ولو لم

خبث لم يترج شيء الا ان يدخل فيه الماء فيعتبر بسوره فان نجسا
ترج الكل والا لاهو الصحيح نعم يندب ترج عشرة في المشكوك
لاجل الطاهرة الطهورة كافي الحانية زاد في التاخر خانية
وعشرين في الفارة واربعين في سنور ودجاجة مخلاة كادمي
محدث ثم هذا اذا لم تكن الفارة هاربة من هرو ولا الهرو
هاربا من كلب ولا الشاة من سبع فان كان ترج كله مطلقا
كما في الجوهرة لكن في التهرعت المحتجب الفتوي على خلافه
لان في بولها شاة وان تعذر ترج كلها لكونها معينا فيقدر
ما فيها وقت ابتداء الترح قاله الحلبي يوحى في ذلك بقول
رجلين لهما بصارة بالماء به بقى وقيل بقي بمائتين الى ثلث
ماية وهذا يسر وذاك احوط فان اخرج الحيوان غير متفنج ولا
متفنج ولا متعطف فان كان كادمي وكذا سقط وسخلة ويحدي
واور كبير ترج كله وان كان كادمي وكذا سقط وسخلة ويحدي
الدلا وجوبا الى ستين ندبا وان كعصفور ورافة فعشرون
الي ثلثين كما مر وهذا يعم المعين وغيرها بخلاف نحو صهر ربح
وحب حيث بهراق الماء كله لتخصيص الابار بالاثار بحر وظهر
قال المروفي حرام شيه للكثر ونحوه في الشق وتعلق القنية ان حكم
الركبة كالبيئر ومن القوايد ان الجب المظلم واكثره في الارض كالبيئر
وعليه الفقري فالصهر ربح والبيئر الكبير يترج منه كالبيئر ما غنم
هذا التحرير انتهى بدلو وسط وهو دلو تلك البيئر فان لم يكن
فما يسع صاعا وغيره يحسب به ويكفي ملء اكثر الدلو وترج
ما وجد وان قل وجريان بعضه وغوران قدر الواجب
وما بين حياطة وفارة في الحية كفارة في الحكم كما انه ما بين
دجاجة وشاة لدجاجة فالحق بطريق الدلالة بالاصغر
كما دخل الاقل في الاكثر كفارة مع هرة ونحو الهرة كمشاة
انتفاقا ونحو الفاريتين كفارة والثلث الى الخمس هرة والست
كشاة على الظاهر ويحكم بنجاستها معظمة من وقت الوقوع
ان علم ولا فمد يوم وليلة ان لم يتفنج وهذا في حق الوضوء
والغسل وما يجت فيطعم للكلاب وقيل يباع من شافعي اما في

طهارة
البيئر ولو لم

حق غيره كغسل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال وهذا هو الظاهر
 عند حدث او غسل عن خبث والالم يلزم شي اجماعا جوهره
 ومنذ ثلاثة ايام بليا ليهات انتفخ او تفسخ استخسانا وقالوا
 من وقت العلم فلا يلزمهم شي قيل وبه يفتي فرع وجه في
 ثوبه منيا او يبول او دما اعاد من اخر نوم وبول ورعاف
 ولو في جثته فارة ميتة فان لا ثقب فيها اعاد مذ وضع
 القطن والاف ثلاثة ايام مستفحة او ناشفة والاف يوم وليلة ولا
 تزعج في بول فارة في الاصح فيض ولا يجزئ حمامة وعصفور وكذا
 سباع طير في الاصح لتعذر صونها عنه ولا يتفاد طير ل
 كرويس وبر وغير نجس العفو عنهما ويعزتي ابل وغيره كما يعفى
 لو وقع في محلب وقت الحلب فرميتا فورا قبل تقنت وتلون
 والتعير بالبعيرين اتفقا لان ما فوق ذلك كذا ذكره في الفيض
 وغيره ولذا قال قيل القليل المعفو عنه ما يستقل الناظر والكثيره
 بعكسه وعليه الاعتماد كافي الهداية وغيره لان ابا لا يقدر
 شي بالراي فرع البعد بين البئر والبالوعة بقدر ما لا يظهر
 للنجس اثر ويعتبر سور مسورا اسد فاعل من اسار ابقى
 اي لاختلاطه بلعابه فسور ادمي مطلقا ولو جنبا او كافرا
 او امرأة تعد بركه سقوها الرجل بعكسه للاستلذان واستعمال
 ريق الغير وهو لا يجوز مجنبي وما كحل لحم ومنه الفرسي في
 الاصح ومثله ما لا دمل له طاهر الفم قيد لكل طاهر ظهور بلا
 كراهة وسور خنزير وكل سباع بهايم ومنه الهرة البرية
 وشارب خمر فور شربها ولو شاربه طويلا لا يستوعبه
 اللسان فنجس ولو بعد زمان وهرة فورا كل فارة
 نجس مغلفا وسور رجاجة مخلاة وابل وبقر حلاله هو
 فالاحسن ترك رجاجة ليعمل الابل والبقر قديستان وسباع
 طير لم يعلم بها طهارة متقارها وسواكن يوقط طاهر
 للضرورة مكره تنزيها في الاصح ان وجد غيره وان لا
 لم يكره اصلا كاله لفقير وسور حمار اهلي ولو ذكر في
 الاصح وبغلامه حماره فلو فرسا او بقرة قطاهر مكنول

طاهر
 البعد بين البئر والبالوعة

كهرة

مكنول من حمار وحشي وبقرة وعبرة لغلبة الشبهة لئلا يصح
 يحل كل ذئب ولدته شاة اعتبارا للامر وحوازا لكل يستلزم طهارة
 السور كالانجي وما نقله للمصنف عن الاشباه من تصحيح عدم الحل
 قال شيخنا غريب مشكوك في طهور رتيه لافي طهارته حتى لو
 وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء وحل يطهر النجس قولان ^{فيترضا} فيترضا
 به او يتسل وينتجس اي يجمع بينهما احطيا طافي صلاة واحدة
 لافي حالة واحدة ان فقد ما مطلقا وضع تقديرا يها شاة
 في الاصح ولو تيمم وصلي ثم اراه لزمه اعادة التيمم والصلاة
 لاحتمال طهور رتيه ويقدم التيمم على نبيذ التمر على المذهب
 الصحيح المفتي به لان المجتهد اذا رجع عن قول لا يجوز الاخذ
 به وحكم عرق كسور فغرق الهمارا اذا وقع في الماء صار مشكلا على
 المذهب كما في المصنف والمحيط عرق الحلالة عفو في الثوب والبدن
 وفي الثانية انه طاهر على الظاهر **باب التيمم**
 ثلث تاسيا بالكتاب وهو من خمسين هذه الامة قولقة
 القصد وشرعا قصد صعيد شرط القصد لانه النية مطهر
 خبز الارض المتنجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل واستعماله
 حقيقته او حكمنا ليعم التيمم بالحجر الامس بصفة مخصوصة
 هذا يفيد ان الضربتين ركن وهو الاصح الاحوط لاجل
 اقامة القربة خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلي به وركنه
 شيان الضربتان والاستيعاب وشرطه ستة النية والمسح
 وكونه بثلاثة اصابع فاكثر والصعيد وكونه مطهرا وقد
 الما وستنه ثمانية الضرب بباطن كفيه واقبالهما وادبارهما
 ونفضهما وتفرج اصابعه وتسمية وترتيب وولا وزاد
 بن وهبان في الشروط الاسلام فزدته وضمت التيمم
 الثانية في بيت اخر وضمت شرط بيته الاول فقلت
دو والاسلام شرط عند ضرب ونية **دو** ومسح وتيمم صعيد مطهر **دو**
دو وستنه سم وبطن وفرجين **دو** ونفض ورتب والاقبال وتيمم **دو**
 من غير مبتدأ بخبره تيمم عن استعمال الماء المطلق الكافي لطهارته
 لصلاة تقوت الي خلف لبعده ولو مقيما في المرمي لا أربعة

يلالارتياب

الاف ذراع وهو اربع وعشرون اصبعاً وهي ستة شعيرات
 ظهر البطن وهي ست بغل او كبرض يشتد ويمتد بغلبة ظن
 او قول حاذق مسلم ولو يتحرك او لم يجد من يوضيه فان
 وجد ولو باجر مثل ولد ذلك لا يتيم في ظاهره كما في البحر
 وفيه لا يجب على احد الزوجين توضي صاحبه وتعهده
 وفي مملوكه يجب او يرد بهلك الجنب ايمرضه ولو في
 المصراة لم تكن له اجرة حمام ولا ما يد فيه وما قيل انه في
 زماننا يتجمل بالعدة فمالم ياذن به الشرع نعم اذا كان له مال
 غائب يلزمه الشراء نسيئة والا لا او خوف عدو كجبة او نادر
 على نفسه ولو من غاسق او حبس غريم او ماله ولو امانة
 ثم ان نشأ الخوف بسبب وعيد عبيد اعاد الصلاة والا لا لانه
 مساوي او عطف ولو لطلبه او رفيق القافلة حالاً او مالا
 وكذا العجين او ازالة نجس كحاشية وتغيير الكال عطش
 ووايه بتعذر حفظ الغسالة بعد دم الاناء وفي السراج
 المتطهر اخذه تهرأ وقتاله فان قتل رب الما فهد رمان المتطهر
 ضمن بقود اودية او عدم الة طاهرة يستخر بها الما ولو
 شاشاً وان نقص بادل ايمه او شقه نصفين قدر قيمة الماء
 كالم وجد من ينزل اليه باجر تيمم لهذه الاعذار كلها حتى
 لو تيمم لعدم الما فمعرض مرضا يبيع التيمم لم يصل بذلك
 التيمم لان اختلاف اسباب الخمسة يمنع الاحتساب 8
 بالخمسة الاولى وتميز كان لم تكن جامع الفصولين
 فليحفظ مستوعبا وجهه حتى لو ترك شعرة او وترقة
 متخذه لم يجز ويد به فيترع الخاتم والسوارا ويجرك به
 يفتي مع مرفقيه فيمسح الا قطع بضرئين ولو من غيره او ما
 يقوم مقامهما لما في اللباسية وغيرها لو حرك راسه او ادخله
 في موضع الغبار تيمم جازو الشرط وجود الفعل
 منه ولو جنباً او حائضاً ظهرت لعادتها او نفسها بظهور
 من جنس الارض وان لم يكن عليه نفع اي غبار فلو لم
 يدخل بين اصابعه لم ينجح لضربة ثالثة للخلل وعن محمد

شعرات

ط
جب توضي جاربه الزوجة

المذهب

ط
لمضطرب القدر

لو كان في الغبار

الاول

ط
تيمم بغيره

يحتاج اليها نعم لو يعم غيره وهو من يضرب ثلاثاً للوجه
 واليمنى واليسرى قهستانى وبه مطلقاً عن التراب اولا
 لانه تراب رقيق فلا يجوز بلوؤه ولو مسحوا التوردة من بيوت
 البحر ولا يجران لشبهه بالنبات بكونه اشجاراً نابتة في قعر
 البحر على ما عرره المهر ولا ينطبع كفضة وزجاج ومتزمد
 بالاحتراق الا ما في البحر فيجوز كجرم قوق او مغسول وحايط
 مطين ومجصص واوان من طين غير مدهونة وطين غير
 مغلوب بما لكت لا ينبغي التيمم به قبل خرق الوقت لئلا
 يصير مثله بلا ضرورة ومقارن في محالها فيجوز لتراب عليها
 وقيد الا سيجابي بان يستبين اثر التراب بمد يده عليه
 وان لم يستبين لم يجز وكذا كل ما لا يجوز التيمم به لخطاها
 وجوخة فليحفظ والحكم للغالب لو احتلط بتراب غيره
 كتراب وفضة ولو مسبوكن وارض محترقة فلو
 الغلبة لتراب جاز والا لا خاتية ومنه علم حكم المساوي وجاز
 قبل الوقت ولاكثر من فرض وجاز لغيره كالنقل لانه بدل
 مطلق عندنا لا ضروري وجاز لخوف قوة صلاة جنازة اي
 كل كبيراتها ولو جنباً او حائضاً ولو جوي باخري ان امكنه
 التوضي بينهما ثم زال تمكنه التيمم والا لا به يفتي وقت
 عيد بفراغ امام او زال شمس ولو كان بيني بنا بعد شروعه
 متوضياً وسبق حدثه بلافق بين كونه اماماً او لا
 في الاصح لان المتأخر خوف الفوت لا الي بدل فجاز لكسوف
 وسنة رواتب ولرسنة فجر خاف فوتها وخذها والنوم
 وسلام ورده وان لم تجز الصلاة به قال في البحر
 وكذا كل ما لا تشترط له الطهارة لما في المتنعي وحايط
 لدخول مسجد مع وجود الما والنوم فيه واخرة المص
 لكت في النهار الظاهر ان مراد المتنعي للجنب فسقط الدليل
 قلت وفي المنية وشرحتها تيمم لدخول مسجد ومس
 مصحف مع وجود الما ليس بشي بل هو عدم لانه ليس
 بعبادة تخاف فوتها لكت في القهستانى عن المختار والمختار

فوت

ب

جواره مع الما سجدة التلاوة لكن سيجي تقييده بالسفر لا الحضر
ثم رايت في الشريعة وشروها ما يؤيد كلام البحر قال وظاهر
الرواية جوازها لتسرع مع وجود الما والم تجز الصلاة لا يتيم
لفوت جمعة ووقت ولو وثرا لفواتها الي بدل وقيل يتيم
لفوت الوقت قال الحلبي فالاحوط ان يتيم ويصلي ثم يعيد
ويجب اي يفترض طلبه ولو برسوله قد رغلة ثلثا
ذراع من كل جانب ذكره الحلبي وفي البدايع الاصح طلبه قدر
ما يضر نفسه ورفقته بالانتظار ان ظن ظنا قويا قربة
دون ميل بامارة واخبار عدل والا يغلب على ظنه قربة
لا يجب بل يندب ان رجاء والا لا ولو صلى يتيم ثم
يسلكه ثم اخبره بالما اعاد والا لا وشروطه اي لليتيم وحق
جواز الصلاة به نية بعبادة المله ولو صلاة جنازة
او سجدة تلاوة لا شكر في الاصح مقصودة خرج دخول المني
ومصر المحقق لا تمنع اي لا تخل ليعمر قراءة القرآن للجنب بدون
طهارة خرج السلام وردة فلغا يتيم كافر لا وضوءه لانه ليس
باهل للنية فما يقتصر اليها لا يمنع منه وصح يتيم جنب
بنية الوضوء به يفتي وتندب لراجيه رجاء قويا اخر الوقت
المستحب ولو لم يؤخر ويتيم وصلي جاز له بينه وبين الما
ميل والا لا صلي من ليس في العمر ان باليتيم ونسي الما في رحله
وهو مما ينسي عادة لا اعادة عليه ولو ظن قنأ الما اعاد
اتفاقا كالونسيه في عنقه او ظهره او في مقدمه ركبها او
مؤخرة سايقا ونسي ثوبه وصلي عريانا او في ثوب نجس
او مع نجس ومعه ما يزيله او توضأ بما نجس او صلي محدثا
ثم ذكر اعاد اجبا عا ويطلبه وجوبيا على الظاهر من رفيقه
ممن هو معه فان منعه ولو دلالة بان استهلكت يتيم
لتحقق عجزه واذ لم يعطه الا ثمن مثله او بغن يسير
وله ذلك فاخلعت حاجته لا يتيم ولو اعطاه بالثمن يعني
بغن فاحش هو ضعف قيمته في ذلك المكان او ليس
له ثمن ذلك يتيم واما اللعش فيجب على القادر

بأضعاف

بأضعاف قيمته احيأ نفسه وانما يقترب المثل في تسعة عشر
مع ضعافه كدرة في الاشياء وقيل طلبه الما لا يتيم
على الظاهر اي ظاهرا الرواية عن اصحابنا لا بد ولا عادة
كافي البحر عن المسوط وعليه فيجب طلب الدلو والرشا وكذا
الانتظار نحو لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ظن اعطاه
الما والآلة وجب الطلب والا لا والمحمور فاقد الما
والتراب الطهورين بان حبس في مكان نجس ولا يمكنه
اخراج تراب مطهر وكذا العاجز عنها ولو لم يضره يوضو
عنده وقال لا يتشبه بالمصلين وجوبيا فيركع ويسجد ان وجد
مكانا يسا والايومي قائما ثم يعبد كالصوم به يفتي واليه
صح رجوعه اي الامام كافي الفيز وفيه ايضا مقطوع
اليدين والرجلين ان كان بوجهه حراصة يصلي بغير طهارة
ولا يتيم ولا يعيد على الاصح وبهذا ظهر ان تعبد الصلاة بلا
طهر غير مكفر فيلحفظ وقد مر وسيجي في صلاة المريض
فروع صلي المحبوس باليتيم ان في المصير انما والا لا هل يتيم
لسجدة التلاوة ان في السفر نعم والا لا الما المسبل في الصلاة
لا يمنع التيمم مالم يكن كثيرا فيعلم انه للوضوء ايضا ويشرب ما
للوضوء الجنب اولى بصباح من حايض ومحدث وميت ولو
لاحد هم فهو اولى ولو مشركا ينبغي صرقة الميت جاز يتيم بحاجة
من محل واحد حيلة جواز يتيم من معه ما زمر ولا يخاف
العطش ان يخلطه بما يظلمه او يهجه على وجه يمنع الرجوع
وناقصه ناقض الاصل ولو غسلا فلو يتيم للجناية ثم احدث
صار محدثا اجنبا فتوضا وينزع خفيه ثم بعد يمسح عليه بالما
مالم يبر الما فمع في عبارة صدر الشريعة يعني بعد كافي ان مع
العسر يسرا وقدره ما ولو ابا حلة في صلاة كاف لطهر ولو
مرة مرة فضل عن حاجته لعطش ونجس وغسل نجس مانع
ولمعة جنازة لان المشغول بالحاجة وغير الكافي كالمعدوم
لا ينقصه ردة وكذا ينقصه كل ما يمنع وجودة التيمم اذا
وجد بعده لان ما جاز لعذر بطل بزياله فلو يتيم لم يضر

ولو كان في الصلاة ان ظن الا
قطع والا لا لكن في القهستاني عن
الحديث ان ص

فانه

بطل بريدية او ليرد بطل بنو واله والحاصل ان كل ما يحرم
وجوده التيمم وما لا يمنع وجوده التيمم في الابتداء فلا
ينقض وجوده بعد ذلك التيمم ولو قال وكذا زوال ما
اباحه اي التيمم كان اظهر واخص وعليه فلو تيمم بعد
ميل فسار فانقص انتقص فليحفظ ومرو رنا عن تيمم
عن حدث او نأيم غير متمكن تيمم عن حنابلة على ما كاف
مستيقظ فيتنقض وابقا تيممه وهو الرواية المصححة
عنه المختارة للفتوي كما لو تيمم وبقرية ما لا يعلم به كما
في البحر وغيره واقره المصنف تيمم لو كان اكثر اي اكثر اعضاء الوضوء
عددا وفي الغسل مساحة مجرد وحائ او به حدري اعتبارا
للاكثر وبكسبه يغسل المصحح ويسمى الجرح وكذا ان استويا
غسل المصحح من اعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل ومسح
الباتي منها وهو الاصح لانه احوط فكان اولى وصح في
الفيض وغيره التيمم كما تيمم لو الجرح بيديه وان
وجد من يوضيه خلافا لهما ولا يجمع بينهما اي تيمم وغسل كما
لا يجمع بين حيض وجبل او استحاضة او نفاس ولا بين نفاس
واستحاضة او حيض ولا زكاة وعشرا وخراج او فطرة
ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم او فحاص ولا ضمان
وقطع او اجر ولا جلد مع رجم او نفي ولا مهر متعة
او حد او ضمان ايضا او موتها من جماعة ولا مهر مثل
وتسوية ولا وصية وميراث وغيرها مما ينبغي في محاله
ان شاء الله تعالى من به وجع راس لا يستطيع معه مسحه
محدثا ولا غسل جنبا في الفيض عن غريب الرواية تيمم وان
تأري الهداية انه يسقط عنه مرض مسحه ولو عليه جبيرة
نفي مسحه فلو ان وكذا يسقط غسله نيسحه ولو على جبيرة
ان لم يضره ولا سقط اصلا وجعل عاد ما لذلك العضو كما
كافي المحدث وم حقيقة **باب المسح على**
الحفنين اخره لثبوتها بالسنة وهو لغة امرار اليد على الثياب
اصابة البلة لحف مخصوص في زيت مخصوص والحف شرعا السائر
السائر للكعبين فاكثر من جلد ونحوه شرط مسحه ثلاثة

نقض وجوده التيمم

ثلاثة امور الاول كونه متراحملا فرض الغسل القدم مع
الكعب او يكون نقصانه اقل من الخرق المانع فيجوز
على التدرج بول له مشدود الا ان يظهر قد رثا لثمة
اصابع وجوده مشايخ سر قند ستر الكعبين باللفافة والثاني
كونه مشغولا بالكل ليمنع سراية الحدث فلو واسع
فسح على الزايد ولم يقدم قدمه اليه لم يجز ولا يضر
رواية رجله من اعلاه والثالث كونه مما يملك متباعدة
المشي المعتاد فيه فرسخا فاكثر فلم يجز على متخذ من
زجاج او خشب او حديد وهو جائز فالغسل الالتهمة فهو افضل
افضل بل ينبغي وجوده على من ليس معه الا ما يكفي او خاف
فوت وقت او عوقف عدة بحد وفي القهستان
انه رخصة مسقطلة للعزيمة ولهذا لو صب الماء في خفه
بنية الغسل ينبغي ان يغيرا ثوبا بسنة مشهورة فمنكره
متبدع وعلى الراي الثاني كافر وفي التحفة ثبوتها بالاجماع بل
بالتواتر رواية اكثر من ثمانين منهم العشرة قهستان وقيل بالكتاب
ورد بانه غير مفيا بالكعبين اجماعا فالجواب الجواب لمحدث
ظاهرة عدم جواز لمجدد الوضوء الا ان يقال لما حصل
له القدرة بذلك صار كانه محدث لا جنب وحائض والمنفى
لا يلزم تصويبه وفيه ان النفي الشرعي يقتضي اثبات
عقلي ظاهرة جواز مسح مغتسل جمعة ونحوه وليس كذلك
علي ما في المسوط ولا يبعد ان يجعل في حكمه فالاحسن
لمتوضي للمغتسل والسنة ان يخطه خطوطا باصابع يده متفرقة
قليل لا يبدأ من قبل اصابع رجله متوجها الى اصل الساق
ومحله على ظاهره خفيه من راس اصابعه الى معقد الشراك
ويستحب الجمع بين ظاهره وباطنه ظاهرة او جوفية ولو
فوق خف اللفافة ولا اعتبار بها في تفاوت الشاوي فانه
رجل مجهول لا يقلد فيها خالف النقول الجور بيه ولو
من غزل او شعر الخشيبين بحيث يمشي فرسخا وبشت
على الساق بنفسه ولا يرى ما تحتها ولا يشف الا ان

ينفذ^٧ إلى الخف قدر الفرس ولو نزع موقبه اعاد مسح خفيه ولو
نزع احدهما مسح الخف والموق الباقي ولو ادخل يده تحتها
ومسح خفيه لم يجز والمنع ان يسكون النون ما جعل على
اسفله جلدة والمجلدين مرة ولو امرأة او خنثى ملبوسين
على طهر فلو احدث ومسح او لم يمسح فلبس موقبه لا
لا يمسح عليه تام خرج الناقض حقيقة كلمة او معنى يكتسب
ومعدور فانه مسح في الوقت فقط الا اذا توفضا ولبس على
الانقطاع فما لم يمسح عند الحدث فلو تخفف المحدث ثم
توضا بالماء ثم تيمم وضوءه ثم احدث جازان
لمسح يومه وليله لم يمسح وثلاثة ايام ولا الى المسافر وان بدا
المدة من وقت الحدث فقد يمسح المقيم سنا وقد لا يمسح الا
من اربع كمن توضا وتخفف قبل الفجر فلما طلع صلي فلما تشهد
احدث لا يجوز على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين
لعدم الخرج وقرضه عملا تدبر ثلاثة اصابع اليد صغرها
طولا لا وعرضا من كل رجل لامن الخف فمسحوا فيه مدا لاصابع
فلو مسح بر ورسا صابغة وجأ في اصموا لها لم يجز الا ان يتدل
من الخف عند الوضوء قدر الفرس قاله المصن ثم قال في الخف
ان الماشي طرا حازر والا لا ولو قطع قدمه ان بقي من
ظهوره قدر الفرس مسح والا غسل كمن قطع من كعبه
ولو له رجل واحد مسحها وحاز مسح خف معصوب
خلافا للحنابلة كما جاز غسل رجل مغموبة اجماعا والخرق
الكبير بموحدة او مثله وهو قدر ثلاث اصابع القدم
الاصغر بكما لها ومقطوعها يعتبر باصابع مماثلة بمنعه الا
ان يكون فوقه خف آخر او جرموق فيمسح عليه وهذا
لو الخرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ما تحته فلو عليها
اعبر الثلاث ولو كبر او لو عليه اعتبار بدوا اكثره ولو لم
يرالقد والمانع عند المشي لصلابته لم يمنع وان كثر كالف
انقعت الظهارة دون البطانة وجميع الخروق في خف
واحد لا فيهما بشرط ان يقع فرضه على الخف نفسه

نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير واقل خرق يمنع كمنع المسح
في الحال والاستقبال كما ينتقض الماضي فمستأنى قلت ومر
ان ناقض التيمم يمنع ويرفع كنجاسة وانكشف حتى
انعقادها كما ينبغي فليحفظ ما تدخل فيه المسئلة لا
ما دونه الحاقاله بنواضع الخرز بخلاف نجاسة متفرقة
وانكشف عورة وطيب محرم واعلام ثوب من حرير
فانها تمنع مطلقا واختلف في خرق في ارضية وينبغي
ترجيح الجمع احتياطا وناقضه ناقض وضوء لانه بعينه
ونزع خف ولو واحدا ومضي المدة وان لم يمسح ان لم
يخشى نجاسة الظن ذهاب رجلاه من برد للضرورة
فيصير كالخبرة فيستوعبه بالمسح ولا يتوقف ولذا قالوا
لو تمت المدة وهو في صلاته ولا ماضي في الاصح وقيل
تفسد فيتييم وهو الاشنية وبعد ههما الى التزج والمضي
غسل المتوضي رجلاه لا غير لجلول الحدث السابق قدميه
الامانع كبرن فيتييم حينئذ وخرج اكثر قدميه من الخف
الشرعي وكذا اخرجه نزع في الاصح اعتبارا للاكثر ولا
عبرة بخروج عقبه ودخوله وما روي من النقض
بزوال عقبه فمقيد بما اذا كان بنية نزع الخف اما اذا لم
يكن اي زوال عقبه بنية بل لسعة او غيرها فلا ينتقض
بالاجماع كما يعلم من البرجندی معذيا للنهاية وكذا القهستاني
لكن باختصار حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنبه
وينتقض ايضا بغسل اكثر الرجل فيه لو دخل الماخنة ومسح
غير واحد وقيل لا ينتقض وان بلغ الماركتة وهو الاظهر
كما في البحر عن السراج لان استئثار القدم بالخف يمنع سرابية
الحدث التحذير الى الرجل فلا يقع هذا فضلا معتبرا فلا يوجب
بطلان المسح به نهر فيغسلها ثانيا بعد المدة او التزج كما
مر وبقي من نواقضه الخرق وخروج الوقت للعدو ومسح
مقيم بعد حدثه فسا فر قبل تمام يوم وليله فلو بعده نزع
مسح ثلاثا ولو اقام مسافرا بعد مضي مدة مقيم نزع والا انتهى

جمع

نظرة الفتور

لانه صار مقبلا وحكمه مسج جيرة هي عيدان يحبر بها الكسر
وخزقة قرحه وموضع فميد وكي ونحو ذلك كعمامة جراحة
ولو برأسه لغسل ما تحتها فيكون فرضا يعنى عمليا لشوته
ينظف هذا فهو لهما واليه رجع الامام خلاصة وعليه الفتوى
بشرح صحيح وقد منان لفظ الفتوى اكد في التصحيح من
المختار والاصح والصحيح ثم انه يخالف مسح الخف من وجوه
ذكر منها ثلاثة عشر فقال فلا يتوقف لانه كالغسل حتى
يام الاصح ولو بد لها باخري او سقطت العليا لم يجب اعادة
المسح بل يندب ويصح مسح جيرة رجل معه اي مع غسل الاخري لا
مسح خفيها بل خفيه ويجوز اي يمسح مسحها ولو شددت بلا
وضوء وغسل دفعا للخرج ويترك المسح كالغسل ان ضرر الا لا
يتترك وهو اي مسحها مشروط بالعجز عن مسح نفس الموضع
فان قدر عليه فلا يمسح عليها والحاصل لزوم غسل الحمل ولو
بما حار فان ضرر مسح فان ضرر مسحها فان ضرر سقط اصلا وينسح
نحو مقصود وجوز على كل عمامة مع فرجها في الاصح ان ضرر
الماء او حار في منه ان لا يمكنه ربطها بنفسه ولا يجد من
يربطها انكسر ظفيرة فجعل عليه دواء او وضعه على شقوق
رجله اجري الماء عليه ان قدر والامسحه والانزكة والمسح
ببطانة سقوف طها عن بر والا لان سقطت في الطلابة استاء نفاها
وكذا الحكم لو سقط الدواء او برئ موضعها ولم تسقط
مجبى وينبغي تقييده بما اذا لم يضر ازالتها فان ضرره فلا
يجزى الرجل والمرأة والمحدث والجنب في المسح عليها وعلى ثوبها
سواء اتفقا ولا يشترط في مسحها استيعاب وتكرار في الاصح
فيكفي مسح اكثرها مرة به يفتي وكذا لا يشترط فيها نية اتفاقا
بخلاف الخف في قول يما في نسخ المتن رجوع عنه المصنف في شرحه
باب الحيض عنوان به لكثرتة واصالته والافهني ثلاثة حيض
ونفاس ولا فاستحاضة هو لغة السيلان وشرعا على القول بانه
من الاحداث مانعية شرعية بسبب الدم المزكور وعلى القول بانه
من الانجاس دم من رجم خرج الاستحاضة ومنه ما نراه

نراه صغيرة وايضا ومشكل لاداة خرج النفاس وسببه
ابتداء ابتلاء الله لحوي لاكل الشجرة وركنه بر وزال دم من الرحم
وشروطه تقدم نصاب الطهر ولو حيا وعدم نقصه عن اقله
واوانه بعد التسع ووقت شبوته بالبروز فيه تترك الصلاة
ولو مبتدأة في الاصح لان الاصح الصلاة والحيض دم صبيحة
تشمي اقله ثلاثة ايام بلبا لها الثلاث فالاضافة لبيان العدد
المقدر بالساعات الفلكية للاختصاص فلا يلزم كونها ليلي
تلك الايام وكذا قوله واكثره عشرة بعشر ليال كذا رواه الدارقطني
وبغيره والناقص عن اقله والزايد على اكثره او اكثر النفاس
او على العادة وجاوز اكثرهما وما نراه صغير دون تسع على
المعتمد وايضا على ظاهر المذهب وحاصل ولو قبل خروج ج
اكثره كد استحاضة واقل الطهر بين الحيضين خمسة عشر
يوما وليا لها اجماعا ولا حد لاكثره وان استغرق العمر
الا عند الاحتياج الي نصب عادة لها اذا استمر بها الدم فيجد
لاجله العدة بشهرين به يفتي وعم كلامه المبتدأة والمعتادة
ومن شئت عادت بها وهي المحيرة والمضلة واضلاها اما بعدد او
بكان او بهما كما بسط في البحر والحاوي وحاصله انها تنقري
وماني ثودت بين حيض ودخول فيه وطهر تنوضا لكل
صلاة وان بينهما والدخول فيه تغسل لكل صلاة وتترك
غير موكدة ومسجد وجماعا وتقوم رمضان ثم تقضي عشرين
يوما ان علمت بدايته ليلا والافاشين وعشرين وتنطوف
لركن ثم تعيده بعد عشرة ولصدروا لا يعيده وتغسل لطلان
بسبعة اشهر على المفتى به وما نراه من لون كحدرة وتربية
في مدته المعتادة سوى بياض خالص قيل هو شئ يشبه
الخيوط الابيض ولو المربي طهرا متخاللا بين الدمين فيها
حيض لان العبرة لاوله واخره وعليه المتون فليحفظ ثم
ذكر احكامه بقوله يمنع صلاة مطلقا ولو سجدة شكر
وهو ما وتقصيده لزوم ما ونها للخرج ولو شرعت تطوعا
فيهما فحاضت فحاضتها خلافا لما زعمه صدر الشرعية محر

٢ وجماعا

وفي الفيض لو نامت طاهرة وقامت حايضها حكم بحيضها
 وبعبارة مذنايت ويمنع حل دخول مسجد وحل الطواف
 ولو بعد دخوله المسجد وشروعه فيها وقدر بان ماتت
الارار يعني ما بين سرقة وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداه
 مطلقا وهل يحل النظر وما شربتهالة تردد وقدة قرأت
 بقصده ومسه وملكه بالافارسيه في الاصح الانحلافه
 المنفصل كما مر وكذا يمنع حمل كلوح وورق فيه اية ولاباس
 لحايض وجنب بقراءة ادعية ومسها وحملها وذكر الله
 تعالى وتيسيع وزيارة قبور ودخول مصلي عيدين واكل
 وشرب بعد مضضه وغسل يديها ما قبلها فذكره لجنب
 لا حايض ما لم تطب بغسل ذكره الحلي ولا يكره مسي فدان
 بكم عند الجمهور رئيسا في صحيح في الهداية الكراهة وهو
 احوط ويحل وطبها اذا انقطع حيضها لاكثر بلا غسل وجوبا
 بل ندبا وان انقطع لدون اقله تنقض وضوءه ونفلي في اخر المتن
 وان لا اقله فان لدون عادتها محل وتغتسل وتغسل وتغسل
 احتياطا وان لعادتها ما كابية حل في الحال والا لاحتريقتل
 او يتيم بشرطه او يمضي عليها زمن يسع الغسل واليس
 الثباب والتحرية يعني من اخر وقت الصلاة لتعليقهم
 بوجوبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العبد لا بد
 ان يمضي وقت الظهر كما في السراج وهل تعتبر التحريم في
 الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقا وكذا الغسل لاكثر
 والافمن الحيض فتقضي ان بقي قدر الغسل والتحريم ولو
 لعشرة فقد التحريم فقط لئلا تزيد ايامه على عشرة فليحفظ
 ووطبها يكفر مستحله كما جزم به غير واحد وكذا مستحل
 وطبها الدبر عند الجمهور رجحي وقيل لا يكفر في المسلمين
 وهذا الصحيح خلاصه ثم رايت في الفهم الاثني وثلاثين
 من التاخر خانيه معزيا للسراجيه اللواتي مع مملوكه
 او مملوكته او امراته حرام الا انه ان استحله لا يكفر قاله
 حسام الدين انتهى تمامه فلعلمه يفيد التفقيف وعليه

فيه

تحريما

الفتوى

وعليه الموعول لانه حرام لغيره ولما يجي في المرتد انه لا يفتي
 بتكفير مسلم كان في كفره خلافا ولو راية ضعيفة ثم هو
 كبيرة لو غامدا مختار عالم بالحرمة لا جاهلا او مكرها
 او ناسيا فتلزمه التوبة ويندب تصدقه بد ينار او
 نصفه وعصره كازكاة وهل على المرأة تصدق قال في الفيا
 الظاهر لا ودم استنجا منه حكمه كزكاة دايم وقيل لا
 لا يمنع صوم ما وصلاة لو نفلا وجماع الحديث توفض
 وصلي واقتطرا الدم على الحصى والتفاس لغة ولادة
 المرأة وبشرعادم فلو لم تزل تهل تكون نفسا المعتد نعم يخرج من
 رحم فلو ولدته من سرته ان سال الدم من الرحم فنفسا والا
 فذات جرح وان ثبت له احكام الوحم لدعقب ولدا واكثره
 ولو تنقطعا عضو اعضاء الا اقله فتتوضا ان قدرت والا
 تتيم وتومي بصلاة ولا تؤخر فماعدرا الصحيح القادر
 وحكمه كالحيض في كل شيء الا في سبعة ذكرتها في الخرايت
 وشرحي للماشي منها انه لا احد لا اقله الا اذا احتيج اليه كعدة
 كقول له ان اولدي فاعني طالق فقالت مضت عدتي فقدره
 الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض والثاني باحد
 عشرة الثالث بساعة واكثره اربعون يوما كذا روى
 الترمذي وغيره ولان اكثره اربعة امثال اكثر الحيض والزا
 علي اكثره استنجا منه لو مبتدأة اما المعتادة فتد لعادتها
 وكذا الحيض فان انقطع على اكثرهما او قبله فالحل نفاس
 وكذا حيض ان وليه طهر تام والافعادتها وهي تثبت
 وتنقل بمرة به يفتي وتامة فيما علقناه على الملتقي
 والنفاس لام تؤمين من الاول هما ولدان بينهما نصف
 حول وكذا الثلاثة ولولين الاول والثالث اكثر منه
 في الاصح وانقضا لعدة من الاخير وفاقا لتعلقه بالفراغ
 وسقط مثلث السنين اي مسقوطا ظهر بعض خلفه كيد
 او رجل او اصبع او ظفرا وشعر ولا يستين خلقه الا
 بعد مائة وعشرين يوما وكذا حكمها فتصير المرأة به نفسا

مخي

دون

في الامة ام ولد ويحنت به في تعليقه وتنقضي به العدة
فان لم يظهر له شيء فليس بشيء والمري حيض ان دام ثلاثا
وتقدمه طهر تام والاستحاضة ولو لم يد رجالة ولا عدد
ايام حملها ودام الدم تدع الصلاة ايام حيضها بيقين ثم
تغتسل ثم تصلي كعذر ولا يجد اياها بسبعة بل هو ان تبلغ
من السن ما لا يحض مثلها فيه فاد بلغته وانقطع دمها
حكم باياسها فيما رآته بعد الانقطاع حيض فيبطل الاعتداد
بالاشهر وتفسد النكحة وقيل بعد خمسين سنة وعليه
المعول والفتوي في زماننا محتج وغيره تيسيرا وحذف العدة
بخمس وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتداد وما رآته بعدها
اي المدة المذكورة فليس بحيض في طاهر المذهب الا اذا
كان دما خالصا فيحض حتى يبطل به الاعتداد بالاشهر ككت
قبل تمامها لا بعده حتى لا تفسد النكحة هو المختار للفتوي
جوهرة وغيرها وسنحقيقه وصاحب عذر من به ثلث
بول لا يمكنه امساكه او استطلاق بطن او انفلات رنج او
استحاضة او بعينه رمد او عيش او غرب وكذا كلما يخرج
بدوجع ولو من اذن وثدي وسرة ان استنوب عذر
تمام وقت صلاة مفروضة بان لا يجد في جميع وقتها ما ينوبها
ويصلي فيه خاليا عن الحدث ولو حكا لان الانقطاع اليسير
محقق بالعدم وهذا بشرط العذر في حق الابتداء وفي حق
البقائض وجود في جزء من الوقت ولو مرة وفي حق الزوال
بشتر طال استيعاب الانقطاع تمام الوقت حقيقة لانه الانقطاع
الكامل وحكمه الوضوء لا يغسل ثوبه ونحوه لكل فرض الام
الوقت كما في لدلك الشمس ثم يصلي به فرضا وتغلا عند دخل
الواجب بالاولى فان اخرج الوقت يبطل اي طهر حدثه
السابق حتى لو نوضا على الانقطاع ودام الى خروجه لم يبطل
بالخروج ما لم يطهر عليه حدث اخر او يسيل ودلك كسيلة
مسح خفه وانادته لو نوضا بعد الطلوع ولو لعيد او مضى
لم يبطل الا بخروج وقت الظهر وان سال علي ثوبه فعلى درهم

درهم جازله ان لا يغسله ان كان لو غسله نجس قبل الفراغ
منها اي الصلاة والايته نجس قبل فراغه فلا يجوز ترك غسله
هو المختار للفتوي وكذا امر يفتي لا يبسط ثوبا لا يتنجس فورا
له تركه بالمعذور وانما تبقى طهارته في الوقت بشرطين
اذا نوضا لعذره ولم يطهر عليه حدث اخر اما اذا نوضا
لحدث اخر وعذره منقطع ثم سال او نوضا لعذره ثم **لو**
طهر عليه حدث اخر بان سال احد متخذه او جرحه
او قدر حثته ولو من مجرد ري ثم سال الاخر فلا تبقى طهارته
فدفع يجب رد عذره او تقليله بقدر قدرته ولو بصلاته
موميا وبورده لا يبقى ذوعذر بخلاف الجايض ولا
يصلي من به انقلاة رنج خلف من به سلس بول لانه
معة حدث ونجاسة **باب الاجل** جمع نجس بفتحتين
وهو لغة يعم الحقيقي والحكمي وعرفا يختص بالاول يجوز رفع
نجاسة حقيقية عن محلها ولو انا او ما كمل لا علم بمحلها او
اولا بما ولو مستعملا به يفتي ويكل مانع طاهر قال للنجاسة
بنعصر بالعصر بالفتح كحل وما ورد حتى الدقيق فتظهر
اضبع او ثدي بالجمع ثلاثا بخلاف نحو لبن كزيت لانه غير قال
وما قيل اللبن وبول ما يف كل منيل بخلاف المختار ويظهر
خف ونحوه كنعن نجس بذي جرم هو كل ما يري بعد
ول من غيرها كخمر وبول اصابه تراب به يفتي بدلكا
يزول به اثرها والاحرم لها فيغسل ويظهر صقيل
لما مساهم له كمرأة وطفر وعظم وزجاج واثبة مدعو
او خرايطي وصفائح فضة غير منقوشة بمسح يزول
به اثرها مطلقا به يفتي وتظهر ارض بخلاف يخبوسا ط
يبسها اي جفافها ولو برنج وذهب اثرها كلون وريح
لاجل صلاة عليها لا لتيمم بها لان المشر وط لها الطهارة
وله الطهورية وحلم اجر ونحوه كلبن مفروش ووص
بالخاتمة سوط وشجر وكلا قايعين في ارض كذلك
ان كان من فيطهر بجاف وكذا اكل ما كان ثابتا فيها لا خذ

حكمها باتصاله بها فالمنفصل يغسل لا غير الا حرجا خشنا
كدر حتى فكأرضه ويظهر من أي محله يابس فترك ولا
يضر بقاؤه ان ظهر رأس حشفة كان كان مستنجيا
بما وفي المجتبى او لم يفتح فأنزل لم يظهر الا يغسله
لتلوثه بالنجس انتهى أي بد طوبى به الفرج فيكون
مهر عا على قو لها بنتها امعنده فهي طاهرة
كسائر رطلو بارة اليد من جوحدة والا يكت يا نسا ولا
راسها طاهر فيغسل كسائر الخاسات ولو دما عتيها
علي المشهور بلا فبين منيه ولو رقيقا لم يضر به
ومنيها ولا بين مني ادعي وغيره كما بحثه الباغي ولا
بين ثقب جديد او مبطن في الأصح وبدن علي الطاهر
من المذهب ثم هل يعور نجسا يبلله بعد فركه المحدث لا
وكذا كلما حكم بطهارته بغير ما يع وقد انتهت في الخزيين
المطهرات الى نيف وثلاثين ومائة نظم بن وهبان فقلت
وودع وغسل ومسح والجفاف مطر وودع وقلب العين والجفون
وودع وتخليل وكافة تخلص وودع وترك ذلك والدخول التفرس وودع
تصرفه في البعض ندفي ونزجها ونار وغسل بعض تغور
ويظهر زيت نجس يجعله صابونا به يفتي للبلوي كتنور
رشد بيا نجس لا يابس بالخبر كطين نجس فيعمل منه كورا
بعد جعله في النار يظهر ان لم يظهر فيه اثر المسح بعد
الطبخ ذكره الحلبي وعفي الشارع عن قدر دهم وان كره
تخريما فيجب غسله وما دونه تنزيها فستن وما فوقه
مبطل فيفرض والعبرة لو قت الصلاة لا الاصابة على الأكثر
نهر وهو ثقيل وزنه عشرون قيرا طبا في نجس كفيف له
حرم وعرضه ثقل الكف وهو داخل مفاصل اصابع في
رقيق من مغلظة لعذرة ادعي وكذا كلما خرج منه موجيا
لو ضرو او غسل مغلظ وبول غير ما لول ولو من صغير لم
يطعم الا بول الخفاش وخروده فطاهر وكذبول الفارة
لتعذر الخرز عنه وعليه الفتوي كما في التاتارخانية وسجني

فرق

فيه ٢

وسجني اخر الكتاب ان خربها لا يفسد ما لم يظهر اثره
وفي الاشباه بول السنور في غير وان الماعف وعليه الفتوي
ودم مسفوح من ساير الحيوانات الا دم شهيد مادام عليه
وما بقي في لحم مهزول وعروق وكبد وطحال عو لله قلب
وما لم يسيل ودم سبك وقمل وبرغوث وبق وذئب في
السراج وكثان وهو كما في القاموس كرمات دويبه خير
الساعة فالمستشفى اثنا عشر وخمرو في باقي الاشربة روايات
التغليظ والتخفيف والطهارة رجع في البحر الاول وفي النهر
الاول وسط وخر وكل طير لا يزرق في الهواء كبط اهلي ودجاج
اما ما يزرق فيه فان ما كولا فطاهر وانما لا يفسد وروث
وخثي انا ديهما نجاسة خرد كل حيوان غير الطيور وقال
مخففة وفي الشر ثلالية قولا لها اظهر وطهرهما محمد اخر
للبلوي وبه قال مالك ولو اصابه من نجاسة غليظة ونجاسة
خفيفة جعلت الخفيفة تنعكس للغليظة احسا طاكافي الظهريه
ثم متى اطلقوا نجاسة فطاهرة التغليظ وعفي دون ربع
جميع بدن وثوب وكبير هو المختار ذكره الحلبي ورجحه
في النهر على التقدير بربع المصاب كيد وكيم وان قال في الحقائق
وعليه الفتوي من نجاسة مخففة كبول ما لول ومنه الفرس
وطهره محمد وخر طيرين او غيرها غير ما لول وقيل طاهر
ومح محففة انما تظهر في غير الماء فيلحظ وعفي دم سمك
ولعاب بقل وجمار والمذهب طهارتهما وبول انتضخ
كرو س ابر وكذا جانيها الاخر وان كثرا باصابة الماء للفرور
لكن لو وقع في ما قليل بنجسه في الاصح لان طهارة الماء كد
جوهرة وفي القنية لو اتصل وانسبط وزاد على قدر الدم
ينبغي ان يكون كالدهن النجس اذا انسبط وطين شارع
ودخان نجس وفار سرقين ومحل كلاب وانتظار غسالة لا يظهر
مواضع قطر في الاراعف وما بالمد ودر اي جري على نجس
نجس اذا ورد كله او اكثره ولو اقله كخيفة في نهر ونجاسة
على سطح لكن قد من ان العبرة للأثر كحسه أي اذا وردت النجاسة

علي الماء تنجس الماء اجماعا لا يحكم بنجاسته اذا لاقى المتنجس ما لم ينفصل
 فلفظا لا يكون نجسا رما قد روي والالزم نجاسة الجبري ساير
 الامصار ولا ملح كان حارا او خزيرو ولا قدر وقع في بئر نمار
 حاة لا انقلاب العين به يفتي وغسل طرف ثوب او بدن اصابته
 نجاسة محلا منه ونسي الرجل مطهر له وان وقع الغسل بغير
 غيره المختار ثم لو ظهر انما في طرف لم يخرج له يعيد في الخلاصة نعم
 وفي الظهيرة المختار انه لا يعيد الا الصلاة التي هو فيها كالو بال
 حرمها تغليظ بولها اتفاقا على نحو حنطلة تدوسها فقسم
 او غسل بعضه او ذهب بهمة او اكلا وبيع كما مر حيث يطهر
 الباقي وكذا الذاهب لاحتمال وقوع النجس في كل طرف 8
 كسيلة الثوب وكذا يطهر محل نجاسة اما عينها فلا تقبل الطهارة
 من مية بعد جفاف كدم بقلعها اي بزوال اثرها وبينها مية او
 بما فوق ثلاث في الاصح ولم يقل يغسلها ليعم نحو كل وفرك ولا
 يضر بقا اثر كلون وريح لازم فلا يكلف في ازالته الي ما حار او
 صابون ونحوه بل يطهر ما صبغ او خضب بنجس بغسله ثلاثا
 والاول يغسله الي ان يصفو الماء ولا يضر اثر دهن الادهن
 ودر كمنية لانه عين النجاسة حتى لا يدغ به جلد بل يقتضيه
 به في غير مسجد ويطهر محل غيرها اي غير مزية بغلبة ظن
 غاسل لو مكلفا والا فمستعمل طهارة محلها بلا عدد به يفتي
 وقد روي كمن موصوس بغسل وعصر ثلاثا او سبعا فيما يعصر
 ما بالغاب حيث لا يقطر ولو كان له عصره غيره فطر طهر بالنسبة
 اليه دون ذلك الغير ولو لم يبالغ لبقته حل يطهر الاظهر نعم
 للضرورة وقد روي بتثليث جفاف اي انقطاع تقاطع في غيره اي
 غير منعه مما يتشرب النجاسة ولا فبقطعها كما مر وهذا كله
 ان يغسل في اجانة اما لو غسل في غدير او صيب عليه ما كثير وجري عليه
 الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر وتجهيف وتكرار غمس هو المختار
 ويطهر لبن وغسل وديس ودهن بغلي ثلاثا ولحم طبخ بنجس
 بغلي ويبريد ثلاثا وكذا رجاجة ملقاة حالة على التثقف قبل
 شقها فتح وفي التجهيز حنطلة طين في ثمر لا تظهر ابداه يفتي

يفتي ولو انتفخت من بول تقعت وجففت ثلاثا ولو عجن خبزا
 بنجس فيه خل حتى يذهب اثرها فيطهر **فصل الاستنجاء**
 ازالة نجس على سبيل فلا يس من ريج وحصاة وتوم وفصد وهو
 سنة مؤكدة مطلقا وما قيل من افتراءه لخواجفين ومجاورة
 مخرج فتساح وان كانه اربعة اشخص مستنجي وشي مستنجي به
 كما او حجر ونجس خارج من احد السبيلين وكذا لو اصابه من خارج
 وان قام من موضعه على العتد ومخرج ريرا وقبل بنحو حجر مما
 هو عين طاهرة قالة لا قيمة لها كد رمتق لانه المقصود فيختار
 الا يبلغ والاسلم عن التلوين ولا يتقيد باقبال وادبار شتا وميفا
 وليس العدد ثلاثا بمنسوخ فيه بل مستحب والغسل بالماء الى
 ان يقع في قلبه انه طهر ما لم يكن موصوفا فيقدر بثلاث
 كما مر بعده اي الحجر بلا كشف عورة عند احد اما معه فيتركه
 كما مر فلو كشف له صار ناسقا لا لو كشف لاغتسال او تقوط كما
 يحثه بن الشحنة سنة مطلقا به يفتي سراج ويجب اي يفرض
 غسله ان جاوز المخرج نجس مانع ويعتبر القدر المانع للصلاة فيما
 ولا موضع الاستنجاء لان ما يلي المخرج ساقط شرعا وان كثر
 ولهذا لا تكره الصلاة معه وكره تحريما بعظم وطعام وروث
 يابس كعذرة يابسة وحجر يستنجي به الا بحرف اخر واجد
 وخرف وزجاج وشي محترم محرقه ودياج وبين ولا عذر
 بيسراه فلو مشوا له ولم يجد ما جارا ولا صابا ترك ولو شلتا
 يسقط اصلا لم يضر او مريضة ولم يجد امن محل جماعه ونعم
 وعلف حيوان وحرق غير وكلما ينتفع فلو فعل اجزاه مع الكراهة
 لحصول الانتقا وفيه نظر لما مر انه سنة لا غير فينبغي ان لا
 يكون مقبلا بالنهي عنه كما كره تحريما استقبال قبله واستدبارها
 لاجل بول او غائط فلو للاستنجاء لم يكره ولو في بنيان لا طلاق
 النهي فان جلس مستقبلا لها فلا شتم كره ان يحرف ندبا لم يثبت
 الطبري من جلس بيول قبالة القبلة فذكرنا خرفا جالا
 لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له ان امكنه باس وكذا كره
 هذه تعيم الضرعية والتز بهية للمواة امساك صغير

لبول وغايط خضو القبلة وكذا مذكر رجله اليها واستقبال شمس وقمر
 لهما اي لا يجزى ببول وغايط في ما ولو جاريا في الاصح
 وفي البحر انها في الرأكد تحريمية وفي الجارب تنزيهية وعلى طرف نهر
 او بين اوجود من اوجين او تحت شجرة مشرة او في اربع افي ظل
 يتنفع بالجلوس فيه ويجب مسجد ومصلي عيدين في مقابر
 وبين رواب وفي طريق الناس وفي مهب ريح وحرقاة او حية
 او فملة وتقب زاد العيني وفي موضع يعبر عليه او يقعد عليه
 ويجب طريق او قافلة او خيمة وفي اسفل الارض الجاهل اعلاها والكل
 عليها وان يبول قايما او مضطجعا او متجردا من ثوبه بلا عذر
 او يبول في موضع يتوضأ هو او يغتسل فيه حديث لا يبول
 احدكم في مستحمه فان عامة الوساوس منه مروع يجب الاستبراء
 بشي وتنجس او تقوم على شقه الايسر ويختلف بطابع الناس
 ومع طهار المتسول تطهر اليد ويشترط ازالة الرايحة عنها وعن
 المخرج الا اذا اجز عنها والباس عنه غافلون استنجي المتوضي ان على
 وجه السنة بان ارجي انتفض والا لانام او مشي على نجاسة ان يظهر
 عنها نجس والا لا ولو وقعت في نهر فاصاب ثوبه ان ظهر اثرها
 نجس والا لا ف طاهر في نجس مبتل بيا ا ب حيث لو عصر قطر
 نجس والا لا ولو لف في مبتل بنحو بول ان ظهر ندائه او
 اثره نجس والا لا فارة وجدت في خمر فريمت فتخلل ان متفسيحة
 فنجس والا لا وقع خمر في خل ان قطرة لم يجل الا بعد ساعة لان
 كونه خل في الحال ان لم يظهر اثره فارة وجدت في قمقمه ولم يدر
 هل كانت فيها ام في جرة ام يجل يحمل على القمقمه ثلاث قرب
 من سمن ويغسل ودر بس اخذ من كل حصة وخلط فوجد فيه
 فارة فضعها في الشمس فان خرج منها الدهن فقرنته والا
 فان بقي حال الحمد فالغسل او متلطفا فالدر بس يعجل بخبر
 الحرمه في الذبيحه ويغسل لجل في ما وطعام يتحري في ثياب
 اقلها طاهر وان اكثرها طاهر لا قلها بل يحكم بالاغلب
 الا ضرورة شرب في حرم لحم طعام اتن لا نحو سمن ولبن
 شعير في بحر او روث صلب يعد كل بعد غسله وفي حاشي لامرارة

اي

نوع

لامرارة كل حيوان كبوله من حسنته كزيله حكم العصير حكم المارطوية
 الفرج طاهرة خلافا لهما للطاهر من تراب وما اختلط به يفتي
 بشي في حمام ونحوه لا يجس ما لم يعلم انه غساله لا ينبغي اخذ المأمن اليه
 لانه يهمل المراكدا التكبر الي الحمام ليس من المروءة لان فيها اظهار
 مغلوب الكناية ثياب الفسقه واهل الذمة طاهرة ديباج اهل
 غارس نجس لمعلمهم فيه البول لبريقه راي في ثوب غير نجس
 مانعا ان غلب على ظنه انه لو اخبره ازالها وجب والا لا لامر
 بالمعروف على هذا حمل السجادة في زماننا اولي احتياطها لما ورد
 او ما يسئل عنه في القبر الطهارة وفي الموقف الصلاة **كتاب**
الصلاة شروع في المقصود بعد بيان الوسيطة ولم يخل عنها
 شريعة مرسل وما صارت قربة بواسطة الكعبة كانت دون
 الايمان لامتته بل من فروعه وهي لغة الدعا فنقلت شرعا الي
 الافعال المعلومه وهو الظاهر لوجودها بدت الدعاء في الاثني
 والاخرس هي فرض عين على كل مكلف بالاجماع فرضت في
 الاسري ليلة السبت سبع عشر مضان قبل الهجرة بسنة
 ونصف وكانت قبله صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
 شتمن وان جب ضرب بن عشر عليها بيد لا خشية لحديث
 مروا ولادكم بالصلاة وهم ابنا سبع واضربوهم وهم ابنا
 عشر قلت والصوم كالصلاة على الصحيح كافي صوم القهستاني
 معزيا للزاهدي في حظر الاختيار انه يؤمر بالصوم والصلاة
 وينهي عن شرب الخمر ليل الف الخمر وترك المحرم ويكفر
 بجاورها لثبوتهما بدليل قطعي وتاركها عمدا مجانته
 اي تكاسلا فاسقا نجس حتى يصلي لا يجس لحق العبد
 بحق الحق احق وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم وعند
 الشافعي يقتل بصلاة واحدة وحده وقيل كضرا ويحكم بالسلام
 ما عليها بشر وطا اربعة ان يصلي في الوقت مع جماعة مؤتمنا
 منها وكذا لو اذن في الوقت او سجد للتلاوة او في السائبة
 صام مسلما لا لو صلى في غير الوقت او منفردا او ما او فسد
 او فعل بقبلة العبادات لانها لا تختص بشريعتنا ونظمها صاحب

العبارة

وتنظيها صاحب النهر فقال
 وكافرتي الوقت ضلي يا قند
 لا واذن ايضا معلنا ان زكي
 فسلم لا بالاملاء منفرد
 وهي عبادة بدنية فلا نيابة فيها اصلا اي لا بالنفس كما
 صحت في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالقدي لانها انما يجوز
 باذن الشرع ولم يوجد سببها ترداد في النعم ثم الخطاب ثم الوقت
 اي الجزء الاول منه اتصل به الاداء والا فاما هو اي جزء من
 الوقت يتصل به الاداء والا يتصل الاداء بجزء فالسبب هو
 الجزء الاخير فلو انما قصدا حتى يتجرب على محن ومنعني عليه
 افاقا وحايضا ونفسا طهرتا وصبي بلغ ومرتدا سلم وان
 صليا في اول الوقت وبعد خروجه يضاف السبب الى جلته
 ليثبت العاجب بصفة الكمال وانه الاصل حتى يلزمهم القضاء
 في كامل الوقت هو الصحيح وقت صلاة الفجر قدومه لانه
 لا خلاف في طرفيه واولئك صلاة ادم واول الخس ويطر
 وقدم محمد الظهر لانه اولا ظهورا وبيانا ولا يخفى توقف
 وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلذا لم يقض نبينا صلي
 الله عليه وسلم الفجر صبيحة ليلة الاسري ثم هل كان
 قبل البعثة متعبدا بشرع احد المختار عندنا لابل كان يعمل
 بما ظهر له من الكشف الهادي من شريعة ابراهيم وغيره
 وصح تعبد في حرمي بحر من اول طلوع الفجر الثاني وهو
 البياض المتشر المستطير لا المستطيل الى قبيل طلوع زكاه
 بالضم غير منصرف اسم الشمس ووقت الظهر من زواله اي
 ميل زكاه عن كبد السماء الى بلوغ الظل مثالية وعنه مثله وهو
 قد لهما وزفر لائمة الثلاثة قال الطحاوي وبه نأخذ ونورد
 الا زكاه وهو الماخوذ به والبرهان وهو الاظهر لبيان جبريل
 وهو نمر في الباب وفي القيف وعليه عمل الناس اليوم وبه
 يفتي سوي في يكون الاشياء قبل الزوال يختلف باختلاف المكان
 والزمان ولو لم يجد ما يغرز اعتبر بقامته وهي ستة اقدم

مستند

ان

في
في

اقدم ونصف بقدمه من طرف ابهامه ووقت العصر منه الى قبيل
 الغروب فلو غزيت ثم عادت هل يعوق الوقت الظاهر نعم
 وهي الواسطي على المذهب ووقت المغرب منه الى غروب
 الشفق وهو المحيرة عندهما وبه قالت الايمه الثلاث
 واليه رجع الامام كما في شرح المجمع وغيرها فكان هو
 المذهب ووقت العشاء والوتر منه الى الصبح لكن لا يصح
 ان يقدم الوتر الاناسيا لوجوب الترتيب لانهما فرضان
 عند الامام وفاقد وقتها كبلغا زمان فيها يطلع الفجر قبل
 غروب الشفق في اربعين الشئ مكلف بهما فيقدر لهما
 ولا ينو القضاء لفقد وقت الاداء اغتني البرهان الكبير
 واختاره الكمال وتبعه بن الشيخ في الغاية فصحة فزعم
 المصنف انه المذهب وقيل لا يكلف بهما لعدم سببها وبه
 حزم في الكتب والدرر والمقتنى وبه اغتني البقالي ووافقه
 الحلواني والمرغيناني وشرحه الشرنبلالي والحلي وسعا
 المقال ومنع ما ذكره الكمال قلت ولا يساعده حديث
 الدجال لانه ان وجب اكثر من ثلاث مائة ظهر مثلا قبل
 الزوال ليس كمسئلتنا لان المفقور فيه العلامة لا الزمان
 واما فيها فقد فقد الامران والمستحب للرجل الابتداء
 في الفجر بالسفار والختم به هو المختار بحيث يرتل اربعين
 ايه ثم يعيده بطهارة لو فسد وقيل يؤخر الفجر جدا
 لان الفجر هو هووم الحاج بمره لفة فالتعليق فضل
 كمره مطلقا وفي غير الفجر الافضل لها انتظار فراغ الجماعة
 وتأخير ظهر الصيف بحيث يمشي في الظل مطلقا كذا في
 المجمع وغيره اي بلا اشتراط شدة حر وحرارة بلد
 وقصد جماعة وما في الجوهره وغيرها من اشتراط
 ذلك منظور فيه وجمعة كظهر الصلاة واستحبنا في
 الزمانين لانها خلفه وتأخير عصر صيفا وشتا فوسعة
 للنوافل ما لم تتغير كما ان لا تتأخر العين فيها في
 الاصح وتأخير عشاء الى ثلث الليل فيده في الخائبة

عليها

وغيرها بالشتا اما المصيف فيندب تعجيلها فان اخرها الى
 ما زاد على النصف كره لتقليله الجماعة اما اليه فسباح واتحر
 العصر الى صفر رن كما ملو شرع فيه قبل التغيير فمده
 اليه لا تكثره واخر المغرب الى اشتباك الخجوم او كثرتها
 كره اي التأخير لا الفعل لانه مأمور به بخبر ما لا يعذر
 كسفر وكون على اكل وتأخير العشاء الى اخر الليل لو اتق بالانتبا
 والاقبل النوم فان غاف فانه الافضل والمستحب تعجيل ظهور
 شتائها بل في به الربيع وبالمصيف الخريف وتعجيل عصر
 وعشا يوم غيم وتعجيل مغرب مطلقا وتأخير قد ر
 ركعتين يكره تنزيها وتأخير غيرهما فيه هدي في ديار
 يكثر فيه شتاوها ويقل رعاياه اوقاتهما في ديارنا غيرا
 الحكم الاول وحكم الاذان كالصلاة تعجلا وتأخيرا وكره
 وكلما يجوز مكره صلاة مطلقا ولو قضا او واجبة او
 نافلة او على جنازة وسجدة تلاوة وسهو لا شكر قنية
 مع شروق الا العوام فلا ينبغي ن من فعلها لانهم يزكونها
 ولاد الحائز عند البعض اولى من الترك الصلاة كما في القنية
 وغيرها واستنوا الا يوم الجمعة على قول الثاني المصحح
 المعتمد كذا في الاشباه ونقل الحائز عن الحاي ان عليه
 الفتوي وغرب الامر يومه فلا يكره فعله لأدأيه
 كما وجب بخلاف الفجر والاتحاد يت تعارضت فتساقطت
 كما بسطة صدر الشريعة وينعقد نفل بشرع فيها
 بکراهة التحريم لا ينعقد الفرض وما هو ملحق به
 كواجب لعينه لو تر وسجدة تلاوة وصلاة جنازة
 تليت الآية في كامل وحضرة الجنازة قبل لوجوبه كاملا
 فلا ينادي ناقصا فله وجبت فيها لم يكره فعلها تحريما وفي
 التحفة الأفضل ان لا تؤخر الجنازة وصح مع الكراهة
 تنطوع بداءه فيها فاسده لوجوبه ناقصا ثم ظاهر الرواية
 وجوب القطع والاداء والقضاء في كامل كما في البحر وفيه
 عن النجيه الصلاة فيها على النبي افضل من قراءة القرآن وكأنه

وقت

على الله عليه وسلم

وكأنه لانهما من اركان الصلاة فالاول تركه ما كان ركا لها وكره
 نفل قصدا ولو نحية مسجد وكل ما كان واجبا لعينه بل لغيره
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله كمنذور ور كعتي طواف
 وسجدة سهو والذي شرع فيه في وقت مستحب او مكره
 ثم افسده ولو سنة الفجر بعد صلاة فجر وعصر ولو المجموعة
 بعرفة لا يكره قضا فائتة ولو وتر ولا سجدة تلاوة وصلاة
 جنازة وكذا الحكم من كراهة نفل وواجب لغيره لا فرض وواجب
 لعينه بعد طلوع فجر سوى سنته لشغل الوقت به تقديرا حتى
 لو نوي تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين وقبل صلاة مغرب
 لكراهة تأخيرها الا يسيرا وعند خروج امام من الحجرة او قيامه للصعود
 ان لم يكن له حجة الخطبة ما وسيجي انها عشر الى تمام صلاته بخلاف
 فائتة فانها لا تكره وقيد هذا المصنف في الجمعة بواجبة الترتيب
 والافسكه وبه يحصل التوفيق بين كلامي النهاي والصدور وكذا
 يكره تطوع عند اقامة صلاة مكتوبة اي اقامة امام مذهبه لم يثبت
 اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الاسنة فجر ان لم يخف فوت
 جماعتها ولو بادراك تشهداتها فان خاف تركها اصلا وما ذكر
 من الحيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت وقبل
 صلاة العيدين مطلقا وبعدها بسجدة لا بيت في الاصح وبين
 صلاح الجمع بعرفة ومزدلفة وكذا بعدهما كما تر وعند
 مداخلة الاختين او احد هما والريح ووقت حضور طعام
 شانت نفسه اليه وكذا كل ما يشغل باله عن افعالها ويخل
 بخشوعها كما ينما كان فهذا نيف وثلاثون وقتا وكذا تكره
 في مواضع كفوف كعبة وفي طريق ومزبلة وحجرة
 ومقبرة ومقتل وحمام وبطن واد ومعاط ابل ويقر
 وغنم زاد في الكافي ومرا بطر وارب واستطبل وطاحون وكنيف
 وسطوحها وصحرا بلا سترة لما روى مضمومة او لغير
 لو مزرعة او مكروبة ومسيل واد ويكره النوم قبل العشاء
 والكلام المباح بعده وبعد طلوع الفجر الى ادأيه ثم لا بأس
 بمشيته لحاجته وقيل يكره اي طلوع زكنا وقيل الى ارتفاعها فيفس

٧ وصلاة

طالع عند الضرورة
التقليدية

والاجماع بين فرضين في وقت بعد سفر ومطر خلا فالشافعي
وما رواه حمول علي الجيع فعلا لا وقتا فان جيع فسد لو قدم
الفرض علي وقته وحرم لو عكس اي اخره عنه وان صح
بطريق القضاء الحاج يعرفه ومزدلفة كما سيجي ولا بأس
بالتقليد عند الضرورة لكن بشرط ان يلتزم جميع ما يوجب ذلك
الامام لما قدمنا ان الحكم الملقق باطل بالاجماع **باب الاذان**
هو لغة الاعلام وشرعا اعلام مخصوص لم يقل بدخول الوقت
ليعم الفأينة وبين يدي الخطيب علي وجه مخصوص بالفاظ
كذلك اي مخصوص سببه ابتداء اذان جبريل ليلة الاسري
واقامته حين امامته عليه السلام ثم رآه بعد الله بن زيد اذان
الملك النازل من السما في السنة الاولى من الهجرة وحل هو جبريل
قيل وقيل وسببه بقا دخول الوقت وهو سنة للرجال في مكان
عال مؤكدة هو كالموجب في الحق الاثم للفريض الخمس في وقتها
ولو قضا لانه سنة الصلاة حتى يرد به لا الوقت لا يستلغيرها
كعيد فعباد اذان وقع بعض قبله كالاقامة خلا فالثاني في الفجر
بترجيع تكبير في ابتداءه وعن الثاني ثنتين ولا ترجيح فانه مكروه
ملتقي والحن فيه اي تغني بغير كلامه فانه لا يحل فعله وسما عنه
كالحن بالقرآن وبلا تغير حسن وقيل لا بأس به في المجلتين
ويترسل فيه بسكته بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته
ويلتفت فيه وكذا فيها مطلقا وقيل ان المحل واجب متعابسا
ويسان فقط لئلا يستدبر القبله بصلاة وفلاح ولو وحده او
لمو لود لانه سنة الاذان مطلقا ويستدير في المنارة لو متسعة
ويخرج راسه ويقول ندبا بعد فلاح اذان في الصلاة خير من
النوم من بين لانه وقت ندم فيجعل ندبا امبعده في صباح اذنيه
فاذا انه ندوته حسن وبه احسن والاقامة كالاذان فيناسر
لكن هي اي الاقامة وكذا الامامة افضل منه فتح ولا يضيع المقيم
اصبعيه في اذنيه لانه اخفض ويحذر يضم الدال اي يسرع
فيها فلو ترسل لم يعد في الاصح ويريد قد اتم الصلاة بعد
فلاحها مرتين وعند الفلانة هي فرادي ويستقبل غير الراكب

تركه

الراكب القبله بهما ويكره تنزيها ولو قدم فيهما مؤخرا عاد ما قدم
نقط ولا يتكلم فيها اصلا ولو رد سلام فان تكلم استأنفه ويتوب بين
الاذان والاقامة في الكل للكل بما تعارفوه ويجلس بينهما بقدر
ما يحضر الملازمون مراعي الوقت الندب الا في المغرب فيسكت
قايبا بقدر ثلاث ايات قصار ويكره الوصل اجماعا فأيدة التسليم
بعد الاذان حدث في ربيع الآخر سنة في عشائيلة الاثنين ثم
الجمعة بعد عشر سنين احدث في الكل الا المغرب ثم فيها مرتين وهو
بدعة حسنة ويست ان يؤذن ويقيم لفأينة رافعا صوتا
لو جماعة او صورا لا بينة منفردا وكذا يسنان لاولي الفأوية
لا لفايدة ويخير فيه للباقى لو في مجلس وفعله اولى ويقيم
للكل ولا يست ذلك فيما تصليه النساء اذ اوقضا ولو جماعة
كجماعة صيات وعيد ولا يسنان ايضا ظهر يوم الجمعة
في مصر ولا فيما يقضى من الفوائت في مسجد لان فيه تشويشا
وتغليطا ويكره قضاها فيه لان التأخير مضيه فلا يظهرها
بزاريه ويجوز بلا كراهة اذان صبي مراهق وعبد ولاجل
الاباذن كاجير خاص واعبي واعرابي وولد الزنا وانما يتحقق
توابع الموزن اذ كان عالما بالسنة والاقوات ولو عمر محتس
يجد ويكره اذان جنب واقامته واقامة محدث لا اذانه
علي المذهب ما اذان امرأة وحنس وفاسق ولو عالما فكفه
اولي بامامة واذان من جاهل تقى سكران ولو بباح معنوه
وصبي لا يعقل وقاعد الا اذان لنفسه والراكب والمسافر
ويعاد اذان جنب ندبا وقيل وجوب بالاقامة لشرعية
تكراره في الجمعة دون تكرارها وكذا يعاد اذان امرأة ومجنون
ومعنوه وسكران وصبي لا يعقل لا اقامتهم لما روي
استقبالها الموت مؤذن وغشيه وخرسه ولامكن وذها
للو منو لم يبق حدث خلاصه لكن عبر في السراج يندب وحزم
الممن بعد صحة اذان مجنون ومعنوه وصبي لا يعقل
قلبت وكافر وفاسق لعدم قبول قوله في الديانة وكره
تركها مع المسافر ولو منفردا وكذا تركها لا تركه للمنور

قاعدة
قاعدة

الرفقة بخلاف محل ولو جماعة في بيته بمصر أو قرية لها مسجد
فلا يكره تركها إذا كان الحي بكفيه أو محل في مسجد بعد صلاة
جماعة فيه بل يكره فعلهما وتكرار الجماعة إلا في مسجد علي
طريق فلا بأس بذلك جوهره إقامة غير من اذن بغيبته أي
المؤذن لا يكره مطلقا وإن بحضوره كرهه ان لحقه وحشة كما
كره مشيه في اقامته ويجب وجوبه وقال الحلواني ندب بالواجب
الاجابة بالقدم من سمع الاذان ولو جنبنا لاحياها ونفسا
وسامع خطبة وفي صلاة وجنزة وجماع واستراح واكل وتعليم
علم وتعلمه بخلاف قرآن بأن يقول بلسانه كمقالته ان سمع
المسنون منه وهو ما كان عربيا الحسن فيه ولو تكرر اجاب
الاول الا في الحيعتين فيقول قل وفي الصلاة خير من النوم
فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع الاذان
بوزا زيه ولم يذكر هل يستمر الي غداغه او يجلس ولوم
يجبه حتى فرغ لم اره وينبغي تداركه ان قصر القمل يريد
عند فراغه بالو سيله لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ولو كان في المسجد حين سمعه ليس عليه
الاجابة ولو كان خارجا اجاب بالمشي اليه بالقدم
ولو اجاب باللسان لانه لا يكون محيا وهذا بناء على ان
الاجابة المطلقه بتقديمه لا بلسانه كما هو قول الحلواني
وعليه فيقطع قراءة القرآن لو كان يقرا بسنله ولو بمسجد
لانه اجاب بالحضور وهذا متفرع على قول الحلواني واذا
وجوبها بلسانه لظاهر الامر في حديث اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول كما بسط في البحر واقره المصنف وقواه
في النهر ناقلا عن المحيط وغيره بأنه على الاول لا يبرئ السلام
ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويجب وينبغي اجابه
قال وينبغي ان لا يجيب بلسانه اتفاقا في الاذان بين يدي
الخطيب وان يجيب بتقديمه اتفاقا في الاذان الاول يوم
الجمعة لوجوب السعي بالنهف وفي التارخانية انها يجب
اذان مسجده وسئل ظهير الدين عن من سمعه في اذانه

اذانه من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجده
بالفعل ويجب للاقامة ندبها اجماعا كالاذان ويقول عند قد
قائمة الصلاة اقامها الله وادامها وقيل لا يجيبها وبه جزم
الشمس فسرع صلى السنة بعد الاقامة او حضر الامام بعدها
لا يعيدها بزازيه وينبغي ان طاب الفصل او وجد ما بعد
قاطعا كالك ان تعاد دخل المسجد والمؤذن يقيم قعدا في قيام
في مصلاه رئيس المجلة لا ينتظر ما لم يكن شريفا والوقت متسع
يكره له ان يؤذن في مسجدتين ولا يله الاذان والاقامة لباني
المسجد مطلقا وكذا الامامة لوعده لا الافضل كون الامام هو
المؤذن وفي الضياء انه عليه الصلاة والسلام اذن في سفر بنفسه
واقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخزانة **باب شروط الصلاة**
هي ثلاثة اشواع شرط انعقاد كنية وتحريم ووقت وخطبة
وشرط دوام كطهارة وستر عورة واستقبال قبله وشرط
بقا فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلاة وهو
القراءة فانه ركن في نفسه بشرط في غيره لوجوده في كل الزمان
تقديرا ولذا لم يجز استخلافه في ثم الشرط لغة العلامة
اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه فليحفظ
هي ستة طهارة بدنه اي جسده لدخول الأطراف في
الجسد دون البدن من حديث بنو عيه وقدمه لانه
اغلظ وخبت مانع لكذاك وثوبه وكذا ما يتحرك بحركته
او بعد حامله كمنه عليه بخس ان لم يستمسك بنفسه منع
والا لجنب وكتب ان شدد فيه في الاصح ومكا أي موضع
قدميه او احدهما ان رفع الاخرى وموضع سجوده
اتفاقا في الاصح لا موضع يديه وركبتيه على الظاهر
الاذان سجود علي كفيه كما سيجي من الثاني اي الخبت لقوله
تعالى وثيا بك فظهر فبدنه ومكانه بالاولي لانها الزم والربع
ستر عورته وجوبه عام ولو في الخلوه على الصحيح الغرض
صحح وله ليس ثوب بخس في غير صلاة وهي للرجل لو ماتحت
سرته الي ماتحت ركبته وشرط احد ستر احد منكبيه

ايضا وعن مالك هي القبل والرد بر فقط وعمها في الصلاة
كالمرأة وما عور عورة منه عورة من الأمة ولو خشي او مدبر
او مكاتب او ام ولد مع ظهرها وبطنها واما جنبها فتبعها
لها ولو اعتقها مصلية ان استترة كما قد رقت صحت والا
لا علمت بعقده او لا على المذهب قال ان صليت صلاة صحيحة
فانت حرة قبلها فصلت بلا قناع ينبغي الغا القلبية ووقوع
العق كارجوه في الطلاق الدوري والحرة ولو خشي
جميع بدنها حتى شعرها النازل في الأصح خلا الوجه والفتن
فظهر الكف عورة على المذهب والقدمين على المعتد وموتها
على الرابع وذراعيها على المرجوح وتمنع المرأة الشاب من كشف
الوجه بين رجال لأنه عورة بل تخوف الفتنة كسبه وان
امن الشهوة لأنه اغلظ ولذا ثبت المصاهرة كما يأتي في الحظر
ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء فإنه يحرم النظر
الي وجهها ووجه الأمر اذا شك في الشهوة اما بدنها فيباح
ولو جيبلا كما اعتمد الكمال قال فغل النظر منوط بعدم خشية
الشهوة مع عدم العورة وفي السراج لا عورة للصغير
جد اثم ما دام لم ينتهي فقبل ودر ثم تغلظ الي عشر
سنتين ثم كمال وفي الاشباه يدخل على النساء الي خمسة عشر
ويمنع حتى انعقادها كشف رجب عضو قد راد اركن بلا
ضعة من عورة غليظة او خفيفة على المعتد والغليظة
قبل ودر وما حو لهما والخفيفة ما عدا ذلك من الرجل
 والمرأة وتجمع بالأجزاء لو في عضو واحد والا فبالقدر
 فان بلغ رجب ادناها كان منع والشرط سترها عن غيره
 ولو حكا كان مظلم لسترها عن نفسه به يفتن فلو راها
 من زيقه لم تفسد وان كره وعاد من سائر لا يفسد ما تحته
 ولا يضر التقاطقه وتشكله ولو حدر او طينا يبقى الذناب
 صلاته او ما كدر لا صافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة
 في جمع الأنهر بحثا نعم في الاضطراب لا اختيار يصلي قاعدا كما
 في الصلاة وقيل ما دار عليه مويا بركوع وسجود وهو افضل

به حرمة

افضل من صلاته قاعدا بركع ويسجد وقائما بايما او بركوع
 وسجود لان السراهم من ادراك الاركان ولو ابيح له ثوب ولو
 بأعارة تثبت قدرته هو الأصح ولو وعد به ينتظر ما لم
 يخف فوت الوقت هو الاظهر كراجي ما وثوب وطلها رة
 مكان وهل يلزمه الشراء بثمن مثله ينبغي ذلك ولو وجد
 ما ي سائر كله نجس ليس بأصلي كالدميثة لم يدبغ فإنه
 لا يستتر به اتفاقا بل خارجها العاني أو أقل من ربعه طاهر
 ندب صلاته فيه وبجاز الأيما كما مر وحتم محمد لبيسه واستحسنه
 في الأسرار وبه قالت الثلاثة ولو كان ربعه طاهرا صلى
 فيه حتى اذا الربع كالك وهذا ان لم يجد ما يزيل به النجاسة او
 يقللها فيحتتم لبس أقل ثوبه نجاسة والضابط ان من ابني
 بيلتين فان تساوى اخيرا واختلفا اختارا لاخف ولو وجدة الحرة
 اليا لثة سائر يستتر بدنها مع ربع رأسها يجب سترها فلو تركت
 ستر رأسها عادة بخلاف المدهقه لانه لما سقط بعد الرق فيعذر
 الصبي اولى ولو كان يستتر أقل من ربع الرأس لا يجب بل يندب
 لكت قولا له ولو وجد المكلف ما يستتر به بعض العورة وجب
 استعماله ذكره الكمال زاد الحلبي وان قل يقتضي وجوبه مطلقا
 فتأمل ويستتر القبل والدرأ ولا فاق وجد ما يستتر احدهما قيل
 يستتر الدبر لانه افحش في الركوع والسجود وقيل القبل
 حكاهما في البحر بلا ترجيح وفي النهار الظاهر ان الخلاف في
 الاولوية والتعليل يفيد انه لو صلى بالايما تعين ستر القبل ثم
 فحده ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقي على السرا
 واذا لم يجد المكلف المسافر ما يزيل به نجاسة او يقللها
 لبعده ميلا او لعطش صلي معها او عاريا ولا إعادة عليه
 وينبغي لزومها لو العجز عن مزيل وسائر بفعل العباد
 كما مر في التيمم هذا للمسافر لان للمقيم بشرط السائر وان
 لم يبلغها قهرستان والخامس النية بالاجماع وهي الأرادة
 المرجحة لأحد المشاويين اي ارادة العبرة الله تعالى على الخلو
 لا مطلق العلم في الأصح الا يري ان من علم الكفر لا يكفر ولو

فيها

نواه يكفر والمعتبر فيها عمل القلب للذي لا ارادة فلا عبرة
بالمذكر باللسان لان خالف القلب لانه كلام لانية الا اذا عجز
عن احضاره لعموم اصابعه فيكفيه اللسان محتجب وهو اي
عمل القلب ان يعلم عند الارادة بداهة بالتأمل اي صلاة
يصلي ولو لم يعلم التأمل لم يحز والتلفظ بها مستحب هو
المختار ويكون بلفظ المأثني ولو فارسي لانه الاغلب
في الانشاءات وتصح بالحال فمستثنى وقيل سنة يعني احبه
او سنة علماء وانا ان لم ينقل عن المصطفى ولا الصحابة في التأذين
بل قيل بدعة وفي المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلاة كذا
فيسرها لي وتقبلها مني وسيجي في الحج وجاز تقديمها على
التلبية ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج من منزله يريد
الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضره النية جاز ومفاد هـ
جوز ان يقدم الاقتداء ايضا فليحفظ ما لم يوجد بينهما قاطعها
من عمل غير لا يقبض صلاة وهو كل ما يضع البناء وشر الشافعي ط
قرونها فندب عندنا ولا عبرة بنية متأخرة عنها على المذهب
وجوز الكرخي الى الركوع وكفى بطلق نية الصلاة وان لم ينقل
لله لئلا وسنة زائدة وتراويج على المعتمد ان تعينها بوقوعها وقت
الشروع والتعيين احوط ولا بد من التعيين عند النية فلو جهل
الفريضة لم يحز ولو علم ولم يميز الفرض من غيره ان نوي القرض في الكل
جاز وكذا غيره فيما لا سنة قبلها الفرض انه ظهر او عمر قرنه باليوم
او الوقت او الا هو الاصح ولو الفرض قضا لكنه يعين ظهور يوم كذا
على المعتمد والاسهل نية اول ظهر عليه او اخر ظهر وفي القهستاني
عن المنية لا يشترط ذلك في الاصح وسيجي اخرا الكتاب وواجب
انه وتراويج وسجدة تلاوة وكذا شكر بخلاف سهو دون
تعيين عدد ركعاته لحصولها ضمنا فلا يعجز الخطا في عدد ركعاته ونوي
المقتدي المتابعة لم يقل ايضا لانه لو نوي الاقتداء بالامام او الشرع
في صلاة الامام ولم يعين الصلاة صح في الاصح وان لم يعلم
بها جعله نفسه تبعا لصلاة الامام بخلاف ما لو نوي صلاة
الامام وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم نية الاقتداء الا في جمعة

لهام

جمعة وجنزة وعيد علي المختار لاختصاصها بالجماعة ولو
نوي فرض الوقت مع بقائه جاز الا في الجمعة لانها بدل الا
ان يكون عنده في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي
البعض فتصح ولو نوي ظهر الوقت فلو مع بقائه اي الوقت
جاز ولو في الجمعة ولو مع عدمه بان كان خرج وهو لا يعلمه لا
يصح في الاصح ومثله فرض الوقت فالاولي نية ظهر اليوم لجاز
مطلقا لصحة القضاء بنية الاداك عكسه هو المختار ومصل
الجنزة ينوي لفظ الصلاة لله وينوي ايضا الذب للميت لانه
الواجب عليه فيقول اصلي لله دعيا للميت وان اشتبه عليه
الميت دكرام انني يقول نويت اصلي مع الامام علي من يصلي
عليه الامام واخا في الاشياء بحثا انه لو نوي الميت الذكر
فبان انه انني او عكسه لم يحز وانه لا يضر تعيين عدد الموتى
الا اذا بان انهم اكثر لعدم نية الزايد والامام ينوي صلاته
فقط ويشترط لصحة الاقتداء بنية امامة المقتدي بل لنيل الثواب
عند اقتداء احد به لا قبله كما بحثه في الاشياء لو ام رجلا فلا
يحز في ياتم احدا ما لم ينوي الامامة وان ام نسافا اقتدت
به المرأة محاذية لرجل في غير صلاة جنزة فلا بد لصحة هـ
صلاتها من نية امامتها لئلا يلزم الفساد بالمحاذاة بلا التزام
وان لم تقتد محاذية اختلف فيه فقيل يشترط وقيل لا
لجنزة اجماعا والجمعة وعيد علي الاصح خلاصه واشباه
وعليه ان لم يخاذي احد نمت صلاتها والا لاونية استقبال
القبلة ليست بشرط مطلقا على الرابع فما قيل لو نوي بنا
الكعبة او المقام او محراب مسجد هـ لم يحز مفرع علي المدحج
كنية تعيين الامام في صحة الاقتداء فانها ليست بشرط
فلو ايتهم به يظنه زيدا فاذا هو بكر صح الا اذا عينه باسمه
فلو ايتهم غيره الا اذا عرفه بمكان كالقايم في المحراب او اشار
لهذا الامام الذي هو زيد الا اذا اشار لصفة مختصة بهذا
الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح لان الشاب يدعي شيخا لعله
وفي المجتبى نوي ان لا يصلي الا خلف من هو علي مذهبه

هـ لا

لا

م فاذا

وبعكسه يصح م

فإذا هو على غيره لم يجز فأيد ما كان الاعتبار للتسمية عندنا لم
يختص ثواب الصلاة في مسجده عليه السلام بما كان في زمنه
فليحفظ والسادس استقبال القبلة حقيقة أو حكما عاجز
والشرط حصوله لا طلبه وهو شرط زائد لا يتلأ يستقط العجز
حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر فملكى وكذا المذهب لتبوت قبلتها
بالوجه أصابته عينها يعم المعاني وغيره لكن في الحران ضعيف
والأصح أنه من بينه وبينها حائل كالقاييل وأقره المصنف قايلا
فلما لم يقول فملكى مكي يتعين الكعبة وغيرها أي غير معانيها
أصابت جهتها بأن لا يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا
للكعبة أو لخوايتها بأن يفرض من يلقى وجهه مستقبلها
حققة في بعض البلاد خطا على زاوية قريبة إلى الأفق مارا
على الكعبة وخطا آخر يقطعه إلى زاويتين قائمتين بينة وبينه
منع قلت فهذا معنى التيامن والتياسر في عبارة الدرر
فتبصر وتعرف بالدليل وهو في القرى والأماكن حاربا
المصابة والتابعين وفي المغاور والبحار النجوم كالقطب
والأقنن الأهل العالم بها من لو صاح به سمعه والمعتبر
في القبلة العريضة لا البنا فهي من الأرض السابعة إلى
العرش وقبلة العاجز عنها المرض وأجد موجها عند الإمام
أو خوف مال وكذا كل من يسقط عنه الأركان جهة قدرته
ولو مطلقا بآياتها خوف رزية عدو ولم يعد لأن الصلاة
بحسب الطاقة ويتجزي هو بذل المجهود لبيل المقصود
عاجز عن معرفته القبلة بما عرفان ظهر خطاه لم يعد لما مر
وإن علم به في صلاته أو تحول رأيه ولو في سجود سهو
استدار وبنى حتى لو صلى كل ركعة لجهة جاز ولو يملك
أو مسجد مظلم ولا يلزمه قرع أبواب ومس جدار ولو أعى
فسواه رجل يني ولم يقند الرجل به ولا يتجزي تحول ولو
أبتم بلا تحرك جاز أن اخلا الإمام ولو سلم فتقول رأي
منسبوق ولا يحق استدراك المسبوق واستئناف اللاحق
ومن لم يقع تخريجه على شيء صلى لكل جهة مرة احتياطا ومن

مختص بواب القبلة بما كان في زمنه

علمي

لم يجز

ومن تحول رأيه لجهة الأولي استدراك ومن تذكر ترك
من الأولي استأنف وأن شمع بلا تحرك وأصاب لم يجز
لتركه فرض التحري إلا أن أعلم أصابته بعد فراغه فلا يعيد
اتفاقا بخلاف مخالف جهة تخريجه فإنه يستأنف مطلقا
كمصلي على أنه حدث أثق به بخمس أو ألو قن لم يدخل فبان
بخلافه لم يجز مصلي جماعة عند اشتباه القبلة ولو لم تشبه
أن أصاب جاز بالتحري مع إمام وتبين أنهم صلى إلى جهات
مختلفة فمن تيقن منهم مخالفة إمامه في الجهة أو تقدمه
عليه حالة الأداء ما بعده فلا يضر لم يجز صلاته لا اعتقاده خطأ
إمامه ولتركه فرضه المقام ومن لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة
كالحال لم يتعين الإمام ما ن رأي رجلين بمصليات فأنتم بواحد
لا بعينه فروع النية عندنا بشرط مطلقا ولو عقبتها
بمشية فلو مما يتعلق بأقوال كطلاق وعتاق بطل والألا
ليس لأن ينوي خلاف ما يؤدى إلى الأعلى قول محمد في الجمعة
وهو ضعيف المعتمد أن العبادات ذات الأفعال تستحب
نتيها على كلها افتتح خالصا شرخا لملة الربا اعتبارا لما يق
والربا لو خلاعت الناس لا يملئ فلو معهم يحسنها ووجده
لأفله ثواب أصل الصلاة ولا يتكلم في دخول الربا لأنه
أمر موهوم ولا ريب في الفرائض في حق سقوط الواجب
تقبل لشخص مصلي الظهر وكذا يشار فصلي بهذه النية ينبغي
أن يجزيه ولا يستحق الدينار الصلاة لأرضه الخصوم لا تفيد
بل يصلي لله فان لم يعرف خصمه أخذ من حسنة حاله يؤخذ
لداثق ثواب سعيه صلاته بالجماعة ولو أدرى
القوم في الصلاة ولم يدر فرض أم تراويح ينوي الفرض
فإنهم فيه صح والأتقع نفلا ولو نوي فرضين ملكن به
وجنازة ملكن بوجبة ولو ملكن بنين فلو قتيه ولو قتل
فأيتين فللاولي لو من أهل الترتيب والألغى فليحفظ ولو
ولو فائنة ووقته فللثانية لو الوقت متسعا ولو فرضا
ونفلا فللفرض ولو نأفلين كسنة فجر ونحية مسجد ففهما

مسجدة

مصلح على أنه حدث

ولو نافلة وجنازة فنافلة ولا تبطل بنية القطع ما لم يكن
 بنية مغايرة ولو نفي في صلاته الصوم **صح باب عيق الصلاة**
 شروع في المشروط بعد بيان الشرط وهي لغة مصدر وعرضا
 كيفية مشتملة على فرض واجب وسنة ومندوب من
 قرأ فيها التحريم **باب ما لا تنقض بدونها التحريم** قايما وهي
 شرط في غير جنازة على القادر به يفتي فيجوز بنا النقل على النقل
 وعلى الفرض وان كره لا فرض على فرض او نقل على الظاهر
 ولا تنصا لها بالاركان روي لها الشرط وقد منعه الزيلعي
 شرجع اليه بقوله لئن سلم نعم في التلويح تقدم المنع على
 التسليم اولى كنت تقول الاحتياط خلافة وعبرة البرهات
 وانما اشترط لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار
 انصافها بالقيام الذي هو ركنها ومنها القيام بحيث لو مد يديه
 لا ينال ركنيته ومفروضه وواجبه ومستوفاه ومندوبه
 بقدر القراءة فيه فلو كبر قايما فلو لم يقف **صح** لان ما أتى
 به من القيام **الذي يبلغ الركوع** يكفي فيه في فرضه ولو لم يركع
 به كندور وسنة فجر في الاصح لقادر عليه وعلى السجود
 فلو قدر عليه دون السجود ندب ايما قاعدا وكذا من يسيل
 جرحه لو سجد وقد يختم القعود كمن يسيل جرحه اذا قام
 او يسلس بولاه او يبدو اربع عورته او يفزع عن القراءة
 اصلا او عن صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام **الخروج**
 جماعة صلى في بيته قايما به يفتي خلافا للاشباه ومنها
 القراءة لقادر عليها كما سمي وهو ركن زائد عند الأكثر
 لسقوطه بالاختلاف بالاعتقاد ومنها القعود **والأخير** والذي
 الركوع بحيث لو مد يديه نال ركنيته ومنها السجود بجهتيه
 وقدميه ووضع اصبع واحد منهما بشرط وتكرار تعبد
 ثابت بالسنة كعد الركعة ومنها القعود الأخير الذي يظهر
 انه شرط لانه شرع للخروج كالشريعة للشروع **وصح** في
 البدأ به انه ركن زائد لحث من حلف لا يصلي بالرفع من
 السجود وفي السراجيه لا يكفر منكروه قد رادني قراءة

و

قراءة التشهد الي عبده ورسوله بلا شرط مولاة وعدم
 خاضع لما في العرف الجاهل صلي اربعا وجلس لحظفة فظننا اثنا
 فقام ثم تذكر فجلس ثم تذكر فان كلا الجلستين قد راد التشهد
 صححت والا لا ومنها الخروج بصنعة كفعلة المنا في لها بعد
 تمامها وان كره تحريما والمحقق انه ليس بفرض اتفاقا قاله
 الزيلعي وغيره واقره المصنف وفي المجتبى وعليه المحققون
 وبقي من الفروض تمييز المفروض وترتيب القيام على
 الركوع والركوع على السجود والقعود الأخير على ما قبله وانما
 الصلاة والانتقال من ركن الى آخر ومتابعتة لامامه في
 الفروض وصحة صلاة امامه في رأيه وعدم تقدمه عليه
 وعدم مخالفته في الجهة وعدم تذكر غايبة وعدم محاذاته
 امرأة بشرطهما وتعديل الاركان عند الثاني والايسة
 الثلاثة قال العيني وهو المختار واقره المصنف وبسطناه في
 الخزاين وشرط في ادائها اي هذه الفرائض قلت
 وبه بلغت ثيفا وعشرين وقد نظم الشرحي في شرحه
 للوجبات في التخمينة عشرين شرطا وغيرها ثلاثة عشر فقال
 شروط التخمين خلقيا بجمعها مهذبة حسنا مالا دهر ترهر
 دخول الوقت واعتقاد دخوله وسرور وظهر والقيام المحرر
 ونية اتباع الامام ونطقه وتعيين او وجوب فيذكر
 بجملة ذكر خالص عن مراده وبسمة عدا ان هو يقدر
 ومن تركها او لها جلاله وعن مدهذات وياكبر
 وعن فاضل فعل كلام مبين وعن سبق تكبير ومثل يعذر
 قد ونكاهدي مستقيما القبلة لعلك تحظي بالقبول وتشكر
 فجلتها العشرون بل زيد غيرها ثلاثة عشر للصالحين تطهر
 والحقة من بعد ذاك غيرها وناظمها يرحوا الجواد فيغفر
 قياما في المفروض مقدار اية وقراي ثنتين منه تحسب
 وفي ركعات النقل والوتر غيرها ومن كان موتيا فعن تلك يحظر
 وبعد قيام فالركوع فمسجدة وثانية قد صح عنها ثلثون
 سجود كفي عال فظهر مشاركا لسجودها عند اذ حائل يغفر

فرض م

وشرط سجودك في القرآن بحجة
ووبضوء حد فصل محرم

علي ظهر ركع او على فضل ثوبه اذا تظهر الارض الجواز مقرر
ادلك افعال الملاءة ببقلة وتميز مفروض عليك مقرر
ويختتم افعال الصلاة بقفده وفي منعه عنها الخروج محرم
الاختيار في الاستيقاظ اما لو ركع او سجد ذاهلا كل الذهول
اجزاء فان اتي بها او بأحد هاتين قام أو قري أو ركع أو سجد
او فعد الاخير نايما لا يعتد بما اتي به بل يعيده ولو القراءة
او القعدة على الاصح وان لم يعده تفسد لصدره لاعتد اختيار
فكان وجده كعدمه والناسد عنه غافلون خلوات النائم
بركعة تامة تفسد صلاته لانه زاد ركعة وهي لا تقبل الرخص
ولو ركع او سجد فنام فيه اجزاء لم يحول الرفع والوضع
بالاختيار ولها واجبات لا تفسد بتركها وتعاد وجوب باقي العبد
والسهوان لم يسجد له وان يعدها يكون فاسقا اثما وكذا
كل صلاة اديت مع كراهة التحريم تجب اعادةها والمختار انه
جابر الاول لان الفرض لا يتكرر وهي على ما ذكره اربعة عشر
قراءة فاتحة الكتاب فيسجد السهو بترك اكثرها لا اقلها
لكن في المجتبى يسجد بترك اية منها وهو اولي قلبي
وعليه فكل اية واجبة كل تكبيرة عييد وتعديل ركن واتيان كل
وترك كل كما يأتي فليحفظ وضم اقصر سورة كالكوثر او ما قام مقامها
وهي ثلاث ايات قصار نحو ثم نظر ثم عسى وبسر ثم
ادبر واستكبر وكذا لو كانت الاية او الايتان تعدل
ثلاث ايات قصار ان ذكره الحلبي في الاوليين من الفرض
وهل يكره في الاخيريين المختار لا وفي جميع ركعات النفل
لان كل شفع منه صلاة وكل الوتر احتياطا وتعيين
القراءة في الاوليين من الفرض على المذهب وتقدم الفاتحة
على كل السورة وكذا ترك تكبيرها قبل سورة الاوليين
ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع فيما تكرر اما فيما لا
يتكرر فمفروض كما مر في كل ركعة كالسجدة او في كل الصلاة
كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة من الاولى قضاهما
ولو بعد السلام قبل الكلام لكنه يتشهد ثم يسجد السهو ثم

للسهو ثم يتشهد لانه يبطل بالعود الى الصلابة والتلاوية
اما السهو به فتزفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم بمجرد رفعه
منها لم تفسد بخلاف تلك السجدة تين وتعديل الأركان اي
تسكين الجوارح قدر تنبيجة في الركوع والسجود وكذا في
الرفع منهما على ما اختاره الكمال لكن المشهور ان محل الفرض
واجب ومحل الواجب سنة وعند الثاني الاربعة فرض والقعود
الاول ولو في نفل في الاصح وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد
واراد بالاول غير الاخير لكن يدور عليه لو استخلف مسافر
سبقه الحدث مقيما فان القعود الاول فرض عليه وقد
يجاب بأنه عارض والتشهدان ويسجد السهو بترك
بعضه ككلا وكذا في كل قعدة في الاصح ان قد يتكرر
عشر مرات ان ركع الامام في تشهدي المغرب وعليه سهو
فسجد معه وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه
وتشهد ثم يسجد السهو وتشهد ثم قضا الركعتين بتشهدين
ورقع كذا لك قلبي ومثل التلاوية تذكر الصلابة
فلو فرضنا تذكرها ايضا زيد ربع اخر لما مر ولو فرضنا
تعدد التلاوية والصلابة لهما ايضا زيد ستون ايضا ولو
فرضنا ادراكه للامام بعا جدا ولم يسجد هما معه فمقتضي
القضاء انه يقضيهما فيزيد اربع اخر فتدبر ولم ارم
نية عليه والله اعلم ولفظ السلام مرتين والثاني واجب
على الاصح برهان دون عليكم وتنقضي قدوة بالاول
قبل عليكم على المشهور وعندنا خلافا للتكليف فلو اتم به بعده
قبل قوع عليكم لم يجز وهل تنقطع التحريمية بالامام
بالثاني جزم في الجوهرة والبرهان وغيرهما بالاول ومح
شايح التكملة الثاني وعليه فيصح الاقتداء قبله والمعتمد
عند الشافعية انه لو اقتدي به بعد شروعه في
السلام وقبل عليكم لم تصح القدوة ذكره الروي الشافعي
في باب سجود السهو وقراءة قنوت وهو مطلق الرأ
وكذا تكبيرة قنوته وتكبيرة ركوع اثنائه زيلعي وتكبيرات

محل الفرض والواجب

العيدين وكذا أحدهما وكذا تكبير ركوع ركعته الثانية كلفظ
 التكبير في افتتاحه كلفظ الاشبه وجوبه في كل صلاة بحر فيلحظ
 والجهر للامام والاسرار لكل فيما يجهر فيه ويسر ويقي من
 الواجبات اتيان كل واجب او فرض في محله فلهذا تم القراءة
 فمكث متفكرا سهوا ثم رفع او تكلم بالسورة ركعا فضمها
 قايما اعاد الركوع وسجد للسهو وترك تكبير ركوع وتثليث
 سجود وترك قعود قبل ثمانية او رابعة وكل زيادة تتخلل بين
 فرضين وانصات المقتدي ومتابعة الامام يعني في المجتهد فيه
 لا في المقلوع بنسخه او بعدم سنيته كنفوت فجر وانما تفصل
 بمخالفته في الفروض كما بسطناه في الخواص قلت فبلغت
 اصف لها نيفا واربعين وبالسبب اكثر من مائة الفا اذا حدها
 بتيق ٩٠ من ضرب ٥ قعدة المغرب بتشهدا وترك نقص
 منه وزيادة فيه او عليه ٧٨ كما مر والتبع ينفي المحصر فتبصر
 فيلغزاي واجب يستوجب ٩٠ واجبا وسنتها ترك السنة
 لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اساءة لو عاين غير مستخف وقا لو
 الاساءة ادون من الكراخية ثم هي على ما ذكره ثلاثة وعشرون
رفع اليدين للتخريمية في الخلاصة ان اعتاد تركه اثم ونشر
الاصابع اي تركها بما لها وان لا يطا طاراسه عند التكبير
 فانه بدعة وجهر الامام بالتكبير بقدر حاجته للأعلام بالدخول
 والانتقال وكذا بالتسبيح والسلام واما المؤتم والمفرد فيسمع
 نفسه والتنا والتعوز والتسمية والتأمين ولو نهن سرا
 ووضع يمينه على يساره وكونه تحت السرة للرجل لقول علي
 كرم الله وجهه من السنة وضعهما تحت السرة ولحف واجتماع
 الدم في رؤس الاصابع وتكبير الركوع وكذا الرفع منه بحيث
 يستوي قايما والتسبيح فيه ثلاثا والمباك كعبية واخذ ركبتيه
 بيديه في الركوع وتقرع اصابع الرجل ولا يندب التفرج
 الا هنا ولا الضم الا في السجود وتكبير السجود وكذا نفس
 الرفع منه بحيث يستوي خالسا وكذا تكبيره والتسبيح فيه
 ثلاثا ووضع يديه ركبتيه في السجود فلا يلزم طهارة مكانها

تبع الامام

مكانهما عند ما جمع الا اذا سجد على كفه كما مر واقتراش رجله
 اليسرى في تشهد الرجل والجلسة بين السجدين ووضع يديه
 فيها على غزديه كالشهد للتوارث وهذا مما اغفله أهل المتون
 والشروح كما في امداد الفتاح للشرنبلالي قلت وبأبي معز
 للمنية فافهم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
 الاخيرة وفرض الشافعي قول اللهم علي محمد ونسبه للشرود
 ومخالفة الاجماع والدعا بما يستحيل سؤاله من العباد وبقي
 بقية تكبيرات الانتقال حتى تكبيرة القنوت على قول والتسبيح
 للامام والتحميد لغيره وتحويل الوجه يمنة ويسرة للسلام
 ولها اداب تركه لا يوجب اساءة ولا عتبا بترك سنة
 الزوايد لكن فعله افضل نظره الى موضع سجوده حال قيامه
 والي ظهر قدميه حال ركوعه والي ارضية انقه حال
 سجوده والي حجرة قعوده والي منكبيه الايمن واليسر
 عند التسليمة الاولى والثانية لتحميل الخشوع وامساك يديه
 عند التشاوب ولو باخذ شفتيه بسننه فان لم يقدر رغطاه بظهر
 يده اليسرى وقيل باليمن لو قايما والافيسارة محبتا او كنه
 لان الخطية بلا ضرورة مكرهية واخراج كفيه من كفيه
 عند التكبير الا ضرورة كبر ودفع السعال ما استطاع
 لانه بلا عذر يفسد فيتجنبه والقيام لامام ومؤتم حين قيل
 حي على الفلاح خلا فالزفر فعنده عند حي على الصلاة
 ليت ان كان الامام بقرب المحراب والا فيقوم كل صف ينتهي
 اليه الامام على الاظهر وان دخل من قدام قاموا حين يقع
 بصرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه في مسجد فلا يقفوا حتى يتم
 اقامته ظهريه وشروع الامام في الصلاة مذ قيل قد قامت
 الصلاة ولو اخبر حتى ينتها فلا بأس به اجماعا وهو قول
 الثاني والثلاثة وهو اعدل المذاهب كما يشرح المجمع للمص
 وفي القهستاني معزيا للخلاصة انه الاصح فرع لو لم
 يعلم ما في الصلاة من فرايض وسنن اجزاه فنية فصل
 فاذا اراد الشروع فيها لم يزل فادرا لافتح اي قال وجوبا

م حال

كان

الله اكبر ولا يسمي شاعرا بالمبتدي فقط كالله ولا باكبر فقط
هو المختار فلو قال الله مع واكبر قبله او ادرك الامام راكعا
فقال الله قايا واكبر راكعا لم يسمع في الاصح كما لو فرغ من الله
قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا
لجده بالخذف انما احداهما الهزتين مفسد وتعمده كفر
وكذا الباقي الاصح ويشترط كونه قايا فلو وجد الامام
راكعا منحنيا ان الي القيام اقرب صح ولغت نية تكبيره
الركوع فخرج كبر غير عالم بتكبير امامه ان اكبر رايه انه كبر
قبله لم يجوز والاجاز محيط ولو اراد بتكبيره التعجب او متابعة
المؤذن لم يهر شاعرا ويجزم الراقوله عليه الصلاة
والسلام الا ان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم ومرفي
الا ان وانما يسمي شاعرا بالنية عند التكبير لانه وحدة ولا
بها وحدها بل بها ولا يلزم عن التطق كآخره وامر
تحرير لسانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح لتعدد الواجب
فلا يلزم غيره الا بدليل فتكفي النية كذا ينبغي ان يشترط فيها
القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريم ولم اره ثم في الاشياء
في قاعدة التابع تابع كالمفتي به لزومه في تكبيره وتلبية لاغرة
ورفع يديه قبل التكبير وقيل معه ما ساء بها مية شجر اذنية
والمراد المحاذاة لانها لا تثبت الا بذلك ويستقبل بكفيه القبلة
وقيل خديه والملا ولو امة كما في البحر لكت في النهر عن السراج
انها هنا كالرجل وفي غيره كالخلة ترفع بحيث يكون رؤس
اصابعها حذام تليها وقيل كالرجل وصح شروعه ايضا مع
كراهة التحريم بتسييح وتهليل وحجيد وسائر كلم التعظيم
الخالصة له تعالى ولو مشتركة كرحيم وكريم في الاصح
وخصه الثاني باكبر وكبير منكرا ومعرفة زاد في الخلاصة
والكبار ثقلا وخفقا كما صح لو شرع بغير عربية اي لسان
كان وخصه البردي بالفارسية لانه فيها حديث كسان اهل
الجنة العربية والفارسية الدرسه بتشد يد الراقي هستان
وشرطا عجزه وعلي هذا الخلاف الخطية وجميع اركان الصلاة

الامام

فكبره

طه
لا يلزم
العالم
الحايز

حدث له
اهل الجنة

الدرسي
كرمان

طه
نمرة بن

مختل

ولا يجوز التمسك
بالأثر على
استدلال

مالم يبرها بالقراءة وفي الخافضة يثنى ولوادركه راعيا أو ساجدا
ان أكبر رايه انه يدركه اي به وكما استفتح تعوذ بلفظ اعوذ
على المذهب سلك قيد للاستفتاح ايضا فهو من التنازع لقراءة
فلو تتركه بعد الفاتحة تركه ولو قبل كما لها تعوذ وينبغي
ان يستأنفها ذكره الحلبي ولا يتعوز التليذ اذا قرأ على استاذة
ذخيره اي لا يسن فليحفظ فيما يسهل به المسبوق عند قيامه لقضا
ما فاتته لقراءة لا المقتدي لعدمها ويؤخذ الامام التعوذ عن
تكرار العبد لقراءة بعد ها وكما تعوذ بسم الله الرحمن الرحيم بلفظ
اليسمى لا مطلق الذكر كما في ذيجة ووضو في أول كل ركعة
ولو جهرية لا تسن بين الفاتحة والسورة مطلقا ولو سرية
ولا تكره اتفاقا وما صححه الرازي من وجوبها ضعفه
في المحرر وهي آية واحدة من القرآن كله انزلت للفصل
بين السور فما في التمل بعض آية اجماعا وليست من الفاتحة
ولا من كل سورة في الاصح فتعذر على الجنب ولم تجز
الصلاة بها احيا طالا ولا يكفر جاحدا لها شبهة اختلاف ما لك
فيها وكما سمي قرا المصلي لو اقام او منفردا الفاتحة وقرا
بعدها وجوب بالسورة او ثلاث آيات ثم تلاها ولو كانت الآية
او الايتان تعد ثلاث آيات قصارا انتفت كراحت التحريم ذكره
الحلبي في تنقيح التنزيهية الا بالمستوفين وامن بهد وقمر واماله
لا تنفس بهد مع تشديد او حذف يا بل يجمع مع احدهما ويد
مع احدهما وهذا ما تقررت بنحوه الامام سدا
كاموم ومنفرد ولو في العرية اذا سمعه ولو من مثله في نحو
جمعه وعيد واما حد يث اذا امن الامام فامن من التعليق
بعلوم العجود فلا يثق قف على سماعه منه بل يحصل بتمام
الفاتحة بدليل اذا مال الامام ولا الضالين فقط لو اتميت
ثم كما فرغ يكبر مع الاضطراب للركوع ولا يكره وصل القراءة
بتكبيره ولو بقي حذو او كلمة فأنته حاله الخدور لا بأس
به عند البعض منية المصلي ويضع يديه معتمدا بهما على ركبتيه
ويفرج اصابعه للتمكث ويسن ان يلصق كعبيه وينصب

قال العلامة الزبيدي وفي آيتين لقراءة الفاتحة
معناه اجب التمسك بها وقا حشر وهو من جنس
العوام حكاه ابن السكيت حجة لو قال آية بالتمسك والتسليم
تعد من التمسك وقيل لا تعد وعليه الفتوى لا يفتي بعض أهل
العلم قالوا في الفاتحة بالتمسك من غير الواجب ولا من وجوب
في القرآن ولو قال آية بعد الحمد وحدها لكانت آية
عند أبي يوسف في وجوب وفي القرآن ولو قال آية
بالتمسك والتسليم في غير موضع لم يوجب في
القرآن وعلى هذا لو قال آية بالتمسك والتسليم
ينبغي ان تعد من التمسك لما ذكرناه انتهى فقد سبقه
الحاكم

وينصب ساقيه ويبسط ظهره ويسوي ظهره رأسه بعزه
غير رافع ولا منكس رأسه ويسبح فيه واقله ثلاثا فلو تركه
او نقصه كره تنزيها وكره تحريما اطالة ركوع او قراءة لا در
الحاجي اي ان عرفه والا فلا بأس به ولو اراد به التفرغ
الى الله تعالى لم يكره اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسيلة الريا
فينبغي التحذر عنها واعلم ان مما ينبغي على لزوم المتابعة في
الاركان انه لو رفع الامام رأسه من ركوع او سجود قبل ان
يتم المأموم التسيجات الثلاث وجب متابعتها وكذا عكسه
فيعود ولا يصير ذلك ركوعين بخلاف سلامة او قيامه لثالثة
قبل اتمام الموت تشهد فله لا يتابعه بل يثمه لجوبه ولو لم يثمه
جاز ولو سلم والموت ثم في ادعية التشهد تابعه لانها سنة والناس
عنه غافلون ثم يرفع رأسه من ركوعه مسجعا في الوالوجيه
لو ابدل النون لا تنفس وهل يقف يحزم او تحريك قولان
ويكتفي به الامام وقال ايضا التمجيد سر ويكتفي بالتعظيم الموتم
وافضل الله لهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم
فقط ويجمع بينهما لو منفردا على المعتد فيسبح رافعا ويحمد
مستقويا ويقوم مستويا لما مرانه سنة او واجب او فرض
ثم يكبر مع الخدور ويسجد واضعا ركبتيه او لقدميه الارض
ثم يديه الا لعدر ثم وجهه مقدما انفه لما مرين كفيه
اعتبار الآخر الركعة بأولها ضام اصابع يديه لتوجه القبلة
وبعكسه نهوضه وسجدا انفه اي على ما صلب منه وجهته
حدها طولا من الصدغ الى الصدغ وعرضا من أسفل الحاجبين
الى الخف ووضع اكثرها واجب وقيل فرض كعنها وان
قل وكره اقتضاه في السجود على احدهما ومنع الاحتقا
بالأنف بالاعدد واليه منح رجوعه وعليه الفتوى كما حذرناه
في شرح الملتقي وفيه يفترض وضع اصابع القدم ولو ولو
نحو القبلة واللام تجز الناس عنه غافلون كما يكره تنزيها بكور
عما منه الا لعدر وان صح عندنا بشرط كونه على جهته كلها
او بعضها كما مر اذا كان الكور على رأسه فقط وسجد عليه

قوله ويجمع بينهما لو منفردا قال في الحاشية هو لا صح
وهو من التمسك عز اليه خيفة من التفرغ يجمع بين الركوع
بشرطه وقيل لا يفتي في ركوعه ثم بالتمسك والحمد
يقول ربنا لك الحمد في بعضها القدم ربنا لك الحمد
بعضها ربنا لك الحمد وقال في المحيط اللهم ربنا لك
بين قولك ربنا لك الحمد وبين قولك ربنا لك الحمد
واختلفوا في هذه الواو قيل هي زائدة وقيل هي
عاطفة تقديرين ربنا لك الحمد وكذا الحمد ربنا
يفترض وضع اصابع القدم

مقتصر اي ولم تقب الارض جهته ولا انقه على القول به لا يصح
 لعدم السجود على محله وبشرط طهارة المكان وان يجتمع الارض
 والناس عنه غافلون ولو سجد على كره او فاضل ثوبه صح لو
 المكان المبسوط عليه ذلك طاهرا والا لا مالم يجد سجودا على ظاهر
 فيصح اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو بعينه كلفه في الاصح
 ونحوه لو بعد رلا ركبته لكن صح الحلي انها ايضا كلفه وكره
 بسط ذلك ان لم يكن ثمة تراب او حصاة احرا وبرر لانه ترفع
 والا يكن ترفعا فان لم يخف اذا لا بأس به فيكره تنزيها وان خاف
 كان مباحا وفي الذيلعي ان لدفع التراب عن وجهه كره وعن
 عمايته لا وصح الحلي عدم كراهة الخرقه ولو بسط القبا
 جعل كلفه تحت قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب للتواضع
 وان سجد للزحام على ظهره هو بعيد احترازا لم اره مصل
 صلاته التي هو فيها جاز للضرورة ولم يصلها بل صلى غيرها او
 لم يصل اصلا او كان فرجة لا يصح وشرط في الكفاية كون ركبتي
 الساجد على الارض وشرط في المجتبي سجود المسجود عليه على الارض
 فالشروط خمسة لكن نقل القهستاني الجواز ولو الثاني على ظهر
 الثالث وعلى غير ظهر المصلي بل على ظهر كل ما كلول بل على غير الظهر
 كالنحو بين العذر ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القد
 بمقدارين منسوبين جاز سجوده وان اكثر لا الزجحة كما
 مر والمراد لينة بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فقدر
 ارتفاعها نصف ذراع اثنتي عشر اصبعان ذكره الحلي ويظهر عنده
 في غير زجحة ويباعد بطنه عن فخذه ليظهر كعضو بنفسه بخلاف
 المصنوع فان المقصود ان يخالدهم حتى كانهم جسد واحد ويستقبل
 باطراف اصابع رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل ذلك كما يكره
 له وضع قدمه ورفعه اخري بلا عذر ويسح ثلاثا كما مر والمرأة
 تخفض فلا تبدي عندها وتلمص بطنها بظنيتها بفخذيهما
 لانه استر وحدها في الخزيين انها تخالف الرجل في خمسة وعشرين
 ثم يرفع راسه مكبرا ويكفي فيه مع الكراهة ادنى ما يطلق
 عليه اسم الرفع كما صححه في المحيط لتعلق الركبة بالادني

ربط الشاحل
 كنه تحت فريضة

بسط

بالادني كساير الاركان بل لو سجد على لوح فترع فسجد بلا اثم
 رفع اصلا مع وصح في الهداية انه ان كان الى القعود اقرب
 صح والا لا ورجحه في النهج والشرع بالالية ثم السجدة الملائكية
 تتم بالرفع عند سجود وعليه الفتوى كالتلاوية اتفاقا مع مجلس
 بين السجدين مطمينا لما مر ويضع يديه على فخذه كالشاهد
 منية المصلي وليس بينهما ذكر مسنون وكذا بعد رفعه من الركوع
 دعا وكذا الاياتي في ركوعه وسجوده بغير التسييع على المذهب
 وما ورد محمول على النقل ويكره ويسجد ثانية مطمينا ويكره
 للنهوض على صدره ورقد عليه بلا اعتناء وقعود استراحة
 ولو فعل لا بأس ويكره تقديم احدي رجليه عند النهوض
 والركعة الثانية كالاولي فيها من غير ان لا ياتي بقاء ونحو ذلك
 اذ لم يشرع الامر ولا يسن موكدا رفع يديه الا في سبع مواطن
 كما ورد بناء على ان الصفا والمروة واحد نظرا للسجدة الثلاثة في
 الصلاة تكبيرة افتتاح وموت وعيد وخمسة في الحج استلام الحجر
 والصفا والمروة وعرفات والجمرات ويحجمها على هذا الترتيب بالنشر
 ففعل صمغ وبالنظم لابن الفصيح رحمه الله قوله
 فتح قنوت عيدا استلم الصفا مع مروة عرفات الجمرات
 والرفع بهذا اذنية كالخديعة في الثلاثة الاول واما في الاستلام
 والربي عند الجمرتين الاول والى سبطي فانه يرفع خذ التكبية
 ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة واما عند الصفا والمروة
 وعرفات فيرفعهما كالرداء والرفع فيه والاستسقاء مستحب
 فيسبط يديه حذو صدره نحو السما لانها قبلة الدعا ويكون
 بينها فرجة والاشارة بسبحة ودعا الخيفة ما يفعله في نفسه
 وبعد فرائعه من سجدي الركعة الثانية يفتش الرجل رجله
 اليسرى فيجعلها بين اليدين ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى
 ويوجه اصابعه في المنصوبة نحو القبلة هو السنة في الفرض
 والنفل ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويسراه على اليسرى ويسبط
 اصابعه مفرجة قليلا جاعلا اطرافها عند ركبتيه ولا يأخذ
 الركبة هو الاصح لتتوجه للقبلة ولا يشير بسبحة فخذه عند

لعذر كبره يكتفي بالمسح بوجهه على وجهه
 سنة في الاصح شرعا لا بد من مسح الوجه واليدين
 اربعة ارجاء رتبة بفعل واحد ودعاء
 رغبة يجبر كونه لوجهه المستقي من
 الشئ ودعاء تقربا بفعل واحد والبصر
 ويحلق ويشير بسبحة ودعاء الخيفة
 ما يفعله في نفسه

الشهادة وعليه الفتوى كما في الولوالجية والتجنيس ومعدة المفت
وعامة القاري لكن المعتد ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالحال
والجليس والبهني والبقائي وشيخ الاسلام الجدي وغيرهم انه يشير لفعله
صلى الله عليه وسلم ونسبوه لجد والامام بل في متن در البحار وشروحه
غدر الانكار المفتي به عندنا انه يشي بصفا اصابعه كلها وفي الشربلاية
عن البرهان الصحيح انه يشي بسبحة وحدثها يرفعها عند النفي
ويضعها عند الاثبات واحترزنا بالمصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف
الدراية والرواية وبقولنا بالمسبحة عما قيل يعقد عند الاشارة انتهى
وفي العيني عن التفتة الاصح انها مستحبة وفي المحيط سنة ويقرا
تشهد ابن مسعود وجوبها كما بحثه في البحر لكان كلام غير فيفيد
نفيه وجزم شيخ الاسلام الجدي ان الخلاف في الافضل عليه ونحوه
في جميع الانهر ويقصد بالفاظه التشهد معاينتها مرادة له علي
وجه الانشأ كانه يحيي الله تعالى ويسلم على نبيه صلى الله عليه
وسلم وعلي اوليائه لا الاخبار عن ذلك ذكره في المختار وظاهره
ان ضمير عليتنا للحاضر لا لغيره لا يحكم بسلام الله وكان عليه
افضل الصلاة وانتم السلام يقبل فيه اي رسول الله ولا
يزيد في الفرض علي التشهد في القعدة الاولى اجماعا فان زاد
عامدا ذكره ~~فمن~~ فتجب الاعادة او ساهبا وجب عليه سجود
السجود ان قال اللهم صلى على محمد فقط علي المذهب المفت به لا يخص
الصلاة بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤمن قبل امامه سكنت اتفاقا اما
المسبوق فيتبرسل ليفزع عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكرره
كلية الشهادة واكتفي المفترض فيما بعد الاولين بالفاتحة فانها
سنة علي الظاهر ولو زاد لا بأس به وهو مخير بين قراءة الفاتحة
وصح العيني وجوبها وتشي ثلاثا وسكوت قد رواه في النهاية
قد رتب شيئا فلا يكون مسيا بالسكوت علي المذهب لثبوت
التحريم عن علي وبن مسعود وهو المارف للمواظبة عن الوجوب
ويجعل في القعود الثاني الافتراض كالأول وتشهد ايضا وصلي
علي النبي صلى الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرار انك
حميد مجيد وعدم كراهة الترجم ولو ابتداء وندب السياة لان زيادة

بغير بحت
وغير

رضيها عن التبر
وليغتها

عند
الاشياء

نفسه

والتسليم

زيادة الاخبار بالواقع سلوكه الادب فهو افضل من تركه ذكره
الرحلي الشافعي وغيره وما نقل لانسود وني في الملة فكذب وقولهم
تسبده وني باليالحث ايضا والمواب بالعدا ونخص ابراهيم
لسلامه علينا اولاً لانه سمانا المسلمين اولان المطلوب صلاة يتخذ
بها خليلاً وعلى الاخير التشبيه ظاهراً وراجع لال محمد او المشبه
به قد يكون مثل قوله تعالى مثل نوره كشكاة وهي فرض علم
بالامر في شعبان ثاني الهجرة مرة واحدة اتفاقا في العمر فلو بلغ
في صلاته ثابت عن الفرض نهر وفي المختار لا يجب علي النبي ان
يقلي علي نفسه واختلف الطحاوي والكرخي في وجوبها علي السامع
والناكر كلما ذكر صلى الله عليه وسلم والمختار عند الطحاوي
تكراره اي الوجوب كلما ذكر ولو انعقد المجلس في الاصح لان
الامر يقتضي التكرار وعليه الفتوى والمجيب بل لانه تعلف
وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر في تكرر بتكرره وتصيرونها بالتر
منقضي لانها حق عبد كالتشبه بخلاف ذكره تعالى والمذهب
استحبابه اي التكرار وعليه الفتوى والمعتد من المذهب
قول الطحاوي كذا ذكره الباقي تبعا لما صححه الحلبي وغيره
وروجه في البحر باحاديث الوعيد كدغم وابعد وشقا وخل وجفا
ثم قال فتكون فرضا في العمر واجبا كلما ذكر علي الصحيح ه
وجزا ما عند فتح التاجر متاعه ونحوه وسنة في الصلاة ومستحبة
في كل اوقات الامكان ومكره في صلاة غير التشهد اخير
فكذا استثنى في النهر من قول الطحاوي ما في تشهد اول وضوء
صلاة عليه لئلا يتسلسل بل خصه في در البحار بغير التاكر
لحديث من ذكرت عنده فليحفظ وازعاج الاعضا برفع المص
جهل وانما هي د عاله والدعا يكون بين الجهر والمخافتة كذا
قاله العلامة ابو شامة وعلا الدين بن العطار واعتده الناجي
في كثر العقاف وحرر انها قد نزل كل كلمة التوحيد مع انها اعظم
منها وافضل لحديث الاصهاني وغيره عن انس رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى علي مرة واحدة فتقبلت
منه حيي الله عنه ذنوب ثمانين سنة فقيده المأمور بالقبول

ادنى
بجاء

المراد
بغير بحت

المراد
بغير بحت

المراد
بغير بحت

المراد
بغير بحت

المراد
بغير بحت

ودعا بالعربية وحرم بغيرها نهر لنفسه وابو يه واستاذ المؤمنين
ويحرم سؤال العافية مد الدهر وخير الدارين ودفع شرهما او
المستحيلات العادية كزول المائدة قبل والشرعية والحق حرمه الرعا
بالمغفرة للكافر لاكل المؤمنين كل ذنب بهم بحر بالادعية المملورة في
القوات والسنة لا بها يشبه كلام الناس اضطرب فيه كلامهم ولا
سيما المصنف والمختار كما قاله الحلبي اما هو في القرآن او في الحديث
لا يفسد وماليس في احدهما ان استحالة طلبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد
لو قبل قد راى التشهد والاثم به مالم يتذكر سجدة فلا تفسد بسؤال المغفرة
مطلقا ولو لعبي او لغيره وكذا الرزق مالم يقيده به مال ونحوه لاستعماله في
العباد مجازا ثم يسلم عن بينه ويسار حتى يري بياض خده ولو
عكس يسلم عن بينه فقط ولو تلقا وجهه سلم عن يساره اخري ولو نسي
اليسار اتى به مالم يستند بر القبلة في الاصح وتنقطع التحريم بتسليمة واحدة
برهات وقد مر في التاتارخانية ما شرع في الصلاة مثني فلما وجد حكم
المثني فيحصل التحليل بسلام واحد كما يحصل بالمشي وتتيقده الركعة
بسجدة كجمع الامام ان اتم التشهد كما مر ولا يخرج الموت بخوض الامام
بل بققهته وحديثه عهد الاتفا حرمته فلا يسلم ولو اتته قبل
امامه فتكلم جاز وكره فلو مرض مناف تفسد صلاة الامام فقط
كالخرية مع الامام وقالوا لا افضل فيها بعده قال لا السلام عليكم
ورحمة الله هو السنة وصرح الحدادي بكرامة عليكم السلام وانه
لا يقول هنا وبركاته وجعله النووي بدعة ورد في الحلبي وفي
الحلبي انه حسن ومن جعل الثاني اخفض من الاول خيمته في
المنية بالامام واقره المص ويروي الامام بخطابه السلاهي من في
بينه ويساره مهم معه في صلاته ولو جازا وانسا اما سلام التشهد
فيهم لعدم الخطاب والحفظة فيها بلانية عدد كالايهان بالانبياء
وقدم القوم لان المختار ان خواص النبي ادم وهم الانبياء افضل من
كل الملائكة ورواه بني ادم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة والمراد
بالاتقياء من اتقى الشرك فقط كالفسقة كما في البحر في الروضة واقر
المص قلت وفي جمع الانهر تبعا للقهستان خواص البشر واما طلبة
افضل من خواص الملائكة واساطه عند اكثر المشايخ وهو لا تتغير

وامدة كما تنقيد
سجدة تيمم

الحفظة فعلان ويفارق كاتب السيات عند جعاج وخلا وصلاة والمختار
ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه مما اشاد الله بعلمه نعم في الاشباه تكتب
في رق بلا حروف ككتبها في العقل وهو احد ما قيل في قوله تعالى وكتاب
مسطور في رق منشور وصحح النيسابوري في تفسيره انها يكتبان كل
شي حتى انينه قلست وفي تفسير الدمي علي يكتب المباح كاتب
السيات ويحي يوم القيامة وفي تفسير الكازوني المعروف بالاخوين
الاصح ان الاخر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب اليمن كالشاهد علي كاتب
اليسار وفي البرهات ان ملايكة الليل غير ملايكة النهار وان ابليس
مع بن ادم بالنهار وولده بالليل وفي صحيح مسلم ما يهد منكم من
احد الا وقد وكل الله به قريبنه من الجن وقريبنه من الملائكة قالوا
وايك يا رسول الله قال واياي ولكن الله اعانني عليه فاسلم روي
بفتح الميم وضبطها ويزيد الموت السلام على امامه في التسليمة الاولى
ان كان الامام فيها والاف في الثانية ونواه فيها لو محاذيا وينوي للتغزو
الحفظة فقط لم يقل الكتبة ليعم الميزة اذ لا كتبة معه ولعربي لقد
صار هذا كالشريعة المنسوخة لا يكتفي بغيرها الا الفقهاء وفيهم نظر
ويكره تأخير السنة الا بقدر اللهم انت السلام الى اخرة وقال الحلبي لا بأس بالفصل
بالاورد واختاره الحال قال الحلبي ان اريد بالكراهة التنزيهية ارتقا
الخلاف قلت وفي حفتي حمله علي القليلة ويستحب ان يستغفر ثلاثا
ويقرأية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين ويقل
انام المائة ويدعو ويختم بسبعين ركعة وفي الجوهرة يكره للامام التنفل
في مكانه لا للمؤمن وقيل يستحب كثرة الصفوف وفي الخاريزم يستحب
للامام التحول ليمن القبلة يعني يسار المصلي لتفلا وورد وخيره في
المنية بين تحويلة يمينا وشمالا واما ما وخلفا وزها به ليته واستقبا له
الناس بوجهه ولودون عشرة مالم يكن بحذائه مصلي ولو بعيدا
علي المذهب **فضل** يجهز الامام وجوبه بحسب الجماعة فان زاد عليه
اسا ولو ايتيم به بعد الفاتحة او بعضها سرا عاذا جازها بحر لكت
في اخر شرح المنية انتم بعد الفاتحة يجهز بالصورة ان قصدا لامة
والا فلا يلزمه الجهر في الفجر واولي العشائين ادا وقضا وجمعة وعيد
ونزوح ووتر بعد ها اي في رمضان فقط للتوارث قلت

حاشية

٤٦
يفارق كاتب السيات
من جعاج وخلا
كتاب روي
في الحديث
مكتوب
ملائكة
المسلمين
والمؤمنين

في تقيده ببعدها نظر لجهده فيه وان لم يصلي التراويح على الصحيح
 كما في سماع الأنهر نعم في القهستاني تبع القاعد بولاهو بالخافعة عليه
 في غير الفرائض كعيد وترنعم الجهر افضل ويسر في غيرها وكانت
 عليه الصلاة والسلام يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر
 لدفع اذي الكفار كما في كمتنفل بالنهار فانه يسر ويخير المنفرد في
 الجهر وهو افضل ويكتفي بان ناه ان اذني وفي السرية يخاف
 حتما على المذهب كمتنفل بالليل منفرد اقلو ام جهر لتبعية النفل للعرض
 زيلعي وضاعت المنفرد حتما اي وجوبه بان قضى الجهرية في وقت
 الخافعة كان صلي العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المصنف
 بعد عدة الحاجات قلت وهكذا ذكره بن الملكن في شرح المنار
 من بحث القضاء على الاصح كما في الهداية لكن تعقبه غير واحد
 ورجحوا الخفية من سبق بركعة من الجمعة فقام يقضها بخير وان
 الجهر اسماع تقبضه غيره وادني الخافعة اسماع نفسه ومن بقربه
 فلو سمع رجل او رجلا ب فليس يجهر والجهر ان يسمع الكل خلاصة
 ويجري ذلك المذكور في كل ما يتعلق بنطق كتسبية على ذبيحة ووجوب
 سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستنشا وغيرها فلو مطلق
 واستنشا ولم يسمع نفسه لم يصح في الاصح وقيل في نحو البيع
 يشترط سماع المشتري ولو ترك سورة اولي العشاء مثلا ولو عمدا
 قراها وجوبا وقيل ندبا مع الفاتحة جهرا في الاخيرين لان الجمع بين
 جهر ومخافة في ركعة شنيع ولو تذكرها في ركوعه قراها واعاد
 الركوع ولو ترك الفاتحة في الاوليين لا يقضيها في الاخيرين للزوم
 تكرارها ولو تذكرها قبل ركوعه قراها واعاد السورة وفرض
 القراءة اية على المذهب هي لغة العلامة وعرفا طائفة من القرائن
 مترجمة اقلها ستة احرف ولو تقديلا كلم يلد الا اذا كانت كلمة
 فالصح عدم المعية وان كررها مرارا الا اذا حكم حاكم فيجوز ذكره
 القهستاني ولو قرا اية طويلة في الركعتين فالاصح الصلحة اتفاقا
 لانه يبريد على قدر ثلاثة قصار قاله الحلبي وحفظها فرض
 عين على كل مطلق وحفظ جميع القرائن فرض كفاية وسنة
 عين افضل من التقل وتعلم الفقه افضل منها وحفظ فاتحة

لا

تعين

فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم ويكره تقص شيء
 من الواجب ويسن في السفر مطلقا وحالة قرار او قرار كذا اطلق
 في الجامع الصغير ورجحه في البحرورد ما في الهداية وغيرهما من
 التقصيل ورده في النهر وحرران ما في الهداية بعد المحرر الفاتحة
 وجوبا واي سورة شأ وفي الضرورة بقدر الحال ويسن في
 في الحضر لا امام ومنفرد ذكره الحلبي والناس عنه غافلون طوال
 المفصل من الجهر الى اخر البروج في الفجر والظهر ومنها الى اخر
 لم يكن اوسطه في العصر والعشاء وباقية قصاره في المغرب اي في
 كل ركعة سورة مما ذكر ذكره الحلبي واختار في البداية عدم التقصير
 وانه يختلف بالوقت والقوم والامام وفي الحجة يقرا في الفرض
 بالترسل حرفا حرفا وفي التراويح بين بين وفي النفل ليلاله ان يسرع
 بعد ان يقرا كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن الاولى ان
 لا يقرا بالعربية عند العوام صيانة لدينهم ونظام اولي الفجر على
 ثابتهما بقدر الثلث وقيل النصف ندبا فلو فحش لا بأس به فقط
 وقال محمد ابي الكل حتى التراويح قيل وعليه الفتوي واطاله
 الثانية على الاولى يكره تنزيها اسماء ان بثلاث ايات ان تقاربت
 طولا وقصرا والا اعتبر الحروف والكلمات واعتبر الحلبي
 فحش الطول لاعدد الايات واستثنى في البحر ما ورد به السنة
 واستظهر في النفل عدم الكراهة مطلقا وان باق لا يكره لانه عليه
 الصلاة والسلام صلى بالمعزتين ولا يتعين شيء من القرائن
 لصلاة على طريق الفرض بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب
 ويكره التعين كالسجدة وهل اتي لغير كل سجدة بل يندب قرائنها احيانا
 والموت لا يقرا مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد
 ضعيف كما بسطه الكمال فان قرا كره تحريما وتصح في الاصح
 وفي درر البحار عن بسوط جواهر زاده تقصد ويكون
 فاسقا وهو مروي عن عدة من الصحابة فالمنع احوط بل يسرع
 اذا جهر وينصت اذا اسر لقول ابي هريرة كما نقر خلف الامام
 فترل واذا قرأ القرآن فاستمعوا وان وصليته قرأ الامام ايه ترغيب
 او ترهيب وكذا الامام لا يشتغل بغير القرآن وما ورد حمل على النفل

طال
 العزاة بالروايات السبع

وكان الخطيب في الصلاة
وانه صلى على النبي
والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم
في نفسه

لابا من ان يقرأ سورة
ويقرأ في الصلاة

يا رب الفيل سورة
تصير دابة يقرأ
منها

والنبرة في القل
سنة في ذلك

الامام المستحق
تصرف في
الامام

ثم طاعة الامام
في جميع قريش

بحسب ما يروى
بالصريح

والصغار في
الموت في الامام

والصغار في
الخطبة

والصغار في
الخطبة

والصغار في
الخطبة

منفردة كما ركز الخطبة فلا يأتي بها يفوت الاستماع ولو كبرية او
رد سلام وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرا
صلوا عليه فيصلي المستمع سرا في نفسه وينصت بلسانه على الامام
صلوا و انصطوا واليه عن الخطيب والقريب سيات في اختراص
الانصات فروع يجب الاستماع للقراءة مطلقا لان العبارة
لهوم اللفظ لا بأس به ان يقرأ سورة ويعيد هو في الثانية
وان يقرأ في الاولى من محل وفي الثانية من اخر ولو من سورة
ان بينهما ايتان فاكثر ويكره الفضل بسورة قصيرة وان يقرأ
منكوسا الا اذا ختم فيقرأ من البقرة وفي القنية قرا في الاولى
الكافرون وبدا في الثانية الم تراوتت ثم ذكر بينهم وقيل
يقطع ويبدا ولا يكره في النقل شيء من ذلك ثلاث تبلغ
قد راقص سورة افضل من اية طويلة وفي سورة وبعض
سورة العبرة الاكثر ويسطناه في الخزين **باب الامامة**
هي صغري وكبرى فالكبرى استحقاق تصرف عام على الانام
وتحقيقه في علم الكلام ونصبه اهم الواجبات فلذا قدموه على حق
صاحب المعجزة ويشترط كونه من اهل البيت مسلماتا لا حراما كذا
بالغا فادرا قرشيا لاها شيا على ما معصوما ويكره تقليد الفاسق
ويحذر به الالفتنة ويجب ان يدعي له بالصلاح ونصحه سلطنة
متطلب للضرورة وكذا اضبي وينبغي ان يفوض امور التقليد
على وال تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو
الوالي لعدم صحة اذنه بقضا وجوه كافي الاشياء عن البرازية
وفيها لو بلغ السلطان او الوالي يحتاج الى تقليد جديد والمغري
ربط صلاة الموت بالامام بشرط عشرة نية الموت الاقتداء واخذ
مكانها وصلايتها وصحة صلاة امامه وعدم محاذاة امرأة وعدم
تقدمه عليه وعلمه بانتقالاته وبحاله من اقامة وسفر ومشاركته
في الاركان وكونه مهيئا مثله اودونه فيها وفي الشرايط كما بسط
في البحر قيل وثبوتها باركعومع الكعبين ومن حكيتها نظامه
الآفة وتعلم الحاهل من العالم هي افضل من الان عندنا خلافا
للسا فعي قاله الكعبين وقولهم لولا الخلافة لادنت اي مع

بعضهم

اي مع الامامة اذ الجمع افضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الفاتحة
ان يعاتبني الشافعي او قرتها يعاتبني ابو حنيفة رحمه الله فان
الامامة والجماعة سنة مؤكدة للرجال قال الزاهدي ارادوا بالتاكيد
الوجود الي في الجمعة وعيد فشرط وفي التوايح سنة كفاية وفي
وتر رمضان مستحبة على قوله وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التداي
مكروهة وسنحقة ويكره تكرار الجماعة بأذان واقامة في مسجد
محلة لا في مسجد طريق او مسجد لا امام له ولا مؤذن وقلها اثنتان
واحد مع الامام ولو مينا او ملكا او جنيا في مسجد او غيره وتصح امامة
الجنس اشباه وقيل واجبة وعليه العامة اي عامة مشايخنا وبه
جزم في التحفة وغيرها قال في البحر وهو الرائج عند اهل المذهب
فتسن او يجب شرته تظهر في الاثم بتركها مرة على الرجال العقلاء
المبالغين الاحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج
ولو فاته ندب طلبها في مسجد اخر الا المسجد الحرام وخوفه
فلا يجب على مقعد ومريض ولين ومقطوع يد ورجل من خلاف
او رجل فقط ذكره الحدادي ومفلوج وشيخ كبير عاجز
واعمي وان وجد قاردا ولا على من حال بينه وبينها مطر
وطين وبرر شديد وظلمة كذلك وريح ليلا لانهارا او خوف
على ماله او من غريب او ظالم ومد اخعة اخذ الاخيرين وارادة
سفر وقيام بمريض وحضر طعام تتوقه نفسه ذكره الحدادي
وكذا اشتغاله بالمفقه لا غيره كذا جزم به الباقي تبعا للبهنسي
الا اذا طلب تكاسلا فلا يعذر ويعذر ولو باخذ المال يعين
بحسبه عنه مدة شهادته الا بتأويل بدعة الامام او عدم مراعاة
والاحق بالامامة تقديمه بل نصبا جميع الأنهر الا علم بالحكام
الصلاة فقط صحة وفساد بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة
وحفظ قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة ثم الاحسن تلاوة
وتجويد للقراءة ثم الاورع اي الاكثر اتقا للشبهات والتقوى
اتقا المحرمات ثم الاثبات اي الاقدم اسلاما ما فيقدم شاب على شيخ
اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي النهر عن الزاد وعليه
يقاس سائر العمال فيقال يقدم اقدمهم علما وجمعة ويؤخذ

ولا تقبل

الخطبة في الصلاة
والخطبة في الصلاة
والخطبة في الصلاة

فقل ما يحتاج للفرقة ثم الحسن خلقا بالغم الفة للناس ثم الحسن
 ووجه اكثرهم نهج ازار في الزاد ثم اصبحهم اي اسمهم وجهها
 ثم اكثرهم حسنا ثم الاشرف نسبنا زاد في البرهان ثم الحسن
 صوتا وفي الاشياء قبيل ثمة المثل ثم الحسن زوجه ثم اكثر
 ما لا تم الاكثر جها ثم الانظف ثوبا ثم الاكبر راسا والا صغر
 عضوا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الاصيلي على المعق ثم المقيم
 عن حدث على ميثم على جنازة فايدة لا يقدم احد في التزاحم
 الا بخرج ومنه السبق الي الدرس والافتاء والدعوى فان
 سئوا في المجي اقرب بينهم انتهى كلام الاشياء لكن في الفعل
 من حفظ التناخانية وفي ملتب العلم يقدم السابق فان
 اختلفوا وثمة بينة فيها والا اقرب كجهنم معا كما في الجرقا والغرقا
 ان الم يعرف الأول ويجعل كأنهم ماتوا معا وفي محاسن القرا
 لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جاز ان يقدم من
 مشا واكثر مشايخنا علي تقدم الأسبق وأول من سنه بن
 كثير فان استوا يقرع بين المستويين او الخيار الي القوم فلو
 اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قد مواعين الأولي اسأ وبلا ثم واعلم
 ان صاحب البيت ومثله امام المسجد الراتب اولي بالامامة
 من غيره مطلقا الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم
 عليه لعموم ولا يتهما وصرح الحارثي بتقدم الوالي على الراتب
 والمستعير والمستاجر احق من المالك لما مر ولو ام قوما وهم
 له كارهون ان الكراهة لفساد فيه اولانهم احق بالامامة
 منه كره له ذلك تحريما لحد يث ابي داود لا يقبل الله صلاة من تقدم
 قوما وهم له كارهون واهو احق لاوا الكراهة عليهم ويكره تنزيها
 امامة عبد ولو معتقا قهستان من الخلاصة ولعله ما قدمناه من
 تقديم الحر الاصيلي ان الكراهة تنزيهه فتنبه واعرابي ومثله تركان ه
 واكراد وعامي وفاسق واعمي ونحوه الاعشي نهران يكون غير
 الفاسق اعلم القوم فهو اولي ومبتدع اي صاحب بدعة وهي اعتقاد
 خلاف المعروف عن الرسول لا بمعاندة بل بنوع تنبيهه وكل من
 كان من قبلنا لا يكرهها حتى اتوا ربح الذين يستحلون دمانا واموالنا

في عقد العلم

اول من سنه بن

واموالنا وسب الرسول وينكرون صفاته تعالى وجواز رميته
 لكونه عن تأويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم الا الخطايبه ومنا
 من كفرهم وان انكر بعض ما علم من الدين ضرورة كفرها لقوله
 جسم مك الاجسام وانكاره صحة المديق فليصح الاقناب له اصلا
 فليحفظ وولد الزنا هذان وجد غيرهم والافلاك اربعة بحرينا
 وفي النهج عن المحيط صلي خلف فاسق او مبتدع نال فضل الجماعة
 وكذا تكره خلف امرد وسفينة ومفلوج وابرمش شاع برصه
 وشارب خمر واكل ربا ونهام ومراي ومتفجع ومن ام باجره مستلج
 زار ابن ملكة ومخالف كشافعي لكن في وتر البحران ثبقت المراجعة
 لم يكره او عدمها لم تنج وان شك كره ويكره تحريما تطويل الصلاة
 على القوم زايديا على قدر السنه في قراءة وان كان رضي القوم او لا
 لا طلاق الامر بالتخفيف فهو في الشرب لالية ظاهرا حديث معاذ
 انه لا يزيد على صلاة اضعفهم مطلقا ولذا قال الكمال الا لضرورة
 وصح انه عليه الصلاة والسلام قرا بالمعوزتين في الفجر حين
 سمع بكأصبي ويكره تحريما جماعة النساء ولو في الترابيح في غير
 صلاة جنازة لم تشرع مكررة فلو انقذت تقوت تهن بفرغ
 احداهن ولو امت فيها رجال لا تعار لسقوط الفرض بملاقتها
 الا ان استخلفها الامام وخلفه رجال ونساء فتفسد صلاة الكل
 فان فعلت تقف الامام وسطون فلو تقدمت اثثة الا الخنثى
 فتقدمهت كالعراة فيتوسطهم الامام وتكره جماعة عنهم تحريما
 فتح ويكره حضور من الجماعة ولو لجمعة وعيد وعظا مطلقا
 ولو عجز والبلد على المذهب المفق به لفساد الزمان واستثنى
 الكمال بحثا العجاير المتفانية كما تكره امامة الرجل لهن في بيت
 ليس معهن رجل غيره ولا محرم منه كاخته او زوجته وامته
 اما ان كان معهن واحد من ذكرا وامهون في المسجد لا يكره بحد
 ويقف الواحد ولو صبي اما الواحدة فتتأخر مجاز يا اي مسأويا
 لهن امامة على المذهب ولا عبرة بالرأس بل بالقدح صغيرا لا يصح
 ما لم يتقدم اكثر التقدم المؤتم لا تفسد والزايدي يقف خلفه فلو
 توسط اثنين كره تنزيها وتحريما لو اكثر ولو قام واحد يجب

لانها

فلي وقف عن بساوه كره اتفاقا
 وكذا يكره خلفه على الاصح الخالفه
 السنة صح

الإمام وخلفه صف كره أجماعا وصنفوا أي يفهم الإمام بأن يأمر
 بذلك قال الشافعي وينبغي أن يأمرهم بأن يتراصوا ويسدوا
 الخلل ويسووا منابهم ويقفوا وسطا وخير صنف الرجال
 أو لها في غير جنازة ثم وثم ولو صلى على رفوف المسجد ان وجد
 في صفته مكانا كره قيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت
 وبالكرامة أيضا صرح الشافعية وقال السيوطي في بسط الكف
 في إتمام الصف وهذا الفصل يفوت لفظة الجماعة الذي
 هو التضعيف للأصل بركة الجماعة فتضعيفها غير ركبتها
 وركبتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص انتهى ولو وجد
 فرجة في الأول لا الثاني له خرق الثاني لتقديرهم وفي الحديث
 من سد فرجه غفر له وصح خياركم الذين مناب في الصلاة وهذا
 يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل يجنبه في الصف ويظن
 أنه ربا كما بسطه في البحر لكت ثقل المعنى وغيره عند القنية وغيرها
 ما يخالفه ثم ثقل تصحيح عدم الفساد في مسئلة من جازب من الصف فتأخر
 فهل فرق ثم فليحذر الرجال ظاهره يعين العبد ثم الصبيان ظاهره
 تعدد هم ولو واحد دخل في الصف ثم الخناثا ثم النساء قالوا الصنف
 الممكنة اثني عشر لكن لا يلزم صحة كلوا المعاملة الخناثا بالاضروا
 حازته ولو بعض واحد وخصمه الزيلعي بالساق والكعب امرأة
 ولوامة مستهاه حالكيت تسع مطلقا وثان وسبع لو ضخمة او
 ما ضيا كجوز ولا حائل بينهما اقله قدر ذراع في غلظ أصبع
 او فرجة تسع رجلا في صلاة وان لم تتجد كيتها ظهرا بمصلي عمر
 على المصلي سراج فانه يصح نقلا على المذهب بحر وسيجي مطلقا
 خرج الجنازة مشتركة في حادثة المصلي على ليس في صلاتها
 مكره لا مقسد فليحذرية وان سبقت ببعضها وان اولو
 حكما كلاحقين بعد فراغ الامام بخلاف المسبوقين والمحاذاة
 في الطريق واتخذت الجهة فلو اختلف كما في جوف الكعبة
 وليلة مظلمة فلا فساد فسدت صلاته لو مكفأ والالات
 توفي الامام وقت شرعه لا بعده امامتها وان لم تكن حاضرة
 على الظاهر ولو توفي امرأة معينة او النساء الا هذه هلت نيتة

طه
 وقول الصنف

نيتته والابتدائها فسدت صلاتها كما لو اشار اليها بالناخير فلم
 تتأخر لتركها فرض المقام فتح وشرطوا كونهما عاقلة وكونها
 في مكان واحد في ركن كامل فالشرط عشرة ومحاذاة الامرد
 المصلي المشتبه لا يفسدها على المذهب تضعيف لما في المحرم
 جامع المحبوب ودرر البحار من الفساد لانه في المرأة غير
 معلول بالشهوة بل بترك فرض القيام كما حققه بن الهمام
 ولا يصح اقتدار رجل بامرأة وخائب وصبي مطلقا ولو في جنازة
 ونقل في الأصح وكذا لا يصح الاقتداء بمجنون مطبق او متقطع
 في غير حالة افاقته او سكران او معتوه ذكره الحلبي ولا
 ظاهر بعد ورر هذا ان قارن الوضوء الحدث او طوي عليه
 بعد وصح لو تضرعا على الا تقطع وصلى كذلك بمقتضى
 من خروج الدم وكأقتدار المرأة بمثلها او صبي بمثله ومعدور
 بمثله وبذي عذرين بذي عذر لا عكسه كذي انفلات
 بذي سلس لان مع الامام حدثا وبجاسة وما في الجبي
 الاقتداء بالماثل صح في الاثلاثه الخنثى المشكل والضالة
 والمستحاضة لاحتمال الحيض فلو اتفقت صح ولا حفاظا لية
 من القرآن بغير حافظ وهو الامي ولا امي بأخرس لقدرة
 الامي على التخمينه فصيح عكسه ولا مستور عورة بعار فلو ام
 العاري عديانا ولا يستقيم فملاة الام ومماثلة جازية اتفاقا
 وكذا ان وجرح يشله وبمصحح ولا قار على ركوع وسجود بعاجز
 عنهما كينا القوي على الضعيف ولا مفترض بهتفل او بهتضرض فضا
 اخر لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا وصح ان معان ارضي
 الله عنه كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نقلا وبقومه
 فرضا ولا نازر بهتفل ولا بهتضرض ولا بنان رلان كلا منهما
 مكفترض فرضا اخر الا ان اند واحد هما منند وراخر
 للاتحاد ولا نازر يحالف لان المنذورة اقوي فصيح عكسه
 ويحالف وبهتفل ومصليا ركعتي طواف كنان رين ولو
 اشتركا في نافلة فافسد اهما صح الاقتداء لان افسد ها
 منفردين ولو صليا الظهر وتوفي كلا امامة الاخر صحت

صلوة الحمد

لا أن نؤي الأئمة أو الفرق لا ينفى ولا لاحق مسبوق بشكها لا تقر
أن الأئمة في موضع الأنفraz مفسد كعكسه ولا مسافر مقيم بعد
الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهور سوا الحرم المقيم بعد الوقت
أو فيه فخرج فاعتدي المسافر بل أن أحرم في الوقت فخرج صح
وانتم تنبوا لأمامه أما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون
اقتدا بمنفصل في حق قعدة أو قعدة باقتدا أية في شفع أول أو
ثان ولا نأخذ بركب ولا ركب بركب دابة أخرى فلو معه
صح ولا غير الأئمة به أي بالأئمة على الأصح كما في البحر عن
الجبين وخبره الحلبي وبن الشحنة أنه بعد بركبه جهده
فيما يحتاجه كالأبي فلا يأثم الأمثلة ولا تصح صلاته أن أمكنه
الاقتدا بهم بحسنه أو ترك جهده أو وجد قدر الفرض بها
لأنه فيه هذا هو الصحيح المختار في حكم الأئمة وكذا من لم
يقدر على التلفظ بحرف من الحروف أو لا يقدر على إخراج الفاء
الابتكار وأعلم أنه أن أفسد الاقتدا بأي وجه كان لا يصح
شروعه في صلاة نفسه لأنه قصد المشاركة وهي غير صلاة
الأنفraz على الصحيح محيط وأدعي في البحر أنه المذهب قال
المصنف لكت كلام الخلاصة إذ هو قول محمد خاصة قلت
وقد ادعى فيها من بعد تصحيح السراج خلافة أن المذهب
انقلابها نقلًا فتأمل فالأشبه ما في الزيلعي أنه متى فسد لفقد
شرط كطاهر بعد ور لم تنفد أصلا وان لا اختلاف للملايين
تتعدد نقلًا غير مشهور وشهرته الاتقاض بالقهقهة ويصح
الاقتدا بصرف النساء بلا حائل قدر زراع أو ارتفاعهن
قدر قامة الرجل مفتاح السعادة أو طريق تهر فيه بحلة
التي تجرها الثور ونهر تجري فيه السفن ولو زورقا ولو
في المسجد أو خلايا في فضائي المجر أو في مسجد كبير جدا
مسجد القدر يس يسع صفيين فأكثر إلا أن اتصلت الصفوف
فيصح مطلقا كان قام في الطريق ثلاثة أو اثنتان عند الثاني
لا واحد اتفقا لأنه كراهة صلاة صا وجوده كعدمه
في حق من خلفه والحال لا يمنع الاقتدا أن لم يشته حال

الاشغى

من يتفقد

وحدث

من

حال أمامه بسماع أو برؤية ولي من باب مشكك يمنع الوصول
في الأصح ولم يختلف المكان حقيقة لمسجد وبيت في الأصح قديه
ولا حكا عند التماس صفوف ولو اقتدى من صبطح إذا المتصلة
بالمسجد لم يجوز لاختلاف المكان دور وجرو غيرهما واقده
المهر لكت تعقبه في الشرع لآلية ونقل عن البرهان وغيره
أن الصحيح اعتبار الاشتباه فقط قلت وفي الاشتباه ونحوه
الجواهر ومفتاح السعادة أنه الأصح وفي التهر من الزاد أنه
اختيار جماعة من المتأخرين وصح اقتدا منقوضي لأمامه بهم
ولو مع منقوضي بسوء رجاء رجعتين وغاسل بهما صح ولو على
جيرة وقايم بقاعد يركع ويسجد لأنه عليه الصلاة والسلام
صلى آخر صلاته قاعدا وهم قيام وأبو بكر رضي الله عنه
يلقهم تكبيره وبه علم جواز رفع الموائد بين أصنافهم في
جمعة وغيرها يعني أصل الرفع أماما تعارفه في زمننا فلا
يبعد أنه مفسد أن الصياح مكحف بالكلام فتح وقايم بأحد
وان بلغ حده الركوع على المعتمد وكذا باعرج وغيره أولى
وموم بهتله إلا أن يؤمى الإمام منقطعا والموتى قايما وقاعدا
هو المختار ومنفصل بمقتضى في غير التراويح في الصحيح خاتمه
وكأنه لأنه سنة علي عليه السلام في رأي وصفها الخاص للخرج
عن العدة فـسـرـوع مع اقتدا بمنفصل بمنفصل ومن يرى الموتى واجبا
بمن يراه سنة ومن اقتدى في العصور وهو مقيم بعد الغروب بمن أحرم
قبله لا تقاد وإذا ظهر حدث أمامه وكذا كل مفسد في رأي مقتدر بطلت
فيلزم إعادتها لتضمنها صلاة المؤتم صحة ونشأ كما يلزم الإمام
أخبار القوم إذا المهم وهو حدث أو جنب أو فاقد ركن أو شرط
وهل عليهم إعادة أن عد لانعم والاندبت وقيل لا لفسقه باعتدائه
ولو زعم أنه كافر لم يقبل منه لأن الصلاة دليل الإسلام واجبر
عليه بالقدر الممكن بلسانه أو بكتاب أو رسول على الأصح لموعنين
والألا يلزمه بحر عن العراج وصح في جميع القلوب عدمه مطلقا
لكونه عن خطأ معفو عنه لكت الشروح مرجحة على القوي وإذا
اقتدى أي وقاري بأي تفسد صلاة الكل للقراءة على القراءة بالاقتدا

ومجمع الفتاوى والنص

تبيح مؤذن

بالقاري سواء علم به او لا نواه او لا علم له واستخلف الامام اميا
في الاخيرين ولو في التشهد اما بعده تنهض لخروجه يصنعها تفسد صلاتهم
لان كل ركعة صلاة فلا تغلي عن القراءة ولو تقديرا وصحت له صلى كل
من القاري والامي وحده في الصحيح بخلاف حضور الامي بعد افتتاح القاري
اذ لم يقتد به وصلي منفردا فانها تفسد في الاصح لما مر واعلم ان المردك
من صلاتها كاملة مع الامام واللاحق من فاتته الركعات او بعضها لكن
بعد اقتدائه بعد ركعة غفلة وزحمة وسبق حدث وصلاة خوف ومقيم
ايتم بها فركذا بلا عذر بان سبق امامه في ركوع وسجود فانه
يقضي ركعة وحكمه كمن لم يركع فلا ياتي بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرضه
بنية اقامة ويبدأ بقضائها فاتته عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان
امكنه ان رآه تاربعه ثم يصلي ما نام فيه بلا قراءة ثم ما سبق به بها
ان كان مسبوقا ايضا ولو عكس صح وان لم يترك الترتيب والمسبوق
من سبقه بها او بعضها وهو منفرد يثنى ويتعوز ويقرأ وان قرا
مع الامام لعدم الاعتداد بها لكانت مفتاح السعادة فيما يقضيها
اي بعد متابعتها لاما لم يلق قبلها فالأظهر الفساد ويقضي اول
صلاته في حقه قراءة واخرها في حقه تشهد فهدرك ركعة من غير فجر
ياتي بركتين بفتح وسورة وتشهد بينهما وبرابعة رابعة بفتح
فقط ولا يقعد قبلها الا في أربع مقتد احد بها لا يجوز الاقتداء به وان صح
استخلافه في حد ذاته لاحالة القضاء فلا استثناء أصلا كما زعمه في الاشباه
نعم لو نسي احد المسبوقين فقصى ملاحظا لاخذ بلا اقتداء صح
وثانيها ياتي بتكبيرات التثنية اجماعا وثالثها لو كان يقرأ استئناف
صلاته وقطعها يصير مستأنفا وتامعا لا وفي بخلاف المنفرد كما سيحكي
ورابعها لو قام الى قضا ما سبق به وعلى الامام سجد تاسه ولو قبل
اقتداه فعليه ان يعود وينبغي ان يهرج حتى يفهم انه لا سهو على الامام
ولو قام قبل السلام هل يعتد بأدائه ان قبل تعود الامام فندر التشهد
لا وان بعده نعم وكذا لو كان في حدث وخروج وقت فجر
وجعة وعيد ومعد وروثام مدة مسح وروثام يد يد فان
فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صححت ولو لم يعد كان عليه
ان يسجد للسهو في اخر صلاته استحسانا قيد بالسهو لان الامام

والا
حتى

الامام لو تذكر سجدة صلبية او تلاوية فرضت المتابعة وهذا كله قبل
تقييد ما قام اليه بسجدة اما بعده فتنفسد في صلبية مطلقا وكما في
تلاوية وسهوان تابع والا لا ولو سلم ساحيات بعد امامه لزمه
للسهو والا لا ولو قام امامه لخامسة فتابعه ان بعد القعود تفسد
والا لا حتى يقيد الخامسة بسجدة ولو ظن الامام السهو فسجد
له فتابعه فبان انه لا سهو فلا شبه الفساد لاقتدائه في موضع
الانفراد **باب الاستخلاف** اعلم ان يجوز للبنا ثلاثة عشر شرطا لحدث
سماويا من بدنه غير موجب لغسل ولا نادر وجوبه ولو لم يركع
مع حدث او مشي ولم يفعل منا فبا او فعلا له منه بد ولا يتراخ بلا عذر ركعة
ولم يظهر حدثه السابق كمن سجد مسجدة ولم يتذكر فائتة وهو
ذو ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه ولم يستخلف الامام غير صالح
لما سبق الامام حدث سماوي لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كسفر
من شجرة وكسح من نحو عطاس على الصحيح غير مانع للبنا كما
قد مناه ولو بعد التشهد لياي بالسلام استخلف اي جاز له ذلك ولو
في جنازة باشارة او جرحا او جرحا ولو لم يسجد ولا يشي باصبع لبقا
ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده على ركبته لترك ركوع وعلى
جبهته لسجدة وعلى فيه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود
تلاوة او صدره لسهو مالم يجاوز الصفوف لو في المحراب مالم يتقدم
غده السترة او موضع السجود على المعتد كالمفرد ومالم يخرج من
المسجد والجماعة او الدار لو كان يصلي فيه لأنه على امامته مالم يجاوز المسجد
الحديث ولم يتقدم احد ولو بنفسه مقامه ناويا امامة وان لم يجاوز
حتى لو تذكر فائتة او تكلم لم تفسد صلاة القوم لانه صار مقتديا
ولو كان المأ في المسجد لم يتج للاستخلاف واستئنافه افضل تحررا
عن الخلاف ويتعين الاستئناف ان لم يكن تشهد لجنود او حدث
عمدا وخروجه من مسجد بظن حدث او احتلام بنوم او تغلرا و
نظرا ومس بشهوة او اغما او قهقهة لندرتها وكذا يجوز له ان
يستخلف اذا حصر عن قراءة قدر المفروض الحديث أبي بكر الفتي
رضي الله عنه فانه لما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم احمر
عن القراءة فتأخر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم وتم الصلاة

فلو لم يكن يجازي لما فعله بدافع وقال انفسد وبعبكس الخلاف لو
حضر يوم لا يغايظ ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة
لم اره ليجل اي لأجل خجل او خوف اعتزاه لا يستخلف اجزاء الوتشي
القراءة اضلا لانه صار اميا او اصابه عطش على المنفى بول كثير
اي نجس مانع من غير سبق حدثه فلو منه فقط بني او كشف
عورته في الاستنجاء والمرأة زراعتها للوضوء اذ لم يضطر له فلو
اضطر لم تقصد او قل في حالة الذهاب والرجوع لادايه ركنا
مع حدث او مشي بخلاف تشبيح في الاصح او طلب الما بالاشارة او شره
بالعاطاة للمنا في او جاوز ما الى اخلا قدر صفين او لنسيان او رجعة
او كونه يترأف الاستنقاء يمنع البناء على المختار او ملك قد راد اركن
وان لم ينوي لاد بعد سبق الحدث الالعذ ركنوم او رعا في وان ا
سأله البناء قرضا فورا ركن سنته وبني على ما مضى بلا كراهة ويتم صلا ته
ثمة وهو اولى بتقليل المشي ويعود الى مكانه ليتخذ مكانها كغيره فانه
خير وهذا كله ان فرغ خليفته والاعاد الى مكانه حتما لو بينهما ما يمنع
الاقتداء بالمتقدمي اذ سبقه الحدث واعلم انه ان تعذر علمنا فيها
بعد جلوسه قدر التشهد ولو بعد سبق حدثه تمت كتمام فراغها
نعم تعاد لترك واجب السلام ولو وجد المنا في بلا صنعته قبل
القفود بطلت اتفاقا ولو بعده بطلت في المسائل الاثني عشرية
عنده وقال اصحت ورجحه الحال وفي الشرع بلالية ولا ظهر قولا
بالصحة في الاثني عشرية وهي ما ذكره بقوله كما تبطل لو فرغ بالغا
كما في الدرر كان اولى بقدره المتيم على الما واما مسئلة روية النبي
المؤتم يتيم الما فيها خلاف زفر فقط وتنقلب نفلا وفي مدة مسجده
ان وجد ما ولم يخف تلف بطله من برد والافضي على الاصح كما في باب
وتعلم امي اية اي تذكره او يحفظه حفظه بلا صنع ولو كان الامي يقتديا
بقار على ما عليه الأكثر لكان في الظهيرية مع الصحة قال الفقيه وبه
ناخذ ووجود العاري سائر اتبع به الصلاة وشله لو صلى بنجاسة
فوجد ما يزيلها واعتقت الامة ولم تنقنع فورا ونزع الما مسح
خفه الواحد بعمل يسير فلو بكثير تتم اتفاقا وقدره مومي على الاركان
وتذكر فائتة عليه او علي امامه وهو صاحب ترتيب الوقت

طالع خردم

مشو

والوقت متسع وتقدير القاري اميا مطلقا وقيل لا فساد لو كان
استخلافه بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح كما في الكافي لانه عمل كثير
وطلوع الشمس في المغرب وزوالها في العيد ودخول وقت من
الثلاثة على مصل القضاء ودخول وقت العصران بقي في قعدته
الي ان صار الظل مثليه في الجمعة بخلاف الظاهر فانها لا تبطل وزوال
عذر المعذوريات لم يعد في الوقت الثاني وكذا خروج وقتة وسقوط
جيرة عن بره واعلم انه لا تنقلب الصلاة في هذه المواضع العشر
نفلا اذ بطلت الا في ثلاث فيما ان تذكر فائتة او طلعت الشمس
او خرج وقت الظهور في الجمعة كما في الجوهرية زاد في الحاوي والموجي
اذا قدر على الاركان ويزان مسئلة المؤتم يتيم كاقدمنا والظاهر
ان زوالها في العيد ودخول الاوقات المكرهه في القضاء ككل
ولم اره ولو استخلف الامام مسبوقا ولاحقا او مقيما وهو مسبا
صح والمدر كاولي ولو جهل الكمية قعد في كل ركعة احتياطا ولو
مسبوقا بركنيتين فرضتا القعدتين ولو اشار له انه لم يقرأ في
الاوليين فرضت القراءة في الرابع فلو اتم المسبوق صلاة الامام
قدم مدركا للسلام ثم لو اتى بما ينافيها كضرك تقصد صلاته
دون القوم المدركين لتمام اركانها وكذا تقصد صلاة من ياله
كحاله للمنا في خللا لها وكذا تقصد صلاة الامام الاول المحدث
ان لم يفرغ فان فرغ بان توفضا ولم يفته شئني لا تقصد في الاصح
لما مرانه لو اتم وتقصد صلاة مسبوق عند الامام فقهقة وحدثه
العقد في اي بعد قعوده قدر التشهد الا اذا قيد ركعته بسجدة
لتاكده انقرا له ولو تكلم امامه او خرج من مسجده لا تقصد اتفاقا
لانها منهيان لا مفسدان ولذا يلزم المدركين السلام ويقومون
في القهقهة بلا سلام بخلاف المدرك فانه كالامام اتفاقا ولو لاحقا
ففي فساد صلاته تعديحات صح في السراج الفيلاد وفي الظهيرية
عدمه وطلوع البحر والنهر تايد الاول ولو احدث الامام لاخمس صية
له في هذا المقام في ركوعه او سجوده توفضا وبني واعان في البناء على
سبيل الفرض ما لم يرفع راسه منها مريدا لاد اما ان ارفع راسه
مريدا به اذ اركن فلا يبين بل تقصد ولو لم يركه الا اذا فر وائيات

الجموع

مر

كافي الكافي وفي المحتجب ويتأخر محمد ود با ولا يرفع مستويا قفسد
ولو تذكر المصلي في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة صليية او تلاوة
فما خط من ركوعه بلا رفع او رفع من سجوده فسجد بها عقيب التذكر
اعاد ههما اي الركوع والسجود ندد بالسقوط طله بالنسيان وسجد السهو
ولو اخرها الاخر صلاته قضاها فقط ولو ام واحدا فقط فاحدث الاما
اي وخرج من المسجد والافهه علي امامته كما مر بعين المأموم للأمامة
لو صلح لها اي للأمامة الامام بلانية لعدم المزاحم والايصلح كصبي
فسدت صلاة المقتدي اتفقا فان الامام علي الاصح لبقا الامام اماما
والموتم بلا امام بعد اذالم يستخلفه فان استخلفه فصلاة الامام
والستخلف كلاهما باطلة اتفقا ولو ام رجل رجلا فاحدثا وخروجا من
المسجد تمت صلاة الامام وبني علي صلاته وفسدت صلاة المقتدي
لما مر اخذه رعا في يمكث الي انقطاعه ثم يتوضا ويبني لما مر
باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
عقب العارض الاضطراب بالاختيار يفسد ها التكلم هو النطق
بحرفين او حرف مفهم كع وق امرا ولو استعملف كلها او هرة
او ساق حمار لا تفسد لانه صوت لا هجا له عمده وسهوه قبل تقو
قد والتشهد سيات وسوا كان ناسيا او نايها او جاهلا او مخمليا او مكرها
هو المختار وحديث رفع عن امي الخطا محمول علي رفع الائم وحديث
ذي اليد ين منسوخ بحديث مسلم ان صلاتنا لا يعل فيها شي من كلام الناس
الا السلام ساهيا للتحليل اي الخروج من الصلاة قبل اتمامها علي طن اكلها
فلا تفسد بخلاف السلام علي نسان للتحية او علي ظن انها تروية
مثلا او سلم قايا في غير جنازة فانه يفسد ها مطلقا وان لم يقل عليكم
ولو ساهيا فسلام التحية مفسد مطلقا وسلام التحليل ان عمدا
ورد السلام ولو سهوا بلسانه لا يبدده بل يكره علي المعتد نعم لو
صاح بنية السلام قالوا تفسد كانه لانه عمل كثير وفي الهرة عن
صدر الدين الغزي
باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
سلام مكره علي من استسبح ومن بعد ما ابدي بين ويشرع
مهل وتال ن اكر ومحدث خطيب ومن يمتلي اليهم ويسمع
مكر رفقه جالس لقفايه ومن بحثوا في الفقه دهم لينفع

موزن ايضا او مقيم مدرس كذا الاجنبيات الفتيات امنع
ولعاب شطرنج وشبهه بخلقهم ومن هو مع اهل له يتمتع
ودع كادرا ايضا ومكشوف عورة ومن هو في حال التغوط اشنع
ودع اكلا الا اذا كنت جايغا وتعلم منه انه ليس يمنع
كذلك استان من مطير فهذا ختام والزيادة تنفع
وصرح في الضيا بوجوب الرد في بعضها وبعده بقوله سلام عليكم
يجزم الميم والتصحح بحرفين بلا عذر امامه بان نشان طبعه فلا او
بلاغرض صحيح فلو لتسين صوته او ليهددي امامه او لاعلام
انه في الصلاة فلا فساد علي الصحيح والدعا بما يشبه كلامنا خلافا
للسا فعي والاني هو قولاه بالقصر والتأوه كقوله اه بالمد والتاء فيف
اف او تف والبا يصوت يحصل به حروف لوجع او مضية قيد
للأربعة الامر يفسد لا يهلك نفسه عن انين وتأوه لانه حينئذ يعطى
وسعال وجشا وتثاوب وان حصل حروف للضرورة لا لذكر
الجنة والنار فلو اعجته قراءة الامام فجعل بيكي ويقول بلي او
نعم او آري لا تفسد سر اجية لد لالته علي الخشوع ويفسد ها
تشيت عا طس لغيره بجره ل الله ولو من العا طس لنفسه لا
وبعكسه التامين بعد التشيت وجواب خبر بالاسترجاع علي
الذهب لانه بقصد الجواب صار كلام الناس وكذا يفسد ها
كما قصد به الجواب كان قيل مع الله اله فقال لا اله الا الله او
او ما لك فقال الخيل والبقال والحير ومن اين جيئت فقال
ويتر معطلة وقصر مشيد والخطاب كقوله لمن اسمه بحوب
او موسي يا يحي خذ الكتاب بقوة اما تلك يمينك يا موسي خاطبا
لمن اسمه ذلك او لمن بالباب ومن دخله كان امنا فروع
سمع اسم الله فقال وجل جلاله او النبي صلي الله عليه وسلم فملي
عليه او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله تفسد ان قصد
جوابه ولو سمع ذكر الشيطان قلعه تفسد وقيل لا ولو قتل
لدفع الوسوسة ان لأموال الدنيا تفسد لا لأمور الآخرة ولو
سقط شيء من السطح فبسم الله او رعي لأحد او عليه فقال آمين
تفسد ولا يفسد الكل عند الثاني والصحيح قوله عا م لا بقصد

ل

س

ص ١

و

الاذا اراد التلاوة وكذا الاخذ
الاذا تذكر قبل الفاتحة صح
بخلاف فتحه على امامه

التشبيهات

التكلم حتى لو امتثل امر غيره فقل له تقدم فتقدم او دخل
فرجة احد فوسع له بل يكث ساعة ثم يتقدم برأيه فتهستا
معز بالزاهد ي وروياتي فتنبه وقيد بقصد الجواب لانه
لو لم يرد جوابه بل اراد اعلامه بانه في الصلاة لا تقصد اتفاقا
بين ملكا وملتقى وفتح على غير امامه فانه لا يفسد مطلقا
لفاتح واخذ بكل حال الا ان اسمعه المؤتم من غير فصل ففتح به
تقبل صلاة الكل وينب الفتح لا القراءة ولو جرى على لسانه نعم
او اري ان كان يعتادها في كلامه تفسد لانه من كلامه والا لا
لانه قرآن واكلمه وشربه مطلقا ولو سمعته ناسيا الا اذا كان
بين استنائه ما كولد دون الحصة كما في الصوم هو الصحيح
قاله الباقي فابتلعه اما المضع فمفسد كسكر في فيه يتلغ
ذوبه ويفسد ما انتقله من صلاة الى مغايرتها ولو من وجه
حيث لو كان منفردا فكبر ينوي الاقتداء بعكسه صار مستأنفا
بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر الا ان تلفظ بالنية فيمير
مستأنفا مطلقا وقرأته من مصحف اي ما فيه قرآن مطلقا لانه
تعلم الا ان كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا تفسد الا
بأيه واستظهره الحلبي وجوز الشافعي بلا كراهه وعما بها
للتشبيه باهل الكتاب اي ان قصده فان التشبيه بهم لا يكره في كل
شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبيه كما في البحر ويفسد ما
كل عمل كثير ليس من اعمالها ولا اصلاحها وفيه اقوال خمسة
اصحها ما لا يشك فيه بسببه الناظر من بعيد في فاعله انه ليس
فيها وان شك انه فيها ام لا فقليل لكنه يشكل بسببه المش والتفصيل
فتأمل فلا تفسد برفع يديه في تكبيرات الزوا يد على المذهب
وما روي من الفساد فشان ويفسد ما سجده على بخس وان
اعاده على طاهر في الاصح بخلاف يديه وركبته على الطاهر 8
ويفسد ما ادركت في الحقيقة اتفاقا وتمكنه منه يستند وهو
قد رثلاث تسبيحات مع كشف عورة ونجاسة مانعة او وقوع
لرجلة في صف نساء او امام امام عند الثاني وهو المختار في
الكل لانه احوط قاله الحلبي وميلاته على مصلي مضرب

مضرب بخس البطانة بخلاف غير مضرب ومبسوطا على نجس
ان لم يظهر له ان ارتج وخويل صدره عن القبلة اتفاقا بغير
عذر فلو ظن حدثه فاستدبر القبلة ثم علم عدمه ان قبل
خروجه من المسجد تفسد وبعده فسدت فروع مشي
مستقبل القبلة هل تفسد ان قد رصف ثم وقف قدر ركن
ثم مشي ووقف كذلك وهكذا لا تفسد وان كثر ما لم يختلف
المكان وقيل لا تفسد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا
ذكره القهستاني وهل يشترط في المفسد الاختيار في الخبازية
نعم وقال الحلبي لافان من دفع (وجدته الدابة خطوات
او وضع عليها او اخرج من مكان الصلاة او مضى ثديها ثلاثا
او مرة ونزل لنبها او مسها بشهوة او قبلها بدونها فسدت
لأن قبلتها ولم يشتهها والفرق ان في تقبيلها معنى الجماع
معه تحجر فرمي به طبر لم تفسد ولو انسانا تفسد كضرب
ولو مرة لانه مخاضة او تاديب او ملاعبة وهو عمل كثير
ذكره الحلبي بقي من المفسدة ارتداد بقلبه وموت وجنون
واغما وكل موجب لوضوء وغسل وترك ركن بلا قضاء وشرط
بالعذر ومسايق المؤتم بركن لم يشاركه فيه امامه كان
ركع ورفع رأسه قبل امامه ولم يعده معه او بعده وسلم مع
الامام ومتابعة المسبوق امامه في سجود السهو بعد تاكل و
انفراد ما قبله فيجب متابعتة وعدم الجلوس الاخير بعد
اداسجدة صلبية او تلاوية تذكرها بعد الجلوس وعدم
اعادة ركن اداه نايها وحققة امام المسبوق بعد الجلوس
الاخير ومنها مد الهزة في التكبير كما مر ومنها القراءة بالالحاق
ان غير المعني والا لا في مد حرف او لين ان فحش والا لا
بزارية ومنها زلة القاري ولو في اعراب او تخفيف مشدد
وعكسه او زيادة حرف فاكثر نحو المراء الذين او بوصل
حرف بكلمة نحو يا كعبدا او بوقف وابتدأ تفسد وان
غير المعني به يفتي بزارية الا تشديد رب العالمين واياك
نعبد فتركه تفسد ولو زاد كلمة او نقص حرفا او قدمه

اعادة

او بدله بأخر نحو من شره اذا اشر واستحمد تعالى جدرنا
 ان فرجت بدل افجحة ايا ب بدل اواب لم تفسد ما لم يتغير
 المعنى الا ما يشق تغييره كالضاد والظا فالكثرهم لم يفسد
 وكذا لو كرر كلمة وصرح الباقي بالفساد ان غير المعنى نحو
 رب رب العالمين للاضافة كالم بدل كلمة بكلمة وغير المعنى نحو
 ان الفجار في جنة ونهاية في المطولات ولا يفسد ما نظره الي
 مكتوب وقهقهة ولو مستفهما وان كره ومر ورمار في
 المحر او مسجد كبير موضع سجود في الأصح او مروره
 بين يديه الي حائط القبلة في بيت ومسجد صغير فائته
 كبقعة واحدة مطلقا ولو امرأة او كلبا او مروره اسفل الدكان من
 امام المصلي لو كان يصلي عليها اي الدكان بشرطها اذا
 بعض اعضاء المار بعض اعضاءه وكذا اسطبل وسرير وكل يرتفع
 دون قامة المار وقيل دون السترة كما في غرر الزكاريات
 اثم المار حديث الزار لو يعلم المار ما اذا عليه من الزر لو رفع
 اربعين خريفا في ذلك المرو ولو بالاحاييل ولو ستارة ترتفع
 اذا سجد وتعد اذا اقام ولو كان فرجة فالله اخل ان يرفع رقبته
 من لم يسجد لانه اسقط حرمة نفسه فقيه ويعز زنديا بديع
 الامام وكذا المفرد في المجرى ويخوها سترة بقدر زراغ
 طوق لا يغلف اصبع تشد والناظر بقربة ثلاثة اذرع علي
 حذاء احد حاجبيه لا بين عينيه والايم افضل ولا يلفي
 ولا يلفي الوضوء ولا الخط وقيل يكفي فيخط طوق لا وقيل
 كالحرا ب فيدفعه هو رخصة فتركه افضل بدائع قال
 الباقي فلو ضربته فمات لا شيء عليه عند الشافعي خلافا
 لنا علي ما يفهم من كتبنا بتسبيح او جهر بقراءة او اشارة
 ولا يزار عند ناقه مستأني لابهما فانه يكره والمرأة تصفق
 لا يبطن علي بطن ولو تصفق او سجدت لم تفسد وقد تركا
 السنة تاتار خانية وكفت سترة الامام لكل ولو عدم المرور
 الطريق جاز تركها وفعلها اولي وكره وهذه نعم الترتيبية
 التي مرجعها خلاف الأولي فالفرق الدليل فان نهيا ظني

دون

عليها

ظني الثبوت ولا صار ففتح يديه والاقترب به سدا تحريا
 للنهي ثوبه اي رساله بلا لبس معتاد وكذا القبايكم الي ورا
 ذكره الحلي كشد ومند يل برسله من كفيه فلو من احد هما
 لم يكره كحالة عذر وخارج صلاة في الأصح وفي الخلاصة اذا
 لم يدخل اليدي في كم الفرجي المختار انه لا يكره وهل يرسل
 الكم او يسلك خلاف والأحوط الثاني تمسك يديه وكفه اي رفعه
 ولو لثياب كمشركم او زيل وعيشه به اي بثوبه وبجسده
 للنهي الحاجة ولا بأس به خارج صلاة وصلاته في ثياب بركة
 يلبسها في بيته ومهنة اي خدمة اي ان له غيره والا لا
 واخذ درهم ونحوه في فيه لم يمنع من القراءة فلو منعه
 تفسد وصلاته حاسرا اي كاشفا راسه للتكاسل ولا بأس
 به للتدلل واما الأهانة بها فكفر ولو سقطت فإعادتها افضل
 الا اذا احتاجت لتكويرا وعمل كثير وصلاته مع مدافعة الأخشين
 او احدهما او الريح للنهي ويقض شعره للنهي عن كفه ولو لم يجده
 أو دخل اطرافه في أصوه له قبل الصلاة اما فيها ففسد وقلب
 الحما للنهي الاسجود التام في خمس مرة وتركها اولي وفرقة
 الاصابع وتشبيكها ولو منتظرا للصلاة أو شيئا اليها للنهي ولا يكره
 خارجها الحاجة والتخمر وضع اليد علي الحاصره للنهي ويكره خارجها
 تنزيها والاتقاء بوجهه كله او بعضه للنهي ويكره يكره
 تنزيها وبصدرة تفسد كما هو وقيل قائله قاضي خان تفسد
 بخويله والمعتمد لا واقعه كالكلب للنهي واقتراش الرجل
 ذراعية للنهي وصلاته الي وجهه انسان كراهة استقباله
 فلا استقبال لو من المصلي فالكرهه عليه والافعلي استقبال
 ولو بعيدا ولا حاييل ورد السلام بيده او برأسه كما هو فرع
 لا بأس بتكليم المصلي واجابته برأسه كالمو طلب منه شيء أو اي
 درهما وقيل اجيد فأومى بنعم أو لا أو قيل كم صليتم فأشار
 بيده صلو ركعتين اما لو قيل له تقدم فتقدم او دخل احدا
 المصنف فوسع فورافسدة ذكره الحلي وغيره خلافا لما مر
 عن البصر وكره التبرج تنزيها للترك الجلسة المستنونة بغير

المفوض اليه الصف

انهم

له

عذر ولا يكره خارجها لأنه عليه السلام كاجل جلوسه مع
اصحابه التربع وكذا عمر رضي الله عنه والتناوب ولو خارجها
ذكر مسكين لأنه من الشيطانات والأنبياء محفوفون منه وتغيب
عينيه للنهي الكمال خشوع وقيام الامام في المحراب لا سجد
فيه وقدماه خارجة لان العبرة للقدم مطلقا وان لم يشبه حال
الامام ان علل بالنسبة وان بالاشتباه ولا اشتباه فلا اشتباه في نفي
الكرهية وانفراد الامام على الدكان للنهي وقدر الارتفاع بذراع
ولا بأس بهادونه وقيل ما يقع به الامتياز وحقق الوجه ذكره
الكال وغيره وكره عكسه في الأصح وهذا كله عند عدم العذر
لجمعة وعيد فلو قاموا على الرفوف والامام على الأرض وفي المحراب
لضيق الكان لم يكره كالتوكان معه بعض القوم في الأصح وبه جرت
العادة في جوامع المسلمين ومن العذر رادة التعليم والتبليغ
كما بسط في البحر وقد منكر اكرهه القيام في الصف خلف صف
فيه فرجة للنهي وكذا القيام منفردا وان لم يجد فرجة بل
يجذب احدا من الصف ذكره بن الكال لكن قالوا في زمنا
تركه اولي فلذا قال في البحر يكره وحده الا اذا لم يجد فرجة
وليس ثوب فيه تماثيل ذي روح وان يكون فوق راسه
او بين يديه او يجذابه بمنة او يسرة او محل سجود ومثال
فلو في وسادة منصوبة لامفر وشبه واختلف فيما اذا كان
التمثال خلفه والظاهر الكراهة ولا يكره لو كانت تحت قدميه
او محل جلوسه لأنها مهانة او في يديه عبارة الشهي بدنه
لأنها مستورة بشيابه او على خاتمه بنقش غير متين قال في
البحر ومفاده كراهة المستبين لا المستر يكس او صرة او ثوب اخر
واقوه الممس او كانت صغيرة لانتبين تقاصيل اعضاها الناظر
قائما وهي على الأرض ذكره الحلي او مقطوعة الراس والوجه
او محوطة عضو لا تعيش بدونه او غير ذي روح لا يكره لأنها
لا تعبد وخبر جبريل مخصوص بغير المهانة كما بسطه الكال واختلف
المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة بما على التقدين فنفاه عياض
واشته الثوري وكره تنزيها عدا الأي والسور باليدي الصلاة

منه ٦

والتسبيح ٧

الملاة مطلقا ولو قلنا ما خارجها فلا يكره كعده بقلبه او بغير انامله
وعليه يحمل ما جاء من صلاة التسبيح فسرع لا بأس باختيار المسبحة
غير ريا كما بسطه في لا يكره قتل حية او عقرب ان خاف الأذى
ان الأمر لأباحة لأنه منقعة لنا فالألي ترك الحية البيضاء الخوف الأذى
مطلقا ولو بعمل كثير على الأظهر لكن صح الحلي الفساد ولا تكره
صلاة الي ظهر قاعد او قايوم ولو يتحدث الا اذا خيف الغلط بغيره
ولا الي مصحف او سيف مطلقا او شمع او سراج او نار تفقد لأن
المحوسر لا تعبد البحر لا النار الموقودة قنية او على بساط فيه
تماثيل ان لم يسجد عليها ما مرفوع يكره اشتغال الصلوات
والاعتجار والتلثم والتختم وكل عمل قليل بالاعذر كتنقير لقملة
قبل الأذى وترك كل سنة او مستحب وحمل الطفل وما ورد في
نسج حديثات في الصلاة لشغلا ويباح قطعها نحو قتل حية
وند دابة وفور قدر وضباع ما قيمته درهم له او لغيره
ويستحب لمدا فعة الاخبتين والمخروج من الخلاف ان لم يخف فوت
وقت او جماعة ويجب لأغاثة مالهوف وغريق وحريق لا
لند اء احد أبويه بلا استغاثة الا في النفل فان علم انه يصلي لا بأس
ان لا يحية وان لم يعلم أحياه وكره تحريم استقبال القبلة بالفرج ولو
في الخلا بالمديت التعوط وكذا استدبارها في الأصح كما كره لبالة اسكان
صبي ليؤمل نحو القبلة وكما كره مد رجله في نوم او غيره اليها
اي عمدا لانه اساءة ادب قاله من لا يكره او الي مصحف او شيء من
الكتب الشرعية الا ان تكون على موضع مرفوع عن المأزاة
فلا يكره قاله الكال وكما كره غلق باب المسجد الخوف على
متاعه به يفتن وكره تحريمه الى طوفه والبول والتغوط
لانه مسجد الي عنان السماء واختاره طريقا بغير عذر وصرح
في القنية بنفسه باعتياده وادخال نجاسة فيه وعليه فلا
يجوز الاستصحاب فيه بدنه نجس ولا تطيبينه بنجس
ولا البول والفضة فيه ولو في اناء ويجرم ادخال صبيان وحيات
حيث غلب تنجيسهم ولا في كره وينبغي لدخله تعاود نعليه
وخفه وصلاته فيهما افضل لا يكره ما ذكره في بيت جعل

نين

قنت في اولي التراويث ثانياه سهوا لم يقنت في ثالثة اما لو شك انه
في ثابته او ثالثة كرهه مع القعود في الاصح والفرقات الساهي
قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك ورجح
الحاجين تكراره لهما واما المسبوق فيقنت مع امامه فقط ويصير
مدركا له بادر اكل ركوع الثالثة ولا يقنت لغيره الا لئلا فيقنت
الامام في الجهرية وقيل في الكل **نايذة** خمسة يتبع فيها الامام قنوت
وقعود اول وتكبير عبيد وسجدة تلاوة وسهوا واربعة لا يتبع
زياده تكبير عبيد وجنازة وركن وقيام خامسة وثانية تفعل
مطلقا الرفع التحريم والثناء وتكبير انتقال وتسميع وتسبيح وقراءة
تشهد وسلام وتكبير تشريق وسن مؤكدا اربع قبل الظهر
واربع قبل الجمعة واربع بعدها بتسليمة قلو بتسليمتين لم تنب
عن السنة ولذا لا تخرج عنها بتسليمتين وبكسبه يخرج
وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء شرعت البعدي
لجبر التقصات والقبلي لقطع طمع الشيطان ويستحب اربع
قبل العصر وقبل العشاء وبعدها بتسليمة وان شأركعتين وكذا
بعد الظهر لحد يث الترمذي من حافظ علي اربع قبل الظهر واربع
بعدها حرمة الله علي النار وسنة بعد المغرب ليكتب من الاوابين
بتسليمة او ثنتين اثلاث والاول اذوم واشق وهل تحسب
المؤكدة من المستحب ويؤد الكل بتسليمة واحدة اختار الكمال
نعم وحررا باحة ركعتين خفيفتين قبل المغرب واقره في البحر
والمن والسنن اكدها سنة الفجر اتفاقا ثم اربع قبل الظهر
في الاصح لحد يث من تركها لم تنله شفاعتي ثم الكل سوا وقيل
بوجوبها فلا يجوز صلاتها قاعدا ولا راكبا اتفاقا بلا عذر علي
الاصح ولا يجوز تركها للعالم صارم مرجعا للقولي بخلاف باقي السنن
فله تركها الحاجة الناس الي فتواه ويخشى الكفر علي منكرها ويقضي
لوذا فاتت معه بخلاف الباقي ولو صلى ركعتين تطوعا مع ظن
ان الفجر لم يطلع فان اهو طالع او صلى اربعا فوقع ركعتان
بعد طلوعه لا تجزيه عن ركعتيهما علي الاصح بخنيس لان السنة
ما واطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم بتحرمة مبتدأة

و

في

مبتدأة ونكره الزيادة علي اربع في نفل النهار وعلي ثمان ليلا
بتسليمة لانه لم يرد والافضل فيها الرباع بتسليمة وقال في
الليل المثنى افضل قيل وبه يفتي ولا يصلي علي النبي صلى الله
عليه وسلم في القعدة الاولي في الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها
ولو صلى ناسيا فعليه السهو وقيل لا كذا قال الشافعي ولا يستفتح
اذا قام الى الثالثة منها لانها التاكدها اشبهت الفريضة وفي البواقي
في ذوات الاربع يصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم ويستفتح ويتعوذ
ولو نذرا لان كل شفيع صلاة وقيل لا ياتي في الكل وصحة في القنية
وكثرة السجود والركوع احب من طول القيام كما في البحر
المجتبى ورجحه في البحر لكن نظرفيه في النهار من ثلاثة اوجه
ونقل عن المعراج ان هذا قول محمد وان مذهب الامام
افضل في القيام وصحة في البداءة قلت وهاكذا رأيت
بسخة المجتبى معز بالمجد فقط فتنبه وهاكذا طول قيام الآخر
افضل كالتأري لم اراه وبين تحية رب المسجد وهي ركعتان
والا فرض او غيره وكذا دخوله بنية فرض **الفتنة** او امتد
ينوب عنها بلانية فرضه وتكفيه لكل يوم مرة ولا تسقط
بالجلوس عندنا بحر قلت وفي الضياع القوت من لم
يتمكن منها لحدث او غيره يقول ندبا كالحلمات التسبيح الاربع
اربعا ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص
ثوابها وقيل تسقط وكذا كل عمل ينافي التحريمة علي الاصح قينة
وفي الخلاصة ان اشتغل ببيع او شراء او اكل اعادها وتكفي
او شربه لا تبطل ولو جئ بطعام ان خاف نهاب حلاوته
او بعضها تناولها ثم سنن الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخرها
لاخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون **فروع** الاسفار
بسنة الفجر افضل وقيل لا نذر السنن واتي بالمنذور فهو السنة
وقيل لا اراد النوافل ينذرهما ثم يصليها وقيل لا ترك السنن
ان راها حقا ثم والا كثر والافضل في النقل غير التراويج
المنفرد الا نحو في شغل عنها والاصح افضلها ما كان اخشع
واخلص وندب ركعتان بعد الوضوء يعني قبل الحفاني

كما في الشربلاية عن المذهب وتندب أربع قصائد في الضحى
من بعد الطلوع إلى الزوال ووقتها المختار بعد ربيع النهار وفي
المنية أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشر وأوسطها ثمان وهو
أفضلها كما في الزخاير الاشرقية لثبوتها بفعله وقوله عليه
الصلاة والسلام وأما أكثرها فتقوله فقط وهذا هو الصلي الأكثر
بسلام واحد أما لو فصل فكلما زاد أفضل كما أفاده بن حجر
في شرح البخاري ومن المندوبات ركعتا السفر والقدر ومن
منه وصلاة الليل وأقلها علي ما في الجوهرة ثمان ولو جعلها
اثلاثا فالأوسط أفضل ولو انصافا فلا خير وأجبا ليلة العيدين
والنصف والعشر الاخير من رمضان والأول من ذي الحجة
ويكون بكل عبادة تعم الليل أو أكثره ومنها ركعتا الاستخارة
وأربع صلاة التسبيح بثلاث مائة تسبيحة وفضلها عظيم وأربع
صلاة الحاجة وقيل ركعتان وفي الحياوي أنها اثني عشر بسلام
واحد وبسطناه في الخزانين وتفرغ من القراءة عملا في ركعتين
الفرض مطلقا ما تعين الأولين فواجب على المشهور وكل
التقل للمنفرد لأن كل شفيع صلاة لكنه لا يعم الرباعية المؤكدة
فتأمل وكل الوتر احتياطا ولزم نقل شرع فيه بتكبيره الأحرام
أو بقيام لثلاثة شروعا صحيحا قصدا إلا أن اشرع متنفلا
خلف مفترضا ثم قطعه واقتدي ناويا أن كل الفرض بعد
تذكره أو تطوعا آخر وفي صلاة طائ أو أمي أو امرأة أو محدث
يعني وأفسده في الحال أما لو اختار المهني ثم أفسده لزمه
القضاء ولو عند غروب وطلوع واستوى على الظاهر فإن أفسده
حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم لا بعذر ووجب قضاءه
ولو فساد به غير فعله كمتهم رأيا ومصلية أو صائمة حاضنة
واعلم أنها يجب على العبد بالتزامه نفعان ما يجب بالقول
وهو النذر وسعي وما يجب بالفعل وهو الشروع في
النوافل وتجميعها قولا والنوافل سبع تلزم الشارع
من النوافل سبع تلزم الشارع اخذ ذلك مما قاله الشارع
معدوم صلاة طواف حجة أربع عكوفه مرة أحرامه السابع

وقضى ركعتين لو توفي أربعاً غير مؤكدة على اختيار الحلي وغيره
ونقص في خلال الشفع الأول والثاني أي وتشهد للأول والأول
يفسد الكل اتفاقا والأصل أن كل شفيع صلاة الأبعاض اقتداء
أو نذرا وترك قعود أول كما يقضي ركعتين لو ترك القراءة
في شفيعه أو تركها في الأول فقط أو الثاني أو أحدي ركعتي الثاني
أو أحدي ركعتي الأول أو الأول أو أحدي الثاني لا غير لأن الأول
لما بطل لم يصح بنا الثاني عليه فهذه تسع صور للزوم ركعتين وقضى
أربعاً في ست صور لو ترك القراءة في أحدي كل شفيع أو في الثاني
وأحدي الأول وبصور القراءة في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقي
ما إذا لم يقعد أو قعد ولم يقيم لثالثة أو قام ولم يقيد بها بسجدة
أو قيدها فتنبه وميز المتداخل وحكم مؤتم ولو في تشهد كإمام
ولا قضاء لو توفي أربعاً وقعد قد را تشهد ثم نقص لأنه لم
يشرع في الثاني أو شرع في فرض طائنا أنه عليه فذكر أنه انقلب
تقلا غير مضمون لأنه شرع مسقطا لا ملزما أو صلي أربعاً أكثر
ولم يقعد بينهما استحساناً لأنه بقيامه جعلها صلاة واحدة فتبقى
واجبة والخاتمة هي الفريضة وفي التشرع صلي ألف ركعة
ولم يقعد إلا في آخرها مع خلافاً للمجد ويسجد للسجود ولا
ينشئ ولا يتعوز فليحفظ ويتنقل مع قدرته على القيام قاعداً
لا مضطجراً إلا بعذر ابتداء وكذا ابتداء الشروع بالأكراهة
في الأصح كعكسه بحر وفيه اجر غير النبي صلي الله عليه وسلم
على النصف إلا بعذر ولا يصلي بعد صلاة مفروضة مثلها
في القراءة أو في الجماعة أو لا تعاد عند تفهم الفساد للنهي وما
نقل أن الإمام قضى صلاة عمره فان صح تقول كان يصلي
المغرب والوتر أربعاً بثلاث قعدات ويستحب أن يصلي في كل
نقله كما في التشهد على المختار ويتنقل المقيم راكباً خارج المصالح القصر
مع ميافلو مسجد اعتبر إماماً لأنها إنما شرعت بالأدنى إلى أي
جهة تق جهت دابته ولو ابتدل عندنا وعلي شرح نجس
كثير عند الأكثر ولو سيرها يعمل قليل لا بأس به وأذا افتتح النقل
راكباً ثم نزل يني وفي عكسه لأن الأول أدنى لكل مما وجب

والثاني بعكسه ولو افتتحها خارج المصطفى على الدابة بأية أو قيل
لا بد ينزل وعليه الأكثر قاله الحلبي وقيل يتم ركبا ما لم يبلغ
منزله فمستأني وبين قايما إلى القبلة أو قاعدا ولو ركبت
تفسد لانه عمل كثير بخلاف التزول ولو صلى على دابة في شق
محمل وهو يقدر على التزول بنفسه لا تجوز الصلاة عليها
إن كانت واقفة إلا أن تكون عيذان المحمل على الأرض
بأن ركن تحته خشبة وأما الصلاة على العجلة إن كانت طرف
العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلاة على الدابة
فتجوز في حالة العذر المذكور في التيمم لافي غيرها من العذر
المطر وطين يغيب الوجه وذهاب الرفق ودابة لا تتركب إلا
بعناء أو معين ولو محرم ما لا قدرة الغير لا تعتبر حتى لو
كان مع امه في شق محمل وإذا نزل لم تقدر تركب وحدها
جازله أيضا كما أفاده في البحر فيحفظ وإن لم تكن طرف
العجلة على الدابة جاز له واقفة لتعليقهم بالسري وهذا كله
في الفرض والواجب بأنواعه وسنة الفجر بشرط إيقافها
للقبلة إن أمكنه والأقصد بالامكان بإمكان يختلف سببها المكان
وأما في النفل فيجوز على المحمل والعجلة مطلقا فرادي لا جماعة
الأعلى دابة واحدة ولو جمع بين نية فرض ونفل ولو
تحتية رجع الفرض لقوته وإبطالها محرم والأية الثلاثة ولو
نذر ركعتين بغير طهر لزماه به عنده أي أبي يوسف كما لو
نذر بغير قراءة أو عريانا أو ركعة وكذا نصف ركعة عند أبي يوسف
وهو المختار وأهدره الثالث أي محرم أو نذر عبادة في مكان
كذا فاداهما في أقل من شرفه جاز لان المقصود القرية خلافا
لنذر الثلاثة ولو نذرت عبادة كمصوم وصلاة في غير فحاش
فيه يلزمها قضاؤها لانه يمنع الأداء لا الوجوب ولو نذرتها
يوم حيفها لانه نذر بمعصية التراويح سنة مؤكدة لمواظبه
الخلف الراشد للرجال والنساء إجماعا وقتها بعد صلاة
العشاء إلى الفجر قبل الوتر وبعده في الأصح فلو فاتت بعضها
وقام الامام للوتر أو نذر معه ثم صلى ما فاتته ويستحب تأخيرها

قدرة الغير لا تعتبر

تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه ولا تتركه بعده في الأصح ولا تقضي
إذا فاتت أصلا ولا واحدة في الأصح فان قضاها كان نفلا مستحباً وليس
بتراويح كسنة عشتا ومغرب والجماعة فيها سنة على الكفاية في
الأصح فلو تركها أهل مسجد انشؤا لا لو ترك بعضهم وكلما شرع
بجماعة فالمسجد فيه أفضل قاله الحلبي وهي عشرون ركعة
حكمته مساواة المكل للمكمل بعشر تسليمات فلو فعلها بتسليمات
فان تعد لكل شفع صححت بركا حة والانا بت عن شفع واحد
به يفتي يجلس نديا بين كل أربعة بقدرها وكذا بين الخامسة
والوتر ويخبرون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلاة فرادي
نعم تتركه صلاة ركعتين بعد كل ركعتين والختم مرة سنة وركعتين
فضيلة وثلاثا أفضل ولا يترك إلى يتم للسكوت ككت الاختيار
الأفضل في زمانا قد رما لا يثقل عليهم وأقره المصنف وغيره وفي الجني
عن الامام لو قرأ ثلاثا قصارا أو آية طويلة في الفرض فقد
أحسن ولم يسيئ فيها ضللك بالتراويح وفي فضائل رمضان
افتى أبو الفضل الكرماني والوبري انه إذا قرأ في التراويح الفاتحة
وأية أو اثنتين لا يكره ومن لم يكن عالما بأهل زمانه فهو جاهل
ويأتي الامام والقوم بالشا في كل شفع ويزيد الامام على التشهد
ألا الا ان يهل القوم فيأتي بالملوات ويكتفي باللهم صلى على
محمد لانه الفرض عند الشافعي ويترك الدعاء ويشتب
المنكرات هدرمة القراءة وترك تعوز وتسمية وطهائنة
وتسبيح واستراحة وتكره قاعد الزيادة تأكيد ما حث قيد
لا تصح مع القدرة على القيام كما كره تأخير القيام إلى الركوع
الامام للتشبه بالنافقين ولو تركوا الجماعة في الفرض لم
يملوا التراويح جماعة لانها تتبع فمصلية وحده يصلها
معه ولو لم يصلها أي التراويح بالامام أو صلها مع غيره له ان
يصلي الوتر معه بقي لو تركها الكل هل يصلون الوتر جماعة فلو راجع
ولا يصلي الوتر ولا التطوع بجماعة خارج رمضان أي يكره ذلك
لوعلى سبيل التداعي بأن يقتدي أربعة بواحد كما في الدرر
ولا خلا في صحة الاقتداء ان لا مانع يهرو في الاشياء

وان امكن فوت الوقت تطوع ما شاء قبل فرضي **والا الا**
 بل يحرم التطوع لتفويته الفرض **وياتي بالسنة** مطلقا ولو
صلى منفردا على الاصح لكونها مكالات واماني حقه عليه
 الصلاة والسلام فلزيادة الدرجات ثم قول الدرر وان فاتته
 الجماعة مشكل بما مر فتدبر **ولو بالامام ركع فوقف** بلا عذر
حتى رفع الامام راسه لم يدرك المؤتم الركعة لان المشاركة
 في جزء من الركعتين شرط ولم توجد فيكون مسبوقا فيأتي بها
 بعد فراغ الامام بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير
 مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع
 تجب المتابعة في السجدة تين وان لم يحسبها له ولا تقصد بتركها فلو لم
 يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه لما سلم الامام قام واتي بركعة فصلاته
 تامة وقد ترك واجبا نهر عن التحنيس **ولو ركع** قبل الامام **فلحقه**
امامه فيه مع ركوعه وكره تحريمه ان قد الامام قدر الفرض
 والا لا يجزيه ولو سجد المؤتم مرتين والامام في الأولى لم تجزه
 سجدة ثم الثانية وتسامه في الخلاصة **باب روي عن قضا القوا**
 لم يقل المتروقات ظلما بالمسلم خيرا ان التأخير بلا عذر كبيرة لا
 تزول بالقضاء بل بالتوبة والرجوع ومن العذر العدو وخوف
 القابلة موت الوالد لانه عليه الصلاة والسلام اخرها يوم
 الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته وبالقرينة فقط
 بالوقت يكون ان اعدنا وبركعة عند الشافعي والاعادة
 فعل مثله في وقته لخلل غير الفساد لقولهم كل صلاة اديت مع
 كراهة التحريم تعاد اي وجوبها في الوقت واما بعده فتدبا
 والقضاء فعل الواجب بعد وقته واطلاقه علي غير الواجب
 كالتي قبل الظهر مجاز **الترتيب بين الفروض الخمسة والفتن**
اذا وقضا لازم يفوت الجواز يفوته للخبر المشهور من
 نام عن صلاة وبه ثبت الفرض العملي **وقضا الفرض والواجب**
والسنة فرض واجب وسنة لف ونشر مرتب وجميع
 اوقات العز وقت للقضا الا الثلاثة المنهية كما مر فلم يفرغ
 علي اللزوم فجر من تذكر انه لم يعثر كوجوبه عنده الا

اقتدي
 سن

الا استثنى من اللزوم فلا يلزم الترتيب **اذا ضاق الوقت** المستحب
 حقيقة ان ليس من الحكمة تفويت الوقتية لندارك الفايضة ولو
 لم يسع الوقت كل الفوايت فالاصح جواز الوقتية مجتبي وفيه
 ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلاها وفيه سعة
 يكورها الي الطلوع وفرضه الاخير **اوشيت** الفايضة لانه
 عذرا **وافاتت ست** اعتقادية لدخولها في حد التكرار المقتضي
 للحرج **بمخرج وقت السادسة** على الاصح ولو متفرقة او
 قديمة علي المعتد لانه متى اختلف الترجيح رجع اطلاق المتون
بمخرج او ظن ظنا معتبرا اي يسقط لزوم الترتيب ايضا بالظن
 المعتبر من صلى الظهر ذكر الترك الفجر فسد ظهره فاذا قضى
 الفجر ثم صلى العصر ذكر الظهر جاز العصر ان لا فايضة عليه في
 ظنه حال ادأ العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي المجتبى
 من جهل فرصية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من
 ائمة بخاري وعليه يخرج ما في القنيه صبي بلغ وقت الفجر وصلي
 الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب بهذا القدر **ولا**
يعود لزوم الترتيب بعد سقوط طه بكثرتها او الفوايت
يعود الفوايت الي القلة بسبب القضا لبعدها علي المعتد لان
 الساقط لا يعود **وكذا لا يعود** الترتيب **بعد سقوط طه**
بباقي المسقطات السابقة من النسيان والضيقة حتي لو
 خرج الوقت في خلال الوقتية لا تقصد وهو مؤد هو
 الاصح مجتبي **وفساد اصل الصلاة بترك الترتيب موقوف**
 عند ابي حنيفة سواء ظن وجوب الترتيب او لا فان كثرة
ومصاريت مع الفايضة ستاظهر محتها بمخرج وقت
 الخامسة التي هي السادسة الفوايت لان دخول وقت
 السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم وادي باقي صلواته
 انقلبت صحيجة بعد طلوع الشمس **والا** بان لم تقرب ستا
 لا يظهر محتها بل تغير نقلا وفيها يقال صلاة تصح خمساً
 واخري تقصد خمساً ولو مات وعليه صلوات فايضة وادي
 بالكفارة يعطي لكل صلاة نصف صاع من بر كالغطرة وكذا

الفوائت

حكم الوتر والمصوم وانما يعطى من ثلث ماله ولو لم يترك مالا
يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً ويدفعه لفقير ثم يدفعه
الفقير للوارث ثم وثم حتى يتم ولو قضاه ورثته بامره لم
يجز لانها عبادة بدنية بخلاف الحج لا يقبل النيابة ولو ادى لفقير
اقل من نصف صاع لم يجز ولو اعطاه الكل جاز ولو فدي عن صلاته
في مرضه لا يصح بخلاف الصوم ويجوز تأخير الفوائت وان
وجبت على الفور لعذر السعي على العيال وفي الحوائج على الاصح
وسجدة التلاوة والنداء المطلق وقضائ رمضان موسع وضيق
الحوائج كذا في المجتبى ويجوز بالجهل خرب اسلم شهة ومكث
مدة فلا قضاء عليه لان الخطاب انها يلزم بالعلم وبدليله
ولم يوجد كما لا يقضى مرتد ما فاتته نصها ولا ما قبلها الا
الحج لانه بالردة يصير كالكافر الاصلي ولذا يلزم باعادة فرضه
اداه ثم ارتد عقبه وتاب اي اسلم في الوقت لانه حسب
بالردة قال تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حسب عمله وخالف
الشافعي بدليل فيمن وهو كافر قلنا افادت عمليتين وخبرائين
احباطوا العمل والخلود في النار فالاحباط بالردة والخلود
بالموت عليها فليحفظ فروع مبني اختل بعد صلاة العشاء واستيقظ
بعد الفجر لزمه قضاءها وهي في مرضه باليتم والايمان ما فاتته في صحته
صح ولا يعيد لو صح كثره الفوائت نوي او لم عليه او اخره وكذا
الصوم لو من رمضان هو الاصح وينبغي ان لا يطالع غيره على
قضايه لان التأخير معصية فلا يظهرها **باب روزه ووجوبه**
سجد السهو من اضافة الحكم الي سببه واولاه بالفوائت
لانه لا صلاح ما فات وهو والشك والتسيات واحد عند الفقهاء
والظن الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح **يجب له بعد**
سلام واحد عن يمينه فقط لانه المعهود وبه يحصل التحليل
وهو الاصح بحرمت الجنب وعليه لو اني بتسليمتين سقط عنه
السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكراهة تنزيهاً وعند مالك قبل
في النقضات وبعده في الزيادة فيعتبر القاف بالقاف والبال بالبال
سجدتان ويجب ايضا **تشهد وسلام** لان سجود السهو يرفع

استطاع الصلوة

ظهر

يرفع التشهد دون القعدة لقوتها بخلاف الصلوية فانها
ترفعها وكذا التلاوة على المختار ويأتي بالمعلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم والبدعي في القعود الأخير في المختار وقيل
فيها احتياطاً اذا كان الوقت صالحاً فلو طلعت الشمس
في الفجر واخبرني في القضاء وجد منه ما يقطع البناء بعد السلام
سقط عنه فتح وفي القنية لو بني النفل على فرض سهي فيه لم
يسجد بترك متعلق **يجب واجب** مما مر في صفة الصلاة **سجدة**
فلا يسجد في العمد قبل الا في اربع ترك القعدة الاولى وصلاته على
النبي صلى الله عليه وسلم وتفكره عهد احتي اشغله عن ركن وتاخير
احدي سجدي الركعة الاولى الى اخر الصلاة **نهر وان تكرار** لان
تكراره غير مشروع **كركوع** متعلق بترك واجب **قبل قراءة** الواجب
لوجوب تقديمها ثم انها يتحقق الترك بالسجود فلو تذكر
ولو بعد الرفع من الركوع عاد ثم اعاد الركوع الا انه في تذكر الفاتحة
يعيد السورة ايضا **وتأخير قيام الى الثالثة** **يزيد على التشهد**
بقدر ركن وقيل بحرف وفي الزيلعي الاصح وجوبه بالسهو
صلى على محمد **والجهر فيما خافت** للامام **وعكسه** لكل مصل في الاصح
والاصح **تقديره بقدر ما تجوز الصلاة في الفصلين** وقيل قائله
قاضي خان **يجب السهو بهما** اي بالجهر والخافتة **مطلقاً** قل
او كثر **وهو ظاهر الزاوية** واعتمده الحلواني **علي منقرو**
متعلق بيجب ومقتد بسهو امامه ان سجد امامه لا
بسهوة اصلاً والمسبوق **بمحمد مع امامه مطلقاً** سوا
كان السهو قبل الاقتداء او بعده ثم يقضي ما فاتته ولو سهي فيه
سجد ثانياً **وكذا اللاحق** لكنه يسجد في اخر صلاته ولو سجد
مع امامه اعاده والمقيم خلف المسافر كالسبوق وقيل كاللاحق
سهي عن القعود الاول من الفرض ولو عمداً اما
النفل فيعود ما لم يقيد بالسجدة ثم تذكره **عاد اليه** وتشهد
ولا سهو عليه في الاصح **ما لم يستقم قايماً** في ظاهر المذهب
وهو الاصح فتح **والاي** وان استقام قايماً لا يعود باشتغاله
بفرض القيام **وسجد السهو** لترك الواجب **فلو عاد الى القعود**

لوجوب المتابعة مع

بعد ذلك **تفقد مبلاته** لم فرض الفرض ما ليس بفرض ومعه
 الزيلعي **وقيل لا تفقد** لكنه يكون مسيئا ويسجد لتأخير الواجب
وطبق الاشبه كما حققه الكمال وهو الحق وهذا في غير الموضع **فاما اليوم**
 فيعود حتما واخاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم
 التابعة سراج وظاهره انه لو لم يعد بطلت بركته **قلت**
 وفيه كلام والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الفرض
 نهر ولنا فيها رسالة تحافلة فراجعها ولو **سهي عن القعود**
الاخير كله او بعضه **عاد** ويكفي كون كل الجلستين قد والتشهد
 ما لم يقيد **ها بسجدة** لان ما دون الركعة محل العرف
وسجد السهو لتأخير القعود **وان قيد بها بسجدة**
 عامدا او ناسيا **تحول فرضه** **نفلا برفعه** **الجهة** عند
 سجده وبه يفتي لان تمام الشيء باخذه فلو سبقه الحدث
 قبل رفعه توفضا وبني خلافا لابي يوسف حتى قال **انه صلاة**
 فسدت اصلها الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم
 به القوم حتى سجدوا لم تفسد مبلاتهم ما لم يعتدوا
 السجود وفيها يلغزاي مهمل ترك القعود الاخير وقيد
 الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه **وضم سادسة** ولو
 في العصر والفجر **ان شأ** لاختصاص الكراهة والاثام بالقصد
ولا يسجد السهو على الاصح لان التقصص بالفساد لا يخبر
وان قعد في الرابعة مثلا قد والتشهد ثم قام **عاد وسلم**
 ولو سلم قايما **صح** ثم الاصح ان القوم ينتظرونه فان عاد تبعوا
وان سجد الخامسة سلموا **الانه** **تم فرضه** ان لم يفتي
 عليه السلام **وضم اليها سادسة** ولو في العصر وخامسة
 في المغرب ورابعة في الفجر به يفتي **لتصير الركعتان له**
نفلا والضم هنا أكد ولا عهدة لو قطع ولا بأس بانتمائه
 في وقت كراهة على المعتد **وسجد السهو** في الصور ثبت
 لتقصص فرضه بتأخير السلام في الاولى وتركه في الثانية **والركعتان**
لا يربان عن السنة الثالثة في الاصح لان المواظبة عليهما
 انما كانت بتحرمة مبتدأة ولو اقتدي به فيهما صلاحها ايضا

في سجده

صلواته اصل الحديث

ايضا واذا فسد قضاها به يفتي نقايه **ولو ترك القعود الا وفي القل**
سهو سجد ولم تفقد استخسانا لانه كما شرع ركعتين شرع
 اربع ايضا وقد منا انه يعود ما لم يقيد الثالثة بسجدة وقيل لا
وان اصاب ركعتين فرضا او نفلا **وسهي فيها فسجد له**
بعد السلام ثم **ارابنا شفع عليه لم يكن له ذلك** **البناء** يكره
 تحريما لا يبطل سجود به بلا ضرورة بخلاف المسافر اذا نوي
 الإقامة لانه لو لم يبين بطلت **ولو فعل ما ليس له من البناء**
صح بناءه لبقا التحريم ويعيد هو والمسافر سجود السهو
على المختار لبطلانه بقوعه في خلال الصلاة سلام من عليه
سجود السهو يخرج من الصلاة خروجا موقوفا ان
 سجد عاد اليها والا لا وعلي هذا فيصح الاقتداء به وببطل وضوءه
بالفقهه ويصير فرضه اربعاً بنسبة الإقامة ان سجد
 للسهو في المسائل الثلاث **والا يسجد** لا تثبت الاحكام المذكورة
 كذا في عامة الكتب وهو غلط في الاخيرتين والصواب انه لا يبطل
 وضوءه ولا يتغير فرضه سجد او لا يسجد بالسجود بالقهقهة
 وكذا بالنية لئلا يقع في خلال الصلاة ونهاية في البحر والشهر
ويسجد السهو ولو مع سلامة **تاويا لقطع** لان نية تغيير
 المشروع لغو **ما لم يتحول عن القبلة** او يتكلم لبطلان التحريم
 ولو نسي السهو او سجدة صلبية او تلاوية يلزمه ذلك مادام
 في المسجد فتح سلم مصلي الظهر مثلاً على راس الركعتين **توها**
 اتمامها **انها** اربعاً **وسجد للسهو** لان السلام ساهيا لا
 يبطل لانه دعاء من وجه بخلاف ما لو سلم على ظن ان فرض
 الظهر ركعتان بان ظن انه مسافر **انها الجمعة** او كان قريب
 عهد بالسلام فظن ان فرض الظهر ركعتان او كان في
 صلاة العشاء فظن انها التراويح فسلم او سلم ذكرا ان عليه
 ركنا حيث تبطل لانه سلام عهد وقيل لا تبطل حتى يقصد خطاب
 آدمي **والسهو في صلاة العيد والجمعة والمكتوبة والتطوع**
سواء والمختار عند المتأخرين عدمه في الاوليين لدفع الفتنة
 كافي جمعة البحر وقره المص وحزم به في الدرر **وان شك في صلاته**

اير

طه
السلام

من لم يكن ذلك أي الشك عادة له وقيل من لم يشك في صلاة فخط بعد
بلوغه وعليه أكثر المشايخ تحررت الخلاصة **كم صلى استأنف** بعمل
مناف وبالسلام قاعداً أو لي لانه المحلل **وان كثر شكه عمل بغالب**
ظنه ان كان له ظن للخرج والاختار الأقل لتيقنه وقعد في
كل موضع توجهه موضع قعوده ولو واجبا ليلا يصير
تاركاً فرض القعود أو واجبه واعلم انه اذا اشتغله ذلك
الشك فتفكر قدر اذ اركبت ولم يشتغل حاله الشك بقراءة
ولا تسبيح ذكره في النخبة **وجب عليه سجود السهو في**
جميع صور الشك سواء عمل بالخبري أو بلي على الأقل فتح لتأخير
الركن لكن في السراج يشهد للسهو في اخذ الأقل مطلقاً وفي غلبة
الظن ان تفكر قدر ركن **فروغ** اخبره عدل بانه ما صلى
الظهر ربعاً وشك في صدقه وكذبه أعاد احتياطاً ولو اختلف الامام
والقوم فلو الامام علي يقين لم يعد والا عاده لقولهم شك انما ثلثة
ثانية الوقت ام ثلثة قنت وقعد ثم صلى اخرى وقت ايضا في الاصح شك
هل كبر للافتتاح او لا او احدث او لا او اصابه نجاسة او مسح
رأسه او لا استقبل اركان اول مرة والا لا واختلف لو شك في اركان
الحج وظاهر الرواية البناء على الأقل وعليك بالاشباه في قاعدة
اليقين لا يزول بالشك **بالسجدة وقعدت صلاة المريض**
من اضافة الفعل لفاعله او محله ومناسبة كونه عارضاً سماوياً
فتأخر سجود التلاوة ضرورة **من تعذر عليه القيام كله لمريض**
حقيقي وحده ان يلحقه بالقيام ضرره يفتي قبلها وفيها اي
الغريضة او حكمي بان خاف زيادته او بطلان بقاءه بقيامه او
دوران رأسه او وجد لقيامه المماشيد اذا وكان لو
صلى قائماً سلس بوله او تعذر عليه الصوم كما مر على قاعداً
ولو مستند الي وسادة او اشياء فانه يلزمه ذلك على المختار كيف
شاعلي المذهب لان المرض اسقط عنه الاركان فالحيات اولي
وقال زفر كالشاهد قيل وبه يفتي **بركوع وسجود** **واقدر على**
بعض القيام ولو متكياً على عماد او حائط **قام** لزوماً بقدر ما
يقدر ولو قد راية وتكبيراً على المذهب لا البعض معتبر بالكل

بالكل **وان تعذر اليس** تعذرهما شرطاً بل تعذر السجود كاف
لا القيام **او ما باله من قاعداً** وهو افضل من الاياما قايماً بقربه
للارض ويجعل سجوده اخفض من ركوعه لزوماً
ولا يرفع الي وجهه شيئاً يسجد عليه فانه يكره تحريكها فان فعل
بالبنا المجهول ذكره العيني وهو يخفف برأسه لسجوده
اكثر من ركوعه صحيح علي انه ايها لا يسجد الا ان يجد قوة
الارض **ولا يخفف** لا يصح لعدم الاياما **وان تعذر القعود**
ولو حكاماً او ما مستلقياً على ظهره **ورجلاه تحف القبلة**
غير انه ينصب ركبتيه لكرامة مد الرجل نحو القبلة ويرفع
رأسه يسيراً ليمير وجهه اليها **او على جنبه** الايمت
او الايسر **ووجهه اليها والاول افضل** علي المعتمد **وان تعذر**
الايمت برأسه وكثرت القوابيت بان زادت علي يوم وليلة سقط
القضاء عنه وان كان يفهم في ظاهر الرواية **وعليه الفتوى**
كما في الظهيرية لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب واذا سقط
الاركان سقط الشرط عند العجز بالاولي ولا يعيد في ظاهر
الرواية بدائع **ولو اشتبه علي مريض اعداد الركعات او**
السجدة ان لنفاس يلحقه لا يلزمه الاداء ولو اداهما بتلقين
غيره ينبغي ان يحزبه كذا في القنية ولم يوم يعيده وقلبه وجانبه
خلاف الزفر **ولو عرض له مرض في صلاته** يتم بها قدر
علي المعتمد **ولو صلى قاعداً بركوع وسجود فصح يتي ولو كان**
يهي بالايما فصح لا يبي الا اذا امع قبل ان يومي بالركوع والسجود
كما لو كان يومي مضطجعا ثم قدر علي القعود ولم يقدر
علي الركوع والسجود فانه يستأنف علي المختار لان حالة
القعود اقوي فلم يحزبنا علي الضعيف **وللمتطوع الاتكال** علي
شيء كعمي وجدار مع الاعيا **التعب** بالاكراهة وبدوره
يكره **وله القعود** بالاكراهة مطلقاً هو الاصح ذكره الكمال وغيره
صلى الفرض في فلك جار قاعداً بلا عذر مع لغلبة العجز **واسا**
وقال الا يصح الا بعد زهو الاظهر برهات والمريض طلة في
السطح كالشط في الاصح **والمرء طلة بلجة البحر** كان البيع بحر كها

شد يداها كالسايرة والافكالواقفة ويلزم استقبال القبلة عند
الافتتاح كلما دارت ولو اقام قوم ما في فلكين مريو تطلين صبح والا
لا ومن جنت او اغشي عليه ولو يفرغ من سبع اواردي يوم ما
وليلة قضى الخمس وان زاد وقت صلاة سادسة لا للخرج
ولو افاق في المدة فان لافاقتة وقت معلوم قضى والا لا زال
عقله ينشج او خمر اورد وانه لزمه القضاء وان طال لانه يضع العباد
كالقوم ولو قطعت يداها ورجلاه من المرفق والكعب
ويوجهه جراحة صلى بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد
هو الاصح وقد مر في التيمم وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل
موضع القطع فروع امكن الغريق الصلاة بالايها بلا عمل
كثير لزمه الاداء والا لا امر الطيب بالاستلقاء ليقترع الما من عينه
صلي بالايها لان حرمة الاعضا كحرمة النفس مريض تحته ثياب
نجسة وكلها بسط شيء تخمس من ساعته صلي على حاله وكذا العالم
يتخمس الا انه يلحقه مشقة بتحريكه **باب سجود التلاوة**
من اضافة الحكم الي سببه **يجب بسبب تلاوة اية** اي اكثرها
مع حرف السجدة **من اربع عشرة اية** اربع في النصف الاول
وعشر في النصف الثاني منها **اولي الحج** اما ثانيته فصلائية لا قرائتها
بالركوع **وصي** خلافا للشافعي واحمد ونفي ما لك سجود المفعل
بشرط سماعها فالسبب التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة
الاصم والسماع شرط في حق غير التالي ولو بالفارسية اذا اخبر
او بشرط **الايتهام** اي الاقتداء **بمن تلاها** فانه سبب لوجوبها
ايضا وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة **ولو تلا المؤمن لم يسجد**
المصلي **اصلا** لا في الصلاة ولا بعد ها **بخلاف الخارج** لان الحجر ثبت
لمعنيين فلا يعد وهم حتى لو دخل معهم سقطت ولا تجب على
من تلا في ركوعه او سجوده او تشهد له للحجر فيها عن
القرأة **بشرط الصلاة المتقدمة خلافا لحرمة** ونية التعيين
ويفسد ها ما يفسد ها وركنها السجود او بدله كركوع مصلي
وايها مريض وراكب **وهي سجدة بين تكبيرتين** مسنوتين جهرا
وبين قيامين مستحيين **بالرفع يد** وتشهد **وسلام** وفيها

وفيها تسبيح السجود في الاصح **علي من كان متعلق يجب اهلا**
لوجوب الصلاة لانها من اجزائها **اد** كالا صم اذا تلا **وقضا** كالجنب
والسكران والنايم **فلا تجب على كافر وصبي ومجنون وجا يفي**
ونفسا قرا **واو سمعوا** لانهم ليسوا اهلا لها **وتجب بتلاوتهم**
يعني المذكورين **خلا المجنون المطبق** فلا تجب بتلاوته
لعدم اهليته ولو قمر جنونه فكان يوم ما وليلة او اقل
تلاوته تلا او سمع وان اكثر لا تلازمه بل تلازم من سمعه على
ما حرره خسر ولكن جزم الشرع بالاي باختلاف الرواية
ونقل الوجوب بالسمع من المجنون عن الفتاوي المغربي
والجوهرة قلت وبه جزم القهستاني **لا تجب سماعه من**
الصداء والطير ومن كل حال حرفا ولا بالتقبي **وامن الموت**
لو كان السامع في صلاته اي صلاة المؤمن بخلاف الخارج كما
وهي على التراخي على المختار ويكره تاخيرها ترتيبا ويكفيه
ان يسجد عدد ما عليه بلا تعيين ويكون موديا وتسقط الجف
والردة **ان لم تكن صلاتية** فعلى الفور لمير ورتها جزا منها
فيها ثم بتاخيرها ويقضيها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد
السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم صلاتية
خطا قاله المصنف لكان في العناية انه خطأ مستعمل وهو عند
الفقهاء خير من صواب نادر **ومن سمعها من امام** ولو
باقتدائه **به فايتم به فعل** **ان يسجد** الامام لها **سجدة واحدة**
ولو ايتم بعد **لا** يسجد اصلا كذا اطلق في الكنز تبعا للاصل
وان لم يقتد به اصلا **سجدها** وكذا لو اقتدي به في ركعة
اخرى على مختار البزدوي وغيره على ظاهر الرواية **ولو**
تلاها في الصلاة سجدها فيها لا خارجا لما مر وفي البدائع
وان لم يسجد ثم فيلزمه التوبة **اد افسدت الصلاة بغير الخفي**
فان به تسقط عنها السجدة ذكره في الخلاصة فيسجد ها خارجا
لانها لما سجد فسد لم يبق الا مجرد تلاوة فلم تكن صلوية ولو
بعد ما سجد ها لم يعد ها ذكره في القنية ويخالفه ما في الخانية
تلاها في نفل فافسد قضا دون السجدة الا ان يحل على ما اذا

الام

كان بعد سجودها **وتقدي بركوع وسجود** غير ركوع الصلاة
وسجودها **في الصلاة** وكذا يخبرها ينوب الركوع عنها في ظاهر
المروي بزازية لها أي للتلاوة **وتقدي بركوع صلاة** إذا كانت
الركوع **علي الفور من قراءة آية** أو آيتين وكذا الثلاث علي الظاهر
كما في **البحر ان نواه** أي كون الركوع لسجود التلاوة علي الراجح **وتقدي**
يسجد **ها كذا** أي علي الفور **ان لم ينوه** بالاجماع ولو نواه في
ركوعه ولم ينوها لمؤتم لم ينوه **ويسجد** ان اسلم الامام ويعيد
القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حمل
علي الجهرية نعم لو ركع وسجد لها فورا ناب بلائية ولو
ركع لها فظنت القوم انه ركع فمت ركع رفضه وسجد لها
ومن ركع وسجد سجدة اجزائية عنها ومن ركع وسجد سجدين
فسدت صلاته لانه انفرد بركعة تامة **ولو سمع المصلي السجدة**
من غيره لم يسجد فيها لانها غير صلاتية بل يسجد **بعدها**
لسماها من غير سجود **ولو سجد فيها لم تجزه** لانها ناقصة
لانهي فلا يتادي بها الكامل **واعاده** اي السجود لما مر الا ان
تلاها المصلي غير المؤتم ولو بعد سماعها سراج **دونها** اي الصلاة
لان زيادة ما دون الركعة لا يفسد الا ان تابع المصلي التالي فتفسد
لتابعة غير امامه ولا تجزيه عما سمع تجنيس وغيره **وان تلاها**
في غير الصلاة فسجدها ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها سجد
اخرى ولو لم يسجد او لا كفته واحدة لان الصلواتية افوت فتستيع
غيرها وان اختلف المجلس ولو لم يسجد في الصلاة سقطوا ثم
كما **ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس واحد**
لا تكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد الاولى اولى قنية وفي
البحر الناخير احوط والاصل ان مبناها علي التداخل دفعا للرجح
بشرط اتحاد الآية والمجلس **وهي تداخل في السبب** بان يجعل
الكل تلاوة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تبعها لها وهي
اليق بالعبادات لان تركها مع وجود سببها شنيع لا تداخل
في الحكم بان يجعل كل تلاوة سببا لكل سجدة فتداخلت السجودات
فالتي بواحدة لانه اليق بالعقوبة لانها للزجر وهو ينزجر

في

ينزجر بواحدة فيحصل المقصود والكريم يعفو مع قيام سبب
العقوبة وأما الفرق بقوله **فتنوب الواحدة** في تداخل
السبب **عما قبلها وعما بعدها** وتنوب في تداخل الحكم الاعيا
قبلها حتي لو زني فحد ثم زني في المجلس حد ثانيا **واسل التنوب**
ذاها وآيها **وانتقاله من غصن** شجرة **الي اخر وسجد في نهر**
او حوض تبدل للمجلس او الآية **فتجب** سجدة وسجدة
اخرى بخلاف زوايا مسجد وبيت وسفينة تسايمة وفعل قليل
كامل لقيتين وقيام ورد سلام وكذا دابة يصلي عليها لان الصلاة
تجمع الاماكن ولو لم يصلي تكرر **كما تكرر في تبدل مجلس سابع**
دون **تال** حتي لو كرره راكبا يصلي وعلامه بمشي تنكرر
علي الغلام لا الركاب لا تنكرر **في عكسه** وتبدل مجلس التالي
دون السامع علي المفتي به وهذا يفيد ترجيح سببية السماع
واما الصلاة علي الرسول فذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون
تنكررا ان لا تداخل في حقوق العباد واما العطاس فالاصح انه
ان زاد علي الثلاث لا يشتمه خلاصته **وكره ترك آية سجدة**
وقراءة باقي السورة لانه قطع نظم القران وتغيير
تأليفه وانتباع النظم والتأليف مأثور به بدائع ومفاده
ان الكراهة تحريمية لا يكره **عكسه** **ولكن ندب ضمير آية**
او آيتين اليها قبلها او بعد ها لدفع التفضيل ان الكل
من حيث انه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة
فضيلة باشتماله علي صفاته تعالي واستحسن اخفاؤها
عن سامع غير منتهي للسجود واختلف التخصيص في وجوبها علي
مشتاغل بعمل ولم يسمعها والراجح الوجوب زجر له عن
تشاغله عن كلام الله فنزل سامعا لانه بعرضية ان يسمع
ولو سمع آية سجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا
لم يسجد لانه لم يسمعها من تال خائفة فقد افاد ان اتحاد
التالي بشرط **مهمة لكل مهمة** في الكافي قيل من قرأ اي السجدة
كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها كافاه الله ما احمه وظاهره
انه يقرؤها ولا ثم يسجد ويحتمل انه يسجد لكل بعد قرأتها

فمن

خرون

وهو غير مكروه كما وسجدة الشكر مستحبة به يفتي لكنها تترك
بعد الصلاة لان الجهلة يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يودي
اليه فمكروه يكره للامام ان يقرأها في مخالفة ونحو جمعة وعيد الا ان
تكون بحيث تودي بركوع الصلاة او سجودها ولو تلاعكي سجدة وسجدة
السامعون **باب تعريف صلات المسافر** من اضافة الشيء الي
الشرط او محله ولا يخفى ان التلاوة عارض عبادته والسفر عارض
مباح الابعاض فلذا اُخروسمي به لانه يسفر عن اخلاق الرجال من
خروج من عارة موضع اقامته من جانب خروجه وان لم يجاوز
من الجانب الاخر وفي الثانية ان كان بين الغنأ والمصر اقل من غلوة
وليس بينهما مزرعة تشترطها وزنه والافلا قاصدا ولو كانا
او من طاف الدنيا لا قصد لم يقصر **مسيرة ثلاثة ايام ولياليها** من
اقصر ايام السنة ولا يشترط سفر كل يوم الي الليل بل الي الزوال ولا
يعتبر بالفراسخ على المذهب **بالسير الوسيط مع الاستراحات المعتادة**
حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر ولو لم يوضع طريقان احدهما مدة السفر
والاخر اقل قصر في الاول لا الثاني **صلي الفرض الرباعي ركعتين** وجوبا
لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان الله فرض علي لسان نبيكم
صلاة المقيم اربعاً والمسافر ركعتين ولذا اعول المصنف عن قولهم
قصر لان الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والاكمال
ليس رخصة في حقه بل اساءة قلنا وفي شروح البخاري ان الصلوات
فرضت ليلة الاسر ركعتين ركعتين سفر او حضر الا المغرب فلما
هاجر عليه الصلاة والسلام واطمان بالمدينة زيدت الا الفجر
لطول القراءة فيها والمغرب لانها وتر النهار فلما استقر فرض الرباعية
خفف منها في السفر عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح
ان تقصروا من الصلاة وكان قصرها في السنة الرابعة من الهجرة
وبهذا تجتمع الادلة انتهى كلامهم فليحفظ **ولو كان عاصيا بسفر**
لان القبح المجاور لا يعدم المشروعية **حتى يدخل موضع مقامه**
ان سار مدة السفر والاقليم بمجرد نية العود لعدم استحكام
السفر **او ينوي** ولو في الصلاة اذا لم يخرج وقتها ولم يكملها **اقامة**
نصف شهر حقيقة او حكما في البرازية وغيرها لو دخل الحاج الشام

المسافر

الشام وعلم انه لا يخرج الامع القافلة في نصف شوال اثم لانه كما وي
الاقامة **بوضع** واحد **صالح لها** من مصر او قرية او صحرا دارنا
وهو من اهل الاخبية **فيقصر ان نوي** الاقامة **في اقل منه** اي من
نصف شهر **او نوي فيه اكن في غير صالح كحرا وجزيرة** او نوي فيه
اكن **بوضعين مستقلين** مكية ومعنى فلو دخل الحاج مكة ايام العشر
لم تضع نية لانه يخرج الي منى وعرفة فصار كنية الاقامة في غير موضعها
وبعد عود من منى تمنع كما لو نوي بمبته بأحد هما او كان احدهما
تبع الآخر بحيث تجب الجمعة علي ساكنه للاتحاد حكما **او لم يكن مستقلا**
برايه كعبد وامرأة **او دخل بلدة ولم ينو لها** اي مدة الاقامة بل
ترقب السفر غد او بعده **ولو بقي على ذلك سنيين** الا ان يعلم تأخر
القافلة نصف شهر لما مر **وكذا يصلي ركعتين** **عسكر دخل ارض حرب**
او حاصرها فيها بخلاف من دخلها بامان فانه يتم **او خاض اهل**
البحر في دارنا في غير مخرج نية الاقامة مدتها للتردد بين القرار
والقرار **بخلاف اهل اخبية** كعرب وتركان **نوي** **وهما** في المفارقة فانها
تصح في **الامع** وبه يفتي اذا كان عند قوم من الماء والاكل ما يكفيهم مدتها
لان الاقامة اصل الا اذا قصدوا موضعها بينهما مدة السفر فيقصر وت
ان نوا سفر والا لاولو نوي غيرهم الاقامة معهم لم يصح في
الامع والحاصل ان شروط الاتمام ستة النية والمدة واستقلال
الراي وترك السير والاتحاد الموضع وصلاحيته قهستاني **فلو اتم**
مسافران قعدا القعدة **الاولي** **تم فرضه** ولكنه **اسأ** لو عمدا
لتأخير السلام وترك واجبل لقمر وواجب تكبيرة افتتاح النفل وخط
النفل بالفرض وهذا الايجل كما حرره القهستاني بعد ان فسراسا
بأثم واستحق النار **وما زاد نفل** لمصلي الفجر اربعاً **وات لم يقعد**
بطل فرضه وصار الكل نفلا لترك القعدة المفروضة الا اذا نوي
الاقامة قبل ان يقيد الثالثة بركعة لكنه يعيد القيام والركوع لو قوعه **بسجدة**
نفلا فلا ينوب عن الفرض ولو نوي في السجدة صار نفلا
وصح اقتل المقيم بالمسافر في الوقت وبعد فان اقام المقيم
الي الاتمام لا يقرأ ولا يسجد للسهو في **الأصح** لانه كاللاحق
والقعدتان فرض عليه وقيل لا قنية **وندد** للامام هذا بخلاف

الثانية وغيرها ان العلم بحال الامام شرط لكت في حاشية الهداية للهندي
 الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح الارشاد ينبغي
 ان يخبرهم قبل شروعه والاف بعد سلامه **ان يقول** بعد التسلية
 في الاصح **انتم صلاتكم فاني مسافر** لرفع توهم انه سهي ولو نوي
 الاقامة لا التحقيق بل ليتم صلاة المقيمين لم يصح مقيما واما اقتداء المسافر
 بالمقيم فيصيح في الوقت ويتم لا بعدد فيما يتغير لانه اقتداء المفترض
 بالمتنقل في حق القعدة لو اقتدي في الاوليين او القراءة في الاخيريين
وياي المسافر بالسنة ان كان في حال امن وقرار **والا** بان
 كان في خوف وقرار لا ياتي بها هو المختار لانه ترك لعذر تخيس
 قيل الاسنة الفجر **والمعتبر في تغيير الفرض اخر الوقت** وهو
 قد رما يسع التحريمه فان كان المكلف في اخره مسافرا وجب
ركعتان والا فاربعة لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبله
الوطن الاصلي هو موطن ولادته او تاهله او توطنه **يبطل**
بمثله ان لم يبق له بالاول اهل فلو بقي لم يبطل بل يتم فيها لا غير
ويبطل وطن الاقامة بمثله وبالوطن الاصلي **ويثبت السفر**
 والاصل ان الشيء يبطل بمثله وبما فوقه لا بما دونه ولم يذكر وطن
 السكن وهو ما نوي فيه اقل من نصف شهر لعدم فايدته وما
 صورته الزبلي رده في البحر **والمعتبر بنية المتبوع** لانه الاصل لا
التابع كمرأة وفاها مهرها المعجل **وعبد** غير مكاتب **وجذري**
 يرتزق من الامير او بيت المال **واجير** واسير وغريم وتلميذ مع
زوج ومول وامير ومستاجر لف ونشر مرتب **قلت**
 فقيد المعية ملاحظ في تحقق التبعية مع ملاحظة شرط اخر
 محقق لذلك وهو الارتزاق في مسئلة الجندي ووالده في المرأة
 وعدم كتابة العبد وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد سنة
 ثمانين والى **ولا بد من نية المتبوع فلو نوي المتبوع الاقامة**
ولم يعلم التابع فهو مسافر على الاصح كما في المحيط وغيره
 دفعا للضرر ورقتنه لما في الخلاصة عبد ام مولاة فتوي المولي
 الاقامة ان اتم صحت صلاتها والا لم يثبت علي غير الاصح
والقضاء على اي يشابه الاد اسفرا وحضرا لانه بعد ما تقرر

علم التابع
 صفة العلم

ما تقرر لا يتغير غير انه المرفض يقضي فايته المصحة في مرضه بما قدر
فروع سافر السلطات قصر تزوج المسافر ببلد صار مقيما على الاثر
 ظهرت الحائض وبقي لمقصدها يومان تتم في الصحيح كمن يبلغ
 بخلاف كافر اسلم عبد مشترك بين مقيم ومسافر ان تهاينا قصر في
 نوبة المسافر والا يفرض عليه القعود الاول ويتم احتياطا ولا
 ياتم بمقيم أصلا وهو مما يلغز قال لنسائي من لم يدرك منكم ركعة
 ركعة فرض يوم وليلة فهي طالق فقالت احد اثنت عشرة
 والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة احدى عشر
 لم يطلعت لان الاولى ضمت الوتر والثانية تركه والثالثة ليوم
 الجمعة والرابعة المسافر **باب يجب الجمعة** تثليث الميم وسكونها
هي فرض عين يكفر جاحدا لثبوتها بالدليل القطعي كما حققه الكمال
 وهي فرض مستقل كمن الظهر وليست بدلا عنه كما حرره الباقي
 معزيا لسري الدين بن الشحنة وفي البحر وقد اقيمت مرارا بعدم
 صلاة الاربع بعدها بنية اخر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية
 الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وامامت لا يخاف مفسدة منها فالاولى عليه
 ان تكون في بيته خفية **ويشترط لصحتها** سبعة اشيا فالاول **المصر**
وهو ما لا يسع اكبر مساجده اهل المكلفين بها وعليه فتوي
 اكثر الفقهاء محبتين لظهور التواني في الاحكام وظاهر المذهب انه كل
 موضع له امير وقاض يقدر على اقامة الحدود كما حررناه فيما علقناه
 علي المقي وفي القهستاني اذن الحاكم بينا الجامع في الرستاق اذن بالجمعة
 اتفاقا علي ما قاله السرخسي واذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه
 فيلحفظ **او فتاوه** بكسر الفاء وهو ما حوله **اتصل به** او لا كما حرره
 بن الكمال وغيره **لاجل مصالحه** كدفت الموتى وركن الخيل
 والمختار للفتوي تقديري بفسخ ذكر الوالو الجي **والثاني السلطان**
 ولو متغلبا وامارة فيجوز امرها باقامتها لا اقامتها **واما ضرورة**
باقامتها ولو عبدا ولي عمل ناحية وان لم تجز انكحته واقضيته
واختلف في الخطيب المقر من جهة الامام الاعظم او
 من جهة نايبه **لك الاستنابة الخطبة** فقل لا مطلقا في الضرورة
 او لا الا ان يفرض اليه ذلك **وقيل ان الضرورة جاز** والا لا

وقيل نعم يجوز مطلقا بلا ضرورة لانه علي شرف الفوات لتوقته فكان الامر به انما بالاستخلاف دلالة ولا كذلك القضاء **وهو الظاهر** من عباراتهم وفي البدايع كل من ملك الجمعة ملك اقامة غيره وفي الجمعة في تعدد الجمعة لابن جرياش انما يشترط الاذن لاقامتها عند بناء المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستحب لكل خطيب ونظامه في البحر وما قبله الزيلعي لا دليل له وما ذكره ملا خسر وغيره رده بن الكال في رسالة خاصة برهنت فيها على الجواز بلا شرط واطنب فيها وابتدع وكثير من الفوائد اورد وفي مجمع الأنهر انه جائز مطلقا في زمانه لانه وقع في تاريخ خمس واربعين وتسعمائة اذن عام وعليه الفتوي وفي السراجية لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اقتدي به من له ولاية الجمعة مويده ذلك انه يلزم ادل النقل بجماعة واقره شيخ الاسلام **مات والي مصر فتح خليفته او صاحب الشرط** بفتحين حاكم السياسة **او القاضي المأذون له في ذلك جاز** لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلما ضي القضاء بالشام ان بقيها وان يولي الخطيب بلا اذن صريح ولا تفويض بالباشا وقالوا يقيمها امير البلد ثم الشرطي ثم القاضي ثم من ولاه قاضي القضاء **ونصب العامة للخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر** اما مع عدمهم فيجوز للضرورة **وجازت الجمعة بهي في الموسم فقط لوجود الخليفة او امير الحجاز** او العراق او مكة ووجود الاسواق والسكك وكذا كل ابنية نزل بها الخليفة وعدم التقييد بهي التخفيف لا يجوز **لامير الموسم** لقصور ولايته على امور الحج حتى لو اذن له **جاز ولا يعرفان** لانها مفارقة **وتؤدى في مصر واحد هو اضع** كثيرة مطلقا على المذهب وعليه الفتوي شرح المجمع للعيني وامامة فتح القدير رد فعل الحج وعلي المروج فالجمعة لم تسبق تحريمه وتفسد بالمعية والاشتباه فيصلي بعدها اخر ظهر وكل ذلك خلاف المذهب فلا يعول عليه كما حذر في البحر في مجمع الأنهر معزيا للمطلب والاحوط نية اخر ظهر اذ ركت وقته لان وجوبه عليه باخر الوقت فتنبه **الثالث وقت الظهر فتبطل الجمعة بخروجه** مطلقا ولو لاحقا بعد

بعد زنوم او زحمة على المذهب لان الوقت شرط الاد الاشرط الافتتاح **والرابع الخطبة فيه** ولو خطب قبله وصلي فيه لم تنفع **والخامسة كونها قبلها** لان شرط الشيء سابق عليه **بحضرته جماعة تنفقد الجمعة بهم ولو كانوا صما او بيا ما غلو خطب وحده لم يجز علي الأصح كما في** البحر عن الظهري لان الامر بالسعي ليس الا الاستماعه والمأمور جمع وجزم في الخلاصة بانه يكفي حضور واحد **وكفت تحميدة او تقليلة او تشيخة** للخطبة المفروضة مع الكراهة وقال لا بد من ذكر طویل واقله قدر التشهد العاجب **بنيتها فلو وجد العتاسه او تجها لم تنب عنها على المذهب** كما في التسمية على النجبة لكنه ذكر في الزباج انه ينوب فتأمل **وليس خطبتان خفيفتان** وتكره زيادتها على قدر سورة من طو ال المفصل **بجلسة بينهما** بقدر ثلاث ايات على المذهب وتاركها مسيء على الأصح كتركه قراءة ثلاث ايات ويحرم بالثانية لا كالأولى ويبدأ بالتعويذ سرا ويندب ذكر الخلفاء الراشدين والعين لا الدعا للسلطان وجوز القهستاني ويكره شيئا وصفه بما ليس فيه شك في الامور يعرف لانه منها ومن السنة جلوسه في محدة عن يمين المنبر وليس السواد وترك السلام من خروجه الي دخوله في الصلاة وقال الشافعي ان استوي علي المنبر سلم مجتنب **وطهارة** وستر عورة **قايا** وتخلع في قايمة مقام ركعتين الاصح لان كره الزيلعي بل كشرطها في الثواب ولو خطب جنباً ثم اغتسل وصلي جاز ولو فصل باجنبي فان طال بان رجوع لبيته فتقدي او جامع واغتسل استقبل خلاصته اي لذ وما بهطلان الخطبة سراج لكن سيجي انه لا يشترط اتحاد الامام والخطيب **والسادس الجماعة واقلها ثلاثة رجال** ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة **سعي الامام** بالنص لانه لا بد من التاكد وهو الخطيب وثلاثة سواء بنص فاسعوا الي ذكر الله **فان نفر واقبل** **سجود** وقال قبل التحريم **بطلت وان بقي ثلاثة رجال** ولذا اتى بالتأوي **نفر** **وابعد** **سجود** **انه** **واوادر كوه** **راكعا** **ونفر** **واقبل** **الخطبة** وصلي ياخرين لا تبطل **وانتها** **جمعة** **والسابع الاذن العام** من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين كافي فلا يضر غلق

لذلك كرم

خطبه تكلم فيها بالامر معروف

باب القلعة لعدو وأولعادة قديمه لان الأذن العام مقرر لاهله وغلقه
لمنع العدو ولا المصلي نعم لو لم يغلق لكان احسن كما في مجمع الأنهر معزيا
لشرح عيون المذاهب قال وهذا الولي مما في البحر والمنح فيلحفظ **فلو**
دخل امير حصنا او قصره **واغلق بابه وصلي بالصباح به لم تنعقد** ولو
فتحه واذن للناس بالدخول جاز وكره فالامام في دينه ودنياه الى
العامه محتاج فسيحان من تنزه عن الاحتياج **وشرط لاقتل فيها**
تسعة تحتضن بها **اقامة بهصر** واما المنفصل عنه فان كان يسمع النداء
يجب عليه عند مجده وبه يفتي كذا في الملتقي وقد متاعني الولو الجية
تقديره بفرسخ ورجح في البحر اعتبار عوده الى بيته بلا كلفة **وصحة** والحق
بالمريض الممرض والشيخ الغاني **وحرية** والاصح وجوبها على مكاتب
ومبعض واجير ويسقط من الاجر بحسابه لو بعيدا والا لاولواذن
له ماله وجبت وقيل بخير جوهرة ورجح في البحر التخيير **ونكورة**
محقة **وعقل** ذكرهما الزيلعي وغيره وليسا خاصين **ووجود بهصر**
فتجب على الامور **وقدرته على المشي** جزم في البحر بان سلامة احداهما
كاف للوجوب لكن قال الشمني وغيره لا تجب على مفلوج الرجل ولا
مقطوعها **وعدم حبس** وعدم خوف وعدم مطر **شده يد** وحل
وثلب ونحوها **فانقذها** اي هذه الشروط وبعضها ان اختار
العزيمة **وصلاها وهو مكلف** بالغفاقل **وقعت فرضا** عن الوقت
ليلا يعور على موضوعه بالتقف وفي البحر هو الافضل الالمرة **ويبلغ**
للإمامة فيها من صلح اما ما لغيرها فجازت لمسافر **وعبد وميئ**
وتنعقد الجمعة بهم اي بحضورهم بالطريق الاول **وحرم**
لن لا عذر له صلاة الظهر قبلها اما بعد ها فلا يكره غايه في يومها
بهم لكونها سبب التفويت الجمعة وهو حرام **فان فعل ثم ندم** وسعي
عبره اتباع الالية ولو كان في المسجد لم يبطل الا بالشروع قيد بقوله
اليها لانه لو خرج الحاجة او مع فراغ الامام او لم يقمها اصلا لم يبطل في
الاصح فالبطالات به مقيد بامكان ادراكها **بأن انفصل عنه** باب
داره والامام فيها ولو لم يدركها بعد المسافة فالاصح انه لا يبطل
سراج بطل ظهره لاصل الصلاة ولا ظهر من اقتدي به ولم يسمع
ادركها **ولا** بالفرق بين معزور وغيره علي المذهب **وكره**

وبلوغ

وكره تخريب المعذر **ومسجون** **ومسافر** **أراد** أظهر **بجماعة** في مفسر
قبل الجمعة وبعد ها لتقليل الجماعة وصورة المعارضة وافادات المساجد
تغلق يوم الجمعة الا الجامع **وكذا اهل مصر** **فانتهى الجمعة** فانهم يملكون
الظهر بخير اذ ان ولا اقامة ولا جماعة ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ
الامام وكره ان لم يؤخر هو المصحيح **ومن ادركها في تشهد او سجود**
سهو علي القول به فيها **يتنها الجمعة** خلا فالمجهد كما يتم في العيد اتفاقا
كما في عيد الفتح لكن في السراج انه عند مجده لم يصمد ركاله **وينوي جمعة**
لاظهر اتفاقا فلو نوي الظهر لم يصح اقتداؤه ثم الظاهر انه لا فرق بين
المسافر وغيره **فخرجت** **واخرج الامام** من الجمعة ان كان والا فقيامه
للمصعد **شرح** مجمع **فلا صلاة ولا كلام الي تمامها** وان كان فيها ذكر
الظلمة في الاصح **خلا قضا فائنة** لم يسقط **الترتيب بينها وبين**
الوقتية فانها لا تترك سراج وغيره لصورة صحة الجمعة والا لا
ولو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثالثه النقل يتم في الاصح
ويخفف القراءة **وكلمها حرم في الصلاة حرم فيها** اي في الخطبة خلاصة
وغيرها فيحرم اكل وشرب وكلام ولو تيسرا او رد سلام أو امرأ
بمعروف بل يجب عليه ان يستمع ويسكت **بالفرق بين قريب**
وبعيد في الاصح محيطة ولا يرد تخذير من خيف هلاكه لانه يجب
لحق ادمي وهو محتاج اليه والانصات لحق الله ومبناه على المسامحة
وكان ابو يوسف ينظر في كتابه ويصححه والاصح انه لا بأس بأن
يشير برأسه او يده عند رؤية منكر والصواب انه يصلي على النبي
عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تشميت ولا رد سلام به يفتي
وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتمد
وقالا لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعد ها واذ جلس عند الثاني والخلاف
في كلام يتعلق بالآخرة اما غيره فيكره اجماعا وعلي هذا فالترقية المتعارفة
في زماننا تتركه عنده لا عندهما واما ما يفعله المازونون حال الخطبة
من الترضي ونحوه فمكرهه اتفاقا وتمامه في البحر والعجب ان المقيمي
عن الامر بالمعروف بنقض حديثه ثم يقول انصتو رحمكم الله
قلت الا ان يحمل علي قولها فتنه **وجوب سعي اليها وترك بيع**
ولو مع السعي وفي المسجد اعظم وزرا **بالاذن الاول** في الاصح ولن

نطق الحرة على مكره تحريما

الغفل

لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان رضي الله عنه وافاد في الحرص
اطلاق الحرمة على المكره **ويؤذن** ثانيا **بين يديه** اي الخطيب
اذا بوحدة المؤذن ان كان اكثر من واحد اذ نف واحد بعد واحد ولا
يجتمعون كما في الجلابي والتمرتاشي ذكره القهستاني **انما جلي على المنبر** فاذا
انتم اقيمت ويكره الفصل بامر الدنيا ذكره العيني **لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب**
لانهم اكثري واحد **فان فعل بان خطب صبي بان السلطان وصلي**
بالعجاز هو المختار **لاباس بالسفر يومها اذا خرج من عمران المهر**
قبل خروج وقت الظهر كذا في الخانية لكن عبارة الظهيرية وغيرها
بلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح المنية والمحيح انه يكره السفر
بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال **القروي** اذا دخل المهر
يومها ان نوي المكث ثمة ذلك اليوم **لزمته الجمعة وان نوي**
الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها او بعده لا يلزمه لكن في النهر
ان نوي الخروج بعده **لزمته والا** لا وفي شرح المنية ان نوي المكث
الي وقتها **لزمته وقيل لا كما لا يلزم لو قدم يومه** **مما فر**
يف **مها** علي عزم ان لا يخرج يومها **ولم ينو** **الاقامة** نصف شهر
يخطب الامام **يسيف في بلدة فقتل بمكة والا** كالمدينة وفي
الحاوي القدسي اذا فرغ المؤذن فوث قام الامام والسيف بيساره
وهو متكئ عليه وفي الخلاصة ويكره ان يتكى على قوس او عصا
فروع سبع النذر وهو يأكل تركه ان خاف فوت جمعة او
مكتوبة لاجتماع رستاق سعي يريد الجمعة وجواجه ان معظم
مقصود هذه الجمعة نال ثواب السعي اليها وبهذا يعلم ان من شرك
في عبادته فالعبادة لاغلب الافضل بخلف الشعور وقلم الظفر بعد ما
لاباس بالخطي ما لم ياخذ الامام في الخطبة ولم يؤذن احد الا ان لا يجد
الافرجة امامه فيتخطي اليها للضرورة ويكره التخطي للسرور بكل حال
وسئل عليه الصلاة والسلام عن ساعة الاجابة فقال ما بين جلوس
الامام الي ان يتم الصلاة وهو المصحح وقيل وقت العصر واليه ذهب
الشايع كما في التاتارخانية وفيها سئل بعض المشايخ الملة الجمعة
افضل ام يومها فقال يومها وذكر في احكامات الاشياء ما اختص
به يومها قرأة الكهف فيه ومن فهم عطفه علي قوله ويكره افراد

افراد بالصوم وافراده ليلته بالقيام فقد وهم وفيه يتبع الارواح ونزول
القبور ويأمن الميت من عذاب القبر ومن مات فيه او في ليلته امن
من عذاب القبر ولا تشجر فيه جهنم وفيه يزور راحل الجنة ربهم
سبحانه وتعالى **باسم العبد** **ين** سمي به لان الله فيه عوايد
الاحسان ولعوده بالسرو والبالا وتقا ولا يستعمل في كل يوم فيه
مسرة ولذا قيل **بعيد وعيد وعيد صرت بجمعة** **وجه الحبيب**
ويوم العيد والجمعة **قلو** اجتماعهم يلزم الاصلادة احد هما وقيل
الاولي صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كذا في القهستاني عن التمرتاشي
قلت قد رجعت التمرتاشي فرائضه كراهة عن الغير وبهيفة
التعريف فتنبه وشرع في الاولي من الحجرة **تجب صلاتها في**
الاصح علي من تخب عليه الجمعة بشرطها **المتقدمة** **سوي الخطبة**
فانها سنة بعد ما وفي القنية صلاة العيد في القري تكرر بما اي لانه
اشتغال بما لا يبيح لان المهر شرط الجمعة **وتقدم صلاتها علي صلاة**
الجمعة **انما** **الجمعة** لانه واجب عينا والجمعة كفاية وتقدم صلاة
الجمعة **علي الخطبة** وعلي سنة المغرب وغيرها والعيد علي الكسوف
لكن في البحر قبيل الاذان عن الحلي الفتوي علي تأخير الجماعة عن السنة
واقدر المهر كانه الحاقا لها بالصلاة لكن في اخر احكام دين الاشياء ينبغي
تقديم الجماعة والكسوف حتي علي الفرض مالم يضيء وقته فتأمل **ونب**
يوم الفطر كله حلالا وثرا ولو قروا **قبل** خروجه الي **صلاتها**
واستياكله **وافسأله** **وتطيبه** **بماله** **رجح** **لالون** **وليسه** **احسن ثيابه**
ولو غيرا بيض **وان افطرت** **صح** عطفه علي **كله** **لالكلام** **كله** **قبل**
الخروج ومن ثم اتي بكلمة **ثم خروجه** ليفيد تراخيه عن جميع ما امر
ما شيا الي الجماعة وهي المصلي العام والوجب مطلق التوجه **والخروج**
اليها اي الجماعة لصلاة العيد **سنة وان وسعهم المسجد الجامع هو**
المصحح **لاباس بالخروج منبر اليها** **لكن** في الخلاصة لانا سرينائه
دون اخراجه ولا باس بعوده راكبا وندب **مما كونه** **من**
طريق اخر واظهار البشاشة واكثر الصدقة والتختم والتقنية
بتقبل الله منا ومنكم لا يتكبر **ولا يكره في طريقها** **والاستغفار قبلها** **مطلقا**
يتعلق بالتكبير والتغافل كذا قرره المصنف تبع الحجر لكن تعقبه

طلب
تقدم صلاة الجماعة

في النهر وخرج يقيدها بالجهر زاد في البرهان وقال الجهرية سنة كالأضي
وهو رواية عنه ووجهها ظاهر قوله تعالى وتكبروا لله ووجهه الاول ان رفع الصوت بالذكر بدعة فيقتصر على مورد
الشرع انتهى وكذا لا يتنفل بعد ما في مصلاها فانه مكره عند العامة
وان تنفل بعدها في البيت جاز بل يندب تنفل بأربع وهذا الخواص
اما العوام فلا يمنعون من تكبير ولا تنفل اصلا لقلة رغبتهم في الخيرات
بحر وفي هامشه بخط ثقة وكذا صلاة رجايب وبركة وقد رأت عليا
رضي الله عنه رأي رجلا يصلي بعد العبد فقيل اما تمنعه يا امير المؤمنين
فقاخاف ان ادخل تحت الوعيد قال تعالى رايت الذي ينهي عبدا
ان يصلي وقتها من الارتقاء قدر رجع فلا تمنع قبله بل تكون نفلا
محرم الى الزوال باسقا الغاية فلو زالت الشمس وهو في اشائها
فسد كما في الجمعة كذا في السراج وقد مناه في الاثني عشرية ويصلي
الامام بهم ركعتين متخيل قبل الزوال ويد وهو ثلاث تكبيرات
في كل ركعة ولو زاد تابعه الى ستة عشر لانه مأثور الا ان يسمع
من المكبرين فيأتي بالكل ويوالي ندبا بين القرائتين ويقرأ كالجمعة
ولقد ركب الموتى الامام في القيام بعد ما كبر كبر في الحال برأي نفسه
لانه مسبوق ولو سبق بركعة يقرأ ثم يكبر لئلا يتوالى التكبيرات فلو
لم يكبر جاتي ركع الامام قبل ان يكبر الموتى لا يكبر في القيام ولكن يركع
ويكبر في الركوع على الصحيح لان لكل حكم القيام فالاثنا بالواجب
اولي من المسنون كما لو ركع الامام قبل ان يكبر فات الامام يكبر في الركوع
ولا يعو لالي القيام ليكبر في ظاهر الرواية فلو نادى بيني الفساد ويرفع
يديه في الزوال وان لم يبرأ مامه ذلك الا اذا كبر ركعا كما مر فلا يرفع يديه
على المختار لان اخذ الركعتين سنة في محله وليس بين تكبيراته ذكر
سنون ولذا يرسل يديه ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث
تسبيحات هذا يختلف بكثرة الزحام وقتله ويخطب بعد ما حطبتين
وهما سنة فلي خطب قبلها صرح واما ترك السنة وما يست في
في الجمعة ويكره بين فيها ويكره الخطب ثمان بل عشر بيد القعيد
في ثلاث خطبة جمعة واستسقا ونكاح وينبغي ان تكون خطبة
الكسوف وختم القرائت كذلك ولم اره ويبدأ بالتكبير في خمس خطبة

خطبة
الخطبة

خطبة العيد بين وثلاث خطب الحج الا ان التي بمكة وعرفة يبدأ فيها
بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزانة ابي الليث ويستحب ان
يستفتح الاول بتسعة تكبيرات ثم ابي متتابعات والثانية بسبع هو
السنة وان يكبر قبل نزوله من المنبر أربع عشرة واذ ابرأ عليه
لا يجلس عند نامعراج ويعلم الناس فيها احكام عند فة الفطر
ليؤد بها من لم يؤد بها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها الخرجوها
في محالها ولم اره وهكذا كل حكم احتيج اليه لان الخطبة شرع للتعليم
ولا يصليها وحده ان قامت مع الامام ولو بالافساد اتفاقا في الامم
كما في تيمم البحر وفيها يلغز اي رجل افسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء
عليه ولو امكنه الذهاب لامام اخر فكلها فعل لانها تفرد به من واحد
بموضع كثيرة اتفاقا فان عجز صلي رجا كالضمي وتؤخر بعد ركعة
الي الزوال من الغد فقط فوقتها من الثاني كالاول وتكون قضا
لا ان احاسي في الاضحية وحكي القهستاني قولين واحكامها احكام
الاضحية لكت هنا يجوز تاخيرها الى ثالث ايام الغد بلا عذر
مع الكراهة وبه اي بالعذر بدونها فالعذر هو النفي الكراهة
وفي الفطر للمصحة ويكبر جهرا اتفاقا في الطريق قيل وفي المصلي عليه
عمل الناس اليوم لا في البيت ويندب تاخير الصلاة عنها وان لم يفتح
في الاصح ولو اكل لم يكره اي تخيرها ويعلم الاضحية وتكبير التشريق
في الخطبة ووقوف الناس يوم عرفة في غير هاشيئها بالوقوفين
ايمن بشي هو نكرة في موضع النفي فتعم انواع العياناة من فوض
واجب ومنسحب فينفيد الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين
وقال الباقراني لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم ولسماع الوعظ بلا وقوف
وكشف راس جازر بلا كراهة اتفاقا ويجب تكبير التشريق في
الاصح الامر به مرة وان زاد عليها يكون فضلا قاله العيني وصفته
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله والله الحمد هو المأثور
عن الخليل عليه الصلاة والسلام والمختار ان الزيج اسمعيل وفي
القاموس انه الاصح قال ومعناه مطيع الله عقب كل فرض عيني
بلا فصل يمنع البذاذي بجماعة او قفي فيها منها من عامه لقيام وقته
كالاضحية مستحبة خرج جماعة النساء والعراة لا العبد في الاصح

لغز

الله اكبر

جوهرة اوله من **يوم عرفة** واخره الى **عصر العيد** بأدخال الغاية
 فهي ثمان صلوات ووجوبه **علي امام مقيم بهم** وعلى **مقتد مسافر**
او قروي او امرأة بالتبعية لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتدي
 بمسافر **وقال ابو جوبه** **فوز كل فرض مطلقا** ولو منفردا او
 مسافرا وامرأة لانه تتبع المكتوبة الي **عصر اليوم الخامس اخر**
ايام التشريق **وعليه الاعتقاد** والعمل والفتوى في عامة الاممار
 وكافة الاعصار ولا بأس به عقب العيد لاث المسلمين توارثوه
 فوجب اتباعهم وعليه البلخيوت ولا يمنع العامة من التكبير في
 الاسواق في الايام العشر وبه نأخذ بغيره **في اي الموتم به**
وجوب با وان تركه امامه لاديه بعد الصلاة قال ابو يوسف صليت
 بهم المغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر فكبر بهم ابو حنيفة
والمسوق يكبر وكالحق لكن **عقب القضا** لما فاته فلو كبر مع الامام
 لا تقصد ولو لم يفسدت **ويبدأ الامم بمسحوق السهو** لوجوبه
 في تحريتها ثم **بالتكبير** لوجوبه في حرمتها ثم **بالتلبية** لو حرما
 لعدمها خلاصة وفي الوالوية لو بدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير
بالسجود الكسوف مناسسته امام حيث الاتحاد والتفان ثم
 الجهور كانه بالكاف والحا الشمس والقمر **يصلي بالناس من بلك الجمعة**
 بيات المستحب وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة رده
 في البحر عند **الكسوف ركعتين** بيات لاقلها وان شاربعا واكثر
 كل ركعتين بتسليمة او كل اربع مجتبي وصفتها **كالتقل** اي بركوع واحد
 في غير وقت مكره **بلا اذان ولا اقامة ولا جهر ولا خطبة** وينادي
 الصلاة جامعة ليجمعوا **ويطيل فيهما الركوع** والسجود **والقراءة**
 والادعية والاذكار الذي هو من خصايص النافلة ثم يدعون بعد ها
 جالساً مستقبل القبلة او قايها مستقبل الناس والقوم يأمنون **حتي**
تجلي الشمس كلها وان لم يحضر الامام الجمعة يصلي الناس
فرادي في منازلهم بخزانة الفتنة **لكسوف القمر والرياح**
 الشديدة **والظلمة القوية** نفارا والنفوذ القوي ليلا **والفرع**
 الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة كالزلزال والصواعق والثلج
 والمطر الداهين ومهوم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول

مطاب
 يجب اتباع ما توارثوه

جوبا

اقامة

مطاب
 الدعاء في العيون

٧٥
 وقول ابن حجر انه بدعة اي حسنة وكل وباد طاعون ولا عكس وقامه
 في الاشياء وفي العين صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها
 وصلاة الكسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلاة
 الاستسقاء فلذا اخذ **بالسجود الاستسقاء هو دعا واستغفار**
 فانه السبب لارسال الامطار **بلاجماعة** مسنونة بل هي جائزة
وبلا خطبة وقال يفعل كالعيد وهل يكبر للزوايد خلاف **وبلا قلب**
ردا خلافا لمحمد **وبلا جهر ردي** وان كان الراجح ان دعا الكافر
 يستجاب استدراجا وقوله تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال
 ففي الاخرة شر رجح **وان صلوا فرادى جاز** فهي مشروطة
 للمنفرد وقول التحفة وغيرها ظاهر الرواية لاصلاة اي بجماعة **ويجوزون**
ثلاثة ايام لانه لم ينقل اكثر منها **متتابعات** ويستحب للامام ان يأمهم
 بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع **مشاة**
في ثياب غسلة او مرقعة متذللين متواضعين خاشعين لله
تالعين رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم
ويجدون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالهتفة
والشيوخ والعجاير والمهيات ويعدون الاطفال عن امهاتهم
 ويستحب اخراج الدواب والاولي خروج الامام معهم وان خرجوا بانه
 او غير اذنه جاز **ويجتمعون في المسجد بمكة** وببيت المقدس
 ولم يذكر المدينة كانه لضيقه وان دام المطر حتى اضر فلا بأس بالدعا
 بحسبه وصرفه حيث ينفع وان سقوا قبل خروجهم تدب ان
 يخرجوا شكر الله تعالى **بالسجود صلاة الخوف** من اضافة
 الشيء لشرطه **هي جائزة بعده عليه الصلاة والسلام** عندهما
 اي عند اي حبيضة ومحمد خلافا للثاني بشرط حضور **رصد**
 يقيما فلو صلى على ظنه فبان خلافه اعادوا **اوسيع** اوجبة عظيمة
 ونحوها وحين خروج الوقت كما في مجمع الانهر ولم أره الغير
 فليحفظ قلنت ثم رأيت في شرح البخاري للعين انه ليس بشرط
 الا عند البعض حال تمام الحرب **فيجعل الامام طائفة بأزاء**
العدو اربابا له **ويصلي بأخري ركعة في الثاني** ومنه الجوهرة
 والعيد **وركعتين في غيره** لزوما وذهب اليه وجأت الاخرى

مطاب
 دعا الكافر يستجاب

فيصلي بهم ما بقي وسلم وحده **وقد هبت اليه ندبا وجا الطائفة**
الاولى واتوا صلاتهم بالاقامة لانهم لاحقون وسلموا ثم جاء
 الطائفة الاخرى **واتوا صلاتهم بقراءة لانهم مسبوقون وهذا ان**
 تنازعوا في الصلاة خلف واحد والا فلا فضل بكل طائفة امام **وان اشد**
خوفهم وعجزوا عن النزول **صلوا ركبا نافردي** الا اذا كانت
 رديفا للامام فيصح الاقتداء **بالايها الي جهة قد رتبهم للضرورة**
وفسدت بمشي لغير اختلاف وسبق حدث **وركوب مطلقا**
وقتل كثير لا بقليل كرمية سهم والساج في البحار ان يزل
اعضائه ساعة صلي بايها والا لا تنفع كملااة الماشي والسيف وهو
 يضرب بالسيف فروغ الراكب ان كان مطلقا تنفع صلاته وابطالها
 لا لعدم خوفه شرعوا ثم ذهب العدو ولم يجز انخرافهم وبكسه
 جاز لا تشترع صلاة الخوف للعاصي في سفره كما في الظهيرية وعليه
 فلا تنفع من البغاة وصرح انه عليه الصلاة والسلام صلاها في اربع ذات
 الرقاع وبطن نخله وعسفات وذي قرن **باب كيف صلاة الجنائز**
 من اضافة الشيء لشيء وهي بالفتح للميت وبالكسر السرير وقيل لغتان
 والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدمية **يوجه للحشر**
 وعلامته استرخاء قدميه وانعوجاج مخبريه والتخساف صدغية القبلة
 علي بينه هوف السنة **وجاز الاستلقاء علي ظهره وقدماه اليها** وهو
 المعتاد في زماننا **ولكن يرفع رأسه قليلا ليتوجه للقبلة وقيل يوضع**
كما تيسر علي الاصح صححه في المبتغي **وان شق عليه تركه في حاله**
والمرجوم لا يوجه معراج ويلقت ندبا وقيل وجوبا بذكر الشهادتين
 لان الاول لا تقبل بدون الثانية **عنده** قبل الغرغرة واختلف في قبول
 توبة الياس والختان قبول توبته لا ايمانه والفرق في البرازية
 وغيرها من غير **امر به** الا لا يغير واذا قالها مرة كفاه ولا
 يكثر عليه ما لم يتكلم ليكون اخر كلامه لا اله الا الله ويبدى قراءة
 يس والرد **ولا يلقت بعد التحميد** وان فعل لا ينهي عنه وفي
 الجوهرة انه مشروع عند اهل السنة ويكفي قول يا فلان يا ليت
 فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضيت بالله رابا بالاسلام ديننا وجهد
 نبيا قيل يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب الي حوي

ان يصلي

الي

حوي ومن لا يسال ينبغي ان لا يلتفت والاصح ان لا يسال لا يسألون
 ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال المشركين وقيل هم
 خدم اهل الجنة ويكره تمزيق الموت وتمايمه في النهر وسيجي في الخطر
وما ظهر منه من كلمات كفرية تغتفر في حقها ويعامل معامل
موت المسلمين حلالا علي انه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم
 زوال عقله قبل موته ذكره الكمال **واذا مات تشد لحياه وتغني**
عيناه تحسنا له ويقول مغضبه لبسم الله وعلي ملة رسول الله
 اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعد به بقايك واجعل
 ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ثم يمد اعضاه ويوضع علي بطنه
 سيف او حديد لا يلائق ويحضر عنده الطبيب ويخرج من عنده
 الحايض والنفساء والجنب ويعلم به جيرانه واقرباؤه ويسرع في
 جهازه ويقرا عنده القران الي ان يرفع الي الغسل كما في القهستاني
 مهزيا للتفت قلست وليس في التفت الي الغسل بل الي ان يرفع
 فقط وفسره في البحر برفع الروح وعبارة الزيلعي وعمره تكرر القراءة
 عنده بحيث يغسل وعلاه الشربلالي في امداد الفتاح بقوله تنزيها
 للقران عن نجاسة الدنيا الميت لتجسه بالموت قيل نجاسة حيث
 وقيل حدث وعليه **فينبغي جوارزها لقراءه المحدث ويوضع كما مات**
كما تيسر في الاصح علي سرير حجر وتر الي سبع فقط فتح كلفه
 وعند موته فهي ثلاث لا خلفه ولا في القبر **وكره قراءة قران**
عنده الى تمام غسله عبارة الزيلعي حتى يغسل وعبارة النهر قبل غسله
 وتستغرق رتبة الغليظة فقط **علي الظاهر** من الرواية وقيل **مطلقا**
 الغليظة والخفيفة **وصحح الزيلعي** وغيره **ويغسلها تحت خرقة السرة**
بعد ان خرقة مثلها علي يديه حرمة اللبس كالنظر **ويجرد من**
 ثيابه **كما مات** وغسله صلي الله عليه وسلم في قميصه من خواصه
ويوضي من يومر بالصلاة **بلا مضضمة واستنشاق للحجج** وقيل
 بفعلات بخرقه وعليه العمل اليوم ولو كان جنبا او حائضا او نفسا
 فعلا اتفاقا تنهيا للتلوارة كما في امدان الفتاح مستهدا من شرح
 المقدسي ويبدأ بوجهه ويسبح رأسه **ويجب عليه ما غلي**
يسجد ورق النبق او حصى بضم فسكون الاشنان

صححه

ان تيسر والا فخالص مغلي ويغسل رأسه ولحيته بالخلط
 بنت بالعراق ان وجد والا فبما بون ونحوه هذا الى بهما
 شعريتي لو كان امره او اجرد لا يفعل ويفجع علي يساره
 ليل يمينه فيغسل حتى يصل الماء تحت منه ثم علي يمينه كذلك
 ثم يجلس مسندا ابنا لله فعول اليه ويمسح بطنه رقيقا
 وما خرج منه يغسله ثم بعد اعادة يفجعه علي شقه الايسر
 ويغسله وهذه غسلة ثالثة ليحصل المسنون ويغيب عليه الماء
 عند كل اجماع ثلاث مرات لما مر وان زاد عليها او نقصت جاز
 ان الواجب مرة ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه لان
 غسله ما وجب لرفع الحدث لبقائه بالموت بل لتجسده بالموت
 كسائر الحيوانات الدموية الا ان المسلم يظهر بالغسل كرامة له وقد
 حصل بخر وشرح مجمع وينشف في ثوب ويجعل الحنوط وهو
 يفتح الى العطر المركب من الاشياء الطيبة غير زعفران وورس
 لكرهتهما للرجال ويجعلهما في الكفت جهل على رأسه ولحيته ندبا
 والكا فور علي مساجده كرامة لها ولا يسرح شعره اي يكو
 ذلك تخريها يقص ولا يظفره الا المكسور ولا يشعره ولا يجت
 ولا بأس يجعل القطط علي وجهه وفي مخارقه كدبر وقبل واذن
 وفم وتوضع يديه في جانبه لاعلي صدره لانه من عمل الكفار
 بنت ملك ويمنع زوجها من مسها وغسلها الامت النظر اليها
 علي الاصح منية وقالت الائمة الثلاث يجوز ان عليا رضي الله عنه
 غسل فاطمة رضي الله عنها قلنا هذا مجهول علي بقا الزوجية لقوله
 عليه الصلاة والسلام كل سبب ونسب ينقطع بالموت الا سبي ونسب
 مع ان بعض الصحابة انكر عليه شرح المجمع للنعيب وهي لا تتع من
 ذلك ولو ذمته بشرط بقا الزوجية بخلاف ام الولد والمدة
 والمكاتب فلا يغسلونه ولا يغسلهن على المشهور رجحان
 في الزوجية صلاحيتها غسله حالة الغسل لاحالة الموت فتتبع
 من غسله لو بان قبل موته او رقدت بعده ثم اسلمت او
 مسمت ابنه بشهوة لزوال النكاح وجاز لها غسله لو اسلم
 زوج الجوسية فمات فاسلمت بعده لحل مسها حينئذ اعتبار

الي ما يلي ٧

طه
المنجنيك

اعتبار بحالة الحياة وجد رأس آدمي او احد شقيه لا يغسل ولا
 يصلي عليه بل يدفن الا ان يوجد أكثر من نصفه ولو بلا رأس
 والامضات يغسل الميت مجانا فان ابتغى الغاسل الاجر جاز
 ان كانت ثمة غيره والا لا لتعيته عليه وينبغي ان يكون حاكم
 الجمال والحفا كذلك سراج ولو غسل الميت بغير ثنية اجزاء
 اي لطهارته لا لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين ولذا قالوا
 لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا لانا امرنا بالغسل بخبره
 في الماء بنية الغسل ثلاثا فتح وتعليقه يفيد انهم لو صلوا عليه بلا
 اعادة غسله صح وان لم يسقط وجوبه عنهم فتدبره وفي الاختيار
 الاصل فيه تغسيل الملائكة لادم عليه السلام وقالوا لولده هذه
 سنة موتكم فروع لو لم يد راسا لم يمسح ام كافر ولا علامة ان في
 دارنا غسل وصلي عليه والا لا اختلط موتانا بكفار ولا علامة اعتبار
 الاكثر فان استوفوا وغسلوا واختلف في الصلاة عليهم ومحل دفنهم
 كدفن ذمية حيلي من مسلم قالوا والاحوط ان فيها علي حدة ويجعل
 ظهرها للقبلة لان وجه الولد لظهرها ماتت بين رجال او هو
 بين نسائها المحرم فان لم يكن فالاجنبي بخرة ويمم الخثر 8
 المشكل ولو مراها قالا لا فغيره فيغسله الرجال والنساء يمس لفقد
 ما وصلي عليه ثم وجدوه غسلوه وصلي ثانيا وقيل لا وبين في
 الكفت ازار وقهيمس ولغافه وتكره التمام للميت في الاصح
 مجتبي واستحسنها المتأخرون للعلماء والاشراف ولا بأس بالزيادة
 علي الثلاثة ويحسن الكفت لحديث حسنها اكفان الموتى فانهم
 يتزاورون فيها بينهم ويتفاخرون بحسن اكفانهم ظهيري
 ولها درع اي قهيمس وازار وخمار ولغافه وخرقة تربط بها
 ثدياها وبطنها وكفايتها له ازار ولغافه في الاصح ولها ثوبان
 وخمار ويكره اقل من ذلك وكفت الضرورة لهما ما يوجد
 واقله ما يعم البدن وعند الشافعي ما يستر العورة كالحق تبسط
 اللغافه او لا ثم يبسط الازار عليها ويقص ويوضع علي
 الازار ويلف يساره ثم يمينه ثم اللغافه كذلك ليكون الايمن
 علي الايسر وهي تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين

على صدره **خافوقه** اي الدرع **والنخار فوقه** اي الشعر تحت
الكفاية ثم يفعل كما مر **ويحقد الكفت** ان خيف **انتشاره وخشي**
مشكل كأمراة فيه اي الكفت والمحرم كالحلال والمراهق كالبالغ
ومن لم يراهق ان كفت في واحد جاز والسقط يلف ولا يكفت
كالعضو من الميت **وادي منوش طري** لم يتفسخ **يكفن كالذي**
لم يدفن مرة بعد اخري **وان تفسخ كفت في ثوب واحد والي**
هنا صار المكفون **احد عشر والثاني عشر** الشهيد ذكره في الجاني
ولا يابس في الكفن يبرود وكتات وفي النساء بحرين ومن عفر
ومعصفر لحواره بكل ما يجوز لبسه حال الحياة احبه البياض او المالك
يصلي فيه **وكفن من لا مال له على من تجب عليه نفقته** وان
تعدد وافي قدر ميراثهم **واختلف في الزوج والمفقور على**
كفنها وجوبها عليه عند الثاني **وان تركت ما لا خائبة وجهه في**
البحر بانه الظاهر لانه كسوتها **وان لم يكن ثمة من تجب عليه**
نفقته ففي بيت المال فان لم يكن بيت المال معجورا او منتظما
فعل المسلمين تكفينه فان لم يقدر واسالوا الناس له ثوبا فان
فضل شيء رد المنتدق ان علم والا كفت به مثله والانتدق به
مجتبي وظاهره انه لا يجب عليهم الاسوال كفت الضرورة لا
الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا واحد وذلك الواحد ليس له
الا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفت عن ملك المتبرع
والصلاة عليه صفتها فرض كفاية بالاجماع فيكفر منكرها لانه
انكر الاجماع قنية كد منه وغسله وتجهيزه فانها فرض كفاية
وشرطها ستة اسلام الميت وطهارته ما لم يهل عليه التراب
فيما عليه في قبره فلا غسل وان صلى عليه او لا استحسانا وفي القينة
الظهارية من النجاسة في ثوب وبدن ومكان وستر العورة شرط
في حق الميت والامام جميعا فلو لم يلا طهارة والقوم بها ابيد
وبعكسه لا كالموت امرأة ولو امة لسقوط فرضها بواحد
وبقي من الشر وطبوع الامام تأمل وشرطها حضوره **ووضعه**
وكونه او اكثره **امام المصلي** وكونه للقبلة فلا تصح علي غائب ومحمول
علي نحو دابة وموضع خلفه لانه كالامام من وجه دون وجهها

ايضا

وجهه لمحتلها علي الصبي وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ولي
النجاشي لغوية او خضوة صبية وصحت لو وضعوا الرأس موضع
الرجلين واسياوات تعمدوا ولو اخطأ والقبلة صحت ان تخروا والا
لا مفتاح السعادة **وركنها** شيان **التكبيرات** الاربع فالاولى ركعت
ايضا الا بشرط فلنالم يحز بنا اخري عليها **والقيام** فلم تجز قاعدا ابدا
عذر **رستنها** ثلاثة **التحميد والشنا والدعاء فيها** ذكره الزاهد في
وغیره وما فهمه الحال من ان الدعاء ركعت والتكبير الاول بشرط رده
في البحر يتصرح بهم بخلافه **وفرض علي كل مسلم مات خلا اربع**
بغاة وقطاع طريق فلا يغسلوا ولا يصلي عليهم **ان اقتلوا في الحرب**
ولو بعده صلى عليهم لانه خدا وقصاص **وكن اهل عمية ومكار**
في مصر ليللا بسلاح وخناق ختق غير مرة فحكمهم كالبلغاة من قتل
نفسه ولو **عند اغسل ويصلي عليه** به يفتي وان كان اعظم وزلا
من قاتل غيره ورجح المال قول الثاني بما في مسلم انه عليه الصلاة
والسلام اني برجل قتل نفسه فلم يصلي عليه **لا يصلي علي قاتل احدا بوجه**
اهانة له والحقة في النهر بالبلغاة **وهي اربع تكبيرات** كل تكبيرة قايمة
مقام ركعة **يرفع يده في الاولى فقط** وقال ائمة بلغ في كلها **وثني**
بعدها وهو سبحانك اللهم وبحمدك ويصلي علي النبي صلى الله عليه
وسلم كما في التشهد بعد الثانية لان تقديمها سنة الدعاء **ويعد**
الثالثة بأمور الآخرة والمآثور اولي وقدم فيه الاسلام مع انه الايات
لانه مبني عن الانقياد فكانه دعا في حال الحياة بالايات والانقياد
واما في حال الوفاة فانقياد وهو العمل غير موجود **ويسلم** بلا دعاء
بعد الرابعة تسليمين ناويا الميت مع القوم ويسر الكل الا التكبير
زيلعي وغيره لكن في البدائع العمل في زمانا علي الجهر بالتسليم وفي
جواهر الفتاوي يجهر بواحدة **والاقراءة** **لا تشهد فيها** وعين
الشافعي الفاتحة في الاولى وعندنا يجوز زينة الدعاء ويكره بنية
القرأة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه الصلاة والسلام وافضل صحتها
اخرها اظهارا للتواضع **ولو كبر امامه خمسا لم يتبع** لانه منسوخ
فيكث الموت **حيث يسلم معه اذا سلم** به يفتي هذا اذا سمع من
الامام ولو من المبلغ تابعه وينوي الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في العيد

ولا يستغفر فيها لمصلي ويجوز ان ومقتوه لعدم تكليفهم بل يقول
 بعد دعاء الباعثين اللهم اجعله لنا قريبا بفتحين اي سابقا الى
 الحوض ليهيئ الماء ويورد عائلته ايضا لتقديمه في الخير لاسيما وقد قالوا
 حسنت المصلي المنة لا بوجه بل لهما ثواب التعليم واجعله ذكرا
 بضم الذال المعجمة ذخير وشافعا مستغفرا مقبول الشفاعة ويقوم
 الامام ندبا بحد الصدر مطلقا للرجل والمرأة لانه محل الايمان والشفاعة
 لاجله والمسيوق ببعض التكبيرات لا يكبر في الحال بل ينتظر تكبير
 الامام ليكبر معه للافتتاح لما مر من كل تكبيرة كركعة والمسيوق لا يبدل
 بها فاته وقال ابو يوسف لا ينتظر كما لا ينتظر الحاضر في حال التحريم
 بل يكبر اتفاقا للتحريم لانه كالمذكر ثم يكبر ما فاتهما كاستقبالا
 دعاء خشيا رفع الميث على الاعناق وما في المجتنب من ان المذكر
 يكبر الكل للحال شاذ نهر فلو جاء المسيوق بعد تكبير الامام الرابعة
 فانتته الصلاة على كل واحدة لتعذر الدخول في تكبيرة الامام عند
 اي يوسف يدخل لبقا للتحريم فاذا سلم الامام كبر ثلاثا كما في الحاضر
 وعليه الفتوي ذكره الحلبي وغيره واذا اجتمعت الجنان فافرا
 الصلاة على كل واحدة اولي من الجمع وتقدم الافضل افضل
 وان جمع جاز ثم ان شاذ جعل الجنان صفا واحدا وقام عند
 افضلهم وان شاذ جعلها صفا مما يلي القبلة واحد خلف
 واحد بحيث يكون صدر كل جنازة مما يلي الامام ليقوم بهذا
 صدر الكل وان جعلها رجلا فسن المحمول المقصود وراعي
 الترتيب المعهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالافضل
 الرجل مما يليه فالمرء فالخشي فالبالغة فالمرأة والميراث
 يقدم على العبد والعبد على المرأة واما ترشيحهم في قبر واحد لضرورة
 فيعكس هذا فيجعل الافضل مما يلي القبلة متخ وتقدم عليه في
 الصلاة السلطان ان حضر او نايبه وهو امير المعة ثم القاضي
 ثم صاحب الشرطة ثم خليفته ثم خليفة القاضي ثم امام الحي
 فيه ايهاهم وذلك ان تقدم الامام والراعي وتقدم امام الحي
 مندوب فقط بشرط ان يكون افضل من الموالي والا فالموالي
 اولي كما في المجتبى وشرح الجمع لمصنفه وفي الدراية امام

طهات الصبح له لا ابو

بعد الزمان

امام المسجد الجامع اولي من امام الحي اي مسجد محله نهر ثم
 القلي بترتيب عمومية الاكاح الا الأب فيقدم على الابن اتفاقا
 الا ان يكون عالما والاب جاهلا فالابن اولي فان لم يكن ولي فالزوج
 ثم الجيران وموالي العبد اولي من ابنه الحر لبقا ملكه والفتوي
 على بطلان الوصية بغسله والصلاة عليه وله اي الموالي ومثله
 كل من يقدم عليه من باب اولي الا ان لغیره فيها لانه حقه فيمكلك
 بطلانه الا اذا كان هناك من يساويه فله اي لذلك المساوي
 ولو اصغر سنا المنع لمشاركته في الحق اما البعيد فليس له المنع
 فان صلي غيره اي الوالي ممن ليس له حق التقدم على
 الوالي ولم يتابعه الوالي اعاد الوالي ولو على قبره ان شاذ اجل
 حقه لا اسقاطا للغير من ولدا قلنا ليس لمن صلي عليه ان يعيد
 مع الوالي لان تكرارها غير مشروع والا اي وان صلي من
 له حق التقدم كقاضي او نايبه او امام حي او من ليس له
 حق التقدم وتابعه الوالي لا يعيد لانهم اولي بالصلاة منه
 وان صلي هو اي الوالي بحق بان لم يحضر من يقدم عليه
 لا يصلي غيره بعده وان حضر من له التقدم لكونها بحق اما الوالي
 الوالي بحضرة السلطان مثلا كما في المجتبى وغيره وفيه حكم صلاة من
 لا ولاية له لعدم الصلاة اصلا فيصلي غيره مالم يتزق وان دفن
 واخيل عليه التراب بغير صلاة او بها بلا غسل او من لا ولاية
 له صلي على قبره استحسانا مالم يغلب على الفلن نفسه من غير
 تقدير هو الاصح وظاهره انه لو شك في نفسه صلي عليه لكت
 في النهر عن مسجد لانه تقدمها للمانع ولم تجز الصلاة عليها ابا
 ولا قاعدا بغير عذر استحسانا وكرهت خراشا وقيل تنزيها
 في مسجد بجماعة هو اي الميت فيه وحده او مع القوم واختلف
 في الخارج عن المسجد وحده او مع بعض القوم والمختار الكراهة
 مطلقا خلاصة بناء على ان المسجد انما بني المكتوبة وتوابعها كنافذة
 وذكر وتدريس علم وهو الموافق لاطلاق حديث ابي داود
 من صلي على ميت في المسجد فلا صلاة له ومن ولد فيها
 يغسل ويصلي عليه ويرث ويورث ويسمي ان استهل بالنبا

اعاد اللفظ ثم

متبرع خلة

توقف العام

للفاعل او وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج اكثره حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصيح فدحجه رجل فعليه العزة وات قطع اذنه فخرج حيا فمات فعليه الدية **والا يستهل غسل وسبي** عند الثاني وهو الاصح فيفتي به على ظاهر الرواية اكرام النبي ادم كما في ملتقى الجار وفي النهر عن الظهيرية واذا استناب بعض خلقه غسل وحشر هو المختار **وادرج في خرقه ودفت ولم يصل عليه** وكذا الايرث اذا انفصل بنفسه **لمصب سبي مع احد ابي به** لا يصلي عليه لانه تبع له اي في احكام الدنيا لا العقب لما رانهم خدمة اهل الجنة **ولو سبي بدونه** فهو مسلم تبعا للدار او للسايي **اوبه فاسلم هو** او اسلم **المصبي** وهو عاقل اي بان سبي **مبلي عليه** لم يبرورته مسلما قالوا ولا ينبغي ان يسأل العامي عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقته وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا اذا قال نعم اكتب به ولا يضر تو قفه في جواب ما الايمان ما الاسلام فتح **ويغسل المسلم ويكف ويدفت قريبه** كخاله **الكافر الاصلي** اما المرتد فيلقى في حفرة كالكلب **عند الاحتياج** ولوله قريب فالاولي تركه لهم **من غير مراعاة السنة** فيغسله غسل الثوب الخس ويلفه في خرقه ويلقيه في حفرة وليس للكافر غسل قريبه المسلم **واذا حمل الجنازة وضع نذبا مقدما** بكسر الدال وتفتح وكذا المخرج **علي يمينه** عشر خطوات لحديث من حمل جنازة اربعين خطوة كغرت اربعين كبيرة ثم **وضع موخرها على يمينه** كذلك ثم **مقدما** علي يساره ثم **موخرها** كذلك فيقع الفراغ خلف الجنازة فيمشي خلفها وصح انه عليه الصلاة والسلام حمل جنازة سعد بن معاذ ويكره عندنا حمله بين عموي السريين بل يرفع كل رجل قايمة باليد لاعلي العنق كالامتعة ولذا كره حمله علي ظهر ودابة **والمبي الرضيع او الفطيم او فوق** ان كان قليلا **الحمله واحد علي يديه** ولوركاوات كانت كبير **احمل علي الجنازة ويسرع بها** لاخيب اي عدو وسريع ولو به كره وكره تاخير صلاته **ودفته** ليضلي عليه **جميع عظيم** بعد صلاة الجمعة الا اذا خيف فوثقا بسبب دفنه فنية كما كره لمبعتها

خلافة

لمبعتها **جلوس قبل وضعها** وقيام بعده **ولا يقوم من في المصلي** 8 **لها ان اراها قبل وضعها** والامن مرت عليه هو المختار وماورر م فيه منسوخ زيلعي **ونذب المشي خلفها** لانها متبوعة الا ان يكون خلفها نسائا للمشى امامها احسن اختيار ويكره خروج من يخرجها وتزجر الناجية ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها ويسارها **ولو مشى امامها جاز** وفيه فضيلة ايضا **ولكن ان تباعد عنها او تقدم الكل** او ركب امامها **مكره** كما كره فيها رفع الصوت بذكر او قراءة فتح **وحفر قبره** في غير دار **مقدار نصف قامة** وان زاد فحسن **وليجد ولا يشق** الا في ارض رخوة **ولا يجوز ان يوضع فيه منبرية** وما روي عن علي كرم الله وجهه فغير مشهور لا يؤخذ به ظهيرية **ولا باس باخناز تابوت** ولو من حجارة وحديد **له عند الحاجة** كرخاوة الارض **ويسن ان يفرش فيه التراب مات في سفينة غسل وكفت وصلي عليه** **والقي في البحار** ان لم يكن قريبا من البر فتح **لا ينبغي ان يدفن الميت في الدار** ولو كان صغيرا لاختصاص هذه السنة بالانبياء واقعات **ويستحب ان يدخل من قبل القبلة** بان يوضع من جهتها ثم يحل فيجد وان يقول **واضعه لبسم الله وبالله وعلي ملة رسول الله ويوجه اليها** وجوبها وبينغي كونه علي شقه الا يمت ولا ينش ليوجه اليها **وتحل العقدة** للاستغناء عنها **ويسوي الدين عليه والقصب** لا **الااجر** المخلوخ **والخشب** لو حوّل الميت اما فوقه فلا يكره **بنت ملك** قامة عدد ليناف لحديث النبي صلى الله عليه وسلم تسع بهنسي وجاز ذلك حوله **بارض رخوة** كالتاب **ويسجي** اي يغطي **قبرها** ولو خشي **لا قبره** الالعذر كطرويهال **التراب عليه وتكره الزيادة علي ما خرج منه** من التراب لانه بمنزلة البناء **ويستحب حشيه** من قبل رأسه ثلاثا وجلس ساعة بعد دفنه لدعاء قرأة بقدر ما يخرج الجور ويغرق لحبه ولا بأش برش الماعلي حفا الترابه عن الاند راس **ولا يربع** للنهي عنه **ويسنم** ندبا وفي الظهيرية وجوبه با قدر شبر **ولا يحصر** للنهي عنه **ولا يطين** ولا يرفع عليه **بناء** قبل **الاباس**

الميت في

به وهو المختار كما في كراهة السراجية وفي جنازتها لا بأس بالكتابة
 ان احتيج اليها حتى لا يدب الابرار ولا يتهن ولا يخرج منه بعد
 اهالة التراب **الالحق له** كان تكون الارض معصوبة او
احذت بشقة ويخير المالك بين اخراجه ومساوته بالارض
 كما جاز زرعه والبناء عليه اذا بقي وصار ترابا زليجي **حامل ماتت**
وولدها حي يضرب شق بطنها الايسر ولو بالعكس وخيف
 علي الام وقطع واخرج لو ميتا والا كما في كراهة الاختيار ولو
 بلغ مال غيره ومات هل يشق قولان والا ولي نعم فتح **فروع**
 الاتباع افضل من النوافل لقربة او جوار او صلاح معروف
 يندب دفنه في جهة موته وتجيده وستر موضع غسله فلا يراه
 الا غسله ومن يعينه وان راي ما يكره لم يجر ذكره لحديث انكروا
 محاسن مو تاكم وكفوا عن مساوهم لا بأس قبل دفنه **والاعلام**
 بموته وبارزاه شعرا وغيره لكت يكره الافراط في مدحه ولا سيما
 عند جنازته لحديث من تعزب عن الجاهلية فاعفوه بهن ابيه
 ولا تكلوا وتعزية اهله وترغيبهم في الميراث باخذ طعام لهم
 والجلوس لها في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل ويكره بعدها
 الاغاييب وتكره التعزير ثانيا وعند القبر وعند باب الدار ويقول
 اعظم الله اجرک واحسن الله عزاک وغفر لميتک وزيارة
 القبور ولو للنساء لحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزورا
 ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين واننا انشا الله بكم لاحقون
 ويقرأ ياسين وفي الحديث من قرأ الاخلاص احد عشر مرة ثم ذهب
 اجرها الاموات اعطى من الاجر بعدد الاموات ويجفر قبر لنفسه
 وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره نهيه نحو الكفن بخلاف القبر
 يكره المشي في طريق ظن انه محدث حتى لو لم يصل الي قبره
 الا بوطي قبر يتركه لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القاريين عند
 القبر هو المختار عظم الذي محرم انها يعذب الميت بيكا اهله اذا
 اومى بذلك كتب علي جهة الميت او عمامة او كفته عهد
 نامة ينبغي ان يغفر الله للميت اومى بعضهم ان يكتب علي
 جهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي

وتخرج ولدها

بقوله

ثم روي في المنام فسئل فقال لما وضعت في القبر جاتني ملائكة
 العذاب فلما رأوا مكتوب علي جهتي لبسم الله قالوا انت من عذاب
 الله **باسم الله الشهيد** فعيل بمعنى مفعول لانه مشهود له
 بالجنة او فاعل لانه حي عند ربه فهو شاهد **هو كل مكلف مسلم**
طاهر فالخائف ان رأت ثلاثة ايام غسلت والا لا لعدم كونها
 حايضا ولم يعد عليه السلام غسل جنظة لخصوله بفعل الملائكة بدليل
 قصة ادم **قتل فلما** بغير حق **جارية** اي بما يوجب القصاص **ولم**
يجب بنفس القتل مال بل قصاص حتى لو وجب المال بعارض كالصالح
 او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة **ولم يرتث** فلوارثت غسل كما ينبغي
وكذا يكون شهيدا **لو قتله باغ او حربي او قاطع طريق** ولو تسييا
او بغير الجارية فان مقتولهم شهيد باي الة قتله لان الاصل فيه
 شهدا احد **ولم يكن** كلهم قاتل سلاح **او وجد جريحا في معركة** للمواد بالحرا
 علامة القتل خروج الدم من عينه او اذنه او حلقه صافيا لامنت انفه او
 ذكره او دبره او حلقه جامدا **فينزع عنه ما لا يصلح للكفن ويزاد** ان
 نقص ما عليه عن كفن السنة **ويقتصر** ان زاد لاجل ان يتم كفته
 المستوفى **ويغسل عليه بلا غسل ويدفنه بدمه وثيابه** لحديث
 رويهم **ويغسل من وجد قتيلا في مصر او قرية فيما** اي في موضع
 تجب فيه الدية **ولو في بيت المال** للمقتول في شارع وجامع **ولم**
يعلم قاتله او علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيدا لم تقاتله
 المصور من ليلا في المهر فانه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله
 المصور غاية الامرات عينه لم تعلم فلم يحفظ فان الناس عنه غافلون
او قتل بجدا وقصاص اي يغسل وكذا يتعزيرا واقترا من سبع او
 جرح **مارث** وذلك بان اكل او شرب او نام او تد اوي ولو قليلا
 او اوي خيمة او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل ويقدر علي
 اداها **او نقل من المعركة** وهو يعقل سواء وصل حيا او مات علي
 الايدي وكذا لو قام من مكانه الي مكان اخر بدافع **للخوف وطبي**
الحيل او اومى بامور الدنيا واما بامور الآخرة لا يصير مرتثا
 عند مجده وهو **الاصح** حو حو لانه في احكام الاموات **او باع**
 او اشترى او تكلم بكلام كثير **والا فلا** وهذا كله اذا كان بعد تقضا
 الحرب ولو فيها اي في الحرب لا يصير مرتثا بشي مما ذكره وكذلك

11

ميتا

بكله

في الشهيد الكامل والافالم تراث شهيد الاخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد
 العدو فاصاب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم وعليه
 والمبطون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومهمات
 وهو يطلب العلم وقد عدهم السيوطي نحو ثلاثين **باب روي**
الصلاة في الكعبة في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن **يفتح فرض**
وتقل فيها وتوقها ولو بلاسترة لان القبلة عند ناهي العرصه والهووي
 الي عنان السماء **وان كره الثاني** النهي وترك التعظيم **منفردا وبجماعة**
وان وصليته اختلفت **وجوههم** في التوجه الي الكعبة **الا اذا جعل**
تقاه الي وجه امامه فلا يبع اقتدا به **لتقدمه عليه** ويكره جعل
 وجهه لوجهه بلا حائل ولو لجنبه لم يكره فهي اربع **وتع لو خلقوا**
حوها ولو كان بعضهم اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانب
 لآخره حكما ولو وقف مسامتا للركن في جانب الامام وكان اقرب
 لم أره وبين في الفساد احتياطا لترجيح جهة الامام وهذه صورته على الحاش
وكذا العاقلندي من خارجها بامام فيها والباب مفتوح صح لانه
 كفيما في المحراب **كتاب الزكات** قرنها بالصلاة في اثنتين
 وثمانين موضعاً في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت
 في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعاً هي لغة
 النظافة والنماء وشرعاً **تمليك** خرج الاباحة فلو اطعم يتيماً ناولاً
 الزكاة لا تجزيه الا اذا دفع اليه المطعوم كالمكساة بشرط ان يعقل
 القبض الا اذا حكم عليه بنفقتهم مضمات خلافاً للثاني **جزء مال**
 خرج المنفعة فلو اسكت فقيراً داره سنة ناولاً الزكاة لا تجزيه **عينه**
الشاعر وهو ربع عشر ثياب حويلي خرج النافله والفطره **من مسلم**
فقيه ولو معتقها غير حاشي **ولا مولا** اي معتقه وهذا معني
 قول اكثر تمليك المال اي المعهود اخراجه شرعاً **تطلع المنفعة**
عن المملوك من كل وجه فلا يدفع لاصله وفرعه **لله تعالى** بيات
 لاشتراط النية وشرط اتمل منها عقل وبلغ **واسلام** وحرية والعلم
 به ولو حكما كونه في دارنا **وسببه** اي سبب افتراضها **ملك**
ثياب حويل نسبتها الى الحويل لحواله عليه **تام** بالرفع صفة
 ملك خرج مال المكاتب قلت انه مخرج باشتراط الحرية علي ان

لهيحه
 اموتهم امام

بنازيه

علي ان المطلق ينصرف للكامل ودخل مال ملك بسبب خبيث مكفوب
 خلطه اذا كان له غيره منفصل عنه يوفي دينه **فان عت دينه له مطالب**
من جهة العباد سواء كان لله كزكاة وخراج او للعبد ولو كغالة
 او وجلا ولو صداق زوجته الموجل للفراق او نفقة لزمته بقضاء
 او رضا بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا يمنع الدين
 وجوب عشر وخراج وكفارة **وفان عت حاجته الاصلية** لان المشتغل
 بها كالمعدوم وفسره بت ملك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقاً كشيابه او
 تقديره كدينه **تام** ولو **تقدر** بالقدرة على الاستئجار ولو بتأنيده
 وفرع على سببه بقوله **لا زكاة على مكاتب** لعدم الملك التام وفي
 كسب ما ذوت ولا في موهوت بعد قبضه ولا فيما اشتراه لتجارة قبل
 قبضه **ومديون العبد بقدر دينه** فيزكي الزايد ان بلغ
 نصيباً وعروض الدين كالهلاك عند محمد ورجحه في الحر ولو
 له نصيب صرف الدين لا يسرها قبضاً ولو اجناساً صرف لاقطها
 زكاة فان استوفى كاربعتين شاة وخمس ابل خير **ولا في ثياب الدين**
المحتاج اليها دفع الحر والبردين ملك **واما ثياب الدين** **ولا في ثياب الدين**
السكن ونحوها وكذا الكتب وان لم تكن لاهلها ان لم ينو التجارة
 غير ان الاهل له اخذ الزكات وان ساوت نفسها الا ان تكون غير فقه
 وحديث وتفسير او تنديد علي نستخمين منها هو المختار وكذلك
 الات المحترفين الامايقي غير ان عينه كعصفه ليدفع الجدل فقيه
 الزكاة بخلاف ما لا يقي كما يرون يساوي نصيباً وان حال الحول
 وفي الاشباه الفقيه لا يكون غنياً بكتبه المحتاج اليها الا في دين
 العباد فتباع له **ولا في مال مفقود** وحده بعد سنين **وساقط**
في البحر استخرجه بعد ما **ومقصود** لا **بينة عليه** فلو له بينة
 تجب لما مضى الا في غصب السائمة فلا تجب وان كان الغاصب حقراً
 خائبة **ومد فون في بنية نسبي مكانه** ثم تذكره وكذا الودة
 عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز واختلف في المدفون
 في كرم وارض مملوكة **ودين** كان محمد **المديون سنين**
 ولا بينة عليه **ثم صارت** له بان **اقر بعد ما عند قدم** وقيد
 في مصرف الثانية بما ان احلف عليه عند القاضي اما قبله فجب

لما مضى **وما اخذ مصادرة** اي ظالما ثم وصل اليه بعد سنين لعدم
 النسيان الاصل فيه حديث علي لا زكاة في مال الفسار وهو ما لا يملك الانتفاع
 به مع بقاء الملك **ولو كان الدين في مقر ملي او علي مقر معسر او مفلس**
 اي محكوم بافلاسه او علي جاحد عليه بيئته وعن محمد لا زكاة وهو
 الصحيح ذكره بن مالك وغيره لان البيئته قد لا تقبل او علم به قاض
 سيجي ان المفتي به عدم القضا بعلم القاضي **فوصل الي ملكه لزوم**
زكاة ما مضى وسنفضل الدين في زكاة المال وسبب لزوم ادائها
 توجه الخطاب يعني قوله تعالى اتوا الزكاة **وشروطه** اي شرط اقترانها
 ادائها **حولات الحول** وهو في ملكه **وشبهة المال كالدرهم**
والدين لتعينها التجارة باصل الخلقة فتلزم الزكاة كيف ما مسكها
 ولو للنفقة او **السوم** بقيد هاتين الايتين **او نية التجارة** في العروض
 اما صريحا ولا بد بمقارنتها العقد التجارة كما سيجي وادلالة بان يشترى
 عينا بعرض التجارة ولو اجرد ارة التي للتجارة بعرض فتميز للتجارة
 بلانيه صريحا واستثنوا من اشتراط النية ما يشترى المضارب فانه
 يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بما لها غيرها ولا تصح نية التجارة
 فيما خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستأجرة او المستعاض
 لئلا يجمع الحقائق **وشروط صحة ادائها نية مقارنة له** اي للاد او لو
 كانت المقارنة حكما كالو دفع نية ثم نوي والمال قايم في يد الفقير
 او نوي عند الرفع للمو كليل ثم دفع المو كليل بلانية او دفعها الذي
 ليدفعها للفقير جاز لان الاعتبار نية الامر وكذا لو قال هذا تطوع او
 عن كفاري ثم نفاه عن الزكاة قبل دفع الوكيل صحيح ولو خلط
 زكاة مو كليه ضمنه وكان متبرعا الا اذا وكله الفقير والوكيل ان يدفع
 له له الفقير وزوجته لانفسه الا اذا قال بها فمعه حيث
 شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزالات كان علي نية الرجوع
 وكان بدراهم الموكل قائمة او مقارنة **يعزل ما وجب كله** او بعضه
 ولا يخرج عن العهدة بالعزل بل بالاداء للفقراء **او تصدق بكلمة**
 الا اذا نوي نذرا او لوجبا اخر فيجمع ويضمن الزكاة ولو تصدق
 ببعضه لا تنقطع حصته عند الثاني خلافا للثالث واطلقه فهم
 العين والدين حتي لو ابرأ الفقير عن النصاب صح وسقط عنه

عنه **واعلم** ان اداء الدين عن الدين والعين عين العين وعن الدين
 يجوز واداء الدين عن العين وعن دين سيقضي لا يجوز وحيلة
 الجواز ان يعطي مديونه الفقير زكاته ثم ياخذها عن دينه ولو
 امتنع المديون مديونه واخذها لكونه ظفر بحسنه فانه
 مانعه رفعه للقاضي وحيلة التكليف بها التصديق علي فقير ثم هو
 يكف فيكون الثواب لهما وكذا في تعبير المسجد وتماه في حبل الاشياء
واقترضها همري اي علي التراخي وصحة الباقي وغيره **وقيل فوري**
 اي واجب علي الفور **وعليه الفتوى** كما في شرح الوهبانية **فيما ثم**
تأخيرها بلا عذر **وترون شهادته** لان الامر بالمصرف الي الفقير
 معه قرينة الفور وهي انه لدفع حاجته وهي معجلة فتميز لم يجب
 علي الفور لم يحصل المقصود من الايجاب علي وجه التمام وتماه في الفتح
لا يفي للتجارة ما اي عند مثلا **اشترى لها فنوي** بعد ذلك **خدمته ثم ما**
 نفاة الخدمة **لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم يبعه** يحسن ما فيه
 الزكاة والفرق ان التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية بخلاف الاول فانه ترك
 العمل فيتم بها **وما اشترى لها** اي للتجارة **كان لها** لمقارنة النية لعقد
 التجارة **لما ورثته ونواه لها** لعدم العقد الا اذا تصرف فيه اي ناويا
 فتجب الزكاة لاقتراء النية بالعمل **الا الذهب والفضة والسباية**
 لما في الخانية لو ورث سباية لزمه زكاتها بعد حول نوي **اولا وما**
ملكه يصنع لهبة او وصية او نكاح او صلح اخلع عن قود
 قيد بالقود لان العبد للتجارة اذا قتله عبد خطا ودفع به كان المدفوع
 للتجارة خانية وكذا كل ما قو يفسد به مال للتجارة فانه يكون لها بلا
 نية كما مر **ونواه لها كان لها عند الثاني والاصح** انه لا يكون لها
 بمجرد البدايع وفي اول الاشياء ولو قارنة النية ما ليس يدل مال
 بهال لا تصح علي الصحيح **لا زكاة في الليالي والجواهر** وان ساوت
 الفاتفاقا **الا ان تكون للتجارة** والاصل ان ماعد الجهرت والسوايم
 انها يركب بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدي الي الشئ بشرط ما رتبها
 لعقد التجارة وهو كسب المال بالمال يعقد شراء والتجارة او استعراض
 فله نوي التجارة بعد العقد او اشترى شيئا للقيمة ناويا انه اجدر بها
 بانه لا زكاة عليه كالمو نوي التجارة فيما خرج من ارضه كما مر وكما لو

ملاحظة
 المتأصلة بالتجارة

شرب ارضا خراجية ناولا القارة او عشرة ورعها او مزر التجارة وزعه
لا يكون للتجارة لقيام المانع **باب رويوف السائمة** هي الراعية
لغة وشرعا المكتفية **بالرعي المباح** ذكره الشافعي في اكثر العام لقصد الدر
والنسل ذكره الزبيدي وزاد في المحيط والزيادة والسهم ليعم الزكوة
محققا لكن في البدائع لو اسامها اللحم لازكاة فيها كالمواصاها اللحم والزر
ولو للتجارة ففيها زكاة التجارة ولعلمهم تركوا ذلك لتصريحهم بالحكمين
فلو علفها نصفه لا تكون سائمة فلا زكاة فيها للشك في الموجب **ويصل**
حول زكاة التجارة يجعلها للسوم لان زكاة السوايم وزكاة التجارة
مختلفان قد روي سببا فلا يبيح حول احدهما على الآخر **فلو شربها**
اي للتجارة ثم جعلها سائمة **اعتبر اول الحول من وقت العمل**
للسوم كالمواصا السائمة في وسط الحول او قبله بيوم بجنسها او بغير
جنسها او ينقد ولا تنقد عنده او يرضى ولو يربى بها التجارة فانه يستقبل
حول لا يخرجوهرة وفيها ليس في سوايم الوقف والخيول المسبلة زكاة لعدم
الملك ولا في المواشي العبي ولا للمقطوعة القوايم لانها ليست بسائمة
نصاب الابل بكسر الباء الابل وتسكن مؤنثة لا واحد لها من لفظها
والنسبة اليها ابل بفتح الباء سميت به لانها تتول على اقصادها **خمس في وقت**
من كل خمس منها **الي خمس وعشرين نخت** جمع نختي وهو ماله
سنتان منسوب الي نخت **نمر او عراب شاة** وما بين النصابين
عفو وفيها الخمس والعشرين **بنت مخاض وهي التي طعنت**
في السنة الثانية سميت به لان امها تكون غالبا مخاضا اي حاملا
باخري وفي **ست وثلاثين** الي خمس واربعين **بنت لبون وهي التي**
طعنت في الثالثة لان امها تكون ذات لبن لاخري غالبا وفي **ست**
واربعين الي **ستين** حقها بالكسر وهي التي طعنت في الرابعة
وحق ركوبها وفي **احدي وستين** الي خمس واسبعين **جرعة** بفتح
الزاي المعجمة وهي التي طعنت في الخامسة لانها تجزع اي تقاع
اسنان اللبن وفي **ست وسبعين** الي تسعين **بنت لبون** وفي
احدي وتسعين حقتان الي مائة **وعشرين** كذا كتب صلى الله
عليه وسلم لابي بكر ثم تستأنف الفريضة عندها فيؤخذ في كل خمس
شاة مع الحقتين ثم في كل مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان

وحقتان ثم في كل مائة وخمسين ثلاث حقت ثم تستأنف الفريضة
بعد المائة والخمسين ففي كل خمس شاة مع الثلاث حقت ثم في
كل خمس وعشرين بنت مخاض مع الحقات ثم في ست وثلاثين
بنت لبون معهن ثم في مائة وست وتسعين اربع حقات
الي مائتين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين ابدان كما تستأنف
في الخمس التي بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خمسين حقة
ولا تجزي ذكر الابل الابل بالقيمة للانات بخلاف البقر والغنم فان
المالك خير **باب رويوف زكاة البقر** من البقر بالسكوت وهو
الشق سمي به لانه يشق الارض كالثور لانه يثير الارض ومفرجه
بقرة والنالو وحدة **نصاب البقر والجواميس** ولو مشوا لدامت
وحشي واهلية بخلاف عكسه وحشي بقرة وغنم وغيرهما فانه لا يعد
في النصاب **ثلاثون** سائمة غير مشتركة وفيها **تبيع** لانه يتبع امه
وهو ذ **واسنة** كاملة او **تبيعة** انثى او **في اربعين** من ذ **وستين**
او مسنة وفيما زاد على الاربعين **بحسابه** في ظاهر الرواية عن الامام
وعنه لاشي فيما زاد الي ستين ففيها ضعف ما في ثلاثين وهو قو لهما
والثلاثة وعليه الفتوي بخرع البدائع وتصحيح القدوري ثم في
كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة الا اذا اخلا كاية وعشرين
ففي اربعين اربع اتبعة وثلاث مسنة وهكذا **باب رويوف**
زكاة الغنم مشتق من الغنمة لانه ليس لها آلة الدفاع فكانت
غنمة لكل طالب **نصاب الغنم ضانا او معزا** فانهما سواء
في تكليل النصاب والاضحية والربا لا في اذ الواجب والايام **اربعون**
وفيها شاة نعم الذكر والانثى وفي مائة واخدي وعشرين شاتا
وفي مائتين وواحدة ثلاث شياة وفي اربع مائة اربع شياة وما
بينهما عفو ثم بعد بلوغها اربع مائة في كل مائة شاة الي غير نهاية
ويؤخذ في زكاتها اي الغنم التي من الضأن والمعرز وهو ما نخت
له سنة **لا الجزع** الابل بالقيمة وهو ما انثى عليه اكثرها على الظاهر وعنه
جواز الجزع من الضأن وهو قو لهما والدليل يروى ذكره في الحال
والثني من البقرين ستين ومن الابل بن خمس والجزع من
البقرين سنة ومن الابل بن اربع ولا شيء في خيل سائمة عندها

وعليه القنوي خاتمة وغيره انتم عند الامام هل تصاب مقدار الاصح لا
لعدم النقل بالتقدير ولا في **بغال** و**حبر** سايمة اجماعا ليست للتجارة فلو
لها فلا كلام لانها من العروضة ولا في **عوامل** و**علوفة** ما لم تكن العلوفة
للتجارة ولا في **جل** بفتحين ولد الشاة و**فصيل** ولد الناقة و**عجل** بوزن
سنور ولد البقر وصورتها ان يهوت كل الجار ويقيم الحول على اولادها
المغار **الاتباع الكبير** ولو واحدا ويجب ذلك الواحد ولو ناقصا فلو جيدا
يلزم الوسط وهما لا يسقطها ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط
ولا يكل من المغار خلافا للثاني ولا في **عفو** وهو ما بين **النصب**
في كل الاموال وخصاه بالسوايم ولا في **مالك** بعد وجوبها ومنع الساعي
في الاصح لتعلقها بالعين لا بالذمة وان هلك بعضه سقط حفظه
ويصرف الهاك الى العفو ولا يتم الى نصاب يلية ثم وثم **جلا** و**المستهلك**
بعد الحول لوجور التعدي ومنه ما لو جسيها عن العلف والماحت
هككت فيضيت بدائع والتوي بعد القرض والاعارة واستبدل
مال التجارة بمال التجارة هلاك وبغير مال التجارة والسايمة بالسايمة
استهلك **وجاز** دفع القيمة في **زكاة** و**عشر** وخراج وفطرة
ونذر وكفارة غير الاعتاق وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقال اليوم
الاد اجماعا هو الاصح ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مفازة ففي
اقرب الامصار اليه فتح **المصدق** لا ياخذ الا **الوسط** وهو اعلا الاذي
وادي الاعلا ولو كله جيد فحيد الا الحوامل فلا ياخذ منها حامل كذا نقله
الشافعية وقواعدنا لا تباها ويراجع **وان لم يجد** المصدق وكذا ان
وجد فالقيد اتفاقي **ما وجب من ذات مسن** دفع المالك الاذي مع
الفضل جبر على الساعي لانه دفع بالقيمة او دفع الاعلى و**رد الفضل**
بل جبر لانه شراء فيشترط الرضي هو المصحح سراج او دفع القيمة
ولو دفع ثلاث شياء سمات عن اربع وسط جاز **والمستفاد** ولو
بهية او ارث **وسط الحول** يضم الي نصاب من جنسه فيزكاه
بحول الاصل ولو ادي زكاة بقدره ثم اشترى به سايمة لا يضم ولو
له نصابان مما لا يضم احدهما الى الاخر كتمت سايمة مزكاة
والفدرهم وورث الفاضل الى اقربهما حولا وخرج كل يضم
الي اصله اخذ **البغاة والسلاطان الحاي** زكاة الاموال الظاهرة

وفي السير
يوم الاداء

الظاهرة كالسوايم **والعشر والخراج** لاعادة علي اربابها ان صرف
الماخوذ في محله الا في ذكره **والا** يصرف فيه **فعلهم** ديانة فيما بينهم
وبين الله لاعادة غير الخراج لانهم مصارفه واختلف في الاموال هم
الباطنة في الولو الحية وشرح الوهبانية المفتي به عدم الاجزاء
وفي المسوط الاصح الصحة اذا نوي في الدفع لظلمة زماننا الصدقة
عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقرحت افي امير يلج بالصيام
لكفارة يمينه ولو اخذها الساعي جبر لم تقع زكاة لكونها بالا اختيار
ولكن **يجوز** بغير الجبس ليؤدي بنفسه لان الاكراه لا ينافي الاختيار
وفي التجنيس المفتي به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة
ولو خلط **السلطان المال المقتضوب** بماله ملكه **فجب** الزكاة فيه **ونورث**
عنه لان الخلط استهلاك اذا لم يمكن تمييزه عند ابي حنيفة رحمه الله
وقوله ارفق ان قلما يخلو مال عن غصب وهذا اذا كان له مال غير ما
استهلكه بالخلط منفصل عنه يوفي دينه واللا زكاة كما لو كان الخلط خبيثا
كما في النهر عن الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البرازيه
انها يكفر اذا تصدق بالحرام القطعي اما اذا كانت اخذت من انسان مائة
ومن اخر مائة وخلطهما ثم تصدق لا يكفر به ليس محرام بعيته
بالقطع لاستهلاكه بالخلط **ولو عجل** زكاة **نصب** زكاته **لسنين** او
لنصب لو جرد السب وكذا لو عجل عشر زكاة او شره بعد
الخروج قبل الادراك واختلف فيه قبل النبات وطلوع الثمرة والظاهر
الجواز وكذا لو عجل خراج رأسه ونهامة في النهر **وان** وصليته
ايسر الفقير قبل تمام الحول او مات او ارتد وذلك لان المعتبر
كونه مصرفا وقت الصرف اليه لا بعده ولو غرس في ارض الخراج
كرما فما لم يتم الكرم كان عليه خراج الزرع مجمع الفتاوي **ولا شيء في**
مال تغلبى بفتح اللام وتكسر نسبة لبني تغلب بكسرها قوم من اقارب
العرب وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان المصالح وقع منهم كذلك
ويؤخذ في زكاة السايمة الوسط لا الحرم ولا الكرام **ولا يؤخذ**
من تركته بغير وصية لقدر شرطها وهو النية **وان اوصي**
بها اعتبر من الثلث الا ان يحيز الوارثة **وحولها** اي الزكاة قهرى
بجوعن الغنية لاشتمسي وسيجي الفرق في العينين شك انه ادي

ط
ما يؤخذ من طه زكات

ط
انما يكفر بنصبه الحرم القطع

صحيح

الزكاة او لا يؤخذ في حالات وقها العهر اشباهه **باب زكاة الميراث**
زكاة المال ال فيه للمعسر وفي حديثها ثوبان ربع عشر امواكلم فان المراد
 بة السايمة لانت زكاتها غير مقدرة به **نصاب الذهب عشرون**
مثقالا والفضة ما يقاد درهم كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل
 والد ينار عشرون قيراطا والدرهم الدرهم الشرعي سبعين شعيرة
 والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل يفتي
 في كل بلد بوزنهم وسنخقه في متفرقات البيوع **والمعتبر وزنها**
ادنى وجوبها لا قيمتها واللازم مبتدأ في مضمون كل منهما ومعموله
ولو تبرأ أو حليا مطلقا مباح الاستعمال او لا ولو لتجمل والنفقة لانها خلقا
 اثنا فيزكيها كيف كان وفي عرض تجارة قيمته **نصاب الجملة** منفعة
 عرض وهو هنا ما ليس بنقد واما عدم صحة النية في نحو
 الارض الخراجية فليقيام المانع كما قدمنا لالات الارض ليست من
 العرض فتنبه **من ذهب او ورق** اي فضة مضمونة فاناد
 ان التقويم انها يكون بالشكول عملا بالعرف **مقوما باحد** هما ان
 استويا فلو اوجد هما اروج تعين التقويم ولو بلغ باحد هما نصيبا
 دون الآخر تعين ما يبلغ ولو بلغ باحد هما نصيبا وخمسا والآخر
 اقل فومهما بالانفع للفقير **سراج ربع عشر خير** قوله اللازم وفي
كل خمس بضم الخاء **بحسابه** ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل
 اربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس الى الخمس عفو وقال الامام
 بحسابه وهي مسئلة الكسور **وغالب الفضة والذهب فضة** **وجوب**
وما غلب فضة منهما **يقوم** كالعرض وتشتط فيه النية الا اذا
 كان يخلص منه ما يبلغ نصيبا او اقل وعنده ما يتم به او كانت اثنا
 راجحة وبلغت نصيبا من ادنى تعد تجب زكاته فتجب والا فلا
واختلف في الغش المساوي والمختار **لزمها احتياطا** خائفة
 ولذا الاتباع الا وزنا واما الذهب المخلوط بفضة فان غلب
 الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب او الفضة نصيبا وجبت
وشرط كمال النصاب ولو سايمة فلا يفسر نقصانه بينهما فلو هلك
 في الاصل او في النصاب وكله بطل الحول واما الدين فلا يقطع الحول ولو مستغرقا **وقيمة العروض**
للتجارة تضم الي الثمنين لان الكل وضعا للتجارة وجعلوا يضم

اربعة عشر قيراطا والعرط
 خمس شعيرات فيكون

في طريق الميراث
 في الاستدلال

ويضم الذهب الي الفضة وعكسه بجامع الثمنية **قيمة** وقال
 بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة واربعون تجب
 ستة عنده وخمسة عندهما فانهم **ولانجب** الزكاة عندنا **في نصاب**
مشتركة من سايمة وما تجارة وان **صحت الخلطة فيه** بالتحاد
 اسباب الاسامة التسعة التي يجمعها او صي من يشفع ويأنه في
 شرح المجمع وان تعد النصاب تجب اجماعا ويتراجعان بالحصص
 ويأنه في الحواوي فان بلغ نصيب احدهما نصيبا زكاة دون الآخر
 ولو بينه وبين ثمانية رجلان ثمانية شاة لاشي عليه لانه مما
 لا يقسم خلافا للثاني **سراج** ما علم ان الدين عند الامام ثلاثة قوي
 ومتوسط وضعيف **فجب زكاتها** اذا تم نصيبا وحال الحول لكن
 لا فورا بل **عند اربعين درهما من الدين** القوي كقرض **وبدل**
مال التجارة فكلما قبض اربعين درهما يلزمه درهم **وعند قبض**
ما يتبين منه لغيرها اي من بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط
 كمن سايمة وعبيد خدمة ونحوها مما هو مشغول بجوابحه
 الاصلية كطعام وشراب واملاك ويعتبر ما مضى من الحول قبل
 القبض في الاصح ومثله مال وورث ديني علي رجل **وعند قبض**
ما يتبين مع حولات الحول بعده اي بعد القبض **من دين**
 ضعيف وهو **بدل غير مال** كمهر ودية وبدل كناية وخلع الا اذا
 كان عنده ما يضمنه الي الضعيف كما مر ولو ابرأ الدين المدين
 بعد الحول فلا زكاة سواء كان الدين قويا ولا خائفة وقيد في
 المحيط بالمعسر اما الميسر فهو استهلاك فلا يحفظ بجر قال في النهر
 وهذا ظاهر في انقييد الاطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كالاخي
وتجب عليها اي المرأة زكاة نصف مهر من نقد **مرد وبور** مضى
الحول من الف كانت قبضته **مهرا** ثم ردت النصف **لطلاق قبل**
الدخول فتزكي الكل لما تقررات النكاح لا تعين في الفسوخ والعقود
وتسقط الزكاة عن موهوب له في نصاب مرجوع فيه مطلقا
 سواء رجع بقضاء او غيره **بعد الحول** لو ردد الاستحقاق على من
 الموهوب ولذا لا رجوع بعد هلاكه قيد به لانه لا زكاة على الواهب
 اتفاقا لعدم الملك وهي من الحيل ومنها ان يهبه لطفه قبل

قبض

ولا حاجة

التمام بيوم **باسم بعث العاشر** قيل هذا من تسمية الشيء
باسم بعث احواله اليه بل العشر علم لما اخذه العاشر مطلقا
ذكره سعد بن ابي عامر بن جندب **هو حر مسلم** بهذا يعلم حرمة تولية
اليهود على الاعمال **غير حاشي** لما فيه من شبهة الزكاة **قادر**
على الحماية من اللصوص والقطاع لان الحماية بالحماية **نصبه**
الامام على الطريق للمساكين خرج الساعني الذي يسعى في
القبائل لياخذ صدقة المواشي في اماكنها **ياخذ الصدقات**
تغليبا للعلية **عليه** غريها **من التجار** يوزن في جوار الماريت باموالهم
الظاهرة والباطنة **عليه** وما ورد من ذم العشار محمول على الاخذ
ظلمها **من انكر تمام الحول او قال** لم انو التجارة او على دين محبط
او منقص للنصاب لان ما اخذه زكاة معراج وهو الحق بحر ولذا
اطلقه المصنف **وقال ادب** الي **عاشرا** **وكان** **عاشرا** **محقق**
او قال ادب انا الي **الفقر** في **المصر** **لا بعد** الخروج لما ياتي **وحلف صدق**
في الاكلا اخراج برارة في الاصح لاشتباه الخط حتى لو اتى بها علي
خلاف اسم ذلك العاشر **وحلف صدق** وعدت عد ما ولو
ظهر كذبه بعد سنين اخذت منه **الا في السوايم والا سوال**
الباطنة بعد اخرجها من البلد لانها بالخراج التحقت بالاموال
الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون هو الزكاة والاول ينقلب
نفلا وياخذها منه بقوله لقول عمر رضي الله عنه لا تنبشوا على
الناس متاعهم لكنه يلحقه اذا انقضى **وكل ما صدق فيه مسلم**
محاصر صدق فيه ذمي لان لهم مالنا **الا في قوله** **ادب** انا
الي فقير لعدم ذلك لا يصدق **حربي** في شيء **الا في ام ولده وقوله**
لغلام يولد مثله هذا ولدي لفقد المالية فان لم يولد لعنق
عليه وعشر لانه اقرب بالعنق فلا يصدق في حق غيره **والا في قوله**
ادب الي **عاشرا** **وتمه** **عاشرا** **ليلا** **يودي** الي **استيصال**
استيصال المال حزم من لا خسر ووزكره الزيلعي بتعال السر وجي
بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن البحر لكت حزم في العناية والغاية
عدم تصديقه ورجحه في النهر **واخذ من اربع عشر ومن الذمي**
سوا كان تغليبا او لم يكن كافي البرجندي عن الظهيرية **ضعفه**

طريق

ضعفه ومن الحربي عشر بشرط بذلك امر عمر رضي الله عنه
بشرط كون المال لكل واحد نصيبا لان مادونه عفو وبشرط
جهلنا قدر ما اخذ **وامنا فان علم اخذ مثله** محازاة الا اذا اخذوا
الكل فلا ناخذ **نترك له** نصيبا ما يبلغه مامنه ابقا للامان **ولا**
ناخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ ما لهم **نصابا** وان اخذ منا في الاصح لانه
ظلم ولا متابعة عليه **او لم ياخذ** **وامنا** ليستمر واعليه ولا ناحق
بالمكارم **ولا يواخذ** **العشر** **من مال صبي حربي** الا ان يكون نوا
ياخذ **ون من اموال صبيانا** شيئا **اخرج** **من الحربي مرة**
لا يواخذ **منه** **ثانيا** في تلك السنة الا اذا عاد الي دار الحرب لعدم جواز
الاخذ بلائذ **رحول** **او عهد** **ولو من الحربي** **بعاشر** **ولم يعلم به** **العا**
شرحتي دخل دار الحرب **ثم خرج** **ثانيا** **لم يعشره** **لما مضى** لسقطه
بانقطاع الولاية **بخلاف المسلم والذمي** لعدم المسقط ذكره الزيلعي
ويواخذ **نصف عشر** **من قيمة** **خمر** **وجلود ميتة** **كافر** **كذا** **اقر**
المصنف **متنه** في شرحه **لو للتجارة** **وبلغ نصابا** **ويواخذ** **عشر القيمة**
من حربي **بلائية** **تجارة** **ولا يواخذ** **من المسلم شيئا** **اتفاقا** **لا يواخذ**
من خنزير **مطلقا** **لانه** **قيمي** **فاخذ** **قيمته** **كعينه** **بخلاف** **الشفعة**
لانه **لو لم ياخذ** **الشفيع** **بقيمة** **الخنزير** **يبطل** **حقه** **اصلا** **فيتضرر**
ومواضع الضرورة **مستثناة** **ذكره** **سعد بن** **ولا يواخذ** **ايضا** **من**
مال في بيته **مطلقا** **لا من بضاعة** **الا ان** **تكون** **لحربي** **ومن**
مال مضاربة **الا ان** **يربح** **المضارب** **في عشر** **نصيبه** **ان** **بلغ** **نصابا**
ولا من كسب **ما دون** **مديون** **بدين** **محيط** **بماله** **ورقبته**
او ما دون **غير** **مديون** **لكن** **ليس** **معه** **مولا** **علي** **الصحيح** **في**
الثلاثة **لعدم** **ملكهم** **ولذا** **لا يواخذ** **العشر** **من الوصي** **اذا قال**
هذا **مال** **ليتيم** **ولا من عبد** **ومكاتب** **مر علي** **عاشر** **الخوارج**
فعشر **وه** **ثم** **مر علي** **عاشر** **اهل** **العدل** **اخذ** **منه** **ثانيا** **لنقصيره**
مرويه **بهم** **بخلاف** **مال** **غلب** **علي** **بلد** **فري** **من** **نصاب** **رطب**
عنه **كبطيخ** **ونحوه** **لا يعشر** **عند** **الامام** **الا** **اذا** **كان** **للتجارة** **فقيرا**
فياخذ **ليدفع** **اليهم** **تقريبا** **باسم** **الركاز** **الحقوه** **بالزكاة**
لكونه **من** **الوظائف** **المالية** **هو** **لغة** **من** **الركزي** **الاثبات**

يعني للركوز وشرعا مال مركوز تحت الارض اعم من كونها
راكزة الخالق او المخلوق فلذا قال من معدت خلقي خلقه الله
ومن كثر اي مال مد فون د فنه الكفار لانه الذي يخمس وجد
مسلم او ذمي ولو قنا صغيرا او انثى معدت نقد ونحوه
وهو كاجامد ينطع بالنار ومنه الزبيق فخرج المايح كنفط وقار وغير
المنطع كمعادن الاحجار في ارض خراجية او عشرية خرج
الدار للمفارة لدخولها بالاولي خمس مخففا اي اخذ خمسة لحث
وفي الركاز الخمس وهو يعم المعدن كما مر وباقيه لما لكها ان
ملكك والا كجبل ومفارة فالواحد والمعدن لاشيئ فيه ان
وجد في داره وحيوانه وارضه في رواية الاصل واختارها
في الكثر ولا شيئ في ياقوت وزمرد وقيرو زنج ونحوها
وجدت في جبل اي في معادنها ولو وجدت في اهلها عليه اي
كثرا خمس لكونه غنمة والحاصل ان الكثر خمس كيف كان والمعدن
ان كان ينطع ولا في لؤلؤ هو مطر الربيع وغير حشيش في البحر
او حشيش دابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر من حليه ولو ذهبها
كان كثر في قاع البحر لانه لا يرد عليه القهر فلم يكن غنمة وما عليه
من سمة الاسلام من الكثر نقد او غيره فلقطة سبي حكمها وما
عليه سمة الكفر خمس وباقيه لما لك اول الفتح او لوارثه لو حيا والا
فليت للمال على الاوجه وهذا ان ملك ارضه والا فللواحد ولو ذميا
قنا صغيرا انثى لانهم من اهل الغنمة خلا حربي مستأمن فانه يسترد
منه ما اخذ الا ان اعمل في المفاوز باذن الامام علي شرط فله المشر وط
ولو عمل رجال في طلب الركاز فهو للواحد ولو كانوا اجيرين فهو للمستاجر
وان خلا عنها اي العلامة او اشتبه الضرب فهو جاهلي علي فلا حرج
المذهب ذكره الزيلي لانه الغالب وقيل كاللقطة ولا يخمس ركاز معدنا
كان او كثر وجد في معر ابد الحرب بل كله للواحد ولو مستأمنا لانه
كاملتصص وكذا لو دخله جماعة ذي منعة وطفرة وابشيئ من
كنوزهم ومعدنهم خمس لكونه غنمة وان وجد اي الركاز 8
مستأمنا في ارض مملوكة لبعضهم رده الي مالكه بخلاف العذر
الغل فان لم يردده واخرجه منها ماله ملكا خبيثا فسيبيله التصديق

التصدق به فلو باعه صح لقيام ملكه لكن لا يطيب للمشتري ولو
وجد اي الركاز غير اي غير مستأمن فيها اي في ارض مملوكة لمحل
له فلا يرد ولا يخمس لما مر بالافرق بين متاع وغيره وما في النقاية
من ان ركاز متاع ارض لم تملك يخمس سهوا لانه يحل علي متاعهم
الموجود في ارضنا فسرع للواحد صرف الخمس لنفسه واصله
وفرعه واحني بشروط فقرهم بالسرعة العشرية العشر
في عمل وان قل ارض غير الخراج ولو غير عشرية كجبل او مفارة
بخلاف الخراجية لئلا يجمع العشر والخراج وكذا يجب العشر في
ثمة جبل او مفارة ان سماه الامام لانه مال مقصود لان ما يحبه
الامام لانه كالصيد ويجب في مسقي سما اي مطر او سبي كنهر
بلا شرط نصاب راجع لكل ولا بشرط بقا وحولان حول لان
فيه معنى المونة ولذا كان للامام اخذه جبرا ويؤخذ من التركة
ويجب مع الدين وفي ارض صغير ومجنون ومكاتب وماذون
ورقف وتسميته زكاة مجاز الا في ما لا يقصد استغلال الارض
خف حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف وصمغ
وقطرات وخطمي واشنان وشجر قطن وباذنجان وبزر
بصلج وقثا وادي ويرة كحلبة وشونيز حتى لو اشغل ارضه بها
يجب العشر ويجب نصفه في مسقي غريب اي دلو كبير ودالية اي
دولاب لكثرة المونة وفي كتب الشافعية وسقاه بما اشتراه وقواعدنا
لالتباه ولو سقي سجا وبالي اعتبر الغالب ولو استويا فنصفه وقيل
ثلاثة ارباعه بلا رفع مؤن اي كلف البيع الزرع وبلا اخراج البرز
لتصريحهم في كل الخارج ويجب ضعفه في ارض عشرية تغليي مطلقا
وان كان طفلا او انثى او اسلم او ابتاعها من مسلم او ابتاعها منه مسلم
او ذمي لان التضعيف كالحراج فلا يتبدل واخذ الخراج من ذمي
غير تغليي اشترى ارضا عشرية من مسلم وقبضها منه لثاني واخذ
العشر من مسلم اخذها منه من الذي بشفعة لتحول الصفة اليه
او ردت عليه بفساد البيع او خيار شرط او رؤية مطلقا او عيب
بقضاء ولو بغيره بقيت خراجية لانه اقالة لا فسخ واخذ خراج من
دار جعلت بستانا او مزرعة ان كانت لذي مطلقا او مسلم

بالمعشر 7

وقد سقاها بابه لرضاه به واخذ عشران سقاها المسلم بابه او بهما
 لانه اليق به ولا شيء في دار ومقبرة ولو لذي ولا في عين قير اي
 زفت ونقط دهن يعلو الماء مطلقا اي في ارض عشر او خراج ولكن
 في حريتها المالح للزراعة من ارض الخراج خراج لا فيها التعلق
 الخراج بالتمك من الزراعة واما العشر فيجب في حريمها العشر ان
 زرعه والا لا تعلقه بالخارج ويؤخذ العشر عند الامام عند ظهور الثمرة
 وبد صلاحها برهان وشرطي النهر امت فسادها ولا يحل لصاحب
 ارض خراجية الا ان يلقاها قبل ادخالها ولا ياكل من طعام العشر حتى
 يؤدي العشر وان اكل ضمن عشره مجمع الفتاوى ولل امام حبس الخراج
 للخراج ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى عند ابي حنيفة خاتبة
 وفيها من عليه عشر او خراج ان مات اخذ من تركته وفي رواية لابل
 يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية فروع تكون ولم يزرع وجب
 الخراج دون العشر ويسقطان بهلاك الخراج والخراج على الغاصب
 ان زرعه او كان جاحدا ولا بينة لربها والخراج في بيع الوفاء على البائع
 ان بقي في يده ولو باع الزرع ان قبل ادراكه فالعشر على المشتري ولو بعدها
 فعلى البائع والعشر على المورج كخراج موظف وقال ابي المستاجر كاستعير
 مسلم وفي الحاي وبقولهما ناخذ وفي المزارعة ان البذر من رب الارض
 فعليه ولو من العامل فعليهما بالحمصة من له حظ في بيت المال فظفر بما هو
 موجه له اخذه ديانة وللمودع مصرف ودبعة مات ربها بلا وارث
 لنفسه او غيره من المصارف دفع النامية والظلم عن نفسه اولى الا اذا
 تحمل حمته باقيهم وتفع الكفالة بها ويوجر من قام بتوزيعها بالعدل
 وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف كفا لمادة الظلم يجوز
 ترك الخراج للمالك لا العشر وسجي تمامه مع بيان بيوت المال ومصارفها
 في الجهاد وتعلمها ابن الشحنة رحمه الله تعالى فقال

طالع الخراج من الجمل الزرعة

طالع الكفالة

- بيوت المال اربعة لكل • مصارف بيتنها العالمون •
- فاولها الغنائم والكنوز الركا • ز وبعدوها المتصدقون •
- وثالثها خراج مع عشور • وجالية يليها العاملون •
- ورابعها الضوايع مثل ما لا • يكون له اناث وارثون •
- فمصرف الاولين التي ينصب • وثالثها حواه مقاتلون •

فمصرفه

• ورابعها جها • • تساوي النفع فيها المسلمون •
 باصرفه كالفنايم هو فقير وهو من له ان يني شيء اي دون نصيب
 او قدر نصيب غير تام مستغرق في الحاجة وممكن من لا شيء له على
 المذهب لقوله تعالى او مسكينا ذي متربة واية السفينة للترحم وعامل
 يعم الساعي والعاشر فيعطي ولو غنيا لاها شيئا لانه فرغ نفسه لهذا
 العمل فيحتاج الي الكفاية والغني لا يمنع من تناولها عند الحاجة كابن
 السبيل تجرعت البدايع وبهذا التعليل يقوي ما نسب للواقعات من
 ان طالب العلم يجوز له اخذ الزكاة ولو غنيا اذا فرغ نفسه لا فادة العلم واستقا
 لجزءه عن الكسب والحاجة داعية الي ما لا بد منه ذكره المصنف بقدر عمله
 ما يكتفيه واعوانه بالوسطا لكت لا يزداد على نصف ما قبضه ومكاتب
 لغيرها شي ولو عجز حل لمولاه ولو غنيا كفقير استغني وبيت سبيل وصل
 لماله وسكت عن المؤلفة قلوبهم لسقوطهم اما بنو وال العلة او نسخ يقوله
 صلي الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه في اخر الامر خذها من اغنياءهم
 وردوها في فقرائهم ومديون لا يملك نصيبا فاضلا عن دينه وفي
 الظهيرية الدفع للديون اولى منه للفقير وفي سبيل الله وهو منقطع
 الغزاة وقيل الحاج وقيل طلبه العلم وفسره في البدايع بجميع القرب وفسره
 الشافعي بالغاري ولو غنيا وشرة الاختلاف في نحو الاوقاف وبيت السبيل
 وهو كل من له مال لامعه ومنه مالوكات ماله موجلا او علي غايب ومصرف
 او جاحد ولو له بينة في الاصح يصرف المزكي الي كلهم اوال بعضهم
 ولو واحدات اي صنف كان الزكاة الجنسية تبطل للجمعية وشرط الشافعي
 ثلاثة من كل صنف ويشترط ان يكون مصرف تملك لا ابا حجة كما مر لا
 يصرف الي بناء نحو مسجد ولا الي كفن ميت وقضائه بينه اما دين الحي
 الفقير فيجوز له بامره ولو اذات فمات غاطلا ق الكتاب يفيد عدم الجواز
 وهو الاوجه نهر ولا الي ثمن ما اي قن يعتق لعدم التملك وهو الركن
 وقد منان الجيلة ان يتصدق علي الفقير ثم يامر به بفعل هذه الاشياء وهل له
 ان يخالف امره لم اره والظاهر نعم ولا الي من بينهما ولا ولو لم يكن
 لفقير او بينهما زوجية ولو مبانة وقال التدفع هي لزوجها ولا الي مملوك
 المزكي ولو مكاتب او مدبرا ولا الي عبد اعتق المزكي بعينه سواء كان

كله له او بينه وبين ابنته فاعتق الاب خطئه معسر الايد فع له لانه
مكانته او مكاتب ابنته ولما المشترك بينه وبين اجنبي فحكمه علم مما مر
لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقال يجوز مطلقا لا تحركه او حرمد يونه
فافهم **ولا** الي غني يملك قدر نصاب فارغ عن حاجته الاصلية من اي
مال كان لمن له نصاب سايمة لا تشاوي ما في درهم كاحزم به
في البحر والنهر واقره للمص قايلا وبه يظهر ضعف ما في الوجانية
وشرحها من انه نخل له الزكاة انتهى لكن اعتمد في الشرب لا لية ما
ما في الوجانية وحرر وجزم بان ما في البحر وهم **ولا** الي **مهلكه** اي
الغني ولو مديرا او زمنا ليس في عيال مولا او كان مولا غايبا علي
المذهب لان المانع وقوع الملك لمولا **غير المكاتب** والمأذون المديون
بمحيط فيجوز **ولا** الي **طفله** بخلاف ولده الكبير وابيه وامراته الفقراء
وطفل الغنية فيجوز لانتفاء المانع **ولا** الي بني هاشم الامت اسلم
النفس قرابته وهم بغوي الحب فتقل لمن اسلم منهم كما نقل لبني طلب
ثم ظاهر المذهب اطلاق المنع وقول العيني والهاشمي يجوز
له دفع زكاته كمنه صوابه لا يجوز نهر **ولا** الي مولا اليهم اي عتقايمهم
فارقهم او لي حديث مولي القدم منهم وهل كانت نخل لسائر
الانبياء خلاف واعتمد في النهر حمله الاقرانهم لاهم وجازت التطوعات
من الصدقات وغلة المأوقاف لم اي لبني هاشم سواء ساهم
الواقف او لا علي ما هو الحق كما حققه في الفتح لكن في السراج
وغيره ان ساهم جاز **والا قلت** وجعله محشي الاشياء يحمل
القولين ثم نقل عن البحر عن المبسوط وهل نخل الصدقة لسائر
الانبياء قيل نعم وهذه خصوصية لبني صلي الله عليه وسلم وقيل
لا بل نخل لقرايتهم فهي خصوصية لقراية نبينا كراما واطهارا
لفصيلته صلي الله عليه وسلم فليحفظ ولاتدفع الي ذي الحديث
معاذ رضي الله عنه وجاز دفع غيرها وغير العشر والخراج اليه
اي الذي ولو واجبا كذرو كفارة وفطرة خلافا للثاني ويقول
يفتي حاويي القدسي واما الحربي ولو مستامنا فجميع الصدقات
لا يجوز له انفاقا تحر عن الغاية وغيرها لكن جزم الزيلعي بجواز
التطوع له دفع بتحرر لمن يفلته معسرا فبان انه عبده او مكانته او

او حربي ولو مستامنا اعادها لماروات بان غناؤه او كونه
ذميا او انه ابوه او ابنته او امراته او حاشمي لا يعيد لانه اتي بها في
وسعه حتى لو دفع بلا تحريم يجرات اخطا وكره اعطا فقير نصبا
او اكثر الا اذا كانت المدفوع اليه مد يونا او كانت صاحب عيال بحيث
لو فرقه عليهم لا ينجف كالا او لا يفضل بعد دينه نصبا فلا يكره فتح
وكره نقلها الا الي قرابته بل في الظاهر لا تقبل صلي قه الرجل وقرابته
محاويج حتى يبدأ بهم فيسد حاجتهم او احوج او اصالح او اورع
او انفع للمسلمين او من دار الحرب الي دار الاسلام او الي طالب
علم وفي المعراج التصديق علي العالم الفقير افضل او الي الزهاد او
كانت معجزة قبل تمام الحول فلا يكره خلافة ولا يجوز دفعها لاهل
البدع كالكرامية لانهم مشبهة في ذات الله وكذا المشبهة في الصفات
في المختار لانه مفوت المعرفة من جهة الذات ملحق بمفوت
المعرفة من جهة الصفات مجمع الفتاوي كالا يجوز دفع زكاة
الزاني لو لده منه اي من الزنا وكذا الذي نفاه احتياطا الا اذا كانت
الولد من ذات زوج معروف فصولين والكل في الاشياء
ولايجوز ان يسأل شيئا من القوت من له قوت يومه بالفعل
او بالقوة كالمصالح المكتسب وياثم معطيه ان علم بحاله لا عانته
علي المحرم ولو سأل للكسوة او لاشتغاله عن الكسب بالجهاد او
بطلب العلم جاز لو محتاجا **فروع** يندب دفع ما يغنيه يومه
عن السوال واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقرا
مكان المال وفي الوصية مكان الموصي وفي الفطرة مكان المودي
عند محمد وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرأسه دفع الزكاة الي
صبيات اقربا به برسم عيد او الي مبشر او مهد الباكورة جاز
الا اذا نص علي التعويض ولو دفعها لاخته ولها علي زوجها
مهر يبلغ نصبا وهو ملي مقور ولو طلبت لم يستع من الادي
لا يجوز والا جاز ولو دفعها للمعلم لخليفته ان كان بحيث يعمل
له لو لم يعطه صح والا لا ولو وضعها علي كفه ما تنهها الفقهاء
ولو سقط ماله فرفعه فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال
قايم خلاصه **باب** **الصدقة** **الفطر** من اضافة

الحكم لشروطه والفطر لفظ اسلامي والفطرة مولد بل الحث وامر بها
 في السنة التي فرض الله فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه الصلاة
 والسلام يخطب قبل الفطر يومين يامر باخراجها ذكره الشنهي **يجب**
 وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه
 قدر الاجتماع على ان منكرها لا يكفر **موسعا في العر عند امهاتنا وهو**
المحيح بخرعت البدائع معللات الامر اذا ايها مطلق **كزكاة** علي
 قول كاسر ولومات فاداهما وارثه جاز **وقيل مضيقا في يوم الفطر**
 عينا فبعدة قضا واختاره الحال في تحرير ورجه في توير البصاير
علي كل حر مسلم ولو صغير او مجنون ناحي لو لم يخرجها وليها وجب
 الا اذا بعد البلوغ **في نصاب فاضل عن حاجته الاصلية** كدبته
 وحواج عياله **وان لم ينم كاسر** وبهذا النصاب **تحرم الصدقة**
 كاسر **وتجب الاضحية** ونفقة الحارم وانما لم يشترط النولان **جوبها**
بقدره ممكنة هي تجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاءها
 لبقا الوجوب لانها شرط محض **لا بعدة مبسرة** هي ما يجب بعد
 التمكن بصفة اليسر فغيرته من العسر الي اليسر فيشترط بقاءها
 لانها شرط في معنى العلة وقد حورناه فيما علقناه علي النار ثم فرغ
 عليه **فلا تسقط** الفطرة وكذا **الج بهلاك المال بعد الوجوب** كما لا يبطل
 النكاح بموت الشهور **بخلاف الزكاة** والعشر والخارج لاشتراط بقاء
 المبسرة **عن نفسه** متعلق بتجب وان لم يصم لعذر **وطلف الفقير**
 والكبير الجنون ولو تعدد الاباء فعلي كل فطرة ولو زوج طفلة
 الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والجدا كلاب عند فقده او فقره كما
 اختاره في الاختيار **وعنده لخدمته** ولو مديونا او مستاجرا او
 مريضا اذا كان عنده وفالدين واما الموصي بخدمته لو ابد برقبته
 لآخر ففطرته علي مالك الرقبة كالعبد العارية والوديعة والجاوي
 وقول الزيلعي لا تجب سبق قلم فتح **ومد برو ام ولده** ولو كان
 عبده **كافر** التحقق السبب وهو راس يهوده ويولي عليه **لاعت زوجته**
 وولده الكبير العاقل ولو ادري عنها بلا اذ ان اجزا استحسانا للاذن عادة
 اي لو في عياله والا فلا الا بامره قهرا في عن المحيط فليحفظ **وعنده**
الابق والماسور **والمفصوب المحجور** ان لم يكن عليه بينة خلاصة

يكون

وفي الفتاوى الصغرى الفقيه بالكتب لا يكون غنيا ال
 انه يكون من كل كتاب ثمانية وهاجروا في واحدة عن محمد
 ولا يصير غنيا بكتب الاحاديث وان كان له من كل
 كتاب ثمانية ومنا كتب الطب النجوم والاس
 غني بها اذا كانت ما تفي درهمين من كل كتاب

خلاصة **لا بعد عوده** **فوجب لماضي** ولاعت مكاتبه ولا تجب عليه
 لان ما في يده لولاه **وعبيد مشتركة** الا اذا كان عبدين اثنين ونهايا
 ووجد الوقت في يديه احدهما فوجب في قول **وقف** الوجوب لو
 كان المملوك **مبيعا بخيار** فاذا مريوم الفطر والخيار باق تلزم من يصير
 له **نصف صاع** فاعل تجب **من بر او د قيضه او سويقه او زبيب** **وعلاه**
 كالترو وهو رواية وصحها البهني وغيره وفي الحقايق والشرنبلالية
 عن البرهان وبه يفتي **او صاع** **تر او شعير** ولو رديا وما لم ينص
 عليه كذرة وخبز يعتبر فيه القيمة **وهي الصاع** **المعتبر ما يسع الفاو او عين**
درهما من ماش او عدس **والمشاة** انما قدر بهما للتساويهما
 كيلا وزنا **ودفع القيمة** اي الدراهم **افضل من دفع العين** **علي المذهب**
 المفتي به جوهرية وتحررت الظهيرية وهذا في السعة اما في الشدة
 فدفع العين **او افضل** كما لا يخفي **بطلوع الفجر** متعلق بتجب **فمن مات قبله**
 اي الجراو **ولده بعده** او استلم لا تجب عليه ويستحب اخراجها قبل
المصلي بعد طلوع الفجر عملا بامره وفعله عليه الصلاة والسلام
وصح ادا فها ان اقدمه علي يوم الفطر او اخره اعتبارا بالزكاة
 والمؤجود اذ هو الراسب بشرط دخول رمضان **في الاول** اي
 في مسألة التقديم هو المصير **وبه يفتي** جوهرية وتحررت
 الظهيرية لكن عامة المتوفى والشرع علي صحة التقديم مطلقا
 وصححه غير واحد ورجه في النهر وتقلعت الوالوجيه انه
 ظاهر الرواية **قلت** فكان هو المذهب **وجاز دفع كل شخص**
فطرته الي مساكين او مسكينين **علي** ما عليه الاكثر وبه جزم في
 الوالوجيه والخانزية والبدائع والمحيط وبتبعهم الزيلعي في الظاهر
 من غير ذكر خلاف وصححه في البرهان فكان هو **المذهب** كقول
 الزكاة والامر في حديث اغنواهم المندب فيفيد الاولوية
 ولذا قال في الظهيرية لا يكره التاخير اي تحريما **كاجاز دفع**
صدقة جماعة الي مسكين واحد **بلا خلاف** **موقوفه** **بخطوط امرأة**
امرها امرها وزوجها اذا فطرته **حنطه** **بخطوطها** **بغير اذن**
الزوج **ودفعت الي فقير جاز عنها** **لا عنه** **لما امرت** **الخطا**
 عند الامام استهلاك يقطع حق صاحبه وعندهما لا يقطع

الخروج الي

ففي زان اجاز الزوج ظهريه ولو بالعكس قال في النهي لم اره
ومقتضى ما مر حوازه عنهما بالا اجازتها **لا يبعث الامام علي صدقة**
الفطر ساعيا لان عليه الصلاة والسلام لم يفعل به **صدقة الفطر**
كالزكاة في المصارف وفي كل حال **الا في جواز دفع الي ذي** وعدم
سقوط ملها بهلاك المال وقدموا **ولو دفع صدقة فطر الي زوجة**
عبد جاز وان كانت تقفها عليه بعدة الفتاوي للشهيد **خاتمة**
واجبات الاسلام سبعة الفطرة ونفقة ذي رحم ووتر واضحية
ومهرة وخدمة ابويه والمرأة لزوجهما حدادي **كتاب سبب الصوم**
قيل لو قال الصيام لكان اول لما في الظهريه لو قال لله علي صوم لزومه
ولو قال صيام لزومه ثلاثة كافي قوله تعالى فعدة من صيام وتعقب
بان الصوم له انواع علي ان ال تبطل معني الجمع والاصح انه لا يكره
قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الي الكعبة لعشر في شعبا
بعد الهجرة بسنة ونصف **هو لغة امساك مطلقا وشرعا امساك عن**
المفطرات الآتية حقيقة او حكما كنت الكل ناسيا فانه مسك حكما **في وقت**
مخصوص وهو اليوم من شخص مخصوص مسلم كائن في دارنا
او عالم بالوجوب طاهر عن حيض ونقاس **مع النية** المعهودة
واما البلوغ والافاقة فليس من شرط الصحة لمحة صوم المبي ومن
حيث اواني عليه بعد النية وانما لم يصح صومهما في اليوم الثاني
لعدم النية وحكمه نيل الثواب ولو منهيا عنه كافي الصلاة في ارض
مغمومة **وسبب صوم** المنذر والنذر ولذا الوعيد شهر او صام
شهر قبله عنه اجزاء لوجود السبب ويلغى التعيين والكفارات الحث
والقتل **ورمضان شهري** جزء من الشهر من ليل او نهار على المختار
كافي الجارية واختار فخر الاسلام وغيره انه الجزء الذي يمكن انشاء
الصوم فيه من كل يوم حتي لو افاق الجنون في ليلة او في اخر
ايامه بعد الزوال لا قضا عليه وعليه الفتوي كافي الجنين والنهر عن
الدرامية وصحة غير واحد وهو الحق كافي الغاية **وهو** اقسام ثمانية
فرض وهو نوبان معين **كصوم رمضان** ادا وغير معين كصومه
قضا وصوم الكفارات لكنه فرض عملا لا اعتقادا ولذا لا يكون جاحده
قاله بهنسي تبعا لابت الكمال **واجب** وهو نوبات معين كالنذر

ايامه

كالنذر المعين وغير معين كالنذر **المطلق** واما قوله تعالى وليوفوا
نذرهم قد خله الخصم من كالنذر بمعينية فلم يبق قطعي **وقيل** قابله
الاكل واعتمده الشرنبلالي لكن تعقبه سعدي بالفرق فان المنذورة
لا تؤدي بعد صلاة العصر بخلاف الغائبة **هو فرض علي الاظهر**
كالكفارات يعني عمالات مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي كما
بسطة خسرو **ونقل غيرهما** يعم السنة لصوم عاشوراء مع التامع
والمنذوب كايام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا او عرفة
ولو لحاج لم يضعفه والمكروه تحريمها كالعيدتين وتزويها لعشور راء
وحده وسبت واحد ونير روز ومهرجات ان تعده وصوم صمت
ووصال ودهروان افطار الايام الخمسة وهذا عند ابي يوسف
كافي المحيط فهي خمسة عشر واولها ثلاثة عشر سبعة متتابعة
رمضان وكفارة ظهار وقتل وبين وافطار رمضان ونذر معين
واعتكاف واجب وستة يخير فيها نقل وقضا رمضان وصوم متعة
وفدية حلق وجزأ صيد ونذر مطلق ادا تقرر هذا **فيصح** ادا **صوم**
رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل فلا تفتح قبل الغروب
ولا اعنده **الي الفحوة الكبرى** لا بعد ها ولا عند ها اعتبار الاكثر
اليوم **ومطلق النية** اي نية الصوم وبنية نفل لعدم المزاحم
ونحط في وصف اكنية واجب اخري ادا رمضان فقط لتعينه بتعين
الشارع الا اذا وقعت النية **من مريض او مسافر** حيث يحتاج
حيث الي التعيين لعدم تعيينه في حقلها فلا يقع عن رمضان **بل يقع**
عما نوي من نفل او واجب **علي ما عليه الاكثر** بحر وهو الاصح سراج
وقيل بانه ظاهر الرواية فلذا اختاره الصف تبع الدرك في اوائل
الاشباه الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوي واجبا
اخر واختاره الكمال وفي الشرنبلالية عن البرهان انه الاصح **والنذر**
المعين لا يصح بنية واجب اخري **بل يقع عن واجب نواه** مطلقا
فرق بين تعيين الشارع والعبد **ولو صام مقيم عن غير رمضان**
ولو جهله به اي بومضان **فهو عنه** لاعت ما نوي لحدوث اذ اجاز
رمضان فلا يصوم الا بمت رمضان **ويحتاج صوم كل يوم من رمضان**
الي نية ولو صحح اقمها بتميز للعبادة عن العادة وقال زفر وماكل

مطلق الاجماع
الفرض القطعي

تلك نية واحدة كالصلاة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف
 الصلاة **والشرط الباقي** من الصيام قرأت النية للفجر ولو حطا وصح
 ثبتت النية للضرورة **وتعيينها** لعدم تعيين الوقت والشرط فيها
 ان يعلم بقلبه اي صوم يصومه قال الحدادي والسنة ان يتلفظ
 بها ولا يتأمل بالمشيئة بل بالرجوع عنها بان يعزم ليل على الفطر
 ونية الصيام الفطر لغو ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا
 تقسدها بغير التلفظ ولو نوى القضاء بها صار نفلا فيقف عليه لو
 لو افسده لان الجهول في دارنا غير معتبر فلم يكن كالمظنون بحر
ولا يصام يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان وان لم يكن
 علة اي على القول بعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق الرؤية
 في بلدة اخرى واما على مقابله فليس بشك ولا يصام اصلا شرح
 المجمع للعيني عن الزاهد **الاظلال** ويكره غيره **ولو صامه لو اوجب**
اخر كره تنزيها ولو جزم بكونه من رمضان كره تحريما **ويقع عنه**
في الاصح ان لم تظهر رمضان **والا بان ظهرت فعنه** لو مقيما
 والتفضل فيه احب اي افضل اتقا فان وافق صوم ما يعتاده
 او صام من اخر شعبان ثلاثة فاكثرا اقل لحد يث لا تقدر مواضع
 بصوم يوم او يومين اما حديث من صام يوم الشك فقد عصي
 ابا القاسم فلا اصل له **والا يصوم من الخواص** ويفطر غيرهم بعد
 الزوال به يفتي نفيا للهمة النهي **وكل من علم كيفية صوم الشك**
من الخواص والافئد العوام والنية المعتبرة هنا ان ينوي التطوع
 على سبيل الجزم **من لا يعتاد صوم ذلك اليوم** اما المعتاد فحكمه من
 ولا يخطئ به ان كان من **رمضان فعنه** ذكره اخي زاده وليس
 بصايم لو ردد في اصل النية بان نوى ان يصوم غدا ان كان من
 رمضان **والا فلا** اصوم لعدم الجزم في العزم كما انه ليس بصايم ان
 نوى ان كان لم يجد غدا فهو صايم **والا ففطر** ويصير صايم مع
 الكراهة لو ردد في وصفها بان نوى ان كان من رمضان فعنه
 والافئد واجب اخر وكذا يكره لو قال انا صايم ان كان من رمضان
 والافئد تغل للتردد بين مكرهين او مكره وغير مكره فان
 ظهر رمضان فعنه **والا ففطر** فيهما اي الواجب والتغل غير

ولو قال نويت صوم غدا ان شاء الله او نويت صوم اليوم
 ففي القياس لا يصير صايم لان الاستثناء بطل الكلام كما في
 البيع والطلاق والحقاق ونحو ذلك وفي الاستثناء
 صايم لان استثناء هذا ليس على حقيقة الاستثناء وانما
 هو على كونه استثناء وطلب التوفيق من الله فلا يصير
 للنية بخلاف الطلاق ونحوه والعزائم الاستثناء على
 التمسك وما يتعلق بالتسليم من الاحكام كالطلاق ونحوه
 فيجوز ان قال كنية ففطر العكس لا تغلق لها بالكلية فلا
 تبطل باله استثناء كذا هو عمل الكشاف انتهى جرح

١٢ بشرى
 ما شترى صفة بدوهم ما يباع منه عشر
 بدوهم مع

غير مضمون بالقضاء لعدم الثقل قصد اكل المعلوم فاسيا قبل النية كالكه
 بعد هاهو الصحيح شرح الوهبانية **لاي** مكلف **هلال رمضان** او **الفطر**
ورد قوله بدليل شرعي **صام** مطلقا وجوبا وقيل ندبا فان افطر
تضي فقط فيهما شبهة الرد **واختلف للمشايع** لعدم الرؤية عن
 المتقدمين **فما اذا افطر قبل الرد** لشهادته **والرجم** عدم الكفاية ومحجة
 غير واحد لان ما راه يحتمل ان يكون خيالا لا هلالا ولا ما بعد قبوله فوجب
 الكفارة ولو فاسقا في الاصح **وقيل بل لا دعوى** وبلا لفظا **اشهد** وبلا
 حكم وجلس قضا لانه خبر لا شهادة **للمصوم مع علة كغيم** وغير خبر
عدل او مستور على ما صححه البرازي على خلاف ظاهر الرواية
 لا فاسق اتقا واهل له ان يشهد مع علمه بفسقه قال البرازي نعم
 لان القاضي ربما قبله **ولو كان العدل قنأ وانثى او محمدا**
في قذف **تاب** بين كيفية الرؤية او لاعلى المذهب وتقبل شهادة
 واحد على اخر كعبد وانثى ولو على مثلتهما ويجب على الجارية
 الخدرة ان تخرج من ليلتها بالانثى مو لاها وتشهد كما في الحافلية
وشرط للفطر مع العلة والعدالة **نصاب الشهادة** ولفظ **اشهد**
 وعدم الحد في قذف لتعلق نفع العبد لكن لا تشترط **الدعوى**
 كالاتشرط في عتق الامة وطلاق الحرة **ولو كانو ببلدة لاحاكم**
فيها صامو بقول ثقة **وافطروا** **باخبار عدلين** مع العلة **للضرورة**
 ولو راه الحاكم وحده خير في الصوم بين نفي شاهد وبين
 امرهم بالصوم بخلاف العبد كما في الجوهرة ولا عبرة بقول الموقنين
 ولو عد ولا على المذهب قال في الوهبانية **ن**
وقول اولي التوقيت لسن هو **وجب** **وقيل نعم** والبعض ان كان **ن**
وقيل بالاعلة **جمع عظيم يقع العلم** العلم الشرعي وهو غلبة الظن
بخبرهم وهو معوض الي **راي** الامام من غير تقدير بعد
 على المذهب وعن الامام انه يكتفي بشاهد بين واختاره في البحر
 وصحح في الاقضية الاكتفاء بواحد ان جاء من خارج البلد او كان
 على مكان مرتفع واختاره ظهير الديت قال وطريق اثباته
 والعبد ان يدعي وكالة معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر
 فيقر بالدين والوكالة وينكر الدخول فيشهد الشهود بروية

الهلال فيقضي التعل عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنها لعدم دخوله
 تحت الحكم **شهد والله شاهد عند قاضي مصر كذا شاهد ان**
برؤية الهلال في ليلة كذا وقضي القاضي به ووجد استجماع
شرايط الدعوي قضي اي جاز لهذا القاضي ان يحكم **بشهادتهما**
 لان قضا القاضي حجة وقد شهدوا به لالو شهدوا برؤية غيرهم
 لانه حكاية نعم لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على
 الصحيح من المذهب مجتبى وغيره **وبعد صوم ثلاثين بقول**
عدلين حل الفطر البامتعلقة بصوم بعد متعلقة بحل لوجود
 نصاب الشهادة ولو صاموا **بقول عدل** حيث يجوز وغتم هلال
 الفطر لا يحل على المذهب خلافا لمحمد كذا ذكره المص لكت نقلت
 الكمال عن الزخيرة انه ان غتم هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي
 الاشبه ان غتم والا وهلال **الافضي** وبقيّة الاشهر التسعة
كالفطر على المذهب ورؤيته بالنهار ليلة الاثنية مطلقا **حرام**
و اختلاف المطالع ورؤيته نهارا قبل الزوال وبعده **غير معتبر**
على ظاهر المذهب وعليه اكثر المشايخ وعليه الفتوى بجرع عن
 الخلاصة فيلزم **اهل المشرق برؤية اهل المغرب** اذا ثبت
 عندهم رؤية او لي بطريق موجب كما مر وقال الزيلعي
 الاشبه انه يعتبر ككت قال الكمال لاخذ بظاهر الرواية احوط
فرع اذا راو الهلال يكره ان يشير اليه لانه من عمل الجاهلية
 كما في السراجية وكراهية البرازية **باب ما يفسد الصوم وما**
لا يفسده الفساد والمطلات في العبادات **سيات اذا اكل الصائم**
او شرب او جامع حال كونه **ناسيا** في الفرض والنفل قبل النية
 او بعدها على الصحيح بجرع عن القنية الا يترك فلم يتذكر ويذكره
 لو قويا والا لايستعذر في حقوق العباد **ادخل حلقة غبار**
او ذباب او دخان ولو ذكرا استغسانا لعدم امكان التجرع منه
 فليست به ومفاده انه لو ادخل حلقة الدخان افطر اي دخان
 كان ولو عودا او غير ذلك اكر الامكان التجرع فليست به كما بسطه
 الشرنبلالي **او ادهن او احتجم او كتحل** وان وجد طعمه في حلقة
او قبل ولم يتزل او احتلم او انزل بنظر ولو الى فرجها مرارا

على المذهب

حق

مرارا او بفكر وان طال جمع **او بقي بلل في فيه بعد المضمضة**
وابتلعه مع الريق كطعم اذوية ومصب هليلج بخلاف نحو سكر او
 دخل الماء في اذنه وان كان بفعله على المختار كما لو حكه اذنه بعود
 ثم اخرجته وعليه درت ثم ادخله ولو مرارا **او ابتلع ما بين اسنانه**
وهو دون الحصى لانه تنبع لريقه ولو قدرها افطر كما سيجي
او خرج الدم من بين اسنانه ودخل حلقة يعني ولم يصل الي
 جوفه اما اذا وصل فان غلب الدم او تساوى فسد والا لا اذا
 وجد طعمه بزازيه واستحسنه المص وهو ما عليه الاكثر وسيجي
او طلع برمح فوصل الى جوفه وان بقي في جوفه كالمو القف
 حجرا في الجايقة او نقد السهم من الجانب الاخر ولو بقي النفل
 في جوفه فسد **او ادخل عودا ونحوه في مقعدته وطرفه خارج**
 وان غيبه فسد وكذا لو ابتلع خشبة او خيطا ولو فيه لقمة مريضة
 الا ان ينفصل بها شيء مفاده ان استقرار الداخل في الجوف شرط
 للفساد بداعي **او ادخل اصبعه الياسنة فيه** اي في دبره او
 فرجها مبتلة فسد ولو ادخل قطنه ان غابت فسد وان بقي طرفها
 من فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجا حتى بلغ موضع الحقنة
 فسد وهذا قلما يكون ولو كان في يورث دله عليها **او نزع الجامع**
 حال كونه **ناسيا في الحال عند ذكره** وكذا عند طلوع الفجر وان امن
 بعد النزع لانه كالاختلام ولو مكث حتى امن ولم يتحرك قضى فقط
 وان حرك نفسه قضى وكفر كما لو نزع ثم اوج **او رمي اللقمة**
من فيه عند ذكره او طلوع الفجر ولو ابتلعها ان قبل اخرجها
 كفر وبعده لا **او جامع فيما دون الفرج ولم يتزل** يعني في غير
 السبيلين كسرة وفخذ وكذا الاستنسا بالكف وان كره تخريما الحديث
 نكح اليك ملعون ولو خاف الزنا يرحي ان لا وبال عليه **او ادخل**
في بهيمة او ميتة من غير انزال او مس فرج بهيمة او قبلها
 فانزل او افطر في **احليله** ما اود هنا وان وصل الي المثانة
 على المذهب واما في قبلها ففسد ابراء لانه كالحقنة **او اصبح**
جنباً وان بقي كل اليوم او اغتاب من الغيبة او ادخل انفه
فخاطا فاستنشه فدخل حلقة وان نزل لراس انفه كالمو نزل

والمعوم

زايحي

الشبهة وان اخطا المفتي ولم يثبت الاثر الا في الادهان وكذا الغيبة عند العامة لكن جعلها في الملتقى كالحجامة ورجحه في البحر للشبهة ككفارة **المظاهير** الثابتة بالكتاب واما هذه فبالسنة ومن ثم **شبه** بها **شبه** بها ثم انها كغير ان نوب ليلا ولم يكن مكسرها ولم يطر مسقطا كغير **شبه** بها وحيض واختلف في مالو مرض يخرج نفسه او سوغه مكرها **شبه** بها والمعتد لزومها وفي المعتاد **شبه** بها او حيض واليتيقن قتال عدو لو انظر ولم يحصل العذر والمعتد سقوا عليها ولو تكرر فطره **شبه** بها ولم يكفر الاول تكفيه واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه الاعتماد بزايه ومجيب وغيرهما واختار بعضهم للقنوي ان الفطر بغير الجماع تدخل والا لاولوا كالعمر بشبهة بلا عذر يقتل وشامه في الوضوء **ولو زرعه القنوي** وخرج ولم يعد لا يفطر مطلقا ملاذ اولاء فان عاد بلا منعه ولو هو ملا الغم مع تذكره للصوم لا يفسد خلافا للثاني **وان اعاده** او قد رجحه منه فاكثر حكاوي **افطر اجماعا** ولا كفارة **ان ملا الغم** والا لا هو المختار **وان استقأ** اي طلب القنوي **عامدا** اي متذكرا للصومه **ان كانت ملا الغم فسد** بالاجماع مطلقا **وان اقل** لا عند الثاني هو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد انه يفسد كما في الفتح عن الكافي **فان عاد بنفسه لم وان اعاده فقيه** روايتان اصحهما لا يفسد محيطا **وهذا كله في طعام او مازا ومرة** او دم فان كان بلغها **غير مفسد** مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكمال ولو اكل ما بين اسنانه **ان مثل حمضة** فاكثر **تضي نقط وفي اقل منها لا يفطر الا اذا اخرج** منه فمه **فأكاله** ولا كفارة لان النفس تعافه **والكل مثل سمسمه** من خارج **يفطر** ويكفر في الاصح **الا اذا مضغ بحيث تلاشت في فمه** الا ان يجد الطعام في حلقه كما مر واستحسنه الكمال قايلا وهو الاصل في كل قليل مضغه **وكره له ذوق شيء** وكذا مضغه **بلا عذر** قيد فيهما قاله العيني كلون زوجها او سيدها سي الخلق نذاقت وفي كراهة الذوق عند المشراة قولان ووفق في النهي بانه ان وجد بدا ولم يخف عينا كرهه والا وهذا في الفرض لا النفل كذا قالوا وفيه كلام لحرمة الفطر فيه بلا عذر على المذهب فيتقي الكراهة **وكره مضغ علك** ايضف موضوع ملتأم ولا يفطر ويكره المفقطين الا في الخلوة بعذر وقيل يباح ويستحب للنساء لانهن سواهن فتح **وكره**

تفطر
وغرفه

وكره قبله ومن معاتفة ومباشرة فاحشة ان لم يامت المفسد وان امت لا باس لا يكره **دهت شارب** **ولا كحل** ان لم يقصد الزينة او تفلو بلا الحية اذا كانت بقدر المسنوت وهو القبضة وصرح في النهاية بوجوب قطع ما زاد على القبضة بالضم ومقتضاه الاجتزال الا ان يحمل الوجوب على الثبوت واما الاخذ منها وهي دون ذلك كما فعله بعض المغاربة ومختلة الحال فلم يجه احد واخذ كلها فعل يعود الهنق وجوس الاعاجم وحد يث التوسعة على العيال يوم عاشوراء صحيح واحاديث الاكثال فيه ضعيفة لاموضوعة كازمنة ابن عبد العزيز **ولا سواك** **ولو غشيا** او رطبها بالماء على المذهب وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا تترك حجمة وتلف بثوب متبل ومضممة واستنشاق او اغتسال للبقع عند الثاني وبه يفتي شربلا لية عن البرهان ويستحب السحور وتأخير الفطر لحد يث ثلاث من اخلاق المرسلين تعجيل الافطار وتأخير السحور والسواك **فروغ** لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الي الضعف فيخبر نصف النهار ويستريح الباقي فان قال لا يكفين كذب باقصر ايام الشتاء فان اجهد الحر نفسه بالعمل حتى مرض فافطر في كفارته قولان وفي البرازية لو صام عجز عن القيام صام وعلي قاعد اجماع بين العبادتين **فصل في العوارض** المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وبقي الاكراه وخوف هلاك نقصات عقل ولو بعطش او جوع شديد او لسعة حية **مسافر** سفر اشريعا ولو بمعنية **او حامل او مريض** اما كانت او ظيما على الظاهر **خافت** بغلبة الفلت **علي نفسها او ولدها** وقيد البهني تبعا لابن الكمال بما اذا تعينت للارضاع **او مريض خاف الزيادة** لمرضه وصحح خاف المرض وخادمته خافت الضعف بغلبة الفلت بامارة او تجرية او اخبار طبيب حاذق مستنور واذا في النهر تبعا للبحر جواز التطيب بالطافر فيها ليس فيه ابطال عبادة **قلت** وفيه كلام لان عندهم نهي المسلم كفر فاني يتقلب بهم وفي البحر عن الظهيرية للامة ان يمتنع من امر المولي اذا كان معجزا عن اقامة الفرائض لانها مبقاة على اصل الحرية في الفرائض **الفطر** يوم العذر رالا سفر كاسيحي **وقضوا الزوما بالافدية وبلا ولاد** ما قدر راع لانه على التراخي ولذا اجاز التقلوع قبله بخلاف قضاء الصلاة **ولو جاء**

يجب قطع
شيء القبضة

القبضة
لم يجز احد
القبضة

ثلاث
القبضة

اجزاء
القبضة

على
القبضة

طبيب
القبضة

رمضان الثاني **فعدم الاداء على القضاء** ولا فدية لما مر خلافا للشافعي **ويجب**
لمسافر الصوم لاية وان تصوموا بخير يعني البر لا افعل تفصيل ان
 لم يفرض فان شق عليه او علي رفقة فالفطر افضل لموافقة الجماعة
 فان ما تناقشه اي في ذلك العذر **فلا يجب** عليهم الوصية بالفدية
 لعدم ادراكهم بعدة ايام اخذ **ولو تناقوا بعد زوال العذر** وجبت
 الوصية بقدر ادراكهم بعدة من ايام اخرو امامت فطر عمد افقوها
 عليه بالاولي **وفدي** لزوما عنه اي عن الميت **وليته** الذي يتصرف في
 ماله **كالفطرة** قدر ما بعد قدرته اي على قضاء الصوم **وقوته** اي قوة
 القضاء بالموت فلو فاتته عشرة ايام فقد ربي خمسة فداها فقط **بوصية**
من الثلث متعلق بفدي وهذا لوله وارث والائمة الكل قهستاني
 وان لم يوص **وتبرع** **وليته به جاز** ان شاء الله ويكون الثواب للولي
 اختيار **وان صام او صلي عنه** الولي لا الحديث النسائي لا يصوم احد
 عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم **كذا** يجوز **لوتبرع**
عنه وليه **بكفار يمين او قتل** باطعام او كسوة **بغير الاعتناق**
 لما فيه من الزام الولي للميت بلا رضاه **وفدية كل صلاة ولو تراكم**
 في قضاء الفوايت **كصوم يوم** على المذهب وكذا الفطرة والعتكاف
 الواجب يطعم عنه لكل يوم كالفطرة ولو واجبه والحاصل ان ما كان عبادة
 بدنية فان الوصي يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والمالية
 كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب والمركب كالخروج عنه رجل من مال
 الميت **بحر الشيخ الفاني العاجز عن الصوم الفطر وفدي**
 وجوبا ولو في اول الشهر وبلا تعدد فقير كالفطرة لو مؤسرا ولا يصح
 يستغفر الله هذا اذا كان الصوم اصلا بنفسه وخو طيب بادا به
 حتى لو لزمه الصوم لكفارة يمين او قتل ثم عجز لم تجز الفدية لان
 الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان مسافرا فمات قبل الاقامة لم يجب
 الايضاه ومتى قدر قضي لان استتمار العجز شرط الخلفية وهل تكفي
 الاباحة في الفدية قولان المشهور نعم واعتمده الكمال **ولزم نقل**
شرع فيه قصدا كما مر في الصلاة فلو شرع فلنا فافطراي فورا فلا قضاء
 اما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه بمضيه صار كانه نوي المضي
 عليه في هذه الساعة **يجب اداء قضاء** اي يجب اتمامه فان فقد

عليه

قلنا ولو بعد وعز حيف في الاصح وجب القضاء **الا في العيدين وا**
يام التشريق فلا يلزم لصيرورته صايها بنفس الشرع فيصير مرتجا
 للنهي اما الصلاة فلا يكون مصليا ما لم يسجد بدليل مسئلة اليمين
ولا يفطر الشارح في نقل **بلا عذر في رواية** وهي الصحيحة وفي
 اخري يل بشرط ان يكون من نيته القضاء واختارها المال
 وتاج الشريعة وصدر رها في الوقاية وشرحها **والضيافة عذر**
 للضيف والضيف ان كان صاحبها من لا يرضى بهجرت حضوره
ويقال بترك الافطار فيفطر **والالا** وهو المصحح من المذهب
 ظهيرة **ولو حلف** رجل على الصائم بطلاق امراته ان لم يفطر ففطر
 ولو كان صايها قضا ولا يجنبه **علي المعتمد** بزانية وفي النهرين
 الزخيرة وغيرها هذا اذا كان قبل الزوال اما بعده فلا الا احدا بويه
 الي العصر لا بعده وفي الاشياء دعاه احد اخر انه لا يكره فطره لو
 صايها غير قضاء رمضان ولا الصوم المرأة نفلا الا باذن الزوج الا عند
 عدم الضرورة ولو فطرها وجب القضاء باذنه او بعد اليقونة
 ولو صام العبد وما في حكمه بلا اذن المولي لم يجز وان فطره قضي
 باذنه او بعد العتق **ولو نوي مسافر الفطر** او لم ينو **فاقام ونوي**
الصوم في وقتها قبل الزوال **صح** مطلقا **ويجب** عليه الصوم لو كان
 في رمضان لزوال المرحض **كما يجب** على مقيم اتمام صوم يوم
 منه اي رمضان **سافر فيه** اي في ذلك اليوم ولكن لا كفارة لو
 افطر فيهما **الشبهة** في اوله واخره الا اذا دخل مصره لشيء نسيه
 فافطر فانه يكفر **ولو نوي الصائم الفطر** لم يكن مفطرا **كما لو نوي**
التكلم في صلاته ولم يتكلم شرح الوهبانية قال وفيه خلاف
 الشافعي وقضي ايام اغمايه **ولو كان الاغما مستغرا** للشهر لندرك
 امتداده **سوي يوم حدث الاغما فيه او في ليلة** فلا يقضيه الا
 اذا علم انه لم ينوه **وفي المجنونا** ان لم يستق عب الشهر قضى
 ما مضى **واستق** عب الجميع ما يمكنه انشا الصوم فيه علي ما مر
 لا يقضي مطلقا للخرج **ولو نذر صوم الايام المنهية** او صوم هذا
السنة **يصح** مطلقا علي المختار وفرقوا بين النذر والشرع
 فيها بات نفس الشرع معصية ونفس النذر طاعة **صح**

كما مر

افطر الايام المنهية وجوباً عما يمتنع المعصية **وقضاها** استطاع التوبة
فان صامها خرب **عن العهد** مع العزيمة وهذا اذا نذر قبل الايام
المنهية فلو بعد ما لم يقضى شيئاً وانما يلزمه باقي السنة على ما هو المتعارف
وكذا الحكم لو نذر السنة وشرط التتابع فيفطرها لكن يقضيها كما هنا
متتابعة ويعيد لو افطر يوماً واحداً بخلاف المعينة ولو لم يشترط
التتابع يقضي خمسة وثلاثين ولا يجزيه صوم الخمسة في هذه هو
الصورة **واعلم** ان صيغة النذر تحتل اليمين فلذا كانت صورتان
ذكرها بقوله **فان لم ينو** بنذره الصوم شيئاً **ونوي النذر فقط** دون
اليمين **ارنوي النذر** **ونوي ان لا يكون** **يمننا** **كان في هذه** الثلاث صور
نذر فقط اجزاء عملاً بالصيغة **وان نوي اليمين وان لا يكون نذر**
كان في هذه الصورة **يمننا** فقط اجزاء لا بتعيينه **وعليه كفارة** بين
ان افطر لحنثه وان نواه **او نوي اليمين** **بلا نفي النذر** **كان في صورتين**
نذرا **ويمننا** **حيث لو افطر يجب القضاء للنذر والكفارة** **اليمين**
عملها **بعموم الجاز** **خلاف الثاني** **وندر** **تفريق** **صوم السبت** **شوال**
ولا يكره التتابع على الاختار خلافاً للثاني حاوي والاتباع المكروه ان يصوم
الفطر وخمسة بعده فلو افطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن من الحال
ولو نذر صوم شهرين **معين** **متتابعين** **فقط** **يوماً** **ولو من الايام**
المنهية **استقبل** **لانه** **اخذ** **بالوصف** **مع** **خلو** **شهر** **عن** **ايام** **منه** **خلاف**
السنة **لا يستقبل** **في** **نذر** **شهر** **معين** **للايقع** **كله** **في** **غير** **الوقت** **والنذر**
من **اعتكاف** **او** **صلاة** **او** **صيام** **او** **غيرها** **بحسب** **والشيخ** **الخاني** **العابدين**
الصوم **الفطر** **ويغدي** **وجوب** **بالو** **في** **اول** **الشهر** **وبلا** **تعدد** **فقير**
كالفطرة **ولو** **موسر** **والا** **يستغفر** **الله** **هذا** **اذا** **كان** **الصوم** **املا** **بنفسه**
وضوط **بدايه** **حتى** **لو** **لزمه** **الصوم** **لكفارة** **يعين** **او** **قتل** **ثم** **عجز** **لم** **يجز**
الفدية **لان** **الصوم** **هنا** **بدل** **عن** **غيره** **ولو** **كان** **مسافراً** **فان** **تبا** **الامة**
لم **يجب** **الا** **صاوم** **تدري** **قضي** **لان** **استمرار** **العجز** **شرط** **الخليفة** **وهل**
تأكل **الاباحة** **في** **الفدية** **قول** **لان** **المشهور** **ونعم** **واعتمده** **الحال** **ولزم**
نقل **شرع** **فيه** **قصد** **كما** **في** **الصلاة** **فلو** **شرع** **فلما** **غير** **المعلق** **ولو**
معينا **لا** **يجتنب** **نيران** **ومكان** **ودرهم** **ونقير** **فلي** **نذر** **التصدق**
يوم **الجمعة** **بمكة** **بهذا** **الدرهم** **على** **فلات** **فما** **جاز** **وكذا** **العجل**
قبله **فلو** **عين** **شهر** **الاعتكاف** **او** **للصوم** **فجعل** **قبله** **عنه** **صح** **وكذا**

وكذا لو نذر ان يحج سنة كذا في سنة قبلها صح او صلاة في يوم كذا
فصلها قبله لانه تعجيل بعد وجود السبب وهو النذر فلو تعجل التعيين
شرباً لا يلهي فيحفظ **بخلاف** **النذر** **المعلق** **فانه** **لا** **يجوز** **تعجيله** **قبل**
وجود الشرط كما سيجي في الايمان **ولو قال** **من** **يفيت** **الله** **على** **ان**
اصوم **شهر** **فما** **تقبل** **ان** **يصح** **لا** **شيء** **عليه** **وان** **صح** **ولو** **يوماً**
ولم **يمه** **لزمه** **الوصية** **بجميعه** **على** **الصحيح** **كالصحيح** **اذا** **نذر** **ذلك**
ومات قبل الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في الجبازية بخلاف
القضا فان سببه اذ راك العدة **فروع** **قال** **والله** **اصوم** **لا** **صوم**
عليه **بل** **ان** **صام** **حنث** **كما** **سجي** **في** **الايمان** **نذر** **صوم** **رحب**
نذر **خل** **وهو** **مريض** **افطر** **وقضى** **كرمضان** **او** **صوم** **الابد**
فضعف **لا** **اشتغاله** **بالعيشة** **افطر** **وكفر** **كما** **او** **يوم** **يقدم**
فلات **فلات** **بعد** **الاكل** **او** **الزوال** **او** **حيضها** **قضى** **عند** **الثاني**
خلافاً **لثالث** **ولو** **قدم** **في** **رمضان** **فلا** **قضا** **اتفاقاً** **ولو** **عجز** **به**
اليمين **كفر** **فقط** **الا** **ان** **كانت** **قدم** **قبل** **التمتة** **فوفوا** **عنه** **بر**
بالنية **ووقع** **فقط** **رمضان** **ولو** **نذر** **شهر** **لزمه** **كاملاً** **او** **الشهر**
فبقيته **او** **جمعة** **فالا** **اسبوع** **الا** **ان** **ينوي** **اليوم** **ولو** **نذر** **صوم**
يوم **السبت** **ثانية** **ايام** **صام** **سنتين** **ولو** **قال** **سبعة** **فسبعة**
اسبت **والفرق** **ان** **السبت** **لا** **يتكرر** **في** **السبعة** **فجعل** **على** **العدد**
بخلاف **الاول** **اعلم** **ان** **النذر** **الذي** **يقع** **للاموات** **من** **اكثر** **العوام** **وما**
يؤخذ **من** **الدرهم** **والشع** **والزيت** **ونحوها** **الي** **ضريح** **الا** **ولي**
الكرام **تقربا** **اليهم** **فهو** **بالاجماع** **باطل** **وحرام** **ما** **لم** **يقصد** **واصنافها**
لقرا **الانام** **وقد** **ابتنى** **الناس** **بذلك** **ولا** **اسمها** **في** **هذه** **الاعصار**
وقد **بسطة** **العلامة** **قاسم** **في** **شرح** **درر** **البحار** **ولقد** **قال** **الامام**
محمد **لو** **كان** **العوام** **عبيدي** **لا** **اعتقته** **واسقطت** **ولاي**
وذلك **لانهم** **لا** **يهتدون** **فالكل** **بهم** **يتبعون** **بالعجب**
الاعتكاف **وجه** **المناسبة** **له** **والناخير** **اشتراط** **الصوم** **في** **بعضه**
والطلب **الاكد** **في** **العشر** **الاخير** **هو** **لغة** **اللث** **وشرع** **البث**
بفتح **اللام** **وتضم** **المكث** **ذكر** **ولو** **ميزا** **في** **مسجد** **جماعة** **هو** **ماله**
امام **ومؤذن** **اديت** **فيه** **الخمس** **او** **لا** **وعت** **الامام** **اشتراط** **اد** **الخمس**

شام

قوله **لو** **نذر** **صوم** **صوم** **حنث** **وكونه** **مخففة**
كان **قال** **لا** **اصوم** **لا** **متناع** **خفف** **بفتح**
التوكيد **في** **الاثبات** **لا** **اخمد** **العرب** **في** **الكلية**
الكلية **لا** **يعجز** **الكلية** **كذا** **في** **البحر** **مغزياً** **للحجة**
قوله **واعلم** **ان** **النذر** **في** **قارعة** **الجحيم** **كان** **يكون** **لا** **مجان**
غايته **او** **مريض** **او** **حاجة** **ضرورية** **في** **نذر** **م** **قد** **يقضي** **الصوم**
فيحجب **سره** **على** **رأيه** **ويؤثر** **باسم** **الدين** **ان** **نذر** **م** **على** **غير**
او **عوز** **مريض** **او** **قضية** **حاجية** **فكل** **من** **الامر** **لذا** **دون**
الطرفة **كذا** **لومن** **الطعام** **كذا** **فمنه** **العتق** **بالطعام** **في** **الاجماع**

يملكه الاغتسال في المسجد كذا في النهر او شرعية كعبه واذن لو مؤذنا
وباب المنارة خارج المسجد والجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله
اي معتكفه خرج في وقت يدركها مع سنتها يحكم في ذلك رائه وستن
بعد هار بها او ستاعلي الخلاف ولو مكث اكثر لم يفسد لانه محل له
وكره تنقها المخالفة ما التزمه بلا ضرورة فان خرج ولونا ساعا
زمانية لارملية كما مر **بلا عذر فسد** فيقضيها الا اذا فسد بالردة واعتبر
اكثر النهار قال وهو الاستحسان وبحث فيه الحال وان خرج بعد رقيب
وقوعه وهو ما مر لا غير لا يفسد واماما لا يغلب كالتجافيق وانهد ام
مسجد فمفسق للآثم لا للبطلان والالكان النسيان او لي بعدم الفسا
كما حققه الحال خلا لما فصله الزيلعي وغيره لكن في النهر النهر وغيره
جعل عدم الفساد لانهد امه وبطلان جماعته واخرجه كرها استحسانا
وفي التاتارخانية عن الحجة لو شرط وقت النذر ان يخرج لعيادة
مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ
ونخص المعتكف بالكل وشرب ونوم وعقد احتاج اليه لنفسه او
عياله فلو لتجارة كره كسيع ونكاح وجمعة فلو خرج لاجلها فسد
لعدم الضرورة **وكره** اي تحريما لانها محل اطلاقهم بحر احضار
مبيع فيه كما كره فيه مبايعة غير الاحتكاف المعتكف مطلقا للنهي وكذا
اكله ونومه الا لغريب اشباه وقد قدمناه قيل الوتر لك قال
الحال لا يكره الاكل والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في المجتبى
وكره تحريما **صمت** ان اعتقه قربة والا لا حديث من صمت بخا
ويجب الصمت كما في غرر الاذكار عن شريح الحديث رحم الله امرؤكم
فقطم او سكنت فسلم **وتكلم** **الاخخير** وهو ما لا اثم فيه ومنه
المباح عند الحاجة اليه لا عند عدمها وهو محل ما في الفتح انه
مكروه في المسجد باكل الحسنات كما تاكل النار الحطب كذا حققه
في النهر **كقراءة قرآن** **وخديث** **وعلم** وتدريس في سير الرسول
عليه الصلاة والسلام وقصص الانبياء عليهم الصلاة والسلام وحكايات
الصالحين وكتابة امور الدين **وبطل** **بق طي في فوج** انزل
او لا **لوان** وطهه خارج المسجد ليلا او نهارا عامدا او ناسيا
في الاصح لان حالته مذكرة **وبطل** بانزال بقيلة او لمس ان

تقييد ولو لم يتزل لم يبطل وان حرم الكل لعدم الحج ولا يبطل بانزال
 بفكر أو نظر ولا يسكر ليلا ولا ياكل ناسيا بقا الصوم بخلاف الكله
 عهدا وردته وكذا اغماؤه وجنونه ان دام اياما فان دام جنونه سنة
 ففناه استخسانا **ولزمه الليالي ينذر** به سبانه **اعتكاف ايام ولا**
 اي متابعة وان لم يشترط التتابع **كعكسه** لان ذكر احد العديدين
 بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الآخر **فلو نوي في نذر الايام النهار**
 خامسة **صححت نيته** لنية الحقيقة **وان نوي بها اي بالايام الليالي**
لا يلزمه كلاهما كالو نوي اعتكافا شهر ونوي النهار خاصة
او نوي عكسه اي الليالي خاصة فاته لانهم يبيّنونه الا بالشهر اسم
 لمقدر يشمل الايام والليالي فلا يحتمل ما دونها الا ان يستثنى الليالي
 فيخص بالنهار وان نوي الايام صرح ولا شيء عليه لما مر **واعلم** ان
 الليالي تابعة للايام الاليلة عرفة وليالي الخرف تتبع للنهر الماضية رفقا
 بالناس كما في اضحية الولواجية هذا وليلة القدر دابة في رمضان
 اتفاقا لانها تتقدم وتتأخر خلا فالحما وشرته فيمت قال بعد ليلة منه
 انت حرا وانت طالق ليلة القدر فعنده لا يقع حتى ينسأخ رمضان
 الا في لجواز كونها في الأول في الأولي وفي الثاني في الاخرية وقال
 يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الثاني ولا خلاف انه لو قال قبل دخول
 رمضان وقع بهضيه قال في المحيط والقنوي علي قول الامام
 لكن قيده بكون الحالف فقيها يعرف الاختلاف والافهي ليله
 السابع والعشرين **كالو نوي الحج هو** بفتح الحاء وكسرها
 ولغة القصد الي معظم المطلق القصد كما قلناه بعضهم وشرعا **زيارة**
 اي طواف ووقوف **مكان مخصوص** اي الكعبة وعرفة **في زمن**
مخصوص في الطواف من طلوع فجر النحر الي اخر العشر وفي
 الوقوف من زوال شمس عرفة لغجر النحر **يفعل مخصوص** بان
 يكون محرما بنية الحج سابقا كما سمي لم يقل لادركت من اركان
 الدين ليعم حج النفل **فرض** سنة تسع وانما اخره عليه الصلاة
 والسلام لعشر لعذر مع علمه ببقا حياته ليكمل التبليغ **مرة** لان
 سببه البيت وهو واحد والزيارة تطوع وقد يجب كما اذا جاوز
 الميقات بلا احرام فانه كما سمي يجب عليه احد النسك فان

ليلة القدر

فان اختار الحج اتصف بالوجوب وقد يتصف بالحرمه كالحج بمال حرام
 وبالكراهة كالحج بلا اذن من يجب استيذانه وفي النوازل لو كان الابن
 صبيغا فلا ب منعته حتى يلتي **علي الفور** في العام الاول عند الثاني
 واصلح الروايتين عن الامام ومالك واحد فيفسق وترد شهادته
 بتأخيره اي سنيئالات تأخيره صغيرة وبارتكا بها مرة لا يفسق
 الا بالاصرار بحر وجهه ان الفورية ظنية لان دليل الاحتياط
 ظني ولذا اجمعوا انه لو تراخي كان اداء وان اثم يموت قبله
 وقالوا لو لم يحج حتى اتلف ماله وسعته ان يستقرض ويحج ولو
 غير قادر علي وفايه ويرجي ان لا يواخذه الله بذلك اي لو ناولا
 وفاه اذا قدر كما قيده في الظهيرية **علي مسلم** لان الكافر غير مخاطب
 بفروع الايمان في حق الاداء وقد حققنا فيما علقناه على المنار **حرم مكلف**
 عالم بقرضه اما بالكوت بدارنا او باخبار عدل او مستورين **صحح**
 البدر **بصير** غير مجوس وخائف من سلطان يمنع منه **ذي زاد**
 يصح به بدنه فالمعتاد للحج ويخوه اذا قدر علي خبر وجعن لا يعد
 قادرا **وراحلة** مختصة به وهو المسبي المقتب ان قدر والا
 فتشترط القدرة علي الحجارة لا فاق لا لمكي يستطيع المشي للشبهة
 بالسعي الجمعة واذا انه لو قدر علي غير الرحلة من بغل او حمار
 لم يجب قال في البحر ولم اره صريحا وانما صرحوا بالكراهة وفي
 السراجية الحج راكبا افضل منه ماشيا به يفتي والمقتب افضل من
 الحارة وفي اجارة الخلاصة حمل الجمل مائة واربعون منا والحمار
 مائة وخمسون وظاهره ان البغل والحمار ولو وهب الاب لابنه مالا
 ليحج به لم يجب قبوله لان شرايط الوجوب لا يجب تحميلةا وهذا
 منها باتفاق الفقهاء خلا فالاول صليين **فاضلا عما لا بد منه** كما مر في
 الزكاة ومنه المسكن ومرمته ولو كبير يمكنه الاستغناء بعضه والحج
 بالفاضل فانه لا يلزمه قبضه ببيع الفضل الزايد نعم هو الافضل وعم
 به عدم لزوم بيع الكل والاكتفاء بسكني الاجارة بالاولى وكذا لو كانت
 عنده ماله واشترى به مسكنا وخادما لا يفي بعده ما يكفي الحج لا يلزمه خلاصة
 وحرر في النهران يشترط بقا راس المال لمعرفته ان احتاجت لذلك
 والا لا وفي الاشباه معه الف وخاف العزوبة ان كان قبل خروج

مطرح
 بكرة الحج على الحمار

أهل بلده فله التزوج ولو وقتله لزمه الحج **وفضلائت نفقة عياله** من
 يلزمه نفقته لتقدم حق العبد **إلى حين عوده** وقيل بعده بيوم وقيل بشهر
مع امن طريقه بغلبة السلامة ولو بالرشوة علي ما حققه الكمال وسبب
 اخرا الكتاب ان قتل بعض المصالح الحجاج عذروا هل ما يؤخذ في الطريق من
 المكس والغفارة عذر قول المعتمد الصحيح **الغفارة** لا كما في القنية
 والمجتنب وعليه فيحتسب في الفاضل عما لا بد منه القدرة علي المكس ونحوه
 كما في مناسك الترابلي **مع روج او حرم** ولو عبد او ذميا او برضاع
بالغ قيد لهما كما في النهر **حشا عاقل والمراهق كالبغ** جوهدة **غير**
محوسب ولا فاسق لعدم حفظهما مع وجوب النفقة بحرمها عليها
 لانه محسوس عليها **لا امرأة حرة** ولو عجزا في سفر وهل يلزمها التزوج
 قولان وليس عبد لها حرم لها وليس لزوجه منعها عن حجة
 الاسلام ولو حجت بلا حرم حاز مع الكراهة **مع عدم عدة عليها**
مطلقا اية عدة كانت بنت ملك **والعبرة لو حو بها** اي العدة المانعة
 من سفرها **وقت خروج أهل بلدها** بحر وكذا في سائر الشروط
بحر فلو احرم صبي عاقل او احرم عنه ابوه صار محرما وينبغي ان
 يجرده قبله ويلبسه ازارا ورداء مجتنب وظاهره ان احرامه عنه
 مع عقله صحيح فمع عدمه او لي **فبالغ او عبد فعتق** قبل الوقوف
ففي علي احرامه لم يسقط فرضهما لان عقاده نفلا **فلو جردن المصبي**
الاحرام قبل وقوفه بعرفة ونوي حجة الاسلام اجزاه ولو فعل العبد
العتق ذلك التجرد المذكور لم يجره لان عقاده لازما بخلاف المصبي والكافر
 والحنفي **والحج فرضه** ثلاثة الاحرام وهو شرط ابتداء وله حكم الركن
 انتهائا حتي لم يجر لغاية الحج استدلاله ليقضي به من قابل **والوقوف**
بعرفة في اوانه سميت لان ادم وحوي تغارفا فيها **ومعظم طواف**
الزيارة وهما ركنا **وفاجبه** نيف وعشرون **وقوف جمع** وهو
 المزدلفة سميت بذلك لان ادم وحوي اجتمع بها وازدلف اليها
 اي دني **والسعي** وعند الايمه الثلاثة هو ركن **بين الصفا** سمي به
 لانه جلس عليها ادم صفوة الله **والمرورة** لانه جلس عليها امرأة وهي
 حوا ولذا انشئت **ورمي الجمار** لكل من حج **وطواف الصد** اي الوفا
لانا في غير الحايض والحلق والتقصير وانشا الاحرام من الميقات

كل صم

الميقات **ومد الوقوف بعرفة الي الغروب** ان وقف نهارا **والبدلة**
بالطواف من الحجر الاسود علي الاشبه لما ثبتت عليه وقيل فرض وقيل
 سنة **والثيامت فيو** في الطواف في الامح **والمشي فيه لمن ليس له عذر**
 ينعه منه ولو نذر طوافا فزحفا لزمه ماشيا ولو شرع متفلا زحفا فشيء
 افضل **والطهارة فيه** من النجاسة الحكيمة علي المذهب قيل والحقيقة من
 ثوب وبدن ومكان طواف والاكثر علي انه سنة مؤكدة كما في شرح
 لباب المناسك **وستر العورة** فيه ويكشف ربع العضو فاكثركا في الصلاة
 يحجب الدم **وبداية السعي بين الصفا والمرورة** من الصفا ولو بدا بالمرورة
 لا يعتد بالشرط الاول في الامح **والمشي فيه في السعي لمن ليس له**
عذر كامر وذبح الشاة للقارن او المتنع وصلاة ركعتين لكل اسبوع
 من اي طواف كان فلو تركهما هل عليه دم قيل نعم فيوصي به **والترتيب**
 الاتي بيانه **بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر** واما الترتيب بين الطواف
 وبين الرمي والحلق فسنة طواف قبل الرمي والحلق لاشي عليه ويكره
 لباب وسجي ان المفرد لا يذبح عليه **وسنحقة** **وفعل طواف الاضائة** فانه
 اي الزيارة **في يوم من ايام النحر** ومن الواجبات كون الطواف من
 وراء الحطيم وكون السعي بعد طواف معتد به وتوقيت الحلق بالمكان
 والزمان وترك المحطوف كالجماع بعد الوقوف ولبس المخيط وتغطيته
 الراس والوجه والضابط ان كلما يجب تركه دم فهو واجب صرح
 به في الملتقي وسيتفح في الجنيات **وغيرها سنن واداب** كان يتوسع
 في النفقة ويحافظ علي الطهارة وعلي صوت لسانه ويستأذن ابويه
 وداينه وكفيله ويورد المسجد بركعتين ومعارفه ويستغسلهم ويبتس
 دعاهم وينتصدق بشي عند خروجه ويخرج يوم الخميس فقيه
 خرج عليه الصلاة والسلام في حجة الودع او الاثنين او الجمعة بعد
 التوبة والاستخارة اي في انه هل يشترى او يكتري وهل يسافر
 برا او بحرا او هل يرافقه فلانا او لانا الاستخارة في الواجب
 والمكره لا محل لها وتامه في النهر **واشهره شوال وذو القعدة**
 بفتح القاف وتكسر **وعشر ذي الحجة** بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي
 ليس منها يوم النحر وعند مالك ذو الحجة كله عملا بالاية قلنا اسم
 الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد فائدة التأقيت انه لو فعل شيئا

بالركن

من افعال الحج خارجها الا يجزيه **وانه يكره الاحرام قبلها** وان اُمت على نفسه
من المحظور لشبهه كما مر واطلاقها يقيد التحريم **والعمرة في العمرة سنة**
موكدة على المذهب وصح في الجوهرة وجوبها قلنا المأمور به في الآية
الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول **وهي احرام وطواف وسعي**
وحلق او تقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب
هو المختار فيفعل فيها كفعل الحج **وجازت في كل السنة** وتثبت في
روضات **وكرهت تحريما يوم عرفة واربعة بعد ها** اي كره انشاؤها
بالاحرام حتى يلزمه دم وان رفضها لا ادائها فيها باحرام سابق
لقارن فاته الحج فاعتقر فيها لم يكره سراج وعليه فاستثنى الثانية منقطع
فلا يختص بيوم عرفة كاتوجهه في البحر **والمواقيت** اي للمواضع التي
لا يجاوزها مريد مكة الا حرم ما خمسة **ذوالحليفة** بضم ففتح مكان
على ستة اميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسميها العوام
يزعمون انه ابيار علي قاتل الجث في بعضها وهو كذب **وذات عرق** بكسر فسكون
على مرحلتين من مكة **وحجة** على ثلاث مراحل بقرب رايغ **وقرن** علي
مرحلتين وفتح الراء خطأ ونسبة اويس اليه خطأ آخر ويلزم جبل علي
مرحلتين ايضا **الهدني والعراقي والشامي** الغير المار بالمدينة بقرينة
ما ياتي **والنجدي واليهني** لف ونشر مرتب ويجمعها قول
عرق العراق يلزم اليهني **وبذي الحليفة** يحرم المديني **والشام** حجة ان مرت بها **ولا اهل نجد** قرت قاستين **وكذا اُمت من بها من غير اهلها** كالشامي يرميقات اهل المدينة فهو
ميقاته قاله الشافعي وغيره قالوا لمرميقاتين فاحرامه من الا بعد افضل
ولواخره الي الثاني لاشي عليه علي المذهب وعبارة الباب سقط عنه
الدم ولو لم يربها تخري واحرم اذا حاذاه احدها وبعدها افضل فان
لم يكن بحيث يحاذي فعلي مرحلتين **وحرم تاخير الاحرام عنها** كلها
لمن اي لافاتي **قصد دخول مكة** يعني الحرم ولو الحاجة غير الحج
امالو قصد موضع من الحل كخليص وجد محل له مجاوزته بالاحرام
فاذا دخل به التحق باهله فله دخول مكة بالاحرام وهو الحيلة لمريد
ذلك الامامور بالحج للمخالفة لا يحرم **التقديم** للاحرام عليها بل هو الافضل
ان في اشهر الحج وامت على نفسه **وحل لاهل داهلها** يعني لاهل مكة وجد

هي
القور

وجد في داخل المواقيت **دخول مكة غير محرم** ما لم يرد نسكا للحج كالم
جاوزها خطا بول مكة **فهذا ميقات الحل** الذي بين المواقيت والحرم
الميقات **لمن بمكة** يعني من بداخل الحرم للحج الحرم **والعمرة الحل** ليتحقق
نوع سفر والتعميم افضل ونظم جد ود الحرم بنت الملقن فقال
والحرم التحديد من ارض طيبة ثلاثة اميال اذا رمت اتقانه **وسبعة اميال عراق وطايق** وجدة عشر ثم تسع جعرانه **فصل في الاحرام** وصفة المفرد بالحج **ومن شأ الاحرام** وهو شرط صحة
النسك كتكبير الافتتاح والصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والكاة
ثم الحج اقوي من وجهين الأول انه يقضي مطلقا ولو منطلقا بخلاف
الصلاة الثاني انه اذا اتم الاحرام للحج او عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما احرم
به وان افسده الا في الفوات وبعمل العمرة والا الاحرام فيذبح الهدي
نقضا وغسله احب وهو **للنظافة** لا للطهارة **فيجب** بحائمهلة **في حق**
حايض ونفساء وصبي **والتيمن له عند العجز** عن الما ليس بمشروع
لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الزيلعي وغيره لكن شوي في
الكافي بينهما وبين الاحرام ورجحه في النهر وشرط لنيل السنة ان
يحرم علي طهارته **وكذا يستحب** لمريد الاحرام ان يلبس طهره وشاربه
وعانته وحلق راسه ان اعتاره **والا فيسرحه** **وجامع زوجته او جار** بيته
لومعه **ولا مانع منه** كيف **وليس** **ازار** من السنة الي الركبة **وراء**
علي ظهره ويسن ان يدخله تحت يمينه ويلقيه علي كتفه الا يسرفات
زرره او خلله او عقده اسأ و لادم عليه **جد يد بيت او غسيلين طاهرين**
ايضين كلفن الكفاية وهذا بيان السنة والافستر العورة كاي **طيب**
بدنه ان كان عنده لا ثوبه بها يقي عينه هو الاصح **وصلي ندبا**
بعد ذلك شفعا يعني ركعتين في غير وقت مكروه وتجزئه
الكتابة **وقال المفسرون بالحج** بلسانه طابا لجانه **اللهم اي اريد**
الحج فيسره لي لمشقتة وطول مدته **وتقبله مني** لقول ابراهيم
واسماعيل عليهما الصلاة والسلام ربنا تقبل منا وكذا المعتمر والقارن
بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة كذا في الهداية وقيل يقول كذلك
في الصلاة وعمه الزيلعي في كل عبادة وما في الهداية او لي **ثم لي** **وسر**
صلاته ناو يا بها بالتلبية **الحج** بيان للاكل والافيصع الحج بطلق النية

ولو بقيه و لكن بشرط مقارنتها بذكر يقصد به التعظيم كتنسيق وتهليل
ولو بالفارسية وان احسن العربية والتلييه على المذهب **وهي ليكن**
الهم ليكن لا تشريك لك ليكن ان الحمد بسرا الحمزة وتفتح **والنحو**
بالتفتح مبتدأ وخبر **لك و الملك لا تشريك لك و ز** ندبا فيها اي عليها لا
في خلاها **ولا تنقص** منها فانه مكره اي تخريها لفق لحسم انها مرة
شروط والزيادة سنة ويكون مسيا بتركها و بترك رفع الصوت بها **واذا**
لي ناو يانكا او ساق الهدي او قلد اي ربط قلادة على عنق **بدنه**
نقل او جزا صيد قتله في الحرم او في احرام سابق **ونحوه** كجناية
ونذر ومتعة وقران **وتوجه معها** والحال انه **يريد الحج** وهل العمرة
كذلك ينبغي نعم **او بعثها ثم توجه** **ولحقها** فلو بعده كزومه الاحرام
بالتلبية من الميقات **او بعثها المتعة** او قران وكان التقليد **وتوجه**
في اشهره والالم يصير محرما حتى يلحقها **وتوجه بنية الاحرام** وان لم
يلحقها استحسننا **ان فقد احرام** لان الاجابة كانت كون بكل ذكر تعظيمي
يكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم صحة الاحرام لا تتوقف على نية
نسك لانه لو ابرهم الاحرام حتى طاف شوطا واحدا صرف للعمرة
ولو اطلق نية الحج صرف للفرض ولو عين نفلا فنقل وان لم يكن حج
الفرض شربلا ليه عن الفسخ **ولو اشعرها بخرج سنامها** الايسر **او**
جلها بوضع الجل **او بعثها للمتعة** وقران **ولم يلحقها** كما مر **او قلد**
شاة لا يكون محرما لعدم اختصاصه بالنسك **وبعد** اي الاحرام بلا
مهلة **يتقي الرفث** اي الجماع او ذكره حفصة النساء **والفسوق** **ق**
اي الخروج عن طاعة الله **والجدال** فانه من المحرم اشنع **وقتل**
ميد البر لا البحر **والاشارة اليه** في الحاضر **والدلالة عليه** في الغائب
ومحل تحريمها ما اذا لم يعلم المحرم اما ان اعلم فلا في الاصح **والتطبيب**
وان لم يقصده ويكره شمه **وقلم القفر** **وسقر الوجه** كله او بعضه
كفمه وذقنه نعم في الخائبة لا باس بوضع يديه على انفه
والراس بخلاف الميت وبقية البدن ولو حمل على راسه شيئا
كان تغطيه لاجل عدل وطبق ما لم يتد يوما وليلة فتلزمه صدقة
وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة فاصاب راسه او وجهه كره والا فلا باس
به **وغسل راسه** **وحبته خطي** لانه طيب او يقتل **الحق** الهواء بخلاف

قبل ليقا

بخلاف صابون و دلوك واشنان اتفاقا وفي الجو حرة وسدر وهو
مشكل **وقصها** اي اللحية **وحلق راسه** وازالة شعر **بدنه** الا الشعر
النابت في العين فلا شيء فيه عندنا **وليس قميص وسراويل** اي
كل معمول على قدر البدن او بعضه لرردية و برنس **وقبا** ولو لم
يدخل يديه في مكيه جاز عندنا الا ان يزرره او يخلله ويجوز ان يرتدي
بقميص وجهه ويتلحف به في نوم وغيره اتفاقا **وعمامة** وقلنسوة
وخفين الا ان **لا يجد نعلين** فيقطعهما **اسفل من الكعبين**
عند معقد الشراك فيجوز ليس الزموزة لا الجوربين **وثوب صيفي**
بماله طيب كورس وهو الكركم وعصفر وهو زهر القرطم
الابعد **رواله** بحيث لا يفوح في الاصح **لا يتقي الاستحمام** لحديث لبيهي
انه عليه الصلاة والسلام دخل الحمام في الحنفية **والاستظلال** **بييت**
ومحمل لم يصب راسه او **وجهه** فلو اصاب احد هما كره كما
مر **وشد هجيات** بكسر الهاء في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح
وتحتم زيكي لعدم التغطية واللبس **واكتحال** بغير مطيب فلو ا
اكتحل بمطيب مرة او مرتين فعليه صدقة ولو كثيرا فعليه دم هـ
سراجيه **ولا يتقي خنا** **وفصد** **وحمامة** **وتلع** **ضرس** **ويبر كسر**
وحل راسه **وبدنه** **لكن** برفق ان خاف سقوط شعره او قتل
فان في الواحدة يتصدق بشيء وفي الثلاث كف من طعام غرر اذ كان
واكثر المحرم التلبية ندبا **متي صلي** ولو نفلا او **علا شرفا** **وعبط**
وادي **او لقي** جمع راكب او جمعا مشاء وكذا لو لقي بعضهم بعضا **او اخر**
دخل في السحر ان التلبية في الاحرام كالتكبير في الصلاة **رافعا** **استنانا** **قته**
بها بلا جهر كما يفعل العوام **وان دخل مكة** **بدل بالمسجد** المحرام بعد ما من
على امتنعه داخل من باب السلام نهارا ندبا **بالمسجد** **مكبرا** **مهللا** **رافعا**
جلالة البقعة ويسن الغسل لدخولها وهو للنظافة فيجب لحايف ونفسا
وحين شاحد البيت **كبر** ثلاثا ومعناه الله اكبر من الكعبة **وعلا** **لئلا**
يقع نوع شرك **ثم ابتدأ بالمطواف** لانه تحية البيت ما لم يخف فوت المكاة
او جماعتها او الوتر او سنة راتبة **فاستقبل الحجر** **مكبرا** **مهللا** **رافعا**
يديه كالصلاة **واستلمه** بكفيه وقبله بلا صوت وهو يسجد عليه
قل نعم **بلا ايذاء** لانه سنة وترك الاذي واجب فان لم يقدر ربيعهما

ركبا

ثم يقبلها واحد **والا يكتفه ذلك يسر** بالحجر شيئا في يده ولو عصا
ثم قبله اي الشيء **وابحجز عنهما** اي الاستلام والامساك **استقبلوا**
اليه بباطن كفيه كانه واضعهما عليه **وكبر وحمل وحمد الله تعالى وصلي**
علي النبي عليه الصلاة والسلام ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج يجعل
كفيه للسماء لا عند الجنتين **فالكعبة وطاف للبيت طواف القدوم**
وسن هذا الطواف **للافاقي** لانه القادم **واخذ الهطائف عن يمينه**
مما يلي الباب فتصير الكعبة عن يساره لان الطائيف كالموتم بها والواحد
يقف بين الامام ولو عكس اعاد ما دام في مكة فلو رجع فعليه دم
وكذا لو ابتدأ من غير الحجر كما مر قالوا ويرجع بدنه علي جميع الحجر
باجل قبل مشروعه رد او تحت ابطة اليمين ملقيا طرفه علي كتفه
اليسري استنانا **والحطيم** وجوبه بالان منه ستة اذرع من البيت
فلو طاف من الفرجه لم يحز كاستقباله احتياطا وبه قبر اسمعيل هاجر
عليها الصلاة والسلام **سبعة اشواط فقط طواف ثامن مع علمه به**
قاله **الحج** انه **يلزمه اجرام الاسبوع للشروع** اي لانه شرع فيه ملتزما
بخلاف ما لو ظن انه سابع لشروعه مسقطا لملتزم بخلاف الحج
واعلم ان مكات الطواف داخل المسجد ولو رازمزم لا خارجة
لميرورته طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي
الي جنازة او مكتوبة او تجديد وضوء ثم عاد بين وجاز فيهما الكل
وبيع وافتاؤ قراءة لكت الزكرا فضل منها وفي منسك التذوي والذكر
الماتور افضل واما في غير الماتور فالقراءة افضل فليراجع **ورمل** اي
مشي بسرعة مع تقارب الخطي وهز كفيه **في الثلاثة الاول** استنانا فقط
فلو تركه او نسيه ولو في الثلاثة لم يرمل بخلاف الاستلام لان له بدلا
من الحجر الي الحجر في كل شوط **وكلاما بالحجر فعل ما ذكر من الاستلام واستلم**
الركن اليماني وهو مندوب لكت بالانقييل وقالت محمد هو سنة ويقبله
والدلائل تفيدة ويكره استلام غيرهما **وختم الطواف باستلام الحجر**
استنانا ثم صلي شفعنا في وقت مباح **يجب** بالحجيم علي الصحيح **بعد كل**
اسبوع عند المقام حجارة ظهر فيها اثر قدمي الخليل عليه الصلاة
والسلام **او غيره من المسجد** وهل يتعين المسجد قولان **ثم التزم**
الملتزم وشرب من زمزم **وعاد** ان اراد السعي **واستلم الحجر وحمل**

واذكر ان الماتور افضل

وحمل وكبر وخرج من باب المفا ندبا **فصعد الصفا** بحيث يري
الكعبة من الباب **واستقبل البيت وكبر وحمل وصلي علي النبي عليه**
الصلاة والسلام بصوت مرتفع خانية **ورفع يديه نحو السماء ودعا**
لختم العبادة بما شألت لان محمد لم يعين شيئا لانه يذهب برقه القلب
وان تبرك بالماتور فحسن **ثم مشي نحو المروة ساعيا بين الميلين الاخضرين**
المتخذين في جدار المسجد **وصعد عليها وفعل ما فعله علي الصفا بفعلها**
كذا سباعيا بيدي الصفا ويختم الشوط السابع بالمروة فلو بدا بالمروة
لم يعتد بالاول **وهو الصحيح** وندب ختمه بركتين في المسجد **لختم**
الطواف ثم يسكن بمكة محروما بالحج ولا يجوز فسح الحج بالهره عندنا
وطاف بالبيت تقلا ما شيا بالارمل وسعي وهو افضل من الصلاة
نافلة **للافاقي** وقلبه للمكي وفي الحجر ينبغي تقييده بزمن الموسم
والا فالطواف افضل من الصلاة مطلقا **وخطب الامام** او لي خطب
الحج الثلاث **سابع ذي الحجة بعد الزوال** وبعد صلاة الظهر وكرو
قبله **وعلم فيها المناسك** فان اصلي بمكة **الفجر يوم التروية ثامن**
الشهر خرج الي منى قرية من الحرم علي **فراسخ من مكة**
ومكت بها الي فجر عرفة ثم بعد طلوع الشمس **راح الي عرفات** علي
طريق ضب **وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة** يفتح الرؤسها
واد من الحرم غربي مسجد عرفة **فبعد الزوال قبل صلاة الظهر**
خطب الامام في المسجد خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك **وبعد**
الخطبة صلي بهم الظهر والعصر اذان وقامتين وقراءة سورة
ولم يصل بينهما شيئا علي المذهب ولا بعد اذان العصر في وقت
الظهر **وشرط لصحة هذا الجمع الامام** الاعظم او نايبه والاصلوا
وحدانا **والاحرام بالحج** فيها اي الصلاتين **فلا تجوز العصر المنفرد**
في احدهما فلي صلي الظهر وحده لم يصلي العصر مع الامام **ولا تجوز العصر**
من صلي الظهر جماعة قبل احرام الحج **ثم احرم الا في وقته** وقال
لا يشترط لصحة العصر الا الاحرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر
شرئلا لية عن البرهان **ثم ذهب الي الموقف بغسل وسن وقوف**
الامام علي فاقته بقرب جبل الرحمة عند الصخرات البكار **مستقبلا**
القبلة والقيام والنية فيه اي الوقوف ليست بشرط ولا واجب فلي

يليه الوسطي ثم بالعقبة سبعا سبعا **وقف** حامد مهلا مكبر مصليا
 قد رقر البقرة بعد تمام كل رمي **بعده رمي فقط** فلا يقف بعد
 الثالث **ولا بعد رمي يوم النحر** لانه ليس بعده رمي **ودعا نفسه**
 وغيره رافعا يديه نحو السما والقبلة ثم رمي **عند اكنك ثم بعده**
كذلك ان مكث وهو احب وان قدم الرمي فيه اي في اليوم
 الرابع **علي الزوال جاز** فان وقت الرمي من النحر للغروب واما
 في الثاني والثالث فمن الزوال لطلوع زكا **وله النحر من مني قبل**
طلوع النحر الرابع لا بعده لدخول وقت الرمي **وجاز الرمي كله**
راكبا ولكنه في الاولي اي الاولي والوسطي **ما شيا افضل** لانه يقف
 لا في الاخرة اي العقبة لانه ينصرف والراكب اقدر عليه واطلق افضلية
 المشي في الظهيرة ورجحه الحال وغيره **ولو قدم ثقله** بفتح ثين متاعه
 وخدمه الي مكة **واقام بني للرمي** او ذهب لعرفة كروان لم يامن لا اذا
 امن وكذا يكره للمبالي جعل نحو نعله خلفه **واذا نضر الحاج الي مكة نزل اسنانا**
 ولو ساعده **بالحصب** بضم ففتحين الا بطبع وليست المقبرة منه ثم اذا
 اراد السفر طاف **للمعد** اي الوداع **سبعة اشواط بلا رمل وسعي**
وهو من واحب الاعلي اهل مكة ومن في حكمهم فلا يجب بل يندب
 لمن مكث بعده ثم النية للطواف شرط فلو طاف هاربا او طالبا لم
 يحز لكن يكفي اصلها فلو طاف بعد ارادة السفر ونوي التلويح
 اجزاه عن الصدركا لو طاف بنية التلويح في ايام النحر وقع عن النحر
ثم بعد ركعتيه شرب من زمزم وقبل العتبة تعفيلها **للمكة وضع**
صدره ووجهه علي الملتزم وتثبيت الاستار كالمستشفع
 بها ولو لم ينلها يضع يديه علي راسه مبسوطين علي الجدارين
 والتصق بالجدار **ودعا جنته ويكي او يتباكى ويجمع قهقري**
 اي الي خلف حنفي يخرج من المسجد وبصره ملاحظا للبيت
وسقط الدم عن من وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة
ولا شئ عليه بتركه لانه سنة واسا ومن **وقف بعرفة**
ساعة عرفة وهو اليسير من الزمان وهو المحمل عند اطلاق
 الفقهاء **من نزل يومها اي عرفة الي طلوع فجر يوم النحر** اجاز
 مسرا او نارا **مغيبا عليه** كذا في اهل عرفة رقيقه وكذا غير رقيقه

طواف

رقيقه فتح به اي بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا انتبه او افاق واتى
 بافعال الحج جاز ولو بقي الايام اثنان بعد احرامه طيف به المناسك
 وان احرموا عنه اكتفى بما شرعهم ولم ياكلوا جنت فاحرموا عنه وطافوا بالمناسك
 وكلام الفتح يفيد الجواز **وجعل النحر عرفة** صحيح حجة لا الشرط الكيفية لا
 النية **ومن لم يقف فيها فان حجه** الحديث الحج عرفة فطاق وسعي وتخلل
 بافعال العمرة **وتضي** ولو حجه نذرا او تطوعا **من قابل** ولادم عليه
 والمرأة فيما مر **كالرجل** لعموم الخطاب ما لم يقيم دليل الخصوص **من لكنها تكشف**
وجها لا راسها ولو سدت شيئا عليه وجا منه عنه جاز بل ندب
ولا تلبي جهر بل تسبح نفسك فاعا للفتنة وما قيل انه عورة ضعيف
ولا ترمي ولا تضطبع ولا تسعي بين الميادين ولا تخلق بل تقصر من رجع
 شعرها كما مر **وتلبس الخيط والحفنة والحلي** ولا تقرب **الحجر الزمان**
 لمنعهما من مما سة الرجال **والخنثي المشكل بالمرأة فيما ذكر** احتياطا **وجعلها**
لا يمنع نسك الا الطواف ولا شئ عليها بتأخيرها اذا لم تظهر الا بعد ايام
 النحر فلو طهرت فيها بقدر اكثر الطواف لزومها الدم بتأخيرها لباب **وهو**
بعد حصول ركنها يسقط طواف المذبر ومثله النفاس **والبدن** محم بدم
 من ابل وبقر **والهدي منها ومن الغنم** كاسمي **باب القرات**
هو افضل لحد يث اثاني ات من رمي وانا بالعقيق فقال يا ابا محمد
 اهلوا بحجة وعمره معا ولانه اشق والصواب انه عليه الصلاة والسلام
 احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لبيان الجواز فصار قارنا ثم التمتع
 ثم الافراد **والقرات** لغة الجمع بين شيئين **وشرعا ان يهل اي**
 يرفع صوته بالتلبية **بحجة وعمره** معا حقيقة او حكما بان يحرم
 بالعمرة او لا ثم بالحج قبل ان يطوف لها اربعة اشواط او عكسه بان
 يدخل احرام العمرة علي الحج قبل ان يطوف للفرد ومن اسأ او بعده
 وان لزمه دم **من الميتات** اذا القارت لا يكون الا افاقا **وقبله في شهر**
الحج او قبلها ويقول اما بالنصب والمراد به النية او مستأنف والمراد به
 بيان السنة اذا النية بقلبه تكفي كالصلاة **مجتبى بعد الصلاة اللهم اني**
اريد الحج والعمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني ويستحب تقديم العمرة
 في الذكر لتقدمها في الفعل **وطاف للعمرة** او لا وجوب احتيا لوفاء الحج لا يقع الا لها
 سبعة اشواط **يرمل في الثلاثة الاول ويسعي بلا حلق** فلو حلق لم يحرام

اكان

عمرته ولزمه دمان **ثم حج كما مر فيطوف ويسعى بعده ان شاف**
اي بطوافين متواليين **ثم سبعين طحا جاز واسا** ولاد عليه **ونج القارن**
وهو دم شكر فيا كل منه **بعد رمي يوم النحر** لوجوب الترتيب **وان عجز**
صام ثلاثة ايام ولو متفرقة **اخرها يوم عرفة** فبعده لا يجزيه فقول المنع
كالجربيات للافضل فيه كلام **وسبعة بعد تمام ايام حجه** فرضا او واجبا
وهو بمضي ايام التشريق **اين** شالكن ايام التشريق لا يجزيه لقوله
تعالى **وسبعة اذا رجعتكم اي فرغتم من افعال الحج** فعدم من وطنه
منى او اتخذ بها **وطنا فان فات الثلاثة تعين الدم** فلو لم يقدر تحلل
وعليه دمان ولو قدر عليه في ايام النحر قبل الحلق بطل صومه **فان قف**
القارن بعرفة قبل اكثر طواف **العمره بطلت** عمرته فلو اتي باربعة
اشواط ولو بقصد القدوم او التطوع لم تبطل ربهما يوم النحر والاصل ان
الماتي به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف للتلبس
به **وقضيت** لشروعه فيها **وجب دم الرضف** للعمره **وسقط دم**
القارن لا لم يوفق للنسكين **باربعين** **التمتع** هو لغة من المتاع او لا
التمتع وشرعا ان يفعل **العمره او اكثر اشواطها في اشهر الحج** ولو طواف الاقل
في رمضان مثلا ثم طواف الباقي في شوال ثم حج من عامه كان متمتعاً
قال المصنف فلتغير النسخ الى هذا التعريف **ويطوف ويسعى كما مر ويحلق**
او يقصر ان شاء **يقطع التلبية في اول طوافه** للعمره واثام بكعة حللا
لم تحرم بالحج في سفر واحد حقيقة او حكما بان يلبس باهله المما غير صحيح **يوم**
التروية وقبله **اغسل** **وحج** كالمفرد لكنه يسئل في طواف الزيارة ويسعى
بعده ان لم يكن قد مهما بعد الاحرام **ونج القارن** ولم تنب الاضحية
عنه **فان عجز عن الدم صام كالقارن وحاز صوم الثلاثة بعد احرامها**
اي **العمره** لكن في اشهر الحج لا قبله اي الاحرام وتأخير افضل وجا وجود
الهدي كما وان اراد المتمتع السوق للهدي وهو افضل احرم ثم ساق
هديه معه وهو اولى من قوده الا اذا كانت لا تساق فيقودها
وتلد بدنته وهو اولى من التحليل وكراه الاشعار وهو شق سنائها
من الايسر ان الايمن لان كل احد لا يحسنه فاما من احسنه بان قطع
الجلد فقط فلا بأس به واعتصر التحلل منها حتى ينحصر ثم احرم الحج كما
فيهم لم يسبق **وحلق يوم النحر** واذا حلق حل من احرامه علي الظاهر

الظاهر والمكي ومن في حكمه **يفرد فقط** ولو قدر ان تمتع جاز واسا
وعليه دم جبر ولا يجزيه الدم لم يعسر ومن اعتصر بلا سوق هدي
ثم بعد عمرته عاد الى بلده وحلق **فقد الم الما** صحيحا فبطل تمتعه **ومع**
سوقه تمتع كالقارن وان طواف لها اقل من اربعة اشواط قبل اشهر
الحج وانها فيها **وحج** **فقد تمتع** ولو طواف اربعة قبلها لا اعتبارا للاكثر
فكوفي اي افاقي حل من عمرته فيها اي الاشهر **وسكن بكعة** اي داخل المواقيت
او بصره اي غير بلده **وحج** من عامه **متمتع** ببقاء سفره ولو افسدها ورجع
من البصرة الى مكة وقضاها **وحج** لا يكون متمتعاً لانه كالمكي الا اذا الم باهله
ثم رجع واتى بهما لانه سفر اخر ولا يضر كون العمره قضاء عما افسده واي
النسكين افسده **المتمتع** **انته** **بلا دم** للتمتع بل للفساد **بالضعف** **الجنايات**
الجناية هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام والحرم وقد يجب بهادمان
او دم او صوم او صدقة ففصلها بقوله **الواجب علي محرم بالغ** فلا شيء
علي الصبي خلافا للشافعي **ولو ناسيا او جاهلا او مكرها** فيجب علي نائم
غظا **راسه ان طيب عضول** كاملا ولو فمه باكل طيب كثيرا وما يبلغ عضوا
لوجع والبدن كله كعضو واحد ان اتخذ المجلس والا فكل طيب كغارة
ولو نسي ولم يزل لزمه دم اخر لتركه واما الثوب المطيب اكثره فيشترط لزوم
الدم واما لبسه يومه **او خضب راسه** **بخنا** **رقيق** اما المتلبس فقيه دمان او
ادهت بزيت او حل بفتح المهلة او استعطه او داوي به جراحة او شقوق
وجليه او اقطر في اذنه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقا بخلاف المسك و
العنبر والغالية والكافور وخوها مما هو طيب بنفسه فانه يلزمه
الجزا بالاستعمال ولو علي وجه التداوي ولو جعله في طعام قد طبخ فلا
شيء عليه فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كراه كشم طيب وتقاح اوليس
محيطا لبسا معتادا فلو اترربه او وضعه علي كتفيه لاشي عليه او ستر
راسه بمعتاد **المحجل** اجانة او عدل فلا شيء عليه **يوم ما كاملا** او ليلة كاملة
وفي الاقل صدقة **والزائد علي اليوم كاليوم** وان نزع ليله واعاده نهارا ولو
جميع ما يلبس ما لم يقزم علي الترك البسبه عند النزاع فان عزم عليه اي
الترك ثم لبس تعدد الجزا **كفرا** **لاول** او لا وكذا يتعدد الجزا لو لبس يوما
فارقا دما للبسه ثم داهى لبسه يوما آخر فعليه الجزا ايضا لانه محظور
فكان له واما حكم الابتداء واما اللبس بعد ما احرم وهو لا بأسه كانشائه

الشرح ولو كانا خالصين لانا
اصلا الطيب بخلاف بقية
الادوية فلو كانا

بعده ولو مكرها او نايما ولو تعد بسبب اللبس تعدد الجزاء ولو اضطر الي
فيمس فلبس قيممين او الى قلنسوة فلبسها مع عمامة لزمه دم واثم
ولو تيقن زوال الضرورة فاستمر كغيره خري وتغطيه ربع الراس
والوجه كالكل ولا يابس بتغطيته اذنيه وقفاه ووضع يده على انفه
بلاثوب او حلق اي ازال ربع راسه او ربع لحيته او حلق محاسنه
يعني واحتجم والافسدة كما في البحر عن الفتح او حلق احدي ابطيه
او عاتته او رقبته كلها او قص اظفار يديه او رجله او الكل في
فجلس واحد فلو تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا اتم الحلق حلق
ابطليه في مجلسين او راسه في اربعة او يد او رجل اذا ربع كالكل او طاف
للفقدوم لوجوبه بالشروع او للمصدر جناية او جناية او الغرض محدثا ولو جنى
فبذنه ان لم يعدد والاصح وجوبها في الجناية ونذرها في الحدث وان المختبر
الاول والثاني جابرها فلا يجب اعادة السعي جوهرة وفي الفتح ولو طاف للمعرة
جنبها او محدثا فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لانه لا يدخل للمصدقة
في المعرة او افاض من صرفه ولو يند بعينه قبل اللام والغروب ويسقط
الدم بالعود ولو بعده في الاصح غاية او ترك اقل سبع الفرض يعني ولم
يطف غيره حتى لو طاف المصدر انتقل الي الفرض ما يكله ثم ان بقي
اقل المصدر فصدقة والا فدم وبترك اكثره بقي محرما ابد في حق النسب
حتى يطوف فكلما جامع لزمه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الرفض فتح
او ترك طواف المصدر او اربعة منه ولا يتحقق الترك الا بالخروج من مكة
او ترك السعي او اكثره او ركب فيه بلا عذر او الوقوف بججمع يعني من
او الرمي كله او في يوم واحد او الرمي الاول او اكثره اي اكثر رمي يوم او
حلق في حلق في ايام الغفر فلو بعد هافد مان او عثرة لاختصاصها الحلق
بالحرم لادم في معتبر خرج ثم رجع من حل الي الحرم ثم قص وكذا الحاج ان
رجع في ايام النحر والافدم للتاخير او قبل عطف على حلق او لمس بشهوة
انزل او لاني الاصح واستمني بكفه او جامع بهيمة وانزل او اخر الحاج الحلق
او طواف الفرض عن ايام النحر لتوقيتها بها او قدم نسكا على اخر
فيجب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم
الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل الرمي الحلق نعم يكره لباب وقد
تقدم كالاشي على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب ويجب

ويجب دمان علي تار حلق قبل ذبحه دم للتاخير ودم للقران علي
المذهب كما حذر المصنف قال ربه اندفع ما توجه به بعضهم من جعل الدمين
للجناية واطيب جوابه قوله الاتي تصدق اقل من مضموا وستر راسه وليس
اقل من يوم في الخزانة في الساعة نصف صاع وفيما دونها قبضة وظاهره
ان الساعة فلكية او حلق شاربها او اقل من ربع راسه او لحيته او
بعض رقبته او قصر اقل من خمسة اظافيره او خمسة الي ستة عشر متفرقة
من كل عضو اربعة وقد استقرت لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ دما
فينقص ما شاء او طاف للقدوم او المصدر محمد ثا او ترك ثلاثة من سبع
المصدر ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع او احدي الجمار
الثلاث ويجب لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما فكل واحد اقل الحدادي انه
ينقص نصف صاع او حلق راس محرما او حلال غيره او رقبته او قلم ظفره
بخلاف ما لو طيب عضو غيره او البسه مخيطا فانه لا شيء عليه اجماعا ظهيرية
تصدق بنصف صاع من بر لا فطرة وان طيب او حلق او لبس بعد رخير
ان شاك في الحرم او تصدق بثلاثة اصوع طعام على ستة مساكين ايت
شأ او صام ثلاثة ايام ولو متفرقة ووطئه في احد السبيلين من ادمي
ولو ناسيا او مكرها او نايمة او صبي او مجنون اذ ذكره الحدادي لكن لا دم ولا
قضاء عليه قبل الوقوف فرض يفسد حجه وكذا لو استدرخلت ذكر جارا او ذكرا
مقطوعا فسد حجه اجماعا ويهني وجوبا في فاسده كجائزه ويخرج ويقتي ولو
نقلا ولو افسد القضاء هل يجب قصاؤه لم اره والذي يظهر ان المراد بالقضاء
الاعادة ولم يتفرقا وجوبا بل نذبا ان خاف الوقوع ووطئه بعد وقوفه لم
يفسد ويجب بدنة و بعد الحلق قبل الطواف شاة لحقة الجناية ووطئه في عمره
مطلوب ان رجع مفسدا
بعد اربعة ذبح ولم تقصد خلا فاللشافعي فان قتل محرما صيدا اي حيوانا
بري امتم حشا باصل خلقته او دل عليه قاتله مصاد قاله غير عالم واتصل القتل
بالدلالة او الاشارة والدال والمشير باق على حرمه واخذة قبل ان تنقلت عن
مكانه بدلة او عود اسهل او عمدا مباحا او مملوكا فعليه جزاءه ولو سبعا
غير صايل او مستأنسا او جماما او مسرورا لا يفتح الواو ما في رجله ريش
كالسرور او هو مضطرا الي الله كما يلزمه القصاص لو قتل انسانا او كلبا
و يقدم الميتة على المييد والمييد على مال الغير ولحم الانسان قبل والحزير ولو
الميت نبيا لم يحل بحال كما لا يوق كل طعام مضطرا خرو في البرازية الصيد المذبح

مضطرا خرو في البرازية الصيد المذبح

اولي اتفاقا شبهه ويقدم ايضا ما اكله لو بعد الجزاء والجزء هو ما فقهه عدلات
وقيل الواحد ولو القائل يكفي في مقتله او في اقرب مكان منه ان لم يكن له في
مقتله قيمة فلو للتوزيع لا للتخيير والجزء في سبع اي حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا
او فيلا لا يزداد علي قيمة شاة وان كان السبع اكبر منها لان الفساد في غير
الماكل ليس الا بارتقاء الدم فلا يجب الا دم ولذا لو قتل معها ضمنه لحق
الله غير معلم وما اكله معها ثم له اي القائل ان يشتري به هديا ويذبحه
بمكة او طعاما ويتصدق و اي شاة علي كل مسكين ولو ذميا نصف صاع من
بر او صاعا من تمر او شعير كالقطرة لا يحز به اقل او اكثر منه بل يكون
تطوعا او صام عن طعام كل مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين
او كان الواجب اقل منه تصدق به او صام يوما بدله ولا يجوز ان
يفرق نصف صاع علي مساكين قال المعري تبع البحر هكذا ذكر
هنا وفي القطرة الحوار فينبغي كذلك هنا وتكفي الاباحة هنا
كدفع القيمة ولا ان يدفع كل الطعام الي مسكين واحد هنا بخلاف القطرة
لان العدد منصوص عليه كما لا يجوز دفعه اي الجزاء الي من لا تقبل
شهادته له كاصله وان علا و فرعه وان سفل وزوجته وزوجها
وهذا هو الحكم في كل صدقة واجبة كما هو في المصنف ووجب بجرحه
وتنف شعره وقطع عضوه ما نقصت ان لم يقصد الإصلاح فان قصد
كتخليص حمامة من سنورا وشبكة فلا شيء عليه وامانت ووجب
بتنف ريشه وقطع قوائمها حتى خرجت عن حيز الامتناع وكسر بيضه
غير المدور وخروج فرخ ميت به اي بالكسر وزبح حلال صيد الحرم
وحلبه لبنه وقطع خشيشه وشجره حال كونه غير مملوك يعني
النابت بنفسه سواء كان مملوكا او لاحق قالوا لو نبت في ملكه ام
عبدان فقطعها انسان فعليه قيمتها ما اكلها واخري لحق الشرع
بتأقلي قدرها المقتب به من تملك ارض الحرم والامنيات اي ليس
من جنس ما يبيته الناس فلو من جنسه فلا شيء عليه كملوع وورق
لم يضر بالشجر ولذا حل قطع الشجر المثلث لانه اقيم مقام الابنات
قيمته في كل ما ذكر الاما جف او انكسر لعدم التمام او ذهب بجزء كانت
او ضرب فسطاطا والعبارة الاصل لا لغضنه لانه تبع وبعضه اي الاصل
كقولنا ترجيح الحرمة والعبارة لما العير فان كانت على غصن بحيث لو وقع

ابتداء

وقع الصيد وقع في الحرم فهو صيد الحرم والا لو كانت قوايم
الصيد القاييم في الحرم ورأسه في الحل فالعبارة لقوايمه وبعضها كلها
لارأسه وهذا في القاييم فلو نالها فالعبارة لرأسه لسقوط اعتبار فدايته
حيث فاجتمع المبيع والحرم والعبارة لحالة الرمي الا اذا رماه من الحل
ومر السهم في الحرم يجب الجزاء استحسانا بدافع ولو شوي بيضا او
جرادا او حلب لبن صيد فضنه لم يحرم اكله وجاز بيعه ويكره ويجعل
ثمته في الفدات شاة لعدم الزكاة بخلاف ذبح الحرم او صيد الحرم
فانه ميتة ولا يرعى خشيشه بدابة ولا يقطع بنجل الا الاخر ولا
بأس باخذ كاته لانها الجاف ويقطع قملة من بدنه والقائها والقائ به
في الشمس لتوت تصدق بها شاة جرادة ويجب الجزاء فيها اي القملة بالذ
لالة كما في الصيد ويجب في الكثير منه نصف صاع والكثير هو الزايد
علي ثلاثة والجراد كالقمل يحرق ولا شيء يقتل غراب الا العقق علي
الظاهر ظهيرية وتعيم البحر رده في النهر ومداة بكسر ففتحتين
وجوز البرجندي فتح الحيا وذيب وعقرب وحية وفارة بالهمز
وجوز البرجندي التسهيل وكتب عقوراي وحشي اما غيره فليس
بصيد اسلا ويعوض من نمل لكت لا يحل قتله ما لم يؤذن ولذا قالوا لا
يحل قتل الطيب الاهلي اذا لم يؤذن والامر بقتل الكلاب منسوخ كما في
الفتح اي اذا لم يضر وبرغوث وقراد وسلحفات بضم ففتح فسكون
وفراش وذياب وزغ وزبور وقنفذ وصرصر وصباح ليل
وبت عرس وام حنين وام اربعة واربعين وكذا جميع هوام
الارض لانها ليست بصيود ولا متولدة من البهائم وسبع اي
صبيات صايل لا يكتدفعه الا بالقتل فلو امكت بغيره لزمه الجزاء
كما لزم قيمته لو مملوكا وله ذبح شاة ولو ابوها ظليلا لان الام هي الاصل
وبقر وبعير ودجاج وبط اهلي واكل ما صاده حلال ولو احرم وذبحه
في الحل بالادلة محرم ولا امر به واعانته ولو وجد احد هاجل للحلال
للحرم علي المختار ويجب قيمة ذبح حلال صيد الحرم وتصدق
بها ولا يحز به الصوم لانها انما لا كفارة حتي لو كان الذابح محرما والجزاء
الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالة الا لاشم ومن دخل الحرم
ولو حلالا او احرم ولو في الحل وفي يده حقيقة يعني الجارحة صيد

وجوب ارساله اي اطارته او ارساله للحمل ودية قهستاني علي وجه غير
مضيق له لان تشييب الدابة حرام بحر وفي كراهية جامع الفتاوي شري
 عصافير من الصياد واعتقها جازان قال من اخذها فهي له ولا يخرج
 عن ملكه باعتاقه وقيل لانه تضييع المال انتهى **قلت** وحينئذ فتقيد
 الاطارة بالاباحة فتأمل وفي كراهية مختارات النوازل سيب دابته
 فاخذها اخروا اصلها فلا تشييب للمالك عليها ان قال عند تشييبها هي لمن
 اخذها وان قال لاحاجة لي بها والقول له يمينه انتهى **لا يجب ان كان**
 الصيد في بيته لجريان العادة الفاشية بذلك وهي من احادي الحجج او
قضمه ولو القضم في يده بدليل اخذ المصحف بغلافه للحدث **ولا يخرج**
 الصيد عن ملكه **بهذا الارسل** فله امساكه في الحمل وله اخذه من
 انسان اخذه منه لانه لم يخرج عن ملكه لانه ملكه وهو حلال بخلاف
 ما لو اخذه وهو محرم كما ياتي لا يرسله عن اختيار فلو كان جازيا كان
 فقتل حمام الحرم فلا شيء عليه لفعله ما وجب عليه **ولو باعه رد المبيع**
 ان بقي والافعليه **الجزء** لان حرمة الحرم والاحرام تمنع بيع الصيد
 ولو اخذ حلال صيدا فاحرم ضمن مرسله من يده الحكمة اتفاقا
 الحقيقية عند خلافهما وقولهما استحسان كما في البرهات **ولو اخذه**
 محرم لا يضمن مرسله اتفاقا لان الحرم لم يملكه وحينئذ فلا يباخذه
 من اخذه **والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختياره** كشرائه وهبته
بل بسبب جبري والسبب الجبري في احدي عشر مسألة مبسطة في
 الاشياء فلما قال تبع البحر عن المحيط **كالارث** وجعله في الاشياء بالاتفاق
 لكت في النهر عن السراج انه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر **فان قتله**
محرم اخر بالغ مسلم **ضمننا** جزاين الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل **ورجع**
اخذ عليه قاتله لانه قرر عليه ما كان يعرض السقوط وهذا ان كفر
 بهما وان بصوم فلا علي ما اختار الكمال لانه لم يقدم شيئا **ولو كان القاتل**
 بهيمة لم يرجع علي ربه **ولو هبيا او نصرانيا** لا جزا عليه لله تعالى وكت
ارجع الاخذ عليه بالقيمة لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى
 وكل ما علي المقترب به دم بسبب جناية علي احرامه يعني بفعل شيء
 من محظوراته لا مطلقا ان لو ترك واجبا من واجبات الحج او قطع نبات
 الحرم لم يتعد الجزء لانه ليس جناية علي الاحرام فعلي القاتل ومثله متمتع

فله اخذها

لانه

متمتع ساق الهدي **دمان وكذا الحكم في الصدقة** فتشني ايضا الجنايته علي
 احراميه **الابحار** زة الميقات غير محرم استثناء منقطع فعليه دم واحد لانه
 حينئذ ليس بقارن **ولو قتل حرمان صيدا** تعدد الجزء لتعدد الفعل ولو
حلالا صيد الحرم للاتحاد المحل **وبطل بيع صيدا** وكذا كل تصرف وشراؤه
 ان اصطاده وهو محرم والافالبيع فاسد **ولو قبض المشتري فعطبت في يده**
فعليه وعلي البايح الجزء وفي الفاسد يضمن قيمته ايضا كما مر ولدت
 فطية بعد ما اخرجت من الحرم وما تاخرهما وان ادي جزا بها اي
 الام ثم ولدت لم يجره اي الولد لعدم سرية الامن حينئذ وعمل
 يجب ردها بعد ادائها الجزء الظاهر نعم **افاق** مسلم بالغ يريد الحج ولو غفلا
او الهرة فلو لم يرد واحدهنهما لا يجب عليه دم بها وزنة الميقات وان
 وجب حج او عمره ان اراد دخول مكة او الحرم علي ما مر **وجاوز وقته**
 ظاهرا في النهر عن البدائع اعتبار الارادة عند المجاوزة ثم احرم لزمه
 دم كما اذا لم يحرم **فان عاد** الي ميقات ما ثم احرم **او عاد** اليه حال كونه محرم
لم يشرع في نسكه صفة محرما كطواف ولو شوطا وانما قال **ولي** لان
 الشرط عند الامام تجديد التلبية عند الميقات بعد العود اليه خلافا
 لهما **سقط دمه** والافضل عدونه الا اذا خاف فوت الحج **والا** اي وان
 لم يعد او عاد بعد شروعه لا يسقط الدم **مكي** يريد الحج ومتمتع فرغ
 من عمرته وصار مكي **وخارجا من الحرم واحراما** بالحج من الحمل **مكته**
 فان عليهما دم بها وزنة ميقات المكي بلا احرام وكذا لو احراما بعمره من
 الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم **دخل كوفي** اي افاقي **البستان** اي مكانا
 من المحل داخل الميقات **لحاجة** قصد ها ولو عند المجاوزة علي ما مر ونيله
 مدة الاقامة ليست بشرط علي المذهب له دخول مكة غير محرم **وو**
قته البستان **والاشي عليه** لانه التحق باهله كما مر وهذه المسئلة
 حيلة لا قايي يريد دخول مكة بلا احرام **ويجب علي من دخل مكة بلا**
احرام لكل مرة **حجة او عمره** فلو عاد فاحرم بنسكه اجزاه عن اخذ دخوله
 ونهامة في الفتح **وصح منه** اي اجزاه عما لزمه بالدخول لو احرم بها
 عليه من حجة اسلام او نذر او عمره منذ ورة لكت في عامه **لكل** لتداركه
 المتروك في وقته لا بعده لصيرورته دينيا بتحويل السنة **جاوز**
 الميقات بلا احرام فاحرم بعمره ثم افسدها مضي وقضي ولادم

عليه ترك الوقت لجهه بالاحرام منه في القضا **مكي** ومن حكمه طواف
 لجهته ولو شق طوافي اقل اشوا طها **ما حرم بالحج رفضه** وجوب بالالحاق
 لنهي المكي عن الجمع بينهما وعليه دم لاجل **الرفض** وحج وعمره لانه كفاية
 الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رفضها قضاه فقط فلو اتمها
 صبح واسبأ وذبح وهو دم جبر وفي الافاقي دم شكر ومن احرم الحج
 وحج ثم احرم يوم النحر **يا خرفان** كان **تحلف** للاول **والزينة** الاخرى العام
 القابل **بلا دم** لانها الاول والايحلق للاول **فمع دم قصص** عبره ليعلم
 المرأة او لا ينابت عليه احرامه بالتقصير او التأخير ومن اتى بعمره
 الا **الحلق** ما حرم يا خري ذبح **الاصل** ان الجمع بين احرامين لعمرتين
 مكروه تحريمهما فيلزم الدم لاجل الحجتين في مظاهر الرواية فلا يلزم **افاقي** احري
 حج ثم احرم بعمره **لزمه** وصار قارنا مسياً كما مر ولذا **بطلت** عمرته **بالوقوف**
 قبل افعالها لانها لم تشرع مرتبة علي الحج لا بالتوجه الي عرفة فان طواف له
 طواف القدوم ثم احرم بها فمضي عليها **ذبح** وهو دم جبر **وذهب** رفضها
 لتاكده بطوافه فان **رفض** قضى لصحة الشرع فيها **واراق** دما لرفضها
 حج فاهل بعمره يوم النحر وفي ثلاثة ايام بعده **لزمته** بالشرع لكن مع
 كراهية التحريم ورفض وجوباً تحلما من الاثم وقضيت مع دم
 للرفض وان مضى عليها **صبح** وعليه دم لارتكاب الكراهية فهو دم جبر
 فانيت الحج اذا احرم بها **وجب الرفض** لان الجمع بين احرامين تحتين
 او لعمرتين غير مشروع ولما فاته الحج بقي في احرامه فيلزمه ان **يتحلل** عن
 احرام الحج بافعال العمرة ثم بعده يقضي ما احرم به لصحة الشرع **ويذبح**
 التحلل قبل او انه بالرفض **يا يوجب الاحرام** هو لغة المنع وشرعا منع من
 ركبت اذا احمر بعد او مرض او موت محرم او هلاك نفقة حل له
 التحلل فحينئذ بعث المفرد ما اوقيته فان لم يجد بقي محرماً حتى
 يجد ويتحلل بطواف وعن الثاني انه يقوم الدم بالطعام ويتمدق به
 فان لم يجد صام عن نصف كل صاع يوماً **والقارن** دميت فلو بعث
 واحدا لم يتحلل عنه **وعين يوم الذبح** ليعلم متى يتحلل ويذبحه في الحرم
 ولو قبل يوم النحر خلا فاهما ولو لم يفعل ورجع الى اهله **بغير تحلل** ومبر
 محرماً حتى زال الخوف فان ادرك الحج فيها ونعمت **التحلل** بالعمرة
 لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشق عليه

عليه زيلعي **وبذبحه يحل** ولو بالاحلق **وتقصير** هذا فائدة التعيين
 فلو طفت ذبحه ففعل بالحلل فظهر انه لم يذبح او ذبح في حل لزمه جزاء
 ما بين ويجب عليه ان **حل من حجه** ولو نفلاً **حجة** بالشرع **وعمره** للتحلل
 ان لم يحج من عامه **وعلى المعتمر عمرة** وعلى القارن **حجة** وعمرتان احدهما
 للتحلل فان بعث ثم زال الاحصار وقد رعى اذ رآه الهدي **والحج**
 معاقب حجه وجوباً ولا يقدر عليهما الا يلزمه التوجه وهي رابعة **ولا**
احصار بعد ما وقف بعرفة **لاست** من الفوات **والمنوع** ولو بمكة من
 الركبتين **حصر** علي الاصح **والقادر** علي **احد** هما **لا** اما علي الوقوف فلتمام
 حجه به واما علي الطواف فالتحلل كما مر **يا يوجب** **الحج** عن الغير
 الاصل ان كل من اتى بعبادة ماله جعل ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل
 لنفسه لظاهر الادلة واما قوله تعالى وان الانسان الاماسعي الا اذا
 وجهه له حقيقة الحال واللام بمعنى علي كافي ولحم اللعنة ولقد افصح
 الزاهد علي عن اعتزاله هنا والله الموفق **العبادة** **المالية** كزكاة وكفارة
تقبل النيابة عن المكلف **مطلقاً** عند القدرة والعجز ولو النايب ذميالات
 العبرة لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل **والبدنية** كصلاة وصوم لا تقبلها **حلقاً**
ولمركبة منهما كالحج الفرض **تقبل** النيابة عند العجز فقط **لك** بشرط **دوام**
العجز الي الموت **لان** فرض العمرتين تلزم الاعادة بزوال العذر **وبشرط**
نية الحج عنه اي عن الامر فيقول احرمت عن فلان وليك عن فلان
 ولو نسي اسمه فنوي عن الامر صريح وتكفي نية القلب **هذا** اي اشتراط
 دوام العجز الي الموت **اذ** **كان** العجز كالحبس **والمرض** **يجوز** **زواله**
 اي يمكث **وان** لم يكن كذلك **كالعجز** **والزمان** **سقط** الفرض **حج** الغير
 عنه فلا اعادة مطلقاً سواء استمر ذلك العذر به ام لا ولو ارجح وهو صحيح
 ثم عجز واستمر لم يحزه لفقد شرطه **وبشرط** الامر به اي الحج عنه
 فلا يجوز **حج** **الفرع** **بغير** **اذنه** **الا** **ان** **اخرج** **او** **اخرج** **الوارث** **عن** **مورثه**
 لوجود **الخط** الامر دلالة وبقي من الشرايط النفقة من مال
 الامر طها واكثرها وحج المأمور بنفسه وتعيينه ان عينه فلو قال حج
 عني فلا لا غيره لم يخرج غيره ولو لم يقل لا غيره جاز واصلها في
 الباب الي عشرين بشرط انهما عدم اشتراط الاجرة فلو استأجر
 رجلاً بان قال استأجرتك علي ان يحج عني بكذا لم يخرج عنه واما

ليس

وانما يقول امر تلك ان يخرج عني بلا ذكرا جارة ولو انفق من مال نفسه
او خلط النفقة بماله وجع وانفق كله او اكثره جاز ويرى من الضمان
وشرط العجز المذكور **الحج** **الفرض** لا التفضل لاتساع بابها ويقع **الحج**
المفروض **عن الامر على الظاهر** من المذهب وقيل عن المأمور
نفلا والامر ثواب النفقة كالحج **لكنه يشترط الصحة** النياية اهلية
المأمور **لصحة الافعال** ثم فرع عليه بقوله **فما رجع الصرورة** بهمة
من لم يخرج **والمرأة** ولو امة **والعبد** وغيره كالمراهق وغيرهم اولي
لعدم الخلاف **ولو امر ذميا او مجنونا لا يصح** **وان امره المأمور** بالحج
في الطريق ليس له دفع المال الي غيره **لحج** ذلك الغير **عن الميت**
الا اذا اذن له بذلك قيل له وقت الدفع **ما شئت** فيجوز له
ذلك **مرض او لاله** ما روى كيملا مطلقا **خرج** المكلف **الى الحج ومات**
في الطريق او مري بالحج عنه انما تجب الوصية به اذا اخذ بعد
وجوبه اما الحج من عامه فلا فان **فسر** المال او المكاتب **فلا امر عليه** اي
علي ما فسره **والايح عنه** من بلده قياسا لا استحسانا فليحفظ فلو اخرج
عنه الوصي من غيره لم يصح **اقا في** به اي بالحج من بلده **ثلاثة** وان لم ينف
من حيث يبلغ استحسانا ولو وصي الميت لو وارثه ان يسترد المأثور
المأثور ما لم يحرم ثم ان رده لخيانة منه فنفقة الرجوع في ماله والا ففي
مال الميت او مري **بالحج فتطوع عنه رجل لم يحزه** وان امره الميت لا يحمّل
مقصوده وهو ثواب الاتفاق لكن لو حج عنه ابنه ليرجع في التركة جاز
ان لم يقل من مالي وكذا الواجب لا يرجع كالديت اذا قضاه من مال
نفسه **ومن حج عن كل من امر به وقع عنه** **وضمت** **مالهما** لعدم
عيت احد هما قبل الطواف والوقوف جاز **بخلاف** **مالوا** **الحج** **عن**
ابويه او غيرهما من الاجانب حال كونه **متبرعا** **فعين** بعد ذلك جاز
لانه متبرع بالثواب نله جعله لاحد هما وفي الحديث من حج عن ابويه
فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشرين وبعث من الابرار **ودم**
الاحصاء لا غير **على الامر في ماله** ولو **ميتا** قيل من الثلث وقيل من الكل
ثم ان فاته لتقصير منه **ضمت** وان باقة سهاوية **لا ودم القران**
والتمتع **والجناية على الحاج** ان اذن له الامر بالقران والتمتع والا

حج من بلده ان وثق ثلثه

لانه قالها ولا يقدر
على جعله من احد هاهنا

او هاهنا

والا فيصير مخالفا فيضمت **وضمت النفقة** **ان جامع قبل وقوفه** فيعيد
بمال نفسه **وان بعد** فلا الحصول المقصور **وان مات المأمور او سرق**
نفقته في الطريق قبل وقوفه حج من منزل امره **ثلث ما بقي من ماله**
فان لم يبق فمات حيث يبلغ فان مات او سرق ثانيا حج من ثلث الباقي
بعد هاهنا مرة بعد اخري الي ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل
الوصية **قلمت** وظاهره انه لا رجوع في تركه المأمور فليراجع **لا امن**
حيث مات خلا فالحما وقولها استحسان فروع يصير مخالفا بالقران
او التمتع كما مر لا بالتاخير عن السنة الاولى وان عينت لانه للاستعمال
لالتقييد فالأفضل ان يعود اليه وعليه رد ما فضل من النفقة وان شرطه
له فالشرط باطل الا ان يوكله بهمة الفضل من نفسه او يوصي الميت به
لمعين ولو ارثه ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم وكذا ان احرم
وقد دفع اليه ليح عنه وصيه فاحرم ثم مات الامر والوصي ان يحج
بنفسه الا ان يامر بالدفع او يكون وارثا ولم يخرج البقية ولو قال منعت
وكذبوه لم يبعدق الا ان يكون امرا ظاهرا ولو قال تجت وكذبوه
صدق بيمينه الا اذا كان مديونا للميت وقدا امر بالاتفاق ولا
تقبل بيئتهم انه كان يوم الخبر بالبلد الا اذا برهننا على قراره انه لم
يحج **بالعصب** **المهدي هو** في اللغة والشرع ما يهدي الي الحرم
من النعم **ليتقرب به** فيه ادناه **شاة** وهو ابل بن خمس سنين **وبقر**
ابن سنتين **وغنم** بن سنة **والايح** **تعريفه** بل يندب في دم الشكر
ولا يجوز في الهديا الا ما جاز الاما حان في النوايا كما سيجي فيصح اشتراك
سنة في بدنة شريفة لقربة وان تختلفت اجناسها **وتجوز الشاة في الحج**
في كل شيء الا في طواف الركن جنبا او حائضا **وطي** بعد الوقوف
قبل الحلق كما مر **ويجوز الكلب** بل يندب كالا ضحية **من هدي التطوع**
اذ بلغ الحرم والمتعة والقران فقط ولو اكل من غيرها ضمت ما اكل
ويتعين يوم النحر اي وقته وهو الايام الثلاثة **لذبح المتعة والقران**
فقط فلم يحز قبله بل بعد وعليه دم ويتعين الحرم لا مبي للكل **للفقيه**
لكنه افضل ويتصدق **بجلا** **خطامه** اي ذمامه ولم يعط اجر الجزار
اي الذابح **منه** فان اعطاه ضمه اما لو تصدق عليه جاز ولا يركبه مطلقا
بلا ضرورة فان اضطر الي الركوب ضمت ما نقص ركوبه وحمل متاعه

مطلوب
لومات الامور يحج بثلاث

ولا يجب تعريفه ارجح الذهاب به الي عرفا وقيل لا
كالتقليد قوله فيصح اشتراك سنة في بدنة والحياسة
الرجحان البدنة كلها الا عن واحد لانه الاشارة بقرته
وهي لا تجزئ الا انما تركها بالواحد وهو مري عن جابر رضي
عنه انه قال في جامع النجاشي عليه السلام المنة من سبعة والبدنة
من سبعة ولا يضر في الشاة فيقتل من اصله او من سبعة
او غنمة او ثلاثة ذكره في الاصل انتهى

قوله **تلك** اشارة الى ان الباء في قوله **بالحجاب**
 وقوله **للحجاب** كذا استعانة كما في كتب العلم
 في كونه ايجابا في القول اجزا مادية والمراد
 بالاجاب في القول ما يقدم من كلام العاقدين سمي
 لانه يوجب جوده العقد والصلح في القول او
 ثبت للاخر خيار القول انتهى

واعلم ان شرط الانعقاد بالمضي لانه ليس انشاء تصرف
 شرعي والنكاح كذلك والشرع الشرعي لا يعرف
 الا بالشرع والشرع قد استعمل اللفظ الموضع للاب
 عن الماضي لانه في الانشاء ليدل على تحقق الشيء
 ليكون اذ لم يقع قضاء النكاح فيه اشارة الى انه لا
 بالنكاح بغيره فانه لو كتب على شيء من جنس
 نفسه فكتب عليه زوجة نفسي لم لا ينعقد
 النكاح كذا في معارج النكاح

هذا هو النكاح المسمى بالاجاب
 وهو الذي يوجب جوده العقد
 وهو الذي يوجب جوده العقد
 وهو الذي يوجب جوده العقد

ونفعه خلقا وادبا ورياء وجمالا وهل يكره الزفاف المختار لا اذا لم
 يشتمل على مفسدة دينية **وينعقد** متلبسا بايجاب من احدهما وقبول
 من الآخر **وضمما للمضي** لان الماضي اذ لم يعلو التحقيق **كزوجت**
 نفسي او بنتي او مولاتي منك **ويقول** الآخر **زوجت** وينعقد
 ايضا **اي** بالعلمين **وضع** احدهما **المضي** والآخر **الاستقبال**
 او الحال فالاول الامر **زوجتي** او **زوجيني** نفسك او كوني امراتي
 فانه ليس بايجاب بل تقايل ضمنين فاذا قال في المجلس **زوجت** او
 قبلت او بالبيع والمطاعة بزاوية قام مقام الطرفين وقيل هو ايجاب
 ووجه في النهر والثاني المضارع المبهمة او نوت او تاكثر **زوجيني**
 نفسك اذا لم يقع الاستقبال فكذا انما تزوجك او جيتك خاطبا لعدم جريا
 المساومة في النكاح او هل اعطيتنيها ان المجلس للنكاح وان للوعد
 فوعد ولو قال لها يا عرسى فقلت لبيك انعقد النكاح على المذهب
فلا ينعقد بقول بالفعل كقبض مهر ولا يتعاطى ولا بكتابة حاضر
 بل غائب بشرط اعلام الشهود به في الكتاب ما لم يكن بلفظ الامر
 فتتولي الطرفين فتح **ولا بالاقرار على المختار** خلاصة كقول له هي امراتي
 لان الاقرار اظهر لما هو ثابت وليس بانشاء قيل ان كان **بمحض**
من الشهود مع كما يصح بلفظ **جعل** **جعل** **الاقرار انشاء** وهو **الاصح**
 ذخيره **ولا ينعقد** **بزوجت** **نصفك** في **الاصح** احتياطا خائفيه بل لا
 بد ان يضيفه الي كلهما او ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر والبطن
 على الاشبه ذخيره **زوجي** في الطلاق خلافا فيحتاج الى الفرق
وان اصل الايجاب بالتسمية للمهر **كانت** **تمامه** اي الايجاب **فلي**
قبل الآخر قبله لم يصح لتوقف اول الكلام على اخره لو فيه ما يغير اوله
 ومن شرائط الايجاب والقبول اتحاد المجلس لو حاضرين والا
 يخالف الايجاب للقبول كقبول النكاح للمهر نعم يصح الخط كزيادة
 قبلتها في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا كما سيجي ولا المنكحة
 جهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما يستوفي الهزل
 والجداد لم يتج لنية به يفتي **وانما يصح بلفظ تزويج** **ونكاح**
 لانها صريح **وما عداها** كناية وهو كل لفظ **وضع** **لتمليك** **عن**
 كاملة فلا يصح بالشركة في الحال خرج الوصية غير المقيدة بالحال
كهبة **وتمايك** **في صدقة** **وعطية** **وسلم** **واستجارة** **وقرض** **وصلح**

وصلح وصرف وكلما تملك به الرقاب بشرط نية او قرينة
 وفهم الشهود المقصود **لا يصح بلفظ اجارة** **برا او ذاك** **وعارية** **ومضاربة**
 وريهن ووديعة ونحوها مما يفيد الملك لكن تثبت به الشبهة فلا يجاز
 لها الاقل من المسمى ومهر المثل وكذا تثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح
 فليحفظ **والفاظ** **مصحفة** **كقوله** **زوجت** **لعمد** **وه** **لاعت** **قصد** **مصحف**
 بل عن تحريف وتصحيف فلم يكن حقيقة ولا مجازا لعدم العلاقة
 بل غلطا فلا اعتبار به اصلا تلويح نعم لو انقضى قوم على النطق بهذه
 الغلطة وصدرت عن قصد فكان ذلك وضعا جديلا فيصح به
 افتي المرحوم ابو السعود مفتي الروم واما المطلاق فيقع بها
 كافي او ايل الاشباه **ولا يتعاطى** **احتراما** **للفروج** **وشرط** **سماع** **كل** **من**
العاقدين **لفظ** **الاخر** **لتحقق** **رضاها** **وشرط** **حضور** **شاهدين** **حريين**
 او حر وحرين **مكلفين** **سامعين** **معاق** **لها** **علي** **الصحيح** **فاهيين** **انه** **بنكاح**
 على المذهب **يجز مسلمين** **لنكاح** **مسلمة** **ولو** **فاسقين** **او** **محدودين**
 في قد ف او اعميين او ابني الزوجين او ابني احدهما وان لم
 يثبت النكاح بهما بالانبيات ان ادعي القريب كما صح نكاح مسلم
 ذمية عند ذميين ولو مخالفت لدينها وان لم يثبت بهما مع
انكاره **الاصل** **عند** **نا ان** **كل** **من** **ملك** **قيل** **ل** **النكاح** **بولا** **يه** **نفسه** **انعقد**
 بحضوره **امر** **الاب** **رجلات** **يزوج** **صغيرته** **فزوجها** **عند** **رجل** **او**
امراتين **والحال** **ان** **الاب** **حاضر** **مع** **لانه** **يجعل** **عاقدا** **حكما** **والالا**
ولو **زوج** **ابنته** **بالاقعة** **العاقلة** **بمحض** **شاهد** **واحد** **جاز** **ان** **كانت**
 ابنته **حاضرة** **لانه** **يجعل** **عاقدة** **والالا** **الاصل** **ان** **الامر** **ميت** **حضر**
 جعل مباشرتم انها تقبل شهادة المأمور اذا لم يذكر انه عقده ليل
 ليلا يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولي عبده البالغ بحضوره
 وواحد لم يجز على الظاهر ولو اذن له فعقده بحضور المولي
 ورجل مع والفرق لا يخفى **ولو قال** **رجل** **لاخر** **زوجت** **ابنتك**
فقال **الاخر** **زوجت** **او قال** **نعم** **محيياله** **لم** **يكن** **نكاحا** **مال** **يقول**
الموجب **بعده** **قبلت** **لا** **زوجت** **بخط** **استخبار** **وليس** **بمعد**
 بخلاف زوجيني لانه تقايل غلط **وكيلها** **بالنكاح** **في** **اسم** **ابيهما**
 بغير حضور **وهو** **المصحف** **للجهالة** **وكذا** **لو** **غلط** **باسم** **بنته** **الاذا** **كانت**

نكاح
نكاح
نكاح

وهو ان لا يكره الحاقه شيئا من اليجاب في القول بل لا
 على قدر المهر ونقده كزوج او كحل وناخذ
 او كحلها وتل المارة نفسها وانما لم يقع الحاقه
 وينعقد به البيع اذ ليس فيه هذا المعنى وكذا
 بعضهم ينعقد به في الخلع في نفس
النكاح

الله فيعاقبها القرينة كذبته او ياخذ ثديها او يركب معها او يسها
علي الفرج او يقبلها على الفم قاله الحدادي وفي الفتح بتالي الحاق
الحديث بالفم وفي الخلاصة قيل له ما فعلت بام امرتك فقال جامعها
تثبت الحرمة ولا يصدق انه كذب ولو هازلا وتقبل الشهادة
علي الاقرار باللمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل علي نفس
اللمس والتقبيل والنظر الي ذكره او فرجها عن شهوة في المختار
يختص لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشار واثر
وحرم الجمع بين الحارم بنكاحا اي عقدا صحيحا وعدة ولو من طلاق
بأبنت وحرم الجمع وطيا بملك يمين بين امرأتين ايتهما فرضت ذكرا
لم تحل للاخري ابدا حديث مسلم لا تتكح المرأة علي عمتها وهو مشهور
يصلح خصمها الكتاب فيان الجمع بين امرأة وبنت زوجها او امرأة
ابنها وامه ثم سيدتها لانها لو فرضت المرأة او امرأة الابنت
او السيدة ذكرا لم يحرم بخلاف عكسه وان تزوج بنكاح صحيح
اخذت امه قد وطئها مع النكاح لكان لايطأ واحدة حتي يحرم حل
استمتاع احداهما عليه بسبب ما لان العقد حكم الوطئ حتي لو نكح
مشرقي مغربية يثبت نسب او لادها منه لثبوت الوطئ حكاه لولم
يكن وطئ الامه له وطئ للمكسوة ودواعي الوطئ كالوطئ ابنت
كحال وان تزوجها معا اي الاختين او من يعنهما او يعقد بين
ونسي النكاح الاول فرق القاضي بينه وبينهما ويكون طلاقا
ولهما نصف المهر يعني في مسئلة النسيان اذ الحكم في تزوجهما معا
البطلان وعدم وجوب المهر الا بالوطئ كما في عامة الكتب فتنبه
وهذا ان كان مهرهما متساويا وبين قدر وجنسا وهو مسمى
في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول وادعي كل منهما انها الاولى
ولا بينة لهما فان اختلفا مهرهما فان علما فلكل ربع مهر والا
فنصف اقل المسميين لهما وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة
لهما بدل نصف المهر وان كان الفرقة بعد الدخول وجب لكل
واحدة مهر كامل لتقرره بالدخول ومنه يعلم دخوله بواحدة
وكذا الحكم فيما جمعتهما من المحارم في نكاح وحرم نكاح المولي
امته والعبد سيدته لان المملوكية تنافي المالكية نعم لو فعله

حكم

فعله المولي ملك احتياطات حسنة وقية انه الاحتياط في عدم
عدها خامسة ونحوه تأمل وحرم نكاح الوثنية بالاجماع ومع نكاح
كأبيه وان كره تزويجها مؤمنة بنبي مرسل مقربة بكتاب منزل
وان اعتقد والمسيح الها وكذا حل ذبيحتهم علي المذهب بحر وفي
النهر تجوز من الحجة المعتزلة لاننا لا نكفر احدا من اهل القبلة وان
وقع الزمان في البياض لا يصح نكاح عابدة كوكب لا كتاب لها
ولا وطئها بملك يمين والمحرمية والوثنية هذا ساقط من
نسخ الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف علي كتابية فتنبه والامة ولو
والحرمة بنحو او مرة ولو يحرم عطف علي كتابية فتنبه والامة ولو
كانت كتابية او مع طول الحرمة الاصل عندنا ان كل وطئ يحد بملك
يمين يحد بنكاح وما لا فلا وان كره غريبا في الحرمة وتنهيها في الامة
وحدة علي امه لا يصح عكسه ولو ام ولد في عدة حرمة ولو من باين
ومع لو راجعها اي الامه علي حرمة لبقاء الملك ولو تزوج
اربعا من الامة ونكح من الحراير في عقد واحد مع نكاح
الامة لبطالات الخمس ومع نكاح اربع من الحراير والامة فقط
الحراير اكثر وله التسري بها ثمانية الامة فلوله اربع والقب
سرية واراد شرأ اخري فلامه رجل خيف عليه الكفر ولو اراد
التسري فقالت له امراته اقتل نفسي لا يمتنع لانه مشر وع لكن لو
ترك لئلا يغفها بوجده حديث من رق لامت رق الله له بزيارته
ونصفها للعبد ولو مدبرا ويمنع عليه غير ذلك فلا يحل له
التسري اصلا لانه لا يملك الا الطلاق ومع نكاح حبي من زنا لا
حبي من غيره اي الزنا لثبوت نسبه ولو من حربي او سيدها
المقربة وان حرم وطئها ودواعيه حتي تضع متصل بالمسئلة
الاولي لئلا يستقي ما عزرع غيره لانه يزاد به قوة اذ الشعر
ينبت منه فسرور لو نكحها الزاني حل له وطئها اتقاها والو
له ولذمه النفقة ولو زوج امته او ام ولده الحامل بعد طئه قبل
اقراره به جاز وكان نفي دالة ومع نكاح الموطوءة بملك يمين
ولا يستبرأ بها زوجه بل سيدها وجوبا علي الصحيح ذخيرة او
الموطوءة بزنا اي جاز نكاح الزانية وان رآها تزني وله وطئها

نكحها

١١٦

لا تكفر احد من اهل القبلة

فتنبه عليه

بلا استبرأ واما قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا زان فنسوخ باية فانكحوا
ما طاب لكم من النساء في آخر حظر الجنب لا يجب علي الزوج تطبيق
الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجر الا اذا خاف ان لا يقيما حد ود
الله فلا بأس ان يتفرقا في الوهبانية ضعيف ذكره المصنف
ومع نكاح المضمومة الي محرمة والمسبي كلالها ولو دخل
بالمحرمة فلها مهر المثل وبطل نكاح متعة وموقت وان جهلت
المدة او طالبت في الاصح وليس منه مالونكها علي ان يطلقها
بعد شهر او نوي مكثه معها مدة معينة ولا بأس بتزوج النهاريا
عيني ويحل له وطئ امرأة ادعت عليه عند قاض انه تزوجها
بنكاح صحيح وهي اي وال حال انها محل للانشاء اي لانشاء النكاح
خليفة عن الموانع وقضي القاضي بنكاحها بسبب اقلتها ولم يكن
في نفس الامر تزوجها وكذا نكاح له لو ادعي هو نكاحها خلافا
لها وفي الشرع لا يله عن المراهب ويقف لها يقضي ولو قضى بطلانها
بشهادة الزوج ومع عليها بذلك نفذ وحل لها التزوج باخر بعد العدة
وحل للشاهد زورا تزوجها وحرمت علي الاول وعند الثاني للحل
لها وعند محمد للحل الاول ما لم يدخل الثاني وهو من فروع القضا
بشهادة الزوج وكما سمي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط كتر جت ان
رضي اي لم ينفذ النكاح لتعليقه بالخطر عما ديه فما في الدرر فيه نظر
ولا اضافته الي المستقبل كتر جت ان عد او بعد عدتي لم يصح ولكن لا يبطل
النكاح بالشرط الفاسد وانما يبطل الشرط وانه يعني لو عقد مع شرط
فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط بخلافه بالشرط الا ان يعلقه بشرط
ماض كاي حال فيكون تحقيقا فينقذ للحال كان خطب بنتا لابنه
فقال لزوجها تزوجتها قبل ان يفلان فكذب فقال ان لم اكن تزوجتها
لفلان فقد تزوجتها لا ينكح قبل ثم علم كذبه انقذ لتعليقه بموجود
وكذا اذا وجد المعلق عليه في المجلس ذكره جوي زاده ومعه المصنف
بحال كذا في النهر قبيل كتاب الصرف في مسئلة التعليق برضي
الاب والحق الاملاق فليتأمل المفتي **بأنه يوجب الوالي هو**
لغة خلاف العدو وعرفا العارف بالله في شرعها **البالغ العاقل الثالث**
ولو فاسق علي المذهب ما لم يكن منتهكا وخروج نحو صبي وصبي

ووصي مطلقا علي المذهب **والولاية تنفذ القول علي الغير** تثبت
باربع قرابة ومالك وولاء وامامة **شأواي** وهي هنا نوعان
ولاية ندب علي المكلفة ولو بكرا وولاية ايجاب علي الصغيرة
ولو ثيبا ومعقودة ومرفوعة كما افاده بقوله **وهو اي الوالي**
شرط صحة نكاح صغير ومجنون وريقف لا مكلفة فتقد نكاح
حرة مكلفة بلا رضا ولي والاصل ان كل من تصرف في ماله
تصرف في نفسه ومالا فلا وله اي الوالي **ان كان عصبية** ولو غير
محرم كابن عم في الاصح خاتبة وخروج ذوق الارحام والام والقاضي
الاعتراض في غير الكفو فيفسخه القاضي وينجده ويحسد النكاح **مالم** يتجدد
يسكت حتي **تلد منه** لكيلا يضيع الولد وينبغي الحاق الحمل
الظاهر به **ويقتي** في غير الكفو **بعد حيوانه اصلا** وهو المختار للفتوي
لفساد الرومان فلا نكح مطلقه ثلاثا غير كفو بلا رضي ولي بعد معرفته
ايه فيلحفظ **بنا علي الاول** وهو ظاهر الرواية **فرضي البعض**
من الاوليا قبل العقد وبعده **كالكل** لثبوته لكل كمالا كولاية امان
وقود وسحقه في الوقف لو استنوا في الدرجة والافلاقر
منهم الفسخ وان لم يكن لها ولي فهو اي العقد صحيح نافذ
مطلقا اتفاقا وقبضه اي ولي له حق الاعتراض **المهر ونحوه** ما
يدل علي المرضا **رضا** دلالة ان كان عدم الكفاية عند القاضي
قبل خاتمته والام يكن رضا كما لا يكون **بسكوته** رضا ما لم تلد ولما
تصد يقه بانه كفو فلا يسقط الباقي من مبسوط **ولا تجبر البالغة الكفر**
علي النكاح لا نكح الوالية بالبلوغ فان استاذنها هو اي الوالي
وهو السنة او **كله او رسوله او زوجها** وليها واخبرها
رسوله او قضولي عدل **فسكتت** عن رده مختارة او **ضجكت**
غير مستهزئة او تيسرت او بكت بلا سوط ولو بسوط لم يكن
ان ناولا رد حتي لو رضيت بعده انقذ محرراج وغيره فما
في الوقاية والمقتي فيه نظر **فهو اذن** اي توكل في الاول
ان اتحد الوالي فلو تعدد الزوج لم يكن سكوته اذ ناولا جارة
في الثاني ان بقي النكاح لا لو بطل بموته ولو قالت بعد
موته تزوجني اي بامري وانكرت الورثة فالقول لها فترث

وتعده ولو قالت بغير امره لكنه بلغني فرضيت فالقول لهم
وقولها غيره او لي منه رد قبل العقد لا بعده ولو زوجها لنفسه
فسكوتهما بعد العقد لا قبله ولو استاذنها في معين فردت
ثم زوجها منه فسكنت صح في الاصح بخلاف ما لو بلغها
فردت ثم قالت رضيت لم يجز لبطا لانه بالرد ولذا استحسنوا
التجديد عند الزفاف لانه الغالب اظهرها النقرة عند فحاشة
السماع ولو استاذنها فسكنت فكل من يزوجهام من سماه
بازان عرف الزوج والمهر كما في القيمة واستشكل في البحر
بانه ليس للوكيل ان يقول بلا اذن فمقتضاه عدم الجواز
او انها مستثناة **ان علمت بالزوج** انه من هو لتظهر الرغبة
فيه او عنه ولو في ضمن العام كجرائي او بغيره لو يجمعون
والا لا ما لم تقوض الامر **لا العلم بالمهر** وقيل يشترط وهو قول
المتأخرين بخلافه من الزخير وقره المصنف وما صححه في الدرر
عن الكافي رده الحال **وكذا اذا زوجها الولي** عندها اي بحضورها
فسكنت صح في الاصح ان علمته كما مر فان استاذنها غير الاقرب كاجني
او ولي بعيد فلا عبرة لسكوتهما بل لابد من القول كالثيب البالغة لافرق
بينهما الا في السكوت لان رضاها يكون بالدلالة كما ذكره بقوله **او ما هو**
في معناه من فعل يدل على الرضا **الطلب مهرها** ونفقتها وتكيتها من
الولي ودخوله بها برضاها ظهيرية وقبول التهنية والفحك
سرور وخوف ذلك بخلاف خدمته او قبول هديته **من زالت**
بكارتها بسو شبهة اي نطة او درو وحيض او حصول جراحة او
تعيس اي كبر بكر حقيقة كتفريق بيب او عنة او طلاق او موت
بعد خلوة قبل وطئ او زنا وهذه فقط **بكر حكا** ان لم يتكرر ولم يتجدد به
والا فثيب كوطوءة بشبهة او نكاح فاسد قال الزوج للبكر البالغة **بلغك**
النكاح فسكنت وقالت بل **ردت النكاح** ولا بينة لهما علي ذلك
ولم يكن دخل بها طوعا فالقول قولها يمينها على المفتي به وتقبل
بيمينته علي سكوتهما لانه وجودي بضم الشقين ولو برهنا فبينتها
او لي الا ان يبرهن علي رضاها او اجازتها كالمزوجه **ابوها**
مثلا زاعما عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح لم يصح وهي رافقة

في الاصح

مراقة وقال **الاب** او الزوج **للي هي صغيرة** فان القول لها ان
ثبت ان سنهاتسع وكذا العادي المراهق بلوغه ولو برهنا
فبينه البلوغ او لي **علي الاصح** بخلاف قول الصغيرة ردت حين
بلغت وكذا بها الزوج فالقول له لانكاره زوال ملكه لو اختلفا
بعد زمان البلوغ ولو حالة البلوغ فالقول لها شرح وهبانية
فليحفظ **والولي** الا في بيانه **النكاح الصغير** **لصغيرة** جبريا ولو
ثيبا لمعتقه ومجنون شهره **ولزم النكاح** ولو بغين فاحش
بنقص مهرها وزيادة مهره او زوجها بغير كفو ان كان **الولي**
الزوج بنفسه بغين **ابا او جدا** وكذا **الولي** وابنت المجنونة لم يعرف
منهما **سوي الاختيار** بحانة وفسقا وان عرف لا يصح النكاح اتفاقا
وكذا لو كان سكران فزوجهام فاسق او شرب او فقير
او ذوي حرفة دنية لظهور رسوخ اختياره فلا يعارضه شفقتة
المظنونة بجر **وان كان الزوج غيرهما** اي غير الاب وامييه
ولو الام او القاضي او وكيل الاب لكن في النهر بحثا لوعين
الوكيل القدر صح **لا يصح** النكاح من غير كفو او بغين فاحش اصلا
وما في صدر الشريعة صح ولها فسخه وهم **وان كان كفو**
بغير نكاح **وبهرا مثل صح** **لكن لهما** اي لصغير ومغيرة
ولحق بهما **خيار الفسخ** ولو بعد الدخول **بالبلوغ** او العلم
بالنكاح بعده لفسوخ الشفقة وبغين عنه خيار العتق ولو بلغت
وهو صغير فرق بحضرة اميه او وصيه **بشرط القضاء** للفسخ
فيتل ارباث فيه ويلزم كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ
لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا في الردة وامن قبله
فطلاق الا بملك او ردة او خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر
عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق وشرط لكل القضاء الثانية
ونظمه في النهر فقال

فرد النكاح اتمك رجعا ناعا	فسخ طلاق وهذا الزك
تبائن الدار مع نقصان مهر كذا	فساد عقد وفقد الكفو ينعها
تقيل سبي وسلام المحارب او	ارضاع ضرته اقدم ذفها
خيار عتق بلوغ ردة وكذا	ملك لبعض وتلك الفسخ يحسها

اما الطلاق فمجب عنه وكذا . ايلاؤه ولعان ذاك يتلوهما .
 فمما قاض اي شرط الجرح خلا . عتق وملك وانسلام الي فيها .
 تقبيل سبي مع الايلا يا املي . تبايت مع فساد العقد يدينها .
وبطل حيا البكر بالسكوت او مختارة **عامة** باصل **النكاح** ولو سالت
 عن قدر المهر قبل الخلوة او عن الزوج او سلمت على الشهود
 لم يبطل خيارها نهرا بحثا **لا يمتد الي اخر المجلس** لانه كالشفعة
 ولو اجتمعت معه تقول اطلب الحقيث ثم تبدل بخيار
 البلوغ لانه ديني وتشهد قابلية بلغت الا ان ضرورة احياء
 الحق وان جهلت به لتقرعها للعلم **بخلاف** خيار **المعتقة** فانه
 يمتد لشغلها بالمولي **وخيار الصغير والثيب اذ لا يبطل بالسكوت**
بلا صريح رضا او دلالة عليه **لقبلة ونس** و دفع مهر ولا
 يبطل بقيامهما عن **المجلس** لان وقته العرفي حتى يوجد
 الرضا ولو ادعت التمكن كرها صدقت ومفادها ان القول
 لم يبي الاكراه لو في حبس الوالي فليحفظ **الولي في النكاح** لا المال
العصبة بنفسه وهو من يتصل بالميت حتى المعتقة **بلا توسط**
انثى بيان لما قبله **علي ترتيب الارث** والمجب فيقدم بن المجنونة
 علي ايها لانه تجبه حجب نقصان شرط حرة وتكليف واسلام
 في حق مسلمة تريد الزوج **و ولد مسلم** لعدم الولاية وكذا
 لا ولاية في نكاح ولا مال لمسلم علي كافرة الا بالسبب العام بان
 يكون المسلم سيدا امه كافرة او سلطانا او نايبه او شاهدا
 والمكافرة ولاية علي كافر مثله اتفاقا فان لم يكن عصبة فالولاية
 للام ثم لام الاب وفي القنية عكسه ثم للبنت ثم لبنت الابن
 ثم لبنت البنت ثم لبنت بنت الابن ثم لبنت بنت البنت
 وهكذا ثم للمجد الفاسد **ثم لاخت الاب وام ثم لاخت لاب**
ثم لولد الام الذكور الانثى سوا ثم لاولادهم **ثم لذوي**
الارحام العهات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمال
 وبهذا الترتيب اولادهم شهن ثم مولى الموالات **ثم لسلطان**
ثم لقاض نعم له **عليه في منشور** ثم لنوابه ان فوض
 له ذلك والا لا **ليس الوصي** من حيث هو وصي ان

ان يزوج **اليتيم مطلقا** وان وصي الاب بذلك علي المذهب
 نعم لو كان قريبا او حاكما ملكه بالولاية كما لا يخفي **فزوج**
 ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا من لا تقبل
 شهادته له كما في معين الحكام واقربه المصنف وبه علم ان
 فعله حكم وان عري عن الدعوي صغيرة زوجت نفسها
 ولا ولي ولا حاكم ثمة توقف ونفذ باجازتها بعد بلوغها لان
 له مجيزا وهو السلطان ولو زوجها وليان مستويان قدم
 السابق فان لم يدر او دفعا معا بطل **والولي الا بعد التزوج**
بغيبه الاقرب فان زوج الا بعد حال قيام الاقرب توقف علي
 اجازته ولو تحولت الولاية اليه لم يجز الا باجازته بعد
 التحول قهستان في وتطهيرية **مسافة العصر** واختار في الملتقي
 ما لم يتطرا الكفو الخاطب جوابه واعتمده الباقي ونقل ونقل
 ابن الكمال ان عليه الفتوي وثمة الخلاف فيمن اختفي في
 المدينة هل تكون غيبة منقطعة **ولو زوجها الاقرب حيث**
هو جاز النكاح علي الظاهر تطهيرية **ويثبت لامر** من
 اولى النسب شرح وحياته لكن في القهستان في عن الغياث
 لو لم يزوج الاقرب زوج القاضي عند فوت الكفو **التزوج**
بفعل الاقرب اي امتناعه عن التزوج اجماعا خلاصه
فه لا يبطل تزوجه السابق **بعقد الاقرب** لخصو له بولاية
 تامة **ولي المجنونة** والمجنون ولو عارضها في النكاح اما الفرق **في الامار**
 خلافا اتفاقا **انها** وان سفل دون ايها كما مر والا ولي
 ان يامر لانه ليصح اتفاقا ولو اقروا لي صغير او صغيرة
 او اقروا **كليل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح**
لم ينفذ لانه اقرار علي الغير بخلاف مولى الامة حيث ينفذ
 اجماعا لان منافع بضعها ملكه **الا ان يشهد الشهود علي**
النكاح بان ينصب القاضي خصما عن الصغير حتى ينكر
 مقام البينة عليه **او يدرك الصغير في الصغيرة** فيصدقه
 اي الولي المقر **او يصدق المولى** اي العبد عند ابي
 حنيفة وقال يصدق في ذلك وهذه المسئلة مخرجة

من قولهم من ملك الانشاء ملك الاقدار فيه ولها نظائر **فروع**
 هل لولي محض و معتق و تزوجه اكثر من واحدة لم اره
 ومنعه الشافعي وجوزه في الصبي للحاجة **باب روي**
الكفاة من كافاه اذا سلواه والمراد هنا مسأوة مخصوصة
 او كوت المرأة ادني **الكفاة معتبرة** في ابتداء النكاح للزومها او
 لصحتها **من جانبها** اي الرجل لان الشريعة تاتي ان تكون
 فراشا للدين ولذا لا تعتبر **من جانبها** لان الزوج مستقر
 فلا يغيظه و نداء الفواش وهذا عند الكل في الصحيح كما في
 الحجازية لكن في الظهيرة وغيرها هذا عنده وعندهما
 تعتبر في جانبها ايضا **والكفاة هي حق الولي لا حقها** فلو
 نكحت رجلا ولم تعلم حاله فاذا هو عبد لا خيار لها بل للاولياء
 ولو زوجهها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاة ثم علموا لا
 خيار لاحد الا اذا شرطوا الكفاة او اخبرهم بها وقت
 العقد فزوجهها على ذلك ثم ظهر انه غير كفو كان لهم
 الخيار ولو الحية فليحفظ **وتعتبر الكفاة للزوم النكاح**
 خلا فاما ذلك **نسبا فغير يش** بعضهم **كفا** بعض وبقية **العرب**
 بعضهم **كفا** بعض واستثنى في الملتقى تنعاه الهداية بنى باهلة
 لخصتهم والحق الاطلاق قاله المصنف كالبحر والنهر والفتح
 والشرعية لانه ويعضده اطلاق كالنهر والدرر وهذا
 في العرب **واما في العجم** فتعتبر **حرية** **واسلاما** فسلم بنفسه
 او معتق غير كفو لذات ابوين **وابوان** **فيهما كالا**
 لتمام النسب بالجد وفي الفقه ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه
 لمعتق بنفسه **واما معتق** الوضيع فلا يطافى معتقة الشريف
 واما مرتد اسلام فكفو لمن لم يرتد واما الكفاة بين الدينين
 فلا تعتبر **الاقتنة** **وتعتبر في العرب والعجم** **ديانة** اي
 تقوي فليس فاسق كفوا لصاحبة او فاسقة بنت
 صالح معلنا كان او لا على الظاهر **ومالا** بان يعقد على المهر
 ونفقة شهر لو غير مخترف والافان يكسب كل يوم
 كفايتها لتطبيق الجماع **وحرفة** فمثل خايل غير كفو
 لمثل خياط ولا خياط لبراز وتاجر ولاهما العالم وقاض

المصنف

من ابرها مسلم او صرا
 معتق واما حره الاصل
 ومن ابوه مسلم او صرا
 كفو

وقاض واما اتباع الظلمة فاحسن من الكل واما الوطابق فمن
 الحرف فصاحبها كفو للتاجر لو غير دينية كوابية وذو تدريس
 او نظير كفوليت الامير بمصر **حق الكفاة اعتبارها عند ابتداء**
العقد فلا يضر والها بعد فلو كان وقت كفول ثم فجر
 لم يفسخ واما لو كان دبا غانم صار تاجرا فان بقي عارها
 لم يكت كفوا والا لانهر بحثا **العجمي لا يكون كفوا للعربية**
ولو كان العجمي عالما او سلطانا وحق الاصم فتج عن الينا بيع
 وادعي في البحارنة ظاهر الرواية واقره المصنف لكن في النهران
 فسر الحسين بذي المنصب والحاجة فغير كفو العلوية كما في الينا بيع
 وان العالم فكفو لان شرف العلم فوق شرف النسب والمال
 كما جزم به البرازي وارتنه الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر
 ولذا قيل ان عاتشة رضي الله عنها افضل من فاطمة رضي
 الله عنها ذكره القهستاني والحنفي كفوليت الشافعي
 ومتى سئل عن مذهبنا بمذمونا كما بسطه المصنف
والقروي كفو للمدني فلا عبرة بالبلد كما لا عبرة بالجمال
 خانية ولا بالعقل ولا يعيوب يفسخ فيها البيع خلا للشافعي
 لكن في النهر عن المصنف ان الجنون ليس بكفو للعاقلة
وكذا الصبي كفو بغناه اي به او امه او جده نهر **بالنسبة**
الى المهر يعني المهر كما مر **لا بالنسبة الى النفقة** لان العادة
 ان الابا يتجملون عن ابنا المهر لا النفقة ذخيرة **ولو**
نكحت باقلا من مهرها فلولي العصبة الاعتراض حتى
يتم مهر مثلها او يفرق القاضي بينهما ففعالعار **ولو**
طلقها الزوج قبل تفريق الولي قبل الدخول فلها نصف
المسمى ولو فرق الولي بينهما قبل الدخول فلا
 مهر لها وان بعده فلها المسمى وكذا الوصيات
 احدهما قبل التفريق فليس للولي المطالبة
 بالانتهام لانتهام النكاح بل لو نكحت جواهر الفتاوي
امر به بتزويج امرأة فزوجه امة حار وقال
 لا يصح وهو مستحسن ملتي تنعاه الهداية

طلعت
 قيل ان عاتشة افضل من فاطمة
 اذا سئل عن مذهبنا

وفي شرح الطحاوي قولهما حسن الفتوي واختاره
ابن الليث واقره المصنف واجمعوا انه لو زوجه
بنته الصغيرة او موليته لم يجر كالم امره بمعيته
او بجره او امة فخالف او امرته بتزويجها ولم
تغن تزويجها غير كفو لم يجر اتفاقا **ولو** زوجه
المأمور بنكاح امرأة **امراتين في عقد واحد** لا ينفذ
للمخالفة وله ان يجرهما او احدهما ولو في عقدين
لزم الاول وتوقف الثاني ولو امره بامراتين في عقدة
فزوجها واحدة او اثنتين في عقدتين جاز الا اذا قال
لا تزوجن الا امراتين في عقدة او عقدتين لم يجر المخالفة
ولا يتوقف الايجاب على قبول غايب عت المجلس في
سائر العقود من نكاح وبيع وغيرهما بل يبطل الايجاب
ولا تلحقه الاجازة اتفاقا **ويشترط في طرف النكاح واحد**
بايجاب فيقوم مقام القول في خمس صور كانت
وليا او وكيلان من الجانبين او اصيلا من جانب وكيلان
او وليا من احدى وليا من الجانب وكيلان من اخر
كزوجه بنت من موالي **ليس** ذلك الواحد بقبول
ولو من جانب وان تكلم بكلامين على الراجح اذ قبوله
غير معتبر بشرع الما تقررات الايجاب لا يتوقف على قبول
غايب **ونكاح عبد وامة بغير اذن السيد موقوف**
على الاجازة كنكاح الفضولي سمي في البيوع تقف
عقوده كلها ان لها محير حالة العقد والانتطال
ولايت العمات يزوج بنت عمه الصغيرة فلو كبر
فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجها بلا استئذان
فسكنت او افصحت بالرضا لا يجوز عندهما وقال
ابو يوسف يجوز وكذا المولي المعقود والحاكم
والسلطان جوهره يعاتب بخلاف الصغيرة كما
فليجر **ومن نفسه** فيكون اصيلا من جانب وليا
من اخر **كالموكيل الذي وكلته** ان يزوجه

يزوجهامت نفسه فان له **ذلك** فيكون اصيلا من جانب وكيلان
من اخر **بخلاف ماله وكلته بتزويجها من رجل تزوجها**
من نفسه لانها نصبت له من و بالامتن وزواج **وكلته**
ان يتصرف في امرها او قالت له زوج نفسي
ممن شئت لم يصح تزويجها من نفسه كما في الخائنة
والاصول ان الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت النكحة
ولو اجاز من له الاجازة نكاح الفضولي بعد موته صح
لان الشرط قيام المعقود له واحد العاقدتين فقط **بخلاف**
اجازة بيعه فانه يشترط قيام اربعة اشيا كما سيجي **فروع**
الفضولي قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع
يشترط لزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم
رسول كوكيل **بالسوء** **والسوء** **المهر** ومن استأجر
المداق والصدقة والخلة والعطية والعقرو في استئجار
الجوهرة العقري الحراير مهر المثل وفي الاما عشرة قيمة البكر
ونصف قيمة الشب **اقله عشرة دراهم** لحد يث البيهقي وغيره
لامهر اقل من عشرة دراهم ورواية الاقل تحمل على المجل **قيمة**
وزن سبعة مثاقيل كما في الزكاة **مفسر** **بانه كانت او لا** ولو
دينا او عرضا قيمته عشرة وقت العقد اما في منها بطلاق
قبل وطئ فيوم القبض **ويجب** **العشرة ان سماها او دونها**
ويجب الاكثر منها **ان سمي** الاكثر ويتأكد عند وطئ
او خلوة صحت من الزوج **او موت احد** **هما** او
تزوج ثانيا في العدة او ازالته بكارتها بخو حجب بخلاف
ان التها بدفعة فانه يجب النصف بطلاق قبل وطئ ولو
الدفع من الاجنبي فعلى الاجنبي ايضا نصف مهر المثل
مثله ان طلقت قبل الدخول والا فكله مهر بحثا **ويجب**
نصفه بطلاق قبل وطئ او خلوة فلو كانت نكحها على ما
قيمتة خمسة كانت لها نصفه ودرهمان ونصف **وعاد**
النصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق **ان لم يكن**
مسما لها وان كان مسما لها لم يبطل ملكها منه بل توقف

عوده الي ملكه **علي القضا او الرضا** فلهذا **الانفاذ لعقده** اي
 الزوج **بعد المهر بعد ملاقاها قبله** اي قبل القضا او نحوه لعدم
 ملكه قبله **و نقد تصرف المرأة قبله في الكل لقام ملكها** وعليها
 نصف قيمة الاصل يوم القبض لان زيادة المهر المنفصلة
 تتصرف قبل القبض لا بعده **و وجب مهر المثل في الشغار**
 هو ان يزوجه بنته علي ان يزوجه الاخر بنته مثلامعاوضة او ان
 بالعقد بين وهو منهى عنه لخلوه عن المهر فاقربا فيه مهر
 المثل فلم يبق شغار او في **خدمة زوج حرة سنة لامها حرة**
 او امة لان فيه قلب الموضوع كذا قالوا ومقارده محبة
 تزوجه علي ان يخدم سيدها او وليها كقيمة شعيب
 مع موسى عليهما السلام كقيمة علي خادمة عبده او امة
 او عبد الغير برضا مولاه او حرة اخبر برضاها **وفي تعليم القرآن**
 للنفس بالاتباع بالمال وبارز وبتكريمها من القران للتسوية
 او للتعليل لكن في النهر ينبغي ان يصح علي قول المتأخرين
ولها خدمته لو كانت الزوج **عبدا** ماذونافي ذلك اما الحر
 فخدمته لها حرام لما فيه من الاهانة والافلال وكذا استخراجه
 نهر **وكذا يجب مهر المثل فيما اذا لم يسم مهر او نفق**
 ان وطئ الزوج او مات احد ههما ان لم يتراضيا علي
 شيء يباح مهر **والا فذاك** الشيء هو الواجب او سمي
 خيرا او شرا او هذا الخل وهو خيرا وهذا العبد وهو
 حر لتعذرا لتسليم او رابة او ثوبا او دارا ولم يبين
 جنسها لفحش الجهالة ويجب **منفعة** ملفوفة هي من
 روجت بلا مهر طلقت قبل الوطئ وهي دبر وخمار
 و ملحفة لا تزيد علي نصفه اي نصف مهر المثل لو الزوج
 غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا **وتعتبر**
المنفعة باطرها لانفقة به يفتي **وتستحب المنفعة لمن**
سواها اي المفوضة الا ان سمي لها مهر و طلقت
 قبل وطئ فلا يستحب لها بل للمو طوة سمي لها مهر ولا
 فالمطلقات اربع **وما فرض** يتراضيا او بفرض قاض

قاض مهر المثل **بعد العقد** الخالي عن المهر او زيد علي
 ما سمي فانها تلزمه بشرط قبولها في المجلس او قبول اولي
 الصغيرة ومعرفة قدرها وبقاء الزوج عليه علي الظاهر بقدر
 وفي الكافي جدد النكاح بزيادة الف لزمه الفات علي الظاهر
 وفي الخانية لو وهبته مهرها ثم اقربكذا من المهر وقبلت
 مع ويحل علي الزيادة وفي البرازيه الاشبه ان لا يصح بلا
 قصد الزيادة **لا يتنصف** الاختصاص بالتنصيف بالمفروض
 في العقد بالنصف بل يجب المنفعة في الاول ونصف الاصل
 في الثاني **ومع حطها** كله او بعضه **عنه** قبل او لا ويرتد
 بالرد بغير **والخلوة** مبتدأ خبره قوله الاتي كالوطئ **وطئ**
 كوجود ثالث عاقل ذكره بن الكمال وجعله في الاسرار من
 الحسي وعليه فليس للطبيعي مثال مستقل **و شرعي** كاحرام
 لفرض او نقل **ومن الحسي رفق** بفتحين التلاحم **وقرن**
 بالسكوت عظم **وعضل** بفتحين غدة **وصغر** ولو تزوج
لا يطاق معه الجماع ولا **وجوز** ثالث **معهما** ولو نأيا
 او اعمى **الا ان يكون** الثالث صغيرا لا يعقل بان لا
 يعبر عما يكون بينهما **او محنونا** او مغني عليه لكن
 في البرازيه ان في الليل صحت لافي النهار وكذا في
 الاعمي في الاصح **او جارية احد ههما** فلا تمنع به يفتي
 مستغني **والكلب يمنع** ان كان عقورا مطلقا في الفتح
 وعندني ان كلبه لا يمنع مطلقا وكان للزوج **وجه والا**
 يكن عقورا او كان له لا يمنع وبقي عدم صلاحية
 المكاتب لمسجد وطريق وحمام وصحرا و سطح و
 بيت بابه مفتوح وما اذا لم يعرفها **وموم التطوع**
و المنذور **و الكفارات** **والقضا** غير مانع كصحتها
 في الاصح ان لا كفارة بالافساد ومقارده انه لو اكل ناسيا
 فامسك فحلي بها ان تصبح وكذا كلما اسقط الكفارة
 نهى بل المانع **موم رمضان** **ان** او صلاة الفرض
 فقط **كالوطئ** فيما يجي **ولو** كانت الزوج **مجبوبا**

به مانع حتى كرض لاحدهما
 يمنع الوطئ

او عينا او خميا او خنثي ان ظهر حاله والافنكاحه موقوف
 وما في البحر والاشباه ليس علي ظاهره نهر وفتيه وتكون
 العنة لمرض او ضعف خلقه او كبر سن **في ثبوت النسب**
 ولو من المحبوب **وفي تأكيد المهر** المسمي ومهر المثل بالا
 تسمية **والنفقة والسكنى والعدة وحرمه نكاح اختها وار**
بع سواها في عدتها وحرمه نكاح الامة ومراعاة وقت
الطلاق في حقها وكذا في وقوع طلاق بايت اخر علي
 المختار لا تكون كالوطئ **في حق بقية الاحكام** كالغسل
 والاحصاء وحرمات البنات وحلها **للاول والرجعة**
والهيرات وتزويجها كالابكار علي المختار وغير ذلك كانظمه صاحب

النهر فقال

. . . وخلوة الزوج مثل الوطئ في صورة . . . وغيره وبهذا العقد تفصيل . . .
 . . . تكميل مهر وعاد كذا نسب . . . اتفاق سكنى ومنع الاخت مقبول . . .
 . . . وابع وكذا قالوا الاما ولقد . . . راعوا زمان فراق فيه ترجيل . . .
 . . . وادعوا فيه تطليقا اذ الحقا . . . وقيل لا والصواب الاول القيل . . .
 . . . اما المتغير فالاحصاء يا املي . . . ورجعة وكذا التوريت مقبول . . .
 . . . سقوط وطئ واحلال لها وكذا . . . تخريم بنت نكاح البكر مبدول . . .
 . . . كذا كذا الفتي والتكفير ما خسد . . . عبادة وكذا بالغسل تكميل . . .
ولو اقرت فاقالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول
فالقول لها لانكارها سقوط نصف المهر وان انكرت الوطئ
 ولو لم تفكته في الخلوة فان بكرا صحت والالات البكر
 انما توطئ كرها كما بحثه الطوطوسي واقره المصنف **ولو**
قال ان خلوت بك فانت طالق فخللا بها طلق باينا
 لوجود الشرط **وجب نصف المهر لعدم الخلوة المكنة**
 من الوطئ والعدة عليها بزيادة **وتجب العدة في الكل**
 اي كل انواع الخلوة ولو فاسدة **احتياطا** اي استحسانا لتوهم
 الشغل وقيل قايله القدوري واختاره الترمذاني وماضي
 خات **ان كانت المانع شرعا** لمعوم **تجب العدة وان كانت**
حقيقا كصغر ومرض مدنف لا تحب والمذهب الاول

الاول لانه نص محمد قاله المصنف وفي المجتبى الموت ايضا كال
 الوطئ في حق العدة والمهر فقط حتي لو ماتت الام قبل دخوله
 بها حلت بنتها قبضت **الف المهر فوجبه له وطالقت قبل وطئ**
رجع عليها بنصفه لعدم تعيين النكاح في العقود وان لم تقبضه
 او قبضت بنصفه **فوجبه الكل** في الصورة الاولى او ما بقي وهو
 النصف في الثانية **او وجبت عرض المهر** كقرب معين او في الذمة
 قبل القبض او بعده لا رجوع لحصول المقهور **نكحها بالف علي**
ان لا يخرجها من البلد او لا يترج عليها او نكحها علي الفان
اقام بها وعلي الفين ان اخذها فان وفي مباشر طه في الصورة
 الاولى **واقام بها في الثانية فلها الف** لرضاها بها فهنا صورتان
 الاولى تسمية المهر مع ذكر شرط ينفعها والثانية تسمية مهر علي تقدير
 وغيره علي غير تقدير **والايق** ولم يقم **فهر المثل** لفقد رضاها
 بفوت النفع لكن لا يزل المهر في الصورة الثانية ذات التقديرين
علي الفين ولا ينقص عن الف لاتفاقهما علي ذلك ولو طلقها
 قبل الدخول تنصف المسمي في الصوتين لسقوط الشرط ومالا
 الشرطان صحيحان **بخلاف ما اذا تزوجها علي الف ان كانت**
قبيحة وعلي الفين ان كانت جميلة فانه يبيع الشرطان اتقا
 في الامح لقلة الجهالة بخلاف ما لو رد في المهر بين القلة والكثرة
 لشبهة او بكارة فانها ان شيا لزمه الاقل والافهر المثل لا يزداد
 علي الاكثر ولا ينقص عن الاقل فتح ولو شرط البكارة ووجدها
 شيا لزمه الكل دبر ورجله في البرازية **ولو تزوجها علي هذا**
العبد او علي هذا الف او الالفين او علي هذا العبد او علي هذا
العبد او علي احد هذين **واحد هما او كس حكم القاضي مهر**
المثل فان مثل الرفع او فوته فلها الارتفاع او مثل الاوكس او
دونه فلها الاوكس والافهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول
يحكم متعة المثل لانها الاصل حتي لو كانت نصف الاوكس اقل من
 المتعة وجبت المتعة **ولو تزوجها علي فريس او عيدا وثوب**
 هروي او فراش بيت او عدد معلوم من نحو بل فالواجب
 في كل جهشك وسطا **الوسط او قيمته** وكل ما لم يحز السلم فيه

فتح م

فالحيار الزوج والطلاق **وكذا الحكم** وهو لزوم الوسط في الحيوان
ذكر جنسه هو عند الفقهاء المقول على كثير من اختلاف في الاحكام
دوت نوعه هو المقول على كثير من متفقين فيها بخلاف مجهول
 الجنس كقوب ودابة لانه لا سطر له ووسط العبد في
 زمانا الحبشي **وان امهرها العبد بيت** والحال ان احدهما
 حر فمهرها العبد عند الامام **ان ساقه اي عشرة**
 دراهم **والاكل لها العشرة** لان وجوب المسمى وان قل
 يمنع مهر المثل وعند الثاني لها قيمة الحر لو عبدا ورجحه الحال
 كالمواستحق احدهما **ويجب مهر المثل في نكاح فاسد** وهو
 الذي فقد شرط من شرائط الصحة كشهر **بالوطئ** في القبل
لا بغيره كالخلو للحرمة وطئها **والم يزور** مهر المثل **علي المسمى**
 لرضائها بالخط ولو كان دوت المسمى لزم مهر المثل لفساد
 التسمية بفساد العقد ولو لم يسم او جهل لزم بالغاما بالغ شيئا
لكل واحد منهما فسخه ولو بغير محضر من صاحبه دخل
بها او لا في الاصح خروجا من المعصية فلا ينافي وجوبه
 بل يجب على القاضي التفريق بينهما **وتجب العدة**
 بعد الوطئ لا الخلو للطلاق لا الموت **من وقت التفريق**
 او متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة في الاصح **وبشئت**
الي الوضع اقل مدة الحمل يعني ستة اشهر فاكثر **ثبت النسب**
والا بان والدته لا اقل من ستة اشهر لا يثبت وهذا قول مجر
 وبه يفتي ومالا ابتداء المدة وقت العقد كالمصحيح ورجحه
 في النهر بانه احوط وذكر في نسخة من التصرفات الفاسدة
 احد وعشرين ونظم منها العشرة التي في الخلاصة فقال
 . . . وفاسد من العقود عشرين . . . اجارة وحكم هذا الاجر . . .
 . . . وجوب مهر المثل او مسمى . . . او كله مع فقد كالمسمى . . .
 . . . والواجب الاكثر في الكتابة . . . من الذي سماه او من قيمة . . .
 . . . وفي النكاح المثل ان يكت دخل . . . وخارج البذر لما لك اجل . . .
 . . . في المصالح والقرض لكل نفعه . . . امانة او كالمصحيح حكمه . . .
 . . . ثم الهبة مضمونة يوم قبض . . . وهو يبعده العبد اقتضى . . .
 . . . مضاربة وحكمها الامانة . . . والمثل في البيع والا لقيمة . . .

مطلوب به النكاح الفاسد
 ما يفرق به النكاح الفاسد

والحرمة مهر مثلها الشرعي **مهر مثلها** اللغوي اي مهر امرأة تماثلها
 من قوم **ايها** لامهات لم تكن من قومه كبت عمه وفي الخلاصة
 ويعتبر يا خولتها وعماتها فان لم يكن فبنت الشقيقة وبنت العم
 انتهى ومفاده اعتبار الترتيب فليحفظ وتعتبر المماثلة في الاوصاف
 وقت العقد سنا وجمالا ومالا وبلدا وعسلا وعقلا **ودينا**
 وبكارة وشيوبة وعفة وعلما وادبا وكال خلق وعدم ولد
 ويعتبر حال الزوج ايضا ذكره الحال قال ومهر الامة بقدر
 الرغبة فيها **ويشترط فيه** اي في ثبوت مهر المثل بما ذكر اخبار
 رجلين او رجل وامرأتين **ولفظ الشهادة** فان لم يوجد
 شهو دوت فالقول للزوج يمينه وما في المحيط من
 ان للقاضي فرض المهر حمله في النهر على ما اذا رضيا بذلك
 فان لم يوجد من قبيلة **ايها** فمن الاجانب من قبيلة تماثل
 قبيلة **ايها** فان لم يوجد فالقول له اي للزوج يمينه كما مر
 ومع ضمان الولي مهرها ولو المرأة صغيرة ولو واقدا
 لاشفير لكن بشرط صحته فلو في مرض موته وهو وارثه
 لم يصح والاصح من الثلث وقبول المرأة او غيرها في مجلس
 الضمان **وتطالب اياشات** من زوجها البالغ او الولي الضامن
 وان ادعي رجوع علي الزوج ان امرها هو حكم الكفالة **ولا**
يطلب الاب بمهر ابنه الصغير الفقير اما الغني فيطالب
 ابوه بالدفع من مال ابنه لامت مال نفسه **اذا تزوجه**
امراة الا اذا ضمنه علي المعتقد **كافي النفقة** فانه لا يوافق
 بها الا اذا ضمنه ولا رجوع للاب الا اذا شهد علي الرجوع
 عند الاداء **لها منعه من الوطئ** ودواعيه شرح مجمع والفر
 بها ولو بعد وطئ وخلوه **رضيتها** لان كل وطئة معقود
 عليها فتسليم البعض لا يؤجب تسليم الباقي **لاخذ ما بين**
تعييله من المهر كالا او بعضها واخذ قد **لاجل مثلها**
عرقا به يفتي لان المعروف كالمشروط **ان لم يوجد** او
 يعجل كله فكم شرطالات الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل
 الاجل جهالة فاحشه فيجب حالا غاية الا التاخير لطلاق

في ذلك

او موت فيصح بزايه وعن الثاني لها منعه ان اجله كله وبه
يفتقر استحقاقا ولو الجية وفي النهر لو تزوجها علي ما ية
علي حكم الحول علي ان يجعل اربعين لها منعه حتى تقبضه
ولها النفقة بعد المنع ولها **السفر والخروج من بيت**
زوجها للحاجة ولها زيارة اهلها بلا اذنه مالم تقبضه اي المعجل
فلا يخرج الا الحق لها وعليها او لزيارة ابويها لجمعة او الحارم
كل سنة الكون في قافلة او غاسلة لا فيما عدا ذلك وان كان
عاصيين والمعتد حوا ان الحمام بلا تزيت اشباه وسبجي في النفقة
ويستأجرها بعد ادائها كله من جلاله **ان كانت مأمورة عليها**
والايودي كله او لم يكن مأمورا ليسافر بها وبه يفتقر كافي
شروع الجمع واختاره في ملتي البحار وجمع الفتاوي 8
واعتمده المصنف وبه افتقر شيخنا الدررلي الحنفى كلف في النهر
والذي عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر بها جبر عليها وبه
جزم النزاري وغيره وفي المختار وعليه الفتوي وفي الفصول
يفتقر بما يقع عنده من المصلحة **وتنقلها في ماد وت مدته**
اي السفر من المصير الي القرية **وبالعكس** ومن قرية لقرية
لانه ليس بغربة وقبده في التاتر خانية بقرية يمكنه الرجوع
قبل الليل الي وطنه واطلقه في الكافي قايلا وعليه الفتوي
وان اختلفا في المهر ففي **اصله** حلف منكر التسمية فان نكح ثبت
وان حلف **يجب مهر المثل** وفي المهر يحلف **اجرا** وان اختلفا
في قدر حال قيام النكاح فالقول **لملت** شهد له مهر المثل بيمينه
واي اقام البينة قبلت سواء شهد مهر المثل له او لها او لا
ولا وان اقام البينة فينتسها مقدمة ان شهد له مهر المثل
وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل لها لان البينات لا تثبت
خلاف الظاهر وان كان مهر المثل بينهما تخالفا فان حلفا
او برهنا قضى به وان برهن احد هما قبل برهانه لانه
نورد دعواه وفي المطلاق قبل الوطء حكم متعة المثل ولو المسمى
دينار ان عينها كسيلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تكليم
الا ان برضى الزوج بنصف الجارية وان اقام بينة
قبلت فان اقاما فينتسها او اي ان شهد له المتعة وبينته

مرة

وبينته ان شهدت لها وان كانت المتعة بينهما تخالفا
وان اختلفا وجب متعة المثل وموت احد هما كحياتهما
في الحكم اصلا وقد رال عدم سقوط طهوت احد هما وبعد
موتهما ففي القدر القول لو رثته وفي الاختلاف في اصله
القول لمنكر التسمية لم يقض بشيء مالم يبرهن علي التسمية
وقال لا يقضي بمهر المثل كحال حياة وبه يفتقر وهذا كله اذا
لم تسلم نفسها فان سلمت ورفع الاختلاف في الحاليتين الحياة
وبعد حال الحكم بمهر المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تعجيل
شيء عادة بل يبان لها لا بد ان تقري بما تعجلت والافهين عليك
بالتعارف تعجيله ثم يعمل في الباقي كان كذا وهذا اذا لم يزوج
ايصال شيء اليها جبر ولو بعث الي امراته شيئا لم يذكر
جهة عند الدفع غير جهة المهر كقول له لشمع او حنا ثم قال
انه من المهر لم يقبل قنية لو قوعه هدية فلا ينقلب مهر
فقال هو اي المبعوث هدية وقال هو من المهر او
من الكسوة او عارية فالقول له بيمينه والبينة لها فان
حلف والمبعوث قايما فلها ان تردده وتراجع بباقي المهر ذكره
بنت الكال ولو عوفضته ثم ادعاه عارية فلها ان تسترد
العوض زيلعي في غير المهر الا كل كشياب وشاة حية وسمت
وعسل وما يتي شهر اخي زاده والقول لها بيمينها في المهر
كخبز ولحم مشوي لان الظاهر يكذب به ولذا قال الفقيه المختار
انه يصدق فيما لا يجب عليه كخف وملاة لا فيما يجب كخبز ودع
يعني مالم يدع انه كسوة لان الظاهر معه خطب بنت رجل
وبعث اليها شيئا ولم يزوجهها ابوها فباعت للمهر
يسترد عينه قايما فقط وان تغير بالاستعمال او قيمته ها
لكا لانه معاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد
ما بعث هدية وهو قايما دون الهالك والمستهلك
لان فيه معني الهبة ولو ادعت انه اي المبعوث من
المهر وقال هو ودعيته فان كان من جنس المهر والقول
لها وان كان من خلافه فالقول له بشهادة الظاهر

يقض المتعارف تعجيله

الفقير رجل على معتدة الغير بشرط ان يتزوجها بعد عدتها
 ان تزوجته لا رجوع مطلقا وان ايت فله الرجوع ان كان
 دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا بحرعت العمدية
 وفيه عن المتبني جهاز ابنته يجازي سلهان ذلك ليس له الا
 سترداد منه ولو رتب بعده ان سلهان ذلك في محنته
 بل تحتجب به وبه يفتى وكذا لو اشتراه لها في صغرها ولو لولدة
 والحيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سله عارية والا
 حوط ان يشتريه منها ثم تبريه درر اخذ اهل المرأة شيئا
 عند التسليم فللزوج ان يسترده لانه رشوة جهاز ابنته
 ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت هو تمليل او قال
 الزوج ذلك بعد موته بالبرث منه وقال الاب او ورثته
 بعد موته عارية فالمعتد ان القول للزوج ولها ان كان
 العرف مستورا ان الاب يدفع مثله لجهاز عارية واما
 اذا كانت مشتركة كالمصر والشام فالقول للاب كالمكان اكثر
 مما يجوز به مثلها والام كالأب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة
 شرح و هيانية واستحب في النهر بتعالقاضي خات ان الاب
 ان من الاشرف لم يقبل قوله انه عارية ولو دفعت في
 تجهيزها لا يشترط اشياء من امتعة الاب بحضرته وكن
 ساكتا وزفت الي الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك
 من ابنته لحرثات العرف به وكذا لو انفقت الام في
 جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تنضم الام وهما
 من المسائل السبع وثلاثين بل الثمان واربعين علي ما في
 زواجر الجواهر التي السكوت فيها كالنطق فرع لو زفت
 اليه بلا جهاز يلقى به فله مطالبت الاب بالنقد فنيه زان
 في البدر عن المتبني الا اذا سكت طويلا فلا خصم مة له لكن
 في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع علي الاب بشيء لان
 المال في النكاح غير مقصود نكح ذمي او مستامن ذمية او
 حربي حربية ثمة بمينة او بلا مهر بات سكتا عنه او نفيها
 والحال ان زاجاز عند هم فو طليت او طلقت قبله اف

سكوت كالنطق

او مات عنها فلا مهر لها ولو اسلم او ترفعنا اليها لان امرنا بتركهم
 وما يدعيونه وتثبت يقية احكام النكاح في حقهم كالمسلمين
 من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوها
 كعدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمه
 مطلقة ثلاثا ونكاح محارم وان نكحها بخبر او خنزير
 عين ابي مشار اليه ثم اسلم او اسلم احد هما قبل القبض فلها
 ذلك فحلل وتثبت الخنزير ولو طلقها قبل الدخول فلها نصفه
 ولها في غير عين قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير اذا اخذ
 قيمة القيمي كاخذه عينه فروع الوطئ في دار الاسلام لا يخلو
 عن حد او مهر الا في مسيئين صبي نكح بلا اذن وطا وعته وباع
 امه قبل تسليم ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا
 تدافعت جارية مع اخري فزالت بكارتها لزما مهر المثل
 لاب الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان
 تحملت الزوج الرجل قال البرازي ولا يعتبر السن فلو تسلمها
 فحبرت لم يلزمه طلبها خدع امرأة واخذها حبس الي ان
 ياتي بها او يعلم موته المهر مهر السر وقيل العلانية المؤجل
 الي الطلاق يتعجل بالرجعي ولا يتأجل بمر اجعتها ولو وجهته
 المهر علي ان يتزوجها فاني فالمهر باق نكحها ولا ولو وجهته
 لاحد و وكلته بقبضه صح ولو احوالت به انسانا ثم وجهته
 للزوج لم يصح وهذه حيلة من يريد ايهب ولا تصح ثم
 باع بغيره نكاح الرقيق هو المملوك كالا او بعضا
 والقت المملوك كالا توقف نكاح قن وامه ومكاتب ومدبر
 وام ولد علي اجازة المولي فان اجاز نفذ وان رد بطل
 فلا مهر لم يدخل بها فيطالب بمهر المثل بعد عتقه ثم المراء
 بالمولي من له ولاية تزويج الامة كاب وجد وقاض وصي
 ومكاتب ومفاوض ومتولي واما العبد فلا يملك تزويجه
 الا من يملك اعتاقه درر فان نكحها بالاذن فالمهر والنفقة
 عليهم اي علي القن وغيره لو جود سبب الوجوب منه
 ويسقطان بجهل لغوات محل الاستيفاء ويبيع قن فيهما

الخ

لا يباع غيره كدبري يسعي ولو مات مولاه لزمه جهالة قدر
نهر وقته لكنه يباع في النفقة مرارا ان تجددت وفي المهر
مرة ويطلب بالباقي بعد نفقه الا اذا باعه منها خاتمه ولو
زوج المولى امته من عبده لا يجب المهر في الاصح ولو الجدة
وقال الزاوي بل يسقط وحل اذا لم تكن الامه ماذونة
مد يونه فان كانت بيع ايضا لانه يثبت لها ثم يتقل للمولى
نهر فلو باعه سيده بعد ما زوجه امرأة فالمهر بقرينة يدور
معه ابنت ما دار كدبت الاستهلاك كبت المرأة فسخ البيع
لو المهر عليه لانه دين فكانت كالغرماء فسخ وقوله لعبد
مطلقا رجعية اجازة للنكاح الموقوف لا مطلقا او فانها
لانه يستعمل المتاركة حتى لو اجازته بعد ذلك لا ينفذ بخلاف
الفضولي واذنه لعبد في النكاح يتنظم جايزه وفاسده
فبيع العبد بمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها
خلا فالحما ولو نوي المولى الصحيح فقط تقيد به كالمو
نهي عليه ولو نص علي الفاسد صح وصح الصحيح ايضا
نهر ولو نكحها ثانيا صحها ونكح اخري بعد ما صحها
توقف على الاجازة لانتهى الاذن مرة وان نوي مرارا
ولو مرتين صح لانهما كل نكاح العبد وكذا التوكيل بالنكاح
بخلاف التوكيل به فانه لا يتناول الفاسد فلا ينتهي به به
يفتي والوكيل بنكاح فاسد لا يملك الصحيح بخلاف البيعت
مالك وفي الاشباه في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة الاذن
في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد وبالنكاح
لا واليمين على نكاح وصلاة وصوم وحج وبيع ان كانت
على الماضي تناوله وان على المستقبل لا ولو زوج عبدا
له ماذون نامد يو ناصح وساوت المرأة غرماء في مهر
مثلها والاقول والزاوي عليه تطلب به بعد استيفاء الغرماء
كدية البهية مع دية المرض الا اذا باعه منها كامر ولو
زوج بنته مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح لانها لم تملك
المكاتب بوث ايها الا ان عجز فرد في الرق فحينئذ
يفسد للتنافي زوج امته او ام ولده لا يجب عليه ثبوتها

الحالات

ثبوتها وان شرطها في العقد امالو شرط الحررية
او لادها فيه صح وعق كل من ولدته في هذا النكاح لان
قبول المولى الشرط والزوج يبيع على اعتباره هو معانق ليق
الحرية بالولد لانه فيصح فتح ومقاده انه لو باعها او مات
عنها قبل الوضوع فلا حرية ولو ادى الزوج الشرط ولا
بينه له حلف المولى نهر لكث لا نفقة ولا سكن لها الا
بها بات يدفعها اليه ولا يستخدمها وتخدم المولى ويطلب
الزوج ان يظفر بها فارغة عن خدمته المولى ويكفي
في تسليمها فله متب ظفرت بها وطئتها نهر فان بواها
ثم رجع عنها صح رجوعه لبقائه حق وسقطت النفقة ولو
خدمته اي السيد بعد التوبة بلا استخدام امه او استخدم
مها نهارا واعادها لبيت الزوج ليلا لا تسقط لبقائه التوبة
وله اي المولى السفربها اي بامته وان اباه زوجها
ظهيرية وله اجبار قنه وامته ولو ام ولد ولا يلزمه
الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقول من نصف حول
فهو من المولى والنكاح فاسد بحر من الاستبراء وثبوت
النسب على النكاح وان لم يرضيا لامكاتبته ومكاتبته بل
يتوقف على ايجازتها ولو صغيريت الحاقا بالبالغ فلو ادا
فعتقا عاد مو قو فاعلى اجازة المولى لاعلى ايجازتها لعدم
اهليتهما ان لم يكن عصبة غيره ولو عجزت فوقف نكاح
المكاتب على رضي المولى ثانيا لهم لعون موث النكاح
عليه وبطل نكاح المكاتبه لانه طرأ حل بات على موقوف
فابطله والدليل بعمل العجايب وبحت الحال ما هنا غير
صايب ولو قتل المولى امته قبل الوطئ ولو خطا فصح
وهو مكلف فلو صبي لم يسقط على الرايح ذكره المحنف
سقط المهر لمنعه المبدل كحرارة ارتدت ولو صغيرة لا
لو فعلت ذلك القتل امرأة ولو امه على الصحيح خاتمة
بنفسها او قتلها وارثها او ارتدت الامه او قبلت ابنت
زوجها كما رجحه في النهر ان لا تقويت من المولى او فعله

يباح اسقاط الولد

بعد اي الوطى لتقرر به ولو فعله بعبد او مكاتبته او ما
ذوته المديونة لم يسقط اتفاقا **والاذن في العزل** وهو
الانزال خارج الفرج **لمولي الامة لاهل الان** **لورحقه** وهو
يفيد التقيد بالالفه وكذا الحرة **نهر** **وعزل عن الحرة** وكذا
المكاتبه **نهر** **بخشا** **بازنها** **لكن** في الخائيه انه يباح في زمنا لنفسا
قال الكمال فاليعتبر عند اسقط لاذنها وقالوا يباح اسقاط الولد
قبل اربعة اشهر ولو بلا اذن **زوج** **وعن امته** **بغير اذنها**
بلا كراهة فاعلم بها قبل حل نفيه ان لم يعد قبل بول **وخيرت**
امه ولو ام ولد **مكاتبه** ولو حكما لمعتقة بعض **عنتت تحت**
حرا وعبد ولو كان **النكاح برضاها** **دفع** **الزيادة** **المملوك** عليها
بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها او زوجها فامهر
لسيدها ولو صغيرة تاخر ليلوها وليس لها خيار بلوغ
في الاصح **او كانت الامة عند النكاح حرة** **ثم صارت امه** بان
ارتد او لحق ابدار الحرب ثم سبيها معا فاعتقت خيرت عند
الثاني خلافا للثالث مبسوط **والجهل بهذا الخيار** **خيار العتق**
عذر **فلو لم تعلم به** حتى ارتد او لحق فاعلمت ففسخت صح
الا اذا قضى بالالحاق وليس هذا يحكم بل فتوي كافي **ولا**
يقف على القضا **ولا يبطل** بسكوت ولا يثبت لغلام **يقصر**
على المجلس **خيار** **مخيرة** **بخلاف** **خيار** **البلوغ** في الكل كافي
الخائيه **نكح عبد بلا اذن** **فعتق** **او باعه** **فاجاز** **المشتري** **نقد**
لزو ال مانع **وكذا حكم الامة** **والاخير** **لها** **لكون** **النقود**
بعد **العتق** **فلم** **تحقق** **زيادة** **المملك** **وكذا** **لو** **اقتربا** **بان** **زوجها**
فضولي **واعتقها** **فضولي** **واجاز** **هما** **المولي** **وكذا** **امد** **برية**
عنتت **بموت** **ته** **وكذا** **ام** **الولد** **ان** **دخل** **الزوج** **والام** **ينفذ**
لان **عد** **تهامت** **المولي** **تفنع** **نقاد** **النكاح** **فلو** **وطر** **الزوج** **الامة**
قبله **اي** **العتق** **فالمهر** **المسبي** **له** **اي** **المولي** **او** **بعده** **فلها**
مقابله **بمنفعة** **ملكها** **ومن** **وطر** **قنة** **ابنه** **فولد** **فلو**
لم **تلد** **لزم** **عقرها** **وارتكب** **محرم** **ما** **ولا** **يجد** **قادة** **فادعاه** **الاب**
وهو **حر** **مسلم** **عاقل** **ثبت** **نسبه** **بشرط** **بقا** **ملك** **ابنه** **من** **وقت**

نهر

وقت الوطى الي الدعوة ويبيعها لايه مثلا لا يفسد **نهر** **بخشا**
وصارت ام ولده **لاستناد** **المملك** **لوقت** **العلوق** **وعليه قيمتها**
ولو **فقير** **القصور** **حاجة** **بقا** **نسله** **عن** **بقا** **نفسه** **ولذا** **يجل**
له **عند** **الحاجة** **الطعام** **لا** **الوطى** **ويحبر** **علي** **نفقة** **ابيه** **لاعلي**
دفع **جارية** **لتسريه** **لاعقرها** **ولا قيمة** **ولدها** **مالم** **تكن** **مشترا**
كفة **فتحب** **حصة** **الشريك** **وهذا** **اذا** **ادعاه** **وحده** **فلو** **مع**
الابن **فان** **شريكين** **قدم** **الاب** **والا** **فالابن** **ولو** **ادعي** **ولد**
ام **ولده** **المنفي** **او** **مدبرته** **او** **مكاتبته** **بشرط** **تصديق** **الابن**
وجد **صحيح** **كالب** **بعد** **زوال** **ولايته** **بموت** **او** **كفر** **جنون**
ورق **فيه** **اي** **في** **الحكم** **المذكور** **لا** **يكون** **كالا** **ب** **قبله** **اي** **قبل**
الزوال **المذكور** **ويشترط** **ثبوت** **ولايته** **من** **حيث** **الوطى**
الي **الدعوة** **ولو** **تزوجها** **ولو** **فاسد** **ابوه** **ولو** **بالو** **لاية**
فولدت **لم** **تصام** **ولده** **لوقله** **من** **نكاح** **ويجب** **المهر** **لا**
القيمة **ولدها** **حر** **بملك** **اخي** **له** **ومن** **الحيل** **ان** **يملك** **امته**
لطفله **ثم** **يتر** **وجها** **ولو** **وطر** **جارية** **امراته** **او** **والده**
او **جده** **فولد** **قد** **ادعاه** **لا** **يثبت** **النسب** **الا** **بتصديق**
المولي **فلو** **كذب** **به** **ثم** **ملك** **الجارية** **وقتا** **ما** **ثبت** **النسب** **وسيجي**
في **الاستيلاء** **حرة** **متر** **وجه** **برقيق** **قالت** **طولي** **زوجها**
الحرم **المطف** **اعتقه** **عني** **بالف** **او** **زارت** **ورطل** **من** **خير**
اذا **الفاسد** **هنا** **كالصحيح** **ففعل** **فسد** **النكاح** **لتقديم** **المملك**
اقتضا **لانه** **قال** **بعته** **منك** **واعتقه** **عني** **لكن** **لو** **قال** **كذلك**
وقع **العتق** **عن** **المأمور** **لعدم** **القبول** **كافي** **الحواشي**
السعدية **ومفاده** **انه** **لو** **قال** **قبلت** **وقع** **عن** **الأمر** **والولاء**
لها **ولزمها** **الالف** **وسقط** **المهر** **ويقع** **العتق** **عن** **كفار**
تهات **نوته** **عنها** **ولو** **لم** **تقل** **بالف** **لا** **يفسد** **لعدم** **المملك**
والولاء **لانه** **المعتق** **باب** **نكاح** **الكافر**
يشمل **المشرك** **والكتابي** **وها** **هنا** **ثلاثة** **اصول** **الاول** **ان** **كل**
نكاح **صحيح** **بين** **المسلمين** **فهو** **صحيح** **بين** **اهل** **الكفر** **خلافا** **لما** **كدر**
ويرده **قوله** **تعالى** **وامراته** **حالة** **الخطب** **وقوله** **عليه** **السلام**

ولدت من نكاح لا من سفاح والثاني ان كل نكاح حرم بين
المسلمين لفقد شرط كعدم شهود يجوز في حقهم اذا
استقدوه عند الامام ويقروا عليه بعد الاسلام والثا
لث ان كل نكاح حرم لحرمه الحل كحارم يقع جازيا وقال
مشايخ العراق لا بل فاسدا والاو لاصح وموجب النفقة
عليه ٢ ويحد قاذفه واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنهي
علي خلاف القياس في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه بن ملك
اسلم المتروجات بلا سماع شهود او في عدة كافر معتقدين
ذلك اقرار عليه لانا امرنا بتركهم وما يقتقدون ولو كانا اي
المتروجات للذات اسلما حرمين او اسلم احد المحرمين او
توافعا لساويهما علي الكفر فرق القاضي او الذي حكم بينهما
لعدم الحلية ورافعة احد هما لا يفرق لبقا حق الاخر
بخلاف اسلامه لان الاسلام يعلو ولا يعلى الا اذا طلقها ثلاثا
وطلبت التفريق فانه يفرق بينهما اجماعا كالحال والعاهل
اقام معهما من غير عقد او تزوج كتابية في عدة مسلم او تزوجها
قبل زوج اخر وقد طلقها ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق
من غير رافعة بحرم من المحيط خلا فاللزلي والحاوي من
اشراط المرافعة واذا اسلم احد الزوجين الجوسيين او
امراة الكتابي عرض الاسلام علي الاخر فان اسلم فيها والا
بان اي او سكنت فرق بينهما ولو كانت الزوج مسيحية
اتفقا علي الاصح والمسيحية كالصبي فيما ذكر والاصل ان كل
من صرع منه الاسلام اذا اتى به صرع منه الايبا اذا عرض عليه
ويستظهر عقل اي تميز غير المبين ولو كانت مجنونا لا ينتظر
لعدم نهايته بل يعرض الاسلام علي ابي يه فايهما اسلم
تبعه فيبقى النكاح فان لم يكن له اب نصب القاضي عنه
وميا فيقضي عليه بالفرقة باقاني عن البهني عن روضة
العلماء للزاهدي ولو اسلم الزوج وهي مجوسية فتقود
او تنصرت بقي نكاحهما كالحال كانت في الاشد او كذلك
لانهما كتابية ما لا والتفريق بينهما طلاق ينقص العدد

عليه ٢

العدد لو ابي لا ابي لان الطلاق لا يكون من النساء واباء
المبني واحد ابي المجنون طلاق في الاصح وهو من
اغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زيلقي
وفيه نظران الطلاق من القاضي وهو عليهما لانهما فليسا
بالاهل للايقاع بل للوقوع كالحال ورث قريبه ولو قال ان
جئت فانت طالق فبنت لم يقع بخلاف ان دخلت الدار
فدخلها مجنون فوقع ولو اسلم احد هما اي احد المجوسيين
او امراة الكتابية ثمة اي في دار الحرب وملحق بها كالحجر
المالح لم تبين حتى تحيض ثلاثا او تنفي ثلاثة اشهر قبل
اسلام الاخر اقامة لشرط الفرقة مقام السب وليست بعدة
لدخول غير المدخول بها ولو اسلم زوج الكتابية ولو
ما لا كما مر فهي له والمرأة تبين بتباين الدارين حقيقة
وحكا لا بالسبي فلو خرج احد هما اليها مسلما او ذميا او
اسلم او هارذمة في دارنا او اخرج مسيا وادخل دارنا
بانت بتباين الدارين اهل الحرب كالموتى والنكاح بين حي
وميت وان سبيا او خرجا اليها مغان ذميين او مسلمين
او ثم اسلموا او صاروا ذميين لا تبين لعدم التباين حتى
لو كانت المسيية منكوبة مسلم او ذمي لم تبين ولو نكحها
ثمة ثم خرج قبلها بانت وان خرجت قبله لا وفي الفتح
عن المحيط تخريف نهر ومنها جرت اليها مسلمة او ذمية
حاليا بانت بالعدة او ارتداد احد هما اي الزوجين
فسخ فلا ينقص عدد احوال بلا قضا فله طوة ولو حكا
كل مهرها لتأكده به و لغيرها نصفه لو مسي او المتعة
لو ارتد وعليه نفقة العدة ولا شيء من المهر والنفقة سؤ
السكن به يفتي لو ارتدت لمجي الفرقة منها قبل تأكده
ولو ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم وتعز خمسة
وسبعين ويحبر علي الاسلام وعلي تجرد النكاح زجر الحا
بهر يسير كدينار وعليه الفتوي ولو احيه وافتي مشايخ
بل بعدم الفرقة بردها زجرا او تيسيرا لاسيما التي تقع

الظاهر
فيحل تزوجها اما الحامل فحتى تضع علي الحبل
لا للعدة بل لشغل الرحم بحق الغير صح

في الكفر ثم تنكر قال في النهر والافتاب هذا والافتابا في
 النواذر لكن قال المصنف ومن تصفح احوال نساء زماننا وما يقع منهن
 من موجبات الردة مكررا في كل يوم لم يتوقف في الافتاب رواية
 النواذر قلت وقد بسطت في الفتنة والمجيب والبحر والفتح
 وحاصلها انها بالردة تسترق وتكون في المسلمين عند اي حيلة
 ويشترها الزوج من الامام او يعرفها اليه لو مصرفا ولو استولى
 عليها الزوج بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدته منه
 فتكون كام الولد ونقل المصنف في كتاب الغصب ان عمر
 رضي الله عنه هجم علي نايحة فضر بها بالردة حتى سقط
 خمارها فقبل له يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال لانها
 لاحرمة لها ومن هنا قال الفقيه ابو بكر البخاري حين مر نيسا
 علي شط نهر كاشفات الروس والزرع فقبل له كئيف تتر
 فقال لاحرمة لكون انما الشك في ايمانها لانهن حريات
و بقي النكاح ان ارتدا معايات لم يعلم السبق فيجعل كالغربي
ثم اسلما كذلك استحسننا وفسدان اسلم احدهما قبل الاخر
 ولا مهر قبل الدخول لو اتمتا خريهي ولو هو فنفذه او متعة
والولد يتبع خير الابوين ديننا ان اتحدت الدار ولو حكما بان
 كان الصغير في دارنا والاب ثمة بخلاف العكس **والمجوسي**
ومثله كوثني وسائر اهل شرك شرمت الكاكي والنصراني
 شرمت اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخنق كجوسي
 وفي الاخرة اشد عذابا وفي جامع الفصولين له قال المصنف
 النصرانية خير من اليهودية او من المجوسية كقرائباته
 الخبر لها قبح بالقطعي لكن ورد في السنة ان المجوسي اسعد
 حالة من المعتزلة لاثبات المجوسي خالقين فقط وهو لاء
 خالقا لاعدله برأيه ونهر **ولو تمجس ابو صغير نصرانية**
تحت مسلم بانته بلا مهر ولو كان قد ماتت الام نصرانية
مثلا وكذا عكسه لم تبين لتناهي التبعية بهوت احدهما ذميا
 او مسلما او مرتدا فلم تبطل بكفر الاخر وفي المحيط لو ارتدا
 تحت نصرانية فتجسا او تنصرا بانته **ولا يصح ان ينكح**

نصف بالردة

من قال النصرانية خير من اليهودية

لم تبين ما لم يحق ولو بلغت
 عاقلة مسلمة ثم جنت فارتدا
 لم تبين مطلقا مسامح

ينكح مرتدا او مرتدة احدا من الناس مطلقا اسلم الكافر
 ونكحته خمس نسوة فصاعدا او اختات او ام وبنتها
 بطل نكاحهن ان تزوجت بعقد واحد فان رتب
 قالوا **يا طلل** وخيره محمد والشافعي عملا بحد يث فيروز قلنا
 كان يتخير في التزوج بعد الفرقة **بلغت المسلمة المنكحة**
ولم تصف الاسلام بانته ولا مهر قبل الدخول وينبغي ان
 يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها وتقر بذلك وتامه
 في الكافي **باري وروى القسم** بفتح القاف القسمه وبالكسر
 النصيب **يجب** وظاهر الآية انه فرض نهر **ان يعدل**
 اي ان لا يجوز **فيه** اي في القسم بالتسوية في البيتوتة
وفي الملبوس والمأكل والمصحبة لاني الجامعة للجنة
 بل يستحب ويسقط حقها مرة ويجب ديانته احيانا ولا يبلغ مدة
 الايلاء الا برضاها ويؤمر المتعبد بمصبتها احيانا وقدره الطحاوي
 بيوم وليلة من كل اربع لحة وسبع لامة ولو تضررت من كثرة
 جماعه لم تجز الزيادة علي قدر طاقتها والرأي في تعيين المقدار
 للقاضي بما ينظن طاقتها نهر بحثا **بلا فرق فيه بين فعل ونهي**
وعين وجوب ومريض وصحيح ومبين دخل بامرأته
 وبالغلم يدخل بختها واقتره المصنف ومريضة ومصحبة **وحايض**
وذات نقاس وجنونة لا تخاف ورتقا وقرنا ومقيمة يمكن
 وطؤها ومحرمة ومظاهر ومولامنها ومقابلاتهن وكذا
 مطلقة رجعية ان قصد رجعتها والا لا يجز **ولو اقام عند**
واحدة شهر في غير سفر ثم خاضت الاخرى في ذلك يوم
بالعدل بينهما في المستقبل وهدر ما مضى وان اثم به
 لان القسمه تكون بعد الطلب **وان عاد الي الجور بعد نهر**
القاضي اياه عذر بغير حبس جوهرة لتقويته الحق وهذا
 اذا لم يقل انها فعلت ذلك لان خيار الدورلي فينبذ يقضي القاضي
 بقدره نهر بحثا **والبكرو والشب والجديدة والقديمة والمسلمة**
والكتابية سواء لا طلاق الآية **والامة والمكاتبه وام الولد**
والمدبرة والمهضة نصف مال الحرة اي من البيتوتة والسكني معها

طلل
 لو تضررت من كثرة جماعه

اما النفقة فجاءها **ولا قسم في السفر** دفع المهر **فله السفر** **من شأ**
منه **والقرعة احب** تطليبا لقول بهن **ولو تركت قسمها** بالكراري
نوبتها **الضرتها مع** **ولها الرجوع في ذلك** في المستقبل ما وجب
فما سقط وما جعلته لمعينة هل له جعله لغيرها ذكر الشافعية لا
وفي البحر جئنا نعم ونازعه في النهر **ويقيم عند كل واحد منهما**
يوما وليلا لكن انما تلزم التسوية في الليل حتى لو جاء وقت
بعد الغروب وللثانية بعد العشاء فقد ترك القسم والجماعها
في غير نوبتها وكذا لا يدخل عليها بالليل الا لغيرها ولو اشتد
ففي الجوهره لا بائس ان يقيم عند صاحبه حتى تشفى او تقوت
انتهى يعني ان لم يكن عندها من يونسها ولو مرضت هو في
بيتها دعي كلا في نوبتها لانه لو كان صحيحا واراد ذلك ينبغي ان
يقبل منه نهر **وان شأ ثلاثا** اي ثلاثة ايام ولياها **لا يقيم عند**
احدهما اكثر الا بان **الاخري** خلاصة زار في الخائفة **والراي**
في البداية في القسم **اليه** وكذا في مقدار الرد وهداية وتبين
وقيد في المهر الفتح بحثا مدة الايلا او جمعة وعمه في البحر
ونظر فيه النهر قال المصنف وظاهر بحثها انما يطالعها على
ما في الخلاصة من التقييد بالثلاثة ايام كاعو لنا عليه في المختصر
فروع لو كان عمله ليلا كالحارث ذكر الشافعية انه يقسم نهارا
وهو حسن وحقه عليها ان تعطيه في كل صباح يامرهابه وله منها
من الغزل ومن الكمايتاذي من رايته بل ومن الحنا والتفشات
تأذي برايته نهر وتامة فيما علقناه على الملقى **باب سبب الرضاع**
هو لغة بفتح وكسر مص السدي وشرعا **من ثدي ادمية** الرضع
ولو بكرا او ميتة او ايسة والحق بالمص الوجود والسقوط في
وقت **مخمس** من **حد** **لان** **ونصف عنده** **وحو** **لا فقط** **عندهما**
وهو الاصح فتح وبه يفتي كما في التمهيد القدوري عن العيون
لكن في الجوهره انه في الحولين والنصف ولو بعد الفطام محرم
وعليه الفتوي واستند لو القول الامام بقوله تعالى وحمله و
وفصا له ثلاثون شهرا اي مدة كل منهما ثلاثون غير ان النقص
في الاول قام بقول عايشه رضي الله عنها لا يتي الولد اكثر

لا شيء

اكثر من سنتين ومثله لا يعرف الاسماء والاية مؤلة لتو زعيمهم
الاجل على الأقل والاكثر فلم تكن دلالتها قطعية علي ان الواجب على
المقلد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله كما افادوه في رسم
المفتي لكن في اخر الحواوي فان خالف قيل بخير المفتي والاصح ان
العبرة لقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم اما لزوم اجدر الرضاع
المطلقة فمقد رجح لين بالاجماع **ويثبت التحريم في المدة فقط**
ولو بعد الفطام **والاستغناء بالطعام** **علي ظاهر المذهب** وعليه
الفتوي فتح وغيره قال المصنف كالحرف في الزيلعي خلاف المعتمد
لان الفتوي متى اختلفت رجع ظاهر الرواية **ولم يبع الاضلاع بعد**
مدته لانه جزء ادبي والانتفاع به لغير ضرورة حرام على المبيع
شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداوي بالمحرم في ظاهر الرواية
بما ذهب اصله بول المأكول كالحمار **واللأب اجبارا منه علي**
فطام **ولدها منه قبل الحولين** ان لم يضره اي الولد **الفطام**
كأله ايضا اجبارا اي امته علي الارضاع وليس له ذلك اي
الاجبار بنوعيه **مع زوجته الحرة** وله قبلهما لان حق التربية لها
جوهرة **ويثبت به** ولولين الحريين بزانية **وان قل** ان
علم وصوله لحو فله من فمه او انفه لا غير غلو التقم الحلية ولم
يدرا دخل اللبن في حلقه ام لا لم يحرم لان في المانع شكا ولو احيية
ولو ارضعها اكثر اهل قريه ثم لم يدرفارا واحد هم تزوي
جها ان لم يظهر علامة ولم يشهد بذلك جاز خائفة **اممية**
المرضعة للرضيع ويثبت ابوة **زوج** **مرضعة** اذا كانت
لبنها منه له والا لا كما يجي **فيحرم منه** اي بسببه **ما يحرم**
من النسب رواه الشيخان واستثنى بعضهم احد عشر
صورة وجمعها في قوله نظما **فقالت** **ششششش**
. . . يفارق النسب الارضاع في صورته كام نافلة **احيدة** الولد . . .
. . . وام اخت واخت ابن وام اخ . . . وام خال وعممة بنت عمدة . . .
الام اخية واخته استثناء منقطع لان حرمة من ذكر
بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحديث متناو لا ما استثناء التقوى
فلا تخصيص بالعقل كما قيل فان حرمة ام اخته واخيه شبا

الفتوى متى اختلفت رجع الظاهر

لا يجوز التداوي بالمحرم

لكن نها امه او مو طوأة ابية وهذا المعنى مفقود في الرضاع وقس
عليه **أخت ابنته** و **بنته** و **جدة ابنته** و **بنته** و **ام عمته** و **عمته**
و **ام خاله** و **خالته** و **كذاعة** و **لده** و **بنت عمته** و **بنت أخت**
و **لده** و **ام** و **ولاد** و **ولاده** فهو لأمت الرضاع خلال **الرجل** و **كذا**
أخوات المرأة لها فهذه عشر صور تصل باعتبار الأنوثة والزكوة
إلى عشرين و باعتبار ما يحل له أو لها إلى أربعين مثلاً يجوز تزوجه
بأم أخيه و تزوجها بابنت أخيه و كل منهما يجوز أن يتعلق
الحار و المجر و راعين من الرضاع تعلقاً معنوياً بالمضاف كالأم
كانت تكون له أخت نسبياً لها أم رضاعية أو بالمضاف إليه
كالأخ كان يكون له أخ نسبياً له أم رضاعية أو بهما كان يجتمع
مع أخ على ثدي إجنبيه و لأخيه رضاعاً أم أخوي رضاعية
فهو مائة و عشرين و هذا من خواص كتابنا و **نخل أخت** أخته
رضاعاً يصح اتصاله بالمضاف كان يكون له أخ نسبياً له أخت
رضاعية و بالمضاف إليه كان يكون لأخيه رضاعاً أخت نسبياً و بهما
و هو ظاهر و **كذا نسباً** بأن يكون لأخيه لآبيه أخت لأم
فهو متصل بهما لا بأحد هما لزوم التكرار كما لا يخفى و **لأحليين**
رضيعي امرأة لكونهما أخوين و أن يختلف لزمان و الأب و لا
حل بين الرضيع و **ولده** و **رضعتهما** أي التي أرضعتهما و **ولد**
ولدها لأنه ولد الأخ و **لبن بكر بنت سبع سنين** فكثر
محرم و إلا لأجوه هرة و **كذا يحرم لبن ميتة** و لو محلو با فيه
نكحها محرماً للميتة فيمهما ويدفنها بخلاف و طليها و فرق بوجود
التغذي لا للذة و **مخلوطاً** و **دواء** و **لبن أخوي** و **لبن**
شاة إذا غلب لبن المرأة و **كذا إذا استويا** إجماعاً لعدم الأولوية
جوهرة و علف محمد الحرمه بالمراتين مطلقاً قيل و هو الأصح لا
يحرم المخلوط **بطعام** مطلقاً و أن حياه من حيوانين و كذا
حيث لا اسم الرضاع لا يقع عليه **بحر** و **الاحتقان** و **الاقطار**
في أذن و **أحليل** و **جايغة** و **أمة** و **لبن رجل** و مشكل إلا
أن قال النساء أنه لا يكون على غزارته إلا المرأة و إلا لأجوه
و **لبن شاة** و غيرها لعدم الكراهة و **لو أرضعت الكبيرة**

الكبيرة و لو صباثة **ضرتها** الصغيرة و كذا لو أوجده رجل في فيها
حرمتا ابتدأت دخل بالأم أو اللبن منه و الأجاز تزوج الصغيرة ثانياً
و **لامهر للكبيرة** أن لم تنوطاً لمجي الفرقه منها و **للصغيرة نصفه**
لعدم الدخول و **رجع** الزوج به على **الكبيرة** و كذا على الموجه
أن تعهدت الفساد بأن تكون عاقلة طابعة متيقظة عالمة بالنكاح
و بافساد الارضاع و لم تقصد دفع جوع أو هلاك و **إلا لآلات**
التسبب يشترط فيه التعدي و القول لها أن لم يظهر منها
تعهد الفساد معراج **طلق ذات لبن فاعتدت و تزوجت**
بآخر فحلت و **أرضعت فحله من الأول** لأنه منه يتيقن
فلا يزول بالشك و يكون ربيها الثاني **حتى تلد** فيكون اللبن
من الثاني و الوطئ بشبهة كالحلال و كذا الزنا و الأوجه ٢ قيل
لا فتح **قال** لذو جته **هذه رضيعتي** ثم **رجع** عن قوله **صد** ٤
لأن الرضاع مما يخفي فلا يمنع التناقض فيه و **لو ثبت عليه**
بأنه قال بعده **هو حق كما قلت و نحوه** هكذا فسر الثبات
في الهداية و غيرها **فرق بينهما و أن اقترت** المرأة بذلك ثم
أكدت نفسها و قالت أخطأت و تزوجها جاز قالو تزوجها
قبل أن تكذب نفسها و أن أصدرت عليه لآلات الحرمه ليست
الها قالو أو به يفتي في جميع الوجوه بترائيه و مفاده أنها لو
أقترت بالثلاث من رجل حل لها تزوجه أو **أقترت بك جميعاً**
ثم أكدت نفسها و قالت أخطأت ثم تزوجها جاز و كذا إلا
قدار في النسب ليس يلزمه إلا ما ثبت عليه فلو قال هذه أختي
أو أختي و ليس نسبهما معروفاً ثم وجهت صدق و أن ثبت
عليه فوق بينهما و الرضاع **حجته المال** و هو بشهادة
عدلين أو عدل و عدل لثبوت كذا لا تقع الفرقه لا بتفريق
القاضي لتضمنها حق العبد و **هل يتوقف ثبوته على دعوى**
المرأة الفلاحة لا لتضمنها حرمة الفرج و هي من حقوقه
تعالى كما في **الشهادة بطلاقها** و لو شهد عندها عدلان
على الرضاع بينهما أو طلاقها ثلاثاً و هي يحسد ثم ما بنا و غابا
قبل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه و لا قتله به

يفتي ولا التزوج بأخذ وقيل لها الزوج ديانة شرح وهبانية **فروع**
قضي القاضي بالعصر لتفريق برضاع بشهادة امرأة لم ينفذ من
رجل ثدي زوجته لم تحرم تزوج صغيرتين فارضعت كلا امرأة
ولبنهما من رجل لم يفهما وان تعهدتا الفساد لعدو منه بالأختيه
قبل الابن زوجته ابية وقال تعهدت الفساد غرم المهر ولو طلقها
وقال ذلك لالزوجم الحد فلا يلزم المهر **كتاب نفقة المطلقات**
هو لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة مطلقا وفي غيرها مطلقا
فلذا كانت انت مطلقة بالسكوت كناية وشرعا **رفع قيد النكاح**
في الحال بالباين **او المال** بالرجعي **بلفظ مخصوص** هو ما اشتمل
على الطلاق فخرج الفسوخ كخيار عتق وبلغ وردة فانه فسخ
للاطلاق وبهذا علم ان عبارة اكثر والمطلقة منقوضة طردا
وعكسا **بحر** **وايقاعه مباح** عند العامة لاطلاق الايات
اكل وقيل **قايله الكمال الاصح** **حظره** اي منعه **الالحاجة** كرية
وكبر والمذهب الاول كافي بالحد وقوله لم الاصل فيه الحظر معناه
ان الشارع ترك هذا لأهل فأباحه بل يستحب لو موزية او تاركة
صلاة غاية ومفاده ان لا اثم بمعاشرة من لا تهلي ويجب لو
فات الامساك بالمعروف ويحرم لو يدعيها ومن محاسنه التخلص
به من المكارة ويعلم ان طلاق الدورى نحو ان طلقك فانت
مطلق قبله ثلاثا واقع اجماعا كما حذر المصنف معناه **لجواهر**
لجواهر الفتاوى حتى لو حكم بصحة الدورى حاكم لا ينفذ أصلا
ان اقسامه ثلاثة حسن و احسن و بدعي ياتى به **والفاظله**
صريح **ولحق به وكناية** ومحلله المنكوحة واهله زوج عاقل
بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن استثناء **مطلقة**
رجعية فقط في طهر لا و طلق فيه وتركها حتى تمضي عدتها
احسن بالنسبة الى البعض الآخر و **مطلقة** لغير مو طلوة
ولو في حيض و **لمو طلوة** تفريق **الثلاث** في ثلاثة
اطهار لا و طلق فيها ولا في حيض قبلها ولا مطلق فيه
فهمت **لحيض** وفي ثلاثة اشهر في غيرها **احسن** وسنى
فعلم ان الاول سنى بالاول وحل **مطلقة** اي الايسة والمغيرة

طلاق الدور

والمغيرة و الامل عقيب و ملك لان الكراهة فيمن يتغير انقوعهم
الحبل وهو مفقود هنا و البدعي ثلاث متفرقة او شتات برق
او مرتين في طهر واحد لارجعة فيه او واحدة في طهر
و طليت فيه او واحدة في حيض مو طهورة لو قال والبدعي
ما خالفهما كانت اوجزا فافور و يجب رجعتها علي الاصح فيه
اي في الحيض ذنبا المعصية فان اطهرة طلقها ثلثا
او امسكها قيد بالطلاق لان التخيير والاختيار والخلع
في الحيض لا يكره مجتبى و النفاس كالحيض جوهرية قال
لو طوته وهي حال كونها من تحيض انت طالق ثلاثا
او اثنتين للسنة وقع عند كل طهر طلقة و وقع او لاهي في
طهر لا وطى فيه فلو غير مو طهورة او لا تحيض تقع واحدة
للحال ثم كلما نكحها او مضى شهر تقع وان نوي ان تقع
الثلاث الساعة او ان تقع عن راس كل شهر واحدة
صبحت بنته لانه محتمل كلامه و يقع طلاق كل زوج
بالغ عاقل ولو تقدير ابدأ يع ليدخل السكران ولو عبدا
او مكرها فان طلاقه صحيح لا اقارره بالطلاق وقد نظم في
النهر ما يصح مع الاكراه فقال

• • • طلاق ولا يظهر رجعة • • • نكاح مع استيلاء عفوة عن العمد • • •
• • • رضاع وايمان وفئ ونذرة • • • قبول لا بداع كذا الصباح عند عمد • • •
• • • طلاق علي جعل معين به اتت • • • كذا الاسلام والعقد تدبير للعبد • • •
• • • واجاب احسان وعفق فهذه • • • تصح مع الاكراه عشريت في العد • • •
وها زالا لا يقصد حقيقة كلامه او سفيها خفيف العقل او سكران
ولو نبينا وحشيش او افيت او بنج زجرا به يفتي تصحيح القدوري
واختلف التصحيح فيمن سكر مكرها او مضى نعم لو زال عقله
بالصداع او بهباح لم يقع وفي القهستاني معزيا للزاهدي انه لو لم
يميز ما يقوم به الخطاب كان تصرفه باطلا واستثنى في الاشباه
من تصرفات السكران سبع مسائل منها الوكيل بالطلاق مما ييا
لكن قيد الزاري بكونه علي مال والاوقع مطلقا ولم يوقع
الشافعي طلاق السكران واختاره الطحاوي والكرخي وفي

ما يصحح الأكرام

يكون بينا فيكفر بالحنث تصحيح القد وري وكذا علي الطلاق من
 ذراعي حجر ولو قال طلاقك علي لا يقع ولو زار واجب او
 لازم او ثابت او فرض هل يقع قال البرازي المختار لا وقال
 الخاسي المختار نعم ولو قال طلاقك الله هل يفقر لنية قال
 الكمال نعم ولو قال طلاقك الله هل يفقر لنية قال
 بالتشديد وقع وكذا باطل بكسر اللام وضمها لانه ترخيم
 او انت طال بالكسر والاتوقف علي النية كما لو تهجي به او
 بالعق وفي النهر عن التصحيح الصحيح عدم الوقوع بوجهك
 طلاقك ونحوه **وان اضاف الطلاق اليها كانت طالق او**
الي ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسد
الاطراف داخله في الجسد دون البدن والفرج والوجه والراس
 وكذا الاست بخلاف البضع والدم والبرق والدم علي المختار خلاصه او
 اضافته الي جزء شائع منها كنصفها وثلاثها وقع لعدم تجزئته
 ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل ثنتين
 وقعت بخاري ناقتي بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث عملا
 بالاضافتين خلاصه **وان قال الرقبة منك او الوجه او**
وضع يده علي الراس او العنق او الوجه وقال هذا العضو
طالق لم يقع في الاصح لانه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن
 البعض حتي لو لم يضع يده علي قال هذا الراس طالق واشتا
 لرأسها وقع في الاصح ولو نوي تحميم العضو ينبغي ان
 يدين فتح كما لا يقع لو اضافته الي اليد الابنية المجاز والرجل
 والدمبر والشعر والأنف والساق والفخذ والظهر والطن
 واللسان والاذن والفم والمصدر والذقن والسن
والريق والعرق وكذا الثدي والدم جوهرة لانه لا يعبر
 به عن الجملة فلو عبر قوم به عنها وقع وكذا كل ما كان من
 اسباب الحرمة لا الحل اتفاقا **وجزء الطلقة** ولو من الفجر
تطليقة لعدم التجزي ولو زادت الاجزاء وقع اخري
 وهكذا ما لم يقل نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة
 فيقع الثلاث ولو بلا او فواحدة ولو قال طلقة ونصفها

الحق

ونصفها فشتان علي المختار جوهرة وكذا لو كانت مكان السدس
 ربعا فشتان علي المختار وقيل واحدة قهستاني وسبحاني استثنى
 بعض التطليق لغو بخلاف ايقاعه **ويقع بقوله من واحدة**
الي ثنتين او مابين واحدة الي ثنتين واحدة ويقوله من
 واحدة الي او مابين واحدة **الي ثلاث ثنات** الاصل فيما اصله
 الحظر دخول الغاية الاولي فقط عند الامام وفيها مرجعه الا باسره
 كخذ من مالي من مائة الي الف الغائيتين اتفاقا ويقع بثلاثة انصاف
طليقتين ثلاث وقيل ثنات **وبثلاث انصاف طلقة** او نصف
طليقتين طليقتان **ويقع ثلاث** والاول اصح **وبواحدة في ثنتين**
واحدة ان لم ينو ونوي الضرب لانه يكثر الاجزاء لا الافراد وان
 نوي قوتين فثلاث لو مدخول لايها **وفي غير الموطوءة واحدة** كقوله
 لها واحدة **وثلاث** لانه لم يبق للثنتين محل وان نوي مع الثنتين
ثلاث مطلقا ويقع **ثنتين في ثنتين** ولو بنية الضرب ثنات طامس
 ولو نوي معنى الواو او مع فكاسر ويقع له **من هنا الي الشام**
واحدة **بجعية** ما لم يصفها بطول او كبر فباينة وانت طالق بمكة
 او في مكة او في الدار والظل او الشمس او ثوب كذا
 تنجز يقع للحال كقوله انت طالق مريضة او مصلبة او وانت
 مريضة او وانت تصلين ويصدق في الكل **ديانة لا قضا** لو قال
عنيت ان ارحلت او اذ البست او اذ امرضيت ونحو ذلك
 فيتعلق به كقوله الي سنة او الي راس السنة الشهر والشئ
وان ارحلت مكة تعليق وكذا في دخولك الدار في لبسك
 ثوب وهكذا او في صلاتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط
 ولو قال لدخولك او لحيفتك تنجز ولو بالباء تعليق وفي حيفتك
 وهي حايض فحتي تحيض اخري وفي حيفتك فحتي تحيض
 وتظهر وفي ثلاثة ايام تنجز وفي مجي ثلاثة ايام تعلق بمجي
 الثالث سوي يوم حلفه لان الشرط طاعتين في المستقبل
 ويوم القيمة لغو وقوله تنجز وفي طالق تطليقة حسنة في
 دخولك الدار ان رفع حسنة تنجز وان نصفها تعلق وسئل
 الكسائي محمد عن قال لامراته

الظرف كالشرط

فان تزقي يا هند فالرفق ايمن . وان تحرق يا هند فالخرفا شام .
 نانت طالق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يحرق اعق واظلم .
 كم يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة وان نهبها فتلاث وتمامه في
 المغني وفيما علقناه علي الملتقي ويقول له **انت طالق غدا او في عدا يقع**
عند طلوع الصبح وصرح في الثاني نية العصري اي اخذ النهار قصدا
وصدق فيهما ديانته ومثله انت طالق شعبان وفي شعبان
وفي انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم اعتبر اللفظ الاول ولو
 عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتين كقوله
 انت طالق بالليل والنهار او اول النهار واخره وعكسه او
 اليوم وراس الشهر والاصل انه متى اضاف الملاق لوقيتين
 كايث ومستقبل بحرف عطف فان بدا بالكايث اخذ والمستقبل
 تعدد وفي انت طالق اليوم واذا اجاعدا وانت طالق لابل
 غدا طلقت واحدة للحال واخري في الغد **انت طالق واحدة**
او لا او مع موتي او مع موتك لفظ اما الاول فلحرف الشك
 واما الثاني فلاضافته لحالة منافية للايقاع او للوقوع كذا **انت**
طالق قبل ان تزوجك او امس وفتكها اليوم ولو نكحها
 قبل امس وقع الاك لان الانشائي الماضي انشائي الحال ولو قال
 امس و اليوم تعدد وبكسه اخذ وقيل بعكسه **او انت**
طالق قبل ان اخلف او قبل ان تخلف او طلقك وانا صبي او طلقك
نايم او محنوت وكان معهودا كان لغوا بخلاف قوله **انت**
حرق قبل ان اشتريك او انت حرامس وقد اشتراه اليوم فانه
 يعتق كما يعتق لو اقر لعبد ثم اشتراه لاقراره بحزنته **انت**
طالق قبل موتي بشهرين او اكثر مات قبل مضي شهرين
لم تطلق لانتهاء الشرط وان مات بعده طلقت مستند
 لاول المدة لا عند الموت وفائده انه لا ميراث لها لان العدة
 قد تنقضي بشهرين بثلاث حيفيات **قال لها انت طالق كل**
يوم او كل جمعة او راس كل شهر ولانية له تقع واحدة
 فان نواه كل يوم او قال في كل يوم او مع او عند او كلما
 مضي يوم يقع ثلاثا في ايام ثلاث والاصل انه متى ترك كلمة

نقط

كلمة الطرف او الاتعدد وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم
 تطليقة وقع ثلاثا للحال **قال اطلق لها عمر اطلاق الاك لا تطلق**
حتى يوت احد احداهما فتطلق الاخري لوجود شرطه حينئذ
قال انت طالق قبل قد وم زيد بشهر فقدم بعد شهر
وقع الطلاق مقتصر اعلم ان طريق ثبوت الاحكام اربعة
 الانقلاب والاقتصار والاستناد والقيمين فالانقلاب
 صيرورة ما ليس بعلة علة كالتعليق والاقتصار ثبوت الحكم
 في الحال والاستناد ثبوته في الحال مستندا الي ما قبله بشرط
 بقاء المحل كل المدة كلزوم الزكاة حين الحول مستندا لوجود النفا
 والقيمين ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد
 في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها تطلق
 من حين القول فتعتمد منه **انت طالق ما لم اطلقك اطلقك**
او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت للحال
 بسكوته وفي ان لم اطلقك لا تطلق بالسكوت بل بمتد النكاح
حتى يوت احد هما قبله اي قبل تطليقه فتطلق قبيل الموت
 لتحقيق الشرط ويكون فارا **وانما او اذ ابلا فبينة مثل ان غدا**
و مثل متى عندهما وقد مر حكمهما وان توي الوقت
او الشرط اعتبر نيته اتفاقا في قوله **انت طالق ما لم**
اطلقك انت طالق مع الوصل بقوله ما لم اطلقك طلقت
 بالمنجزة **الاخيرة** استحسننا **فرع** قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا
 فانت طالق ثلاثا فحيلة ان يطلقها على الف ولا تقبل المرأة
 فان مضى اليوم لا تطلق به يفتي خانيه لان التطليق المقيد
 يدخل تحت المطلق **انت طالق يوم اقر وجك فتكها ليلا**
حنت بخلاف الامر باليراي امرك بيدك يوم يقدم زيد
 فقدم ليلا لم تخير ولو نهارا بقي للغروب والاصل ان
 اليوم متى قرئت بفعل يستوعب المدة براد به النهار كالامر
 باليد فانه يصح جعله بيدها يوم ما او شهرا ومتى قرئت بفعل
 لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت كايقاع الطلاق فانه لو
 لو قال طلقك شهرا كان ذكر المدة لغوا وتطلق للحال **انا**

طريق ثبوت الاحكام

ما لم تغم قرينة العود
فعل العود هو

منك طالق او بركي ليس بشيء ولو نفي به الطلاق ^{تبيين}
في البايين والحرام اي انا منك باين او انا عليك حرام ان
نوي لان الابانة لازالة الوصلة والتحريم لازالة الحل وهما
مشتركان فتصح الاضافة اليه حتى لو لم منك او عليك لم يقع
بخلاف انت باين او حرام حيث يقع اذا نوي وان لم يقل مني
نعم لو جعل امرها بيدها شرط فقولها باين مني ويقع ببراءة
تك عن الزوجية بلانية **انت طالق ثنتين مع عتق**
مع لاك اياك فاعتق سيدها مطلقت ثنتين **وله الرجعة**
لوجود التطليق بعد الاعتاق لانه شرط وتقل ابن الكمال
ان كلمة مع اذا اقم بين جنسين مختلفين يحل محل الشرط
ولو علق بالبنا الجهول عتقها وطلقتها الجني الغد
فجا الغد لا رجعة له لتعلقها بشرط واحد **وعدها في**
المسئلتين ثلاث حيض احتياطا ولو كان الزوج مريضا
لا تثر منه لوقوعه وهي امة فلا تثر بمسوط **انت**
طالق هكذا مشيرا بالاصابع المنشورة وقع بعده خلاف
مثل هذا فانه انوي ثلاثا وقعت والا فواحدة لان الكاف للتشبيه
في الذات ومثل للتشبيه في الصفات ولذا قال ابو حنيفة ايماني
كأيمان جبريل لا مثل أيمان جبريل بجر **وتعتبر المنشورة لا**
المضمومة الاديانة كلف والمعتمد في الاشارة بالكف نشر كل
الاصابع وتقل القهستاني انه قضائية الاشارة بالكف وهي
واحدة ولو لم يقل هكذا يقع واحدة لفقد التشبيه ولو قال
انت هكذا مشيرا ولم يقل طالق لم اره **ولو اشار بظهورها**
فالمضمومة للعرف ولو كان رؤسها نحو المخاطب وان نشر
عن ضم فالعبرة للنشر وان ضمها عن نشر فالضم بن كمال
ويقع بقوله انت طالق باين او البتة وقال الشافعي يقع
رجعا لو هو طوقه **او اخشى الطلاق او طلاق الشيمانات**
او البدعة او اشد الطلاق او كالجل او كالف او ملا البيت
او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة او اسواه او
اشده او اخبثه او خشنه او اكبره او اعرضه او اطلوله

يعد

الطوله او اغلفه او اعظمه واحدة باينة في الطلانة وصف
الطلاق بما يحتمله **ان لم ينو ثلاثا في الحرة** وثنيتين في الامه فيصح
لما مر كالو نوي بطالق واحدة ونوي باين اخري فيقع ثنتا
باينتان ولو عطف وقال و باين او ثم باين و لم ينو
شيئا رجعية ولو بالفاء باينة ذخيرة **كايقع البايين لو قالت**
انت طالق مطلقه تملك بها نفسك لانها لا تملك نفسها الا بالباين
ولو قال انت طالق علي ان لا رجعة لي عليك له الرجعة وقيل
لأجوهرة ونسخ في البحر الثاني وخطأ من افنى بالرجعة في التقا ليق
وقول الموثقين تكون طالقا مطلقه تملك بها نفسها اخ لكن في
البرازية وغيرها قال المدخولة ان طلقته واحدة فهي
باينة او ثلاثا ثم طلقها يقع رجعا لان الوصف لا يسبق
الموصوف وكذا لو قال ان دخلت الدار فكذا ثم قبل دخولي
الدار قال جعلته باينا او ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق
عليها انتهى ومفاده وقوع الرجعي في متى تزوجت عليك
فانت طالق مطلقه تملك بها نفسك اذ غايته مساواته لانت
باين والوصف لا يسبق الموصوف كذا حرره المصنف هنا
وفي الكنايات **خلاف** انت طالق **اكثر** اي الطلاق **بالتأني**
من فوقي فانه يقع به الثلاث ولا يدين في ارادة الواحدة
كما لو قال اكثر الطلاق او انت طالق مرارا او الوفا او لا قليل ولا
كثير فثلاث هو المختار كما في الجوهرة ولو قال اقل الطلاق فواحدة
ولو قال عامة الطلاق او اجله او لو نيت منه واكثر الثلاثا او
كثير الطلاق فثلاث وكذا لا قليل ولا كثير علي الاشبهه مضمرة
وفي القنية طلقته اخوات الثلاث تطليقات فثلاث و طالق اخر
ثلاث تطليقات فواحدة والفرق دقيق حسن **فشرع**
يقع بانك طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة ثلاث وعدد
التراب واحدة وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر بلس او
عدد شعر يهت كفي واحدة وعدد شعر ظهر كفي او
ساق او ساقك او فرجك او عدد ما في هذا الحوض من السمك
وقع بعده ان وجد ولا لالست لك بزواج او لست لي

بامراة او قالت له لست لي بزواج فقال صدقت انت نواه خلافا
لها ولو اكده بالقسم او سئل الك امراة فقال لها لا تطلق
اتفاقا وان نفى لاث اليه وال سوال قريتنا امراة النفي
فيها وفي الخلاصة قيل له اطلقها تطلق ببلي لا بنعم وفي الفتح
ينبغي عدم الفرق للعرف وفي البرازية قالت له انا امرتك
فقال لها انت طالق كان اقرارا بالنكاح وتطلق لاقتضاها للطلاق
النكاح وضعاعلم انه حلف ولم يدربط الاق او غيره لغى كالحو
شكك طلق ام لا ولو شكك اطلق واحدة او اكثر بين علي الاقل
وفي الجوهرة طلق المنكوحه فاسد اثلاثا له تزوجها بلا حمل
ولم يحك خلافا **باب ما يستتبعه طلاق غير المدخول بها**
قال لزوجه غير المدخول بها انت طالق يازانية **ثلاثا** لا خلافا
واللعان لو وقع الثلاث عليها وهي زوجته ثم بانت بعده
وكذا انت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله تعالى تغلق الاستثنا
بالوصف برازيه **وقعت** لما تقرر انه متي ذكر العدد كان الوقوع
به وما قيل انه لا يقع لنزول الآية في المو طوئة باطل محض
منشاء الغفلة عما تقرر ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
وحمله في الازكار على كونها متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط **وان**
فرق بوصف او خبر او حمل بعطف او غيره **بانت بالاولي**
لا الى عدة **ولذا لم تقع الثانية** بخلاف المو طوئة حيث يقع الكل
وعم التفريق قوله **وكذا انت ثلاثا متفرقات** او تثنيين
مع طلاق اياك فطلقها واحدة **وقع واحدة** كالحو قال نصف
واحدة على الصحيح جوهرة ولو قال واحدة ونصفا فتنتان
اتفاقا لا شك واحدة ولو قال واحدة وعشرين او ثلاثين
ثلاث مر **والطلاق يقع بعد دقرت به لابه** نفسه عند
ذكر العدد وعند عدمه الوقوع بالصيغة **فلم مات** يعم المو طوئة
وغيرها بعد الايقاع **قبل تمام العدد** لغا لما تقرر ولو مات
الزوج او اخذ احد فمه قبل ذكر العدد **وقع واحدة** عملا
بالصيغة لان الوقوع بلفظه لا بقصدده **ولو قال** لغير المو طوئة
انت طالق واحدة و واحدة بالعطف او قبل واحدة و

طلق المنكوحه فاسد اثلاثا

او بعد واحد **تقع واحدة** بآينه ولا تلحقها الثانية لعدم
لعدم العدة **وفي** انت طالق واحدة **بعد واحدة او قبلها**
واحدة او وقع واحدة او معها ثنتان الاصل انه متي وقع بالاول
لغى الثاني او الثاني اقترنالات الايقاع في الماضي ايقاع في الحال و
يقع بانت طالق واحدة و واحدة **انت دخلت الدار ثنتان**
لو دخلت لتعلقها بالشرط دفعه ويقع واحدة **انت قدم الشرط**
لان المعلق كالمجنون يقع **في المو طوئة ثنتان** في كلهما لو جرد
العدة ومن مسايل قبل وبعد ما قيل **.....**
ما يقول الفقيه ايده الله **.....** ولا زال عند الاحسان **.....**
في فتي علق الطلاق بشهر **.....** قبل ما بعد قبله رمضان **.....**
فينشد على ثمانية اوجه يقع بحض قبل في ذي الحجة وبحض بعد
في جمادى الاخره وقبل او لا او وسطا او اخر في شوال وبعد
كذلك في شعبات لا لغا الطرفين فيبقى قبله او بعده رمضان **ولو**
قال امراتي طالق وله امراتان او ثلاث تطلق واحدة
منهن **وله خيار التعيين** اتفاقا وما تصحح الزيلعي فانها هي
في غير الصحيح كما مر في حرام كما حره المصنف وسيجي في الايلات
لنساءه الاربع بينك تطلقك طلقت كل واحدة تطلقك وكذا
لو قال بينك تطلقك او ثلاث او اربع الا ان ينوي
قسمه كل واحدة بينهما فتطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال
بينك خمس تطلقك يقع على كل واحدة طلاقا هكذا
الي ثمان تطلقك فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلاثا
ومثله قوله اشركت في تطلقك خانية وفيها قال لامراتين
لم يدخل بواحدة منهما امراتي طالق امراتي طالق ثم
قال اريد واحدة منهما لا يصديق ولو مدخولتين فله
ايقاع الطلاق على احدهما لصحة تفريق الطلاق على المدخولة لا
على غيرها قال امراته طالق ولم يسم وله امراة معروفة طلقت
امراته استحسانا فان قال لي امراة اخري واياها عني لا يقبل
قوله الا بينية ولو كان له امراتان كلتاها معروفة لم يفرقه
الي ايها شأ خانية ولم يحك خلافا **فروغ** كدر لفظ الطلاق

واحدة م

وقع الكل فان نوي التاكيد ديت كانت اسمها طالق او حرة فناداها ان
نوي الطلاق او العتاق وقع والا لا قال لامراته هذه الكلمة طالق
طلقت او لعبد هذه الجار حرة عتقت قال انت طالق او انت حرة
وعني به الاخبار كذا وقع قضا الا اذا شهد علي ذلك وكذا المظلموم
اذا شهد عند استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا صدق
قضا وديانة شرح وحبانية وفي النهر قال فلانة طالق واسمها
كذلك وقال غنيت غير هاديت ولو غيره صدق قضا الا اذا شهد
وعلي هذا لو حلف لداينه بطلاق امراته فلانه واسمها غيره لا تطلق
وقد كثر في زمننا قول الرجل انت طالق علي الاربعة مذاهب
قال المصنف وينبغي الحزم بوقوعه قضا وديانة ولو قال انت طالق
في قول الفقهاء او فلان القاضي او المفتي ديت قال نسأ الدنيا
او نسأ العالم طوالت لم تطلق امراته بخلاف نسأ المحلة والدار والبيت
وفي نسأ القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا العتق قالت لزوجه طلقني
فقال فعلت طلقت فان قالت زدني فقال فعلت طلقت اخري
ولو قالت طلقني طلقني طلقني فقال طلقت فواحدة ان لم ينو
الثلاث ولو عطلت بالواو فثلاث ولو قالت طلقت نفسي
فاجاز طلقت اعتبارا بانشاء كذا ابنت نفسي اذا نوي ولو ثلاثا
بخلاف الاول وفي اخبرت لا يقع لانه لم يوضع الاجوابا وفي البرازية
قال بين اصحابه من كانت امراته عليه حرام فلفعل هذا الامر
ففعله واحد منهم فهو اقرار منه بحرمتهما وقيل لا انتهى وسئل
ابو الليث عن قال لجماعة كل من له امرأة مطلقة فليصدق بيده
فصدقوا قال طلقت وقيل ليس باقرار جماعة يتحدثون في
مجلس فقال رجل منهم من تنكح بعد هذا فامراته طالق ثم تكلم
الحالف طلقت امراته لان كلمة من التعميم والحالف لا يخرج
نفسه عن المهر فيبحث **باب بيان الكنايات كفايته**
عند الفقهاء **باب يوضع له اي الطلاق واحتماله وغيره الكنايات لا تطلق**
بها قضا الابنية او دلالة الحال وهي حالة مذكرة الطلاق والغضب
فالحالات ثلاث رضي وغضب ومذكرة والكنايات ثلاث ما يحتمل الرد
او يصلح للسب او لا ولا **فانحو اخري وذهبي وقوي محتمل**

اشهد انه يحلف كاذبا بصيرة

كلمة من تعميم

القول في بيان
القول في بيان
القول في بيان

يحتمل رد او نحو خلية برية حرام بايت و مراد فها كينة بئله يصلح
سبا نحو امتي واستبري رجلك انت واحدة انت حرة اختاري
امر لك بيدك سرحتك فارقتك لا يحتمل الرد والسب ففي حالة
الرضي اي غير الغضب والمذكرة تتوقف **الاقسام الثلاث** تأثيرا
علي نية الاحتمال والقول له يمينه في عدم النية ويكفي تخليغها
له في منزله فان ابي رفعته للحاكم فانك فرقت بينهما محبت وفي
الغضب يتوقف **الاول** ان نوي وقع والا **في مذكرة**
الطلاق يتوقف **الاول فقط** ويقع بالاخيرين وان لم ينو لان
مع الدلالة لا يصدق قضا في نفي النية لانها اقوي لكونها ظاهرة
والنية باطنة ولذا تقبل بينتها علي الدلالة لاعلي النية الا ان تقام
علي اقراره بها عادية ثم في كل موضع تشترط النية فلو السوال
بهل يقع بقول نعم ان نوي كذا ولو لم يقع بقول واحدة ولا يعرض
لاشترط النية بزارية فليحفظ **وتقع رجعية بقوله اعتدي**
واستبري رجلك وانت واحدة وان نوي اكثر ولا عبرة باقرار
واحدة في الاصح ويقع بباقيها اي باقي الفاظ الكنايات المذكرة
فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكنايات ايضا نحو انا بري من
طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف وانت
اطلق من امرأة فلان وهي مطلقة وانت طالق وغير ذلك
كما صرح به **خلا اختاري** فان نية الثلاث لا تقع فيه ايضا
بل ولا يقع به ولا بامر لك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها كما
يأتي **البائت نواها او الشنتين** لما تقررات الطلاق مصدر
لا يحتمل محض العدد **وثلاث نواها** للوحدة الجنسية ولذا صح
في الاممة نية الشنتين **قال اعتدي ثلاثا ونوي بالاول ملاقا**
وبالباقي حيفا صدق قضا لنيته حقيقة كلامه وان لم ينو به
اي بالباقي شيئا **ثلاث** لدلالة الحال بنية الاول حتى لو نوي
بالثاني فقط فثلاث او بالثالث فواحدة ولو لم يتو بالكل
لم يقع واقسامها اربعة وعشرون ذكرها في الحال ويزاد لكون
لو نوي بالكل واحدة فواحدة وديانة وثلاث قضا ولو قال انت
طالق اعتدي او عطفه بواو وفا فان نوي واحدة فواحدة

لا يبقأ عكس القاعدة فليحفظ وجلس القايمه وانما القاعدة وتعود
 المتكبه ودعا الأب أو غيره للشورة بفتح فضم المشاورة ودعا
 شهود للاشهاد علي اختيارها المطلاق اذا لم يكن عندها من يد
 عوهم سواء تحولت عن مكانها أو لا في الأصح خلاصه **وايقاف**
دابة هي راكتبها لا يقطع المجلس ولو أقامها وجامعها مكرهه
 بطل لتمكنها من الاختيار **والفلك لها كالبيت وسير دابته**
كسرها حتي لا يتبدل المجلس بحري الفلك ويتبدل بسير
 الدابة لاضافته اليها الات تجيب مع سكونها أو يكونا في محل
 يقودهما الحال فانه كالسفينة **وفي اختاري نفسك لا تصح نية**
الثلاث لعدم تنوع الاختيار بخلاف انت باين وامرك بيدك
بل تبين بوحدة **ان قالت اخترت نفسي** وانا **اختار نفسي**
 استحسانا بخلاف قول له طلقني نفسك فقالت انا طالق او انا
 اطلق نفسي لم يقع لانه وعد جوهري ما لم يتعارف او ينوي
 الانشاق فتح **وذكر النفس او الاختيار في احد كلاميهما بشرط**
 صحة الوقوع بالاجماع **ويشترط ذكرهما متصلا فان**
كان منفصلا فان في المجلس صحيح لانها تملك فيه الانتشاء والا
 لا الات يتصادقا علي اختيار النفس فيصح وان خلا كلاهما
 عن ذكر النفس ذكر وتوجيه واقره البهني والباقي لكن رده
 الحال ونقله الاكل بقل فالحق ضعفه نهر **فلقو قال اختاري**
اختياره او طلقه او امك وقع لو قالت اخترت فان ذكر
 الاختيار كذكر النفس اذا التأفيه للواحد وكذا ذكر التعلية
 وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت ابي او امي او اهلي او
 الارواح يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام احدهما
 كما مثلنا فلم يختص اختياره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت
 نفسي وزوجي او نفسي لا بل زوجي وقع وما في الاختيار من
 عدم الوقوع سهو نعم لو عكست لم يقع اعتبارا للمقدم وبطل
 امرها كالمعطلت باو او ارشاهما لاختاره فاخترته او قالت
 الحققت نفسي باهلي **ولو كررها** اي لفظه اختاري **ثلاثا** يعطف
 او غيره **فقالت اخترت** او اخترت **اختياره او اخترت الاولي او**

اي

او الف سطل او الاخيرة تقع **بلا نية** من الزوج لدلالة التكرار
ثلاثا او قال يقع في اخترت الاولي الي اخره واحدة باينة واختاره
 الطحاوي بحرقه المقدس وفي الحاوي القدسي وبه نأخذ انتهى
 فقد افاد ان قولها هو المفتي به لان قولهم وبه نأخذ من
 الالفاظ المعلم بها على الاقتا كذا بخط الشرف الغزي محشي الاشباه
ولو قالت في جواب التخيير المذكور **طلقت نفسي او اخترت**
نفسى بتطليقة او اخترت التعلية الاولي **بانته بوحدة في**
الأصح لتقويضه بالباين فلا تملك غيره **امرك نفسك في تطليقة**
او اختاري تطليقة فاخترت نفسها طلق رجعية لتقويضه
 اليها بالصرح والمفيد للينونة اذا قرئت بالصرح صار رجعية
 كعكسه قيد بقي ومثلها البا بخلاف لطلقي او حتى تطلق في
 باينة كالمعطل امرها بيد هالو لم تقل نقتل اليك فطلقي
 نفسك متى شئت فلم تقل فطلقت كانت باينالات لفظ الطلاق
 لم يكن في نفس الامر **فروع** قال لرجل خيرا مررتي فلم تحترما لم
 يخبرها بخلاف اخبرها بالخيار لاقراره به قال لها انت طالق
 انت شئت واختاري فقالت شئت واخترت وقع ثنتان
 قال اختاري اليوم وغدا اتخذوا واختاري غدا تعدد قال
 اختاري اليوم او امرك بيدك هذا الشهر خيرت في بقيتهما
 وان قال يوما او شهرا فنت ساعة تكلم الي مثلها من الغد
 والي تمام ثلاثين يوما ولو جعلها راس الشهر خيرت في
 الليلة الاولي ويومها ولا يبطل الوقت بالاعتراض بل يبني
 الوقت علمت او لا **باب امره باليد** هو كالاختيار
 الا في نية الثلاث لا غير **ان قال لها** ولو صغيرة لانه كالتعليق
 بناربه **امرك بيدك** او بشمالك او فمك او لسانك **ينوي**
ثلاثا تقويضها **فقالت** في مجلسها **اخترت نفسي بوحدة**
 او قبلت نفسي او اخترت امري او انت علي حرام هو مني
 باين او انا منك باين او طالق **وقعت** وكذا لو قال ابوها
 قبلتها خلاصة وينبغي ان تقيد بالصغيرة **وامر ترك طلاقا**
فك وامرك بيد الله ويديك وامري بيدك علي المختار خلاصه

تأمل

كأمرك بيدك وذكر اسمه تعالى للترك واث لم ينو ثلاثا فواحدة
ولو طلقت ثلاثا فقال نويت واحدة ولا دلالة لحلف وتقبل بيتها
علي الدلالة كأمر **واحد المجلس وعليها** وذكر النفس أو ما
يقوم مقامها **شرط فلو جعل أمرها بيدها ولم تعلم بذلك**
و طلقت نفسها ما لم تطلق لعدم شرطه خائبة **وكل**
لفظ يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب منها وما لا يصلح
للإيقاع منه فلا يصلح للجواب منها فلو قالت أنا طالق أو
طلقت نفسي وقع بخلاف يخفى طلقتك لأن المرأة تعي صف
بالطلاق دون الرجل اختيار **اللفظ للاختيار خاصة** فانه
ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا منها بداعي كمن يرد عليه
محنته بقوله أو قبول ايها كأمر فتدبر **وفي** قولها في جوابه
طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي بتطليقة بانك
بواحدة لما تقررات المعتبر تقوى يفرض الزوج لا إيقاعها **ولا**
يدخل الليل في قوله أمرك بيدك اليوم و بعد غلا لأنها
تليكان فان ردت الأمر في يومها بطل الأمر في ذلك
اليوم وكان أمرها بيدها بعد غد ولو طلقت ليلا لم يصح
ولا تطلق المرأة ويدخل الليل في أمرك اليوم وغدا وان ردت
في يومها لم يبق في الغد لأنه تقوى يفرض واحد **ولو قال**
أمرك بيدك اليوم وأمرك بيدك غدا فهما امرتان خائبة
و لم يذكر خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى تنبيه ظاهر ما مر
انه يرد بردها لكن في العبادية انه يرد قبل قوله لا بعد
كأنه وانته في المتحد لا يبقى في الغد لكن في الواجبة أمرك بيدك
الي راس الشهر فقالت اخترت زوجي بطل خيارها في
اليوم ولها تختار نفسها في الغد عند الأمام و وجهه في
الدراية بانه متى ذكر الوقت اعتبر تعليقاً ولا فتمليكاً بقي
لو طلقها بأينا هل يبطل أمرها ان كان التقوى يفرض منجزاً نعم
وان معلقاً كان دخلت الدار وموتاً لا عمادية لكن في
الحرث القنية ظاهر الرواية ان المعلق كالمنجز **فروع**
نكحها على ان أمرها بيدها صحيح ولو ادعت جعله أمرها بيد

انكر

بيدها لم تسع الا اذا طلقت نفسها بحكم الأمر ثم ادعته تسع
قالت طلقت في المجلس بلا تبدل وانكر فالقول لها جعل
أمرها بيدها ان ضربها بغير جنابة فضر بها ثم اختلفا فالقول
له لانه منكرو وتقبل بيتها على الشرط المنفي كما سيجي طلب
أو ليا وها طلاقها فقال الزوج لا يبيها ما تريد مني أفعل ما
تريد فخرج فطلقها أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التقوى
يفرض والقول له فيه خلاصة لا يدخل نكاح الفسوق ما لم
يقول ان دخلت امرأة في نكاحي جعل أمرها بين رجلين
فطلقها احداهما لم يقع **فصل في المشية قال لها طلقي**
نفسك ولم ينو أو نوي واحدة أو ثنتين في الحرة فطلعت وقعت
رجعية وان طلقت ثلاثا ونواه وقعت قيد بخطابها لانه لو
قال طلقي اي نسائي شئت لم تحت عموم خطابها **و بقولها في**
جوابه ابنت نفسي طلقت رجعية ان اجازته لانه كناية
لا باخترت نفسي وان اجازته لان الاختيار ليس بصريح ولا
كناية **ولا يملك الزوج الرجوع عنه** اي عن التقوى يفرض بانوا
عه الثلاثة لما فيه من معنى التعليق **وتقييد بالمجلس** لانه
تمليك الا اذا زاد متى شئت ونحوه مما يفيد عموم الوقت
فتمطلق مطلقا **ولو قال لرجل ذلك** او قال لها طلقي ضربتك
لم يتيقيد بالمجلس لانه توكيل فله الرجوع الا اذا زاد وكما
عزلتك فانت وكيل **الا اذا زاد ان شئت** فيتقيد به **ولا**
يرجع لصبر و ريته تمليكاً في الخائبة طلقها ان شئت لم يصبر
وكيلاً ما لم تنشأ فان شئت في مجلس عليها طلقها في مجلسه
لا غير والوكلاء عنه فلو ت قال لها طلقي **نفسك ثلاثا أو**
ثنتين وطلقت واحدة وقعت لانها بعض ما فوضه وكذا
الوكيل ما لم يقل بالف لا يقع شيء **في عكسه** وقالوا واحدة **طلقي**
نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة وكذا عكسه لا يقع
فيها الاشتراط الموافقة لفظاً لما في تعليق الخائبة أمرها بعشر
فطلقت ثلاثا أو بواحدة فطلقت نصفاً لم يقع **أمرها بيا بئ**
أو رجعي فعكست في الجواب وقع ما أمر الزوج به بقولها

تدخل

وهذا لا اصل له الخالفه في الوصف لا تبطل بخلاف **الامر** اذا
 لم يكن معلقا بشئها فان علقته فليكن لم يقع مشي لانها ما
 انت بمشيئة ما فوقه الى خانية و **يجوز ان تكون طالق**
ان شئت فقل ان شئت ان شئت ان شئت **ان شئت**
ينف المطلق او **ان شئت** **ان شئت** **ان شئت** **ان شئت** **ان شئت**
 بعد كان شأني او ان جاء الليل وهي في النهار **بطل الامر** فقد
 الشرط **وان شئت** **ان شئت** **ان شئت** **ان شئت** **ان شئت**
 اراد بالماضي المحقق وهو **كان** **كان** **كان** **كان** **كان** في الدار وهو
 فيها وان كان هذا ليل **في** فيه **مثلا طلقت** **لان** **انه** **تخير**
قال لها انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا ه
شئت او اذا ما شئت **فردت الامر** لا يرتد ولا يتقيد
 بالمجلس **ولا تطلق نفسها الا واحدا** **لانها** **تقم** **الزمان** **لا**
 الافعال فملك التطبيق في كل زمان لا تطبيقا بعد تطبيق
ولها **تفريق** **الثلاث** **في** **كلما شئت** **ولا يتبع** **ولا تشي** **لانها**
لهوم **لا افراد** **ولو طلقت بعد زوج اخر لا يقع ان كانت**
طلقت نفسها **ثلاثا متفرقة** **والا فلها** **تفريقها** **بعد زوج**
اخر **وهي مسئلة الهدم** **الاتية** **انت طالق** **حيث شئت**
او ايت شئت **لا تطلق الا اذا شئت** **في المجلس** **وان قامت**
من مجلسها **قبل مشيئتها** **لا مشيئة لها** **لانها** **المكان** **ولا تعلق**
للطلاق **به** **فجلا** **ناعت** **ان** **لانها** **ام** **الباب** **وفي كيف**
شئت يقع في الحال **رجعية** **فان شئت** **بأية** **او ثلاثا** **واقع**
ماشائه **مع نية** **والا فرجعية** **لهوم** **طوة** **والا بان** **وبطل**
الامر **وقول** **الزيلي** **والعيني** **قبل** **الدخول** **صواب** **به** **بعد**
فتنه **وفي كم شئت** **او ما شئت** **لها ان** **تطلق** **ماشأت** **في**
مجلسها **و لم يكن** **بدعا** **للضرورة** **وان ردت** **او انت**
بها **يفيد** **الاعراض** **ارتد** **لان** **انه** **تليك** **في** **الحال** **فجوابه** **كذلك**
قال لها طلقي نفسك **من ثلاث** **ما شئت** **تطلق** **مادون**
الثلاث **ومثله** **اختاري** **من الثلاث** **ما شئت** **لان** **من**
تعيضيه **وقالا** **بيان** **ية** **فتطلق** **الثلاث** **والاول** **الظهر**

الظهر **فروي** **قال** **لها** **انت طالق** **ان شئت** **وان لم تشأ** **طلقت**
الحال **ولو قال** **ان كنت** **تحبين** **الطلاق** **فانت طالق** **وان كنت**
تبغينه **فانت طالق** **لم تطلق** **لان** **يجوز ان لا تحب** **ولا تبغض**
ولا يجوز ان تشأ **ولا تشأ** **ولو قال** **لها** **اشد** **كما حبا** **للطلاق**
او اشد **كما بغضاله** **طالق** **فقلت** **كل** **انا** **اشد** **حباله** **لم يقع** **لدعوى**
كل ان **صاحبته** **اقل** **حبا** **منها** **فلم يتم** **الشرط** **ثم** **التعليق** **بالمشيئة**
او الارادة **او الرضا** **او الهوى** **او المحبة** **يكون** **تمليكها** **فيه**
معني **التعليق** **فيتقيد** **بالمجلس** **كامرك** **بيدك** **بخلاف** **التعليق**
بغيرها **باب** **وجوب** **التعليق** **هو** **من** **علقه** **تعليقا** **بعله** **معلقا**
قاموس **وا** **صطلاحا** **رابط** **حصول** **مضمون** **بجمله** **بحصول**
مضمون **بجمله** **اخرى** **ويسمى** **بينما** **يجاز** **و شرط** **صحته**
كوف **الشرط** **معد** **وما** **علي** **خاطر** **الوجود** **فالمحقق** **كان**
كان **السما** **فوقنا** **والارض** **تختل** **تختل** **والمستحيل** **كان** **خل**
الجل **في** **سم** **الخيال** **لغو** **وكونه** **متصلا** **بالعذر** **وان لا**
يقصد **به** **المجازاة** **فلو** **قالت** **يا سقاة** **فقال** **ان كنت** **كما قلت**
فانت **كذا** **تخمين** **كان** **كذلك** **اولا** **وذكر** **المشروط** **فمخوانت**
مطلق **ان لغو** **به** **يفتي** **ووجود** **رابط** **حيث** **تأخر** **الجزأ** **بما** **اتي**
شرطه **المالك** **حقيقة** **كقوله** **لقنه** **ان فعلت** **كذا** **فانت** **حرا** **او**
حكما **ولو حكما** **كقوله** **لمنك** **رحته** **او معتدته** **ان ذهبت**
فانت طالق **او الاضافة** **اليه** **اي** **المالك** **الحقيقي** **عاما** **او خاصا**
كان **ملكك** **عبدا** **وان** **ملكك** **لمعين** **فكذا** **والحاشي** **كذلك** **كان**
نكحت **امراة** **وان** **نكحتك** **فانت طالق** **وكذا** **كل** **امراة**
ويكفي **معني** **الشرط** **الا في** **المعينة** **باسم** **او نسب** **او اشارة**
فلو **قال** **المرأة** **التي** **اتزوجها** **طالق** **تطلق** **بزوجها** **ولو قال**
هذه **المرأة** **التي** **لا** **تعريفها** **بالا** **شارة** **فلو** **الوصف** **فلو**
الاجنبية **ان ردت** **فانت طالق** **فتمكها** **فزارت** **وكذا**
كل **امراة** **اجتمع** **معها** **في** **فراش** **فهي** **طالق** **فتزوج** **لم تطلق**
وكذا **كل** **جارية** **اطلقت** **ها** **حرة** **فاشتري** **جارية** **فوطئها** **لم يقق**
لعدم **المالك** **والا** **ضافة** **اليه** **واذا** **في** **الهرات** **زيارة** **المرأة** **في**

٢ زيدا

عرفنا لا تكون الا بطلعام معها يطبخ عند المزور فليحفظ
كما في ايقاعه الطلاق **مقارن الشئ** **ت ملك** كانت طالق
مع نكاحك ويصح مع تزويج اياك لتمام الكلام بفاعله
و مفعوله **او زواجه** كغ موتي او موتك **فايد** في الجني
عن عهد في المضافة لا يقع وبه افتى ائمة خيرا رزم
انتهى وهو قول الشافعي والحنفي تعليده بفسخ قاض
بل حكم بل افتاء عدل و يقتونين في حاد ثنتين وهذا يعلم
ولا يفتى به بزازية **ويبطل تنجيز الثلاث** للحررة والشتين
للأمة **تعليقه** للثلاث وماد ونها **يبطل** الا المضافة الي
الملك كما مر **لاتنجيز ماد ونها** **علم** ان التعليق يبطل بزوال
الحل لا بزوال الملك فلو علق الثلاث او ماد ونها بدخول
الدار ثم بجز الثلاث ثم نكحها بعد التحليل يبطل التعليق فلا
يقع بدخولها شئ ولو كانت بجز ماد ونها لم يبطل فيقع
المعلق كله واوقع عهد بقية الأول وهي مسئلة الهدم
الائنة وشرته فيمن علق واحدة ثم بجز ثنتين ثم نكحها
بعد زواج اخر فدخلت له رجعتها خلا فالهدم وكذا يبطل بالجماع
مرتدا بدار الحرب خلا فالهما وبفوت محل البركات كملت
فلانا ودخلت هذه الدار فمات او جعلت بستانا كما
بسلطانها فيما علقنا علي الملتقي وسنجد مسئلة الكوز بفرعها
فرع قال لزوجه الامهات دخلت الدار فانت طالق ثلاثا
فعتقت فدخلت له رجعتها قنية **والفاظ الشرط** او علامات
وجود الجزان المكسورة فلو فتحها وقع للحال ما لم ينو
التعليق قيديت وكذا لو حذف الفأمن الجواب في نحو
طلبية واسمية وجامد
وكاخصناه في شرح الملتقي **واذا ما وكل** ولم تسمع **كلها** الامنصورية
ولو مبتلا لاضافتها لمين **ومتي ومتي ما** ونحو ذلك كلوا نحو انت
طالق لو دخلت الدار وتعلق بدخولها ومن نحو من دخل منكن
الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان
الدخول اضعف الي جماعة فارداد وهو ما كذا في الغاية وهي

وهي غريبة وجعلها في الجراح القولين **وفيها** كلها **تخل** اي
تبطل **اليمين** ببطلات التعليق **اذا وجد الشرط مرة الا في كل**
فانه يخل بعد الثلاث لاقتضائها عموم الافعال كاقضاء عموم كل
الاسماء **فلا يقع ان بعد زواج اخر الا اذا دخلت** كلما علي التزوج
نحو **كلما تزوجتك فانت كذا** لدخولها علي سبب الملك وهو غير
مستاه ومن لطيف مسائيلها الو قال لو ملوته كلها طلقتك فانت
طالق فطلقها واحدة فتقع ثنتان وفي كل ما وقع عليك طلاقي
يقع ثلاث لتكرار الوقوع لكنه لا يزيد على الثلاث **وزوال**
الملك من نكاح او يمين **لا يبطل اليمين** فلو اباها او باعه ثم نكحها
واشتراه فوجد الشرط طلقت وعتقت ببقا التعليق ببقا الحل **وتخل**
اليمين بعد وجود الشرط **مطلقا** لكن ان وجد في الملك طلقت
وعتقت والا فحيلة من علق الثلاث بدخول الدار ان يطلقها واحد
ثم بعد العدة تدخلها فتخل اليمين فينكحها **فان اختلفا في وجود**
الشرط اي ثبوته ليعم العدمي **فالقول له مع اليمين** لانكاره الطلاق
ومفاده انه لو علق ملاقها بعدم وصول نفقتها اياما فادعي الوصل
وانكوات القول له وبه جزم في القنية لكن صح في الخلاصة
والبرازية ان القول لها واقره المصنف في الجور والنهر وهو يقتضي
تخصيص المتوث لكت قال المصنف وجزم شيخنا في فتواه بما يفيد
المتوث والشروح لانها الموصولة لنقل المذهب كما لا يخفى **الا**
اذا برهنت فان البينة تقبل علي الشرط وان كان نكاحا لم
يجز صهر في البينة فامري كذا فشهدا انها لم تجيه قبلت وطلقت
فتح وفي التبيين **الم** جامعك في حيفك فانت طالق للسنة ثم
قال جامعك ان حايبضا فالقول له لانه ملك الانشاء والا انتهى
قلت فالمسئلة السابقة والائنة ليستا علي ملاقهما **وما لا يعلم**
وجوده الا منهما صدقت في حق نفسها خاصة استحسانا بلا
يمين نهر ومراهقة كبالغة واحتلام كحيض في الاصح **كقول له**
ان حضرت فانت طالق **وفلانة** **وان كنت تحيين عذاب**
الله فانت كذا **او عبده** **حر** **فلو قالت حضرت** والحيض قايم
فان انقطع لم يقبل قوله لها زكري وحادي **او احب بي فقط**
طوق

ان كذبها الزوج فان صدقها او علم وجود الحيض منها ملقبا جميعا
 حدادي وفي ان حصة لا يقع بربية الدم الاستحاضة فان
 استمر ثلاثا وقع من حيث رات وكان بدعيًا فلو غير مدخولة
 فتروجت باخر في ثلاثه ايام صح فلو ماتت فيها فارتحل الزوج
 الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون غيرها وفي
 ان حصة حيضة او نصفها او ثلثها او سدسها لعدم تجزئها لا
 يقع حتى تظهر منها لان الحيضة اسم للكل ثم انها يقبل قولها
 ما لم تر حيضة اخري جوهرية وفي ان صمت يوم ما فانت طالق
 تطلق حيث غربت من صومها بخلاف ان صمت فانه
 يصدق بساعة قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق وحيدة
 وان ولدت جارية فانت طالق فشتين فولدتها ولم
 يدرا الاول تلزمه طلاق واحدة قضاء وشتان تنزهها اي
 احتياطا لاحتمال تقدم الجارية ومضت العدة بالثاني فلذا لم
 يقع به شيء لان الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يقع فان علم
 الاول فلا كلاوات اختلفا فالقول للزوج لانه منكر وان تحقق
 ولادتهما معا وقع الثلاث وتعتد بالاقرار وان ولدت غلاما
 وجاريتين ولا يدرا الاول يقع شتان قضاء وثلاث تنزهها
 وان ولدت غلامين وجارية فولدت واحدة قضاء وشتان ثلاث
 تنزهها وهذا بخلاف ما لو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق
 واحدة ولا كان جارية فشتين فولدت غلاما وجارية لم
 تطلق لان الحمل اسم لكل فاما يكن الكل غلاما او جارية لم تطلق
 وكذا لو قال ان كان ما في بطنك غلاما والمسئلة بحالها لجهوم ما
 بخلاف ان كان في بطنك والمسئلة بحالها فانه يقع الثلاث
 لعدم اللفظ العام فروغ علق ملاقها بحبلها لم تطلق حتى تلد
 لاكثر من سنتين من وقت اليمن قال ان ولدت ولدا فانت
 طالق او حرة فولدت ولدا ميتا طلقت وعقت قال لام ولده
 ان ولدت فانت حرة تنقضي به العدة جوهرية علق الطلاق او
 العتاق ولو الثلاث بشيئين حقيقة بتكرار الشرط او لا كان
 جازيما وبكر فانت كذا يقع المعلق ان وجد الشرط الثاني في

لا حائل

الشمس

في الملك والا لا لا اشتراط الملك حالت الجنث والمسئلة رباعية علق
 الثلاث او لعق لامته بالوطى حنث بالتق الختائين ولم يجب
 عليه العقر في المسئلتين باللبث بعد ايلاج لان اللبث ليس
 بوطى ولذا لم يصير به مراجعا في الطلاق الرجعي الا اذا اخرج
 ثم ارجع ثانيا حقيقة او حكما بان حرك نفسه فيصير مراجعا
 بالحركة الثانية ويجب العقر لا الجلد لا اتحاد المجلس لا تطلق
 الجديدة في قول له للقديمة ان نكحتها اي فلانة عليك فهي
 طالق اذا نكح فلانة عليها في عدة البائت لان الشرط لم يشأ
 ركنها في القسم ولم يوجد ولو نكح في عدة الرجعي او لم يقل عليك
 طلقت الجديدة ذكره مسكين وقيدته في الفهرجتها بما اذا اراد
 رجعتها والا فلا قسم لها كما مر قال لها انت طالق ان شاء الله
 متقلا لا تنفس او سعال او جشأ او عطاس او ثقل لسان او
 امساك فم او فاضل مفيد لتأكيد وتكميل او حذو طلاقا او ملكا
 كانت طالق يارانية ان شاء الله صح الاستثنا بزازية وخانية
 بخلاف الفاضل اللغوي كانت طالق رجعي ان شاء الله تعالى وقع
 وبائنا لا يقع ولو قال رجعي او باينا يقع بنية البائت لا الرجعي
 قنية وقواه في النهر مسهوا بحيث لو قرب اذنه الي فله
 يسمع فصيح استثنى الا صم خانية لا يقع للشك وان ماتت قبل
 قوله ان شاء الله وان مات يقع ولا يشترط فيه قصد ولا
 التلفظ بهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصدا لا
 او عكس او زال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع عمادية ولا العلم
 بمعناه حنث لو اتى بالمشيئة من غير قصد جازا لم يقع
 خلافا للشافعي وافق الشيخ الرملي الشافعي فيمن حلف على
 شيء بالطلاق فانشأ له الغير فلما ناصحته بعدم الوقوع انتهى
 قلنت ولم اراه لاحد من علمائنا والله اعلم ولو شهد بها وهو لا يدركها
 ان كان بحال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب جاز له
 الاعتناء عليهما بغيره وقيل قوله ان ادعاه وانكرته في ظاهر
 الروي عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الا بيينة وعليه الاعتماد
 والفتوي احتياطا للغلبة الفساد خانية وقيل ان عرفت

او يطلق

مخصص

بالصلاح فالقول له **وحكم من لم يقف علي مشيئته فيها ذكر كالانس**
والجنت والملائكة والجن والجار والجار كذا لك وكذا لو شرك كان شاك الله
وشأ زيد لم يقع اصلا ومثلث الا وان لم واذ او ما وما لم ومن
الاستثنائات طالق لولا ابوك او لولا حسنتك او لولا اني احبك
فلا يقع خائية ومنه سبحانه الله ذكره ابن الهمام في فتواه
قال انت طالق ثلاثا وثلاثين شأ الله وانت حر وحررت
شأ الله طلق ثلاثا وعنف العبد عند الامام لان اللفظ الثاني
لغو ولا وجه له لكونه تأكيد للفصل بالو وبخلاف قوله حر حر
او حر وعنف لانه تأكيد وعطف تفسير فيصح الاستثناء **وكذا**
يقع الملاق بقوله **ان شأ الله انت طالق** فانه تطبيق عندهما
تعليل عند ابي يوسف لاتصال المطلق بالاجاب فلا يقع كالواحد
وقيل الخلاف بالعكس وعلي كل فالمفتي به عدم الوقوع اذا قدم
المشيئة ولم يات بالفأفان اتي بهما لم يقع اتفاقا كما في البحر والشر
نبالية والقهستاني وغيرهما وشرته فيمن حلف لا يحلف بالطلا
وقاله حنث علي التعليل لا الابطال **وبانت طالق بشيئة الله او**
بارادته او بحبته او برضاه لا تطلق لان الباطل لا يصاق فكان
كالصاق الجزأ بالشرط **وان اضافه** اي المذكور من المشيئة وغيرها
الي العبد كان ذلك تليكا فيقتصر علي المجلس كما مر **وان قال**
بامره او بحكمه او بقضاه او بآذنه او بعلمه او بقدرته
يقع في الحال اضيف اليه تعالى او الي العبد اذ يراد به مثله التحيز
عرفا فتقوله **انت طالق بحكم القاضي وان قال ذلك باللام يقع**
في الوجوه كلها لان في معنى الشرط **الا في العلم فانه يقع**
في الحال وكذا القدرة ان نوي بها ضد العجز لوجود قدرة
الله فطعا كالعلم **وان اضاف الي العلم العبد كان تليكا في**
الاربع الال وما يعناه كالهوي والرؤية **تعليقا في غيرها وهي**
ستة ثم العشرة امان تضاف لله او للعبد والعشرون اما
ان تكون بيا او لام او في فهي ستون وفي البرازية كتب
الطلاق واستثنى بالكتابة مع علي مرسى العمانية فهي مائة
وثمانون وفي كيف شأ الله تطلق رجعية **انت طالق ثلاثا لا**

لا تعلق له وان كان كذلك
في ان اضافة الى العلم لا يقع
في الوجوه كلها

الواحدة يقع ثنتان وفي الاستثنى يقع واحدة وفي الا
ثلاثا يقع ثلاثا لان استثنى الكل باطل ان كان بلفظ المصدر او
مساوية وان بغيرهما كنساي طوالب الا هو لا او الازنيب
ومرة وهند وعبيد احرار الا هو لا او الاسلماء وغانا ورا
شدا وهم الكل مع كما ينبغي في الاقرار **ويقتصر في المستثنى**
كونه كلا او بعضا من جملة الكلام الذي يحكم بمحبته وهو
الثلاث ففي انت طالق عشرة الا تسعا يقع واحدة والثانية
يقع ثنتان والاسبعا يقع ثلاث ومن تعدد الاستثنى بلا او
كان كله اسقاطا ما يليه فيقع ثنتان بانت طالق عشرة الا تسعا
الثانية الاسبعا ويلزمه خمسة بله علي عشرة الا ٩ الا ١٧ الا ٦
الا ١٨ الا ٢٠ الا ٢٢ الا واحدة وتقرية ان تاخذ العدد الاول يمينك
والثاني ييسارك والثالث يمينك والرابع ييسارك وهكذا ثم تسقط
ما ييسارك مما يمينك فما بقي فهو الواقع **اخراج بعض التعليل**
لغو بخلاف ابقاعه فلو قال انت طالق ثلاثا لان نصف تطبيقه
وقع الثلاث في المختار وعن الثاني ثنتان فتح وفي السراجية
انت طالق الواحدة يقع ثنتان انتهى فانه استثنى ثلاث بمقدور
سالت المرأة المطلق فقال **انت طالق خمسين طلقة فقالت**
المرأة تكفيين فقال ثلاث لكي والباقي لصواحبك وله ثلاث نسوة ثلاث
غيرها تطلق المخاطبة ثلاثا لا غيرها اصلا هو المختار لميرورة
لغو فلم يقع بصرفه لصواحبها شي **فروع** في ايات الفتح مالفظة
وقد عرفت في الملاق انه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق
ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق
وقع الثلاث واقره المصنفات سكنت هذه البلد فامراته
طالق خرج فور اخلع امراته ثم سكنها قبل العدة لم تطلق
بخلاف فانت طالق فليحفظ ان تزوجتك وان تزوجتك
فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما لو تزوجك
فليحفظ ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك ببيدك ثم طلقها
فاعتدت فتزوجت ثم عادت للاول ثم غاب اربعة اشهر فلها
ان تطلق نفسها ولو اختلفت لانه تحيز والاول تعليل

وعدم

دماها للوقاع فابنت فقال يكون فقالت غدا فقال ان لم تفعل
 هذا المراد غدا فانت كذا ثم نسيها حتى مضى الغد لا يقع حلف
 لا ياتها فاستلقى على قفاه وجاءت فجامعت ان مستيقظا حنت
 ان لم اشبعك من الجماع فعلي الانتل انزلها ان لم اجامعها الف مرة
 فكذا فعلي المبالغة لا العدد ان وطيتك فعلي جماع الفرج وان نوي
 الدوس بالقدم حنت ايضا له امرأة جنب وحايض ونفسا فقال
 احشك طالق طلقت النفسا وفي الحشك علي الحايض قال لي
 اليك حاجة فقال امرته طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق
 امرتك فله ان لا يصدقه قال لا صحابه ان لم اذهب بكم الليلة
 الي منزلي فامرته كذا اذهب بهم بعض الطريق فاخذهم
 العسس فحبسوهم لا يحنت ان خرجت من الدار اذني فخرجت
 لحريتها لا يحنت حلف ليخرجت ساكت داره اليوم والساكن ظالم
 فان لم يكنه اخراجه فاليمن علي التلقظ باللسان ان لم ينجي بفلات
 او ان لم تردي ثوبي الساعة فانت طالق ففلات من جانب اخر
 بنفسه واخذ الثوب قبل دفعها لا يحنت كذا ان لم ادفع اليك الدينار
 الذي علي راس الشهر فكذا ابرأته قبل الشهر بطل اليمين بقي ما يكتب
 في التعاليق يعني نقلها او تزوجها عليها وابراته من كذا من باقي هذا
 قها فلو دفع لها الكل حل تبطل الظاهر لا تصرحهم بهحالة براءة الاسقاط
 والرجوع بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قال
 عبده حران لم يكن دخل المسجد لا كفارة ولا يعتق عبدا اما الله
 او لانها غوس ولا مدخل للقضا في اليمين بالله حتى لو كانت
 يمينه الاولى بعق او طلاق حنت في اليمينين لدخولها في
 القضا اخذت من ماله درهمين فاشترت به لحما وخلطه اللحم
 بدراهمه وقال زوجها ان لم تردي به اليوم فانت كذا فحيلته
 ان تاخذ كيس اللحم وتسلمه للزوج ولو ضاع من اللحم فانه يعلم
 انه اذيب او سقط في البحر لا يحنت حلف ان لا اكتب اليوم
 في العالم او في هذه الدنيا فكذا يحبس ولو في بيت حتى يمضي
 اليوم ولو حلف ان لم يجزب بيت فلان غدا فقيده ومنع حتى يمضي
 الغد كذا ان لم اخرج من هذا المنزل فكذا فقيده او ان لم اذهب

حلف لا يرجع غير رجوع
 نسيه لا يحنت
 ط
 يمين على التلقظ باللسان

اذهب بك الي منزلي فاخذها فهربت منه او ان لم تنفري الليلة
 منزلي فكذا فمنعها ابوها حنت في المختار بخلاف لا اسكن فافلق
 الباب او قيد لا يحنت في المختار **قلت** قال ابن الشحنة والاصل
 انه متى عجز عن شرط الحنت في العدمي لا الوجودي قال في
 النهر ومفاده الحنت فيمن كيو دين له ذنبه فحز فقروه وقد
 من يقرضه خلا فلما بحثه في البحر فتدبر **باب**
حلال الرقيق عنون به لامالته ويقال له الفار لغزاره من
 ارثا فيرد عليه قصده الي تمام عدتها وقد يكون الفرار منها
 كما سيجي **من غالب حاله الهلاك مرض او غيره بان اضناه**
عجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت هو الاصح كعجز الفقيه
 عن الاثبات الي المسجد وعجز السوقي عن الاتيان الي دكانه وفي
 حقها ان تجز عن مصالحها داخله كما في البرازية ومفاده انها لو قلدت
 علي نحو المبلع دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر
 وهو الظاهر **قلت** وفي اخرها ما ياجتنب المرض المعتبر
 المفضي الي بيع لصلواته قاعدا او المقعد والمفلوج والمسلول اذا
 تقاول ولم يقعد في الفراش كالمصحيح ثم رمز بفتح حد التقاول
 سنة انتهى وفي القنية المفلوج والمسلول والمقعد ما دام يمشي
 كالرقيق او **بارز رجلا** اقوي منه او **قدم ليقتل من قعاص**
او يحجم او بقي علي لوح من السفينة او اقترسه سبع وبقي في فيه
قار بالطلاق خبر من **لا يصح تبرعه الامت الثلث فلو اباها**
 وهي من اهل البراث علم باهليتها لم لا كانت اسلمت او غنقت ولم
 يعلم **ملايغا** بلا رضاها فلو اكره او رضيت لم ترث ولو اكرهت
 علي رضاها او جامعها ابنه مكروه ورثت **وهو كذا** بذلك الحال
ومات فيه فلو صح ثم مات في عدتها لم ترث **بذلك السبب** موته
او بغيره كان يقتل المريض او يوت بجهة اخري **في العدة** للمدخولة
ورثت هي منه لاهو منها رضاها به باسقاطه وعند اجد ترث
 بعد العدة ما لم تنزع باخر **كذا** امرت **طالبة رجعية** او طلاق
 فقط **طلقت** ياينا او **ثلاثا** لان الرجعي لا يزيل النكاح حتى حل
 واهليها ويتوارثان في العدة مطلقا وكفي اهليتها الارث وقت

حنت
 حلف

حقم

الموت بخلاف البايت وكذا تترك مباحة قبلت او طلاقا او
زوجها الحي الحرمة بينه وبينه ولا عنها في مرضه او آل منها
مريضاً كذلك اي تتركه كما مر وان الي في صحته وبانت به بالايلا
في مرضه او ابانها في مرضه فصح فمات او ابانها غارت
فاسلمت فمات لا تتركه لانه لا بد ان يكون المرض الذي طلقها
فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه لم يكن مرض الموت ولا
بديهي البايت ان تستمر اهليتها للارث من وقت الطلاق الى وقت
الموت حتى لو كانت كتابية او مكوكة وقت الطلاق ثم اسلمت
او اعتقت لم تترك كما لا تترك لو طلقها رجعي او لم يطلقها فطاعت
او قبلت ابنته لحي الفرقه منها او ابانها بامرها قيد به لانها لو ابانت
نفسها فاجاز ورثت ماله باجازه فنيه او خلت منته او اختارت
نفسها ولو بلوغ او عتق وجب وعنه لم تترك لرضاها ولو كانت
الزوج **تجب** او في صف القتال ومثله حال فثبو الطلاق اشباه
او قايها بماله خارج البيت مشتكي من الم او محو ما او محوسا
بقصاص او رجم لا تترك لغلبة السلامة والحامل لا تكون فارة الا
بتاسوا بالخاض وهو المطلق لانها حينئذ كالمريضة وعند ما كذا اذا
تم لها ستة اشهر **اعلق** المريض **طلاقها** البايت بفعل اجنب اي
غير الزوجين ولو ولد لها منه او بهي الوقت والحال ان التعليق
في المرض او الشرط في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه وهما
في المرض او الشرط فقط فيه او علق بفعلها ولا بد لها منه طبعاً
او شرعاً كالكل وكلام ابو يونس وهما في المرض او الشرط فيه فقط
ورثت لقراره ومنه ما في البدايع الم اطلقك او ان لم اتزوج عليك
فانت طالق ثلاثاً لم يفعل حتى مات ورثته ولو هي ماتت لم يورثها
وفي غيرها لا تترك وهو ما اذا كان في الصحة او التعليق
فقط او بفعلها وهما منه يد وحاصلها ستة عشر لان التعليق
اما بهي وقت او بفعل اجنب او بفعله او بفعلها وكل وجه علي
اربعة لان التعليق والشرط اما في الصحة او المرض او احدهما
وقد علم حكمها قال لها في صحته ان شئت وفلان فانت طالق
ثلاثاً ثم مرض فمات الزوج والاجنب الطلاق معا او شأ الزوج

محمود
ع

الزوج ثم الاجنب ثم مات الزوج لا تترك وان شأ الاجنب ولا
ثم الزوج ورثت كذا في الخانية والفرق للنجفي اذ يشيئة الاجنب
او لاهار الطلاق معلقا علي فعلة فقط تصادق اي المريض مرض الموت
والزوجة علي ثلاث في الصحة وعلي مضي العدة ثم اقروا بدين
او عين او اقر من لها بشي فلها الاقل منه اي مما اقروا او وصي
ومن الميراث النعمة وتعتد من وقت اقراره وبه يفتي
ولو مات بعد مضيها فلها جميع ما اقروا وصي عادية ولو لم يكن
بمرض موته مع اقراره وصيته ولو كذبته لم يصح اقراره
شرح مجمع وفي الفصول ادعت عليه مريضاً انه ابانها فحلف
القاضي فحلف ثم صدقته ومات تتركه لصدقته قبل موته
لا لو بعده **كنت طالق** بامرها في مرضه ثم مضي لها او م ثلاثاً
اقروا ان لها الاقل قال صحيح الامراتية اولها طالق ثم بين
الطلاق في مرضه الذي مات فيه في احديهما صار بالبايت
فتترك منه كافي ومفاده انه لو حلف صحيحاً وحنت مريضاً
فبينه في احديهما صار باراً وماره نكراً لا يشترط عليه اي الزوج
باهليتها اي المرأة للميراث فلو طلقها بايها في مرضه وقد كانت
سيداً **اعتقها قبله** او كانت كتابية فاسلمت ولم يعلم كان نكراً
فترثه ظهر به بخلاف ماله قال لامته انت حرة غداً وقال الزوج
انت طالق ثلاثاً بعد غداً ان علم بسلام المولي كان نكراً ولا يعلم لا
ترث خانية ولو علقه بعقها او بمرضه او وكل به وهو صحيح
فاو قعه حال مرضه قادر علي عزله كان نكراً ولو باشرته المرأة
سبب الفرقه وهي اي والحال انها مريضة وماتت قبل انقضاء
عدتها ورثها الزوج كذا اذا وقعت الفرقه بينهما بالحبس **العنه**
باعتياها نفسها في خيار البلوغ فمعلق او بتقيلها او طلاقها
ابنت زوجها وهي مريضة لانها مات قبلها ولذا لم يكن طلاقاً
بخلاف وتوع الفرقه بينهما بالحبس والعنة واللعنات
فانه لا يرثها علي ما في الخانية والفتح عن الجامع وحزم به
في الكافي قال في البصر هو المذهب لانها طلاق فكا مشافاة
اليه وقيل قايله الزبلي هو كالا ول فيرثها ولو ارثدت

ثم ماتت او لحقت بدار الحرب فان كانت الردة في المرفق
ورثها زوجها استخسانا والابان ارتدت في المصححة لا يرثها
بخلاف اردته فانها في معنى مرضي موته فترثه مطلقا ولو ارتدا
معا فان اسلمت هي ورثته والا لا خاينة **قال اخرا امرأة اتزوجها**
طالق ثلاثا ففكح امرأة ثم اخري ثم مات الزوج طالقت
الاخري عند التزوج ولا يصير فارا خلافا لهما لان الموت محرق
وانتصافه بالاخرية من وقت الشرط فيثبت مستندا درر
فروغ ابانها في مرضه ثم قال لها اذ اتزوجتك فانت طالق ثلاثا
فتروجها في العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبلة
وقد حصل الزوج بفعلها فلم يكن فرا خلافا لمحمد خاينة
كذبها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها اقولي
طالقين وهو نائم وقالوا في اليقظة ولو اخرجت طالقها في المرفق
ومات بعد العدة فالمشكك من متاع البيت لوارث الزوج لم يورثها
اجنبية بخلافه في العدة جامع الفصولين **باب رجب الرجعة**
بالفتح وتكسر يتعدى ولا يتعدى **هي استلامه الملك القايم**
بلا عوض ما دامت **في العدة** اي عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة
في عدة الخلو ابنت كمال وفي البرازية ادعي الوطئ بعد الدخول
وانكرت فله الرجعة لاني عكسه وتصح مع الكراهة وهزل ولعب
وخطا **يخو** متعلق باستلامه **راجعتك** وردتك ومسكتك بلا
نية لانه صريح وبالفعل مع الكراهة **بكل ما يوجب حرمة المصا**
هرة مكس ولو منها اختلاسا او نايما او مكرها او مجنونا او
معتوها اصدقها او ورثته بعد موته جوهره ورجعة الجنون
بالفعل برازية وتصح **بتر وجها في العدة** به يفتي جوهره **و**
ملئها في الدبر علي المعتمد لانه لا يخلو عن مسس بشهوة ان
لم يطلق باينا فان ابانها فلا **وانت** او قالت اطلقت رجعتي
او لا رجعة لي فله الرجعة بلا عوض ولو سمي هل يجعل زيادة
في المهر قولان ويتجمل الموجل بالرجعي ولا يتأجل برجعتها فلا علة
وفي الميراثية لا يكون حال الحائض تنقضي العدة **وندم اعلامها**
بها ليلا تتكح غيره بعد العدة فان نكحت فارق وان دخل شهني

هو

شهنين **وندم** الاشهاد لعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل **وندم**
عدم **وندم** له بلا ان ندم عليها لتأهب واقصد رجعتها كراهتها
بالفعل كما مر **عنها بعد العدة فيها** بات قال راجعتك في عدتك
فصد قته صح بالمصادقة **والا لا يصح** ولذا لو اقام بيعة بعد
العدة انه قال في عدتها قد راجعتها او انه قال قد باعته
وتقدم قبولها على نفس الممس والتقبل فليحفظ **كان رجعة**
لان الثابت بالبيعة كالثابت بالمعينة وهذا من اعجب المسا
يل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبيعة **كالو قال فيها كنت**
راجعتك امس فانها تصح **وانت كذبته** لمالكه الانشائي الحال
بخلاف قوله لها **راجعتك** يريد الانشائي **فقلت محبة له مضت**
عدي فانها لا تصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكنت
ثم اجابت صحت **اتفاقا** كالمسكت عن اليمين عن مضي
العدة **قال زوج الامة بعد ما** اي العدة راجعتها **فيها فصدقه**
السيد وكذبته الامة ولا بيعة او قالت مضت عدي وانكر
الزوج والمولي **فالقول لها** عند الامام لانها امينة **فلو كذب**
المولي وصدقته الامة **فالقول له** اي المولي علي الصحيح
لفلهور مملكه في البضع فلا يمكنها ابطاله **قالت انقضت عدي**
ثم قالت لم تنقض **كان** **لم الرجعة** لا خيارها بل كذبها في
حق عليها شهني ثم انها تعتبر المدة لو بالحيف لا بالسقط وله
تحليفها انه مستمين الخلق ولو بالولادة لم يقبل الا بيعة ولو
حررة **فتح** **وتنقطع الرجعة اذا ظهرت من الحيض الاخير**
يعم الامة **لعشرة ايام** مطلقا **وان لم تغتسل او يهي وقت**
صلوة ولا قل لا تنقطع حتى تغتسل ولو بسوء رجا مع
وجود المطلق كك لا تنضي ولا تنزوح احتياطا **او يهي**
جميع وقت صلوة فتصير ديني ذمتها ولو عاودها ولم
يجاوز العشرة فله الرجعة **او حتى تنيم** عند عدم الماء تنضي
ولو نكح صلاوة تامة في الاصح وفي الكاوية بمجرد الانقطاع ملتي
عدم خطا بها **قلت** ومفاده ان الجنونة والمعتوهة كذلك
والو اعتزلت في شيت اقل من عضو تنقطع لسارع الجفان

م كنت

فلو تيقنت عدم الوصول او تركته بعد الانتقاع ولو نسيت
عضوا لا تنقطع وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كالاقل
لا ينهما عصفوا واحد علي العصف بهنسي **طلاق حاملا منكرا وطيها**
فراجعتها قبل الوضع فيأت بولد لاقل من ستة اشهر فصاعدا
من وقت النكاح **صحت** رجعتها السابقة وتوقف ظهور صحتها
علي الوضع لاينا في صحتها قبله فلا مسامحة في كلام الوتابة
كما صحت لو طلق من ولدت قبل الطلاق ولو ولدت
بعده فلا رجعة **لغير العدة منكرا وطيها** لان الشرع كذبه
يجعل الولد للفراش فبطل زعمه حيث لم يتعلق باقراره
حق الغير **ولو خلا بها ثم انكره** اي الوطئ **ثم طلقها**
لا يملك الرجعة لان الشرع لم يكذب ولو اقربه ثم انكرته
فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة لان الظاهر شاهد لها
ولو الحية **فان طلقها فزادها رجعتها** والمسيئة بها لها **فان**
بولد لاقل من حولين من حيث الطلاق **صحت** رجعته السابقة
لصيرورته كذا بالامر **ولو قال اذا ولدت فانت طالق فو لدت**
فطلقت فاعتدت **ثم ولدت اخري بملتين** يعني بعد ستة اشهر
ولو اكثر من عشر سنين مالم تقرب اليه نقضا العدة لان امتداد
الطهر لا غاية له الا الاياس **فهي اي الولد الثاني رجعة** اذ يجعل
العلوق بوطئ حادث في العدة بخلاف مالم كان بطلت
واحد **وفي كل ما ولدت انت طالق فو لدت ثلاث بطون**
تقع الثلاث والولد الثاني رجعة في الطلاق الاول كما وتطلق
به ثانيا **الولد الثالث فانه رجعة** في الثاني وتطلق به ثلاثا **علا بكمها**
وتعند للطلاق الثالث **بالحيض** لانها من ذوات الاقتران مالم
تدخل في سن الاياس قبل الاشهر ولو كانا بيطن يقع ثنتان
بالاولين لا بالثالث لان نقضا العدة به **فتح والمطلقة الرجعية**
تتزين ويحرم ذلك في البايث والوفاة **لزوجها الحاضر**
للاغايب **لقد العلة اذا كانت الرجعة مرجوة** والا فلا تغفل
ذكره مسكين **ولا يخرجها من بيتها** ولو لمادون سفر
للنهي المطلق **مالم يشهد علي رجعتها** فتبطل العدة وهذا اذا

له م

اذ اصرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفر رجعة دلالة **فتح**
واقره المصنف **والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ** خلافا للشافعي
فلو وطئ لا عقرب عليه لانه مباح **لكن تكره الخلو بها تنزيها**
ان لم يكن من قصد الرجعة والا لا يكره ويثبت القسم
لها ان كان من قصد الرجعة والا لا تقسم لها بحر عن
البدايع قال وصرحوا بان له ضرب امراته علي ترك الزينة
وهو شامل للمطلقة **رجعيا وينكح مبانته بمادون الثلاث**
في العدة وبعدها بالجماع ومنع غيره فيها لاشتباه النسب
لا ينكح مطلقا من نكاح صحيح نافذ كما سنحقه **بها** بالثلاث
لو حرة وتنتين له امة ولو قبل الدخول وما في المشكلات
باطل او مؤل كما مر **حتي يطأها غيرهم ولو الغير مراهقا**
يجامع مثله وقدره شمس الا يهرم سلام بعشر سنين او خميا
او صحف ناو ذ ميالذ مية **نكاح نافذ** يخرج الفاسد والموقوف
فلو نكحها عبد بلا اذن سيده ووطئها قبل الاجازة لا يحلها
حتي يطأها بعدها ومن لطيف الحيل ان تزوج لملوك مراهق
بشاهد يث قات او ليج يملكها فيبطل النكاح ثم تبعته لبلد اخر
فلا يظهر امرها **لكن علي رواية الحسن المفتي بها انه لا**
يجلها لعدم الكفاة لانها ولي والافحلها اتفاقا كما مر
وتنهي عده اي الثاني **لا يملك يمين** لا شترط الزوج بالنس
فلا يحلها وطئ المولي ولا ملك امة بعد طلقين او حرة بعد
ثلاث وردت وسببي نظيره من فرق بينهما بظهار او لعا
ثم ارتدت وسببت ثم ملكها لم يحل له ابد **والشرط التيقن**
بوقوع الوطئ في المحل المتيقن به فلو كانت صغيرة لا يوطئ
مثلها لم يحل للاول والاحلت وان افضاها بزينة **فلو**
وطئ مفضاة لا تحل الا اذا حبلت ليعلم ان الوطئ كان في قبلها
كالو تزوجت **بجنب** فانها لا تحل حتى تحبل لو خول الدخول
حكما حتى يثبت النسب **فتح** فالافتصار علي الوطئ قصور
الات يعهم بالحقيقي والحكمي **والايلاج في محل البكار فيجلها**
والموت عنها لا قسبة واستشكاه المصنف وفي النهرو كانه ضعيف

ضعيف لما في التبيين يشترط ان يكون الايلاج موجبا للغسل وهو
التقاء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه
فلا يحلها من لا يقدر عليه المساعدة اليد الا اذا انتعش وعمل
ولو في حيف ونفاس واخرام وان كان حرما وان لم ينزل
لان الشرط الذوق لا الشبع **قلت** وفي المحتجب الصواب
حلها بدخول الحشفة مطلقا كذا في شرح المشارق لابن
ملك لو وطئها وهي نائمة لم يحلها الاول لعدم ذوق
العسيلة وينبغي ان يكون الوقت في حالة الاعضا كذلك **وكره**
الزوج الثاني **تحريم** الحديث لعن الله المحلل والمحلل له **بشرط التحليل**
كزوجتك علي ان احلك **وانخلت للاول** لمحبة النكاح وبطلان
الشرط فلا يحل علي الطلاق كما حققه الكمال خلا لما زعمه البرازي
ومن لطيف الحيل قوله ان تزوجتك وجامعتك او مسكتك فوق
ثلاث مثلاً فانت بايت ولو خافت ان لا يطلقها تقول تزوجتك نفسي
علي ان امري بيدي زيلعي وتامة العمداديه **اما اذا اضر ذلك لا**
يكرو **وكان الرجل ما جوف** لقصد الاصلاح وتاويل اللعن اذا
بشرط الاجر بزارية ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتي لو كان
بلاولي بل بعبارة المرأة او بلفظ هتبه او بحضرة فاسقين ثم طلقها
ثلاثا في راد حلها بلا زوج يرفع امرها شافعي فيقضي به وبطلان
النكاح اي في القايم والاثبات في المنقضي بزارية وفيها قال الزوج
الثاني كان النكاح فاسدا او لم ادخل بها وكذبته فالقول لها
ولو قال الزوج الاول ذلك فالقول له **والزوج الثاني يهدم**
بالدخول فلو لم يدخل لم يهدم ابقا فاقضية **مادون الثلاث**
ايضا اي كما يهدم الثلاث اجمالا لانه يهدم الثلاث فمادونها ولي
خلا فالمحمد بنت طلقت دونها وعادت اليه بعد اخرج عادت بثلاث
موجرة وثنتين لو امة وعند محمد وباقي الاثمة بما بقي وهو الحق
فتح واقره المص كغيره **ولو اخبرت مطلقة الثلاث بمضي عدته**
وعدة الزوج الثاني بعد دخوله **والمدة تحمله له** اي الاول
ان يمد قها ان غلب علي قلبه صدمتها وقل مدة عدته بحيف
شهران ولامة اربعون يوما لم تدع السقط كما مر ولو تزوجت

تزوجت بعد مدة تحمله ثم قالت لم تنقضي عدتي او ما تزوجت
باخر لم تصدق لان اقدماها علي الزوج دليل الحل وعند الشافعي
لا يحل تزوجها حتي يستفسرها في البرازية قالت طلقني ثلاثا
ثم ارادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه ام كذبت
نفسها **سمعت من زوجها انه طلقها ولا يقدر علي منعها من**
نفسها الا بقتله **لها قتله** بدوا خوف القصاص ولا تقتل نفسها
وقال الا وحينئذ ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا بينة فلاثم
عليه وان قتلته فلا شيء عليها والبايت كالثلاث بزارية وفيها
شهدا انه طلقها ثلاثا لها الزوج باخر التحليل لو غابا انتهى **قلت**
يعني ديانته والصحيح عدم الجواز قنية وفيها لو لم يهدم رحوها
تخلص عنها ولو غاب سحرته وردته اليها لا يحل له قتلها ويعد
عنها جهده **وقيل لا تقتله** قايله الاسيحي **وبه يفتي** كما في التاتائية
وشرح الوهابية عن الملقط اي والاثم عليه كما مر **قال بعده**
اي بعد طلاقه ثلاثا **كان قبلها طليقة واحدة وانقضت عدتها**
وصدقته المرة **في ذلك لا يصدقات علي المذهب** المفت به
كالو لم تصدقه هي وقيل يصدقات ولو طلقها شتين قبل
الدخول ثم قال كنت طلقها قبلها واحدة اخذ بالثلاث قنية
باب ما يوجب الايلاء مناسبتة البيوتة هو لغة اليمين وشرا
الحلف علي ترك قريباتها **وهو الذي هو الذي**
لا يمكنه قربات امراته الا بشئ مشق **يلزمه** الامناع كغير
وركانه وشهرته الحلف وشرطه حليته المرأة يكونها **منكوحته وقت**
تخير الايلاء ومنه ان تزوجتك فوالله لا اقربك ولو زادت
طالقت ثم تزوجها لزمه كفارة بالقربات وقع بايت بتركه **واهلة**
الزوج للطلاق وعندهما للكفارة **فصح ايلاء الذي** بغير ما هو
قربة وفائدة وقوع الطلاق ومن شرطه عدم النقص عن
المدة **ومكبه وقوع طليقة بائنة** ان يرد ولم يطل ولزم الكفارة
والجزا المعلق ان يثبت بالقربات والمدة **اقلها الحرة اربعة**
اشهر ولامة شهرات ولاحد لاكثرها فلا ايلاء يحلفه علي
اقل من الاقلين وسببه كالسبب في الرجعي والفاظه صريح

وكفاية فنت الصريح **لو قال والله** وكل ما يعتقد به اليمين **لا اقربك**
 لغير حاجب ذكره سعد بن سعد اضافة المنع الى اليمين او
الله لا اقربك لا اجماعك لا اطلاقك ولا اغتسل منك من جنابة اربعة
 اشهر ولو لحايض لتعين المدة **وان قربتك فعلي حج او نحو**
 ما يشق بخلاف فعلي صلوة ركعتين فليس بمول لعدم مشقتها
 بخلاف فعلي مائة ركعة وقياسه ان يكون مولى بما به ختمه
 او اتباع مائة جنازة ولم اراه **او فانت طالق او عبد حر** ومن
 الكنايات لا امسك لا اتك لا اغشاك لا اقرب فواشك لا ادخل عليك و
 من الموبد نحو حتى تخرج الدابة والدجال او تطلع الشمس من
 مغربها **فان قربها في المدة** ولو جحد ما حنت **وح في الحلف**
بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجبت الجزاء وسقط الايلا
 لانها اليمين **ولا يقربها بان** بواحدة بعينها ولو ادعاه بعد
 مضيه لم يقبل قوله الا بينة **وسقط الحلف** لو كان مو قتا ولو
 بعد تين اذ بعني الثانية تين بثانية وسقط الايلا **لا لو كانت**
مولى وكانت طاهرة كأمرو فرج عليه **فلو نكحها ثانيا وثالثا**
ومضت المدتان بلا في اي قربات بانته باخرين والمدة من
 وقت التزوج **فان نكحها بعد زوج اخر لم تطلق** لانها هذا
 الملك بخلاف ماله بانته بالايلا بمادون ثلاث او ارباعا بخير
 المطلاق ثم عادت بثلاث يقع بالايلا خلا فالجحد كافي مسئلة
 الهدم **وان وطئها بعد زوج اخر كفر بقا اليمين** الحنث
والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين
ايلا لتحقيق المدة **ولو مكث يوم ما اراد به مطلق الزمان**
 ان الساعة كذلك **ثم قال والله لا اقربك شهرين** لم يكن
 مولى قال **بعد الشهرين الاولين** او لانقص المدة كنت
 ان قال **نكحت الكفارة** والاعتدلت **او قال والله لا اقربك**
سنة الا يوم ما لم يكن مولى الحال بل ان قربها وبقي من السنة
 اربعة اشهر فاكثر صار مولى والا لو حذفت سنة لم يكن
 مولى حتى يقربها فيصير مولى ولو زاد الا يوم ما اقربك فيه
 لم يكن مولى ابد الا انه استثنى كل يوم يقربها فيه فلم يتصور

مكرر

يتصور منه ابد **او قال وهو بالبرية والله لا ادخل مكة**
وهي بها لا يكون مولى لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها الي
من المطلقة رجعا مع بقا الزوجية ويطلق بعني العدة **ولو الي**
من مبانة او جنينة نكحها بعد اي بعد الايلا لم يصفه للملك
 كما مر لا يصح لقوات محله ولو وطئها كفر بقا اليمين ولو الي فبانها
 ان مضت مدته وهو في العدة بانته باخرين والا لاثابته **عجزا**
او مفرجا او رقيقا او جبه او عنته او مسافة لا يقدر علي
قطعها في مدة الايلا او الخمسة اذ لم يقدر علي وطئها في السجن
 كافي للحرج من الغاية وقوله **لا يحق** لم اراه لغيره فليراجع كذا
 في حشوها ونشوزها **ففيه نحو قوله** بلسانه **فثبت اليها** او
 راجعتك او ابطلت الايلا او رجعت عما قلت ونحوه لانه اذا
 بالمتع فغير ضيها بالوعد **فان قد رجع الجماع ففيه الو طئ في الفرج**
 لانه الاصل **فان وطئ في غيره** كدبر لا يكون نيا ومفاده اشتراط
 دوام العزم من وقت الايلا الي مضى مدته وبه صرح في الملتقي
 وفي الحاوي الي وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيه الا الجماع
 وبقي شرطا ثالث ذكره في البدايع وهو قيام النكاح وقت
 الفئ باللسان فلو ابانها ثم فابلسانه بقي الايلا **قال لامرأته انت**
علي حرام ونحو ذلك كانت معي في الحرام **ايلا ان نوي التحريم**
او لم ينو شيئا وظهار ان نواه وهذا نوي الكذب
 وذا ديانة واما قضا فايلا قهستاني وتطبيقه بانه ان نوي
الطلاق وثلاث ان نواها ويفتي بانه طلاق باين وان لم
 ينوه لغلبة العرف ولذا لا يحلف به الا الرجال ولو لم يكن له
 امرأة او خلعت به المرأة كانت يمينها كالماتت او بانته لا الي
 عدة ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته المتزوجة به يغتصب
 لغيره ورتها يمينها فلا تنقلب طلاقا ومثله انت معي في الحرام
 والحرام يلزمين وحرمتك هي علي وانت محرمة او حرام علي
 او لم تقل وانا عليك حرام او محرم وحرمت نفسي عليك وانت
 علي كالحرام والخبر بزاره **لو كانت له اربع نسوة** والمسئلة

في الحدة م

بجائها وقع على كل واحدة منهم تطلقه باينة وقيل تطلق
واحدة منهم واليه البيات كما مر في الصريح وهو الاظهر
والاشبه ذكره الزيلعي والبراري وغيرهما وقال الكمال الاشبه
عندي الاول وجزم به صاحب البحر في فتاواه وصححه في
جواهر الفتاوى واقره المصنف في شرحه لكن في النهر يجب
ان يكون معق قول الزيلعي والمسئلة بجائها يعين التحريم
لابقيد انت علي حرام مخالفا لواحده كما في المتن بل يجب
ان لا يقع الا على المخالفة انتهى قلت يعني بخلاف حلال الله
او حلال المسلمين فانه يعم وبه يحصل التوفيق فليحفظ **فروع**
انت علي حرام الف مرة يقع واحدة مطلقا واحدة ثم قال لها انت
حرام ناويا بها ثنتين وقع واحدة كرره مرتين ونوي بالاول
مطلقا والثاني يميناً صح قال ثلاث مرات حلال الله عليه حرام
ان فعل كذا ووجد الشرط وقع الثلاث قال لها انتما علي حرام
ونوي في احدى بهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فكان نوي به
يقضي وتماه في البرازية قال انتما علي حرام حدثت بوطئ كل
ولو قال والله لا اقربك الى تحت الابوين فلهما والفرق لا يخفى
وفي الجوهرة كرر والله لا اقربك الى ثلاثا في مجلس انت نوي التكرار
اتخذ والا لا لا لا واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد
الا لا واليمين **باب سبب الخلع هو** لغة الازالة واستعمل
في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر
ازالة ملك النكاح خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبعد البينونة
والردة فانه لغو كما في الفصول **التوقف على قبولها** خرج ماله
قال خلعتك ناويا بالطلاق فانه يقع باينا غير مسقط للحقوق لعدم
توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة او اختلعي بالامر
ولم يسم شيئا فقبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت
البدل ردت خائبة **بلفظ الخلع** خرج بالطلاق علي مال فانه غير
مسقط فتح وزاد قوله او ما في معناه ليدخل لفظ المبراة فانه
مسقط كما يحى ولفظ البيع والشراء فانه كذلك كما صححه في
الصغرى خلافا للخائبة واناد التعريف صحة خلع المطلقة

لم

المطلقة رجعا **ولا باس به عند الحاجة** للشقاق بعدم الوفاق
بما يصح للمهر بخلاف عكس كمي لصحة الخلع بدون العشرة وبيان
في يدها وبطلت عنها وجور العين انعكاسها وشرطه كالاطلاق
وتسفته ما ذكره بقوله هو يمين في جانبه لانه تعليق الطلاق
بقبول المال فلا يصح رجوعه عنه قبل قبولها ولا يصح شرط
الخيار له ولا يقتصر على المجلس اي مجلسه ويقتصر قبولها
علي مجلس علمها وفي جانبها معا ومنه بمال فصيح رجوعها
قبل قبول المهر **شرط الخيار** له ولو اكره ثلاثا امام بحر
ويقتصر على المجلس كالباع فائدة يشترط في قبولها علمها بعنا
لانه معاوضة بخلاف طلاق وعتاق وتدين لانه اسقاط والاستقاط
يصح مع الجهل **وطرف العتاق** علي مال كطرفها في الطلاق
والخلع يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة كبعت نفسك
او طلقك او طلقتك علي كذا او يارتك اي فارتك وقبلت المرأة وحكمه
ان الواقع به ولو بالمال **وبالطلاق** الصريح علي مال طلاق بايت
وشترته فيما لو بطل البدل كما سيجي **والخلع من الكنايات** فيعتبر فيه هو
ما يعتبر فيها من قرابت الطلاق كمت لو قضى بكونه فسحا فقد لانه
محتمل فيه وقيل لا **خطعها** ثم قال لم انو به الطلاق فان ذكر به لا
لم يصدق قضا في الصور الاربع **والاصدق** في ما ادّو وع بلفظ
الخلع والمباراة لانهما كنايةان ولا قرينة بخلاف لفظ طلاق **بيع**
وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو ظاهر الرواية الا ان المشايخ قالوا
لا تشترط النية ههنا لانه يحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح كما في القهستا
عن متفرقات طلاق المحيط **وكره له تحريما اخذ شيئا** ويلحق به
الابرأ عما لها عليه **ان ينشئ وان نشئت** لا ولو منه نشؤ زائفا
ولو باكثر مما اعطى علي الاوجه فتح وصح الشبهة كراهة الزيادة
وتعير الملقى بلا باس يفيدها تنزيهية وبه يحصل التوفيق **كرهها**
الزوج عليه **تطلق بلا مال** لان الرضا بشرط لزوم المال وسقوطه
ولو هلك بدلها في يدها قبل الدفع او استحق فعملها قيمته لو
البدل قيميا ومثله لو مثليا لان الخلع لا يقبل الفسخ **خلعها** او
مطلقها **بخر او خسر** برأى ميتته ونحوها ما ليس بمال وقع

طلاقا **باب في الخلع رجعي في غيره** وقوله **عاجا** بينهما البطلات
البدل وهو الثمرة كما مر ولو سميت خلا لا كهذا الخل فان اهو خير
رجع بالمهرات لم يعلم والا لاشي له **كنا العن علي ما في يدي** اي
الحسية **والاشي في يدها** لعدم التسمية وكذا عكسه كذا لو كانت
في يده جوهره لها قبلت فهي له علمت او لا اضرارها نفسها
بقبولها **وان زادت من مال او دراهم ردت عليه في الاول**
مهرها ان قبضته والا لاشي عليها جوهره **او ثلاثة دراهم في**
الثانية ولو في يدها اقل بطلتها ولو سميت دراهم فبات دنانير
لم اره **والبيت وجب المندوق** و**بطلت الجارية** اذا لم تلد
لاقل المدة وبطلت **الغنم** ونشر الشجر **كاليد** فذكر اليد مثال كما في
البحر قال وقيد في الخلاصة وغيرها بعدم العلم فقال لو علم انه لا متاع
في البيت او انه لا مهر لها عليه في خلعهها بمهرها الا يلزمه شيء لا نهالم
تطلقه فلم يصبر مغرورا ولو علمت ان عليه المهر ثم تذكر
عدمه ردت المهر **خالعت علي عبد ابق لها علي برا تها من صباه**
لم تبرا وعليها تسليمه ان قدرت والا فقيمه لانه لا يبطل بالشرط
الفاسد كالنكاح **قالت طلقني ثلاثا بالف او علي الف فطلقها واحد**
وقع في الاول باينة بثلثه اي بثلاث الالف ان طلقها في مجلسه
والا فحاناق في الثانية لو كانت طلقها ثنتين فله كل الالف **وفي**
الثانية رجعا عاجا لان علي للشرط وقال كالباق **قال لها طلقني نفسك**
ثلاثا بالف او علي الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء لانه
لم يرض بالبينونة الاكل الالف بخلاف ما مر لرضاها بها بالف في بعضها
اولي وقوله **لها انت طالق بالف او علي الف فقبلت** في مجلسها
لزم ان لم تكن مكرهة كما مر ولا سفهة ولا مريضة كما يبي **الالف**
لانه تقويض او تعليق وفي البحر عن التاتارخانية قال لامراتيه
احدا كما طالق بالف درهم والاخرى بماية دينار فقبلتا طلقا بغير
شيء **انت طالق وعليك الف او انت حر وعليك الف فطلقت**
وعتق عاجا وان لم يقبلالات قوله وعليك الف جملة تامة وقال
ان قبل اصح ولزم المال عملا بان العاد والعمال وفي الحادي ويقولها
يفتي قال **ملقتك علي الف فلم تقبلي** وقالت قبلت فالقول له

فالقول له **بمئتم بخلاف قولك بعثتك طلاقا** امسب على الف فلم تقبلي
وقالت قبلت فالقول لها **وكذا لو قال لعبد كذا كقولك لغيره بعثتك**
هذا العبد بالف فلم تقبل وقال **المشتري قبلت** فان القول للمشتري
والفرق ان الطلاق بمال يمين في جانب وهو تدعي حشر وهو
ينكر ما البيع فاقراره بيم اقرار بالقول فانكاره رجوع فلا يبيع
ولو برهنا اخذ بينتها تاتارخانية **ولو ادعي الخلع علي مال وهي**
تنكر وقع الطلاق باقراره **والدعوي في المال بها** فيكون القول
لها لانها تنكر **وعكسه** لا يقع كيف ما كانت بزانية **فزوج** انكر الخلع او ادعي
شرطا واستثنا او ان ما قبضه من دينه او اخلفا في الطلوع والكرو
فالقول له ولو قلت كان بغير بدل فالقول لها ادعت المهر ونفقة العدة
وانه طلقها او ادعي الخلع ولا يثبت فالقول لها في المهر وله في النفقة خلع
امرا يتر علي عبد قسمت قيمته على مسيبيها خلعتك علي عبيدي وقف
علي فبطلها ولم يجب شيئا **ويسقط الخلع في نكاح مهيج** ولو بلفظ بيع وشرا
كما عتده العادي وغيره **والبراءة** اي الا بر من الجانبين **لا يحق** ثابت وثبتا
لكل منهما علي الاخر مما يتعلق بذلك **النكاح** حتى لو اباها ثم نكحها
ثانيا بمهر اخر فخلعت منه علي مهرها بري عن الثاني لا الاول ومثله
المتعة بزانية وفيها اختلفت على ان لا دعوي لكل علي صاحبه ثم ادعي
ان له كذا من القطن مع الاختصاص البراءة بحقوق النكاح **النفقة**
العدة وسكنها فلا يسقط **الا اذا انف عليها** فتسقط النفقة لا
السكني لانها حق الشرع الا اذا برت عن مؤنة السكني فيصح
فتح وهو مستغني عنه بما ذكرنا ان النفقة والسكني لم يجبا وقتها بل
بعدهما **وقيل الطلاق علي مال** مسقط للمهر **والخلع والمعتد** لا ذكره
البرازي ولا يبرأ بآراك الله ذكره البهسي **شرط البراءة من نفقة الولد**
وقتا وقتا كسنة **صح ولزم والا لا بحر** وفيه عن المتقي وغيره لو كان الولد
رضيعا صح وان لم يوقتوا وترضعه حولين بخلاف الفطيم ولو تزوجها
او هربت او ماتت او مات الولد رجع ببقية نفقة الولد والعدة
الا اذا شرطت براتها وطالبها بغيره بكسوة الصبي الا اذا اختلفت
عليها ايضا ولو فطما فيها كالبهر **ولو خالعت علي نفقة ولده شهرا**
مثلا **وهي معسرة** فطالبها بالنفقة **يجبر عليها** وعليه الاعتماد فتح

وفيه لو اختلعت علي ان تنسكه الي البلوغ مع في الانثى لا الغلام
ولو تزوجت فللزوجة اخذ الولد وان اتفق علي تركه لان حق الولد
مكره وينظر الي امساكه لتلك المدة فيرجع به عليها **خلع الاب صغيرته**
بما لها او مهرها طلق في الاصح كالمو قبلت هي وهي مبرزة ولم
يلزم المال لانه تبرع وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فيلزمها المال ولا
يصح من الام مال تلزم البذل ولا علي صغيرا صلا **كالو خلعت**
المرأة بذلك اي بما لها او مهرها وهي غير رشيدة فانها تطلق
ولا يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق يقع رجعي فيهما شرح وحياتية
فان خالعه الاب علي مال **فاننا** اي ملزما لا كفيلا لعدم وجوب
المال عليها مع **والمال عليه** كالخلع من الاجنبي فالاب اولى **بلا سقوط**
مهر لانه لم يدخل تحت ولاية الاب ومن حيل سقط مهر ان يحل
بدل الخلع علي اجنبي بقدر المهر ثم يحيل به الزوج علي من له قبض
ذلك منه بزازية **وان شرط** اي الزوج الفتيات **عليها** اي المغيره
فان قبلت وهي من اهل بان تعقل النكاح بحال وبخل الخلع سالب
طلقت بلا شيء لعدم اهليته الغرامة وان لم تقبل او لم تقبل لم
تطلق وان قبل الاب في الاصح زيكي ولو بلغت **واجاز** فصح
قال الزوج **خالعتك فقبلت** المرأة ولم يذكر مالا **طلقت** لوجود الاتفا
والقبول **وبري عن المهر** **الوجلي** كان **عليه** **والا** يكت عليه من
الموجب **شيء ردت** عليه **ما ساق اليها** من **المهر** **المعجل** لما مر انه
معاوضة فتعتبر بقدر الامكان **خلع الرشيقة** يعتبر من **الثالث**
والا فالأقل من ارثه والثلاث ان ماتت في العدة ولو بعدها او
قبل الدخول فلم يبدل ان خرج من الثلث ونهاه في الفصولين
اختلعت المكاتبه **لزمها** المال **بعد العتق** ولو **بانت** **المولي** لحررها
عن التبرع **والامة وام الولد** **بانت** **المولي** **لزمها** **الحال** فتباع الامة
وتسعي ام الولد والمديرة ولو بلا اذن فبعد العتق **خلع الامة**
مولاها علي رقبته ان زوجها **خلع** **مولاها** **وان** زوجها
مكاتبها **او عبدا** **او مديرا** **او وصارا** **امه للسيد** فلا يبطل
النكاح اما الحر فلو ملكها بطل النكاح فبطل الخلع فكان في
تفصيحه ابطاله **اختيار فروع** قال خلعتك علي الف

ولا يملك المهر من قبل الزوج ان يخلع من قبل الزوج

ان المال

الف **قاله** ثلاثا فقبلت طلقت بثلاثة الاف لتعليقه بقبولها في المستقي
انت طالق اربعاء بالف فقبلت طلقت ثلاثا وان قبلت الثلاث لم
تطلق لتعليقه بقبولها باثني الاربع انت طالق علي دخولك الدار
قف قف علي القبول وعلى ان تدخل الدار قف قف علي الدخول
قلت فيطلب الفرق فان ات والفعل بمعنى المصدر فتدبر **قال**
خلعتك واحدة **عليه** بالف وقالت انها سالتك الثلاث فلك ثلثها فالقول
لها خلعه علي ان صلا قها لولدها ولا جنبي وعلي ان تنسك الولد عنده
مع الخلع وبطل الشرط قالت اختلعت منك فقال لها طلقتك بان
وقيل رجعي ولا رواية لو قالت ابركتك من المهر بشرط الطلاق
الرجعي فطلقها رجعي لكن في الزيادة ان انت طالق اليوم رجعي
وغدا اخري رجعي بالف فالبدل لهما باثنتان كنت يقع غدا بغير **وقام**
شيء ان لم يعمل ملكه وفي الظهيرية قال لصغيرة ان عبت عنك
اربعة اشهر فامرك بيدك بعد ان تبريني من المهر فوجد الشرط
فابراته وطلقت نفسها لا يقع يسقط المهر ويقع الرجعي وفي البزازية
اختلعت بمهرها علي ان يعملها عشرين درهما او كذا من الارز
مع ولا يشترط بيان مكان الايفالات الخلع اوسع من البيع **قلت**
ومفاده صحة ايجاب بدل الخلع عليه فليحفظ وفي القنية اختلعت
بشرط الصك او بشرط ان يرد اليها اقمستها فقبل لم تحرم ويشترط
كتبه الصك ورد الاقمشة في المجلس **باب من يوجب الظهار هو**
لغة مصدر ظاهر امرته اذا قال لها انت علي كظهر امي وشرعا
تشبيه المسلم فلا ظهار لذمي عندنا **زوجته** ولو كتابية او صغيرة
او مجنونة او تشبيه **تجهده** **ما يعبر به** عنها من اعضائها او تشبيه
جزا **شايخ** منها **محرم** **عليه** **تايد** ابو صف لا يملك زواله فخرج
تشبيهه باخت امراته او بطلقة ثلاثا وكذا بحق سبية لجواز
اسلامها وقوله بحرم صفة لشخص المتناول المذكر والانثى فلو
شبهها بفرج ابنه او قريبه كان ظهارا قاله المص تبع البحر ورده
في النهر بما في البدايع من شرايط الظهار كونه المظاهر من جنس
النساء نعم يرد ما في الخانية انت علي كالدنم والخنزير والخر والغيبة
والنهمة والزنا والرشوة وقتل المسلم ان توفي ملاقا او ظهارا فها

الفرق بين

حق لغيره ما يظهر اليه او ابيه
لم يصح لانه انما عرف بالزنا والرشوة
وروي النساء

والمرام

نوى على المصيح كانت علي كامي فان التشبيه بالام تشبيه بظهورها
وزيادة ذكره القهستاني معزيا المحيط **ومح اضافته الي ملك وسبب**
كان نكحتك فكذا احتى او قال ان تزوجتك فانت علي كظهر امي مائة
مرة فعليه لكل مرة كفارة تانار خانية **وظهارها منه لغو** فلا حرمة
ولا كفارة به يفنى جوهره وريح ابنت الشحنة كفارة ايجاب يمين
وذا اي الظهار كانت علي كظهر امي او امك وكذا لو حذف علي
علي ما في النهر **اورا سأك** كظهر امي **ونحوه** كالرقبة مما يعبر به
عن الكل او نصفك ونحوه من الجزأ الشاي **كظهر امي او كظلمها**
او كخزها او كفرجهها او كظهر اخنت او عمتي او فرج امي او فرج
بنتي كذا في نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار والذي في
نسخ المتن او فرج امي بالبا او قريبي وقد علمت رده **ويصير**
به مظاهرا بلانية لانه صريح **فيحرم وطلها عليه ودواعيه**
المنع عن التماس الشامل للكل وكذا يحرم عليها تمكينه ولا يحرم
النظر وعن محمد لو قدم من سفره له تقبيلها للشفقة **حتى يكفر**
وان عادت اليه بملك يمين او بعد زوج اخذ بقا حكم الظهار وكذا
اللعان **فان وطئ قبله تاب واستغفر وكفر للظهار فقط** وقيل
عليه اخري الموطئ **ولا يعوز** لو طئها ثانيا **قبلها** قبل الكفارة وعود
الزكوة في الآية عزه عزما موكدا فلو عزم ثم بداله لا كفارة عليه
علي استباحة **وطئها** اي لا يرجعون عما قالوا فيريدون الموطئ
قال الفرأ العود الرجوع واللام بمعنى عن **والمرأة مطلته بالموطئ**
لتعلق حقها به **وعليها ان تمنعه من الا سمع حتى يكفر وعلي**
القاضي الزامه به بالتكفير دفعا للضرر وتة عنها بحبس او ضرب
الي ان يكفر او يطلق فان قال كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب
ولو قيد بوقت سقط بغيه وتعليقه بمشقة تبطله بخلاف مشقة
فلان **وان نوي بانث علي مثل امي** او كامي وكذا لو حذف علي
خانية **برا وظهارا او طلاقا صحت نيته** ووقع مانواه لانه كناية
والا ينو شيئا او حذف الكاف **لغا** وتعين الادني اي البر يعني الكرامة
ويكره قوله انت امي كاي بنتي ويا اختي ونحوه **وبانت علي حرام**
كامي مع مانواه من ظهار **وطلاق** وتنتع ارادة الكرامة

التم

حوال كرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم ينو ثبت الادني وهو الظهار
في الامح **وبانت علي حرام كظهر امي** ثبت **الظهار لا غير** لانه صريح
ولا ظهار صحيح **من امته** ولا سميت نكحها بلا امرها ثم **ظاهر**
منها ثم جازت لعدم الزوجية **انتت علي كظهر امي** **ظهار** **منه**
ايها عا **وكفر لكل** وقال مالك واحمد يكفيه كفارة واحدة كالا **بلا ظاهر**
من امته مرارا في مجلس او مجلس فعليه لكل **ظهار كفارة**
فان علي التكرار والتاكيد **فان بمجلس صدق والا علي المعتمد**
وكذا لو علقه بنكاحها كما مر عن التانار خانية **فروغ** انت علي كظهر
امي كل يوم اتحد ولو اتى بغي تجدد وله قربانها ليلا ولو قال
كظهر امي اليوم وكلما جاء اليوم فكلما جاء يوم صار مظاهرا فلهما
اخر مع بقا الاول ومتى علق بشرط متكرر تكرر ولو قال كظهر
امي رمضان كله ورجب كله اتحد استحسانا ويصح تكفيره في رجب
لا في شعبان كنت ظاهرا **وايستثنى** يوم الجمعة مثلات كفر في يوم
الاستثناء لم يحز والاجاز تانار خانية **بحر باسبب الكفارة**
اختلف في سببها **والجمهور** انه الظهار والعود **هي** لغة من
كفر الله عنه الزنوب محاه **وشرا** **تخريب رقة** قبل الموطئ اي اعتاقها
بنية الكفارة فلو ورث اباها نوايا الكفارة لم يحز **ولو صغيرا** رضيعا
او كافرا او مباح الدم او مريونا او مديونا او باقاعلمت حياته
او مرتدا وفي المرتد وحدي خالي سبيله خلاف **او اصبم** ات ميج به
يسمع والا **او خصيا او مجبو** **با** او رتقا او قرنا او قترنا او مقطوع
الاذنين او ذاهب الحاجبين وشعر الحية وراس او مقطوع
انف او شفتين ان قدر علي الاكل والا **او اعور او اعشى او مقطوع**
احدي يديه واحدي رجله من خلاف او مكاتب لم يود شيئا
واعتقه مو لاه لا الوارث **فكرا** يقع عنها **شرا** قريبه بنية الكفارة لانه
يضعه بخلاف الارث **واعتاق نصف عبده** ثم باقه عنها استحسانا
بخلاف المشترك كايحي لا يحز **فايت جنس المنفعة** لانه هالك
حكا **كالاعبي** **ومجنون لا يعقل** فمن يففق يحوز في حالة افاقته
ومريض لا يزوج برؤه وساقط الاسنان **والمقطوع يده او ارجله**
او ثلاث اصابع من كل يد **او رجله او يد ورجل من جانب**

ومعتوه ومغلوب كافي ولا يحزي مدبر وام ولد ومكاتب ادي
بعض بدله ولم يحز نفسه فان يحز فحزوه جاز وهي حيلة
الجواز بعد اداية شيئا واعتاق نصف عبد مشترك ثم باقيه
بعد ضمانه لتمكث النقصات ونصف عبده عن تكفيره ثم
باقيه بعد وطئ من ظاهر منها الا امر به قبل التماس فان
لم يجد المظاهر يعق وان احتاجه لخدمته او لقضادينه
لانه واحد حقيقة بدائع فاني الجوهرية له عبد لخدمته لم يحز
الصوم الا ان يكون زمنا انتهى بعين العبد ليوافق كلامهم
ويحتمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الي نقل ولا يعتبر مسكنه ولو
له مال وعليه دين مثله ان ادي الدين اجزاه الصوم والا
ففق لا ولو له مال غايب انتظره ولو عليه كفارات وفي
ملك رقبة فقامت احداهما ثم اعتق عن الاخرى لم يحز
وبعكسه جاز صام شهرين ولو ثمانية وخمسين لو بالهلال
والافستين يوما ولو قدر علي التحريم في اخر الاخير لزمه الفسق
واتم يومه ندبا ولا قضا كوافطر وان صار نفلا متتابعين
قبل المسيب لم يس فيهما رمضان وايام منهي عن صومها
وكذا كل صوم شرط فيه التتابع فان افطر بعد ركسفر ونفاس
بخلاف حيف الا اذا ايسر او بغيره او وطئها اي المظاهر منها
امال وطئ غيرهما وطئا غير مغط لم يضره اتفاقا كالوطئ
في كفارة القتل فيها اي الشهرين مطلقا ليلا او نهارا عاما او
ناسيا كافي المختار وغيره وتقييد ابن ملك الليل بالعهد غلط
بحر لكت في القهستاني ما يخالفه فتنبه استأنف الصوم لا الاطعام
ان وطئ خلا له لا خلاف النصف في الاطعام وتقييد في تحريم
وصيام والعبد ولو مكاتب او مستسقي وكذا الحر المحجور بالسفه علي
العهد لا يحزي الصوم المذكور ولم يتنصف لما فيها من معنى العبادة
وليس للسيد منعه ولو وصلية اعتق سيده عنه او اطعمه ولو
يامره لعدم اهليته التملك الا في الاحصار فيطعم عنه المولى قيل ندبا
وقيل وجوب فان يحز عن الصوم لم يرض لا يرضي برؤه او كبر
اطعم اي ملك ستين مكينا ولو حكا ولا يحزي غير المراهق بدائع

يؤمر

بدائع كالفطرة قد لا ومهر فاو قيمة ذلك من غير المنصوص ان
العطف للمغايرة وان اراد الاباحة غدا هم وعشا هم او غدا هم
واعطاهم قيمة العشا او عكسه او اطعمهم غدايت او عشايت او
عشا وسحورا واشبعهم جاز بشرط ان ادم في خبز شعير وبرة لابر
كما جاز لو اطعم واحد ستين يوما ليجد الحاجة ولو اباحة كل
الطعام في يوم واحد دفعة اجزأت يومه ذلك فقط اتفاقا
وكذا ان املك الطعام بدفعات في يوم واحد علي الاصح ذكره
الزيلي لفقد التعدد حقيقة وحكا امر غيره ان يطعم عنه عن فطوره
نفعل الغير ذلك صح وهل يرجع ان قال علي ان ترجع يرجع وان سكنت
ففي الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة والزكوة لا يرجع علي المذهب
كما صحت الاباحة بشرط الشيع في طعام الكفارات سوي القتل وفي
الفدية لصوم وجناية الحج وجاز الجمع بين اباحة وتملك دون العهد
قات والعشر والضابط انها شرع بلفظ اطعام وطعام جاز فيه الاباحة
وما شرع بلفظ اشياء او اشرط فيه التملك حرر عبد بين عن
فلهايت من امرأة او امراتين ولم يعين واخذوا احد مع عنهما
ومثله في المدة الميام اربعة اشهر والاطعام مائة وعشرين
فقيرا للاتحاد الجنس بخلاف اختلاف الا ان ينوي بكل كلا فيصح
وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام عنهما شهرين مع عن
واحد بتعيينه وله وطئها طئ التي كفر عنها دون الاخرى
وعن فطوره وقتل لا يصح لما مر ما لم يحزر كافرة فيصح عن الفطاه
استحسانا لعدم ملاحتتها للقتل اطعم ستين مكينا كالا ما عانت
بدفعة واحدة عن فطاهيت كما مر مع عن واحد كذا في نسخ
الشرح ونسخ المتن لم يصح اي عنهما خلا فالمجد ورجحه الحال
وعن افطار وفطاهيت صح عنهما اتفاقا والاصل ان نية التعيين
في الجنس المتحد بسببه لفو وفي المختلف سببه مفيدة فروج المعبر
في اليسار والاعسار وقت التكفير اطعم مائة وعشرون لم يحز
الا عن نصف الاطعام فيعيد علي ستين منهم غدا وعشا ولو في يوم
اخر للزوم العدد مع المقدار ولم يحز اطعام فطيم ولا شعوان
باب سبب اللغات هو مصدر لاوت كقاتل من اللعن وهو

الطرد والابعاد سمي به لا بالغميب للعنه نفسه قبلها والسبق
من اسباب الترجيح وشرعاً **شهادات** اربعة كشهود الزنا
موكديات بالايان **مقرونة** شهادته **باللعن** وشهادتها
لغضب لا يثبت يكثر اللعن فكان الغضب ارفع لها **قائمة**
شهادته **مقام حد القذف في حقه** وشهادتها **مقام حد الزنا**
في حقتها اي اذا اتلنا سقط عنه حد القذف وعنهما حد الزنا
لان الاستشهاد بالله مهلك كالحمد بل اشد **شرطه قيام الزو**
جية وكون **النكاح صحيحاً** لا فاسداً وسببه **قذف الرجل**
زوجته قد فاقب **واجب في الأجنبية** خست بذلك لانها هي المقدومة
فتتم لها شروط الاحصان وركنه **شهادات موكديات**
بالمين واللعن وحكم حرمة الوطئ والاستمتاع بعد التلاعن
ولو قبل التفريق بينهما حديث المتلاعنان لا يجتمعا ابداً واهله
من هو اهل **الشهادة** علي المسلم **فمن قذف** بصرح الزاني دأر
الاسلام **زوجته** الحية بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي **العفيفة** عن فعل
الزنا ونهت بان لم توطأ حراماً ولو مرة بشبهة بنكاح فاسد ولا لها ولد
بلا اب **وصحاح الاداء** **الشهادة** علي المسلم تخرج نحو قن وصغير ودخل الأعمى
والفاسق لانها من اهل الاداء **ومن نفي نسب الولد** منه او من
غيره **وطالبه** او طالبه الولد المنفي به اي هو يجب القذف وهو المحر
عند القاضي ولو بعد العفو والتقدم فان تقدم الزمان لا يبطل الحق
في قذف وتصاص وحقوق عباد جوهرة والافضل لها الستر والحاكم
ان يامرهما **بالاعت** خبرت اي اقربقذ فيها وثبت قذفه بالبينة
فلو تكرر لا بينة لها لم يستخلف وسقط اللعان **فان ابي حبيب**
حتى يلاعن او يكذب نفسه **فيحد** للقذف **فان لا اعت** لا اعتته
بعده لانه المدعي فلو بلا بلعانها عادت فلو فرق قبل الاعادة
صح لحصول المقصود اختيار **والا حبست حتى يلاعن** او تصدق
فيندفع به اللعان والاتحد وات صدقتم اربعاً لانه ليس باقرار
قصد ولا يثبت النسب لانه حق الولد فلا يحد قات في ابطاله ولو
امتنع حبساً وحمله في البحر علي ما اذا لم تصف المرأة واستشكل في النهر
حبساً بعد مشاهدته لم وجوبه عليها حينئذ **وان لم يصلح الزوج شاهداً**

الحكم

ولا

شاهد لرقده او كفه وكانت **اهلاً للقذف** اي بالغاً عاقلاناً مطلقاً **الاصل**
ان اللعان اذا سقط لعني من جهته فلو القذ محججاً **احد** والا فلا حد ولا
لعان **وان صلح** شاهداً والى حالها **حي** لم تصلح **وممن لا يحد قاذفها**
فلا حد عليه كما لو قذفها اجنبي **واللعان** لانه خلفه لكنه يعذر رجسها
لهذا الباب وهذا تصريح بما فهم **ويعتبر الاحصان عند القذف فلو**
قذفها وهي امة او كافرة ثم اسلمت او عتقت فلا حد **واللعان**
زيلي ويسقط اللعان بعد وجوبه بالطلاق البات ثم لا يعود
يقرب وجهاً بعده لان الساقط لا يعود **وكذا** يسقط بزناها ووطئها
بشبهة ويردتها ولا يعود **ولو اسلمت بعده** ويسقط بهوت
شاهد القذف **وغيبته** لا يسقط **لو عني** الشاهد او فسق او ارتد
ولو قال لزوجته زنيته **وانت صبيته** او مجنون **وهو اي الجنون**
معهود فلا لعان لاسيما لغير محله **زنيته** **وانت زمية** او امة
او منذ اربعين سنة وعمرها **اقل** حيث يتلأعن لا يقتصر فتح
وصفته **ما نطق النص** الشرعي به من كتاب وسنة **فان التعان** ولو
اكثر **بانت بتفريق الحاكم** فيتوارثان قبل تفريقه الذي وقع اللعان
عنده ويفرق **وان لم يرضيا** بالفرقة شتمني ولو زالت اهلية اللعان
فان بما يرضي زوال الجنون فرق والا لولو تلاعنا فغاب احدهما ولو
بالتفريق فرق تاتارخانية ومفاده انه اذا لم يولد كل ينتظر فلو لم يفرق
الحاكم حتى عزل او مات **استقبل الحاكم الثاني** خلافاً لحد اختيار
ولو اخطا الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما **حي**
ولو بعد لاقل اي مرة او مرتين لا لو فرق بعد لعانه قبل لعانها فقد
لانه مجتهد فيه تاتارخانية وقيد في البحر بغير القاضي الخفي اما هو
فلا ينفذ **وحرم وطئها بعد اللعان قبل التفريق** لما مروا لها نفقة
العدة **وان قذف الزوج** **الولد** حتى نفي الحاكم **نسبه** عن ابيه **والحق**
بامه بشرط صحة النكاح وكون العلق في حال يجري فيه اللعان
حتى لو علق وهي امة اكتابية فعتقت واسلمت لا يتغي لعدم
التلاعن واما شروط النفي فستة مذكورة في البدايع وتاتي **وان كذب**
نفسه ولو دلالة بان مات الولد المنفي عن مال فان عني نسبه
سور للقذف **ولم يعد** ما كذب نفسه **ان ينكحها** **حد** او لا **وكذا اذا قذف**

بخلاف

محمد
غيرها **أوصد قته** أو **زنت** وإن لم يتخذ لزال العفة والحاصل أن له
تزوجها إذا خرج أو أحدهما عن أهليته اللغات **واللغات لو كانا**
أخرسين أو أحدهما **وكذا لو طلق ذلك الخرس** **بعده** أي اللغات
قبل التفريق فلا تفريق **والأحد** لديه بالشبهة مع فقد الركن وهو
لفظ أشهر ولذا لا تلأعت بالكتابة **كما لا لغات بنفي الحمل** لعدم يتقن
عند القذف ولو يتقناه بولادتها لاقل المدة يمين كانه قال إن كنت
حاملًا فكذا والقذف لا يصح تعليقه بالشروط **وتلأعتا بقوله زنت**
وهذا الحمل منه للقذف المصريح **ولم ينف** الحاكم **الحمل** لعدم الحكم
عليه قبل ولادته ونفيه عليه السلام وله هلال لعلمه بالوحي
نفى الوالد أي **عند التهنين** ومدتها سبعة أيام عادة **وعند**
إتياع المرأة **الولادة** **فصح** **وبعده** لا إقراره به لالة ولو غابا فإلّا تعلمه
كحالة ولادتها **ولا لغات** **فيهما** إذا صح أو لا لوجود القذف فقد
تحقق اللغات بنفي الولد ولم ينتف النسب فقولها **فيها** مروني
نسبه ليس علي ملاقه **نفى** **أول التؤمين** **واقتر** **الثاني** **حد**
أن لم يرجع لتكذيبه نفيه **وان عكس** **لا لغات** أن لم يرجع
لتكذيبها بنفيه **والنسب ثابت** **فيهما** **لانها** من ما واحد
ولوجات **بثلاث** **في بطلت** **واحد** **نفى** **الثاني** **واقتر** **الاول** **والثا**
لث **لا لغات** **وهم** **بنوه** **ولو نفى** **الاول** **والثالث** **واقتر** **الثاني** **يحد**
وهم **بنوه** **كوت** **أحد** **هم** **شبه** **مات** **ولد** **اللغات** **وله** **ولد** **نادعا**
الملاعت **أن** **ولد** **اللغات** **دكر** **أي** **ثبت** **نسبه** **أجماعا** **وان** **كان** **أنثى**
لا **لاستغنا** **يها** **بنسب** **إي** **خلا** **فالهما** **أب** **ملك** **فروع** **الاقترار** **بالو** **لد**
الذي ليس منه حرام كالسكوت لا استلحاق نسب من ليس منه بحر
وفيه متى سقط اللغات بوجه ما أو ثبت النسب بالاقترار وبطريق
الحكم لم ينتف نسبه أبدا فلو نفاه ولم يلا لغات حتى قد فيها اجنب بالولد
فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفي بعد ذلك نفى نسب التؤمين
ثم مات أحد هما عن تومعه وامه واخ لام فالارث اثلا فاقضوا رد
للأم السدس وللأخوين الثلث والباقي يرد عليهم وبه علم أن نفيه
يخرجه عن كونه عصبة قال وصرحوا ببقائه نسبه بعد القطع في كل الخط
الأحكام لقيام فراشها إلا في حكيم الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة

دعوة غير النافي وإن صدق الوالد انتهى **قلت** قال البهسي لا أن
يكون ممن يؤلد مثله مثله أو ادعاه بعد موت الملاعت فليحفظ
بأنه **يوجب** **العنين** **وغيره** **هو** **لغة** **من** **لا** **يقدر** **علي** **الجماع**
فعيل بعني مفعول وجمع عنن وشرعنا **لا** **يقدر** **علي** **الجماع** **فخرج**
زوجته **يعني** **لما** **منع** **منه** **كبر** **سنت** **أو** **سحر** **إذا** **ارتقا** **لا** **خيار** **لها** **لما** **منع** **منها**
خائبة **إذا** **أوجدت** **زوجها** **يجب** **بأن** **أو** **مقطوع** **الذكر** **فقط** **أو**
صغيره جدا كالزرو ولو قصيرا لا يمكنه إدخاله داخل الفرج فليس لها
الفرقة بحر وفيه نظر وفيه الجيوب كالعنيت إلا في مسئلتين
التابيل ومجيء الوالد **فوق** **الحاكم** **بطلبها** **الوحدة** **بالغة** **غير** **ترقا** **وقرنا**
وغير **عالمه** **بحاله** **قبل** **النكاح** **وغير** **راضية** **به** **بعده** **بينهما** **في** **الحال**
ولو **المجبوب** **صغير** **العدم** **فايدة** **التأخير** **فلوجب** **بعد** **وصوله** **إليها**
مرة **أو** **مبار** **عينا** **بعده** **أي** **الوصول** **لا** **يفرق** **لحصول** **حقها** **بالوطئ**
مرة **حالت** **أمرا** **قد** **المجبوب** **ببوله** **ولم** **تعلم** **بجيبه** **فادعاه** **ثبت** **نسبه**
ثم علمت فلها الفرقة **تأنا** **رخائبة** **ولولد** **ت** **بعد** **التفريق** **إلى** **سنتين**
ثبت **نسبه** **لا** **يزال** **بالسحق** **والتفريق** **باق** **بحاله** **لبقائه** **ولو** **كان**
عينا **بطل** **التفريق** **لزال** **عنته** **بثبوت** **نسبه** **كما** **يبطل** **التفريق** **بالبينة**
على قرائنها بالوصول قبل التفريق لا بعده **للتهمة** **فسقط** **نظر** **وحيثما**
الزليعي **ولو** **وجد** **نه** **عينا** **هو** **من** **لا** **يصل** **إلى** **النساء** **لمرض** **أو** **كبر** **أو**
سحر **ويسمى** **المعقود** **وهما** **بينة** **أو** **خمس** **لا** **يتشتر** **ذكروا** **فان** **انتشر**
لم يحتر بحر وعليه فهو من عطف الخاص على العام لحقايه وإن
كان بأول لأن الفقهاء يتسامحون في ذلك **نهر** **أجل** **سنة** **لا** **اشتمالها**
على الفصول الأربعة ولا عبرة بتأجيل غير قاضي البلدة **قبرية** **بالأهله** **علي**
المذهب وهي ثلاثية وأربع وخمسون يوما وبعض يوم وقيل
شمسية بالأيام وهي أزيد بأحد عشر يوما قيل وبه يفتى ولو أجل
في ثلثا الشهر فبالأيام **أجماعا** **ومضات** **وأيام** **حيضها** **منها** **وكذا** **أجته** **وعيشته**
لأمد **حجها** **وعيشتها** **ومرضه** **ومرضها** **مطلقا** **به** **يفتي** **ولو** **الحية** **ويؤجل**
من وقت الخصومة ما لم يكن ميبا أو مريضا أو محرما فبعد بلوغه
وصحته وأحراره ولو مظاهرا لا يقدر علي القنف أجل سنة وشهيت
نات **وطئ** **مرة** **فيها** **والأبانت** **بالتفريق** **من** **القاضي** **أن** **أي** **ملاقا**

يطلبها يتعلق بالجميع فيعم امرأة الجيوب كما مر ولو جنى منه بطلب
 وليها او من نصير القاضي ولو امة فالخيار له لان الولد له **هو**
 اي هذا الخيار على التراضي لا الفوت ولو وجدته عينا او محوبا
 ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقها وكذا لو خاصمت ثم تركت مدتها فلها
 المطالبة ولو ضايعت تلك الايام خائبة كما لو رفعت الي قاض فاجله
 سنة ومضت السنة ولم تخاصم زمانا يلجى ولو ادعى الوصل
 وانكرته فان قالت امرأة ثقة والشتا حوطا هي بكرات تبول
 على جدار او يدخل في فرجها مع بيضة خبزت في مجلسها وان
 قالت هي ثيب او كانت ثيبا صدق بحلفه فان نكل في الابتداع
 وفي الانتهاخيرت كما يصدق لو وجدت ثيبا وزعمت زوال عذرتها
 بسبب اخر غير وطيبه كما يصح من مثالا لانه ظاهر والاصل عدم اسبا
 اخر معراج وان اختارت له ولو دلالة بطل حقها كالحق وحدها
 دليل اعراض بان قامت من مجلسها واقامها اعوان القاضي او
 قام القاضي **تبلان تختار شيئا** به يقتب واقعات لا مكان مع القيام
 فان اختارت طلق او فرق القاضي **تزوج** الاولى وامرأة اخرى
عالمه بحاله لا خيار لها على المذهب المفتي به بخرعت الحيل خلافا
 لتفصيل الخائبة ولا يتخير احد الزوجين بعيب الاخر ولو فاحشا
 كحنوت وحزام وبرص ورتق وقرن وخالف الامة الثلاثة في
 الخمسة لو بالزوج ولو قضي بالرد صح **ولو تراصيا** اي العنين وزوجه
 على النكاح ثانيا بعد التفريق صح وله شق رتق امة وكذا زوجته
 وهل تجبر الفاهر نعم لان التسليم الواجب عليها لا يمكن بد ونهت
قلت وافاد البهسي انها لو تزوجت على انه حراسني او قادر
 على المهر والنقطة فبان خلافا وعلى انه فلاات بنت فلاات فاذ هو
 لقيط او ابن زنا كانت لها الخيار فليحفظ **باب سبب العدة هي**
 لغة بالكسر الاحصاء والضم الاستعداد للامر وشرعا ترين يلزم المرأة
 او الرجل عند وجود سببه ومواضع ترين عشرين مذكرة في
 الخزانة حاصلها يرجع الى ان من امتنع نكاحها عليه لماع لزوم زواله
 كنكاح اختها واربع سواها واصطلاحا **ترين يلزم المرأة** او على الصغير
عنده زوال النكاح فلا عدة لزنا او شبهة كنكاح فاسد ومن فوقه

لو تزوجت على انه حر

فوقه لغير زوجها وينبغي زيادة او شبهة ليشمل عدة ام الولد
 وسبب وجوبها عقد النكاح للتأكد بالنسليم وما يجري مجراه من
 موت او خلوة اي صحبة فلا عدة لخلوة الرتقا وشرطها الفرة
 وركنها حرمان ثابتة بها لحرمة تزوج وخروج وصحة الطلاق
 فيها اي في العدة وحكمها حرمة نكاح اختها وانواعها حيض واشهر
 ووضع حمل كما افاده بقوله **وهي في حق حرة** ولو كانت تحت مسلم
حيض لطلاق ولو برحيا اوفسح بجميع اسبابه ومنه الفرقة بقتيل
 ابن الزوج نهت بعد الدخول حقيقة او حكا اسقطه في الشرح وجزم
 بان قوله الاثبات وطليت راجع للجميع **ثلاث حيض** كقولهم لعدم
 تجزي الحيضة فالاولي لتعرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح
 والثالثة لفضيلة الحرية كذا عدة ام ولد ما مو لاها واعتقها لان لها
 فراشا كالحرة ما لم تكن حاملا او ايسة او محرمه عليه ولو مات هو
 مولاه وزوجها ولم يدرك الاول تعدت باربعة اشهر وعشرا وباعد
 الاولين بحر ولا تراث من زوجها لعدم تحقق حرمتها يوم موته
 ولا عدة على امة ومدبرة كانت يطيها لعدم الفراش جوهرية وكذا
 موطوعة بشبهة كزفوفة لغير بعلها **ونكاح فاسد** كوقت في
 الموت والفرقة يتعلق بالصورتين معا والعدة في حق من
لم تنقض حرة ام ام ولد لصغريان لم تبلغ تسعا او كبريات بلغت
 سن الاياس او بلغت بالسنت وخروج بقوله **ولم تنقض** الشابة
 الممتدة الطهرات حاضيت ثم امتد طهرها فتعدت بالحيض الي
 ان تبلغ حد الاياس جوهرية وما في شرح الوهبانية من انقضاءها
 بتسعة اشهر شرعيا مخالف لجميع الروايات فلا يفتي به كيو وفي
 نكاح الخلاصة لو قيل لحنفى ما مذهب الامام الشافعي في كذا
 ويجب ان يقول قال ابو حنيفة كذا انعم لو قضى ما لكي بذلك
 فقد بحر ونهر وقد نقله شيخنا الرملي سالمات النقد فقال
 الممتدة مائة طهر بتسعة اشهر وقاعدة ان ما لكي يقدر
 ومن بعده لا وجه للنقض هكذا يقال بالنقد عليه ينظر
 واما ممتدة الحيض فالمفتي به كما جيز الفتح فقد يرطهرها
 بشهرين فستة اشهر لاطهار وثلاث حيض بشهر احتياطا

المدة الطهر ثمة

الخبر

احتياطا **ثلاثة اشهر** بالاهلة لو في الغرة والاف بالايام بحجر وغيره **ان طليت**
 في الكل ولو حيا كالخلوة ولو فاسدة كما لو رضيعا حب العدة للمهر قنينة والعدة
 للموت **اربعة اشهر** بالاهلة لو في الغرة كما مر **وعشرا** من الايام بشرط بقا
 البكاح صحتها الى الموت **مطلقا** وطليت او لا ولو صغيرة او كتابية تحت مسلم
 ولو عبدا فلم يخرج عنها الا الحامل **قلت** وعم كلامه مندة الطهر كالمريض وهي واقعة
 الفتوى **قلت** اجمع **وفي حق امه تحيض** لطلاق او فسخ لعدم **حيضتان** القوي
وفي امه لم تحيض لطلاق او فسخ **وامات عنها زوجها نصف ما للحره** لقول
 التفسير **وفي حق الحامل مطلقا ولو امه** او كتابية او من زنا بان تزوج حبلي
 من زنا فدخل بها ثم مات او طلقها تعتد بالوضع جواهر الفتاوى **ومنع**
 جميع **حليها** لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خرج اكثر الولد كالكل
 في كل الامكام الا في حليها لا لزواج احتياطا ولا عبرة بخروج الراس ولو مع الاقل
 فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبه من المبانة ولو اقل من سنتين ثم باقير
 لاكثر ولو كان **زوجها الميت صغيرا** غير مراهق وولده لا اقل من نصف حول
 من موته في الاصح له يوم ايتى واولات الاحمال **وفيهما جيلت بعد موت**
المعبي بان ولدت لنصف حول فاكثر **عدة الموت** اجماع لعدم الحمل حين الموت
ولا نسب في حاله ان لا للمعبي نعم ينبغي ثبوت من المراهق احتياطا ولو
 مات في بطنها ينبغي بقا عدها الى ان يزل او تبلغ حد الاياس **نهر وفي حق امه**
الفارقت المطلق البايث ان مات وهي في العدة **ابعد الاجلين من عدة الوفاة**
وبعد الطلاق احتياطا بان تتربص اربعة اشهر وعشرين من وقت الموت
 منها ثلاث حيض من وقت الطلاق شهري وفيه قصور لانها لو لم ترفها
 حيضا تعتد بعدها بثلاث حيض حتى لو امتد طهرها تبقي عدها حتى
 تبلغ الاياس فتح **وقيد بالبايث لان لمطلقه الرجعي ما للموت** اجماع والعدة
فيمن اعتقت في عدة رجعي لعدة البايث ولا الموت ان تتم **كعدة حره**
ولو اعتقت في احد يها اي البايث او الموت فعدة امه لبقا النكاح في
 الرجعي دون الاخيرين وقد تنقل العدة ستا كما مر صغيرة منكوحه طلقت
 رجعيًا فتعتد بشهر ونصف فحاضت تصير حيضتين فاعتقت تصير ثلاثا فانما
 متد طهرها الا الاياس تصير بالاشهر فعاد دمه تصير بالحيض فمات زوجها
 تصير اربعة اشهر وعشرا **ايسته اعتدت بالاشهر ثم عاد دمه**
 علي جاري عاديها او جيلت من زوج اخر طلقت عدها وفسد نكاحها

ولم ارها الا

مطلقا
صورات عدة

نكاحها **واستأنفت بالحيض** لان شرط الخليفة تحقق الاياس
 عن الاصل وذلك بالعجز الدائم الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في
 الغاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه قال في البحر بعد حكماية
 ستر اقوال معصية واقره للمصير لكن اختار البهنسي باختاره **الزوجه**
 انها لا تم قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعد **ها قلت** وهو ما اختاره
 صدر الشرعية ومثلا خسرو والباقي واقره المصير في باب
 الحيض وعليه فالنكاح جائز وتعتد في المستقبل بالحيض كما مر
 في الخلاصة وغيرها وفي الجوهره والمحتجب انه الصحيح المختار وعليه
 الفتوى وفي تصحيح القدوري وهذا التصحيح اولي من تصحيح
 الهداية وفي النهران اعدل الروايات وتمام فيما علقناه علي
 الملتقي **والصغيرة** لو حاضت بعد تمام الاشهر لا تستأنف **الا انما**
حاضت في اثنتيها فتستأنف بالحيض **كما تستأنف العدة بالاشهر**
من حاضت حيضه او ثنتين **ثم ايسر** خزانة الجمع بين
 الاصل والبدل **والاياس سنه** للرومية وغيرها **فيس ونسوت**
 عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي البحر
 عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنه ولم تحض حكم ياياسها **عدة**
المنكوحه نكاحا فاسد فلا عدة في باطل وكذا موقوف قبل البحارة
 اختيارا لكن الصواب ثبوت العدة والنسب بحجر **والموطوءة**
بشبهة ومنه تزوج امرأة الغير غير عالم بحالها كما سيجي **والموطوءة**
 بشبهة ان تقيم مع زوجها الاول وتخرج بان نه في العدة لقيام
 النكاح بينهما انما حرم الوطء حتى تلزم بققتها وكسوتها بحجر
 يعني ان الم تكت عالمة راضية كما سيجي **وام الولد** فلا عدة علي
 مدبرة ومعتقة **غير الايسة والحامل** فان عدتها بالاشهر والوضع
الحيض للموت اي موت الوطء **وغيره** كفرقة او متاركة لان
 عدة هو لا لعرف براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكف بحضرة
 احتياطا **ولا اعتد ان يحيض طلقت فيه اجماعا واذا وطئت**
المعدة بشبهة ولو من المطلق **وجب عدة اخرى** لحدود السبب
 وتداخلها **والمرءي** من الحيض **منها وعليها ان تتم العدة الثانية**
ان تمت الاولى وكذا بالاشهر او بهما لو معتدة وفات ولو حذر

قف له والمرى منهما الجهل وعم الحائل لو جلت فعدتها الوضع الامتد
 معتدة الوفاة فلا تنقير بالحمل كما مر ومصلحة في البداية **وبعد العدة**
بعد الطلاق وبعد الموت علي الفور وتنقضي العدة وان جهلت
 المرأة بهما اي بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط العلم به فيه
 سواء اعترف بالطلاق او انكر فلو **طلق امراته ثم انكره واقامت**
عليه بيينة وقضي القاضي بالفرقة كانت ادعته عليه في نشوال
 وقضي به في المحرم **فالعدة من وقت الطلاق لا من القضاء**
ببازية وفي الطلاق المبهمة من وقت البينات ولو شهرا
 بطلاقها ثم بعد ايام عد لا فقضي بالفرقة فالعدة من وقت
 الشهادة لا القضاء بخلاف ما لو **اقر بطلاقها منذ زمان** ما مضى
 فان الفتوى من وقت الاقرار مطلقا نفيا للتممة الموضوعة
 لكن ان كذبته في الاسناد او قالت لا ادري **وجبت العدة**
من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته
فكذلك غير ان ان وطئها لزمه مهر ثلث اختيار **ولا نفقة**
ولا كسوة ولا سكنى لها لقول قف لها على نفسها خائفة و
 فيها ابانها ثم اقام معها زمانا ان مقر بطلاقها تنقضي عدتها
 لان منكرها وفي اول طلاق جواهر الفتاوي ابانها و اقام
 معها فان اشتهر بطلاقها فيما بين الناس تنقضي والا وكذا
 لو خالعه فان بين الناس واشهد علي ذلك تنقضي **خبر**
 والا لا هو الصحيح وكذا لو كتم طلاقها لم تنقضي زجر انقهي
 وحينئذ فمبدؤها من وقت الثبوت والظاهر **ومبدؤها**
في النكاح الفاسد بعد التفرق من القاضي بينهما ثم
 لو وطئها بعد جوهرة وبيرها وفيدته في البحر جثا يكون
 بعد العدة لعدم التوطى **الحديث** لو طئ المعتدة او المتاركة
 اي **اطلها والعزم** من الزوج **علي تركه وطلوها** بان يقول بلسان
 تركك ونحوه ومنه الطلاق وانكار النكاح لو حضرتها والا لا
 لا مجرد العزم لو مدخولة والا فيكفي تفرق الابدان **والخلع**
 في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقض الطلاق
 لانه فسخ جوهرة ولا تعتد في بيت الزوج ببازية **قالت مضت**

عدد ٢

مضت عدتي **والمدة** **تحتلها** **وكن بها الزوج قبل قف لها مع**
حلفها والاعتدلة المدة للاث الامين انما يصدق فيما لا يخالف
 الظاهر ثم لو بالشهور والمقدار المذكور ولو بالحيف فاقلة لحره
 ستين يوما ولا متر اربعون مالم تدع السقط كما مر في الرجعة ومالم
 يكن طلاقها مطلقا بل لادتها فيضم لذلك خمسة وعشرون للنفاس
 كما مر في الحيف **نكح** نكاحا صحيحا **معتدته** ولو من فاسد **وطئها قبل**
الوطئ ولو حيا وجب عليه مهر تام وعليها **عدة مبتلاة** لانها مبقية
 في يده بالوطئ الاول لبقا اثره وهو العدة وهذه احدى المسائل العشر
 المبينة عليان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لعدة
 عليها فحل للاول زوج ابطله المصنف بما يطول ويحرم بان القاضي المقلد
 اذا خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارتشي الا ان
 ينصب السلطات علي العمل بغير المشهور فيسوغ فيصير حنفيا زفريا
 وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فيحفظ **ذميمة غير حامل فمطلقها ذي او**
ماث عنها لم تعتد عند ابي حنيفة اذا اعتقد **وان كان** لامرنا بتركهم وما
 يعتد **ون ولو** كانت الذميمة **حاملة تعتد** **بوضع** اتفاقا وقيدالولوا
 لحي بها اعتقد **وهو الذميمة لو طلقها مسلم او مات عنها تعتد** اتفاقا
مطلقا لان المسلم يعتد **وكذا لا تعتد مسيئة افترقت بتباين**
الدارين لان العدة حيث وجبت وجبت حقا للعباد والحري
 ملحق بالجماد **الا حامل** فلا يبيع تزوجها لانها معتدة بل لان في
 بطنها ولد ثابت الشب **كحريمية خرجت اليها مسلمة او ذميمة او**
مستأمنة ثم اسلمت او صارت ذميمة لما مر انه ملحق بالجماد **الا**
الحامل لما مر **وكذا العدة لو تزوج امرأة الغير** ووطئها **عالمها** **لك**
 وفي نسخ المتن **ودخل بها** ولا بد منه وبه يفتي ولهذا يجد مع
 العلم بالحرمه لان زنا والمزني بها لا تحرم علي زوجها وفي شرح
 الوهبانية لو زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تحيض لاحتمال
 علوقها من الزنا فلا يسقي ماء زرع غيره فيحفظ لغرابته **خلاف**
ما ان الم يعلم حيث تحرم علي الاول الي ان تنقضي العدة ولان نفقة
 علي بعد طئها علي الاول لانها صارت ناسرة خائفة **قلت** يعني
 عالمة راضية كما مر فتدبر **فزوج** ادخلت منه فزوجها لم تعتد

١٦٢
 انما يصدق الزوج في ما لا يخالفه الظن

القاضي القند

اذ ٢

من الخبز الجبل

في البحر بحثا فلم لا حيتا بها التعرف براءة الرحم وفي النهر بحثا ظهر
لحم جملها نعم والا لا وفي القنية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة اشهر
فمكثت اخر لم يبع اذ لم تحمض فيها ثلاث حيص وان لم تكن
حاضت قبل الولادة ثلاث من لا تحمض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا
ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عندها فلو مضى ما علموا
عند الناس لم تقع الثلاث والاتق ولوحكم عليه بوقوع الثلاث
بالنية بعد انكاره فلو برهنت انه طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم
يقبل بحر وفيه عن الجوهرة اخبرها ثقتان زوجها الغايب
مات او طلقها ثلاثا وانها منه كتاب علي يد ثقة بالطلاق ان
اكثر رايها انه حق فلا بأس ان تعتد وتزوج وكذا لو قالت
امراة لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتها فلا بأس ان ينكحها
وغيره من كافي الحاكم لو شكك في وقت موته تعتد من وقت
تستيقنت به احتياطا وفيه عن المحيط كذا بتر في مدة تحمله لم
تسقط نفقتها وله نكاح اختها عملا بخبريهما بقدر الامكان ولو
ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبته ولم يفسد نكاح اختها
في الاصح فترثه لو مات دون المعتدة **فصل في الحداد**
جاءت باب احد ومد وفر وروي بالحيم وهو لغرة كما في القا
موس ترك الزينة للعدة وبشرعا ترك الزينة ونحوها المعتدة
باينته او موت **تحد** بضم الحاء وكسر هاء كما امر **مكفلة مسلمة ولو امة**
منكوحة بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله **ان اكانت معتدة بت**
او موت وان امرها المطلق والميت بتركه لان حق الشرع اظهرها
للتاسف على فوات نعمة النكاح **بترك الزينة** بحلي او حريرا وامتناع
بضيقة الاسنان **والطيب** وان لم يكن لها كسب الا فيه **والدهن**
ولو بلا طيب كزيت خالص **والكحل والحناء وليس المعصفر والمزهر**
ومصوغ بهرة او ورس **الابعد** رابع الجميع اذ الضرورات
تبيح المحظورات ولا بأس باسود وازرق ومصفى خلقا لا راحة
له لا حداد علي سبعة كافرة وصغيرة ومجنونة **ومعتدة عتق** كموته
عن ام ولده **ومعتدة نكاح فاسد** او طلق بشبهة او طلاق رجعي
وينكح الحداد علي قرابة ثلاث ايام فقط وللزوج منعها ثلاث الزينة

الزينة حقه فلتح وينبغي حل الزيادة علي الثلاث ان ارضى الزوج لو
لم تكن من زوجة نهر وفي التاتار خانية ولا تعتد في لبس السواد وهي
اثمة الا الزوجة في حق زوجها فتعذر ايلي ثلاثة ايام قال في البحر
وظاهره منعها من السواد تا سفا علي موت زوجها فوق ثلاث
وفي النهر لو بلغت في العدة لزومها الحداد فيما بقي **والمعتدة ما ي**
معتدة كانت عتيق فتعم معتدة عتق ونكاح فاسد واما الخالية
فتخطب اذ لم يخطبها غيره وترضي به فلو سكنت فقولات **بحر**
خطبتها بالكسر وتضم **ومصح التعريض** كاريدهم **لومسدة**
الوفاء لا المطلقة اجماعا لانها يرد الي عداوة المطلق ومفاد جواز
لمعتدة عتق ونكاح فاسد ووطئ بشبهة نهر كفي القهستاني
عن المصنفات ان بنا التعريض علي الخروج **والنكاح معتدة**
رجعي وباين باي فرقة كانت علي ما في الفلهرية ولو مختلعة
علي نفقة عدتها في الاصح اختيارا وعلي السكن فيلزمها ان تكتفي
بيت الزوج معراج **لوحرة** او امة بموأة ولو من فاسد **مكفلة من**
ينتها اصلا لا ليلا ولا نهارا ولا الي مصنف دار فيها منازل لغيره
ولو بان ذلك لان حق الله بخلاف امة لتقدم حق العبد **ومعتدة**
موت يخرج في الجدي بيت وتبيت اكثر الليل **في من حالات**
نفقتها عليها فتحتاج الي الخروج حتي لو كانت عندها كفايتها
صارت كالمطلقة فلا تحل لها الخروج **فتخرج** وجوز في القنية
خروجها لا املاح ما لا بد لها كزراعة ولا وكيل لها **طلقت**
او مات وهي زائرة **في غير مسكنها عادت اليه** فلو راجع
عليها **وتعتد** اي معتدة طلاق وموت **في بيت وبيت فيم** ولا
يخرجان منه **الا ان تخرج او ينهدم المنزل او يتأف** انهدام
او تلف ما لها **ولا تجد كرا البيت** ونحو ذلك من الضرورات
فتخرج لا قرب موضع اليه وفي الطلاق الي حيث شئ الزوج
ولو لم يكفها نفسها من الدار اشترت من الجانب مجتبي
وظاهره وجوب الشر لو قارة او الكرا بحر واقره اخوه
والمصنف **قلت** لكن الذي رايتم بنسختي المجتبى استترت
من الاستتار فليحمر **ولا بد من سترة بينهما في البايين** ليلا

نحو ٢

منه

يختلي بالاجنية ومفاده ان الحامل يمنع الخلو المحرمه وان
ضاق المنزل عليهما وكان الزوج فاسقا فخرج وجه اولي
لان مكثها واجب لامكث ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال **وان**
ان يجعل القاضي بينهما امرأة ثقة تزقت من بيت المال بحد
عن تلخيص الجامع **قادره علي الحيلولة بينهما** وفي المجتبى الافضل
الحيلولة بستر ولو فاسقا فبأمرأة قال ولهما ان يسكنان بعد
الثلاث في اذالم يلتقيا التقا الا زواج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى
وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افتراقا ولكل منهما ستون سنة
وبينهما اولاد تتعذر عليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهم ولا
يجمعان في فراش ولا يلتقيان التقا الا زواج هل له ذلك قال
نعم واقترحه المصنف **ابانها ومات عنها في سفر ولو في مصر وليس**
بينهما وبين مصر هامة سفر رجعت ولو بين مصرها
مدته وبين مقصد ها اقل مضت **وان كانت تلك** اي مدة السفر
من كل جانب منهما ولا يعتبر ما في ميمنة وميسرة فان كانت
في مفازة **خيرت** بين رجوع ومضي معها **ولي والا** في صورتين
والقول اجمد لتعذر في منزل الزوج **ولكن ان** مرت بما يصلح
للاقامة كما في البحر وغيره زاد في النهرو بين وبين مقصد ها
سفر **او كانت في مصر** او قرية تصلح للاقامة **تقتل** **ثمة** ان لم
تجد محرما اتقا وكذا ان وجدت عند الامام **ثم يخرج بحد** ان
كان **وتنتقل المعتدة المطلقة بالبادية مع اهل الكلا** في محفة اخمة
مع زوجها **ان تقررت بالملك في المكات** الذي ملقها به فلم ان
يتحول بها والا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي
بحد **ومطلقة الرجعي كالبائنة فيما رغبها انها تمتنع من مفارقة**
زوجها في مدة سفر لقيام الزوجية بخلاف المبانة كما مر **فروع**
طلب من القاضي ان يسكنها بجواره لا يجيبه وانما تعتد في مسكن
المفارقة فلهيئة قبلت ابن زوجها فلها السكنى لا النفقة **ثالثا** خانية
لا تمتنع معتدة نكاح فاسد من الخروج مجتبي **قلت** مر عن النزاع
خلافه لكن في البدايع له منعها التحسين ما به كتابية ومجنونه وام
ولد اعتقها فليحفظ **فصل في ثبوت النسب** **الثمالة المحل سنن**

بمئة واحد

مستأن لغير عايشه كما مر في الرضاع وعند الايسة الثلاثة اربع سنين
واقلها ستة اشهر اجمعا فيثبت نسب **ولد معتدة الرجعي ولو**
بالاشهر لا يأسها بدائع وفاسد النكاح في ذلك كما يحجر قهستاني **وان**
ولدته لاكثر من سنتين ولو لعشرين سنة فالكثير لاحتمال امتداد
طهرها وعلو قها في العدة **ما لم تقر بمضي العدة** والمدة تحتمل
وكانت الولادة رجعية **لو في الاكثر منها** اولتها لعلو قها في العدة
لا في الاقل للشك وان ثبت كما يثبت بلا دعوة احتياطيا **في مقتضى**
جاءت به لاقل منها من وقت الطلاق لجواز وجوده وقته **ولم**
تقر بمضيها كما مر **وان لتمامها** لا يثبت النسب وقيل يثبت لتصور
العلوق في حال الطلاق وزعم في الجوهره انه الصواب **الا بدعوة**
لان التزمه وهي شبهة عقد ايضا والا اذا ولدت قوايين احد هما الاقل
من سنتين والاخر لاكثر والا اذا ملكها فيثبت ان ولدته لاقل من ستة
اشهر من يوم الشراء ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق والطلاق
سائر اسباب الفرقة بدائع لكن في القمستانى عن شرح الطحاوي ان
الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما **وان لم تصدق المرأة في**
رواية وهو الاوجه فتح ويثبت نسب ولد المطلقة ولو رجعها المراهقة
المدخول بها وكذا غير المدخول لانه ولدت لاقل من الاقل غير المقررة
بانقضائها وكذا المقررات ولدت لذلك من وقت الاقرار
اذ لم تدع حبالا فلها ادعتة فبالغة **لاقل من تسعة اشهر** منذ مطلقها
لكون العلوق في العدة **والالا** لكونه بعدها لانها الصغرى يجعل
سكوتها كالاقرار بمضي عدتها فلها ادعتة **حبالا فهي ككبره** في
بعض الاحكام **لاعتزافها بالبائع** ويثبت نسب ولد معتدة الموت
لاقل مشهورا من وقت اي الموت **ان كانت كبيرة ولو غير**
مدخول بها اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر
وعشرة ايام ثبت والا لو اقرت بمضيها بعد اربعة اشهر
وعشرة فولدت لستة اشهر لم يثبت واما الايسة فكما يفسر لان
عدة الموت بالاشهر لكل الا الحامل زيلعي **وان ولدته لاكثر منها**
من وقت لا يثبت بدائع ولو لها فالاكثر بحد **وكذا المقررة**
بغيرها لو لاقل من اقل مدته من وقت الاقرار ولاقل من اكثرها

نسب

من وقت البت للثبوت بكذبها **والا** لا يثبت لاحتمال حد وث بعد الاقرار
ويثبت نسب ولد **المعتدة** بموت او طلاق **ان تجدت ولادتها بحجة**
تامة واكتفيا بالقابلة قيل ويرجل **او حبل فاهر** وهل تكفي الشهادة
بكونه كان فاهرا في الحرجة نعم **او اقرار الزوج** به بالحبل ولو انكر
تعيينه تكفي شهادة القابلة اجماعا كما تكفي في معتدة رجعي ولدت لاكثر
من سنتين لا اقل **او تصديق بعض العور** فيثبت في حق المقربين
وانما يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة **ان تم نصاب**
الشهادة بهم بان شهد مع المقر رجل اخر وكذا لو شهد به المقر عليه
الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب ولا ينفع الرجوع
والا يتم نصابها لا يشترك المكذبين وهل يشترط لفظ الشهادة ومجلس
الحكم الاصح لا نظر النسب الاقرار وشروط العدد نظرا لشبهة الشهادة
ونقل المص من الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال فيقول
شيئا وبينغي ان لا يشترط العدالة مما لا ينبغي **قلت** وفيه انه
كيف تشترط العدالة في المقر اللهم الا ان يقال لأجل السراية فتأمل
وليراجع **ولو ولدت فاختلغا** فقالت المرأة **نكحتني مذ نصف حول**
وادي الاقل فالقول لها **بلايهين** وقال الخلف وبه يفتي كما سيجي
في الدعوي وهو اي لو ولد ابنه لشهادة الفاهر لها بالولادة من
نكاح جهلها لها على المصالح **قال ان نكحتها في طائف فلكها فولد**
لنصف حول مذ نكحتها من نسب احتمال التصور والوطئ حال العقد
ولو ولدت لاقل منه لم يثبت وكذا الاكثر ولو يوم كمن بحث فيه
في الفتح واقره في البحر **لزم مهرها** لعله واطنا حكا ولا يكون به
محصنا نهاية **علق ملاقها** **ولادتها لم تطلق بشهادة امرأة**
بل بحجة تامة بخلافها كما مر **ولو اقر المعلق مع ذلك بالحبل** او
كان فاهرا **طلقت** بالولادة **بلا شهادة** لاقراره بذلك واما النسب
ولو اقره كامر مئة الولد فلا يثبت بدوت شهادة القابلة اتفاقا
بحر قال لامرته ان كان في بطنك ولدا وان كانها حبل فهو مني
فشهدت امرأة فاهر به غير القابلة بالولادة **فهي ام ولدها** بل
ان جاءت به لاقل من نصف حول من وقت مقالته وان لاكثر
منه لا احتمال علوه بعد مقالته قيد بالتعليق لانه لو قال هذا حامل

في المدة ٢
٤

حامل مني ثبت نسبه الي سنتين حتى ينفي غايته **قال لغلافه ابني**
ومات المقر فقالت امه المعروفة بحرية الاصل والاسلام وبانها
ام الغلام **انا امرته وهو ابنه يرثانه** استخسا نافات جهلت حوزتها
او اموتها لم ترث وقوله **فقال وارثا** انت ام ولد اي قيد
اتفاقي اذ الحكم كذلك لو لم يقل شيئا وكانت صغيرا كما في البحر **او**
كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها وقتها او قال
وارثا كانت زوجته له وهي امه لا ترث في الصور المذكورة
وهل لها مهر المثل قيل نعم **زوج امته من عبده فيات بو لردادها**
المولي لم يثبت نسبه للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ وعق
الولد **وتصير الامه ام ولده** لاقراره ببنته وامو ميتها **ولدت**
امته المولى طلق ولدا تفقفت بثبوت نسبه علي دعوتها لضعف فراشها
كامرته مشتركة بين اثنتين **استوف لها واحد** عبارة الدرر استوفها
ثم جات بولد لا يثبت النسب **بدونها** الحرمة وطلها كام ولد
كانتها مولاه واسمها في الاستيلاد ان الفراش علي اربع مراتب
وقد اكتفى بقيام الفراش بلا دخول كزوج المغربي بمشرقة بينهما
سنة فولدت لستة اشهر من تزويجها التصوره كرامة واستحدا
فتبع لكت في النهر الاقتصار علي الثاني اولى لان علي المسافة ليس
من المكرامة عندنا **قلت** لكت في عقايد التفتازاني جزم بالاول
تبع المفتي الثقليين الذي بل سئل عما يحكي ان الكعبة كانت تزور
واحد من الاوليا هل يجوز القول به فقال خرق العادات علي
سبيل الكرامة لاهل الولاية جاز عند اهل السنة ولا ليس بالمعزة
لانها اثر دعوة الرسالة وبادعياها يكفر فور فلا كرامة وتها
في شرح الوهابية من السير عند قوله **ومن لوي قال علي**
مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفره واثباتها في كل ما كان خارجا
عن النفي النجم يروي وينصره اي ينصر هذا القول بنصف محيد
انافوت بكرامات الاوليا غاب عن امرته **فتزوجت باحد**
وولدت اولاد ثم جاز الزوج الاول فالاول **للثاني علي المذهب**
الذي رجح اليه الامام وعليم الفتوي كما في الحانية والجوهرة والكا
في غيرها وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبلي وعليه الفتوي

طلى
طلى في البيت

ان احتمل الحال كنت في اخر دعوى الجمع حكلي اربعة اقوال ثم افتي
 بها اعتمد المص وعلله ابنت ملك بان المستقر ثبت حقيقة فالولد للفراش
 الحقيقي وان كان فاسدا وتماهم فيه فراجع **فروع** تلج امته فطلقها
 فشرها فولدت لاقل من نصف حول مذكرها لزمه والا لا المطلقة
 قبل الدخول والمباينة اثنتين فهذا طلقها كنت في الثانيه ثبتت لستين
 فاقول وفي الرجعي لاكثر مطلقا بعد ان يكون لاقل من نصف حول مذكر
 شرها في السيلتين وكذا لو اعتقها بعد الشر ولو باعها فولدت لاقل
 كثر مذكرها فادعاه هل يقتصر لتقصده بق المشتري قولان ماتت عن
 ام ولده او اعتقها فولدت لدون سنتين لزمه ولاكثر الا ان **يبيع**
 ولو تزوجت في العدة فولدت لستين من عتقه او موطته ولنصف
 حول فالكثير مذكرت فادعياه معا كان للمولي اتفاقا لكونها معتق
 بخلاف ماله تزوجت ام الولد بلا ان نه فانه للزوج اتفاقا ولو
 تزوجت معتق الجاني فولدت لاقل سنتين مذكرت ولاقل
 من الاقل مذكرت فولدت للاول لفساد نكاح الاخر ولو
 لاكثر منهما مذكرت ولاقل من مذكرت فولدت للاول وللثاني ولو
 لاقل من نصفه لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لاقل
 منهما ولنصفه ففي عدة البحر جانا انه للاول لكنه نقل هناعن البدرج
 انه للثاني معللا بان اقدمها علي الزوج دليل نقضاعدتها حتى لو
 علم بالعدة فالنكاح فاسد وولدها الاول ان امكن اثباته طمعه
 بان تلد لاقل سنتين مذكرت ولاقل من مذكرت ولو تلج امرأة فجات
 بسقطه مستتين الخلق فان لاربعة اشهر فنسبه للثاني وان
 لاربعة الايام ما فنسبه للاول وفسد النكاح الكل من البحر **قلت**
 وفي مجمع الفتاوي تلج كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب منه
 ولا يحب العدة لانه نكاح باطل والله اعلم **باب الحضانة**
 بفتح الح وكسر هاء تربية الولد **ثبتت الام النسبية ولو كناية او**
محو سيرة او بعد الفرقة الا ان تكون مرتدة فحج نسلم لانها
 تحبس **او فاجرة** فجور يضيع الولد كزنا وغنا وسرقة ونياحة
 كما في البحر والنهر جانا قال المص والذي يظهر العمل باطلاقهم كما
 هو مذهب الشافعي ان الفاسقة بترك الصلوة لاحضانها

لها وفي القنية الام احق بالولد ولو سيرة السيرة معروفة بالفجر
 مالم يعقل ذلك **او غير مامق** نذكره في المجتبى بان يخرج كل و
 قت وتترك الولد ضايعا وتكون **امته او ام ولد او مدبره**
او مكاتبته ولدت ذلك الولد قبل النكاح لاشتغالهن بخدمة
 المولي لكانت ان كانت الولد رقيقا كنت احق به لانه المولي مجتنب
او مكره بوجه غير محرم الصغير او ابنت ان تربيه جانا والحال
ان الاب معسر والعمة تقبل ذلك لمي تربيته جانا ولا تمنعه
 عن الام قيل للام اما ان تمسكه جانا او تدفعه للعمية **علي المذهب**
 وهل يرجع العم والعمية علي الاب ان ايسر قيل نعم مجتنب والعمية
 ليست بقيد فيما يظهر وفي المنية تزوجت ام صغير توفي ابو ه
 وارادت تربيته بلا نفقة مقدرة واراد وصيه تربيته بها دفع اليها
 لا اليه ابقا ماله وفي الحاوي تزوجت اجنبي وطلبت تربيته
 بنفقة والتزمه ابنت عمه جانا ولا حاضنة له فله ذلك **ولا تجبر** من لها
 الحضانة **عليها الا ان تعينت لها** بان لم ياتخذ ثدي غيرها او لم
 يكن للاب ولا للصغير مال به يفتي خانية وسجي في النفقة
 وان اسقطت الاحقها صار ت كمتة او متزوجة فتنتقل
 للحدة بحر **ولا تقدر الحاضنة علي ابطال حق الصغير فيها حتى**
 لو اختلفت علي ان تترك ولدها عند التزوج مع الخلع وبطل
 الشرط لانه حق الولد فليس لها ان تبطله بالشرط ولو لم يوجد
 غيرها اجبرت بلا خلاف فتح وهذا يعم ماله وجد وامتنع من
 القبول بحر وح فلا اجرة لها جوهره وتستحق الحاضنة علي
 اجرة الحضانة ان الم تلت منكوحة ولا معتدة لاييه وهي غير
 اجرة ارضاعه ونفقة كما في البحر المحيط سئل ابو حفص عن
 لها امساك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال علي الاب
 سكنها هجرها وقالجح الاية المختارات عليه السكينة في الحضانة
 وكذا ان احتاج الصغير الي خادم يلزم الاب به وفي كتب الشا
 فعية مونة الحضانة في مال الحضانة والا فعلي من تلزمه
 نفقته قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فيفتي به ثم حررات
 الحضانة كالرضاع **ثم** اي بعد الام بان ماتت او لم تقبل او

عن السراجية في نكاح المص
 المصنف عن صواعق الفوائد
 ونحوه في النفقة لينة البياقاني
 عن البحر
 قوله مال

ينبغي ان يحكم ربهما ويحل بالغالب وعند مالك حتى يستلم الغلام وتتر
 فيج الصغيرة ويدخل بها الزوج عيني **وغيرهما الحق بها حتى تنتهي**
 وقد رتبع وهر يفتي وبنيت احد عشر شهرة اتفاقا رجلي **و**
محمد ان الحكم في الام والجددة كذلك به يفتي لكثرة الفساد زيلعي
 وافاد انه لا تسقط الحضنة بتر وجهها مادامت لا تصلح للرجال
 الا في رواية عنه الثاني اذا كانت يستأنس بها كما في القنية وفي
 لظهورية امرأة قالت هذا ابني وقد ماتت امه فاعطاني نفقته فقال
 صدقت كنت لم تت وهي في منزلي واراد اخذ الصبي مع حتى
 يعلم القافي امه وتحضر فتأخذها لانه اقرباها جده ثم وحاضنته ثم
 احقية غيرها وذا محتمل **كانت احضرا لابن امرأة فقال هذه ابنتك**
وهذا ابني منها وقالت للجددة لا ما هذه ابنتي وقد ماتت ابنتي
 ام هذا الصبي فالقول للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي
 اليهما لان الفراش لهما فيكون الولد لهما كزوجين بينهما ولد
فادعي الزوج ابنه لابن لغيره بل من غيرها وعكست فقالت هو
 ابني لامر حاكم **يكون ابنهما** لما قلنا وكذا الو قالت للجددة هذا
 ابني من بنتي الميتة فقال بل من غيرها فالقول له وياخذ الصبي
 منها وكذا الو احضرا امرأة وقال ابني من هذه لامر بقتك وكذبته
 للجددة وصدقتها المرأة قال اب اولي به لانه لما قال هذا ابني من
 هذه المرأة فقد انكر كونها جده ثم فيكون منكر الحق حضانتها
 وهي اقرب له بالحق انتهى **ما خصا لالاخيار الو له عند ناكل**
 او انش خلافا للشافعي **قلت** وهذا قبل البلوغ ما بعد فيغير
 بين ابويه وان اراد الانفراق فله ذلك موقيد زاده معنى المنيعة
 وافاد يقف له **بلغت الحارثة مبلغ النساء وان بكرا صنها الاب**
الي نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها راي فتسكن
 حيث احبت حيث لا خوف عليها وان ثيبا لا يضمنها الا اذا لم
 تكن صومئة **ترعى نفسها** للاب والجد ولاية الضم لا غيرها
 كما في الابتدأ جرح الظهورية والغلام ان اسقل **وابتغني بطير**
ليس للاب ضمهم الي نفسه الا اذا لم يكن ماموقا على نفسه فلم
 ضمهم لدفع فتنة او عار وناد يبيد اذا وقع منه شيء ولا تنقذ

صف ہستی
۲

٤٦

اذا استغنى العلم والجارية

پیشینہ

في ٣

فصل پنجم

عليه الا ان يتبرع بحجر **والجد بمنزلة الاب فيه** فيما ذكر وان لم يكن
لها اب ولا جد ولكن لها اخ او عم فلا ضمانات لم يكن مفسدا وان
كان مفسدا لا يمكن من ذلك **وكذا الحكم في كل عصبة ذي رحم محرم**
منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرها من العصبات او كانت
لها عصبة مفسدة فالنظر فيها الى الحاكم فان كانت مأمورة بخلافها
تنفرد بالسكنى والا وضعت عند امرة امينة قاهرة على الحفظ
بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب لان جعل ناضرا للمسلمين
ذكره العيني وغيره واذا بلغ الزكوة والكسب يدفعهم الاب الى
عمل ليكتسبوا او يوجروهم وينفق عليهم من اجرتهم بخلاف
الاناث ولو الامتنعن ايدفع كسب الابن الى امين كما في سائر
الاملاك موبد زاده معزى بالخلاصة **ليس لام المطلقة** بائنا بعد
عدتها **الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت**
فلو بينهما تفاوت بحيث يمكن ان يجهز ولده ثم يرجع في نهار
لم تمنع مطلقا لانه لا انتقال من محل الى اخرى شمني **الا اذا**
انتقلت من القرية الى المهر وفي عكسها لا ضرر لو لم يتخلقه
باخلاق اهل السواد **الا ان كانت** ما انتقلت اليه **وملكها وقد ملكها**
ثم اي عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الاداء الحرب
الا ان يكونا مستامين **وهذا الحكم في الام المطلقة فقط اما غيرها**
كجدة وام ولد اعتقت **فلا تقدر على نقله** لعدم العقد بينهما
الا بان كما ينفع الاب من اخراجه من بلد امره بلا رضاها ما بقيت
حضانتها **فلو اخذ المطلق ولده منها لزم زوجها جاز له ان يسافر**
به الى ان يعود حق امره كما في السراجية وقيدده المهر في
شرحها اذا كان لم يكن له من يتنقل الحق اليه بعدها وهو
ظاهر في الحاوي له اخراجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها
كل يوم كما في جانبها فليحفظ قلت وفي السراجية اذا سقطت
حضانة الام واخذها الاب لا يجبر على ارسالها اياه بل هي اذا ارادت
ان تراه لا تمنع من ذلك واخفى شيخنا الرمي بان يسافر بعد
تمام حضانتها **واما غير الاب من العصبات كالاب** وقدره للخلاصة
والثامر **خاتمة فرع** خرج بالولد ثم طلقها فماتت بده ان اخراجه

اخراجه بانها لا يلزمه رده وان بغیر ان نها لزمه كالوخرج به مع امره
ثم ردها ثم طلقها فعليه رده **بأنه يجب النفقة** هي لغة ما
ينفق الانسان على عياله وشرعا هي **الطعام والكسوة والسكنى**
وعرفا هي **الطعام ونفقة الغير يجب على الغير** باسباب ثلاثة
زوجية وقرابة وملك بدأ بالاول لمناسبة ما مر ولانها اصل
الولد **فوجب للزوج** بنكاح صحيح فلو بان فساده او بطلانه رجع
بما اخذته من النفقة **يجري على زوجها** لانها جرت الاحتيا فكل محبوس
للمنفعة غيره تلزمه نفقته كمفت وقاض ووصي زليعي وعامل
ومقاتلة قاموا بدفع العدو ومضارب سافر بمال مضاربة ولا يرد
الرهن لحسم طنفتها **ولو صغيرا** جوا في ماله لا على ابيه الا اذا
كان ضمنها كما مر في المهر **لا يقدر على الوطى** لان المانع من قبله
او فقيرا ولو كانت مسلمة او كافرة او كبيرة او صغيرة تطبيق
الوطى او تشتهي للوطى فيما دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك
كان المانع منها فلا نفقة عليه كالأول كانا صغيرين **فقيرة او غنية**
مطلقة او لا كانت كانت الزوج صغيرا او كانت رتقا او قرنا او معتو
هة او كبيرة لا توطا وكذا صغيرة تصلح للخدمة او للاستيناس
ان امسكها الزوج في بيته عند الثاني واختاره في التحفة **ولو منعت**
نفسها المهر دخل بها او لا ولو كره موجلا عند الثاني وعليه الفتوى
كما في البحر والنهر وارتنها محشي الاشباه لان منع بحق فاستحق
النفقة **بقدر حالها** به يفتي ويخاطب بقدر وسعه والباقي
دين الى الميسرة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه ان يطعمها
مما ياكل بل يندب **ولو هي في بيت ابيها** اذا لم يطالبها الزوج
بالنقلة به يفتي وكذا اذا اطلبها ولم تمتنع او امتنعت للمهر **او**
مريضة في بيت الزوج فان لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس
وكذا لو مرضت ثم اليه نقلت او في منزلها بقيت ولنفسها ما منعت
وعليه الفتوى كما مر في الفتح وفي الخاتمة مرضت عند الزوج
فانتقلت لدار ابيها ان لم يمكن نقلها بمسقة ونحوها فلها النفقة
والا لا كما لا يلزمه مداوتها **لان نفقة** لاحد عشر مرتدة ومقبلت ابنه
ومعدة موت ومكسرة فاسدا وعدة تروا لم تبوأ وصغيرة

بالشور سقط
لا استبدانة

لا نقول **والخارجة من بيتهم بغير حق** وهي الناشئة حتى
تعود ولو بعد سفره خلافا للشافعي والقول لها في عدم
النشور زيميتها وتسقط به المهر وقيمة لا المستدانة في الامح كالموت
قيد بالخروج لانها لو ما نعتت من الوطئ لم تكن ناشئة وشمل الخرج
الحكمي كانت كانت المنزل لها فمنعتت من الدخول عليها فهي كالخارجة
ما لم تكن سالمة النقلة ولو كانت فيه شبهة كبيت السلطات فا
متنعت منه فهي ناشئة لعدم اعتبار الشهرة في زماننا بخلاف
ما لو خرجت من بيت الغصب او ابت الذهاب اليه او السفر
معه او مع اجني بعث لينقلها فلها النفقة وكذا الواجرت نفسها
لارضاع صبي وزوجها شريف ولم تخنح وقيل تكون ناشئة
ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار او عكسه فلا نفقة لنفق
التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة في زماننا بان لو
تزوج من المحترفات التي تكون بالنهار في مصالحتها وبالليل
عنده فلا نفقة لها انتهى قال في النهر وفيه نظر **ومحبوسة** ولو
فلما الا اذا حبسها هو بيت له فلها النفقة في الامح وكذا الو
قد روي الوصل اليها في الحبس صير فية كحبس مطلقا لكانت
في نفق المحض القدوري لو حبس في سجن السلطات الصحيح سقوطها
وفي البحر من ماله الفتاوى ولو خيف عليها الفساد تحبس معه عند
المنافرين **ومريضة لم ترض** اي لا يمكنها الانتقال معها اصلا فلا
وان لم تنع نفسها **نفقة لها لعدم التسليم** تقرير بجر **ومغصوبة كرها** **وحاجة**
ولو نفلا لامع ولو بحر لغوات الاحتباس **ولو معد فعليه**
نفقة المحض خاصة لا نفقة السفر ولا الكرام **متنعت المرأة من**
العصب والخبرات كانت مهم لا تخدم او كانت بها علة **فعليه**
ان ياتها بطعام مهيا والابان كانت مهم تخدم نفسها وتقد
علي ذلك **لا يحب عليه ولا يجوز** لها اخذ الاجرة على ذلك لو جوبه
عليها ديانة ولو شريفته لانه عليه الصلاة والسلام قسم الاموال
بيت علي وفاطمة فجعل اعماله خارج علي واعمال الداخل
علي فاطمة مع انها سيدة نساء العالمين **بحر** **ويجب عليه**
الزطحة وانية شرب وطبخ كل زوجة وقدر ومغفر

جوهر

وان لم تنع نفسها

ومغفرة وكذا ما يرد واث البيت كحبر ولبد وطنفسه وراية
تنتظف به وتزيل الوسخ كمشط واشنات وما يمنع الصنات ومدا
سرجها وثما في الجواهر والحر وفيه اجرة القابلة علي من
استاجرهما من زوجة او زوج ولو جاعت بلا استيجار قيل عليه
وقيل عليها **وتقضى لها الكسوة في كل نصف حول مرة** لتجد
الحاجة حر وبرد **الا ان يظهر للقاضي عدم الانفاق فيفرض**
اي يقدر لها بطلبها مع حضرتها وبامره ليعطيها ان شكت
مطلقة ولم يكن صاحب ما يده لايها ان تاكل من طعامه وتتخذ
ثوبا من كراسه بلا اذنه فان لم يحط بحبسه ولا تسقط عنه
النفقة خلاصة وغيرها وقول له في كل شهري كل مدة تناسبه
كيوم المحترف وستة لدهقات وله الدفع في كل يوم كما لها
الطلب كل يوم عنده المسا لليوم الا في ولها اخذ كفيلا بنفقة
شهر فاكث خوفات غيبته عند الثاني وبه يفتى قبح وقبيس
ساير الديون عليه وبه افي بعضهم جواهر الفتاوي من
كفالة الباب الاول ولو كفل لها كل شهر كذا ابد او وقع على الابد
وكذا لو لم يقل ابد عند الثاني وبه يفتى بجر وفيه عليها دين
لزوجه لم يلتقيا قضاها الا برضاها لسقوطها بالموت بخلاف
ساير الديون وفيه اجرة دارها من زوجها وهما يسكنان
فيه لا اجر عليه ولو دخل بها في منزل كانت فيه باجر فطلبت
به بعد سنة فقال **لا خير** كل بات المنزل بالكر عليك الاجر فهو
عليها لانها العاقدة بزل زينة ومفهومه انها لو سكنت بغير اجرة
في وقف او مال يتيم او معد للاستغلال فالاجرة عليه فليحفظ
وتقدر برها بقدر الغلا والرخص **ولا تقدر برهاهم** ود
نائب كما في الاختيار وعزاه المص لشرح الجمع المصنف لكان في الجحد
عن المحيط ثم المجتبى ان شئ القاضي فرضها اصنافا او قومها
بالدراهم ثم يقدر بالدراهم وفيه لو قترت علي نفسها فله ان
يرفعها للقاضي لتاكل بها فرضها خوفا عليها من الهزل فانه
يضره كالمراة يرفعها للقاضي للبس الثوب لان الزينة حق
وتتراد في الشاغبة وسروا لا وما يدفع به اذي حر وبرد **ولحافا**

والانفاق على
الزوج في كل
شهر مرة
وتقدر برها
بقدر الغلا
والرخص

كم

ومرثا وحدها لانها ربما تقتل عنده ايام حبيتها **ومرثا**
طلبته ويختلف ذلك يسارا وعسارا وحالا وبلدا واختيار وليس
عليه خفيها بل خفي امره محتجب وفي البحر قد استفيد من هذا ان لو
كان لها امتعة من فرش ونحوها لا يسقط من الزوج ذلك بل
يجب عليه وقد رايت من يامرها بفرش امتعتها ولا يفيها
جبرا عليها وذلك حرام منع كسوتها انتهى لكت قد منا في المهر عن
عن المتبني لو زفت اليه بلا جهان يليق به فلم مطالبته الاب بالنقد
الا اذا سكنت انتهى وعليه فلو زفت اليه لا يحرم عليه الانتفاع
به وفي عرفنا يلزم موت كثرة المهر لكثرة الجاهز وقلته لقلته ولا
شك ان المعروف كالمشروط فيبني بما ركز في النهر وفيه عن
قضا البعد هل تقدير القاضي للنفقة حكم منه قلت نعم لان طلب
التقدير بشرطه دعوي فلا تنسقا بمضي المدة ولو فرض لها
كل يوم او كل شهر هل يكون قضا ما دام النكاح قلت نعم
الا مانع **ولذا قالوا** الابرا قبل الفرض باطلا وبعده يصح مما
مضي ومن شهر مستقبل حية لو شرط في العقد ان النفقة تكون
من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزم فلها بعد
ذلك التقدير فيهما حكم **ولو** يجب العقد ما لم يكن يري ذلك فالحق في
تقديرها بعد الدعوي والحادثه بقي لو حكم الحنفى بفرضها رآهم
هل للشافعي بعده ان يحكم بالتموين قال الشيخ قاسم في موجبات
الاحكام وعليه فلو حكم الشافعي بالتموين ليس للحنفي الحكم بخلافه
فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الفرض على ان يأكل معه ثوبين بطل الفرض
من السابق لرضائها بذلك وفي السراجية قد ركسوتها
دراهم ورضيت وقضي به هل لها ان ترجع وتطلب كسوتها
قماش اجاب نعم وقالوا ما بقي من النفقة لها **ولو** ترجع
فيقضي بخلاف اسراف وسرقة وهلاك ونفقة محرم وكسوة
الا ان انحزقت بالاستعمال المعتاد او استعملت معها اخري
في فرضها **ويجب لخادمها المأكل** لها على الفلأهر
ملكاتها ولا شغل له غير خدمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها
اولم يخدمها لان نفقة للاث نفقة الخادم باز المخدم ولو جازها

المعروف

طلبته

بأخر

أخر

جاءها بخادم ولم يقبل منه الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها
بل ما زاد عليه يخرج **والقوة** لا امة جوهره لعدم ملكها **ومرثا**
لامعسار في الاصح والقول له في العسار ولو برضا فبنيته او
لي خانية **ولو له او لادله لا يكفيه خادم واحد فرض عليه**
نفقة خادم ميت واكثر اتفاقا فتح وعنت الثاني غنية زفت
اليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر
عن الغاية وبه نأخذ قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة
خادمها وان كانت من الاشرف فرض نفقة خادمين وعليه
الفتوى **ولا يفرق بينهما بعجزه عنها** بانواعها الثلاثة **ولا**
ايغايه لو غايبا **حقها ولو مو سراً** وجوزه الشافعي باعسار
الزوج وبتعذر رها بغيته ولو قضى به حنفى لم ينفذ نعم لو امر
شاعرا فقضى به نفقة اذ لم يرتب الامر والمأمور بجر وبعد
الفرض **يامرها القاضي بالاستدانة** لتحيل عليه ولو ابي الزو
ج اما بدون الامر فيرجع عليها وهي عليه ان صرحت بانها
عليه او نوت ولو انكر نيتها فالقول للمحتجب ونجب الادانة بيلي
من يجب عليه نفقتها ونفقة الصغار كولا الزوج كاخ وعم وبحسب
الاخ ونحوه اذا امتنع لان هذا من المعروف زيلي واختيار و
سيتفح **قضى بنفقة الاعسا وشم ايسر فخاصته ثم نفقة**
يساره في المستقبل **او بالعكس** **وجب الوصل** كما مر **صالحات**
زوجها على نفقة كل شهر على **دراهم ثم** قالت لا تكفيني ز
يدت ولو قال الزوج لا اطيعك **ذلك فهو لازم** فلا التفات
لمقالتة بكل حال **الا ان تغير سعر الطعام** **وعلم القاضي ان مادتي**
ذلك المصالح **عليه** يكفيهما فحينئذ يفرض كفايتها نقله المصنف عن
الخانية وفي البحر عن الزخيرة الا ان يتعرف القاضي عن
حاله بالسؤال من الناس فيوجب بقدر طاقتة وفي الظهيرة
صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج محتاج
لم يلزمه الا نفقة مثلها **والنفقة لا تصير دينا الا بالقضاء**
الرضا اي اطلاقهما على قدر معين اصنافا او دراهم فقبل
ذلك لا يلزم شيء وبعده ترجع بها انفق ولو من مال

خير اخوها على نفقة

نفسها بلا امر قاض ولو اختلفا في المدة فالقول له والبيته لها
ولو انكرت انفاقة فالقول لها يمينها ذ خيرة **وبهوت احد**
هنا او طلاقها ولو رجعا كما في الظهيري والخائنة واعتقد
في البهر بختا عدم سقوط طلقها بالطلاق لكت اعتمد المصنف ما في
جواهر الفتاوي والفتوي عدم سقوط طلقها بالرجعي كيدا
يقصد الناس ذلك حيلة واستحسنه محشي الاشباه وبالاول
افق شيخنا لكت صح الشربلالي في شرحه للوهبانية ما بحث
في البهر من عدم السقوط ولو باينا قاقوه هو الاصح ورد
ما ذكره ابن الشحنة قتال عند الفتوي **يسقط المفروض**
لانه صلة **الاذا استدانت بامر قاض** فلا تسقط بهوت او طلاق
ق في الصحيح لما مر انها كاستدانت بنفسه وعبارة ابن الكمال
الاذا استدانت بعد فرقت ولو بلا امره فليحذر **والاثر بالنفقة**
والكسوة **المعجلة** بهوت او طلاق عجلها الزوج او ابوه ولو تأخر
به يفتي **ببيع القف** ويسعي مدبر ومكاتب لم يعجز **الماذون**
بالنكاح وبدونه يطالب بعد عتقه **في نفقة زوجته** المفروض
وضمة اذا اجمع عليه ما يعجز عن ادائه ولم يعد ذ خيرة ولو بنت
المولي لا امته ولا نفقة ولده ولو زوجة حرة بل نفقة علي امر
ولو مكاتبه لتبعيته للام ولو مكاتبين يسعي لامره ونفقة علي ابويه
جوهرة **مرة بعد اخرى** اي لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد
ما اشتراه من علم به او لم يعلم ثم علم مرضي بيع ثانيا وكذا المشتري
الثالث وهم مجرد الاندريت حادث قال الكمال وابنت الكاف في
الدرر تبعا للمدرسه وسهو وتسقط **بهوتهم وقته** في الاصح **وبيع في**
دين غيرهما مرة لعدم التجدد وسعي في الماذون ان الغرماء
استسعاها ومفاده ان لها استسعاها ولو لنفقة كل يوم بحر قال
وهل يباع في كفنها ينبغي علي قول الثاني الفقي به نعم كما يباع في
كسوتها **ونفقة الامه المنكوحه** ولو مدبرة او ام ولدا ما المكاتبه
فكالحره **انما تجب علي الزوج** ولو عبدا **بالتبويط** بان يدفنها اليه
ولا يستخذمها **فلو استخذمها المولي** او اهله **بعد ما او**
بواها بعد الطلاق لاجل انقضاء العدة لا قبله اي ولم يكن
بواها قبل الطلاق **سقطت** بخلاف حرة نشرت فطلقت فعاد

له

فعادت وفي البهر بحثا فرضها قبل التبويط باطل ونفقات الزوجات
المختلفة مختلفة بحالها **وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن**
اهله سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وامته وام ولده **واهلها**
ولو ولد هامت غيره **بقدر حاجتهما** لطعام وكسوة **وبيت منفرد**
من دار له غلف فراد في الاختيار والعيني وموافق ومفاده لزوم
كنيف ومطبخ وينبغي الافتاء به بحر **كفاها** المحصول المقصود هداية
وفي البهر عن الخائنة يشترط ان لا يكون في الدار احد من احما
الزوج يؤذيها ونقل المصنف عن الملقط كفايتها لامع الضراير فكل
من زوج حرة مطالبته ببيت من دار علي حدة **ولا يلزم اتيانها**
هابونته ويأمره باسكانها بين جيرانها بحيث لا تستو
حش سراجية ومفاده ان البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعيا
بحر وفي النهر وفلاهره وجوبها للبيت خاليا عن الجيران لا
سيما اذا خشيت علي عقلها من سعتة قلت لكت نظر في
المشرنبلالي بما مر ان ما لا جيران له غير مسكن شرعي **قبيته ولا**
يمنعها من الخروج الي الوالدين في كل جمعة ان لم يقدر علي اتيانها
علي ما اختاره في الاختيار ولو ابوها زمنا مثلا واحتاجها فعليا تعاذه
ولو كافرا وان ابي الزوج فتح **ولا يمنعها من الدخول عليها في**
كل جمعة وفي غيرها من الحرام في كل سنة لها الخروج ولهما
الدخول **زيلي** **وينعهم من الكينونة** وفي نسخة من البيوت لكت
عبارة من لا مسكين من القرار **عندها** به يفتي خائنة ومنعها من زيادة
الاجانب وعيادتهم والوليمة وان اذن كانا عاصيين كما مر في باب
المهر وفي البهر منعهما من الغزل وكل **ممنوع** عمل ولو تبرع الاجنبي ولو
قابلة او مغسلة لتقدم حقه علي فرض الكفاية ومن مجلس العلم
الانازلة امتنع زوجها من سوالها ومن الحمام الانفسا وان جاز
بلا تزيت وكشف عورة احد قال الباقي وعليه الفتوى فلا خلاف
في منعها من العلم بكشف بعضه وكذا في الشرنبلالية معنى الكمال
وتقرر من النفقة بانواعها **الزوجة الغايب** مدة سفره يوفيه
واستحسنه في البهر ولو مفقود **وطفله** ومثله كبير ومن واني
مطلقا **وابويه** فقط فلا تفرض له لو كره واخير ولا يقضي عنه

مع ١١٢ ح ١

د بينه لانه قضا علي الغايب **فيما له من جنس حقهم** كبر وطلاع
 اما خلافة فيعتقر للبيع ولا يباع مال الغايب اتفاقا **عند** او علي
من يقرب عند الامانة وعلي البيت ويبدا بالاول ويقبل
 قول المودع في الدفع للنفقة لا المديون الا بينة او اقرارها
 بحد وسيجي ولو انفق بلا فرض ضمنها بالارجوع **والزوجة** ويقرب
الاولاد وكذا الحكم ثابت **ان اعلم قاض** بذلك اي بهال وزوجية
 ونسب ولو علم باحد ما احتج كلا قرار بالآخر ولا يمين ولا بينة
 هنا لعدم الخصم وكفلها اي اخذ منها كفيلا بما اخذته وجوبا
 في الاصح ويكلفها معداي مع الكفيل احتياطا وكذا كل اخذ
 نفقة فلو ذكر الضرب كابت الحال كانت اولي **ان الغايب**
لم يعملها النفقة ولا كانت ناشزة ولا مطلقة مضت عد
 تها فان حضر الزوج وبرهت انه او فاهها النفقة طولبت
 هي او كفلها بر ما اخذت وكذا الولم يبرهت ونكحت و
 لو حلفت طولبت فقط **لا** تفرض ايضا علي غايب **باقامة**
 الزوجة **بينت علي النكاح** او النسب ولا تفرض ايضا **ان**
لم يخلف ما لا بينة ليقرض **لها عليه** و **يامرها بالاستدانة**
ولا يقضي به لانه قضا علي الغايب **وقال زفر يقضي بها**
 اي بالنفقة **لا** اي بالنكاح **وعمل القضاة اليوم علي هذا**
الحاجة فيقضي به وهذا من الست التي يفتي بها يقول
 زفر وعليه فلو غاب وله زوجة وصغار تقبل بيتها علي النكا
 ح ان لم يكن عالما به ثم يفرض لهم ويامرها بالاتفاق او
 الاستدانة لترجع بحد وتجب **لمطلقة الرجعي والباين** و
الفرقة بلا معصية كخيار عتق وبلوغ وتفريق بعدم كفاة
النفقة والسكنى والكسوة ان طال المدعي ولا تسقط النفقة
 الفروضة بمضي المدة علي المختار بزازية ولو ادعت امتداد
 الطهر عليها النفقة مالم يحكم بانقضاء مالم تدع الحبل فلها النفقة
 الي سنتين مذلقتها فلو مضت ثم تبين ان لا حبل فلا رجوع
 عليها وان شرط له لانه شرط باطل بحد ولو صالحها عن نفقة
 العدة ان بالشهر صح وان بالحيف لالجهالة **لا تجب النفقة**
 بانواعها **المعتدة مومت مطلقا** ولو حاملا **الا اذا كانت ام ولد** **و**

تدبر لانه لو كان له مال في
 بيتته فطلبته من القاض ففرض
 النفقة فان علم بالنكاح بينها
 ورجع لها في ذلك المال لانه
 اتفاق بحق المرأة وليس قضا
 عليه

ناقامة

وهي حامل من مولاهها فلها النفقة من كل المال جوهرية **وتجب**
السكنى فقط المعتدة فرقة بمعصيتها الا اذا خرجت من بيت
 فلا سكنى لها في هذه الفرقة قهستان وكفاية **كرهه** وتقبل ابنه
لا غيرها من طعام وكسوة والفرق ان السكنى حق الله تعالى
 فلا يسقط بحال والنفقة حقها فيسقط بالفرقة بمعصيتها **وتسقط**
النفقة بر دنها بعد البت اي ان خرجت من بيتها والا فبغير
 قهستان **لا ينكح ابنه** لعدم حبسه بخلاف المرتدة حتى لو لم
 تحبس فلها النفقة الا ان لحقت بدار الحرب ثم عادت وثابت
 لسقوط العدة بالحاق لانه كالموت بحد وهو يشير الي انه قد حكم
 بالحاقها ولا فتعود بعودها فليحفظ **وتجب النفقة** بانواعها **نفقة**
 علي **الحر** **لعقله** يعي الانثى والجمع **الفقير** للحرثان نفقة المملوك علي
 مالكه والغني في ماله الحاضر ولو غايبا فعلي الاب ثم يرجع ان شهد
 لاث نوي الاديانة ولو كانا فقيرين فالاب يكتسب او يتكفف
 وينفق عليهم ولو لم يستيسر عتق عليهم القريب ورجع
 علي الاب اذا ايسر ذخيرة ولو خاضعت الام في نفقتهم فر
 فيها القاضى وامره بدفعها للام مالم يثبت خيانتها فيدفع
 لها صبا حا ومساو يامرمت ينفق عليهم ومع صاحبها عن
 نفقتهم ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير وان لم تدخل
 طرحت ولو علي مالا يكفي زيدا بحد ولو ضاعت رجعت
 بنفقتهم دون حصتها وفي المنية اب معسر وام ميسرة تؤمر
 الامم بالاتفاق ويكون دين علي الاب وهي اولي من الحد
 المؤسر وفيها النفقة علي الحر لا ولاده من الامة ولا علي العبد
 لا ولاده ولو من حرة وعلي الكافر نفقة اولاده المسلمين كما
 سيأتي بحد **وكذا تجب لولده الكبير العاجز عن الكسب**
 كانه مطلقا وزمت ومن يلحقه العار بالكسب وطالب علم
 لا يتفرغ لذلك كذا في الزيلعي والعيبي وافقي ابو حامد بعد ما
 لم يلقه زمانا كما بسطه في القنية ولذا قيد في الخلاصة بذي
 رشد **لا يشار** اي الاب ولو فقيرا **احدا في ذلك كنفقة ابويه**
وعسر به يقني مالم يكن معسرا فليحق بالميت فتجب علي غيره

بلا رجوع عليه علي الصحيح من المذهب الا لام مؤسسة بجر قال
وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهره **فروع** لو لم يقدر
الا علي نفقة احد ابويه فالام احق ولولاه اب وطفل فالطفل احق
وقيل يقسمها بينهما وعليه نفقة زوجة ابيه وام ولده بل تزوجه
او تسريه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب ليوزعها
عليهن وفي المختار والمقتي ونفقة زوجة الابن علي ابيه ان كان
صغيرا فقيرا او زنا وفي وقعات المفتين لقدر ي افندي
ويجبر الاب علي نفقة امراة ابنه الغايب وولدها وكذا لام علي
نفقة الولد لترجع بها علي الاب وكذا الابن علي نفقة الام ليرجع
علي زوج امه وكذا الاخ علي نفقة اولاد اخيه ليرجع بها علي الاب
وكذا الاب بعد ان اغاب الا قرب انتهى وفي الفصول من الد
بع والثلاثين اجنبي انفق علي بعض الورثة فقال انفق
بامر الوصي واقربه الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد
ما انفق يقبل قول الوصي لو المنفق عليه صغيرا انتهى وفيه
قال انفق علي او علي عيالي او اولادي ففعل قيل يرجع بلا شرط
وقيل لا ولو قضى دينه بامره رجع بلا شرط وكذا كل مطالب به
من جهة العباد كجناية وموت ماله ثم ذكر ان الاسير ومن
اخذه السلطات ليصادره لو قال لرجل خلصني فادع المأمور مالا
فخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يعني **وليس علي امر ارضاع**
قضايل ديانة الا اذا تعينت فتجبر كما مر في الحضانة وكذا الظاهر
تجبر علي ابقاء الاجارة بزازية ويستاجر الاب من ترضعه عندها
لان الحضانة لها والنفقة عليه ولا يلزم الظاهر المكث عند الام
مالم يشترط في العقد لا يستاجر الاب امره لو منكوحة ولو من ملك
مال الصغير خلا فالذخيرة والمجنيبي او معتدة رجعي وجازي البائن
في الاصح جوهره كاستيجار منكوحة ولده من غيرها وهي احق
بارضاع ولدها بعد العدة ان لم تطلب زيادة علي ما اخذه الاجنبية
ولودون اجر المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها زليجي اي
في الارضاع اما جرة الحضانة فللام كما مر والرضيع النفقة والكسوة
وللام اجر الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصالح كاستيجار وفي

ما كانت

وفي كل موضع جاز الاستيجار وجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج
بل تكون اسوة الغرماء لانها جرة لانفقة **وتجب علي مومسر** ولو
صغيرا **يسار الفطرية** علي الارح ورجح الزليجي والحال اتفاق فاضل
كسبه وفي الخلاصة المختارات الكسوب يدخل ابويه في نفقة وفي
المقتي للفقير ان يسرق من مال ابنه المومسر ما يكفي ان الي
ولا قاضي ثم ولا اثم **النفقة لاصف له** ولو لاب امر ذخيرة
الفقر ولو قادر يت علي الكسب والقول لمنكر ليسار والبينة
مدعيه **بالسوية** بين الابن والبنات وقيل كالارث وبه قال الشا
فعي والمعتبر فيه القرب والحزبية فلوله بنت وابنت ابنت او
بنت بنت واخه النفقة علي البنت او بنتها لانه لا يعتبر الارث
الا ان يستويا كجد وابنت بنت فكارثتهما الامحج كولد ولد ففعل
فعلي كثر حجه بانته وما لك لا يملك وفي الثانية له ام وابنت
فكارثتهما وفي القنية له ام واب ام فعلي الام ولوله عم واب
ام فعلي ام طالب الام واستشكره في البحر بقولهم له نعم نكار
ثهما قال ولوله ام وعم واب ام هل تلزم الام فقط ام كالارث
احتمال وتجب ايضا لكل ذي رحم محرم صغيرا وانثي مطلقا
ولو كانت الانثي بالغه صحيحة او كانت الزكرا بالغه عاخر
عن الكسب بخلاف زمانة كعمي وعنته وفالج زاد في المقتي والمختار
او لا يجبت الكسب لحرفة او لكونه من ذوي البيوت او طالب
علم فقيرا حال من المحجوع بحجبت تحت له الصداق ولوله منزل
وخادم علي الصواب بدايع بقدر الارث لقوله تعالى وعلي الو
رث مثل ذلك ولذا يجبر عليه شتم فرع علي اعتبار الارث بقوله
نفقة من اي فقير له اخوات متفرقات مومسات عليهن
اخماسا ولو اخوة متفرقات فسد سها علي الاخ لام والباقي علي
الشقيق كارثه وكذا لو كانت معهن او معهم بنت معسر لانه
يجعل كالميت ليصير وارثه ولو كانت لهم مكانه بنت فنفقة الاب
علي الاشقا فقط لارثهم معها وعند التعدد يعتبر المعسرون اربا
فيما يلزم المومسر ين شتم يلزمهم الكل كذا في الام واخوات متفرقات
والام والشقيقة مومسات فالنفقة عليهما اربعا والمعتبر فيه اي

ولده هو

ما ١٢ د

الرجم المحرم اهل بيته الارث لاحقيته ان لا تحقق الا بعد الموت نفقة
 من له حال وابت عم علي الخال لانه محرم ولو استويا في المحرمية
 كعم وخال ربح الوارث للحال ما لم يكن محسرا في حال الميت
 وفي القنية يحبر الابعد اذا غاب الاقرب وفي السراج معسر له
 زوجة ولزوجته اخ معسر اخوها علي نفقتها ويرجع به علي
 الزوج اذا ايسر انتهى وفيه النفقة علي ~~الزوج~~ علي من رجعه
 كامل ولذا قال القهستاني قوله وبت العم فيه نظر لانه ليس بحرم
والظلام في ذي الرحم المحرم فافهم ولا نفقة بواجبة مع الاختلاف فينا
الاكزوجة والاصول والفروع علوا وسفلوا الذي بين المحرمين
 ولو مستامين لانقطاع الارث ببيع الاب لا لولاية التصرف لالام
 ولا بيقية اقاربه والقاضي اجماعا عر ض ابنة الكبير الغائب كالحاضر
 اجماعا لا عقاره فيباع عقار صغيرا ومجنون اتقا بالنفقة له ولزوجته
 واطفالهما كما في النهر بحثا بقدر حاجته لا فوقها ولا في دين له سواها
 مخالفة دين النفقة لساير الديون ضمن قضاء لانيته مودع الاب
 كديون له لو انفق الودعية علي ابويه وزوجته واطفالهما بغير امر مالكا
 او قاض ان كان والا فلا ضمان استحسانا كما لا رجوع وكما لو انحصر
 ارثه في المد فوع اليه لانه وصل اليه عين حقه والابوات لو انفقا
 ما عندهما الغائب من ماله علي انفسهما وهو من جنسهما جنس
 النفقة لا يضمنان لو جوب نفقة الولاد والزوجة قبل القضاء لو
 ظفر بجنس حقه فله اخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف
 بقية الاقارب ولو قال الاب انفقته وانت موسر وكذب الاب
 حكم الحال يوم الخصومة ولو برهننا ببينة الاب خلاصة قضى
 بنفقة غير الزوجة زاد الزيلعي والمخير ومضت مدة اي شهر
 فاكثر سقطت لحصول الاستغناء فيما مضى واما ما دون الشهر ونفقة
 ونفقة الزوجة والمخير فتعبر ديننا بالقضا الا ان يستد يث
 غير الزوجة بامر قاض فلو لم يستد ث بالفعل فلا رجوع بل في
 الرجوع لو اكل اطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع لامهم ولو اعطوا
 شيئا واستدان شيئا او نفقة من مالها رجعت بما زاد من خائبة
 وينفق منها عزاءه في البحر البسوط لكن نظر فيه في النهر بانه لا اثر لا
 نفاقه مما استد ان رجعة لو استدان وانفق من غيره ووفي بها

انها

حتى

لا يسقط الشك

بما استد انه لم تسقط ايضا انتهى فلو مات الاب او من عليه النفقة
 بعد ها اي الاستد انه المذكورة فهي اي النفقة دين ثابت في تركته
 في المبيع بحر ثم نقل عن البازية تصحيح ما في الفهر ونقله المصنف
 الخلاصة تأيلا ولو لم ترجع حية مات لم تأخذها من تركته هو المبيع
 انتهى ملخصا فتأمل وفي البدائع المبتنع من نفقة القريب المحرم
 يضرب ولا يجس لفوائدها مضى الزمن فيستدرك بالضرب وقيد
 في النهر بحثا بما فوق الشهر لعدم سقوط ما دونه كما مر ولا يبيع
 الامر بالاستد ان لا يرجع عليه بعد بلوغه ويجب النفقة بانوا
 عها المملوك من نفقة وان لم يملكه رقبته كوصي بخدمته وفي
 القنية نفقة المبيع علي البائع مادام في يده هو الصحيح واستشكله
 في البحر بانه لا مملوك له رقبته ولا منفعة فينبغي ان تلزم المشتري
 فان امتنع فهي في كسبه ان قدر بات كان صحيحا ولو غير
 عارف بصناعة فيوجب حركتين البناء بخلاف الاكلون زمانا او
 جارية لا يوجب مثلها امره القاضي بيبعه وقال يبيعه القاضي
 وبه يفتي ان محلاله والكمدير وام ولد الزم بالانفاق لا غير
 عبد المنيق عليه مولاة اكل او اخذت مال مولاة قد ركبا في بلادنا
 ان عاجزا عن الكسب او لم ياذن له فيه والا لا ياكل كما لو فتر عليه
 مولاة لا ياكل منه بل يكتسب ان قدر محتبي وفيه تنازع في عبد او
 ودا بنة في ايديهما يجبران علي نفقته نفقة العبد المغصوب علي
 الغاصب الي ان يرد له الي مالكة فان طلب الغاصب من القاضي
 حكم الامر بالنفقة او البيع لا يجبر لانه مفهون عليه ولكن ان
 خاف القاضي علي العبد الضياع باعه القاضي لا الغاصب و
 مسك القاضي ثمة مالكة طلب المودع او اخذ الابن او احد شريكي
 عبد غاب احد هما من القاضي الامر بالنفقة علي عبد الودعية
 ونحوها لا يجبر لئلا تأكله النفقة بل يوجره وينفق منه او يبيعه
 ويحفظ ثمة لمولاة دفعا للضرر و النفقة علي الاجر والراهن
 والمستعير واما كسوته فعلي المعسر وتسقط بفقته ولو زنا
 وتلزم بيت المال خلاصة دابة مشتركة بين اثنين امتنع احد
 هما من الانفاق اجبره القاضي لئلا يتضرر شريكه جوهره

لا يبيع الام مال استد ببيع علي غيره

لا يبيع الزبيب

وفيها ويومر اما بالبيع واما بالانفاق علي بها يسهر ديانة لا قضا علي
 ظاهر المذهب للنهي عن تغذيب الحيوان وضاغة المال وعن
 الثاني بحر ورجح المال والطحاوي وبه قالت الائمة الثلاثة ولا
 بحر في غير الحيوان وان كره في تضييع المال ما لم يكن شريك كما مر
 قلت وفي الجوهره فان كانت العبد مشتركا فامتنع احدهما انفق
 الثاني ورجع عليه ونقل المصنف بتعاليج عن الخلاصة انفق الشريك
 علي العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك او القاضي فهو متطوع وكذا
 النخل والزرع والوردية والقفلة والدار المشتركة اذا استمرت والله اعلم
كتاب العتق ميزت الاسقاطات باسمها اختصارا
 فاسقاط الحق عن القصاص عفو وعما في الذمة ابرا وعن
 البضع ملاق وعنت الرق عتق وعنوت به لا بالاعتاق ليعم
 نحو استيلان وملك قريب هو لغة الخرج عن الملوكية من باب
 ضرب ومصدره عتق وعتاق وشرعا عبارة عن استقام المولي
حقه عن مملوك بوجه مخصوص يميز المملوك به اي بالاستقام
 المذكور من الاحرار وركن اللفظ الدال عليه او ما يقوم مقامه
 ملك قريب ودخول حربي اشترى مسلما دار الحرب وصفته واجب
 لكفارة ومباح بلانية لان ليس بعبادة حية صح من الكافر ومنسوب
 لوجه الله لحد يث عتق الاعضاء وهل يحمل بتدبير وشر قريب
 والظاهر نعم ومكروه لفلات وحرام للشبهات ويصح من حر مكلف
 ولو سكران او مكرها او مخطيا او مريضا ولا يعلم انه مملوك كقوله
 الغاصب للمالك او البايع للمشتري اعتق عبدي هذا واثار الي
 المبيع عتق لامن صبي ومعتوه ومد هو شئ ومهر سم ومغني
 عليه ومجنون ونائم كما لا يصح طلاقهم ولو اسنده لحالة تما ذكر
 او قال انا حربي في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له في ملكه
 ولو رقة مكاتب وخرج عتق الحبل اذا ولدته لستة اشهر فاكثر
 ولو اقل صح ولو باضا فتر اليه كان ملكك او الي سبيه كان اشتريتك
 فانت حر بخلاف ان مات مورثي فانت حر لا يصح لان الموت
 ليس سببا للملك ومن لطايف تعليق قوله لامتنع ان مات ابي
 فانت حر فباعها لابي ثم نكحها فقال ان مات ابي فانت مطلق

بد كفر
 ٤

طالق تثني فبات الاب لم تطلق ولم تعتق ظهريته وكانه لان
 الملك ثبت مقارنا لهما بالموت فتأمل **بصر حريم بلانية** سواء وصفه
 به كانت حر او عتق او عتق او معتق او محرر ولو ذكر الخبر
 فقط كان كناية او اخبر عن حر ترك او اعتقتك او اعتقتك الله
 في الاصح ظهريته **او هذا مولاي** او نادي عنق **يا مولاي** او يا مولاي
 بخلاف انا عبدك في الاصح **او يا حر او يا عتق** ولو قال اردت لك
 او حرية من العبد ديت الا اذا سباه به واشهد وقت تسميته خاتمة
 فلا يعتق مالم يرد الانشاء وكذا في الطلاق **ثم** بعد تسميته بالحر
اذا ناداه برادفه بالعجبة كذا زاد او عكس بات سباه بازاد
 وناداه بالعربية **يا حر عتق** لعدم العلمية **كذا راسك حر ووجهك**
حر ونحوهما ما يعبر به عن البدن كما مر في الطلاق ولو
 اضافه لجزء شايع كثلثة عتق ذلك القدر لتجزيه عند الامام كما
 سيجي ومن الصريح قوله لعبدك انت حر ولا مترا انت حر خاتمة
 ومنه وهبتك وبعتك نفسك فتعق مطلقا ولو زاد بكذا توقف علي
 القول فتح ومنه المصدرخو العتاق عليك وعتقتك علي فيعتق بلانية
 ولو زاد واجب لم يعتق لجواز وجوبه لكفارة ظهريته وفي البدائع
 قيل لم اعتقت عبدا فاما براسه ان نعم لم يعتق ولو زاد من
 هذا العمل عتق قضا ولو قال يا سالم فاجابه غانم فقال انت
 حر ولا نية له عتق المجيب ولو قال عتبت سالما قضا وفي
 الجوهره قال لمث لا يحسن العربية قل لعبدك انت حر فقال
 له عتق قضا ولو قال راسك راس حر بالاضافة لا يعتق وبالتنوين
 يث عتق لانه وصف لا تشيير **وكناية ان نوي للاحتمال كالمالك**
لي عليك او لاسييل او لارق وخرجت من ملكي وخلصت سيلا
وكقوله لامتنع قد اطلقتك وانت اعتق اولن وجته اطلق من
 فلانه وهي مهلكة تعتق وتطلق ان نوي كتهجيها وفي الخلاصة
 قال لعبدك انت غير مملوك لا يعتق بل يثبت له احكام الاحرار حتي
 يقر بان مملوكه ويصدقه فمملكه وكذا ليس هذا بعبد لا يعتق
 وقاس عليه في الحر لا ملك لي عليك كنت نازعه في النهر ويصح
 ايضا بهذا **ابني** او **بني** **للاصغر** سنامت المالك **والاكبر** وكذا هذا

حنفا
 ٥

هذا اي اوجدي او هذه اي واث لم يصحوا ذلك اولم ينشأ
العنف لانها صريح لا كناية ولذا اجاب بالباء واخرها لتفصيلها فان
صاحوا وجعل نسبهم في مود لهم وليس للقبيل اب معروف ثبت النسب
ايضا ما لم يقل ابني من الزنا فيعتق فقط وهل يشترط تصديق
فما سوي دعوة البتة قولان ولا تصير اصرام ولد ولو قال لعبد
هذه بنتي او لامته هذا ابني افتقر للبينة وفي هذا خالي او عمي
عتق واخي لا مال ينومن النسب لا يعتق **بيا ابني ويا اخي ويا**
اخي ويا ابني ولا سلطان لي عليك ولا **بالفاظ الملاق** صريح
وكنايتهم خلاف عكسه كما مر **وان نوي قيد** لا خير لتوقفه في النكاح
علي البينة كما نقله بيت المال وكذا انفي السلطات كما رجع الحال
واقره في البحر **وكذا انت الحر** يعتق بالبينة ذكره بيت المال وغيره **الا**
في قول له اطلقتك ولو لعبده فتح **امرك بيدك واختاري فانه**
عتق مع البينة فهو من كناية العتق ايضا ولا يدعي بدائع ويتوقف
علي القبول في المجلس وكذا اختار العتق او امر عتقك بيدك واث لم
يجز للنسبة لان تملك كالملاق ولا يعتق بخوانت علي حرام واث
نوي كنت يكفربو ملؤها ويصح ايضا **بقول له عبيدي او حماري او**
حماري حر كالوجه بين امراته وبهيته او حماره وقال احد كما
طالق طلقت امراته لا الوجه بين امراته او امته للحية والميمنة
جوهرة وزيلعي ويصح ايضا ملك **ذي رحم محرم** اي قريب
حرم نكاحه ابدا ولو شقفا فيعتق بقدره عنده او جملا كشر
زوجة ابيه الحامل منه **ولو المالك ميبا او مجنونا او كانرا في**
دار ناجة لو اعتق المسلم او الحر عبيده في دار الحرب لا يعتق
بعتقه بل بالتولية فلا ولا خلاف الثاني ولو عبيده مسلما او ذميا
عتق بالاتفاق لعدم ملكيته للاسترقاق زيلعي ويصح ايضا **تقوي**
لوجه الله والشيطان والمنم واث اثم كفر به اي بالاتفاق
للمنم المسلم **عند قصد التعظيم** لان تعظيم المنم كفر وعباد
الجوهرة لو قال للشيطان او للمنم كفر ويصح ايضا **بكره** اي اكراه
ولو غير ملجي **وسكر بسبب محظور** سجي ان كل مسكر حرام
فلا يخرج الا شرب المسكر فان كالاغواء ويصح ايضا مع **هزل**

ش

هزل هو عدم قصد حقيقة ولا مجازا **واث علق العتق بشرط** كدخول
دار صح وعتق اذا دخل **والتعليق** بامر كائنت تعين **فلن قال لعبد**
وهو في ملكه **ان ملكتك فانت حر** عتق للحال بخلاف **قول له**
لما شير ان انت عبيدي فانت حر لا يعتق لقصور الاضافة
ظهيرة وفيها تصيح حر تعليق وتقوم حر او تقدر حر تعين قال
ان سقيت حماري فذهب به للمال لم يشرب عتق لان المراد
عرف المأ عليه قال عبيدي الذي هو عتيق قديم الصحبة حر
عتق من صحبة سنة هو المختار ولو قال انت عتيق ونوي
في الملك ديت ولو زاد في السن لا يعتق **وعتق بما انت الا**
حر لا بما انت الامثل **لحر واث نوي** لا بكل مالي حر ولا بكل عبيد
في الارض او كل عبيد في الدنيا واهل بلخ حر عند الثاني وبه
يفي بخلاف هذه السكرة والدار حر **حر حراما اعتقا** اصالته
وقصد **اذا ولد له بعد عتقها الاقل من نصف حول** ولو
لاكثر عتق تبعا وبشرته احرار ولا يد **ولو حره** ولو بلفظ عتق
ومضغة وان حملت بولد فهو حر **عتق فقط** ولم يجز بيع الام وجرار
هبتها ولو دبره لم تجز هبتها في الاصح لانه كشاع وبطل بشرط
المال عليه وكذا اعلي امره كنت يشترط قبولها للعتق وفي الظهور
قال ما في بطنك متي ادي الي الفاتعليق وفيها اوصي به ومات
فاعتقه الف رثة جاز وضمنوه يوم الولادة ولو قال اكبر ولد
في بطنك حر فولدت ولديت فاولهما حر وجا اكبر **والولد**
ما دام حينما يتبع الام ولو بهيمة فيكون لصاحب الانثى وبوكل
ويصح به لو امره كذلك في الملك **بما ير اسبابه والرق** الا قد
المعروف ووصورة الرق بلاملك كالقار في دار الحرب فان كلهم
ارقا غير مملوكين لاحد فاول ما يؤخذ الاسير يوصف بالرق
لا المملوك كية حتى يحرر به ارضا فاذا اخذت ومعها ولد يتبعها
في الرق قهستاني **والحرية والعتق** **وقر وعده** كتابته وتديرو
مطلق واستيلا اذا لم يشترط الزوج حرية الولد كما مر وفي
رهت ودين وحق اضية واسترداد بيع وسريان ملك
فهو اثني عشر ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحر

القدم سنة

دخل هذه الدار اليوم ثم قال امر انتم طالق ان كان دخل اليوم
عققت وطلقت لانه بكل يمين زعم الحنث في الاخرى بخلاف مالمو
كانت الاولى بالله اذ الفوس لا يدخل تحت الحكم ليكذب به في الاخرى
ومن ملك قريب بسبب ما مع رجل اخر عتق فحظ بل انما علم
الشريك بقرايته او لا على الظاهر لان الحكم يدور على السبب و
لشريك ان يعتق او يستعصي امالو ملك مستولدته بالنكاح مع
اخر فبعضت حظا شريكه لكونه فيها بملك وان اشترى نصف
اجنبي ثم القريب باقية فله ان يفهم المشتري موسرا او
يستعصي العبد هذه ساقطة من نسخ الشرح وان اشترى نصف
قريب من ملكه لا يفهم بل يعبر مطلقا لمشاركته في العلة و
فيه بمكرك لانه لو اشتراه من احد الشريكين لزمه الفها ان
اجماعا للشريك الذي لم يبع لو المشتري موسرا بعد بيت ثلاثة
دبره واحد وبعده اعتق اخر وهما موسرات فبعضت كلا
الساكن الذي لم يدبر ولم يحرم دبره ان شئت فسمه قنا
ورجع بها على العبد لا معتق لان التدبير ضمان معه وضرة
هو الاصل وضمن المدبر معتق ثلثه مدبر الا ما ضمن المدبر
من ثلثه قنا النقص بتدبيره وسيجي ان قيمة المدبر ثلثا قيمته قنا
والولاين المعتق والمدبر اثنان اثنان له مدبر وما بقي المعتق
لعتق هكذا على ملكهما ولو قال هي ام ولد شريك وانكر
شريكه ولا يثبت تحت مدبر يوما وتتوقف بلا خد من يوم اقراره
ونفقتا في كسبها والافعلي المنكر وجنايتها موقوفة وقيمة لام و
لد الاضرورة اسلام ام ولد النصراني وقوماها ثلث قيمتها قنة
فلا يفهم غني اعتقها مشتركة بام ولدت فادعياء وصارت
لام ولد ههما فاعتقها احد هما لم يفهم وكذا لو ولدت فادعاه
احد هما ثبت نسب ولا سعاية ولا ضمانات خلافا لهما وانما
نصبت بالجناية اجماعا فلو قربها الي سبيع فافتت سهامها
لان ضمانات جناية لا غضب ولذا يفهم الصبي الحنث لزيالي
ولو قال العبد بيت عنده من ثلاثة اعبد له احد كما خرج
واحد ودخل اخر فاعاد قوله احد كما حرما دام حيا يوم البيات

بالبيات وان مات يومه بالبيات عتقت ثلثه اربعة
نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني وعققت من كل من غيره نصف
لثبوت بطريق التوزيع والضرة فلم يتعد وان صدر ذلك
المذكور منه في مرضه وضاق الثلث عنهم ولم يحزه وارثه
وقيمتهم سوا قسم الثلث بينهم كما ريات جعل كل عبد سبعة
اسهم كسهم العتق لاحتياجا الي مخرج له نصف وربع واقله اربعة
قتعول لسبعة وهي ثلث المال وعققت من ثلث من سبعة
ويسعي في اربعة وعققت من كل من غيره سهامات ويسعي في خمسة
فبيع سهام السعاية اربعة عشر وسهام الوصايا سبعة لنفادها
من الثلث وان طلق نسوة الثلاث كذلك ومهرهت سوا قبل وطل
ليفيد البيوت سقط ربع مهر من خرجت وثلاثة اثبات من ثبتت
وثبتت من دخلت لان بالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة
منصفائين الخارجة والثابتة فسقط ربع كل ثم بالايجاب الثاني سقط
الربع منصفائين الثابتة والداخلية واما الميراث لهن من ربع او ثلث
فلهن خلة نصف لانه لا يباحها الا الثابتة والنصف الاخر بيت
الخارجة والثابتة نصفان لعدم المخرج وعلي كل منهن عدة
الوفاة احتياطا لا الطلاق لعدم الدخول والوطئ والموت
بيات في طلاق بايت مبهم كقوله لامر اني احد يكاييت فوطئ
احدهما او ماتت كانت بيانا للاخرى قيل وكذا التقييل لا الطلاق
وهي التهديد بالطلاق كالطلاق كالعرض على البيع كالبيع لم اره
كبيع ولو فاسدا وموت ويحتمل لو بقتل العبد نفسه وتخريب
ولو معلقا وتدبير ولو مقيدا واستيلاء وكذا كل تصرف لا يصح
الا في الملك مكتابة واجارة وايضا وتزوج ورهت وهبة وعد
قة ولو غير مسلمتين ذكره ابن الكمال لان المساومة بيات
فهذه اولى بلا قبض بدائع في حق عتق مبهم كقوله احد كما
حرف فعل ما ذكر تعين الآخر ولو قيل له ايها نوبيت فقال لم
اعني هذا عتق الاخر ثم ان قال لم اعن هذا عتق الاول
ايضا وكذا الطلاق بخلاف الاقرار اجنبا ولو حني احد هاتعت
الجاني وعليه الميراث فعلا للضرورة ولو الجيرة لا يكون الوصل

وروايته بياناً فيهم وقال هو بيان جلت اولاً وعليه الفتوي
لعدم حله الا في الملك وكذا الموت لا يكون بياناً في الاخبار اتفاقاً
فلو قال لغلما من احد كما اني او قال لجاريته من احد كما
ام ولد في فمات احد هما لا يتبع الباقي للعق ولا
الاستيلاء دلات الاخبار يصح في الحي والميت بخلاف الانشاء
لامثلاث كانت اول ولد تله يشره ذكره فانت حرة فولدت
ذكر وانثى ولم يد رالا اول رقب الذكر بكل حال وعق نصف
الام والانثى لعقهما بتقدريم الذكر ورقهما بعكس فيعتق
نصفهما ويسعيات في نصف قيمتهما شهدا بعق احد ملوكهم
ولو امير لغت عند اي حيفه لكونها علي عتق مبهم الا ان
يكون شهادتهما في وصيته ومنها التدبير في الصحة والعق
في المرفق او ملاق مبهم فتقبل اجماعاً والاصل ان المطلاق المبهم
يحرم الفرج اجماعاً فيكون حق الدم فلا تشتط طه لهما له الدعوي
بخلاف العتق المبهم فلا يحرم عنده ككث لم يجرى يفتي به فيلحفظ
كما تقبل لو شهدا بعده موته انه اي المولي قال في صحته لقنيه
احد كما حر علي الامير لشيوع العتق بالموت فصار كل خصما وصحة
ابن الحال وغيره فروع شهدا بعق سالا ولا يعرفون عتق
ولو لم يبد ان كل اسم سالا وحده فلا عتق كشهادتهما بعق
لمعينة سهاها فتنسب اسمها او بطلاق احدي زوجتيه وسماها
فتنسبها لم تقبل لاجها لفتح باب الحلف بالعتق قال ان
دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر عتق من لم يدين
دخوله ولو لئلا سوا ملكه بعد حلفه او قبله لان المعني يوم اذ
دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله ولذا لو لم يقل يومئذ عتق
من لم وقت حلفه فقط كقول له بعد كل عبد لي او ام ملكه
حر بعد غد او بعد شهر اعتبر وقت حلفه لان لي
او ام ملكه الحال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئاً
يوم حلفه لغي يمينه ود بر بكل عبد لي او ام ملكه حر بعد
موتي من كان له مملوك يوم قال هذا القول لا يكون
مديراً مملوكاً بل مقيداً من ملكه بعده وككث ان مات عتقا

عتقاً من الثالث لتعليقه بالموت فيصير وصيته المملوك لا يتناول
الحال لانه تنع لامر فلا يعتق حال جاريته من قال كل مملوك لي
ذكر فهو حر ولو لم يقل ذكر لم يدخل الحامل فيعتق الحمل تبعاً وكذا
لفظ المملوك والعبد لا يتناول المكاتب والمشتري ويتناول المدبر
والمرهون والمأذون علي الصواب ولو نوي الذكور او لم
ينوي المدبر دين وفي ماله يكلهم احد لم يدين لرفع احتمال
التخصيص بالتاكيد فروع خلف لا يعتق عبده فكا تب او اشترى
قريباً او اشترى العبد نفسه ان بعته فانت حرة فباعه فاسد ام
عتق وفي ان كلمته لا لانها علي فعل نفسه ولو شهد ابنه فلات انه
كلم اباها بما جازت ان تحده وكذا ان ادعاه عند محمد وبطلها الثاني
باب شروط العتق علي جعل بالضم وفتح المال استق عبده
علي مال صحيح معلوم الجنس والقدر فقبل العبد كل المال في
الجلس يعزم مجلس علمه لو غايبا عتق وان لم يرد لانه معلق
علي القبول لا الادا حتى لو رد او اعرض بطل واما لو علقه
باب ايم كان اديت فانت حرة صا وماذا ونا له دلالة وهل يصح
حجوه ترد فيه في الحر لا مكاتباً لانه صريح في تعليق بالاداء وهو
يخالف المكاتب في عشرين ماله مسئلة ذكر منها تسعة فقال
فلا يتوقف عتقه علي قبول له ولا يبطل بده والمولي بيعه
قبل وجود شرطه وهو الاداء ولو باعته ثم اشتراه هل يجب
قبول ما ياتي به خلاف وعق بالتخليت بحيث لو مده لهما
اخذه ولو ادي عنده غيره تبرعاً او امر غيره بالاداء فادي لا
يعتق لان الشرط اداؤه ولم يوجد كما لا يعتق لو قيد بد
راهم فادي دنائره وكييس ايضاً فدفع في كيس اسود
او بهد الشهر فدفع في غيره او خط عنده البعض بطله وادي
الباقي وكذا الواجرا او مات المولي واداه الي الورثة لعدم
الشرط بل العبد بالسبب للورثة كما لو مات قبل الاداء فتركت له
المولاه بل لراخذ ما ظفر به وما فضل عنده من كسبه ولو
ادي من كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بماله عليه وتعلق
اداه بالجلس ان علق بات وبان الا لا يتبعه اولاده بخلاف

حت
م عتق وصحح الا ان دخلت دار فلان
ماتت حر فتشهد فلان واخر ان دخل مع

العتق
٤

المكاتب في الكل وهو اي المال **دين صحيح يبيع التكفيل به**
بخلاف بدل الكتابة فانه لا يبيع الكفالة به وهذه الموفية عشرة
ويؤاد ما في الزخيرة لو علقه بالق فاستقرضها ودفعها لمولاه
عتق ويؤجع الغريم على المولي لان غرضا الماذون احق بهما
حتى تتم ديونهم ولو استقرض الغني فدفع احد هما و
اكل الاخرى فالغريم مطالب بتمه المولي بهما المنع بعتقه من بيعه
بدينه ولو قال **انت بعد موتي بالق اب قبل بعده** اي موته
وانتقر مع ذلك وارث او وصي او قاض عند امتناع الوا
رث هو الاصح لان الميت ليس باهل للاعتاق **عتق بالالف**
والولا للميت والا يوجد كلا الامرين لا يعتق بذلك **ولو حرره**
على خد منته حولا مثلاً كما عتقك على ان تخدم مني سنة **فقبل**
وفي ان تخدم مني فانت حر لا يعتق الا بالشرط ولو خد من
اقل منها او عوضه عنها او قال ان تخدم مني واولاد ع
فانت بعض اولاده لا يعتق لان اب للتعلق وعلى المعوضة
وخد من الخدمة المعروفة فرب الناس **مدته** اي ايا كانت **فان**
جهلت او مات هو ولو حكا كعب **او مولاه قبلها** ولو خد من
بعضها فحسابه **تجب قيمته عليه** فتؤخذ منه لورثة او من
تركته للمولي وعند محمد تجب قيمة خد منته وبه نأخذ جاري
وهو نفقة عياله لو فقير على مولاه في المدة كالموصي له بالخدمة
او يكتب للاتفاق حتى يستغني ثم يخدم كالمولي كالمعسر بحث
في البحر الثاني واليهن الاول **كبيع عبد منته بغير** كبعثك نفسك
بهذا العين **فهاك** او استحققت **تجب قيمته** وعند محمد
قيمتها **ولو قال رجل لمولي امته اعترف امتك بالق على ان**
تزوجني تزوجنيها ان فعل العتق **وابت النكاح**
عتقت مجانا ولا شيء له على امره **لهجة** اشتراطه البذل
على الغير في الهلاك للاتفاق **ولو زاد لفظ عني** قسم الالف
على قيمتها ومهرها اي مهر مثلها **التبني** الشرا اقتضاها ولا
تجب قيمته ما سلم اي القيمة وتسقط **مهرها** قيمته المهر
فلو نكحت القابل **مهرها** مثلها من الالف **مهرها**

حد ٢

الام
مها

مهرها فيكون لها في وجهه ضم على وتركه وما اصاب قيمتها
في الاول **هدر وفي الثانية مولاه** باعتبار تضمنت الشراء وعدم
اعتق المولي امته على ان تزوج نفسها **فان** وجتر فلها مهر
مثلها وجوز الثاني اقتدا بفعله عليه السلام في صفة قلنا
كان عليه السلام مخصوصا بالنكاح بلا مهر **فان ابنت فعليها**
السعاية قيمتها اتفاقا وكذا لو اعتقت المرأة عبدا اعلى ان ينكحها
فان فعل فلها مهرها وان ابني فعليه قيمته **ولو كانت المعتقة**
على ذلك ام ولده فقبلت منقبة **فان ابنت** نكاحه فلا شيء
عليها خاتمة لعدم تقوم ام الولد **فرع** قال اعتق عني عبدا
وانت حر فاعتق عبدا جدي لا يعتق وفي ادني يعتق
لان ادخال في ملكه فيكون راضيا بالزيادة واما العتق اخراج
لان كسبه ملك المولي **باب عتق التديبر هو** لغة الاعتاق
عت دبر وهو ما بعد الموت وشرعا **تعلق العتق بطلاق مو**
ته ولو معني كان مت الي مائة سنة وخروج **بموت** **الطلاق**
بقيد الاطلاق التديبر المقيد كما سيجي وبموته تعليقه موت غيره
فانه ليس بتديبر مطلقا بل تعليق بشرط **كانا** او متي او ان
مت او هلك او حدثت بي حادثة **فانت حر** او يعتق او
معتق **او انت حر** **دبر مني** او انت مدبر او دبر ترك
داد بعد موتي او لا **وانت حر يوم موتي** اريد به مطلق
لقراره بما لا يمتد فان نوى النهار صح وكان مقيدا **او امت**
الي مائة سنة مثلاً **وغلب موته قبلها** هو المختار لانه كالكاين
لا محالة وافاد بالكاف عدم الحصر حتى لو اوصي لعبد به سهم
من مال يعتق **مهلكه** بموته ولو بغيره لا والفرق لا يخفى وذكرناه
في شرح الملقى **دبر عبده** ثم ذهب **عقله** **فالتديبر على حاله**
لما مر انه تعليق وهو لا يبطل بجنون ولا رجوع **بخلاف الوصية**
برقبته لاشياء ثم جرت فانت بطل **ولا يقبل التديبر الرجوع**
غيره **ويصح مع الاكره بخلافها** فالتديبر كوصية الا في هذه الثلاث
اشياء ويؤاد مدبر السفيه ومدبر قتل سيده **فلا يباع الدبر**
المطلق خلا فالشافي فلو قضى بجمعة بغير نقد وجل يبطل

من خصوصية يوم النكاح بغير مهر

في

مطلوب
لو شرط واقف الكتاب الرهن

التدبير قيل نعم لو قضى ببطلان صار كالحرق **ولا يؤهب ولا يرهق**
فشرط واقف الكتب الرهن باطل لا الوقف في يد مستعيره
امانة فلا يتاخر الايفاء والاستيقا بالرهق به **ولا يخرج**
من الملك الا بالاعتاق والكتابة تعميلا للحرية ويستفزع في
بابه والحيلة لمريد التدبير علي وخبر يملك بيده ان يدبره
مقيدا كانت مت وانت في ملكي اوان بقيت بعد موتي فانت
حر **ويستخدم المديون ويستاجر وينكح والامة تؤمل وتكح**
جبر والمولي اسحق بكسبه وارث ومهر المدبرة لبقام ملكه
في الجملة وبوته ولو حكما كالحاقه مرتد **اعتق** في اخر حزم
حياة المولي **من ثلث** اي ثلث ماله يوم موته الا اذا قل في محنة
انت حر او مديون مات مجهلا فيعتق نصفه من الكل ونصفه
من الثلث حاوي **وسعي** بحسابه ان لم يخرج من الثلث
وفي ثلث لان عتقه من الثلث **ان لم يترك غيره ولم وارث**
لم يحزه اي التدبير فان لم يكت وارث او كانت واجازه
عتق كله لانه وصية ولذا الوقتل سيده سعي في قيمته كمدبر
السفينة ولو قتلته ام الولد لاشي عليها كالبسط في الجوهره
وسعي في كله اي كل قيمته مديونا محتبي وهو ككاتب
وقال اخر مديون لو المولي مديونا بحيط ولود بر احد الشر
يكت فلا اخر خيرات العتق فان ضمت شريكه فمات سعي
في نصفه مختار **ولد المديون** تدبير مطلقا **مدبر** اما المقيد
فلا يتبعها وذكر المص في البيع الفاسد ان ولد المديون كايدي
فتامل واما تدبير الحمل فليعتق **ولو ولدت المدبرة من سيدها**
فهي ام ولده وبطل التدبير لان من الثلث والاستيلاد
من الكل فمات اقوي **وبيع** وهب ورهق المديون
المقيد **كان قال لرايت من من سفر عي او مرضي هذا او**
الى عشرين سنه مثلا ما يقع غالبا اوان مت وغسلت
او كتبت اوان مت او قتلت خلا فالزفرو زوجه الطال او
انت حر بعد موتي وموت فلان ماله يمت فلان قبله
فيصيره مطلقا **وانت حر بعد موت فلان** كما في الدرر

الدرر والكنز ورده في البحر بما في المبسوط وغيره من انه ليس
تدبير بل تعليقا حجة لومات فلا والمولي حي عتق من كل المال
ولومات المولي او لا بطل العتق التعليق **ويعتق المقيدان**
وجد الشرط بان مات من سفره او مرضه ذلك **كعتق المديون**
من الثلث لوجود الاضافة للموت **قال ان من من مرضي هذا**
فهو حر فقتل لا يعق بخلاف ما لو قال **في مرضي** ففرق بين
من وفي ولولم حي فتحول صداعا او بعكسه قال محمد هو مرضي
واحد محتبي **وقمة المديون المطلق ثلثا قيمته قنا به بقي** والمديون
المقيد **يقوم قنا** ذكر عن الخانية وفيها عنها صحيح قال لعبد ه
انت حر قبل موتي بشهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله لان
في المحتبي ولولاه بيعه في الاصح **فرع** قال مريض اعتق غلاما
بعد موتي ان شاء الله صح الا يصح وفي هو حر بعد موتي ان
شاء الله لم يصح لان الاول امر والاستثنا فيه باطل والثاني ايجاب
فصح الاستثنا **باب يوجب عتق الاستيلاد** هو لغة طلب الولد
من زوجته وامته وخمسة الفقهاء بالثاني **ان اولدت** ولو سقطها
الامة ولو مدبرة **من سيدها** ولو باستدخال منير فرجها
بافترار وينبغي ان يشهد ليلاسترق ولده بعد ممانته **ولو**
حامل كقولهم حملها او ما في بطنها مني كما مر في ثبوت النسب
وهذا اقضي لادبانه فيثبت بلادعوة كاستيلاد معتوه ومجنون ٢ اما
وهبانته **او** ولدت **من زوج** تزوجها ولو فاسد او طلي
بشبهة فولدت **فاشترها الزوج** اي ملكها كالا وبعضها **فهي**
ام ولد من حيث الملك فلو ملك ولدها من غيره فلم يبعه وكذا
لو استولدها بملك ثم استحققت او لحقت ثم ملكها فاعتق ام
الولد يتكرر بتكرار الملك كالحارم بخلاف المدبرة والمستولدة
حكمها كالمدبرة وقد مر الا في ثلاثة عشر مذكورة في فروق
الاشباه والبيع الفاسد من البحر منها انها **تعتق بوته**
من كل ماله والمدبرة من ثلثه **من غير سعي** والمدبرة تسعي
ولو قضى بجواز بيعها لم ينفذ بل يتوقف علي قضا قاض آخر
امضا وبطلان ان خيرة وينفذ في المدبرة كما مر **وان ولدت بعد**

ولد اثبت نسبه بلاد دعوة اذا لم تحرم عليه بنحو نكاح او كتابة
او وولي ابنه او المولي امها فلو ولدت لاثبتت ستة اشهر
لا يثبت الا بدعوة الا في المروحة فلا يثبت بل يعتق عليه
بدعوه ولو لا اقل من ستة اشهر ثبتت بلاد دعوة وفسد
النكاح كندب استثنى بها قبله بجر وقد مناه في نكاح الرقيق
وثبوت النسب **لكنه يتقي بنفي من غير توقف على لغات** لان
الفرش اربعة ضعيف للامة ومتوسط لام الولد وعلم حكمهما
وقوي للمكوحته فلا تنفي الا باللغات وقوي بالمعقودة فلا تنفي
اصلا لعدم اللغات **الا ان اقصى به قاض** غير حقيقي يري ذلك
فيلزمه بالقضا **وتنطاول الزمان** وهو ساكت كما في اللغات
لان دليل الرضا بجر فلا يثبت بنفي في هاتين الصورتين **اذا**
اسلمت ام ولد الذمي يعني الكافر او مدبرته مسكين **عرض**
عليه الاسلام فان اسلم فهي له **والاسعت** نظر المجانيين لان
خصومة الذمي والدا **اثبتت** من خصومة المسلم في ثلاث قيمتها
قننة وعققت بعد ادائها اي القيمة التي قدرها القاضي وهي
مكاتبته في حال سعادتها الا في صورتين **بالارد الى الرق** لو
عجزت اذ لو ردت لا عجزت ولومات قبل سعادتها ولها ولد
ولدته في سعادتها سعي فيما عليها والاعتقت **حجنا** لانها ام ولد
وكذا حكم المدبر فيسعي في ثلثي قيمته ولو اسلم قت الذمي
عرض الاسلام عليه فان اسلم فيها والا امر ببيعته تحلما
من يد الكافر ذكره مسكين فان ادعى **ولد امته** مشتركة ولو
مع ابيه ثبتت **نسبه من** ولو كانت كافرا او مريضا او مكاتبا
لكنه ان عجز فلم يبيعها **وهي ام ولده** **وهمن** يوم العلوق
نصف قيمتها ونصف عقرها ولو معبرا لا قيمة ولدها لان
علق حر الاصل وان ادعيه معا او جهل السابق **وقد استريا**
وقت الدعوة لا العلوق **في الاوصاف** فهو ابنتها فلو لم
يستويا قدم من العلوق في ملكه ولو بنكاح واب ومسلم وحر وذمي
وكفاي علي ابنت وذمي وعبد ومرد ومجوسي ثم لا يثبت نسب
ولد ثاثة بلاد دعوة لحرمة المولي كما مر **وهي ام ولدها** ان

ان حبلى في ملكها لا لو اشترىها حبلى لانها دعوة عتق فولاه لهما
وبادعا احد هما يضمن نصف قيمة الولد لا العقر **وعلي كل نصف**
عقرها وتقاما الا اذا كانت نصيب احد هما اكثر فياخذ منه
الزيادة لان المهر بقدر الملك بخلاف البنوة والارث والولاء فان
ذلك لهما سوية وان كانت احد هما اكثر نصيبا من الآخر لعدم
تجزئ النسب فيكون سوية لعدم الاولوية ويتبع الارث والولاء
وورث الاب من كل ارث ابنت كامل وورث امه ارث اب
واحد وكذا الحكم عند الامام لوكثر واو لونسقا وتما في البحر وفيه
لومات احدها او اعتقها عتقت بلا شيء **قلت** فالعتق انما تجزي
في القننة لا في ام الولد بل يعتق بعضها يعتق كلها اتفاقا محتملي فليحفظ
جارية بين اثنتين رجلين ولدت فادعاه احد هما واعتقه
الاخر وخرج **الكلامات** منهما معا فالدعوة **اولي** لاستنادها
للعلوق **خاتبة ادعي ولد امته مكاتبه وصده** **المكاتب**
لذم النسب بتصا دقهما كدعونه ولد جارية الاجنبي اما و
لد مكاتبته فلا يشترط تصد يقهما كما سمي **ولزم المدعي العقر**
وقيمة الولد يوم ولد **وسقط الحد** فنة للشبهة ولم نصرا
ولده لعدم الملك **ملكه وان كذب** المكاتب لم يثبت النسب
لجرحه علي نفسه بالعقد ولدت منه جارية غيره وقال اولها
لي مولاهما والولد **ولدي** **فصده** **قمر المولي** في الاحلال وكذب
في الولد لم يثبت نسبه فان صدقه فيها جميعا يثبت
والالا وقول الزيلعي ولو صدقه في الولد يثبت اي مع تصديقه
في الاحلال فلا مخالفة **كالاجني ولو ملكها او ملكه بعد تكذيب**
اي المولي ولو مكاتبه **يوما** من الدهر ثبت النسب وتصير ام
ولده اذا ملكها بقاء قدره **ولو استولد جارية احد ابويه او**
جده او امراته وقال طنت حلها لي فلا حد للشبهة ولا
نسب الا ان يصدقه فيها وان ملكه **يوما** عتق عليه وان
ملك امير لا تصير ام ولده لعدم ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف بتعا
للزيلعي لكن نقل هنا في نكاح الرقيق عن الدرر والحائنة
انه لو ملكها بعد تكذيبه يوما ثبت النسب لبقاء الاقرار فتدبر

نعم في الثانية زنا بامر فوالت فملكها لم تضرام ولد وان ملك الولد
عق وفي الاشياء لو ملك اخيه لامر من الزنا عتقت ولو اختر
لا بيرة **افروع** اراد وطلب امته ولا تصير ام ولده يملكها المفلح
ثم يتر وجهها اقربا موميتها في مرضه ان هناك ولد ورجل تعتق من
الكل والانه الثالث وما في يدها المولي الا اذا اوصي لها به نعم
في المجتبى استحسن محمد ان يترك لها ملحقة وقيصم ومقنة
ولا شيء للمهر **كنا** **سبب الايمان** مناسبة عدم تأثير
الهلل والاكرام وقدم العتاق لمشاركته للطلاق في الاسقاط
والسراية **المهن** لغة القوة وشرعا **عبارة عن عقد قوي**
بعدم الخالف على الفعل او الترك فدخل التعليق فانه يمين
شرعا الا في خمس مذكورة في الاشياء فلو حلف لا يحلف حنث
بطلاق وعتاق وشرطها الاسلام والتكليف وامكان البر وحكمها
البر والكفارة وركنها اللفظ المستعمل فيها وهل يكره الحلف بغير
الله قيل نعم للنهي وعامتهم لا وبه اقتصوا لاسيما في زمننا وجمالوا
النهي على الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة كقولهم بانيك و
لعمرك ونحو ذلك عيني **وهي** اي اليمين بالله لعدم تصور الغو
والغو في غيره تعالى فيقع بهما المطلاق ونحوه عيني فلحفظ
ولا يرد نحو هو يهودي لانه كناية عن اليمين بالله وان لم
يعقل وجه الكناية بد ايع **غوس** تفسر في الاثم ثم في النار و
هي كبيرة مطلقا لكان اثم الكبار متفاوت نهر **ان حلف على**
كاذب عهدا ولو غير فعل او ترك كوالله انه حجر الات في ماض
كوالله ما فعلت كذا **عالميا بفعله او حال** كوالله ما له علي **الغيا**
عالميا بخلافه **والله انه بكر عالميا** بانه غيره وتقييد هم بالفعل و
الماضي اتفقي او اكثري **ويانتم بها** فتلزم التوبة **وثانيها الغو**
لامواخذة فيها الا في ثلاث مطلق وعتاق ونذر اشياء فيقع
المطلاق على غالب الفلت اذا تبين خلافه وقد اشتهر عن
الشافعية خلافا **ان حلف كاذبا بظنه صادقا** في ماض او حال
فالغارق بين الغوس واللغو نعم الكذب واما في المستقبل
فالمنعقدة وخمس الشافعي بها يجري على اللسان بلا قصد مثل

مثل لا والله وبلي والله ولولات فلذا اقال **ويرجي عفو** او توا
ضعا وتاد بالالف وحلفه على ماض صادقا كوالله اني لقايم الات
في حال قيامه **وثالثها منعقدة وهي حلفه على مستقبل** ان يكثر
فيحسب والله لا اموت ولا تنطلع الشمس من الغوس وهذا القسم
فيه الكفارة لا يتر واحفظوا ايها النك ولا يتصور وحفظه الا في مستقبل
فقط وعند الشافعي يكفر في الغوس ايضا **ان حنث وهي** اي
الكفارة **ترفع الاثم وان توجب منه التوبة عنها** اي مع الكفارة
سراجية **ولو الحالف مكرها** او مخطيا او ذاهلا او ساهيا او ناسيا
بان حلف ان لا يحلف ثم نسي فحلف فيكفر مرتين مرة لحنثه وا
خري اذا فعل المحلوف عليه عيني حديث ثلاث هزله
جد منها اليمين **في اليمين او الحنث** فيحنث بفعل المحلوف
عليه مكرها خلافا للشافعي **وكذا** **حنث لو فعل وهو عيني**
عليه او مجنون فيكفر بالحنث كيف كان **والقسم بالله تعالى**
ولو يرفع الهاء ونصبها او حذفها كما يستعمله الاثراك وكذا واسم
الله يحلف النصارى وكذا باسم الله عند محمد ورجل في البحر بخلاف
بله بكسر اللام الا اذا كسر الهاء وقصد اليمين **او باسم الله** اخر من
اسمايه ولو مشتركا تغور في الحلف به او لا على المذهب كالرحمت
والرحيم والحليم والعليم ومالك يوم الدين والطلاب الغالب والحق
معرفا لامنكرا كما سيجي وفي المجتبى لو نوي بغير الله غير اليمين
دين او **بصفة يحلف بها** عرف امت صفاته تعالى صفة ذات
لا يوصف بصفها العزة الله وجلاله وكبريائه وملكوته وحيروته
وعظمته وقدرته او صفة فعل يوصف بها ويصفها كالغضب
والرضافات الايمان مبنية على العرف فما تغور في الحلف به فيمين
وما لا فلا لا يقسم **بغير الله تعالى كالنبي والقراء واللعنة** قال
الكال ولا يخفى ان الحلف بالقراء الات متعارف فيكون يميننا واما
الحلف بكلام الله فبعدم العرف وقال العيني وعندى ان المصحف
يمين لاسيما في زماننا وعند الثلاثة المصحف والقراء وكلام الله
يمين زاد احمد والنبي ايضا ولو تبرأ من احد هما فيمين اجمعا
الامت المصحف الات يتبرأ مما في يده لو تبرأ من دفتر فيمين بسملة
كان يميننا ولو تبرأ من كل اية فيمين او من الكتب الاربعة فيمين واحذ

حنث بغيره عليه

ولو كرهها البراءة فإيمان بعدد ما وبوري من الله وبوري من رسول
 يمينات ولو زاد والله ورسوله بربيات منه فأربع وبوري من الله ألف
 مرة يمين واحدة وبوري من الاسلام او صوم رمضان او الصلوة او
 من المؤمنين او عبد الصليب يمين لان كفو وتعليق الكفر بالشرط
 يمين وسيجي ان لو اعتقد الكفر فيكون الكفر في الجحيم والجنة
 الخلاصة والتجريد وتعدد الكفارة لتعدد اليمين والمجلس والمجا
 لس بها ولو قال نيت بالثاني الاول ففي حلفه بالله لا يقبل
 وبجدة او مرة يقبل وفيه معزيا لا يصلح للاصل هو يهودي
 هو نصراني يمينات وكذا والله والله او والله والرحمت
 في الاصح والتفقوات والله والرحمت يمينات ولا يحلف
 واحدة وفيه معزيا بالفتح قال الرازي اخاف علي من قال
 بيمينتي وحياتك وحياتك واسك ان يكفر وان اعتقد وجوب
 البر في كفو ولولا ان العامة يقولون ولا يعلمون لقلت
 ان مشرك وعنت ابن مسعود رضي الله عنه لان الحلف
 بالله كاذبا احب الي من ان احلف بغيره صاذا **والقسم**
نصفه لم يتعارف بالحلف بها من صفاته تعالى كرجلته وعلمه
ورضايه ونصيره وسخطه وعدله ولعنتم وشرعتم ودين
 وحدوده وصفته وسبحات الله ونحو ذلك لعدم العرف
والقسم ايضا بقوله لعن الله اي بقاؤه **وايم الله** اي يمين
 الله **وعهد الله** ووجه الله وسلطات الله ان نوي قدرته
وميثاقه وذمته والقسم ايضا بقوله **اقسم** **واحلف** او
 عزم **واشهد** بلفظ المضارع وكذا الماضي بالاولى كاقسمت وحلفت
 وعزمت واليت وشهدت **وان لم يقل بالله** اذا علق بشرط
وعلى تذر فان نوي بلفظ التذرية قريبة لزمته والالزمت الكفارة
 ويستفتح **وعلى يمين او عهد وان لم يصف الي الله** اذا
 علق بشرط محتمل **والقسم** ايضا بقوله **ان فعل كذا فهو يهودي**
 او نصراني او فاشهد واعلي بالنصرانية او شريك للكفار او
كافر فيكفر بجنس لو في المستقبل اما الماضي عالما بخلافه فهو س
 واختلف في كفه والاصح **ان الحالف لم يكفر** سواء علق بهامس او
ان ان كان عده في اعتقاده **ان يمين وان كان جاهلا وعنده**

رغم ان الثاني لا يفسر

من قال بيمينتي

وعنده انه يكفر في الحالف بالغوس وبما شدة الشرط في المستقبل
يكفر فيها الرضا بالكفر بخلاف الكفر فلا يصير مسلما الا بالتعليق
 لانه ترك كما بسطه المصنف في فتاويه وهل يكفر بقوله الله يعلم
 او يعلم الله انه فعل كذا او لم يفعل كذا كاذبا قال الزاهد في الا
 كثر نعم وقال الشنقي الاصح لانه قصد ترويح الذنوب دون
 الكفر وكذا لو وطئ المصحف قايلا ذلك لانه ترويح كذب لا
 اهانة المصحف محتمل وفيه اشهد الله لا افعل يستغفر الله ولا
 كفارة وكذا الشهد كذا واشهد ملايكلك لعدم العرف وفي الزخيرة ان
 فعلت كذا فلا اله في السما يكون ولا يكفر وفي فانا بيري من
 الشفاعة ليس يمين لان منكرها مبتدع لا كافر وكذا فصلاتي
 وصيامي لهذا الطاهر واما فصوصي لليهود فيمين ان اراد به القرية
 لان اراد الثواب **وقوله** مبتدأ خبره قوله الاتي **لا وحقا** الا اذا
 اراد به اسم الله **وحق الله** واختار في الاختيار ان يمين العرف
 ولو بالبا فيمين اتفاقا **وحرمته** وحرمة شهر الله وحرمة لا
 اله الا الله وبحق الرسول والامهات والصلوة **وعنده انه وثوابه ورضاه**
ولعنة الله واما شتر كلف في الثانية امانة الله يمين وفي النهرات
 نوي العبادات فليس يمين **وان فعله فعليه غضب** او **سخطه**
او لعنة الله او هو زان او سارق او شارب الخمر او كل
ربا لا يكون قسما لعدم التعارف فلو تعارف هل يكون يمين
 فظاهر كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال لا وتما في النهر وفي البحر
 ما يباح للصنورة لا يكفر مستحله له وختير **الا ان اراد الحالف**
بقوله اسم الله تعالى فيمين على المذهب كما صح في الثانية
ومن حروفه الواو والبا والتا والام القسم وحرف التثنية
 وهزة الاستفهام وقطع الف الوصل والميم المكسورة والمهمومة
 كقوله لله والله وم الله **وقد تقرر** حروفه ايجازا فيختص
 اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الجر والتزم رفع ايمت
 ولعمري **كقوله الله** بنصبه يترجى فافض وجره الكوفيات مسكن
لا فعلت كذا افادات اضممار حروف التاكيد في القسم لا يجوز ثم
 صرح بقوله الحالف بالعربية في الاثبات لا يكون **الاجح في التاكيد**

ما يباح للصنورة لا يكفر مستحله

وهو اللام والنون كقولهم والله لا فعلت كذا او والله لقد فعلت كذا
 امقروا بكلمة التوكيد وفي النفي بحرف النفي حتى لو قال
 والله افعل كذا اليوم كانت يمينه على النفي وتكون لامضمرة
 كانه قال لا افعل كذا الامتناع حذف حرف التوكيد في الاثبات
 لا ضمير العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من الجرعت المحيط
وكفارته هذه اضافة للشرط لان السبب عندنا الحنث **تحرير رقبته**
او اطلاقه عشرة مساكين **كأمر ولو ترك الاكل عوقب بوجوب**
هو ان ناهي قيمة لسقوط الفرض بالادني **وان عجز عنها طها وقت**
الاداء عند ناحتي لو وهب ماله وسلم ثم صام ثم رجع به بغير ابراه
 الصوم محتبي **قلت** وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في
 الهبة فخرج من الاصل **صام ثلاثة ايام ولا** ويبطل بالحيض بخلاف
 كفارة الفطر وجوز الشافعي التفريق واعتبر العجز عند الحنث
 مكين **والشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام**
للعري يومين ثم قبل فراغه بساعة **يسر** ولو بعت مورث
 مورثا لا يجوز له الصوم ويستأنف بالمال خائفة ولو صام ناسيا للمال
 لم يجز على الصحيح محتبي ولو نسي كيف حلف بالله او بطلاق او
 بصوم لاشي عليه الا ان يتذكر خائفة **ويجز التكفير ولو بالمال خلافا**
للشافعي قبل حنث ولا يسترده من الفقير لوقوعه صدقة
ومصرفها مصرف الزكاة فما لا فلا قيل الا الذي خلافا للثاني ويقول
 يفتي كما مر في بابها **والكفارة يمين كافر وان حنث مسلما** لا يمين
 انهم لا ايمان لهم واما وان تكثروا ايمانهم فيعني المصوري كتحليف
 الحاكم **وهو اي الكفر بطلها** ان اعرض بعد ما حلف مسلما
ثم ارتد والعياذ بالله **ثم حنث فلا كفارة** اصلها ما تقر
 ان الاوصاف الراجعة للرجل يستوي فيها الابتداء والبقاء بالحرمية
 في النكاح وكذا الوعدر الكافر بما هو قربة لا يلزم شي **ومن حلف**
على معصية كعدم الكلام مع ابويه او قتل فلان وانما قال اليوم
 لان وجوب الحنث لا يتاخر الا في اليمين الموقته اما المعلقة فحنث
 في اخرجياتة فيوصى بالكفارة بعت الخالف ويكفر عن يمينه بهلاك
 المحلوف عليه غاية **وجب الحنث والتكفير** لانه اهوت الامرين
 وحاصل ان المحلوف اما فعل او ترك ولا منهما اما معصية وهي مثله

في القهار او كسوتهم باي مبلغ
 للاوساط ويستفاد به خوف
 ثلاثة اشهر ويستمر عام
 البدر فلم يجز السراويل
 الا باقتار قيمة الاطعام ولو
 ادنى الكحل حلة او مائة ولم
 ينوال بعد ثيابها لغرم
 النية لفحة التكفير وقع
 عنها واحد هو اعلاها
 قيمة صح صح

الردة بطل يمينه

مسئلة المتن او واجب كحلف على ترك الشيء ليميلين الفطر اليوم
 وبره فرض او هو اولي من غيره او غيره او لي من كحلف على ترك
 زوجته شهرا وعنه وحشر اولي او مستويات كحلف لا ياكل هذا
 الخبز مثلا وبره اولي وايضا وحفظوا ما نكح يفيد وجوبه فتح فهي
 عشرة **ومن حرم** اي على نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام
 فهو علي حرام فالكل لا كفارة خلاصة واستشكل المصنف **شيا** ولو حراما
 او مالا غير كقولهم لخير او مال فلان علي حرام فيمين ماله يرد الاخبار
 خائفة **ثم نعلم بالكل** او نفقة ولو شهد ف او وهب لم يحنث
 بحكم العرف زبني **كفر** ليمينه لما تقررات تحريم الحلال يمين
 ومنه قولها الزوجه انت علي حرام او حرمتك علي نفسك فلو
 ملا وعثر في الجماع او اكرهها كفرت محتبي وفيه قال لقوم كلامكم
 علي حرام او كلام الفقير او اهل بغداد او اكل هذا الرغيف علي
 حرام حنث بالبعض وفي والله لا اكلكم او لا اكل لم يحنث الا
 بالكل زاد في الاشباه الا ان الم يملك الكفر في مجلس واحد او
 حلف لا يكل فلانا وفلانا ونوي اسد هما او لا يكل اخوة فلان
 ولراخ واحد وثامر فيها **قلت** وبره عرف جواب حاد حلف
 بالطلاق ان اولاد زوجته لا يفلحون بيمينه فطلق واحد لم
 يحنث **كل حال** او حلال الله وحلا المسلمين **علي حرام** زاد الكمال
 او الحرام يلزماني ونحوه **فهو علي الطعام والشراب** ولكن القوي
 في زماننا **علي انه تبييت امراته** بتطليقه ولو له اثبت جميعا **بلاية**
 وان نوي ثلاثا ثلاث وان قال لم انوطلا قال يصدق قنبا فغلبة
 الاستعمال ولذا لا يحلف به الا الرجال **ظهرية وان لم يكن له امرأة**
 وقت اليمين سوانح بعده ام لا **فيمين** فيكفر بالكل او شره لو
 يمينه على ات ولو بالله علي ماض فغوس او لغو ولو له امرأة
 وقتها فبانت بلاعة فالكل خلافة لانضرافها للطلاق وقد مر
 في الايلا **ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط** **وكانت من**
حنثه واجب اي فرض كاسيصرح به بتعاليل الجور والدرر **وهو**
عبادة مقصودة خرج الوضوء وتكفين الميت **وجهد الشرط**
 المعلق به **لزم النذر** يحد يث من نذر وسم فعليه الوفا بما سمي

كصوم وصلوة وصدقة ووقف واعتكاف واعتاق رقبة وحج ولو
 ما شيا فانها عبادة مقصودة ومن جنسها واجب لوجوب العتق
 في الكفارة والمشى الحج علي القادر من اهل مكة والقعدة الاخيرة في
 الملووت وهي لبث كالاعتكاف ووقف مسجد المسلمين واجب علي
 الامام من بيت المال والافعلي المسلمين فتح **ولم يلزم النازر ليس**
من جنس فرض كعبادة مريض وتشيع جنازة ودخول مسجد
 ولو مسجد الرسول والاقصي لانه ليس من جنسها فرض مقصود
 وهذا هو الضابط كما في الدرر وفي البحر شرايط خمسة فزاد ان لا
 يكون معصية لذاته فصيح نذر صوم يوم النحر لانه لغيره وان لا يكون
 واجبا عليه قبل النذر فلو نذر حجة الاسلام لم يلزم شي غيرهما وان
 لا يكون ما التزمه اكثر مما يمكنه او ملكا لغيره فلو نذر التصديق بالف ولا
 يمكنه الا ما يملكه المائة فقط خلاصة انتهى **قلت** ويزاد ما في
 الجواهر وان لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم امس او اعتكاف لم
 يصح نذره وفي القنية نذر التصديق علي الاعتيالم يصح ما لم يتوانا السيل
 ولو نذر التيسيرات دبر الصلوة لم تلزم ولو نذر ان يصلي علي النبي
 صلي الله عليه وسلم كل يوم كذا الزم وقيل **لا ثم ان** المعلق فيه تفصيل
 فان علقه بشرط **يريد** كان **قد غايب** او شفي مريض **يوفي** جوابا
 ان وجد الشرط وان علقه بما لم يوده كان **زنيبت** بفلانة مثلا فحنت
 وفي نذره او كفر ليمين علي المذهب لانه نذر بظاهره يمين بمعناه
 فيجوز ضرورة نذر مكلف بعق رقبة في ملكه وفي به والايف انتم
 بالترك ولا يدخل تحت الحكم فلا يجبره القاضي نذر ان يذبح ولده في فقيه
 شاة لقصة الخلل والفاه الثاني والشافعي كنذره بقتله **ولغالو** كاذب
نفسه او عبده ووجب محمد الشاة ولو ذبح ابيه او عبده او امر
 لغني اجماعا لانهم ليسوا اكسرو ولو قال ان بريئت من مرضي هذا
 ذبحت شاة او علي شاة اذ يحها فبري لا يلزم شي لان الذبح
 ليس من جنس فرض بل واجب كالا ضحية فلا يصح الا اذا زاد
وانتصدق باحدها فيلزم لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة
 فتح ويجز في مثل الدرر تناقض **ولو قال** لله علي ان اذبح
 جزوا **وانتصدق** بلحري فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في مجموع

شروط النذر

زواهر

مجموع النوازل ووجهه لا يخفي وفي القنية ان ذهبت هذه العلة
 فعلي كذا ذهبت ثم عادت لا يلزم شي **نذر** لفقير **مكة** جاز
الصرف الي فقر غير لما تقر في كتاب الصوم ان النذر غير
 المعلق لا يختص بشي نذر ان يتصدق بعشرة دراهم من الخبز
 فتصدق بغيره جاز ان ساوي العشرة كتصدق بثلثه نذر
 صوم شهر معين لزوم متتابع الكنت ان افطر فيه يوما قضاء
 وحده وان قال متتابع بالزوم استقلا لمعين ولو نذر صوم
 الابد فاكل لعذر فدي نذر ان يتصدق بالف من ماله وهو يملك
 لزوم ما يملكها منها فقط هو المختار لا فيما لم يملك لم يوجب النذر
 في الملك ولا مضاهيا الي سبه فلم يصح **كالوقال** مالي في المساكين صدقة
 ولا مال لم يصح اتفاقا نذر التصديق بهذه المائة يوم كذا علي زيد
 فتصدق بباية اخرى قبله قبل ذلك اليوم على فقير اخر جاز لما
 تقرر فيما مر **قال علي** نذر **ولم يذره** عليه ولا نية له فعليه كفارة
يمين ولو نوي صياما بالاعدد لزوم ثلاثه ايام ولو صدقة فاطلوع
 عشرة مساكين كالفطرة ولو نذر ثلاثين حجة لزوم بقدره **ومل**
بجلفرات شاة الله بطل يمينه **وكذا يبطل** به اي بالاستثنا المتصل
 كما تعلق بالقول عبادة او معاملته لو يمينه الاخير ولو بالامر او
 النهي كما عتقوا عبدي بعد مويت ان شاة الله وبع عبدي هذا ان شاة
 الله لم يصح الاستثنا **خلاف المتعلق بالقلب** كالنية كما مر في
 الصوم **باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى**
والايتان والركوب وغير ذلك الاصل ان الايمان مبنية علي عند
 الشافعي علي الحقيقة اللغوية وعند مالك علي الاستعمال القراني
 وعند احمد علي النية وعند ناعلي العرف ما لم ينو ما يحتمل اللفظ فلا
 حنث في لا يهدم بيتا يبيت العنكبوت الا بالنية فتح **الايمان مبنية**
علي اللفظ لا علي الاخر فلو اعتاها علي غيره **وخلف** ان لا
 يشترى لشيء بفلس فاشترى لربد رهم او اكثر شي لم يحنث
 كمن حلف لا يخرج من الباب او لا يضر به اسواطا او يغد ينو اليوم
 بالف فخرج من السطوح وضرب بعضها وغدي برغيف اشتراه بالف
 اشباه لم يحنث لان العبرة لعوم اللفظ الا في مسائل حلف لا يشترى

بعشرة حنث واحد عشر بخلاف البيع اشباه لا يحنث بدخول الكعبة
 والمسجد والبيع النصارى والكيسة لليهود والدولين والفلز التي
 على الباب اذا لم يهلح الليتوتة بحرف في حلفه لا يدخل بيتا لانها لم
 تعد لليتوتة ولذا يحنث في الصفرة والايوان على المذهب
 لانديات فيها صيفا وان لم يكن مستقفا فتح وفي لا يدخل دارا لم
 يحنث بدخولها خربة لا بنا فيها اصلا وفي هذه الدار يحنث وان
 صارت ههنا او بنيت دار اخرى بعد الانهدام لاث الدار اسم
 للعصرة والبناء وصف الصفرة انما تعتبر في المنكر لا المعين الا للمعين
 اذا كانت شرط او داعية للمعين كحلفه على هذا الرطب فيتيقن
 بالوصف وان جعلت بعد الانهدام بستانا ومسجدا او حماما
 او بيتا او بلب عليها الما فصارت نهر لا يحنث وان بنيت دارا
 بعد ذلك كذا البيت وكذا بيتا بالاولي فهدم او بني بيتا اخر ولو
 بنى في الاول لزوال اسم البيت ولو هدم السقف دوان
 الحيطان قد دخل حنث في المعين لانه كالمهفة لاني المنكر لا الصفرة
 تعتبر فيه كما وعزاه في البحر للبدائع كمن نذر فيه في النهر بانه
 لا فرق بين حنث صاح الليتوتة قنيد بهذه الدار لانه لو اشار
 ولم يسم بان قال هذه حنث بدخولها على اي صفرة كانت
 كذا المسجد فخر ببقاير مسجد الي يوم القيامة به يفتي ولو زيد فيه
 حصة قد دخلها لم يحنث ما لم يقل مسجد بني فلان فيحنث وكذلك
 الدار لانه عقد يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع
 ويحذر ولو حلف لا يجلس الي هذه الاسطوانة او الي هذا الحائط
 فهدم ما ثم بنيا ولو بنى فحنث بالوصف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم
 اعيدت بنيتها لم يحنث بالوصف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم
 براه فكتب به لاث غير المبري لا يسمى قلما بل انبوا فاذا اكسره فقد
 زال الاسم ومقي زال بطلت اليمين والواقف على السطح داخل
 عند المتقدمين خلا للمتأخرين ووفق الكمال بحل الحنث على سطح
 لم سائر وعد مبر علي مقابله وقال ابن الكمال ان طالع من بلاد
 العجم لا يحنث قال مسكين وعليه الفتوي وفي البحر فاذا انزل
 ارتقي شجرة او ما يطا حنث وهو على قول المتأخرين لا والظاهر

طالع الصنعة في المنكر
 انما تعتبر في المعين

طالع الاسم
 متى زال الاسم

والظاهر قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمى د اخلا عرفا لالو حفر
 سرد ابا او قناة لا يتفع بها اهل الدار قال وعم احلا لاقه المسجد فلو
 فوقه مسكن قد حفر لم يحنث لانه ليس بمسجد بدائع ولو قيد
 الدخول بالباب حنث بالحادث ولو نقي الا اذا عينه بالاشارة بدائع
 والواقف بقدميه في طاق الباب اي عتبه التي يحث لو اغلق الباب
 كان خارجا لا يحنث وان كان بعكس بحيث لو اغلق كان دخلا
 حنث في حلفه لا يدخل ولو كان المحلوف على الخروج انعكس
 الحكم كمن في المحلوف لا يخرج فرفي شجرة حتى صار حال لو سقط
 سقط في الطريق لم يحنث لان الشجرة كبناء الدار وهذا الحكم
 المذكور اذا كان الحالف واقفا بقدميه في طاق الباب فلو وقف
 بايدي رجله على العتبة وادخل الاخرى فان استوي الجانبان
 او كان الجانب الخارج اسفل لم يحنث وان كان الجانب الداخل اسفل
 حنث زلمي وقيل لا يحنث مطلقا هو المصحيح ظهيرة لان الانفصا
 ل التام لا يكون الا بالقدمين ودام الركوب واللبس والسكنى
 كالانشاء فيحنث بمكة ساعة لادوام الدخول والخروج والتزويج
 والتطهير والضايفات ما يتد فلد وامر حكم الابتداء والافلا وهذا
 لو اليمين حال الدوام اما قبله فلا فلو قال كلما ركبت فانت طالق
 او فعلي درهم ثم ركب ودام لزم طلاقه ودرهم ولو كان رابعا
 لزم في كل ساعة يمكن التزول طلاقه ودرهم قلت في عرفنا
 لا يحنث الا ابتداء الفعل في الفصول كلها وان لم ينو واليه مال
 استاذنا بجنتي حلف لا يسكن هذه الدار والبيت او المحلة
 يعني الحارة فخرج وبقي متاعه واهله حتى لو بقي وتد حنث
 واعتبر محمد نقل ما يقوم به السكنى وهو ارفق وعليه الفتوي قاله
 العيني ولو ابي سكة او مسجد على الاوجه قاله الكمال واقره المحلل
 في النهر وهذا المومنين بالعربية ولو بالفارسية برجر وجه بقصر
 كالوكان سكناه تنعوا كالوكانت ابنت المرات النقلة وغلبته او
 لم يمكن الخروج ولو بدخول ليل او غلق باب او اشتغل بطلب
 دار اخرى او دابة وان بقي اياما او كان له امتعة كثيرة فاشتغل
 بطلبها بنفسه وان امكرا ان يستكرى دابة لم يحنث ولو نوي التحول

حنث بالمال الحاش

طالع كمال
 الدوام كمال
 ما يتد فلد وامر حكم الابتداء

بهدنه ديت وعند الشافعي يكفي خروج بنية الانتقال **بخلاف المصنف**
 والبلد **والقرية** فان يبر بنفسه فقط **فرع** حلف لا يساكن فلانا ساكنه
 في عرصة دار وهذا في حجة حنث الا ان تكون دارا كبيرة ولو تقاسما
 ها بجايها بينهما ان عين الدار في يمين حنث وان نكرها لا ولد لها
 فلا ن غضبان اقام مع حنث علم اولاد وان انتقل فور الا حالو
 نزل ضيفا وكذا لو سافر الى الف فسكن فلا ن مع اهله به يفتي
 لان لم يساكن حقيقة ولو قيد المساكنة بشهر حنث بساعة لعدم
 امتدادها بخلاف الاقامة بجر وفي خزائن الفتاوي حلف لا يفرها
 فضر بها من غير قصد لا يحنث **وحنث في الاخرج** من المسجد
ان حمل واخرج مختارا بامر وبذنه بان حمل مكرها لا يحنث **ولو**
راضيا بالخروج في الامم **ومثله لا يدخل اقساما واحكاما** واذالم
 يحنث بدخوله بلا امره او بترك او عثا وهبوب ريح او جمع
 دابة على الصحيح ظهيرية **لا تتحل يمينه** لعدم فعله **علي المذهب**
 الصحيح فتح وغيره وفي المخرج الظهيرية به يفتي لكن خالف
 في فتاويه فاقني بالخلع اذا بقول ابي شعاع لانه ارفق لكنك
 علمت المعتمد **ولا يحنث في قوله لا يخرج الا الى جنازة** **ان خرج**
اليها فاصد اعند انفصاله من باب داره مشي معها ام لا لما في
 البدائع ان خرجت الا الى المسجد لم تطلق **ثم اتي امر اخر** لان
 الشرطي للزوج والذهاب والرجوع والعبادة والزيارة النية
 عند الانفصال لا الوصول الا في الاتيات فلو حلف **لا يخرج اولا**
يذهب او لا يرجع بجر يحنث **الي مكة** فخرج يريد هاتم **رجع**
 عنها قصد غيرها ام لا **فخرج حنث** فاذا جاوز **عمرات** **معه** **علي**
قصد **ها** ان يمينه وبينها مدة سفر والاحنث بجر دانفصاله
 فتح بجنا وفيه حلف لا يخرج مع فلا ن العالم الي مكة فخرج معه
 حتى جاوز البيوت بر وفي لا يخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقا
 بر خارج بغداد حنث **وفي لا يات بها** لا يحنث الا بالوصول كما مر
 والفرق لا يحنث **كما لا يحنث لو حلف ان لا اتي امر اخر** **فلا ن**
فذهبت قبل العرس **وكانت شمة حنث** **مضى** العرس لانها ما
 انت العرس بل العرس اتاها **ذخيرة** حلف **ليما تين** فحوث ياتي

حنث
 حنث
 حنث
 حنث

حنث

حنث

فانت طالق فخرجت
 تريد المسجد ثم بدلتها
 فذهبت لغير المسجد
 حنث
 شرط الفعل سنة عند الانفصال
 لا الوصول

ياتي منزله او حان نوبة لقيه او لا **فالم يات** **ما ت** **احد** **هما** **حنث**
في اخر حيا وكذا كل يمين معلقة اما الموقوت فيعتبر اخره فان
 مات قبل مضيه فلا حنث وقوله حنث يفيد انه لو ارتد وحق
 لا يحنث لبطلان يمينه بالرد بجر الرد كما مر قد بر حلف **لا**
تتبرع **ان استطاع** **فهي** استطاعة المصلحة لانه المتعارف فتقع
على رفع الموانع كمرض او سلمات وكذا جنون او نسيان
 بجر حنث **وان نوي** **بها القدرة** **للحقيقة** **المقارنة** **للفعل** **صدق**
ديانة لا فضاء على الا وجه فتح لانه خلاف الظاهر وقد اظهر
 الزاهد في اعتزاله هنا في المجتبى كما اظهر في القنينة في موضعين
 من الفاظه التكفير **لا يخرج** **بغير** **ذني** **او الابان** **في** **او بامري**
 او بعلمي او برضاي **شرط** **للر كل خروج** **اذن** **الا لغرق** او
 حرق او فرقة ولو نوال اذن مرة ديت وتخل يمينه بجر وجها
 ملا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو
 نهاها بعد ذلك مع عند محمد وعليه الفتوي ولو الجحيت وفي
 الصيرفة حلف بالطلاق لا يحنث اهله لبلد كذا ارفع الامر للحاكم
 فبعث رجلا ياذنه فنقل اهله لا يحنث **بخلاف** **قوله** **الا ان** **او**
حتي **اذن** **لك** **لانه** **لغاثة** **ولو نوي** **التعدد** **صدق** **حلف** **لا يدخل**
دار **فلا ن** **يد** **به** **نسبة** **السكنى** **اليه** **عرفا** **ولو تبع** **او باعارة**
 باعتبار عموم المجاز ومعناه كون محل الحقيقة فردا من افراد
 المجاز **او حلف** **لا يبيع** **قدم** **في** **دار** **فلا ن** **حنث** **بدخولها** **طلقا**
 ولو حافيا او راكبا لما تقررات الحقيقة متى كانت معتذرة او
 مهجورة صير الي المجاز حتي لو اضلج ووضع قدميه لم يحنث
وشرط الحنث **في** **قوله** **ان خرجت** **مثلا** **فانت طالق** **اوان**
 ضربت عبداك فعبدي **حرم** **يد** **الخروج** **والضرب** **فعله** **فورا**
 لان قصده المنع عن ذلك الفعل عرفا ومدارا لايات عليه وهذه
 تسمى يمين الفور تقربا بوج باظهارها ولم يخالف احد **وكذا في**
 حلفه **ان تغديت** **فكذ** **ا بعد** **قول الطالب** **يقال** **تغدي** **مع**
 شرط الحنث **تغدي** **مع** **ذلك** **الطعام** **المدعو** **عليه** **وان** **ضم** **الي**
 ان تغديت **اليوم** **او معك** **فعبدي** **جر** **حنث** **بطلاق** **التغدي**

حنث
 حنث

حنث

حنث

حنث

لزيادة تداعي الجواب فجعل مبتدأ يا وفي طلاق الاشباه ان للتراخي
 الابقرينة الفور ومنه طلب جماعها فابت فقال ان لم تدخلي
 معي البيت قد خلت بعد سكوت شهوت حنت وفي البحر عن
 المحيط طول التشاجر لا يقطع الفور وكذا لو خافت فوت
 الصلوات فصلت او اشتغلت بالوضوء لصلوة المكتوبة او
 اشتغلت بالصلوة المكتوبة لان عذر شرعا وكذا عرفا **مركب**
العبد الماذون والمكاتب ليس ملوا في حق اليمين الا
 بشرطين ان الم يكن دينه مستغرا وقد نواه في حنت
حلف لا يركب قاله يمين علي ما يركب الناس عرفا من غرس
 ومار فلو ركب ظهر اسباب او بغيره وبقرة او فيلا **لا يحنث**
 استحسانا الا بالنسبة لظهيرية **قلت** وينبغي حنث بالبعير في مصر
 والشام وبالفيل في الهند للتعارف قاله المصنف ولو حمل على الدابة
 مكرها فلا حنث كحلف لا يركب فرسا فركب برزونا او بعكسه
 لان اسم الفرس اسم للعربي والبرزوان للعجمي وللخيل يعم
 هذا الويشير بالعربية ولو بالفارسية حنث بكل حال ولو حلف
 لا يركب حيوانا او دابة **باب اليمين في الاكل والشرب**
واللبس والكلام الاكل ايصال ما يحتمل المضغ بغيره الى الجوف كخبز
 وفاكهة مصغ او لاي وان ابتلع بلا مضغ **والشرب** ايصال ما لا
 يحتمل المضغ من المايعات الى الجوف كماء وغسل ففي حلفه
 لا ياكل بيض حنث ببلعها وفي لا ياكل عينا مثلا لا يحنث بهمه لان
 المصنوع نوع ثالث ولو غصره واكل قشره حنث بداعي ككت
 في نهذيب القلاشي حلف لا ياكل سكر لا يحنث بهمه وفي عرفنا
 يحنث واما الذوق فعمل الفم بمجرد معرفة الطعم وصل الى
 الجوف ام لا واكل وشرب ذوق ولو تمضمض للصلوة لا يحنث
 ولو عني بالذوق الاكل لم يصدق الا لدليل حلف **لا ياكل من**
هذه الخلعة او الكرمة **تقيد حنث بالكرمة من ثمرها** بالثلثة اي ما
 يخرج منها بلا تغير بصنع جديدة فيحنث بالعصير للابد بس المطبوخ
 ولا يوصول غصن منها شجرة اخرى وان لم يكن للشجرة ثرة
 فتعريف يمينه الي ثمرها فيحنث اذا اشترى بهما كولا واكلا ولو اكل

او لا يركب مركبا حنث بكل
 مركب سفينة او محلا او
 دابة سوى الادمي وسبي
 ما لو حلف مع صح لا يركب

اكل من عين الخلعة لا يحنث وان نواه لان الحقيقة مهجورة
 ولو احنث وفي المحيط لو نوى اكل عينها لم يحنث باكل ما يخرج منها
 لانه نوى حقيقة كلامه قاله المصنف تبع الشيوخ وينبغي ان لا يصدق
 قضا التحنث المحار زاد في النهر فان قلت ورق الكرما ياكل
 عرفا فينبغي صرف اليمين لعينه **قلت** اهل العرف انها لا تكون
 مطبوخا وفي الشاة **لا يحنث باللحم خاصة** لا باللبس لانها ما كولة
 فتتعد اليمين عليها **ولا يحنث في حلفه لا ياكل من هذا اليسر**
او الدملب او اللب باكل رطبه ونقعه وشيرازه لان هذا مضاف
 داعية الى اليمين فتتقيد به بخلاف لا ياكل هذا الصبي وهذا
 الشاب فكلم بعد ما شاع او لا ياكل هذا الحمل بفتحتين ولد الشاة
فالكر بعد ما صار كيشا فانه يحنث لانها غير داعية والاصل ان
 المحلوف عليه اذا كانت صفة داعية الى اليمين تقيد به في المعرف
 والمنكر فاذا زالت زال اليمين وما لا يصلح داعية اعتبار في المنكر
 دون المعرف وفي المجتبى حلف لا ياكل هذا الجنون فبر او هذا
 الكافر فاسلم لا يحنث لانها صفة داعية وفي لا ياكل رجلا فكلهم صبي
 حنث وقيل لا ياكل صبي وكلم بالغال انه بعد البلوغ يدعي شايما ونفي
 الي ثلاث فكل الى خمسين فتشيع **ولا ياكل هذا العنب فصار زبيب**
 هذا وما بعده معطوف على قوله من هذا اليسر مما لا يحنث
 به **ولا ياكل هذا اللب فصار جينا** او لا ياكل من هذه البيضة
فاكل فزار يجهز كذا في نسخ الشرح وفي نسخ المت فرخها **ولا يذوق**
من هذا الجوز فصار خلا او من هذا زهر هذه الشجرة فاكل
بعد ما صار لوزا او مشمشا لم يحنث بخلاف حلفه لا ياكل ثمرا فاكل
 حيسا فانه يحنث لانه ثمر مفتت وان ضم اليرشني من السمن
 او غيره يجر وفيه الاصل فيما اذا حلف لا ياكل معينا فاكل بغيره ان
 كل شيء ياكله الرجل في مجلس او يشربه في شربه فاحلف على
 كله ولا فعلي بغيره **وكذا لا يحنث لو حلف لا ياكل بسرا فاكل**
رطبا او لا ياكل عينا فاكل زبيبا بخلاف بخوجوز ولو زفان الاسم
 يتناول الرطب ايضا **ولو حلف لا ياكل رطبا او بسرا** حلف لا
 ياكل رطبا ولا بسرا حنث باكل المذنب بكسر النون لانه المحلوف
 عليه وزيادة **ولا يحنث بشرا كباسة** بكسر الكاف عرجون

كتاب وكبره ونحو

ويقال منقود **بسر** فيها **رطب** في حلفه لا يشترى **رطب** لاث
الشرائع على الحلة والمغلوب تابع بخلاف حلفه على الاكل لو قوعه
شيا فشيئا ولا حنت في حلفه لا ياكل لها **بكل مرقة** او **سك** الا اذا
نواها ولا في لا يركب دابة **فركب كافر** او لا يجلس على وتجلس
علي جبل مع تسميتها في القران لها ودابة واوتاد العرف وما في
التبيين من حنت لا يركب حيوانا يركوب انسان رده في النهر
بات العرف العلي مضمم عند ناك العرف القولي **ولحم الانسان**
والكبد والكروش والريته والقلب والمطحال **والخنزير لحم** هذا
في عرصة ف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كما في البحر عن
الخلاصة وغيرها ومن علم ان العجمي يعتبر عرصة قلعها وفي
لحانية الراس والا كاي لحم في عين الاكل لا في عين الشراء وفي
لا ياكل من هذا الحمار يقع على كرايه ومن هذا الكلب لا يقع على
صيده ولا يعم البقر الحاموس ولا يحنت بالي النبي هو الاصح
ولا يحنت **بشحم الظاهر** وهو اللحم السميت في حلفه لا ياكل
شحما خلا فالحمايل بشحم البط والامعا اتقا لاهما في العظم اتفاقا
فتح **واليمين على شرا الشحم** ويبيع كهي **علي اكله** حكما وخلافا
يلبي ولا يحنت بالية في حلفه لا ياكل او لا يشترى **شحما** او لحما لا
نهان في ثالث ولا يحنت بخبز او دقيق او سويق في حلفه لا
ياكل هذا البر لا بالقضم من عينها لو مقلية كالبليلة في عرفنا اما
لو قضمها نية فلا حنت الا بالنية فتح وفي النهر عن الكشف المسئلة
على ثلاث او حدها ان يقول هذه الحنطة ويشير لغيره وهي
مسئلة المختصر الثانية ان يقول هذه بلاد كحنطة فيحنت بالكلها
كيف كان ولو نية او خبز الثالث ان يقول حنطة فيحنت بالكلها
ولو نية لا بخبز الخبز ولو زرعه لم يحنت بالخارج وفي هذا الدقيق
حنت بما يتخذ منه كالحب ونحوه لعصيدة وحلوا لا يسفر في الامع
كما في اكل عين الخلة **والخبز ما اعتاده اهل بلد الخلف** فالشاي
بالر واليمن بالذرة والطبري بخبز الارز وبعض اهل القتا الشعير
فلو دخل بلد الر واستمر لا ياكل الا الشعير لم يحنت الا بالشعير لاث
العرف الخاص معتبر فتح حلف لا ياكل من خبز فلا نرا نصرف
الي الخبزة التي تصير في التور والامت عجتته وهي شر للضرب

العرف العمي كالتور

العرف الخبيث

للضرب ظهرية ومنه الرقاق لا الفطائر والثريد او بعد ماد قدر
او فتر لا نرا يسمى خبز وحنت في لا ياكل طعاما من طعام فلا
بالكل خلة او زيتا او ملح ويطعام نفسه لا لو اخذت نبيذه او ما به
فاكل به خبز او في لا ياكل سمنا فاكل سويقا ولا نية لاث يحنت لو
عصر سال السميت حنت والا جوهره وفي البدايع لا ياكل طعاما
ما فاحظ طمينة فاكل لم يحنت **والشوا والطبخ** يقعان **علي اللحم**
المشوي والمطبوخ بالما هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبخ
يقع على كل مطبوخ بالما ولو بودك او زيت او سميت كان نقله المص
عن الحنطي وفي النهر الطعام يعم ما ياكل على وجه الطعم كخبز
وناحية ككت في عرفنا **والراس ما يباع في مصر** اي مصر الخالف
اعتبار العرف **والفاحزة التفاح والطبخ** **والشمش** ونحوها لا
العنب والرمات والرطب خلا فالحما خلا ف عصر والعبارة للعرف
فيحنت بكل ما يعد فاحزة عرفنا ذكره الشمني واقره المص **واللوي**
ما ليس من جنس حنطة فيحنت بالكل خبيث وعسل وسكر
ككت المرجع في عادات الناس ففي بلاد نالا يحنت في فانيد
وعسل وسكر كان نقله المص عن الظهري **والادام ما يبيع بطيخ به**
للخبز ان الختلط به **كل وزيت وملح** لذو به في الفم **الا اللحم والبيض**
والجبن وقال محمد هو ما ياكل مع الخبز **غالبا به يفتي** كما في البحر عن
التهديب وفيه ما ياكل لحم وحده غالبا كتمر وزبيب وجوز
وعنب وبطيخ ونقل والفواكه ليس ادا ما الا في موضع ياكل تبعا
للخبز غالبا اعتبار العرف وفي البدايع الجوز رطب فاحزة وبابسة
ادام **فروع** حلف لا ياكل لحما والاخر لا ياكل بهلا والاخر فلفلا فطبخ
حشو فيه كل ذلك فاطولم يحنتوا الا صاحب الفلفل لانه لا ياكل
الاكاذ وهذا ان وجد طعمه ويزاد في الزعفران وفي يمينه
وفي لا ياكل لبنا فطبخ بارزا ولا ينظر الي فلا فظن الي يده
او رجلا او اعلا راسه لم يحنت والي راسه ظهره وظهره حنت
وفي المس يحنت يمس اليد والرجل عرف عن عليه اليمن فقال
نعم كان حالف في الصحيح كذا في الميرفية وغيره قال المص
هذا هو المشهور ككت في فوايد شيخنا عن التاخر خانية انه

نعم لا يصير حالف هو المصحح ثم فرع عليه انما يقع من التعليق
 في المحاكمات الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح
 علي المصحح التقدي الاكل المتعارف الذي يقصد به الشيع وكذا
 التعشي والابدان ياكل اكثر من نصف الشيع في غدا وعشا وسحور
في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر وفي البحر عن
 الخلاصة طلوع الشمس قال وينبغي اعتداده للعرف لا في النهر
 واهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الفصيص الاكبر فيدخل
 وقت الغدا فيعمل به ففهم **قلت** وكذلك اهل الشام ثم لا
 بد ان يكون **ما يتعدى به اهل بلده عادة وغدا اكل بلده**
ما تعارف اهلها حتى لو شيع بشرب اللبن يحنت البدن
 لا الضرب **زيتي والتعشي منه** اي الزوال وفي البحر عن
 الاسيحي وفي عرفنا وقت العشا بعد صلاة العصر
قلت وهو عرف مصر والشام الى نصف الليل **والسحور**
هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان اكلت
او قال ان شربت او لبست او تحنت او نحو ذلك فعدي
حر ونوي معينا اي خبرا اولينا او قلنا مثالا لم يصدق
اصلا فيحنت باي شيء اكل او شرب وقيل يدين كالمو
 لونوي اكل الاطعمة او كل مياه العالم حتى لا يحنت اصلا لنية
 محتمل كلامه **ولو ضم** لان اكلت **طعاما او شربت شرابا او**
لبست ثيابا **بيت** اذا قال عنيت شيادون شيء لانه
 ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لانه ذكر في سياق الشرط
 فتعم كالنكرة في النفي والاصل ان النية انما تقع في الملفوظ الا
 في ثلاث فيدين في فعل الخروج والسائلة وتخصيص الجنس
 كخشية او غريزة لا الصفة كغوية او بصريّة فتح **تخصيص**
العام **تفهم د** **بان** اجماعا قال كل امرأة اتز وجها فهي طالق
 ثم قال نويت من بلده كذا **لا يصدق** **فرضا** وكذا من غصب
 داهم انسان فلما حلف على الخصم عاما نوي خاصا به **يفتي**
 خلافا لخصاف وفي الولو الجيرة من حلفه ظالم واخذ بقول
 لخصاف فلا بأس به وقالوا لنية الحالف لو بطلاق او عتاق وكذا

فلوم

وكذا بالله لو مظلوما وان ظالما فلم يستحلف ولا تعلق للقضا في اليمين
 بالله **حلف لا يشرب من** شيء لا يمكن فيه الكرع نحو **جولة** فيمينه
علي الكرع من حنته لو شرب من نهر اخذ منه لم يحنت وفي
 البحر عن الظهيرية الكرع لا يكون الا بعد الخوض في الماء كمن في
 القهستان عن الكشف انه ليس بشرط **بخلاف ما دجلة** فيحنت
 بغير الكرع ايضا **وفيما لا ياتي منه الكرع كالبيرو والجلب** فيحنت **بالشرب**
بالا **مطلقا** اي سوا قال من البيرو ومن ما البيرو لتعين المجاز
 ولو تكلف الكرع مما لا ياتي ذلك اي الكرع لا يحنت في الاصح
 لعدم العرف **امكان البر في المستقبل** **سرها** **انقضاء اليمين**
 ولو بطلاق **وبقائها** ادلا بد من تصور الاصل لتعقد في حق
 الحلف وهو الكفارة ثم فرع عليه ففي حلفه **لا شرب** **ما هذا الكور**
اليوم **ولا ما فيه او كان** فيه ما **وصب** ولو بفعله او بنفسه
في يومه قبل الليل او **اطلق** يمينه عن الوقت **ولا ما فيه لا يحنت**
 سوا علم يحنت وقت الحلف ان فيه ما او لا في الاصح لعدم امكان
 البر **وان اطلق** **وكان** فيه ما **فصب حنت** او جوب البر في
 المطلقة كما فرغ وقد فات بصير ما الموقته في اخر الوقت
 وهذا الاصل فر وعده كثيرة منها ان لم تعلق الصبح غدا فانت كذا
 لا يحنت بحضها بكرة في الاصح ومنها ان لم تدر في الديار
 الذي اردت من كيسي فانت طالق فان الديار في الكيس
 لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهينى صداك
 اليوم فانت طالق وقال ابو هات وهيتية قدامك فالحيلة
 ان تشتري منه بهرها ثوبا مملوفا وتقبضه فادامضي
 اليوم لم يحنت ابو هات لعدم الهبة ولا الزوج لعجزها عن
 الهبة عند الغروب لسقوط المهر **بالبيع** **البيع** ثم اذا ارادت
 الرجوع ردته بخيار الروية وفي حلفه والله **ليصدق** **السما** **او**
ليقبل **هذا الحجر** **هيا حنت** **الحال** الامكان البر حقيقة ثم يحنت
 للعجز عاده ولو وقت اليمين لم يحنت ما لم يضي ذلك الوقت
 وفي زخيرة الفقها قال لامراته ان لم اعرج الي السها هذه
 الليلة فانت كذا ينصب سلما ثم يعرج الي سها البيت لقوله

مسألة الكور

تعالى فليمدد سبب الى السماء اي سماء البيت قال الباقي والظلم
 خروجهما من قاعدة مبنى الايمان **وكذا الحكم لو حلف ليقول**
فلانا عالم ابو نر ان يكت قتل بعد احيا الله فيحنت **وان لم**
يكن عالم ابو نر فلا يحنت لان عقد يمينه على حياة كانت فيه ولا
 يتصور كسيلة الكوز وكقول ان تركت من السماء فعد ي
 حرلات المتك لا يتصور في غير المقدور **وحلف لا يكلمه فناداه**
وهو ناييم فاقبله فلو لم يوقظه لم يحنت هو المختار ولو
 مستيقظا حنت لو يحنت يسمع بشرط ان يفهمه عن اليمين
 فلو قال مصولا ان كلمت فانت طالق فاذهي او اذهبي
 لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبي طلقت لان
 مستانف ولو قال يا حبيب اسمع واصنع كذا وكذا او قصد اسماع
 المحلوف عليه لم يحنت وفي السراجية سال محمد حال صغره
 ابا حنيفة فيمن قال لا خير والله لا كلمك ثلاث مرات فقال
 ابو حنيفة ثم ماذا افتسم محمد وقال انظر حسنا يا شيخ فاكس
 ابو حنيفة لا يصح ثم قال حنت مرتين فقال محمد احسنت
 فقال ابو حنيفة لا ادري اي الكلمتين اوجع لي قوله حسنا او
 احسنت **او حلف لا يكلم الا بان نر فان لم يعلم** بالاذن
 فكلمه **حنت** لا اشتقاق الاذن من الاذن فيشترط العلم
 بخلاف لا يكلم الا برضاه فريض ولم يعلم بالذن الرضي من
 اعمال القلب فيتم به **الكلام** والتحديث **لا يكون الا باللسان**
 فلا يحنت بالشارة وكما في التنف وفي الخانية لا اقول
 له كذا فكتب اليه حنت ففرق بين القول والكلام هو كمن
 نقل المصنف بعد شم الرياح عن الجامع انه الكلام خلافا
 لابن سماعة **والاخبار والاقرار والشارة تكون بالكتابة**
لا بالشارة والايما والافلهار والانشاء والاعلام يكون بالكتابة
وبالشارة ايضا ولو قال لم انو الاشارة ديت وفي لا يجره
 او لا يبشره يحنت بالكتابة **ان اخبرني** او علمتني **ان**
فلانا قدم ونحوه يحنت بالصدق والكذب ولو قال بقوله
ونحوه فعلى الصدق خاصة لا فادتها المواق الخبر بنفس

زيلي ٢

بنفس القدوم كما حققناه في بحث البامت الاصول وكذا
 ان كتبت بقدوم فلان كما سيجي في الباب الاتي وسال
 الرشيد محمد عمن لا يكتب الي فلان قاوما بالكتابة هل يحنت
 فقال نعم يا امير المؤمنين ان كما مثلك **لا يكلمه شهرا فيمن**
حنت حلفه ولو عرفه فعلى باقية **حلاف لا اعتكفت** او لا صوم
شهرا فان التعيين اليه والفرق ان ذكر الوقت فيما تناول
 الابد لاخراج ما رواه وفيه الايتنا وله للمد اليه زيلي **حلف لا**
يتكلم فقرأ القران او سبح في الصلوة لا يحنت اتفاقا **وان**
فعل ذلك خارجها حنت على الظاهر كما نخرج في البحر ونج
 في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه الدرر والملتقى بل في البحر
 من التهديب انه لا يحنت بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وقوا
 في الشرنبلالية قايلا ولا عليل من كثرة التصحيح لمع مخالفة
 العرف ويقاس عليه القادر من مالكت يعكس عليه ما في الفتح
 واما الشعر فيحنت به لان كلام منظوم انتهى فغير المنظوم
 اولى فتأمل **حلف لا يقرأ القران اليوم يحنت بالقرأة في**
الصلوة او خارجها ولو قرأ البسيلة فان نوي ما في المنزل
حنت والا لانهم لا يريدون به القران ولو حلف
 لا يقرأ سورة كذا او كتاب فلان لا يحنت بالنظر فيه
 وفهمه به يفتي واقعات **حلف لا يكلم فلانا اليوم فعلى**
المجد يد بين لقرا انه اليوم بفعل لا يتم فعم فان نوي النهار
 صدق لانه الحقيقة **ولو قال ليلة الكرم فلانا فكذا فهو على الليل**
خاصة لعدم استعماله مفردا في مطلق الوقت قال ان كلمته
اي عمر والا ان يقدم زيدا او حجة والا ان ياذن او
حجة ياذن فكذا فكمه قبل قدومه او حصة قبل ان نر حنت
ولو بعد هما لا يحنت لجعله القدوم والاذن غاية لعدم الكلام
وان مات زيد قبلهما سقط الحلف قيد بتأخير الجزاء لانه لو
 قدمه فقال امراته طالق الا ان يقدم زيد لم يطلق تك
 للغاية بل للشرط لان الطلاق مما لا يحتمل التاقيت فلا تطلق
 بقود من بل بهوته **كالو قال** غيره **والله لا اكلمك حتى ياذن لي**

فلان او قال لغريمه والله لا افارقك حتى تتقي حقي او حلف
 ليوفيه اليوم **فمات فلان قبل الان او بري من الدين**
 فاليمن ساقط والاصل ان الحالف ان جعل ليمينه غاية وفاتت
 الغاية بطل اليمين خلافا للثاني **كلمة مارال وما دام وما كان غاية**
تتقي اليمين بها فلو حلف لا يفعل كذا مادام يخاري فخرج
 منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين ببيع **اليمين** وكذا
 لا ياكل هذا الطعام مادام ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنث
 بالكل باقية لانتهاء اليمين ببيع البعض وكذا لا افارقك حتى تعطيني
 حقي اليوم او حتى اقدمك الي السلطات اليوم لا يحنث به في
 اليوم بل يفارقته بعده ولو قدم اليوم لا يحنث وان فارقته بعده
 يحرق وكذا لو حلف ان يحرق باب القاضي ويحلف فاعترف
 الخصم او ظهر شهود سقط اليمين لتقيده من جهة لماضي بحال
 انكاره كما سمي في باب اليمين في الضرب **وفي حلفه لا يكلم**
عبده اي عبده فلان **او عرسه او عبده يقدر او لا يدخل داره**
 او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او لا يركب دابة **ان زالت**
اضافته يبيع او يطلاق او عداوة **وكلم لا يحنث في العبد** وخو
 مما يملك كالدار **اشار اليه بهذا** **ولا على المذهب** لان العبد ساقط
 الاعتبار عند الاحرار فكان كالثوب والدار **وفي غيره** اي في
 تكليم غير العبد من العرس والمديق لا الدار لانها لا تكلم فتكون
 الدار مستكوت عنها للعلم بانها كالعبد بالطريق الاولي فتنبه **ان**
اشار بهذا او عين **حنث** لان الحريه لذارته **ولا يشر** ولم يعين
 لا يحنث **وحنث بالمتجدد** بان اشترى عبدا او تزوج بعد اليمين
 لا يكلم صاحب هذا الفيلسوف مثلا **فكلم بعد ما عه حنث** لان
 الاضافة التعريف ولذا لو كلم المشتري لم يحنث **الزمان والحين**
ومكرها ستر اشهر من حيث حلفه لانه الوسط **وبها اي**
 بالنية **ما نوي** فيها علي المصباح بدائع **وغرة الشهر وراس الشهر**
اول ليلة منه ويومها **اوله** الي **ما دون النصف** **واحد** **اذ انفي**
خمس عشر يوما فلو حلف ان يصوم اول يوم من اخر الشهر
 واخر يوم من اول الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر

عشر والصف من حيث القا للفشواي ليسر ضد الشا بدائع وفي حلفه
 لا يكلم **الدهر والابد** هو العمر اي مدة حياة الحالف عند عدم
 النية **ودهر منكر لم يدور وقاله هو كالحين** وغيره **خاف** ان اذا
 لم يرد عن الامام شئ في مسئلة وجب لافتي بقولهما نهر
 وفي السراج توقف الامام في اربعة عشر مسئلة ونقل لادري
 عن الائمة الاربعة بل عن النبي صلي الله عليه وسلم وعن
 جبريل ايضا **الايام** **وايام كثيرة والشهور والسنون** والجمع
 والازمنة والاعاين والدهور عشرة من كل صنف لانه
 اكثر ما يذكر بلفظ الجمع ففي لا يكلمه الا زمنا خمس سنين
ومكرها ثلاثة لانه اقل الجمع مالم توصف بالكثرة كما مر **حلف**
لا يكلم عبدا او عبيد فلان او لا يركب دابة او لا يلبس
ثيابه ففعل بثلاثة منها **حنث** وان كان له اي لفلات اكثر
 من ثلاثة من كل صنف **والا** بان كلم اقل من ثلاثة لا يحنث
 وتصح نية الكل **ولو كانت يمينه علي زوجاته او احد قايه**
او اخواته لا يحنث مالم يكلم الكل مما سمي لان المنع لمعني
 في هؤلاء فتعلقت اليمين باعيانهم ولو لم يكن له الا اخ
 واحد فان كان يعلم به حنث والا لا كما في الواقعات والحف في
 النهر الا صدقا والزوجات **قلت** وهي من المسائل الاربع
 التي يكون فيها جمع لواحد كما في الاشباه واما الاطعمة والثياب
 والنساء فيقع علي الواحد اجماعا لانصراف المعرف للعهدات
 امكنت والا فللجنس ولو نوا كل صنف **باب اليمين في**
الطلاق والعتاق الاصل فيه ان الولد الميت ولد في حق
 غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم لفرد سابق والاخير
 لفرد لاحق والوسط لفرد بين العديتين المتساويتين
 وان المتوفى باحد هما لا يتصف بالآخرى للتنافي ولا كذلك
 الفعل لعدم لان الفعل الثاني غير الاول فلو قال اخر تزوج
 اتزوج فالتى اتزوجها مطلق ملقت المتزوجة **طريقين**
 مرتين لانه جعل الآخر وصفا للفعل وهو العقد وعقد حاهو
 الاخر **اول عبدا** **اشترى** **يدخر** **فاشترى** **عبدا** **اعتق** **لما رات**

توقف الامام في
 ١٤

الاول اسم لفرد سابق وقد وجد ولو اشترى عبديت معا
 ثم احرقه اعتق اصلا لعدم الفردية فان زاد كلمة واحدة
 او اسود او بالد نأثر عتق الثالث عملا بالوصف ولو قال
 اول عبد اشترى واحد انا اشترى عبديت ثم اشترى
 واحد الا يعتق الثالث واثار الى الفرق بقوله الاحتمال
 اي لا يثبوت قوله واحد احتمل ان يكون حال امت العبد او
 او المولي فلا يعتق بالشك وجوز في الجرحه صفة للعبد هو
 كواحدة وفي النهر خبر لم يتد احد وف فهو كواحد ولو قال
 اول عبد امك فهو حر فملك عبد ونصف عبد عتق الطفل
 وكذا الثياب بخلاف المكيلات والموزونات للمزاجه زيل
 قال اخر عبد امك فهو حر فملك عبد فانما الحالف لم يعتق
 اذ لا بد للاخر من الاول بخلاف العكس كالبعد لا بد له من
 قبل بخلاف قبل فلو اشترى الحالف المذكور عبد ثم عبدا ثم
 مات الحالف عتق الثاني مستند الي الشرع فيعتبر من كل المال
 لو اشترى في الصحة والافمن الثلث وعليه فلا يميز فار الوعلق
 البايت بالآخر خلافا لهما واما الوسط ففي البديع انه لا يكون
 الا في وترقناني الثلاثة وسط وكذا ثالث الخمسة وهكذا ان ولدت
 فانت كذا حنت بالميت ولو سقط مستعين الخلق والالا بخلاف
 فهو حر فولدت ميتا ثم اخري عتق الحبي وحده لبطلات
 الرق بالموت بخلاف الولد والولادة البشارة عرفنا اسم خبر سار
 خرج الضار فليس ببشاعر فابل لغة ومنه فبشرهم بعذاب اليم
 صدق خرج الكذب فلا يعتق ليس للمبشر بعلم فيكون من
 الاول دون الباقيت فلو قال كل عبد بشرني بكذا فهو حر
 فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول فقط لما قلنا وتكون بكاتب
 ورسالة ما لم ينو المشافهة فتكون كالحديث ولو ارسل بعض
 عبده بعد اخرا ذكر الرسالة عتق المرسل والا الرسول وان
 بشره معا عتقوا التحققا من الكل بدليل فبشره بخلام
 عليم والبشارة لا فرق فيها بين ذكر الباء وعدوها بخلاف الخبر
 فانما يعتق بالصدق مع الباء كما في الباب قبله والكتابة كالخبر

وقت ٣

ابشارة

كالحبر فيما ذكر والاسلام لا بد فيه من الصدق ولو بلا بيا بالشاة
 لان الاعلام اثبات للعلم والكذب لا يفيد به دايغ قاعدة النية
 اذا تارة عتق العتق الاختيارية كالشر مثالا بخلاف الارث
 لا شرهري والحالات المرق المعتقد كامل صبح التكفير والالتفات
 بات لم تقارب العلة او قارنتها والرق غير كامل كالمعلم الولد
 لا يصح التكفير ثم فرع عليها بقوله ففصح شرا ابيهم للكفارة
 المقارنة لا شر من حلف بعقده لعدمها ولا شر مستولدة
 بنكاح علق عتقها من كفارتها بشرها بالنقصات بخلاف ما اذا
 قال لقتة ان اشترى يتك فانك حررة عن كفارة يميني ما
 شراها حيث تجزيه عنها للمقارنة كانهاب ووصية تاويا
 عند القبول بخلاف ارث لما مر زيل عتق يقول ان
 تسريت امه فهي حررة من شراها وهي ملكة اي حين
 حلفه لم يصادفتها الملك لا يعتق من اشترى فتسريها ويثبت
 التسري بالتحصين والوطي وشرط الثاني عدم العزل
 زيل ولو قال ان تسريت بامه فانك طالق او عبدي
 حر فتسريت في ملكه او من اشترى اها بعد التعليق
 طلق عتق وانما الفرق بقوله لوجود الشرط
 بلا مانع لصحة تعليق ملاق المنكوحه باي شرط كان فليحفظ
 كل ملوك لي حر عتق عبده ومدبره ويد بيت في نية الزكور
 لا الاناث وامهات اولاده ملكهم رقية ويذا لامكاتبه الابالنية
 ومعتق البعض كالمكاتب لعدم الملك يد او في الفتح ينبغي في
 كل مرقوق لي حر ان يعتق المكاتب لام الولد الابالنية
 هذه مطلق او هذه وهذه ملقت الاخيره وخير الاولين
 وكذا العتق والاقرار لان الواحد المذكور بيت وقدي
 ادخلها بين الاولين وعطف الثالث على الواقع منها فكا
 كاحد كما طالق وهذه لا يصح العطف هذه علي هذه الثانية
 للزوم الاخبار عن المثني بالمفرد وهذا اذا لم يذكر للثاني والثالث
 خبر فان ذكر بات قال هذه مطلق او هذه وهذه مطلقا
 او قال هذا احدا وهذا حر ان فانه لا يعتق احد ولا تطلق ٣ وهذا
 بل يخير ان يختار الايجاب الاول عتق الاول وحده وطلقت

الاولي وحدها وان اختار الاجاب الثاني عتق الاخيرات
وملقت الاخيرات تات حلف لا يساكت فلا فسا فر الحالف
 فسكت فلا تتمع اهل الحالف حنت عنده لا عند الثاني
 وبه يفني قال لعبد ه ان لم تاتي الليلة حتى اضربك
 فاني فلم يضرب حنت عند الثاني لا عند الثالث وبه
 يفني اختلف في لحاق الشرط باليمين المعقود بعد السكوت
 فمصحح الثاني وابطله الثالث وبه يفني فلا حنت ان كان
 كذا فكذا اوسكت ثم قال ولا كذا ثم ظهر انه كان كذا خائفة
باب اليمين في البيع والشرا والصوم والصلاة وغيرها
 الاصل في افعال تتعلق حقوقه بالمباشرة كبيع واجارة
 لا حنت بفعل مأموره وكل ما يتعلق حقوقه بحال الامر كزكاح
 وصدقة وما لا حقوق له كاترا واعارة يحنت بفعل وكيله
 ايضا لان سفير ومعبّر يحنت **بالمباشرة** بنفسه **لا بالامر**
ان كان ممت بيا شرب بنفسه في البيع ومنه الهبة بعوض
 فلهيئة **والشرا** ومنه السلم والاقالة وقيل والتعاطي شرح
 وحياتية **والاجارة والاستيجار** فلو حلف لا يوجر وله
 مستغلات اجرتها امراته واعتذر الاجرة لم يحنت كتركها
 في ايدي الساكنين وكاخذ اجرة شهر قد سكنوا فيه بخلاف
 شهر لم يسكنوا فيه ذخيرة **والصلح عن مال** وقيد به بقوله **مع**
القرار لان مع الانكار سفير **والقسمة والخطومة وضرب**
الولد اي الكبير لان الصغير يملك ضربه فيملك التفويض فيحنت
 كالقاضي **وان كان الحالف ذا سلطان** كقاضي وشريف **لا**
يباشر هذه الاشياء بنفسه حنت بالمباشرة وبالامر اي بالتفويض
 اليه بالعرف وبمقصود الحالف **وان كان يباشره** و
يقوض اخري اعتبر **الاغلب** وقيل تعتبر السلعة فلو مما
 يشتريها بنفسه لشرفها لا حنت بوكيله والاحتنت **ويحنت**
بفعله وفعل مأموره لم يقل وكيله لان من هذا النوع الاستفراغ
 والتوكيل به غير صحيح **في النكاح** لا لانكاح **والطلاق والعقاق**
 الواقعين بكلام وجد بعد اليمين لا قبله كعقود دخول دار زيلعي

١٩٥
 زيلعي **والخلع والكتابة والصلح عن دم عهدها** وانكار كاسر والهبة
 ولو فاسدة او بعوض **والهدية** **والقرض والاستقراض**
 وان لم يقبل **وضرب العبد** قيل والزوجة **والبناء والحياطة** وان
 لم يحسن ذلك خائفة **والذبح والايديع والاستيداع وكذا الاعارة**
والاستعارة ان اخبر الوكيل الكلام مخبر الرسالة والافلا حنت
 تاترا خائفة **وقضا الدين وقضيه والكسوة** وليس منها التكفين
 الا اذا اراد الاسترد وت التملك سر اجية **والجل** وذكر منها في الجبر
 بنفا واربعين وفي النهرين شراح الوهابية نظم والذي مالا
 حنت فيه بفعل الوكيل لانه الاقل مشير الي حنت فيما نفي فقال
 . . بفعل وكيل ليس يحنت حالف . . يبيع وشرا صلح مال خصومة . .
 . . اجارة استيجار الضرب لا يبرئة كذا اقسمة والحنت في غير اثبت . .
ه ولام دخل متداخرا اقتضي **لا ياتي على فعل** اراد بدخولها
 عليه قريها من ايت كمال تجري فيه النيابة للغير كبيع وشرا
واجارة وحياطة وصياغة وبناء اقتضي اي اللام امره اي توكيله
 ليخص به اي بالمخوف عليه اذ اللام للاختصاص ولا يتحقق الا
 بامره المفيد للتوكيل فلم يحنت في ان بعث لك ثوبا ان
 باعه بلا امره لان تفويض التوكيل سوا ملكه اي المخاطب ذلك الثوب
 او لا بخلاف ما لو قال ثوبا لك فانه يقتضي كونه ملكا له كما سيجي
 فان دخل اللام على عينه اي ذات او على فعل لا يقع ذلك
 الفعل عن غيره اي لا يقبل ذلك النيابة كالمكمل وشرب ودخول
وضرب الولد بخلاف العبد فانه يقبل النيابة اقتضي دخول اللام
 ملكه اي ملك المخاطب المخوف عليه لانه كمال الاختصاص
حنت في ان بعث ثوبا لك ان باع ثوبه بلا امره هذا انظر
 الدخول على العين وهو الثوب لانه تقديره ان بعث ثوبا هو
 مملوكا واما تقدير دخوله على فعل لا يقع عن غيره فذكره بقوله
 وكذا اي مثل ما مر من اشتراك كون المخوف عليه ملك
 المخاطب قوله ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا
 اقتضي ان يكون الطعام والشراب ملك المخاطب كافي ان
 اكلت طعاما لك لان اللام هنا اقرب الي الاسم من الفعل والقرب

من اسباب التزويج واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة
الملك بل يراد الاختصاص **وان نوي غيره** اي ما مر **صدق**
فيما فيه تشديد عليه قضا وديانة ودين فيما له ثم الفرق بين
الديانة والقضا لا يتأتى في اليمين بالله لا الكفارة لا مطالب لها كما مر **قال**
ان بعته او ابتعته فهو حر فعقد عليه بيعا **بالخيار لنفسه**
حنث لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان اجيز بعد ذلك
في الاصح كالوقال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام وقيد
بالخيار لانه لو قال **ان بعته فهو حر فباعه بيعا صحيحا بالخيار**
لا يعتق لزوال ملكه وتخل اليمين لتحقيق الشرط زلتني **وتحنث**
الحالف في المسئلتين بالبيع والشر **الفاسد والموقوف لا باطل**
لعدم الملك وان قبضه ولو اشترى مديرا او مكاتبه لم يحنث الاباحة
قاض ومكاتب **فرع** قال لا تمتد ابعت منك شيئا فانت حرة فباع
نصفها من زوج ولدت او من ابيها لم يقع عتق المولي ولو من ابني
وقع والفرق في الظهيرية وانما قيد بالبيع لانه في حلفه **لا يتزوج**
امراة وهذه **المرأة فهو علي الصحيح دون الفاسد في الصحيح**
وكذا الوطء لا يصلي ولا يصوم ولا يصحح لان المقصود منها التوثيق
ومن لم يحل النكاح اجملا ولا يثبت بالفاسد فلا تنحل اليه بخلاف
البيع لان المقصود منه الملك وان ثبت بالفاسد والهبته والاباحة
كبيع ولو كانت ذلك **كله في الماضي** كانت تزوجت او صممت **فهو**
عليها اي الصحيح والفاسد لان اخبار **فان عني به الصحيح**
صدق لان النكاح المعنوي بدايع مات لم ابع هذا الرقيق **كذا**
فاعتق المولى او **دبر** رقيقه تدبر **مطلقا** فلا يحنث بالمقيد فتح
او استولد **الامة حنث** لتحقيق الشرط بفوات محليته البيع حتى لو
قال ان لم ابعك فانت تدبر او استولد عتق ولا يعتبر تكرار
الرق بالردة لانه مو هو **قالت** له امراته تزوجت علي فقال **كل**
امراة لي طالق طلق **المحلفة** بكسر اللام وعن الثاني لا وصححه
السرخسي في جامع قاضي خات وبه اخذ مشايخنا وفي الذخيرة ان
في حال الغضب طلق والالا ولو قيل له **الك امرأة غير هذه المرأة**
فقال كل امرأة لي فهي كذا لا تطلق هذه المرأة لان قوله غير

غير هذه المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول
فرع يتفرع على الحنث لفوات الحمل بنوات لم تنبي هذا في
هذا الصحيح فانت كذا فكسرتة او ان لم تنبي فتاتي بهذا
الحام فطار الحام طلق قال لحرمة ان تزوجتك فعبدني حر
فتزوجها حنث لان يمينه تنصرف الي ما يتصور حلف لا يتزوج
بالكوفة عقد اخراجها لان المقيد مكان العقد ان تزوجت
شيئا فهي كذا فطلق امراته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبارا
للمفرض وقيل تطلق حلف لا يتزوج من بنات فلات وليس لفلان
بنت لا يحنث بنت ولدت له **بجر النكرة تدخل تحت النكرة**
والمعرفة لا تدخل تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار
احد فكذا والدار له او لغيره فدخلها الحالف حنث لتكثيره ولو
قال داري او دارك لا حنث بالملك لتعريفه وكذا الوقال امس
هذا الراسد احد وشار الي راسه لا يحنث الحالف بمسه لانه متصل
به خلقة فكان معرفته اقوي من يالاضافة بجر وذكره المصنف
قبيل باب اليمين في الطلاق معزيا للاشباه **الا بالنية وفي العلم** كان
كلم غلام محمد ابن احمد فكذا دخل الحالف له هو كذا لولا استعمال
العلم في موضع النكرة فلم يخرج الحالف من عموم النكرة **بجر قلت**
وفي الاشباه المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء
فتدخل في النكرة التي هي في موضع الشرط كانت دخل داري هذه
احد فانت طالق فدخلت هي طلق ولودخلها هو لم يحنث
لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة وتما في القسم الثالث من اثبات
الظهيرية **ويجب حج او عمرة ما شيا من بلده في قوله علي المشي**
الي بيت الله الحرام او الكعبة وراق دما ان ركب لا دخاله
النقص ولو اراد بيت بعض المساجد لم يلزمه شيء **ولا شيء بعلي**
الخروج والذهاب الي بيت الله او المشي الي الحرم والي المسجد
الحرام او باب الكعبة او ميلا بها او الصفا او المروة او من دلفه
او معرفة لعدم العرف **لا يعتق عبد قيل لراث لم يح العام**
فانت حر ثم قال حجت وانكر العبد واتى بشاهد بيت
فشهد **ابحره** الاضحية **بكوفة** لم تقبل لقيامها علي نفي

الحج اذا التحمجة لا تدخل تحت القضاء وقال محمد يعتقد ويحرم
 الحال **حلف لا يصوم حنث يصوم ساعة معينة** وان افعل
 لوجور شرطه **ولي قال** لا يصوم **صوم ما او يوم ما حنث**
يوم لانه مهلك فينصرف للكامل **حلف لا يصوم من**
من هذا اليوم وكان بعد الكراهة او بعد الزوال **صحت**
اليمن وحنث للحال لان اليمن لا يتعد المصحة بل التصور
 كتهوره في الناس وهو كالف **قال لامرأة ان لم تصل اليوم**
فانت كذا فحلفت بنت ساعتها او بعد ما صلت **ركعة** فان
 اليمن تنبع وتطلق في الحال لان دور الدم لا يمنع كما في الاستحاضة
 بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو الما غير قائم اصلا فلا
 يتصور بوجوب **حنث في لا يصلي بركعة** بنفس السجود بخلاف
 ان صليت ركعة فانت حرة لا يعتق الا باول شفع لتحقيق الركعة
وفي لا يصلي صلوة بشفع وان لم يقعد بخلاف لا يصلي الظهر
 مثلا فان يشترط التشهد **حنث في لا يصوم احد** باقتداء قوم
 به بعد شروعه وان وصليته قصد ان لا يصوم احدا لانه اهم
 وصدق ديانته فقط **ان نواه** اي ان لا يصوم احدا وان اشهد
 قبل شروعه ان لا يصوم احدا **لا يحنث مطلقا** لاديانته ولا قضاء
 وصح الاقتداء ولو في الجمعة استحسانا كما لا يحنث لو اثمهم في صلاة
الجماعة او سجدة التلاوة لعدم كمالها بخلاف النافلة فان يحنث
 وان كانت الامامة في النوافل منهي عنها **فروع** ان صليت فانت
 حرة فقال صليت وانكر المولي لم يعتق لامكان الوقوف عليها بلا
 حرج قال ان تركت الصلوة فمهلك فصلتها قضاء ملقت على الاظهر
 ظهيرة حلف ما اخر صلوة عن وقتها وقد نام فقضاها استظهر
 الباقي عدم حنث حديث فان ذلك وقتها اجتمع حدثان ما
 الطهارة منهما حلف ليصلي هذا اليوم خمس صلوة بالجماعة ويجمع
 امراته ولا يغتسل يصلي الفجر والظهر والعصر جماعة ثم يجمعها ثم
 يغتسل كما عرفت ويصلي المغرب والعشاء جماعة فلا يحنث **حلف لا**
يجمع فعلي المصلي منه فلا يحنث بالفا ولا يحنث حتى يقف بعرفة
 عن الثالث اي محمد اوجه يطوف اكثر المواقف المفروضة

المفروضة **عن الثاني** وبه جزم في المنهاج للعلامة ميرزا محمد
 العقيلي الانصاري كانت من كبار فقهاء بخاري ومات بها سنة
 سبعين وخمسمائة ولا يحنث بالجمعة حتى يطوف اكثرها **ان**
لبست من مغزو كك فهو عدي اي عديته اتصدق
 به بمكة فملك الزوج قطنا بعد الحلف **فغزلته ونسج فلبس**
فهو عدي عند الامام وله التصديق بقيمته بمكة لا غير
 وشرطا ملكه يوم حلفه ويغني بقولها في ديارنا لانها انما تغزل
 من كتات نفسها او قطنها ويقول في الديار المحصور الرومية
 لغزها من كتات الزوج **نهر حلف لا يلبس من عزمها**
فلبس نكته منه لا يحنث عند الثاني وبه يفتي لانه لا يسي
 لا يساعدا كما لا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس من نسج
 غلامه لا يحنث **ان كان فلانا يعمل بيده والاحنث** لتعين
 المجاز **كان حنث يلبس خاتم ذهب** ولو رجلا بلا فم او عقد
لؤلؤ او زبرجد او زمرد ولو غير مرصع عندهما وبه يفتي
 في حلفه لا يلبس حليا للعرف لا يحنث **بخاتم فضة** بدليل حله
 للرجال الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان
 له فص **في حنث** هو المصلي زيلعي ولو كانت صوغا بذهب
 ينبغي حنث به **نهر كالحال** وسوار **حلف للجلس على الارض**
فجلس على حائل منفصل خشب او جلد او بساط او حصير
 او حلف لا ينام على هذا الفراش **فجعل فوقه اخر فنام عليه**
 او لا يجلس على هذا السرير **فجعل فوقه اخر فنام عليه**
لا يحنث في الصور الثلاثة كالمواخرج الحشوم من الفراش للعرف
 ولو نكر الاخيرين حنث مطلقا للعموم وما في القدوري من تكثير
 السرير حله في الجوهره على العرف **بخلاف ما لو حلف لا ينام على**
الواح هذا السرير او الواح هذه السفينة ففرش على
ذلك فراشا لم يحنث لانه لم ينم على الواح تحركه في نسخ الشر
 لكن ينبغي التمييز باداة التشبيح نحو كالحالي اخر الكلام او تأخير
 عن مقالة القرام ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام وكاهو
 الموجود في غالب نسخ الملت بديار ناد مشق الشام فتنبه

ترجمة مولف منهاج حنيفة

يفرق بين الزام صفة الهدر
 وصفة النذر

النكته لب

ولو جعل علي الفرياش قدام الكسر الملاء او جعل علي السري
بساطا او حصر حنث لانه يعد نايها وجالسها عليها عرفا بخلاف
ما مر حلف لا يمشي علي الارض فشي عليها بنعل او خف او
مشي علي ارجل حنث وان مشي علي بساط الحنث فرع
ان نيت علي ثوبك او فراشك فلذا اعتبر اكثر من باب
اليمن في الضرب والقتل وغير ذلك مما يناسب ان يترجم
بمسائل شتى من الغسل والكسوة الاصل هناك ما شارك اليمن
فيه لحي يقع فيه اليمن علي الحالتين الموت والحياة وما اختص
بحالة الحياة وهو كل فعل يلزم ويولم ويغرم ويسر كستم وتقييل
تقييد بها ثم فرع عليه فلو قال ان ضربتك او كسوتك او
كلمتك او دخلت عليك او قيلتك تقييد كل منها بالحياة حتى
لو علق بها طلاقا او عتقالا يحنث بفعلها في ميت بخلاف
الغسل والجل والمس والباس الثوب كما تحلفه لا يغسله
او لا يجله لا يتقيد بالحياة يحنث ولو بالفاسية لا يضرب زوجته
فقد شعرها او خنقها او عصفها او قرصها ولو مازحها خلافا
لما صح في الخلاصة والقصد ليس بشرط فيه اي في الضرب
وقيل شرط علي المذهب والاشبه بجر وبه حزم في الثانية
والسراجية واما الايلام فشرط به يفتي ويكفي جمعها بشرط
اصابة كل صوط واما قوله تعالى وخذ بيدك زوجتك اي حزمة
رجلان فخصومة لرحمة زوجته ايوب عليه السلام فتح حلف
ليضرب او ليقتل فلانا الف مرة فهو علي الكثرة والمبالغة
كما حلف ليضرب حتى يموت او حتى يقتله او حتى يتركه لاحيا و
لاميتا ولو قال حتى يغشي عليه او حتى يستغيث او يبكي فعلى الحقيقة
ان لم اقتل زيدا فكذا وهو اي زيد ميت ان علم الحالف
بموت حنث والا لا وقد قدما عند ليصعدت السما حلف لا
يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسودا ومات بها حنث كما حلف
لا يقتله يوم الجمعة فخرج يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنث
وبعكس اي ضر به بكوفة ومات بالسواد لا يحنث لان الاعتبار
زمان الموت ومكانه بشرط كون الضرب والجرح بعد اليمن

في حلفه

اليمن ظهريه وفيها ان لم تاتي حتى اضربك فهو علي الاتيات
ضر به او لا ان رايتك لا اضربك فهو علي التراخي ما لم ينو الفور
ان رايتك فلم اضربك فراه الحالف وهو مريض لا يقدر علي المنز
حنث ان لقيتك فلم اضربك فراه من قد
ميل لم يحنث بجر الشهر وما فوقه ولو الي الموت بعيد
وما دونه قريب فيعتبر ذلك ليقتضيه دينه او لا يكلمه الي بعيد
او الي قريب ولفظ العاجل والسريع كالقريب والاجل كالبعيد
وهذا بلائنة وان نوي بقريب او بعيد مدة معينة فيهما
فعلي ما نوي ويدين فيما فيه تخفيف عليه بجر حلف لا يكلمه
مليا او طويلا ان نوي شيئا فذاك والا فعلى شهر ويوم
كذا في الحرعت الظهريه وفي النهرعت السراج علي شهر وكذا
كذا يوما احدي عشر وبالوا واحد وعشرون وبهنة عشر
ثلاثة عشر يبر في حلفه ليقتضيه دينه اليوم لو قضاه بتهرجة
ما يرده التاجر او زيوفا ما يرده بيت المال او مستحقة للغير
ويعتق المكاتب بدفعها لا يبر في قضاء رصاها او ستوقه
وسلها غش لانهما ليسا من جنس الدار نعم وكذا الوتوز
بهما في صرف وسلم لم يجر ونقل مسكين انك التهرجة اذا
غلب غشها لم تؤخذ واما المستوقه فاخذها حرام لانها نجاس
انتهى وهذه احد المسائل الخمس التي جعل فيها الزيو كالحياء
يبر المديون في حلفه لرب الدين لا قضيت مالك اليوم فجاه به
فلم يجره ودفع للقاضي ولو في موضع لا قاض لرحنث به
يفتي منية المغني وكذا يبر له وجده فاعطاه فلم يقل فوضعه
بحيث تناله يده لو اراد قبضه والا يكت كذا لك لا يبر ظهريه
وفيها حلف ليجهد في قضا ما عليه لفلات باع ما للقاضي ببعه
لورفع الامر اليه وكذا يبر بالبيع ونحوه مما تحمل المقاضاة فيه
به اي بالدين لان الديون تقضي بامثالها وهبة الدين
الدين منه اي من المديون ليس بقضا لا لغيره من الهبة استقاط
لامقاصه وح فلا حنث لو كانت اليمن موقته لعدم امكان
البر مع هبة الدين وامكان البر بشرط البقا كما هو بشرط الا

بتد كما في مسئلة الكوز **لو حلف ليقضي دينه فلا يقضاه**
اليوم او حلف ليقول فلانا عند افات اليوم او حلف لياكل هذا
الخبز عند افات اليوم لم يحنث **زيلي حلف ليقضي دينه فلا**
فامر غيره بالاداء او احاله فقبض بر واث قضى عنه تبرع لا يبر ظهيرة
وفيها حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي فقهه بحيث يراه او يحفظه
فليس بمفارق ولو نام او غفل او شغلته اشياء بالكلام او منعه
من الملازمة حتى يهرب غريمه لم يحنث **ولو حلف بطلاقها ان**
يعملها كل يوم درهما فربما يدفع اليها عند الغروب او عند العشاء قال
اذ لم يخل يوما وليلة عن دفع درهم لم يحنث حلف لا يقبض ثمن
من غريمه درهما دون درهم فقبض بعضه لا يحنث حتى
يقبض كله قبضا متفرقا لوجود شرط الحنث وهو قبض الكل بعضه
التفرق لا يحنث **اذا قبضه بتفريق ضروري** كان يقبضه كله
بوزن لان لا يعد تفريقا غير فاما ما دام في محل الوزن **لا ياخذ مال**
علي فلا الا حلت او الاجع افترق منه درهمان ثم اخذ الباقي كيف
شالا يحنث ظهيرة وهو الحيلة في عدم حنثه في المسئلة الاولى **كما لو**
حنث من قال ان كان لي الامانة او غير او سفي مائة فكل ما يملكها
اي المائة او بعضها لان غرضه نفي الزيادة على المائة وحنث بالزيادة
لومها فيه الزكاة والا لا حنث لو قال امراته **كذا ان كان له مال ولم يرض**
وميناع ودور غير التجارة لم يحنث حنثه المحل حلف لا يفعل كذا
تركه على الابد لان الفعل يقتضي مصدر منكر والنكرة في النفي تعم
فلو فعل المحلوف عليه مرة حنث واخلى يمينه وما في شرح
الجمع من عدمه سهو فلو فعله مرة اخرى لا يحنث الا في كماله ولو
قيد ما بوقت كوالد لا فعل اليوم فمضى اليوم قبل الفعل لم يوجد
ترك الفعل في اليوم كله وكذا ان حلف الخالف والمحلوف عليه لم
لتحقق عدمه ولو حنث الخالف في يوم حنث عندنا خلافا لاجم
فتح ولو حلف ليفعله بربرة لان النكرة في الاثبات تخص والوا
حد هو المتين ولو قيد ما بوقت فمضى قبل الفعل حنث ان
بقي الامكان والابان وقع الياس بموته او بفوت المحل بطلت
يمينه كما في مسئلة الكوز **زيلي حلف وال ليعلمنه بكل دأمر**

دأمر يهملتين اي مفسد دخل البلدة تقيد حلفه بقيام ولا يتر
بيان كوت اليمن المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقيد يمينه
بفور علمه واذا سقطت لا تغور ولا تترقي بلا عزل منصب اعلا فاليمين
باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله
كما لو حلف رب الدين غريمه او الكفيل بامر المكفول عنه ان لا
يخرج من البلدة الا باذنه تقيد بالخروج حال قيام الدين والكفالة
لان الاذن انما يصح ممن له ولاية النزع وولاية المنع حال قيامه ومنها
لو حلف لا يخرج امراته الا باذنه تقيد بحال قيام الزوجية بخلاف
لا يخرج امراته من الدار لعدم دلالة التقيد زيلي حلف لا يهين
فلانا فوهبه له فلم يقبل بر وكذا كل عقد تبرع كالتقديت ووصية
واقرا **بخلاف البيع** ونحوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا في طرفي
النفي والاصل ان العقود التبرعات باذنا الايجاب فقط والمعاوضا
باذنا الايجاب والقبول معا **وحضرت الموهوب له بشرط في الحنث**
فلم يوهب الخالف لغايب لم يحنث اتفاقا ابت ملك فليحفظ
لا يحنث في حلفه لا يشتم رجلا ناشم ورد ويا سميته والمعول
عليه العرف فتح وعين الشتم تقع على الشتم المقصود فلا
يحنث لو حلف لا يشتم ملييا فوجد رجلا وان دخلت الرا
حة الي دماغه ويحنث في حلفه لا يشتمني بنفسها او وردا
بشرا ورقمها الا دهنهما العرف حلف لا يترج فزوج
فهنولي فاجاز بالقول حنث وبالفعل لا ومنه الكتابة خلافا
لا بت سماعة يحنث به يفتي خانية ولو زوج فهنولي ثم
حلف لا يترج لا يحنث بالقول ايضا اتفاقا لاسنادها الوقت
العقد كل امرأة تدخل في نكاحي او تصير حلالا لي **فكذا فاء**
جاز نكاح فهنولي بالفعل لا يحنث بخلاف كل عبد يدخل
بحكم في ملكي فهو حر فاجازه بالفعل حنث اتفاقا لكثرة اسباب
الملك عمادية وفيها حلف لا يطلق فاجاز طلاق فهنولي قول او فعلا
فهو كالنكاح غير ان سوق المهر ليس باجازه لوجوبه قبل الطلاق
قال لامرأة الغيرات دخلت دار فلان فانت طالق فاجاز
الزوج فدخلت طلاق **ومثل** في عدم حنثه باجازه فعلا

ما يكتبه الموثقون في التعاليق من نحو قوله **ان تزوجت امرأة**
بنفسى او بوكيلي او بفضولي او دخلت في نكاحي بوجع ما تكت
زوجته طالق لا ت قوله او بفضولي عطف على قوله لنفسى
وعامله تزوجت وهو خاص بالقول وانما يفسد باب الفضل
لو زاد او اجزت نكاح فضولي ولو بالفعل فلا مخلص له الا اذا كانت
العلق طلاق المتزوج من غير رفع الاموال شانهى ليقسح اليه المضافه
وقد منافي التعليق ان الافتكاف في ذلك **بحر حلف لا يدخل دار**
فلات انتظم المملوكة والمستأجرة والمستعارة لان المملوكة المستعارة
عرفا ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق التبعية ولو حلف لا يدخل
دار فلا بد من دخوله دارها وزوجها ساكت بهام يحث لان
الدار انما تنسب الي الساكت وهو الزوج تخرج عن الوقعات
للحيث في حلفه انه لا مال له وله دين علي مفلس بتشد يد الام
اي يحكم بما فلا سر او علي **ملي** غني لان الدين ليس بمال بل وصف
في الذمة لا يتصور قيضه حقيقة **فروع** قال لغيره والله لتفعلن
كذا فهو حالف فان لم يفعله المخاطب حنت مالم ينو الاستحلال
قال لغيره اقسمت عليك بالله او لم يقل عليك لتفعلن كذا فالحالف
هو المتدي مالم ينو الاستفهام ولو قال عليك عهد الله ان
فعلت كذا فقال نعم فالحالف الجيب لا يدخل **فلات داره**
فيمينه علي النهي ان لم يكن منعه والافعلي النهي والمنع جميعا جوه
داره ثم حلف لا يتركها فيها بيقوله اخرج لا بدع ماله اليوم علي
غريم فقد مر للقاضي وحلفه بر قيل له ان كنت فعلت كذا
قامراتك طالق فقال نعم وقد كانت فعلت و في الاشباه
العادة لما ذكرنا السؤال معاد في الجواب قال امرأة زيد طالق
او حر او عليه المشي لبيت الله ان فعل كذا وقال زيد نعم
كان حالف الخ ادعي فحلف فحلف بالملاق ماله عليه شي فبرهن
بالمال حنت به يفتي حلف ان فلا نا ثقل وهو عند الناس غير
ثقل وعنده ثقل لم يحث الا ان ينوي ما عند الناس لا يعمل
معرفي القصاره مثلا فعل مع شريكه حنت ومع عبده المازوت
لا لا يزرع ارضه فلات فزرع ارضه بين وبين غيره حنت لان

عبده

لان نصف الارض تنسب ارضا بخلاف لا ادخل دار فلا ت قد دخل
المشتركة اذ لم يكن ساكنا **كتاب الحدود وهو لغة المنع وشرا**
عقوبة مقدرة وجبت وقاله تعالى زجرا فلا تجوز الشافعية فيه
بعد الوصول للحكم وليس مظهر عند نابل المظهر التوبة وجمعوا
انها لا تسقط الحد في الدنيا **فلا تعزير** حد لعدم تقديره **ولا اقسام**
حد لان حد المولي **والزنا** الموجب للحد **وطي** وهو ادخال قدر
حشفة من ذكر **مكلف** خرج الهي والمعتوه **ناطق** خرج وطى
الاخرى فلا حد عليه مطلقا للشبهة واما الاعمي فيحد الزنا لا اقرا
لا بالبرهان شرح وهما بينة **طابع في قبل** **مشتهاة** حالا او ماضيا
خرج المكره والدبر ونحو الصغيرة **خال** **عن ملكه** اي ملك الوط
وشبهة اي في المحل لا في الفعل ذكره ابن الكال وزاد الكال في
دار الاسلام لان لا حد بدو الحرب او **تمكين من ذلك** بان استلقي
فقدت علي ذكره فانهما يحدثان لوجود التمكين او **تمكينها**
فان فعلها ليس وطيا بل تمكين فتم التعريف وزاد في المحيط
العلم بالتحريم فلو لم يعلم لم يجد للشبهة ورده في الفتح جرمته
في كل ملة **ويثبت بشهادة اربعة رجال في مجلس واحد**
فلو متفرقين حدوا **بلفظ الزنا** لا بمجرد لفظ الوطى والجماع
وظاهر الدورات ما يفيد معني الزنا يقوم مقامه ولو كان
الزوج احد هم اذ لم يكن الزوج **قد نها** ولا تشهد بزناها
بولده للثمة لان يدفع اللعان عن نفسه في الاول و
يسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعده
في الثانية فله يري **فيسا لهم الامام عنه ما هو اي عن**
ذاته وهو الايلاج عيني **وكيف هو** **وما هو ومتى زنا** **وبت**
زنا لجواز كونه مكرها او بدو الحرب او في صباه او بامة
ابنه فيستقضي القاضي احتيالا للدر **ان بان بينوه وتلاوا**
بناه **وطيها في فرجها كالليل في المكحلة** هو زيادة بيان احتيا
للدرك **وعند لو اسرا** **وعلمنا** اذ لم يعلم بحالهم **حكم به** وجوب
وترك الشهادة او لم يتهك بالشهادة او لم يتهك بالشهادة
ايضا **باقراره** صريحا صامحا ولم يكن به الاخر ولا ظهر كذبه

بالتزنا

ايت

يجهه او رتقها ولا قد بنه جرسا او هي باخرس لجواز ابتداء
 يسقط الحد ولو اقرب او يمسرق في حال سكره لاحد ولو سرق او
 زنا احد لان الانشا لا يحتمل التكذيب والاقرار يحتمل **نهر** **في بيته**
اربعا في مجالسه اي المقر **الاربعة كلها اقررة** بحيث لا يراه
وساله كما رجة عن المزين بها لجواز بياضه بامته ابنه **نهر** **فان**
بينه كما يحق حد فلا يثبت بعلم القاضي ولا بالبينه علي الاقرار
 ولو قضي بالبينه فاقر مرة لم يجد عند الثاني وهو الامع ولو
 اقرار بعاطلت الشهادة اجماعا سراج **ويخلي سبيله ان**
رجع عن اقراره قبل الحد او في وسطه ولو رجوع بالفعل
كهر و به خلاف الشهادة **وانكار الاقرار رجوع كما ان**
الردة توبة كما سعي وكذا **ايمنع الرجوع عن الاقرار**
بالاحصاء لان ما يشار بشرط الحد صار حقا لله تعالى فصح
 الرجوع عنه لعدم المكذب بجر كذا عت **سائر الحدود**
لما اصبحت للحد كحد الشرب وسرقة وان ضمن المال و
ندب تلقينه الرجوع بلكك قبلت او لمست او وطئت
بشبهة حد ما عدا ادعي الزاني **انهار وجتر سقط**
الحد عند وان كانت زوجة للغير بالبينه ولو تزوجها
 بعده اي بعد زناه او اشتراها لا يسقط في الامع لعدم
 الشبهة وقت الفعل **جر** ويرجم **محض في فضا حتى**
يوت ويصطفون كمعوف الصلاة لرجم كما رجم قوم
 تخو و رجم اخرون **فلو قتل شخص او فقا عينه بعد**
القضا به فهدر وينبغي ان يعزر لافتيانه علي الامام
 نهر ولو قبله اي قبل القضا به **يجب القضا به في العمد**
والدين في الخطا لان الشهادة قبل الحكم بها لا حكم لها و
 الشرط بداهة الشهود به ولو بحصاة صغيرة الا العذر
 كرمه فيرجم القاضي بحضورتهم **فان ابوا او ماتوا**
او فابوا او قطعوا بعد الشهادة او بعضهم سقط
 الرجم لفوات الشرط ولا يجدون في الامع **كما لو**
خرج بعضهم عن الاملية للشهادة **بفسق او غما**

بطل الشهادة باقرار

عما وخرس او قذف لو بعد القضا لان الامضاء
 القضا في الحدود وهو لو محضنا اما غيره فيحد في الموت
 والغية كما في الحاكم **ثم الامام** هذا ليس حتما كيف وحضوره
 ليس بلازم قاله ابنت الحال وما نقله المصنف عن الحال تبعد
 في النهر **ثم الناس** افاد في النهران حضورهم ليس
 بشرط فريهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط **وبعد الامام لو مقرا**
 مقتضاه ان لو امتنع لم يحل للقوم رجمه وان امرهم لفوات
 شرطه فتح كذا سيجي انه لو قال قاض عدل قضيت
 علي هذا بالرجم وستلك رجمه وان لم تغايب للحد ويكره
 للحد رجمه وان فعل وان فعل ذلك لا يجرم المبرك
وغسل وكفت وصلي عليه وصح انه عليه السلام صلي علي
 الغامدية **وعنه المحض** **يحد مائة ان حرا ونصفها للعبد**
 بدلالة النص والمراد بالحصاة في الآية للراي ذكره البيضاوي
 وغيره وذكر الزيلي انه غلب الاثبات علي الزكور لكنه عكس
 القاعدة **والعبد لا يحد سنده بغير ذن الامام** فلو فعله
 هل يكفي الظاهر لا القول لحد ركنه اقامة الامام نهر **بسوط لا**
عقده له في المصاح ثرة السياط عقدا اطلاقه **متوسطا بين**
الجرح وغير المولم ونزع ثيابه خلا ازار لستور رتبه و **فرق**
جلده علي به **نخله راسه ووجهه وفرجه** قيل ومصدره
 وبطنه ولو جلده في يوم خمسين متواليه ومثله في اليوم الثاني اجزاه
 علي الامع جوهره **وقال علي رضي الله عنه يضرب الرجل قايما**
والمرأة قاعدا في الحد **ود** والتعازير **غير ممدود** علي الارض
 كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهر وكذا لا يحد السوط لان المشترك
 في النفي يعم ابنت الكمال **ولا تنزع ثيابها الا القرو والحشو**
وتضرب حاليه **لما روي** **وتضربها الي صدرها في**
الرجم **وحاز تركه** لسترها بثيابها ولا يجوز للحفل ذكره
 الشمني ولا يربط ولا يمسك **وتوهر ب ان مقرا لا يتبع**
والا يتبع حتي يموت كما مر ولا جمع بين رجم وحده
جلد و رجم في المحض **ولا يبت جلد ونفي** اي تغريب

ان الزناش تغيب عن الذكر

الشكر في التوفيق

الحناية يعوض الامام

في البكر وفسره في النهاية بالحبس وهو احسن واسكت للفتنة
 من التعريب لان يعوز علي موضوعه بالنقض **الاسياسته**
 وتعزير فيوفوض للامام وكذا في كل جناية تهر **ويرجم**
مريض زني ولا يجلد حتى يبرأ الا ان يقع الياس من بريم
 فيقام عليه **يهر** ويقام علي **الحامل بعد وضعها** لا قبله اصلا
 بل تحبس لو زناها **يسنن فوات كاحد ها الرجم رجمت**
حين وضعها الا اذا لم يكن للمولود من يربيه فحتى
 يستغني ولو ادعت الحبل يريها النسافات قلت نعم **جها**
 سننيت ثم رجمها **اختار وان كانت الحامل بعد النفاس**
 لان مرضى **وشرايط الاحصاء الرجم** سبعة **الحرية**
والتكليف عقل وبلوغ **والاسلام والوطي** وكونه **بنكاح**
صحيح حال الدخول وكونهما **بصفة الاحصاء** المذكورة
 وقت الوطي فاحصات كل منهما بشرط لصيرة ورة الاخرية
 محصنا فلو نكح امه او حرة بعد افلا احصاء الا ان
 يطاها بعد العتق فيحصل الاحصاء به لا بما قبله حتى
 لو زني ذمي بمسلمة ثم اسلم لا يرحم بل يجلد وبقي شرط
 اخر ذكره ابنت الحال وهو ان لا يطل احصاءها بالارتداد
 فلوارتد ثم اسلم لم يعد الا بالدخول بعده ولو بطل
 بجنون او عتق او عتق بالافاقة وقيل بالوطي بعده واعلم
 انه **لا يجب بقا النكاح لبقاير** اي الاحصاء فلو نكح في
 عمره مرة ثم بقي مجرد او زني رجم ونظم بعضهم الشرط
 فقال **شروط الاحصاء** اتت ستة **فقد هانت النيب**
مستفهما بلوغ وعقل وحرية **ورابعها** كونها مسلمات
وعقد صحيح ووطي مباح **بقي** اخل شرط فلا يرحم
باب الوطي الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
 لقيام الشبهة لحد يث ادرا والحد ود بالشبهات ما استقطعت
 الشبهة ما يشبه الشيء الثابت وليس بثابت في نفس
 الامر وهي ثلاث انواع **شبهة حكمية في المحل** وشبهة اشتباه
 في الفعل وشبهة في العقد والتحقيق دخول هذه في الاولين

طالق م

الاولين وسنحققه **فوات ادعاها** اي الشبهة وبرهنت قبل
 برهانها **ويستقط الحد** وكذا يسقط ايضا بجر ودعاها **لا في**
 دعوي **الاكراه** خاصة فلا بد من البرهان لان دعوي بفعل
 الغير فيلزم ثبوت بجر **لا احد** يلزم **بشبهة** **بالحل** اي الملك
 وتسمى شبهة حكمية اي الثابت حكم الشرع بحله **وان ظن**
حرمته لو طل امه ولده **ولده** وان سفل ولو ولد
 حيا فتح لحد يث انت ومالك لا يبيك **ومعقدة الكنايات** ولو
 خلعا خلاعت مال وان نوبها ثلاثا تهر لقول عمر الكنايات
 راجع **وطل البايع** **الامة المبيعة والزوج** **الامة المهوره**
 قبل تسليمها **المشتر** وزوج وكذا بعده في الفاسد **وطل**
الشريك اي احد الشريكين **لجارية** **المشتركة** **وطل جارية**
مطانية وعنده **المادون** له وعليه دين **محيط** **بالرور** **قته**
زليعي **وطل جارية** من الغنيمة بعد **الاحراز** **بدارنا** او
قبله **وطل جارية** قبل الاستبراء والتي فيها خيار **المشتر**
 والتي هي اختار رضا عا وزوجة حرمته بردها ومطاعها
 لابنة او جماعة لامها او بنتها لان من الائمة من لم يجرم
 به وغير ذلك كما لا يخفي علي المتتبع فدعوي **الحصري** ستة
 مواضع **ممنوع** **لا احد** ايضا **بشبهة الفعل** وتسمى شبهة
 اشتباه اي شبهة في حق من حصل له اشتباه **ان ظن**
حله **العبرة** لدعوي **الظن** وان لم يحصل له **الظن** **وان**
 لو ادعاه **احدهما** فقط لم يجد احدي يقرا جميعا بعلمها
 بالحرمة تهر **لو طل امه ابويه** وان عليا شهي **ومعقدة**
الثلاث ولو جملة **وامه امراته وامه سيده** **وطل المرتقة**
الامة المهره **وتفي** رواية كتاب الحد ودوهي المختار
 زليعي المستعير للرهت كالمرتقة وسجي حكم المستأجرة
 والمقصوبة وينبغي ان المو فوقه عليه كالمهره **وتهر**
ومعقدة الطلاق علي مال وكذا المختلعة علي الصحيح بربع
ومعقدة الاعتاق **والحال** انها **ام ولده** **والواحد** **ان**
ادعي النسب ثبت في **الاول** شبهة **الحل** **لا في الثانية**

اي شبهة الفعل لشخصه زنا **الا في المطلقة ثلاثا بشرط** بان تله
لاقل من ستين لالاكثر الا بدعوة كما مر في بابها وكذا المختلعة
والمطلقة بعوض بالاولى نهاية **والا في وطن امرأة زفت**
البر وقال النسا هي زوجتك ولم تكن كذلك معتمدا خبره
فيثبت نسب ولاخذ ايضا بشبهة **العقد** اي عقد النكاح عنده
اي الامام **كوطن محرم تلحقها** وقالات علم بالحرمة حد
وعليه الفتوى خلاصة لك المخرج في جميع الشروح قول
الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله قاسم في تفهيمك لك
في القهستاني عن المفهرات على قولها الفتوى وحرر
في المحرر الفتح انها من شبهة المحل وفيها ثبت النسب
كما مر **او وطن في نكاح غير شهود** لاحد لشبهة العقد
وفي المحتجب تزوج بحرمة او منكوبة الغير او معتدته
وقولها ظانا لالح لايجد ويعزروا فانما الحرمة فكذا
عنده خلافا لهما فظهر ان تقسمها ثلاثا **فان قلت نعم**
جوابها يستلزم اقسام قول الامام **وحد بوطن امراة اخيه**
وعمر وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسوطه و
بوطن امراة وجدت على فراشه فظنها زوجته ولو
هو اسرى لتهزه بالسؤال الا اذا ادعاه فاجابته قايلا
انا زوجتك او انا فلان باسم زوجته فواقعهالات الاخبار
دليل شرعي حتى لو اجابته بالفعل او بنعم حد **وذميمة**
عطف على ضمير حد وجران للفصل **زني بها حربي مستامة**
وحد زمني زني بحربي مستامة لايجد **الحربي** في الاولى
والحربي في الثانية والاصل عند الامام ان الحدود كلها لا
تقام على مستامة الاحد القذف ولايجد بوطن **بهيمية**
بل يعزروا وتذبح ثم تحرق ويكره الانتفاع حية وميتة مجتبي
وفي النهر الظاهر انه يطالب ند بالقولهم تقهت بالقيمة
ولايجد **بوطن اجنبية زفت اليه** وقيل خبر الواحد
كافي كما يجهل فيقول النسا **حربي عرسك** وعليه
مهرها بذلك قضى عمر وبالعدة او بوطن **دهي** وقال

وقال ان فعل في الجانب حد وان في عبده وامته او
زوجته فلا حد اجماعا بل يعزر قال في الدرر ينحو الاحراق
بالنار وهم الحدود والتكيس من محل مرتفع باتباع الاجار
وفي الحاوي للجلد اصح وفي الفتح يعزر ويسحب حتى يموت
او يتوب ولو اعتاد اللواط قتلته الامام سياسة **قلت** وفي
النهر معزي البحر التقييد بالامام يفهم ان القاضي ليس له
الحكم بالسياسة **فرع** في الجوهرية الاستمنا حرام وفيه التعزير
ولو مكث امراته وامته من العيب بذكره فانزل كره ولا
شيء عليه **ولا تكون اللواط في الجنة علي الصحيح** لان تعالي
استبجها وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها فتح وفي الاشياء
حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سهية فتوجد وقيل
يخلق الله تعالي طائفة نصفهم الاعلى كالزكور والاسفل كالاناث
والصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من الزنا لحرمتها عقلا
وشرعا وطبعها والزنا ليس بحرام طبعيا وتزول حرمة تزويجها
ج وشر بخلافها وعدم الحد عند **الافتقار** بل التقليل لانه
مطهر على قول وفي المحتبي يكفر مستحلها عند الجمهور **راو زيب**
في دار الحرب او البغي الا اذا زنى في عسكر لاميره ولا ية
ولا ية الاقامة هداية **ولا حد بزنى غير مكلف بكفارة مطلقا**
لا عليه ولا عليها **وفي عكسه حد فقط** **ولا حد بالزنا بالمستأجرة**
له اي للزنا ولحق وجوب الحد بالمستأجرة للخدمة **فقط** فتح
ولا بالزنا باكرامه ولا باقواره ان انكره الاخر للشبهة
وكن الوقال اشتريتها ولو حدة محتبي **وفي قتل امته**
بزناها الحد بالزنا **والقيمة** بالقتل ولو اذهب عينها
لزيم قيمتها وسقط الحد لمكلمها الجثة العميا فاو رث شبهة
هذه آية وتفصيل مالوا فضاها في الشرح **ولو غصبها**
ثم زنا بها ثم ضمت قيمتها فلا حد عليه اتفاقا بخلاف
بالزنا بها ثم غصبها ثم ضمت قيمتها كالزنا بخلاف
ثم نكحها لا يسقط الحد اتفاقا فتح **والخليفة** الذي لا و الي
فوقه يؤخذ بالقصاص والاموال لانها من حقوق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى
من النعمان والآيات والبركات
والله اعلم بالصواب

العباد فيستوفيه والى الحق اما بتكثير او بمنفعة المسلمين وبه
علم ان القضا ليس بشرط لاستيفاء القضاء والاموال بل
للتكليف فتح **ولا يجد** ولو لقذف لقلبة حق الله وقامت
اليه ولا ولاية لاحد عليه بخلاف **امير البلدة** فانه يجد
بامر الامام **باب الشهادة** على الزنا والرجوع
عنهما **شهد** ويجزئ متقادم بلا عذر كمرضا او بعد مسا
فترة او خوف طريق لم تقبل للثمة **الا في حد القذف** اذ
فيه حق العبد **ويضمن** المال **المسروق** لانه حق العبد
فلا يسقط بالتقادم **ولو اقرب** اي بالحد مع التقادم **حد**
لا تنقأ التهمة **الا في الشرب** كما سيجي **وتقادم** من **الرجوع**
ولغيرها يضمن **شهر** هو الاصح **ولو شهد** بزمان متقادم
حد الشهود عند البعض وقيل لا كذا في الحائض **شهدوا**
على زناه بغايبته **حد** ولو على سرقة مت غائب لا للشر
طية الدعوى في السرقة دون الزنا **اقرب** الزنا **بجهولته**
وان شهد واعليه بذلك لا لاحتمال انها امراته او امته
كاختلافهم في طوعها او في البلد ولو كان على كل زنا
اربعة **لكذب** احد الفريقين يعني ان ذكروا وقتا
واحد او تباعد المكانات **والا قبلت** فتح **ولو اختلفوا**
في زاويتي بيت واحد **صغير** حد اي الرجل والمرأة
استحسانا لا مكات التوفيق **ولو شهد** **واعلى زناها** و
لكن هي بكر او رتقا او قرنا **او هم فسقة** او شهد **وا**
على شهادة اربعة وان وصليته **شهد** **الاصول** بعد
ذلك **لم يجد** **احد** وكذا لو شهد **واعلى زناها** فوجد مجوبا
ولو شهد **وابا الزنا** وكنتم عميات او محد ودون
في قذف او ثلاثة او واحد **هم محد** ود او عدا او وجد
احد هم كذلك بعد اقامته **لحد** حد والقذف ان طلق
المقذف وارشب جلده وان مات منه **هدر** خلافا
لها ودية **رجم** في بيت المال اتفاقا **ويحد** من **رجع**
من **الاربعة** بعد **الرجم** فقط لانقلاب شهادته بالرجوع

من العبد لا يستقطب بالتقادم

بن وال

بالرجوع قد فاء **وعزم ربيع الدية** وان **رجع قبله** اي **الرجم**
حد **والقذف** **ولا رجم** لان الامضاء من القضاء في باب الحدود
ولا ينشئ على خامس **رجع** بعد **الرجم** فان **رجع** **اخر** **حد** **وغرا**
ربيع الدية ولو رجع الثالث صحت **الربيع** ولو رجع **الخمس**
صنوها انما ساحتاوي **صحت** **المزك** **دية** **المرجوم** **ان**
ظهر **واغبر** اهل **الشهادة** **عبيد** **او كفار** وهذا اذا اخبر
المزك بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع قايلا تعمدت الكذب
والا فالدية في بيت المال اتفاقا ولا يجد **وت** **للقذف** **لان** لا يورث
بحد **كالو قتل** **من** **امر** **برجم** بعد **الترك** **فظهر** **وكذلك**
غير اهل فان القاتل يضمن **الدية** استحسانا **الشبهة** **صحة**
القضا **فلو قتل** قبل **الامر** او بعده قبل **الترك** اقتضت منه كما
يقض **بقتل** **المقتضى** **بقتل** **قضا** **ما** **ظهر** **الشهود** **عبيد** **او لا**
لان **الاستيفاء** **للولي** **ربيع** **من** **الدية** **وان رجم** **ولم ترك**
الشهود **فوجد** **واغبر** **قد يتر في بيت المال** **لا مثقال** **امر**
الامام **فقتل** **فعله** **اليه** **وان قال** **شهود** **الزنا** **تعمدنا** **النظر**
قلت **لجعل** **الشهادة** **الا اذا قالوا** **تعمدنا** **للتلذذ** **فلا تقبل**
لفسقهم **فتح** **وان انكرا** **لا حصان** **فشهد** **عليه** **رجل** **وامرأته**
او ولد **تزوج** **منه** **قبل** **الزنا** **نهر** **رجم** **ولو خلا** **بها**
ثم طلقها **وقال** **وطيئها** **وانكرت** **فهو** **محصن** **باقراره**
دونها **ما تقر** **رات** **الا فدر** **رجة** **قاصدة** **كالو قالت** **بعد**
الطلاق **كنت** **نصرا** **نية** **وقال** **كانت** **مسلمة** **فيرجم**
المحصن **ويجلد** **غيره** **وبد** **استغنى** **عما** **يوجد** **في** **بعض**
نسخ **المتن** **من** **قوله** **ان** **كان** **احد** **الزنا** **من** **محصن** **احد**
كل **واحد** **منهما** **احده** **فتأمل** **تزوج** **بلا** **ولي** **قد دخل** **بها** **لا**
يكون **محصنا** **عند** **الثاني** **لشبهة** **الخلافا** **نهر** **باب**
حد **الشرب** **المحرم** **بحد** **المسلم** **فلو ارتد** **فسكر** **فاسلم**
لا يجد **لان** **لا يقام** **عليه** **الكفار** **ظهره** **لكن** **في** **مينة** **المقتضى** **سكر**
الذي **من** **الحرام** **حد** **في** **الاصح** **تحرمة** **السكر** **في** **كل** **ملة** **تألف**
فلا يجد **اخر** **سب** **لشبهة** **مكف** **ملايع** **غير** **مكف** **مضطر** **شرب**

٢ الابدح

الخمر ولو قطرة بلا قيد سكر او سكرين **نبيذ** ما به يقضى
طوبى عالما بالحرمة حقيقة او حكا يكونه في دارنا لما
قالوا لو دخل حريم دارنا فاسلم فنشرب الخمر جاهلا
بالحرمة لا يجد بخلاف الزنا الحرمة في كل ملعة **قلت**
يؤد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملعة فتأمل **بعد الافاقة**
فلو وجد قملها ظاهرة انه يعاد بمعي **اد اخذ الشارب**
وريج ما شرب من خمر او نبيذ فتح فنت قصر الرا
يحت على الخمر فقد قصر **موجودة** خمر الريح وهو
مؤنت سماعي غاية **الا ان تنقطع** الراجحة **بعد**
المسافة وح فلا بد ان يشهد بالشرب طائعا ويقولا
اخذناه وريجها موجودة **ولا يثبت** الشرب بها
بالراجحة **ولا يثبائها بل بنشهادة رجلين** يياهما **الامام**
عن ماهيتها وكيف شرب لاحتمال الكراهة **وكيف شرب**
لاحتمال التقادم **وايت شرب** لاحتمال شربه في دار
الحرب فابتنوا ذلك حبسه حتى يسأل عن عد الكهم ولا
يقضي بظواهرها في حد ما خائفة ولو اختلفا في الزمان
او شهد احدهما بسكره من الخمر والاخر من المسكر
لم يجد ظهوره **او يثبت باقراره مرة** صاحب ثابته
سوطا متعلق بحد **للحر** ونصفها **للعبد** وقرق على
به نه لحد الزنا كما مر فلواقر سكرات او شهد **وابعد**
زوال ريجها لا بعد مسافة او اقر كذلك ورجع عن
اقراره لا يجد لانه خالص حق الله فيعمل الرجوع فيه
ثم ثبوتها باجماع الصحابة ولا اجماع الا برأي عمر وابن
مسعود وهما شرط قيام الراجحة **والسكرات من لا يفرق**
بين الرجل والمرأة والسما والارض وقال **من تحتل**
كلاما غالبا فلو نصفه مستقيما فليس بسكرات **بحر** **وختار**
المفتوي لضعف دليل الامام فتح **ولو ارتد السكرات**
لم يمح **قال الحزم عريسه** وهذه احدي المسائل السبع
المستثناة من انه كالمصاحي كما بسطه المص معزيا للاشياء

حرم البني وكونه

للاشياء وغيرها ونقل في الاشربة عن الجوهرية حرمة كل
بني وخشيشة وافيوت ككت دوت حرمة الخمر ولو سكر
بالكلها لا يجد بل يعزرا انتهى وفي النهر التحقيق ما في العناية
ان البني مباح لانه حشيشة اما السكر منه فحرام **اقيم عليه**
بعض الحد فحرب ثم اخذ بعد التقادم لم يجد لما مر ان
الامضاء من القضايا في باب الحدود **ولو شرب او زنا ثانيا**
يستأنف الحد لتداخل المتحد كما سيجي **فريع** سكرات
او صاحي جمع به فريس فاصيدم انشانا فمات ان قادرا
على منع ضمته والا لا مصره عما دية **باب حد**
النفذ هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا وهو من الكبار
بالاجماع فتح ككت في النهر قد في غير المحصن كصغيرة و
مملوكة وحره متعلقة من الصغار **هو لحد الشرب**
كثرة وثبوتها يثبت برجلين يساهاها الامام عن ماهيته
وكيفيته الا اذا شهد ابقوله يا زاني ثم يحبس ليسال عنها
كما يحبس لشهود بكت احصا رجم في ثلاثة ايام والا لا
ظهيريه ولا يكفلهم خلافا للثاني **نهر** **وحد الحر او**
العد ولو ذميا وامراة **قاذف** **لحر المسلم** الثابتة حرمة
والافقية التعزير **بالبالغ العاقل العفيف** عن فعل الزنا
فينقص عن احصاء الرجم بشئين النكاح والدخول
وبقي من الشر وطا ان لا يكون ولده او ولده او
اخرس او مجنونا او خصميا او وطى بنكاح او ملك فاسد
او هي رتقا او قراوات يوجد الاحصاء وقت الحد حتى
لوارتد سقط الحد القاذف ولو اسلم بعد ذلك فتح **بمريح الزنا**
ومنه انت اربي من فلاث او مني على ما في الظهيرة ومثله
النك كما نقله المص عن شرح المنار ولو قال يا زاني بالحر
لم يجد شرح **تكلما** او بقوله **زنا** في **الحبل** بالهت فانه
مشترك بين الفاحشة والمصود وحالت الغضب تعين
الفاحشة **او لست لا بيلك** ولو زاد لست لا ملك او قال
لست لا بويك فلا حد **او لست بابت** فلا **لا بيه** المعرف

به والحالات **امر محممة** لانها المقدرة في الصورتين اذ
المعتبر احكاما المقدرة لا الطالب **شتمني في غضب** يتعلق
في الصور الثلاث **يطلب المقدرة** المحممة لانه خفي ولو
المقدرة في غايه عن مجلس القاذف **حال القذف** وان لم
يسمعه احد **نهر** بل وان امره المقدرة في ذلك شرح تنكره
ويترع القرو والحشو فقط اظهره بالتخفيف باحتمال صد
قد بخلاف حد الشرب وزنا لا يجد بلسنت ابنت ثلاث
جده لصدقه ونسبته اليه او الي خاله او عمه او رابه
بشده يد الباول وغير زوج امره زليهي لانهم ابا محازا ولا
ولا يقول يا بنت ما السبا فيك نظر ابنت كمال **ولا يقول**
يا بنطي لعربي في النهر متى نسبه لغير قبيلته او نفاه
عنها عزرو فيه يا فرخ الزنا يا بنطي الزنا يا سخل الزنا يا سخل
الزنا قذف ياكبش الزنا يا حرام ذاده قنير وفيها تجد ابوه
نسبه فلاحد **ولاحد بقوله لامرأة زنيبت** بغير او ثور
او بجارا وبفريس لانه ليس بزنا بشرعا بخلاف زنيبت
بقرة او شاة او بناقة او بجارة او ثوب او بدر اهم
فانه يجد لا تصالح الا يلاج فيراد زنيبت واخذت البدل ولو
قيل هذا الرجل فلاحد لعدم العرف باخذه للمال **وانما يطلب**
بقذف الميت من يقع القدر في نسبه بسبب قد فر
اي الميت وهم الاصول والفرع وان علوا وسفلوا
ولو كانت الطالب محجوبا او محروما عن الميراث يقتل
اورق او كفرا **ولد بنت** ولو مع وجود الاقرب او عفو
او تصد يقر لحوقهم العار بسبب الجزئية قيد بالميت لعدم
مطالبتهم في الغالب لجواز تصد يقهم اذا حضر **قال يا بنت**
الزانيين وثمات ابوه فعليه حد واحد لتدخل الاتي ثم
موت ابو يه ليس بقيد بل فايدته في المطالبة ذكر في آخر
المبسوطات معنوهة قالت لرجل يا بنت الزانيين فجا بها
الي ابنت ابي ليلا فاعترفت فحدها حد بيت في المسجد فبلغ
ابا حنيفة فقال اخطا في سبع مواضع بني الحكم على اقر المعنوهة

لو ٢

المعنوهة والزنها الحد وحدها حد بيت واقامهما معا وفي
المسجد وقاية وبلا حضرة وليها وقال في الدرر ولم يتعرف
ان ابو يه حيا فتكوت الخسومة لهما او ميتان فتكوت للابن
اجتمعت عليه اجناس مختلفات بانه قذف وشرب وسرق
وزنا غير محممة **يقام عليه الكل** بخلاف المتحد **ولا يوا لا ينهيها**
خيفة الهلاك بل يجلس حتى يبرأ **فيبدأ الجحد القذف** لحق
العبد **ثم هو ابي الامام** بخيرات **شأبدا الجحد الزنا وان شا**
بالقلمع لثبوتها بالكتاب **ويؤخر حد الشرب** لثبوتها
باجتهاد الصحابة ولو فقا ايضا بداهة الفقائهم بالقذف ثم يرحم
لومحسنا ولغي غير هاجر وفي الحاوي ولو قتل ضرب
للقذف وضمنت للسرقة ثم قتل وترك ما بقي ويؤخذ ما قتر
من تركته لعدم قطع نهر **ولا يطالب ولد ابي فرع** وان
سفل **وعبد اياه** اي اصله وان علي **وسيده** لف ونشر
مرتب **بقذف امر الحرة المسلمة المحممة** فلو كانت لها ابنت
من غيره او اب او اخوه **ملك الطالب** في النهر واذا سقط
عنه الحد عذر بل بشتم ولده يعزر **ولا اريث** فيه خلافا
الشافعي **ولا رجوع** بعد اقرار **ولا اعتياض** اي اخذ عوض
ولا صلح **ولا عفو فيه وعنه** نعم لو عفي المقدرة في فلا حد
لا الصحة العفو بل لترك الطالب حتى لو عاد وطلب حد شتمني
ولذا لا ينهم الحد الا بحضرة **قال لا خير بانني فقال الاخر**
لا بل انت وحد الغلبة حق الله فيه **بخلاف ما لو قال له مثلا**
يا خبيث فقال بل انت لم يعزر لانه حقهما وقد تساويا
فتكافا بخلاف ما سيجي لو تشابها بين القاض او تضاربا
لم يتكافا لهتك مجلس الشرع ولتفاوت الضرب **ولو**
قال لعريس وهو من اهل الشهادة **فردت به حدت**
واللعات الاصل ان الحد بيت اذا اجتمعا وفي تقدريم
احدهما اسقاط الاخر وجب تقدريم احدهما لا للدرء
واللعات في معنى الحد ولذا قالوا لو قال لها يا زانية بنت
الزانية بدا بالحد ليتنفي اللعات **ولو قالت** في جوابه

زيت بك او معك **هدرا** اي الحد واللغات للشك قيد بالحلف
 لانها الواجب بان انت ازني مني حد وحده خائنة ولو كانت
 ذلك مع اجنبية حدثت دون تصديقها اقربو له ثم نقاه
 بلاعت وانكس حد القذف والولد له فيهما الاقراره ولو
 قال ليس بابني ولا بابنك **فهدر** لانه انكر الولادة قال
 لامرأة يا زاني **حد** انما قالات الها تخذف للترخيم ولرجل
 يا زانية لا وقال محمد يحد لانت الها تدخل للمبالغة كعلامة قلنا
 الاصل في الكلام التذكير **ولا حد بقذف من لها ولد لا اب**
له معروف في بلد القذف **او من لاعنت بولده** لانه امانة
 الزنا **او بقذف رجل وطل في غير ملكه بكل وجه** كامة ابنة
او بوجه كامة مشتركة **او في ملكه المحرم ابدا كامة هي اخنة**
رضاعا في الاصح لفوات العفة **او بقذف من زنت في كفرها**
 لسقوط الاحصان **او بقذف مكاتب ماتت عن وغالاختلاف**
 المحابة في حديثه فاوردت شبهة **وحد قاذف واطلى عرسه**
حايضا وامر محوسية ومكاتبته ومسلم نكح محرمة في كفره
 لشبوت ملكه فيهن وفي الاخرة خلافا **وحد مستامن قذف**
مسلم لانه التزم ايضا حقوق العباد **بخلاف حد الزنا والسفر**
 لانهما من حدود الله المحضة كحد الخمر واما الذي في حد
 في الكل الا لجزائية لك قد منعت المنيعة تصحيح حده بالسك
 ايضا وفي السراجية اذا اعتقدوا حرمة الخمر كانوا كالمسلمين
 وفيها لو سرق الذي او زنا فاسلمت ثبت باقراره او
 بشهادة المسلمين حدوات بشهادة اهل الذمة لا **اقر**
القاذف بالقذف فان اقام اربعة على زنايه ولو في كفره
 لسقوط احصانه كما مر **واقر بالزنا اربعاً كما مر** عبارة الدرر
 او اقراره بالزنا فيكون معناه او اقام بينة على اقراره بالزنا
 وقد حرر في البحر الى البينة على ذلك لا تعتبر اصلا ولا يعول
 عليها لانها كانت منكرا فقد رجح قتلغو البينة وان كانت
 مقرا لا تسمع مع الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء
 ليست هذه منها فلذا غير المص العبارة فتشبه **حد القذف**

سرق الذم او زني في حكم

المقذوف يعني اذا لم تكن الشهادة بحد متقادما كما لا يخفى
وان عجزت البينة للحال واستأجل الاحضار شهوده في
المصري وجعل الي قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل اليذهب
لطلبهم بل يحبس ويقال **ابعت لهم** من حضرهم ولو
 اقام اربعة فساقا انه كما قال دري الحد عن القاذف والمقذوف
 والشهود ملتقط يكتفي بحد واحد بجنائيات الحد جنسها
 بخلاف ما اختلف جنسها كما بيناه وعم اطلاق ما اذا اخطر
 المقذوف ام تعدد بكلمة او كلمات في يوم ام ايام طلبهم كلهم
 ام بعضهم وما اذا اخطر القذف الاسوطا ثم قذف اخري المجلس
 فانه يتم الاول ولا شيء للثاني للتداخل واما ان اقدف ففتنق
 فحدف اخر حد حد العبد فان اخذه الثاني كل له ثانوف
 لوقوع الاربعين لهما فتح وفي سرقة الزيلعي قد فر حد
 ثم قد فلم يحد ثانيا لا المقصود وهو اطلها ركز به ودفع
 العار حصل بالاول انتهى ومفاده انه لو قال له يا بنت الزانية
 وامر ميتة فحاصره حد ثانيا كما لا يخفى وافاد تقييده بالحدوات
 التعزير بتعدد بتعدد الفاظ له لانه حق العبد **فصرع**
 عايت القاضي رجلا زني او شرب لم يحد به استحسانا وعت
 محمد بحد قيا ساعلي حد القذف والقود قلنا الاستيفاء
 للقاضي وهو مندوب للدر بالخير فاحقته التهمة حواشي
 السعد **باب التعزير هو لغة التاديب مطلقا**
وقول القاموس انه يطلق على ضرب بدون الحد غلطا
 نهر وشرعا **باب دوات الحد اكثره تسعة وثلاثون**
سوطا واقله ثلاثة بل هو بالضرب وجعله في الدر على اربع
 مراتب وكله مبنى على عدم تقوي فيه للحاكم مع انها ليست
 على اطلاقها فان كانت من الاشراف او ضرب غيره فاد **م** من **م** اشراف
 ما لا يكفي تعزيره بالاعلام واراد ان يضرب صواب نهر
ولا يفرق الضرب فيير وقيل يفرق ووفق بانها
 بلغ اقصاه يفرق والا لا شرح وعباية **ويكون به وباليس**
وبالمضغ على العنق وفرك الاذن وبالكلام العنيف

من م اشراف

وينظر القاضي اليه بوجوبه وبسبب غير القذف في مجتبي
وفيه عن الشرخسي لا يباح بالمصنع لانه من اعلى ما يكون
من الاستحقاق فيصاحبه القبله **لا باخذ مال في المذهب**
بحر وفيه عن البرازية وقيل يجوز ومعناه ان يمسكه
مدة لينتج حريمه لانه فان ايسر من توثيقه صرفه الي
ما يريد وفي المجتبي انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ و
التعزير ليس فيه تقديري بل هو مفوض الي رأي القاضي
وعليه مشايخنا زيلعي لان المقصود منه الزجر واحوال
الناس فيه مختلفة بحر ويكون التعزير بالقتل مكنت **وحد**
رجل مع امرأة لا تحل له ولو اكرهها فلها قتله ودمه هدر وكذا
الغلام وهما نية ان كان يعلم انه لا ينزجر بصياح **وغير**
بما دون السلاح والا بان علم انه ينزجر بها ذكر لا يكون بالقتل
وان كانت المرأة مطاوعه قتلها كذا اعراه الزيلعي
للهند واني ثم قال في مينة المفتي لو كان مع امراته وهو
يزني بها **ومع حرمه وهما مطاوعان قتلها جميعا**
انتهى واقفه المصنف في الدرر وقال في البحر ومفاده
الفرق بين الاجنبية والزوجة والمحرم فمع الاجنبية
لاجل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانزجار المبرور
وفي غيرها حبل مطلقا انتهى ورده في النهر بما في البرازية
وغيرها من التسوية بين الاجنبية وغيرها ويدل عليه التمسك
الهند في المرأة نعم ما في المينة مطلق فيحمل على المقيد ليتفق
كلهم ولذا جزم في الوهابية بالشرط المذكور مطلقا وهو
الحق بلا شرط احكام لان ليس من الحدود من الامر
بالمعروف وفي المجتبي الاصل ان كل شخص رأي مسلما
يزني ان يحل له قتله وانما يمنع خوفه فان لا يهدف انه
زنا **وعلى هذا القياس المكابر بالظلم وقطاع الطريق**
وصاحب المكس وجميع الظلمة بآدمي شئ له قيمة
وجميع الكاير والاعوانة والسعاة يباح قتل الكل وثواب
قاتلهم انتهى واقفي الناصحي بوجوب قتل كل مودوفي شرح

شرح الوهابية ويكون بالنفي عن البلد وبالهجوم على
بيت المفسد بيت وبالاخراج عن الدار وبهدمها وكسر
دنان الخمر وان ملحوها ولم ينقل احراق بيته **ويقيم**
كل مسلم حال مباشرة المعصية قتيلا **واما بعد ها فليس كذلك**
لغير الحاكم والزوج والولي كما سيجي **فرفع** من عليه
التعزير لو قال لرجل اقم علي التعزير ففعله ثم رفع الحاكم
فانه يحتمل قتيلا واقفه المصنف ومثله في دعوي الحائض لكانت
في القتل ما يجب حقا للعبد لا يقيم الا الامام لتوقفه على الدعوي
الا ان يحكم فيه فليحفظ **ضرب غيره بغير حق وضرب المضرور**
ايضا **يعزبان** كما تشناهما بين يدي القاضي ولم يتكافأ لما مر
ويبدأ باقامة التعزير **بالبادي** لانه اظلم قتيلا وفي مجمع الفتاوي
حاز المجازاة في مثله في غير موجب للاذن به ولمن انتصر بعد
ظلمه فاوليك ما عليهم من سبيل والعفو افضل فنت عفي واصباح
فاجره على الله **ومع حرمه** ولو في بيته بات ينعز من الخروج
منه **نهر مع حرمه** اذا احتج لزيادة تأديب **وضربه اشد** لانه
حفف عدا فلا يخفف وصفا **ثم حد الزنا** لثبوتها بالكتاب **ثم حد**
الشرب لثبوتها باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجري في الحدود
ثم القذف لضعف سببه باحتمال صدق القاذف **وعذر كل مرتكب**
منكر او مودعي مسلم بغير حق بقول او بفعل الا اذا كانت
الكذب ظاهرة كالكذب بحر **ولو بغض العين** او اشارة اليه لانه
غيبية كايائي في الحظر فمرتكب مرتكب محرم وكل مرتكب معصية
لاحد فيها فيها التعزير اشباه **فيعزر** بسبب ولده وقذفه **وبقذف**
مملوكه ولو ام ولده **وكذا بقذف كافر** وكل من ليس بمومن **بوتنا**
ويبلغ به غايته كالمواصاة من اجنبية محرما غير جماع او اخل بالسارق
بعد جمعه المتاع قبل اخراجه وفيما عداها لا يبلغ غايته **وبقذف اي**
شتم مسلم **بما ينافي اسف الا ان يكون معلوم الفسق** كما سب
مثلا او علم القاضي بفسقه لا الشين قد الحق به نفسه قبل قول القائل
فتح ناث اراد القاذف اثباته بالبيته مجردا بلايات سببه **لا**
تسمع ولو قال يازني واراد اثباته يسمع لثبوت الحد بخلاف

يبلغ التعزير اقصاه في مواضع

الاول حتى لو بينوا فسقها فيه حق الله او العبد قبلت وكذا في
جرح الشاهد وينبغي ان يسأل القاضي عن سبب فسق فان
يبت سببا شرعيا كتقيل اجنبية وعناقها وخلوته بها طلب بينة
ليعززه هو ولو قال هو ترك واجب سال القاضي المشتوم عما
يجب عليه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المحتج
من ترك الاشتغال بالفقر لا تقبل شهادته والمراد ما يجب عليه
تعلم منه **تحرر وعز** الشاتم **يا كافر** وهل يكفر ان اعتقد المسلم
كافرا نعم والا لا به يقتضي شريح وهما بينة ولو اجابه بليكن كفر خلاصة
وفي التاخر خاتمة قيل لا يعزّر ما لم يقل يا كافر بالله لان كافر بالظا
غوت فيكون محتملا **يا حبست يا سارق يا فاجر يا مخنت يا خا**
يت يا سفير يا بليد يا حق يا مباحي يا عواني يا لوطي وقيل يسأل
فان عني انتم من مملوك قوم لوط عليه السلام لا يعزّر وان اراد
ان يعمل عملهم عزّر عنده وجد عندهما والمصحيح تعزيره لو في
عقب او هزل فتح **يا رديف** يا منافق يا رافضي يا مبتدعي يا يهودي
يا نصراني يا ابي النصراني **تحرر يا لهب الا ان يكون لها الصدق**
القابل كافر والند ليس بقيد اذا الاخبار كانت وفلات فاسق
وتحذركم ما لم يخرج مخرج الدعوى قينة **يا ديوت** هو من
لا يغار علي امراته او محرمه **يا قمر طابا** مراد فديوت
معني معرصة **يا شارب تلخر يا اكل الربا يا بيت القخير**
فيه ايما الى ان اذا شتم اصله عزّر بطلب الولد كيا ابي
الفاسق يا ابي الكافر وان يعزّر بقوله يا قخير لا يقال
القخير عرفا فحش من الزانية لكونها تجاهر به بالاحرة
لانا نقول لذلك المعنى لم يجد فان الزنا بالاحرة يسقط الحد
عنده خلافا لهما ابي كمال كنت صرح في المصنوعات بوجوب
الحد فيه قال المصنف وهو ظاهر **يا ابي الفاجر اخذت ماوي**
المصوب انت ماوي الزواني مايت يلعب بالمسبات
يا حرام زاده معناه المتولد من الوطى الحرام فيعم خاله
لخبر لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لانا
نقول كثيرا ما يراد به الخداع اللئيم فلذا لا يجد **فرع**

تعلم ٢

فرع اقر علي نفسه بالديانة او عرف بها لا يقتل ما لم يستقل
ويبالغ في تعزيره او يلاعن جواهر لغتاوي وفيها فاسق
تاب وقال ان رجعت فاشهد واعليه انه رافضي فرجع
لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كافر
فرجع تكرر كفارة يمين **لا يعزّر يا حمار يا خنزير يا كلب**
يا نيسب يا قرد يا ثور يا بقرة يا حية لظهور كذبهم واستحقاق
في الهداية التعزير لو الخاطب من الاشراف وتتبعه
الزليعي وغيره **يا حجام يا ابله يا ابي الحجام وابوه ليس**
كذلك واوجب الزليعي التعزير في يا ابي الحجام **يا مواير**
لان عرفا معني الموحى **يا غاهوا** ما بوث بالفارسية وفي
المتقط في عرفنا يعزّر فيهما وفي ولد الحرام **تحرر والضابط**
ان متي نسب المرفعل اختاري محرم شرعا وبعد عار عرفا
يعزّر والا لا ابي كمال **يا ضحككم** يسكون الحامن يضحك عليه
الناس اما بغتتها مات يضحك على الناس وكذا **يا سخرة**
واختار في الغاية التعزير فيهما وفي باساحر يا مقامر وفي
الملتقي واستحسنوا التعزير لو المقول له فقيها او علويا
ادعي سرقه علي شخص **وعجز علي اثباتها لا يعزّر كما**
لو ادعي الي اخرب دعوي توجب تكفيره وعجز الدعي
عن اثبات ما ادعاه فانه لا شيء عليه اذا صدر الكلام
علي وجب الدعوي عند حاكم شرعي اما اذا صدر علي وجه
السب او الاتقاص فانه يعزّر فتاوي قاري لهدية **بخلاف**
دعوي الزنا فانه اذا لم يثبت جحد ما مر **وهو** اي التعزير
حق العبد غالب فيه **محجوز فيه الاب والعمو** والتكفيل
زليعي **واليمين** ويختلف بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعي
لا بالله ما قلت خلاصته **والشهادة علي الشهادة وشهادة**
رجل وامرأتين كافي حقوق العباد ويكون ايضا حقا
لله تعالى فلا يحجّر نذر عفو فيه الا اذا علم الامام ان رجلا الفاعل
ولا يمين كالوادعي عليه انه قبل اخية مثلا ويجوز اثباته بدع
شهادة به فيكون شاهدا مدعي الوعد اخر وما في القينة وغيرها

لو كانت المدعي عليه ذامرة وكاتب اول ما فعل يوعظ
استحسانا ولا يعزر يجب ان يكون في حقوق الدفات
حقوق العباد ليس للقاضي اسقاطها فتح وما في كراهة
الظهيرية رجل يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا بأس
باعلام السلطان ليتزجر فيفقد ان من باب الاخبار وان اعلام
القاضي بذلك يكفي لتعزير **قالت** وفيه من الكفالة
معزى بالحرج وغيره للقاضي تعزير المتهم والم يثبت عليه وكل
تعزير الله تعالى يكفي فيه خبر العدل لانه في حقوقه تعالى
يقضي فيها بعلمه اتفاقا ويقبل فيها الجرح المجرد كما مر وعليه
فما يكتب من المحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق
الدم ومن افتى بتعزير الكاتب فقد اخطا انتهى ما خصاوفي
كفالة العيني من الثاني من جمع الجز ويشربه ويترك الصلوة
احبسوا وادبه ثم اخرجوه ومن يتهم بالقتل والسرقة
وضرب الناس احبسوا واخذه في السجن حتى يتوب
لان شر هذا على الناس وشر الاول على نفسه **شتم مسلم**
ذميا عزز لانه ارتكب معصية فتقيد مساييل الشتم بالمسلم
اتفاقي فتح وفي القينة قال ليهودي او مجوسي يا كافر يا ثم ان
شق عليه ومقتضاه انه يعزر لا ارتكابه الاثم **عز** واقعة المص
لكن نظر فيه في النهر **قالت** ولعل وجهه ما مر في يافاسق
فتأمل **يعزر المولى عبده والزوج زوجته ولو صغيرة**
لما سجي **على تركها الزينة الشرعية** مع قدرتها عليها وتركها
غسل الجنابة وعلى الزوج من المنزل لو بغير حق **وترك**
الاجابة الى الفراش لو طاهرة من نحو حيض ويلحق
بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير عند بكائه او ضربت
جارية غيرة ولا تتعظ بوعظه او شتمت ولو بنحو يا حمار
او دعت عليه او مزقت ثيابه او كلمته لسمعها الاجنبى
او كشفت وجهها الغير محرم او كلمته او شتمته او اعطت
مالا لم يجز العادة به بلا اذن والضابط كل معصية لاحد فيها
فلزوج والمولى التعزير وليس منه ما لو طلبت النفقة

نفقتها او كسوتها والحق لان لصاحب الحق مقالا **عز ولا**
على ترك الصلوة لان المنفعة لا تقود اليها كما اعتمده
المص تبعا للدرر علي خلاف ما في الكثر والملقى واستظهره في
حفظ المجتبي **والاب يعزر الابن عليه** وقد منات للولي
ضرب ابن سبع علي الصلوة ويلحق به الزوج بهروفي القينة
له اكرام طفله علي تعلم قرآن وادب وعلم الفريضة علي الوالد
وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده **الصغير لا يمنع وجوب التعزير**
نحري بين الصبيان وهذا الوجه عبد اما **لو كانت حق**
الله بات زنا او سرق منع الصغير منه مجتبي من حد او
عز ففولك فدمر حد بالامانة عذرها زوجها مثل
ما مر فماتت لان تاديبه مباح فيتعيد بشرط السلام
قال المص وبهذا فله ان لا يجب علي الزوج ضرب زوجته
اصلا **ادعت علي زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه**
عز كما لو ضرب المعلم المربي ضربا فاحشا فانه يعزر
ويضمن له ما ت شتمني وعت الثاني لو زان القاضي علي مائة
فمات فخصف الد في بيت المال بفعل ما ذوت وغير ما ذوت
فيتصف زيلي **فروع** ارتدت لتقارق زوجها تجبر
علي الاسلام **وتعزر خمسة وسبعين سوطلا ولا تزوج**
بغيره به يغني ملتقطا **ارتحل الى مذهب الشافعي يعزر** شرا
قدف بالتعريض يعزر حاوي زنا بامراة ميتة يعزر اختيار
ادعي علي اخراة وطلب امته فحبلت فتقست فان برهت
فله قيمة النقضات وان حلف خمه فله تعزير المدعي ميتة
وفي الاشباه خدع امراة انسان واخرجها وتزوجها بحبس
حتي يتوب او يموت كسعيد في الارض بالفساد من له
دعوي علي اخر فلم يجد فامسك اهله للظلمة فحبسوه
وغرموهم عزز يعزر علي الورع البار كتعزير بنو
نرة التعزير لا يسقط بالتوبة كالحديث قال واستثنى الشافعي
ذوي الهيات **قالت** قد قد مناه لاصحابنا عت القينة
وغيرها واد الناطقي في اجناسه ما لم يتكرر فيضرب

التفسير وفي الحديث تجافوا عن عقوبته وفي المروءة الا في
 الحد وفي شرح الجامع الصغير للمناوي الشافعي في حديث انق
 الله لا تأتي يوم القيمة يسير عجله علي رقتك له رغاء او بقرة
 لها خوار او شاة لها ثواج قال يوحنا من بحر سيب السارق
 ويخوه فليحفظ **كتاب السرقة** لغز اخذ الشيء
 من الغير خفية وتسميته السرقة سرقة مجازا وشرعا
 باعتبار الحرمة اخذه كذلك بغير حق نهبا بالان ام لا باعتبار
 القلع **اخذ مكلف** ولو انني او عبدا او كافرا او محبونا حال
 انا قد **نألق بصير** فلا يقطع اخرس لا احتمال نطقه بشبهة
 ولا اعني لجهل بحال غيره **عشرة درهم** لم يقل مضروبة
 لما في المغرب الدرهم اسم للمضروبة **او مقدارها** فلا
 قطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوي عشرة مضروبة ولا دينار
 قيمته دون عشرة وتعتبر القيمة وقت السرقة ووقت
 القلع ومكانه بتقويم عدلين لهما معرفة بالقيمة ولا قطع عند
 اختلاف المقومين **ظهيرية مقصودة** بالاخذ فلا قطع بثوب قيمته
 دون عشرة وفيه دينار او درهم مضروبة الا اذا كان وعاء
 لها عادة تجنيس **ظاهرة للاخراج** فلو ابتلع دينار في الحوز
 وخرج لم يقطع ولا ينظر تغويطه بل يفهم مثله لانه استهلكه
 وهو سبب الضمان للحال **خفية** ابتداء وانتهى الى الاخذ بها
 ومنه ما بين العشائين وابتداء فقط لولا وعل العبرة لزعم
 السارق ام لزعم احدهما خلاف **من صاحب يد محبته**
 فلا يقطع السارق **من السارق** ففتح مما لا يتسارع **الفساد**
البر كحكم وفواكه مجتبي ولا بد كوت المسروق متقوما مطلقا
 فلا قطع بسرقة خذ من ماله ما كان السارق او ذميا وكذا
 الذمي اذا سرق من ذمي خذ او خذ ذميا او ميتة لا يقطع لعدم
 تقويمهما عند ناذكره **البقائي في دار العدل** فلا يقطع بسرقة
 في دار حرب او بغي بدائع **من حرز** مرة واحدة اخذ
 ماله ام تعدد **لا شبهة ولا تاويل فيه** وثبت ذلك عند الامام
 كما سيخرج **في قطع ان اقربها مرة** واليه رجوع الثاني **طايغا**

من ٢

طايغا فاقراره بها مكرها باطل ومن المتأخرين من افتي بمحض
 ظهيرية زاد القهستاني معزيا لخزانة المفتين ويحل ضربه ليقر
 ويحقق **او شهد رجلا** ولو عبدا بشرط حضرة مولاه ولا
 تقبل علي اقراره ولو بحضوره خائفة من المادون **رسالة الامام**
كيف هي وايت هي وكم هي زاد في الدرر وما هي ومتي هي و
من سرق وبينها احتياالا للدرر ويجسر حتى يسأل عن
 الشهود لعدم الكفالة في الحدود ويسأل المقر عن الكل الا
 الزمان وما في الفتح الامكان تحريف **نهر** **وصح** **رجوعه**
اقراره بها وان ضمن المال وكذا الورع احد هم او قال هو
 مالي او شهد اعلي اقراره بها وهو يحد او يسكت فلا قطع
 شرح وهبانية **فان اقربها ثم عارب فان فوره لا يتبع**
خلاف الشهادة كذا نقله المصنف عن الظهيرية ونقله شارح
 الوهبانية بلا قيد الفورية **ولا قطع بنكول** **واقرار مولاي علي**
عنده بها وان لنم المال لاقراره علي نفسه **والسارق لا يفتي**
بعقوبة لانه جور تجنيس وعزاه القهستاني للواقعات معللا
 بان خلاف الشرع ومثله في السراحيية وتقل عن التجنيس
 عن عصام انه سئل عن سارق ينكر فقال عليه اليمين فقال
 الامير سارق ويمين هاتوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى
 اقر فاتي بالسرقه فقال سبحان الله ما رايت جورا اشبه
 بالعدل من هذا وفي اكره البرازية من المشايخ من افتي
 بمحض اقراره بها مكرها وعن الحسن يحل ضربه حتي يقر
 مالم يظهر العظم ونقل المصنف عن ابن العز الحنفى صح انه عليه
 السلام امر الزبير ابن العوام بتعذيب بعض المقاهدين حين
 كتم كثر حبي ابن احطاب ففعل فدحم علي المال قال وهو الذي
 يسع الناس وعليه العمل والافا لشهادة علي السرقات اندر الامور
 ثم نقل عن الزليعي في اخبارات قطع الطريق جواز ذلك سياسة
 واقره بتعال البحر وابن الكمال زاد في النهر وينبغي التعويل عليه
 في زمانا الغلبة الفساد ويحل ما في التجنيس علي زمانهم ثم نقل
 المصنف قبله عن القنية لو كسر سيرا او يده ضمن الشاكي الشر

طايغا
 يضمن

كالمال لا لو حمل ذلك بتسوره الجدار او مات بالهرب لندوره وعن
الزخيرة لو سجد السطوح ليفر خوف التغذيب فسقط فمات شتم
ظهرت السرقة عليه اخر كات للورثة اخذ الشاكي بدية ايهم
وبها غرم للسلم لان تغدير في هذا السبب وسبي في الغصب
قضي بالقطع بيننا و اقرار فقال المسروق منه هذا امتاعه
لم يسرقه مني و اما كنت اوردته او قال شاهد شهود ي
يزور او اقره هو بياطل او ما اشبه ذلك فلا قطع ويندب
تلقينه كيلا يقر بالسرقة كالا قطع لو شهد كافران علي كافر
ومسلم بهما في حقهما اي الكافر والمسلم ظهريته تشارك
جمع واصاب كلا قدر نصاب قطعوا وات اخذ المال بعضهم
استحسانا سد الباب الفاسد ولو فيه صفيروا ومجنون
او معتوه او صدم لم يقطع احد **و شرط للقطع حضور شاهد**
بها وقتروا وقت القطع حضور المدعي بنفسه **حتى لو غابا او**
ماتا لا قطع وهذا في كل حد سوى رجم وقود **قلت** كنت
تقل المصنف في الباب الاتي تمحيص خلافة فتنبه **ويقطع بساج**
وقنا وابنوس يفتح الباب وعود ومسك وادهان وورس
وزعفران وصندل وعنبر وفصوص **حضر** اي زمر
وياقوت وزبرجد ولؤلؤ ولعل وفير ونج وانا وباب
غير مركب ولو متخذ بيت من خشب وكذا بكل ما هو من اعز
الاموال وانفسها ولا يوجد بدات العدل مباح الاصل غير
مرغوب فيه هذا هو الاصل لا يقطع بتاقت اي حقير يوجد مباحا
في دار الخش لا يجر عادة **وحشيش وقصب وسبك ولو**
مليحا وطين ولو بها او دجاها في الاصح غاية وميد وزرنيخ
ومغرة ونورة زاد في المحتبي واشنات وفحم وملح وخذف
وزجاج لسرعة كسره ولا ياتيسار فساد **كلب ولحم**
ولو قد يد وكل مهيا لاكل الخبز وفي ايام قحط لا قطع بطعام مملحا
شهي و فاكهة رطبة وتمر علي شجر **وبطيخ** وكل ما لا يبقى
حولا وزرع لم يحصد لعدم الاحراز **واشربة مطربة ولو**
الانا ذهبا **الات** **لهو** ولو طبل الغزاة في الاصح لان صلاحيته

صلاحيته لله صارت شبهة غاية **وصليب ذهب او فضة ونظر**
ونذر لتاويل المكسر نهيا عن المنكر **وباب مسجد ودان** لانه
حرز لا حرز **ومصحف وصبي حر ولو محليين** لان الخلية تبع
وعبد كبير يعبر عن نفسه ولو نايها او مجنونا او اعمى لانه اما
غصب او خداع **ود فائز** غير الحساب لانها لشرعية مكتب
تفسير وحديث وفقد فكمصحف والا فكمشهور بخلاف **العبد**
الصغير ود فائز للحساب الماضي حسابها لان المقصود ورقها
فيقطع ان بلغ نصابا اما المعول بها فالمقصود علم ما فيها وهو
ليس بمال فلا قطع بلا فرق بين د فائز تجار وديوان ووقا
نهر وكلب وفهد ولو علي طروق من ذهب علم
السارق نهر او لا لانه تبع ولا يخيانة في ود يعة ونهب
اي اخذ قهرا واختلاس اي اختلاف لا حيلة تتفا الركن
وبنش لقبور ولو كات القبر في بيت مقفل في الاصح او
كات الثوب غير الكفت وكذا لو سرق من بيت فيه قبرا
ميت لتاويل بزيارة القبر او التجهيز والاذن بدخوله عا
دة ولو اعتاده قطع سياسة **ومال عامة مشتركة** وحصير
مسجد واستار كعبة ومال وقف لعدم المالك **بحر ومثله بينه**
ولو دينه موجلا او زايدي عليه او اجود لصير وريته شريكا
اذا كات من جنسه **ولو حكايات** كات له دراهم **ولو**
فسرق دنانير وبكسر هو الاصح لان النقد بيت جنس
واحد حكايات لان العرض ومنه طلي فيقطع به مال يقل اخذته
رهن او قضا واطلق الشافعي اخذ خلاف الجنس للجانسة
في المالية قال في المحتبي وهو اوسع فيعمل به عند الضرورة
بخلاف سرقة من غريم ابيه او غريم ولده الكبير
او غريم مكانته او غريم عبده المان وث المديون
فانه يقطع لان حق الاخذ لغيره **ولو سرق من غريم ابنه**
الصغير لا كسر ثم شي قطع فيه ولم يغير مالو تبدل
العين او السبب كالمبيع قطع علي ما في المحتبي **او من ذي**
رجم محرم لا بضرع فلو حرمة بضرع قطع كات علم

وهو اخ رجلا فان رجلا نسبا حرم رجلا عابيا فسقط كلام
الزيلي ولو المسروق مال غيره اي غير ذي رحم بخلاف مال
اذ اسرق من بيت غيره فانه يقطع اعتبارا للحرز وعد
مرو بخلاف من ضيعته موابه من ضيعه بلا تاديب كمال
مطلقا سوا سرق من بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما
مرو ولا يسرق من زوجه واثرت وجهها بعد القها
بالقطع جوهرة وزوجه ولو كانت المسروق من حرز
خاص له وعبد من سيده او عرسا او زوج سيدته
الا ان بالدخول عادة ومن مكاتبه وختمه ومهره
ومغنم وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فصار
شبهة غاية بحثا وحكام في وقت جرت العادات بدخوله
وكذا حوائث التجار والخانات جنتي وبيت اذن في د
خوله ولو اذن انحصروا من قد دخل غيرهم وسرق ينبغي ان
يقطع واعلم انه لا يقترن الحرز بالمحافظة مع وجود الحرز بالامكان
لانه اقوي فلا يقترن المحافظة في الجاه لانه حرز ويعتبر في المسجد
لانه ليس بحرز به يغني شمعي وكل ما كان حرز النوع فهو
حرز لانواع كلها فيقطع بسرقة لو من اصله على المذهب
وقيل حرز كل شيء معتبر بحرز مثله والاول هو المذهب عندنا
محتبي لكت حزم القهستاني بان الثاني هو المذهب فتنبه
ولا يقطع قفاف هو من يسرق بيت اصابعه وفشاش
بالغايها الغلق الباب ما يفتح اذا فاش حانوتا او باب دار
نهارا وخلا البيت من احد فلو فيه احد وهو لا يعلم به يقطع
شمعي ويقطع لو سرق من السطح نصبا لانه حرز شرح وجهه
او من المسجد اراد به كل مكان ليس بحرز نعم الطريق والصحر
ورب المتاع عنده اي بحيث يراه ولو لم يظن انهما في الاصح لا
يقطع لو سرق ضيف مما اضافه ولو من بعض بيوت الدار
ومن صندوق مقفل لا اختلال الحرز او سرق شيء ولم يخرج
من الدار ليشتهر عدم الاخذ بخلاف القصب وان اخرج من
حجرة الدار المتسعة جدا الى صحتها او اغار من اهل الحجرة على

على حجرة اخري لان لكل حجرة حرز او نقب قد دخل او القى كذا
رايت في شيخ المتن والشرح باو وصوابه بالواو كما في اكثر شيئا في
الطريق يبلغ نصبا باثم اخذه قطع لان الرمي حيلة يقناده السر
فاعتبر الكل فعلا واحدا ولو لم يأخذه او اخذه غيره فهو مضيع لا سارق
او حمله على راسه فساقتها واخرجها او علق راسه في عنق كلب
وزجره لان سيره يضاف اليه او القاه في الماء فخرج به تحريك الشا
لما مر او لا يخرج به بلا اخذ حرة جريه على الامع لانه اخذ حرة بسير
زيلي قطع في الكل لما ذكرنا ويشكل على الاخير ما قالوا لو علقه على حبل
يرفقا راي منزل السارق لم يقطع فلذا والله اعلم حزم الحدادي
وغيره بعدم القطع وان تقب ثم ناوله اخر من خارج الدار وادخل
يده في بيت واحد ويسمى اللص الفريفي ولو وضعه في النقب
ثم خرج واخذه لم يقطع في المصباح شمعي او طراي شق طرفة خا
رجل من نفس الكم فلو دخله قطع وفي الحل بعكس او سرق
من مرعي او من قمار يفتح القاف الا بل على نسق واحد بعيرا
او حمله عليه لا يقطع لان السائق والقايد والراعي لم يقصد والحفظ
وان كان معها حافظا او شق للحل فسرق منه او سرق من القاف
بضم الجيم فيرقتا ويرب يحفظه او نايم عليه او بقريه او ادخل
يده في صندوق غيره او في حبيبه او كمر فاخذ المال قطع في الكل
والاصل ان الحرز ان امكن دخوله فهتكه بدخوله والافاد خال اليد
فيه والاخذ منه سرقة فسطاطا منصوبا لم يقطع ولو ملفونا
او في فسطاط اخر قطع فتح اخرج من حرز شاة لا تبلغ نصبا فتبعها
اخرى لم يقطع سرق ما لا من حرز قد دخل اخر وحمل السارق بها
معه قطع المحمول فقط سراج قال انا سارق هذا الثوب قطع ان
اضاف لكونه اقرا بالسرقة وان ثوبه ونصب الثوب لا يقطع
لكونه عدة لا اقرا وروى وتوضيحه اذا قيل هذا قاتل زيد معناه انه
قتله واذا قيل قاتل زيد معناه انه يقتله والمضارع يحمل لوال والاستقبال
فلا يقطع بالشك قلت وفي شرح الوهبانية ينبغي الفرق بين العالم
والجاهل لان العوام لا يعرفون الا ان يقال يجعل شبهة لدرو الحد
وفيه يعد للامام قتل السارق سياسة لسعي في الارض بالفساد

درر و هذا ان عاد و اما قتله ابتداء فليس من السياسة في شيء **تحر**
قلت وقد مناعته معزى البحر في باب الوصل الموجب للحداث
التقييد بالامام يفهم انه ليس للقاضي الحكم بالسياسة فليحفظ
باب كيفية القلع واثباته بقطع بين السارق من زنده
هو مفصل الدرع و تحسم وجوبا وعند الشافعي ندبا فتح الا في حر و برد
شديد يت فلا يقطع لان الحد زاجر لا متلف و يحبس ليتوسط الامر
و من زنده و موثقه كاجرة حداد و كلفة حسنة علي السارق عندنا
لشبهه بخلاف اجرة المحضر للخصومة ففي بيت المال و قيل علي المتمرد
شرح و هبانية **قلت** وفي قضائها خاتمة هو الصحيح ككت في قصصا
البرافقة و قيل علي المدعي و هو الاصح كالسارق **و رجله اليسري من**
الكعب ان عاد فان عاد ثالثا و حبس و ضررا ايضا بالضرر
حتى يتوب اي تظهر امارات التوبة شرح و هبانية و ما روي
بقطع ثالثا و رابعات مع حمل علي السياسة او شيخ **ككت سرق**
و ابهام اليسري مقطوعة او ثلثا و اصبعات منها سواها
سوي الا بهام **او رجله اليمنى مقطوعة او ثلثا** لم يقطع لانه اهلاك
بالحبس ليتوب **ولا يمين قاطع اليد اليسري** و لو بعد في
الصحيح **تحر ان الامر بخلافه** لانه اتلف و اخلف من جنسه ما هو
خير منه و كذا الوقطع غير الحداد في الاصح **ولو قطع احد قبل الامر**
و القضا و حب القضا من في العهد و الدية في الخطا و سقط القلع
عن السارق سوا قطع يمينه ام يساره **و قصي القاضي بالقطع**
كالامر علي الصحيح فلا غنا كافي وفي السراج سرق فلم يؤخذ
بها حتى قطعت يمينه قصاصا قطعت رجله اليسري **و طلب**
المسروق من المالك لا لقطع علي الفلاحه بجر **شرط القلع مطلقا**
في اقراره و شهادة علي المذهب لان الخصومة شرط لظهور
السرقة **و كذا الخصومة** اي المسروق منه **عند الاداء للشهادة و**
عند القلع لاحتمال ان يقر له بالملك فيسقط القلع لاحضار الشهود
علي الصحيح شرح المغلومة و اقتره المصنف **قلت** لكنه مخالف
لما قدمه متنا و شرحا فليحذر و قد حرره في الشرع بلا لية بها يفيد
ترجيح الاول فتأمل ثم فرغ علي قوله و طلب المسروق الي

الي اخره فقال **فلو اقر انه سرق مال الغائب يوقف القلع علي حضوره**
و محاضره و كذا لو قال **سرقته هذه الدراهم و لا ادري لمن**
هي او لا اخبرك **من صاحبها لا قطع** لانه يلزم من عدم طلبه و كل
من لم يدعي حجة ملك للخصومة ثم فرغ عليه بقوله **مكون و غائب**
و موقوف و متول و اب و وصي و قابض علي سوم شر و صاحب
رأيا باع درهما بدرهمين و قبضهما فسر قان من لان الشرا
فاسد ايمتلة المغموب بخلاف معطي الربا بالتسليم لم يبق له ملك
ولا يد شمعي و لا قطع بسرقة اللقطة خاتمة **و من لا يد له حجة**
فلا يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد القلع لم يقطع بخصومة
احد و لو مال كالات يده ليست بمحجة كما ياتي ايضا **و يقطع**
بطلب المالك ايها **لو سرق منهم** اي من الثلاثة و كذا بطلب
الراحت مع غيبة المرتبه علي الفلاحه لانه هو المالك **لا بطلب**
المالك للعين المسروقة او بطلب السارق لو سرق من سارق
بعد القلع لسقوط عصمته بخلاف ما اذا سرق الثاني من السارق
الاول **قبل القلع** او بعد ما دعي بشبهة فان لم يرد المالك
القطع لان سقوط التقويم ضرورة القلع و لم يوجد قصاصا كالغا
صب ثم بعد القلع هل للاول استرداد روات و ايتان و اختار الحال
رده للمالك **سرق شيئا و رده قبل الخصومة** عند القاضي **الي مال**
و لو حكا لا موله و لو في غير عياله او ملكه اي المسروق **بعد القضا**
بالقطع و لو بهمة مع قبض **او ادعي انه ملكه** و ان لم يرهت
لشبهة **او نقصت قيمة من النصاب** بنقصات السعر في بلد
الخصومة **لم يقطع** في المسائل الاربع **اقر بسرقة نصاب ثم ادعي**
احد هما شبهة مسقط للقطع **لم يقطع** قيد باقرارهما لانه لو
اقراره سرق و فلات فانكر فلات قطع المقر كقوله قتلنا انا
و فلات **ولو سرقا و غاب احد هما و شهد** اي شهد اثنان علي
سرقتهما قطع الحاضر لان شبهة الشبهة لا تعتبر **ولو اقر عبد**
مكلف بسرقة قطع و ترد السرقة الي المسروق منه **لو قاضية**
كل لو قاضية عليه **بيته** بذكر ككت بشرط حضرة مولاه عند
اقامتها خلافا للثاني لا عند اقراره بحد اتفاقا و لا غرم علي

السارق بعد ما قطع يمينه هذا الفظ الخربث درر وغيرها
 ورواه الحال بعد قطع يمينه وتزد العيت **لوقاية** وان باعها
 او وهبها لبقا يها على ملكها **ولا فرق** في عدم الضمان
بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه
 يفتي بآداب قمتها ديانة وسواك الاستهلاك **قبل القطع او**
بعده مجتبي وفيه لو استهلك المشتري منه او الموهوب له
 فلها لك تضمين **ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن**
شيئا وقال يضمن ما لم يقطع فيه سرق ثوبا فشق نصفين
 ثم اخرج قطع ان بلغت قيمته نصبا با بعد شقه ما لم يكن
انلا فان يضمن اكثر من نصف القيمة فله تضمين القيمة فملكه
 مستند الي وقت الاخذ فلا قطع زليعي وهل يضمن نقصان
 الشق مع القطع صح الخبازي لا وقال الحال الحق نعم ومتي
 اختار تضمين القيمة القطع لما مر **ولو سرق شاة قد جرها**
فاخرجها لا لما مر انه لا قطع في اللحم **وان بلغ لحمها نصبا بل قيمتها**
ولو فعل ما سرق من الحجرين وهو قدر نصاب وقت الاخذ
درهم ودنانير وانيرة قطع **ورده** وقال لا يرد لتقوم
 المنفعة عند هما خلا فله واما نحو الخاسر لوجعل وان
 فان كان يباع وزنا فذلك وان عددا فهي للسارق اتفاقا
 اختيار **ولو صبغ احرا او ملحت الحنطة** اولت السوق **فقطع**
لارد ولاضيات وكذا الوصبغ بعد القطع بجر خلا فالما في
 الاختيار **ولو صبغ اسود رده** لان السواد نقصان خلا فالثاني
 وهو اختلاف زمان لا برهات **سرق في ولاية سلطات ليس**
لسلطات قطع ادلا ولا يتره علي من ليس تحت يده فليحفظ
 هذا الاصل اذا كان السارق كفات في معصم واحد قتل يقطع
 وقيل ان تبيين الاصلية وامكن الاقتصاص علي قطعها لم يقطع
 الزايد لانه غير مستحق للقطع **والا تكت متميزة قطعها هو المختار**
 لانه لا يملك من اقامة الواجب الا بذلك **سراج باب**
قطع الطريق هو السرقة الكبرى **من قصده** ولو في المهر
 ليلا به يفتي وهو معصوم علي شخص معصوم ولو ذميا فلو

يضمن ٢

فلو علي المستامنعت فلاحد **ماخذ قبل اخذ شيء وقتل نفس حيس**
 وهو المراد بالقي في الآية وفلا هرات المراد توزيع الاجزية علي
 الاحوال كما تقر في الاصول **بعد التعزير** لما شرته منكر التعزير
حيث يتوب لا بالقول بل بظهور رسمها الصالحا يموت **وان اخذ**
مالا معصوما بان يكون لمسلم او ذمي كامر **واصاب كلابا**
قطع يده **ورجله من خلاف** ان كان صحيح الاطراف ليلا
 يفوت نصفه وهذه حالة ثانية **وان قتل معصوما ولم ياخذ**
مالا قتل وهذه حالة ثالثة **حد الاقضاء** فلذا لا يعفوه ولي ولا
يشترط ان يكون القتل موجبا للقصاص لوجوبه جزا مجازية
 لله تعالى بخالفته امره وبهذا الحل يستغني عن تقدير مضاف
 كالايضي **والحالة الرابعة ان قتل واخذ** المال خير الامام بين
 ستة احوال ان شاق **قطع** من خلاف **ثم قتل** او قطع **ثم صلب**
 او فعل الثلاثة او قتل و صلب او قتل فقط او صلب فقط كذا
 فصله الزليعي ويصلب **حيث في الاصح** وكيفيته في الجوهره **ويبيع**
 بطنه **بريح** تشهيرا له ويخفف خضر به **حيث يوت** ويترك ثلاثا **ايام**
 من موته ثم يخل بينه وبين اهله ليدفنوه **لا اكثر منها** علي الظاهر
 وعن الثاني يترك **حيث يتقطع** **وبعد اقامة الحد** عليه لا يضمن
 ما فعل من اخذ مال وقتل وجرح زليعي **وبجري الاحكام**
 المذكورة علي الكل **بما يشترط** بعضهم الاخذ والقتل والاخافه **وبجر**
وعصي لهم كسيوف والحالة الخامسة ان انضم الي الجرح اخذ قطع
 من خلاف **وهو جرحه** لعدم اجتماع قطع وضمان **وان جرح**
فقط اي لم يقتل ولم ياخذ نصبا قال الزليعي ولو كان مع هذا الاخذ
 قتل فلاحد ايضا لان المقصود هنا المال وهو من الغرايب **او قتل**
عمدا واخذ المال **فتاب** قبل مسكه ومن تمام تو بتدرد المال ولو لم
 يرد قيل لاحد او كان منهم غير مكلف او اخرب او كان ذو
 رحم محرم من احد المارة او شريك معاوض او **قطع بعض المارق**
 علي بعض او قطع شخص الطريق ليلا او نهارا في مصر او
 بين مصرين وعن الثاني ان قصده ليلا مطلقا او نهارا سلاح
 فهو قاطع وعليه الفتوي بجر ودرر واعره المهر **فلاحد**

الحروب الغزوات والديار
 الحروب الغزوات والديار

جواب المسائل الستة **واللواي القود في العمد او الارش في**
غيره او العفو فيهما العبد في حكم قطع الطريق كغيره وكذلك
المرأة في ظاهرها راية فتح لكنها لا تنسب تحتها وفي الشرا
والدرر فيهم امرأة فباشرة الاخذ والقتل قتل الرجال دونها
هو المختار عشر نسوة قطعت واخذت وقتلت قتلت وضمت
المال **ويجوز ان يقتل دون مال الروان لم يبلغ نصبا او يقتل**
من يقتله عليه لا اطلاق الحد بث من قتل دون مال فهو
شاهد فتح **ومن تكرر الخنق** بكسر الخاء **منه في المصراي**
خنق مرارا ذكره مسكين **قتل به** سياسة لسعيه بالفساد وكل
من كان كذلك يدفع شره بالقتل **والايات خنق مرة** لا لانه كالقتل
بالمثقل وفيه القود عند غير ابي حنيفة **كتاب الجهاد**
اورده بعد الحدود ولا اتحاد المقصود ووجهه الترقى غير خفي
وهو لغرضه رجاهد في سبيل الله وشرعا الدعاء اليه
الحق وقتال من لم يقبله شهدي وعرفه ايت الحال بان يذل
الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة بهال اوري
او تكسير سواد او غير ذلك انتهى وتوابعه الرباط وهو الاقامة
في مكان ليس وراه اسلام هو المختار ومع ان صلوة المربط
بخمسماية ودرهم بسعماية وان مات فيد اجري عليه عمله
ورزقه وامت الفتات وبعث شهيدا امناء الفرع الاكبر
وتما في الفتح **هو فرض كفاية** كل ما فرض لغيره فهو فرض
كفاية اذا حصل المقصود بالعصبة والا فرض عين ولعله قدم
الكفاية لكثرته **ابتدأ** وان لم يبدؤا وما قوله تعالى فان قاتلوكم
فاقتلوهم ويخريهم في الاشهر الحرم فتنسوخ باليهومات **سقط**
عن الكل والا يقم به احد في زميت **ما اشوا بتركه** اي اثم الكل من
المكلفين واياك ان تتوهم ان فرضيته تسقط عن اهل الهند بقيام
اهل الروم مثلا بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو والي
ان تقع الكفاية فلو لم تقع الا بكل الناس فرض عين كصلوة وصوم
ومثل الجنابة والتجهيز وتما في الدرر **لا يفرض علي صبي** وبالغ
له ابوان او احد هما لان طاعتها فرض عين وقال عليه السلام

ما قتلوا المشركين
حيث وجدتهم
ان قام به البعض
ولو عييد او شامع

طاعة الابوين فرض عين

السلام للعباس بث مرد اس لما اراد الجهاد الزم امك فالجنته عند رجل
امك سراج وفيه لا يحل سفر فيه خطرا الا بان نهما وما لا خطر فيه يحل
بلا اذن ومنه السفر لطلب العلم **وعبد وامرأة** لحق المولي والزوج
ومفاده وجوبه لو امرها الزوج به فتح وعلي غير المزدوجة **نهر قلت**
تعليل الشهني لضعف بنيتها يفيد خلافا وفي البحر انما يلزمها امره
فيما يرجع الي النكاح وتوبع **واعمي ومقعد** اي اعرج فتح **واقطع**
لعجزهم **ومديون بغير اذن غريمه** بل وكفيله ايضا لو بامر
تجنيس ولو بالنفس نهر وهذا في الحال اما في الموجل فله الخروج
ان علم بحمد وجهه برجوعه قبل حلوله ذخيرة **وعالم ليس في**
البلدة افقر منه فليس له الغزو وخوف ضياعهم سراجية وعمم
في الهزلية السفر ولا يخفي ان المقيد يفيد غيره بالاولي **وفرض**
عين ان هجم العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن وياثم الزوج
ونحوه بالمنع ذخيرة **ولا بد** لفرضيته من قيد اخر وهو الاستملا
عة فلا يخرج المريف المدنف اما من يقدر على الخروج دون
الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السواد ارضا بافتح وفي السراج
وشرط لوجوبه القدرة على السلاح لا امت الطريق فان علم
انه اذا حارب قتل وان لم يحارب اسر لم يلزم القتال **ويقبل**
خبر المستقر ومنا دي السلطان ولو كان كل منهما فاسقا
لان خبره يشتهر في الحال ذخيرة **وكره الجعل** اي اخذ المال من التنا
لاجل الفزة **مع الفئ** اي مع وجود شيء في بيت المال درر
وصدر شرعية ومفاده ان الفئ هنا يقم القيمة فليحفظ **والالا**
لدفع الفرض الاعلى بالادني **فان حاصرناهم دعوناهم الي**
الاسلام فان اسلموا فيها والاخالي الجزية لو محلا لها كما سيجي فان
قبلاوا ذلك فلهم ما لنا من الانصاف **وعليهم ما علينا** من الانتصاف
فخرج العبادات اذ الكفار لا يجادلون بها عندنا يديه قول علي
رضي الله عنه انما يذلو الجزية لتكوث دمايهم كدماينا وامواهم
كاموالنا **ولا يحل لنا ان نقاتل من لا تبلغه الدعوة** بفتح الدال
الي الاسلام وهو وان اشتهر في زماننا شرقا وغربا كنت لا شك
في بلاد الله من لا شعور له بذلك بقي لو بلغ الاسلام لا الجزية

خط الاستطاعة
تغيره انفاق

الكفار غير طيبين بالعباد

ففي التاتار خانية لا ينبغي قتالهم حتي يدعوهن الي الجزية تهر خلافا
لما نقله المصنف **وتدعواهم ند باحت بلخترا الا اذا انقضت ذلك الضرر**
ولو بغلبة الظن كانت يستدعون او يتحصنون فلا يفعل فتح **والا**
يقبلوا الجزية **تستعيب بالدم وخارجهم بنصب المجانيق**
وحرقهم وغرقهم وقطع اشجارهم ولو مثمرة وانسأذروهم
الا اذا غلب علي الظن فلفروا فيكره فتح ورميهم بنبل ونحوه
وان تنزسوا بعقنا ولو تنزسا سوا يتبي سبل ذلك النبي و
نقصدهم اي الكفار **وما اصاب منهم اي المسلمين لادية**
فيه ولا كفارة لان الغرور لا تقرت بالغرامات **ولو وقع**
الامام بلدة وفيها مسلم او دمي لا يحل احد منهم اصلا ولو
اخرج واحد ما حل حينئذ قتل الباقي لجواز كون ذلك المخرج
هو ذلك فتح **ونهينا عن اخراج ما يجب تعظيمهم ويحرم**
الاستخفاف به كمصنف وكتب فقد وحديث وامرأة ولو
عجز المداوة هو الاصح ذخيرة **واراد بالنهي ما في مسلم**
لا تسامروا بالقرات في ارض العدو الا في جيش يومين
عليه فلا كراهة لكن اخراج العجايز والاماء اولي **واذا**
دخل مسلم اليهم بامان جاز حمل المصنف معه اذا كانوا
يوفون بالعهد لان الظاهر عدم تعرضهم هداية و
نهينا عن غدر وغلول **وعت مثله** بعد الظفر بهم اما قبل
فلا باس بها اختيار **وعت امرأة وغير مكلف وشيخ خرفان**
لا يصاح لهم ولا نسل له فلا يقتل ولا اذا ارتد واعمي ومقع
وزمن ومعتوه وراهب واهل كنائس لم يخالطوا الناس
الا ان يكون احدهم ملكا او مقاتلا او ذاراي او مال في الحرب
ولو قتل من لا يحل قتله ميت ذكر فعليه التوبة والاستغفار
فقط كسائر المعاصي لان دم الكفار لا يتقوم بالايمان ولم يوجد
ثم لا يتركونهم في دار الحرب بل يهلونهم تكثيرا للنفي في
وتنامي في السراج وسبي **فريعات الاول** لا باس بحمل راس
المشرك لو فيه غلظتهم او فراع قلنا وقد حمل ابن مسعود يوم
بدر راس ابي جهل والقاه ابي بن يد عليه السلام فقال صلى

قتل ٣

صلي الله عليه وسلم الله اكبر هذا فرعون و فرعون امي كان شره
علي وعلي امي اعظم اعظم من شر فرعون علي موسى وامتي
ظهيرة **الثاني** لا باس بنسب قبورهم طلبا للمال تاتار خانية وعبا
لخانية قبور الكفرة فعت الذي **ولا يحل الفرع ان يبد الاصل**
المشرك بقتل كما لا يبد اقربيه الباغي **ويمنع** الفرع عن قتل بل
يشغله لاجل ان يقتله غيره **فا فقد قتله ولو قتله فهدر** لعدم العام
ولو قصد الاصل قتله ولا يكت دفعه الا بقتله قتله لجواز الدفع
مطلقا **ويجوز الصلح** علي ترك الجهاد **معهم عاقب مال** منهم او
منا لو خيرا لقوله تعالى وان جنحو اليكم فاجنح لها وتبند
اي نعلمهم بنقض الصلح تحذرا عن الغدر المحرم لو خيرا الفعله
عليه السلام باهل مكة **ونقاتلهم بلائذ مع خيانتهم** ولو
بقتال ذي منعة بادن ولو بدونه انتقض حقهم فقط **ونصالح**
بلمة المرتدين ان يغلبوا علي بلدة وصار دارهم دار حرب
لو خيرا **بلا مال والا يغلبوا علي بلدة** لالات فيه تقرير المرتد علي
الردة وذلك لا يجوز فتح **وان اخذ المال لم يرد** لانه غير معصوم
بخلاف اخذه من بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب او زارها فتح
ولم ينبغ في الذليعي يحرم ان يبيع منهم ما فيه تقوية لهم علي الحرب
كمن يد وعبيد وخيل ولا تحل اليهم ولو بعد صلح لانه عليه
السلام نهى عن ذلك وامر بالميرة وهي الطعام والقماش فجاز
استحسانا **ولا تقتل من امنه حرا وحره ولو فاسقا او اعبي**
او فانيا او صبيا او عبدا اذ ن لهما في القتال **باب لغة كان الامان**
وان كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين ويصح بالصرح
كامنت او لا باس عليكم وبالكناية كقتال اذا ظنه امان وبلاشارة
بالاصح الي السماء ولو نادى المشرك بالامان صح لو ممتنعا وصح طلبه
لنزاريه لاهله ويدخل في الاولاد والابناء والاولاد البنات
ولو غار عليهم عسكر اخرتهم بعد القسمة على الامان فعلي القاتل
الدية وعلى الواصل المهر والولد حرم مسلم تبعا لاييه وترد النساء
والاموال الي اهلها يعني بعد ثلاث حيض **وينقض الامان** الامان
لو بقاوه شرا ومباشرة بلا مصلحة يوجب **وبطل امان ذي**

منهم ٢

الاذا امر به مسلم شهني واسير وتاجر وصبي وعبد مجورين
عيب القتال وصح محمد امان العبد وفي الخائفة خذ من المسلم مولا
الحربي امان له وجنود وشخصات اسلام ثمة ولم يهاجر اليها لانهم
لا يملكون القتال **باب سب المغنم** وقسمته في المغرب
الغنيمة ما نيل من الكفار عنوة والحرب قايها فتخمس وياقيها
للفانين والفي ما نيل منهم بعد كخراج وهو لكافة المسلمين اذا
فتح الامام بلدة صالحا حربي علي موجب وكذا من بعده من
الامراء وارضاها تبقي مملوكة لهم ولو فتحها عنوة بالفتح اي قهرا
فتسها بين الجيش ان شأا واقتراها عليها جزية علي راسهم
وخراج علي اراضيهم والاول اولي عند حاجة الفانين واخرتهم
منها وانزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج والجزية لو كانوا
كفارا فلو مسلمين وضع العشر لا غير وقتل الاساري ان شأا ان
لم يسلموا واسترقهم وتركهم احرا **را ذمة لنا** الامشركي العرب
والمرتدين كما سيجي **وحرم منهم** اي اطلاقهم مجلونا ولو بعد
اسلامهم ابت كمال لتعلق حق الفانين وجوزة الشافعي لقوله
تعالى فاما من بعد واما فدا قلنا نسخ بقوله تعالى اقتلوهم حيث
وجدتموهم شرح مجمع **وحرم فدا** وهم بعد تمام الحرب اما قبله
فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم ذرر وصدر شريعة واللاجور
وهو اظهر الروايتين عن الامام شهني وتفوق انه لا يفادي بنساء
وصبيان وخيل وسلاح الا عنوة ولا باسير اسلم به اسير اذا
امت علي اسلامه **وحرم ردهم الي دارهم** ثابت في نسخ الشرح
تبع الدردون المثلث تبعا لابت الكمال للعلم به من منع المثلث
بالاولي **وحرم عقود** اية شق نقلها الي دارنا فتذبح وتحرق بعده
اذ لا يعذب بالنار الارها كما تحرق اسلحة وامتعة تعذر نقلها
وما لا يحرق منها كدريد فت يوضع خفي وتكسر اوانيهم
وتتلق ادهانهم مغايلة لهم ويترك صبيان ونساء منهم شق
اخراجها بارض خربة حتى يموتوا جوعا وعطشا للنهي عن
قتلهم ولا وجه الي ابقائهم وجد المسلمون حية او عقربا في رجا لهم
ثمة اي في دار الحرب يترعون ذنب العقرب وانياب الحية

الحية مطلقا للضرر عنا **بلا قتل** ابقا للنسل تاتار خائفة وفيها مات نساء
مسلمات ثمة واهل الحرب يجامعون الاموات يحرقن بالنار **ولا تقسم**
غنيمة ثمة الا اذا قسم بغت اجتهادا والحاجة الغزاة فتفتح **اولا** **الايد**
ع فتحل اذا لم يكن للامام حولة فان ابوا هل يجرهم باجر المثلث واثنا
فاذا تغذرت فان بحال لو قسمها قدر كل علي بملء قسم بينهم والا
فهو مما شق حله وسبق حكمه **ولم تبع** الغنيمة قبلها الا للامام ولا
لغيره يعني للمتناول اما لو باع شيئا بطعام جاز جوده **ورده البيع لو**
وقع رعا الفساد فان لم يكن رد ثمنه لغنيمة خائفة **ومدد لحقهم**
ثمة كقتال لا سوقي وحربي ومردت اسلام ثمة **بلا قتال** فان قاتلوا
شاركوهم **ولا من مات ثمة قبل قسمة او بيع** ولومات **بعد**
احدهما ثمة او بعد الاحرار **بدرنا** يورث نصيبه لتاكيد
ملكه تاتار خائفة وفيها ادعي رجل شهود الواقعة وبرهنت
وقد قسمت لم تنقض استخسانا ويعوض بقدر حظه من
بيت المال وما في البحر من قياس الوقف ولهم اي للفانين لا غير **الاتقاع**
فيها اي في دار الحرب **بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن**
بلا قسمة اطلق الكل تبعا للمحمد للكثرة وقيد في الوقاية السلاح
بالحاجة وهو الحق وقيد الكل في الفهريية بعدم نهي الامام
عن الكد فان نهي لم يبيح فينبغي تقييد المتون به **وبلا بيع وتناول**
فلو باع رد ثمنه فان قسمت نقد به لو غير فقير وميت
وجد ما لا يملكه اهل الحرب كصيد وعسل فهو مشترك فيتو
بيعه علي اجازة الامير فان هلك او التمث انفع اجاره والا
رده للغنيمة **بحر** **وبعد الخرج** **نحوها** لا الا برضاهم **ومن**
اسلم منهم قبل مسكه عنهم **نفسه** **وطفله** **وكل ما معه** فان
كانوا اخذوا واخرز نفسه فقط **او اودعه** **معصوما** ولودنيا
فلو عند حربي غني كمالوا سلم ثم خرج اليانته فظهرنا علي الدار
فماله ثمة في سوي طفله لتبعيته **لا ولده الكبير** **وزوجته**
وجملها **وعقار** **وعبد المقاتل** وامته المقاتلة وجملها لان جزا لام
حربي دخل دارنا بغير امان فآخذه احدنا فهو وماله في

لكل المسلمين سوا **اخذه قبل الاسلام او بعده** وقال لا اخذه خاصة
والنفس رايثا قتيمة وفيها استاجره لخدمة سفره ففرا بفارس
المستاجر وسلاحه فسهما بينهما الا اذا شرط في العقد ان لا يمشيا
فصل في كيفية القسمة المختار في الاستحقاق لسهم فارس
وراجل وقت المجاوزة اي الانفصال ميت دارنا وعند الشافعي
وقت القتال فلو دخل دار الحرب فانه سافق اي مات
فارسه استحق بسهمين ومات دخل راجلا فشرى فريسه استحق
سهما ولا يسهم لغير فارس **واحد صحيح كبير صالح لقتال** فلو
مريضا ان صح قبل الغنمة استحق استحسانا لا لومها فكبر
تأثرا خانية وكان الفرق حصول الارهاب بكبير مريض لا بالمهر
ولو غصب فارس قبل دخوله او ركبه او نفر ودخل راجلا ثم
اخذه فله سهمان لا لو باعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط في
الاصح لانه ظهرا ان قصد التجارة فتح واقتره المص لكث نقل
الشرنبلانية عن الجوهره والشيبي ما يخالف في القهستان لو
باعه في القتال فراجل علي الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق
انتهى ولتحفظ هذه القيود خوف الخطا في الافتي والقضا **ولا**
يسهم لعبد وصبي وامرأة وذمي ومجنون ومعتوه ومكاتب
ورفع لهم قبل اخراج الخمس عندنا **اذا باشر والقتال وكانت**
المرأة تقوم بصالح المرفي او ثداوي الجرحي او دل الذمي على
الطريق ومغاده جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد
استعانت عليه السلام باليهودي علي اليهود ورفح لهم
ولا يبلغ به السهم الا في الذمي اذا دل فيراد على السهم لانه
كالاجرة والبرازيت خيل النجم والعناق بكسر العين جمع
عتيق كرام خيل العرب والهنجين الذي ابوه عربي وامه عجمية
والمعرف عكسه فاموس سوا لا يسهم **للمراجل والبغل والحمار**
لعدم الارهاب والنفس الباقي يقسم اثلاثا عندنا **لليتيم**
المسكين وابنت السبيل وجاز صرفه لصنف واحد فتح
وفي المنيّة لو صرفه للغائبين لاجتهد جاز وقد حققته في
شرح الملتقي وقدم فقرادي القريبي من بني هاشم منهم

وقت ٢

منهم اي من الاصناف الثلاثة عليهم لجواز الصدقات لغيرهم
لا لهم **والاحق لا غنيا بهم** عندنا وما نقله المصنف عن البحر من ان
ما في الخاوي يفيد ترجيح الصرف لا غنيا بهم نظر فيه في النهر **وذ**
كره تعالى للتبرك باسمه في ابتداء الكلام ان الكل لله وسهر عليه
الصلوة والسلام سقط بموته لانه حكم علق بمشتق وهو الرسالة
كالصفي الذي كان عليه السلام يصطفيه لنفسه **ومن دخل دارهم**
بانت الامام او منعة اي قوة فاغار خمس ما اخذ والا من غنمة
والالا لانه اختلاس وفي المنيّة لو دخل اربعة خمس ولو ثلاثا
قال الامام ما اصبتم لا اخمس فلو لهم منعة لم يجز والاجاز **ونوب**
للامام ان ينقل وقت القتال حشا ويخربها فيقول **مات قتل**
قتيلا فله سليم سماه قتيلا لقربه منه **او يقول مات اخذ شيئا**
فهو له وقد يكون بدفع مال وترغيب مال فالتخريف نفسه
واجب للمدعي واختيار الادعي للمقصود منه وب ولا يخالف
تغير القدر وي بلا باس لانه ليس مطردا لما تركه او لي بل
يستعمل في المندوب ايضا قاله المصنف وغيره في المبسوط بالاستحسان
ويستحق الامام لو قال **مات قتل قتيلا فله سليم** اذا قتل هو
استحسانا بخلاف ما لو قال منكم او قال **مات قتلته انا فلي**
سليم فلا يستحقه الا اذا عمم بعده ظهريّة ويستحق مستحق
سهم او رضى فعم الذمي وغيره **وذا اي التنفيل انها يكون في**
مباح القتل فلا يستحق بقتل امرأة ومجنون ونحوها ميت
لا يقاتل وسباع المقاتل مقالة الامام ليس بشرط في استحقاق
ما نقله ان ليس في الوسع اسباع الكل ويعم كل قتال في تلك السنة
ما لم يرجعوا وان مات الوالي او عزل ما لم يمنع الثاني نهر
وكذا يعم كل قتل لانه نكرة في سياق الشرط وهو من خلاف
ان قتلت قتيلا ولو قال مات قتلت ذلك الفارس فلك كذا لم يع
وان قتلعت راس او ليك القتل فلك كذا اصح **ولو نقل السريرة**
في قطعته **من الجيش** من اربعة الي اربع مائة ما خذ من السوي
وهو المشي ليلا **در الربع وسبع العسكر** ونها فلهم **النفل**
استحسانا ظهريّة وجاز التنفيل بالكل او بقدر من سريرة لا

كل من قتل
منه

لعسكر والفرق في الدرر ولا ينقل بعد الاحراز هنا اي بدارنا الامت
 الخس لجوانه لهنف واحد كامر وسلبه ما معه من مركب وشباب
 وسلاحه وكذا ما على مركبه لا ما على دابة اخري والتفيل حكمه قطع
 حق الباقي لا الملك قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام
 من اصاب جارية فهي له فاصحابها مسلم فاستبرأها لم يحل
 له وطليها ولا بيعها كما لو اخذها المتلصص ثمة واستبرأها لم تحل
 له اجماعا والسلب لكل ان لم ينقل لحد يث ليس لك من سلب
 قنيتك الا ما طابت به نفسك اما ما لم تحلنا حديث السلب على النقل
 قلبت وفي مفروضات المفتي ابي السعود وهل يحل وطلي الاما
 المشتراة من الغزاة الات حيث وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجع
 المشروع فاجاب لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكت في سنة
 وقع التفيل الكلي فبعد اعطى الخس لا تبقى شبهة انتهى فليحفظ
باب استيلاء الكفار على بعضهم بعضا او على اموالنا اذا
سبي كافر كافر اخر بدار الحرب واخذ ماله ملكه لا استيلاء على
 مباح ولو سبي اهل الحرب اهل الذمة من دارنا لا يملكونهم لانهم
 احرار وملكتنا ما جده من ذلك السبي لكافر ان غلبنا عليهم
 اعتبارا بساير املاكهم وان غلبوا على اموالنا ولو عبد مومنا وانز
 زوها بدارهم ملكوها لا الاستيلاء على مباح لما ان الصحيح من
 اهل السنة ان الاصل في الاصل في الاشيا التوقف والاباحة راي المعتزلة
 بل لان العصمة من جملة الاحكام المشروعة وهم لم يخاطبوا بها
 فتقي في حقهم ما لا غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب الجمع
 في شرحه يفترض علينا اتباعهم فان اسلموا تقرر ملكهم وان
 غلبنا عليهم اي بعد ما احرزوها بدارهم اما قبله فهي لملأها مجانا
 مطلقا ثبت وجد ملكه قبله القسمة بين المسلمين لا بين الكفار
 كما حققه في الدرر فلوله مجانا بلا شيء وان وجد به بعد ما هو
 له بالقيمة جبر الضرر يث بالقدر المكن ولو كانت ملكه مثليا فلا سبيل
 له عليه بعد ما اذ لو اخذ اخذ بمثله فلا يفيد ولو قبلها اخذ مجانا
 كامر وبالثبت الذي اشتراه به لو اشتراه منهم تاجر اي من
 العدو واخرجه الى دارنا وبقيمة العرض لو اشتراه به بالقيمة لو

خط
 الاصل التوقف

لوانتهب منهم زاد في الدرر او ملكه بعقد فاسد لكت في البحر شراه
 بجرا وختر ليس لما لكت اخذه باتفاق الروايات وكذا لو شراه بمثل
 نسبة او بمثل قد لا ووصفا بعقد صحيح او فاسد لعدم الفايده
 فلو باقل قد لا او اردي ووصفا فله اخذه لانه يفيد وليس بربا لانه
 فدوات وصليته فقا عينه او قطع يده واخذ مشتريه ارشاه او
 فقاها المشتري فياخذ بكل الثمت ان شالات الاوصاف لا يقابلها
 شيء منه والقول للمشتري في مقدار اي الثمت يمينه عند
 عدم البرهان لان البينة بينته ولو برهنا فبينته المالك ايضا خلافا
 للثاني تهر وان تكررا لاسر والشرا بان اسر ثانيا وشراه
 اخر اخذ المشتري الاول من الثاني بتمه جبر العود ود الامر
 على ملكه فكانت الاخذ له ثم ياخذ المالك القديم بالتمين ان شاء
 لقيامه عليه بهما وقيل اخذ الاول لا ياخذ القديم كيلا يفسح الثمت
 ولا يملكون حرنا ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا حريتهم من بعد
 فياخذ ماله ماله ماله ماله بعد القسمة تقدي قيمته من بيت المال
 وملك عليهم جميع ذلك بالغلبة لعدم العصمة ولو نه اليهم دابة
 ملكوها التحقق الاستيلاء لا يدر للعجم وان ابق اليهم قت مسلم
 فاونده قهرا خلا فالحا الظهور بده على نفسه بالخروج من
 دارنا فلم يبق محلا للملك بخلاف ما اذا ابق اليهم بعد ارتداد
 فاونده ملكوه اتفاقا ولوا بقت ومعه نرس او متاع فاشترى
 رجل ذلك كله منهم اخذ المالك العبد مجانا لما امر انهم لا يملكونه
 واخذ غيره بالثمت لانهم ملكوه وعتق عبد مسلم او ذمي
 لانه يجهل على بيعه ايضا يلغي شراه مستامات ها هنا ودخل
 دارهم اقامة لتبائيت الدارين مقام الاتفاق كما لو استولوا عليه
 ودخلوه دارهم فابق الينا قيد بالمستامات لانه لو شراه
 حربي لا يعتق عليه اتفاقا لما منع حتى استرداده تهر كعبد مسلم
 اسلم ثمة فجانا الى دارنا او الى عسكرنا ثمة او اشتراه مسلم
 او ذمي او حربي ثمة او عر منه على البيع وان لم يقبل المشتري
 بجرا او ظهرنا عليهم ففي هذه التسع صور يعتق العبد بلا
 اعتناق ولا لواء لاحد عليه لان هذا اعتق حكيم درر وفي

خط
 اعتناق بالاعتناق
 في صورة

الزيلعي لو قال الحربي لعبدته اخذ بيده انت حر لا يفتق عند ابي
 حنيفة لان معتق بيبا من مسترق بيبا من **باب المستات**
 اي الطالب للامان **هو من يدخل دار غيره بامان مسلما**
 كان او حربي **يدخل مسلم دار الحرب بامان حرم تعرضه لشيء**
 من دم ومال وفرج **منهم** اذا المسلمون عند شر وطهم
فلو اخرج البنا شيئا ملكه ملكا حراما للعدو فيقتله فوجوب
 قيده بالافراج لانه لو غصب منهم شيئا رده وجوبا بخلاف الا
 سيرة فيباح تعرضه **وان اطلقوه طوعا** لانه غير مستات فهو
 كالمثلص **فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس دون استباحة**
الفرج لانه لا يباح الا بالملك لا اذا وجد امرته الماسورة او ام
 ولده او مدبرته لانهم مملوكوهت بخلاف الامة ولم يباح
اهل الحرب ان لو وطهوهت بقتل العدة للشبهة فان اذ ان
حربي دينه يبيع او قرض او يعكس او غصب احد ههنا صاير
وخرجت الى ابيهم يقضي لاحد بشي لان ما التزم حكم الاسلام فيها
 مضي بل فيما يستقبل ويفتي المسلم **برد المغصوب** زيلعي
 راد الكال وبرد الدين **د يانه** لا قضا لان عدم وكذا الحكم بحري
في حربيين فعلا ذلك اي الادانة والغصب ثم استامنا لما بينا
خرج حربي مع مسلم الى العسكر فادى المسلم انه اسير وقال
الحربي كنت مستاتا لقول الحربي الا اذا قام قريته لكونه
 مكلونا ومغولا لاعمالا بالظاهر **وان خرجا الحربيان مسلمين**
 وتحاكما قضى **بالحال** لو قوه صحيا للراضين واما الغصب
 فلا لما مر انه ملك قتل **احد المسلمين المستاتين** بها حجة عمدا
 او خطا **تجب الدية** لسقوط القود وشمته كالحمد في ماله فيهما
 لتقدير الهيأة علي العاقلة مع تباين الدارين **والكفارة** ايضا
في الخطا لاطلاق الغيب **وفي قتل احد** **الاسريين** الاخر كفر
فقط لما مر بلا دية **في الخطا** ولا شيء في العمد اصلا لانه بالاسر
 صار تباعا لهم فسقطت عصمته المقومة لا الموتة فلذا لا يكفر في
 الخطا فقط لعدم الحراز **يدارنا فصلا** في استيمات الكافر
لا يكت حربي مستات فينا سنة اقيد اتعاقب لجواز

عليهم

طه
 لا صور في العتق

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لجواز التوقفت ماد وبها كشر وشهرين در ركت ينبغي
 ان لا يلحقه ضرر بتقصير المدة جدا **فتح وضعنا عليك الجزية**
فان ملكت سنة بعد قوله **فهو ذمي** ظاهر المتواتر ان قول
 الامام له ذلك بشرط لكونه ذميا فلو اقام سنة او سنتين قبل
 القول فليس بذمي وبه صرح العتاي وقيل نعم وبه جزم
 في الدرر قال في الفتح والاول اوجه **ولا يجوز له ان يبيع**
الا بشروط اخذها منه **فبدر** واذا صار ذميا يحري القصاص
 بينه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة خبره وخزيه اذا
 اتلفه **وتجب الدية** عليه اذا قتله خطا **ويجب كف الاذي**
عنه ويحرم غيبته **كالمسلم** فتح وفيه لومات المستات في دارنا
 وورثته وقف ماله هم وياخذوه بيينة ولومت اهل الذمة
 فيكفيل ولا يقبل كتاب ملكهم **وان اراد الرجوع الي دار الحرب**
بعد الحول ولو لتجارة او قضا حاجته كما يقيد الاطلاق **نهر منع**
 لان عقد الذمة لا ينقض ومفاده منع الذي ايضا كما يمنع **لو وقع**
عليه الخراج بان الزم به واخذ منه عند حلول وقته لان خراج
 الارض كخراج الراس **او صار لها اي للمستات من الكتابية زوج**
مسلم او ذمي لتبعيتها له وان لم يدخل بها **لا عكسه** لامكان
 طلاقها ولو تكفها هنا فطالبت بهرها فلها منع من الرجوع
 تاتار خاتمة فلولم يفرحتي مضي حول ينبغي صيرورته ذميا على
 ما مر عن الدرر ومنه علم حكم الدين الحادث في دارنا **فان**
رجع المستات اليهم ولو غير داره **حل دمه** لطلان امانه
فان ترك وديعة عند معصوم مسلم او ذمي او دينيا عليهما
فاسر او ظهر بالبنا المجهول يعني غلب عليهم **فاخذوه او**
قتلوه سقط دينه وسلم وما غصب منه واجرة عين اجرها
 لسبق يده **وصار ماله** كود يعة وما عند شركه ومضاربه وما
 في بيته في دارنا **فيا** واختلف في الرهت ورجح في النهرا
 المرتهت بدينه وفي السراج لو بعث من ياخذ الوديعه
 والقرض **ويجب التسليم** اليه اتمهي وعليه فيوفى منه دينه
 هنا ولو صار ذمي **وديعه** **فيا** **وان قتل او هات فقط**

بلا عليهم عليهم فديته وقرضه وود يعتر له رثته لان نفسه لم
تصرف مضمونة فكذا مال كالمو ظهر عليه فهرب فماله حر في هذا الموضع
عرب واولاد وود يعتر مع معصوم وغيره فاسلم هنا وصار
ذميا ثم ظهر ناعليهم فكل في لعدم يده وولايته ولوسبي طفله
الينا فهو قت مسلم وان اسلم ثمة في هنا فظهر عليهم فطفله حر
مسلم لا اتحاد الدار وود يعتر مع معصوم لان يده كيد محترمة
وغيره في ولو عينا غصبها مسلم لعدم النيابة فتح وللإمام حق اخذ
دية مسلم لا ولي له اصلا ودية مستامة اسلام هنا من عاقلة قاتله
خطا لقتله نفسا معصومة وفي العمد لم القتل قصاصا والدية صلحا
لا العفو نظرا لحق العامة حر في او مرتدا ومن وجب عليه
قود القبا بالحر لا يقتل بل يجلس عنه الغدا ليجز فيقتل لان
من دخله كانت امنا بالنهب وسحب في الجنائيات لا تصير دارا
الحرب الا بامور ثلاثة يا حرام الشراك وبانها لها
بداية الحرب وبان لا يبي فيها مسلم او ذمي امنا
بالامان الاول علي نفسه ودار الحرب تصير دار اسلام
يا حرام احكام اهل الاسلام فيها كجمعة وعيد وان بقي فيها
كافرا صلى وان لم تتصل بدار الاسلام دبر وهذا ثابت
نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح فكان تركه لمجي بعضهم
ووضوح باقية **باب العشر والخراج والحزبة ارض**
العرب هي من حد الشام والكوفة الي اقصي اليمس وما
اسلم اهل ملوعا وفتح عنوة ومسم بين جيشنا والبصرة
ايضا باجماع الصحابة **عشرية** لان اليق بالمسلم وكذا يستات
مسلم او كرم كانت داره دبر وفي باب العاشر باتم
من هذا وحده في شرح الملتقي **وسواي قري العرا**
وحده من العذيب بهم ففتح قرية من قري الكوفة
الي عقبة معلولات بن عمرات بهم فسكون قرية بين
بغداد وهدات **عرضا ومن العلت** بفتح فسكون
فمثلثة قرية شرقي دجلة موقوفة علي العلوية وما
قبل من الثعلبية بفتح فسكون غلط مع من المغرب الي

للاسلام دار
اهل

الي عبادات بالتشديد **صفت** صغير يشبه البحر في المثل ليس
وراعبادات قرية متصفي **طولا** وبالايام اثنا وعشرون
ونصف وعرض عشرة ايام **سراج** وما فتح عنوة ولم يقسم
بيت جيشنا الامكة سوا **امرا حله عليه** او نقل كفارا خرا وفتح
صالحا خراجية لان اليق بالكفار **وارض** السود املوك لا اهلها
يجوز بيعهم لها **وتصرفهم فيها** عند الائمة الثلاثة هي موقوفة
علي المسلمين فلم يجز بيعهم بحر **ويجب الخراج في ارض**
الوقف الا المشتراة من بيت المال اذا وقفها مشترها فلا
عشر فيها ولا خراج بشرط لا يمتعز بالبحر وكذا لو لم يوقفها
كاذكرته في شرح الملتقي **والصبي والمجنون** لو كانت خراجية
والعشر لو عشرية دبر ومر في الزكوة وقالوا رغب الشام
ومصر خراجية وفي القمع الماخوذ الات من ارضي مصر اجرة
لاخراج الاتري انها ليست مملوكة للزراع كاندلوت المالكين
شافشيا بلا وارث فصارت لبيت المال وعلي هذا فلا يصح
بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشيئ منها لان كولي
اليتيم فلا يجوز الا لضرورة والعيان بالمراد في البحر ورغب
في العقار بضعف قيمته علي قول المتأخرين المقتني به **قلت**
وسحب في باب الوهي جواز بيع عقار الصبي في سبع مواضع
واقفي مفتي دمشق فضل الله الرمي بان غالب ارضينا
سلطانية لا تقرا من ملاكها فالت ليست المال فتكون في يد
زراعها كالعارية انتهى وفي التهرعت الواقعات لو اراد
السلطان شراؤها لنفسه بامر غيره يبيعها ثم يشتريها منه
لنفسه انتهى واذالم يعرف الحال في الشرا من بيت المال فلا اهل
المحنة وبه عرف المشتراة من بيت المال وان شترها الواقفين
محججة وانه لاخراج علي ارضها **وموات احياء ذمي باذن**
الامام او رضى له كما مر **خراجي** ولو احياء مسلم اعتبر قوله
ما قارب الشيء يعطي **حكمه** وكل منهما العشرية والخراجية
ان سقي **بما العشر** اخذ منه العشر لا ارض كافر تسقي
بما العشر اذ الكافر لا يبيد بالعشر وان سقي **بما الخراج** اخذ

ما فتح عنوة خراجية الامكة

مصر خراجية

معه وقف

منه الخراج لان النماء بالماء وهو اي الخراج نوعان مقاسمة ان كان الفاضل
بعض الخراج كالخمس ونحوه وخراج وظيفته ان كان الواجب
تسوية في الغنمة يتعلق بالتملك من الانتفاع بالارض كما وضع
مهر رضى الله عنه السواد لكل جريب هو ستون راعا في
ستين بذراع كسري سبع قبضات وقيل المقهر في كل بلدة عرفها
وعرف مهر التقدير بالقدان فتح وعلي الاول المعول بحر يبلغ الما
صاعا من براوشعير ودرهما عطف علي صاعا من اجود النقود
زليجي وجريب الرطبة خمسة دراهم وجريب الكرم والخل
متصلة قيد فيها ضعفا ولما سواه مما ليس فيه ثؤليلف مهر
كزعفران وبستان هو كل ارض يحوطها حائط وفيها اشجار
متفرقة يملك الزرع تحتها فلو ملتقى اي متصلة لا يملك زراعة
ارضها فهو كرم **طافتر** غاية العلاقة نصف الخراج لان التمييز
عين الانصاف فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة ولا في المونطق
علي مقدر وما وظفر ممرات طافتر علي الصحيح كافي وينقص مما
وظف عليها ان لم تطلق بان لم يبلغ الخراج ضعف الخراج الموقوف
فينقص الي نصف الخراج وجوبا وجوازا عند الاطاعة وينبغي
ان لا يزداد الي النصف ولا ينقص من الخمس حدا دي وفيه لو
غرس بارض الخراج كرم او شجرة فعليه خراج الارض الي ان
يظفر كذا الوقطع الكرم وزرع الحب فعليه خراج الكرم واذا اطعم
فعليه قدر ما يطيق ولا يزداد علي عشرة دراهم ولا ينقص عما
كان وكل ما يملك الزرع تحت شجرة فبستان وما لا يملك فكرم
واما الاشجار التي علي المشاة فلا شيء فيها تنهي وفي زكوة الخاينة
قوم اشترى وضيعته فيها كرم وارض فبستاني احدهما الكرم واخر
الارض واراد وقسم الخراج فلو معلوما فكما كان قبل الشراء والا كان
بجملته فان لم تعرف الكروم الاكروما تقسم بقدر الحصص قرية خراجهم
متفاوت فطلبوا التسوية وان لم يعلم قدره ابتدأ ترك علي ما كان
ولا خراج ان غلب الما علي ارضه وانقطع الما او اما الزرع افة
سماوية لغرق وحرق وشدة برد الا اذا بقي من السنة
ما يملك الزرع فيه ثانيا اما اذا كانت الافة غير سماوية ويملك

لا يملك الزرع فيه ثانيا
ولا يملك الزرع فيه ثانيا

ويملك الاحتراز عنها قرحة وسباع ونحوها كانعام وفارة ودودة
بحر او حلك الخراج بعد الحما لا يسقط وقيل يسقط ولو هلك بعضه
ان فضل عما انفق شيئا اخذ منه مقدرا ما بينا من سراج ونهاه في
الشرنبلالية معزيا للبحر قال وكذا حكم الاجارة في الارض المستأجرة
فان عملها بما فيها كان خراجها موطفا واسلم ما فيها او
اشترى مسلم من ذمي ارض خراج يجب للخراج ولو منع
انسان من الزراعة او كان الخراج خراج مقاسمة لا يجب شيء
سراج وقد علمت ان الماخوذ من اراضي مصر اجرة لا
خراج فما يفعل الآن من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع وسبي
ذلك فلا حقة واجبار علي السكت في بلدة معينة يهر داره ويزرع
الارض حرام بلا شبهة نهر ونحوه في الشرنبلالية معزيا للبحر
حيث قال وتقدم ان مصر الآن ليست خراجية بل بالاجرة
فلا شيء علي من لم يزرع ولم يملك مستأجرا ولا يجر عليه بسببها
فما يفعله الظلمة من الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال
بالعلم وقالوا زرع الاخص قادر علي الاعلي كزعفران فعليه
خراج الاعلي وهذا يعلم ولا يفتي به كليا بخبري الظلمة باع
ارض خراجية ان بقي من السنة مقدرا ما يملك المشتري
من الزراعة فعليه الخراج والا فعلى الباع عناية ولا يؤخذ
العشر من الخراج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا
للشافعي ولا يكرر الخراج بتكرار الخراج في سنة لو موطفا والا
بان كان خراج مقاسمة تكرر لتعلقه بالخارج حقيقة كالعشر فانه
يتكرر ترك السلطات او ناييه الخراج لرب الارض او وهبه
له ولو بشفاعة جاز عند الثاني وحل له لو مهر وفا والا تصدق
به يفتي وما في الحواشي من ترجيع حله لغير المهر في خلاف
المشهور **ولو ترك العشر** يجوز اجماعا ويجزى به بنفسه
للفقهاء سراج خلافا لما في قاعدة تصرف الامام موقوف بالمصلحة
من الاشياء **ولا يكره** معزيا للبرانية فتنبه وفي النهر
يعلم من قول الثاني حكم الاقطاعات من اراضي بيت
المال اذ حاصلها ان الرقبة ليست المال والخراج له وح فلا يصح

اجار الخراج
الكي حرام

بيعه وهبته ولا وقفه نعم له ايجارته يخرج على ايجار المستأجر
 ومن الخواص لو اقطعها السلطان له ولا ولاده ونسله وعقبه
 علي ان مات مات منهم اتقل نصيبه الي اخيه ثم مات السلطان
 وانتقل مات اقطع له في زمين سلطات اخر هل يكون لا ولاده لم
 اره ومقتضى قواعدهم الفاء التعليق يموت المعلق فتدبره ولو
 اقطع السلطان ارضا مواتا او ملكها السلطان ثم اقطعها له جاز
 وقفها والارضاد من السلطان ليس بايقاف البتة وفي الاشياء
 قليل القول في الحديث اني العلامة قاسم بمحنة ايجار المقطع
 وان للامام ان يخرج ممتي مشا وقيد به بنحيم بغير الموات
 اما الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحياء فليحفظ
فصل في الجزية هي لغة الجزا لانها جزت عن القتل والجمع
 جزى كحجة ولحي وهي نوعان **الوضع من الجزية** لا يقدر
 ولا يغير بغير رضا الغدر **وما وضع بعد ما قهر واوقروا**
على امل انهم يقدر في كل سنة على فقير معتدل يقدر على تحصيل
 التقديرات باي وجه كان يتابع وتكفي محنته في اكثر السنة هداية
اثني عشر درهما في كل شهر درهم وعلي وسط الحال ضعفه
 في كل شهر درهما **وعلي اكثر ضعفه** في كل شهر اربعة وهذا
 للتسهيل لا لبيان الوجوب لانه باول الحول ثمانية ومن ملك عشرة
الان درهم فصاعدا غني ومن ملك ما بين درهم فصاعدا
متوسط ومن ملك ما دون ذلك المائتين ولا يملك شيئا فقير
 قاله الكرخي وهو احسن الاقوال وعليه الاعتماد بجر واعتبار بوجوه
 العرف وهو الاصح تاتا رخانية ويعتبر وجود هذه الصفات في
 اخذ السنة فتح لانه وقت وجوب الاداء **وتوضع علي**
كبابي يدخل في اليهود السامرة لانهم يد ينون بنشر بعزة موسى
 عليه السلام وفي النصارى الافرنج والارمن واما الهامية
 ففي الثانية تؤخذ منهم عنده خلافا لهما **ومجوسي** ولو عربا
 لو وضع عليهم السلام على مجوس بجر **وثاني عجمي** لجواز
 استرقاقه فجاز ضرب الجزية عليهم **لا علي وثاني عربي** لان الهجرة
 في حقه اظهر فلم يعذر **ومدق** فلا يقبل منهما الا الاسلام والسيف

بصاح ٢

السيف ولو ظهرنا عليهم فنسأروهم وحبسناهم في **وصبي وامرأة**
وعبد ومكاتب ومدبرين ام ولد **وزمن** من زمن يرمي
 زمانه تقصير بعض اعضائه او تعطيل بعض قواه فدخل المغلوج
 والشيخ العاجز **واعمي** **وفقير غير معتدل** **وراعب** **لاياله**
 لانه لا يقتل والجزية لا تقام له وجزم الحدادي بوجوبها ونقلب
 الحال انه القيا ومفاده ان الاستحسان بخلافه قائل **والمعتري**
الاهلية للجزية **وعدمها وقت الوضع** فمت افاق او عتقا او
 بلغ او برأ بعد وضع الامام لم توضع عليه **بخلاف الفقير ذا اليسر**
بعد الوضع حيث توضع عليه لان سقوطها العجز وقد زال
 اختيار **وهي** اي الجزية ليست رضائيا بل كغيرهم كما طعن المأخوذة
 بل انها هي عقوبة لهم علي اقامتهم **علي الكفر** فاذا جازاها لهم
 للاستدعاء الي الايمان بدونها فيها اولى وقال تعالى حتي يعطوا
 الجزية واخذها عليهم من مجوس بجر ونصارى بجران واتهم
 علي دينهم فرع عليه بقوله **فيسقط بالاسلام** ولو بعد تمام السنة
 ويسقط المجل لسنة لا لستين فيرد عليه سنة خلاصة **والموت**
والنكرار لئلا يدخل كما سيجي **وبالعبي والرتانة** **وعبر ورثة فقير**
 او مقعد او شيخا كبيرا لا يستطيع العمل ثم بين التكرار فقال
وان اجتمع عليه حوالات تدخلت والامح **سقوط السنة** **جزية**
الاولي بدخول **الثانية** زيلعي لان الوجوب باول الاحول ٢ السنة
 بعكس خراج الارض **ويسقط الخراج** بالموت في الاصح حاوي
وبالتد اخل كالجزية **وقيل** لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح
 الاول لان الخراج عقوبة بخلاف العشر بجر قال المصنف وعذاه
 في الثانية لصاحب المذهب فكان هو المذهب وفيها
 لاجل الالفلة حتى يودي الخراج **ولا تقبل من الذمي لو**
بعتها علي يد نائيه في الاصح بل يكلف ان ياتي بنفسه فيعطها
ثاميا والقابض منه قاعد اهداية ويقول اعطيا عدو الله
 ويصفعه علي عنقه لا ياكاف ويأثم القائل ان اذاه به قنية
ولا يجوز ان يجذات بيعة ولا كنيسة ولا صومعة ولا
 بيت نار ولا مقبرة ولا منها حاوي في دار الاسلام ولو قربة

لا تاكل الفلة ما لم يودي الخراج

في المختار فتح **وبعد النهدي** اي لا ما عهد من الامام بل ما انهدم اشيا
 في اخر الدعا رفع الطاعون **من غير زيادة على البناء الاول**
 ولا يعدل عن النقض الاول ان كفي وتما في شرح الوحيانية
 واما القديمة فتترك مسكنا في الفتحة ومعه في الصاحبة بخر خلافا
 لما في القهستاني فتنبه **وبين الذي عني في زيد** بالكر لياسم وعينه
ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا الا اذا استعانت بهم
 الامام لمحاربة وذب عنا ذخيرة وجاز بغل كحار تارخانية وفي القبح
 هذا عند المتقدمين واختار المتأخرون ان لا يركب اصلا الا لغير
 ورة وفي الاشياء المعتمدة ان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا العليم وان
 ركب لغير الضرورة نزل في الجامع **ويركب سرجا كالكف** كالبركة
 في مقدمه شبه الزمان **ولا يعمل سلاحا** **ويظهر الكسبي** نارسي
 معرب الزمان من كسوف او شعور وهل يلزم تغييرهم بكل العلا
 مات خلاف اشياءه والصحيح ان فتحها عنوة فله ذلك والان على
 الشرط تارخانية **ويمنع من لبس العمامة** ولو زقا وصفرا
 على القلوب نهر ونحوه في البحر واعتمده في الاشياء كاعتدما
 وانما تكون طويلا سودا **ومن زنا الابريسم والياب الفانق**
الخصية باهل العلم والشرف كصوف مريع وجوخ ربيع وابرد
 رقيقه ومن استلثاه ومباشره يكون بها معظما عند المسلمين
 وتما في القبح وفي الجاوي وينبغي ان لا يلزم المغار فيما يكون
 بين وبين المسلمين في كل شئ وعليه فيمنع من القعود حال قيام
 المسام عنده بحر ويجز عقلمه وتكره مصافحه ويده بالسلام الا
 لحاجة ولا يزداد في الجواب علي وعليك ويضيق عليه في ويجعل على
 دارة علامة وتما في الاشياء من احكام الدمي وفي شرح
 الوحيانية للشرنبلالي **ويمنعون من استعطاف مكة والمكة**
 لانها من ارض العرب وقال عليه السلام لا يجتمع في
 ارض العرب دينان ولو دخل لتجارة جاز ولا يليل
 واما دخول المساجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي
 الجامع الصغير عدمه والسير الكبير اخر تصنيف محمد فالفا
 هذا نادر وفيه ما استقر عليه لخال انتهى وفي الثانية

بما عهد من الامام

بين الذي عني في زيد

منع من لبس العمامة

ومن زنا الابريسم والياب

الخصية باهل العلم والشرف

منع من استعطاف مكة والمكة

لانها من ارض العرب

وقال عليه السلام لا يجتمع في ارض العرب دينان

واما دخول المساجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع

وفي الجامع الصغير عدمه

لخانية تميز بشا وهم لا عبيد هم بالكسبي **الذي اذا اشتري**
دار اي اراد شرها في المصرا لا ينبغي ان يتبع من قبلوا شري
يجبر على بيعها من المسلم وقيل لا يجبر الا اذا كثر درر قلت
 وفي معروضات المفتي اي السعود من كتاب الصلوة سئل
 عن مسجد لم يبق في اهلها فريست احد من المسلمين واحاط
 به الكفرة فكانت الامام والمودت فقط لاجل وظيفتها يذهب
 اليه فيوزنات ويصليات به فهل يحل لهم الوظيفه فاجاب بقوله
 تلك البيوت ياخذها المسلمون بقمتهاجبر على الفور وقد ورد
 الامر الشريف السلطا في بذلك ايضا الحاكم لا يؤخر هذا اصلا وفيها
 من الجهاد وبعد ان ورد الامر الشريف السلطا في بعدم استنجد
 الذين عبيد والجوار لو استجدهم ذمي عبيد او جارية ماذا
 يلزمه فاجاب يلزمه التعزير الشديد والحبس في الثانية ويومرو
 بها كات استحقاقا لهم وكذا تميزد ورهم من دورنا انتهى
 فليحفظ ذلك **وانا نكار اي اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين**
ليستكنوا فيها في المصرا لعود نفعه اليها لير وتاملنا في سلموا
بشرط عدم تقليبهم لحياتهم بسكنائهم بشرطه الامام
الحلوا اي فان لزم ذلك من سكنائهم امروا بالاعتزال عنهم
والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون وهو محفوظا عن ابي
 يوسف بحر عن النخبة وفي الاشياء واختلف في سكنائهم
 بيتاني المصرا والمعتمد للجواز في محلة خاصة انتهى واقدر
 المص وغيره لكن رده جوي زاده وجزم بل انه فهم خطا
 فكانه فهم من الناحية المحلة وليس كذلك فقد صرح التمراشي
 في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انهم يومرون
 ببيع دهم في امصار المسلمين والخروج عنها بالسكنى خارجها
 ليلا يكون لهم محلة خاصة يسكنونها وهم فيها منعة فتاوي
 الاسكوي فليحفظ **ويستقف عهدهم بالغلبة على موضع**
الحرب او بالحاق بدار الحرب زاد في الفتح او بالامتناع
 من قبول الجزية **او يعمل نفسه طليعة للمشركين** بان يبعث
 ليطلع على اخبار العدو وقلو لم يبعثوه لذلك لم يستقف عهد

اذا اشتري دار

تيمز بشا

وعليه يحمل كلام المحيط **وصار** الذي في هذه الأربع صور **كالمرتد**
في كل احكامه **الا انه** لو اسر **سيف** والمرتد يقتل ولا يجبر على قبول
الذمة والمرتد يجبر على الاسلام **ولا** ينتقم من عهده **بقوله** نقصت
العهد زيلعي **بخلاف الامات** للحربي فانه ينتقم بالقول **بحر ولا**
بالاباعت اذا **الجزية** بل عن قبولها كما مر ونقل العيني عن
الواقعات قتله بالا باعت اذا قال هو قول الثلاثة لكن ضعفه في
البحر **ولا بالزنا مسلم** و**قتل مسلم** واقتات مسلم عن دينه وقطع
الطريق **وسب النبي صلى الله عليه وسلم** لان كفره المقارن
له لا يمنع فالطاري لا يرفع فلو من مسلم قتل كما سمي **ويؤدب**
الذمي ويعاقب **عليه سيرة** **ديت الاسلام** **والنبي ا و**
القرات حاوي وغيره قال العيني واختياري في السب ان
يقتل وتنتهي وتقع ايت الهمام **قلت** وبه افتي شيخنا الشيخ
الرملي وهو قول الشافعي ثم رايت في معروضات المفتي
ابي السعد ان ورد امر سلطانني بالعمل بقوايت القائلين
بقتله اذا ظهر انه معتاده وبه افتي في بكر اليهودي قال
لبشر النصراني بنبيكم عيسى عليه السلام ولد زنا بانه يقتل
لسيرة الانبياء عليهم السلام انتهى **قلت** ويؤيده ان ايت
الحال باثباتي احاديث الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثون
يا عايشة لا تكوني فاحشة ما نصر والحق انه يقتل عندنا اذا اعلنت بشتم
عليه السلام صرح به في سير الذخيرة حيث قال واستدل محمد
بنيات قتل المرأة اذا اعلنت بشتم الرسول بما روي ان عمر
بن عبد الماسع عصما بنت مروان تودي الرسول فقتلها
ليلا فمدحه الرسول صلى الله عليه وسلم علي ذلك انتهى فليحفظ
ويؤخذ من مال بالغ تقليبي وتقليبية لامت طفلهم الاخراج
ضعف زكاتها احكامها **يجب فيه الزكاة** المعهودة بيننا
لان الصالح وقع كذلك **ويؤخذ من مولا** اي معتق التقليبي في
الجزية والخراج كقول القرشي وحديث مولى القوم منهم محقق
بالاجماع **ومصرف الجزية والخراج ومال التقليبي** **وهديتهم**
للإمام وانما يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا للديت لا الدنيا

للدنيا جوهرية **وما اخذ منهم بالاحرب** ومن تركته فله ذمي وما اخذ
عاشر منهم ظهير **مما اخذنا** خبر مصرف كسوف **ثغورنا** و**بنا قنطرة**
وجسر وكفاية العلماء والمتعلمين تجنيس وبه يدخل طلبه العلم
فتح والقضاة والعمال مكتبة قصاة وشهود قسمة ورياسة
ورزق المقاتلة وزرايرهم اي زراير كل من ذكر مسكين
واعتمده في البحر تايلاهل يعطون بعد موت ابايهم حاله الصغر
لم اره والي هنا تمت مصارف بيت المال ثلاثة فهذا مصرف
جزية وخراج ومصرف زكاة عشر من في الزكاة ومصرف خمس
وركان من في السير وبقي رابع وهو لقطة وتركته بلا وارث
ودية مقتول بلا ولي ومصرفها لقيط فقير وفقير بلا ولي وعلي
الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله ان يستقر من من احد
ليصرفه للاخر ويعمل به بقدر الحاجة والفقر والفضل فان قصر
كان الله عليه حسيبا زيلعي وفي الحاوي المراد بالحافظ في حديث
الحافظ القرات ما تادينا وهو المفتي اليوم ولا شيء لذمي
في بيت المال الا ان يهلك لضعفه فيعطيه ما يسد جوعته
ومن مات من ذكر في نصف الحول حرم من العطا لانه
صلة فلا تملك الا بالقصص واهل العطا في زمننا القاضي والمفتي
والمدريس صدر شريعة **ولومات في اخره** او بعد تمامه كما
مصحح اخي زاده **يستحب الصرف الي قريبه** لانه اوفي تقبه
فيندب الوفا له ومن تجله ثم مات او عزل قبل الحول قيل
يجب رد ما بقي وقيل لا كالتفقة المعجلة زيلعي **والمودات**
والامام اذا كان لهما وقف ولم يستوفيا حجة ما تافان
يسقط لانه كالصلوة وكذلك القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة
وهذا ثابت في نسخ الشرح سابقا من نسخ المتت هما وتمام
في الدرر وقد خصناه في الوقف **باب المرتد هو**
لغة الراجع مطلقا وشرعا **الراجع** عن دين الاسلام وركنها
اجزاء كلمة **المرتد** على اللسان بعد الايمان وهو تصديق محمد
صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله تعالى بما علم محييه
ضرورة وهل هو فقط او هو مع الاقرار قولات واكثر الخفية

علي الثاني والمحققون علي الاول والاقرار شرط لاحكام الاحكام
 الديونية بعد الانفاق علي انه يعتقد متى طولبت اتي به فوات طو
 لم يقر فهو كفر عناد قاله المصنف وفي الفتح من هذا بلفظ
 كفر ارتد وان لم يعتقد للاستخفاف فهو كفر العناد والكفر لغة
 الستر وشرعا تكذيب صلي الله عليه وسلم في شيء مما جاء به من الدين
 ضرورة والفاظه تعرف في الفتاوي بل افردت بالتأليف مع انه
 لا يفتي بالكفر بشيء منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيجي قال في
 البحر وقد الزمت نفسي ان لا افتي بشيء منها **وشك في طهارتها**
العقل والمصنف والطلع فلا تقع ردة مجنوت ومعتوه ومو
 سوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليها واما البلوغ
 والزكورة فليس بشروط بدائع وفي الاشباه لا تقع ردة السكران
 الا الردة بسبب النبي صلي الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفي
 عنه **من ارتد عن رض** الحاكم **عليه الاسلام استجبا** ما علي المذهب
 بلوغ الدعوة **وتكشف شبهة** بيات لثمة العرض **ويجيب**
 وجوبا وقيل ند **بثلاثة ايام** يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها
 خائفة **ان استعمل** اي طلب المهلة والاقتران مع ساعته الا
 اذا رجب اسلامه بدائع وكذا لو ارتد ثانيا لكنه يضرب وفي
 الثالث **يجيب** ايضا حتى يظهر عليه التوبة فان عاد فذلك انتهى
 تاتا **خائفة قلت** كنت تقل في الزواهر عن اخراجه ودل الخائفة
 معزي بالباطني ما يفيد قتله بلا توبة فتنبه **فان اسلم فيها والاقتل**
 الحديث من بدل دينه فاقتلوه **واسلامه ان يتبرأ عن الاديان**
 سوي الاسلام **او عن ما انتقل اليه** بعد نطقه بالشهادتين
 وتامد في الفتح ولو اتي بهما على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ
 بزارية **وكروتن** بها لما **قتله قبل العرض بلا ضمانات** لان الكفر مبيع
 الدم قيد باسلام المرتد لان الكفار اصفاء خمسة من ينكر
 الصانع كالدهرية ومن ينكر الواحد اثنى كالثنوية ومن يقر
 بهما لك ينكر بعثة الرسول كالفلاصفة ومن ينكر الكل
 كالوثنية ومن يقر بالكل لك ينكر عموم رسالة المصطفى صلي
 الله عليه وسلم كاليسوية فيكتفي في الاولين بقول لا اله الا الله

الله وفي الثالث بقول محمد رسول الله وفي الرابع باحد هما وفي
 الخامس بهما مع التبري عن كل دين يخالف دين الاسلام بدائع
 واخر كراهية الدرر وح فيستفسر من جهل حاله بل عمم في الدرر
 اشتراط التبري في كل يهودي ونصراني ومثله في فتاوي المصنف
 وابن نجيم وغيرهما وفي رهب فتاوي قاري هداية كذا افتي
 علما ونا والذي افتي به **بهم** به صحة بالشهادتين بلا تبري لان
 اللفظ بهما صار علامة للاسلام فيقتل ان رجع ما لم يعد واعلم انه
لا يفتي بتكفير مسلم امك **حل كلامه علي محل حسن او كان في**
كفره خلاف ولو كان ذلك رواية ضعيفة كاحد في البحر وعنا
 في الاشباه الي المغربي وفي الدرر وغيره اذا كانت في المسئلة وجوه
 توجب الكفر واحد يمنعه فعلي المفتي الميل لما يمنعه ثم لو نيت
 ذلك فمسلم والا **لم ينفعه** حل المفتي علي خلافة وينبغي التقوذهذا
 الدعا صياحا ومسا فان سب العظمة من الكفر بوعده الصادق
 صلي الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا
 اعلم واستغفر لك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب وتوبة الياس
 مقبولة دون ايمان الياس در وفيها ايضا شهد نصرانيات
 علي نصراني انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد
 رجل وامراة من المسلمين وفي النوازل تقبل شهادة رجل وامرأة
 تين علي الاسلام وشهادة نصرانيين علي نصراني بان اسلامه
 انتهى **وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة** **الا** جاعة تكررت ردت علي
 مامر **الكافر بسب نبي** من الاشياء فانه يقتل حدا ولا تقبل توبته
 مطلقا ولو سب الله قبلت لانه حق الله والاول حق عبده
 لا يزول بالتوبة ومن شك في عذابه وكفره كفر وتما في الد
 ر في فصل الجزية معزي باللبازية وكذا لو بغضه بالقلب فتح
 واشباه وفي فتاوي المصنف ويحب الحاق الاستهزاء والا
 ستخفاف به لتعلق حقها فيها وفيها سئل عن قال لشريف
 لعبت الله والديك والديت الذي خلفوك فاجاب **بجمع**
 المضاف يعم ما لم يتحقق عهد خلافا لايت هاشم وامام الحرمين
 كما في جمع الجوامع وح فيعم حضرة الرسالة بقوله فينبغي القول

اذا كان المسلم
 يوجب الكفر واحد

من ٢

بكفره واذ كفر بسببه لا توبة له علي ما ذكره البرازي وتوارد الشا
رحون نعم لو لو حفظ قول هاشم وامام الحرمين باحتمال العهد
فلا كفر الا يقبض هذا التصريح بهم بالليل الي ما لا يكفر وفيها من
نقص مقام الرسالة بقوله بان سببه عليه السلام او بفعله بان
يقضه بقلبه قتل حدا كما مر التصريح به كنت صرح في اخر الشفا
بان حكمه كالمرتد ومفاده قبول التوبة كما لا يخفي زاد المصنف في
شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن
عبد العال ان الكال وغيره يتبعوا البرازي والبرازي تبع
صاحب السيف المسلول وعزاه ولم يذكره لاحد من علماء
الحنفية وقد صرح في التفت ومعيته للحكام وشرح الطحاوي
وحاوي الزاهدي وغيرهما بان حكمه كالمرتد ولفظ التفت من
سب الرسول فانه مرتد وحكمه حكم المرتد ويفعل به ما يفعل
بالمرتد انتهى وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن الشفا انتهى
فليحفظ **قلت** وظاهر الشفا ان قوله يا اياك الف خير
او يا اياك الف كلب وان قوله لها شمي لعن الله بني هاشم
كذلك وان شتم الملائكة كالا نبييا فليحذر ومن حوادث الفتوي
ما لو حكم حنفي بكفره بسبب نبي هل للشافعي ان يحكم بقبول
توبته الظاهر نعم لانها حادثة اخري وان حكم بموجبه نه
قلت ثم رايت في معروضات المفتي ابو السعود سوا لا
ملخصات طالب علم ذكر عنده حديث نبوي فقال لا اخاذ
النبي صلي الله عليه وسلم صدق يعمل بها فاجاب بانه يكفر
او لا بسبب استغفامه الانكاري وثنايا بالحاقد الشين للنبي
صلي الله عليه وسلم ففي كفره الاول عن اعتقاده يوم يتجدد
الايمان فلا يقتل والثاني يفيد الرندقة بعد اخذه لا تقبل توبته
اتفاقا يقتل وقيل اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة تقبل
فلا يقتل وعند بقية الايمة لا تقبل ويقتل حدا فلذلك ورد امر
سليمان في **الفتا** لقضاة المالك الحمية برعاية رأي الجانبين
بان ان ظهر صلاحد وحسن توبته واسلامه لا يقتل ويكتفي
بتهديره وحسنه عملا بقول الامام الاعظم وان لم يكن من

من اناس يفهم خيرهم يقتل عملا بقول بقية الايمة ثم في **سنة**
تقرر هذا الامر باخر فينظر القايل من اي الفريقين هو فيعمل
بمقتضاها انتهى فليحفظ وليكن التوفيق **او** الكافر بسبب
الشيخين او بسبب **احدهما** في البحر عن الجوهرة معزال الشهيد
من سبب الشيخين او طلعت فيهما كفر ولا تقبل توبته وبما اخذ
الدبوسي وابوالليث وهو المختار للفتوي انتهى وحزم به في
الاشباه واقتره المصنف قايلا وهذا يقوي القول بعدم القبول توبته
سبب الرسول وهو الذي ينبغي التعويل عليه في الافتاء والقضا
رعاية لجانب حضرة المصطفى انتهى كنت في النهر وهذا الوجود
له في اصل الجوهرة وانا وجد علي هاشم بعض النسخ فالحق بالا
صل مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى **قلت** وكفينا ما مر من الامر
فتدبر وفي المعروضات المذبذبة ما معناه ان مثل قال عن
فصوص الحكم للشيخ محي الدين العربي انه خارج عن الشريعة
وقد صنفه للاضلال ومن طالع لمجد ما ذي يلزمه اجاب
نعم فيه كلمات تبايث الشريعة وتكلف بعض المتصنفين لارجا
عها الي الشرع لكننا يتقنا ان بعض اليهود افترجها علي الشيخ فيجب
الاحتياط بترك مطالعة تلك الكلمات وقد صدر امر سلطاني يا
لنهي فيجب الاجتنان من كل وجه انتهى فليحفظ وقد انثني
صاحب القاموس عليه في سوال رفع اليد فيه فكتب اللهم
الهمنا بما في رضاءك الذي اعتقده واديت الله به انه كان رضي
الله عنه شيخ الطريقة حالا وعلمها وامام الحقيقة حقيقة ورساوي
رسوم المعارف فعلا واسما **شعر**
••••• اذا تغافل فكر المرء في ••••• من علم غرقت فيه خواطر •••••
••••• عباب لا تدر الدلالة ••••• وسحاب تتقاصر عن الانوار •••••
••••• كانت دعوتهم تحرق السج ••••• وتفرق بركاثر قهلا الافاق •••••
••••• واني اصفه وهو يقينا ••••• فوق ما وصفتم •••••
••••• وناطق بما كتبتم ••••• وغالب ظني اني ما انفقتم •••••
••••• وما علي اذ ما قلت معتقدي ••••• دع الجهول بظلم الجهل عدوانا •••••
••••• والله والله والله العظيم ومن ••••• قام حجة الله برهاننا •••••

ان الذي قلنا بعض من مناقبه ما زدت الا علي زدت نقصانها
 الي ان قال ومن خواص كتبه انه من واظب علي مطالعتها انشرح
 صدره لفك المشكلات وقد اثني عليه الشيخ عبد الوهاب الشعرا
 في سبها في كتابه تنبيه الانبياء علي قطرة من بحر علوم الاوليا فعليك
 به وبالدر التوفيق والكافر بسبب اعتقاد **السحر** لا تقبل له توبة
ولو امر في الاصح لسعيها في الارض بالفساد ذكره الزيلعي ثم
 قال وكذا الكافر بسبب **الزندقة** لا توبة له وجعله في الفتح ظا
 هر المذهب ككت في حظر الخانية الفتوي علي انه اذا اخذ الساحر
 او الزنديق المشهور الداعي **قبل توبته** ثم تاب **لم يقبل** ويقتل
 ولو اخذ بعدها قبلت واذا في السراج ان الخناق لا توبة له
 وفي الشمني الكاهن قيل كالساحر وفي حاشية البيضاوي
 من لا خسر والداعي الي الاحاد والاباحي كالزنديق وفي الفتح
 والمنافق الذي يبطل الكفر ويظهر الاسلام كالزنديق الذي
 لا يدين بدين وكذا من علم انه يتكبر في الباطل **بغضت**
 الضروريات حرمة الحرم ويظهر اعتقاد حرمة وتنام
 فيه وفيه يكفر الساحر بتعلمه وفعله اعتقد بخزيه او لاويقتل
 انتهى في حظر الخانية لو استعمل للتجربة والامتحان ولا يعتقد
 لا يكفر ورجح فالمستثنى احد عشر واعلم ان **كل مسلم ارتد**
ثانه يقتل ان لم يتب الاجماع المراء والخثي ومن اسلامه
تبعا والصبي اذا اسلام والمكره علي الاسلام ومن ثبت
اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا فلا في الاشباه ومن ثبت
 اسلامه بشهادة رجلين وامراتين انتهى ولو شهد نصرانيان
 علي نصراني انه اسلام وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وقيل تقبل
 ولو علي نصرانية قبلت اتفاقا وتما في اخر كراهية الدرر
 ويلحق بالصبي من ولدته المرتدة بيتا اذا بلغ مرتدا او
 السكران اذا اسلام وكذا اللقيط ان اسلامه حكمي لاحقيقي
 وقيد في الخانية وغيرها المكره بالحربي اما الذمي والمستامن فلا
 يجمع اسلامه انتهى ككت حمله المصنف في كتاب الاكراه علي جواب
 القياس وفي الاستحسان يصح فليحفظ ورجح فالمستثنى اربعة

المعضلات وحل

اربعة عشر **شهد واعلي مسلم بالردة** وهو منكر لا يتعريض
له لا تكذيب الشهود العدول بل **لان انكاره توبة ورجوع** يعني
 فيمتنع القتل فقط وتثبت بقية احكام المرتد كحطامه وطلان
 وقف وبينونة زوجة لو فيها تقبل توبته والقتل كالردة بسبب
 عليه السلام كما مر اشبه زاد في البحر وقد رايت من يغلف في
 هذا المحل واقره المصنف ورج اربعة عشر وفي شرح الوهابانية
 للمشر بن لالي ما يكون كفرا اتفاقا يبطل العمل والنكاح فاولاده اولاد
 زنا وما فيه خلاف يومر بالاستغفار والتوبة ويحدد النكاح **ولا يترك**
المرتد علي ردة باعطا الجزية ولا بامان موقت ولا بامان موبد
ولا يجوز استرقاقه بعد الحاق به الحرب بخلاف المرتدة
 خانية **والكفر** كلمة واحدة خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه
قلو تنصر يهودي او عكس ترك علي حاله ولم يجر علي القول
ويردول ملك المرتد عن ماله زوالا موقوفا فان اسلام عاد
ملكه وان مات او قتل علي ردة او حكم بطاقة ورث كسب
اسلامه وارثه السلام ولو زوجه بشرط العدة زليعي **بعد قضاء**
دين اسلامه وكسب ردة في **بعد قضاء دينه** ردة وقال
 ميراث ايضا لكسب المرتدة **وان حكم القاضي بالحاقه عتق**
مدبره من ثلث ماله وام ولده من كل ماله وحل دينه وقسم
 ماله ويودي مكانه الي الورثة والول لا المرتد لانه المعتق بدائع
 وينبغي ان لا يصح القضاء به الا في ضمن دعوي حق العبد يهر
 اعلم ان تصرفات المرتد علي اربعة اقسام **فينفذ منه** اتقا مالا
 يعتمد تمام ولايته وهي خمس **الاستيلاد والطلاق وقبول الهدية**
وتسليم الشفعة والجحر علي عبده الماذون ويبطل منه اتقا
 ما يعتمد الملة وهي خمس **النكاح والذبيحة والصبي والشهادة**
والارث ويتوقف منه اتقا ما يعتمد المساواة وهو **المفاوضة**
 او ولاية متعدية وهو **التصرف علي ولده الصغير** ويتوقف
 منه عند الامام وينفذ عند هما كل ما كان مبادلة مال بمال او عقد
 تبرع **كالمبايعة والعرف والسلم والعتق والتدبير والكافة**
والهبة والرهن والاجارة والصالح عن اقرار وقبض الدين

شهد واعلي مسلم بالردة وهو منكر لا يتعريض له

لانه مبادلة حكمية ووصية وبقي امانه وعقله ولا شك في بطلانها
 واما ايداعه واستيداعه والتقاطه ولقطته فينغي عدم جوازها
نهر ان اسلم نقتل وان هلك يموت او قتل او لحق به الحرب
وحكم بلحقه بطل ذلك كله فان جاسما قبله قبل الحكم فكان لم يرتد
وبالوعد بعد الموت الحقيقي زليقي وان جاسما بعده وماله
نح وارثه اخذه بقضاه ورثنا ولو في بيت المال لانه في نهر وان
هلك ماله او ازاله الوارث عن ملكه لا يأخذه ولو قايها لفتح القضا
 ولم ولا مده وام ولده ومكاتبه ان لم يرد وان عجز عادر قضا
 له بد ايع ويقضي ما ترك من عبادة في الاسلام لان ترك الصلاة
 والصيام ومعصية والمعصية تنفي بعد الرده **وما دي قننها فيه بطل**
ولا يقضي من العبادات الا التي لانه بالردة صاير كالنكاح الا صلي
 فان اسلم وهو غني فعليه **فقط مسلم اصحاب مالا او شيا**
يجب به القضا من او اخذ السرقة يعني المال المسروق لا
 للرد خائبة والاصل انه يواخذ بحق واغيره فغير التفصيل **او الدين**
ثم ارتد او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق
 نمانا ثم جاسما يواخذ به كله ولو اصابه بعد ما لحق مرتدا فان
 سلم لا يواخذ بشي من ذلك لان الحرب لا يواخذ بعد الاسلام
 بها كانت اصابه حال كونه محاربا **بالنا اخبرت بار تدار ووجهها فلها**
التزوج باخر بعد العدة استحسانا **كافي الاخبار** ومن ثقة بموته
او تطليقه ثلاثا وكذا لو لم يكن ثقة فاثاها بكتاب ملاقها واكرارها
 ان حق لا يثبت بان تقدر وتتزوج بمسوطا **والمرتدة** ولو صغيرة
 او خنثى **يجب حبس** ابد ولا تجالس ولا تؤاكل حقايق حتى تسلم
ولا تقتل خلا للشافعي وان قتلها احد لا يفهم شيئا ولو امر في الامع
 ويحبس عند مولاهماخذ منه سوي الوطن سواء طلب ذلك ام لا
 في الامع ويتولي ضربها جميعا بين الحقيين وليس للمرتدة التزوج
 بغير زوجها بغيري وعن الامام تسترق ولو في دار الاسلام
 ولو انني حسا لفقدها الشئ لا يابس به وتكون فتنة للزوج بالا
 لشيء لا محذور وفي القمع انها في المسلمين فيشترى بها من الامام
 او يهبها له لو مصر فاومع **نصرتها** لانها لا تقتل **والسباها** مطلقا

لورثتها ويرثها زوجها المسلم لو مريضة وماتت في العدة كما مر
 في ملاق المريضة **قلت** وفي الزواجر ان لا يرثها لو صبيحة لا
 بها لا تقتل فلم تكن فارة فتأمل **ولدت امته ولد انا عاها فهو**
ابنه حرا يرث في امته المسامة مطلقا لمدت لاقل من نفوس حول
 او اكثر لا سلامة تبع الامم في السلم يرث الميراث **ان مات الميراث**
او لحق به ارحم وكذا في امته النصرانية اي الكتابية المالا
جاءت به لاكثر من نصف حول منذ ارثه وكذا النصف لعلوقه
 من مال المرتد فينتفع بغيره للاسلام بالجهر عليه والمرتد لا يرث
 المرتد **وان لحق بماله اي مع ماله وفلهر عليه فهو اي ماله في**
 لا نفسه لان المرتد لا يسترق **فان رجع** اي بعد ما لحق بلام
 مال سوا قضي بالحاقة او لا في ظاهر الرواية وهو الوجه فتح
نلحق ثانيا بماله **وفلهر عليه فهو لو ارثه** لا بعد الحاق انتقل لوارثه
 فكان ملكا قديما وحكم ما مر ان لم قبل قسمته بلا شئ **وبعدوا**
بالقيمة ان شاؤا لا يأخذه لو مثليا لعدم الفايده **وان قضى**
بعد شخص مرتد لحق به ارحم بانه فكا تيم الا بئ فجا
 المرتد مسلما فبد لها **والو لا كلاهما للاب** الذي عاد مسلما
 لمعمل الابن كالوكيل **قتل رجل خطا لمحق او قتل فديته في**
كسب الاسلام ان كان والا فغني كسب الردة بحرعت الثانية
 وكذا لو اقر بغصب اموالها كانت الغصب بالمعينة او بالبيعة
 فان في الكسبين اتفاقا ظهيرة واعلم ان جنابة العبد والامة
 والمكاتب والمدة بركنا يتهم في غير الردة **قطلعت يده عمدا فارتد**
والعياد بالله ومات منه او لحق فحكم به فجا مسلما فمات منه فمات
القاطع نصف الدية في ماله لو ارثه في المسلمتين لان السراية حلت
 محلا غير معصوم فاحد رت قيد بالعمل لانه في الخطا على العاقلة وقيدنا
 بالحكم بالحاقة لانه ان عاد قبله **او اسلم عاها** ولم يلحق **ومات منه**
 بالسراية **فمات** الدية **كلها** لكونه معصوما وقت السراية ايضا ارتد
 القاطع ققتل او مات ثم سري الي النفس فهدر لوعيد القوات محل
 القود ولو خطا فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضا عليهم
 خائبة ولا عاقلة لمرتد **ولو ارتد مكاتب ولحق به الحرب** والكتب

م مرتد

مالا فخذ بماله ولم يسلم تقتل فبدل ما تثبت مولاه وما بقي من ماله
 ورثة لا تدرى لانتورث في الكتابة زوجات ارتدا ولحقا مولد
 المرتدة ولد او ولد له اي لذلك المولد ولد وظهر عليهم جميعا
 فالولدات في كاهلها والولد الاول يجبر بالضرب على الاسلام
 وان جيلت به ثمة لتبعيته لا بويه **الثاني** لعدم تبعيته الجدة على الظاهر
 فحكمه كحرابي وقيد بردها لانه لو مات مسلم عن امرأة حامل نارت
 ولحققت بدار الحرب مولدت هناك ثم ظهر عليهم اي علي اهل تلك
 الدار فانه يسترق ويرث اياه لانه مسلم ولو لم تكن ولدت له حتى
 ميت ثم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم يتبعه لا بويه موقوف بتبع
 الامر فلا يرث اياه لرقه بديع وان ارتد صبي عاقل فصح خلافا للثاني
 ولا خلاف في تحليده في النار لعدم العفو عن الكفر تلويح كاسلامه
 فانه يصح اتفاقا فلا يرث ابويه الكافرين تفريع علي الثاني و
 يجبر عليه تفريع علي الاول والعاقلة البز وهو ابنت سبع فاكث
 مجتبي وسراجية وقيل الذي يعقل ان الاسلام سبب للحاجة ويميز
 الحسب من الطيب والخلو من المر قايله الطرسوسي في انفع
 الوسايل قايلا ولم ار من قدره بالسبب قلت وقد رايت
 نقله ويؤيده انه عليه السلام عرض الاسلام علي علي وسنه سبع
 وكان يفتخر به حتى قال سقتكم الي الاسلام طراغلا ما بلغت اواث
 حالم وسقتكم الي الاسلام قهرا بصارم ههتي واواث عزهتي ثم هل
 يقع فرضا قبل البلوغ ظاهرا كلامهم نعم اتفاقا وفي التجريد المختار
 عند الماتريدي انه مخاطب باد الايمان كالبالغ حتى لو مات بعده
 بلا ايمان خلد في النار فهو وفي شرح الوهبانية شمس
 بدر ویش دويشات كفر بعضهم وصح ان الكفر وهو المحرر
 كذا قول شي لم قيل بكفره ويا حاضر يا ناظر ليس بكفر
 ومث يستحل الرقص والكفره ولا سيما بالذي يلهو ويتر
 ومث لو لي قال طيب مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفر
 واثباتها في كل ما جا خارقا عن النجم النسفي يروي ويصور
باب البغاة البغي لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نغيب
 وعرفا طلب مالا لجل من جور وظلم فتح وشرعاهم الخارجون

عليه

بالضرب

الخارجون عن الامام الحق بغير حق فلو بحق فليسوا بغاة وتمامه
 في جامع الفصولين ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة فطاع
 طريق وعلم حكمهم وبغاة ويحي حكمهم وخوارج وهم قوم لهم
 منعة خرجوا عليه بتاويل يرون ان علي باطل كفرة ومعصية توجب
 قتاله بتاويلهم يستحلون دمانا واموالنا ويسوت نسانا ويكفرون
 اصحاب نبينا عليه افضل الصلوة والسلام وحكمهم حكم البغاة باجماع
 الفقهاء كالحق في الفتح وانما لم تكفرهم لكونه عن تاويل وان
 كان باطلا بخلاف المستحل بل تاويل كما مر في باب الامامة والامام
 يصير اما ما يامرون به بالمباينة من الاشرف والاعيان وبات
 يتعد حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس
 الامام ولم يتعد حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير اما ما فان
 صار اما ما وجار لا يعزل ان كان له قهر وغلبة لعوده بالقهر فلا
 يفيد والا فيعزل به لانه مفيد خائبة في كتب الكلام نادا خرج
 جماعة مسلمون عن طاعته او طاعة نايبه الذي الناس به في
 امان درر وغلبوا علي بلد دعاهم اليه اي الي طاعته وكشف
 بشهرتهم استجابا فان تحير واجتمع بين حل لنا قتالهم بداعي
 تفرق جمعهم ان الحكم يدار علي دليله وهو الاجتماع والامتناع
 ومن دعاه الامام الي ذلك اي قتالهم افترض عليه اجابته
 لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية فرضت فكيف فيما هو طاعة
 بداعي لو قاده والالزم بنيت درر وفي المتن لو بقوا لاجل ظلم
 السلطات ولا يتنعم عنه لا ينبغي للناس معاونة السلطات ولا
 معاونة نهم ولو طلبوا مواد غلة اجيبوا اليها ان خيل المسلمين
 في اهل الحرب والالا يحاربوا بخبر ولا يؤخذ منهم شيء فلو اتوا
 منهم رهونا واخذوا منا رهونا ثم غدروا بنا وقتلوا رهونا
 لا تقتل رهونهم ولكن يجسوسون الي ان يهلك اهل البعي
 او يتوبوا وكذلك اهل الشرك اذا فعلوا برهونا ذلك لا
 نفعل برهونهم ولكن نجبر ونهم على الاسلام او يصير اودمة
 لنا ولو لم فية اجوز علي جريهم اي انتم قتله واتبع موليهم
 والا لعدم الخوف والامام بالخيار في اسيرهم ان شئت قتلهم

طاعة الامام فرض

وان شاحس حتى يتوب اهل البغي فان تابوا حيسرا ايضا حتى
يحدث توبة سرخ **ونقاتلهم بالمنجنيق والانتراق وغير ذلك**
لاهل الحرب وما لا يجوز قتلهم من اهل الحرب كنسا وشيوخ
للجور قتلهم مالم يقتلوا ولا يقتل عادل محرمة مباشرة مالم يرد
قتله **ولا تشب لهم ذرية وتجب اموالهم الي ظهور توبتهم**
فترد عليهم ويبع الكراخ اولي لانه انفع فتح ويقاس عليه العبيد
نهر ونقاتلهم بسلاحهم وخيلهم عند الحاجة ولا يتفع بغيرها
من اموالهم مطلقا ولو عند الحاجة سراج ولو قال الباغي
تبت والقي السلاح كف عنه ولو قال كف عني لا نظري امري
لعلي اتوب والقي السلاح كف عنه ولو قال انا علي دينك و
معه السلاح لا انا وجود السلاح معه قرينة بقاؤه فيه فهي القا
كف عنه والا لا فتح **ولو قتل باغ مثله وظهر عليهم فلا شيء فيه** لكونه
مباح القتل فتح فلا اثم ايضا وقتلا ناشدا ولا يصلي علي بغاة بل
يكفنون ويدفنون بدائع **ويكره نقل راسهم الي الافاق** وكذلك
راس اهل الحرب لانها مثله وجوز به بعض المشايخ لو فيه كسر
شوكهم او فداغ قلبا فتح ومر في الجهاد **ولو غلبوا علي مصر فقتل**
مصري مثله عدا فظهر علي المصري قتل به ان لم يجر علي اهل
اي مصر احكامهم وان جري لا انقطاع ولاية الامام عنهم **فاذا قتل**
عادل باغيا ورثه مطلقا وبالعكس اذا قال الباغي وقت قتل
انا علي باطل لا يرثه اتفاقا لعدم الشبهة **وان قال انا علي حق في**
الخروج علي الامام وامر علي دعواه ورثه اموالورجع تبطل دياره
فلا يرث بكمال وفي الفتح لو دخل با مان فقتله عادل عهد لزمه
الدية كما في المستامث لبقا شبهة الاباحة **ويكره تخريب بيع السلاح**
من اهل الفتنة ان علم لانه اعانته علي المعصية **وبيع ما يتخذ منه**
كالحد يد ويخوه يكره لاهل الحرب لاهل البغي نعرهم لعله
سلاحا القرب زوالهم بخلاف اهل الحرب زليغي **قلت** واناد
كلامهم ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه تخريبها والافتزيها
نهر وفي الفتح ينفذ حكم قاضيههم لو عاد لا والا لا ولو كتب قا
ضيههم الي قاضينا كتابا فان علم انه قضى بشهادة عدلين

من يده ٢

بكره نقل راسهم

باغ ٢

عدلين نفعه والا لا والله تعالى اعلم **كتاب اللقيط**
عقبه مع اللقطة بالجهاد لفرقتهم الفوات النفس والمال وقدم اللقيط
لتعلقه بالنفس وهي مقدمة علي المال **هو** لغة ما يلقط فعيل بمعنى
مفعول ثم غلب علي الولد المنقون باعتبار المال وشرعا اسم **لحي**
مولود طرحة اهل خواف من العيلة او قرارا من نهمه الرينة مضميه
اثم وحضره غانم **التقاطه فرض كفاية ان غلب علي فله هلاكه**
لو لم ير فعه ولو لم يعلم به غيره ففرض عين ومثله روية اعني يقع
في بير شمني **والا نهد وب** لما فيه من الشقة والاحياء **وهو حر** مسلم
تبع المذار **الابحة رقة** علي خصم وهو الملتقط لسبق يده **وما يحتاج اليه**
من فقير وكسوة وسكنى ودواء ومهر اذا روجه السلطات **في بيت**
المال ان يرهت علي التقاطه **وان كان له مال او قرابة ففي ماله او**
علي قرابته وارثه ولو دية **في بيت المال كجناية** لان العزم بالعسم
وليس لاحد اخذه قهرا وهل للامام الاعظم اخذه بالولاية العامة
في الفتح لا واقعه المصنف تبع البحر وحرره في النهر ككت ينبغي اخذه
الا بموجب **فلوا اخذه احد او خاصه الاول واليه** الا اذا دفعه
باختياره لانه ابطال حقه وهذا اذا اخذ الملتقط ولو قدر وتزوج احد
هما **بالو وجره مسلم** كما مر فتنازعنا قضى به للمسلم لانه انفع للقيط
خاتية ولو استويا في الراي للقاضي تجزئ **ويثبت نسب**
من واحد بمجرد دعواه ولو غير الملتقط استخلصا نالو حيا
والا نبالي بنية خاتية **ومن اشبهت** مستويين لولد امة مشتركة
وعبارة المنية ادعاه اكثر من اثنين فعن الامام انه الي
خمس ظاهره في عدم قبول دعوي الزايد ولا يشترط اتحاد
الام نهر ككت في القهستان عت النظم ما فيد ثبوته من الاكثر
فليجر **ولو ادعت امرأة واحدة ذات زوج فان صدقها**
زوجها او شهدت له القابلة او قامة بينة ولو رجل وامرا
تين علي الولادة **محصت** دعوى نهما **والا لا** ما فيه من تحمل الشب
علي الغير **وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادرة رجلين**
ولو ادعت امرأتان وقامة احداهما البينة فهي اولي بر وان
قامتا جميعها فهو ابنهما خلا ناهما الطل من الخاتية **وان ادعا**

خارجيت و **وصف احد هما لامة به** اي يحسده لا بثوبه
ووافق فهو احق اذا لم يعارضها قوي منها كهيئة الاخر
 وسعد واسلامه ولو ادعى علي احد هما انه ابنه والاخذ انه ابنته
 فاذا هو خنثي ولو مشكلا قضي لها والافلت ادعى انه ابنه
 ولو شهد للمسلم ذميان وللذمي مسلمتان قضي به للمسلم تنكار
 خائفة وثبتت نسبته **من ذمي** وكنت **هو مسلم** استحسانا
 فيخرج من يده قبيل عقل الاديات مالم يبرهن بمسلمين انه
 ابنه فيكون كافرا **نهر وان لم يكن** اي يوجد في مكان **اهل الذمة**
 كقريتهم او بيعته او كنيسة والمسيئلة رباعية لانها ما يجد مسلم في
 مكانا فمسلم او كافرا فكافرا وكافرا مكانا او عكس فظاهرا والروا
 اعتبار المكان كسيرة اختيار **ويثبت من عبد وهو حر** وان
 ادعى انه ابنه من زوجته الامه عند محمد وكلام الزبلي ظاهرا
 في اختياره **وان ادعاه حران احزان احد هما انه ابنه**
من هذه الحره والاخر من الامه فالذي يدعيه من الحره
اولي لثبوته من الجانبين زبلي **وان وجد معه مال فهو له** مالا
 بالظاهر ولو فوقه او تحته او دابته هو عليها الامكان بقريه **فيصير**
الواحد او غيره اليه **بامر القاضي** في ظاهر الرواية لان مال ضايع
ولو قرر القاضي ولائه للملتقط مع ظاهريه لانه قفلا في فصل
 جتهد فيه نعم لم يعد بلوغه ان يوالي من يشاء مالم يعقل عنه بيت
 المال خائفة **ويدفع في خرقة ويقفن حنجره** ومصدقته
ليس له خنجره ولو فعل فذلك **منه** ولو علم الختان انه ملتقط
 فمنه ذخيرة **ولو نقله حيث يشاء** وينبغي منه من مصر الى قرية
 بحر **ولا ينقله للملتقط عليه نكاح وبيع وكذا اجارة** في الاصح لان
 الولاية عليه في ماله ونفسه للسلطان لحديث السلطان ولي من
 لا ولي له **فروع** لو باع او كفل او دبر او كاتب او عتق او
 وهب او تصدق وسلم ثم اقرانه عبد لزيد لا يصدق في ابطال
 شيء من ذلك لانه منهم وتما في الثانية ومجهول نسب كل قطيع
كتاب القطة هي بالفتح وتشتك اسم وضع للمال
 الملتقط عيني وشرعا ما يوجد منها يعاين كمال وفي التا تاريخا

كتاب
 تاريخ
 علي

في مكانهم ٢

كتاب
 القطة

التا تاريخا عن المضمرات مال يوجد ولا يعرف مالكم فليس بمباح
 كمال الحرابي وفي المحيط **رفع شيء ضايع الحفظ علي الغير لا التملك**
 وهذا يعم ما علم مالكم كالواقع من السكرات وفيه امانة لا
 لقطة لانه لا يعرف بل يدفع لما لكم **ندب رفعها صاحبها** ان
 امكنت علي نفسه تعريضها والافلت ترك اولي وفي البدائع وان اخذها
 لتفسد حرم لانه كالغصب **وجوب** اي فرض فتح وغيره **عند**
خوف ضايعها كما مر لاث المال المسلم حرمة كمال نفسه فلو تركها
 حتى ضاعت اثم وهل يفهم ظاهرا كلام النهر لا وظاهرا كلام المص
 نعم لما في الصير فيه حاريا كل حنطة انساب فلم يمنع حتى اكل قال
 في البدائع الصحيح انه يفهم انتهى وفي الفتح وغيره لو رفعها
 ثم ردها لمكانها لم يفهم في ظاهر الرواية وصح التقاضي
 وعبد لا يجنوت ومدهوش ومعتوه وسكرات لعدم الحفظ
 منهم **فان اشهد عليه** بانه اخذه ليرده علي ربه ويكفي ان يقول
 من سمعته ينشد لقطة فدلوه علي **وعرف** اي نأدي عليها
 حيث وجدها وفي الجامع الي ان علم ان صاحبها لا يطلبها او
 انها تفسد ان بقيت **كالاطعمة** والثمار كانت امانة لم تقض
 بلا نقد فلو لم يشهد مع التملك من اولم يعرفها ضمنت ان انكر
 ربه اخذه للرد وقبل قوله الثاني يمينه وبه ناخذ حاوي واقره
 المص وغيره **ولو من الحرم قليلة او كثيرة** ملا فرق بين مكان
 ومكان ولقطة ولقطة **فينتفع** الرافع بها ولو فقير **لا تصدق**
بها علي فقير ولو علي اصيله وقرينه وعريسه الا اذا عرف
 انها لذي قاتها **توضع في بيت المال** تا تاريخا وفي القنية
 لو ربح وجود المالك وجب الا ايضا فان جاملها بعد التصديق
خير بيت اجارة فعله ولو بعد علاها ولم ثوابها او تضمينه
 والظاهر انه ليس للوصي والاب اجازتها نهر وفي الوهبانية
 الصبي كبالغ فيفهم ان لم يشهد ثم لا يبر او وصيه التصديق
 وضمانها في مالها مال الصغير **ولو تصدق بامر القاضي في**
الاصح كالم ان يذهب القاضي او الامام **لو فعل ذلك** لانه تصدق
 بمال الغير بغير اذنه **ذخيرة او** يفهم المسكين وايها

ضمت لا يرجع به علي صاحب ولو العين قايمة اخذها من الفقير
 ولا شيء له لا تقطع المال او بهيمة او ظالم **من اجل اهل الايا**
 الشرط طاعت وده فله كذا فله اجر مثله تاتار خانية كاجارة
 ونذب التقاطع البهية الضالة وتعرفها مال **يجب**
 ضياعها **فحب** وكره لو معها ما تدفع به عن نفسها كقرن
 كبقرة وكدم لا بل تاتار خانية **ولو** كانت الالتقاء في المصراات
 ضلت انها ضالة حاوي **وهو في الاتفاق على المقتط والمقتطة**
متبرع لقصور ولا يئذ الا ان قال له قاض **انفق** لترجع فلو لم
 يذكر الرجوع لم يكن ديني في الاصح او يصدقه اللقيط بعد
بلوغه كذا في المجمع او يصدقه علي ان القاض قال له ذلك
 لا ما زعمت مالك نهر ثم المديون رب المقتطة وابو اللقيط
 او سيده او هو بعد بلوغه **وان كان لها اجارها** باذن الحاكم
وانفق عليها منه كالضال بخلاف الابق وسجي في بابهم **وان**
لم يكن باعها القاض وحفظ منها ولو الاتفاق اصالح امر به
 لان ولايته نظرية اختيار فلو لم يكن ثمرة نظره لم ينفذ امره
 به فتح بحثا **وله منعها من رباها** لياخذ النفق فان هلك
 بعد حبسها سقطت وقبل لا ولا يدفعها الي مدعيها جبرا
 عليه بالبنية فان بين علامته حل الدفع بلا جبر وكذا اجل ان
 صيد قمر مطلقا بين اولي اخذ كغيل الامع البنية في الاصح عناية
 التقط لقطعة فصاحت منه ثم وجدها في يد غيره **فلا**
 خصومة بينهما بخلاف الود يعة محتبي وتوازل ككت في
 السراج الصحيح ان له الخصومة لان يذنه احق عليه ديون
 ومظالم يهل اربابها وايسر من عليه ذلك من معرفتهم
 فعليه التصديق بقدر رها من ماله **وان استغفر قس**
جميع ماله هذا مذهب اصحابنا لانهم بينهم خلافا فامكن في يد
 عدو من لم يعلم مستحقها اعتبارا للديون بالايعان ومثلي
 فعل ذلك سقطت عنه المطالبة من اصحاب الديون **في**
العقبي محتبي وفي العدة وجد لقطعة وعرفها ولم يد رباها
 فانتفع بها لفقره ثم ايسر يجب عليه ان يصدق بمثلها **مات**

مات في البادية جاز له فبقدر بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه
 الي اهل خطب في المائيات له قيمة فلقطة والافلال لا اخذه
 كسائر المباحات الاصلية ذكر وفي الحاميه وي غريب مات
 محضنة **فحام** اختلط بها اهل لغوه لا ينبغي له ان ياتخذ
 وان اخذه **طلب** صاحب ليرده عليه لانه كالمقتطة
 فان فرخ عنده **فان** كانت الام غريبة لا يتعرض لها
 لفرخها لانه ملك الغير **وان الام لصاحب المحضنة والغرب**
ذكر فالفرخ له ولو لم يعلم ان بجره غريبا لا شيء عليه
 ان شئ الله تعالى **قلت** وان لم يملك الفرخ فان فقيرا
 اكده وان غنيا تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام
 الخواري فله بنية وفي الوهبانية مر بشار تحت اشجار في
 غيرا مصار لا باس بالتناول ما لم يعلم النهي صريحا ودلالة
 وعليه الاعتماد وفيها واخذك تقاحات النهر يجوز وكثري وفي
 الجوز ينكر **كتاب الابق** مناسبتة عن ضيعة التلف
 والزوال والاباق انطلاق الرقيق ممد اذا عرفه بت الكال
 ليدخل الحارب من موجهه ومستعيره ومودعه ووصيه
 اخذه **فرض** عليه ان **خاف ضياعه** ويحرم اخذه لنفسه
 ويندب اخذه ان قوي عليه والافلا سند لما في البدائع حكم
 اخذه كالمقتطه فان ادعاه اخذ دفعه اليه ان يرهت **وا**
ستوثق منه بكفيل ان شالحو ان يدعيه اخذ ويجلف الحاكم
 ايضا بالله ما اخذ جرحه عن ملكه بوجه وان لم يرهت عطف
 علي ان يرهت **واقر** العبد انه عبده او ذكر المولي علامة
وجلية دفع اليه بكفيل فان انكر المولي اباقة فحاجة جعله حلق
 الا ان يرهت علي اباقة او علي اقرار المولي بذلك زبكي فان
 طالت المدة اي مدة محي المولي باعه القاضي وان علم **معه**
 القاضي مكانه لا يتضرر المولي بكثرة النفقة **حفظ** ثمنه لصاحبه
 وامسك ملكه **ثمن** ما انفق عليه من فاق بها المولي بعد وبرت
 او علم دفع الباقي اليه ولا يملك نقض بيعه اي بيع القاضي
 لانه بامر الشرع حكمه لا ينقض **قلت** كنت رايت في معروفا

صام اخذ خطب الغير

١٢ ي برج

٢ الثمن م المولي

المرحوم ابي السعد مفتي الروم انه صدر امر سلطاني بجمع
القضاة عن الاذن ببيع عبيد العسكرية وحينئذ فلا يصح بيع
عبيد السباهية فله اخذها من مشتريها ويرجع المشتري بالثمن
عليه البايغ قالوا وما في عبيد الرعايا فكذلك اذا كان بغيت
فاحش ولا فللرعايا الثمن بهذا ورد الامر ايضا انتهى بالمعنى
فليحفظ فانهم **ولو ربح المولى تدبيره ومكائنه او**
استيلا دها لم يفسد في تقصير الا ان يكون عنده ولو منها
او يرهت علي ذلك نهر واختلف في الفال قيل اخذ افضل
وقيل تركه ولو عرف بينته فايها له الير او لي ابق عبيد فانه
به رجل فقال لم اجد معه شيئا من المال صدق ولا شيء عليه
ولت رده خبر لقوله الاتي اربعون درهما اليه من بدو سفر
فاكثر **وهو اي** والحال ان الراد ولو صيبا او عبدا لكن الجعل
لمولاه **لن يستحق** الجعل قيد به لانه لا جعل لسلطان وشحنة
وخفير ووصي يتيم وعائلة ومن استعانت به كانت وجدة
فخذه يقال نعم او كانت في عيال وابت واحد الزوجين
مطلقا زيلعي وشريك نصف ووهبانية ولو الجنية فالمستثنى احد
عشر **اربعون درهما** فبطل صلحه فيها زاد عليه **ولو بلا شرط**
استحسانا ولو ردا من ولها وله يعقل الا باق فجعلات نهر بحثا
وان لم يعد لها عند الثاني لثبوتها بالنفس فله عول عليه ارباب
التبوت ان اشهد انه اخذه **ليرده** والا لاشيئ له **ولراده من اقل**
منها بقسطه وقيل يرفع له برأي الحاكم او يقدر باصطلاحهما
به يفتي تاتار خانية بحر **ولو من المصير غير خفي** له او بقسطه كما
وام وام ولد ومدبر وما دون كفت في الجعل **وان مات المولى**
قبل وصوله اي الا بق وهو مدبر وام فلا جعل له لعقهما
بموت **وان ابق منه بعد اشهاد** المتقدم لم يفهم لانه امانة
حتى لو استعمل في حاجة نفسه ثم ابق ضمت بنت ملك عن القية
وفي الوهبانية لو انكر المولى ابا قدر قبل قوله يمينه ويلزم مريد
الرد قيمته مالم يبين ابا قدر **ضمت لو ابق او مات قبله** مع
تمكينه منه لانه غائب **ولا جعل له في الوجهين** خلافا للثاني في

في الثاني لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه وفي المقطع **ولا جعل**
بدون مكاتب لحرية يدا **وجعل عبد الرهت علي المرنهت او**
قيمتة مساوية للدين او اقل ولو اكثر من الدين فعليه بقدر
دينه **والباقي علي الراهن** لان حقه بالقدر المضمون **وجعل**
عبد او هي برقيته لانساة او يخذ منه لآخر علي صاحب
الخدمة في الحال لان المنفعة له فان انقضت الخدمة رجع صاحب
جها علي صاحب الرقبة او بيع العبد فير اي في الجعل **وجعل**
مادون مد يوت علي من استقر له الملك فان بيعه ابا الجعل
والباقي للغرماء **كما يجب جعل ابق جني خطا لاني ذلك** الاخذ
علي من يهين له **ومغضوب علي غاصبه** وهو غوب علي يوجب
له فان رجع الواهب بعد الرد لان زوال ملكه بالرجوع
بتقصير منه وهو ترك التصرف **وجعل عبد صبي في مال والا بق**
نفسه كنفقة لقطعة كما مر **ولو حبسه لبيت في نفقته ولا يوجره**
القاضي خشية ابا قدر ثانيا **ولكن يحبس تغذيرا له** وقيل يوجره
للفقته وبه جزم في الهداية والكافي **بخلاف المقطعة والفضالة**
وقدر في التاتار خانية مدة حبس ستة اشهر ونفقته فيها
من بيت المال ثم بعد ها يبيع القاضي **كامر شرع**
ابق بعد البيع قبل القبض للمشتري رفع الامر للقاضي ليفسخ
كتاب شئت المفقود هو لغة المعلوم **وشرعا غائب**
لم يد راحي هو فيتوقع قدومه او ميت او دعي **الحمد للبلغ**
اي الفقر وجمعه بلا قع فدخل الاسير ومرتد لم يد للحق ام لا
وهو في حق نفسه حي بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه
فلا ينكح عرسه غيره ولا يقسم ماله قسما وفي معروضا
المفتي ابو السعد انه ليس لامين بيت المال نزعه من يده من
بيده صحت امه عليه قبل ذهابه لما سيجي معز يا لخزانة المقيمين
ولا تنسخ اجارته **ونصب القاضي من اي** وكيل **ياخذ حقه**
كفلاته وديونه المقر بها **ويحفظ ماله ويقوم عليه** عند الحاجة
فلوله وكيل فله حفظ ماله لا تقير دارة الابان الحاكم لانه لعله
مات ولا يكون وصيا **يجنب** **لكنه** اي هذا الوكيل المنصوب

ليس بخصم فيما يدعي علي المفقود من دين ووديعه وشركة
 في عقار ورقيق ونحوه لانه ليس بمالك ولانايب منه وانما
 هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا
 خلاف ولو قضي بخصومه لم ينفذ زاد الزيلعي في القضا وتبعه
 الحال الابتغيد قاض اخر لكنه في الخلاصة الفتوي علي النفاذ يعني
 لو القاضي مجتهد انهر ولا يبيع القاضي ما لا يخاف فسادة في
 نفقة ولا في غيرها بخلاف ما يخاف فسادة فانه يبيع القاضي
 ويحفظ بئنه قلست كنت في معروضات المفتي اي السعوه
 ان القضاة وامنوا ببيت في زماننا ما موروث بالبيع مطلقا وان لم
 يخف فسادة فان ظاهر حيا فله الثمن لان القضاة غير ما مورث
 بنفسه نعم اذا بيع بغير فاحش فله فسخه انتهى فليحفظ
 وينفق علي عرسه وقريبه ولاداهم اصوله وفروعه ولا
 يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي اربع سنين خلا ما ملك
 وميت في حق غير فلا يرث من غيره حتى لو مات رجل عن
 بنتين وابنت مفقود والمفقود بنتا وابنا والتركة في يد البنتين والكل
 مقرون بفقد الابنت واختصموا للقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال
 عن موضعه اي لا يترعه من يد البنتين خزائنه المقتنيات ولا
 يستحق ما اوصي له ان مات الموصي بل يوقف قسطنط الي موت
 اقربائه في بلد علي المذهب لانه الغالب واختار الزيلعي تفويذه
 للامام وطريق قبول البيعة يجعل القاضي من يده المال خصما
 عنه او ينصب عليه قما تقبل عليه البيعة نهر قلست وفي
 واقعات المفتيين لقد ربي افندي معز ياللقنية انه انما يحكم بموته
 لعل لانه امر محتمل فماله يضم اليه القضا لا يكون حجة فان ظهر
 قبله قبل موت اقربائه حيا فله ذلك القسط وبعد يحكم بموته في
 حق ماله يوم علم ذلك اي موت اقربائه فتعتمد منه عرسه لموت
 ويقسم ماله بين من يستحق ارثه الات ويحكم بموته في حق مال
 غيره من حين فقده فيرد الموقوف الي من يرث مورثه عند
 موته لما تقررات الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة
 لا مثبتة ولو كان مع المفقود وارث يحجب به لم يعط الوارث

ينفذ لوانت في مجتهد

الحكم في دفع الارث

الوارث شيئا وانما تنقص حقه به اعطى اقل النصيبين
 ويوقف الباقي كاللحل ومحلها الفرائض ولذا حذف القدر
 وري وغيره فبيع ليس للقاضي تزويج امته
 ومجنون وعبد هما ولدان يكاتبهما ويبيعهما كتاب
 الشراكة لاحدى مناسبتهم للمفقود من حيث الامانة
 بل قد تنقص في ماله عند موت مورثه في بكسر فسكون
 في المعروف لغته الخلطة سمي بها العقد لانها بسببه وبشرعا
 عبارة عن بيع المتشركين في الاصل والربح جوهره
 وركنها في شركة العين اختلاطها وفي العقد اللفظ
 المفيد له وشرط جوارها كون الواحد قابلا للشركة وهي ضربة
 شركة وهي ان يملك متعدد اي اثنتا فاكثرا عينا او حفظا
 كتوب هبة الربح في دارهما فانهما شريكات في الحفظ
 قهستاني او دينا علي ما هو للحق فلو دفع المديون لاحدهما
 فلا خير الرجوع بنصف ما اخذ فتح وسجي متنا في الصالح وان
 من حيل اختصا صديقا اخذه ان يهبه المديون قدر حصته
 ويهبه رب الدين حصته وهبانية بارث او بيع او غيرها باي
 سبب كان جبرا واختياريا ولو متعاقبا كما لو اشترى شيئا ثم اشرك
 فيه اخر مئيرة وكل من شركا الملك اجنبي في الامتناع عن تصرفه
 مضري مال صاحبه لعدم تضمنها الوكالة فبيع له ببيع حصته ولو
 من عين شريكه بلا ان في صورة الخلط لهما بفعلها
 كخطة وشعير وكبنا وشجر وزرع مشترك قهستاني وتمامه
 في فصل الثلاثون من العادات ونحوه في فتاوي بن نجيم
 بعد ورقتين ان المبطله كذلك كنت فيها بعد ورقتين اخر
 بين جواز بيع البناء او الفلاس المشترك في الارض المشتركة
 ولو للاجنبي فتنبه لا يجوز بيعه الا باذن ولو كانت الدار مشتركة
 دار منها باع احدهما بيتا معينا او نصيبه من بيت معين فلا خير
 ان يبطل البيع وفي الوقعات دار بيت رجلين باع احدهما
 نصيبه لا خير لم يجر لانه لا يخلو اما ان باع بشرط القسط
 الترك او بشرط القلع والهدم اما الاول فلا يجوز لانه شرط

منفعة المشتري مفسد فصارت كشرط اجارة في البيع ولا يجوز بشرط
للمدوم والقلع لان فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع وفي الفتاوي
شجرة بين قوم با احدهم نصيب مشا والاشجار قد انتهت اوان
القطع حتي لا يضرهم القطع جاز الشراء والمشتري ان يقطع لانه ليس
في القسم ضرر وفي النوازل باع نصيب من الشجر بلا اذن
شريكه وقد ان اوان انقطاعها جاز البيع لانه لا يضرر المشتري
بالقيمة والاماي باع فسد للتضرر وفيها باع بنا بلا ارضه علي انه يترك
المشتري البناء للبيع فاسد عمادية من الفصل الثالث من مسایل
الشيوع **الاختلاف** بلا صنع من احدهما فلا يجوز بيعه الا باذنه
لعدم شيوع الشركة في كل حبة بخلاف نخوجام وطاحون وعبد
ودا بتر حيث يبيع حصته اتفاقا كما بسطه المص في فتاواه ثم
الفاهات البيع ليس بقيد بل المراد الاخراج عن الملك ولو بهته
او وصية وتام في الرسالة المباركة في الاشيا المشتركة وهي
نافعة لمن ابتلي بالفتوي وزاد الواني محشي الدرر الشفعة
ايضا فراجع واما الانتفاع به بغيبة شريكه ففي بيت وخادم
وارض ينتفع بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا بحر
بخلاف الدابة ونحوها وتامر في الفصل الثالث والثلاثين من
المصولين **وشركة عقد** اي واقعة بسبب عقد قابلة للوكالة
وركنها اي ماهيتها **الاجاب والقبول** ولو معني كالودفع
لها وقال اخرج مثلها واشتر والرج بيتا **وشرطها** اي شركة
العقد كون المعقود عليه قابلا للوكالة فلا تصح في مباح كاحتطأ
وعدم ما يقطعها كشرط دراهم مسماة من الرج لاحدها
لان قد لا يرج غير المسمى وحكمها الشركة في الرج **وهي** اربعة
مفاوضة وعنان وتقبل ووجوه وكل من الاخيرين يكون
مفاوضة وعنان كما سيجي **اما مفاوضة** من التفويض بمعني
المساواة في كل شيء **ان تضمنت وكالة وكفالة** كحجة الوكا
لة بالجهول ضمنا لا قصد **وتساويا** لا تصح به الشركة وكذا رجا
كاحققه الواني **وتضررا** وديننا لا يخفى ان التساوي في التصرف
يستلزم التساوي في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة

الملة مع الكراهة **فلا تصح** مفاوضة وان صحت عنانا بين حر وعبد
ولو مكاتب او ماذونا **وصبي وبالغ ومسلم وكافر** لعدم المساوات
وافاد انها لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما للكفالة ولا ماذونين
لتفاوتهما قيمة **وكل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرطها ولا**
يشترط ذلك في المعنان كان عنانا كما مر **لاستجماع** بشرطها كما
سيوضح **وتصح** المفاوضة بين **حنفي وشافعي** وان تفاوتتا تصرفا
في مترك التسمية لتساويهما ملز وولاية الالتزام بالحجة ثابتة **ولا**
تصح الا بلفظ المفاوضة وان لم يعرفا معناها سراج **او بيان جميع**
مقتضاياتها ان لم يذكر الفظ لها ان العبرة بالمعني لا اللفظي وان صحت
فما اشتراه احدهما يقع مشتركا الا طعام **اهله وكسوتهم**
استحسانا لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالقال وراى بالمشتري
ما كان من حواجر ولو جارية للوطن باذن شريكه كما سيجي **والبا**
يع مما لا يملكها اي الطعام والكسوة **ويرجع الاخر** بما ادي
علي المشتري بقدر حصته ان ادي من مال الشركة **وكل دين**
لزم احدهما بتجارة واستقراض **وعصب** واستهلاك **وكفالة**
بمال لزم الاخر ولو لزمه باقراره الا اذا اقرط لا تقبل شهادته
له ولو معتدته فيلزمه خاصة كهر وخلع وجناية وكل ما لا تصح الشركة
فيه وفايدة الزوم انه **ان ادعي علي احدهما فله تخليف الاخر**
ولو ادعي علي الغايب لم تخليف لما ضر علي عمله ثم اذا قدم له
تخليف البتة ولو الجحفة **وبطلت ان وهب لاحدهما او ورث**
ما نفع فيه الشركة مما يجي ووصل ليده ولو بهدقة او ايضا
لفوات المساواة بقا وهي شرط كالابتداء لا يتطال يقضي **ما لا تصح**
فيه الشركة كعرف وعقار واذا بطلت بما ذكر صار **عنانا**
اي تنقلب اليها **ولا تصح مفاوضة وعنانا** ذكر فيها المال والا
فما تقبل ووجوه **بغير النقد** **بالتقديرات والغلو** **بالتناقص**
والنبر والتقرة اي ذهب ونقصة لم يضر با ان جري بحري
التقود **التعامل بهما** والافكر ومن **وصحت بعرض** وهو
المتاع غير النقد **بث** وبحركة مؤس **ان باع كل منهما نصف**
عرضه بنصف عرض الاخر ثم عقد **اهما** مفاوضة وعنانا وهوه

حيلة لصحتها بالعروض وهذا ان تساوي قيمة وان تقاوت
باع صاحب الاقل بقدر ما تثبت به الشركة من كمال فقوله بنصف
عريف الاخر اتقاني **ولا تفتح مال غايب او دين مفاوضة**
كانت وعنانا المتغذر المضي على موجب الشركة واما عنانا بالكر
وتفتح ان تفهمنت وكالة فقط بيان كشرطها **تفتح من**
اهل التوكيل كصبي ومعتوه يعقل البيع وان لم يكن اهلا
للكفالة لكونها لا تنقضي الكفالة بل الوكالة ولذا تفتح عاما وخاصا
ومطلقا وموقتا ومع التفاضل في المال دون الربح **وعكس**
ويبيع المال دون بعض وبخلاف الجنس كدنانير
من احدهما **ودراهم من الاخر** وبخلاف الوصف كسيف
وسود وان تقاتت قيمتها والربح على ما شرطت ومع
عدم الخلط لاستناد الشركة في الربح الي العقد لا المال فلم
يشترط المساواة واتحاد وخلق **ويطالب المشتري با**
الثمن فقط لعدم تفهم الكفالة **ويرجع على شريكه بحصة**
منه ان ادي من مال نفسه اي مع بقا مال الشركة والا
والشركة خاصة ليلا يهين مستدينا على مال الشركة بلا اذن تجر
وتبطل الشركة بهلاك المالكين او احد هما قبل الشرا
والهلاك على ما لكه قبل الخلط وعليهما بعده **وان اشترى**
احد هما بماله وهلك بعده **مال الاخر** قبل ان يشترى به
شيئا **المشتري بالفتح بينهما** شركة عقد على ما شرطت **ورجع**
على شريكه بحصة منه اي من الثمن لقيام الشركة وقت
الشرا **وان هلك مال احدهما ثم اشترى الاخر بماله**
فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة بان قال علي ان
ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا بهما وصدر الشرا
فالمشتري مشترك بينهما على ما شرطت في الاصل المال لا الربح
لصيرورتها **شركة ملك لبقا الوكالة** المصريح بها ويرجع بحصة
ثمنه **والا** اي ان ذكر مجرد الشركة ولم يتصا دقا على الوكالة
فيها بان كمال **فهو يثبت اشتراؤه خاصة** لان الشركة لما بطلت
بطل ما في ضمنها من الوكالة **وتفسد باشتراط درهم**

دراهم مسماة من الربح لاحد هما لقطع الشركة كما مر لا
بشرط لعدم الشرط وظاهره بطلان الشرط لا الشركة تجر
ومصنف **قلت** صرح صدر الشريعة وبان الحال
بفساد الشركة ويكون الربح على قدر المال **ولكل من شريك**
القات والمفاوضة ان يستاجر من يتجرله او يحفظ المال
ويبيع اي يدفع المال بضاعة بان يشترط الربح لرب المال
ويودع ويعير **ويضارب** لانها دون الشركة فتفهمتها **ويؤكل**
اجنيا يبيع وشرا ولونها المفاوضة الاخر صرح نهى بحد **ويبيع**
بما عروها من خلاصة **ونقصد ونسبة** بزارية **ويصادر** بالمال
له حمل او لا هو الصحيح خلافا للاشياء وقيل ان له حمل يفهم
والا لا ظهيرة وموتة السفر والكر من راس المال ان لم يراج
خلاصة **لا يملك الشريك الشركة** الا باذن شريكه جوهرية **ولا**
الرجح الا باذنه او يكون هو العاقد في موجب الدين و
حينئذ فيصح اقراره بالرجح والارتهاق **سراج ولا الكتابة**
ولا الاذن بالتجارة **وتزويج الامه** وهذا كله لو عنانا اما المفاوض
فله كل ذلك ولو فاض ان باذن شريكه جاز ولا تتعقد عنانا
تجر **ولا يجوز لهما في عنان ومفاوضة تزويج العبد ولا لا**
عتاق ولو على مال ولا الهبة اي لثوب ويخوه فلم يجز في
حصة شريكه وجاز في نحو لحم وخبز وفاكهة **ولا للقرض**
الا باذن شريكه اذ ناصر يحا فيه سراج وقية اذا قال له
اعمل براك فله كل تجارة الا الاقراض والهبة **وكذا كل ما كان**
اتلافا او تمليك للمال بغير عوض لان الشركة وضعت للا
سترباح وتوابعه وماليس كذلك لا ينتظم عقد ها **ومع بيع**
شريك **مفاوض من مت** **تود شهادته** له كانه وبيد وينفذ
على المفاوضة اجراء **الا يصح اقراره بدية** فلا ينفذ على المفاوضة
عند بزارية وفي الخلاصة اقر شريك العنان بزارية لم يجز في
في حصة شريكه ولو باع احدهما ليس للاخر اخذ ثمنه ولا الخصومة
فيها بعده او ادانه **وهو اي الشريك امين في المال فيقبل قوله**
بيمينه مقدار الربح والخسران والهيبة **والدفع لشريك**

فسادها ٢

٢ كات

ويتوقف على علم الآخر لا نزل قهري **ويجنونه مطلقا** فا
 الرجوع بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق برج مال المجنون تاتار
 خائفة **ولم يترك احد هما مال الاخر بغير اذن فان ادن**
كل ناد يامعا او جهل **فمنه كل نصيب صاحب** وتقاصا او
 رجوع بالزيادة **وان ادنا متعاقبا كان الضمان على الثاني**
علم بادا صاحبها ولا كالمأمو ر باد الزكاة او الكفارة
اذا رفع الفقير بعد اد الامر بنفسه لان فعل الامر عزل
 حكيم وفيه لا يشترط العلم خلا فاهما **اشترى احد المتعاقبين**
امرا بادن الاخر صريحا فلا يكفي سكوته **ليطاعا فهي له**
 لا للشريك **بلا شيء** لتفهم الاذن بالشراء للوصل الهبة اذ
 لا طريق لحله الا بها حرمة وصل المشتركة وهبة المشاع فيها
 لا يقسم جائزة وقال يلزمه الثمن **والبائع** والمستحق **اخذ**
كل ثمنها وعقرها التفهم المفا وضمة للكفالة **ومن اشترى**
عبدا مثلا فقال له اخرا شركتي فيه فقال نعم ان قبل
قبل القبض لم يهرج وان بعده تصح ولزمه نصف الثمن
وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به ولو قال اشكيني
فيه فقال نعم فم لقيته اخر وقال مثله واجيب بنعم
فان كانت القاييل عالما به بشاركة الاول فله ربعه وان
لم يعلم فله نصفه لكونه مطلوبا بشركته في كامله **وحسينه خرج العبد**
من ملك الاول ما اشترى اليوم من انواع التجارة فهو
 بين وبينك فقال نعم جازا شياه وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عقد
 شركة فعمل احد هم فلم تلت الاجر ولا شيء الاخرين **فروع**
 القول لمنكر الشركة برهنت الورثة على المفا وضمة لم يقبل حتى
 يبرهنوا انه كان مع الحي في حياة الميت برهنوا على الارث والحي
 على المفا وضمة قضى له بنصفه فتح تصرف في احد الشريكين في
 البلد والاخر في السفر وارا د القسمة فقا د البلد قد استوفيت
 الغا فالقول لراث المال في يده نشر وكرما مباعا ثم رده فغوى
 لاحد هم ليحفظه فد سري التراب ولم يجد حلف فقطاد فع
 لاخر ما الاقرضه نصفه وعقد الشركة في الكل فشرى امتعة

طلبة
 مباشرة الامر عنده

طلبة
 حصة الشاع

امتعة فطلب رب المال حصته ان لم يهرج بنصفه اخذ المتاع
 لقيمة الوقت بينهما متاع علي دابة في الطريق سقطت
 فاكترى احدهما بغية الاخر خوفا من هلاك المتاع او نقصه
 رجع بجمته قنية دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من
 كنهها فلوهاها لما ضر لم يفهم دارين اثنين سكنت احدها
 وخربت ان خربت بالسكني فمنه طاحون مشتركة قال
 احدهما لصاحب عمرها فقال هذه العماره تكفيني لا ارضى
 بهما ترك فعم لم يرجع جواهر الفنا وي في السراجية طاحونة
 مشتركة انفق احدهما في عمارتها فليس بمطلوع ولو انفق
 على عمارته مشتركا او ادي خراج كرم مشترك فهو متطلوع
 الكل من منح المحب **قلت** والضابط ان كل من اجبر
 ان يفعل مع شريكه اذا فعل احدهما بلا اذن فهو متطلوع
 والا لا ولا يجبر الشريك على عماره الا في ثلاث وهي وناظر
 وضروية تغذ ر قسمة مكرى نهر وممر قنارة ويروود ولا
 وسفينة معينة وجايلا لا يقسم اساسا فان كان لها يهد
 يحتمل القسمة بيني كل واحد في نصيب السترة لم يجبر
 والا اجبر وكذا كل ما لا يقسم كحام وخات وطاحون وتمام
 في متفرقات قضا البحر والعيني والاشياء وفي غصب
 الجنبى زرع بلا اذن شريكه فدفع له شريكه نصف البذر
 ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز وبعده جاز وان
 اراد فعله يقاسم فيقلعه من نصيبه ويفهم الزرع نقصا
 الارض بالقلع والصواب نقصات الزرع وفي قسمة الاشياء
 المشتركة ان النهدم فابى احدهما العماره فان احتمل القسمة
 لاجبر وقسم والا بني ثم اجبره ليرجع وقامه في شركة المنظومة
 المحببة وفيها منقول هذه الابيات
بائع شريكه شقصة لآخر ولو بلا اذن شريكه ناظر **بأب**
فيها عدا الخلط والاختلاط **بأب** جوز ذلك البيع والتعاطي **بأب**
ثم الشريك هاهنا الوبا **بأب** حصته من خرس وابنا عا **بأب**
ذلك منه الاجنبى وهلكا **بأب** وكان ذا بغير اذن الشريك **بأب**

طلبة
 مباشرة الامر عنده

طلبة
 حصة الشاع

طلبة
 حصة الشاع

فان يشاوا فهو الشريك او ما من اشترى منزلا على ما قدر روي
وان يكن كل شريك ا حرا حصته حرام له من ا حرا
وكانت شخص منهما قد اذنا لذا كان في تعبيره او بالبناء
فلا رجوع يا صاح المستأجر في ذا البناء على الشريك الاخر
لو واحد من الشريك سكن في الدار مدة مضت من الزمن
فليس للشريك ان يطالبه باجرة السكنى ولا المظالم
بان يسكن مثل الاول لكنه ان كان في المستقبل
يطالب ان يهاى الشريك ا حجاب فافهم ودع التفكيكا
كتاب وقف الوقف مناسبتة للشركة اذ حال غيره معه
في مال غير ان ملكه باق فيها لا فيه هو لغة الحبس وشرعا
حبس القين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة
ولو في الحلة والاصح انه عند جاز غير لازم كالعارية وعند
حبس على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من
احب ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه
الوقف يبت بحال وبت الشحنة **وسبب ارادة محبوب**
النفس في الدنيا بين الاحباب وفي الآخرة بالثواب يعني
بالنية من اهلها لا ان مباح بدليل صحته من الكافر وقد يكون
واجبا بالنذر فيتصدق بها او بتمنها ولو وقفها على من لا
يجوز له الزكاة جاز في الحكم وبقي نذره وبهذا عرف صفة
وحكمه ما مر في تعريفه **وحلة المال المتقوم وركن الالفاظ**
الخاصة لارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة على
المساكين ونحوه من الالفاظ موقوفة لله تعالى او على
وجه الخير والبر واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال
الشهيد رضي تعالى عنه ونحت نفقي به للعرف **وشرط**
شرط ساير التبرعات كحرية وتكليف **وان يكون** قربة
في ذاته معلوما **مضرا** لا معلقا الا بكايه ولا مضافا ولا موقفا
والاجبار بشرط ولا ذكر مع اشتراط بيعه وصرف ثمنه
لحاجته فان ذكره بطل وقفه بزازية وفي القبح لو وقف
المرتد فقتل او مات او ارتد المسلم بطل وقفه ولا يصح

هذا شرطه

يهج وقف مسلم او ذمي على بيعته او حربي قبيلا او محوسي
وجاز على ذمي لانه قربة حتى لو قال على من اسلم من ولده
او انتقل الي غير النصرانية فلا شيء له لزم شرطه على المذهب
والملك يزول على الموقوف باحد امور اربعة بافراز
مسجد كما سيجي **بقضا القاضي** لانه مجتهد فيه وصورة
ان يسلمه الي المتولي ويظهر الرجوع معنت المفتي معزيا
للقبح **المولي من قبل السلطان** لا المحكم وسيجي ان البيعة
تقبل بلا دعوي ثم حول القضا بالوقف قضا على الكافة
فلا تسمع فيه دعوي ملك اخر ووقف ا حرام لا فتسمع افقي
ابو السعد مفتي الروم بالاول وجزم به في المنظومة
الحبية ورجح المصنف صونا عن الحيل لا بطلاله لكنه نقل بعده
عن الصحرات المعتمد الثاني وصححه في الفواكه البدرية وبرافقي
المصنف **او بالموت اذ اعلق به** اي بموت كذا من فقد و
وقفت دارى على كذا فالصحيح انه كوصية من الثلث بالموت
لا قبله **قلت** ولو لوارثه وان رده لكنه يقسم كالثلثين
فقول البرازية ان ارث اي حكا فلا خلل في عبارته فاعتبروا
الوارث بالنظر للغلة والوصية وان ردها بالنظر للغير وان
لم تنفذ لوارثه لا نهالم تنخص له بل لغيره بعده فافهم **او**
بقوله وقفتها في حياتي وبعد مماتي مؤبد انا من جاز عند
كنت عند الامام مادام حيا هو نذر بالتصدق بالغلة فعليه
الوفاء وله الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث
قلت ففي هذين الامرين له الرجوع مادام حيا غنيا او
فقيرا بامر قاضي او غيره شر بلاية فقول الدرر ولو افتقر
يفسخه القاضي لو غير مسجد منظوره فيه **ولا يتم الوقف**
حتى يقضى لم يقل للمتولي لانه تسليم كل شيء بما يليق به ففي
المسجد بالافراز وفي غيره بنصب المتولي وتسليمه اياه ب
كمال **ويقرر** فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلا فالثاني **و**
يجعل اخر وجهه قربة لا تقطع هذا بيان شرطا خاصة
عني قول محمد لانه كالصدقة وجعله ابو يوسف كالاعتاق

واختلف الترجيح والاخذ بقول الثاني احوط واسهل تجرد في
الدرر وصدر الشريعة وبه يفتى واقفه المص **وان اوقته** بشهر
او سنة **بطل** انقاذا درر وعليه فلو وقف علي رجل بعينه عاد بعد
موته لورثته الواقف به يفتى فتح **قلت** وجزم في الثانية
بمصلحة الوقت مطلقا فتبين واقفه الشرع بلالي **فاذا اتم وزم**
لا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يرهب فبطل شرط واقف
الكتب الرهب كما في التدبير ولو سكنه المشتري او المرفق
ثم بات انه وقف لصغير لزم اجر المثل قنية **ولا يقسم** بل ينهاي
الا عند هذا فيقسم المشاع وبه افتي قاري الهداية وغيره **انا**
كانت القسمة بين **الواقف** وشريكه **المالك** او الواقف الاخر
او ناطره ان اختلفت جهة وقفهما قاري الهداية ولو وقف
نصف عقار كله له فالقاضي يقسمه مع الواقف صدر الشريعة وبه
الحال وبعد موته لورثته ذلك فيغير القاضي الوقف من الملك
ولهم بيعه به افتي قارا الهداية واعتده في المنقولة المحيطة **الا**
الموقوف عليهم فلا يقسم الوقف بين مستحقين اجماعا درر
وكافي وخلاصة وغيرها لان حقهم ليس في العين وتجزئ بن نجيم
في فتاواه وفي فتاوي قاري الهداية هذا هو المذهب وبعضهم
جوز ذلك ولو سكت بعضهم ولم يجد الاخر موضعاً يكفيه فليس
له اجرة ولا له ان يقول انا استعمل بقدر ما استعملت لان المهاياه
انما تكون بعد الخامة قنية نعم لو استعمله كله احد هم بالغلة
بلا ان الاخر لزم اجر حصته شريكه ولو وقفا علي سكتناهم
بخلاف الملك المشترك ولو معد للاجارة قنية **قلت**
ولو بعته ملك وبعضه وقف ويباتي في الغيب **ويزل ملكه**
عن المسجد والمصلي بالفعل **ويقول** جعلته **مسجدا**
عند الثاني **وشرط** **محمد** والامام **المصلاة** فيه جماعة وقيل يكفي
واحد وجعله في الثانية ظاهر الرواية **فسرع** اراد اهل المجلة
نقض المسجد وبناءه احكم من الاول ان الباني من اهل المجلة
لم ذلك والا لبرازية **وانا** جعل تحت سر داب لمصالحه اي
المسجد **جاز** لمسجد القدس **ولو جعل لغيرها او جعل قوته**

بنيته

بنيته

قوته بيتا وجعل باب المسجد الى طريق وعزل عنه
ملكه لا يكون مسجدا الا اذا شرط الطريق في بيعه **فسرع**
لو بنا فوقه بيتا للامام لا يضر لانه من المصالح اما لو بنت المسجدية
ثم اراد البناء ولو قال عنييت ذلك لم يصدق تاتا خانييت
فاذا كانت هذا في الواقف فكيف بغيره فيجب هدمه ولو علي
جدار المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه ولا ان يجعل شيئا منه
مستغلا ولا سكني بزازية **ولو خرب ما حوله واستغني عنه**
يقى مسجد عند الامام الثاني ابد الي قيام الساعة وبه يفتي
حاوي القدسي **وعاد الى الملك** اي ملك الباني او ورثته **عند**
محمد وعند الثاني ينقل الي مسجد اخر ياذن القاضي **ومثله في**
الخلاف المذكور **حشيش** المسجد **وحصره مع الاستغناء عنها**
وكذا الرباط والبيت اذا لم ينتفع بهما فيصرف وقف المسجد
والرباط والبيت والخوضن الي اقرب مسجد او رباط او بيت
او جوف **اليه** تفريق علي قولهما درر وفيها وقف ضيعة علي
الفقراء وسلمها للمتولي ثم قال لو صير اعطيت غلتها فلا ناكذا او
فلا نالم يبيع لخروج عن ملكه بالتسجيل فلو قبله مع **قلت**
لكن سيجي معني الفتاوي مويده زاده ان للواقف الرجوع في
الشروط ولو مسجلا **كتب الواقف والجهة وقل مرسوم**
بعض الموقوف عليه بسبب خراب وقف احدها **جاز**
لحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها
حينئذ كشي واحد **وان اختلف احدها** بات بني رجلات
مسجد بيت او رجل مسجدا ومدرسة ووقف عليها او قافلا
لا يجوز له ذلك **ولو وقف العقار ببقرة واكرته** بفتحين
عبيده **لما ثون** مع استخسانا تبع للعقار وجاز وقف
القف علي مصالح الرباط خلاصة ونفقت وجنايته في مال
الوقف ولو قتل احد الاقارب فيه بزازية بل يجب قيمته
لشترتي بهادله **كاصح** وقف **مشاع** قضى **بجواز** لانه
مختص فيه فلا حفي المقلدان بمصحة وقف المشاع وبطلانه
لاختلاف الترجيح واذا كانت في قولان مصححان جاز الا في
السنة

٢ ولم يبيع ويوت سنة
خلا فالحال لو جعل
داره مسجد او اذن
للمصلاة فيه حيث لا يكون
مسجد الا مع مع مع

لوقف الرجوع في الزمان

لاقصاص في عياد الوقف

ط اذا كان قولان مصححان

والقضا باحد هاتين وصنف وكامع ايضا كل منقول قصد فيه
تعامل للناس كفايا وقدوم بل ودرهم ودانير قلت
 بل ورد الامر للقضاة بالحكم به كافي معروضات المفتي ابي السعد
 رضي الله عنه ومكيل وموزون وبيع ويدفع منه مزارع او
 بضاعة فعلي هذا الوقف كرا على شرط ان يقرضه لمن لا يزر
 لم يزر ربه لنفسه فاذا ادرك اخذ مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا
 جاز خلاصة وفيها وقف بقرة على ان ما يخرج من لبنها او سمنها
 للمفقرات اعتاد وذلك رجوت ان يجوز **وقدر وجنارة**
 وثيابها ومصحف وكتب لا التعامل بترك به القياس لحديث
 ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن بخلاف ما لا تعامل
 فيه كتياب ومتاع وهذا قول محمد رضي الله تعالى عنه وعليه
 الفتوى اختيار والحق في البحر السفينة بالمتاع وفي البرازية
 جاز وقف الاكسية على الفقراء فيدفع اليهم شيئا ثم يردونها
 بعده وفي الدرر وقف مصحفا على اهل مسجد للقراءة ان
 يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز ويقف فيه ولا
 يكون محصورا على هذا المسجد وبه عرف حكم نقل كتب الا
 وقاف من محالها للانتفاع بها والفقهاء بذلك مبتلون فان وقفها
 على مستحق وقف لم يجر نقلها وان على طلبية العلم وجعل
 معدنها في خزانة التي في مكان كذا ففي جواز النقل تردد نهر
ويبدأ من قلته بعمارة ثم ما هو اقرب لعمارة كمام مسجد
 ومدرس مدرسته يعملون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط
 كذلك الى اخر المصالح وتقام في البحر **وان لم يشرط الواقف**
 لثبوت اقتضا وتقطع الجهة للعمارة ان لم يخف ضرر بيت
 فتح فان خيف كمام وخليل وفراش قد موافيعملوا المشروط
 لهم واما الناظر والكاتب والجابي فان عملوا زمت العمارة فلم
 اجرة عملهم لا المشروط بحرق قال في النهر هو الحق خلافا لما في
 الاشباه وفيها من الرخية لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الي
 التعمير ضمن وهل يرجع عليهم الظاهر لا التعدي به بالدفع وما
 قطع للعمارة يسقط راسا وفيها لو شرط الواقف تقديم العمارة

تدرك الوقف

العمارة ثم الفاضل للمفقرا والمستحقين لزم الناظر مساك قد
 العمارة في كل سنة وان لم يجتهد الا لجواز ان يحدث حدث
 ولا غلة بخلاف ما اذا لم يشرطه فليحفظ الفرق بين الشرط وعدمه
 وفي الوجهانية لو زاد المتولي دنا على اجر المثل ضمن الكل لو فتح
 الاجارة لم وفي شرحها للشر بنحلي عند قول **الشر**
ويدخل في وقف المصالح قيم امام خطيب والموزن يعبر
 الشاعرا التي تقدم بشرط ام لم يشرط بعد العمارة هي امام خطيب
 ومدرس ووقاد وفراش وموزن وناظر وثمر زيت وقنا
 ديل وحصر وما وضم وكلفة نقله للمبهاه فليس مباشرا وشاهد
 وشاد وجابي وخازن كتب من الشعائر فتقدم بهم في دفتر
 المحاسبات ليس بشرعي ويقع الاشتباه في بواب ومزملاتي
 قال في البحر **قلت** ولا تردد في تقديم بواب ومزملاتي
 وخادم مطهرة انتهى **قلت** انما يكون المدرس من
 الشعائر لو مدرس المدرسة كمام امام مدرس الجامع فلا لانه
 لا يتعمل لغيبته بخلاف المدرسة حيث تقفل اصلا وهل ياخذ
 ايام البطالة كغيره ومضات لماره وينبغي للاحاقه ببطالة القاضي
 واختلافها فيها والاصح انه ياخذ لانها للاستراحة اشباه من
 عادة العادة حكمة وسيجي ما لو غاب **ولو كانت الموقوف دارا**
فعمارة علي من له السكني ولو متعدد دامن ماله لامت الغلة
 ان الحرم بالغنم درر **ولم يرد في الاصح** يعني انما يجب العمارة
 عليه بقدر الصفة التي ذكرها وقفها الواقف **ولو ابي** من له السكني
او عجز لفقره عمر الحاكم اي اجراها الحاكم منه او من غيره وعبرها
باجرتها كعمارة الواقف ولم يرد في الاصح الا برضي من له السكني
 زيلعي ولا يجبر الا بي على العمارة ولا تنفع اجارة من له السكني بل
 المتولي او القاضي **ثم رد ها** بعد التعمير **الي من له السكني** رعاية
 للحق فلو عمارة علي من له السكني الاستقلال لانه لا سكني لم فلو
 سكنها تلزم الاجارة الظاهر لا لعدم الفائدة الا ان احتيج
 للعمارة فليأخذها المتولي ليعمر بها ولو هو المتولي ينبغي ان يحبره
 القاضي على عمارةها مما عليه من الاجرة فان لم يفعل نصب

متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلتها له وموتها عليه صح وهل
 يجر علي عمارتها الظاهر لا يجر وفي الفتح لو لم يجد القاضي من
 يستاجرها لم اره وخطري انه يحيزه بين ان يعمرها او يردّها
 لو رثت الواقف **قلت** فلو كان هو الوارث لم اره وفي
 فتاوي قاري الهداية ما يفيد استبدال الوارث لثمن الوارث
 او للفقير **وصرف** الحاكم او المتولي حاوي **نقض** او شئ ان تقدر
 اعادة عينه **الي عمارته ان احتاج والا حفظه لاحتاج** الا اذا خاف
 ضياعه فيبيع ويبيك ثمنه لاحتاج **ولا يقسم** النقض او الثمن **بين**
مستحي الوقف لان حقهم في المنافع لا العين **جعل شيء** اي
 جعل الباقي شيئا من **الطريق مسجد** الضيق ولم يضر بالمارتين
جاز لانهما للمسلمين **كعكس** اي يجوز عكسه وهو ما اذا جعل
 في المسجد مهر لتعارف اهل الامصار في الجوار مع جاز لكل احد
 ان يرفيق حتى الكافر اللجنب والحائض والدواب زليعي **كما**
جاز جعل الامام **الطريق مسجد لا عكس** لجواز الصلاة في
 الطريق لا المروري في المسجد **توخذ ارض** ودار وحنوت
يجنب مسجد ضاق علي الناس بالقمة كرها درر وعادة
جعل الواقف الولاية لنفسه جاز بالاجماع وكذا لو لم يشترطها
 لاحد فالولاية له عند الثاني وهو ظاهر المذهب **نهر** خلاف
 لما نقله المصنف ثم لو صيرت كان والا فلحاكم فتاوي بن خبير
 وقاري الهداية وسبحي **ويترع** وجوب ايرازية **لواقف درر**
 فغيره بالاول **غير مأمون** او عاجزا او ظهريه فسق كشرط
 خمر ونحوه متنج او كان يصرف ماله في الكمية **نهر بحثا وان شرط**
عدم نزع اوان لا يترع قاض ولا سلطات **لما** لفت حكم الشرع
 فيبطل كالوصي فلو ما موثا لم تنفع توليه غير اشباه **وجاز جعل**
غلة الواقف او الولاية **لنفسه عند الثاني** وعليه الفتوي و**جاز**
شرط الاستبدال به ارضا اخري حينئذ او بشرط يبيعه ويشترى
 بثمن ارضا اخري ان شا فاذ فعل صارت الثانية **كالاولي**
في شرائها وان لم يذكرها ثم لا يستبدل **لما** ثالث لان حكم
 ثبت بالشروط والشرط وجد في الاولى **للا الثانية** **واما** الاستبدال

الاستبدال ولو للمساكين **ان بدت الشرط فلا يملك الا القاض**
 درر وشرط في البحر خر وجره عن الاستفاد بالكلية وكون البديل
 عقار والمستبدل قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى ضياعه
 ولو بالدرهم والدنانير وكذا لو شرط عدمه وهي احدي المسائل
 السبع يخالف فيها شرط الواقف كما بسطه في الاستنباه وراى بت
 المصنف في زواجره ثمانية وهي اذا نص الواقف وراى الحاكم منهم
 مشارف جار كالوصي وعمرها لا تنفع الوسايل وفيها لا يجوز
 استبدال العامر الا في اربع **قلت** كنت في معروضات
 المفتي ابي السعود انه في سنة **٤٥٠** ورد الامر الشريف
 بمنع استبدال اوان يصير باذن السلطان بتعال ترخيص صدر
 الشريعة انتهى فليحفظ وفيها ايضا لو شرط الواقف العزل
 والنصب وسائر التصرفات لم يمت يتولي من اولاده ولا
 يداخلهم احد من القضاة والامراء وان داخلوهم فعليهم لعنة
 الله هل يكف مدخلتهم **ناجيب** بانه في سنة **٤٤٤** قد حررت
 هذه الوقفيات المشروطة هكذا فالمتولون لومت الامر
 هم يعرضون للرد لثة العلية على مقتضى الشرع ومن دونهم
 رتبة يعرض براهم مع قضاة البلاد علي المشروع من امر
 لا يخالف القضاة المتولين ولا المتولون القضاة وبهذا ورد
 الامر الشريف فالواقفون لو ارادوا اي فساد **بصد** سر
 واذا داخلهم القضاة والامراء فعليهم اللعنة فهم الملعونون
 لما تفرسات الشرايط الخالفة للشرع جميعها لغو وباطل انتهى
 فليحفظ **بني علي ارض نهر وقف البناء** قصد **بدونها** ان
الارض مملوكة لا يبيع وقيل صح وعليه الفتوي سئل قاري
 الهداية عن وقف البنا والغراس بلا ارض فاجاب الفتوي
 على صحة ذلك ورجحه شامخ الوهابية واقره المصنف معللا
 بانه منقول فيه تعامل فيتعين به الافتا **وان موقوفه علي**
ما عيت البناء جاز تبعا **اجزاء** وان الارض **لجهة اخري**
فمختلف فيه والصحيح المصحة كما في المنقولة المحببة وسئل بن خبير
 عن وقف الاشجار بلا ارض **فاجاب** يبيع لو الارض وقفا

م النفس بذي العلم والعمل
 وفي النعمان المستبدل قاضي
 بخلاف شرط الواقف

ولو غير الواقف وسئل ايضا عن البناء والغراس في الارض المحكرة
هل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف الموهونة او المستاجرة
فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز وقف البناء في ارض عارية
او اجارة واما حكم الزيادة في الارض المحكرة ففي المنة حائوت
لرجل في ارض وقف فابى صاحب ان يستاجر الارض باجر المثل
ان العجاسة لو سفعت يستاجر بأكثر مما يستاجره امر برفع العجاسة
ويؤجر لغيره والا يترك في يده بذلك الاجر ومثله في البحر وفيه
لوزيد عليه ان اجارته مشاهرة تقسخ عند راس الشهر ثم ان
ضر رفع البناء يرفع وان لم يضر رفع والائتملكه القيم برضي المشترا
فان لم يرض بتقي يحط ملكه محيط بقي لواجارته مسانعة او مدة
طويلة والظاهر انه لا تقبل الزيادة دفعا للمهر وعليه ولا صرر علي
الوقف لان الزيادة انما تكون كانت بسبب البناء للزيادة في
نفس الارض انتهى واما وقف الاقطاعات ففي النهر لا يجوز الا ان
كانت الارض مواتا او ملكا للامام فاقطعها رجلا قال واغلب
اوقاف الامراء مبرما هو اقطاعات يجعلونها مشتركة بين
صورة من وكيل بيت المال وفي الوهبانية ولو وقف السلطان
من بيت مالنا المباحة عمت يجوز **قلت** وفي
شرحها للشر بن لالي وكذا يبيع ان ذلك ان فتحت عنوة لاصحابها
لبقائك ما لكها قبل الفتح **اطلق** القاضي **بيع الوقف غير المسجل**
لوارث الواقف فباع صحيح وحكا بطلان الوقف لعدم تسجيله
حتى لو باع الواقف او بعضه او رجع عنه ووقفه لجهة اخري وحكم
بالثاني قبل الحكم بلزوم الاول وصح الثاني لو وقع في محل الاجتهاد
كاحققة المصنف واقفي به يجوز تبعا للشيخ وقاربي الهداية والمنلا
ابو السعود **قلت** كنت حمله في النهر علي القاضي المجتهد
فراجع ولو اطلق القاضي البيع لغيره اي غير الوارث لا يبيع بغيره
لانه اذا بطل عاد الي ملك الوارث وبيع مال الغير لا يجوز ذلك يعني
بغير طريق شرعي لما في الهداية باع القيم الوقف بامر القاضي واما
جاز **قلت** واما المسجل لو انقطع بثبوته واراد اولاد الواقف
ابطاله فقا القاضي ابو السعود رضي الله عنه في معروضاته قد منع

بونه

وقف كبريت والمرصون كمدون

منع القضاة من استماع هذه الدعوي فليحفظ الوقف في مرض لهبة
فيمن الثلث مع القصب فان خرج الوقف من الثلث او اجازة
الوارث نفذ في الكل والا بطل في الزايد علي الثلث ولو اجاز البعض
جاز بقدره وبطل وقف مراهت معسر ومريض ومديون
محيط بخلاف صحيح لو قيل الحجر فان شرطه فادين من
غلته صحيح وان لم يشرط يوفى في نهيهم من الفاضل عت كفاية
بلاسرف ولو وقفه علي غيره فغلته لم يجعله له خاصة فتاوي
بت نجيم رضي الله عنه **قلت** قيد بمحيط لان غير المحيط
يجوز في ثلث ما بقي معه الديت لوله **قلت** والافقي كله فلو
باعها القاضي ثم ظهر مال شري به ارض بد ونها وتما م
في الاسعاف في باب وقف المريف وفي الوهبانية وان وقف
المروهون فافتكره بغيره فان مات عت عت بقي لا يفر اي والا
فيبطل او للغة يهل فليتا مل **قلت** كنت في معروضات المفتي
ابي السعود رضي الله عنه سئل عت وقف على اولاد وهرت من
الديوت هل يبيع **فاجاب** لا يبيع ولا يلزم والقضاة ممنوعون من
وتسجيل الوقف بمقدار ما شمل بالديت انتهى فليحفظ الوقف
علي ثلاثة اوجد اما للفقراء وللغنياء للفقراء ويستوي فيه الفريقان
كرباط وخات ومقابر وسقايات ومناظر ونحو ذلك كساجد
وطواحين وطواحي ولاحتياج الكل لذلك بخلاف الادوية فلم
يجز لغني بلا تقسيم او تنصيب فيدخل الاغنياء تبع للفقراء فثبت
فبيع اقرب وقف صحيح ولما نه اخبره من يده ووارثه
يعلم خلافة جاز الوقف ولا تمنع دعوي قضادر وفي الوهبانية
ما ويبطل اوقاف امر بارتداده **قال** ارتداد لا وقف منه احد **ما**
فصل يراعي شرط الواقف في اجارته فلم يزد القيم بل
القاضي لانه لا ولاية النظر لفقير وغايب وميت فان اهل الوقف
مدتها **قلت** تملك الزيادة للقيم **وقيل** تقيد بسنة مطلقا
وبها اي بالسنة **يفتي في الدرس** بثلاث سنين في الارض
الا ان كانت المصاحبة بخلاف ذلك وهذا مما يختلف زمانا وموضعا
وفي البرازية لو احتيج لذلك يعقد عقود فيكون العقد الاول

ولا ية الجاهل في

لازم لانه ناجز والثاني لانه مضاف **قلت** قلت قال ابو حنيفة الفتوي علي ابطال الاجارة الطويلة ولو بقوده ذكره الكرماني في الباب التاسع عشر واقره المحقق قدري افندي وسبهي في الاجارة **ويوجز باجر المثل** فلا يجوز بالمثل ولو هو المستحق قاري الهداية لا يتقدمات يسير واذا لم يرغب فيه الا بالمثل اشباه **فلو رخص بالاجرة** بعد العقد لا يفسخ العقد للزوم الضرر **ولو زاد اجره علي اجر المثل قيل يعقد ثانيا** علي الامع في الاشباه لو زاد اجر مثله في نفسه بلا زيادة احد فلا يتولي فسخها به يفتي ومالم يفسخ فله المسمي **وقيل** لا يعقد به ثانيا **كزيادة واحد متعنت** فانها لا تقهر وسبهي في الاجارة **والمستاجر الاول اولى من غيره اذا قبل الزيادة والموقوف عليه الغلة او السكني لا يملك الاجارة** ولا الدعوي لو غصب منه الوقف **الابتولية** اذا نكح قاضي ولو الوقف علي رجل معين علي ما عليه الفتوي عبادية لانه حقه في الغلة لا العين وهل يملك السكني من يستحق الربيع في الوهبانية لا وفي شرحها للشر نبا بليته والتحرير نعم والموقوف **اذا اجره بدون اجر المثل** **لزم** المستاجر لا المتولي كما غلط في بعضهم **تمام** اي تمام اجر المثل **كاب** وكذا وصي خاتمة **اجرم** **مغيرة بدونه** فانه يلزم المستاجر تمامه ان ليس لكل منهما ولا لية للحظ والاسقاط وفي الاشباه عن القينات القاصي يامر بالاستي باجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو كانت القيمة ساكنا مع قدرته علي الرفع للمقاضي لا غراما عليه وانما هي علي المستاجر واذا ظفر الناظر بمال الساكن فله اخذ التقدمات منه فيصرفه في مصرفه فضا ود ياتر انتهى فليحفظ **قلت** وقيد باجارة المتولي لما في غصب الاشباه لو اجر الغاصب منافعهم ونزمت مال الموقوف او يتيم او معد فعلي المستاجر المسمي لا اجر المثل وعلي الغاصب رد ما قبضه لا غير لتاويل العقد انتهى فليحفظ **يفتي بالقبضات في غصب عقار الوقف وغصب منافعها** او اتلافها كالوسك بل اذا ن

الوقف عليه لا يملك اجاره ودعوى سكنى

اذن او اسكنه المتولي بلا اجركات علي الساكن اجر المثل ولو غير معد للاستغلال به يفتي صيانة الموقوف **وكذا** منافع مال يتيم **درر** **وكذا** يفتي **بكل ما عوا نفع الموقوف فيها فيما اختلفت** **العلماء فيه** حاوي القدسي ومتي قبض بالقيمة شرا بها عقارا اخر فيكون وقفا بدل الاول **والذي تقبل فيه الشهادة** **حسبة** **بدون** **الدعوي** اربعة عشر منها الوقف علي ما في الاشباه لان حكم التصديق بالغلة وهو حق الله بقي لوقف الواقف علي معين هل تقبل بلا دعوي في الخاتمة ينبغي لا اتفاقا وفي شرح الوهبانية للشيخ حسن وهذا التفصيل هو المختار وفي التاتارخانية ان هو حق الله تقبل والا لا بالدعوي فليحفظ **قلت** كنت بحث في بيت الشحنة ووقف المصنف بقولها مطلقا لثبوت الاستحقاق لما في الخاتمة لو كانت ثمة مستحق ولم يدع لم يدفع له شيء من الغلة وتنصرف كلها للفقراء **قلت** ومفاده انه لو ادعي استحق مع انها لا تشع منه علي المفتي به الا بتولية كما مر فتدبر وفي الاشباه لنا شاهد حسبة في اربعة عشر وليس لنا مدعي حسبة الا في دعوي الموقوف عليه اصل الوقف فانها تشع عند البعض والمفتي به لا الا بتولية فاذا لم تشع دعواه فالاجنب اولى انتهى وقد مر فتنبه **ويشترط** في دعوي الوقف **بيات الواقف** ولو الوقف قد يها في **المصالح** بزارية لئلا يكون اثباتا للجهول وفي العبادية تقبل **وتقبل فيه الشهادة** **علي اشهاد** **وشهادة النساء الرجال والشهادة بالشهرة لاثبات اصل وان صرحوا به** اي بالسماح في المختار ولو الوقف علي معينين حفظا للاوقات القديمة عن الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل بالشهرة **لا بشرط** **يظهر في الامع** **درر** وغيرها كنت في المجتبى المختار قبولها علي بشرط ايضا **واعلم** في المعراج واقره الشر بنبلاي وقواه في الفتح بقوله يسلك بمنقطع الثبوت في الجهولة بشرط ايضا ومصارف ما كانت عليه في دوايت القضا انتهى وجوابه ان ذلك للضرورة والمدعي اعم بجر وبيات المصنف

الاشارة حسبة في ١٤

اصل الوقف ماله للفقراء وباشترط الدعوي لثبوت صح

شهادة الواقف



بعض الورثة المستحقين بنصيبها
عن الكل وكذا اذا ثبت اعزاه

كقولهم علي **مسجد** كذا **اصل** لتوقف صحة الوقف
عليه فتقبل بالتسامع **وبعض مستحقين** وكذا بعضهم الورثة ولا
ثالث لهما كما في الاشباه **قلت** وكذا الوثب اعساره في وجه
احد الغرما كما سيجي فتأمل وقالوا تقبل بيعة الافلاص بغير المدعي
وكذا بعض الاولياء المسانويين يثبت الاعتراض لكل كلاً وكذا الاما
والقود وولادة المملوكة بازالة الضرر العام عن ملحق المسلمين
والشع يتقضي عدم الخصم ثم انما يتنصب اهل الورثة **خصما عن**
الكل لو في دعوي عليهم **دين** لا عين مالم يكن منه فليحفظ
يتنصب خصما عن الكل اي اذا كانت وقف بين جماعة وواقعه
واحد فلو احد منهم او وكيله **وتيل** لا يتنصب فلا يصح القضاء
الا بقدر ما في يد الما ضربت **وهذا** اي انتم باب بعضهم اذا كان
اصل الوقف ثابتا والا فلا يتنصب المستحق خصما في اثبات
الوقف وتما في شرح الوهبانية **اشترى المتولي بمال الوقف**
دار للوقف لا تاحق بالنازل **الموقوفه** ويجوز بيعها في
الاصح لان الزوجه كلاما كثيرا ويوجد هاهنا **مات المولود** و
الامام ولم يستوفيا **وليفيتهما من الوقف سقط** لانه كالمصلحة
كالقاضي وقيل يسقط لانه كلاجف كذا في الدرر قبل باب
المرتد وغيرها قال المصنف ثمه وظاهره ترجيح الاول
لحكاية الثاني بقيل **قلت** قد جزم في البقية التحصيل القليلة
بانه يورث بخلاف رزق القاضي كذا في وقف الاشباه ومغرم
النهر ولو علي الامام دار وقف فلم يستوف الاجرة حل في مات
ان اجرها المتولي سقط واجرها الامام لا عهدية اخذ الامام
الغلة وقت الادراك وذهب قبل تمام السنة لا يسترد منه
غلت باقي السنة فصار كالجزية وموت القاضي قبل الحول و
يجل للامام غلت باقي السنة لو فقيرا وكذا في الحكم في ملزمة العلم
في المدارس **دور** ونظم بيت الشحنة الغيبة المسقطه
المعلوم المقضية للعزل ومنه قول **شعر**
وما ليس بد منه اذا لم يزده على ثلاث شهور فهو يغني ويفقر
وقد طبقوا لا يخذ السهم مطلقا لما قدم مني والحكم في الشرع يسفر

يسفر **قلت** وهذا كله في سكات المدرسة وفي غير
فرض الحج وصلة الرحم اما فيهما فلا يستحق العزل والمعلوم كما في
شرح الوهبانية للمشرى لابي رضى الله عنه وفي المتلومة المحيية قوله
كذا حكم سائر الارباب **اولم** يكن حذر قد امر باب
لا الجزا استتابة الفقير **لا** ولا المدرس لعذر حصلا
وللتولي لو توقف اجر **لكن** في حكمه ما ذكرنا
من اي جهة تولي الوقف **ما** يجوز وان ذلك حيث يلغي
ومثله الوهي ان يختلف حكمها في داعي ما يعرف
بحسب النصب والتقليد **كل** القصر فانت كذا لا تلتبس
قلت لكن للسيوطي رسالة مما هو الضمانية في جواز
الاستتابة ونقل الاجماع علي ذلك فليحفظ **ولا يترتب نصب القيم**
الي الواقف ثم **لوصيه** لقيامه مقامه ولو جعله علي امر الوقف
فقط كانت وصيا في كل شيء خلا فالثاني ولو جعل النظر لرجل
ثم جعل الاخر وصيا كانا نظريين مالم يخصهم وتما في الاسفا
فلو وجد كتابا وقف في كل اسم متول وتاريخ الثاني متاخرا
اشترى كاجر **فروع** طالب التولية لا يولي الا المشروط له
النظر لانه مولي فيريد التنفيذ **نهر** ان امانات المشروط لم بعد
موت الواقف ولم يوص الي احد فولاية النصب **للقاضي** ادلاولا
للمستحق الا بتوليته كامر **وما دام احد يباح للتولية من اثار**
الواقف لا يجعل المتولي من الاجانب لانه اشفق ومن قصده
نسبة الوقف اليهم **اراد المتولي اقامه غيره مقامه في حياته**
وصحته ان كانت التفويض له بالشرط **عاما** صحيح ولا يملك عزله
الا اذا كانت الواقف جعل له التفويض والعزل **والا** فان فوض
في صحته لا يصح وان في مرض موثر صح ويصح ان يكون له العزل
والتفويض الي غيره كالا ايضا اشباه قال وسئلت عن ناظر
معين بالشرط ثم من بعده للقاضي فهل اذا فوض النظر لغيره
ثم مات ينتقل الحكم فاجبت ان فوض في صحته فتعم وان
في مرض موثر لا مادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف
شرط مرتب لرجل معين ثم من بعده للقرا ففرغ عنه لغيره ثم

مات هل يتنقل للفقر فاجبت بالانتقال وفيها للواقف عزل الناظر
مطلقا به يعني ولم ار حاكم عزله لدرس وامام ولاهما ولو جعل ناظرا
فنهيب القاضي لا يملك للواقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه
ان علم الواقف او القاضي صح والا لا **باع دارا** ثم باعها المشتري
من اخر **ثم ادعى اني كنت وفتتها او قال وقف علي لم يصح**
فلا يحلف المشتري **ولو اقام بيته** او ابر زجته شرعية قبلت
فيطلب البيع ويلزم اجر المثل فيه لا في الملك لو استحق على المعتمد
بزازية وغيرها وليس للمشتري حبس بالثمن منية من الاستحقاق
وهي احد المسائل السبع المستثناة من قولهم من سعى في تقف
ما تم من جهته فسيغير مردود عليه واعتقد في القمح والبحر
انما ادعى وقفا محكوما بلزوم قبل والا لا وهو تفصيل حس
اعتمد الفقه في باب الاستحقاق ككت اعتمد الاول اخر الكتاب تبعا
للكثر وغيره وفي العبادية لا تقبل عند الامام وهو المختار وصورة الزبلي
قال وهو الخوط وفي دعوة المنظومة المحببة وهذا في وقف هو
حق الله تعالى اما لو كانت على العباد لم يحز **قلت** وقد قدما
قبولها مطلقا لثبوت اصلها لاهل الفقرة قد برروني فتاوى بن
يحيى نعم تتبع دعواه وبيته ويطلب البيع **الباني** للمسجد **اولي**
من القوم بنصب الامام **والمودن في المختار الا اذا عين القوم**
اصل من عينه الباني مع الوقف قبل وجود الموقوف فلو وقف
علي اولاد زيد ولاول له او علي مكان هيا له بنا مسجد او مدرسة
صح في **الاصح** وتصرف الغلة للفقراء الي ان يولد لزيد او يني
المسجد عبادية زاد في النهر ويبيغي ان لو وقفه علي مدرسة
يدرس فيها المدرس مع طالبته خذ رس غير له تغذ والتدريس
فيها ان تصرف العلوفة له لا للفقراء كما يقع في الروم **فروع**
مهمة خذت الفتوى ارصد الامام ارضا علي ساقية
ليصرف خراجها الكلفتها فاستغنى عنها خراب البلد فنقلها وكيل
الامام لساقية هي ملك هل يصح ام لا اجاب بعض الشافعية
بان الارصاد علي الملك ارصاد علي المالك يعني فيصح فيحينئذ
يلزم المدرس عليه اداؤها كما كانت لما في الخاوي للحوض اذا

باع دارا ثم
باعها المشتري

اذا خرب صدقت اوقافه في حوض اخر فقد برر كبيره
فيها بيوت وقف بيتا منها علي عتيقة فلات والباقي علي زينة
وعتيقة ثم علي عتيقة قال الوقف لما العتق اهل يدخل
من خصم بالبيت في الثاني اختلف الا فتا اخذت خلاف
مذكور في الزخيرة ككت في الخانية وصلى لرحل بمال والفقراء
بمال والموصي لم يحتاج هل يعطي من نصيب الفقراء اختلفوا
والاصح نعم استاجر دار موقوفة فيها اشجار مثمرة هل له
الاكل منها الفاهرا نرا ان الم يعلم بشرط الواقف لم ياكل لما في
الخاوي غير مكف في المسجد اشجارا تنمو من غرس للمسجل
فلكل مسلم الاكل والافتناع لمصالح المسجد حسبة قولهم
بشرط الواقف كنصب الشارع اي في المفهوم والذلة وجوب
للمعمل به فيجب عليه خدمة وظيفته وتركها لمن يعمل والا
ان لا سيما فيما يلزم بتركها تفصيل الكل من النهر وفي الاشياء
للمالك في الاوقاف لها شبه الاجرة اي في زمن المباشرة
ولحل للاغنيا وشبه الصلة فلو مات او عزل لا تسترد المصلحة
وشبه الصلة قدر لمصالح اصل الوقف فانه لا يصح علي الاغنيا
ابتدا وقامه فيها يكره اعلم انما بنى لفقير منه وقف الفقراء بعض العلماء
الفقراء فليحفظ ليس للقاضي ان يقرر وظيفته في الوقف بغير شرط
الواقف ولا يحل المقرر الاخذ الا على النظر علي الوقف باجر مثله
قنية يجوز الزيادة من القاضي علي معلوم الامام اذا كانت لا يكتفي
وكانت عالما تقيا ثم بعد ورقنين والخطيب ملحق بالامام بل هو
امام للجمعة **قلت** واعتمد في المنظومة المحببة ونقل
عن المبسوط ان السلطات يجوز له مخالفة الشرط اذا كانت
غالب جهات الوقف قربي ومزارع فيعمل بامر وان عايب
شرط الواقف لا ان اصلها البيت المال يصح تغلق التقرير في
الوظائف ولو قال القاضي امات فلات او شغرت وظيفته
كذا فقد قرر ترك فيها صح ليس للقاضي عزل الناظر مجرد شكاية
المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي الناظر اذا اجر
اشياء ففهرج ومال الوقف عليه لم يفتت ولو فرط في خب

نماز مسجد

وقف الفقراء

من وقف الفقراء الا اذا وقف
علي فقرا قرابة اختار ومنه
يعلم حكم المرتب الكثير من وقف
الفقراء صح

لا يحل الاخذ للقرابة النظر
فله جرم

ان السلطان يجوز له حاله النظر

الوقف حتى مناع **هذه** لا يجوز الاستدانة على الوقف الا اذا احتج
 اليها المصلحة الوقف كتحريم وشرا بذر فيجوز بشرطين **الاول**
 ان لا ينافي فلو بيع منه يستدب بنفسه **الثاني** ان لا يتيسر
 اجارة العين والصرف من اجرتها والاستدانة القرض والشرا
 نسيئة وعمل المتولي بشرا متاع قوت قيمته ثم يبيع للعمارة
 ويكون الربح على الوقف **اجاب** نعم اقراره في يد
 غيره انها وقف وكذب ثم ملكها مارت وقفا يعمل بالمصادقة
 على الاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف ككت في حق المقر
 خاصة فلو اقر المشرع والمال الربح والنظر انه يستحقه فلا بد منه
 صحيح ولو جعله لغيره لا وسعي اخرا قرار ولا يكفي صرف الناظر
 لثبوت استحقاقه بل لابد من اثبات نسب وسعي في باب ثبوت
 النسب متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتاخير
 منهما عندنا لانه ناسخ **الاول** الوصف بعد الحل يرجع الى الاخير
 عندنا والي الجميع عند الشافعية لو بالواو ولو بشرا في الاخير اتفاقا
 الكل من وقف الاشياء وتمامه في القاعدة التاسعة منه وقف في حال
 صحته **وقال** على الفريضة الشرعية قسم على اناهم وذكرهم
 بالسوية هو المختار المتقول منه الاختيار كاحققة مفيد مشتق يبي
 بن المتقار رضي الله عنه في الرسالة المرضية على الفريضة الشرعية
 ونحوه في فتاوي المص وفيها متى ثبت بطريق شرعي وقفية مكان
 وجب تقف البيع ولا اشتر على اليا مع عدم علمه والمتولي اجر
 مثله ولو بني المشتري او غرس فذلك لهما فيسلك معهما بالانفع
 للوقف وفي البرازية معن بالجامع انما يرجع بقيمة البناء بعد تقف
 ان سلمه المشتري للبائع وان اسكه لم يرجع بشي بخلاف مالو
 استحق المبيع لو انقطع ثبوتها كانت في دواوين الفقهاء اتبع والا
 فمن برهنت على شي حكم له به والا صرفه على الفقهاء مال يظهر
 وجه بطلانه بطريق شرعي فيعول ملك واقف او وارثه او وليت
 المال فلو وقفه السلطات عاما جاز ولو لوجه خاصة فظاهر كلامهم
 في بطلان لا يبيع لو شهد المتولي مع اخر بوقف مكان كذا على المسجد
 فظاهر كلامهم فبطلانها لا يلزم المحاسبة في كل عام ويكتفي القاضي منه

ط
يعمل بالمصادقة

ط
الوصف لا خير

ط
على الفريضة الشرعية

ط
لو انقطع ثبوته

بجيبه على القيمين
 والجميع بالهدى والرشى

منه بالاجمال لو معدروا بالامانة ولو متهما بحلف قتيبة **قلت** وقد
 في الشركة ان الشريك والمضارب والوصي والمتولي لا يلزم بالتفصيل
 وان غرضه قضا تاليس الا الوصول لسحت الحصول لو ادعي
 المتولي الدفع قبل قوله بل لا يهين ككت افي المنلا ابو السعود رضي الله
 عنده ان دفع من غلة الوقف في وقفه كاولاده واولاد اولاده
 قبل قوله وان ادعي الدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوهما
 لا يقبل قوله كالمواستاجر شخصها للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم
 ادعي تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله **قلت** المص وهو
 تفصيل في غاية الحسن فيعمل به ويعتده انه في حاشية الاشياء
قلت وسعي في العارية معن بالاي زاده لو اجر القيم
 ثم عزل فقبح الاجرة لمك المنسوب في الاصح وهل يملك المعزول
 مضاقفة المستاجر على التعديل قيل نعم قال المص والذي نرجح
 عندي لا ليس للمتولي اخذ زيادة على ما قدر له الواقف اصلا ويجب
 صرف جميع ما يحصل من بناء وعوايد شرعية وعرفية لمصارف الوقف
 الشرعية ويجب على الحاكم امر المحدثي برد الرشوة على الراشي
 غلب الدعوي الشرعية الكل من فتاوي المص **قلت**
 لكن سيجي في الرصا يا ورا ايضا ان المتولي اجر مثل علم فتنبه له
 وقت لتفراقراته لم يستحق مدعيها ولو وليا لصغير الابينة على فقر
 وقرايته مع بيان جهتها فاذا قضى لم استخذه من حين الوقف عليه فتا ربه
 ابن نجيم رضوانه تعالى عنه وفيما سئل عن شرط السكنى لزوجته فلائدة
 بعد وناؤه ما دامت عرا ثمان وتزوجت هل يتقطع حقها بالتزويج **اجاب**
 نعم **قلت** وكذا لو وقف على امهات اولاده الامت
 تزويج او على بني فلان الامت خرج فخرج بعضهم ثم عاد او
 على بني فلان هم يتعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فلا شئ
 له الا ان شرط له اعادة فلا يخلو خرا ان المتنتيين وفي الوعابة نصي
 بد خول ولد البنت بعد نصي سنية قلة غلة الا ان الماصي لم يستكمل وقت
 على بنيه وله ولد واحد فله النص والباقي للفقر او على ولده له
 الكل لانه مفرد وعضات فيبيع للمتدلي الانامة له خيرا جر برضه معين
 صح وخصاه بالتفرد المستاجر عن سب الشجر بلا اذن الناظر اذ المص

ط
او على المتولي الدفع

ط
للمتولي اخذ زايده

ط
نص في استحقاق من الوقف
 وفرد البنت من حق البنت

وطقت

وكل ولد الذكور من يرجع نسبه الي الواقف بالآباء فهو من عقبه وكانت
 من أبوه من غير الذكور من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى و
 سيجي في الوصايا انه لو اوصي لأكبر أو جنسه دخل كل من ينسب اليه
 من قبل أبائهم ولا يدخل ولدها الا ان يكون أبوه من قومها لان
 الولد انما ينسب لا ببيه لا لامر **قلت** وبه علم جواب حادثة لو
 لو وقف علي اولاد الظهور دون اولاد البطلون فماتت مستحقة
 عن ولديت أبوهما من اولاد الظهور هل ينتقل نفيها لها **ناجيت**
 نعم ينتقل نفيها لها لصدق كونها من أصل اولاد الظهور باعتبار
 والدها المذكور والله تعالى اعلم **فصل**
 فيما يتعلق بوقف الاولاد من الدرر وغيرها وعبارة المواهب
 في الوقف علي نفسه وولده ونسبه وعقبه جعل ريعه لنفسه ايام
 حياته ونحوه ثم جاز عند الثاني وبه يغني كجعله لولده ولكن يختص
 بالصلي ويعم الانثى ما لم يقيد بالذكر ويستقل به الواحد فان اتفقت
 الصلي فللفقير دون ولد الولد الا ان يكون حين الوقف صلي
 فيختص بولد الابن ولو انثى دون من دون من البطلون ودون
 ولد البنت في الصحيح ولو زاد وولد وولدي فقط اقتصر عليهما
 ولو زاد البطل الثالث عم نسبه ويستوي الاقرب والابعد
 الا ان يذكر ما يدل علي الترتيب كما لو قال ابتداء علي اولادي
 بلحق الجمع او علي ولدي واولاد اولادي ولو قال علي اولادي ولكن
 ساهم بنات احداهم صرف نفيهم للفقير ولو علي امراته واولاده
 ثم ماتت لم يختص نفيها اذ لم يشترط رد نفيها من مات منهم
 الي ولده ولو قال علي بني او علي اخوتي دخل الاناث علي الا وجه
 وعلي بناتي لا يدخل البنوت ولو قال علي بني ولدي بنات فقط او قال
 علي بناتي ولدي بنوت فالغلة للمساكين ويكون وقفا متعلقا فان
 حدث ما ذكر عاد اليه ويدخل في قسمة الغلة من ولد نصف حول
 من طلوع الغلة لا الاكثر الا اذا ولدت مبانة او ام ولده المعتقد لدون
 سنتين لشوت نسبه بلحل صحح وطبها فلو لم يحل فلا احتمال
 علوقه بعد طلوع الغلة وتقسم بينهم بالسوية ان يرتب البطلون
 وان للذكر كانشين فكما قال فلو وصية فرض ذكر مع الاناث

لدون

الاناث وانثى مع الذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم صحة التولية
 للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة ولو قال علي ولدي
 ونسلي ابدافكلمات واحد منهم كانت نفيهم لنسبه فالغلة للجميع
 ولده ونسبه بينهم وميتهم بالسوية ونفيها الميت لولده ايضا
 بالارث عملا بالشرط ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل
 كانت نفيهم لمن فوقه ولم يكن فوقه احد وسكت عنه يكون راجعا
 لاصل الغلة لا للفقير مادام نسله باقيا والنسل اسم للولد وولده
 ابدا ولو انثى والعقب لولد ولده من الذكور ويدون الاناث
 الا ان يكونن ازواجهن من ولد ولده المذكور واوله وجنسه
 واهل بيته كل من ينسب الي اقصى اب له في الاسلام وهو الذي
 ادرك الاسلام اشتم اولاد وقرابته وارحامه وانسابه الي اقصى
 اب له في الاسلام من قبل ابويه سوي ابويه وولده لصلبه فانهم
 لا يسمون قرابة اتفاقا وكذا مات علي منهم او سفل عندها خلافا
 لحد وعندهم منها ذوات قيدة بفقير يعتبر الفقير وقت وجود
 الغلة وهو المجوز لاخذ الزكاة فلو تأخر صرفها سدد لعارض
 فافتقر الغني واستغني الفقير بشاركه المفقير يوم القسمة الفقير
 وقت وجود الغلة لان الصلة انما تملك حقيقة بالقبض وطرد
 الغني والموت لا يبطل ما استحقه وامامت ولد منهم له ونصف
 حول بعد محبي الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه مكان بمنزلة الغني
 وقيل يستحق لان الفقير من الاشياء له والحمل لا شيء له ولو قيد
 يصلح ايهم او بالاقرب فالاقرب او غالا حوج او جمت جاوره
 منهم او جمت يسكت بقتيد الاستحقاق به عملا بشرطه وتمامه
 الاسعاف ومن احواله حوادث زمانه الي ما خفي من مسائل
 الاوقاف المخصوصة باحكام الاوقاف المخصص من كتابي هلال
 والخمسة كذا في البرهات في نشر مواهب الرجب للشيخ ابراهيم
 بن موسى ابنت ابي بكر الطرا بلسي الخفي نزيل القاهرة يور
 د مشق المكتوفي في اوائل القرن العاشر سنة اثنين وعشرين
 وتسع مائة وهو ايضا صاحب الاسعاف والله تعالى اعلم
 بالصواب والبر المرجع والمآب فوالا شياها اختلاف

الشاهد بين مانع الا في احدي واربعين مسيلة قال في
 زواهر البواهر حاشيتها للشيخ صالح بن المصنف قد ذكر في الشرح
 الحال عليه مسایل لا يفسر فيها اختلاف الشاهدين وانا اذكرها
 سردا فاقول الاول شهد احد هما ان عليه الف
 درهم وشهد الاخر انه اقرب بالف درهم تقبل **الثانية** ادعي
 كرجلة جيدة شهد احد بالجودة والاخر بالرديّة تقبل بالرديّة
 ويقضي بالاقل **الثالثة** ادعي مائة دينار فقال احد هما نيسابور
 وهو اجود يقضي بالخارية بلا خلاف **الرابعة** لو اختلفا في الهبة
 والعطية **الخامسة** لو اختلفا في لفظ النكاح والتزويج **السادسة**
 شهد احد هما ان جعلها صدقة موقوفة ابدى على ان يزيد ثلث
 غلتها ويشهد اخر ان يزيد نصفها تقبل على الثلث **السابعة**
 ان باع بيع الوفا فشهد احد هما ان المشتري اقرهم بذلك تقبل
الثامنة شهد احد هما انها جاريتة والاخر انها كانت له تقبل
التاسعة ادعي الفامطلقا فشهد احد هما علي اقراره بالف
 قد مضى والاخر بالف ودية تقبل **العاشر** ادعي الابن فشهد
 احد هما به والاخر انه هبة او نقد فاحد هما بالهبة والاخر
 انه هبة او نقد فاحد هما وان حله جاز **الحادية عشر** ادعي الكفيل
 لهبة فشهد احد هما بها والاخر بالابن ثبت الابن **الثانية عشر**
عشر شهد احد هما علي اقرارها انها اخذ منه العبد
 والاخر والاخر علي اقراره انه ادعى منه هذا العبد تقبل **الثالثة عشر**
الرابعة عشر شهد احد هما ان غصبته والاخر ان فلانا ادعى منه هذا العبد
 يقضي المدعي **الخامسة عشر** شهد احد هما ان غصبته والاخر ان فلانا
 ادعى منه هذا العبد يقضي المدعي **السادسة عشر** شهد احد هما ان ولد
 منه والاخر انها حملت منه تقبل **السابعة عشر** شهد احد هما
 انه اقرب الدار له والاخر انه ما ساكن فيها تقبل **الثامنة عشر**
عشر انكر انه عليه فشهد احد هما علي اذنه في الثياب **الخامسة عشر**
 في الثياب **الثامنة عشر** انكر ان عبيده فشهد احد هما علي ان
 في الثياب والاخر في الطعام تقبل **التاسعة عشر** اختلفا في
 الاقرار بالمال فيكون اقرارا بالعربية او بالفارسية بخلاف في المالا

والاخر غاربه والمدعي مدعي
 نيسابورية

به والاخر

عليه او حله جاز
 الحادية عشر ادعي
 الهبة فشهد احد هما

شهد احد هما ان ولد منه
 وذكر اذ قال الاخر انني تقبل

الملاقاة **العشرون** شهد احد هما انه قال لعبد انت حر
 والاخر انه قال اذ ادعي **الحادية والعشرون** قال لامرأتان
 كلت فلا تاننت فها لقت فشهد احد هما انها كلمته غدة والاخر
 عشية طلقته **الثانية والعشرون** ان طلقته فبعد ي
 حر **الثالثة والعشرون** شهد احد هما طلقها اليوم والاخر قال انه طلقها
الرابعة والعشرون امس يقع الطلاق والعاق **الخامسة والعشرون**
 شهد احد هما انه طلقها ثلاثا لثنته والاخر انه طلقها ثنتين البتة
 يقضي بطلقتين ويمكك الرجعة **السادسة والعشرون** شهد احد هما
 انه اعتق بالعربية والاخر بالفارسية تقبل **السابعة والعشرون**
 اختلفا في مقدار المهر يقضي بالاقل **الثامنة والعشرون** شهد
 احد هما انه وكله بخصومة فلا في دار سماها وشهد الاخر انه وكله
 بخصومة فيه وفي شئ اخر تقبل في دار اجتمع عليهما **التاسعة والعشرون**
 شهد احد هما انه وقف في صحة والاخر بانه وقف في مرضه قبلا
العاشر والعشرون ولو شهد انه او صبي اليه يوم الخميس واخر
 يوم الجمعة جازت **الحادية والعشرون** ادعي ما لا تشهد احد هما
 انه المحتال عليهما حال غريمه بهذا المال تقبل **الثانية والعشرون** شهد
 احد هما انه باع كذا الي شهر وشهد الاخر بالبيع ولم يذكر الاجل
 تقبل **الثالثة والعشرون** شهد احد هما انه باع بشرط الخيار
 تقبل فيها **الرابعة والعشرون** شهد واحد انه وكله بالتقصير
 بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة واخر عند قاضي البصرة
 جازة شهادتهما **الخامسة والعشرون** شهد احد هما انه وكله
 والاخر انه اجرة تقبل **السادسة والعشرون** شهد احد هما انه
 وكله بالتقصير والاخر انه سلمه علي فقبضه تقبل **السابعة والعشرون**
 شهد احد هما انه وكله بقبضه والاخر انه او صبي لم يقبضه في حياته
 تقبل **الثامنة والعشرون** شهد احد هما انه وكله بقبضه والاخر
 يطلبه تقبل **التاسعة والعشرون** شهد احد هما انه وكله بطلب
 دينه والاخر بتقاضيه تقبل **الخامسة والعشرون** شهد احد هما انه
 وكله بقبضه والاخر انه امره باخذه او ارسله لياخذه
 تقبل **السادسة والعشرون** اختلفا في رمت اقراره في الوقف

مع

واخرانه

بالتقصير

تقبل **الاربعون** اختلفا في مكان اقراره به تقبل **السادس والاربعون**
 اختلفا في وقعه في محنة او في مرضه تقبل **الثانية والاربعون**
 شهد احدها بوقفه علي زيد والاخر علي عمر تقبل ويكون وقفا
 علي الفقرا انتهى **قلت** وزدت بفنيل الدر علي ما ذكره المص
 مسائل منها لو اختلفا في تاريخ الرهن بان شهد احدها انه رهن
 يوم الجمعة تسع عندها خلاها المحمد رضي الله تعالى عنه جواهر الفتاوي
ومنها لو اتفق الشاهدان علي الاقرار من واحد حال واختلفا
 فقال احدهما كانا جميعا في مكان كذا في مكان كذا تقبل **ومنها** لو
 قال احدهما والمسئلة بجالها كان ذلك بالغداة وقال الاخر كان ذلك
 بالعشي تقبل وهما في الولو الحية **ومنها** شهد علي رجل انه طلق
 امراته واحدها يقول انه عين منكوحته بنت فلان والاخر يقول
 ما عينها اني اعلم واشهد ان المرأة التي كانت له سوي ابنت فلان
 قد طلقها واخرجها من داره قبل هذا التعلق قال الامام
 فخر الدين رضي الله عنه اذا شهد علي الطلاق الا انه عين احدها
 المرأة وذكرها باسمها ولم يعين الاخر التي هي في نكاحه وليس
 في نكاحه امرأة واحدة تصح الشهادة وهي في جواهر الفتاوي
ومنها ادعي ملك داره فشهد له احدهما انها له او قال ملكه
 وشهد الاخر انها كانت ملكه تقبل مبنية المفتي **ومنها** ادعي الفين
 او الف وخمسمائة وقسمي له فشهد احدهما بالالف والاخر بالف وخمسين
 م قفي له بالالف اجماعا مبنية المفتي **ومنها** لو شهد ان له علي هذا
 الرجل الف درهم وشهد انه له علي هذا الرجل الف درهم وشهد
 احدهما انه قد فقناه المطلوب منها خمس مائة والطالب ينكر
 ذلك فان شهدا عليها علي الف مقبولة ولو احيية **ومنها** ادعي
 جارية في يد رجل وجأ بشا هديت فشهد احدهما انها جارية
 غصبها منه هذا وشهد الاخر انها جارية ولم يقل غصبها منه
 قبلت الشهادة تجميع الفتاوي **ومنها** شهد بسرقته بقرعة
 واختلفا في لو شهدا تقبل عنده خلاها جامع الفصولين **ومنها**
 شهد احدهما بملكه والاخر بجوالة تقبل في الكفالة لانها اقل جامع
 الفصولين **ومنها** شهد احدهما انه وكله بطلاقها وحدها

والاخر كذا

مائة ٢

وشهد الاخر

شهد احدهما انه وكله بطلاقها وحدها وشهد الاخر انه وكله بطلاقها
 وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه
 ايضا **ومنها** شهد ابو كالة وزاد احدهما انه عزله تقبل في الوكالة
 لاني العزل وهي من ايمانها **ومنها** ادعت ارضا شهد احدها انها
 ملكها لالت زوجه فشهدا اليه عوضا من الاثمان وشهد الاخر
 اخوها تملكها لالت زوجه فشهدا انها تملكها وقيل ترد لانها شهدا احدهما
 انهما دفعها عوضا وشهد بالعقد وشهد الاخر بالطلاق فبالاقراره بالملك
 فاختلف الشهود به اما لو شهدا احدهما ان زوجهما دفعها عوضا والاخر
 باقراره انه دفعها عوضا تقبل باتفاقهما كما لو شهد احدهما بالبيع والاخر
 باقراره بالملك فاختلف الشهود به اما لو شهد احدهما ان زوجهما دفعها
 عوضا والاخر باقراره انه دفعها عوضا تقبل لاتفاقهما كما لو شهدا احدهما
 بالبيع والاخر باقراره به وهي في جامع الفصولين انتهى **كلام**
 الشيخ صالح بن الشيخ محمد بن عبد الله الغزي في الاشياء السكوت
 كالاقرار الا في مسائل عد منها سبعة وثلاثين **قلت** وزاد
 في تنوير البهاير مسئلتين **الاولى** مسئلة السكوت في الاجارة
 قبول ورضي كقوله لسألت داره اسكت بكذا والافا تقبل فسكت
 لرزقه المسمي وذكره المؤلف في الاجارة **الثانية** سكوت المودع
 قبول دلالة قال المؤلف في بخره سكوت عند وصعدين يديه
 فانه قبول دلالة انتهى وزاد عليها في زواهر الجواهر مسائل
منها فلو له الرابعة والعشرون سكوت عند بيع زوجته فقال
 وكذا اسكوتها عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوي علي عدم سماع
 الدعوي في القريب والزوجة انتهى وصح قاضي خاكا انها تشيع
 فليتمل عند الفتوي **قلت** ويزاد ما في متفرقات التوير
 من سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه فراغا وبنا وغير بنا
 للبرازية وهكذا ذكره في تنوير البهاير معزيا اليها فالعيب من
 الجواهر الزواجر كيف ذكر صدر كلام البرازية وترك الاخر **ومنها**
 لو تزوجت من غير كفوفسكت الولي حتى ولدت كانت سكوت
 رضا زليجي **ومنها** ان الوكالة كانت بالصرح تثبت بالسكوت
 ولذا قال في الظهيرية لو قال بيت العم لكبيره اي اريد ان ازوجك

سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه

من نفسي فسكنت فتزوجها جاز ذكره المؤلف في بجره بحث لا وليا
ومنها سكوت أهل العلم والمصالح في التقدير كما في شهادات البحر
قال ويكتفي بالسكوت من أهل العلم والمصالح فيكون سكوت تركية للشا
لما في الملتقط وكانت الليث اب مساو رقاصيا فاحتاج الى تعديل وكان
المزني مريضا فعاده القاضي وسئل عن الشاهد فسكت المعدل ثم
سأله فسكت فقال اسئلك فلا تجيبني فقال العذل اما كيفك من شلى
السكت **قلت** قد عد هذه في الاشباه معزيا للشهادات
شرح فكيف تكون اذ فيه تقييده بكونه من أهل العلم والمصالح فعدا من
الزوايد **ومنها** ان العبد لو خرج لمصلحة لجمعة فراه مولاه كاتبة
فسكت حل له للخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضى كما في جمعة
البحر **ومنها** ما في القينة بعد ان رقم بعلا مته **لعنت** ولو
زفت اليه بلا جهاز فله ان يطالب بما بعث اليه من الدنانير وان
كان للجهاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم حينئذ
يعني بانه اذا لم يجهز بما يليق فله استرداد ما بعث والمقبر ما يتخذ
الزوج لا ما يتخذ لها ولو سكوت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه
لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء **ومنها** ان
ابراه فسكت صح ولا يحتاج الى القول هكذا ذكره البرهان في الاختصاص
في كتاب الاقدرات **ومنها** سكوت الراحت عند بيع المرنس من
الرهت يكون مبطلا في احدي الروايتين ذكره الزيلعي وغيره وفي
تعلم من الاشباه او القاعدة الحمد لله العزيز الوهاب وهو اعلم
بالمصواب قول الاشباه لا يحلف المنكر في احدي وثلاثين مسألة
بيناهي في الشرح قال الشيخ شرف الدين رضي الله تعالى
عنه في حاشيته عليها المسألة بتتويير علي الاشباه والتظاير اقوال
قال في شرح المحال عليه ثم اعلم ان المصنف رضي الله تعالى
عنه اقتصر على عدم الاستخلاف عنده علي الاشياء السبعة وفي
الخاتمة انه لا يستخلف في احدي وثلاثين خصلة بعضها مختلف
فيه وبعضها متفق عليه فذكر سردا اختصار السبعة وفي تزويج
البنت صغيرة او كبيرة وعندها لا يستخلف الاب في الصغيرة وفي
تزوج المولي امته خلافا لها وفي دعوي الدايث الايضا فانكره

البصائر ٢

فانكره لا يحلف وفي دعوي الديت على الوصي وفي الدعوي علي
الوكيل في المسئلة كالوصي وفيما اذا كانت في يد رجل شيء فلا
رجلات كل اشترى منه فاقتر لاجدها وانكر لآخر لا يحلف وكذا لو
انكرها فحلف لاحدها وشك وقضي عليه لم يحلف الاخر وفيما ادعى
لهبة مع التسليم من ذي اليد فاقتر لاجدها لا يحلف الاخر وفيما
ادعى كل منهما انه رهته وقبضه فاقتر لاجدها وحلف لاحدها
فشك لا يحلف للاخر وفيما اخذ ادعى احدها الرهن والتسليم
والاخر الشرا فاقتر بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري ولو
ادعى احد هذين الاجارة والاخر الشرا فاقتر بها فانكره لا
يحلف لمديته ويقال لمديته ان شئت فانتظر انقضاء المدة او نك
الرهن وان شئت فامسح وفيما ادعى احدها المدة وقبض
والقبض والاخر الشرا فاقتر به لا يحلف وفيما ادعى
كل منهما الاجارة فاقتر لاجدها وشك لا يحلف بخلاف ما لو ادعى
كل منهما علي ذي اليد الغصب منه فاقتر لاجدها وحلف لاحدها
فشك يحلف للثاني كما لو ادعى كل منهما الايداع فاقتر لاجدها يحلف للثاني
وكذا الاعارة ويحلف ماله عليك كذا او لا قيمة وهي كذا وكذا وفيما ادعى
البائع رضى الموكل بالعيب لم يحلف وكليه وفيما اذا انكر توكيله في النكاح
وفيما اذا اختلف المصانع والمصنوع في المامور به لا يمين علي واحد
منهما وكذا لو ادعى المصانع علي رجل انه استصنع في كذا فانكر لا يحلف
الحادية والثلاثون لو ادعى انه وكيل علي الغائب بقبض دينه
والخصومة فانكر لا يستخلف المديون علي قوله خلافا لما ذكر بعضهم
وقال الحلواني يستخلف في قو لهم جميعا انتهى وبه علم ما في الخلاصة
شما هل وعصو ر حيث قال كل موضع لو اقر لزمه فان انكره يستخلف
الا في ثلاث منها الوكيل بالشرا اذا وجد بالمشتري عيبا فامددات
يرده بالعيب لا يحلف فاذا اقر الوكيل لزمه ذلك وبطل الرد **حق**
الثانية لو ادعى الامر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل
بقبض الديت ان ادعى المديون ان الموكل ابراه عن الديت
وطلب يمين الوكيل علي العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى وزدت
علي الواحد والثلاثين السابقة البائع اذا انكر قيام البيع للحال لا

العيب

يخلف عند الامام ولو اقرب له لزومه كما مر في خيار الغيب والشاهد ان انكر
رجوعه لا يستخلف ولو اقرب منه ماتلف بها والسارق ان انكرها
لا يستخلف الاب في مال المبيى ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي للمسجد
والاوقاف الا اذا ادعى عليهم العقد فيجلون حينئذ انتهى **قلت**
وزدت علي ما ذكره مسایل الاولى لو ادعى علي رجل شيئا واراد
استخلافه فقال المدعي عليه هو ابني الصغير فلا يخلفه وفي **الفتاوى**
فتاوي الفاضلي عليه اليمين في قولهم جميعا فاذا استخلف فمثل والمدي
ارضايقني بالارض المدعي ثم ينتظر بلوغ المبيى ان صدقه
المدعي كما قال وان كذبه ضمن الولد قيمته الارض ويؤخذ
الارض من المدعي وتدفع للمبيى وهذا بمنزلة ما لو اقر لغائب
لم يظهر وجوده ولا تضديقه لا تسقط عنه اليمين فكذا ان هنا
قلت وعلي الاول رجوع هذه الي قول القن ولا
يستخلف الاب في مال المبيى لانه لما اقرب بها المبيى ظهر انها من ماله
وفيها الثانية لو اشترى دارا فخصم الشفيع فانكر المشتري الشرا
قال في النوازل ولو ان رجلا اشترى دارا فخصم الشفيع المشتري
الشرا واقرا الدار لابنه الصغير ولا بنية فلا يمين علي المشتري
لانه قد لزمه الاقرار فلا يجوز الاقرار لغيره بعد ذلك الثالث لو
كان في يد رجل غلاما او جارية وثوب ادعاه رجلان فقدماه
الي القاضي ثم اراد الاخر تخليفه فاذا ادعى ملكا مرسلا او شراه
من جهته لم يكن له ان يخلفه فان ادعى عليه الغصب فله تخليفه
لانه لو اقرب الغصب يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة
لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع الشفيع في مقدار
الثمن فالقول للاب بلا يمين كما في كثير من المذاهب الخامسة لو
ادعى السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق ان قائم
عنده فالقول للسارق ولا يمين عليه **قال** ابو الليث
رفي الله تعالى عنه في النوازل وسبيل ابو القاسم السارق
اذا استهلك المسروق بعد ما قفلعت يده هل يمينه قال لا
ويستوي حكمه فيما استهلك قبل القطع وبعد القطع له فوات
قال السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستملكه وهو

مكرر

محضر

وهو عندك تايم هل يخلف قال يجب ان يكون القول قول السارق
ولا يمين عليه السادسة اذا وهب لرجل شيئا واراد الرجوع فادعى
الموهوب له هلاك الموهوب فالقول قوله ولا يمين عليه كما في الثانية
وبغيرها السابعة ادعى عليه انه وهب فلان الميتم فانكر لا يخلف
الثامنة ادعى عليه انه وكيل فلان فانكر انه وكيل فلان يخلف
وهما في البرازية التاسعة قال في المعاهد اشترط العوض
وقال الموهوب له لم يشترطه فالقول له بلا يمين العاشرة
اشترى العبد شيئا فقال البايع انت موهوب فقال العبد انا
ما ذوت فالقول له و اليمين الحادية عشر اذا اشترى
عبد من عبد فقال احدهما وقال الاخر انا وانت ما ذوت لنا
فالقول له بلا يمين الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فرده
المشتري عليه بعيب فقال ابرأني منه فالقول قوله بلا يمين
وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد تخليفه
لم يخلف لان قوله علي وجد الحكم وكذا كل شيء يدعي عليه
الثالثة عشر لو طالب ابو الزوج جز وجهها بالمهر فله ذلك
له صغيرة او كبيرة بكرة ولو اختلف الاب والزوج في بكارتها ولا
بنية للزوج والتمس من القاضي تخليفه علي العلم بذكره
ابي يوسف انه يخلف وذكر الخفاف انه لا يخلف كالكوكيل
يقض الدين اذا ادعى المدعي ان صاحب الدين ابراه
وانكره الكوكيل لا يخلف الكوكيل وكذلك هناك في الظهيرة
الرابعة عشر اشترى امه فادعى انها له فقال البايع لها
زوج عبيد فطلقها قبل البيع او مات فالقول بلا يمين كذا
في السراجية وايضا علم هذا الخبر من خواص هذا الكتاب
كذا في حاشية الاستباه للشرع الغزي ايضا **قلت**
وفي حاشيتها للشيخ صالح زاد سبعة اخر فنقول **الخامسة عشر**
لو طاعت المدعي عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه
قبل شهادته فانكر ما اراد تخليفه لا يخلف جميع الفتاوي **السادسة**
عشر اذا كانت الشريعة مستغرقة بدون جماعة باعيانها
في غير اخر وادعى دين لنفسه فالخمس هو الوارث لكنه لا

يخلف لانه حينئذ لو اقر له لم يقبل فلم يخلف جميع الفتاوي **السابعة**
عشر رجل له علي رجل الف درهم فاقربها ثم انكر اقراره
هل يخلف بالله ما اقررت قال ابو موسى رضي الله تعالى عنه
نعم وقال الصغار لا وانما يخلف علي نفسه الحق جميع الفتاوي
الثامنة عشر دفع لآخر ما لا ثم اختلف فقال قبضته ودعته
وقال الدافع بل لنفسك لا يخلف المدي عليه قال القاضي القول
لرب المال لانه اقرب بسبب الملا وهو قبض مال الغير جميع الفتاوي
التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضي وقال ان فلان بنت
فلان الفلاني توفي ولم يترك ولم يترك وارثا غيري وله علي هذا
كذا وكذا من المال فانكر المدي عليه دعواه فقال الابن استخلفه
ما يعلم اني ابنه وانما مات لم يخلف بل يبرهن الابن عليها ثم
ثم يخلف علي ما يدعي لابنه من المال وقيل يستخلف علي العلم
الاول قول الامام والثاني قولهما وقال الحلواني رضي الله
تعالى عنه الصحيح قول الثاني انه يخلف ولو الجحيت **ومنها**
العشرون لو ادعي عليه الف درهم فقال المدي عليه للقاضي
انه قد كانت ادعي علي هذه الدعوي عند قاضي بلد كذا ثم
خرج من دعواه ذلك فابراي من هذه الدعوي فخلع ان
لم يبريني مني فان حلف خلعت له ماله علي شيئا اختلف فيه
والصحيح انه يستخلف علي دعواه ولو الجحيت ومنها لو ان رجلا
ادعي علي رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه للقاضي واراد
استخلافه علي السبب لا يخلف علي السبب **فايدة قلت**
وبهذه مع ما قبلها اثبت وخمس مسئلة فليحفظ وقد افاد الامام
الحلواني رضي الله تعالى عنه الجاهل كما تمتع قبول البيعة تمتع الاستخلاف
ايضا الا اذا اتهم القاضي ومي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي شيئا
معلومه فانه يخلف نظر الوقف واليتيم والله اعلم **قوله**
الاشباه القاضي اذا قضى مجتهد فيه تقاضاه والا في مسایل الي
اخره اي فيستغنى فيها حكم الحاكم قال المصنف الشيخ صالح ابن محمد
ابن عبد الله في حاشيته عليها المسماة بزاوية الجواهر في التفسير علي
علي الاشباه والتطايير وقد افرقة بمسائل اخر فزادتها تكميلا

المضام

تتمها للناية وقسمتها علي ثلاثة اقسام الاول ما يختلف فيه مشتايها
والثاني ما اختلفوا فيه والثالث ما لا نهض فيه عن الامام واختلفا صحابنا
فيه وتعارضت فيه فيها يفهم تحت القسم الاول اذا باع دارا وقبضها
المشتري واستغنى منه وتعد البايع ردها فقضي علي البايع للمشتري
بدار مثلها في المواضع والخططة والزرع والبنا كقول عثمان السبي
ثم انما يرفع القاضي اخرا بطله والزم برده التمث فقط الا ان
يكون احد ثبنا او غرض فيلزمه بقيمته ذلك مع التمث ومنه حكم
فقهي بطلات شفقة الشريك ثم رفع لقاض اخر فانه ينقضه
وتثبت الشفقة للشريك لمخالفة لنفس الحديث ومنه المحدثون
المحدثون في قد ف اذا قضى بشي بعد ثبوته ثم رفع الحكم لقاضي لا يبرأ
ابطله ومنه ما لو حكم اعني ثم رفع لم يبره نقضه لانه ليس من اهل
الشهادة والقضا فوفقها ومنه اذا حكم بشهادة الصبيات ثم رفع
لاخر نقضه لانه كالمجنون وكذا ما اذا اده الناييم في نومه ومنه الحكم بشهادة
النساء وحدهن شجاج الحرام ورفع لاخر لا يفيضه ومنه الحكم باجارة
للديون في دينه لا ينفذ ومنه القضا بخط الشهود اموات لا ينفذ ومنه
بيع الدراهم بالدينار نسيئة ومنه القضا بشهادة اهل الذمة في
الاسفار في الوصية ثم رفع لم يبره نقضه ومنه اذا قضى بشي
فرغ لاخر فتقضى ولم يبين وجه التقضي امضي النقص ومنه اذا
باع رجل من اخر عبدا وامته ومفني علي ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب
لم يقر البايع به ولم تقم به بيعة بانه كان موجودا عنده فرد
القاضي علي البايع ثم رفع حكمه لاخر فانه يبطل الرد ويعيد
المشتري ومنه اذا حكم بتحرير بنت المرأة التي لم يدخل بها
ثم رفع لحاكم اخر ابطال حكمه الاول لمخالفة لنفس ورأيكم
التي في جواركم الملاية ومن القسم الثاني ان اختلف علي قولين
ثم اخذ الناس باحد قوليهما وتركوا الاخر فحكم القاضي بالمتروك
لم ينقض عنده خلافا للثاني ومنه اذا حكم بوطي ام امراته وحكم
ببقا النكاح ثم رفع الي اخر لم يبري خلافا لم يبطله ثمران الزوج
جاءهلا فهو في سعة وان لم يبره خلافا لا يبره خلافا لا يبره
رضي الله تعالى عنه وذكر الحاكم في المنتقى في رجل وطى ام امراته

فقضي ان ذلك لا يجرها ثم رفع لآخر يدرى خلافاً لفرق بينهما
 وذكر ذلك للاحكام مطلقاً فالظاهر ان ذلك مذهب اوتول
 الامام مخالف للفتن لثب ولا تنكحوا ما نكح وهو الوطن ومنه اذا
 قضى بخلاف مذهب غلطاً ووافق قول مجتهد ثم رفع لآخر امضاه
 عند الامام وقال لا ينقضه لا غلط والغلط ليس بمجتهد ومنه المديون
 اذا حبس لا يكون حبس جراً عليه عليهم وقال القاسم بن مقيت
 حجر فلم يحكم به ثم رفع لآخر نقضه وقال لا ينقضه فلو حكم الثاني نقض
 ولم ينقض ومن القسم الثالث ان احكم بالشاهد واليهي
 في الاصول ثم رفع لآخر يدرى خلافاً لنقضه عند الثاني وعن الامام
 لا اختلاف الاثار ومنه اذا قضى القاضي بشهادة الأب لابنه
 او لجدته ثم رفع لآخر يدرى امضاه عند الثاني وينقضه عند محمد
 ومنه اذا تزوج الزاني بانته من الزنا وحكم الحاكم بجل ذلك ثم يدرى
 ابطاله لان ما يشترطه الناس ذكره في شرح الطحاوي ومنه
 رجل اعتق عبداً ثم مات المعتق ولا وارث له ثم قضى القاضي
 بميرانة للمعتق ثم رفع لآخر نقضه وجعل ماله لبيت المال
 عند ابي يوسف رضي الله تعالى عنه وهو صحيح لقوله عليه
 السلام انما الولائم اعتق ولا يلزم مولي المولاة لانه مستحق
 بالعقد وهو قائم بهما فاستوى بالزوجة فاعتنته هذا المقام
 فانه من جواهر هذا الكتاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب **كتاب البيوع**
 لما فرغ من حقوق الله تعالى العبادات والعقوبات
 شرع في بيان حقوق العباد المعاملات ومنها الوقف
 ازالة الملك لكت لا الى مالك وهذا اليه فكانا البسيط ومركب
 وجمع لكونه باعتبار كل من البيع والبيع والتمت انواعا أربعة
 نافذ موقوف فاسد باطل ومقايضة صرف سلم بيع مطلق
 ومراجعة تولية وضيعة مساومة **هو لغة** مقابلة شيء بشيء
 مالا او لبدليل وشرويه يثبت بحس وهو من الاضداد
 ويستعمل متعد يا ويمن للتاكيد او باللام يقال بعثك الشيء
 وبعث لك فهي زايدة قاله ابن القطائع وباع عليه

يستبعه

رفع لآخر

عليه القاضي اي بلا رضاه وشرعا **مبادلة شيء مرغوب**
فيه بمثل خرج غير المرغوب كتراب وميتة ودم **علي وجه**
مفيد **مخصوص** اي بايجاب او تعاط فخرج التبرع من الجانبين
 ولهية بشرط العوض وخرج بمفيد مالا يفيد فلا يصح بيع
 درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ولا مقايضة احد الشترين
 حصته داره حصته الاخر صير فية ولا اجارة السكنى بالسكنى
 اشباه **ويكون بقول وفعل اما القول والايجاب والقبول**
 وهما ركيزا وشرط اهلية المتعاقدين ونحوه المال وحكمه
 ثبوت الملك وحكمته نظام بقا المعاش والعالم وصحته مباح
 مكروه حرام واجب وثبوته بالكتاب والسنة والاجماع
 والقياس **فالايجاب هو ما يذكريا ولا يمت كلام احد المتعاقدين**
فالقبول ما يذكريا ثانيا من الاخر سواء كان بعث او اشتريت
الدهال على التراضي قيد به اقتدا بالاية وبياناً للبيع الشرعي
 ولذا لم يلزم بيع المكره وان انعقد ولم ينقض مع كحل لعدم
 الرضى بحكمه مع هذا ويرد على التعريفين ما في التاتارخانية
 لو خرجا معاصم البيع لكت في القهستاني لو كان معاصم **بيعه**
 ينقض كما قالوا في السلام وعلى الاول ما في الاشباه تكرار الاول
 الا في عقد وطلاق علي مال وسبي في الصلح وفي المنظومة
 الحية وكل عقد بعد عقد جدد **فابطل الثاني** لانه سدي
فالصالح بعد الصلح اضحى باطلا كذا النكاح ما عدا مسايلا
منها الشراء بعد الشراء كذا كفالة علي ما صرحوا
ان المراءى حراج في المحقق منها ان زيادة التوثيق
وهما عبار عن كل لفظين يثبت عن معنى التملك والتمليك
ماضيين كبعث واشترت **او حالين** كمضارعت كم يقرنا
 بسوق والسبي كايبيعك فيقول اشترىه او احد هما ماض
 والاخر حال **ولكن لا يحتاج الاول اليه بخلاف الثاني** فان
 نوي به الايجاب الحال **صحي** **علي الاصح** والا لا اذا استعملوا
 الحال كاحل خوارزم فكانا ماضى وكايبيعك الا ان لتحضر الحال
 والمتحضر للاستقبال فكانا لاضر لا يصح اصلا الا الامر اذا بدل

الايجاب مبطل

على الحال كخذه بكذا فقال اخذت او رضيت مع بطل يق
 الاقتصار فليحفظ **وتصح ايضا فتم الى عضو تقع اضافة العقد**
اليد كوجه و فرج والا كظهر وبطن وكل ما دل على معنى
 بيعت واشتريت نحو **قد فعلت ونعم وهات التمث**
 وهو لك او عبدك او فداك او خذه قبول كنت في المولوية
 ان يدا البايع فقبل المشتري بنعم لم ينقذ لانه ليس بتحقيق
 وبالعكس صحيح لانه جواب وفي القنية نعم بعد الاستفهام
 كل بيعت كذا معنى بكذا بيع ان نقذ التمث لا التقدليل
 التحقيق ولو قال بعت بلفظ يافلات فلفظه غير جاز فليحفظ
ولا يتوقف شمل العقد فيه اي البيع على قبول غاييب
 فلو قال بعت فلانا الغاييب فلفظه فقبل لم ينقذ **اتفاقا**
 الا ان كان بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس قلو غهما **كالا**
يتوقف في النكاح على الاظهر خلافا للثاني فله الرجوع لانه
 عقد معاوضة بخلاف الخلع والعقد على مال حيث يتوقف
 اتفاقا فلا رجوع لانه يثبت نهائية واما الفعل والتعاطي وهو
 تناول قاموس في **خسيس ونقيس** خلافا للكرخي **ولو**
 التعاطي من **احد الجانبين على الاصح** فتح وبه يقتضي فيض
اذ لم يصرح مع التعاطي بعدم الرضى فلو دفع الدرهم
 واخذ الباطل لم يصرح **ولا يبيع يقول لا اعطيه** لا ينقذ كالوكان
 بعد عقد فاسد خلاصة ويزا رية وصرخ في الحرمان الايجاب
 والقبول بعد عقد فاسد لا ينقذ بهما البيع قبل متاركة
 الفاسد ففي بيع التعاطي بالاولي وعليه فيحمل ما في الخلاصة
 وغيرها على ذلك وتماه في الاشياء من الفوايد اذ بطل
 المتضمن بطل المتضمن والمبني على الفاسد فاسد **وقيل**
لا بد في التعاطي من الاعطاء من الجانبين وعليه الاكثر
 قاله الطرطوسي واختاره البرازي واقتي به الخلو والكتفي
 الكرمانني بتسليم البيع مع بيان التمث فتحرر ثلاثة اقوال
 وقد علمت المفتي به وحررنا في شرح الملتقى صحة
 الاقالة والاجارة والمصرف بالتعاطي فليحفظ **فروع**

فروع ما استجره الانسان من البيع اذا حاسر على
 انما يباع استهلا كما جاز استحسانا ببيع البراءات التي
 يكتبها الديون على العمال لا يبيع بخلاف بيع خطوط الائمة
 لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك ههنا اشياء وقنية ومفاده
 انه يجوز للمستحق بيع خبره قبل قبضه المشرف بخلاف الجندي
 بحر وتقفه في النهر واقتي المص بيع بطلات بيع الجاهل لما
 في الاشياء بيع الديت انما يجوز من المديون وفيها وفي
 الاشياء لا يجوز الاعتياض من الحقوق المجردة لحق
 الشفعة وعليه هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالوقت
 وفيها في اخر بحث تعارض العرف مع اللغة المذهب عدم
 اعتبار العرف الخاص كنت افتي كثير باعتباره وعليه فيفتي
 بجواز التزول عن الوظائف بمال وبلزوم خلوه الخوانيت
 فليس لرب الخانات اخراجه ولا اجارته الفيره ولو وقفا
 انتهى ملخصا وفي معيت المفتي للمص معزيا للولوية عبارة
 في ارض يبعث فان بنا او اشجار اجاز وان كرايا او كرى
 اثار ونحوه مما لم يكن ذلك بمال ولا يعني مال لم يجز انتهى
قلت ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنا ولذا
 جعلوه الا ان فراغا كالوظائف فليجوز انتهى وسند كره
 في بيع الوقف **وينقذ ايضا بلفظ واحد كافي بيع** القاض
 والوصي **والاب من طفله وشرايه منه** فانه لو فور شفقتة
 جعلت عبارة كعبارتين وتماه في الدرر **واذا اوجب**
قبل الاخر بايقاعات او مشتريا في **المجلس** لان خيار القبول
 مقيد به **كل المبيع بكل التمث او ترك** ليلا يلزم تفريق الصفقة
الا ان اعاد الايجاب والقبول او رضى الاخر وكان التمث
 منقسما على المبيع بالاجزاء مكيل وموزون والا وان رضى
 الاخر لعدم جواز البيع بالحصص ابتداء كما حرره الواني او
بين ثمن كل كقوله بعتها كل واحد بمائة وان لم يكرر لفظ
 بعت عند اي يوسف ومحمد وهو المختار كافي الشربلا لينة
 عن البرهات **ومالم يقبل بطل الايجاب ان رجع الموجب**

هذا القول مقيد بالمجلس

قبل القول **او قام احدها** وان لم يذهب **عن مجلسه**
 على الرايح نهر وايت الكال فانه مجلس خيار الخيرة الله وكذا
 سائر التملكات فتح **وان وجد للزوم البيع** بلا خيار الا لعب
 او روية خلافا للشافعي وحد يشر محول على تفرق الاقوال
 اذا احوال ثلاث قبل قبولهما وبعد وبعدها واحدا
 المتبايعين في الاول مجاز الاول وفي الثاني مجاز الكون في
 الثالث حقيقة فيحمل عليه **وشرط لصحة معرفة قدر مبيع**
 وثمن **وصف ثمن** مصري او دمشق **غير مضاف اليه**
لا يشترط ذلك في **مشار** اليه لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن
 روي اقوال بجنسه او سلما اتفاقا او راس مال سلم لو مكبلا
 او موزونا خلافا لهما كما سمي **فروع** لو كان الثمن في صرة ولم
 يعرف ما فيها من خارج خير ويسمي خيار الكمية لا خيار الروية
 لعدم ثبوته في النقود فتح **وصح بئث حال** وهو الاصل **وموجب**
الي معلوم لئلا يفضي الي النزاع ولو باع موصلا صرف لشهر
 يفتي ولو اختلفا في الاجل فالقول نافذ في السلم ولو في قدره
 فلم يفي الاقل والبيته فيهما للمشتري ولو في مضيه فالقول والبيته
 للمشتري ويحطل الاجل بموت المديون **فروع** باع بحال ثم اجله
 اجلا معلوما وجهه لا كثير وز وحصاد صار موصلا منيته
 لم الف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتأجيل
 بنارته عليه الف ثمن جعله ربه بخومات اخل بخبر حال الباقي
 فالامر كما شرط ملتقط وهي كثرة الوقوع **قلت** وما يكثر
 وقومه ما لو شري بقطع راحة فكسدت بضرب جديدة
 يجب قيمتها من المظنة يوم البيع من الذهب لا غير اذا لم يكن
 للحاكم الحكم فثلثا المنع السلطات منها ولا يدفع قيمتها من الفضة
 الجديدة لانها ما لم يغلب غشها فحيدها ورديها سواءا
 اما ما غلب غشها فغير للخلاف كما سمي في فضل القرص فتنه
 وبها احاب سعدى افندي وهذا **ان اعلم بيع** بئث ديت
 فلو بعين فسد فتح او **بخلاف جنسه** ولم يجمعها **قد رما**
 فيه من ربا النساء كما سمي في بابه **والاجل ابتداء** و **من وقت**

محله
 خيار الكمية

وقت التسليم ولو فيه خيار فهد سقوط الخيار عنده خاتمة
والمشتري بئث موجه الى سنة منكرا **اجل سنة** ثانية منذ
 تسلم **لمنع البائع السلعة** عن المشتري **سنة الاجل** للمكدة
 تحصيل الفائدة التأجيل فلو معينة او لم يمتنع البائع من التسليم
 لا اتفاقا لان التقصير منه **والتمن** المسي قدره لا وصفه
ينصرف مطلقا الي غالب نقد البلد بلد النقد جمع فتاوي
 لانه المتعارف **وان اختلف النقود** **مالية** كذهب شريفي
 وبند في **فسد العقد مع الاستنوا في رواجها** **الا اذا بيت**
 في المجلس لزوال الجهالة **وصح بيع الطعام** هو في عرف المتقدمين
 اسم الحنطة ودقيقها **كبابا** فامثلت الحميم معرب كزاف
 المجازفة **اذ كان بخلاف جنسه** ولم يكن راس مال سلم لشريعة
 مفرقة كما سمي او كان بجنسه **وهو دون نصف صاع** اذ
 لا ربا فيه كما سمي ومن المجازفة **بيع بانا** وخبر لا يعرف قدره
 قيد فيهما والمشتري الخيار فيهما نهر وهذا **ان لم يحتمل** الا اذا
التفقات **والجرح الثقت** ات احتملها لم يجر كبيع قد رما عيلا
 هذا البيت ولو قدر رما عيلا هذا الطست جاز سراج **وصح**
في ماسمي صاع في بيع صرة **بكذا** مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة
 عليه ويسمي خيار التلث **وصح في الكدان** كيت في المجلس لزوال
 المفسد قبل تقريره او **سعي بجملة** **تفرا** **نهارا** بخلاف عند العقد
 وبه لو بعده في المجلس او بعده عندهما وبه يفتي فان رضي
 هل يلزم البيع الظاهر نعم نهر **وفسد في الكل في بيع ثلثة**
 بفتح فتشديد قطيع الغنم **وثوب كل شاة او زراع** لف
 ونشر **بكذا** وان علم عدد الغنم في المجلس لم ينقلب
 صحيحا عنده علي الاصح ولو راضيا انعقد بالتعاطي ونظيره
 البيع بالرقم سراج **وكذا الحكم في كل معدود** **ومتقاوة** كابل
 وعبيد وبطيخ وكذا كل ما في تبغيضه ضرر كمصوغ او اوان
 يد ابيع ولو سمي عدد الغنم والذرع وجملة الثمن صح
 اتفاقا **والضابط** لكلمة كل ان الافراد ان لم تعلم نهايتها
 فان لم تؤد للجهالة فلا استغراق كيمت وتعليق والافان

بلا رضى للبائع صح

لم تعلم في المجلس فاعلي الواحد اتفاقا كاجارة وكفالة واقرار
والدقات تقاوتت الافراد كالغنم لم يصر في شيء عنده والاصح
في واحد عنده كالصبرة وصحاه فيهما في الكل تجر وفي النهر
عن العيون والشرنبلالية عن البرهات والقهستان عن
المحيط وغيره ويقو لهما يعني تيسيرا **وان باع صبرة على انها**
مائة فحين يمايه درهم وهي اقل او اكثر اخذ المشتري **الاقل**
بحصته ان شاء **او فسخ** لتفرق الصفقة وكذا كل مكيل وموزو
ليس في تعيينه ضرر **وما زاد البايع** لوقوع العقد علي قدره
معين **وان باع المزروع مثله** علي ان مائة زراع مثلا **اخذ**
المشتري **الاقل بكل الثمن او ترك** الا اذا قبض المبيع او شاهده
فلا خيار له لا لتفا الغرر **ونهر** **واخذ الاكثر بلا خيار للبائع**
لان الزرع وصف لتعيينه بالتعيين ضد القدر والوصف
ولا يقابل شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما
افاده بقوله **وان قال** في بيع المزروع **كل زراع بدرهم اخذ**
الاقل بحصته لصيرورته اصلا بافراذه بدكر الثمن **او ترك**
لتفرق الصفقة **وكذا اخذ الاكثر كل زراع بدرهم او فسخ**
لرفع ضرر الزايد **وفسد بيع عشرة اذ ربع من مائة ذراع**
من دار او حمام وصحاه وان لم يسمي جعلتها علي الصحيح
لان ان التها بيدهما **لا يفسد بيع عشرة اسهم** من مائة سهم اتفاقا
لشروع السهم لا الذراع بقي لو ترا ضياعا علي تعيين الذراع في مكان
لماره وينبغي انقلابه صحا لوفي المجلس ولو بعده فبيع بالتعاطي
نهر اشترى عودا من قيمي ثيابا او غنما جوهره **علي انه**
كذا اقتصر او زاد فسد للجهالة ولو اشترى علي ان فيها
كذا خلا مئرا فاذا واحدة فيها لا تنثر فسد **كما لو باع عدلا**
من الثياب او غنما **واستثنى واحد** بغير عينه فسد
ولو بعينه جاز البيع خائفة ولو بين ثمن كل من القسم
بان قال كل ثوب منه بكذا **او بقص** صح **البيع بقدره** لعدم الجهالة
وخير لتفرق الصفقة وان زاد ثوبا فسد للجهالة المزيد
ولو رد الزايد او عزله هل يحل له الباقي خلاف **اشترى ثوبا**

يشتري المزروع
بالباع حصة

التزام ٢

ثوب ٢

ثوبا تتفاوت جوانبه فلولم تتفاوت ككر يابس لم يخل له الزيادة
ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع منه **نهر علي انه عشرة اذ ربع**
كل زراع بدرهم اخذه عشرة بعشرة في عشرة **واخذ**
زيادة **نصف بلا خيار** لانه انفع **واخذ** بتسعة في تسعة ونصف
بلا خيار لتفرق الصفقة وقال محمد ياخذ في الاول بعشرة ونصف
بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف به وهو اعدل الاقوال تجر
واقره المصنف وغيره **قلت** كنت صحح القهستان وغيره
قول الامام وعليه المتون فعليه الفتوي **فصل في** فيما يدخل في
البيع تبعا وما لا يدخل الاصل ان مسايل هذا الفصل مبنيته علي
قاعدتين احدهما ما افاده بقوله **كل ما كان في الدار من**
البناء يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عز فأي دخل بلا ذكر
وذكر الثانية بقوله **او متصلا به تبعا لما دخل في بعضها**
يعني ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار وهو ما وضع
لالا ان يفصله البشري دخل تبعا وما لا فلا وما لم يكن من
القسمين فان من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها والا لا
فيدخل البناء والمغايج المتصلة اغلاقها كضبة وكيون ومن
غضبه لا القفل لعدم اتصاله **والسلم المتصل والسريد والدراج**
المتصلة والرجي لو اسفلها مبينا والبكرة لا الدلو والحبل مالم
يقبل مرفقا **في بعضها** اي الدار وكذا يستثنى كما سيجي في
الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القدر ولا القفص وفي
الحمار كافه اشراؤه من المزارعين واهل القرى لا القمص
الحريين وتدخل قلادة عرقا ويدخل ولد البقرة الرضيع
وفي الاتان لا رضيعا ولا به يفتي وتدخل ثياب وجارية اي
كسوة مثلها يعملها هذه او غيرها لا حليها الا ان سلمها
او قبضها وسلت ونماه في الصيرفية **ويدخل الشجر في**
بيع الارض **بلان ذكر** قيد في المسئلةين فبالذكر اولى **مثمرة**
كانت او لا صغيرة او كبيرة لا اليابس لانها علي شرف القلع
فلح اذا كانت موضوعة فيها كالبناء **القرار** فلو فيها
صفار تقلع زموت الربيع ان من اصلها تدخل وان من وجه

ثياب العجوة الجارية
عبد صح

الارض لا الا بالشرط وقامه في شرح الوهبانية وفي القنية
 شري كرمادخل الوتايد المنصوبة في الارض وكذا الاعمدة
 المدفونة في الارض التي عليها اغصان الكرم المسماة بارض
 بارض الحامل بر كايك الكرم وفي النهر كلما دخل تبعالا يقابل
 شيء من الثمن لكونه كالوصف وذكره المصنف في باب
 الاستحقاق قبيل السلم **ولا يدخل الزرع في بيع الارض**
بالتمهية الا اذ ثبت ولا قيمة له فيدخل في الاصح جمع **ولا**
الثمر في بيع الشجر بدون الشرط غير هذا بالشرط وثمره
 بالتمهية ليفيد ان لا فرق وان هذا الشرط غير مفسد
 بالثمرات بقا لغيره عليه السلام الثمر للبايع الا ان يشترط المبتاع
ويومر البايع بقطععهما الزرع والثمر وتسليم المبيع الارض
 والشجر عند وجوب تسليمهما فلو لم ينقد الثمن لم يومر
 به خائبة وان لم يظهر صلاحه لان ملك المشتري مشغول
 بملك البايع فيجبر على تسليمها فارغا **كالواو في يتخلل لرجل**
وعليه يسر حيث يحبر الورثة على قطع البسر هو
الختار من الرواية وكوالجبه وما في الفصولين باع ارضا
 بدون الزرع فهو للبايع باجر مثلها محمول على ما اذا رضي
 المشتري بثمر **ومن باع ثمرة بارزة** اما قبل الظهور فلا يبيع
 اتفاقا **ظهر صلاحها ولا يصح في الاصح ولو برز بعضها**
دون بعض لا يبيع في ظاهر المذهب وصححه الشري
 وافتي الحلواني بالجواز لو الخارج اكثر زيلعي **ويقطعها المشتري**
في الحال جبراً عليه **واشترط تركها على الاشجار فسد**
 البيع كشرط القطع على البايع حاوي **في قيل** تأييده محمد لا
 يفسد اذا **اتاهت الثمرة** للتعرف فكان شرطاً يقتضيه
 التقدير **وبه يفتي** بحري في الاسرار وكذلك في الفهستان
 عن المضمرات ان على قولي **الختوي** فتبخر قيداً بشرط
 التزك لان لو شراها مطلقاً وتركها باذن البايع طاب له الزيادة
 وان بغيره ذنه تفقد بما زاد في زاتها وان بعد ما تناهت
 لم يفسد في بشي وان استاجر **الشجر** الي وقت

وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة لبقا الاذن ولو
 استاجر الارض لتزك الزرع فسدت بلها لئلا المدة ولم تطلب
 الزيادة ملتقى الاجر لفساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل
 كما حررنا في شرحه والحيلة ان ياخذ الشجرة معاملة على
 ان له جزاء من الف جزوات يشتري اصول الرطبة كالباد
 بجات واشجار البطيخ والخيار ليكون للحادث للمشتري وفي
 الزرع والخشيش يشتري الموجودات ببعض الثمن ويستحق
 الارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي
 الاشجار الموجود ويجل له البايع ما يوجد فان خاف ان يرجع
 يقول له علي اني متى رجعت في الاذن تكون ما ذونا في التزك
 شمني **ملخصاً ما جاز ايراد العقد عليه بانفراده مع استثناؤه**
منه لا الوصية بالخدمة يبيع افراد هادون استثنائها
 اشباه ثم فرع على هذه القاعدة يقول **لم يبيع استثنافقير**
 من صبرة وشاة من قطع وارضا **معلومة من يبيع**
تخله لصحة ايراد العقد عليها ولو الثمر على روس التخل على
 الظاهر **كصحة بيع بر في سنبلة** بغير سنبلة البر لاحتمال الربا
وباقلا وارز وسهم في قشرها وجوز ولوز وفستق
في قشرها الاول وهو اللامي وعلي البايع اخراجه الا اذا باع
 بما فيه وحل له خيار روية الوجه نعم قطع وانما يطل ببيع ما في ثمر
 وقطعت وضرع من نوي وحجب ولبت لانه معدوم عرفاً **واجرة**
وبعد وزر وذرع علي بايع لانه من تمام التسليم **واجرة**
وزر ثمن وتقده وقطع ثمر واخراج طعام من سفينة
علي مشتري الا اذا قبض البايع الثمن ثم جايده بعيب
 الزيادة **نوع** ظهر بعد نقد الصراف ان الدراهم زبوف
 رد الاجرة وان وجد البعض فيقد ره نهريت اجارة
 البزارية واما الدلال فان باع العين بنفسه باذن ربها فاجرة
 علي البايع وان سعي بينهما وباع المالك بنفسه يقبض العرف وقامه
 في شرح الوهبانية **ويسلم الثمن او لا في بيع سلعة بدنا**
ودراهم ان احضر البايع السلعة **وفي بيع سلعة بمثليها**

حيلة شراء الخضروات

كيل

او تمت بمثل **سلاما** ما لم يكن احدهما ديناً كسليم و تمت موجهل ثم
 للتسليم يكون بالتخليع علي وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا
 حائل و شرط في الاجناس شرطان لثان يقول خلت بينك
 وبين المبيع فلو لم يقله او كان بعيد الم يصير قابضاً والناس
 عنه عليه غافلون فانهم يشترطون قرينة ويقرون بالتسليم
 والقبض وهو لا يصح به القبض علي الصحيح وكذا الهبة والهبة
 خاتمة وقامه فيها علقناه علي الملقى **وجده** اي البايع التمث
زيو فاليس له استرداد السلعة وجسها به لسقوط حقه
 بالتسليم وقال من فله ذلك كالموحد ها رصاها واستوقه
 او مستحقها وكالمزتهب منية **قبض** بدل د راجع للجياذ التي
 كانت له علي من يد **زيو** فاعلي قلت انها جياذ ثم علم بانها
 زيوف **يردها ويسترد الجياذ** ان كانت قايمة والافلا
 يرد ولا يسترد كالمو علم بذلك عند القبض وقال ابو يوسف
 يرد مثل الزيوف ويرجع بالجياذ كالمو كانت رصاها واستوقه
اشترى شيئا وقبضه ومات مقلسا قبل نقد الثمن فالبايع
اسوة للغرماء قال الشافعي هو احق به كالمو لم يقبضه
 المشتري فان **البايع احق به** اتفاقا ولنا قوله عليه السلام اذا
 مات المشتري مسلما فوجد البايع متاعه بعينه فهو اسوة
 للغرماء شرح مجمع للعيني **فروع** باع نصف الزرع بلا ارض ان باع
 الاكارل رب الارض جاز وبعبارة لا الا اذا كانت البذر ومن الاكار
 فينبغي ان يجوز خاتمة باع شجرة او كرم ما مثمرا لا يجوز ان يدخل الثمر وج
 ويغار الشجر الي الادراك فلو اي المشتري باع ارضه خيرا للبايع ان
 شا اهلك البيع او قطع الثمر جامع القصولين قال في النهر ولا فرق
 يظهر بين المشتري والبايع **باب خيار الشرط**
 وجه نقد يمد مع بيان تقسيمه مبين في الدرر ثم الخيارات
 بلغت سبعة عشر الثلاثة المبوب لها وخيار تعيين وعتب
 ونقد وكيفية واستحقاق وتغير فعلي وكشف حال وخيانة
 مراوحة وتولية فوات وصف مرغوب فيه وتفریق صفقة
 بهلاك بعض مبيع واجارة عقد الفضولي وظهور المبيع مستاجرا و

او مرهونا اشباه من احكام الفسوخ قال ويفسخ باقالة
 ويخالف فبلغت تسعة عشر سببا واغلبها ذكره المصنف
 يعرف من ما رتب الكتاب **مع شرط المتبايعين معا واحدهما**
 ولو وصيا **ولغيرها** ولو بعد العقد لا قبله تاتار خاتمة **في**
مبيع كله او بعضه كثلثة او ربعه ولو فاسدا ولو اختلفا في
 اشتراطه فالقول لنا فيه علي المذهب **ثلاثة ايام او اقل** وفسد
 عند اطلاق او تايد **لا اكثر** فيفسد فكل فسخه خلافا لها
غير انه يجوز ان اجاز من له الخيار **في الثلاثة** فينقلب
 صيحا علي الظاهر **ومع** شرطه ايضا في لازم يحتمل الفسخ
 كمن ارادة ومقامه **عابارة وقسمة وصالح عن مال** ولو بغير
 عينه **مكتوبة وخلع** ورهن **وعتق علي مال** لو شرط لزوجة
 وراحت وقت **ونحوها** ككفالة وخوالة وابرا وتسليم شفعة
 بعد الطلبين ووقف عند الثاني اشباه واقالة بزازية فهي
 ستة عشر لاني نكاح وطلاق وميمت ونذر وصرفي وسلم
 واقرار الا الاقرار بعقد يقبله اشباه وكالة وصيرة فهي
 تسعة وقد كنت غيرت ما نظم في النهر فقلت ياتي خيار الشرط
 في الاجارة **في البيع** لا لاي الكفالة والرهن والعتق وترك
 الشفعة **والهناج والخلع كذا والقسمة والوقف والحوالة الاقالة**
لا الصرف والاقرار والوكالة ولا النكاح والطلاق والسلم
نذر وايمان فهذا يغتنم **فان اشترى شخص شيئا علي انه اي**
المشتري ان لم ينقد الثمن الي ثلاثة ايام مع استحسننا ان لا
 لزوم فلو لم ينقد في الثلاثة فسد فنقد عنه بعد حاله في يده
 فليحفظ وان اشترى كذلك **الي اربعة ايام** لا يصح خلافا للمحمد
فان نقد في الثلاثة جاز اتفاقا لانه خيار النقد ملحق بخيار الشرط
 فلو ترك التفریع لكان اولى **ولا يخرج مبيع عن ملك البايع**
مع خياره فقط اتفاقا **فيه** علي المشتري بقيته ليعم المثلي
ان قبضه بان **البايع** يوم قبضه كالمقبوض علي سوم الشرا
 فانه بعد بيان الثمن **مضمون** بالقيمة بالغه ما بلغت نهر ولو شرط
 المشتري عدم ضمانه بزازية ولو في يد الوكيل ضمنه من مال بلا

المقبوض على سوم الشرا

رجوع الاباء به بالسوم خائبة واما علي سوم النظر فغير مضمون
مطلقا وعلي سوم الرهن بالاقبل من قيمته ومن الدين وعلي
سوم القرض بقرض ساومه وعلي سوم النكاح لامت قيمتها
تهر **ويخرج من ملكه** اي البايع **مع خيار المشتري** فقط
فيهل في يده بالثمن كتعيبه فيها تعيب لا يرتفع كطع يد فيلزم
قيمه في المسئلة الاولى والبايع فسخ البيع واخذ النقضات
التي لا امثلي لشبهة الرأى ادى وثمنه في الثانية ولو يرتفع
كرض فان زال في المدة فهو علي خياره والا لزمه العقد لتقدير الرد
ابن كمال **ولا يملك المشتري خلافا لها** لئلا يصير سائبة قلنا
السائبة هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك والثاني موجود
هنا ويلزمكم اجتماع البدين والعود علي موضوعه بالنقض
بشرط ريب **ولا يخرج شئ منهما** اي من مبيع وثمن ملك
بايع ومشتري ملكه اتفاقا **ان كانت الخيار لها** وايهما فسخ
في المدة انفسخ البيع وايهما اجاز بطل خياره فقط **وهذا الخلاف**
تظهر **ثمرته في** عشر مسائل جمعها العيني في قوله **استحق عرك**
فخم الالف من الامت لو شرها بخيار وهي زوجته بقي النكاح **والسين**
من الاستبراء فيضها في المدة لا يعتبر استبراء من المحرم فلا يعقب
محرمه **ق** من القربان المنكوحه المشتريه فلم ردها الا ان يباع
نقصها **برع** من الود يعتد عند بايعه فيهلك علي البايع لارتفاع
القبض بالرد لعدم الملك **ز** من الزوجه المشتريه لو ولدت في
المدة في يد البايع لم تصر ام ولد ولو في يد المشتري لزمه العقد
لان العادة عيب درر وابن كمال وفي البحر عن الثانية اذا
ولدت بطل خياره وان كانت الولد ميتا ولم تنقصها الولادة لا
يبطل خياره واقره المصنف **ك** من الكسب للعبد في المدة فهو للبايع
بعد الفسخ **ف** من الفسخ لبيع الامت فلا استبراء علي البايع **خ**
من الخمر فلو شرها ذمي من مثله بالخيار فاسلم احدها فهو
للبايع عيني وتبعه المصنف لكت عبارة ابن الكمال اسلم المشتري
م من الماذون لو ابراه البايع عن الثمن مع استحسانا وبقي خياره
ان يلى عدم التملك كل ذلك عنده خلافا لها **قلت** وزيد علي

علي ذلك مسائل منها **التعلق** كان ملكته فهو حر فشرها بخيار
لم يعقب واستدامة السكنى باجارة او اعارة ليس باختيار **من**
وصيد شرها بخيار فاحرم بطل البيع والزوايد **د** الحادثة في المدة
بعد الفسخ للبايع **ر** والعصير في بيع مسلمين لو تجر في المدة
فسد خلافا لها فينبغي ان يبر من لها فقط **تتقدم** **ر** ويضم
لرمثا من لم اره لاحد فليحفظ **اجاز من له الخيار** ولو اجنيا
مع ولو مع جهل صاحبه اجماعا الا ان يكون لخيارها فسخ
احدها فليس للاخر الاجارة لان المفسوخ لا تلحقه الاجارة
فان نسخ بالقول **لا يبيع الا ان اعلم** الاخر في المدة فلولم
يعلم لم العقد والحيلة ان يستوثق بكفيل مخافة الغيبة او يرفع
الامر المحاكم لينصب من يرد عليه عيني قيد بالقول لصحة
بالفعل بلا علمه اتفاقا كما افاده بقوله **وتنقض** بموته ولا
يخلف الوارث خيار روية وتقرير ونقد لان الاوصاف
لا تورث واما خيار العيب والتعيين وفوات المرغوب
فيه فيخلف الوارث فيهما الا انه يبر خياره درر فليحفظ
ومضي المدة وان لم يعلم لمرض واعنا **والاعتاق** ولو
لبعضه **وتوابعه** وكذا كل تصرف لا ينفذ ولا يحل الا في الملك
لاجارة ولو بلا تسليم في الاصح ونظر الي فرج داخل شهوة
والقول لمنكر الشهوة **فتح** ومفاده انه لو شرها بالخيار
علي انها بكر فوطئها يعلم اهي بكر ام لا كانت اجازة ولو وجدها
ثيبا ولم يلبث فلم الرد بهذا العيب تهر وسيجي في بابها ولو
فعل البايع ذلك كان فسخا **وطلب الشفعة** وان لم ياخذها
معراج **بها** اي يدار فيها خيار الشرط بخلاف خيار روية
وعيب معراج **من المشتري ان كانت الخيار له** لانه دليل
الاجازة **ولو شرط المشتري** او البايع كما يفيد كلام الدرر
وبه حزم البهسي **الخيار لغيره** عاقدان او غيره بهنسي **مع**
استحسانا ويثبت الخيار لهما **فان اجاز احد** منها من التائب
والمستنيب **او نقض صح** ان وافقه الاخر **فان اجاز احدهما**
وعكس الاخر فالسابق **اولي** لعدم المزاحم **ولو كانا معا**

الخيار لا يورث

فالفسخ احق في الامع تركي لان الحاز يسفخ والمفسوخ لا يحاز
واسترضى بان يحاز لما في المبسوط لو تقاسمنا ثم **ترضا علي فسخ**
الفسخ وعلي اعادته العقد بينهما جاز ان فسخ الفسخ اجازة
واجب يمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء باع عبد بن علي **انه بالخيار**
في احد هاتين فصل ثمت كل واحد منهما وعين الذي فيه
الخيار **بيع** للعلم بالمبيع والثمت **والا** يعين ولا يفصل او عين
فقط او فصل فقط **لا يبيع** لجهالة المبيع والثمت واحد **وكذا**
لو كان الخيار المشتري تناه ايضا الانواع الاربعة **فبيع** وكله
بيع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يحز ولو وكله بالشرا والحالة
هذه نفذ علي الوكيل والفرقات الشرائع لم ينفذ علي الامر لا
ينفذ علي المأمور بخلاف البيع فتح وسعي في الفضولي والوكالة
فالمحظ **وبع خيار التعيين** في القيمات لاني المثليات لعدم
تفاوتها ولو للبائع في الامع كما في لانه قد يربث قيميا ويقبض وكيله
ولا يعرفه فيبيع بهذا الشرط فست الحاجة اليه **فيما دون**
الاربعة لانه دفع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد وردي ووسط
ومدته خيار الشرط ولا يشترط معه خيار شرط في الامع فتح
ولو اشترى شيئا علي انه بالخيار فرضي احداهما بالبائع صريحا
او دلالة **لا يرد** **الاخر** بل بطل خياره خلافا لها **وكذا** الخلاف
في **خيار الروية والعيب** فليس لاحدهما الروية بعد روية
الاخر ورضاه بالعيب خلافا لهما الضرر البائع بعيب الشركة
كما يلزم **البيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة**
علي ان الخيار لهما للبايعين فرضي احد هاتين الاخر فليس
لاحدهما الا نفرد اجازة وردا خلافا لهما **مجمع اشترى عبدا بشرط**
خبره وكسره اي حرفته كذلك فظهر **بخلافه** بات لم يوجد معه
ادني منطلق عليه اسم الكتابة والخبر **اخذه بكل الثمت** ان
شأ **او ترك** لغوات الوصف المرغوب فيه ولو ادعي المشتري
انه ليس كذلك لم يجر علي القبض حتي يعلم ذلك وكذا ساير الحرف
اختيار ولو امتنع الرد بسبب ما قوم كاتبا وغير كاتب ورجع بالتقاو
في الامع **بخلاف شرائه شيئا علي انها سائلة او تحلب كذا رطلا**

الاعمى ولو لغيره وهو كالبهيير لاني اشفي عشر مسئلة مذكورة
في الاشباه **وسقط خياره بحبس ببيع وشهر وذوق** فيها
يعرف بذلك **ووصف عقار** وشجر وعهد وكذا كل ما يعرف
بحبس وشتم وذوق حدادي او ينظر وكليله ولو ابصر بعد
ذلك فلا خيار له هذا كله اذا وجدت المذكورات كشم الاعمي
وكذا روية البهيير وجه الصبرة ونحوها **نهر قبل شرايه ولو**
بعده ثبت له الخيار بها اي بالمذكورات لانها مسقطه كاعطاط
فيه بعضهم **فيمتد** خياره في جميع عمره علي الصحيح **ما لم يوجد**
ما يدل علي الرضا من قول او فعل او بتعيب او يهلك بعضه
عنده ولو قبل الروية ولو اذنت للاكاران يزرعها قبل الروية
فزرعها بطل لان فعله بامره كفعله عين ولو شري نافية
مسك فخرج المسك منها لم يرد بخيار روية ولا عيب لان
الاخراج يد عليه عينا ظاهرا **نهر ومن راي احد ثوبين**
ناشراهما ثم راي الاخر فله ردهما ان شالارد **الاخر**
وحده لتفريق الصفقة **ولو اشترى ما راي حال كونه قاصدا**
لشرايه عنده رويته فلو راه لا قصد شرايه ثم شراه قيل له الخيار
ظهيرية ووجهه ظاهر لانه لا يتأمل التامل المفيد **نحو** قال المص
ولقوة مدركه عولنا عليه **عالمنا بانه مريضة** السابق **وقت الشرا**
فلو لم يعلم به خير لعدم الرضا **درر فلا خيار له الا اذا تغير** بخير
راي ثيابا مرفوع البائع بعضها بخر اشترى الباقي ولا يعرفه
فله الخيار وكذا لو كانا ملفوفين ومثما متقاوت لانه رجا
يكون الاردي بالاكث **ولو سمي لكل واحد من الثياب**
عشرة لا خيار له لانه الثمت لما لم يختلف استويا في الاوصاف
نحو والقول للبائع يمينه **اذا اختلفا في التغيير** هذا **لو**
المدة قريية وات بعيدة فالقول **للمشتري** عدا بالظاهر
وفي الظهيرية الشهر وما فوقه بعينه وفي الفتح الشهر في مثل
الدابة والمملوك قليل **كان** ان القول للمشتري يمينه لو اختلفا
في اصل الروية لانه ينكر الروية وكذا لو انكر البائع كون المردو
مبيعا في بيع بات او فيه خيار شرط او روية فالقول للمشتري

ولو فيه خيار عيب فالقول للبايع والفرق ان المشتري يفرد
 بالفسخ في الاول لا الاخير **اشترى بعد الامت** متاع ولم يره
وباع او ليس **تهر منه ثوبا** بعد القبض **او وهب وسلم**
رده بخيار عيب لا خيار **روية او شرط** الاعلانات رد
 البعض يوجب تفريق المصفة وهو بعد التام جاز لا قبله
 بخيار الشرط والروية يمنحان تمامها وخيار العيب يمنعه قبل
 القبض لا بعده وهل يعود خيار الروية بعد سقوطه عن الثاني
 لا خيار بشرط وصحة قاضي خات وغيره **فردع** شري شيئا
 لم يره ليس للبايع مطالبة بالتمت قبل الروية ولو تباعا عينا
 بعين فلهما الخيار محتبي شري جارية بعد والف فتقاضيها ثم
 بايع الجارية العبد بخيار روية لم يبطل البيع في الجارية بحصة الالف
 فلهي روية لما مر انه لا خيار في الدين اذ بيع ضيعة ولا يلو للمشتري
 خيار روية فالحيلة ان يقر بثوب لانسات ثم يبيع الثوب مع الضيعة
 ثم المقر له يستحق الثوب المقرب فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق
 المصفة وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو اجمية شري شيئين وباع
 عيب ان قبضهما لم رد بالعيب والا لما مر **باب خيار**
الروية العيب هو لغة ما خلوا عنه اصله الفطرة السليمة
 وشرعا ما افاده بقوله **من وجد بمشريه ما ينقص التمت** ولو
 يسير جوهرة **عند القارة** المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة
 وضعة قاله المصنف **اخذ بكل التمت اورد** ما لم يتعين امساكه
 كحلالين فاحرما واحدهما وفي المحيط وصي او وكيل او عبيد
 ما ذوت شري شيئا بالف وقيمتة ثلاثة الاف لم يرد بعيب للاضرار
 يتيم وموكل ومولي وفي النهر وينبغي الرجوع بالنقصات كوارث
 شري من التركة كغنا ووجد به عيبا وبيع بالكنف اجنبي لا يرجع
 وهذه احد المسائل في ست مسائل لا رجوع فيها بالنقصات
 المذكورة في البرازية وذكرنا في شرحنا للمتن معزيا القنية انه قد
 يرد بالعيب ولا يرجع بالتمت **كالا باق** الا اذا بق من المشتري
 الي البايع في البلدة ولم يخفف عنده فانه ليس بعيب واختلف
 في الثور والاحسن انه عيب وليس للمشتري مطالبة

ط
 بيان تعريف الصفة

مطالبة البايع بالتمت قبل عوده من الا باق ابت ملك قنية
والبول في الفراش والسرقة الا اذا سرق شيئا من المولي **للال**
 او يسير كفلوس وفلسين ولو سرق عند المشتري ايضا
 فمقتلع يرجع بربع التمت لقطع السرقة بيمين جيعا ولو رضى
 البايع باخذه يرجع بثلاثة ارباع منه عيني وكلها تختلف صفرا
 او مع التميز وقد روه خمس سنين او ان ياكل ويلبس وحده
 وتامه في الجوهرة فلولم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا
 ملك **وكبر** لانها في المصغر لقصور عقل وضعف مثانة عيب
 وفي الكبر لسوء اختيار ودا باطن عيب اخر فعند اتحاد الخالصة
 بات ثبت اباقة عند بايعه ثم يشتريه كراهيا في صغره او كبره
 لم الرد للاتحاد السبب وعنده الاختلاف لا يكون عيبا حادنا كالعبد
 حم عند بايعه ثم حم عند مشتريه ان من نوعه لم رده والا
 لا عيني لو وحده يبول ثم تعيب حتى يرجع بالنقصات ثم بلغ
 هل للبايع ان يسترد النقضات لزوال ذلك العيب بالبلوغ
 ينبغي نعم فتح **والجنون** هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات
 تلويح وبه علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب
 وشعاعه في الدماغ ذكر **وهو لا يختلف بها** للاتحاد سببه بخلاف
 ما مر وقيل يختلف عيني ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من
 معاودة ثمة عند المشتري في الاصح والانذار الا في ثلاث زنا الجارية
 والتولد من الزنا والولادة فسخ **قلت** لكن في البرازية الولادات
 ليست بعيب الا ان توجب نقضات وعليه الفتوي واعتمده
 في النهر وفيه الجبل عيب في نبات ادم لا في البهايم والجذام والبص
 والعبي والعور والصمم والخرس والقرح والامراض عيوب
 وكذا الادور وهو الانتفاخ الانثيين والعين والحصى عيب واذا
 اشتريه علي انه خفي فوجده بخلاف فلا خيار له جوهرة **والخمر** تنبت
 الفم **والد فر** نضت الابط وكذا انتت الاتق برارية **والزنا**
والتولد منه عيب **فيها** لا فيه ولو امرد في الاصح ولا صرة
 الا ان يحفش **الاولان** فيه بحيث يمنع القرب من المولي
 او يكون **الزنا** حادة لم بات يتكرر اكثر من مرتين والوطنة

تعريف العقل

ط
 الجبل عيب

بها عيب مطلقا وبات مجانا لانه دليل الابنة وات باجر لا قنينة
وفيها شري جارا تغلوه للحرث طاروع فعيب والا لا واما التخت
بليت صوط وتكسر مشي فان كثر رد لانت قل بزانية **والكفر باقسا**
وكذا الرفض والاعتزال بحر بعا عيب **فيها** ولو المشتري ذميا
سراج **وعدم القبض** لبنت سبعة عشر وعندها خمسة عشر
ويعرف بقولها اذا انضم اليه نكول البايع قبل القبض وبعده هو
المصحح ملتقي ولا تسمع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني **والا**
ستحاج منه والسعال القديم لا المعتاد **والديت** الذي
يطلب به في الحال لا الموجل لعقبة فانه ليس بعيب كما نقله
مسكين عن الذخيرة لكن عموم الكمال وعلمه بالبنقصات ولاية
ميراث **والشعر والماني العين وكل مرض فيها** فهو عيب
معراج كسبل وحوص وكثرة دمع **والثلول** بمثابة كزنبور
ير صغار صلب مستدير على صور شتي جعة ثليل قاموس
وقيده بالكثرة بعض شراح الهداية **وكن الكلي عيب لوطن**
دا والا لا وقطع الاصبع عيب والاصبعات عيبات والاصابع
مع الكف عيب واحد والعسر وهو من يعمل بيضاره فقط الا
ان يعمل باليمن ايضا كعرايت الخطاب رضي الله عنه والشيب
وشرب خمر جهرا وقمارات عد عيبا وعدم ختافها لكبيرين
مولد يت وعدم نهق جوار وقله اكل دواب ونكاح وكذب
ونيمة وترك صلوة لكن في القنينة تركها في العبد لا يوجب الرد
وفيها الوظائف الدار مشومة ينبغي ان يتمكن من الرد لان
الناس لا يرغبون فيها وفي المنظومة المحببة والحال عيب لو
علي الذقت او الشقة لا الخد والعيوب كثيرة برانا الله منها **حدث**
عيب اخر عند المشتري بغير فعل المشتري البايع فلو به بعد
القبض رجع بحصته في الثمن ووجب الارش واما قبله فله اخذه
او رده بكل الثمن مطلقا ولو برهت البايع على حدوته والمشتري
على قدمه فالقول للبايع والبينة للمشتري ولا يرد جبرا ما لم يمل ومونة
الا في بلد العقد بجر **رجع بنقصانه** الا فيما استثنى ومنه لو شراه تولية
او خاظم لطفله زليعي او رضي به البايع جوهرة **ولو الرد برضي البايع**

البايع الامانع عيب او زيادة كانت **اشترى ثوبا فقطعه فاطلع على**
عيب قد يبرج به اي بنقصانه لتعد بالرد بالقطع فان قبله البايع
كذلك له رد كله لانه اسقط حقه ولو اشترى بغيره فتحدث فوجد
امعاه فاسدا لا يرجع لافساد ما ليته كما لا يرجع لو باع المشتري
الثوب كله او بعضه او وهبه **بعد القطع** لجواز رده مقلوعا لا
مخطئا كما افاده بقوله **فلو قطع المشتري وخاطمه** او صبغه باي
صبغ كان عيب **ولت السويق بسبت** او خبز الدقيق او غرس
او بئر **ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه** لامتناع الرد بسبب الزيادة
لحق الشرع لحصول الرابحة لو تراخيا على الرد لا يقضي القاضي
به رد واثب كمال كما يرجع **لو باعه** اي المستع رده **في هذه الصور**
بعد ثوب العيب قبل الرضا به صريحا او دلالة او مات العبد المراد
هلاك المبيع عند المشتري **او اعتقر** او دبرا واستولد او وقف
قبل علمه بعيب **او كان المبيع طعنا ما فكله او بعثه** او اطلعه عبده
او مدبره او ام ولده او لبس الثوب حتى تحرق فانه يرجع بالنقصات
استحسانا عندهما وعليه الفتوي بجر وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصات
ما اكمل وعليه الفتوي اختيار وقهستان ولو كان في وعائين فله رد الباقي
بحصته من الثمن اتفاقا ثبت كمال واثب ملك وسبي **قلت** فعلى ما في
الاختيار والقهستان يترجح القياس فتبهر ولو اعتقر على مال او كاتبة او
قتله او ابقاها او اطلعه طفلا او امراته او مكاتبه او ضيفه بجبى بعد اطلاعه
على عيب كذا ذكره المصنف تبعا للعي في الرمز لكن ذكر في الجمع في الجمع
قبل الرواية واقره شراح حجة العيني فيفيد البعدية بالا لونية فتبهر
لا يرجع بشي لامتناع الرد بفعله والاصل ان كل موضع للبايع اخذه معيا
لا يرجع باخرا جردت ملكه والارجع اختيار وفيه الفتوي على قولها في الكل
واقره القهستان **شري بخويض وبطيح** يجوز وقتا **فكسره فوجده**
فاسدا ينتفع به ولو علفا للذواب **فله** ان لم يتناول منه شيئا بعد
علمه بعيبه **نقصانه** الا اذا رضي البايع به ولو علم بعيبه قبل كسره
فله رده **وان لم ينتفع به اصلا فله كل الثمن** لبطلان البيع
ولو وجد اكثره فاسدا جاز بحصته عند هانهرو وفي الجنبى لو
كان ممنا ذابيا فكله ثم اقربا بعد بوقوع فارة فيه رجع بنقصات

العيب عندها وبه يفتي **باع ما اشتراه فرد المشتري الثاني عليه**
بعيب رده علي بايعه لو رد عليه بقضا لانه فسخ ما لم يرد
 به عيب اخر عنده فيرجع بالنقصات وهذا **الوبعد قبضه** فلو
 قبل رده مطلقا في غير العقار كالرد بخيار روية او شرط رد
 وهذا اذا باعه قبل اطلاقه علي العيب فلو بعده فلا رد مطلقا
 وهذا في غير التقديت لعدم تعيينها فله الرد مطلقا بشرط **ولو**
 رده **برضا** بلا قضا لا وان لم يجد ثبوت مثله في الاصل لانه اذ قال **ادعي**
عيبا موجبا لفسخ او حط ثمن بعد قبضه البيع لم يجر المشتري
علي دفع الثمن للبايع بل يبرهن المشتري لاثبات العيب
او يحلف بايعه علي نفيد ويدفع الثمن ان لم يكن بشهود وان
ادعي غيبة شهوده دفع الثمن ان حلف بايعه ولو قال حط
 الي ثلاثة ايام اجله ولو قال لا يثبت لي خلفه ثم اني بها تقبل خلافا لها
فصح ولزم البيع صوابه العيب **بنكوله** اي البايع عن الحلف **ادعي**
 المشتري **ابا ق** ونحوه مما يشترط رده وجود العيب عندها
 قبول وسرقة وجنوت لم يحلف بايعه اذا انكر قيامه للحال حتى
 يبرهن المشتري انه قد ابق عنده فان برهن حلف بايعه
 عندها بالله ما ابق قط وما سرق وما جنت قط وفي الكبير
 بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال لا خلافا من صغيرا وكبارا واعلم
 ان العيوب انواع خفي كابق وعلم حكمه وظاهر كعور وميم
 واصبع زائدة وناقصة فيقضي بالرد بلا يمين للتيقن به اذا علم
 يدع الرضي به وما لا يعرفه الا بالنسبة كرتق فيكفي قول الواحد
 ثم يحلف البايع عيني **قلت** وبقي خامس ما لا ينظره الرجال والنسا
 ففي شرح قاضي خان شري جارية وادعي انها خنثى حلف
 البايع **استحق بعض المبيع فان** كانت استحقاقه قيل **القبض**
لكل خير في الكل لتفرق الصفة وان بعده خير في القيمي
لا في غيره لان تعيبي القيمي عيب لا المثلّي كما سيجي وان شري
 شئين فقبض احدهما دون الاخر **فكمهما قبل قبضهما**
 فلو استحق او تعيب احدهما خير وهو اي خيار العيب بعد
 روية العيب **علي التراخي** علي المعتمد وما في التراخي غريب فصح

طالع العيوب

الاصل كمن فيكفي
 قول التواضع عدل
 ولا ثبات عند بايعه
 عدلين وما لا يعرفه
 الاصح صح
 استحق بعض خير القيمي
 لا التواضع

فصح **خامس ثم ترك شرعا** و**خامس فله الرد** ما لم يوجد مطلقا كدليل
 الرضي فصح وفي الخلاصة لو لم يجد البايع حتى هلك رجع بالنقصات **والسبب**
والركوب والملاواة له وبه عيني **رضي بالعيب** الذي يد اوبه فقط
 ما لم ينقصه برجند وكذا كل مفيد رضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد
 والارش ومنه العرض علي البيع الا الدراهم اذا وجدها زيوفا فعضها
 علي البايع فليس برضي كعرض ثوب علي خياط لينظره ليغير ام لا
 او عرض علي القومين ليقوم ولو قال له البايع اني غير قال نعم لزم
 ولو قال لا لالا لان نعم عرض علي البيع ولا تقرير للملك بزازية لا يكون
رضا الركوب لانه علي البايع **او لشر العلف لها او للسقي** والقال
 ان المشتري **لا بد له منه** اي الركوب لهجزا ومعهوبة وهل هو
 قيد للاخيريين او للثلاثة استظهر البرجند الثاني واعتداه المص
 تبعا للجز والرد والشهني وغيرهم الاول ولو قال البايع ركبناها
 لحاجتك وقال المشتري بل لاردناها فقول المشتري بخر وفي الفصح
 وجد بها عيبا في السفر فمها عذر **اختلاف في التقايض في عدد ٢ بعد**
المبيع او احدهما متعدد ليتوزع الثمن على تقدير الرد وفي عدد
المقبوض فالقول للمشتري لانه قابض والقول للبايع
 مطلقا قد راو صفة او تعيينا فلو جال يرد بخيار شرط او روية
 فقال البايع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو جال يرد
 بخيار عيب فالقول للمبيع كالمواختلفا في طول المبيع وعرضه فصح
اشترى عبدين او شئين يتتبع باحدهما وحده صفة واحدة
وتبعت احدهما وجد به او بالآخر عيبا لم يعلم به الا بعد القبض
اخذها او ردتها ولو قبضها رد المبيع بحصته سالما **وحد الجواز**
 التقري في بعد التمام **كالوقبض كيليا او وزنيا** او زوجي خوف
 ونحوه كزوجي ثور الف احد هما الاخر بحيث لا يعمل به ونه **جد**
 ببعضه عيبا فان له **رد كلا واخذه** بعيبه لانه كشي واحد ولو
 في وعابيت علي الاظهر عناية وهو الاصح برهات **اشترى**
جارية فوطئها او قبلها او مسها بشهوة ثم وجد بها لم
يردها مطلقا ولو شيا خلافا للشافعي واحد ولنا انه استوفي
 ما يها وهو جزها ولو الواطي زوجهات شياردها وان بكر

اختلاف في القبض في عدد ٢ بعد

اعضاؤه الشيء الى شرط ظاهر لما سيجي ان له الرد قبل الروية **هو ثبت**
في اربعة مواضع **الشرا للاميان والاجارة والقسمة والمبايعات**
دعوي المال علي شيء بعينه لان كلا منهما معا وضمة فليس
في ديوان القور وعقود لا تقسح بالفسخ خيار الروية فتح
صح الشرا والبيع لا يرياه والاشارة اليه اي المبيع اب
الي مكانه شرط الجواز فلو لم يشر لذلك لم يجره جماعا فتح
وفي حاشية اخي زاده الاصح للجواز **وله اي المشتري ان يرد**
اذا رآه الا اذا اجمله البايع ليست المشتري فلا يرد اذا رآه الا اذا
اعاده الي البايع اشباه **وان رضى** بالقول **قبله** اي قبل ان يراه
لان خيار **المعيب** معلق بالروية بالنقص ولا وجود للمعلق
قبل الشرط **ولو فسخه قبلها** قبل الروية **صح** ففسخه **في الاصح**
بغير لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه ما
ويثبت الخيار للروية **مطلقا غير موقت** بمدة هو الاصح
عنانية لا مطلق النقص ما لم يوجد مبطله وهو مبطل خيار الشرط
مطلقا ومفيد الرضا بعد الروية لا قبلها **در فله** الاخذ بالشفعة
ثم رد الاول بالروية **در** مع خيار الشرط **فليحفظ** **ويشترط**
لفسخه علم البايع بالفسخ خوف الغرر **ولا خيار لبايع ما لم**
يرد في الاصح وكفي روية ما يوزن بالمقصود كوجه صبرة
ورقيق ووجه دابة **تركب** **وكفلها** ايضا في الاصح **وروية**
ظاهر ثوب مطوي وقال زفر لاهد من نشره كله وهو
المختار كما في اكثر المعتمرات قاله المصنف **وداخل دار** وقال
زفر لاهد من روية داخل البيوت وهو الصحيح **وعليه**
الفتوى جوهرية وهذا اختلاف زمان لا بهرات ومثله الكرم
والسنان وكفي **حسن** **شاة** **لحم** **ونظر** **جميع** **جسد** **شاة** **قنيت**
للداء والنسل مع ضررها ظهريية وضرع بقرة حلوب وناقاة
لانه المقصود جوهرية وكفي **ذوق** **مطعموم** **وشتم** **مشهوم** **لا**
خارج دار **ومعناها** علي المفتي به كما مر **وروية** **دعت** **في**
زجاج لو حود الحائل وكفي روية وكيل قبض **وكيل** **شرا** **لا**
روية **رسول** **المشتري** **وبيانه** في الدرر **وهي عقد** **الاممي**

فوجده **المشتري** **الثاني** **ابقا** **لا يرد** **بما سبق** **من اقرار البايع**
الاول ما لم يبرهن **انه ابق** **عنده** لان اقرار البايع الاول
ليس بحجة علي البايع الثاني الموجود من السكوت **اشترى**
جارية لها لبن **فارضعت** **صبي** **له** **ثم وجد** **بها عيبا** **كان** **لرأت**
يردها **لان** **استخدم** **لخلاف** **الشاة** **المصراة** **فلا يرد** **ها** **مع**
لبنها **او** **صباغ** **تمزبل** **يرجع** **بالنقصات** **علي** **المختار** **شروح** **مجمع**
وحررناه **فيما** **علقناه** **علي** **المنار** **كما** **لو** **استخدم** **ها** **في** **غير** **ذلك**
ففي المبسوط الاستخدام بعد العلم بالعيب ليس برضا استعسفا
لان **الناس** **يسعون** **فيه** **وهو** **للاختيار** **وفي** **البرازية** **الصحيح**
ان **رد** **ها** **في** **المرة** **الثانية** **الا** **اذا** **كان** **في** **نوع** **اخر** **وفي** **الصغري**
ان **مرة** **ليس** **برضا** **الا** **علي** **كره** **من** **القت** **بحر** **قال** **المشتري**
ليس **بالمبيع** **اصبح** **زايدة** **او** **نحوه** **ما** **لا** **يجد** **ث** **مثله** **في** **تلك** **المدة**
ثم **وجد** **به** **ذلك** **كان** **له** **الرد** **بلا** **يمين** **لما** **مر** **بها** **عيبا** **وقال** **المشتري**
بريت **اليك** **من** **كل** **عيب** **به** **الا** **الا** **باق** **فوجده** **ابقا** **فله** **الرد**
ولو **قال** **الا** **باق** **لا** **لان** **في** **الاول** **له** **يصف** **الاباق** **للعبد** **ولا** **وصفه**
به فلم يكن اقرارا باباقه الحال وفي الثاني اضافه اليه فكان اختيارا
بانه ابق فيكون راضيا قبل الشراء خانية وفيها لو برامت كل حق
له قبله دخل العيب **الدرك** **مشتر** **لعبد** **وامر** **قال** **اعتق** **البايع**
العبد **او** **دبرا** **واستولم** **الامة** **او** **هو** **حر** **الاصل** **وانكر** **البايع**
حلف **لعجز** **المشتري** **عن** **الاثبات** **فان** **حلف** **قضي** **علي** **المشتري**
بما **قال** **من** **العق** **ونحوه** **لا** **اقراره** **بذلك** **ورجع** **بالعيب** **ان**
علم **به** **لان** **المبطل** **الرجوع** **ازالت** **عن** **ملكه** **الي** **غيره** **بان** **نشأ** **او**
اقراره **ولم** **يوجد** **حجة** **لو** **قال** **باعد** **وهو** **ملك** **فلا** **ث** **وصدقة**
فلا **ث** **واخذه** **لا** **يرجع** **بالنقصات** **لا** **زالته** **باقراره** **كانه** **وهبه**
وجد **المشتري** **لعينه** **محروزة** **بدارنا** **او** **غير** **محروزة** **لو** **البيع**
من **الامام** **او** **امير** **بحر** **قال** **المصنف** **فقيد** **محروزة** **غير** **لازم**
عيا **لا** **يرده** **عليها** **لان** **الامين** **لا** **يتنصب** **خصما** **بل** **ينصب** **له**
الامام **خصما** **غير** **دعلي** **منصوب** **الامام** **ولا** **يلتزم** **لان** **فايدة**
الحلف **النكول** **ولا** **يصح** **نكوله** **واقاراه** **فان** **ارد** **عليه** **المعيب** **بعد**

ثبوت بيار ويدفع الثمن اليه ويرد النقض والفصل الى محل لاث
 القرم بالغرم ذكر وجده المشتري بمشور عيبا واراد الرد به فاصطفا
 علي ان يدفع البايع الدراهم الي المشتري ولا يرد عليه جان
 ويجعل حطام الثمن **وعلي العكس** وهوان يصطفا ان يدفع
 المشتري الدراهم الي البايع ويرد عليه يبيع لانه لا وجد له غير
 الرشوة فلا يجوز وفي الصغري ادعي عيبا فصالحه علي مال ثريا
 او ظهران لا عيب فللبايع ان يرجع بما ادي ولو اراد بمعالجة المشتري
 لا قسنة **رضي الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب**
 الذي به **يساوي الثمن المسمي والا يساوه** لا يلزمه الموكل **فروغ**
 لا يحل كمال العيب في بيع او ثمن لان الفش حرام الا في مسئلتين
 الاولى الاسير لو شري شيئا ثم ودفع الثمن فغشوشا جاز ان
 كان حرا لا بعد الثانية يجوز اعطاء الزبوف والناقص في الجنيات
 اشباه وفيها رد المبيع بعيب بقضا فسخ في حق الكل الا في مسئلتين
 احدهما لو احال البايع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضا لم تبطل لواله
 الثانية لو باع بعد الرد بعيب بقضا من غير المشتري وكان منقولا
 لم يجوز قبل قبضه ولو كان فسخا لجار وفي البزارية شري عبدا ففهمت
 له رجل عيوبه فاطلع علي عيب ورده لم يفهم لان ضمانات العهد
 وضمنه الثاني لان ضمانات العيوب وان ضمنت السرقة او الحرقة
 او الجنون او العمي فوجده كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتاوى
 شري ثمرة كرم ولا يملك قطا فيها الغلبة الزاير ان بعد القبض
 لم يرده وان قبله فان انتقض المبيع بتناول الزاير فله الفسخ
 لتفرق الصفقة عليه **باب البيع الفاسد** المراد
 بالفاسد الممنوع مجازا عرفيا فيهم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه
 بعض المصالح تنعوا كل ما اوردت خلافا في ركن البيع فهو مطلق
 وما اوردت في غيره ففسد **بطل بيع ما ليس بمال** المال ما يملك اليه
 الطبع ويجري فيه البذل والمنع ذكره فخرج التراب ونحوه **كالدن**
 المسفوح في اذ يبيع كبد وطحال **والمتة** سوي سمك وجراد ولا فرق
 في حق المسلم بين التي ماتت تحت انقها او خنق ونحوه **والحر**
والبيع به اي جعله ثمنا بادخال الباع عليه لان ركن البيع مبادلة المال

المال بالمال ولم يوجد **والمجهود** **وم كبيع حق التعالي** اي علو سقط لانه
 معدوم ومنه بيع ما اصله غايب كجزر وفجل او بعضه معد وما كور
 ولا سمين وورق خرصاد وجوز ما لك لتقا الناس وبراقتي
 مشايعا عملا بالاستحسان وهذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فان علم
 جاز وله خيار الروية وتكفي روية البعض عندها وعليه الفتوى
 شرح مجمع **والمنهامين** ما في ظهور الايامت المنى **والملاقيع** جمع **ملاقعة**
ما في البطلت من الجنين والنتاج بكسر النون جبل للبلية اي نتاج
 النتاج لدابة وادعي **وبيع امرئين** انه ذكر الضمير لتذكر الخبر **عبد**
وعكسه بخلاف البهايم والاصل ان الذكر والانثى من بني ادم جنس
 حكما فيطلل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيبيع ويتخير لقوات
 الوصف **ومتروك التسمية** عمدا ولومن كافر بزازية وكذا ما ضمنه
 اليه لان حرمة بالنفس **وبيع الكراب وكري الانهار** لانه ليس بمال
 متقوم بخلاف بنا وشجر فيبيع اذا لم يشترط تركها ولو اجمعت **وما في**
حكمه اي حكم ما ليس بمال **كام الولد والمكاتب والحد** **برا المطلق**
 فان بيع هؤلاء باطل اي بقا فلا يملكون بالقبض لا ابتداء فصح بيعهم من
 انفسهم وبيع قن ضم اليهم ذكر وقول ابى الكمال بيع هؤلاء باطل
 موقوف ضعيف في الخبرات المرجح اشتراط رضا المكاتب قبل البيع
 وعدم نفاذ القبض بيع امر الولد وصح في الفسخ نقاده **قلت**
 الا وجد توقفه علي قبضا اخرا مضا او ردا عيني ونهر فليكن
 التوفيق وفي السراج وله هو لاءكم **وبيع** ببعض كحر وبطل
 بيع **مال غير متقوم** اي غير مباح الانتفاع به كمال فليحفظ
كخر وخزير وميتة لم تحت حق انقها بل بالخنق ونحوه
 فانها مال عند الذمي كخر وخزير وهذا ان بيعت **بالثمن**
 اي بالدين كدراهم ودنانير ومكيل وموزون بطل في الكل
 وان بيعت بعيت كعرض بطل في الخمر وفسد في العروض
 فيملك بالقبض بقيمتها كمال **وبطل بيع قن ضم الى حر**
وكية ضمة الي ميتة ماتت تحت حق انقها قيد به لتكون كالحر
وان سمى ثمن كل اي فصل الثمن خلافا لهما ومبني لخلاف
 ان الصفقة لا تتعد بتفصيل بل لا بد من تكذيب لفظ العقد

عنده خلافا لها وظاهر النفاية يفيد انه فاسد بخلاف بيع وقت ضم
 الي مدبر ونحوه **او وقت غيره** وملك ضم الي وقف غير المستجد
 العامر بالمسجد بالمعجزة الخراب فكله برائبة من قاعدة اذا اجمع
 الحلال والحرام ولو حكموا به في الاصح خلافا لما افتى به الملا ابو
 السعور فيصح بحقه في القنف وعنده والملك لانها مال في الجملة ولو
 باع قرية ولم يستثنى المساجد والمقابر لم يبيع عيني كما بطل بيع
مبي لا يقبل ومجنون وبول **ورجيع ادعي لم يغلب**
عليه تراب فلو مغلوب باه جاز كسرقين وبيع واكتفي في البحر مجرد
 خلطه بتراب **وشعر انسان** كرامته الادمي ولو كافرا ذكره
 المحص وغيره في بحث شعر الخنزير **وبيع ما ليس في ملكه** لبطال
 بيع المعدوم وماله خملر العدم **لا بطريق السلم** فانه مبيع لانه عليه
 السلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وخص في السلم
وبطل بيع صرح يعني اللؤلؤ الثمن فيه لانعدام الركن وهو
 المال والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري **ايه** اذا قبضه **تلاعات**
لوهلك المبيع عنده لانه امانة وصح في القنفه صمانه قيل وعليه
 الفتوى وفيها بيع الحر **ايه** وابنه قيل باطل وقيل فاسد وفي
 وصاياها بيع الوصي مال اليتيم بغيب فاحش باطل وقيل فاسد
 ورجح في التفتيح المظطر وشروه فاسد **وفسد بيع ما سكت**
 اي وقع السكوت **فبيد عن الثمن** كيبيع بقيته **وفسد بيع عرض**
 هو المتاع القيمي بت كمال **بخر وعكس** فينقصد في كمال العرض لا لغير
 كماله **وفسد بيعه** اي العرض بام الولد **والمكاتب والمدبر حتى**
لو تقاضاه ملك المشتري للعرض العرض لانه امرانهم مال في الجملة و
 فسد بيع سمك لم يفسد لو بالعرض والافياطل لعدم الملك صدر
 الشريعة او مبيد ثم القى في مكان لا يؤخذ منه **الاجيلة للعجز**
 عن التسليم **وان اخذ بدنها** وله خيار الروية **الا اذا دخل**
بنفسه ولم يسد مدخله فلو سده ملكه ولم يجر اجازة بركته
 منها السمك بخر **وبيع طير في الهوي لا يرجع** بعد ارساله من
 يده اما قبل فبيده اطلاق لعدم الملك **وان كان يطير ويرجع**
 كالحمام **مصح** وقيل لا ويرجع في النهز **والحل** اي الجنين وحزم في

الادمي كرم ولو كان كافرا

بيع المضطر

في البحر بطلان كالتناج **واما الاجلها** لفساده بالشرط بخلاف هبة
 ووصية **ولبن في صرع** وحزم البرجدي بطلان **ولو في صدق**
 للعزر **وصوفي علي ظهره** وجوزه الثاني وما لك وفي السراج
 لو سلم الهوف والدين بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا كل ما انفاله
 خلقي بجلد حيوات ولو غمر وبزر بطلان امرانه معدوم عرفا وغاصها
 بيع الكراث وشجر الصفصاف واوراق النوت باعصا منها للتعامل
 وفي القنفه باع وراق نوت لم تقطع قبله يستتر جاز ويستثنى لا
 يشتره موضع قطع عرفا **وجذع** معين **في سقف** اما غير المعين فلا
 ينقلب صحيحا بت كمال **ودراع من ثوب بضره التبغيف** فلو
 قطع وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحا ولو لم يضره القطع كلباس
 جاز لانتفاء المانع **وضربة القانص** بقاف ونوت الصابن والغايش
 يغني معجزة الغواص والبيع باطل للعزر بخر والكال وبث
 الكال قال المحص وقد نظمه من لا خسر وفي سلكه الفاسد فتبعته
 في المختصر ويجب ان يراد به الباطل لانه ما ليس في ملكه كما في
المنائية هي بيع الرطب على النخل تمتر مقطوع مثل كيله تقدر بخر
 مجمع ومثله العنب بالزبيب عناية للنهي ولشبهة الدبا قال المحص
 فلو لم يكن رطبا جاز لاختلاف الجنس **والملاسة** للسلعة
والمنابة اي بندها المشتري **والقا الحجر** عليها وهي من بيوع
 الجاهلية فهي عنها كلها عيني لوجود القمار فكانت فاسدة ان
 سبق ذكر الثمن بخر **وبيع ثوب من ثوبين** او عديم
 عديم لجبرالة المبيع فلو قبضها وهلك معا ضمت نصف
 كل الفاسد معتبرا بالصحيح ولو مدت بين قيمته الاول والمقدار
 رده والقول للمناات وهذا ان لم يشترط خيار التعيين فلو
 شرط اخذ ايها شاها جاز **واما عني** اي الكلا **واجارتهما**
 اما بيع بطلات يبيعها العدم الملك لحديث الناس شرا في ثلاث
 في الماء والكلا والنار واما بطلات اجارتهما فلانها علي استعمال
 العين بت كمال هذا اذا ثبت بنفسه وان ابتكر بسخي وتربية
 ملكه وجاز بيعه عيني وقيل لا قال وبيع القصيل والرطبة علي
 ثلاثا وجد ان لي قطعها او ليس سل دانته فتاكله جاز وان

طالع
اوراق النوت وغيرها

ليتركه لم يجر وحيلته ان يستاجر الارض لضرب فسحلاطه ولا يقا
دوابه او لمنفعة اخري كمقيل ومراح وقامه في وقف الاشباه **وبها**
دود القز اي الابريس **ويبيض** اي برزه وهو بزر العلف
الذي فيه الدود **والخل** الحرز وهو دود العسل وهذا عند محمد
وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وبه كمال ملك وخلاصة وغيرها
وجوز ابو الليث بيع العلق وبه يفتي للحاجة مجتبي **بخلاف غيرها**
من الهوام فلا يجوز اتقا لحيات ونب وما في حجر كسر طيات
الا السمك وما جاز الانتفاع بجلده او عظمه والحاصل ان جواز البيع
يدور مع حل الانتفاع مجتبي واعتده المصنوع وسيجي في المتفرقات
والله اعلم **فروع** اما يجوز الشركة في القز اذا كانت البيضة
منها والعل منها وهو بينهما انصافا لا اثلاثا فلو دفع بزر القز او
بقره او دجاجا لاخر بالعلق منصفته فالخارج للمالك لحد وثني ملكه
وعليه قيمة العلق واجرمثل العامل عيني ملخصا ومثله رفع البيضة
كالايضي **والابق** ولو لطفله او ليتيم في حجره ولو وهبه لها مخرج عيني
وما في الاشباه تحريف نهر **الامتن يزعم انه** اي الايق **عنده**
فحينئذ يجوز لعدم المانع وهى يصير قابضات قبضه لنفسه او قبضه
ولم يشهد نعم وان اشهد لالا انه قبضه امانة فلا ينوب عن
قبض الضمان لانه اقوي عناية والاذا ابق من الغاصب فباعه
المالك منه فانه يبيع لعدم لزوم التسليم ذخيره **ولو باعه ثم عاد**
وسلم **يتم البيع** على القول بفساده ورجح المال وقيل لا يتم **علي**
القول ببطلانه وهو **الاظهر** من الرواية واختاره في الهداية وغيرها
وبرافتي الباقي وغيره بحر وبالمال **ولبن امرات ولوني وعاء**
ولو امرات لانه جزء ادمي والرق مختص بالحي ولا حياة في اللبن
فلا يجلد الرق **وشعر الخنزير** لخاصته عينية فيبطل ببيعته كمال
وان جاز الانتفاع به لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد بلائمت جاز
الشرا للضرورة وكره البيع فلا يليب ثمنه ويغيب الماعلي المصحيح
خلا فالحمد قيل هذا في المتن اما الحرز فظاهر عناية وعن اي
يوسف يكره الخرز به لانه نجس ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخلق
ذكره القهستاني ولعل هذا في زمانهم اما في زماننا فلا حاجة الى

اليه كالاخي **وجلد ميتة قبل الدبغ** لو بالعرض ولو بالثمن فباطل
ولم يفصلها هنا اعتمادا على ما سبق قاله الواني قليلا **وبعد**
اي الدبغ **بياع** الاجلد انشأت وخزير وحية **ويستفح** به لطهارته
حينئذ **لغير الاكل** ولو جلد ما كول على المصحيح سراج لقوله تعالى
حرمت عليكم الميتة وهذا جزو وفي الجمع بيع الذهب المتخشب
والانتفاع به في غير الاكل بخلاف الدور **كما لا يتفح بما لا تخله حياه**
منها كعصيرها وصوفها كما مر في الطهارة **وفسد شرابا ما به**
بنفسه او بوكيله من الذي اشتراه ولو حكا كوارثه **بالاقل** من
قدر الثمن الاول **قبل نقد كل الثمن** الاول صورته باع شيئا بعشرة
ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجر وان رخص السعر
للدنيا خلافا للثنا في **وشر من لا يتو شهادته** كانه فابيه
كشرايه بنفسه فلا يجوز ايضا خلافا لما في غير عبده وصكاته **ولا به**
لعدم الجوار **من اتخاذ جنس الثمن** وكوت المبيع بحاله **فان**
اختلف جنس الثمن او تعيب المبيع **جاز مطلقا** كما لو اشتراه بازدي
او بعد النقد **والد راعهم والد نازير من جنس واحد** في ثمان
مسائل منها **حنا** وفي قضاديت وشفعة واكره ومضاربة ابتداء
واشترا وبقا وامتاع **مرا حجة** ويزاد زكاة وشركات وقيم مثلقات
وارش جنديات كما بسطة المصنوع من الهادية وفي الخلاصة كل
ملك بعقد ينفسخ بهلاكه قبل قبضه لم يجر التصرف فيه قبل قبضه
ومع البيع **فيما ضمن اليه** كان باع بعشرة ولم ثم شراه مع شيء اخر
بعشرة منسند في الاول وجاز في الاخر فيقسم الثمن على قيمتها
ولا الفساد لانه طاري ولمكان الاجتهاد **وبيع زيت علي**
ان يزنه بطرفه ويخرج عنه بكل **ظرف كذا** ارطلا لا مقتضى
العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله **بخلاف شرط طرح**
وزن الظرف فانه يجوز كما لو عرف قدر وزنه **ولو اختلفا**
في نفس الظرف وقدره فالقول **للمشتري** يمينه لانه قابض
او منكر **ومع بيع الطريق** وفي الشريعة لاية عن الثانية لا يصح
ومت قسمة الوهبانية وليس لهم قال الامام تقاسمهم **ولو لم**
ينفذ كذا البيع يذكر وفي معاياتها وارتنها في الغاز الاشباه

و ما لك ليس يملك بيعها . لغير شريك ثم لو منه ينظر .
ح اي بين له طول وعرض **او لا** و **ح** لغيره لغيره لا يدرى
 قدر ما يشغله من الماء **وهو بيع حق المرو وبتعال الأرض بلا خلاف**
ومقصودا وحده في رواية وبه اخذ عامة المشايخ شمني وفي
 اخري لا وصححه ابو الليث **وكذا بيع الشرب** وظاهر الرواية
 فساد الاتباعا خاتمة وشرح وهبانية وسحقه في احيا الموات
لا يبيع بيع حق التسييل وحبته سوا كان على الارض
 لغيره لغيره كما مر او على السطح لانه حق التعلي وقد مر بطلانه
ولا يبيع بثمن موحد **الي التير وز** هو اول يوم من الربيع
 تحل فيه الشمس برج الحمل وهذا نير وز السلطان ونير وز الجوس
 يوم تحل في الحوت وعده البرجندي سبعة فاد الميرينا فالققد
 فاسد بت كمال **والمهرجات** هو اول يوم من الحريف تحل فيه
 الشمس برج الميزان **وصوم النصارى** وفطرهم وفطر اليهود
 وصومهم فالتقي بذكر احد هم سراج **ان الميريد والمتعاقبات**
 النير وز وما بعده فلو عرفاه جاز **بخلاف فطر النصارى** بعد ما
 شرعوا في صومهم للعلم به وهو خمسون يوما **لا الي قدوم**
الحاج والحصاد للزرع والدياس للحب والقطف للعنب
 لانها تتقدم وتتأخر **ولو باع مطلقا عنهما** اي عن هذه الاجال
خر اجل الثمن الديت اما تاجيل البيع والتمت للعين ففسد
 ولو ابي معلوم شمني **اليها مع** التاجيل **كالوكفل الي هذه الاو**
تات لوت الجهالة اليسيرة محتملة في الديت والكفالة لا الفاحشة
او اسقط المشتري الاجل في الصور المذكورة **قبل حلوله** وقبل
 فسخه **وقيل الامتياز** حتى لو تفرقا قبل الاسقاط تاكد الفساد
 ولا يتقلب جائزا اتفاقا ثبت كمال وابت ملك الجهالة فاحشة كجوب
 الربح ومجي مطر فلا يتقلب جائزا وان ابطال الاجل عيني **او اس**
المسلم يبيع خيرا وخيرا وشرايها اي وكل المسلم **ذميا او**
امرا محرما غيره اي غير المحرم **بيعه مبيدة** يبيع يعني ذلك عند
 الامام مع اشد كراهة كما صح ما مر لاث العاقد يتصرف باهليته و
 انتقال الملك الي الامر امر حكمي وقال لا تنفع وهو الاظهر شرعا لاني

بطل
 ينقض اسقاط الاجل قبل ان ينقض
 فكل من لم يبيع للمسلم

شرعا لاني عن البرهات **ولا يبيع بشرط عطف على النير وز**
 يعني الاصل الجامع في فساد العقد بسبب بشرط **لا يقتضيه**
العقد ولا يلزمه وفيه نفع لاحد وفيه نفع لمبيع **هو من**
اهل الاستحقاق للنفع بان يكون اذ ما فلو لم يكن كشرط ان
 لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسدا كما سمي **ولم يجر العرف**
ولم يرد الشرع بجواز اما الف جري العرف به كبيع فعل مع
 شرط تشريكه او ورد الشرع به كخيار شرط فلا فساد **ان يقطع**
الباع ويخيله قبا مثال لما يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري
او يستخدم مثال لما فيه نفع للبائع وانما قال **شهر** لما مر ان
 الخيار اذا كانت ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام دار
او يققه فان اعتقد صح ان بعد قبضه ولزمه الثمن عنده
 والا لا شرح مجمع **او يدبره او يكاتبه او يستولمه او لا يخرج**
القت عن ملكه مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع على الاصل
 بقوله **ويبيع** البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري
 وشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن **او لا يقتضيه ولا نفع لاحد**
 ولو اجنبا بنت ملك ولو بشرط ان يسكنها فلان اوان يقرضه
 البائع او المشتري كذا فالأظهر الفساد ذكره اخي زاده وظاهر
 البحر ترجيح الصحة **كشرط ان لا يبيع** عبرت الحال بتركيب
الدابة المبيعة فانها ليست باهل النفع او لا يقتضيه **لك** بلا يجر
 كشرط رهت معلوم وكفيل حاضر بت ملك **او جري العرف**
به كبيع نعل اي صرسم سماه باسم ما يؤل عيني على ان يخذو
 البائع ويشركه اي يضع عليه الشراك وهو السير ومثله شير
 القيقاب استحسننا للتعامل بلا نكير هذا ان علقه بكلمة وان
 بكلمة ان بطل البيع الا في بعثات رضي علان ووقت خيار
 الشرط اشباه من الشرط والتعليق وتجر من مسائل شني
 فاذا قبض المشتري البيع برضى عبدا ثبت الحال بان بايعه
 صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد بحضرة في البيع
 الفاسد وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه وحيث فلا حاجة
 لقول الهداية والعناية وكل من عوصه حال كما افاده بت الحال

م فير

قلت اجاب سعد ي بان لا فاسد يعبر الباطل مجازا كما هو حقه
اخراج بذلك فقتنه **ولم ينه** البايع عنه ولم يكن فيه خيا شرط
ملك الا في ثلاث في بيع الهازل وشر الاب من ماله لطفله او
بيعه له كذلك فاسد الا يملكه حتى يستعمله وفي المقبوض في يد
المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه تثبت كل الاحكام الملك الا
خمس لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطئها ولا ان يتزوجها منه البايع
ولا شفعة لجاره لو عقار او اشباه وفي الجوهره وشرح المبيع ولا
شفعة بهما فهي سادسة **بمثلها** **ثلاثا** **والا بغيره** يعني بعد
هلاكه او تعد رده **يوم قبضه** لان به يدخل في ضمانه فلا تعتبر
زيادة قيمته كالمقبوض **والقول فيها للمشتري** لانكاره الزيادة
ويجب على كل واحد منهما فسخ قبل القبض ويكون
امتناعا عنه بت ملك او بعده مادام المبيع بحاله جوهره في
يد المشتري اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها بحر
ولذا لا يشترط فيه قضا قاض لان الواجب شرعا لا
يحتاج للقضا درر **وانا امر** احدها علي امساكه وعلم به
القاضي فله فسخ جبر عليهما حقا للشرع بزازية وكل
بيع فاسد رده المشتري علي بايعه بهية او صدقه او
بيع او بوجه من الوجوه كاعاره واجارة وعقب ووقع
في يد بايعه فهو متاركة للبيع ويرى المشتري من ضمانه
قنية والاصل ان المستحق بجهة اد اوصل الي المستحق بجهة
اخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقه ات وصل اليه من المستحق
عليه والا فلا وقامه في جامع الاصولين **فان بايع** اي باع
المشتري المشترا فاسد **ايضا با تا مبيحا** فلو فاسد او خيار
لم ينتع الفسخ لغير بايعه فلو منه كانت ثمنها الاول كما علمت
وفساده بغير الكراه فلو به تتفق كل تصرفات المشتري
او وهبه وسام او اعتقه او كاتبه او استولدها ولم يخل
رد هاهما عقرها انقا سراج بعد قبضه فلو قبله لم يعتق
بعقه بل يعتق البايع بامره وكذا الوامره بطلعت الحنطة او
نجم الشاة فيصير فبيعه المشتري قابضا اقتضا فقد ملك المامور

المامور ما لا يملكه الامر وما في الخائنة علي خلاف هذا امار رواية او غلط
من الكاتب كاسطر الهادي **او وقف** وقفا صحيحا لانه استهلك
حين وقفه واخر اجرت ملكه وما في جامع الغبولى علي خلاف
هذا غير صحيح كاسطر المص **اورهنه او اوصيه او تصدق به**
نقد البيع الفاسد في جميع مامره وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد
به الا في اربع مذكورة في الاشباه وكذا كل تصرف في قولي غير اجارة
ونكاح وهل يبطل نكاح الامتناع الفسخ المختار نعم ولو الحية ومبي
زال المانع كرجوع هبة وعجز مكاتب ونك رهت عاد حق الفسخ
لو قبل الفضا بالقه لا بعده **ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما**
فيخلف الوارث به يفتي **وبعد الفسخ لا ياخذ به بايعه حتى**
يرد ثمنه المنقود بخلاف ما لو بشري من مديون يرد بينه شرعا فاسدا
فليس للمشتري حسم لاستيفاد بينه كاجارة ورهت وعقد
صحيح والفرق في الكافي **فان مات** احدهما او المور او المشتري
او الراهت فاسد عتق وزلعي بعد الفسخ **فالمشتري** ونحوه
احق به من ساير الغرما بل قبل تحفيذه فله حق حسم حتى
ياخذ ماله **فياخذ** المشتري **درهم التمث** بعينه **الواقية**
ومثلها لو هالك بنا علي تعين الدرهم في البيع الفاسد
وهو الاصح **واعا طالب البايع ما ربح** في التمث لا علي الرواية
المصححة المقابلة للاصح بل علي الاصح ايضا لان التمث
في العقد الثاني غير متعين ولا يصح تعيينه في الاول كما
اناده سعد ي **لا يطيب** **المشتري** ما ربح في بيع يتعين بالتعيين
بان باعه بازيد لتعلق العقد بعينه فتمت الخبث في الربح
فيتصدق به **كما طالب له ربح مال ادعاه** علي اخر فصدقه
عليه ذلك **نقض** اي او فاه اياه **ثم ظهر عدمه** بتصارهات
لم يكن عليه شيء لان بدل المستحق مملوكا فاسد ا
والخبث لفساد الملك انما العمل فيها بتعريف لا فيما لا يتعين واعا
الخبث لعدم الملك كالغصب فيعمل فيها كاسطره عتق وبت
الكال وقال الكال لو تعدد الكذب في دعواه الدين لا يملك
اصلا وقواه في النهر وفيه الحرام ينتقل فلو دخل بامات واخذ

مال حربي بلا رضاه واخرجه اليها ملكه ومنه يبعد كذا لا يطيب
لولا المشتري منه بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب لفساد
عقده ويطيب للمشتري لصحة عقده وفي خطر الاشياء الحرمه
تتقدم مع العلم بها الا في حق الوارث وقيد في الظهيرية بان
لا يعلم ارباب الاموال وسنحققه **في او غرض فيما اشتراه**
فاسدا شروع فيها يقطع حق الاسترداد ومن الافعال الحبيسة
بعد الفراغ من القولية لزم قيمتها وامتنع الفسخ وقال لا ينقصها
ويرد المبيع ورجحه الكمال وتعقبه في التهر لخصوها بتسليمها البايع
وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة كبيع وخياطة وطلعت جنطة
ولت سويق وغزل قطنه وجارية علقته منه ولو منفصلة كولد
او متولدة كسمت فله الفسخ ويضمنها باسئرها لا كها سوا منفصلة
غير متولدة جوهره وفي جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري
بفعل المشتري او المبيع بافنة سماوية اخذه البايع مع الارش
ولو بفعل البايع صار مستردا ولو بفعل اجنبي خير البايع **وكره**
تخرجه مع الصحة **بيع عند الاذات الاول** الا اذا ابتاعها شيئا
فلا بأس به لتعليل النهي بالاخلاق بالسعي فانما انتفى انتفى وقد
خص منه من لا يجز عليه ذكره المص **وكره الخشب** بفحش
وسكب ايدي ولا يريد الشرا او يجد حرجا ليس فيه ليد وجره
ويجزي في النكاح وغيره ثم النهي محمول على ما **اذا كانت**
السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره لانتفاء الخداع عناية
والسوم على سوم غيره ولو ذميا او مستاميا وذكره الاخ
في الحديث ليس قيد ابل لزيادة التغير تهر وهذا **بعد الاتفاق**
على مبلغ الثمن او المهر والا لا يكره لان بيعه من يزيد وقد باع
عليه الصلاة والسلام قد حاوره جالسايه من يزيد **وتلقى الجلب**
بمعني المجلوب او الجالب وهذا **اذا كانت يضر باهل البلد**
او ليس السعر على الوارديت لعدم علمهم به فكره للضرر
والعرق **اما اذا اتقيا فلا يكره** **وكره بيع الحاضر البادي** وهذا
في حالة قحط وعوز والا لا انعدام الضرر قيل الحاضر المالك والبادي
المشتري والاصح كافي المحتجب انها السمسار والبايع لموافقة اخرى

اخر الحديث دعوا الناس يوزق بعضهم بعضا ولذي عدي باللام
لا يكره **بيع من يزيد** لما مر ويسمي بيع الدلالة **ولا يعرف**
عبر بالنفي مبالغة في المنع للعنة عليه السلام من فرق بين والد وولد
واخ واخير رواه بن ماجه وغيره عيني وعن الثاني فساد مطلقا
وبه قال زفر والائمة الثلاثة **بيت صغير** غير بالغ **وذي رحم محرم**
منه اي محرم من جهة الرحم لا الرضا كابت عم هو اخ رضاعا
فافهم **الاذا كانت** التفرقة **باعتاق** وتوابعه ولو علي مال او
بيع من حلف بعقده او كانت المالك كافر لعدم مخالفتها بالشرع
او متعددا ولو الاخر لم يلزم او مكاتبه فلا بأس به او تعدد محارمه
فله بيع ما سوي واحد غير الاقرب والابوين والمحقق بهما فتح
او بحق مستحق كخر وجه مستحقا **كذبح احد هاهنا الجناية ويبيع**
بالدين او باتلاف مال الغير **ورده** يعيب لانت النظر في دفع
الضرر عن الغير لاني الضرر بالغير بخلاف الكبيرين والزوجين
فلا بأس به خلا فالحمد فالمستثنى احد عشر **وكا يكره التفرقة**
بيع وغيره من اسباب الملك كصدقة وصية **يكره** بشر الامن
حربي بن ملك ويقسمه **في الميراث والغنائم** جوهره واعلم
ان فسخ المكره واجب على كل واحد منهما ايضا بحر وغيره
لرفع الاثم مجمع وفيه ويصح شرا كافر مسلما او مصحفا مع الاجار
على اخراجها عن ملكه ويسمي في المتفرقات **فصل**
في الفصولي مناسبة ظاهرة وذكره في اكثر بعد الاستحقاق
لان من صور **هو** من يشتغل بما لا يعنيه فالقائل لمن يامر
بالمعروف وانت فصولي نجش عليه الكفر فتح واصطلاحا **من يتصرف**
في حق غيره بمنزلة الجنس **بغير اذن شرعي** فصل خرج به نحو
وكيل ووصي **كل تصرف صدر منه** تعليم كالتكبير وتزوج او
استقاصا كطلاق واعتناق **وله محيز** اي لهذا التصرف من يعقد
على احازته **حال وقوعه انعقد موثوقا** وما لا يحيز له حالة
العقد لا ينعقد اصلا بانه صهي باع مثلا ثم بلغ قبل اجازة وليه
فاجاز بنفسه جاز لان له وليا يحيز له حالة العقد بخلاف ما لو طلق
مثلا ثم بلغ فاجاز بنفسه لم يحيز لانه وقت العقد لا يحيز له فبطل

ماله يقل او فقهه فيصبح انشالا اجازة كما بسطه العمادي **وقف بيع**
مال الغير لو الغير بالغ عاقل فلو صغير او مجنون لم ينقذ اصلا
كافي الزواجر معز بالحاوي وهذا ان باع علي انه **مالك** اما لو
باع علي انه لنفسه او باع من نفسه او بشرط الخيار فيه لمالكه
المكلف او باع عرضا من غاصبه عرض اخر للمالك به فالبيع باطل
والحاصل ان البيع موقوف الا في هذه المسائل الخمسة فباطل قيد
بالبيع لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كانت المشتري صبي او
مجنون او عليه فيتوقف هذا اذا لم يضمنه الفضولي الي غيره فلو اضافه
بات قال بيع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف بترزية
وغيره المالك اي لاجل مالكه قيد ببيع لمالكه لان بيعه لنفسه باطل
كافي الحجر والاشباه عن البدائع لانه غاصب وكذا من نفسه لان
الواحد لا يتولي طرفي البيع الا الاب كامر وعبرة الاشباه بيع
الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه بدائع واذا
بشرط الخيار فيه للمالك تلقح واذا باع عرضا من غاصب عرض
اخر للمالك به فتح ككت ضعف المصنف الاولي لمخالفته الفروع المذهب
لتصرفهم بات بيع الغاصب موقوف وبات البيع اذا استحق
فلم يستحق اجازته علي الظاهر مع ان البائع باع لنفسه لا للمالك
الذي هو المستحق مع انه توقف علي الاجازة واما الثانية ففي
النهر وينبغي الغا الشرط فقط **قلت** وحاصله كما قال شيخنا
ان بيعه موقوف ولو لنفسه علي المبيع انتهى ككت في حاشية
الاشباه لابت المصنوع وزدت مسئلتين من الحاوي وهما بيع الفضولي
مال صغير ومجنون لا ينقذ اصلا **وقف بيع العبد والصبي**
المجوريت علي اجازة المولي والولي وكذا المعتوه وفي العمادية
وغيرها لا تنقذ اقرار العبد ولا عقوده وسحق في الحجر
وقف بيع مال من فاسد عاقل غير رشيد علي اجازة القاضي
وبيع المرحون والمستاجر والارض في مترارعة الغير علي اجازة
مرتهن ومزارع ومستاجر **وقف بيع شيء بقرض** اي بالكتاب
عليه فاعلم المشتري في مجلس البيع نفذ ولا يطل **قلت** وفي
مراجعة الجرد انه فاسد له عرضية المحنة بالالعكس هو الصحيح

وعليه فتحرم مباشرة وعلي الضعيف لا وترك المصنوع قول الدرر
وبيع المبيع من غير مشترية لدخوله في بيع مال الغير **وبيع المرتد والبيع**
بما باع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل ما يبيع
الناس به او بمثل ما اخذ به فلان فان علم في المجلس منع والا
باطل **وبيع الشيء بغيره** فان بين في المجلس منع والباطل وان
وبيع فيه خيار المجلس كما **وقف بيع الغاصب** علي اجازة المالك
يعني اذا باع لمالكه لا لنفسه علي مرعيت البائع وقف ايضا بيع المالك
المغصوب علي البيعة او اقرار الغاصب وبيع ما في تسليم ضرر
علي تسليمه في المجلس وبيع المربي لو ارشده علي اجازة الباقي وبيع
الورثة التركة المستقرة علي اجازة الغرماء وبيع احد الوكيلين
او الوصيين او الناظرين اذا باع بحضرة الاخر توقف علي اجازته
او بغيره فباطل واوصاله في النهر الي نيف وثلاثين **وحكمه** اي
بيع الفضولي لو لم يحجز حال وقوعه كما **قبول الاجازة** من المالك
ان اناك البائع والمشتري والمبيع قايما بات لا يتغير المبيع بحيث يعد
اخرات اجازته كالباع حكا **وكذا** يشترط قيام **الثبت** ايضالو
كان عرضا معينا لانه مبيع من وجه فيكون ملكا للفضولي وعليه
مثل المبيع لو مثليا والافقمة وغير العرض ملك للمعين امانة في يد
الفضولي ملق **وكذا** يشترط قيام **صاحب المحتاع** ايضا فلا يجوز
اجازة وارثه لبطالانه بموتة وحكمه ايضا **اخذ المالك الثمن او طلبه**
من المشتري ويكون اجازة عمادية وهل للمشتري الرجوع علي
الفضولي بمثله لو هلك في يده قبل الاجازة الاصح نعلم ان يعلم انه
فضولي وقت الادالات علم قينية واعتمده بت الشحنة واقتر
المصنوع وجزم الزيلعي وبك ملك انه امانة مطلقا **وقوله** اسات
نهر **نعم ما فعلت احسنت او اصبت** علي المختار فتح **وهبت**
الثمن من المشتري والتهدق عليه به اجازة لو المبيع قايما
عمادية **وقوله لا اجيز رد له** اي للمبيع الموقوف فلو اجازته
لم يحو لاث المفسوخ لا يحل خلاف المستاجر لو قال لا اجيز بيع الاجر ثم
اجاز باز وافاد كلامه جواز الاجارة بالفعل والقول وان للمالك الاجارة
والفسخ والمشتري الفسخ لا الاجارة وكذا الفضولي تبليها في البيع

لا في النكاح لانه معبر بزمانية وفي المبيع لو اجاز احد المالكين
غير المشتري في حصة والزمه محمد بها **سبع بات فضولي باع ملكه**
فاجاز ولم يعلم مقدرا التمثيل فلو علم رد البيع فالمعتبر اجازته
لمير ورته بالاجازة كالوكيل حتي يبيع حظه من التمثيل مطلقا بزمانية
المشتري من غاصب عدا فاعتقه المشتري او باعه فاجاز
المالك بيع الغاصب او ادي الغاصب الصناعات الي المالك
علي الاصح هذا **اذا ادي المشتري الصناعات الي المصالح**
زليجي ولو قطع يد **نفذ الاول** وهو العتق **للا الثاني** وهو البيع
لان الاعناق انما يقتصر المالك وقت نفاذه لا وقت بثوته قيد
يعتق المشتري لان عتق الغاصب لا ينفذ بالصناعات لبثوته ملكه
به زليجي **ولو قطع يد** مثلا **عند المشتري فاجاز البيع فارتد**
اي القطع له وكذا كل ما يحدث من المبيع **كالكسب والولد والفقير**
ولو قبل الاجازة يكون للمشتري لان المكرم له من وقت الشرا
بخلاف الغاصب لما مر **ويصدق بما زاد علي نصف التمثيل وجوبا**
لعدم دخوله في ضمانه **فبيع باع عبده غيره بغير امره** قيد اتفاقي
فبرهنت المشتري مثلا علي اقرار البايع الفضولي او علي اقرار رب
العبد انه لم يأمره بالبيع للعبد وادان المشتري رد المبيع ردت
بينهم ولم يقبل قوله للتناقض **كالواقام البايع اليه امره باع بلا امر**
او برهنت علي اقرار المشتري بذلك واصله ان من سعي في
نقص ما تم من جهته لا يقبل الا في مسئلتين **وان اقر**
المكره البايع المذكور ولو عند غير القاضي بجر بات رب العين
لم يأمره بالبيع ووافقه عليه عدم الامر **المشتري انتفى**
البيع لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فاذا توافقا
بطل في حقهما الا في حق المالك للعبد ان كذب بها وادعي انه كان
بأمرة فيطالب البايع بالتمثيل لانه وكيل لا المشتري خلافا للثاني
باع دار غيره بغير امره واقبضها المشتري نهر واما ادخالها
في بنا المشتري فقيد اتفاقا **درد ثم اعترف البايع الفضولي**
بالغصب وانكر المشتري لم يفيض البايع قيمة الدار لعدم
سراية اقراره علي المشتري فان برهنت المالك اخذها لانه

د ١٢

لانه مورد عوايه بها **فروع** باعه فضولي واجره اخيرا وزوجه
او رهنه فاجيزا معا ثبت الاقوى فتصير مملوكة لازمة **فمنع**
سكونته عند العقد ليس باجازة خائفة من اخذ فصل الاقاله والله اعلم
باب الاقاله في لغة الرفع من اقال احد و باي
و شرعا **رفع البيع** وعنه في الجوهره فعبر بالعقد **وتصح ام**
بلفظين ماضيين وهذا ركنها **واحد هما مستقبل**
كأقلني فقال اقلتك لعدم المساومة فيها فكانت كالنكاح وقال
محمد كما بيع قال البرجندي وهو المختار **وتصح ايضا بقا سكتك**
وتركت وتاركت ورفعت وبالتعاطي ولو من احد
الجانبيين **كالبيع** هو الصحيح بزمانية وفي السراجيه لا بد من
التسليم والقبض من الجانبيين **وتوقف علي قبول الآخر**
المجلس ولو كان القبول **فعلا** كالوقطعه او قبضه فور
قول المشتري اقلتك لان من بشرائها اتحاد المجلس و
رضي المتعاقدين او الورثة او الوصي وبقا المحل القابل
للفسخ بالخيار فلو زاد زيادة تمنع الفسخ لم تقع خلافا لها
وقبض بدل التصرف في اقالته وان لا يهب البايع التمثيل
للمشتري قبل وان لا يكون البيع بالثمن القيمة في بيع ما ذوب
وصبي ومتول **وتصح اقاله التولي بات خير الوقف**
والالا الاصل ان ملك البيع ملك اقالته الا في خمس الثلاثه
المذكورة والوكيل بالشرافيل والسلم اشباه السلم ولا
اقالة في نكاح وطلاق وعتاق جوهره وادرا بجرمت باب
التخالف مندونة الحديث ونجيب في عقد مكرره
وفاسد بجر وفيما اذا عتراه البايع يسيرا نهر بحتا فلو فاحتا
فله الرز كما سيجي وحكمها انها **فسخ في حق المتعاقدين**
فيما هو من موبقات بفتح الجيم اي احكام العقد امالو
وجوب بشرط زائد كانت يباع يدرا في حقها ايضا
كانت اشترى يد بين المؤجل عينا ثم تقايلا لم يعد الاجل
مستحق فيصير دينا حالا كانه باعه مكرره وتورده بخيار
بقضاء حال الاجل لانه فسخ ولو كان بركفلا لم تقدر

الكفالة فيها خاتمة ثم ذكر لكونها منسوخة وعاملا لا اول انما
تتطلب بعد ولادة المبيعة لتعذر الفسخ بالزيادة المنفصلة
بعد القبض حقا للمشرع لا قبله مطلقا ثبت ذلك والثاني
تصح بمثل التمث الاول وبالسكوت عنه ويرد مثل
المشروط ولو المقبوض اجودا واردي ولو تقايلا
وقد كسدت رد الكاسد الا اذا باع المتولي او الوصي
لوقف او للمغير شيئا بالثمن قيمته او اشتريا شيئا
باقل منها للوقف او للمغير لم يجز اقالته ولو بمثل التمث
الاول وكذا المازون كأمروا بصلية شرط غير
جنس او اكثر منه او اجله وكذا في الاقل الامع تعيينه
فيكون منسوخا بالاقل لو بقدر العيب لا ازيد ولا انقص
قيل الا بقدر ما يتغيب الناس فيه والثالث لا تقصد
بالشرط الفاسد وان لم يقع تعليقها به كما سيجي
والرابع جاز للبايع بيع المبيع منه ثانيا بعد قبضه
ولو كان بيعا في حقها بطل كبيع من غير المشتري عيني
والخامس جاز قبله المكيل والموزون منه بعدها
بلاعادة كيله وزنه والسادس جاز هبة المبيع
منه بعد الاقالة قبل القبض ولو كان بيعا في حقها
لما جاز كل ذلك وانما هي بيع في حق ثالث او بعد
القبض بلفظ الاقالة فلو قبله فهي فسخ في حق
الكل في غير العقار ولو بلفظ مقاسحة او متاركة
او تراز لم تجعل بيعا اتفاقا ولو بلفظ المبيع فبيع
اجماعا ومخرجه في مواضع فالاول لو كان المبيع
عقارا فسلم الشفع شفعته ثم تقايلا قضى لربها
لكونها بيعا جدي فكانت ثالثتهما والثاني لا يرد
البايع الثاني على الاول بعيب عام بعدها لانه
بيع في حقه والثالث ليس للواهب الرجوع اذا
باع الموهوب له والموهوب من آخر ثم تقايلا
لانه كالمشتري من المشتري منه الرابع المشتري

المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز
للبايع شراء منه بالاقل والخامس اذا اشترى بعروض
التجارة عبدا للخدمة بعد ما حال عليها الحول ووجد
بها عيبا فرده بغير قضا واسترد العروض فهلك
في يده لم تسقط الزكاة والفقيه ثالثا اذا ارد بعيب
بلا قضا اقالته ويزاد التقابض في الصرف ووجوب
الاستبراء لانه حق الله فالله ثالثتهما صدر شرعية
الاقالة بعد الاجارة والرهت فالمرتهن ثالثتهما نهر
فهو شعبة والاقالة يمنع معتها المبيع ولو حكا كابق
لا التمث ولو في بدل الصرف وهلاك بعضها يمنع الاقالة
بقدره اعتبارا للجزء بالكل وليس منه ما لو اشترى
صاحبون الحنف فتقايلا لبقا كل المبيع فتح واذا هلك احد
البدلتين في المقايضة وكذا في السلم صحت الاقالة
في الباقي منها وعلى المشتري قيمة الهالك ان قيمها
ومثله ان مثليا ولو هلك بطلت الا في الصرف تقايلا
فابق العبد من يد المشتري ويجز عن تسليمه او
هلك المبيع بعدها قبل القبض بطلت برارية وان
اشترى ارضا مشجرة فقطعه او عبدا فقطعت
يده واخذ ارضها ثم تقايلا صحت ولزم جميع
التمث ولا شيء لبايع من ارش الشجر والبد
ان عالما به يقطع اليد والشجر وقترا الاقالة وان
غير عالما خير بيت الاخذ بجميع ثمنه او الترك فيه
وفيهما شري ارضا مرزوعة ثم حصده ثم تقايلا صحت
في الارض بصحتها ولو تقايلا بعد ادراكه لم يجز وفيها
تقايلا ثم علم ان المشتري كان وطى المبيعة ردها
واخذ ثمنها وفيها مودة الرد على البايع مطلقا وتصح
اقالة الاقالة فلو تقايلا البيع ثم تقايلا اي الاقالة
ارتفعت وعاد البيع الاقالة السلم فانها لا تقبل
الاقالة لكون السلم فيه دين سقط والساقط لا يغور

م هلاك

اشباه وفيها راس المال بعد الاقالة لهو قبلها فلا يتصرف
فيه بعد ها قبلها الا في مسئلتين لو اختلفا فيه بعد ها
فلا يتخالف ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في الصرف وفيها
اختلفا المتبايعان في الصحة والبهلاط فالقول لمدعي
البهلاط وفي الصحة والفساد لمدعي الصحة **قلت**
الا في مسئلتين الا اذا ادعي المشتري بيعه من باعه باقل
من الثمن قبل النقد وان ادعي البايع الاقالة فالقول للمشتري
مع دعواه الفساد ولو بعكسه تخالف بشرط قيام المبيع
الا اذا استهلكه في يد البايع غير المشتري ورايت معزيا
للخلاصة باع كرمه وسلمه فاكل مشتريه نزل ستر ثم
تقايلا لم يبيع والمدا اعلم **باب المراجعة**
والتولية لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة
والوصيعة لظهورها **المراجعة** مصدر راجع وشرعا بيع
ما طهر من العروضة ولو بهبة او اريث او وصية او
غصب فانه اذا ائتمنه بما قام عليه وبفضل مؤنة وان لم
يكن من جنسه كاجر قصار ونحوه ثم باعه مراجعة علي
تلك القيمة جاز ميسوط **والتولية** مصدر روي غيره
وجعله واليا شرعا يبعده **بمئة الاول** ولو حكا يعني بقمته
وعبر عنها به لانه الغالب **وبشرط صحته كالون العوض**
مثليا او قيميا **ملوكا للمشتري** وكون الرجح شيئا
معلوما ولو قيميا مشار اليه كهدا الثوب لا تغا لجهاالة
حتى لو باعه بربح ده با زيادة اي العشرة با حدي
عشر لم يحز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيخير شرع
المجع عيني **وبينهم البايع الي راس المال اجرة القفا**
والمبايع باي لون كانت **والله راز** بالكسر علم الثوب
والقتال وحمل الطعام **وسوق الغنم** و**اجرة الغسل**
والخياطة وكسوة و**ملعام المبيع** بلا سرق وسقي الزرع
والكروم وكسحها وكري الشاة والانهار وغرس الاشجار
وتخصيص الدار **واجرة السمسار** هو الدال علي مكان

مكان السلعة وصاحبها **المشروط في العقد** علي ما جزم
به في الدرر ورجح في الصراطلاق وضابطه كلما يندب
في المبيع او في قيمته بينهم درر واعتمده العيني وغيره عادة
التجارة بالصنم **ويقول قام علي كذا ولا يقول اشتريته**
لان كذب وكذا اذا قووم الموروث ونحوه او باع برقمه
ولو صادقا في الرقم فتح **لا يضمن اجر الطبيب** والمعلم درر
ولو للمعلم والشعر وفيه ما فيه وكذا اعلمه في الميسر ط
بعدم العرف **والدلالة والرعي** **ولا نفقة نفس** ولا اجر
عمله بنفسه او تطوع به منطوع **وتجعل الايق وكرايت**
الحفظ بخلاف اجرة الخبز فانها تضم كاصح حريمه وكانه
للعرف والا فلا فرق بظهور فتد **بروطا يوخذ في الطر**
يق من الظلم الا اذا اجرت العادة بضمير هذا هو
الاصل كما علمت فليكن المعول عليه كما يفيد كلام
الكامل **فان ظهر خيانته في مراجعة باقرا او البايع او**
برحات علي ذلك او ينكول له عن اليمن **اختد** المشتري
بكل الثمن او رده لغوات الرضا **والتحفظ** قد رخصته
في التولية لتحقيق التولية **ولو هلك المبيع** او استهلكه
في المراجعة **قبل رده** او حدث به ما يمنع منه من **الرد**
لزمه بجميع الثمن **المسمى** **وسقط خياره** وقد منان
لو وجد المولي بالمبيع عيبا ثم حدث اخر لم يرجع بالنقصان
شراه ثانيا يحسن الثمن الاول **بعد بيعه بربح فان**
ربح طرح مارج قبل ذلك **وان استقر في الربح**
ثمنه لم يراج خلافا لهما وهو ارفق وقوله او ثق بحر
ولو بين ذلك او باع بغير الجنس او تحلك ثالث جاز
اتفاقا فتح **راج** اي جاز ان يبيع مراجعة لغيره **سيد**
مشتري من مكانه او مادونه ولو المستقر قد بينه
لرقبته فاعتبر هذا اللقيد لتحقيق الشرافة غير المديون
علي ما اشترى **المادون** **كعكس** نفيا للتمهته وكذا امن
لا تقبل شهادته له كاصله وفرعه ولو بين ذلك راج علي

شرا نفسه بث كمال **ولو كان مضاربا مع عشرة بالنصف**
اشترى بها ثوبا وباعه من رب بخسة عشر **باع الثوب مرا**
بحة رب المال باثني عشر ونصف لان نصف الرخ ملكه
وكذا عكسه كما سيجي في باب تحقيقه في **النهر يرايح** مردها
بلايات اي من غير بيات **انه اشترطه سلبا** اما بيات
نفس العيب فواجب **فتعيب عنده بالتعيب** باقة
سماوية او يصنع المبيع **ووطي الثيب ولم ينقصها الوطي**
كقرض فار حرق نار للثوب المشتري وقال ابو يوسف
وزفر والثلاثة لا بد من بيان قال ابو الليث وبه نأخذ
ورجحه الكمال واقره المصنف **يرايح بيات بالتعيب ولو**
ولو بفعل غيره بغرامره وان لم يأخذ الارش وقيد اخذه
في الهداية وغيرها اتفاقا **فتح ووطي البكر كفسر بستره**
ووطي لصبر ورفق الاوصاف مقصودة بالانلاق ولذا قال
ولم ينقصها الوطي **اشتراه بالقاسية وباع ببيع مائة**
بلايات خير المشتري فان تلف المبيع بعيب او تعيب
فعلم بالاجل لزم كل الثمت حالا وكذا حكم التولية في
جميع مامر وقال ابو جعفر المختار للفتوي الرجوع بفضل
ما بين الحال الموحل بجر ومصنف **ولي رجلا شيئا** اي باعه
تولية بما قام عليه او بما اشتراه به ولم يعلم المشتري بكم
قام عليه فسد البيع لجهالة الثمت وكذا حكم المراجعة وغير
المشتري بين اخذه وتركه **لو علم في المجلس** والابطال و
اعلم انه لا رد بغير فاحش هو مال يدخل تحت تقويم المقويين
في طاهر الرواية وبه افني بعضهم مطلقا كما في القينة ثم رقم
وقال ويفني بالرد وفقا للناس وعليه اکثر واياة المضا
وبه يفني ثم رقم وقال ان عره اي لمز المشتري البايع او
بالعكس او عره الدلال فله الرد والا لا وبه افني صدر
الاسلام وغيره ثم قال وتصرف في بعض المبيع قبل علمه
بالغير غير مانع منه فيرد مثل ما تلفه ويرجع بكل الثمت
علي الصواب انتهى ملخصا لو كان قيميا لم يرد انتهى

انتهى قلبت وبالاخير جزم الامام علي الديت السهر
قدي في تحفة الفقهاء وصحة الزليعي وغيره وفي كفاية
الاشباه عن يبيع الثانية من فضل الغرور لا يوجب
الرجوع الا في ثلاثة منها هذه وضابطها ان يكون
في عقد يرجع نفوه الى الدافع كوربعة واجارة
وخطه رفع اليه **كالايحي** فلو هلكا ثم استحقا رجع علي
الدافع بما ظفره منه ولا رجوع في عارية وهبة كون
القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة
كما يوعده ي او ابني فقد اذنت له ثم ظهر حرا او
ابن الغير رجعا عليه للغرور ان كان الاب حرا والا
فبعد العتق وهذا ان اضاف اليه وامر بما يعتق ومنه
لوييت المشتري او استولد ثم استحقا رجع علي البايع
بقية البناء والولد ومنه ما ياتي في باب الاستحقاق اشترى
فاناعد ارتقني الثالث ان كان الغرور بالشرط كالمو
زوج امرأة علي انها حرة ثم استحققت رجع المخير بقية
الولد المستحق وسيجي اخرا لدعوي **ف**
هل يتقل الرد بالتعريض الي الوارث استهفطر المصنف لا التصريح
بان الحقوق المجردة لا تورث **قلبت** وفي حاشيته
الاشباه لا يث المصنف وبه افني شيخنا العلامة علي المقدسي
مفتي مصر **قلبت** وقد قد مناه في خيار الشرط
معنى بالرد ر كذا المصنف في شرح منظومة الفقيه
ما يتألفه و مال الي انه يورث خيار العيب ونقله عنه
ابنه في كتابه معونة المفتي في كتاب الفرائض وايده بما
في بحث القول في الملك من الاشباه قيل التاسعة ان الوا
رث يرد بالعيب ويصير مغرورا بخلاف الوصي فتأمل
وقد منعت الثانية انه متى عايت ما يعرف بالعيان اتقي
الغرور فتأمل **فصل في التصرف في المبيع**
والثمت قبل القبض والزيادة والخط فيها وتأجيل الديون
مبيع عقار لا يحنى حلاكه قبل قبضه من بايعه

لعدم الفور لنقدرة هلاك العقار حتى لو كانت علوا وعلو
شطنه ونحوه كان منقول **فلا يبيع** اتفاقا ككتابة واجارة
وبيع منقول قبل قبضه ولو من بايعه كاسيحي **بخلاف**
عقده وتدييره **وهيته والتصرف فيه واقراره فيه**
واعارته ورهنه **من غير بايعه** فانه صحيح علي قول
محمد وهو **الاصل** والاصل ان كل عوض ملك ينفسخ بهلا
كقبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا يجازي عيب
والمنفق لو **وهبه من البايع قبل قبضه فقبله البايع**
امتنع من البيع ولو باعه قبله منه لم يبيع هذا البيع ولا يتحقق
الاول لان الهبة مجازية الاقالة بخلاف بيعه قبله فانه
باطل مطلقا جوهره **قلبت** وفي المواهب وفسد
بيع المنقول قبل قبضه انتهى ونفي الصحة يحتملها فتنبه
اشترى مكلا بشرط الكيل حرم اي كره تحريمه **يبعه**
والكله حتى يكيله وقد صرح بفساده وبانه لا يقال لا كله
انما كل حراما لعدم التلازم كاسطه الحال لكونه اكل ملكه
ومثله الموزون والمعدود بشرط العد والوزن
لاحتمال الزيادة وهي للبايع بخلافه مجازية لان الكل
المشتري وقيد به بقوله **غير الدراهم والدنانير** لجواز
التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن كبيع التعاطلي
فانه لا يحتاج في الموزون وانما الي وزن المشتري ثانيا لانه
صار بيعا بالقبض بعد الوزن قبضه وعليه الفتوى خلاصة
وكفي كيله من البايع بحضوره اي المشتري **بعد البيع**
لا قبله اصلا او بعده بقبضه فلو كيد بحضوره رجل
فشراه فباعه قبل كيله لم يجز وان اكتاله الثاني لعدم كيل
الاول فلم يكت قابضا فتح **ولو كانت** المكيل والموزون
ثمنا جازا للتصرف فيه قبل كيله ووزنه لجوازه قبل
القبض فقبل الكيل اولى لا يجرم المزروع قبل زرع
وان اشتراه بشرطه الا اذا افرده لكل ذراع ثمن
فهو في حرمة ما ذكره الموزون والاصل ما مر مرارا

مرارات الزرع وصف لا قدر فيكون كله للمشتري الا اذا
كان مقصودا واستثنى من المال من الموزون ما
يضره التضييق لان الوزن حينئذ فيه وصف **وطا**
التصرف في الثمن بهية او بيع او غيرهما لو عينا او مثلا
ولو دينا فالتصرف فيه تمليك ممت عليه الدين ولو يعوض
ولا يجوز من غيره **بث ملك قبل قبضه سوا ثمنه** **يا**
لتعويض مكيل **اولا** كنقود فلو باع ابلالا هم او بكر
بريه جاز اخذه بدلها شيئا اخر **وكذا الحكم في كل دين**
قبل قبضه كهر واجارة وضمان متلف وبذل خلع و
عقود بمال وموروث وموصى به والحاصل جواز التصرف
في الاثبات والديون كلها قبل قبضها عيني **سوي صرف**
وسلم فلا يجوز اخذ خلاف جنسه لفوات شرطه **وصح**
الزيادة فيه ولو من غير جنسه في المجلس او بعده من
المشتري او وارثه خلاصة ولفظ بئ الملك او من اجني
ان في غير المهر **وقبل البايع** في المجلس فلو بعد بطلت
خلاصة وفيها لو ندم بعد ما زاد اجبر **وكان المبيع**
تايبا فلا تنقح بعد هلاكه ولو حكما علي الظاهر بات باعه
بثم شراه ثم زاده زاد في الخلاصة وكونه محلا للمقابلة
في حق المشتري حقيقة فلو باع بعد القبض او دبر او
كاتب او ماتت الشاة فزاد لم يجر لفوات محل البيع بخلاف
مالواجر او رهت او جعل للحد يد سيف او ذبح الشاة لقيام
الاسم والصورة وبعض المنافع **وصح للخط منه** ولو بعد
هلاك المبيع وقبل قبض الثمن والزيادة **والخط يلتحقان**
بغير باصل العقد بالاستناد فبطل خط الكل وان
الاتفاق في تولية ومراجه وشفعة واستحقاق وهلاك
وحبس مبيع وفساد صرف لكن انما يظهر في الشفعة
للخط فقط **وصح الزيادة في المبيع** ولزم البايع دفعها
ان في غير سلم زيلعي **وقبل المشتري** ويلتحق ايضا
بالعقد فلو عالت الزيادة قبل قبض سقط حصتها

من التمث وكذا لو زاد في التمث عرضا فهلك قبل تسليمه
انفس العقد بقدره فتيته **ولا يشترط الزيادة**
هنا قيام البيع فتصح بعد هلاكه بخلافه في التمث
كامر **ويصح الخط من المبيع ان كان المبيع ديناً**
عينا لا يصح لان اسقاط واسقاط العين لا يصح بخلاف
بخلاف الدين فيرجع ما دفع في براءة الاسقاط لا في براه
لاستيفاء اتفاقا ولو اطلقها فقولات واما الابرا المضاف
الي التمث فمصح ولو بهينة او حط فيرجع المشتري بما
دفع علي ما ذكره السرخسي فيتأمل عند الفتوي بحجر
قال في التهر وهو المناسب للاطلاق وفي البرازنية
باع علي ان يهر من التمث كذا لا يصح ولو علي ان يحط
من ثمنه كذا جاز الحق لخط باصل العقد دون الهبة
والاستحقاق لبائع ومشتري او شفيع يتعلق بما وقع
عليه العقد ويتعلق بالزيادة ايضا فلوردد بنحو
عيب رجع المشتري بالكل ولزم كل دين ان قبل المديون
الا في سبع علي ما في مداينات الاشياء بدل صرف وسلم
وتمت عند اقالته وبعد ها وما اخذ به الشفيع ودين الميت
والسابع القرض فلا يلزم تاجيله الا في اربع اذا كانت
مجهولا او حكم ما لم يكن بلزوم بعد اصل الدين عنده
او احواله علي اخر فاجله المقتضى او احواله علي مديون
موجب دينه لان الحوالة تبرير والرابع الوصية او وصي
بان يقرض من ماله الف درهم فلا تأت سنة فيلزم في
من ثلثة ويسامح فيها نظرا للموصي او وصي بتاجيل
قرضه الذي له علي زيد سنة فيصح ويلزم وطأ اصل
ان تاجيل الدين علي ثلاثة اوجه باطل في بدل صرف
وسلم وصحيح غير لازم في قرض واقالة وشفيع
ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك واقرة المصنف
وتعقبه في النهر بان المالحق بالقرض تاجيله باطل
قلت ومن حيل تاجيل القرض كفالته موحلا

تاجيل م

موجلا فبينا اخرعت الاصيل لان الدين واحد بحجر وتقر في
خاصة فلتحفظ وفي حيل الاشياء حيلة تاجيل دين الميت ان
يقرا الوارث بان تضمن ما علي الميت في حياته موجلا الي كذا
ويصح قد الطالب ان كان موجلا عليهما ويقرا الطالب
بان الميت لم يترك شيئا والا لامر الوارث بالبيع للدين وهذا
علي ظاهرا لرواية من ان الدين اذا حل بموت المديون
لا يحل علي كفيله **قلت** وسجي اخر الكتاب انه لو حل
بموته او اراه قبل حلوله ليس له من المراجعة الا بقدر ما مضى
من الايام وهو جواب المتأخرين **فصل**
في القرض هو لغة ما تعطيه لتتقاضاه وشرعا ما تعطيه
من مثلي لتتقاضاه وهو اخص من قوله **مقد مخصوص**
اي بلفظ القرض ونحوه **يرد علي دفع مال** بمنزلة الجنس
مثلي خرج القيمي **لاخر ليرد مثله** خرج نحو وربعة وهبة
وضع القرض **في مثلي** هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك
لا في غيره من القيمات كحيوان وحطب وعقار وكل متقا
وت لتعد والمثل واعلم ان المقبوض بقرض فاسد
لمقبوض يبيع فاسد سواء فيجرم الانتفاع به لا يبعد لشبوت
المكذ جامع الفصوليين **فيصح استقراض الاراهم**
والدنانير وكذا كل ما يكال او يوزن او يعد متقاربا
فصح استقراض جوز وبيض وكاغد عدا ولحم
وزنا وخبز وزنا وعددا كما سجي **استقرض من الفلوس**
سب الرابحة والعمالي فلكسدت فعليه مثلها كاسدة
ولا يقرب قمتها وكذا كل ما يكال ويوزن لما مر انه مضمون
بمثله فلا عبوة بغلاية ورخصه ذكره في المبسوط من غير
خلاف وجعله في البرازنية وغيره علي قول الامام وعند
الثاني عليه قمتها يوم القبض وعند الثالث قمتها في اخر
يوم رواجها وعليه الفتوي قال وكذا الخلاف اذا **استقرض**
ملعا ما بالعراق ناخذه **مباح** **القرض بمكة** **فعليه**
قيمتها بالعرف يوم اقرضه **عند الثاني** **وعند الثالث**

يوم اختتمها وليس عليه ان يرجع معه الى العراق
 فانه اذا مر ولو استقرض الملعوم ببلد الطوام
 فيرجع فيه فليقيم المقرض في بلد الطوام فيه غالي
 فانه المطالب يحقر فليس له حبس المطلوب ويوم
 المطلوب بان يوثق له بكفيل حتى يعطيه طوعا
 البلد الذي استقرض منه فيها استقرض شيئا من
 الفلكه كالا او وزنا فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر
 صاحب القرض على تأخيرها الي محي الدين الا ان
 يتراضيا على القيمة لعدم وجوده بخلاف الفلوس اذا
 كسدت وتمازى في صرف الخائبة **ويملك المستقرض القرض**
بنفس القبض عندها اي الامام ومحمد خلا فاللثاني
 فلم يرد المثل ولو قاما خلا فله بناء على انعقاده بلغة القرض
 وفيه تفهيمات وينبغي اعتماد الانعقاد لا فادته الملك
 الحال بحر وجاز شرا المستقرض القرض ولو قايما من
 المقرض بدراهم مقبوضة فلو تفرقا قبل قبضها بطل
 لانه افتراق عن دين بزارية فليحفظ **اقرض صيدا**
محجورا فاستهلكه الهبي لا يضمن خلا فاللثاني **ولذا**
 الخلاف لو باع او او دعه ومثله المعتوه **ولو كان المستقرض**
عبدا محجورا لا يؤخذ به قبل العتق خلا فاللثاني **وهو**
كالوديعه سوا خائبة وفيها استقرض من اخرد را هم
 فانه المقرض بها مقال المستقرض القها في الما قالها
 قال محمد لا شيء على المستقرض وكذا الدين والسلم
 بخلاف الشراء والوديعه فان بالالقاء بعد قابضا والفرق
 ان له اعطاه غيره في الاول لا الثاني وعزاه لغريب الرواية
 وفيها القرض لا يتعلق بالجائز من الشرط فالفاستد
 منها لا يبطل ولكنه يلغو بشرط رد شيء اخر فلو استقرض
 الدراهم المكسورة على ان يودي صحيحا كان باطل
 وكذا لو اقرضه طوعا بشرط رده في مكان اخر وكان
 غلبه مثل ما قبض فان اجود بلا شرط جاز ويجبر

ويجبر الدين على قبول الاجود وقيل لا يجبر وفي الخلاصة
 القرض بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على ان
 يكتب به الى بلد كذا اليوفي دينه وفي الاشباه كل قرض جبر
 نفعاً حرام فله للمقرض سكني المرهونة باذن الراهن
فروع استقرض عشرة دراهم وارسل عبده
 لاختها فقال المقرض دفعته اليه واقر العبد به وقال
 دفعته الي مولاي فانكر المولي قبض العبد والعشرة
 فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه
 اقرانه قبضها بحق انتهى عشر ورجلا حوا واستقرضوا
 من رجل وامرؤه بالدفع لاحدهم فدفعت ليس له ان
 يطلب منه الا حصته **قلت** ومفاده صفة التوكيل
 يقبض القرض لا بالاستقرض قنية وفيها استقرض
 العجين وزنا يجوز وينبغي جوازه في الخيرة بلا وزن
 سيئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خيرة يتعاطاها
 الجيران ا يكون ربا فقال ما راه المسلمون حسنا فهو عند
 الله حسن وما راه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وفيها
 شرا الشيء اليسير يثبت غال الحاجة القرض يجوز ويكره
 واقره المهن **قلت** وفي معروضات المفتي ابوا
 السعود لو اذات زيد العشرة باثني عشر او بثلاثة
 عشر بطريق المعاملة في زمانا بعدات ورد الامر
 السلطاني وقتوي شيخ الاسلام بان لا تعطي العشرة
 بازيد من عشرة ونصف ونه على ذلك فلم يثبت ما اذا
 يلزمه **فاجاب** يعذر ويجيب الى ان تظهر
 توبته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما اخذ
 من الربح لصاحبه **فاجاب** ان حصله منه بالتراضي
 ورد الامر بالرجوع لكن يظهر ان المناسب الامر
 بالرجوع واقبح من ذلك السلام حتى ان بعض القوي
 قد خرجت بهذا المضمون انتهى والله تعالى اعلم
باب الربا هو لغة مطلق الريادة وشرعا

فضل ولو حكما فدخل ربا النسبة والبيع الفاسدة فكلها مت
من الربا فيجب رد عيب الربا لو قايلا لانه لانه
ملك بالقبض قينة **وخرج خال عن عوض** خرج مسئلة
صرف الجنس لخلاف جنسه **بمعيار شرعي** هو الكيل
والوزن فليس الزرع والزرر بر **بامشروط** ذلك الفضل
لاحد المتعاقدين اي بايع او مشتر فلو بشرط لغيرها
فليس بر بايل ببيع فاسد **في المعاوضة** فليس الفضل
في الهبة بر با فلو بشري عشرة دراهم ففئة بعشرة دراهم
وزادة دانقات وهب منها انعدم الربا ولم يفسد
الشر او هذا ان ضربها الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم
كما في المنع عن الزخيرة عن محمد وفي صرف المجمع
ان صحة الزيادة والخط قول الامام وان محمد اجاز
الخط وجعله هبة مبتدأة كخط الثمن وابطال الزيادة قال
بت الملك والفرق بينهما خفي عندهي قال وفي الخلاصة لو
باع درهما بدرهم واحد هما اكثر وزنا فحله فزيادة جاز
لانه هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة لحم بلحم اكثر وزنا
فوهبه الفضل لم يجز لانه هبة مشاع يقسم انتهى **قلت**
وما قد منعت الزخيرة عن محمد صريح في عدم الفرق بينها
وعليه فالكل من الزيادة والخط والعقد صحيح عند محمد
وكذا عند الامام سوي العقد فيفسد لعدم التساوي
فليحفظ قاضي لم ارم من نبيه علي هذا **او علته** اي علة التحريم
الزيادة **القدر المعهود** بكيل او وزن **مع الجنس فان**
وجد احرم الفضل اي الزيادة **والنسا بالمد** والتاخير
فلم يجز بيع فقير بر فقير منه متساويا او احدها ساسا
وان عدم ما بكسر الدال من باب علم بت ملك **حلا** كسروي
مرويين لعدم العلة فبقي علي الاصل الاباحة **وان وجد**
اسد اي القدر وحده او الجنس **حل الفضل وحرم النسا**
ولو مع التساوي حتى لو باع عبدا بعبدا الي اجل لم يجز
لوجود الجنسية واستثنى في المجمع والدراسلا منقود

كل ٢

منقود في الموزون كيلا يفسد اكثر ابواب السلام ونقل بت
الحال عن الغاية جواز اسلام الحنطة في الزيت **قلت**
ومقاده ان القدر بانفراده لا يحرم النسا بخلاف الجنس
فليحرم وقد مر في السلام ان حرمة النسا تتحقق بالجنس
وبالقدر المتفق قينة ثم فرع علي الاصل الاول بقوله
وحرم بيع كيلي وزني بجنسه متفاضلا ولو غير معلوم
خلافا للشافعي **جنس كيلي** **وحدي** وزني ثم اختلاف الجنس
يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود كما بسطه
الحال **وحل** بيع ذلك **متا فلا** لا متفاضلا **وبلا معيار شرعي**
فان الشرع لم يقدر المعيار بالزرة ومادون نصف صاع
كحقة بحفتين وثلاث وخمس ما لم يبلغ نصف الصاع
وتفاضت بتفاضلتين **وفلس بفلسيت** او اكثر باعيانها
لواخذه كان او لي ما في التهرانه قيد في الكل فلو كانا
غير معينين او احدهما مال لم يجز اتفاقا **وقرة بقرتين**
وبهية بيضتين وجوزة بخوزتين وسيفا بسيقين
ودواة بد واثنت واثنا باثقل منه ما لم يكت من
احد النقد بيت فيمتنع التفاضل فتح وأبرة بابرتين
وزرة من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت
الوزن مثلها فجاز الفضل لفقد القدر وحرم النسا
لوجود الجنس حتى لو اتفق كحقة بحفتين شعير
فجعل مطلقا لعدم العلة وتحريم الكل محذو وصح
كما نقله الحال **وما نهى الشارع علي كونه كليا كبر**
وشعير وتمر ومالح **او وزنيا** كذهب وفضة **فهو**
كذلك لا ينقير ابدأ **فلم يبيع** **حنطة بحنطة وزنا**
كما لو باع ذهبا بذهب او فضة بفضة كليا ولو
مع التساوي لان النهر اقوي من العرف فلا
يترك الاقوي بالادني **وما لم ينصب عليه حمل**
علي العرف وعند الثاني اعتبار العرف مطلقا
ورجح الحال وخرج عليه سعدي افندي استقرا

الدراهم عدد دا وبيع الدقيق وزنا في زماننا يعني
بمثله وفي الكافي القوي على عادة الناس تجر واقره
المهنف **والمعتبر تعين الربوي في غير الشهر**
ومصوغ ذهب وفضة **بلا شرط تقايف** حتى لو
باع برأيه بعينها وتفرقا قبل القبض جاز خلافا للشافعي
في بيع الطعام ولو احدى هادين اثبات هو الثمن وعين
قبل التفرق جاز والا لا كيبه ما ليس عنده سراج
وجيد مال الرب بالاحقوق العباد و رديه سواء الا
في اربع مال وقف وتيمم ومريضة وفي القلب الرهن
اذا انكسر اشباهه **باع فلو ساء مثله او بدراهم او**
دنانير فان نقدا احدهما جاز وان تفرقا بلا قبض
احدهما لم يجز كما مر **كاجاز بيع لحم بحيوانات ولو من**
جنس لانه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز
كيف ما كان بشرط التعيين اما ببيته فلا بشرط محمد
زيادة المجاسف ولو بالفتح مذ بوحته بحيث او بمذبوحة
جازا اتفاقا وكذا المسلمون ختم ان تشا ويا وزنا بـ
ملك واراد بالمسلوغة المقصولة عن السقط كرش
وامعاجر **وكاجاز بيع كرباس بقطن مطلقا كيف**
كان لاختلافهما جنسا **كبيع قطن بغزل القطن في**
قول محمد وهو **الاصح** حاوي وفي الفتية لا بأس
بغزل قطن بثياب قطن يد ابيد لانهما ليسا
بموزونين ولا جنسين وكذلك غزل كل جنس بثيابه
اذا لم توزن **وكبيع رطب برطب او بتمر مثالا**
كيلا لا وزنا خلافا للعيث في الحال لا المال خلافا لهما فلو
باع جازفة او موازنة لم يجز اتفاقا بـ **ملك وعنب**
بعنب او بزيب مثالا كترك وكذا كل ثمرة خفف
كتين ورمات يباع رطبها برطبها ويا سها كبيع بر
رطبها او بملو لا مثله وباليابس وكذا بيع تمر او زبيب
منقوع مثله او باليابس منها خلافا لـ **محمد زليبي** وفي

وفي العناية كل تفات خلقي كالتمر والرطب والجيد والودي
فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد كالخفلة
بالدقيق والخفلة المقلية بغيرها يفسد كما سيجي **وكبيع**
لحم مختلف بعضها ببعض متفاضلا يد ابيد **ولبت**
بقر وعنم وخل وقل بفتحيت ردي الثمن وخميه باعتبار
العادة **خل عنب وشحم بملت بالية** بالفتح ما يسميه
العوام لية **او لحم وخبز** ولو منته به **ير او دقيق**
ولو منته وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن منزلي
بالنفسج بغير المنزلي منه **متفاضلا** او وزنا كيف كانت
لاختلاف اجناسهما فلو اخذ لم يجز متفاضلا الا في لحم الطير
لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز زليبي وفي الفتح
لحم الدجاج والاوز وربي في عادة مصر وفي الشهر
فعده في زمنه اما في زماننا فلا والحاصل ان الاختلاف
باختلاف الاصل او المقصود او بتبدل الصفة فليحفظ وجه
الاخير للخبر سر به يفتي د اذا في بشرائط السلم لحاجة
الناس والاحوط المنع اذ قل يقبض من جنس ماسي وفي
القهيستان معنى يا لخزانة الاحسن ان يبيع خاتما مثلا
من الخبز بقدر ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف
بصفة معلومة ثمنا حتى يصير دينا في ذمة الخبز ويسلم
لخاتمه ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه معزيا للمضمرات
يجوز السلم في الخبز وزنا وكذا عد دا وعليه الفتوي
وسيجي استقراره ايضا **وجاز بيع اللبت بالجبن**
لاختلاف المقاصد والاسم حاوي **لا يجوز بيع البر**
بدقيق او سويق هو المجروش ولا يبيع دقيق
بسويق ولو منتهسا او بالعدم المسوي فيجزم لشبهة
الربا خلافا لهما واما بيع الدقيق بالدقيق منتهسا ويا كيلا
اذا كانا مكبوسين فجاز اتفاقا بـ **ملك كبيع سويق**
بسويق وخفلة مقلية بمقلية واما المقلية بغيرها ففاسد
كما مر **ولا الزيتون بزيت والسهم بجل** بجل بمهملة السج

الشريح حتى يكون الزيت والحل اكثر مما في الزيتون والسمسم
ليكون قدره مثله والزايد بالتقل وكذا كل ما يستغل قيمته ولين
بسمه يجوز به هند وعنب بعصره فان لا قيمته له كبيع تراب
ذهب بذهب فسد بالزيادة لرب الفضل **ويستقرض**
الحنز وزنا وعددا عند عهد وعليه القنوي بن ملك و
استحسنه الكال واختاره المصنف تيسيرا وفي المجتبى
باع رغيفا نقد ابرغيفين سنية جاز وبكسره لا وجاز بيع
كسرانه كيف كان **والارباب بين سيد وعبد** ولو دبرا الاما بتا **انما**
د ينم مستقر قال ر قنم وكسبه فلو مستقر فحقق
الربا انقا بمت ملك وغيره لكن في البحر عن المعراج
الحقيق الاطلاق وانما يرد الزايد لا للربا بل لتعلق
الغرماء **والارباب بين متفا وضيق** **وشريكي عنات**
اذا تبايعا من قاهما اي ماله مال الشركة زيكي
والابن حربي ومسلم مستامن ولو بعقد
فاسد او قمار **ثمة** لان ماله ثمة مباح فيحل برضاه
سطاة بلا غدر خلا فاللثاني والثلاثة **وحكم من**
اسلم في دار الحرب ولم يهاجر حربي فله مسلم
الربا معه خلا فاهما لان ماله غنم معصوم فلو هاجر
البنان ثم عاد اليهم فلا ربا انقا جوهرة **قلت**
ومن يعلم حكم من اسلم ثمة ولم يهاجر والحاصل ان الربا
حرام الا في هذه الستة مسائل **باب الحقوق**
في المبيع اخرها لتبعيتها ولتبعيتها ترتيب للجامع الصغير **اشترى**
بثا فوخر اخر لا يدخل ثبنا العلو مثلث العيب **ولو قال**
بكل حق هو له او بكل قليل وكثير **الم ينهي عليه** لان
الشيء لا يستتبع كذا **يدخل العلو بشر انزل** هو مالا
امتطيل فيه **الابل كل حق هو له او مرفق** اي حقوقه
كطريق ونحوه وعند الثاني المرافق المنقاع اشباه او
بكل قليل او كثير هو فيه او منه ويدخل العلو بشراء وان
لم يذكر شيئا ولو الابنية بتراب او بخيام او قباب وهذا

وهذا التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو بلا ذكر
في الصور كلها فتح وكافي سوا كان المبيع بيتا فوخر علوا وغيره
الادار الملك فتسهي سراي نهر كما يدخل في شرا الدار
الكيف ويبيد الماء والاشجار التي في صحنها وكذا البستان
الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا
كان اصغر منها فيدخل تبعا ولو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط
زيكي وعيني **والفظة لا تدخل في الدار** لبنائها على الطريق
فاخذت حكم **الابل حق ونحوه** مما مر وقال ان مفتحا في
الدار تدخل كالعلو ويدخل الباب **الاغظم في بيع بيت**
او دار مع ذكر المرافق لان من مرافقها خائبة لا
يدخل الطريق والمسيل **والشرب الا بنحو كل حق**
ونحوه مما مر بخلاف **الاجارة** لدار وارض فتدخل بلا
ذكر لانها تعقد للانتفاع لا غير **والرهن والوقف**
خلاصة ولو اقر بدار او صالح عليها او اوصى بها
ولم يذكر حقوقها ومرافقها لا يدخل الطريق
كالبيع ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق
الابرضي صريح نهر عن الفتح وفي الحواشي البيهقي
ينبغي ان يكون الرهن كالمبيع ان لا يقصد به الانتفاع
قلت هو جيب لولا مخالفة المنقول كما مر ولفظ
الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن والصدقة
الموقوفة كالاجارة واعتمده المصنف تبعا للبحر نعم
ينبغي ان تكون الهبة والنكاح والخلع والعنف على مال
كالبيع والوجه فيها لا يخفى انتهى والله تعالى اعلم
باب الاستحقاق هو طلب الحق **الاستحقاق**
نوعان احدهما مبطل الملك بالكلية **كالعنف** والحرية
الاصلية ونحوه كتدبير وكابة **وثانيهما ناقل** له من شخص
الي اخر **كالاستحقاق به** اي بالملك بان ادعي زيد علي
بكرات ما في يده من العبد ملك له ورهن **فالناقل**
لا يوجب فسخ العقد على الظاهر لانه لا يوجب بطلا

اذا ثبت باقرار المشتري او بكونه له غير المبيع او باقرار
 و بكونه المشتري بالحق او بكونه له فلا يجب
 الرجوع بالثمن لانه اقراره لا يكون حجة في حق
 وفي زيادات اية كبرية حادثة الجارية او الماشية
 و ارادوا استحقاق جبر باقرار المشتري او بكونه
 غير المبيع لا يرجع عليه بايع بالثمن فانه اقام
 المشتري البينة انه الدار ملك المستحق
 ليرجع على بايعه بالثمن لا يستحق بينة اقام
 البينة على اقرار البائع بملكه و كذا يجب
 بينة بائنه ما هي للمدعي كان له ملك لانه
 يحتمل انه يملك في البينة فيصير بكونه للمدعي
 و يترد منه الثمن بعد ذلك كذا في العاوية
 وهذا ما يجب حفظه انتهى و

الملك والحكم به حكم علي ذي اليد وعلي من تلقا الملك
منه ولو مورثه فباعتدي الي بقية الورثة اشباه **فلا**
تسمع الملك منهم للحكم عليهم **لا بدعوي التنازع ولا**
يرجع احد من المشتريين **علي بايعه مالم يرجع عليه**
ولا علي الكفيل مالم يقض علي المالك قوله عنه لئلا يجمع
 ثمتان في ملك واحد لان بدل المستحق مملوك ولو
 صالح بشيء قليل او ابراعت منه بعد الحكم له بل لا يرجع
 يرجع عليه فلما يبرأت يرجع علي بايعه ايضا لزال
 البدل عن ملكه ولو حكم المستحق فصالح المشتري لم
 يرجع لانه بالصالح ابطال حق الرجوع وتمامه في جامع
 الفصولين **والمبطل يوجب** اي يوجب فسخ العقد اتفاقا
فلكل واحد من الباعين الرجوع علي بايعه وان لم يرجع
عليه ويرجع هو ايضا كذلك **علي الكفيل ولو قبل القضا**
عليه لعدم اجتماع الثمين اذ بدل الحر لا يملك **والحكم بالحرية**
الاصلية حكم علي الكافة من الناس سواء كانت بينة او
 بقوله انا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق اشباه **فلا**
تسمع دعوي الملك من احد وكذا العتق وفروعه
 بمنزلة حرية الاصل **واما الحكم بالعتق في الملك المؤرخ**
فعلي الكافة من وقت التاريخ ولا يكون قضا قبله
 كما بسطه من لا خسر و او يعقوب باشا فاحفظه فان اكثر
 الكتب عنه خالية **واختلفوا في القضا بالوقف قيل بالحرية**
وقيل لا فتسمع فيه دعوي ملك اخر و وقف اخر وهو
الختار وصحة العهادي وفي الاشباه القضا بتعدي
 في اربع حرية ونسب ونكاح وولا وفي الوقف يقتصر علي
 الاصل **ويثبت رجوع المشتري علي بايعه بالثمن ان ا**
كان الاستحقاق بالبينة لما سمي انها حجة متعدي اما ان
 كان الاستحقاق باقرار المشتري او بكونه له فلا رجوع
 لانه حجة قاصرة والاصل ان البينة حجة متعدي تظهر في
 حق كافة الناس كذا في كل شيء كما هو ظاهر كلام

كلام الذيلعي والعيني بل في عتق وخوه كما ذكره المصنف
لا الاقرار بل هو حجة قاصرة علي المقر لعدم ولايته علي
 غيره بقي لواجتهاد فان ثبت الحق بهما قضي بالاقراء
 الا عند الحاجة فبالبينة او في فتح ونهر **فلو استحققت**
مبيعة ولدت عند المشتري لا بالاستيلاء **ببينة تتبعها**
ولدها بشرط القضا به اي بالولد في الاصل زيلعي وكلام
 البراري يفيد تقييده بما اذا سكنت الشهود فلو بينا انه
 لذي اليد او قالوا لا ندري لا يقضي به نهر ثم استيلا ده
 لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فيكون ولد المقر ورجرا
 بالقيمة مستحقه كما في باب دعوي النسب **وان اقر**
 د واليد بهما الرجل لا يتبعهما في اخذها وحدها والفرق
 ما مرميت الاصل وهذا اذا لم يدع المقر له فلو ادعاه
 تتبعها وكذا ساير الذوايد نعم لاضمان بهما كهما
 كذا ويد المغموب و لم يذكرا النكول لانه في حكم الا
 قرار فمستثنى معزيا للعهدية **ومنع التناقض**
 اي التذافع في الكلام **دعوي الملك** لعين او منفعة
 لما في المصغري طلب نكاح الامت يمنع دعوي ملكهما وكا
 يمنعها لنفسه بمنعها لغيره الا اذا اوفت وعل يفي
 امكان التوفيق خلاف استحققه في متفرقات القضا
 وفروع هذا الاصل كثيرة سيجي في دعوي
 ومنها ادعي اخرائه اخوه وادعي عليه النفقة فقال المدعي
 عليه ليس هو باخي ثم مات المدعي عن تركه فجا المدعي
 بطلب ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل للتناقض
 وان قال اي او ابني قبل والاصل ان التناقض
 لا يمنع دعوي ما يجني سببه **كالنسب والطلاق وكذا**
الحرية فلو قال عبد لمشترا اشتري فانا عبد لزيد
فاشتراه معتمد علي مقالته فاذا هو حر اي ظهر
 انه حر فان كان البائع حاضرا او غايبا غير معروفة
 يعرف مكانه **فلا شيء علي العبد** لوجود القابض

والارجع المشتري علي العبد بالثبث خلافا للثاني
ولو قال اشترى بقطا او انا عبد فقط لا رجوع عليه اتفاقا
درر ورجع العبد علي البايع اذا ظفر به بخلاف الرهن
بان قال ارتهني فاني عبد لم يضمن اصلا والاصل ان
التقريب يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا
الوثيقة باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه
قبل والا لالات مجرد لا يزيد الملك بخلاف الاعتاق فتصح
واعتمده المصنف تبعا للمهر علي خلاف ما صوبه الزيلعي و
تقدم في الوقف وسحب اخرا الكتاب لشترى شيئا ولم
يقطعه حتي ادعاه اخرا انه له لا تشيع دعواه المحصور
البايع والمشتري للقضاهما ولو قضى له بخصمتهما ثم
برهن احد هما علي ان المستحق باعه من البايع ثم
هو باعه من المشتري قبل ولزم البيع وتماه في الفتح العبد
تاريخ الغيبة بل العبرة لتاريخ الملك فلو قال المستحق
عند الدعوي غابت عني هذه الدابة منذ سنة فقبل
القضاهما للمستحق اخرا المستحق عليه البايع عن الفضة
فقال البايع لي بينت انهما كانت ملكا لي منذ سنتين
مثلا وبرهن علي ذلك لا تشيع الخصومة بل يقضي بما
للمستحق ببقاء دعواه في ملك مطلق خال عن تاريخ
من الطرفين **الملك يكون ملك الغير لا يمنع من الرجوع**
علي البايع عند الاستحقاق فلو استولر مشتري يعلم
غصب البايع اياها كانت الولر رقيقا لانعدام الغرور
ويرجع بالثبث وان اقر ملكية المبيع للمستحق درر وفي
القنية لو اقر بالملك للبايع ثم استحق بغيره من بعده
ورجع لم يطل اقراره فلو وصل اليه بسبب ما لم يتسليمه
اليه بخلاف ما اذا لم يقبل لانه محتمل بخلاف النص **الحكم القاضي**
يسجل الاستحقاق بشهادة انه كتابه قاضي كذا لالات
الخط يشبه الخط فلم يجر الا اعتماد علي نفس السجل بل لا بد
من الشهادة علي مضمونه ليقتضي للمستحق عليه بالرجوع

بدون م

العلم م

بالرجوع بالثبث كذا الحكم فيما سوي نقل الشهادة
والوكالة من محاضر وسجلات وصكوك لالات المقصود بكل م منها
الزام الخصم بخلاف نقل شراؤه وكالة لا نفيها التحصيل
العلم للقاضي ولزم سلامتهم ولو لخصم كافرا **والارجوع**
في دعوي حق مجهول من دار صولح علي شيء معين
واستحق بقضاهما لحوار دعواه فيما بقي ولو استحق كلهما
رد كل العرض لدخول المدعي في المستحق واستفيد
منه اي من جواب المسئلة امرات احد هاهنا صحة الصلح
عن مجهول علي معلوم لالات جهالة الساقط لا تقضي
الي المنازعة والثاني عدم اشتراط صحة الدعوي لصحة
لجها لزم المدعي به حتي لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره
به **ورجع** المدعي عليه بخصمه في دعوي كلهما ان استحق
شيئ **منها الفوات** سلامة **المبدل** قيد بالمجهول لانه لو
ادعي قدرا معلوما كربعها لم يرجع ما دام في يده ذلك
المقدار وان بقي اقل رجع بحساب ما استحق منه
فرض لو صالح من الدنانير علي دراهم وقضى
الدراهم فاستحققت بعد التفريق رجع بالدنانير
لانات هذا الصلح في معنى الصرف فاذا استحق البذل
بطل الصلح فوجب الرجوع درر وفيها فروع اخر
فتنظره وهي المظومة المحببة منها قوله لو مستحقا
قوله لو مستحقا ظهر المبيع حالا

لو مستحقا ظهر المبيع له علي بايعه الرجوع
بالثبث الذي لم قد د فعا لالات البايع هاهنا ادعي
بان كانت قد يما اشترى ذلك من المشتري بلا امر
ولو اشترى خراصة وانفقا شيئا علي تغييرها وطلفا
ذاك يسوي بعدا ساهما ثم استحق رجل تمامها
فالمشتري في ذلك ليس راجعا علي الذي عند التلك بايعا
ولا علي ذاك المستحق مطلقا بهذا الذي كان عليه اتفاقا
وان مبيع مستحقا ظهر ثم قضى القاضي علي من اشترى

به فصالح الذي ادعاه **صالحا** علي شئ له **اداه** **هـ**
يرجع في ذاك بكل التمت **علي** الذي قد باعه فاستتب **هـ**
وفي المينة شري دارا وبيت فيها فاستحققت رجع بالتمت
وقيمة البناء مينا علي البايع اذا سلم النقص اليه يوم تسليمه وان
لم يسلم فبالتمت لا غير كالمواستحققت بجميع بنائها ما تقررات
الاستحقاق متى ورد علي ملك المشتري لا يوجب الرجوع
علي البايع بقيمة البناء مثلا ولو حفر بيرا او نقي البالوعة او رم
الدار شيئا ثم استحققت لم يرجع بشئ علي البايع لان الحكم
يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسئلة الخرابه حتي لو
كتب في الصك ما انفق المشتري فيها من نفقة او رم فيها
من مرمه فعلي البايع فسد البيع ولو حفر بيرا وطلوها يرجع
بقيمة الطي لا بقيمة الحفر فاذا شرطاه فسد وكذا لو حفر
ساقية ان قنطر عليها رجع بقيمة القنطرة لا بنفقة حفر
الساقية وبالجملة فانما يرجع اذا بني فيها او غرس بقيمة ما يمكن
نقصه وتسلمه الي البايع فلا يرجع بقيمة حصص وطين وقمامه
في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شري كرمات
استحق نصفه له رده ان لم يتغير في يده ولم ياكل من ثمره
ولو شري ارضين فاستحققت احديهما ان قبل القنصف
خير المشتري وان بعده لزمه غير المستحق بحصته من التمت
بلا خيار ولو استحق العبد والبقرة لم يرجع بما انفقت
ولو استحق ثياب القنط وبردعة الحمار لم يرجع بشئ
وكل شئ يدخل في البيع تبعا لاحتصه له من التمت ولكن
يخير المشتري من قنينة ولو استحققت من يد المشتري
الاخير كان قضا علي جميع الباعة ولكل ان يرجع علي باعه
بالتمت بلا اعادة بينة لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه
المشتري عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لرات
يرجع قال الانري ان المشتري الثاني لو ابرء الاول من
التمت كان الاول الرجوع كالموجود العبد جدا فلكل الرجوع
قبل خاتمة لكن في الفصول ما يخالف قنينة ولو اشترى عبدا

بنا ٢

عبدا فاعتقه بمال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق
بالمال علي المفق ولو شري دارا بعد واخذت بالشفعة ثم
استحق العبد بطلت الشفعة وياخذ البايع الدار من الشفع
لبطلات البيع انتهى **باب السلم هو** لغة كالسلف
وزنا ومعنا وشرعا **بيع اجل** وهو المسلم فيه **باجل** وهو
راس المال **وركنه ركن البيع** حتي ينقصد بلفظ بيع في
الاصح **ويسمى** صاحب الدار **هم رب السلم** والمسلم بكسر
اللام **ويسمى** الاخر المسلم اليه **والحنطة** مثلا المسلم فيه والتمت
راس المال **وحكمه** ثبوت الملك للمسلم اليه **ولرب السلم**
في التمت والمسلم فيه لف ونشر مرثب **ويصح فيها امكن**
ضبط صفة **كجودته** و **ردائه** و **معرفة قدره** **مكبل**
وموزون وخرج بقوله **لمت** الدار **هم والد** ثانيا
لانها اثبات فلم يجر فيها السلم خلا فاما ملك **وعدي**
مقارب **كجوز** و **بيض** و **فلس** و **مكثري** و **مشش** **تين**
ولبن بكسر اللام **اليها** **واجر** **بلبن** **معين** بين صفتيه
ومكان ضرب خلاصة **وررعي** **كثوب** **بيت** **قدره** **طولا**
وعرضه **وصفته** **كقطعت** و **كتات** و **مركب** **منها** **ومنعته**
كعمل **الشام** **او مصر** **او ريد** **او عمر** **ورقته** **او غلظه**
ووزنه **ان بيع به** **فات** **الدنيا** **كلما** **ثقل** **وزنه** **زاد** **قيمه**
والحرير **كلما** **خف** **وزنه** **زاد** **قيمه** **فلا بد** **من** **بيان** **مع** **الزبر**
لا يصح **في** **عدي** **مقاروت** **هو** **ما** **تفاوت** **ماليته** **كبطيخ**
وقرع **ودر** **ورمات** **فلم** **يجر** **عدا** **بلاميز** **وما** **جاز** **عدا**
جلز **كلا** **ووزنه** **نهر** **ويصح** **في** **سبك** **مليخ** **وما** **لح** **لقد** **ردية**
وفي **طري** **حيث** **يوجد** **وزنه** **وضرب** **باي** **نوع** **قيده** **ههالا**
عدا **للتفاوت** **ولو** **صغير** **اجاز** **كلا** **وزنه** **وفي** **الكبار**
روايات **محتبي** **لا في** **حيوات** **ما** **خلا** **فالشفاقي** **واطرافه**
كروس **واكارع** **خلا** **فاما** **لك** **وجاز** **وزنه** **في** **رواية** **ولا في**
حطب **بالوزن** **ورطبة** **بالجرز** **الا اذا** **ضبط** **بمالا**
يودي **الي** **نزاع** **وجاز** **وزنه** **ناقص** **وجوهرة** **وخرز**

الاصفار ولو لم يتبع **وزن** لانه انما يعلم به **ومتقطع** لا
يوجد في الاسواق من وقت العقد الي وقت الاستحقاق
ولو انقطع في اقليم دون اخر لم يجز في المنقطع ولو انقطع
بعد الاستحقاق خير رب السلام بين انتظار وجوده
والفسخ واخذ راس ماله **ولم ولو من زرع** عظم
وجوارزه ادا بين وصفر وموضع لانه موزون
معلوم وبه قال الائمة الثلاثة وعليه الفتوي بحسب
وشرح مجمع كنت في القريستان انه يصح في المنزوع
فمنه كنت خرج غيره بالر وايتت فتدبر ولو حكم بجوار
اتفاق بزارية وفي القيني انه يقي عنده مثلي عندها
ولا بمكالم وزراع مجهول قيد فيها وجوزة الثاني
في الاقرب بالتعامل فتح ويرقرية بعينها وترحلة مقينة
الا اذا كانت لثمة او نخلة او قرية لبيات الصفة
لالتعين الخارج كفتح مرجى او بلدي بد يارنا فالمانع
والمقتضي العرف فتح ولا في حنطة حد يثة قبل حدتها
لانها منقطعة في الحال ولو بنها موجودة وقت العقد
الي وقت المحل شرط فتح وفي الجوهره اسلم في حنطة
جديدة او في درة حد يثة لم يجز لانه لا يدري ا يكون
في تلك السنة شيء ام لا **قلست** وعليه فما يكتب
في وثيقة السلام من قول حد بد عامة مفسد له اي قبل
وجود الحد بد اما بعده فيصح كما لا يخفي **وشرطه** اي
لشرطه صحت التي تذكر في العقد سبعة بيات **للجنس**
كبر او ثمر وبيات **نوع** كسقي او بعلي **وصفة** كجيد او
ردي **وقدر** كذا كيلا لا ينقض ولا ينسب **واجل** واقله
في السلام **شهر** به يفتي وفي الحاري لا بأس بالسلام في نوع
واحد علي ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في
وقت **ويبطل** الاجل بموت المسلم اليه **لا بموت رب**
السلام فيؤخذ المسلم فيه من تركته حال البطلان الاجل
بموت المديون لا الدايين ولذا شرط دوام وجوده

وجوده لتدوم القدرة علي تسليمه بموته وبيات **قدار**
راس مال ان تعلق العقد بمقداره كافي **ملك وموزون**
وعدي غير متقارب واكتفيا بالاشارة كما في مذروع
وحبوات ان قلنا ربما لا يقدر علي تحصيل المسلم فيه
فيحتاج الي رد راس المال بث كمال وقد ينفق بعضه
ثم يجد باقيه معينا فيرد له لاستبداله رب السلام في
مجلس الرد فيفسخ العقد علي المردود ويبقي في
غيره فتلزم جهالة السلام فيه فيما بقي بث ملك فوجب
بيانه **والسابع** **مكانات الايفاء** للمسلم فيه **فيما له حل**
ومونة ومثله الثمن والاحدة والقسمة وعينا مكان العقد
وبه قالت الثلاثة كبيع وقرض واطلاق وغصب قلنا
هذه واجبة التسليم في الحالة بخلاف الاول **شرطه** الا
يغاي في المديونة **فكل صلاتها سوا فيه** اي في الايفاء
حتى لو اناه في محله منها بري وليس له ان
يطلبه في محلة اخري بزارية وفيها قبله شرطه
الي منزله بعد الايفاء في المكات المشروطة لم يصح
لا اجتماع المصفتين الاجارة والتجارة **وما لا حل له**
كسك وكافور وصغار لو ولو لا يشترط فيه ييب
مكانات الايفاء اتفاقا **ويوفيه حيث نشاء الاصح**
وصح بث الكال مكان العقد **ولو عين فيما ذكر**
مكانات تعين في الاصح فتح لانه يفسد لسقوطه خطر
الطريق ويبقى من الشر وطافض **راس المال**
ولو عينا قبل الافتراق بايد انها وان ناما او سارا
فربها او اكثر ولو دخل لخرج الدراعهم ان نوارى
عن السلام اليه بطل وان حيث يراه لا وصحت
الكفالة والحوازة والارتهات براس مال المسلم
بزارية **وعو شرط بقايه علي الصحة لا يستمر**
انعقا **بوصفها** فيعقد **بوصفها** ثم يبطل بالافتراق
بلا قبض **ولو اي المسلم اليه قبض راس المال ايو عليه**

خلاصة وبقي من الشر وطا كوت رأس المال منقودا وعدا
الخيار وان لا يشمل البدلين احدي علي الربا وهو القدر
المتفق او الجنس لان حرمة النساء تتحقق به وعددها
العين تتعاللغاية سبعة وعشرون واما المصنف وغيره
القدرة علي تحصيل المسلم فيه ثم فرع علي الشرط ط
الثاني بقوله **فان اسلام ما بين د رهم في كره** يضم
فتشيد يد ستون قفيزا فالقفيز ثمانية مكايل والمكول صاعا
ونصف عيني حالة كوت المائتين مقسومة **مائة دينار**
عليه اي علي المسلم اليه **وماية نقدا** نقدها رب السلم
وافترقا علي ذلك **فالسلم فيه** حصة الدين **باطل** لانه
دين بد دين وصح في حصة النقد ولم يشع الفساد
لانه طارحتي لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو
احداهما دناير او علي غير العاقد فسد في الكل **ولا**
يجوز التصرف للمسلم اليه **في رأس المال** ولارب السلم
في السلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومراجة وتولية
ولومنت عليه حتي لو هب منه فان اقاله اذ قبله وفي
الصغري اقالته بعض السلم جائز ولا يجبر لرب السلم
شري شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة في
عقد السلم الصحيح ولو كان فاسدا جاز الاستبدال له
كسائر الديوت **قبل قبضه** يحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة
والسلام لا تأخذ الا سائلا او رأس مالك اي الاسلام حال
قيام العقد او رأس مالك حال انفساخه فامتنع الاستبدال
بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه
لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة لجواز تصرفه فيه
بخلاف السلم ولو شري المسلم اليه في كركرا وامر المشتري
رب السلم يقبضه قهنا كما عليه **لم يصح** لزوم الكيل مرتين
ولم يوجد **وصح لو كانت الكركرنا وامر مقرضه** لانه
اعارة الاستبدال كما صح لو امر المسلم اليه رب السلم يقبضه
منه **لم يشتر لنفسه** فاكاله مرتين لزوال المانع **امره** السلم

السلم رب السلم ان يكيل المسلم فيه في ظرفه فكاله في ظرفه
اي وعاد رب **بغيبته** اما بحضوره فيصير قابضا بالتخلية او
امر المشتري **البائع** بذلك فكاله في ظرفه ظرف البائع لم يكن
قابضا لحقه بخلاف كيل في ظرف المشتري **بامره** فان قبض
لانه حقه في العين والاول في الذمة كيل العين المشتراة
ثم كيل الدين المسلم فيه وجعلها في ظرف المشتري **قبض**
بامره لتعينة الدين للعين **وعكسه** وهو كيل الدين او لا
لا يكون قد قبضا وخير بين قبض البيع والشركة **اسلم**
امته في كركر وقبضة فتقايلا السلم فماتت قبل قبضها
يحكم الاقالة **يقي** عقد الاقالة او ماتت فتقايلا **صحيح** لبقاء
المعقود عليه وهو السلم فيه **وعليه** قيمتها يوم القبض فيها
في المسيلتين لانه سبب الضمان كذا الحكم في المقايضة
بخلاف الشرا بالثمن فيها لان الامتد اصل في المبيع
ولحاصل جوار الاقالة في السلم قبل هلاك الجارية وبعده
بخلاف البيع **تقايلا** البيع في **عقد فابق** بعد الاقالة من
يب المشتري فان لم يقدر علي تسليمه للبائع بطلت
الاقالة والبيع بحاله **قضية** والقول **لمدعي الرداء والتاويل**
لايتأني الوصف وهو الرداء **والاجل** والاصل من خرج
كلامه تعنتا لصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة ووقع
الاتفاق علي عقد واحد فالقول **لمدعي الصحة** عندها
وعنده المنكر **ولو اختلفا في مقداره** فالقول **للمطالب**
مع يمينه لانكار الزيادة **واي برهنت قبل وان برهنا**
قضي يمينه المطلوب اي المسلم اليه يمينه الا ان يبرهن
الاخر وان برهنا فيمينه المطلوب ولو اختلفا في السلم
تخالفات **والاستصناع** هو طلب عمل الصنعة **باجرة**
ذكر علي سبيل الاستمهال لا الاستهجال فانه لا يصير مسلم
بسلم فتعتبر شرايطه **جري** فيه **تعامل** ام لاوقالا الاول
استصناع **وبدونه** اي الاجل فيما فيه تعامل الناس **كخف**
وقبضة وطلشت بمهملة وذكره في المعرب في الشين

المعجزة وقد يقاطشوت **مع** الاستمتاع **بيعاً** **لا** **عدة** **علي**
الصحيح ثم فرع عليه بقوله فيجب الصانع على عمله ولا يرجع
الامر **عنه** ولو كان عنده ما لزم **والمبيع** **هو** **العين** **لا** **عمله**
خلافا للبردعي فان جاء الصانع **بصنوع** **غيره** **او** **بصنوعه**
قبل **العقد** **فأخذه** **صحيح** ولو كان المبيع عمله لما صح ولا يتعين
المبيع **له** **اي** **الامر** **بلا** **رضاه** **فصح** **بيع** **الصانع** **لمصنوعه** **قبل**
روية **امره** ولو تعين له لما صح بيعه **وله** **اي** **الامر** **أخذه**
وتركه **بغير** **الرؤية** **ومفاده** **انه** **لا** **خيار** **للصانع** **بعد** **روية**
المصنوع **له** **وهو** **الا** **صح** **تهر** **و** **لم** **يصح** **فيما** **يتعامل** **بينه** **كالتوب**
الا **باجل** **بما** **رأت** **ان** **يصح** **فسد** **ان** **نكر** **الاجل** **علي** **وجه**
الاستعمال **وان** **للاستعمال** **كعلي** **ان** **تفرغ** **عد** **كان**
صح **فروع** **السلم** **في** **الدب** **سب** **لا** **يجوز** **لما** **في**
جواهر **الفتاوى** **لوجعل** **الدب** **اجرة** **لا** **يجوز** **لان** **التمتلي**
لان **النار** **عملت** **فيه** **ولذا** **لا** **يجوز** **السلم** **فيه** **فلا** **يجب** **في** **الذمة**
حتى **لو** **كان** **عينا** **جاز** **قلت** **وسيجي** **في** **القصب** **ان**
الرب **والقطر** **والحم** **والفحم** **والاجر** **والصبايون** **والعصف**
والسرقين **والجلود** **والصوام** **وبم** **مخلوط** **بشعر** **قهي**
فليحفظ **والله** **اعلم** **باب** **المفرقات** **من** **ابوابها**
وغير **في** **الكنز** **مسائل** **منشورة** **وفي** **الدرر** **مسائل** **شقي** **واحد**
اشترى **ثورا** **وقر** **سامن** **خرق** **لا** **حل** **الاستيناس** **الصبي**
لا **يصح** **ولا** **قيمة** **له** **فلا** **يضمن** **متلفه** **وقيل** **بجلا** **فه** **يصح** **ويضمن**
قنية **وفي** **اخر** **خطر** **المجتي** **عن** **اي** **يوسف** **يجوز** **بيع** **اللعة**
وان **يعلب** **بها** **الصبيان** **وصح** **بيع** **الكلب** **ولو** **عقور** **را**
والفهد **والفيل** **والقرد** **والسباع** **سائر** **انواعها** **عن** **الردة**
وكذا **الطير** **علمت** **اولا** **سوي** **لخزير** **وهو** **المختار** **للاقتناع**
بها **ويجدها** **كأقد** **مناه** **في** **البيع** **الفاصد** **والتمسخر** **بالقرد**
وان **كان** **حدا** **ما** **لا** **يمنع** **بيع** **بل** **يكراه** **كبيع** **العصير** **شرح** **وهيات**
فروع **لا** **ينبغي** **اتخاذ** **الكلب** **الاحفوف** **لص** **او** **غيره**
فلا **باس** **ومثله** **سائر** **السباع** **عيني** **وجاز** **اقتاؤه** **لعييد**

ليس م

بجانب من صنوع من خرف
المراد من صنوع من خرف

لهيبه وحرامته ما شئت وبيع اجماعا كما صح بيع خروجهام
كثير **ومع** **هسته** **قنية** **وان** **في** **القيمة** **التي** **تشتري** **لجواز**
البيع **فليس** **ولو** **كانت** **كسرة** **خبز** **لا** **يجوز** **قنية** **كما** **لا**
يجوز **بيع** **هوام** **الارض** **كالخنافس** **والقناعات** **والقطا**
والوزغ **والضب** **والهوام** **البحر** **كالسرطانات** **وكما**
فيه **سوي** **سمك** **وجوز** **في** **القنية** **بيع** **ماله** **ثمن** **كسقفقور**
وجلود **خز** **وجمل** **المالو** **حيا** **واطلق** **واطلق** **الحسن** **لجواز**
وجوز **ابوا** **الميث** **بيع** **الحيات** **ان** **انتفع** **بها** **في** **الادوية**
والالا **ورده** **في** **البيع** **بان** **غير** **سديد** **لان** **المحرم** **شرعا**
لا **يجوز** **الاتفاق** **به** **للتداوي** **كالخز** **فلا** **تقع** **الحاجة** **الي** **شرع**
البيع **و** **يجوز** **بيع** **دهن** **الخجس** **اي** **منجس** **كأقد** **مناه**
في **البيع** **الفاصد** **ويستفح** **للاستصحاب** **في** **غير** **مسجد** **كأمر**
والمسلم **كالذمي** **في** **بيع** **كصوف** **وسلم** **وربا** **وغيرها** **غير**
للزهر **والخزير** **وميتة** **لم** **تت** **حرف** **انفسها** **بل** **بجو** **حرف**
او **ذبح** **مجوسي** **فانها** **لخزير** **وقد** **أمر** **نا** **بتركهم** **وما** **يد** **ينون**
وصح **شراؤه** **اي** **الكافر** **كأقد** **مناه** **في** **البيع** **الفاصد** **عبد**
مسما **او** **مصحفا** **او** **شقصا** **منها** **ويجبر** **علي** **البيع** **ولو**
المشتري **صغير** **الاجر** **طفله** **ولو** **اعتقه** **او** **كانت** **جاذفات**
عجزا **اجرا** **ايضا** **ولو** **بده** **او** **استولد** **ها** **سعيها** **في** **قيمتها** **ويرجع**
ضرر **بالوطيئة** **مسلمة** **وذلك** **حرام** **فروع** **من** **عادة**
شرا **الرد** **ان** **يجبر** **علي** **بيعه** **دفع** **الفساد** **تهر** **وغيره** **وكذا** **بحر**
أخذ **صبي** **ايومر** **بارساله** **ولو** **اسلم** **مقرضا** **مقرض** **للمر** **سقطت**
ولو **المستقرض** **فروايات** **وطي** **زوج** **الامة** **المشتراة** **التي**
انكحها **مشتريها** **قبل** **قبضها** **قبض** **لمشتريها** **لحصوله** **بتسليمه**
فصار **فعله** **كفله** **لا** **يجز** **نكاحها** **استحسانا** **فلو** **اتقضى**
البيع **قبل** **القبض** **بطل** **النكاح** **في** **قول** **الثاني** **وهو** **المختار**
وقيد **ه** **الكال** **بما** **اذا** **لم** **يكف** **بطلان** **بموتها** **فلو** **به** **قبل** **القبض**
لم **يبطل** **النكاح** **وان** **بطل** **البيع** **فيلزم** **المهر** **للمشتري** **فتصح**
اشترى **شيئا** **منقولات** **العقار** **لا** **يبيعه** **الا** **القاضي** **وغاب**

المشتري قبل القبض ونقد الثمن عينة معروفة فاقام
بائع بينة لفند باعه منه لم يبيع في دينة لامكات ذهابه اليه
وان جهل مكانه بيع المبيع اي باعه القاضي او ماموره
نظرا للغايب وادي الثمن وما فضل يمسكه للغايب وان
بيعه البائع اذا ظفر به وان **ما اشتري اثناث شيئا او غاب**
واحد منها فلا حاضر رفع كالاثني ويحبر البائع علي قبول
الكل ودفع الكل للحاضر و **قبضه وحبسه** عن شريك
ان احضر حتى **ينعقد** بخلاف احد المستأجرين والفرق
ان للبائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن فكانت مضطرا
بخلاف الموجد اللهم اذا شرط التحجيل الاجرة **باع شيئا**
بالف من الذهب و **خمس من نصف** اي بالثقال
فحبس خمساية مثقال من كل منهما لعدم الاولوية وفي
بيعه شيئا **بالف من الذهب والفضة** تنصفا والعرف للورث
المعهود فالنصف من الذهب مثاقيل والنصف من
الفضة درهم ومثله له علي اخر كر حنطة وشعير وسهم
لذمه ثلث كل ثلث كر وهذا قاعدت في المعاملات كلها
كهر ووصية وورعته وغصب واجارة وبدل خلع
وبيره في موزون ومكيل ومعدود ومذروع عيني
وقوله تقدم في الزكاة وافاد الكمال ان اسم
الدرهم ينصرف للتعارف في بلد العقد ففي مصر ينصرف
للفلوس وافاد في النهرات قيمة تختلف باختلاف
الازمان فافتي اللقاني بانه يساوي نصفاً وثلاثاً
فلوس فلواطلق الواصف الدرهم اعتبر زمناً عرف
والاصرف للفضة لان الاصل كما قيله بالنقرة كواقف
الشيوخونية ونحوها فقيمة درهمها نصفات وافاد
المصنف ان النقرة تطلق علي الفضة والذهب
وعلي الفلوس والخاص بصرف مصر لان فلا بد من
مرجح فان لم يوجد فالعمل علي الاستيهايات القديمة
للقف كما عولوا عليها في نظايره كعرفه خراج ونحوه

لوم

ونحوه قال وبديفتي من لا ابو السعد افندي **ولو قبض زيفاً**
بدل جيا كان له علي اخذ **جاهلاً به** فلو علم **ولا ينفق** كان
قضا اتفاقاً **ونفق او انفق** فلو قايما رده اتفاقاً **فهو قضا**
لحقه وقال ابو يوسف اذا لم يعلم يرد مثله ريف ويرجع
بجيده استخساناً كما لو كانت ستوقفة او بتهرجة واختاره
للقوي بن كمال **قلت** ويرجع في البحر والنهر
والشرب لا ليتزبه يفتي **ولو فرخ او باض بيض في ارض**
لرجل او تكسر فيها ظلي اي انكسر رجله بنفسه فلو كسرها
رجل كان للكاسر لا للاخذ **فهو للاخذ** لسبق يده لمباح **الا**
ان اهدى ارضه لذلك فهو له **او كان صاحب الارض**
قريباً من الصيد بحيث نقد علي اخذه **لومد يده فهو**
لصاحب الارض لتكسره منه فلو اخذه غيره لم يملكه نهر **ولما مثل**
ما من صيد تعلق بشبكة نصبت للحفاف او دخل دار
رجل **ودرهم او سكر نثر فوق علي ثوب لم يعد له**
سابقاً ولم يكن حقاً فلو اعده او كفده ملكه بهذا الفعل **فروع**
عسل النحل في ارضه ملكه مطلقاً لانه صار من اناكها شري
دارا فطلب المشتري ان يكتب له البائع صكاً لا يجبر
عليه ولا علي الاشهاد والخروج اليه الا اذا جاء بعد ول
وصك فليس له الامتناع من الاقرار بشري فطلبنا مغزله
امراً فكله اما المرأة له المرأة ان اكلت بلا اذن الورثة
كفت مثله رجعت في التركة ولو اكلت لا ترجع بشئ قال
رحم الله تعالى ترجع بقيمة كفت لا يبعد اكتسب حراماً
واشتري به او بالدرهم المضمومة بشئ قال الكرخي ان نقد
قبل البيع تصدق بالربح والا وحده اقياس وقال ابو بكر
كلاهما سوا ولا يطيّب له وكذا الواشتري ولم يقل بهذه
الدرهم واعطى من الدرهم دفع ماله مضاربة رجل
جاهل جاز اخذ ربحه مالم يعلم انه اكتسب الحرام من
ربح ثوبه لا يجوز لاحد اخذه مالم يقل حين ربحه ليا
خذه من ارا باع الاب صبعة طرفة والاب مفسد

فاسق لم يجر بيعه استخسا نأشرت لطفلهما علي ان لا ترجع
عليه بالثمن جاز وهو كاللهبة قال الاسير اشتري او فكني
فشره رجوع بما ادي كانه اقرضه ولو قال بالف فشره
بالكثير لم يلزمه الفضل لانه تحليف لا شري مشري واراد
رجوع وتادي جبر ان علي الدوام يمنع وعلي النذره
يقبل منه شري لهما علي انه لحم غنم ثم وجده معزله الرد
قال زن لي من هذا اللحم ثلاثة ارطال فورت له اجاره
ومن هذا الفنز فوزن لم يجر شري بذرا خريفا فاذا
هو ربيعي او شري بذرا الطبخ فان اهو بذرا القثاات
كان قائما رده وان مستهلكا فعليه مثله بشاوم صاحب
النساج قدفع له قد حان نظره فوقع منه علي اقداح
فكسر وضمت الاقداح لا القدح شري شجرة باصلها
وفي قلعها من الاصل ضرر بالبايع يقطع من وجه
الارض من حيث لا يتضرر به البايع لو انهدم من
سقوطه حائط من القالع ما تولد من قلعه درهم
الدرهم زيو فافكسرها المشتري لا شيء عليه ونعم منع
حيث غش وخانه وكذا لو دفع اليه لينقل اليه فكسره ولا
باس بيع المغشوش اذا بين عشر او كانت ظاهرا ولذا
قال ابو حنيفة في حنطة خلط فيها شعير والشعير يري
لاباس يبيعه وان طاحنه لا يبيع قال في رجل معه فضة
خاس لا يبيعه حتى تبين وكل شيء لا يجوز ان يبيغ
ان يقطع ويعاقب صاحبه اذا انفق وهو يعرفه وشري
فلوسا بدرهم مدفعها اليه وقال هي بدرهمك لا يدفعها
حتى يبعدها شري الدرهم الزيف ورضي باقل مما يشري
بالجيا دحل له شري ثياب بيغداد علي ان يوفي ثمنه
بسرقة لم يجر لها له باع نصف ارضه بشرط خراج
كلها علي المشتري فهو فاسد اخذ الخراج من الاكار له ان
يرجع علي الدهتاف استخسا نأشري الحرم مع الغلة وقبضه
ان رضي الاكار جاز البيع وله حصته من الثمن وان

وان لم يرضي لم يجر بيعه ففناه درهما وقال انفق فان جاز والا
فرده علي قبضه ولم ينفقه لردده استخسا نأخلاف جارية
وجد بها عيبا فقال اعرضها او بعها فان نفقة والاردها
فعرضها علي البيع سقط الرد قال ابو حنيفة اذا وطي
رجل امته ثم زوج مكانه فللزوج وطيها بلا استئذان وقال ابو
يوسف استقبح ولا يقربها حتى يختص بحيضه كالمواشترها
كاسيحي في الخطر والكل من الملتقط **ما يبطل بالشرط**
الفاسد ولا يصح تغليقه به هاهنا اصلاات احدها ان
كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع
ومالا فلا كالقرض ثابته ان كل ما كان من التملكات او التقيدات
كرجعة يبطل تغليقه بالشرط في الاصح لك في استقاطات
والقرضات يحلف بها كج وطلاق ويصح مطلقا وفي اطلاق
ولايات وتخريمات بالملايم بنارية فالاول اربعة
عشر وعلي ما في الدور والكتر واجارة الوقاية البيع ان
علقه بكلمات لا بعلي علي ما بيناه في البيع الفاسد والقسمه
للثاني اما قسمه القيمي فتصح بخيار شرط وروية والاجارة
الا في قول اذا جازا س الشرع فقد جرتك داري بكذا فيصح
به يقيني عمادية وقوله لغاصب داره فرغها والا احترتها
بكل شهر بكذا كاسيحي في متفرقات الاجارة مع انه تغليقت
بعدم التفريق والاجارة بالزاي فقول البكر جرت النكاح
ان رضية امي يبطل للاجارة بنارية وكذا كل ما لا يصح
تغليقه بالشرط ان انعقد موقوفا لا يصح تغليقه اجازته
بالشرط اعتبارا لها باصلها بجر فقصرها علي البايع فصور
والرجعة قال المصنف انما ذكرتها لتبعها للتر وغيره قال شيخنا
في بخره وهو خطا والصواب انها لا تبطل اعتبارا لها باصلها
وهو النكاح واطال الكلام لكث تغليقه في التبر وقرق بانها
لا تقبل لشهود ومهر له رجعة امه علي حرة نكحها بعد
ملاقاها وبطل بالشرط بخلاف النكاح والصلح عن مال دبر
وغيرها وفي النهر الظاهر الاطلاق حتى لو كانت سكوت

او انكار كان فدا في حق المنكر ولا يجوز تعليق **والا براعت**
الديون لانه ملك من وجده الا اذا كانت الشرط متعارفا
او علقه بامر كايث كانت اعطيت شريك فقد ابرأته
وقد اعطاه صح وكذا يموت ويكون وصية ولو لوارثه
علي ما بحث في **النهر وعزل الوكيل والاعتكاف**
فانها ليس بها حلف به فلم يحز تعليقها بالشرط
وهذا في احد الروايتين كما بسطه في **النهر والصحيح**
الحاق الاعتكاف بالنذر والمزارعة والمعاملة اي
المساقاة لانها اجارة **والاقرار** الا اذا علقه بمجي الغد
او يموت فيجوز ويلزم للحال عيني **والوقف** والرابع
عشر التحكيم كقول المحكمين اذا اهل الشرف احكم بيننا
لانها صالح معن فلا يصح تعليق ولا اضا فته عند الثاني
وعليه الفتوى كافي قضائ الثانية وبقي ابطال الاجل قضى
بزارية انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا الجرح على ما في الاشباه
وما يصح ولا يبطل بالشرط بالفاسد لعدم المعاوضة
المالية سبعة وعشرون في هذه المصنوع تبعا لعيني وزدت
ثمانية **القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق**
والخلع والعنف والزهد والايضا كجعلك وصيا
علي ان تزوج بنتي **والوصية والشركة والمضاربة**
وكذا القضا والامارة كوليته بلد كذا مويدا صحيح ويبطل
الشرط فلم عزله بلا حجة هل يشترط الصحة عزله كدرس
ابده السلطات ان يقول علي التايد رجعت عن
التايد افي بعضهم بذلك واختار في **النهر** اطلاق
الصحة وفي النزائية لو شرط عليه ان لا يرتشي ولا يشرب
الخمر ولا يمثل قول احد ولا يسمع خصومة زيد صحيح للتقليد
والشرط **والكفالة والحوالة** الا اذا اشترط في الحوالة الاعطاف
من تمت دار المحيل فتفسد لعدم قدرته على الوفي
بالملتزم كما عناه المصنف للنزائية واحاط في الشريكات
هذا الشرط من المحتال وعد وليس الكلام فيه فيلجور

فيلجور والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في
التجارة ودعوة الولد هذا الولد مني ان رضىت امرائي
والصالح عن دم العبد وكذا الا برأ عنه ولم يذكره اكتفا
بالصالح ذكر **وعن الجراحة** التي فيها القور والا كانت من
القسم الاول وعن جناية غضب ووربعة وعاد اذا
ضمنها رجل وبشرط فيها حوالة وكفالة ذكر **والنسب** والجرح
عن اماذون نهر والغصب واما ان القف اشباه **وعقد**
الذمة وتعليق الرد بالغيب وتعليق خيار الشرط
وعزل القاض كعزلتك ان شافلات فيعزل ويبطل
الشرط لما ذكرنا انها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها
الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليق بالشرط وهو مختص
بالاستقاعات المحضرة التي يحلف بها بالطلاق وعتاق وبالالتزام
التي يحلف بها بالخ وصلاة والتولية كقضا وامارة عيني
وزيلعي زاد في **النهر** الاذن في الاجارة وتسليم الشفعة والا
سلام وتحرر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول لانها من
الاقرار ودخول الكفر هنا لان ترك ويصح تعليق هبة وحوالة
وكفالة وابراه عنها بملايم **وما تصح اضا فته الي اربما المستقبل**
الاجارة وقضها والزراعة والمعاملة والمضاربة والوكالة
والكفالة والايضا والوصية والقضا والامارة والطلاق
والعتاق والوقف فهي اربعة عشر وبقي العارية والاذن
في التجارة فيصحات مضافات ايضا عمادية **وما لا تصح اضا فته**
الي المستقبل عشرة البيع واجارة ونسخة والقسمة و
الشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال والابرا
عن الديون لانها تملكيات للحال فلا تضاف للاستقبال
كما لا تعلق بالشرط الفاسد لما فيه من معني المقار وبقي
الوكالة علي قول الثاني المفقي به انتهى **باب**
الصرف عنوانه الباب لا الكتاب لانها من انواع البيع **هو**
لغة الزيادة وشرعا **بيع الثمن بالثمن** اي ما خلق للمثمنة
ومن المصنوع **جنسا بجنس او بغير جنس** كذهب

بفضته **ويشترط** عدم التأجيل والخيار **والتنازل** أي التنازلي
وزنا **والتقابض** بالتزاحم لا بالتخلية قبل الاتفاق وهو شرط
بقايد صحيحا على الصحيح **ات العقد جنساوات** واصلية
اختلاف جودة وصناعة لما مر في الرباوات لم يتجانسا بشرط
التقابض محرم من المسا فلو باع النقد بث أحد هاهنا بالآخر
جزافا أو بفضيل أو تقابضا فيه أي في المجلس **مع ولا**
العوضات لا يتعينات حتى لو استقر فيها فاديا قبل
افتراقها أو امسكا ما اشار إليه في العقد واديا مثلها جاز
ويفسد الصرف بخيار الشرط **والاجل** لا خلا فاهما بالقبض
ويصح مع اسقاطها في المجلس لزوال المانع ووجه خيار
روية وعيب في مهنوع لا نقد **فسرع** الشرط الفاسد
يلحق بأصل العقد عنده خلا فاهما **ظهر بعض**
الثبت زبونا فردا يتنقض فيه فقط لا يتصرف
في ثمن الشرط التصرف قبل قبضه لوجوبه حقا للم
تعال فلو دينا ردا راحم واشتري بها قبل قبضه ثوبا
مثلا فسد بيع الثوب والصرف بماله باع امة تعدل
الف درهم مع طوقه فضة في عنقها **قيمة الف** انما يثبت
قيمتها بالقياس انقسام الثمن على المثلث او انما يثبت
الطوق والا فالعبرة لوزن الطوق لا لقيمتة فقد رده
مقابل به والباقي بالجارية بالقيمت متعلق ببيع **ومقد من**
الثمن الفا او باعها بالعين الف نقد **والف** نسبية
او باع سيفا حليته **خسوت** وتخلص بلا ضرر **وقيل**
بماية ونقد خمسين فالتقد فهو ثمن الفضة سوا سكت
او قال خذ هذا من ثمنها **مخررا** للجواز وكذا لو قال
هذا المجل حصة السيف لانه اسم الحلية ايضا لدخولها
في بيعه ولو زاد خلاصة فسد البيع لانه الاحتمال
فات افتراقا من غير قبض **بطل** في الحلية فقط **ومع**
في السيف ان تخلص بلا ضرر **لطوق** الجارية **وان لم**
تخلص الا بضرر **بطل** أصلا والاصل متى بيع نقد من

نقد من مع غيره كفضض ومن ركش بنقد من جنس بشرط زيادة
الثمن فلو مثله أو اقل أو جهل بطل ولو بغير جنس بشرط التقابض
فقط من باع انا فضة بفضة أو بذهب ونقد بعض ثمن
في المجلس ثم افتراقا صح فيها قبض واشتري كافي الا لانه
صرفي ولا خيار للمشتري لتعيينه من قبله بعده نقد بخلاف
هناك اخذ العبد بث قبل القبض فيجبر لعدم منعذوات
استحق بعضه أي الا اذا اخذ المشتري ما بقي بقسطه او رده
لتعيينه بغير منعذ **قلت** ومفاده تخصيص الاستحقاق
بالنية لا بالاقرار فليحذر فان اجاز المستحق قبل فسخ الحاكم
العقد جاز العقد اختلفوا متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق
وظاهر الروية انه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح فسخ
وكان الثمن له ياخذ به البائع من المشتري ويسلم له اذا
لم يفتراق بعد الاجازة ويغير العاقد وكذا للمحرر فتعلق
احكام العقد به دون التحيز حتى يبطل العقد بمقارفة
العاقد دون المستحق جوهرية **ولو باع** قطعة نفقة
فاستحق بعضها اخذ المشتري ما بقي بقسطه **بلا خيار**
لان التعيين لا يصرفها وهذا كان الاستحقاق بعد
قبضها وات قبل قبضها **الجناز** لتفرق الصفقة وكانت
الدينار والدرهم جوهرية **وصح** بيع درهمين ودينار
بدرهم ودينارين بصرف الجنس بخلاف جنس ومثله
بيع كبري وكبر شعير بكري بر وكبر شعير وكذا ابيع م احد عشر درهما بعشرة
درهم صحيح ودينارين غلة بفتح فتشديد ما يردده **درهم** ودينار وصح بيع
بيت المال ويقبل التجارة بدرهمين صحيحين ودرهم
غلة للمساوات وزنا وعدم اعتبار الجودة **وصح** بيع من
عليه عشرة درهمين **دين** من هي له أي من دابته
فصح بيعه منه دينا ردا بها اتفاقا وتقع المقاصدة بنفس العقد
ان لا ربا في دين سقطا او ببيع **بعشرة** مطلقا عن التقييد
بدين عليه **ان دفع** البائع الدينار للمشتري **وتقاصدا**
العشرة الثمن **بالعشرة** الدين ايضا استقسانا وما

منه ففئة وزهبة ففئة **ولا يصح بيع**
للمالك به ولا يبيع بفضة بفضة **ولا يوزن** كذا لا
يصح الاستقراء فيها الاوزان كما مر في بابها **والغالب عليه**
الغش منها في حكم عرو من اعتبار الغالب **فيصح بيعه**
بالمخالص ان كان للمخالص اكثر من المغشوش ليكون قدر
بمثله والزيادة بالعشرة كما مر **ويجنس متفاضلا** وزنا وعددا
يصرف للجنس بخلافه **شرط التقابض** قبل الافتراق في المجلس
في الصورتين لضرب التمييز **وان كان للمخالص مثله اي المغشوش**
او اقل منه او لا يدري فلا يصح البيع للربا في الاوليين ولا يثبت
في الثالث **وهو اي الغالب الغش لا يتبعين بالتعيين ان**
راج لمثنية حينئذ **والايرج تعين له** كسلعة وان قبله البعض
فكز يوف فيتعلف العقد يجنس زيفات علم البائع بحاله والا
فجنس **وصحح المباحة والاستقراء من بما يروج منه عملا**
بالعرف فيما لا نص فيه فان راج وزنا فيه **وعدا او غيرها**
فبطل منهما **والمتساوي عشره** وفضته او زهبه كغالب
الفضة والذهب **في تباع واستقراء من** فلم يجز الا بالوزن
الا ان اشار اليها كافي للخلاصة **واما في الصرف فكغالب غش**
فيصح باعتبار المار **اشترى بنيا به** بغالب الغش وهو نافق
او بفلوس نافقة فكسد ذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع
كما لو انقطعت عن ايدي الناس فانه كالكساد وكذا حكم
الدرهم لو كسدت او انقطعت بطل وصحح بقيمة المبيع وبه
يفتي رفقا بالناس **بحر وحقايق وحد الكساد ان تترك المعاملة**
بها في جميع البلاد ولو راجت في بعضها لم يبطل بل يتخير البائع
لتعويضها **وحده الانقطاع وحوده في السوق وان وجد في**
يد المصارفة وفي البيوت كذا ذكره العيني وبث الملك
بالعطف خلا فاما في نسخ المصنف وقد عناه للهداية ولم
اره فيها والله تعالى اعلم وفي البرازية لو راجت قبل
نسخ البائع المبيع عاد جائزا لعدم انفساخ العقد بلا نسخ
وعليه فقول المصنف بطل البيع اي ثبت للبائع ولاية نفسه

فسفه والله الموفق وقيد بالكساد لانه نقضت قيمتها
قبل القبض **فالباع عليه حاله اجماعا ولا يتخير البائع عكسه لو**
غلت قيمتها وازدادت فذلك الباع عليه حاله ولا يتخير
المشتري **ويطالب بفقد ذلك العيار الذي كان وقع**
وقت البيع فتح وقيد بقوله قبل التسليم لانه لو باع دلال
وكذا فضولي متاع الغير بغير اذنه بدراهم معلومة واستوفى
فكسدت قبل دفعها الي رب المتاع لا يسفد البيع لان حق
القبض له عيني وغيره **وصحح البيع بالفلوس النافقة وان**
لم تعين كالدراهم وبالكساد للاحق بعينها ويجب علي
المستقرض رد مثل افلس القرض **ان كسدت** وادرج
محدد قيمتها يوم الكساد وعليه الفتوى **ببرازية وفي النهر**
وتأخير صاحب الهداية دليلهما ظاهر في اختيار قولهما
اشترى شيئا بنصف درهم فلوس صحح بلايات عدد للعلم
به وعليه فلوس تباع بنصف درهم وكذا بثلاث دراهم
او ربعه وكذا لو اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين
فلوس جاز عنه الثاني وهو الاصح للعرف كما في ومن اعطى
صير فيا درهمين **قال اعطاني به نصف درهم فلوسا**
بالنصف صفة نصف **ونصف من الفضة كبريا الاحبة مع** و
يكون النصف الاحبة بمثابة وما بقي بالفلوس ولو كرر لفظا
نصف بطل في الكل للزوم الربا **وما تقر بلفظ الاموال**
ثلاثة الاول ثمن بكل حال وهو النقود صحته الباطنة
او لا قبول بجنس اول والثاني **بيع بكل حال كالثياب و**
والدواب والثالث ثمن من وجر مبيع من وجر
كالمثليات فان انقل بها الباطنة والافهيج واما الفلوس
فان راجد فكثرت والافسح **والثمن من حكم عدم ما اشترا**
وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطلانه اي
العقد بطلان اي الثمن ويصح الاستبداد به في غير المبيع
والسالم لا فيها وحكم المبيع خلا في الثمن في الكل فيشتروا
وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمها وجوب التساوي

عند المقابلة بالجنس في المقدارات كما تقر **ند نيب**
 في بيع الغيبة ويأتي هنا في الكفالة وبيع التاجية ويأتي هنا في
 الاقرار وبيع التاجية وهوان يظهر اعتقادها انه لا يريد ان
 يلجى اليه خوف عدو وهو ليس ببيع في الحقيقة بل كالهزل
 كما بسطته في اخر شرعي على النار وتقلت عن التلويح ان
 الاقسام ثمانية وسبعون وعقد له قاضي خات فصلا اخر
 الاكراه ملحصة انه بيع منعقد غير لازم كالبيع بالخيار وجعله
 الباقي فاسدا ولو احدى هاتين التاجية وانكر الاخر فالقول
 لمدعي الجدل يمينه ولو برهنت احد هما قبل الاخر ولو برهنا
 فالتاجية ولو تبايعا في العلانية ان اعترف بنايه على التاجية
 فالبيع باطل لا اتفاقهما انهما هذلا به والاعلا ولو لم يجزها
 بينة ضا طل على الفلأه مبنية **قلت** ومفاده انهما لو
 توافقا على الوفاق قبل العقد ثم عقد اجازت شرطا
 الوفاقا العقد جائز ولا عبرة للمواصفة وبيع الوفاق ذكره
 هنا بتمامه في رد وهو رتبة ان يبيعه العيب بالف على
 انما ان رد عليه المثل رد عليه العين وسماه الشافعية
 بالرهن المعاد وسمى بمصر ببيع الامانة وبالشام ببيع
 الاطاعة قيل هو رهن تهنيت فتنهت زوايده
 وقيل ببيع يفيد الانتفاع به وفي اقاله شرح المجمع عن
 النهاية وعليه الفتوي وقيل ان بلفظ البيع لم يكت رهنا
 ثم ان ذكر الفسخ فيه او قبله زعما وزعم غير لازم كان
 بيعا فاسدا ولو بعده على وجه الميعاد جاز ولزم الوفاق به
 لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح كما في
 الكافي والخاتمة واقفه خروها والمصنف في باب الاكراه
 وباب الملك في باب الاقاله بزيادة وفي الفهرية لو ذكر الشرط
 بعد العقد يلحق بالعقد عند ابي حنيفة ولم يذكره في
 مجلس العقد او بعده وفي النزائية ولو باعه لآخرنا نتوقف
 على اجازة المشتري وفاقا ولو باعه المشتري فللبايع او ورثته
 حق استرداده وفاقا في الشرع لاليت ان ورثته كل من

من البايع والمشتري له يقوم مقام مورثه نظر الجانب الرهن
 فليحفظ ولو استأجره بايعه لا يلزم الاجر لانه رهن حكمه حتى
 لا يجل الانتفاع به **قلت** وفي فتاوي بن الخليل ان
 صدرت الاجازة بعد قبض المشتري المبيع وفاقا ولو لم يتا وحده
 فهي صحيحة والاجرة لازمة للبايع طول مدة التواجر انتهي
 قنية **قلت** في المنقول وعليه فلو مضت المدة وبقي
 في يده فاقية علامة للمدوم يلزم اجرا مثل ويسمونه ببيع الاستقلال
 وفي الدرر صرح ببيع الوفاق في العقار واختلف في المنقول وفي
 الملتقط اختلافات البيع بات او وفاقا وهزل فالقول
 لمدعي الجدل والبتات الا بقرينة الهزل والوفاق **قلت**
 لكنه ذكر في الشهادات ان القول لمدعي الوفاق استحسانا
 كما سيجي فليحفظ ولو قال البايع بعثك ببيعانا فالقول له الا
 ان يدل على الوفاق بنقصات التمث كثيرا الا ان يدعي صاحب
 تقرير وفي الاشباه في اواخر قاعدة العادة محكمة عن المنية لو دفع
 عز لا الي حاله يك لينسحب بالنصف جوزه مشايخ بلخ وخوارزم
 وابو علي النسفي ايضا قال والفتوي على جواب الكتاب للطلحات
 لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيها من البيع الفاسد
 القول السادس في بيع الوفاق انه صحيح لحاجة الناس فرارا
 من الربا وقالوا ما ضاق على الناس امر الا انتفع حكمه ثم قال
 والحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وقد افقي
 واكت افقي كثير باعتباريه فاقول على اعتباريه ينبغي ان يفي
 بان يقع في بعض الاسواق من خلوة لحواليت لازم ويصير
 الخلو حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا
 اجارته لغيره ولو كانت وقفا وكذا اقول على اعتبار العرف
 الخاص فقد تعارف الفقهاء التزول عن الوظائف بمال
 يعطي لصاحبها وينبغي الجواز وانه لو تزل له وقبض المبلغ ثم
 اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم **قلت** وايداهما في زواجر الجواهر عا في واقعات
 المهر صري رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولي امره

رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولي امره

للقاضي فامره القاضي بفتح واجازه ففعل المتولي ذلك وحصر الفاء
 فهو اولى به كان وان كان له خلوه فهو اولى بخلوه ايضا وله الخيار
 في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء اجازها
 ورجع بخلوه على المستاجر ويومر المستاجر باذ لك ان رضي به
 ولا يومر بالخروج من الدكان والله تعالى اعلم انتهى بلفظه
باب الكفالة مناسبتها للبيع لكونها مندوبا وكونها
 بالامر معا وضمت انتهى **هي** لغة الضم وحكي بن القطاع كفلته
 وكفلت وعنه تثليث الفا وشرعا **ضم** **ذمة** الكفيل **الي ذمة** الاصيل
في المطالبة مطلقا بنفس او بديت او كفصوب ونحوه كما سيجي
 لان المطالبة تقم ذلك ومن عرفها بالضم في الديت اما اراد تعريف
 نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل الخلاف وبه افتي عما ذكره مثلا
 نحسروا **ركنها الجواب وقبول** بالالفاظ الاليتية ولم يجعل للثاني
 ركننا **وشرطها كون المكفول به** نفسا او مالا **مقدرا** **والاستلزام**
 لاساقطها موهنة مفلسا ولا ضعيفا كبدل كتابته ونفقة زوجته قبل
 الحكم بها فما ليس دينيا بالاولي نهر **وحكمها لزوم المطالبة على**
الكفيل بما هو على الاصيل نفسا او مالا واهلها من هو اهل للتبرع
 فلا تنقد من مجنون ولا صبي الا اذا استدان له وليه وامره
 ان يكفل المال له عنه فيصح ويكون اذنا في الادا محيط ومفاده
 ان الصبي يطالب بهل المال بموجب الكفالة ولو لاها الطولب
 الولي نهر ولا من مريض الامن الثالث ولو من عند ولو
 ما دون في التجارة ويطالب بهل العتق الا ان اذ له المولي ولو
 من مكاتب ولو بان المولي **والمدعي** وهو الداي **مكفول**
له والمدعي عليه وهو المديون **مكفول عنه** ويسمى الاصيل
 ايضا **والنفس او المال مكفول به ومن** **لزمته المطالبة كفيل**
 ودليلها الاجماع وسنده قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم
 غارم وتركها احوط مكتوب في التوراة الزعامة ملامة واوسطها
 ندامة واخرها غرامة مجتبي **وكفالة النفس** **تنعقد بكفلة**
بنفسه ونحوها مما يعبر به عن **به** كالطلاق وقد مناشته
 انهم لو تعارفوا اطلاق اليد على الجملة وقع به الطلاق فكذلك في

او عين

في الكفالة فتح **ومجزا** **شايخ** **كفلة** **بنفسه** **او ربه** **وينعقد**
بنفسه او علي او عندي **او انا به** **زعيم** اي كفيل **او قيل** **براي**
 بفلان او غريم او عجيل بمعنى محمول بداعي ينعقد بقوله **انا**
حيي بجمعا او حيي يلتقيا ويكون كفيلا الي الغاية تاتار خانية **و**
تيل لا ينقد **لعدم** **بتيات المضيون به** او هو نفس او مال كما
 نقله في الخانية عن الثاني قال المصنف والظاهر انه ليس المذهب
 لكنه استنبط منه في فتاويه انه لو قال الطالب ضمنت بمال
 وقال الضامن ضمنت فللمطلوب انما ضمه بنفسه لا يصح ثم قال وينبغي
 انه اذا اعترف انه ضمت بالنفس انه يواخذ باقراره الى حين
 فراجع كما لا تنقد **في قوله انا ضامن** او كفيل **لمعرفة** علي
 المذهب خلافا للثاني لانه لم يلزم المطالبة بل المعرفة و
 اختلف في انا ضامن لتعريفه او علي تعريفه والوجه اللزوم
 فتح كانا ضامنا لوجهه لا يعبر به عن الجملة سراج وفي معرفة
 فلان علي يلزم ان يدل عليه خانية ولا يلزم ان يكون كفيلا
نهر وان اكفل الي ثلاثة ايام مثلا **كان كفيلا بعد الثلاثة**
 ايضا حتى يسلمه لما في الملتقط وشرح الجمع لو سلمه الحال برا
 وان المدة لتأخير المطالبة ولو زاد وانا بري بعد ذلك لم
 يصير كفيلا اصلا في رواية ظاهر الرواية وهي الحيلة في
 كفالة لا تلزم درر واشباه **قلت** في لسان الحكماء عن
 ابي الليث انتهى كنت تقوي الاول بانه ظاهر المذهب
قنية ولا يطالب بالمكفول به في الحال في ظاهر المذهب **الرواية**
 وبه يعني وصححه في السراجية وفي البرازية كفل علي انه
 متى او كلما طلب فلما اجل شهر صحت ولم اجل شهر فاذ
 انتم الشهر فطالبة لزم التسليم ولا اجل له ثانيا قال كفل علي
 انه بالخيا عشرة ايام او اكثر صح بخلاف البيع لان مبناه علي
 التسليم **وان شئت** **ط تسليمه في وقت** **يعينه احضره**
فيه ان طلبه كديت موجل حل فان **احضره فيها والا**
حبسه الحاكم حتى يظهر مطلره ولو ظهر عجزه ابتدا لا يحبس
عيني فان غاب امهله مدة دهايه واياه ولو لدار الحرب

مطل
 انا ضامن حتى يجتبا او يتقيا
 نصح الكفالة

مطل
 انا ضامن حتى يتقيا او انا

مطل
 كفالة لا يلزم
 الحيلة في كفالة لا يلزم

عيف بت ملك ولولم يعلم مكانه لا يطالب به لانه عاجز ان يثبت
 ذلك بتصديق الطالب زيلجي راد في البحر او بينة اقامها
 الكفيل مستند لا بما في القنية غاب المكفول فلما ايت ملازمة
 الكفيل حتي يحضره وحيل دفعه ان يدعي الكفيل عليه ان خصمك
 غايب غيبة لا تدري في بيت لي موضع فان برهنت علي ذلك
 تندفع المصومة ولو اختلفا فان له فريضة التجارة معروفة
 امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدري موضعه قلنا
 بذهابه اليه الطالب ان يستوثق بكفيل من الكفيل ليلا يغيب
 الاخر **وبهرا** الكفيل بالنفس **موت المكفول به ولو عجل**
 اراد به دفع توهم ان العبد مال فاذا انعذر بتسليمه لزمه
 قيمته وسعي مال الكفيل برقبته **وموت الكفيل** وقيل
 يطالب وارثه باحضاره سراج لاموت **الطالب** بل وارثه
 او وصيه يطالب الكفيل وقيل يبرأ وعبائته والمذهب
 الاول **ويبرأ بدفعه الي من كفله له حيث** اي في موضع
يملك خاصته سواء قبله الطالب او لا **وان لم يقل** وقت
 التكفيل **ان ادفعته اليك فانا بري** وير بتسليمه مرة قال
 سلمت اليك بجهة الكفالة وان طلب منه والا فلا بد ان
 يقول ذلك **ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه**
فيه ولم يخرجه تسليمه في غيره به يعني في زمانا انتهت وت
 الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند الابرا وشرط تسليمه
 عند هذا القاضي وسجن امير البلد في هذا المصراع جازيت ملك
 وكذا ابر الكفيل بتسليم المملوك **ب نفسه** لحصول المقصود **تسليم**
وكيل الكفيل لقيام مقامه **ورسوله اليه** لان رسوله اليه غيره
 كالاجنبي وفيه يشترط قبول الطالب ويشترط قبول كل واحد
 من هو لا سلمت اليك عن الكفيل **درر من كفالة** اي يحكم
 الكفالة عيني والا لا يبرأ بت ملك فليحفظ **فان قال ان لم**
اولا في اي ات به غدا فهو ضامن لما عليه من المال فان لم
يواف به مع قدرته عليه فان عجز بحبس او مرض لم يلزمه
 المال الا اذا عجز بموت المملوك او جنونه كما افاده بقوله

ثم في كل موضع

حرف

بقوله **واما المطلق** في الصورة المذكورة **فهذه المال**
 في صورتين لانه حق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصيح
 ولا يبرأ بت الكفالة بنفسه لعدم التناهي فلو ابراه عنها
 فلولم يوف به لم يبرأ المال لفقد شرطه قيد بموت المملوك
 لانه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات الكفيل طوالب
 وارثه بعده **درر** فان دفعه الوارث للطالب بري وان لم
 يدفعه حتي مضي الوقت كان الوارث يعني من تركه الميت
 عيني **ولو اختلفا في الموافاة** وعدمها **فالقول للطالب** لانه
 منكرها **وحينئذ فالمال لازم علي الكفيل** خاتمة وفيها لو اختلف
 الطالب فلم يجد الكفيل نصب عند القاضي وكلا لا يصدق
 الكفيل علي الموافاة **الا بجهة ادعي علي اخر حقا عيني او مائة**
دينار ولم يبينها اجمدة ام ردية او شريفة لتصح الدعوي
 فقال للمدعي **وعدنا الكفيل بنفسه وان لم اوافك عند ادعي**
المائة فلم يوافق الرجل به غدا فعليه المائة التي بينها المدعي اما
 بالبينة او باقرار المدعي ونصح الكفالات لانه اذا ايت المستحق
 البيات باصل الدعوي فتبين صحة الكفالة بالنفس فيتروك
 عليها الثانية **والقول له** اي الكفيل **في البيات** لانه يدعي صحة
 الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط اقرار المدعي عليه بالمال
 فليحذر **لا يجبر المدعي عليه علي اعطاء الكفيل بالنفس في دعوي**
حد وقود مطلقا وقال لا يجبر في قود وحد قذف وسرقة
 كنزير لانه حق ادعي والمراد بالجبر الملازمة للحبس **ولو اعطي**
 برضاه كفيلا في قود وقذف وسرقة **جاز** اتفاقا بت كمال
 فظاهرا كلامهم انها في حقوقه تعالى لا يجوز **نهر قلت**
 وسيجي انها لا تنفع بنفس حد وقود فليكت التوفيق **او**
ولا حبس فيها حتي يشهد شاهدان مستورا او واحد
عدل فوايد لا يلزم احد احضارا احد فلا يلزم الزوج احضار
 زوجته لسماع دعوي عليها الا في اربع كفيل نفس وسجرات قاض
 والاب في صورتين في الاشباه وفي حاشيتها لا بت المص معزيا
 لاحكامات العهادية الاب يطالب باحضار طفله اذا اتبع وفيها

المال علي

التحقق

في دعوي حد وقود وسرقة لا يجبر المدعي عليه علي اعطاء الكفيل بالنفس في دعوي حد وقود وسرقة

نشر في جهم

غيب

القاضي ياخذ كفيلا باحضار المدعي وكذا المدعي عليه الا في ربيع
 مكاتبه ومادونه ووصي ووكيل اذا لم يثبت المدعي الوصاية
 والكفالة وفي شرح الجمع عند محمد اذا كانت المدعي عليه معروفا
 لا يجبر على الكفيل ولا كانت غريبا يجبر اتفاقا بل حتى في اليدين فقط
 انتهى بآراء الكفيل لا يصل يبرأ الكفيل الا كفيلا لنفسه الا ان قال
 لاحق لي قبله ولا ملوكل ولا لليتيم انا وصيه ولا لوقف انا متولي
 فيجوز يبرأ الكفيل مشاهه **واما كفالة المال فتصح به ولو المال مجهولا**
ان اكان ذلك المال دينيا صحيحا الا ان اكان الدين مشتركا كما سيجي
 لان تشيئة الدين قبل قبضه لا يجوز ظهيرة والا في مسئلة النقطة
 المقررة فتصح مع انها تسقط دعوت وطلاقا تشبهه وكانهم اخذوا
 فيها بالاستفسات للحاجة لا بالقياس والا في بدل السعاية عنده
 برازية وكان له الحق بدل الكتابة والافه لا يسقط لانه لا يقبل التخيير
 فليقر اي دين صحيح ولا تصح الكفالة واي دين ضعيف ولا تصح
 به **والدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالاداء والابرا ولو حكا**
 بفعل يلزم سقوط الدين فيسقط دين المهر جملا وعنها لا ين
 الزوج للابرا الحكمي بن كمال **فلا تصح ببدل الكتابة** لانه يسقط
 بدونها بالتخيير ولو كفل واذا رجع مما ادى بحري يعني لو كفل
 بامره وسيجي قيد اخر **بكفالت** متعلق بتصح عنه **بالف** مثال
 المعلوم ومثل المجهول باربعة امثلة **بما لك عليه وما يدركا**
في هذا البيع وهذا يسمي ضمان الدرك **وما يابعت**
فلا تافعلي وكذا قول الرجل لا مراقظا لغير كفالت لك بالنقطة
 ما دامت الزوجية خاتية فليحفظ **وما غصبك فلا تافعلي**
 ما هنا شرطية اي ان يابعت فعلي لا ما اشترت بتمه لما سيجي
 ان الكفالة بالمبيع لا تجوز بشرط في الكل القبول له لانه بان
 يابعتا وغصب منه الحال فهو ولو باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في
 كلما قيل يلزمه في اذ او عليه القهستاني والشر بن لانية فليحفظ
 ولو رجع عنه الكفيل قبل المبايعة صح بخلاف الكفالة بالدواب
 وبخلاف ما غصبك من الناس او يابعتك او قتلوك او من
 غصبته فانا كفيلا فانه باطل كقول ما غصبك اهل هذه الدار

لا يجبر على الكفيل
 بآراء الاصيلين الكفيل

لا يوجب الكفيل

او كذا

نعتير بشرط
 على انقام

الدار فانا ضامن فانه باطل حتى يسمي انسانا بعينه **او علق**
بشرط صحيح ملايم اي موافق للكفالة باحد امور ثلاثة
 بكونه شرطا للزوم للحق **نحو** قوله **ان استحق المبيع او جددك المودع**
 او غصبك كذا او قتلوك او قتل ابنك او صيدك فعلي الديت وضي
 المكفول جازات كلك سبع **او** بشرط الامكان او الاستيفاء **نحو**
ان قدم زيد فعلي ما عليه من الديت **وهو** معني قوله
 وهو اي والحال ان زيدا مكفول عنه او مضاربة او مضاربة
 او مودعة او غاصبة جازت الكفالة المتعلقة بقدر وموتوسله
 بالاداء **او** بشرط التقدير اي الاستيفاء **نحو** ان غاب زيد عن
المصر فعلي وامثلة كثيرة فهذه جملة الشروط التي يجوز تعليق
 الكفالة بها **ولا تصح** ان علقته ففلا بغير ملايم **نحو** ان هبت
الرياح او جاء المطر لا تعليق بالحظر فتبطل ولا يلزم المال للحال
 فليحفظ **ولا تصح** ايها **بجهالة المكفول عنه** في تعليق واضافة
 للتخيير ككفالت بما لك علي فلا تفتصح والتخيير للمكفول له لانه
 صاحب الحق **ولا يجهالة المكفول** وبه مطلقا نعم لو قال
 كفلت رجلا اعرفه بوجهه لا باسمه جاز واي رجل اي به وحلف
 انه هو بري برازية وفي السراجية قال الضيفر وهو يخاف على دابته
 من الذيب ان اكل الذيب حمارك فانا ضامن فالك الذيب لم يثبت
نحو ما ذاب اي ثبت لك علي الناس او علي احد منهم فعلي
 مثال الاول ونحوه ما يابعت به احدا من الناس معين المقتي
او ما ذاب عليك للناس او احد منهم عليك فعلي مثال الثاني
ولا تصح بنفس حد وقصاص لان النيابة لا تجري في العقوبات
ولا يجوز دابة معينة مستأجرة له وخدمته عبد معين مستأجر
ما اي الخدمة لانه تغيب المعقود عليه بخلاف غير المعين
 لوجوب مطلق الفعل لا التسليم **ولا يبيع** قبل قبضه **ومر هو**
وامانة باعيانها فلو تسلمها صح في الكل دبر ورجح الحال
 فلو هلك المستأجر بثلاث مثلا لا شيء عليه ككفيل بنفس
ومع ايها **لو المكفول** له به **ثم** لكونه دينيا صحيحا على المشتري
 الا ان يكون مبيعا محجورا عليه فلا يلزم الكفيل بتع الاصيل خاتية

تصح بالاعيان المضمونة

وكذا لو كان **مغصفا** **بأ** **ومقبو** **منا علي** **سوم** **الشرا** **ات** **سي**
 التمث والافهوا امانة **كامر** **ومبيعا** **فاسدا** **وبدل** **صالح** **عن**
 دم وخلع ومهر خانية **والاصيل** **نفا** **تصح** **بالاعيان** **المضمونة**
 بنفسها لا بغيرها **ولا بالامانات** **ولا تصح** **الكفالة** **بنوعها** **بلا قول**
 الطالب او تاييد ولو فضوليا **في مجلس العقد** **وجوزها** **الثاني**
 بلا قول **بني يفتي** **درر** **بزازية** **واقره** **المصنف** **البحر** **وبه** **قالت**
 الائمة الثلاثة **لكن** **نقل** **الطرسوسي** **ان** **الفتوي** **علي** **قولها** **واخاره**
 الشيخ **قاسم** **هذا** **حكم** **الانشا** **ولو اخبر عنها** **بان** **قال** **انا** **كفيل** **بمال**
 فلان **علي** **فلات** **حال** **غيبه** **الطالب** **او كفل** **وارث** **المريض**
الملي عنه **بامره** **بان** **يقول** **المريض** **لوارثه** **تكفل** **علي** **بما** **علي** **من**
 الدين **فكفل** **به** **مع** **غيبه** **الغرماء** **مع** **في** **المورثين** **بالقبول** **اتقا**
 استحسانا لانها وصية فلو قال الاجنبي لم يصح وقيل يصح شرح
 جميع وفي الفتح المصحة **او** **وجد** **وحقق** **انها** **كفالة** **لكن** **يرد** **عليه**
 توفيقها **علي** **لحال** **ولو** **له** **مال** **غايب** **هل** **يومر** **الغريم** **بان** **تقاربه** **او**
 يطالب الكفيل **لم** **اره** **وينبغي** **علي** **انه** **وصية** **ان** **يتنظر** **للاعلي** **نفا** **كفالة**
 وقيدنا **بامره** **لان** **تبرع** **الوارث** **بضمائه** **في** **غيبته** **لا** **يصح** **ودوي**
 الحسن المصحة **ولو** **ضمنه** **بعد** **موته** **صح** **سراج** **ولعله** **قولا** **لثاني**
 لما مر **وفي** **البزازية** **اختلفا** **في** **الاخيار** **والانشا** **فالقول** **للمخبر**
ولا تصح **بدين** **ساقطا** **لومن** **وارث** **عن** **ميت** **مفلس** **الا**
 اذا كان به كفيل **ورهن** **معراج** **او** **ظهر** **له** **مال** **فتصح** **بقدره**
بت **ملك** **ولو** **حقه** **دين** **بعد** **موته** **فتصح** **الكفالة** **به** **بان** **حفر**
 بيرا **علي** **الطريق** **قتل** **به** **شيئا** **بعد** **موته** **لزمه** **ضمان** **المال** **في**
 ماله **وضمان** **النفس** **علي** **عاقلة** **لشئ** **الدين** **مستند** **الي** **وقت**
 السبب **وهو** **الحفر** **الثابت** **حال** **قيام** **الذمة** **تجر** **وهذا** **عنده** **و**
 صحاها **مطلقا** **وبه** **قالت** **الثلاثة** **ولو** **تبرع** **به** **احد** **صحيح** **اجماعا** **ولا**
 تصح **كفالة** **الكفيل** **الوكيل** **بالتث** **للوكل** **فيها** **وكل** **بيعه** **لان** **حق**
 القبض **له** **بالاصالة** **فيصير** **ضمانا** **لنفسه** **ومفاده** **ان** **الوصي**
 والناظر **لا** **يصح** **ضمانا** **لها** **لثمت** **عن** **المشتري** **فيما** **باعاه** **لان** **القبض**
 لهم **ولهن** **لو** **ابراه** **عن** **التمث** **صح** **وضمانا** **ولا تصح** **كفالة** **المفارب**

المفارب **لرب** **المال** **به** **اي** **بالتث** **لما** **مر** **ولات** **التث** **امانة**
 عندها **فالضمان** **تغيير** **حكم** **الشرع** **ولا تصح** **الشركة** **بد** **ويمن**
مشارك **مطلقا** **ولو** **بارث** **لان** **انه** **صح** **الضمان** **مع** **الشركة** **يصير**
 ضامنا **لنفسه** **ولو** **صح** **حصة** **صاحب** **يودي** **الي** **قسمة**
 الدين **قبل** **قبضه** **وذا** **له** **يجوز** **نعم** **لو** **تبرع** **جاز** **كالمو**
 كان **صفتين** **ولا تصح** **الكفالة** **بالعهدة** **لا** **اشتباه** **المراد**
بها **ولا بالطلاص** **اي** **تخليص** **مبيع** **يستحق** **لعينه** **نعم**
 لو **ضمن** **تخليصه** **ولو** **بشرا** **ان** **قدر** **والا** **فرد** **التث** **كان**
 كالدرك **عيني** **فايد** **متي** **ادي** **بكفالة** **فاسدة** **رجع**
 كما **يجب** **جامع** **القضولين** **ثم** **قال** **ونظيره** **لو** **كفل** **ببدل**
 الكتابة **لم** **يصح** **فيرجع** **بما** **ادي** **ان** **احسب** **انه** **مخير** **علي** **ذلك**
 بضمائه **السابق** **واقره** **المصنف** **فليحفظ** **ولو كفل** **بامره** **اي**
 بامر **المطلوب** **بشرط** **قوله** **علي** **او** **علي** **انه** **علي** **او** **هو** **وصي**
 وعبد **محجور** **بيت** **ملك** **رجع** **اليه** **عليه** **بما** **ادي** **ان**
 ادي **بما** **ضمنه** **والا** **فيما** **ضمنه** **وان** **ادي** **اي** **يملكه** **الدين** **بالا**
 دي **فكان** **كالطالب** **وكالمو** **ملكه** **بهيئة** **او** **ارث** **عيني** **وان**
بغيره **لا** **يرجع** **لتبرعه** **الا** **اذا** **جازي** **المجلس** **فيرجع** **عمادية**
 وحيلة **الرجوع** **بلا** **امرات** **يهبه** **الطالب** **الدين** **ويؤكد** **بقبضه**
 ولو **الحيثية** **ولا** **بطالب** **كفيل** **اصلا** **بمال** **قبل** **ان** **يودي** **الكفيل**
عنه **لان** **تملكه** **بالادي** **نعم** **للكفيل** **اخذ** **رهنت** **من** **الاصيل**
 قبل **اذا** **به** **خانية** **فان** **لزم** **الكفيل** **لازمه** **اي** **لازم** **هو** **الاصيل**
 ايضا **حتي** **يخلصه** **وان** **احبس** **له** **حبسه** **هذا** **ان** **كفله** **بامره**
 ولم **يكف** **علي** **الكفيل** **للمطلوب** **بيت** **مثله** **والا** **فلا** **لازمه**
 ولا **حبس** **سراج** **وفي** **الاشباه** **اذا** **حجز** **الكفيل** **موجب** **براتها**
 للطالب **الا** **اذا** **احاله** **الكفيل** **علي** **مد** **يونه** **وبشرط** **براته** **فقط**
وبري **الكفيل** **بأ** **الاصيل** **اجاعا** **الا** **اذا** **برهنت** **علي** **اذا** **يه**
 قبل **الكفالة** **فيبر** **افقط** **كالمو** **حلف** **بحر** **ولو** **ابدا** **الطالب** **الاصيل**
او **اخر** **عنه** **اي** **اجله** **بري** **الكفيل** **بتعا** **الاصيل** **الا** **كفيل** **النفس**
كامر **وتأخر** **الدين** **عنه** **بتعا** **الاصيل** **الا** **اذا** **صالح** **المكاتب**

حيلة الرجوع بلا امر

عن قتل العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تاخرت مطالبة
المصالح الي عتق الاصيل ولم مطالبة الكفيل الا ان اشباهه **ولا ينعكس**
لعدم تبعية الاصيل للفرع نعم لو تكفل بالاحمال تاخرت عنهما
لان تاجيله علي الكفيل تاجيل عليهما وفيه يشترط قبول الاصيل
الابرا والتاجيل الكفيل الا اذا ذهب او تصدق عليه **در**
قلت وفي فتاوي بن نجيم اجله علي الكفيل تاجيل عليهما
وعزاه للحاوي القدسي فليحفظ وفي الفتية طالب الدين
الكفيل فقال اصبر حتي يجي الاصيل فقل لا تغلق لي عليه انما
تغلق عليك هل يبرأ اجانب نعم وقيل لا وهو المختار
واما حل الدين الموجل علي الكفيل بموتة لا يجلي علي الاصيل
به اي بموتة ولو ما تاخير الطالب **در** **صالح اخذ هارب**
المال عن الف الدين علي نفسه بريا الا ان المسئلة مربعة
فاذا اشترط براءتها او براءة الاصيل او سكنت بريا واذا اشترط
براءة الكفيل وحده كانت فسخا للكفالة لا اسقاطا لا اصل
الدين **فبر هو وحده** علي خسمانية **دوت الاصيل** فتبقى
عليه الالف فيرجع عليه الطالب بخسمانية والكفيل بخسمانية
ولو بامره ولو صالح علي جنس اخر رجوع بالالف كما مر **صالح**
الكفيل الطالب علي شئ لم ير عن الكفالة لم يبيع ولا يجب
المال علي الكفيل قال الكفيل بريت اي من المال الذي
كفلت به رجوع الكفيل بالمال علي المطلوب اذا كانت الكفالة بامره
لاقراره بالقبض ومفاده براءة المطلوب للطالب لاقراره كالكفيل
وفي قوله ككفيل بريت بلا اي او ابرئك لا رجوع كقوله في حل لانه ابرا
لاقرار بالقبض خلافا لابي يوسف في الاول اي بريت فانه جعله
كالاول اي الي قبل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب
الاحتمالين فكان اولي نهر معزيا للعناية واجمعوا انه لو كتب في الصك
كان اقرارا بالقبض عملا بالعرف **وهذا كله مع غيبة الطالب ومع**
حضرته يرجع اليه في البيات لم راده اتفاقا لان المجمل ومثله
الكفالة الحوالة وبطل تعليق المرأة عن الكفالة بالشرط الغيب
الملايم علي ما اختاره في الفتح والمعراج وامره المصنف هنا وفي المتفرقات

موجلا ٢
لا ٢

المتفرقات كنت في النهر ظاهرا لزيالي وغيره نزعج الاطلاق
فقد كفالة المال لا في النفس تفصيل مبسوطا في الحاشية **لا يسترد**
اصيل ما ادي الي الكفيل بامره ليرفعه الي الطالب **وان لم يعط**
طالبه ولا يعمل نهيه عن الاداء الكفيل بامره والاعمل لانه حينئذ يملكه
الاسترداد بحد واقره المصنف لكنه قدم قبله ما يخالف فيجوز **وان**
رجع الكفيل به طالب له لانه من ملكه حيث قبضه علي وجه الاقتضا
فلو علي وجه الرسالة فلا له حصة امانة خلافا للثاني **وقد ب رده**
علي الاصيل ان قضى الدين بنفسه **در** **فيما يتعين بالتعيين**
كنسبة فيما لا يتعين كنقود فلا يندب ولو رده هل يطيب للاصيل
الاشبه نعم ولو غنيا عن اية امر الاصيل **كفيله ببيع العينة** اي ببيع
العينة بالرجح بنسبة لبيعه المستقرض باقل ليقض دينه اختاره
الكنز البا وهو مكره مذموم شرعا لما فيه من الاعراض عنه حيرة
الاقرار **ففعول الكفيل ذلك فالباع للكفيل** وزيادة **الرجح عليه لا**
له العاقد ولا شئ علي الامر لانه امانات للفسدات او توكيل مجهول
وذلك باطل **كفل** عن رجل **ما ذاب له** وما قضى له عليه او بما لزمه
له عبارة الدرر بلا ضمير وفي الهداية وهذا ما من اريد به المستقبل
كقوله اطال الله بقاءك **فغا الاصيل فبرهت المدعي علي المدعي**
ان له علي الاصيل كذا لم يقبل برفاهة حتي يحضر الغائب فيقضي
عليه فيلا ربه **تبع الاصيل وان برهت ان له علي زيد الغائب**
كذا من المال وهو اي الحاضر **كفيل قضي** بالمال **علي الكفيل فقط**
ولو زاد بامره قضي عليها فلا لكفيل الرجوع لان المكفول به هنا مال
مطلق فامكت اثباته بخلاف ما تقدم وهذه حيلة اثبات الدين
علي الغائب ولو خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل
ويدين عليه مثل هذه الكفالة فيقول له رجل بالكفالة وينكر الدين
فيبرهت المدعي علي الدين فيقضي به علي الكفيل والاصيل ثم
يبوي الكفيل فيقضي المال علي الغائب وكذا الحوالة وتما في الفتح
والبحر **كفالة بالدرك** تسليم منه بالبائع كشفعت فلا دعوي له
كتب شهادة في صك ببيع مطلق عما ذكر او كتب **بشهادة**
علي اقرار العاقد بريت لان مجرد اخبار فلا تقضي ولم

الكنز

م كتب فيه ببيع مكره او ببيع
بيعا فانه اذا باع مائة تسليم
ايضا كالوشهد بالبائع عند
القاضي قضي بها ولا يكون
تسليمها كتب بشهادة
في صك صح صح

يذكر الختم لانه وقع اتفاقا باعتبار عادتهم **قال الكفيل فتمت كل**
الي شهر وقال الطالب هو حال فالقول للضامن لانه
 يتكرر المطالبة **وعكسه** اي الحكم المذكور في قوله **لك علي ماية**
الي شهر مثلا اذا قال الاخر وهو المقتر له **حالة** لا ان المقتر
 له ينكر الاجل والحيلة لمن عليه دين موجب وخاف الكذب
 او حوله باقذاره فيقول **اهو حال او موجب** فان قال حال
 انكره ولا حرج عليه فيلبي **ولا يؤخذ ضمانت الدرك اذا**
استحق البيع قبل القضا علي البايع بالثمن ان مجرد الاستحقاق
 يستغنى ^{لا يلزم} لا يلزم في البيع علي الظاهر كما مر **وصح ضمانت الخراج** اي
 الموقوف في كل سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بقريته قوله
والرهنت جارية اذا الرهن بخراج المقاسمة باطل بغير عيب
 خلاف ما اطلق في الجرد ويجوز ان يلبي الرهن في كل ما يجوز
 به الكفالة يجامع التوثيق منقوض بالدرك لجوز الكفالة بدون
 الرهن **ولان النوايب** ولو بغير حق كجبايات زماننا فانها
 في المطالبة كالديون بل فونها حتى لو اخذت من الاكارف له
 الرجوع علي مالك الارض وعليه الفتوي صدر بالشرعية واقره
 المحس وبنت الحال وقبده شمس الامية بما اذا امره به طايحا
 فلو ملكها في الامر يعتبر امره بالرجوع ذكره الاكل وقالوا من
 قام بتوزيعها بالعدا اجر وعليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادر
 وفي وكالة البرازية قال رجل خلصني من مصادرة الوالي وقال الاسير
 ذلك فخلصه رجع بلا شرط علي المصاحب **قلت** وهذا يقع
 في ديارنا كثيرا وهوان الموباشي يمسك رجلا ويحبسه فيقول
 لاخر خلصني فيخلصه مبلغ فيخبر رجع بغير شرط الرجوع بل
 بمجرد الامر قد يركب الخطا المص علي هامشها فليحفظ **والقسمة**
 اي التهييب من البايبة وقيل هي البايبة الموقوفة وقيل غير ذلك
 واما ما كان مالوكا له صحبة صدر بالشرعية **قال رجل لاخر**
اسكن هذا الطريق فانه امن فسلكت واخذ ماله لم يفت
ولو قال ان كان مخروفا واخذنا ضمانت والمسئلة يجاهها
فمن هذا ولا ريب علي قدمه المص بقوله ولا تفتح بجهالة

خلاص من المصادره

بجهالة المكفول عنه كما في الشرع بل المنة والاصلات المغرور انما
 يرجع علي الغار اذا حصل الغرر في ضمانت المعاوضة او ضمانت
 الغار صفة السلامة للغرر بضمانه وقيامه في الاشياء ومر في
 المراجعة **فروع** ضمانت المغرور وفي الحقيقة هو ضمانات
 الكفالة للكفيل منع الاصيل من السفر لو كفالته حالة ليخلصه منها
 باد او ابر وفي الكفيل بالنفس يردده اليه كما في المصغري اي لو
 بامره لو قام عن غيره بواجب بامره فرجع بما دفع وان لم يثبت عليه
 كالامر بالاتفاق عليه ويقضاه بينه الا في مسايلا مره بتعويضه عن
 هبة وباطعام عن كفارته وبادان كاة ماله وبان يهب فلان اعني
 في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل اتملك ماله فان
 المأمور يرجع بلا شرط ولا فلا وقيامه في وكالة السراج والكل من
 الاشياء وفي المنطق الكفيل لا يخلع بما لها علي الزوج من الدنانير
 لا يبرأ من تحت النكاح بينهما ثوب غاب عن دلال لاضمان عليه
 ولو غاب عن صاحب الحانوت وقد ساوم واتفقا عن ثمن
 فله قيمة الثوب ولو طاف به الدلال حتم وضعه في حانوت ففلك
 ضمان الدلال بالاتفاق والاضمان علي صاحب الحانوت عند
 الامام لانه مودع دلال معروف في يده تبيين انه مسروق
 فقال رددت علي الذي اخذت منه براء ولو قال طالب غريمي
 في مصر كذا فاذا اخذت مالي فلك عشرة منه يجب اجر المثل لا
 يزد علي عشرة منقطع وافتيت بان ضمان الدلال والتمسار
 الثمن للبايع باطل لانه وكيل بالاجر وذكر وان الوكيل لا يصح
 ضمانه لانه لا يصير عاملا لنفسه فليجبر **فايدة** ذكر الطرسيوسي
 في مولف له ان مصادرة السلطات لا رباب الاموال لا يجوز الا
 لعمال بيت المال مستدلابان عمر رضي الله عنه صادرا باهريرة
 انتهى وذلك حيث استعمله علي الجربيت ثم عزله واخذ منه
 اثني عشر الفاشم د عليه العمل قايي رواه الحاكم وغيره واراد
 بعمال بيت المال خدمته الذي بيت يحيون امواهم ومن
 ذلك كتبته ان توسعوا وتعاملوا انواع اللهو وبنو الاماكت
 فلما حكم اخذ امواهم عنهم وعزلهم فان عرف خيانتهم في وقف

طالع
 ثوب غاب عن دلال

ثوب

الموضع

في الاموال لانه ذكر دليل
 علي خيانتهم ويخرجهم كنه
 الاوقاف وتطارد
 اذا توسعوا

ابتدائها ان من الحيل شرط ضرورة والا لا واد بالرضا 8
القبول فان قبولها في مجلس الاجاب شرط الانعقاد بحر
عن البدائع لكت في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال وانايه
اورضا الباقيت لاحضورهم واقره المصنف **وتصح في الدين**
المعلوم **الا في العيب** زاد في الجوهره ولا في الحقوق انتهى وبه
عرف ان حواله الغازي بحقه من غنيمة محررة لا تصح وكذا
حواله المستحق بمعلومه في الوقف علي الناظر تهرثم قال
بعد ورقتين وهذا في الحواله المطلقة ظاهر واما المقيدة ففي
للجرات مال الوقف في يد الناظر ينبغي ان تصح كالحالة
علي الغنيمة وعند ي فيه تردد **وبري الحيل من الدين**
والمطالبة جميعا **بالقول** من المحتال للحواله فلا يرجع المحتال
علي الحيل **الا بالتقدي** جالقصير ويمد هلاك المال لان براء
مقيدة بسلا من تحقه وقيد في الجربان لا يكون الحيل
هو المحتال عليه ثانيا **وهو باحد امرين ان يحدد الحواله**
الحال عليه **لحواله** **ويحلف ولا يثبت له** اي المحتال وحيل
او **يموت** الحال عليه **مفلسا** بغير عين ودين وكفيل
وقال بهما وبان فلسه الحاكم **ولو اختلفا فيه** اي في موته
مفلسا وكذا في موته قبل الادا او بعده **فالقول للمحتال**
مع **يمينه علي العلم** لتمسكه بالاصل وهو العسرة زيلعي وقيل
القول للحيل بينية فتح **طالب المحتال عليه الحيل بما اي**
بمثل ما **احال به** مد عيا قضاء بينه بامره **فقال الحيل انما احلت**
بدين ثابت لي عليك لم يقبل قوله بل ضمن الحيل مثل
الدين للمحتال عليه لانكار وقبول الحواله ليس اقترار
بالدين لصحتها به وانه **فان قال الحيل للمحتال احلتك**
علي فلا ينعني وكلتك **لتقبضه لي** **فقال للمحتال لا احلتك**
احلتني بدين لي عليك **فالقول للحيل** لانه منك وللفظ
لحواله يستعمل في الوكالة **احال بما له عند زيد** حال كونه
ودبعة بان اودع رجلا الفانتم احوال بها غريمه **صحت**
فان هلك **الوديعه بري** المودع وعاد الدين علي

المودع والارل لارها
مطالبة انتهى ومقتضاه
ضحترا بحق صح

علي الحيل لان الحواله مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمغضوب فانه
لا يبرأ لان مثله يخلف ويصح ايضا بديت خاص فصارت الحواله
المقيدة ثلاثة اقسام وحكمها ان لا يملك الحيل مطالبة المحتال
عليه ولا الحيل لمحتال عليه فالحيل مع ان المحتال اسوة
الغرماء الحيل بعد موته بخلاف المطلقة كما بسطه مثلا خسرو
وبغيره **باع بشرط ان يحيل علي المشتري بالثمن غرميا**
لم اي للبايع بطل ولو باع بشرط ان يحتال بالثمن مع
لانه شرط ملائم كشرط الجوده بخلاف الاول اذ في المال في
لحواله الفاسدة فهو بالخيار وان شارح علي المحتال
القابض وان شارح علي الحيل وكذا ورد في كل
موضع ورد الاستحقاق بزازية وفيها ومن صور فساد
لحواله مالو شرط فيها الاعطامت ثمن داره وكنت لا يجبر
علي البيع ولو باع يبر علي الادا **ولا يصح تاحيل عقد ها**
فلو قال ضمننت بما لك علي فلا ت علي ان احيلك به علي فلا ت
الي شهر انصرف التاحيل الي الدين لانه لا يصح تاحيل م عقد
لحواله تجرعت المحيط **وكرهت السفينة** بضم السين ويصح
وفتح التاوهي اقراض لسقوط الطريق فكانه احوال م خطر
لخطر المتوقع علي المستقرض فكان في معني الحواله و
قالوا ان لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا باس
فروع في النهر والبحر عن صرف البرازية ولو
ان المستقرض وهب منه الزايد لم يحبس لانه مشاع يحتمل
القسمه **ولو توكل علي المحتال بقبض دين الحواله لم يصح**
ولو شرط المحتال الفئات علي الحيل صح ويطلب ايا
شالات الحواله بشرط عدم براءة الحيل كغالبه خائبة وفيها
عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جا المحال وادعي جوده
لم يصدق وان برهنت لان الشهود عليه غائب فلو حاضرا
ويحدد الحواله ولا يثبت كات القول له وجعل جوده فسحا
فروع الاب والوصي ان احوال بمال اليتيم فان كان خيرا
لليتيم بان كان الثاني املي صح سراجية والام يجوز كما في مضاربة

م الحيل

اعتبار قوة المدرك والا اول اضبط نهر ولا يجزى ان لم يكن مجتهدا
 بل المقلد متى خالف معتد مذهبه لا ينبغي وينقطف هو المختار
 للفتوي كما بسطه المصنف في فتاويه وغيره وقد قد منه اول
 الكتاب وسيجي وفي القهستاني وغيره اعلم ان كل موضع
 قالوا الراي فيه للقاضي فالمراد قاض لمملكة الاجتهاد فيه
 انتهى وفي الخلاصة وانما ينبغي القضا في المجتهد فيه ان اعلم
 انه مجتهد فيه والا فلا **وان اختلف مقتيات في جواب حادثة**
اخذ بقول ائمتهم ما بعد ان يكون او رعاها سراجيه
 وفي الملتقط واد الاستشكل عليه امر ولا راي له شاور العلماء ونظر
 احسن اقاويلهم وقضي بما راه صوابا لا بغيره الا ان يكون
 غيره اقوي في الفقه وجوه الاجتهاد فيجوز ترك رايه بزازية
 ثم قال وان لم يكن مجتهدا فعليه تقليد هم واتباع رايهم فاذا
 قضي بخلافه لا ينبغي حكمه **المصر شرط لنفاذ القضا في ظاهري**
الرواية وفي رواية النوادر لا ينبغي في القرا وفي
عقار لا ولا على المصالح خلاصة وبه يقضي بزازية اخذ القضا
برشوة للسلطان او لقومه وهو عالم بها او بشفاعة جامع
القضولين وفتاوي بن نجيم اواربتي هو الواجب او
اعوانه يعلمه شرعيا لاية وحكمه لا ينبغي حكمه ومنه مالو
 جعل لوليه مبلغا في كل شهر ياخذ منه ويفوض اليه
 قضاي فتاوي المصنف لكت في الفتح من قلده بواسطة الشفعا
 كنت قلده احتسابا ومثله في البرازية بزيادة وان لم يجعل
 الطلب بالشفعا ولو كان **عد لا فسق باخذها او بغيرها**
 وحصلها لانها المعظم **استحق العزل وجوبا وقيل ينعزل**
 وعليه الفتوي بن الكمال وبن ملك وفي الخلاصة عن النوادر
 ولو فسق او ارتد او عي ثم صلح او ابصر فهو علي قضايه
 وما قضي في فسقه ونحوه باطل واعتمده في البحر وفي الفتح
 اتفقوا في الامارة والسلطنة علي تعظيم عدم الانعزال با
 لفسق لانها مبنية علي القهر والغلبة وكن في اول دعوي
 الخائنة الوالي كالقاضي فيحقق **وينبغي ان يكون موثوقا**

موثوقا به في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه بالسنة والآثار
ووجوه الفقه والاجتهاد والا لولية لتعذره علي انه يجوز
 خلوا الزمن عنده الاكثر نهر فتصح تولية العاصي بن الكمال
 ويحكم بفتويه ككت في البرازية المفتي يعفي بالديانة والقياس
 يعفي بالظاهر دل ان الجاهل لا يمكنه القضا بالفتوي ايضا
 فلا بد من كون الحاكم في الدماء والفروج عالما بآثار الكبريت
 الاحمر وابت العلم **ومثله فيما ذكر المفتي** وهو عند الاصول
 ليعين المجتهد امامت يحفظ اقوال المجتهد فليس بمفت
 وفتواه ليس بفتوي بل هو نقل كلام كما بسطه بن الكمال
 الهام **ولا يطلب القضا بقلبه ولا يسال له بلسانه** في الخلاصة
 طالب الولاية لا يولي الا اذا تعين عليه القضا او كانت
 التولية مشروطة له او ادعي ان العزل من القاضي
 الاول بغير جنيحة نهر قال واستحب الشافعية والمالكية
 طلب القضا لحامل الذكر نشر العلم **ويختار المقلد الا قد ر**
والاولي به وان لا يكون قضا غليظا خيرا را عينا لا نس
 خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي اطلاق اسم خليفة
 الله خلاف تاتار خائنة **وكرهه تحريما التقليد** اي اخذ القضا من
خاف الخيف اي الظلم او العجز يكفي اخذها في الكراهية بن
 كمال **وان تعين له او امنه لا يكره فتح** ثم ان المحصر فرض
 عينا وولا كفاية **بحر والتقليد رخصة** اي مباح **والترك**
عزيمة عند العامة بزازية فالاولي عدمه **ويجزم علي غير**
الاهل الدخول فيه قطعا من غير تردد في الحرمة فقيه
 الاحكام الخمسة **ويجوز التقليد تقلد القضا من السلطان**
العاقل والجاير ولو كافرا ذكره مسكين وغيره الا اذا كان
 يمنع عن القضا بالحق فيجزم ولو فقد وال لغلبة كفر وجب
 علي المسلمين تعين وال وامام الجمعة فتح **ومن** سلطان
 الخوارج **اهل البقي** اذا صحت التولية صح العزل وانما
 رفع فتوي الباغى الي قاضي العدل نقده وقيل لا ويرجزم
 الناصبي **فاذا تقلد طلب ديوان قاضي قبله** يعفي

يجوز خلوه الزمن عن مجتهد

ابن الكبريت الاحمر والعلوم

السجلات **ونظر في حال المحبوسين** في سجن القاضي
واما المحبوس في سجن الوالي فعلى الامام النظر في احوالهم
فمن لزم ارباب اديه والا اطلقه ولا يبيت احد الا رجلا مطلوبا
بدم ونفقة من ليس له مال في بيت المال **فمن اقر**
منهم بحق او قامت عليه بينة الزم له الجبس ذكره مسكين
وفيل الحق **والانادي عليه** بقدر ما يري ثم يطلقه بكفيل بنفسه
فان لاي نادي عليه شهرا ثم يطلقه **وعمل في الودايغ وغلات**
الوقف بينة وقرار ذي اليد **ولم يعمل المولي بقول المعزول**
لالتحاقه بالرعايا وشهادة العدو لا تقبل خصوصا بفعل نفسه درر
ومفاده ردها ولومع اخر **نهر قلت** كنت افي قاري
الهداية بقبولها وتعبت بحجم فتنة **الا ان يقرن واليد**
انراي المعزول سلمها اي الودايغ والغلات **اليه فيقبل**
قوله فيها اي لزيد الا ان ابيد واليد بالقرار للغير ثم اقر
بتسليم القاضي اليه فاقر القاضي بانها لاخر فيسلم للمقرن الاول
ويضمت المقرنة قيمته او مثله للقاضي **ويقضي في المسجد** ويختار
مسجدا في وسط المدينة تيسيرا للناس ويستدبر القبلة كغلب
ومدرس خانية واجرة المحضر على المدعي هو الاصح **نهر عن**
البرازية وفي الخانية المرد وهو الصحيح وكذا السلطان و
المفتي والفقيه لوفي داره وياذت موما **ويرد هديته**
التكثير للتقليل **بت الكمال** وهو ما يعطي بلا شرط اعانة بخلاف
الرشوة بت ملك ولو تاذي الهادي بالرد يعطيه مثل قيمتها
خلاصة ولو تعذر الرد لعدم معرفته او بعد مكانه وضعها
في بيت المال ومن خصوصياته صلي الله عليه وسلم ان هدايا
له تاتار خانية ومفاده انه ليس للامام قبول الهدية والا لم تكت
خصومية وفيها يجوز للامام والمفتي والواصف قبول الهدية
لانه انما يهدي للعالم لعله بخلاف القاضي **الامن** اربع السلطان
والباشا اشباهه ونهر **وقريه المحرم او من جرة عادته** **تريه**
بقدر عادته ولا خصومية لها درر ولا يرد اجابته **ودعوة خاتمة**
وي التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي ولو من

من معتاد وقيل هي كالحداية وفي السراج وشرح المجمع والايح
دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة للتهمة **ويشهد لينا نو ويعود**
الريفي ان لم يكن لها ولا عليها دعوي شرعية لا يثبت
البرهان **ويسوي** وجوبا بين الخصمين **جلوسا واثبا لا**
واشارة ونظرا اليهما ويمتنع عن مسارة احدهما والاشارة
اليه ورفع صوته عليه **والفحك في وجهه** وكذا القيام له
بالاولي **وضيا فتنه** نعم لو فعل ذلك معها جاز **نهر ولا يخرج**
في مجلس الحكم **مطلقا** ولو لغير حالها به بهابته **ولا يلقنه**
حجته وعن الثاني لا بأس به **عيني** **ولا يلقن الشاهد شهادته**
واستحسنه ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم والفتوي
علي قوله فيما يتعلق بالقضا لزيادة تجربته بزازية وفي الولوالجية
حكى ابو يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم امل الي
احد الخصمين حتي بالقلب الا في خصومة نصراني مع الرشيد
لم اسو بينهما وقضيت علي الرشيد ثم بكى انتهى **قلت**
ومفاده ان القاضي يقضي علي من ولاه وفي الملتقي ويصح
لمن ولاه وعليه وسجي **فروع** في البدايع من جملة
ادب القاضي انه لا يكلم احد الخصمين بلسان لا يعرفه الاخر
وفي التاتار خانية والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما حتي
اذا كانت في التقليد خلل يميز حكما بتحكيمهما قضي بحق ثم امره
السلطان بالاستئناف بمحض من العلماء لم يلزم بزازية طلب
المفتي عليه نسخة السجل من المفتي لا يعرضه علي العلماء
اهو صحيح ام لا فامتنع الزم بذلك جواهر الفتاوي وفي الفتح
مقي امكنت قامت للحق بلا اربا الصد وركايات ولي وهو يقبل
بصهر الخصوم ان جلس للقضا لا والاخذها ولا ياخذها
فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا **فصل في الجبس هو**
مشروع بقوله او ينقو من الارض وجبس عليه رجلا
بالتهمة في المسجد واحداث السمحت علي رضي الله عنه
بناه من قصب سماه نافعانقبة الموصى فبني غيره
من مدرر سماه مخيسا بفتح اليا وتكسر موضع الخيس

وهو التذلل وفيه يقول علي رضي الله عنه . . .
 . . . الانثى اني كيسان مكيساه . . . بنت بعد نافع محبسا . . .
 . . . حصنا حصينا وامينا كيسان . . . **ان مفتحة ان يكون موضع**
ليس فيه فراش ولا ملا ليضرب فيوفي ومفادها ان
 زوجة لا تحبس معه لوهي الحايضة وهو الظاهر وفي الملتقى
 يمكن من وطئ جارية لو فيه خلوة **ولا يملك احد ان يدخل**
عليه للاستئناس الا اقاربه الاقارب وجيرانه ولا يملكون
ولا يخرج بلعة ولا جارة ولا يجمع فرفض فقيرة اولي **ولا يملكون**
جنازة ولو كانت بكفيل زليعي وفي الخلاصة يخرج بكفيل
 لجنازة امه ولو غر وعده لا يخرجهم وعليه الفتوي **ولو مرض**
مرضا اضناه ولم يجد من يخدمه يخرج بكفيل والا لا
 يرفقي ولا يخرج لمعالجة وكسب بل ولا يكتسب فيه ولو
 له دين اخذ ليخاصم ثم يحبس خائفة **ولا يضرب**
 الحبوس الا في ثلاث اذا امتنع عن كفارة الفلها والانتفا
 علي قريبه او القسم بين نسائه بعد وعظه والظابط
 ما يفوت بالتأخير لا الاخلف **اشباه قلت** وزاده ما
 ما في الوهبانية وان يضرب دون قيد تادبا ونظامين
 باب الحبس في العنت بذكر **ولا يغفل** الا اذا خاف فساد
 فيقيد او يحول لسجن المصوم وهل يطهر الباب
 الراي فيه للقاضي بزازية **ولا يتجر ولا يواجر** وعن الثاني
 بوجره لقضادينه **ولا يقام بين يدي صاحب الحق**
اهانة ولو كانت ببلدة لا قاضي فيها لازم ليلا ونهارا حتى
 ياخذ حقه جواهر القتاوي **وتعيب مكانه** اي مكان الحبس
 عند عدم ارادة صاحب الحق **للقاضي الا اذا طالب مكانا**
اخر اي مكان الحبس فيحبسه لذلك قنينة وافقي المص
 تعالقا ري الهداية بان العبرة في ذلك لمصاحب الحق لا للقاضي
 ضي انتهى وفي النهر وينبغي ان لا يجاب لو طلب حبسه
 في مكان المصوم ونحوه **فرض** في الحبس ويجعل للنساء
 سجن علي حدة نفيا للفتنة **واذا ثبت الحق للمدعي**

اي انقله
 ١٧

المدعي ولو دانتقا وهو سدس درهم **بينه عجل حبسه**
بطلب المدعي لظهور المطل بانكاره **والا** يثبت بينه بل بالقر
لم يعجل حبسه بل بامره بالاداء فان ابي حبسه وعكسه الشرعي
 وسوي بينهما في الكثر والدرر واستحسنه الزليعي والاول مختار
 الهداية والواقاية والمجمع قال في البحر وهذا المذهب عندنا
 انتهى **قلت** وفي مينة المقتي لو ثبت بينه حبس في
 اول مرة بالاقرار يحبس في الثانية والثالثة دون الاولى
 فليكن توفيق **ويحبس** المديون **في** كل دين هو بدل
 مال او ملتزم بعقد درر ومجمع وملتقي مثلي **الثمن** ولو لنفقة
 كالاجرة **والقرض** ولو لذمي **والمهر المجهل** **والزمر بكفالة**
 ولو بالدرر او كفيل الكفيل وان كثر وازارية لانه التزم بعقد
 كالمهر وهذا هو المعتمد خلافا للفتوي قاضي خات لتقدم المتون
 والشرح علي الفتاوي بحر فليحفظ نعم عده في الاختيار
 لبدل الخلع هنا فظاهر فتنبه وزاد القلاشي انه يحبس فيها
 في كل بيت يقدر علي تسليمها كالعين المغشوبة **لا يحبس في**
غيره اي غير ما ذكر وهو شيع صو ر بل خلع ومقصوب ومتلف
 ودم عمد وتحقق خط شريك وارث جناية ونفقة قريب
 وزوجة ومهر **قلت** ظاهرة ولو بعد طلاق وفي
 نفقات البزازية يثبت اليسار بالاخبار هنا بخلاف ساير
 المديون لكن افتي بن نجيم بان القول له بهينه مالم يثبت
 غناه فراجع ولو اختلفا فقال المديون ليس بدل مال قال
 المديون انه ثمن متاع فالقول للمديون مالم يبرهن رب
 الدين طرسوسي بحثا واقره في النهر **فرض** لا يحبس
 في دين موجب وكذا لا يمنع من السفر قبل حل الاجل وان
 بعد وله السفر معه فاذا حل منعه منه حتى يوفيه بداي
 وقد مناي الكفالة **ان ادعي** المديون الفقرا ذا الاصل العسر
الا ان يبرهن غريمه **علي غناه** اي قدرته علي المصروف ولو
 باقتراض او بتقاضي غريمه **فيحبس** **حينئذ بما راي** وله
 يوم وهو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال ابو حنيفة

اذا كانت معه وفاء بالعسرة لم احبسها وفي الثانية ولو فقره ظاهرا
سأل عنه عاجلا وقبله بينة علي افلاسه وخلي سبيله نهر
وفي البرازية قال المديون حلفه انه ما يعلم اني معسرا اجاب
القاضي فان حلف حبسه بطلبه وان نكل خلاه واقره المص
وبغية **قلت** قد منات الذي لمث له ملكة الاجتهاد
قنية **ثم** بعد حبسه بما يراه لو حاله مشكلا عند القاضي
والاعلاما ظهر حجر واعتمده المص **سأل عنه** احتياطا لا
وجوب امت جيرا انه يكفي ويكفي عدك بغيبة دايت واما
المستور فان وافق قوله راي القاضي عمل به والا لا يقع
الوسايل بحث ولا يشترط لفظ الشهادة الا اذا تنازع في اليسار
والاعسار فهستاني **قلت** لكنها بالاعسار للنفي وهي
ليست بحجة ولذا لم يجب السؤال ان يقع الوسايل فتنبيه فان
لم يظهر له مال خلاه فلا كفيل الا في ثلاث مال يتيم ووقف واذا
كانت الدايت غاييا بل بحبس ثانيا للاول ولا غيره حتى يثبت
غريمه غناه بزازية وفي القنية برهنت المحبوس علي افلاسه
فارد الدايت اطلاقه قبل تغليس فعلي القاضي القضاة حتى
لا يعود الدايت ثانيا **فروع** احضر المحبوس الدايت
وغاب ربه يريد تفلويل حبسه ان علم قدره اخذته وكفيل
وخلاه خانية وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا
خمس الا اذا ثبت اعساره واحضر الدايت للقاضي
في غيبة خمس ولو قال من يراد حبسه **بيع عرضي واقضي**
ديني اجله القاضي يومين او ثلاثة ايام ولا يحبس
لان الثلاثة ضربت لا يلا الاعذار **ولوله عقارا بحبس**
اي ليسعه ويقضي الدين الذي عليه ولو ثبت قليل بزازية
وسيجي تمامه في الحجر ولم يمنع غرماءه عنه علي الظاهر فيلازمون نفاذ
لا يلا الا ان يكتسب فيه ويستاجر المرأة امرأة تلازمها قنية
فتشريع لو اختار المملوك والحبس والمطالب الملازمة
ففي حجر الهدا به بخير المطلب الا لضرورة وكلفة في البرازية
بكفيل بالنفس والمطالب ملازمة بلا امر قاض لو مقر يحق

علي افلاسه
بحقة **ولا يقبل برهان قبل حبسه** لقيامها علي النفي وصحة عزمي
زاده وصح غيره قبولها والمعول عليه لا يه فان علم اعساره قبلها
والا لا نهر فليحفظ **وبينة يساره احق من بينة اعساره**
بالقبول وشهدوا به فتقدم لاثباتها امر عارض ففتح بحثا واعتمد
في النهر وفي القنية ان لم يبينوا مقدار ما يملك قبلت والام يكن
قبولها لانها قامت للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمنكر
لا تقبل **وابد حبس الموصر** لان جنة الظلم **قلت** وسيجي
في الحجر ان يباع ماله لدينه عندهما وبه يغني وحينئذ فلا يتا بد حبسه
قنية **والحبس لما مضى من نفقة زوجته وولده** اذا ادعي
الفقر وان قضي بها لانها ليست بدل مال والا لزمته بعقد كما
مرحتي لو برهنت علي يساره حبس بطلبها **بل يحبس اذا**
برهنت علي يساره بطلبها كما لو ابي ان ينفق عليها او علي
اصول لم اره وظاهر تقييدهم لا كنت ما مرعت الاشياء لا يضرب
المحبوس الا في ثلاث يقيدته فتأمل عند الفتوي وسيجي حبس
الولي بد بيت الصغير لا يحبس **وان في بيت الصغر**
يقضي القاضي دينه من عين ماله او قمته والصحيح عندها
بيع عقاره كنقوله حجر فليحفظ **والاستخفاف قاض نايبا الا اذا**
فوض اليه صريحا وكل من شئت او دلالة كجعلتك قاضي
القضاة والدلالة اقوي لان في الصحيح المذكور عمك الاستخفاف
لا العزل وفي الدلالة يملكها بقوله وكل من شئت او استخلف
من شئت فان قاضي القضاة هو الذي يتصرف فيهم
مطلقا تقليدا وعزلا **بخلاف المأمور باقامة الجمعة** فانه يستخلف
بلا تقويض للاذن دلالة بث ملك وغيره وما ذكره من لا خسرو
قال وفي الحجر لا اصل وانما هو فهم من بعض العبارات
وقد مر في الجمعة **نايب القاضي المفوض اليه الاستقابة**
فقط لا العزل **نايب عن الاصل** وهو السلطان وحينئذ
فلا يملك ان يعزل القاضي بغير تقويض منه للعز ايضا كوكيل
وكل ذلك وكذا لا يعزل ايضا بعزله ولا بموته ولا بموت السلطان
بل بعزله زيلعي وعيني وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر وفي

الملتقي وفي البرازية وعليه الفتوي وتعامه في الاشياء وفي تناوي
المهم وهذا هو المعتقد في المذهب لا ما ذكره بيت القريض في الفقه
المذهب ونايب غير اي غير المفوض له ان قضى عنه او في غيبته
واجازه القاضي صبح فضاوه لواءه لا بل لو قضى ففضولي او في غير
توليته واجازه جاز لان المقصود حصوله رايه بحر قال وبه علم
دخول الفضيولي في القضا **فروع** وفي الاشياء والمظنونة
الحية لو فرض لعبد ففرضه لغيره مباح ولو حكم بنفسه
لم ينعى ولو عتق **فحكم** فقضى صح بخلاف صبي بلغ **فاذا ربح**
اليه حكم قاض اخر نقده اي الزمة الحكم والعمل بمقتضاه لو
مجتهدا فيه عالما باختلاف الفقهاء فيه ولو لم يعلم لم يحرق قضاؤه
ولا يفسد الثاني في ظاهر الرواية يلغي وغيره كذا في خلاصة
ويقتي بخلافه وكانه تيسيرا فليحفظ بعد دعوى صحيحة من
ختم علي خصم حاضر ولا كان افتايفتي مذهب لا غير وسيجي
اخذ الكتاب وان اذ ارتاب في حكم الاول لم يطلب شهود الاصل
قال وبه عرف ان تتافيد زمانا لا تختصم لترك ما ذكر وقد تعادوا
في زماننا القضا بالموجب وهو عبارة عن المضي المتعلق عما
اضيق له في ظلت القاضي شرعاً ان يقضى به فاذا حكم
حقني بموجب بيع المدبر كانت معناه الحكم بطلان البيع
ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح لان الشيء لا يقتضي
بطلان نفسه وبه ظهروا الحكم بالموجب اعم **نهر الاما**
عري عن دليل مجمع او **خالف كتابا** لم يختلف في تأويله السلف
مكتروك تسمية **او سنة مشهورة** لتحليل بلا وطى في الفقه
حديث العسيلة المشهورة **او اجماعا** حل المتنعة لاجماع الصحابة
علي فساده وكيع ام ولد علي الاظهر وقيل ينفذ علي الاصح
ومن ذلك **ما لو قضى بشاهد ويمين المدعي** في الفقه
الحديث المشهور البينة علي من ادعى واليمين علي من انكر
او بقضاي بتعيين الولي واحكام من اهل المحلة او بمحنة
نكاح المتنعة او الموقوت او بمحنة بيع عبد معتق البعض
او بسقوط الدين بمضي سنتين او بمحنة طلاق الدور

الشيخ الحليم ودخل البيت والعزول والخالف لرايه لانه نكروني في سياق الشرط فيهم
فقد اتفقت اذا حكم نفسه ذلك كذلك بن طلال

الدور وبقا النكاح كما صرح في باب **وقضا عبد وصبي مطلقا**
قضا **كما صرح علي مسلم ابد او خولك** كالفرق بين الزوجين
بشهادة المرصعة **لا ينفذ** في الكل وعد منها في الاشياء نيفا واربعين
وذكر في الدور لا ينفذ سبع صور منها الوقفنية المرأة بعد
وقود وسيجي متنا خلا لما ذكره المص سرحا والاصلات الفضا
يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق ان الاول دليل لا
الثاني وحل اختلاف الشافعي معتبرا لاصح نعم صدر الشريعة
يعوم الموت لا يدخل تحت القضا بخلاف يوم القتل فلو
برهنت علي موت ابيه كذا انتم برهنت امرأة ان المبيت لكها
بعد ذلك قضى بالنكاح ولو برهنت علي قتله فيه فبرهنت
ان المقتول لكها بعده لا تقبل كذا جميع العقود والمدانيات
الا في مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل ببيتها بتاريخ منا
قضى لما قضى القاضي به يوم القتل اشباه واستثنى محشوها
من الاول مسایل منها ادعياء ميراثا فلا سبقهما تاريخا برهنت
الوكيل علي وكالتم وحكم بها فادعي المطلوب موت الطالب طبع
الدفع برهنت انه اشتراه من ابيه منذ سنة وبرهنت ذوا
اليه علي موته منذ سنتين لم تسمع وقيل تسمع وسره ان القضا
بالبينة عبارة عن دفع للنزاع والموت من حيث انه موت لم يبر
محلا للنزاع لم ترفع باثباته بخلاف القتل فانه من حيث هو
محل للنزاع كالاخفي **وينفذ القضا بشهادة الزور في**
العقود كبيع ونكاح والفسوخ كاقالة وطلاق لقول علي
رضي الله عنه لتلك المرأة شاهد اكر زواجك وتالا زفر
والثلاثة ظاهرا فقط وعليه الفتوي شرعيا لية عن
البرهات **بخلاف المرسلات** اي المطلقة عن ذكر سبب
الملك فظاهرا فقط اجماعا لترحم الاسباب حتى لو ذكر سببا
معينا فهي الخلاف ان كانت سببا يمكن انشاؤه والا لا ينفذ
اتقا كالأرث وكما لو كانت الحواة محرمة بخوعدة او
ردة وكما لو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ أصلا
كالقضا باليمين او لكانت رتبة زواج الفقه **قضي في مجتهد**

م الاملاك
م فعلي

قضى خلاف مذهب لا ينفذ

فيمخلاف رايه اي مذهبه مجمع وبث الحال **لا ينفذ مطلقا**
ناسيا او عامدا عندهما والايعة الثلاثة **وبه يقضي مجمع وقاية**
وملتي وقيل بالنقض يقضي وفي شرح الشريعة لابي قتيبي
من ليس مجتهدا كنفقة زمانا يصح مذهب يقيد بـ
خلاف لكونه معزولا عنه انتهى وقد غيرت بيت الوجاهة
ولو حكم القاضي بحكم مخالف لمذهب ما يصح املا يسفر **ولو**
قلت واما امير المؤمنين الامير قتيبي صايف فصلا
مجتهدا فيه نفذ امره كما قدمناه عن سيرتنا خاتمة و
غيرها فليحفظ **لا يقضي علي غايب ولا له اي لا يصح بل**
ولا ينفذ علي المفتي به بغير الاجمور رايه اي من
يقوم مقام الغايب حقيقة كوكيله ووصيه وقولي
الوقف افاد بالاستثنائات القاضي انما يحكم علي الغايب
والميت لا علي الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم علي الميت
وعلي الغايب بحضرة وكيله وبحضرة وصيه جامع القبولين
وافاد بالكاف عدم الحصر فان احد الورثة كذلك ينصب
خمسما عن الباقيين وكذا احد شريكي الدين واجنبي يده
مال يتيم وبعد الوقوف عليهم اي لو الواقف ثابتا كما مر
في باب **اونايبه شرعا كوصيه** نصبه القاضي خرج المسخر
كاسمي **او حكايات يكون ما يدعي علي الغايب سببا**
لا محالة فلو شري امته ثم ادعي ان مولاها زوجها ميت
فلان الغايب واراد ردها بعيب الزوج لم يقبل **الحال**
انه طلقها وزال العيب بن كمال ما يدعي علي الحاضر
مثاله **كاذا** ادعي داراي يد رجل وبرهنت المدعي علي ذي
اليدين **انه اشترى الدار من فلان الغايب فحكم الحاكم علي**
ذي اليدين **الحاضر** كان ذلك **حكما علي الغايب** اي هنا حتي لو
حضر وانكر لم يعتبر لان الشرا من المالك سبب الملكية
لا محالة وله صور كثيرة اذكر منها في المحتج تسعا وعشرين
ولو كان ما يدعي علي الغايب شرعا لما يدعي
عن الحاضر كما ان ادعي عبد علي مولا له انه علق عقده

قضى عن الباقيين

قضى علي الغايب

طلعت حيلة عنق وطارق وزنا

قضى علي غايب رايه لا ينفذ

قضى بيع الزكاة للقاضي

عقده بتطليق زوجته وبرهنت علي التطليق بغية زيد لا يقبل
في الاصح ان كان فيه ابطال حق الغايب فلو لم يكن كما
اذ علق طلاق امراته بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر
الغايب ومن حيل اثبات العتق علي الغايب ان يدعي لمشهود
عليه ان الشاهد بعد فلان فبرهنت المدعي ان ماله الغايب
اعتقه تقبل ومن حيل الطلاق حيل الكفالة بمهرها معلقة بطلاقه
ودعوي كفالة بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا
يزني فحيلة كما في دعوي البرازية ادعي عليها ان زوجها
الغايب طلقها فبرهنت عليها بالطلاق يقضي عليها انها
زوجة الحاضر ولا يحتاج الي اعادة البينة اذ احضر الغايب
ولا يقضي علي غايب بلا نايب ينفذ في اظهر الروايات
عن اصحابنا ذكره من لا خسر وفي باب خيار العيب **وقيل**
لا ينفذ ووجه غير واحد وفي المنيعة والبرازية ومجمع الفتاوي
وعليه الفتوي ورجح في الفتح توقفه علي امضا قاض اخر وفي
الحج والمعمدات القضا علي المسخر لا يجوز الا الضرورة
وهي في خمس مسائل اشترى بالخيار فتواري المكفول له حلف
ليوفيه اليوم فتعيب الدايث جعل امرها بيد هات لم تقبل
تفتقها فتعيب الحامستر اذ اتواري الخصم فالتاخر واثبات
القاضي ينصب وكيله في الكل وهو قول الثاني خاتمة **قلت**
ونقل شرح الوهبانية عن شرح ادب القاضي انه قول
الكل وان القاضي يحتم مدة يراها ثم ينصب الوكيل **ولاية**
بيع الزكاة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم
ملكهم حيث كان الدين لغيرهم **يقرض القاضي مال الوقف**
والغايب والفقلة **واليتيم** من مالي هو ثمن حيث لا وصي
ولامن يقبله مضاربة ولا مستغلا بشترية ولم اخذ المال
من اب مبذر ووضع عند عدل قنية **ويكتب الصك**
لله بالحق **لا يقرض الاب** ولو قاضيا لانه لا يقضي لولده **ولا**
الوصي ولا الملتقط فان اقرضوا ضمنوا العجزهم عن التمهيل
بخلاف القاضي ويستثنى اقرضوا منهم للضرورة لحرق ونهب

ط

فيجوز ان تقا حجة ومتي جاز للتلقي التصدق فلا قد من اولي
ولو قضى بالجور بالغرم عليه في مال له ان متعدها فاقرب به
 اي العهد **ولو خطا بالغرم على القاضي له** ذكر في المنع
 معزيا للسراج قال محمد لو قال تعهدت للجور ان تغزل عت القمنا
 وفيه عت اي موسي اذا غلب جوره ورشوته ردت قضاياه
 وشهارته والد اعلم **فروع** القضا مظهر لا مثبت و
 يتخصص بزمان ومكان وخصوصية حتى لو امر السلطان بعدم
 سماع الدعوي بعد خمسة عشر سنة فسمعها لم ينفذ **قلت**
 فلا تنفع الات بعد ها الا بالامر الافي الواقف والارث ووجود عذر
 شرعي وبرافتي ابو السعور فليحفظ امر السلطان انما ينفذ اذا
 وافق الشرع والا فلا شبهة من القاعدة الخامسة وفوايد شتي
 فلو امر قضاة بتخليف الشهود وجب على العلماء ان ينصحوه
 ويقولوا له لا تكلف قضاةك الي امر يلزم سخطك او سخط الخالق
 تعالى قضا الباشا وكتابه الي القاضي جابر لم يكن قاضي مولي من
 السلطان والحاكم كالقاضي الافي اربعة عشر مسئلة ذكرتها في
 شرح الكتر يعني العبد وفي الفصل الاول من جامع الفصولين
 القاضي بتاخير الحكم ياتم ويغزل ويعزر وفي الاشياء لا يجوز
 للقاضي تاخير الحكم بعد وجود شرائطه الافي ثلاث لريية ولو
 حاصح اقارب واد استهل المدعي لا يبيع رجوعه عن قضاية
 الافي ثلاث بعلمه او ظهر خطاؤه او بخلاف مذهب فعلى القاضي
 حكم فلو زوج اليتمه من نفسه او ابنه لم يحز الافي مسئلتين
 ان اذن الولي للقاضي بتزوجها كاب وكلا واذ اعطى فقيرا
 من وقف الفقرا كان له اعطاء غيره امر القاضي حكم الافي مسئلة
 الوقف المذكورة فامره فتوي فلو صرف لغيره صح القاضي
 يحلف عندهم الميت ولو اقرب المرء لا يقبل قول امين
 القاضي انه حلف المخدرة الا بشاهد بيت من اعتمد على امر
 القاضي الذي ليس بشرعي لم يخرج عن العدة انتهى
 وقد منافي الوقف عن المنظومة المحببة معزيا للمبسوط
 ان للسلطان مخالفة شرط الواقف لو غلبه قري ومزارع

لا تنفع الدعوي بعد عشرة
 امر السلطان متى ينفذ
 قضا الباشا متى ينفذ
 لا يؤخر الحاكم الافي ثلاث
 لا يبيع رجوعه عن قضاة الافي
 فعل القاضي حكم الافي
 امر القاضي حكم الافي
 سلطان مخالفة الواقف

ومزارع وان يعمل بلامره وان يغاير الشرط فليحفظ **قلت**
 واجاب منعي افندي بان متى كان في الوقف صفة ولم يقصر في ادا
 خدمته لا يمنع وفي الوهبانية يحبس الولي بديت الصغير حتى يؤم
 ويظهر فقرا الصغير **قلت** لكن قدم شارحها عن قاضي
 خان الحر والعبد والبالغ والمبي في الحبس سوا فينامل نفيه ها قاله
 الشرنبلالي قال وليس للقاضي البيع مع وجود اب او وصي وهي
 فائدة حسنة **قلت** وفي القنية ومتي باع فللقاضي نقضه
 لو اصابه كان نظمه الشر فممنته للمنت مغير البعض **قلت**
 وينقض بيع من اب او وصية ولو مصلحا والا صلح النقض بسطو
 ويحبس في ريت علي الطفل والد وصي وللتاديب بعض تصور و
 وفي البديت لم يحبس اب ومكاتب وعبد لولاه كعكس ومعر
 نعم لو العبد مد بونا يحبس المولي بد يده لانه للغرما وكذا الجحس
 بد يث مكاتبه الا فيما كان من جنس الكتابه ففي عتاق الوهبانية
 وفي غير جنس حتى يحبس سبيدا مكاتبه والعبد في غيلة مخبر
 وفي غيرها

ويحبس ذ والكتب الصالح المحررة علي البديت اذا بالكتب ما هو معسر
باب التحكيم هو لغة جعل الحكيم فيما كان لغيره وعرفا تولية
 للنصيبين حاكما يحكم بينهما **وركنه لفظه الدال مع قبول الاخر**
 ذلك **وشروطه من جهة المحكم** بالكرس العقل **والحرية والاسلام**
 فيصح بحكيم ذمي ذميا **وشروطه من جهة المحكم** بالفتح **حلاية**
للقضا كما مر **ويشترط الاهلية** المذكورة **وقته** اي التحكيم
ووقت الحكم جميعا فلو حكاما بعدا فعتق او صيبا فبيع او
 دميها فاسلم ثم حكم لا ينفذ كما هو الحكم في مقلد بفتح اللام مشددة
 بخلاف الشهادة وقد منا انه لو استقضى العبد ثم عتق فقضي
 صح وعزاه سعدى افندي الهنفي **حكماء** رجلا معلوما اذ لو حكا
 اول من يدخل المسجد لم يحز اجاعا للجهالة **فحكم بينهما بيعة**
او قرارا ونكول ورضيا بحكم مع لو في غير حد وقود و
علي عاقلة الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح وهذه لا يجوز
 فلا يجوز بالتحكيم **ويقرر احد ها بنقضه** اي التحكيم بعد

ليس القاضي البيوع مع وجود اب
 او وصي

وقوعه وينفرد احد القاديت في مضاربه وشركة وكالة
 بلا الناس طالب فان حكم لزمها ولا يبطل حكم بغزها عت ولاية
 شرعية ولا يتعد حكمه الي غيرها الا في مسئلة مال وحكم احد
 الشريكين وغزها له رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدي
 للشريك الغائب لان حكمه كالصلح بغير فلو حكمه في عيب بيع
 ففقي برونه ليس للبايع رده علي بايعه الا برضا البايع
 الاول والثاني والمشتري بتكليمه فتح ثم استثنى الثلاث
 يفيد صحة التكليم في كل المجتهدات حكمه يكون الكنايات
 رواجع وفسخ الميثاق المضاف الي الملك وغير ذلك كنت هذا
 مما يعلم ويكتم فظاهر الحداية انه يجب بلا صلح فتأمل ومع
 اخباره باقرار احد الخصمين وبعد ان الشاهد حال وكلم
 يتد اي بقا حكمها لا يبيع اخباره بحكمه لانقضا ولا يبره ولا يبيع
 حكمه لا بويبه وولديه وزوجته حكم القاضي بخلاف
 حكمها اي القاضي والحكم عليهم حيث يبيع كالشهادة حكمه
 رجلين ولا بد من حضورهما علي الحكم به ويغني
 القاضي حكمه ان وافق مذهبه والا بطله لان حكمه
 لا يرفع خلافا وليس له الحكم بتقوييف التكليم الي غيره وحكمه
 بالوقف لا يرفع خلافا علي الصحيح خايبه فلو رفع الي موافق
 مذهبه حكمه ابتداء برونه بشرطه ولا يفسيه لان لم يقع
 معتبرا والحاصل انه كالقاضي الا في مساييل عد منها في الصر
 سبعة عشر منها لو ارتد انعزل فان اسلم احتاج لتكليم
 جدي بخلاف القاضي ومنها لو رد الشاهدة كتهمة فغيرها
 قبولها وينبغي ان لا يجوز ان اهدي اليه وقت التكليم انتهى
 والله اعلم **باب القاضي الي القاضي**
وبغيره اراد بقوله قوله والمرادة القاضي بكتب كذا الي القاضي
 في كل حق به يفتي استخسانا في غير حد وقود للشبهة
 فان شهد وعلي خصم خاص حكم بالشهادة وكتب بحكمه
 ليحفظ وكتاب الحكم هو السجل الحكمي اي الحجج التي فيها حكم
 القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير يفتي فيه وقايع

ما يعلم ويكتم

الحكمه كالتقاضي

وتابع وان لم الخصم حاضرا لم يحكم لانه حكم علي عايب وكتب الشهاد
 الي قاض يكون الخصم في ولايته ليحكم القاضي المكتوب اليه **الشهادة**
بما علي رايه وان كان من الفاي الكاتب لانه ابتداء حكم وهو
 نقل الشهادة حقيقة ويسمى الحكمي وليس بسجل وقرأ عليهم
 واعلمهم به وختم عند هم اي عند شهود الطريق وسلم الكتاب
 اليهم بعد كتابه عنوانه في باطنه وهوات يكتب فيه اسم واسم
 المكتوب اليه وشهرتها فلو كانت العنوت علي ظاهره لم يقبل
 قيل هذا في زمانهم وفي عرفنا يكون علي الظاهر فيعمل به واكتفي
 الثاني بان يشهد هم ان كتابه وعليه الفتوي كما في العزيمة عن
 الكفاية وفي الملتقى ليس الخبر كالعيان فان اوصل المكتوب اليه
 فقرأ في ختمه او لا ولا يقبله اي لا يفرد به الا بحضور الخصم وشهود
 ولا بد من اسلام شهوده ولو كان الذي علي ذي لشهادتهم
 علي فعل المسلم الا ان اقر فلا حاجة اليهم اي الشهود بخلاف
 كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يحتاج الي بينة لانه ليس
 بملزم وفي الاشهاد لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامن ويلحق
 به البراءة ودفع ربايع وصراف وسمسار وجوزة محمد لراور
 قاض وشاهدات تيق وقيل به يفتي وبد من مسافة ثلاثة
 ايام بين القاضيين كالشهادة علي الشهادة علي الظاهر وجوزها
 الثاني ان بحيث لا يعول في يومه وعليه الفتوي بشرط لا يثبت
 وسراحيته ويبطل الكتاب بموت الكاتب الثاني واما بعد ما
 فلا يبطل ويبطل بخنوت الكاتب ويرد نته وجده بقذف وانما
 وفسقه بعد عد التمه لخر وجه عن الاهلية الا ان اعم واجازه
 الثلث وكذا بموت المكتوب اليه لخر وجه عن الاهلية
 الا ان اعم بعد تفصيله اسم المكتوب اليه بخلاف
 ما لو عم ابتداء وجوزة الثاني وعليه العمل خلاصة لا يبطل
 بموت الخصم ايا كانت لقيام وارثه ووصيه مقامه قلت
 وكذا لا يبطل بشاهد الاصل كما ساق متا في بايه خلافا لما
 وقع في الثانية هنا فان خالف لما ذكره بنفسه ثم فتنبه
 واعلم ان الكتاب به علمه كالقضا بعلمه في الاصح بحرف

الكتاب

٢ الخصم
 لا يعمل بالخط الا في كتاب الامان
 وتما في الحكم الاشهاد

٣ وعزله قبل وصول الكتاب الي
 صغ الثاني وبعد وصوله قبل القولة
 صغ واجازه صغ

م بموت

وهذا الامام يقضي بجهل في حد
قذو وقود وتغير في حد

جوزه جوزه ها ومن لا فلا الا ان المعتمد عدم حكمه بعلمه في
زمانا اشباه فهل الامام قيد كما قد مناه لم اره كنت في شرح
الوجهانية للشر بنبلالينة والمختار لعدم حكمه بعلمه مطلقا
كما لا يقضي بعلمه في الحدود والمخالصة لله تعالى نفل كذا وخروج مطلقا
غير انه يعذر من بد اثنا السكدر للتهمة وعن الامام ان علم القاضي
في ملاق وعناق وعصب يثبت الحيولة علي وجه الحسنة لا القضا
ولا يقبل كتاب القاضي من حكم بل من قاضي مولي من قبل
الامام يملك اقامة الجمعة وقيل يقبل من قاضي رستاق الي قاضي
مصر ورستاق واعتمده المهر والكمال **كتب كتابا الي من**
يصل من قضاة المسلمين فوصل الي قاضي في بعد كتابة
هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر
الفتاوي وفيها لوجعل الخطاب للمكتوب اليه ليس لنايبه ان
يقبل **والمرأة تقضي في غير حد و قود وان اتم للولي**
الحا خبر البخاري لم يفتح قوم ولو امرهم الي امرأة وتصلح ناطق
وقف وصية ليقيم وشاهد فتح فصح تقريرها في التفسير
والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط واقف بخر قال وقد اقيمت
فيهم شرط الشهادة في وقف لفلان ثم لولده مات وترك
انها تستحق وظيفة الشهادة وفي الاشباه من احكام الانبي
اختار في المسابقة جواز كونها بينة لارسولة لينا حاله علي
الستر **ولو قضت في حد وقود رفع الي قاضي اخر يري**
جوازه فامضاه ليس لغيره ابطال خلاف شرح عيني والخشي
كالانبي بخر واعلم انه اذا وقع للقاضي حادثة اولولده فاناب
غيره **وقضي نايب القاضي له او لولده جاز قضاؤه كالمو**
قضي للامام الذي قلده القضا او لولد الامام سراجية كالمو
قضي له وعليه يصح قضاؤه وعليه انتهى خلافا لجواهر والمقط
فليحفظ **ويقضي النايب بما شهد وابدع عند الاصل وعكسه هو**
قضا الاصل بما شهد وابدع عند النايب فيجوز للقاضي ان يقضي بتلك
الشهادة باخبار النايب وعكسه خلاصة **فروغ** لا يقضي
القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا اورد عليه كتاب قاض لمن لا

وفي الخبر ان كل من يقبل شهادته له وعليه يصح
قضاؤه له وعليه

لمن لا تقبل شهادته فيجوز قضاؤه اشباه وفيها لا يقضي لمفسر ولا
لولده الا في الوصية وحرر الشر بنبلالي في شرح للوجهانية صحة
قضا القاضي لام امراته ولا امرأة ايده ولو في حياة امراته وايده وان
يقضي فيها هو تحت نظره من الاوقاف وراد بينين فقال
ويقضي لام العريس حال حياتها وعريس ايده وعريس حرر
وبعد وفاة ان خلاعت نفيسه وعريس ايده وعريس حرر
ويقضي لوقف مستحق لرعيه بوصف القضا والعلم ان كان يتقرو
هذه مسائل شتى اي متفرقة وجارا شتى اي متفرقة **يمنع**
صاحب سفلى عليه علو اي طليقة لاخر من ان يتد اي يدق
الوند في سفله وهو البيت التحتاني **او يقب كوة بفتح** او ضم
وهو الطائفة وكذا بالعكس دعوي الجمع **بلا ربي الاخر** وهذا عنده
وهو القياس وتالا لكل فعل ما لا يضر ولو انه قدم السفلى بلا منع
رب لم يبر علي البنا لعدم التقدي ولذي العلوات اي بني شتم
يرجع بما انفق ان بني باذنه او باذن قاض والا فقيمة البنا
يوم بني وقامه في العيني **رايعة مستطيلة** اي سكة طويلة
يتشعب منها سكة مثلهما كنت غير نافذة الي محل اخر **ومنع**
اهل الاولي من فتح باب للاستنفاة والرج عيني في القصور **ممنوع**
الغير نافذة علي الصحيح ادلا حقه لهم في المرو وخلاف نافذة وفي
رايعة **مستد برة لرق** اي انقل **طرقاها** اي نهاية سعة اعويها
بالمستفاد يمنع لايها كساحة مشتركة في دار لخلاف مالو كانت
مربعة فانها سكة في سكة ولذا يمكنهم نصب البوابه بث ملك
بهذه الصورة
غير نافذة
رايعة نافذة
رايعة مستد برة رايفه مربعة ولا
يمنع الشخص من نفس في ملكه الا اذا كان الضرر جاز
ضررا **بينما** يمنع من ذلك وعليه الضوي بزازية واختاره في
العمادية وافتي به قاري الهداية حتي يمنع الجار من فتح الملاقاة
وهذا جواب المشايخ استحسنوا وجواب ظاهر الرواية عدم
المنع مطلقا وبه افقي طايفة كالا امام طهير الدين وابن الشحنة

ووالده ورجله في الفتح في قسمة المحتجب وبه اقلي واعتمده المص
 حمة فقال وقد اختلف الافتاء وينبغي ان يقول علي ظاهر الرواية
 انتهى **قلت** وحيث تعارضت كشرحه ومشتهر فالعمل على
 المتون كما تقر من رافقه **قلت** وبقي ما لو مشكل
 هل يضر ام لا وقد حرر محشي الاشباه المنع قياسا على مسئلة
 السفلى والعلوانه لا يتبد اذا اضرب وكذا ان اشكل على المختار للفتوى
 كافي الثانية قال المحشي فلو انصرف في ملكه اذا اضربوا شكل
 يمنع وان لم يضر لم يمنع قال ولم ارم من به عليه فانه من حكا
 كتابي انتهى **ادعي** علي **خبر** هبة مع قبض في وقت فسيل المدي
بيته فقال تجد فيها اي الهبة فاشتريتها منه او لم يقبل ذلك
 اي تجد فيها ومفاده الاكتفي بامكان التوفيق وهو مختار بشيخ
 الاسلام من اقوال اربعة واختاره الخجندی انه يكفي من المدي
 عليه لامتن المدي لانه مستحق وذاك واقع والظاهر يكفي للدفع
 لا للاستحقاق بزارية **فاما بينة علي الشرا بعد وقفها**
 وقت الهبة **تقبل** في الصورتين **وقبله** لا لوضوح التوفيق في
 الوجه الاول وظهور التناقض في الثاني ولولم يذكر لها انما
 او ذكر لاحدهما تقبل لامكان التوفيق بتأخير الشرا وهل يشترط
 كون الكلام بين عند القاضي او الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح
 الثاني بحرا لان به التناقض والتناقض يرتفع بتصديق الخصم
 ويقول الاول المتناقض تركت الاول وادعي بكذا ويتكذيب
 الحاكم وتمامه في البحر واقره المص **كالوادعي او لا انها اي الدار**
 مثلا **وقف عليه ثم ادعاه لنفسه او ادعاه لغيره ثم ادعاه**
لنفسه لم تقبل للتناقض وقيل تقبل ان وقف بان قال كان
 لفلان ثم اشتريته لدر في او اخر الدعوي قال **ولو ادعي**
الملك لنفسه او لا ثم ادعي الوقف عليه يقبل كالوادع
لنفسه ثم لغيره فانه يقبل ومن قال لا اخر اشتريت مني
 هذه الحاربية وانكر الاخر الشرا جاز البايع ان يطالبه ان
 ترك البايع **الخصومة** واقرن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ
 كما مسأله ونقلها منزله كما تقررات بحود جميع العقول **ما عدل**

مكان التوفيق

مذهب
 مذهب مذهب النكاح

ما عدل النكاح فسخ فللبايع ردها بعيب قد يم لتمام الفسخ بالثب
 عيني اما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا فلذا **الوحد انه تزوجها ثم**
ادعاه وبرهنت على النكاح **يقبل** برهانه بخلاف البيع فانه اذا
 انكره ثم ادعاه لا يقبل لانفساخه بالانكار بخلاف النكاح **اقره ثم ٢ بقبض**
 دراهم **ثم ادعي انها زوي** او تبرعت **مصدق** يمينه لان اسم
 الدراهم يجهل بخلاف السنوقة لغلبة غشها **كذ الوادعي**
انها سنوقة لا يصدق ان كان اليان **مقصودا** لا **وصدق** لو
 بين **موصولا** لا نهاية فالتقيد في المقصود لا في الموصول **ولو**
اقره بقبض الجياد لم يصدق مطلقا ولو موصولا لا للتناقض
 ولو اقره بقبض حق او قبض الثمن **او استوفى حقه**
مصدق في دعواه الزيادة لو بين موصولا والا لا لان قوله
 حيا مفسر فلا يحتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر وان
 فيحتمل التأويل كمال **اقره ببيت ثم ادعي ان بعضه**
قرض وبعضه ربا وبرهنت قبل برهانه فتمت عن علما الذين
 وسيجي في الاقرار **قال لاخر لك علي الف** درهم **فردده المقر**
 له **ثم صدق في مجلسه فلا شيء عليه** اي المقر لا يجحد او
 اقرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لواحد **ومن ادعي**
علي اخر ما لا فقال المدعي عليه ما كان لك علي قط قبل
هنت المدعي لغيره انه لم عليه **الف وبرهنت المدعي**
عليه علي القضا اي الايضا والابرا ولو بعد القضا اي
 الحكم بالمال اذ دفع بعد قضا القاضي صحيح الا في مسئلة
 الخمسة كما سيجي **قبل برهانه** لا مكان التوفيق لان غير
 الحق قد يقضي ويبرأ منه دفعا لخصومة وسيجي في الاقرار
 انه لو برهنت علي قول المدعي انما يبطل في الدعوي او
 شهود ي كذبت او ليس لي عليه شيء مع الدفع الي
 اخره وذكره في الدرر قبيل الاقرار في فصل الاستسرا **كا**
يقبل لو ادعي القضا صحت علي اخر فانكر المدعي عليه
المدعي علي القضا صحت ثم بواكدي العفو او علي الصالح
 عنه علي مال وكذا في دعوي الرق بان ادعي عبودية شخص

ادعي ما لا فانكره

فانكر فبرهنت المدعي ثم برهنت العبد ان المدعي اعتقه يقبل ان
لم يصالح ولو ادعي الايفاء ثم صالح قبل برهانه الايفاء ثم وفيه جهن
ان له اربع مائة ثم اقر ان عليه كمثل ثلاث مائة سقطت عن
المنكر ثلاث مائة وقيل لا وعليه الفتوى ملتقط لانه لما كانت
المدعي عليه جاحدا قد منته غير مشغولة في زعمه غايبت تقع المقام
والله اعلم **وان راد كلمة ولا عرفك** ونحوه كما رايتك لا يقبل
لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان المحتجب او المخدرة قد تهاذي
بالشعب علي بابها فيامر بارضا الخصم ولا يعرف ثم يعرف حتى
لو كانت صحت يهل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعي اقرار المدعي
عليه بالوصول والايفاء مع ذكر في اخرا له عوي لان التناقض
لا يمنع صحة الاقرار **افتريبع عبده** من فلات **ثم تحده مع** لان
الاقرار بالبيع بلاعت باطل اقرار بنارية **ادعي علي اخر انه باع**
استمنه فقال الاخر لم ابعتها منك قط فبرهنت المدعي **علي**
الشرا من فوجد المدعي بها عينا واراد ردها **فبرهنت البايع**
اي انه المشتري بري اليه من كل عيب بها لم يقبل بينة البايع
للتناقض وعن الثاني تقبل لامكان التوفيق يبيع وكيله وابراهيم
عن العيب ومنه واقعة سمعت ادعت انه نكحها بكذا ومالته
بالمهر فانكر فبرهنت فادعي انه خلعه علي المهر تقبل لا يقال
انه زوج ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصة **بيك** جميع **مكلا** اي
مكتوب **ان شأ الله في اخره** وقال اخره فقط وهو استعس
راجح علي قوله فتح والتفقوا ان الفرجة كفصل السكوت وعلي
انصرافه لكل في جهل عطفت بواو واعقبت بشرط اما الاستسنا
بالا واخوانها فلاخير الا لغيره كل مائة درهم وخمسون دينارا
الادرهما فلاول استخسانا واما الاستثنائات شأ الله بعد
جملتين ايقاعين فاليها اتفاقا وبعد ملاقين معلقين او ملاق
معلق وعنف معلق فاليها عند الثانية وللآخر عند الثاني ولو
بلا عطف او بعد السكوت فلاخير اتفاقا وعطف بعد سكوت
لغو الا بما فيه تشديد علي نفسه وقامه في البصر **مات في عي نقالة**
عبره اسلمت بعد موته وقالت ورثته قبله مدقوا

هذا هو الاول اعرفك

مدقوا تحكما الحال كما يحكم الحال في مسئلة الطاحونة ثم الحال
اما تصالح حجة لدفع الاستحقاق كما في مسلمات فقالت **عبره**
التيه **اسلمت قبله موته** فادته **وقالو بعده** فالقول لهم لان الحادث
يضاف لا قرب اوقاته **فبرهنت** وقع الاختلاف في كقرالميت
واسلامه فالقول لمدعي الاسلام **بجر قال المودع بالغح هو ابنت**
مودعي بالسرالميت لا وارث له غيره **دفعها اليه** وجوبيا كقوله
هذا ابنت دابري قيد بالوارث لانه لو اقر انه وصيه او وكيله او
المشتري منه لم يدفعها **فات اقر ثانيا بابنت اخر لم يقبل**
اقراره **ان كان به الابن الاول** لانه اقرار علي الغير وبهت
لثاني حظه ان دفع الاول بلا فضايل **تركة قسمت بين**
الورثة او الغرماء بلا شهود لم يقولوا نعلم كذا افسخ الملت
والشرح وعبرة الدرر وغيرها **لا نعلم له وارثا او غريما**
ولم يكلفوا خلافا لما لجمالة المكفول له ويتلوه لا القافي مدة ثم
بالاقرار كلفوا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك اتفاقا **ادعي علي اخر**
دار النفسر ولا خيم الغايب ارثا **وبرهنت عليه** علي ما ايدى
اخذ المدعي نصف المدعي مشاعا ارثا **وبرهنت** وترك باقية
مع ذي اليد بلا قبل محمد ذواليد **دعواه لم يجد** خلافا لهما
وقولهما استخسانات نهائية ولا تقار البينة ولا القضاة
الغايب في الاصح لا تنص اب احد الورثة خصما للميت حتى
تقضي منها ديونه ثم انما يكون خصما بشرط تسعة عشر
مبسومة في الصدر والحق الفرق بين الميت والعين **والعين**
ومثله اي مثل العقار **المنقول** فيما ذكر في **الاصح** ذكر ركن ٢٢ اعتمده
في الملتقي ان يؤخذ من اتفاقا ومثله في البحر قال وابرهوا انه لا يؤخذ
لومقرا او اوصى له بثلاث ماله يقع ذلك علي كل شيء لانها
اختر الميراث ولو قال مالي او ما املكه صدقة فهو علي
جنس مال الزكاة استخسانا وان لم يجد غيره امسك منه
قدر قوته فاذا املك غيره تصدق بقدره **قال في البحر** قال
ان فعلت كذا فجميع ما املكه صدقة فحيلة ان يبيع ملكه من
رجل بثوب في منديل ويقيضه ولم يره ثم يقول ذلك ثم يرد

بخيار الروية فلا يلزمه شيء ولو قال الفدرهم من مالي صدقة
 ان فعلت كذا ففعله وهو ملك اقل لزمنه بقدر ما يملك ولو لم يكن
 له شيء لا يجب شيء **وصحح الايهما بلا علم الوصي** فصح تصرفه
لا يصح التوكيل بلا علم الوكيل والفرق ان تصرف الوصي خلا
 والوكيل نيابة **فلو علم الوكيل بالتوكيل ولو من مهربا** وفاسق
صح تصرفه ولا يثبت من زلة الا باخبار عدل او فاسق
 ان صدق عناية او مستوريت او فاسقيت في الاصح
كاخبار السيد بجنابة عبده فلو باع كان مختارا للفداء **والشفيع**
بالبيع والبكر بالنكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرايع وكذا
 الاخبار بعيب لم يرد بشرا وخبر ما دون وفسخ شركته وعزل
 قاض ومتولي وقف فهي عشر قسمة شرط فيها احد شطري
 الشهادة لا لقلها **ويشترط سائر الشروط في الشاهد**
 وقيد في البحر بالعزل القهري وبما ان لم يصد قد ويكون
 الخبير غير مرسى لورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما سيجي في باب
بايع قاض او امينه وان لم يقل جعلتك امينا في بيعه على الصحيح
 ولو احييت عبدا الدين **الغرم واخذ المال فضايع** فانه عند
 القاضي **واستحق العبد** او ضاع قبل تسليمه لم يضمن
 لان امين القاضي كالقاضي والقاضي كالامام وكل منهما
 لا يضمن بل ولا يخلو بخلاف نايب الناظر **ورجع المشتري**
على الغرماء لتعذر الرجوع على العاقد **ولو باع الوصي**
لهم اي لاجل الغرماء **امرا القاضي** او بلا امره **فاستحق العبد**
او مات قبل القبض للعبد من الوصي وضاع القرض **رجع**
المشتري على الوصي لانه وان نفى القاضي عاقلا نيابة
 عن الميت فترجع الحقوق اليه **وهو يرجع على الغرماء** لانهم
 لهم ولو ظهر بعده للميت مال رجع القريم فيه بدنه هو
 الاصح **اخرج القاضي الثلث للفقراء ولم يعملهم اياه**
حتى هلك كان الهلاك من ما لهم اي الفقراء **والثلثان**
للوزنة لما امر اميرك قاض عدل برجم او قطع في سرقة
او ضرب في حد قضي به ما ذكر وسلك فعمله لوجوب

كيف
 الشارح

لوجوب طاعة ولي الامر ومنعه من حد حتى يعاين الحجة واستحقاقه
 في زماننا وفي العيون وبه يفتي الا في كتاب القاضي للضرورة
 وقيل يقبل لوعده للعالم **وان عد لا باطلا استفسر**
فاحسن تفسير **المشرا بغير صدق والا لا وكذا** لا يقبل قوله
لو كانت فاسقا عالمات او جاهلا للهمة والقضاة اربعة **الا ان**
يعاين الحجة اي سببا شرعيا **صب** وهذا لانسان عند
 الشهود **فادعي ماله ضمانه** وقال الصاب كانت الدهن خمسة
 وانكده المالك **فالقول للصاب** لانكاره الضمان والشهود
 يشهدون على الصاب لا على عدم النجاسة **ولو قتل رجلا**
وقال قتلته كرهته او قتلته ابي لم يسمع قوله ليلايودي
 الي فتح باب العدوات فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وان
 الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال اقرار بزازية **صدق** قاض
 معزول بلا يمين **قال لزيد اخذت منك الما قفيت**
به اي الالف **لكروى فعت اليه او قال قفيت بقطع**
يدك في حق وادعي زيد اخذ الالف وتطعم اليه
ظلمها واقر بكونك كذا **فكروى** اي الاخذ والقطع في وقت
قضاية وكذا الوزع فعمله قبل التقليد او بعد للعزل في الاصح
 لانه اسند فعله الي حالة معهودة منافية للضمان فيصدق
 الا ان يرهت زيد علي كونهما في غير قضاية فالقاضي يكون
 مبالا لصد رشريعة **فسرع** نقل في الاشباه عن بعض
 الشافعية ان لم يكن للقاضي في بيت المال فله اخذ عشر
 ما يتولي من اموال اليتامي والاوقاف وفي الخانية المتولي العشر
 في مسئلة الملاحونة **قلت** كنت في البزازية كل ما يجب
 علي القاضي والمفتي لا يحل لها اخذ الاجرة كان كاح مغيرة لانه
 واجب عليه وكجواب المفتي بالقول واما بالكتابة فيجوز لها
 علي قدر كتبها لان الكتابة لا تلزمها وقامه في شرح الوهبانية
 وليس له اجروان كان قاسما **وان لم من بيت مال مقرر**
مدرجه بعض لانعدام مقرر وفي عصرنا فالقول الاول ينهر
 وجوز للمفتي علي كتب خطه **علي قدره** ان ليس بحير

كتاب الشهادات ^{عت} اخر لقضا لانها كالوسيلة وهو المقصود **في** لغة خبر فاطم و شرعا **اخبار صدق لا ثبات** **حق فتح قلبك** فاطم لا تقا على الزور حجاز كاطلاق اليمين على الغموس **بلفظ الشهادة في مجلس القاضي** ولو بلا دعوى كما في عتق الامت وسبب وجوبها في الحق او خوف فوت حق بات لم يعلم بها ذي الحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بلا طلب **فتح سترها** احد وعشرون شرابط مكانها واحد وشرابط التحمل ثلاثة **العقل الكامل** وقت التحمل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما يثبت بالتسامع وشرابط الادا سبعة عشر غامضة **وسبعة** خاصة منها **القبض والولاية** فيمنع شرط الاسلام لو المدعي عليه مسلما **والقدرة على التمييز** بالسمع والبصر **بين المدعي والمدعى عليه** ومن الشرابط عدم قرابة ولا ذر وجرته او علة او دنيوة او دفع على صغره او جرم مقيم كما سيجب **وركنها** **لفظا** **شهود** لا غير لتفمينه معني كمشاهدة وقسم واخبار الحال فكانه يقول اقسم بالله لقد اطلعت علي ذلك وانا اخبر به وهذا المعاني مفقودة في غيره فيتعين حتي لو زار فيما اعلم بطل الشك **وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد** **التركية** بمعنى افتراضه فورا الا في ثلاث قد منها فلو امتنع بعد وجود الشرابطها **انتم** لترعه **الفرض واستحق** **العزل** لفسقه **وعذر** لا ارتكابه مالا يجوز شرعا **زيلي وكفر** **ان لم ير الجواب** اي ان لم يعتقد افتراضه عليه بت ملك و اطلق السكافيجي كفره واستقله المص الاول **ويجب** **اداءها بالطلب** ولو حكما لكن وجوبه بشرطه مبسوط في البصر وغيرها منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقوله او يكونه اسرع قبولا وطلب المدعي **لوفي حق العبدان** **لم يوجد بدله** اي بدل الشاهد لانها فرض كفاية تتعين لو لم يكن الا شهادتان لتحمل اودا وكذا الكاتب اذا تعين لكت له اخذ الاجرة للشاهد حتي لو ركب بلا عذر لم تقبل

تقبل وبه تقبل حديث اكرموا الشهود وجوز الثاني الاكل مطلقا وبه يفتي بحر واقره المص **ويجب الادا بلا طلب لو** **الشهادة في حقوق الله تعالى** كثيرة عد منها في الاشياء اربعة عشر قال ومتي اخر شاهد للحسبة شهاهده تة بلا عذر فسق فتز **كطلاق امرأة** اي باينا **وعتق امته** وتديرها وكذا عتق عبد وتديره شرح وهبانية وكذا الوضاع كما مر في بابيه وهل يقبل جرح الشاهد الفاضل نعم لكونه حقا لله تعالى اشياء فبلغت ثمانية عشر وليس لنا مدعي حسبة الا في الوقف علي المرجوح فليحفظ **وسترها في الحد واداء** **حد** حد من ستر ستر فالاولي الكفات الالتهكك **بحد** **والاولي ان يقول الشاهد في السرقة اخذ** احيا الحق **لاسرقة** رعاية للستر **ونضابها الزنا اربعة** ليس منهم بت زوجها ولو علق عتقها بالزنا وقع برجلين ولاحد ولو شهدا بعقده ثم اربعة بزناه محصنا فاعتقه القاضي ثم رجعه ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولا والا اربعة دية له ايضا لو وارثا **ولبقية** **الحدود والقول ومنه الاسلام** **كافر ذكر** ملها يقتله بخلاف الانثي **بحد ومثله ردة مسلم رجلا** رجلا من الالمعلق فيقع ولا يحد كما مر **وللولادة واستهلال المصبي الهلافة عليه** **واللارث** عندهما والشافعي واحد وهو ان حج فتح **والبكا** **وعيوب النساء فيما يطلع عليه الرجال** امرأة حرة مسلمة والشتات احوط والاصح قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجندي عن الملقط ان المعلم اذا شهد في حواد ثلث المصبيات تقبل شهادته انتهى فليحفظ **ونضابها الغير هامة** **للحقوق** **سواك** **الحق مالا** **او غيره كسكاج** **وطلاق** **وكالة** **ووصية** **واستهلال مصبي** **للارث** **رجلات** **الاي** **حوادث** مصبيات الكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا **فهي** **عن التحنيس** **او رجل وامراتان** ولا يفرق بينهما قوله تعالى فتدكر احداهما الاخرى ولم تقبل شهادة اربع بلا رجل ليلا يكثر خروجهن وخصهت الاية الثلاثة بالاموال وتوابها

يشتد على حصة الا في الوقف

ولزم في الكل المراتب الأربع **لفظا** **شهادة** بلفظ المضارع بالإجماع
وكل ما يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ما وروية هلال فهو باطل
للاشهادة **لقبولها والعدالة لوجوبه** في التنايع العدل من لم
يطعن عليه في فرج بطلت ولا فرج ومنه الكذب بخروج جرح
البطل **لا يصح** خلافا للشافعي **فلو قضى بشهادة تاسق**
نقد واشتم قبح **الا ان يمنع منه** أي من الفضا بشهادة الفاسق
الامام فلا ينفذ لما مر انه يتاقت ويتقيد بزمان ومكان وحالة
وقول معتمد حتى لا ينفذ قضاؤه باقوال ضعيفة وما في القينة
والمجتبي من قبول ذي المروءة الصادق فقول الثاني بحر واقره
المص **ويان على حاضر يحتاج** الشاهد **الى الاشارة الى**
ثلاثة مواضع اعني **لخصميت** **والمشهور** **به لوعينا** **الا دينا**
وان علي غايب كما في نقل الشهادة **او مئة فلا بد** لقبولها
من نسب الي جده **فلا يكفي** ذكر اسمه **واسم ابيه وصناعته**
الا ان كان يعرف بها أي الصنعة **لا محالة** بان لا يشترك
في المعر غيره **فلو قضى بالاذكر الجيد نقد** فالمعتبر التعريف لا
تكثر الحروف حتى لو عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفي
جامع الفضولين وملتقط **ولا يسأل عن شاهد بلا طعن**
من الخصم الا في حد وقود وعند هابسال **في الكلان**
جهل بحالهم **بحد سرا** **وعلى به يفتي** وهو اختلاف زمان لانها
كانا في القري الزايغ ولو اکتفي بالسرجان مجمع وبر يفتي سرايعة
وكفي في التركيبة قول المزي **هو عدل في الاصح** لثبوت الحرية
بالدار ذكر يعنى الاصل في من كان في دار الاسلام الحرية هي
بعبارته جواب عن النقص بالعبء وبدلته عن النقص
بالحدود **بثبوت كمال والتعديل من الخصم الذي لم يرجع**
اليه في التعديل لم يصح فلو كان من يرجع اليه في النقض
صحيح بلا زينة والملا بد بتعدله تركيته بقوله هم عدول زاد
لكنهم اخلا واوسوا ولم يزد **واما قوله صدقوا وهم**
عدول **صدقوا** **اعترا فبالحق** فيقضي باقراره لا بالبينة
عند الجحود اختيار في البحر عن التهديب يحلف الشهود

يقتضيه اقراره بالبينة عند الجحود

يكتب عدل واحد في ١٢

للتركيب اي تركيبة السر واما العلامة فنشأ هدة اجماعا و...
 الشاهد والخم والرسالة من القاضي الى المكي وحار
 تركيبة عبد وصبي ووالد وقد نظم ابنت وهبان منها عشر
 ويقتل عدل واحد في تقوم وارث وتعديل وارث يقتل
 وتزوجة والسلم هو موحد واولا سر الارسال والعيب يلهو
 وصوم علي مر وعند علة وموت اذا للشاهد يث خير
 والتركيب تكون للذي تكون بالامانة في دينه ولسانه
 يده وان صاحب يقظة فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه
 عدول المشركين اختيار وفي الملتقط عدل نصراني ثم اسلم
 قبلت شهادته ولو لسكر الذي لا تقبل ولا يشهد من رأي
 خطه ولم يذكرها اي الحادثة كذا القاضي والراوي
 لشبهة الخط للخط وجواره لو في حوزة وبه ناخذ بخرعت
 الملتقط المتقي ولا يشهد احد بما لم يعاينه بالاجماع الا في عشرة
 علي ما في شرح الوهبانية منها العتق والولا عند الثاني والمهر علي
 الاصح بزارية والنسب والموت والنكاح والدخول والزور
 وولاية القاضي واصل الوقف قبل وشرائط علي الاختار
 كما مر في باب واصله هو كل ما تعلق به صحة وتوقف عليه
 والافق شرائطه فله الشهادة بذلك اذا اخبر بها اي بهذه
 الاشياء من يثق الشاهد به من غير جماعة لا يتصور ثوابهم
 علي الكذب بلا شرط عدل او يشهد عدل الموت فيكفي
 العدل ولو انثي وهو المختار ملقي وقبح وفيد شراح الوهبانية
 بان لا يكون الحليب بينهما وارث وموصي له ومن في يده
 شيء سوى رقيق عام وقتد ويعبر عن نفسه والافهو
 كتمان لك ان تشهد به ان له ان وقع في قلبك ذلك اي انه
 ملكه والا لولا عايت القاضي ذلك جازله القضا به بزارية
 اية اذا ادعاه المالك والا لوان فسر الشاهد للقاضي
 ان شهادته بالتسامع او بمجانبة اليه ردت علي
 المصحح الا في الوقف والموت اذا فسر وقال لا اخبر
 به من تثق به تقبل علي الاصح خلاصة بل علي في العدية

كذا الذي يمنع الشهادة

العربية عن الخانية معنى التفسيرات يقولوا شهدنا لانا سماعنا
 من الناس اما لوقالا تعايت ذلك ولكن اشتهر عندنا جازت
 في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره والدر اعلم
باب القول وعدمه اي من يجب علي القاضي
 قبول شهادته ومن لم يجب لامن يصح قبولها ولا تنفع له
 الفاسق مثلا كما حققه المصنف تعالي يعقوب باشا وغيره **تقبل**
من اهل الاهول اي اصحاب بدع لا يكفر كبير وقدر وقبح
 وخروج وتشهير وتعجيل وكل منهما اثني عشر فرقة فصاروا
 اثني وسبعين **الاخطائية** صنف من الروافض يروون
 الشهادة لشيعتهم ولكل من حلف ان يحرف فردهم لا بدعهم
 بل لثمة الكذب ولم يبق مذهبهم ذكر كبر ومن **الا لوعده** لا
 في دينهم جوهره **علي مثله** الا في خمس مسائل علي ما في الاشياء
 وتقبل باسلامه قبل القضا وكذا بعده لو يعقوبة كقود بجر
وان اختلفا مله كاليهود والنصارى والذمي علي المستامن
 لا عكسه ولو مر تد علي مثله في الاصح **وتقبل منه علي** مستامن
مثله علي مع اتحاد الدار لان اختلافهم في داريهما يقطع
 الولاية كما يمنع التوارث **وتقبل من عدو بسبب الدين** لانها
 من التديت بخلاف الدينوية فانه لا يامن القول عليه كما
 سيجي واما المصدق لصديقه فتقبل الا اذا كانت الصداقة
 متناهية بحيث يتصرف في مال الاخر فتاوي المصنف معزيا
 لمعين الحكام ومن **مرتكب صغيرة** بلا اصل وان اجتنب
الكباير كلها وغلب صوابه علي صغايه ذرر وغيرها قال
 وهو معنى العدالة وفي الخلاصة كل فعل يرفع المروءة والكرم
 كبيرة واقره بت الحال قال ومثي ارتكب كبيرة سقطت
 العدالة ومن **اقلق** لو ميت عزيز والا لوبه ناخذ بجر والاستهزاء
 بشيء من الكباير كغريبت كمال **وخمي** واقطع **وولد الزنا**
 ولو بالزنا خلا فالملك **وخني** كاني لو مشكلا والا فلا **وعتيق**
لمعقته **وعكسه** الا لثمة كما في الخلاصة شهدا بعد عتقها ان
 التمث كذا عند اختلاف بايع ومشتري لم تقبل لجر النفع باثبات العتق

ولاخير وعنه ومن صرع رضاعا ومباصرة الا اذا امتنعت
 الخصومة وخصم معر علي ما في القنية وفي الخزانة تحت اسم الشهود
 والمدعي تقبل لو عد ولا ومن **كافر علي عبد كافر مولا**
مسلم او علي وكيل كافر مولا مسلم لا يجوز عكسه لقيا
 مها مسلم قصد او في الاول ضمننا **وتقبل علي ذمي ميت**
وصيه مسلم ان لم يكن ذمي مسلم بحره وفي الاشباه لا
 تقبل شهادة كافر علي مسلم الا بتعاكسا او ضرورة في مسئلتين
 في الايهما شهد كافرين علي كافر اند او صبي الي كافر واحضر
 مسلما عليه حق الميت وفي النسب شهدا لله خصم من النصيب
 بن الميت فادعي علي مسلم وهذا استقسانا ووجهه في الرد
والعمال للسلطات الا اذا كانوا اعوانا علي الظالم فلا تقبل
 لغلبة ظلمهم كريسب القرية والحاجي والصراف والمعرفون في
 جميع المراكب في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف ومخض
 قضاه العهد والوكلاء المفتعلة والصكوك الخجعات لمقا طعنة سوق
 التجاسين حتى حل همت الشاهد لشهادته علي باطل فتج ويجر
 وفي الوهيان بن امير كبير ادعي فشهد له عماله وتوا بعد رعا
 يا هم لا تقبل كشهادة المزارع لرب الارض وقيل اراد بالعمال
 المحترفين اي جرفته لا يفت به وهي حرفة ابايه واجلاده والاعلام
 له لود بنه فلا شهادة له لما عرف في حد العدالة فتج واقره المصن **ولا**
تقبل من اعبي اي لا يقضي بها ولو قضي صح وعم قوله **مطلقا**
 ما لو بعد الادا قبل القضا وما جاز بالسماح خلافا للثاني وافاد عمول قبول
 الاخيرين مطلقا بالاي **ومرئد ومملوك** ولو مكاتبنا ومبعضنا
وصبي ومعتق ومجنون الا في حال صحته **الا ان يتحمل في**
الرق والتبني واديا بعد الحرية ولو لم يقتضه كافر **وبعد النكاح**
 وكذا بعد بصره واسلامه وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعبر
 حال الاد شرح تكله وفي الصرحي حكم برده لعلته ثم زالت فشهد
 فيها لم تقبل الا اربعة مع الاربعة سهو **وحده وفي قد في تمام الحد**
 بالنفس والاستثنا منصرف لما يليه وهو وان يكن هم الفاسقون
الا ان يجد كافرا فيسلم تقبل واضرب اكثر بعد اسلامه علي

كل شهادة كافر علي مسلم
 لا تقبل الا في موارد

۳ وضمان

وتقبل بالاكثروان **وان تاب**
 بتكذيبه نفسه فتج لان
 كذا الرد من تمام الحد صح

علي الفلاح بخلاف عبد حد فعتق لم تقبل **اديبقيم الحدود بينة**
علي صدق اما اربعة علي زناه او اثنين علي اقذاره به كالمو برحت
 قبل الحد بحره وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا المحذور
 بقذف المعروف بالكذب وشاهد الزور لو عد لا لا تقبل بلاملفظ
 لكث سبب ترجيح قبولها **ومسجون في حاد ثت تقع في السجنت**
 وكذا لا تقبل شهادة المبيات فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء
 فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجات لمنع الشرع عما يستحق
 به السجنت وملاعب المبيات وحمامات النساء فكان التقدير
 مضافا اليهم لا الي الشرع بزانية صغري وشرب لانية لكث في
 الحاربي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام بحكم الدية
 كيلا يهدر الدم انتهى فتنبه عند الفتوي وقد منا قبول شهادة
 المعلم في حوادث المبيات **والزوجات لزوجها وهو لها** وجر
 عليها الا في مسئلتين في الاشباه **ولو في عدة من ثلاث ما في**
 القنية طلقها ثلاث وهي في العدة لم تجز شهادتها ولا شهادتها
 له تزوجها بطلت خاينة فعلم من الزوجية عند لقضا لا تحمل الا اذا
اواد والفرع لاصل وان علما الا اذا شهد الحد لابت ابنه علي ابيه
 اشباه قال وجاز علي صل الا اذا شهد لابي علي مروه ولو بطلاق ضررها
 والام في كاحده وفيها بعد ثقات ورق لا تقبل شهادة الانسان
 لنفسه الا في مسئلة القاتل اذا شهد بعفو ولي المقتول فراجع
وبالعكس للثمة وسيد لعبد ومكاتبه والشريك الشريك
فيما هو من شركتهما لانها لنفسه من وجه في الاشباه
 الخمسمات يطعن بثلاثة بوق وحد وشركة وفي فتاوي
 النسفي لو شهد بعض اهل القرية عن بعض منهم بزيادة
 الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معينة او لخراج للشاهد
 وكذا اهل قرية شهدوا علي ضيعة انها من قريتهم لا تقبل
 وكذا اهل سكة يشهدون بشيء انهم من مهاجرة لو غير
 نافذة والنافذة ان طلب حقا لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ
 شيئا تقبل وكذا في التوقف المدرسة انتهى فليحفظ **والاجير**
الخاص لمستاجر مساومة او مشاهرة او الخادم او البايع

او التامين الخاص الذي يعد ضررا استاده ضرر نفسه ونفعه
 نفع نفسه ذكر وهو معني قوله علي له عليه وسلم لا شهادة
 للقانع باهل البيت اي الطالب معاشه منهم من القنوع لامت
 القناعة ومفاده قبول شهادة المستاجر والاستاد له **ونحن**
بالفتح من يفعل الردي ويوتي واما بالكسر فالتكسر المثلين
 في اعنائه وكلامه خلقة فيقبل **بحر ومغنية** ولولنفسها حرمة
 رفع القنوع بها ذكر وينبغي تقييده بمد او فتعا عليه ليظهر عند
 القاضي كما في مد من الشرب علي اللهو ذكره الوائي **وناحية في**
معصية غيرها باجر ذكر وفتح زاد العيني فلو في معصيتها
 تقبل وعنده الوائي بزيادة اضطرابها واستلاب صيرها
 اختيارها فكانه كالشرب للتداوي **وعد وبسبب الدنيا**
 جعله بت الكمال عكس الفرع لاصله فتقبل له لا عليه واعتده
 في الوهبانية والمجبية قبولها ما لم يفسد بسببها قالوا ولقد
 فسق للنهي عنه وفي الاشباه في فتمة قاعدة اذا اجتمع الحلال
 الحلال والحرام ولو العدالة للدين لا تقبل سوا شهد علي عدوه او
 غيره لانها فسق وهو لا يتجزى وفي فتاوي المص لا تقبل بطلان
 سوا شهد علي عدوه شهادة العالم الجاهل على العالم لفسقه بترك
 ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ لا تقبل شهادة تده علي مثله وغيره الحاكم
 تعزيره علي تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج الفتى من
 هذه التركيب كما يجب وينبغي **ومجاز في كلامه** او يحلف فيه
 كثيرا واعتاد شتم اولاده او غيرهم لانه معصية كبيرة كترك زكاة
 او حج علي رواية فوريته او ترك جماعة او جمعة او اكل فوق شبع
 بلاغذرو خروج لفرجة امير وركوب بحر ولبس حرير وبول
 في سوق او الي قبله او شمس او قمر وطفيلي ومضرة ورثا
 وشتام للداية وفي بلادنا يشتمون بايع الدابة وغيره وفي شرح
 الوهبانية لا تقبل شهادة الخيل لانه يخلد يستقمي فيما يتعرض
 من الناس فياخذ زيادة علي حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشياء
 من اهل العراق لتعصيمهم ونقل المص عن حواهر الفتاوي ولا
 من اتقل من مذهب ابي حنيفة الي مذهب الشافعي قال وكلا

لا تقبل شهادة الجاهل على العالم

نفس العالم

لا تقبل شهادة الخيل

قال وكذا ابايع الاكفان والحنوط لتقييد الموت وكذا الدلال والوكيل
 لو باثبات النكاح اما لو شهد انها امرت تقبل والحيلة ان يشهد
 بالنكاح ولا يذكر الوكالة بزازية وتسهيل واعتده المحقق قدري
 اعندي في واقعة وذكره المص في اجازة معينه معزيا للبرازية
 ومخصصا انها تقبل شهادة الدلائل والصكاكين والمحضين
 ولا المتفضلين علي ابوابهم ونحوه في فتاوي مويده زاده
 وفيها وصي اخبر من الوصاية بعد قبولها لم تجز شهادة
 الميت ابدا وكذا الوكيل بعد ما اخرج من الوكالة ان خامم
 اتفاقا ولا فائدة لك عند ابي يوسف **ومد من الشرب** بغير
 لغير بقطرة منها يتركب الكبيرة فتزد شهادة تده وما ذكره بت
 الكمال غلط كما مر في البحر قال وفي غير الخبر يشترط الادمان
 لان شربه صغيرة واما قال علي اللهو ليخرج المشرب المتراو
 فلا يسقط العدالة لشبهته الاختلاف صدر الشريعة وب
 كمال **ومن يلعب بالهيبات** لعدم مروية وكذا به عالميا
 كما في **والطيور** الا اذا امسكها للاستيناس فيباح الا ان يجر
 حمام غيره فلا لا طعم الحرام عيني وعناية **والطهور** وكل هو
 شنيع بين الناس كاطنابير والمزامير وان لم يكت شيئا
 خولج او ضرب القصب فلا الا اذا الفحش بان يرقصون
 به خائفة لدخوله في خد الكا يوجب **ومن يغني للناس**
 لانه يجمعهم علي كبيرة هداية وغيرها وكلام سعدي افندي
 يفيد تقييده بالاجرة قتال واما المغني لنفسه لدفع وحشة
 فلا باس به عند العامة عناية وصحة العيني وغيره قال ولو
 فيه وعظ وحكمة فجاز اتفاقا ومنهم من ابا حرم مطلقا ومنهم من
 كرهه مطلقا انتهى والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلا
 بل فلا هدر الهداية انه كبيرة ولولنفسه واقره المص قال ولا
 تقبل شهادته من لم يسمع القضا او مجلس مجلس القضا زاد
 العيني او مجلس الفجور والشرب وان لم يسكر لان اختلاط
 بهم وترك الامر بالمعروف وتنسقط عدالتهم **واو يترك ما**
يجد به للفسق ومراده من يتركب كبيرة قال المص وغيره

لا تقبل شهادة الدلائل

او يدخل الحمام بغير زار لانه حرام او يلعب ببرد او طاب
مطلقا قام او لا اما الشطر في شبهة الاختلاف بشرط واحد
من ستة فلذا قال او يقامر بشطرنج او يترك به الصلاة
حتى يفوت وقتها او يحلف عليه كثير او يلعب به علي
علي الطريق او يذكر عليه نسقا اشباه او يدوم عليه
ذكره سعدي افندي معزيا للكافي والمعراج او ياكل الربا
قيدوه بالشبهة ولا يخفي ان الفسق يمنعها شرعا الا ان
القاضي لا يشك ذلك الا بعد ظهوره له قال كل سوا حجر فلا يحفظ
او يقول او ياكل علي الطريق ولكن اكل ما يخل بالمرورة ومنه كشف
للغوية ظهوره في استتحي من جانب البركة والناس حضور
وقد كثر في زماننا فتح او يظهر سب السلف لظهور فسقه
بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور عيني قال المصنوع واقفا قيدا
بالسلف تبعا لكلامهم والاولي ان يقال سب المسلم وان لم يكن
من السلف كافي السراج والنهاية وفيها الفرق بين السلف والخلف
ان السلف الصالح الممدوح والاول من التابعين منهم ابو حنيفة رضي
الله عنه والخلف من بعدهم في الخبر وسيكون في الشرح وفيه عن
القائفة عن ابي يوسف لا قبل شهادة من سب الصحابة واقلها
من تبار منهم لانهم يقتقدون دينا وان علي باطل لم يظهر فسقه
بخلاف الساب **شهادات ابائهم او صبي اليه فان ادعاه صحت**
شهادتهما استحسننا الشهادة دايمي الميت ومد يونه والموصي
منهما او وصيته الثالثة علي لا يها وان اقله لان القاضي لا يملك ايجار
واحد علي فتول الوصية عيني كما لا تقبل لو شهد ان اباهما الغائب وكله
بقيض ديونه وادعي الوكيل او انكر والفرق ان القاضي لا يملك
نفس الوكيل علي الغائب بخلاف الوصي **شهد الوصي او وصي الوصي**
بحق الميت بعد ما عزل القاضي عن الوصاية ونصب غيره
او بعد ما ادرك الورثة لا تقبل شهادته للميت في مال الوصية
خاصم او لا حلول الوصي محل الميت ولذا لا يملك عزل نفسه
بلا عزل قاض ولو كانت كالميت نفسه فاستنوي خصامه وعده
بخلاف الوكيل فلذا قال **ولو شهد الوكيل بعد عزله للوكيل ان خاصم**

خامس في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله لا تقبل اتفاقا للفتنة **والا**
تقبل لعدوها خلافا للثاني فجعله كالوصي سراج وفي قسامة الزبلي
كل من صار خصما ولم يتنصب خصما بعد تقبل وهذا لا اصلان
متفق عليهما وقامه فيه قيدنا بمجلس القاضي ان لو خاصم
في غيره ثم عزله قبلت عندها كما لو شهد في غيره ما وكل فيه او
عليه جامع الفتاوي وفي النزائية وكله بالخصومة عند القاضي
فخاصم المطلوب بالف درهم عند القاضي ثم عزله كما قبلت
عندها خلافا للثاني **كشهادة اثنين بديت علي الميت لرجلين**
ثم شهد الشهود لها الشاهد بديت بديت علي الميت لان كل
فريق يشهد بالديت في الرزمة وهي تقبل حقوقا شتي مسلم
تقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بخلاف عين كافي وصايا المجمع
وشرح وسجيمة **وكشهادة وصيين لو ان** كدبت علي اجني **في**
غير حال الميت فانها مقبولة في طاهر الرواية كما لو شهد الوصيان علي
اقرار للميت بشيء معين لوارث بالغ تقبل نزائية **ولو شهدا في مال**
اي الميت خلافا لهم ولو لم يغير لم تجز اتفاقا وسجي في الوصايا كما لا تقبل
الشهادة علي جرح بالفتح اي فسق **مجرد** عن اثبات حق الله
او للعبد فان تضمنت قبلت والا لا **بعد التعديل** ولو قبلت قبلت
اي الشهادة بل الاخبار ولو من واحد علي الجرح المجرد وكذا اعتمد
المصنوع لما قدره صدر الشريعة واقربه من لا خسر واودخله
تحت قولهم الدفع اسهل من الرفع وذكر وجهه واملق بيت
الكمال رد هاتبع العامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام الوابي
وعرفي زاده الميل اليه وكذا القميصاني وقال وفيه ان القاضي
لم يلتفت لهذه الشهادة ولكي يترك الشهود سرا وعلمنا فان عدلوا
قبلها وعزله للمهرات وجعله البرجندي علي قولهما فتنبه **مثل ان**
يشهد واعلي شهود المدعي علي الجرح المجرد **بانهم فسقة او**
زناة او اكل الربا او شرب الخمر او علي قتارهم انهم
شهدوا بوزور وانهم اجرا في هذه الشهادة او ان المدعي
مبطل في هذه الدعوي وانهم لا شهادة لهم علي المدعي في هذه
الحادثة فلا تقبل بعد التعديل بل قبله **درد** واعتمد المصنوع وتقبل

لو شهدوا على الجرح المربك اقرار المدعي بفسقهم واقراره
بشهادتهم بوزور او بانهم استأجروهم على هذه الشهادة
او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق عيني
او انهم عبيد وانهم حدد ودون بقدر او ان ثبت المدعي
او ابوه عناية او قاذف والمقدوف يدعيه او انهم زناوا و
صفوه او سر قوامي كذا بينة وشربوا الخمر وبيقاد م
العهد كما مر في باب ادقتلوا النفس عمد اعيني او شركا المدعي
والمدعي مال او انهم استأجروهم بكذا لها للشهادة و
عملهم في ذلك ما كان في عهده من المال ولو لم يقله لم
تقبل لدعواه الاستيجار لغيره ولا ولاية له عليه او اني صالحتهم
على كذا او دفعته اليهم اي رشوة والافلاصالح بالمعنى الشرعي
ولو قال لم ادفعه لم يقبل على ان لا يشهد واعلي زورا وقد شهدوا
زورا وانا اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه المصيرة لانها
حق الله تعالى والعهد فست الحاجة لا حيايتها **شاهد عدل**
فلم يبرح عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس ولم يكن به المشهود
له **حيث قال او همت** احكامات بعض **شهادتي ولا منا قضيت**
قبلت بشهادته يجمع ما شهد به لو عدل ولو بعد القضا وعليه
الفتوي خاتمة وتبصر وان قال الشاهد **بعد قيامه عن المجلس**
لا تقبل على الظاهر احتياطا وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود
او النسب **خواتمة بينة** انما هي الجرح مات من الجرح
اولي من بينة الموت بعد البري ولو اقام اوليا مقتول بينة
عليان زيد جرحه وقتله واقام زيد بينة عليان المقتول قال
ان زيدا لم يجر حني ولم يقتلني فبينة زيد اولي من بينة
اوليا المقتول مجمع الفتاوي **وبينة الغيب** من يتيم بلغ اولي
من بينة كون القيمة اي قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك
الوقت **مثل الهت** لانها تثبت امر لا يدا ولا بينة الفساد
انج من بينة المصحة د ر خلافا لما في الوهبانية ام بدوت
البينة فالقول لمدعي المصحة مبنية **وبينة كوت المتصرف** في
نحو تدبير او خلع او خصومة **في اعقل اولي من بينة** الورثة

الورثة مثلا **كونه مخلوط العقل او مجنونا** ولو قال الشهود لا
ندري كان في صحته او مرض فهو على المرض ولو قال الورث
كان يهدي يهدي حتى يشهد انه كان صحيح العقل **بزازية و**
بينة الاكراه في اقراره **اولي من بينة الطلوع** ان ارخا واتخذ
تاريخهما فان اختلفا ولم يورخا فبينة الطلوع اولي ملتقط وغيره
واعتمده المذهب وابنه وعزمي زاده والدر اعلم **فروع**
بينة الفساد اولي من بينة المصحة وهما بينة وفي الاشياء اختلف
المتبايعان في المصحة والبطالات فالقول لمدعي البطالات وفي المصحة
والفساد لمدعي المصحة الا في مسئلة الاقالة وفي الملتقط اختلفا في
البيع والرهنت فالبيع اولي اختلفا في البتات والوفاء الوفاي اولي
استحسانا شهادة قاصرة بتمها غير علم تقبل كانت شهدا بالدار
بلان كرايتها في يد الخصم فشهد به اخراش او شهدا بالملك في الحد
واخرات بالحد واد او شهدا على الاسم والنسب ولم يقر فالرجل
بعينه فشهد اخراش انما المسهي به كذا شهد واحد فقال
الباقون نختشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد
بشهادته وعليه الفتوي شهادة المنفي المتواتر مقبولة الشها
اذ اطلت في البعض بطلت في الكل الا في عديدت مسلم
ويضراي فشهد نصرانيات عليها بالعتق قبلت في حق
النصراني فقط اشباه **كليب** وزاد محشها خمسة
اخرى معزية للبرازية انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم
باب الاختلاف في الشهادة مبني الباب على
اصول مقدرة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل
بلاد عوي بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة بالكر من
المدعي باطل بخلاف الاقل للاتفاق فيه ومنها ان الملك
اريد من المقيد بثبوت من الاصل والملك بالسب يقتصر
عليه وقت السب ومنها موافقة الشها الشهادتين
لفظا ومعني وموافقة الشهادة الدعوي معني فقط و
سيتمح **تقدم الدعوي في حقوق العباد بشرط**
قيروها لتوقفه على مطلقا لثبوتهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله

لوجوب اقامتها على كل احد فكل احد خصم فكان الدعوى
 موجودة **فاذا وافقها اي وافقت الشهادة الدعوى**
قبلت والا نوافقها لا تقبل وهذا احد اصول المتقدمين **قلو**
ادعي ملكا مطلقا فشهد به بسبب كثيرا وارت **قبلت**
 لكونها بالاقبل من ادعي فتنظرا بقاء معني كما مر وعكسها بان
 ادعي بسبب وشهدا بمطلق لا تقبل لكونها بالاكث **كأمر**
قلت وهذا في غير دعوى ارت ونتاج وشرا من مجهول
 كما بسطه الكمال واستثنى في البحر ثلاثة وعشرين **ولذا يجب**
مطابقة الشهادتين لفظا ومعني الا في اثنين واربعين
 مسئلة مبسوطة في البحر وزاد المصنف في حاشيته على الاشباه
 ثلاثة عشر تركتها خشيته التلويل **بطريق الوضوح** لا التفهيم
 واكتفيا بالموافقة المعنوية وبه قالت الثلاثة **ولو شهد احد**
هما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لا اتحاد معناهما كذا المحجة
والعظيمة ونحوهما ولو شهد احدهما بالف والاخر بالدين
او مائة او ما يتيت او طلقته او طلقته او ثلاث ردت
لاختلاف المعنيين كالأدعي غيبا او قتلا فشهد احدهما
به والاخر بالاقرار به لم تقبل ولو شهد بالاقرار به قبلت وكذا
لا تقبل في كل قول جمع مع فعل بان ادعي الفام شهد احدهما بالدفع
 والاخر بالاقرار بها لا تتبع الجمع بين قوله وفعله فبيد الا اذا
 اتحد لفظا كشهادة احدهما ببيع او قرض او طلاق او عتاق والاخر
 بالاقرار به فتقبل لا اتحاد صفة الانشاء والاقرار فانه يقول في الانشاء
 بعت واقترضت وفي الاقرار كنت وبعث واقترضت فلم يجمع
 القول بخلاف شهادة احدهما بقتله بهذا بسيف والاخر يسكن
 لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الالم صحيحا **وشربا لينة وتقبل**
على الف بشهادة احدهما بالف والاخر بالف ومائة ادعي
المدعي الاكثر الاقل الا ان يوقف باستيفاء برانته حال وهذا
في الدين وفي العينة تقبل على الواحد كالو شهد واحد
ان هذين بين العبد يث له واخران هذان لم قبلت
على العبد الواحد الذي اتفقا عليه اتفاقا د ر وفي العبد

اختلاف ان هذين مانع الا

لا تقبل مطلقا سواء كانت المدعي اقل الماليت او اكثرها عزمي زاده
 ثم فرغ على هذا الاصل بقوله **قلو شهد واحد بشرا عبيد او**
كتا بية على الف والاخر بالف وخمس مائة ردت ثلاث المقصود
 اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البدل فلم يتم العدل على كل
 واحد **ومثله العقد بمال والمصلحة تحت قول والرهت والمخلع**
ان ادعي العبد والقاتل والراحت والمراة لف وشرب مرتب
 ان مقصودهم اثبات العقد كما مر **وان ادعي الاخر كالمولي**
مثلا فكلما ادعي الدين ان مقصودهم المال فتقبل على الاقل
 ان ادعي الاكثر كما مر **والاجارة كالبيع لوني اول المدة للحاجة**
 لاثبات العقد **وكالدين بعد الوارعي الموجد ولو المستاجر**
 فدعوى عقد تقا **ومع النكاح بالاقلي بالف مطلقا استحضانا**
 خلافا لها **ولزم في** صحت الشهادة **البحر بشهادة ارت** بان
 يقول مات وترك ميراثا لمدعي **الا ان يشهدا بملكه عند موته**
او يده او يد من يقوم مقامه كمتاجر ومستعير وغاصب
 ومورع فبقي ذلك عن الجولات الايدي عند الموت تتقلب يد
 ملك الواسطة المهنات فاذا ثبت الملك ثبت الجرم ضرورة **ولا**
بد مع الجرم المذكور من بيات سبب المورثة وبيان انه اخوه
لا يبيد وامر واحد لها ظهيرة وفي شربا ثالث هو
 بيات قول الشاهد لا وارث او لا اعلم له غيره **ورابع وهو ان**
 يدرك الشاهد الميت والافباطلة لعدم معاينة السبب ذكرها
 البرازي **ونكر اسم الميت ليس بشرط وان شهدا بيد**
حي سموا قال مدة شهر او لا ردت لقيامها بمجهول لتتوع
يد الحي بخلاف ما لو شهد انها كانت ملكه واقرا المدعي عليه
بذلك او شهد شاهدان انه اقرا له كات في يد المدعي
 رفع المدعي المعلومية الاقرار وجهالة المقرب لا تبطل الاقرار
 والاصل ان الشها بالملك المقتضى مقبولة لا باليد المتقضية لتتوع
 اليد لا الملك بزازية ولو اقرا له بيد المدعي بغير حق هل يكون
 اقرا له باليد المعني به نعم جامع القبوليت **فيسروع**
 شهد بالف وقال احد هما فقني خمسمائة قبلت بالف الا اذا شهد

معداخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعي به شهدا بسرقة
بقرة واختلاف في لو نها قطع خلافا لها واستظهر صدر الشريعة
قولها وهذا اذا لم يذكر المدعي لو نها ذكره الزيلعي ان على المدعي
الا يصال متفرقا وشهدا به مطلقا او جملته لم تقبل وحياتية شهدا
في دين الحي بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا اسالهما الخصم عن بقا
الات فقا فقا لا اندري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى
يقول مات وهو عليه بحر **قلت** ويجوز ان يفي معنى الحكم
من ثبوت مجرد بيات سببه وان لم يقول مات وعليه دين انتهى
والاحتياط لا يخفى ان يفي ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لا تقبل
في الاصح كالمشهد بالماضي ايضا جامع الفصولين انتهى **باب**
الشهادة على الشهادة في مقبوله واكثر استقصانا في كل
حق على الاصح **الا في حد وقوله** لسقوطها بالشبهة وجزاء الشهادة
مطلقا لك لا تقبل **الا بشرط حضور الخصم الاصل موت** اي
موت الاصل وما نقله القهستاني عن قصنا النهاية فيه كلام فانه
نقله عن الثانية عند لو خطا والاصواب ما هنا **او مرضا وسفر**
واكتفي الثاني بغيبته بحيث يتعذر ان يبيت باهله واستحسنه
غير واحد وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوي واقره
المص **او كون المرأة حرة** لا تختلط الرجال وان خرجت
لحاجة وحمام قنينة وفيها لا يجوز الا لشهاد لسلطان وامير وهل
يجوز لمحبوس ان من غير حاكم الخصومة نعم ذكره في اليوكالة
وبغيره وقوله **عند الشهادة** عند القاضي قيد لكل لا صلاح جواز
الشهادة لا الا اذا كان **بشرط شهادة عدد** اصحاب ولو
رجلا وامرأتان وما في الحاوي غلط بحر **عن كل اصل** ولو امرأة
لا تغاير فروع **هذا اذا كان** خلافا للشائعي كيفتها ان
يقول الاصل بخاطبا للفرع ولو ابدى **شهدا على شهدا في**
بكذا او يكفي سكوت الفرع ولو رده ارتد ولا ينبغي ان يشهد
على شهادة من ليس بعبده عنده حاوي **ويقول الفرع**
اشهد ان فلانا اشهد بي على شهادة بكذا وقال **يا شهد**
على شهدا في بكذا هذا اوسط العبارات وفيه خمس شينات

شينات والاقصر ان يقول اشهد على شهدا في بكذا ويقول الفرع
اشهد على شهدا بكذا وعليه الفتوي السرخسي وغيره بن كمال
وهو الاصح كما في القهستاني عن الزاهدي **ويكفي تعديل الفرع**
لاصله لان عرف الفرع بالعدل والالزم تعديل الكل كما يكفي
تعديل **احد الشاهد بن صاحب** في الاصح لان العدل لا يتهم
بمثل **وان سكوت الفرع عنه نظير القاضي في حاله** وكذا لو
قال لا اعرف حاله على الصحيح بشرط لا يثبت ويشرح الجمع وكذا لو
قال ليس بعدل علي ما في القهستاني عن المحيط قنينة **وتبطل**
شهادة الفرع بامور يفيهم عن الشهادة على لاظهر خلاصة
وسيجي متنا ما يخالفه ويخرج اصله عن اهليتها كفسق وخرس
وعمي **وبانكار اصله الشهادة** كقوله ما لنا شهادة او لم نشهد
او شهدنا ثم غفلنا ولو سئلوا فمسكوا قبلت خلاصة **شهدا على**
شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية وقالوا اخبرنا
بمعرفة فلان المدعي بامارة لم يعرفها فلانها في قيل له هات شأ
هديت انتها في فلانة ولو مقرة **ومثله الكتاب الحاكم** وهو
كتاب القاضي الي القاضي لانه كالشهادة فلو جادل المدعي برجل
لم يعرفه كلفرا ثبات اذ هو ولو مقرا لاحتمال التزوير بحر ويلزم
مدعي الاشتراك البينات كما بسطه قاضي خات **ولو قال فيها**
التميمية لم يجر حتى ينسبها الي فقد ها **شهدا على شهدا**
ثم نهاه عنها لم يفع اي نهيه فله ان يشهد على ذلك **در**
واقعه المص هناك قد تم ترجيح خلافة عن الخلاصة **كافران شهدا**
على شهادة مسلمين كافر على كافر لم تقبل كذا اشهادتها
على لقنا الكافر على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة
ابيه وعليه قصنا **ابيه في الصحيح** **در** خلافا للملتقط من ظاهر
انه شهد بن **در** بات اضر على نفسه ولم يدع سهوا او
غلطا كما حذر به بن الطال ولا يمكن اثباته بالبيينة لانه من باب
النفي **عذر بالشهيد** وعليه الفتوي سراجية وزاد اضر به
واجب جمع وفي البحر فظا هر كلامهم ان للقاضي ان يستعصم
وبهراذ اراه سياسته وقيل ان رجح مصر ضرب اجماعا وان

تأييد لم يعذر ارجاعا وتقويهن مدت توبة لراي القاضي علي المبيع
 لو اسقا ولو عد لا او مستورا لا تقبل شهادة ابد **قلت**
 وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني وغيره **باب**
الرجوع عن الشهادة وهو ان يقول رجعت عما شهدت
بر ونحوه فلو انكرها لا يكون رجوعا والرجوع بشرط مجلس
القاضي ولو غير الاول لانه فسخ او توبة وهي بحسب الجنابة
 كما قال عليه السلام السر بالسر والعلائية بالعلائية **فلو ادعي**
 المشهود عليه **رجوعها عند غيره وبرهنت او اراد يمينها**
لا يقبل لفناء الدعوي بخلاف مالو ادعي وقوعه عند قاض
 وتضمنها اياها ملتقى او برهنت انهما اقرا برجوعهما عند القاضي
 قيل وجعل نشا الحال **فان رجعوا قبل الحكم بها سقطت ولا**
ضمان وعذر ولو عنت بعينها لانه فسق نفسا جامع الفصولين
وبعد لم يفسخ الحكم مطلقا لانه يفسخ بالقضا بخلاف ظهور
الشاهد عند اوصد ودا في قد ف فان القضا يبطل ويرد
 ما اخذ وتلزم الدية لو قصاصا ولا يفيض الشهود لما مر ان
 الحاكم اذا اخطا فالفرم علي المقضي ليرشحه **وتضمن ما اتلفا**
المشهود عليه لتسبها بعد يافع تغذر المباشرة لانه كالمبايعة الي
 القضا **قضي المدعي المال ولا وير يفتي بحر وبزازية وخلا**
 وخلافة المفتين وقيد في الوقاية والكثر والزرر والمقتضي
 بما اذا قبض المال لعدم الاتلاف قبله وقيل ان المال عينه فكالاول وان
 دينا فكالثاني واقره القهستاني **والعبارة فيه لمن بقي من الشهود**
للمن رجعت فان رجعت احدها ضمنت النصف وان رجعت احد
ثلاثة لم يضمن وان رجعت اخر ضمنت النصف وارجعت امرأة
من رجل وامراتين ضمنت الربع وان رجعت فالنصف
وان رجعت ثمان نسوة من عشرة نسوة لم يضمن فان
رجعت اخري ضمنت التسع ربعا لبقا لثلاثة ارباع النصاب
فان رجعوا فالفرم بالاسداس وقالوا عليهم النصف كما لو
 رجعت فقط **ولا يضمن راجع في النكاح شهد بمهر المثل واقل**
 اذ الاتلاف يعرف كالاتلاف **وان زاد عليه ضمنت له وهي المدعية وهو**

بطل
 خطا والحكم

تضمنت

وهو المنكر عزمي زاده **ولو شهد باصل النكاح باقل من مهر مثلها فلا**
ضمان علي المعتمد لغدر المماثلة بين البضع والمال بخلاف ما لو شهد
 عليها بقض المهر او بعضه ثم رجع ضمنها لالاتلافها المهر **وضمناني**
البيع والشرا ما نقصت عن قيمته المبيع لو الشهادنة علي البايع او زان
 لو الشهادنة علي المشتري للاتلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع وينفذ الثمن
 فلو في شهادة واحدة ضمننا القيمة ولو في شهادتين ضمن الثمن **ولو**
شهدا علي بيع بالمبيع بالغين الي سنة وقيمتهم الف فان شا
ضمنت الشهود قيمته خالات وان شا اخذ المشتري الي سنة وايا
 ما اختار يري الاخر وتما في خلاته المقتضي وفي الطلاق قبل وطلي
 وخلوة ضمن النصف المال المسمى والمتعزات لم يسم ولو شهدا
 انه طلقها ثلاثا واخذت انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعوا
 فضمنت نصف المهر علي شهود الثلاث لا غير الحرمة الغليظة
 ولو بعد وطلي او خلوة فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول
 واخذت قبل الدخول ثم رجعوا ضمن شهود الدخول ثلاثة ارباع
 المهر وشهود الطلاق ربع اختيار **ولو شهدا بعق فوجعا ضمننا**
القيمة لمولاه مطلقا ولو معسر بين لانه ضمان اتلاف والوالد يعق
 لعدم تحول لعق اليها بالضمات فلا يتحول لولا هدية وفي التدبير
ضمننا ما نقصه وهو ثلث قيمته وتما في البحر وفي الكتابة يضمنان
قيمتها كلها وان شا اتبع المكاتب **ولا يعق حتي ما عليه اليها**
 وتصدق بالفضل والوالد لمولاه ولو عجز عا لمولاه ورد قيمته علي الشهود
وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها بان تقوم فيه وام ولد
 لو جاز ببعضها فيضمنان ما بينهما **فان مات الولي عتقت وضمننا**
بقية قيمتها امتا للورثة وتما في العيني وفي القصاص الدية
 في مال الشاهد بين وورثاه **ولم يفتقر** لعدم المباينة ولو
 شهد بالعق لم يضمن لان القصاص ليس بمال اختيار **وهن**
شهود الفرع برجوعهم لاضافة التلف اليهم لا شهود الماصل
بقولهم بعد القضا لم تشهد الفروع علي شهادتنا واشهدناهم
وغلطنا وكذا لو قالوا رجعنا عنها لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم
 رجوعهم **ولا اعتبار بقول الفروع** بعد الحكم كذب الماصل او

غلبوا فلا منها ولو رجع الكل ضمت الفرع فقط **وضمت المذكورات** ولو
 الدية **بالرجوع** عن التركة مع عليهم يكونهم عيبا خلاها **امام**
الخط فلا اجماع **وضمت** **شروط** **التعلق** قيمة الفت وضمفت
 المهر ولو قبل الدخول **لا يشهد الاحبات** لانه شرط بخلاف التركة
 لا نهالة **والشرط** ولو وجد هم علي المصلح يعني قال وضمت
 شاهد الايقاع لا التعريف لانه علة والتعريف سبب انتهب
كتاب الوكالات مناسبة ان كلامنا الشاهد والوكيل
 ساع في تفصيل موارد غيره **التوكيل صحيح** بالكتاب والسنة قال تعالى
 فابعثوا احدكم بوزركم وكل صلي الله عليه وسلم حكيم بن خزام
 بشرا صحتة وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيلي في كل
 شيء عم الكل حتى المطلق قال الشهيد وبه يفتي وخمد ابو الليث
 بغير مطلق وعناق ووقف واعتمده في الاشياء وخمد قاضي خات
 بالمعاوضات فلا يلي العتق والتبرعات وهو المذهب كما في تنوير
 البهايين وزواهر الجواهر وسبب ان به يفتي واعتمده في الملتقط
 فقال واما الهبات والعناق فلا يكون وكيل عند اي حيفت خلافا
 لحد وفي الشرح لالاية ولو لم يكن للموكل صناعة معروفة فالوكالة
 باطللة **وهو قامة الغير مقام نفسه** ترفها او جزا في تصرف
بما ينفعه ولو جهل ثبت الادني وهو الحفظ **من يملك** اي
 التصرف **نظرا** الى اصل التصرف واذا امتنع في بعض الاشياء عارض
 النهي بن كمال فلا يصح توكيل مجنون **وصحي لا يعقل مطلقا**
وصحي يعقل تصرف منها **خو ملاق** وعناق وحبته وصدقة
ومع بما ينفعه بلا انات وليه كقبول هبة **ومع** ما نذر دين
منه ونفع كبيع واجارة ان ما نذر ولا توقف علي اجارة
 وليه كالو باشر بنفسه ولا يصح توكيل عبد مجنون **ومع** لسو
 ما نذرنا ومكاتبه وتوقف توكيل مرتد فان اسلامه بغيره وان
 مات او طلق او قتل لا خلاها **ومع** توكيل مسلمانا ذميا ببيع
 ثمر او خنزير او شرابها كما في البيع الفاسد **ومع** حلال
 ببيع صيد وان امتنع عنه الموكل معارض النهي كما قد فتنه
 ثم ذكر شرط التوكيل فقال ان اكان الموكل يعقل العقل ولو

ولو صبي او عبدا **محمدا** لا يفي ان الكلام الات في صحة الوكالة
 لا في صحة بيع الوكيل فلذا لم يقبل ويقصده تبعه للكثير ثم ذكر ضابط
 الموكل فيه فقال **بكل ما يباشره الموكل بنفسه** لنفسه فمثل
 الخصومة فلذا قال **فصح** **بخصومة** **في حق العباد** **برضا المصم** وجوازه
 بلارضا به قالت الثلاثة وعليه الفتوي ابو الليث وغيره واختاره
 العتايي وصححه في النهاية والمختار للفتوي تفويضه للحاكم **ذكر** **الا**
ان يكون الموكل **مريضا** **وغايبا** **امدة** **سفر** **او مريدا** لم يكن قوله ان
 اراد السفر بن كمال **او محذرة** لم تحالط الرجال **وامر** **او حايضا** **او نفسا**
والحكم بالسجد ان لم يرض المالك بالتأخير **او محبوسا** **من**
غير حاكم هذه **للمصومة** فلو سئمت فليس بقدر بزازية بحثا **والليث**
الدعوي خائفة لا يكون من الاعذار **ان كان** **الموكل** **شريكا** **خاص**
من دونه بل الشريف وغيره سوا حجر **ولم** **الرجوع** **عن** **الرضا** **قبل**
سماع **الحاكم** **الدعوي** **لا** **بعده** **قينة** **ولو** **اختلفا** **في** **كونها** **محدرة** **ان**
من بنات **الاشراف** **قال** **القول** **لها** **مطلقا** **ولو** **بينما** **يرسل** **امينه** **لحفظها**
مع **شاهدين** **بحر** **واقره** **المص** **وان** **من** **الاورسط** **قال** **القول** **لها** **لو**
بكر **وان** **هي** **من** **الاسافل** **فلا** **في** **الوجهين** **عملا** **بالظاهر** **بزازية**
ومع **في** **ايافها** **وكذا** **ابا** **ستيفايها** **الا** **في** **حد** **وقود** **بقينة** **موكله**
عن **الجلس** **وحقوق** **عقد** **لا** **بد** **من** **اضافته** **اي** **ذلك** **العقد** **الي**
الوكيل **كبيع** **واجارة** **وصالح** **عن** **اقدار** **يتعلق** **به** **ما** **ادام** **حيوا** **ولو**
غايبا **بملك** **وان** **لم** **يكن** **محمدا** **را** **كتسليم** **مبيع** **وقبضه** **وقبض**
ورجوع **عند** **استحقاق** **وخصومة** **في** **عيب** **بلا** **افضل** **بين** **محمدا**
موكله **وعينته** **لانه** **العاقدة** **حقيقة** **وحالكت** **في** **الجوهرة** **لو** **حضر**
فالعهدة **علي** **اخذ** **الثبت** **لا** **العاقدة** **في** **اصح** **الاتاويل** **ولو** **اضاف** **العقد**
الى **الموكل** **تتعلق** **الحقوق** **بالموكل** **تقا** **بملك** **فليحفظ** **فقله** **لا** **بد**
فيه **ولذا** **قال** **بن** **كمال** **يكتفي** **الاضافة** **الي** **نفسه** **فانهم** **وشرط** **الموكل**
عدم **تعلق** **الحقوق** **به** **اي** **بالوكيل** **لغو** **باطل** **جوهرة** **والملك** **يثبت**
للموكل **ابتداء** **في** **الاصح** **فلا** **يعتق** **قريب** **الوكيل** **بشرايه** **ولا** **يفسد**
نكاح **زوجته** **ولكن** **هما** **ثابتان** **علي** **الموكل** **اشترى** **ويكلمه** **قريب**
موكله **وزوجته** **لان** **الموجب** **المعتق** **والفساد** **الملك** **المستقر** **وفي**

لا يمكن حضور مجلس الحكم بتقديم بن كمال
 المحذرة

كل عقد لابد من اضافة الى موكله يعني لا يستغني عن الاضافة الى
مرسله حتى لو اضافه الى نفسه لا يبيع بنت كمال **كنكاح وخلع وصياح**
عن دم عهدا وعن انكار وعق علي مال وكتابة وهبة ونكاح
وايداع واعارة ورهت وقراض وشركة ومهارية عيني
تتعلق به **بموجب كل لاه** لكونه بها سفيرا محضا حتى لو اضافه لنفسه
وقع النكاح له فكان كالرسول فلا مطالبة عليه في النكاح بمهر وتسلم
للزوجة وللشترى الاباعت دفع الثمن للموكل وان دفع له صح
ولو مع دفع الوكيل استخسانا ولا يبطل الوكيل ثانيا لعدم الفائدة
نعم تقع المقاصاة بديت الوكيل لو وحده ويضمنه لو كله بخلاف وكيل
يتيم وصرف عيني ومثل اي مثل الوكيل **عبد ماذون لاديت عليه مع**
مولاه فلا يملك قبض ديونه ولو قبض صح استخسانا ما لم يكن عليه
ديون لانه للغرماء بزازية **فروع** التوكيل بالاقرار حتى يستقرض
باطل لا الرسالة ذكره والتوكيل بقبض القرص صحيح والدم اعلم
باب الوكالة بالبيع والشرا الاصل انها لم يمت
او علمت او جهلت جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض كفرس
صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة
كعبد فان بين الثمن والصفة كترك صحت والا لا **وكلم بشر اثوب**
مردوي او نرس او بخل مع بما يتحمله حال الاخر زليحي فراجع
فان لم يسم ثنا لانه من القسم الاول **وبشرا دار او عبد**
جازان يسهى الموكل **فان يخصص** نوعا ولا يجر او نوعا كخيشي
زاد في البزازية او قدرا كذا قبض **والاسم** ذلك يصح والحق
بجهالة الجنس هي مال **وكلم بشر اثوب او دابة لا يبيع وان**
سمي ثنا للجهالة الفاحشة **وبشرا طعام** وبين قدره
او دفع ثمنه وقع في عرفنا على المعتاد **المهيأ للأكل** من كل
مطعم يملك الكلب بلا اداء **كلهم مطبوخ ومشوي** ويد
قالت الثلاثة **وبه يفتي عيني** وغيره اعتبارا للعرف كما في الهيئ
وفي الوصية له اي لشخص **بمعناه** يدخل كل مطعم ولو
دوابه خلاه كسكجيين بزازية **وللوكيل الرد بالعيب** مادام
البيع في يده فتعلق الحقوق به ولو ارثه او وصيه ذلك بعد موته

موت اي موت الوكيل وان لم يكونا **فالموكل** ذلك اي الرد بالعيب
وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه **فلو سلمه الى موكله امتنع رد**
الا بامره لانتمها الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسدا فله الفسخ
مطلقا لحق الشرع **قينة** للوكيل **البيع** **بثمن** **دفعه** الوكيل **مع ماله**
اولا لانه كالبيع **ولو اشتراه الوكيل** **بثمن** **ثمنه** **البايع** كان للوكيل
المطالبة **عالا** وهي الحيلة خلاصة ولو وهبه كل الثمن رجع بأكمله ولو
بعضه رجع بالباقي لانه خط يجر **هالك** **البيع** **من يده** قبل حبه
هالك **من مال موكله** ولم يسقط الثمن لان يده كيدته ولو هلك
بعد حبه فهو **كمبيع** هلك بالثمن وعند الثاني كرهت **ولا اعتبار**
بمعارقة الوكيل ولو وصيا بل بمعارقة الوكيل في صرف وسام
فيبطل العقد بمعارقة صاحبه قبل القبض لان العاقد والمراد
بالسام الاسلام لا قبول السلم لانه لا يجوز بنت كمال **قال رسول فيها**
اي الصرف والسلم **لا يقرب** **معارقة** **قبل** **معارقة** **موسم** لان الرسالة
في العقد لا القبض **وان استنفذ** **محنة** **التوكيل** **فيها** **وكلم عشرة**
ارطال **لحم** **بدرهم** **لزم** **الموكل** **منه** **عشرة** **بنصف درهم** خلافا
لها والثلاثة قلنا انما مور بارطال مقدرة فينفذ الزايد على الوكيل ولو
اشترى مما لا يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعا كغير موزن **ولو وكله**
بشرا شي **بعينه** بخلاف الوكيل بالنكاح اذا تزوجها بنفسه صح منية
والفرق في الواي **غير الموكل لا يشترى لنفسه** ولو لموكل اخر بالاولي
عند غيبته حيث لم يكن **من الغاد** فعلا للمضر **فلو اشتراه بغير**
النقد او بخلاف ما سمي الموكل **له من الثمن** **وقع الشرا** **للوكيل**
لما افتد امره وسهرل في ضمنه **المخالفة** **عيني** **وان** **بشرا شي** **بغير**
عينه **فالشرا** **للوكيل** **الا اذا انواه** **للموكل** **وقت الشرا** **او شراه** **بالاي**
بمال **الموكل** **ولو نكاح** **باني** **النية** **حكم** **بالنقد** **اجاعا** **ولو توافقا** **انها** **لم تحضر**
فروتيان **زعم** **انه** **اشترى** **عبد** **الموكل** **فهو** **لك** **وقال** **موكله** **بل** **شريته**
فان **كان** **العبد** **معيئا** **وهو** **حي** **قايم** **فالقول** **للمامور** **مطلقا** **اجاعا**
نقد **الثمن** **اولا** **لاخباره** **عن** **امر** **ملك** **استيفاء** **وان** **ميتا** **والحال**
ان **الثمن** **منقود** **فكذلك** **الحكم** **والا** **يكن** **منقودا** **فالقول** **للموكل**
لانه **ينكح** **الرجوع** **عليه** **وان** **العبد** **ميت** **وهو** **حي** **او** **ميت** **فكذلك**

فان شرا صفة بدم عاين من عشرة بدم

نقال لمولاه يعني نفسى لفلات **ففعلي** باعد علي هذا الوجه
فهو الامر فلو وجد به عيبا لم يعلم به العبد فلا بد ان علم الوكيل
 كعلم الموكل وان لم يعلم والمراد للعبد اختيار **وان لم يقبل لفلات**
عق لان الذي يتصرف اخر فنقد عليه التمثل فيهما الزوال حجره
 بعقد باشرة مقترا باذن الموكل **فروع الوكيل اذا**
 خالف ان خالف الي خير في الجنس كبيع بالف درهم فباعه بالف ومائة
 نقد ومائة دينار لا ولو خير خلاصة ودرر والدر اعلم
فصل لا يعقد وكيل البيع والشرا او الاجارة والسلم وغوه
 هافع من **نرد شهادته** للتمهته وجوزاه بمثل القيمة الامن
 عبده ومكانته **الا اذا اطلق الموكل** كبيع من شئت **فيجوز بيعه لهم**
بمثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده منهم **بالكثر القيمة** اتفاقا اي ببيع
 لا شراوه بالكثر منها اتفاقا كما لو باع باقل منها بغير فاحش لا يجوز
 اتفاقا وكذا يسير عند خلاطها بملك وغيره وفي السراجية لو
 صرح بهم جاز اجماعا الامن نفسه وطفله وعبده غير المديون
ومع بيعه باقل او اكثر وبالعرض وخصاه بالقيمة وبالنقد وبه
 يفتي بزازية ولا يجوز في المرف كدينار بدرهم بغير فاحش
 اجماعا لان بيع من وجد شرا من وجد صير فية **ومع بالنسب**
التوكيل بالبيع للتجارة وان كانت الحاجة لا يجوز كالزراعة اذا
دفعت عن لا يبيع لها وتعين النقد به يفتي وكذا في كل موضع
 تامت الدلالة علي الحاجة كما افاده المص وهذا ايضا ان باع بما يبيع النسا
 مينة فان طول المدة لم يحز به يفتي بملك ومتي عين الامر شيئا تعين
 الا في بيعه النسبة بالف فباع بالف بالنقد جاز **فلا**
 وقد منا ان ان خالف الجنس جاز ولا لا وانما تقتيد بزمان ومكان
 كنت في البزازية الوكيل الي عشرة ايام وكيل في العشرة وبعدها في
 الامم وكذا الكفيل لكنه لا يطالب الا بعد الاجل كما في تنوير البهاير
 وزواهر الخواهر قال بعد بشهود او برأي فلات او علمه او معرفته
 وباع دونهم جاز بخلاف الاتبع الا بسهوا والاصح فلات به يفتي
فلا وبه علم حكم وقعة الافقي دفع له مالا وقال له اشترى
 زيتا معرفته فلات فذهب واشترى بلامعرفته فهلك الزيت لم

الي رجل ٢

اي خير في ذلك

الزيت لم يضمن بخلاف لا تشتري الامعرفته فلات **فلا** **فلا** **فلا**
ريحا وكفيلة بالتمت فلا ضمانات علياات ضايع الرهت في يده
 او نوي ما علي الكفيل لان الجواز الشرعي ينافي الضمان وتقييد
 شرا وممثل القيمة وغبن يسير وهو ما يقوم به مقوم اذا لم
 يكن سعوه معروفا وان سعوه معروفا بين النابين كخز
 ولحم ومزيج لا ينفذ علي الموكل وان قلت الزيادة ولو
 فلسا واحدا به يفتي بخر وينا بيع **وكله يبيع عبدا فباع نصفه**
مصح لا مطلق التوكيل وقال ان باع الباقي قبل الخصومة جاز والا لا
 وهو استقصا ناملتي وهذا ية وظاهره ان من جرح قوطها والمفتي به
 خلافه بخر وقيد بت كمال الخلاف فيما يتخير بالشركة والاجارة
 اتفاقا فليراجع **وفي الشرا يتوقف علي شرا** باقية قبل الخصومة
 اتفاقا ولو رد مبيع بعيب علي وكيل بالبيع بنية او نكول له او
 اقزاره فيما لا يجد ث مثله في هذه المدة رده الوكيل علي الامر ولو
 بقراره فيما يجد ث لا يرد له لزم الوكيل الاصل في الوكالة للنقص
 وفي المضاربة العموم وبيع عليه في قوله فان باع الوكيل بنسبة
 مقال امرتك بنقد وقال اطلقت الامر وفي الاختلاف في
 المضاربة صدق المضارب عملا بالاصل لا ينفذ تصرف احد
الوكيلين كوكلتك بكذا وحده ولو الاخر عبدا او مبييا او مات او
 حي الا فيما اذا وكلهما علي التعاقب بخلاف الموصيين كما سيجي في
 بابه وفي خصومة بشرط اي الاخر لا حضرته علي المبيع الا اذا
 انتهى الي القبض فحتى يجتمع جوهرة **وعق معين وطلاق معين**
لم يعوضا بخلاف مفوض وغير معين وتعليق بمشيتها اي الوكيل
 فانه يلزم اجتماعها عملا بالتعليق قاله المص **فلا** وظاهره
 عطف علي لم يعوضا كما يعلم القيني والدرر فحق العبارة ولو علقا
 بمشيتها فتدبر **وفي تدبير وردين** كود يعة وعارية وكرد
 عين ومغصوب ومبيع فاسد خلاصة بخلاف استرداد هافلو
 قبض احد ها ضمت كله لعدم امره بقبضه شيء وحده سراج
وفي تسليم هبة بخلاف قبضها ولو اوجبة **وقضا دين** بخلاف
 اقتضا به عيني **والوصاية** لا اثنين وكذا **المطالبة والعق**

يتبع

والتحكيم والتولية على الوقف فان هذه الستة **كالوكالة وليس**
لاحد هما الانفراد بغير الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف النقل له
 والاستبدال مع فلات فان للواقف الانفراد دون فلات اشباه
والوكيل بقضاء الدين من مال الراعي من مال موكله **لا يجبر عليه**
 ان لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى كما بسطه
 العمادي واعتمده المحقق قال ومفادها ان الوكيل يبيع عين من مال
 الموكل لو فاد يندر لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بخو طلاق لو بطلبها
 على المعتمد وعنف وهبة من فلات وبيع منه كونه مقننا الا في
 مسايلا اذا وكله بدفع عين ثم طالب او يبيع رهت شرط فيه
 او بعده في الاصل او يخلصه من طلب المدعي وغاب المدعي
 عليه اشباه خلافا لما افقي به تاري الهداية **قلت** وظاهر
 الاشباه ان الوكيل بالاجر يجبر فتنه ولا تنس مسئلة واقعة
 الفتوى وراجع تنوير البصائر فلعله اوفي وفي حروف الاشباه
 التوكيل بغير رضا الخلف لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل حاضرا
 بنفسه او مسافرا او مريضا او مخررة **الوكيل لا يוכל الا باذن امه**
 لو جاز الرضا الا اذا وكله في رفع **زكاة** فوكله اخر ثم وثم فرفع
 الاخير جاز لا يتوقف بخلاف **شرا الاضحية** ضحية خانية والا
 الوكيل في قبض **الدين** اذا وكله لم يملك في حاله مع بيت ملك والا
 عنه تفقير الثالث من الموكل الاول له اي لو وكيله يجوز بلا اجازته
 حمبول المصنوع دون **النفق** **يض** اي رايه كاعمل برأيه **كا**
لاذن في التوكيل الا في طلاق وعتاق لانهما مما يحلف به فلا
 يقوم مقامه فتنبه فان وكل الوكيل غيره بدونهما بدون اذن
 وتنفويض **ففع** **الثاني** بغيره او غيبته **فاجاز الوكيل الاول**
 مع وتعلق حقوق بالعقد على الصحيح **الا** فيما ليس بعقد **نحو**
طلاق وعتاق لتعلقهما بالشرط فلات الموكل علقه بلفظ الاول
 دون الثاني **وابراعت** الدين قنية **وخصومة وقضاد دين**
الوكيل الاول جاز لا شرعا فانه ينقد عليه ولا يتوقف متى
 وجد نفاذا فان وكله به اي بالامر والتفويض فهو **اي الثاني وكيل**
الامر **وحينئذ فلا ينزل بموت الاول** كما مر في القضاء وفي البحر

فلا تنفي الحفزة به ملك خلافا للخانية
 وان فعل اجنبي فاجاز **معه**

البحر عن الخلاصة والخانية له عزله في قوله اصنع ما شئت
 لرضاه يصنع وعزله من منعه بخلاف برأيه قال المحقق قوله لو
 قيل للقاضي اصنع ما شئت فله عزله نائبه بلا تفويض العزل
 صريح الالات النائب كالتوكيل واعلم ان الوكيل وكالة عامة مطلقة
 مفوضه انما يملك المعافاة والطلاق والعتاق والتبرعات به
 يفتي زواهر الجواهر وتنوير البصائر **قال** لرجل **لو كنت الملك**
امرا امراني مزار وكلا بالطلاق وتقييد ملاقاة المجلس
بخلاف قوله وكنتك في امراني فلا يتقيد به درر من الولاية
له على غيره لم يصر تصرفه في حقه **وحينئذ اذا باع عبدا ومكاتب**
او ذمي او عتيق حر بي عيني مال صغير الحر المسلم او شري وحر
منهم او زوج صغيرة كذلك اي حرة مسلمة لم تجز لعدم الولاية
والولاية في مال الصغير الى الاب ثم الي وصيه ثم وصي
وصيه ثم الى الوصي **ان الوصي يملك الا يصا ثم الى الجد**
اي اب الاب ثم اب وصيه ثم وصي وصيه ثم اب وصي
القاضي ثم الي من نفسه القاضي ثم وصي وصيه وليس
لوصي الامام ووصي الاخ ولايته التصرف في تزكية الام مع
حفرة الاب او وصيه او وصي وصيه او الجد اي الاب وان
لم يكن واحد ههنا ذكر فله اي لوصي الامام للحفظ ولم يبيع
المنقول لا العقار ولا يشترط الا الطعام والكسوة لانها من
 جملة حفظ الصغير **خانية** **فبيع** وصي القاضي كوصي الاب
 الا ان قيد القاضي نوع تقيد به وفي الاب يعم الكل عمادية وفي
 متفرقات البحر القاضي او امينه لا ترجع حقوق عقد باشره لليتيم
 اليها بخلاف وكيل وصي واب فلو ضمت القاضي او امينه ثمن ما
 باعده لليتيم بعد بلوغه صحيح بخلافهم وفي الاشباه جاز التوكيل بكل ما
 يعقده الوكيل لنفسه الا الوصي فلدا ان يشترط مال اليتيم لنفسه
 لا غيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل انتهى **باب الوكالة**
بالخصومة والقضاد وكيل الخصومة والتقاضى **اي اخذ**
الدين لا يملك القبض عند زفر وبه يفتي لفساد الزمان ولعمدة
 في البحر العرف **ولا الصالح** اجماعا **بحر** **ورسول التقاضي**

يمكن القبط لا الخصم اجماعا جازا سلتك او كنت رسولا يعني ارسال
 وامرك بقبضه بوكيل خلافا للزيلي **ولا يملكها** اي الخصومة والقبط
 وكيل الملازمة كما لا يملك **الخصومة** وكيل الصلح **بحر** وكيل قبض
الديت يملكها اي الخصومة خلافا لها الوكيل الديت ولو كمل القا
 ضي لا يملكها اتفاقا كوكيل قبض الديت اتفاقا ما وكيل قسمة واخذ
 شفعة ورجوع هبة ورد بعيب فملكها مع القبض اتفاقا جاز
ملكه امره بقبض دينه وان لا يقبضه الاجمعا فقبضه الا
 درهما لم يحز قبضه المذكور على الامر بخالفته فلم يصير وكلا
 والامر له الرجوع على الغريم بملكه وكذا لا يقبض درهما دون
 درهما بحر لوم يكت للغريم بينة على الايقاف قضى عليه بالدين
 وقبضه الوكيل فضايع منه برهنت المطلوب على الايقاف للوكيل
 فلا سبيل له على المديون على الوكيل وانما يرجع على الموكل
 لان يده زخيرة الوكيل بالخصومة **الداي** الخصومة لا يجبر عليها
 الا اذا كانت وكلا بالخصومة بطلب المدعي وغاب المدعي
 عليه في الاشياء لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لغير
 الا في ثلاث كما مر **بخلاف الوكيل** فانه يجبر عليها بالاتزام **وكله**
بخصومه ما تروا واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون
وكيلا فيها يدعي الموكل جاز هذا التوكيل **فلو ثبت** الوكيل المال
 له اي لو كمل ثرا له الخصم الذي لا يسع على الوكيل ان ليس
 بوكيله **درر** وضع افترار الوكيل بالخصومة لا بغيرها مطلقا
 بغير الحدود والقصاص على موكله عند القاضي **دون غيره**
 استحسانا وان **انفرد** الوكيل به اي بهذا الاقرار حتى لا يدفع
 اليه المال وان برهنت بعده على الوكالة للتناقض **درر** وكلا
ان استثنى الموكل اقراره بات قال وكلتك بالخصومة غير جاز
 الاقرار مع التوكيل والاستثناء على الفلاح بزيادة **فلو اقره**
 اي القاضي لا يبيع **وخرج** برهنت الوكالة فلا يصح تنسيع خصومته
درر وضع التوكيل بالاقرار ولا يصير به اي بالتوكيل **مقرا بحر**
وبطل التوكيل **بلا اقرار** **توكيل الكفيل** بالمال ليلا يصير عاملا لنفسه
لا يصح لو وكله بقبضه اي الديت **من قبضه او غير ذلك**

م عملا باقراره ولا يصح قلواد على الايقاف **فان**
الغايب فبصدقه في التوكيل فيها ونعت والا
 امر الغريم بدفع الديت اليه مع ميع

على اقراره ولا يصح قلواد على الايقاف فبصدقه في التوكيل فيها ونعت والا امر الغريم بدفع الديت اليه مع ميع

لان التوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل المديون بابوان نفسه
 فيه يصح وعنه قبل ابراهيم نفسه **اشباه او وكل المال المحيل**
بقبضه من المال عليه او وكله المديون وكيل الطالب بالقبض
 لم يصح للاستحالة كونه قاضيا ومقنيا فتنبه **بخلاف كفيل النفس**
والرسول ووكيل الامام **بيع القنايم** والوكيل بالزوج
 حيث يصح ضمها لهم لان كلا منهم سفيرا **الوكيل بقبض الديت**
اذ اكل ميع وبطلت الوكالة لان الكفالة اقوي للزومها
 فتصلح ناسخة **بخلاف العكس** وكذا كلما مضت كفاية الوكيل
 بالقبض بطلت وكالته تقدمت من الكفالة او تاخرت لما
 قلنا **وكيل البيع** ان اضمت الثمن للبايع عن المشتري لم يحز
 لما مر انه يصير عاملا لنفسه فان ادعي بحكم الضمان رجع
 له لانه وبه ونه لا تبرع ادعي انه وكيل الغايب بقبض
 دينه فبصدقه الغريم امره بدفع اليه اي الغايب ثانيا لفساد
 الادا بانكاره مع يمينه **ورجع** الغريم به على الوكيل ان باقيا في
 يده **ولو حكام** بات استهلكه فانه يضمن خلاصة وان ضاع لاعمالا
 بتصد يقد الا ان كان قد ضمنه عند الدفع لقد رما باخذ الدار
 ثانيا لاما اخذه الوكيل لان امانته لا تجوز بها الكفالة تطليقي وعيني
 او قال له قبضته منك على اني ابرأتك من الديت فهو كمال
 الاب للمخت عند مهر بنته اخذ مني على اني ابرأتك من مهر
 بنتي فان اخذت البنت ثانيا رجع المخت على الاب فكذا هذا
 بزيادة وكذا تضمنه اذا لم يصدقه على الوكالة **او دفع**
ذلك له على رعيه فهذا اسباب الرجوع عند الهلاك فان
 ادعي الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق الوكيل بحلفه
 وفي الوجوه المذكورة كلها الغريم ليس له الاسترداد
 حتى يحضر الغايب وان برهنت انه ليس بوكيل او على
 اقراره بذلك واذا استخلا منه لم تقبل لسعيه في نقص ما وجبه
 للغايب نعم لو برهنت ان الطالب بحد الوكالة واحد من
 اطال تقبل بحر ولومات الموكل وورثه غريم او وهبه له اخذه
 قايما ولو حال كاهنه الا اذا صدقه على الوكالة ولو اقر بالديت

وانكر الوكالة خلف ما يعلم ان الدايث وكله عيني **قال اني وكيل بقبض**
الوديعه فصد قه المودع لم يومر بالدفع اليه على المشهور
 خلا لا لابت الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لما مر
وكذا الحكم لو ادعي بشرا من المالك وصد قه المودع لم يومر
 بالدفع لانه اقرار على الغير **ولو ادعي انتقاها بالارث او الوصية**
منه وصد قه امر بالدفع اليه لا انتقاها على ملك الوارث اذا
 لم يكن على الميت دين مستغرق ولا بد من التلزم فيهما
 لاحتمال ظهور وارث اخر **ولو انكر موثقا وقال لا ادري لا**
 يومر به ما لم يبرهن ودعوى الايهما وكالة فليس لمودع ميت
 ومد يونه الدفع قبل ثبوت انه اوصي ولولا اوصي بعين الورثة
 بري عن حصته فقط **ولو وكله بقبض مال فادعي الغريم ما**
يستقبله حق موكله كاد او ابراه او اقراره بانه ملكي **دفع الغريم**
المال ولو عقارا اليه اي الوكيل لان جوابه تسليم ما لم يبرهن
 ولم تحليف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجري في المهم خلافا
 لفرز **ولو وكله بعيب في امته وادعي البايع ان المشتري رضي**
بالعيب لم ير على حقه يحلف المشتري والفرق ان القضا
 هنا لا يقبل النقص بخلاف ما مر خلافا لها **ولو ردها الوكيل على**
البايع بالبيع فحضر الموكل وصد قه على الرضا كانت له لا
للبايع اتفاقا في الاصح لان القضا لا يعتد دليل بل للجهل بالرضا
 ثم ظهر خلافا فلا ينفذ باطلنا نهائية **والامامور بالاتفاق على**
 اهل وبنوا **والقضا الديت او الشراء والنقد** عن زكاة اذا
 امسك ما دفع اليه ونقد من ماله ناويا الرجوع كذا قيد الحاشية
 في الاشباه حال قيامه لم يكن منتهرا بل يقع التقاض به
 استحسانا اذا لم يصف الي غيره فلو كانت وقت اتفاقه
 مستهلكة ولو يبرهن فيها له يثبت بنفسه او اضاف العقد الي ذمها
 بنفسه ضمنه وصار مشتريا لنفسه متبرعا بالاتفاق لان الرضا
 تنعيت في الوكالة نهائية وبزازية نعم في الملتقي لو امره ان
 يقبض من مد يونه الفا ويصدق بالف ليرجع على المديون
 جازا استحسانا **وهي انفق من ماله والحال ان مال اليتيم**

اليتيم غاييا فهو اي الوصي كالا ب متطوع الا ان يشهد انه فرض
 عليه **او انه يرجع به** جامع القبولين وغيره وعلمه في الخلاصة بان
 قول الوصي وان اعتبر في الاتفاق لكان لا يقبل في الرجوع في مال
 اليتيم الا بالبينة **فروع** الوكالة الجردة لا تدخل تحت
 الحكم ويبان في الدرر صحيح التوكيل والسلم لا يقبل عقد السلم
 فلما ظن ان يسلم من ريعه في ربه وحصره وليس له ان
 يوكل به من يعله امينا على القرية فيا ماله بعقد السلم يسلم منه
 على ما قرر له باطلنا لانه وكيل الواقف والوكالة امانة لا يبيع فيها
 وقامه في شرح الوحيانية **باب عزل الوكيل**
 الوكالة من العقود الغير الملائمة والعارية فلا بد خلها اختيار
 شرط ولا يبيع الحكم بها مقصودة انما يصح في ضمن دعوى
 صححت على غريم ويبان في الدرر **فله وكل العزل متى شا**
ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومه بطلب النضم كما
 سمي ولو الوكالة دورية في طلاق وعتاق على ما صرح
 البرازي وسهي عن العيني خلافا فتنبيه **بشرط علم الوكيل**
 اي في القصد اما الحكمي فيثبت وينعزل قبل العلم كالرسول
ولو عزل قبل وجوب الشرط في المعلق به اي بالشرط
 به يفتي شرح وجبانية ويثبت ذلك اي العزل بمشافهة و
 بقاء مكتوب بعزله واساله رسول لا جهل اعدلا او غيره
 اتفاقا **او عبدا صغيرا او كبيرا** صد قه او كذبه ذكره المص
 في متفرقات القضا اذا قال الرسول الموكل ارسلي لي كذا فلك
 عزله اياك عن وكالته ولو اخبره فصولي بالعزل فلا بد
 من اخذ شصري الشهادة عدد او عدل كذا خرائتها
المنقذ من في المتفرقات وقد منا ان متي صد قه قبل ولو
 فاسقا اتفاقا بملك **وفرع على عدم لزومها من الجانبين**
 بقوله **فلا وكيل** اي بالخصومة المعين لا الوكيل بتكاح
 وطلاق وعتاق وبيع مال وبشر شي بغير عينه كما في
 الاشباه **عزل نفسه بشرط علم موكله** وكذا يشترط
 علم السلطات بعزل قاض وامام بنفسها والا لا بأسطه

ما اذا تعلق به فلا

في الجواهر وكله يقبض له بيت ملك عزله ان يغير حضرة
المديون وان وكله بغيره لا لتعلق حقه به كما ان العلم
به بالعزل المديون ان ينعزل ثم يرفع عليه بقوله فلودفع
المديون دينه اليه اي الوكيل قبل علمه اي المديون بعزله
يبرأ وبعده لا لدفعه لغير وكيل ولو عزل العدل الموكل
بيع الرهن بنفسه بحضرة المرتبة ان رضي به العزل
صح والا لا لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بطلب
المدعي عند غيبته كما وليس منه توكيله بطلانها بطلبها
عليه الصحيح لانه لاحق لها فيه ولا قوله كلما عزلتكم فانتم
وكيلي لعزله بطلانها وكلتكم فانتم معزول عيني وقول الوكيل
بعد القبول بحضرة الموكل الغيب توكيلي وان يبرأ
من الوكالة ليس بعزل بل بغير الموكل بقوله لم اوكله لا يكون
عزلا لان يقول الموكل للوكيل والله لا اوكلك بشي فقد عرفت
تھا وتك نعزل زكيلي كنت ذكر في الوصايا ان جوده عزل وحملها
المحب علي ما اذا وافقه الوكيل علي الترك كنت اثبت القهستاني
اختلاف الرواية وعلمه بان جوده ما عند النكاح فسخ ثم قال وفي
رواية لم ينعزل بالجود انتهى فليحفظ وينعزل الوكيل بلا عزل
بنهاية الشيء الموكل فيه كالموكل بقبض له بيت فقبض
بنفسه او وكلمه ببيع الموكل ولو باع الموكل والوكيل معا
او لم يعلم السابق فبيع الموكل عند محمد وعند ابي يوسف يشتركا
ويخيران كما في الاختيار وغيره وينعزل بموت احدهما وجوده
مطلقا بالكرائي مستوعبا سنة علي الصحيح درر وغيرها
كنت في الشرع بلائذ عن المضمرات شهر وبريقي وكذا في
القهستاني والباقياني وجعله قاضي خان في فضل فيما يقضي
بالمجهلات قول ابي حنيفة وان عليه الفتوي فليحفظ والحكم
بالعقد موثقه ثم لا تعود بعوده مسلما علي المذهب ولا
بافائه بغيره وفي شرح المجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت
لازمة لا تبطل بهذه العوارض فكذا قال لا الوكالة اللازمة
اذا وكله بالرهن العدل او المرتبة بيع الرهن عند

عند حلول الاجل فلا ينعزل بالعزل ولا بموت الموكل في جوده
كالوكيل بالامر باليد والوكيل يبيع الوفا لا ينعزل لان بموت الموكل
يخلف الوكيل بالخصومة او بالطلاق بنزاعية قلست والحاصل
كما في الجرائد الوكالة يبيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقيا او
حكما ولا بالخروج من الاهلية بجنون وردة فيما عداها من
اللازمة لا تبطل بالحقيقي بل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية
قلست فالطلاق الدري في نظر وينعزل بافتراق الشريكين
ولو بتوكيل ثالث بالتصرف وان لم يعلم الوكيل لان عزل حكمي وينعزل
بجز موكله ولو مكاتبا بجز اي موكله لو ما ذونا كذا اي علم
اولا لان عزل حكمي كما مر وهذا اذا كان وكلا في العقود والخصومة
اما اذا كان وكلا في قضائيت واقضايه وقبض وديعة فلا
ينعزل بجز وجز ولو عزل الموكل وكيلي عبده المادون لم ينعزل
وينعزل بتصرفه اي الوكيل بنفسه فيها وكل فيه تصرفا بجز
الوكيل عن التصرف معه والا لا مطلقا واحدة والعدة باقية
فالموكل بتقليقها اخري لبقا المحل ولو ارتد الزوج او لحق وقع
طلاق وكيله ما بقيت العدة وتعود الوكالة ان عاد اليه اي
الموكل قد يم ملكه كان وكله ببيع مبيع موكله ثم رد عليه مبيع
هو فسخ بقبي علي وكالته او بقي اثره ملكه كسيلة العدة فلا
مالو تجد الملك فسر وع في الملتقط عزل وكتب لا
ينعزل ما لم يصل الكتاب وكل غايبا ثم عزله قبل قبوله صح بعهده
لا دفع اليه فمقتضية ليدفعها الي انشأت يصلحها فدفعها
لا يضمن الوكيل بالدفع ابراه مما عليه يبرأ من الكل فضا واما
في الاخرة فلا الا بقدر ما يتوهم انه له عليه وفي الاشباه
قال المديون من جاك بعلامه كذا ومن اخذ اصبغ او
قال لكل كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكيل لجهول فلا
يصح بغيره باليد وفي الوهبانية قال رسول الله
ومن قال اعطاه المال قابض خصم وناطاه لم يبرأ وبالمال يخسر
وبغيره يبيع بالتقيد او بغيره بالخالد ومقتضى الفقه الجواز التقييد
وفي دفع قل قول الوكيل مقدم وكذا قول رب الدين والحكم بغيره

ولو قبض الدلال مال المبيع كي **ويسلم منه** وضاع يشترط **و**
كتاب الدعوي لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصومة **هي**
لغة قول يصدق الانساب ايجاب حلف علي غيره والفسا
للتائيت فلا تنوب وجمعها دعوي بفتح الواو وكفتوي وفتاوي
درر كنت جزم في المصباح بكسرها ايضا فيها محافطة علي الف
التائيت وشرعا **قول مقبول** عند القاضي **يقصد به حلف**
قبل غيره خرج الشهادة والاقرار **او دفع** اي دفع الخصم **عن**
حلف نفسه دخل دعوي التقرض فستمع به يفتي بزازية بخلاف
دعوي قطع النزاع فلا تسمع سراجية وهذا اذا اريد بالحلف التقرضي
الامر الوجودي فلما اريد ما يعم الوجودي والعدي لم يحتاج لهذا
القيد **والمدعي اذا ترك** دعواه **ترك** لا يجبر عليها **والمدعي**
عليه بخلافه اي يجبر عليها ولو في البلد قاضيان في كل
محلة فاختار المدعي عليه عند محمدر به يفتي بزازية ولو القضا
في المذاهب الاربعه علي الظاهر وبدا فثبت مرارا بجر قال
المصن لو الولاية لقاضيين فاكثر علي السؤال فالعبرة بالمدعي
نعم لو امر السلطان باجابه المدعي عليه لزم اعتباره لعزله
بالنسبة اليها **قل** وهذا الخلاف ايضا اذا كان
كل قاض علي محلة علي حدة اما اذا كان في المهر حنفي وشافعي
وماكي وحنبلي في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي ان
يقع الخلاف في جانب المدعي لما اندهما حب الحق لد الخطا المصن
علي هامش البرازية فليحفظ **وركنها اضافة الحق الي نفسه**
لواضيلا كلي عليه كذا **او اضافة الحق الي من ناب المدعي منابه**
كوكيل ووصي **عند النزاع** متعلق باضافة الحق **واصلها التعلق**
المميز ولو وصيا لوماذونا في الخصومة والا الاشباه **وشرطها**
اي شرط جواز الدعوي **مجلس القضا** **القضا** **وخصم**
خصمه فلا يقضي علي غائب وهل يحضر مجرد الدعوي ان
بالمهر او حيث يبيت بمنزلة نعم والفتي يبرح ا ف
يحلف **ومعلومية المال المدعي** اذا لا يقضي بمجهول
ولا يقال مدعي فيه وبه الا ان يتضمن الاخبار وشرطها ايضا

ايضا **كونها ملزمة** علي الخصم بعد ثبوتها والا كانت عبثا **وكون**
المدعي مما يتحمل الثبوت قد عوي ما يستحيل وجوده غفلا
او عادة **باطلة** لتيقن الكذب في المستحيل العادي كدعوي
معروف بالفقر ومولا عظيمه علي اخراجه اقرضه اياها دفعه
واحدة او غصبها منه فالظاهر عدم مهلة سماعها بجر وبجر
ابن الفرس في الفواكه البدرية **وحليها وجوب الجواب**
علي الخصم وهو المدعي عليه بلا او بنعم حتي لو سكوت كان
انكارا فتسمع البيضة عليه الا ان يكون اخرب احبارا وسخطة
وسعها تعلق البقا المقدر بتعاطي المعاملات **فلو كان ما يدعيه**
منقول لا في يد الخصم ذكر المدعي انه في يد غيره **بحق** لاحتمال
كونه موهونا في يده او محبوبا بالثمن في يده **وطلب المدعي**
احضاره ان امكن فعلي الغريم احضاره **ليشأر اليه في الدعوي**
والشهادة والاستحلاف **وذكر المدعي قيمته** ان تغذر احضار
العين بان كان في نقلها مونة وان قلت بت كمال معزيا بالخزانة
بهلاكها او غيبتها لانه مثلي معيت **وان تغذر احضارها مع**
بقاها كرجي وصبرة طعام وقطيع غنم بعث القاضي امينه
ليشأر اليها **والا تكت باقية التقي** المدعي **بذكر القيمة** وقالوا لو
ادعي انه غصب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها تسمع فيحلف خصمه
او يجبر علي البيان درر وبنت ملك **وهذا لو ادعي اعيانا مختلفة**
للجنس والنوع والصفة **وذكر قيمتها** **الكل جملة التقي**
ذلك الاجمال علي الصحيح وتقبل بيته او يحلف خصمه علي الكلمة
وان لم يذكر قيمة كل علي حدة لانه لما صح دعوي الغصب
بلايات فلا ت يصح اذا بينت قيمة الكل جملة فالاول وقبل في دعوي
السرقه يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها نصبا باي غيرها فلا يشترط
عمادية وهذا كله في دعوي العين لا الدية **فلو ادعي قيمة شيء**
مستهلك **اشترط بيان جنسه ونوعه** في الدعوي والشهادة
ليعلم القاضي بماذا يقضي **واختلف في الدكورة والانوثه في**
الدابة فشرطه ابو الليث ايضا واختاره في الاختيار وشرط
الشهيد بيان الست ايضا وعامد في العمادية **ودعوي الارباع**

هنا ما

لا بد من بيان مكانه اي مكان الايداع سواء كان له رجل او لا وفي
الغصب ان له رجل ومونة فلا بد لصحة الدعوى من بيان
والاجل له لا وفي غصب غير المثلث يبين غصبه على الظاهر
عمادته ويشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط
في الشهادة عليه ولو كانت العقار مشهورا خلافا لها الا اذا
عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حد ودحا
كالوادعي ثم العقار لا بد دعوى الدين حقيقة بحد ولا بد
من ذكر بلدة بها الدار ثم المجلد ثم السكر ثم مندا
بالاعم ثم الاخص كالنسب ويكتفي بذكر ثلاثة نلو ترك
الرابع صح و ذكره غلط فيه لا ملقي لان المدعي يختلف فيه ثم
انما يثبت الغلط باقرار الشاهد بين فضولين وذكر اسما
اصحابها اي الحدود واسما انسابهم ولا بد من ذكر الحد
لكل منهم ان لم يكن الرجل مشهورا والاكتفى باسمه لوصول
المقهور وذكر انه اي والعقار في يده ليصير خصما ويبري عليه
بغير حق ان كان المدعي منقولا لما مر ولا تثبت يده في
العقار بشهادتهم بل لا بد من بيته او علم قاض بخلاف تزويجها
بخلاف المنقول لعائنه يده ثم هذا ليس على اصلا فله ان ادعي
العقار ملكا مطلقا ما في دعوى الغصب ودعوى الشراء من
ذي اليد فلا يفتقر لبيته لان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد
تصح على غيره ايضا بآزاية وذكر انه يطالب به لتوقفه على
طلبه واحتمال رهنه او حبه بالثمن وبه استغنى عن
زيادة بغير حق فافهم ولو كانت ما يدعيه يتاكيلا او موزونا
نقد او غيره ذكر وصغر لانه لا يعرف الابد ولا بد في دعوى
المثلثات من ذكر الجنس والنوع والصفة والفقر وسبب
الوجوب فلو ادعي لريد دين عليه ولم يذكر سببا لم تسمع
واذا ذكر في مسلم انما المطلبية في مكان عيناه وفي نحو
قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه بحد
فليحفظ ويسال القاضي المدعي عليه عن الدعوى فيقول
ان ادعي عليك كذا فماذا تقول بعد صحتها والا تصد بصحة

صحة لا يسال لعدم وجوب جوابه فان اقر فيها وانكر
فبرعت المدعي قضي عليه بلا طلب المدعي والا برعت بخلاف
بعد طلبه ان لا بد من طلب الميتم في جميع الدعاوي الا عند
الثاني في اربع علي ما في النزائية قال واجمعوا علي التحليف بلا طلب
في دعوى الدين علي الميتم واذا قال المدعي عليه لا اقر ولا انكر
لا يستخلف بل يجلس ليقرأ وينكر ذكره وكذا الولزم السكوت
بلا اذنة عند الثاني خلاصة قال في الحد وبه افنت لما ات
الفتوي علي قول الثاني فيما يتعلق بالقضا انتهى ثم نقل عن
البدائع الاشبه ان انكار فيستخلف قيدنا بتخلف الحاكم لانها
اصطلاحا علي ان يحلف عند قاض ويكون بريافهو
يا طال لان الميتم حق القاضي مع طلب الخصم والاعيرة
للميتم ولا تكول عند غير القاضي فلو برعت عليه اي
علي حقه يقبل ولا يحلف ثانيا عند قاض بآزاية الا اذا كان
حلفه الاول عنده فيكفي ذكره ونقل المصنف عن القبيات ان
التخليف حق القاضي فانه يكتفى باستخلافه لم يقتصر وكذا الواصطلي
ان المدعي لو حلف فافهم صامت للمال وحلف اي المدعي
لم يقض الخصم لان فيه تغيير الشرح والميتم لا تزول علي
مدع الحد يث البيته علي المدعي وحد يث الشاهد والميتم
ضعيف بل رده يث معين بل نكره الراوي عيني برعت المدعي
علي دعواه وطلب من القاضي ان يحلف المدعي انه حق
في الدعوى او علي ان الشهود صادقون او محقون في الشقة
للجيبير القاضي الي طلبته لان الخصم لا يحلف مرتين فكيف
الشاهد لان لفظا تشهد عند تامين ولا يكره الميتم لانا امرنا بالكرام
الشهود ولذا لو علم الشاهد ان القاضي يحلف ويعمل بالمنسوخ
لم الامتناع عن اد الشهادة لانه لا يلزم بآزاية وبيته الخارج في
الملك المطلق وهو الذي لم يذكر له سبب احق من بيته ذي اليد
لان المدعي والبيته له بالحد يث بخلاف المقيدر بسبب كفتاج وكراج
فالبيته لذي اليد اجماعا كما سيجي وقضي القاضي عليه بنكول مرة
لو تكول في مجلس القاضي حقيقة بقوله لا احلف او حلفا بان

سكت وعلم انه من غير فقه كفس وطرش في الصحيح سراج
وعرض اليه ثلاثا ثم القضا احوط **وحل يشترط القضا على فور**
النكول خلاف ولم ارفيه ترجيحاً قال المصنف **قلت** قد منا
انه يعترض القضا فوراً الا في ثلاث **قضى عليه بالنكول ثم اراد**
ان يحلف لا يلتفت اليه والقضا على حاله ما ضددت فبلغت
طرق القضا ثلاثا وعددها في الاشباه سبعاً بينت واطرار وميمت
ونكول عند وقسمته وعلم قاض على المرجوح والسابع قرينة قاطعة
كان ظهور من دار خالية انساب خائف يسكن ملوث بدم مذموم
فورا فراه مدبوحاً حسداً اخذ به ان لا يمتري احداً انه قاتل **شك**
فيما يدعي عليه يثبت ان يرضي خصمه ولا يحلف فخر زاعن
الوقوع في الحرام **وان ابي خصمه الاحلف ان ابرأه ان**
المدعي قبل حلف والا بان غلب على ظنه انه محقق به **الحلف**
بزازية **وتقبل البينة لو اقامها المدعي** وان قال قبل اليه لا بينة
لي سراج خلافا لما شرح المجمع عن المحيط **بعد يمين المدعي عليه**
كما تقبل البينة بعد القضا بالنكول **خائفة عنه العامة** وهو الصحيح
كقول شرح اليه الفاجرة احق ان ترد من البينة العادلة ولان
اليه كالحلف عن البينة فاذا اجمالا اصل انتهى حكم الحلف كانه لم يوجد
اصلاً **بجر ويظهر كذب باقامتها اي البينة لو ادعاه اي المال**
بالسبب تحلف اي المدعي عليه **ثم اقامها حتى يثبت في**
يمينه وعليه الفتوى طلاق **الخائفة خلافا لاطلاق الدرر وان ادعاه**
بسبب تحلف انه لا يثبت عليه **ثم اقامها المدعي على السبب**
لا يظهر كذب بلجوا زانه وجد القرص ثم وجد الابرا او الايقا
وعليه الفتوى فصولين وسراج وشمني وغيرهم **ولا تحلف**
في نكاح انكره هو وحي **ورجعة** حدها هو او هي بعد عدة
وفي ايلا انكره احدها بعد المدة **واستيلاد** تدعيه الامه ولا
يتأتى عكسه لثبوت باقراره **ورق ونسب** بان ادعي مجهول
انه قد اوابه وبالعكس ولا اعتقاد او موالاته ادعاه الاعلى
او الاسفل **وجد ولعان والفتوى على انه يحلف المنكر في**
الاشياء السبعة ومن عددها ستة الحق امومية الولد بالسب

بالنسب او الرق والحاصل ان المقتضى به التحليف في الكل الا في الحدود
ومنها حد وقذف ولعان فلا يمين اجماعاً الا اذا جهه تضمنت حقان
علق عتق عبده بزنا نفسه فله بعد تحليفه فان نكل ثبت العتق لا
الزنا **وكذا يستحلف السارق لاجل المال فان نكل ضمنت ولم يقطع**
وان اقربها قطع وقالوا يستحلف في التعزير كما بسطه في الدرر
وفي الفصول ادعي نكاحها فحيلة دفع يمينها ان تزوج فلا تحلف
وفي الخائفة لا استخلاف في احدي وثلاثين مسيلة **النيابة بخري**
في الاستخلاف للحلف وفرع على الاول بقوله **فالوكيل والوحي**
والتولي يملك الاستخلاف فله طلب يمين خصمه ويحلف احد
منهم الا اذا ادعي عليه العقد وصح اقراره على الاصل فيستحلف
حينئذ كالوكيل بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل فكذا نكوله وفي
الخلاصة كل موضع لو اقر لم يذم فاذا انكره يستحلف الا في ثلاث ذكرها
والصواب في اربع وثلاثين مأمورة بالخائفة وزاد ستة اخر
في البحر وزاد اربعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاشباه والنظائر
لايت المصنف ولو لا خشية التقليل لاوردتها كلها **التحليف عن نفسه**
يكون على الثبات اي القطع بان لا يثبت كذلك **والتحليف على فعل**
غيره يكون على العلم اي انه لا يعلم انه كاذب لكن لعدم علمه بما فعل غيره
ظاهر اللهم **الا ان كان** فعل الغير شيئاً **يتحمل به** اي بالخالف وفرع
عليه بقوله **فان ادعي مشتري العبد سرقة العبد او اباقره**
وانت زكك يحلف على البتات مع انه فعل الغير واغايص
باعتبار وجود تسليمه فرجع الي فعل نفسه فحلف على البتات
لانها كره ولذا تغير مطلقا بخلاف العكس **درر** عن الزليحي وفي
شرح المجمع عنه اذا قال المنكر لا علم لي بذلك ولو ادعي العلم
حلف على البتات كدع ادعي فبنت زبها وفرع على قوله
وفعل غيره على العلم بقوله **ان ادعي بكر سبق الشرا له**
على شرا زيد ولا بينة **يحلف خصمه** وهو بكر **على العلم** اي
انه لا يعلم انه اشتراه قبله مأمراً **كن ان ادعي دينا او عينا على واث**
ان اعلم القاضي كونه ميروا او اقرب المدعي اواب من الخصم
عليه **فيحلف على العلم ولو ادعاه اي العين والديت**

الوارث على غيره **ولف** المدعي عليه **الثبات** كوهوب وبشرا
ذكر **ويحلف** **بما** **يأخذ** **القبول** **إجماعا** **فان** **كل** **نكاح** **فان** **كأني** **لنفس**
حس **حتى** **يقرا** **ويحلف** **وبما** **دونه** **يقترن** **لان** **الاطراف** **خلقت**
وقاية **لنفس** **كالمال** **فيجري** **فيها** **الابتدال** **خلا** **فأهلها** **قال** **المدعي**
لي **بينة** **حاضرة** **في** **المصر** **وطلب** **بمينة** **خمس** **لم** **يحلف** **خلافا**
لها **ولو** **حاضرة** **في** **مجلس** **الحكم** **لم** **يحلف** **اتفاقا** **ولو** **غائبة** **عن**
المصر **حلف** **اتفاقا** **بنت** **ملك** **وقدر** **في** **الجنين** **الغيب** **عدة** **السفر**
وبأخذ **القاضي** **في** **مسئلة** **المنت** **فيما** **لا** **يستقط** **بشبهة** **كفلا** **ثقة**
يوم **من** **هو** **وبه** **يجر** **فليحفظ** **من** **خمس** **ولو** **وصا** **والمال** **حقيرا**
في **ظاهرا** **لذ** **ذهب** **عيني** **بنفسه** **ثلاثة** **ايام** **في** **المهيج** **ومن**
الثاني **الي** **مجلس** **الثاني** **وضيح** **فان** **امسح** **من** **اعطاك** **ذلك** **الكفيل**
لا **زم** **بنفسه** **او** **امين** **مقدار** **مادة** **التكفيل** **ليلا** **يفيب** **الات**
يكون **الخمس** **غريبا** **اي** **مساغرا** **فيلا** **زم** **او** **يكفل** **الي** **انتهى** **مجلس**
القاضي **ل** **فعال** **للضرر** **حتى** **لو** **علم** **وقت** **سفره** **يكفل** **ليده** **وينظر**
في **زيده** **او** **يستخير** **رفقاء** **لوانكر** **المدعي** **بزازية** **قال** **لابينة** **لي**
وطلب **بمينة** **فحلف** **القاضي** **ثم** **برهنت** **علي** **دعواه** **بعد**
اليمين **قبل** **ذلك** **البرهات** **عند** **الامام** **منه** **وكذا** **الوقال** **المدعي**
كل **بينة** **اتي** **بها** **فهي** **شهود** **زور** **او** **قال** **ان** **احلفت** **فانت** **فانت**
بري **من** **هذا** **المال** **فحلف** **ثم** **برهنت** **علي** **الحق** **خائنة** **وبه** **حزم** **في**
السراج **بحامر** **وقيل** **لا** **يقبل** **قايده** **مجد** **كما** **في** **العمادية** **وعكسه** **بن** **الملك**
وكذا **الخلاف** **لو** **قال** **لا** **ادفع** **لي** **ثم** **اتي** **بدفع** **او** **قال** **للمشاهد** **لا** **شهادة**
لي **ثم** **شهد** **والاصح** **القبول** **لما** **جواز** **النسيات** **ثم** **التذكر** **كما** **في** **الدرر**
واقوه **المس** **ادعي** **المدعيون** **الايماء** **فاكر** **المدعي** **ذلك** **فلا** **بينة** **له**
علي **مدعاه** **فطلب** **بمينة** **فقال** **المدعي** **اجعل** **حقني** **في** **الختم** **ثم**
استخلفني **له** **ذلك** **فبينة** **واليمين** **بالله** **تعالى** **لحد** **بيت** **من**
كان **حالفا** **فليحلف** **بالله** **اولنذر** **وهو** **قول** **والله** **خزائنه** **وظاهر**
انه **لو** **حلف** **بغيره** **لم** **يكن** **مينا** **ولم** **اره** **مريحا** **يجر** **لا** **بطلاق** **وعتا**
وان **الخ** **لخمس** **وعليه** **الفتوى** **تأمر** **بخائنة** **لان** **التخلف** **بها** **حرام**
خائنة **وقيل** **لان** **مسست** **الضرورة** **توض** **الي** **القاضي** **اتباعا**

اتباعا **للبعض** **فلو** **حلف** **القاضي** **به** **فكل** **تقضي** **عليه** **بالمال**
ينفذ **قضاؤه** **علي** **قول** **الاكثر** **كذا** **في** **خزائنه** **المفتي** **وظاهر** **انه**
مخرج **علي** **قول** **الاكثر** **اما** **علي** **القول** **بالتخلف** **بها** **فيعتبر** **نكوله** **ويقضي**
به **ولا** **فلا** **فايدة** **يجر** **واعقده** **المس** **قل** **ت** **ولو** **حلف** **بالطلاق**
انه **لا** **مال** **عليه** **بشر** **برهنت** **المدعي** **علي** **المال** **ان** **شهد** **واعلي** **السبب**
كالاقطاف **لا** **يفرق** **وان** **شهد** **واعلي** **قيام** **الدين** **يفرق** **لان**
السبب **لا** **يستلزم** **قيام** **الدين** **وقال** **مجد** **في** **الشهادة** **علي** **قيام**
المال **لا** **يجنث** **لا** **احتمال** **صده** **فلا** **الا** **يوسف** **كذا** **في** **شرح**
الوهبانية **للمشر** **بلا** **يبح** **وقد** **تقدم** **ويقلظ** **في** **ذكر** **اوهبانه**
تعالى **وقيده** **بعضهم** **بفاسق** **ومال** **حطير** **والاختيار** **فيه** **وفي**
صفته **الي** **القاضي** **ويجتنب** **العطف** **كيلا** **تكر** **الي** **اليمين** **قل** **و**
بالله **ونكاح** **عن** **التقليط** **لا** **نقضي** **عليه** **براي** **بالتكول** **لان**
المقصود **ل** **لحلف** **بالله** **وقد** **حصل** **زيتي** **لا** **يستحب** **التقليط**
علي **المسلم** **برمان** **ولا** **مكان** **كذا** **في** **الحاوي** **فظاهره** **انه** **مباح**
ويستحلف **اليهودي** **بالله** **الذي** **اتزل** **التوراة** **علي** **موسى**
والنصراني **بالله** **الذي** **الاخيل** **علي** **عيسى** **والمجوسي** **بالله**
الذي **خلق** **النار** **فيخلطه** **علي** **كل** **يعقده** **ولو** **اكتفي** **بالله** **كالمسلم**
كفي **اختيار** **والوثن** **علي** **بالله** **تعالى** **لانه** **لم** **يقربه** **وان**
عبد **غيره** **وحزم** **بت** **الحال** **بالدهرية** **لا** **يعتقد** **ونه** **تعالى**
قل **ت** **وعليه** **فيما** **اد** **يلفون** **وبقي** **تخلف** **الاخرس**
ان **يقول** **له** **القاضي** **عليك** **عهد** **الله** **وميثاقه** **ان** **كان** **كذا**
او **كذا** **فاذا** **او** **مي** **براسه** **اي** **نعم** **صار** **حالفا** **ولو** **اصم** **ايضا** **كتب**
له **لحبيب** **بجمله** **ان** **عرفه** **والا** **فاشارته** **ولو** **اصم** **ايضا**
فابوه **او** **وصيه** **او** **من** **نفسه** **القاضي** **شرح** **وهبانية** **ولا**
يلفون **في** **بيوت** **عبادتهم** **لكراهته** **لحوها** **يجر** **ويحلف** **القاضي**
في **دعوي** **سب** **يرتفع** **علي** **الحاصل** **اي** **علي** **صورة** **انتكار** **المنكر**
وفسره **بقوله** **اي** **بالله** **ما** **بينكما** **نكاح** **قائم** **وما** **بينكما** **بيع**
قائم **وما** **يجب** **عليك** **رده** **لو** **قايما** **او** **يدله** **لو** **هالك** **وما** **هي**
بايت **ملك** **وقوله** **متعلق** **بالجميع** **مسكين** **في** **دعوي** **نكاح**

بيع وغصب وطلاق فيه لف ونشر لا على السبب اي بالله
ما نكحت وما بيعت خلافا للثاني نظرا للمدعي عليه ايضا الاحتمال
ملاقاة وقالته الا اذا اذ لم من الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي
فيحلف بالاجماع على السبب والختم لا يراه لكونه شافعي المذهب
حلفه على الحاصل في معتقده فيتضرر المدعي **قلت** ومغاد
انه لا اعتبار بمدى هب المدعي عليه وما مذهب هب المدعي ففيه
خلاف والا وجد ان يسأله القاضي حل تعتقه وخوب شفعة
الجوار او لا واعتمده المصنف كذا اي يحلف على السبب اجماعا في
سبب لا يرتفع برفع بعد ثبوت كعبه مسلم يدعي على مولاة تعتقه
لعدم تكرار رقه واما في الامه ولو مسلمة والعبد الكافر فلتكرار
رقها بالحق حلف مولاها على الحاصل والحاصل اعتبار الحاصل
الا لضرر مدعي وسبب غير متكرر **ومع** فدا اليمين والصلح منه
لحديث د بواعث اعراضكم باموالكم وقال الشهيد الاحتراز عن
اليمين الصادقة واجب قال في البحار اي ثابت بدليل جواز الحلف
صادقا ولا يحلف المنكر بعده **ابدا** ~~ولا يحلف~~ لانه اسقطا حقه
وقيده بالفدا والصلح لان المدعي لو اسقط اي اليمين قصدا بان قال
بريت من الحلف او تركته عليه او وهبته لا يبيع وله التخليف
بخلاف البراءة عن المال لان التخليف للحاكم بزازية وكذا اذا اشترى
يمينه لم يجر لعدم ركن البيع **درر** **فروع** استخلفه ختمه
فقال حلفتني مرة ان عند حاكم او محكم وبرهت قبل والا فله تخليف
درر **قلت** ولم ار ما لو قال اني قد حلفت بالطلاق اني
لا احلف فليجر **باب** **التخالف** لما قدم يمين الواحد
ذكر يمين الاثنين **اختلفا** اي المتبايعات **في قدر ثمت** او وصفا او
جنس او في قدر **بيع حكم لم يبرهت** لانه لزم دعواه في الحجة **وان**
برهنا فثبت الزيادة اذ البينة للابتنات **وان اختلفا فيهما**
اي الثمت والمبيع جميعا **قدم برهات البائع** لو الاختلاف في الثمت
وبرهات المشتري لو في المبيع نظرا لاثبات الزيادة **وان عجز**
في الصور الثلاث عن البينة وان رضى كل بمقالة الاخر فيهما **وان**
لم يبرهت واحد منهما بدعوى الاخر تخالف ما لم يكن فيه خيار

خيار فيفسخ من له الخيار **وبدا** يمين **المشتري** لانه الباري بالانكار
وهذا لو كان بيع عين يد يت والا بان كان مقايضة او صرفا
فهو مخير وقيل يقرع بت ملك ويقتصر على النفي في الاصح
وفسخ القاضي البيع بمطلب احد هما او طلبهما ولا يفسخ
بالتخالف ولا يفسخ احد هما بل يفسخهما **بجر** **ومن نكل منهما**
لزمه رد دعوى الاخر بالقضا واصله قوله صلى الله عليه وسلم
اذا اختلفا المتبايعات والسلعة قائمة بعينها تخالفا وراوا هذا
كله لو الاختلاف في البذل مقصودا فلو في ضمن شيء كاختلافهما
في الرق فالقول للمشتري في انه الرق ولا تخالف كما لو اختلفا
في وصف المبيع ككفوله اشترى به على انه كاتب او خباز وقال
البائع لو اشترط فالقول للبائع ولا تخالف فله رية **وقيد** نافي اختلا
هما في ثمت ومبيع لانه **لا تخالف في غيرهما** لانه لا يحتل برقوام العقد
بجر اجل وشرط رهت او ضمان او خيار **وقبض بعين**
ثمت والقول المنكر يمينه وقال زفر والشافعي يتخالفان
ولا اذا اختلفا بعد هلاك المبيع او خرجت ملكه او تعينه
بما لا يرد به **وحلف المشتري** الا اذا استهلكه في يد البائع
غير المشتري وقال الشافعي ومحمد يتخالفان ويفسخ على قيمة
الحالك وهذا لو الثمت دينافلو مقايضة تخالفا اجماعا لان المبيع
كل منهما ويبد مثل الهلاك او قيمته كما لو اختلفا في جنس الثمت
بعد هلاك السلعة بان قال د راهم والاخر د نانير تخالفا ولزم
المشتري رد القيمة **سراج** **ولا تخالف بعد هلاك بعضه** او
خرجت ملكه كعبد يمت مات احد هما عند المشتري بعد
قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمت لم يتخالفا عند ابي حنيفة **الا**
ان يرضى البائع بترك حصته الهالك اصلا ف يتخالفان
هذا على تخريج وصرف مشايخ بلخ الاستثنا الي يمين المشتري
ولا في قدر بدل كتابه بعد لزومها **وقدر راس مال بعد**
اقالة عقد السلم بل القول للعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم
وان اختلفا اي المتعاقبات **في مقدار الثمت بعد الاقالة** ولا
بينة تخالفا وعاد البيع لو كان ثمت مبيع **والثمت مقبوضا**

ولم يورده المشتري الي بايعه بحكم الاقالة فان رده اليه بحكم
الاقالة لا خلافا لمحمد **وان اختلفت** اي الزوجات في قدر
المهر او جنسه **ففي من اقام البرهات** وان برهننا نظرا
ان اكان مهر المثل شاهد الزوج بان كان كمقالته او اقل
وان كان شاهد لها بان كان كمقالتها او اكثر **فيتتدولي**
للاثبات خلافا للظاهر **وان كان غير شاهد لكل منهما** بان
كان بينهما **فالتهاجر** للمستوي **ويجب مهر المثل** على المبيع
وان عجزا عن البرهات **فخالفا** ولم ينفخ النكاح لتبعية المهر
بخلاف المبيع **ويبدأ يمينه** لان اول التسليمتين عليه فيكون
اول اليمينين **فله يمينه** **يحكم** بالتشديد اي يجعل بمهر مثلهما
كما لسقوط اعتبار التسمية بالخالف **فيقضي بقوله لو كان**
كمقالته او اقل ويقول **لوا لمقالتهما او اكثر** وبه لو بينهما
اي بين ما تدعيه ويدعيه **ولو اختلفا** اي الموجر والمستاجر في
بدل **الاجارة** او في قدر المدة **قبل الاستيفاء** للمنفعة **فخالفا**
وتراد اذ يمين المستاجر لو اختلفا في البدل والموجر لو
لوفي المدة ولو برهننا فاليمين للموجر في البدل والمستاجر
في المدة **وبعد لا والقول للمستاجر** لانه منكر للزيادة
ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء المنفعة من المنفعة
فخالفا ونسخ العقد في الباقي والقول في الماضي للمستاجر
لان عقدها ساعة فساعة فكل جزء لعقد بخلاف البيع **وان**
اختلف الزوجان لو مملوكين او مكاتبين او صغيرين يجمع
او ذمية مع مسلم تام النكاح او لاني بيت لها او لاحد هما
خيانة الاكل لان العبرة للبدل للملك في متاع هو هنا مالات
في البيت ولو ذهبا او فضة **فالقول لكل واحد منهما فيما**
يصلح له مع يمينه الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح
للاخر **فالقول** له لتعارض الظاهرين **درر** وغيرها **والقول**
له في المباح لها لانها وما في يدها في يده والقول لذي اليد
ما يختص بهالات **فلا يوردها** اظهرت فلاحه **وهي** يمين
الاستعمال **ولو اقام يمينه يقضي يمينها** لانها خارجة عن

خاتمة والبيت للزوج الا ان يكون لها يمينه **بحر** وهذا لوجهين
ولو مات احد هما **واختلفا وارثه مع الحي في المشكل** **لها** **فالقول**
فيه الحي ولو رقيقا وقال الشافعي وما لك الكل بينهما وقال
ابن ابي ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل لها
هي السبعة وعد في الخاتمة **تسعة اقوال** **ولو احدى مملوكا**
ولو ماذونا **فالقول** او مكاتب او قالا والشافعي هما كالحر **فالقول**
الحري في الحياة والحي في الموت لان يد الحي اقوي ولا يد
للميت **اعتقت الامة** او المكاتب او المدبر **واختارت**
نفسها في البيت قبل العتق **فهو للرجل وما بعده**
تلات تختار نفسها فهو علي ما وصنعناه في الملاق **بحر**
وفيه مطلقها او مضت العدة فالمشكل للزوجة ولو رثت
بعده لانها مارت اجنبية لا يد وما ذكرنا ان المشكل **فالقول**
للزوج في الطلاق فكذا الوارثة اما لومات وهي في العدة فالمشكل
لها كانه لم يطلقها بدليل ارثها ولو اختلف الموجر والمستاجر
في متاع البيت **فالقول** للمستاجر يمينه وليس للموجر الا ما
عليه من الثياب بدنه ولو اختلف اسكافي وعطاري في الات
الاساكفة والات العطاريات وهما في ايديهما فهي بينهما
بلا نظر لما يصلح لكل منهما وتما في السراج **رجل معروف**
بالفقر والحاجة مزار يده غلام وعلي عنقه برة **وذكر**
بذره فادعاه رجل عرف باليسار **وادعاه صاحب**
الدار فهو للعرف باليسار **وكذا الناس في منزل رجل**
على عنقه فطيفت يقول الذي هو علي هي كي **وادعاه**
صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل **رجلان في سفينة**
بهاد قيق فادعي كل واحد السفينة وما فيها **واحد هما**
يعرف ببيع الدقيق والاخر يعرف انه ملاج **فالدقيق**
لذي يعرف ببيع السفينة **لذي يعرف انه ملاج**
علا بالظاهر ولو فيها ركب والاخر ممسك والاخر يذب واخر
يمدها وكلهم يعرفونها فهي بين الثلاثة اثلاثا ولا شيء للماد رجل
يقول قطار **فالقول** ابل والاخر راكب ان علي له لكل متاع للراكب

فكلها له والقائد اجيره والاشي عليها فللمراكب ما هو راكب والباقي
للقائد بخلاف البقر والغنم وقائمة في خزائن الاكل والشراب اعم
باب في دفع الدعاوى لما تقدم من يكون خصما ذكر
من لا يكون **قال ذو اليد هذا الشئ** المدعي متفقوا لا كان او
عقارا او دينا او اعارتيه او اجورتيه او ارضيته **زيد**
الغايب او **قال المدعي** غصبته من الغايب وبرهنت عليه
علي ما ذكر والعين قائمة لاهالكته وقال الشهود يعرفه باسمه
وشرطهم معرفته بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلا نا وهو يعرف
الا بوجهه لا يحسن ذكره الزليعي وفي الشرع بلا لينة عن خط العلامة
المقدسي عن البرازية ان تعويل الامة على قول محمد انتهى فليحفظ
واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها اقوال
خمس علماء كاسطنته في الدرر اولان صورها خمسة عيني وغيره
قلت وفيه نظرا ان الحكم كذلك لو قال وكلني صاحبي بحفظه
او اسكنني فيها زيد الغايب او سرقة منه او انتزعت منه او ضل
منه فوجدته تجر او هي في يدي مزارعة بنازية فالصور احدى عشر
قلت لكن الحق في البرازية المزارعة بالاجارة او الوديعة
قال فلا يزداد على الخمس وقد حررت في شرح الملتقى وان كان هالكا
وقال الشهود او دعه من لا يعرفه او اقرن واليد بيد الخصومة
كان **قال ذو اليد اشترتني** او انتهت **من الغايب** او لم
يدع الملك المطلق بل ادعي عليه الفعل بان **المدعي غصبه مني**
او قال سرق مني وبناء للمفعول للستر عليه فكانه قال سرقة
مني بخلاف غصبه مني فلان الغايب كما سمي حيث تندفع
وهل تندفع بالمهدر الصحيح لا بنازية **وقال ذو اليد** في
الدفع او دعه من فلان وبرهنت عليه **لا تندفع** في الكل ما قلنا
قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه وديعة
عندي او رهن من فلان تندفع مع البرهان على ما ذكر
ولو برهن المدعي على مقالته الاولى فخل خصما وتحكم
عليه لسبق اقراره بالدفع بنازية وان قال المدعي اشترتني
من فلان الغايب وقال ذو اليد او دعه من فلان ذلك

غصبته مني ٢٥

ذلك اي بنفسه فلو بوكيله لم تندفع بلاسه **دفعه الخصومة**
وان لم يبرهن لتوافقهما ان اصل الملك للغايب الا اذا قال شئ
ووكلي يقبضه وبرهنت لو صدق في الشراء لم يورث بالتسليم
للا يكون قضا علي الغايب باقراره وهي عينة ثم اقتضار
الدرر غيرها دعوي الشرا فبدا اتفاق فلذا قال **ولو ادعي**
انه له غصبه من فلان الغايب وبرهنت عليه وزعم ذو
اليد ان هذا الغايب او دعه عنده اندفعت لتوافقهما ان
اليد له ذلك الرجل **ولو كان مكان دعوي الغصب دعوي**
سرقة لا تندفع بزعم ذي اليد ايداع ذلك الغايب استحقا
بنازية وفي شرح الوهبانية للشرع بلا لينة لو اتفقا على الملك
لزيد وكل يدعي الاجارة منه لم يكن الثاني خصما للاول على
الصحيح ولا للمدعي رهن او شرا اما المشتري فخصم لكل
فروع قال المدعي عليه لي دفع يهول الى المجلس
الثاني صغر للمدعي تخليف مدعي الايداع على البتات وروى
تخليف المدعي على العلم وقامه في البرازية وكل ينقل امتهنت
انه اعتقها قبل الدفع لا العتق ما لم يحضر المولي بن ملك واللعلم
باب دعوي الرجلين تقدم حجة خارج في ملك
مطلقا اي لم ينكر له سبب كما مر **علي حجة ذي اليد وان وقت احدهما**
فقط وقال دفعت ذوا الوقت احق وقرنت فيما لو قال في
دعواه هذا العبد لي غاب عني منذ شهر **وقال ذو اليد**
لي منذ سنة قضى للمدعي لان ما ذكره تاريخ غيبته لا ملك
فلم يوجد التاريخ من الطرفين فقضى سنة الخارج وقال
ابو يوسف يقضي للمورخ ولو حالة الانفراد وينبغي ان
يقضى بقوله لان اوقف واظهر كذا في جامع الفصولين واقره للمص
ولو برهن خارجا على شئ قضى به لها وان برهنها
في دعوي نكاح سقطا لتعذر الجمع لو حية ولو ميتة قضى به
بينهما وعلى كل نصف المهر ویرثان ميراث زوج واحد ولو ولدت
منه يثبت النسب منهما وقامه في الخلاصة وهي لمن صدقة
ان لم تكن في يد من كذبته ولم يكن دخل من كذبته بها

هذا اذا لم يورخا فان ارخا فالسابق احق بهما فلو ارخا
فهي لمن شهد قتل او لذي اليد بزازية **قلت** وعليه
الثاني ينبغي اعتبار تاريخ البيع احدها ولم ار من نهي عليه هذا فتأمل
ولو اقرت لمن لا حجة له فهي له وان برهنت الاخر لم يقضي
له ولو برهنت احدها وقضي له ثم برهنت الاخر لم يقضي
له الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى منه بدونه
كالم يقضي ببرهات خارج علي ذي يد ظهور كاحد الا اذا
ثبت سبقه اي ان نكاحه اسبق وان ذكر سبب الملك بان
برهنا علي شراشي من ذي يد فلكل نصف نصف المثلث
ان شأنا وتركه اما خير لتفريق المصنفه عليه وان ترك احدها
بعد ما قضي لها لم ياخذ الاخر **كله** لانفساخه بالقضا فلو قبله
قله وهو في ما ادعى شرايه للسابق تاريخا ان ارخا فيرد
الباع ما قبضه من الاخر اليه سراج وهو لذي وقت ان
وقت احدها فقط والحال انه لا بد لهما وان لم يوقتا فقد مر
ان لكل نصفه بنصف **والشر احق من هبة** وصدد قرة ورهن
ولو مع قبض وهذا ان لم يورخا واتخذ الملك فالاسبق احق
ولو ارخت احدها فقط فالمرخة اولى ولو اختلف الملك
استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلفا للتميز فيما يقسم
كالوراع والامع ان الكل ملدي الشرائك الاستحقاق من قبيل
الشيوخ المقارن لا المماري هبة الدرر **والشر والمهر سوا**
فيصنف وترجع هي بنصف القيمة او يفسخ لما مر هذا **ان لم**
يورخا وارخا واستوي تاريخهما فان سبق تاريخ احدها
كان احق قيد بالشر لا بالنكاح احق من هبة او رهن او
صدقة عادية والمراد من النكاح المهر كاحد في الحر معلطا
للمجامع نعم يستوي النكاح والشر لو تارعا في الامة من رجل
واحد ولا مرجح فتكون ملكا له منكوحة للاخر قتل بر **ورهن**
مع قبض احق من هبة بلا عوض معه استخسانا ولو به
فهو احق لانها بيع انتها والبيع ولو بوجه اقوي من الرهن و
لوالعين معها استويا لم يورخا واحدها اسبق وان **رهن**

برهن خارجا علي ملك مورخ او شرا مورخ من واحد
في ذي يد او برهن خارج علي ملك مورخ و ذو يد **فلكل مو**
رخ اقدم فالسابق احق وان برهنا علي شرا متفق تاريخها
او مختلف عيني وكل يد في الشرا من رجل اخر او وقت اخرها
فقط استوي بان تعدد الباع وان اتخذ فذ والوقت احق ثم
لا بد من ذكر المدي وشهوده ما يفيد ملك بايعه ان لم يكن المبيع
في يد الباع واشهدوا بيده فقولان بزازية فان برهن خارج
علي الملك و ذو اليد علي لشرا منه او برهنا علي سبب ملك لا
تكرر كالنكاح وما في معناه كنسج لا يعاد وغزك فظلت وحلب
لبت وجزموف ونحوها ولو عند بايعه درر **فذا اليد احق**
من الخارج اجماعا الا اذا ادعي الخارج عليه فعلا كغصب ووديعة
واجارة ونحوها في رواية درر او كانت سببا تكرر كبناء وغرس
ونسج خذ وزرع بر ونحوه واشكل عليه اهل الخبرة فهو للخارج
لان الاصل وانما عد لنا عند حديث التناج **وان برهن كل من**
الخارجين او ذوي الايدي او الخارج و ذي اليد عيني علي الشرا
من الاخر بلا وقت سقطا وترك المال المدعي به في يد من
معه وقال محمد يقضي للخارج قلنا الاقدام علي الشرا اقرا منه
بالمالك له ولو اثبتا معها ثباتا اتقا قادر **ولا يرجح بزيادة عدد**
الشهود فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرع علي
هذا الاصل بقوله **فلو اقام احد المدعين شاهدين والاخر**
لربعة فهي سوا في ذلك ولد الا ترجيح بزيادة العدل
لان المقترن اصل العدل ان لا احد للاعدلية **داري يد اخر**
ادعي رجل بنصفها واخر كلها وبرهنا فللادول ربعها والباقي
للاخر بطريق المنازعة وهو ان النصف سالم لمدي الكل بلا
منازعة ثم استوت منازعتها في المصنف الاخر فيصنف **و**
قالا الثالث له والباقي للثاني بطريق العول لان في المسئلة
ونصف فالمسئلة من اثنين وتقول لي ثلاثة واعلم ان
انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان ميرا
وليوت ووصية ومحاباة وذراهم مرسله وسعاية وحنابة رفيق

وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفصولين وبطريق المنازعة
عنده والعول عند جما وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا اوصي
لرجل بكل ماله او بعبد بعينه والاخر بنصفه ذلك وبطريق العول عنده
والمنازعة عندها وهو خمس كما بسطه الزيلعي والعيني وقامه في
البحر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين
او من مت شيئا ففولته او ميرا ولاحد هما شيئا والاخر في الكل
فمنازعة وعندهما متى شتا معا علي الشيوخ فعولية والاظهار عن
فليحفظ **ولو ادا ر في ايديهما فهي الثاني** نصف لبالقضا ونصف
به لانه خارج ولو في يد ثلاثة وادعي احد هم كلها واخر نصفها واخر
ثلثها وبرهنوا قسمت عنده بالمنازعة وعندهما بالعول وبيان
في الكافي **ولو برهن علي نتائج اية في ايديها او في يد احدى**
او غيرها وارخا قضي كنت وفق سنة تاريخ بشهادة الظاهر
فلو لم يورخا قضي بها الذي اليد وطا ان في ايديها او كانا
خارجين فان في يد احد هما قضي بهاله هو الاصح قلت
وهذا اولي هما وقع في الكثر والدرر والمثني فتبصر برهن احد
الخارجين علي الغصب من زيد والاخر علي الوديعة
منرا استويا لانها بالحد تبصر غصبا الناس احوار بلايات الا
في اربع الشهادة والحد ود والقصاص والبطل وحيث فلو
ادعي علي مجهول الحال احرام لانه عبده فانكر وقال انا حر
الاصل فالقول له لتسكه بالاصل واللايست للثوب احق من
اخذ الكم والركب من اخذ الحمام ومن في السرج من
رد يفرود واخلها من علق كوزه بها لايت اكثر تبصر
والجالس علي ايساط والمتعلق به سوا الحاكم والركب سراج
كنت معه ثوب وطرفه مع الاخر لا حد به اي طرقة الغير
المسوحة لانها ليست بثوب جالس **دار تنازع فيها حيث**
يقضي لها الاحتمال انها في يد غيرها وهما علم انه يست في يد
غيرها عيني **الحايط طحت جذ وعبر عليا او متصل به اتصال**
تربيع ان تتداخل اطراف لبنات في لبنات الاخر ولو من خشب
فبان تكون الخشبة مركبة في الاخرى لدلالة علي انها مينا معا ولذا

شخص ٢

ولذا سمي بذلك لانه حينئذ يبيد مربعا **لا لث عليه** اتصال ملازقة
او ثقب وادخال **هراوي** كصوب وطبق يوضع علي الجذوع **بل**
يكون **بين الجارين لو تنازعا** ولا يختص به صاحب الجراوي
بل صاحب الجذوع الواحد حق منه خائفة ولو لاحد هما جذوع
وللاخر اتصال فلذي الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل الجذوع
ملقي وقامه في العيني وغيره واما حق المطالبة برفع جذوع وضعه
تعد يا فلا يسقط بالبر ولا صلح وعفو وبيع واجارة اشباه من احكام
الساقط لا يعود فليحفظ **ون وايست من دار** فيها بيوت كثيرة
كذي بيوت منها في حق ساحتها فهي بينهما نصيبين كالطريق
بخلاف الشرب اذا تنازعا فيه **فانه يقدر بالارض بقدر سقيها**
برهنها اي الخارجان علي يد لكل منهما في ارضه قضى بيدهما
فيمصفا ولو برهن علي اي علي اليد احد هما او كانت تقصر في
فيها ان لي او بني وقضي بيده لو جود تبصر قد ادعي المالك
في الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان ملكه تقبل
انما ثبتت في زميت يحكم بقاير ما لم يوجد المزيل **درر صبي**
يعبر عن نفسه اي يفعل ما يقول قال انا حر فالقول له
لانه في يد نفسه كالبالغ فان قال عبدا فلان لغير ذي اليد
قضي به لغير اليد كنت لا يعبر لاقراره لعدم يده **فلو كبر**
وادعي الحرية شمع مع البرهات لما تقررات التاقتن
في دعوي الحرية لا يمنع محنة الدعوي **بالسب**
دعوي النسب الدعوة نوعان دعوة استيلاء وهوان
يكون اصل العلوق في ملك المدعي ودعوة تخيير وهو خلافه
والاول اقوي لسعة استنادها لوقت العلوق واقتضار دعوة
العرب التخيير علي الحال وسيتمتع مبيع **ولدت لا تل من**
سنة اشهر منه بيعة فادعاه البائع ثبت نسبه منه استنسا
لعلوقة في ملكه ومبني النسب علي الحقا فنعين فيه التاقتن واذا
صحت استندت وصارت ام ولده فينسج البيع ويرد المثل
ولكن ان ادعاه المشتري قبله ثبت نسبه منه لوجود ملكه
وامتنها باقراره وقيل يحمل علي انه نكحها واستولدها ثم اشترها

ولو ادعاه مع ادعائه البايع او بعده لالات دعوته تحرير والبايع
استيلاء وكانت اقوي كما مر **وكذا** يثبت من البايع **لو ادعاه بعد**
موت الآخر بخلاف موت الولد لقول الادل **وياخذ البايع بعد**
موت امه ويسترد المشتري كل الثمن وقال لا حصته **واعنا**
فيما اي اعتاق المشتري الام والولد **موتها في الحكم والتدبير كما**
الاعتاق لانه ايضا لا يحتمل الابطال بحد حصته اتفاقا ملقي وغيره
وكذا حصتها ايضا على المبيع من مذهب الامام كما في القهستاني
والبرهان ونقله في الدرر والمخ من الهداية على خلاف ما في الكافي
عن المبسوط وعبارة المواهب وان ادعاه بعد عتقها او موتها
ثبت منه وعليه اذ الثمن والعتق بحد حصته وقيل لا يرد حصتها في
الاتفاق بالاتفاق انتهى فليحفظ **ولو ولد لها لامة المذكورة لاكثر**
من حولين من وقت البيع ومدة قبل المشتري يثبت النسب
بتقديقه **وهي ام ولده** على المعين اللغوي **نكاحا** لانه على
الصالح بقي لو ولدت فيما الاقل والاكثر ان صدق فحكمه كالاول
لاحتمال العلوق قبل بيعه والا لا ملقي ولو تنازعا فالقول للمشتري
اتفاقا وكذا البينة عند المشتري ولديت احدهما لدون ستة اشهر
والآخر لاكثر ثم ادعى البايع الاول ثبت نسبها بلا تقديق المشتري
بايع من ولد عند نادعاه بعد بيع مشتري ثبت نسبهم
لكون العلوق في محله **ورد بعد** لان البيع يحتمل النقص **وكذا**
الحكم لو كانت اب الولد او ربه او اخوه او كاتب الام او
ارهنها او اجرها او زوجها ثم ادعاه فيثبت نسبهم وترد
هذه التصرفات بخلاف الاعتاق كما مر **بايع احد التومين المولود**
يعني علقا ولدا عنده **واعتق المشتري ثم ادعاه البايع الولد**
الاخر ثبت نسبها منه وبطل عتق المشتري بامر قوته وهو
حرية الاصل لانهما علقا في ملكه حتي لو اشتراها حيا لم يمتط
عتق لانها دعوة تحرير فتقتصر عتق وغيره وجزم به الميراث قال
وخيل استقاط دعوي البايع انه يقر البايع انه بنت عبده فلان فلا
تصح دعواه ابدا حتي وقد افاد بقوله **قال** **ولم يبي مع** او
مع غيره عيني **هو بنت زيد** الغائب ثم قال **هو ابني لم يكن**

يكن ابني ابدا وان وصليته محمد زيد ثبوت خلافا لالات النسب
لا يحتمل النقص بعد ثبوت حتي لو صدق بعد تكذيبه صح ولذا لو قال
هذا المبي الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح تقيده لانه بعد الاقرار به
لا ينفى بالنفي فلا حاجة الي الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبادة العمادية
كان منه من لا خسر او كما افاده الشرع لاني وهذا اذا صدق فلا يثبت اما
بدونه فلا اذا اعاد الابث لبقا اقرار الاب ولو انكر الاب الاقرار
فبرهنت عليه الابث قبل واما الاقرار بان اخوه فلا يقبل لانه اقرار
على الغير **ف** لو قال لست وارث ثم ادعي انه وارث
ويثبت جهة الارث صح اذا التناقض في النسب عفو ولو ادعي بنوة
العم لم يصح ما لم يذكر اسم العم ولو برهنت انه اقراي ابنه تقبل البتة
النسب باقراره ولا يصح تنسيع الاعلى ختم هو وارث او دابث
او مديون او موصي له ولو احضر رجلا ليدي عليه حقا لابنه
وهو مقربا ولا فلا اثبات نسب بالبينت عند القاضي بحضرة
ذلك الرجل ولو ادعي اثبات ابنه فلو اقربه امر بالدفع اليه
ولا يكون قضا على الاب حتي لو جاحيا ياخذ من الدافع والدافع
على الابث ولو انكر قيل للابث برهنت على موت ابيك وانك وارث
ولا يثبت والمبيع تحليف على العلم بانه بنت فلان وان مات ثم
يكلف الابث للبينت بذلك وتما في جامع الفصولين من الفصل
الثاني والعشرين **ولو كانت المبي مع مسلم وكافر فقال المسلم**
هو عبيدي وقال الكافر هو ابني فهو حر بنت الكافر لئله
لحرية حاله والاسلام حال الكنت حزم بنت الكمال بان يكون مسلما
لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للنفقة فليحفظ **فان زوج**
لمبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيرها
فهو ابنيهما ان ادعي معا والافقية تفصيل بت كمال وهذا لو
غير معبر والابان كان معبرا **فهو بنت صدق** لان قيام ابي
يهما وفراشهما يفيدها **ولو ولدت امه اشتراها فاستحققت**
عزم الاب قيمة الولد يوم الخصومة لانه يوم المنع وهو حر لانه
مغرور والمغرور من يها امرأة معتد على ملك يمين او نطاق
قتله منه ثم تستحق فلذا قال **وكذا** الحكم لو ملكها سبب اخر اي

بأي سبب كان عيبي **كالو تزوجها عليا نفا حرة نولدت له ثم**
استحققت غرم قيمة ولده **فان مات الولد قبل الخصومة فلا شيء**
عليه لعدم المنع كما مر **وارثه** لأنه حر الأصل في حقه فبرئته **فان**
قتلها بوه أو غيره وقبض الأب من دية قدر قيمته **غرم الأب**
قيمته المستحق كالو كان حيا ولو لم يقبض شيئا لأشياء عليه وان
قبض اقل لزمه بقدره عيني **ورجع بها** أي بالقيمة في الصور رتين
كما يرجع **بشئها** ولو حال كثر **عليها** **بأبها** وكذا لو استولدها المشتري
الثاني لكانت انما يرجع المشتري الأول على البايع بالتمت فقط
كما في المواهب وغيرها **لا بعقرها** الذي اخذه منه المستحق للزوم
باستيفائها كما مر في باب المراجعة والاستحقاق مع مسائل التناقص
وغالبها مر في متفرقات القضا ونجى في الاقرار **فروع**
التناقص في موضع الحق عفو لا تشيع الدعوي على غريم ميت إلا
إذا وهب جميع ماله لأجنبي وسلم له فانها تشيع عليه لكونه زائدا
لا يجوز للمدعي عليه الاكراه مع علمه بالحلف الا في دعوي يرهنت
فتمتكت من الرد وفي الوصي اذا علم بالدين لا تخلف مع البرهان
الا في ثلاث دعوي **دين على ميت** واستحقاق مبيع ودعوي باق
الاقرار للجامع بينه الا في اربع وكالة ووصاية وانبات يدين
على ميت واستحقاق عين من مشتر ودعوي الباقي للتخلف
على حق مجهول الا في ستة اذا اتهم القاضي وصي ينهم ومتولي
وقف وفي رهنت مجهول ودعوي سرقة وغصب وخيانة
مودع لا يحلف المدعي اذا حلف المدعي عليه الا في مسجلة في دعوي
الحرق قال وهي غريبة يجب حفظها **أشياء** **قلت**
وهي ما لو قال المصوب منه كانت قيمة ثوب كاية وقال المصوب
لم ادري ولكنها لا تبلغ مائة صدق يمينه والزم ببيان فلو لم يبين
يحلف على الزيادة ثم يحلف المصوب منه ايضا ان قيمته مائة
ولو ظهر خير الغاصب بين اخذه او قيمته فليحفظ الله تعالى علم
كتاب الاقرار من استبانت المدعي عليه اما منكر او
مقر وهو اقرب لغلبة الصدق **هو** لغة يقال قرأ الشيء اذا ثبت
وشرا **اخبار بحق عليه** للغير من **وجدها** **اشا من وجده** قيد

قيد بعليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوي لا اقرار ثم فرع على كل
من الشبهين **فالموجب الاول** وهو الاقرار **صحة اقراره** بمال **ملوك**
للغير ومن اقر بملك الغير **يلزمه تسليمه** **المقر اذا ملك** برهنة
من الزمان لنفاذه على نفسه ولو قال كان انشأها مبيع لعدم وجود
الملك وفي الاشياء اقر بحرية عبد ثم شره عتق عليه ولا يرجع
بالمثل او بوقفية دار ثم شرها او ورثها صارت وقفا مؤاندة
له بزمه **ولا يصح اقراره بطلاق وعناق مكرها** ولو كان انشا
لمصح لعدم الخلف **ومح اقرار الماذون بعين في يده والمسلم**
بخر وينصف **داره** مشاعا والمرأة بالزوجية من غير شهود
ولو كان انشأها مبيع **ولا تشيع دعواه** بانه اقر لم بشيء معين **بنا**
علي الاقرار لم بذلك به يفتي لانه اخبار يحتمل الكذب حتى لو اقر كاذبا
لم يحل له لان الاقرار ليس سببا للملك نعم لو سلمه برضاه كان مابتدا
م هبة وهو الاوجه بزازية **الا ان يقول** في دعواه **هو ملكي** واقر
لي به او يقول لي عليه كذا وهكذا اقر فتشيع اجماعا لانه لم يفعل
الاقرار سببا للوجوب ثم لو انكر الاقرار في كدفع فتشيع عند العامة
والوجه الثاني وهو الانشأ **لور** المقر **اقراره** **ثم قبل لا يصح**
ولو كان اخبارا لمصح واما بعد القول فلا يرتد بالرد ولو اعاد المقر
اقراره فصدقه لزمه لانه اقرار اخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا يحلف
ولا تقبل عليه بينة قال في البداية والاشبه قبولها واعهده بت
الشحنة واقره الشر بن لالي **والملك الثابت به** بالاقرار **لا يظهر**
في حق الدوايد المستهلكة فلا يملكها المقر له ولو اخبارا للملكها
اقراره مكلف بقطعات طابعا **او عبد** او صبي او معتوه **ما ذن**
لهم ان اقر وبثارة كاقرار مجور بحد وقود والافود عتقه
وتأيم ومغني عليه كجنون وسحب السكرات ومن المكره
بحق معلوم او مجهول **صحة** لان جهالة المقر به لا تنقض الا اذا
بينت سببا تنقض له الجها كبيع واجارة واما جهالة المقر كقوله كل علي
احدنا الف درهم لجهالة المقضي عليه الا ان اجمع بين نفسه
وعبده فيصح وكذا تنقض جهالة المقر له ان فحست كل واحد
من الناس على كذا والا لا لاحد هذا بيت علي كذا فيصح ولا

يخرج على البيان لجهالة المدعي بحج وبقوله في الدرر ولكن باختصاص
محل كما بينه عزمي زاده **ولزمه بيان ما جهل كشيء وحقق بدني**
قيمة كغلس وجوزة لا بما لا قيمة له كحبة من حنظل وجلد ميتة وهي
حر لا نه رجوع فلا يصح والقول للمقرع حلفه لا اله المنكرات
ادعي المقرع اكثر منه ولا يثبت ولا يصدق في اقل من درهم
علي مال ومن النصاب اي نصاب الزكاة في الاصح اختيار
وقيل ان المقرع فقير فنصاب السارق في مال عظيم لو يثبت
من الذهب او الفضة وثلث خشن وعشرين من الابل
لانها ادني نصاب يؤخذ من جنسه ومن قدر النصاب قيمة
في غير مال الزكاة ومن ثلاث نصاب في اموال عظام ولو
فسره بغير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مر في دراهم ثلاثة
في دراهم اود ثمانية او ثياب كثيرة عشرة لانها نهاية اسم الجمع
وكذا درهم ولو خفض لزم مائة وفي درهم اود درهم
عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد لا بحجة زكي وكذا كذا درهم
احد عشر وكذا واحد وعشرون لان نظيره بالوا واحد
وعشرون ولو ثلاث بلا وا واحد عشر لان يظهر مجمل على
التكدير ومعها مائة واحد وعشرون وان ربع مع الواو
زيد الف ولو خمس زيد عشرة الاف ولو سدس زيد مائة
الف وسبع زيد الف الف وهكذا يعتبر نظيره ابدأ ولو قال له علي
اولم قبلي فهو اقرار بدني لان على الايجاب وقبلي عالميا وصلا
ان وصل به هو ودبعة لانه يحتمل مجازا وان فصل له لتقرره
بالسكوت عندي او معي او في بيتي او في كيسي او صندوقي
اقرار بالامانة عملا بالعرف في جميع مالي او ما املكه له او لم
مالي او دراهمي كذا فهو هبة لا اقرار ولو عريفي مالي او
بغيري ادهمي كان اقرارا بالشركة فلا بد لصحة الهبة من
التسليم بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف المقرع الي ملكه
كان هبة ولا يرد ما في بيتي لانها اضافة نسبية لا ملك ولا الارض
حد ودها كذا لطفلي فلان فلان هبة ولانه وان لم يقبضه لانه في
يده الان يكون ما يحتمل القسمة فيشتق طقبه مفرزا للاضافة

للاضافة تقدر يوا بدليل قول المص اقر لاخر معين يصفه لكن من
المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فحل يكون اقرارا او تملك ما ينبغي
الثاني فيراعي فيه بشرا بها التملك فراجع **قال لي عليك الف فقال**
اتزنت او تنقده او احلني به او قبضتك اياه او ابرأتني منه او
تقدمت به علي او وهنت لي او احللك به علي زيد ونحو ذلك
فهو اقرار له بها الرجوع الفهمير ليها في كل ذلك عزمي زاده فكان
جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود
بذلك لم يلزمه شيء اما لو ادعي الاستهزاء لم يصدق ولا يثبت مثل
اترت الخ وكذا انتحاسب او ما استقرضت من احد سواك او غنوك
او تملكك او بعدك لا يكون اقرارا لعدم انصافنا في المذكور فكان كلاما
مبتدأ والاصح ان كل ما يصح كلاما جوابا لا ابتداء جعل جوابا وما يصح
لالبنا او يصح لها جعل ابتداء ليلزمه المال بالسك اختيار وهذا اذا
كان الجواب مستقلا فلو غير مستقل كقوله كان اقرارا مطلقا حتى لو قال
اعطني ثوب عدي هذا واقتح لي باب داره هذه او حصص
لي داري هذه او اسرج لي دابتي هذه او اعطني سرجها او لحاها
فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار والداية كافي قال ليس
لي عليك فقال لي فهو اقرار له بها وان قال نعم لا وقيل نعم
لان الاقرار يحمل على العرف لا على دقايق العربية كذا في الجوهرية
والفرقات ان لي جواب الاستفهام المنفي بالاثبات ونعم جوابه
بالنفي والايما بالراس من الناطق ليس باقرار بمال وعق
وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتا ونسب وكفر
واسلام وامان كافر واشارة محرم لهيبه والشيخ براسه في رواية
الحديث والطلاق في انت مالق هكذا واشار بثلاث اشارة الا
شبهه ويزاد اليه كلف لا يستفهم فلانا ولا يظهر سوره ولا يدل
عليه واشار بيمين عماد بية فتحرر بملاات اشارة الناطق الا
في تنع فليحفظ وان اقر بدني مؤجل وادعي المقرع حلوه
لزمه الدية حاله وعند الشافعي مؤجلا يمينه كاقبله به بعد
في يده انه لرجل وان استأجره منه فلا يصدق في تأجيل
واجارة لان دعوي بلا حجة وج يستخلف المقرع فيها بخلاف ما لو

اقر بالدرهم السود نوع والاجل عارض لثبوت بالشرط والقول
المقر في النوع وللمكر في العوارض **كاقرار الكفل بديت موجل**
فان القول له في الاجل لثبوت في كفاية الموجل بلا شرط **وشراه**
امته منتقبة اقرار بالملك للبايع كقوب في جراب وكذا الاستيلاء
والاستيلاء وقبول الوديعة **والاستعارة والاستيها**
والاستيجار ولو من وكيل فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد يمنع
دعواه لنفسه وبغيره بوجاهة او بصايد للتناقص بخلاف اقراره
بجميع الدعوى بغيره بوجاهة او بصايد للتناقص بوجاهة في المدة
تقبل الاقرار وصحة في الجامع **المطلوع** خلافا لتصحیح الوجهانية ووقف
شارحها الشر بنحلي بان ان قال بعني هذا كانت اقرارا وان قال
اتبيع هذا لا يؤيده مسئلة كتابته وختمه على ملك البيع فانه ليس
باقراره بعدم ملكه **وله علي ما يزوج درهم كلها درهم** وكذا المكيل
والموزون استخسانا **وفي ما يزوج ثوب ومائة وثوبان يفسر**
المائة لانها مبهمة **وفي مائة وثلاث اثواب كلها ثياب** خلافا
للمشافعي قلنا الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف التفسير
اليها لاستوائها في الاجزاء اليه والاقرار بعدا في الاصطلاح تلزم
الدابة فقط والاصح ان ما يصلح طرفا ان امكث ثقله لزمه والا
لزم المظروف فقط خلافا للمحمد وان لم يصلح لزم الاول فقط كقوله
درهم في درهم درهم **قل** ومفاد انه لو قال دابة في
خيمة لزمه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب ولم اره فيجر
وخاتم تلزم خاتمة وقصه جميعا وسيف بفضه وحامله ونقله
وحمله بما فيه بيت مزين مستور وسرير العبدات **والكسوة**
وقدر في قوصرة او بطعام في جوالق او في سفينة وثوب
في منديل او في ثوب يلزم الطرف كالمظروف لما قدمناه
ومن قوصرة مثلا تلزم القوصرة ونحوها كقوب في عشرة
وطعام في بيت فيلزم الطرف فقط اذ الطرف لا تكون طرف
الواحد عادة **وبخسة في خمسة وعشرين** معنى علي او المزدب
خسة لما مر والزهر زفر بخسة وعشرين **وعشرة ان عني**
مع كما مر في المطلاق **ومن درهم الى عشرة او مائة درهم**

درهم الى عشرة تسعة لدخول الغاية الاولى ضرورة ادلا
وجوب لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية وما بين الحائطين
فلذا قال **وفي له كرجطة الي كرجط لزمه الاقنين** لانه الغاية
الثانية ولو قال له علي عشرة دراهم **الى عشرة دنانير يلزمه**
الدراهم وتسعة دنانير عند ابي حنيفة لما مر به في **وفي له من**
داري ما بين هذا والحائط الى هذا لما مر به في **فقط** لما مر
ومع الاقرار بالحل المحلل وجوده وقتد اي وقت الاقرار بان
تله لدون نصف حول لومر ووجه اولد ون حولين لومعة لثبوت
نسبة **ولو الحمل غير ادبي** ويقدر بادي مدة يتصور كك عند اهل الخبرة
زلفي كك في الحوضرة اقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر واقلها
لبقية الدواب سنتا اشهر **ومع لم ايت** المقر شيئا **ما لا يتصور**
الحمل **كالارث والوصية** كقوله مات ابو فوريث او وصي له به
فلان فيجوز والا فلا كما ياتي **فان ولدته حيا لا قل من نصف حول**
مذاقرته ما اقر ولدت حية قلها نصفين ولو لاحد هاذكر
والاخر انني فكذا كك في الوصية بخلاف الميراث **وان ولدت ميتا**
فيرد لورثته **ذلك المومي والمورث** لعدم اهلية الجنين **وان**
فسره بما لا يتصور كعبه او بيع او اقرا من او ابرهم **الاقرار** ولم
يكن سببا **لغي** وحمل محمد المهر على السبب المباح وبه قالت
الثلاثة **واما الاقرار للرضيع** فانه صحيح **وان بين المقر سببا**
غير مباح منه حقيقة كالاقرار من او ثمت مبيع لان هذا المقر
يحل لثبوت الدين للمصغر في الجملة اشباه **اقر يشي علي انه**
بالخيار ثلاثة ايام **لزمه بالخيار** لان الاقرار اخبار فلا يقبل
وان وصلية صدق المقر له في الخيار يعتبر تصديقه **الا اذا اقر**
بصدق بيع وقع بالخيار له فيصح باعتبار العقد اذا صدقه او
برهنت فلذا قال **الا ان يكذب المقر له** فلا يصح لانه منكر والقول
له **كاقراره بديت بسبب** كفاية علي انه **بالخيار في مدة ولو المدة**
ولو يلة او قصيرة فانه يصح اذا صدقه لان الكفاية سبب ايضا
بخلاف ما مر لانها افعال لا تقبل الخيار **لزم علي الامر بكفاية الاقرار**
اقرار حكا فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان فلو قال للمكالم

اكتب خطا قرارى بالف على او اكتب بيع دارى او طلاق امرأتى مع
كتب ام لم يكتب وخط للمساكن ان يشهد الا في حد وقود خائنة وقنا
في الشهادات عدم اعتبار مشاجرة الخلفين **احد الورثة اقرب بديت**
للمدعي به على مورثه وحده الباقيات **يلزمه الدين كله** يعني ان
وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع **وقيل حصته واختاره ابو**
الميث د فعلا للضرر ولو شهد هذا المقرع اخذت الدين كانت علي
الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره
بل بقضا القاضي عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة **درر اشهد**
علي الف في مجلس واشهد رجلين اخريين في مجلس اخر بالا
بيات السبب **لزم المالات الفات** كالواختلف السبب بخلاف ما لو اخذ
السبب او الشهود او اشهد علي ملكه صك واحد او اقر عند
الشهود ثم عند القاضي او بعكس بن ملك والاصل ان المعروف
او المنكر اذا اعيد معرفا كانت الثاني عين الاول او منكره فغير
ولو نسي الشهود افي مواصلت ام موصلين ففهما مالات ما لم يعلم
اتخاذه وقيل واحد وقام في الخائنة **اقر ثم ادعي المقر انه كاذب**
في الاقرار يحلف المقر له انه المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند
الثاني وبه يفتي **درر وكذا الحكم** يجري لو ادعي وارث المقر فيحلف
وان كانت الدعوى علي ورثته المقر له فاليمين عليهم بالعلم
انا لا نعلم **انه كاذب** باصد بالشرعة والدرا علم **باب**
الاستثنا وما في معناه في كونه معناه كالشرط هو عندنا تكلم بالباقي
بعد الاثبات باعتبار الحاصل من مجموع التركيب وبقي باعتبار
الاجزاء فالقابل له علي عشرة الاثبات له عبارات معلولة وهي
ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول لهد ابتداء له علي سبعة وهذا
معني قولهم تكلم بالباقي بعد الثبوت اي بعد الاستثنا بشرط فيه
الاتصال بالمستثني منه **الا لغيره كفساد وسعال او اخذهم**
به يعني **والندابنيهما لا يضر** لانه للتاكيد كقولك لك علي الف درهم
يا غلات **الا عشرة بخلاف لك الف فاشهد والاكثر** ونحوه ما بعد
فاصلالات الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثنا **فمن**
استثنا بعد ما اقر صرح استثناوه ولو الاكثر عند الاكثر ولزمه الباقي

الباقي ولو مما لا يقسم كذا القيد لغلات الاثنية او الثلثة صرح علي المذهب
والاستثنا المستغرق باطل ولو فيها يقبل الرجوع كوصية لان استثنا
الكل ليس برجوع بل هو استثنا فاسد هو المصحح جوهره وهذا
ان كانت الاستثنا بعين لفظ المصدا **او مساوية** كما ياتي **وان**
بغيرها كعبيدي احرار الا هو لا والا سألما وناعا وراشدا او
مثله نسا طوائف الا هو لا والا زنيب وعبرة وهند **وهم الكل**
صرح الاستثنا وكذا اثلاث ما لي لزيد الا الف والثلث الف صرح فلا
يستحق شيئا اذ التشرط ايهام الباقي لاحقيته حتي لو مطلقها استرالا
الا اربع صرح ووقع ثبوت كاصح **استثنا الكلي والوزني والمعدوم**
الذي لا تتقاربت احاده كالفلوس والجوز من الدراهم والدنانير
ويكون المستثني القيمة استثنانا لثبوتها في الذمة فكانت
كالثمين **وان استغرقت القيمة جميع ما اقر به** لاستغراقه بغير
المساوي بخلاف له علي دينار الاماية **درهم** لاستغراقه بالمساوي
فيبطل لانه استثنا الكل بجزء لكت في الجوهره وغيرها علي ما يدرهم
الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شيئا فليحذر **وان**
استثنا عدد ديت بينهما حرف الشك كان الاقل خرجا بخوله علي الف
درهم الاماية درهم او خمسين درهما فيلزمه تسع مائة وخمسون
علي الاصح **وان** كان الاستثنا مجهولا ثبت الاكثر بخوله علي
مائة درهم **الا شيئا او اقل** لا او البعض لزمه احد وخمسون
لوقوع الشك في المخرج فيحكم بخروج الاقل ولو وصل اقراره
بان ثنا الدرا وغللات او علقه بشرط علي حطر لا بكانت
كايت مائة فانه يحذر **بطلان قوله** لو ادعي المشيئة هل يفتدق
لماره وقد مثا في الطلاق المعتمد لا نليك الاقرار كذلك لتعلق
حق العبد بآله المص **وصح** استثنا البيت **منه** **او لا**
استثنا البنا منهما لدخوله تبعات فكان وصفا واستثنا الوصف
لا يجوز **وان قال بنا ووالي وعرضتها لك فكا قال** لان العرض
هي البقعة لا البنا حتى لو قال وارضاها لك كانت البنا ايضا
لدخوله تبعات الا ان قال بنا ووالي وارض لعرضها قال
استثنا **ففي الخاتم** وتحت البسات وطوق الجارية **كالبا**

فيما مر وان قال مكلف له علي الف من ثمن عبد ما قبضته صفة
عبد وقوله **موصولا** بافتقاره حال منهما ذكره الخاوي فيلحقه **وهي**
اي عين العبد وهو في المقر له فان سلم الي المقر له **الالف**
والالا عملا بالصفة وان يعتبر العبد لزوم الالف مطلقا لزم ام فصل
وقوله ما قبضته لقوله لان رجوع كقوله من ثمن حمار وخنزير او مال
قمار او حمار وميتة او دم فيلزم مطلقا وان وصل لانه رجوع
الاذا صدق اواقام بينة فلا يلزم ولو قال له علي الف درهم
حرام او رباحي لازمة مطلقا وصل ام فصل لاحتمال حله عند غيره
ولو قال زورا او باطلا لزم ان كذبه المقر له والابان صدق فلا
يلزم والاقطار بالبيع تلجئة هي ان يلجئك ان تأتي امرأ باطنه علي
خلاف ظاهره فانه علي هذا التفصيل ان كذبه لزم المبيع والالا ولو
له علي الف درهم زبوف ولم يذكر السبب **فهو كما قال علي الامير**
يجز ولو قال له علي الف من ثمن متاع او قرض وهي زبوف
مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال من غصب او ودعة
الا انها زبوف او بتهرجة صدق مطلقا وصل ام فصل وان
قال ستوقد اقرضاني فان وصل صدق وان فصل لا لانها
دراهم مجازا وصدق يمينه في غصبته او اودعني ثوبا اذا
جاءتني ولا يشترط صدق في له علي الف ولو من ثمن متاع مثلا
الا انه يتحقق كذا اي الدراهم وزن خمسة لاسبعة متصلا وان
فصل بلا ضرورة لا يصدق لهجة استثناء القدر لا الوصف كالزيادة
ولو قال لاخر اخذت منك الف او ودعة فهلك في يدي فلا
تعد وقال الاخر بل اخذتها مني غصبا ضمت المقر لا فتارة بالاخذ
وهي سبب الضمان وفي قوله انت اعطيتني ودعة وقال
الاخر بل غصبته مني لا يثبت بل القول لانكاره الضمان وفي هذا
كان ودعة او قرضا في عندك فاخذته منك فقال المقر له
هو لي اخذه المقر له لو قايما والا فقيمته لا فتارة باليد له ثم بالافتد
بالاخذ منه وهو سبب الضمان وصدق من قال اجرت
فلانا فريسي هذه او ثوبي هذا فركبه او لبسه او عرسته ثوبي
او اسكنته بيتي ورده او خاط فلانا ثوبي هذا بكذا فقيمته

فقيمته منه وقال فلان بل ذلك لي فالقول للمقر استحسانا لان اليد
في الاجارة ضرورية بخلاف الودعة **هذا الالف** ودعة فلان لا بل
ودعة فلان فالالف الاول وعلي المقر الف مثله للثاني بخلاف هي
لفلان بلان كذا يدع حتى لا يجب عليه شيئا للثاني لانه لم يقر بايداع
وهذا ان كانت معينة والا كانت غير معينة لزمه ايضا كقوله غصبت
فلانا مائة درهم ومائة دينار وكو حنطة لابل فلانا لزمه لكل
واحد منهما كله وان كانت بعينها فهي للاول وعليه للثاني
مثلا ولو كان المقر له واحد يلزمه اكثرهما قدرا وافضلها ورضا
خوله الف درهم لابل لغات او الف درهم جيار لابل زبوف او عكسه
ولو قال الدين الذي لي علي لغات او الودعة التي عند
فلان هي لغات فهو اقرار له وحق القبض المقر وكنت لو
سلم الي المقر له بوي خلاصة لكنه مخالف لما مر ان اضاف لنفسه
كان هبة فيلزم التسليم وكذا الحق قال في الخاوي القدسي ولو لم يسلطه
علي القبض فان قال واسمي في كتاب الدين عارية مبيع وان لم يقبله
لم يبيع قال المص وهو المذكور في عامة المعنيات خلافا لما مر من الخلاصة
تأمل عند الفتوي والله اعلم **باب اقرار المريض**
يعني مرض الموت وقد مر في طلاق المريض وسجي في الوضايا
اقراره لا يجزيه **نافذ من كل مال** بانزعه ولو يعين فكذا
الاذا علم تملك لافي مرضه فيتقيد بالثالث ذكره المص في مثله
فيلحقه **واخر الاثر** عند **وديت المصحة** مطلقا **وما لزمه**
في مرضه بسبب معروف بينة او بة بمعاينة قاض
قدم علي ما اقرب في مرضه موته ولو **ولو المقر به ودعة**
الشافعي الكل سوا **السبب المعروف** ما ليس بشيء ع
ككاح مشاهد بهر المثل ويبيع مشاهدا **واتلاف** كذا اي
مشاهد والمريض ليس له ان يقضي ديت بعض الغرما
دوت بعض ولو كان كذلك اعطاه مقر وايضا اجرة فلا يسلم
لها الا في مسيلتين الا ان اقضي ما استقرضني في مرضه او
تقدمت ما اشتريني فيه او بمثل القيمة كما في البرع او قد علم
ذلك اي ثبت كل منهما بالبرهان لا باقراره للثمة بخلاف

اعطى المهر ونحوه **وما اذا لم يورث حتى مات فان البايع اسوة**
الغرماء في المثل اذا لم تكن العينة المبيعة في يده اي يدا البايع
فان كانت كانت اولي **واذا اقر الميراث بديت ثم بديت ثانيا**
وصل او فصل للاستوي ولو اقر بديت ثم بود يعثر ثانيا
وبقلم الود يعثر اولي وابراوه مديونة وهو مديون
غير جائز اي لا يجوز ان كان اجنبيا **وان كان تافلا يجوز**
مطلقا سوا كان الميراث مديونا او لا للثمة وحيلة صحيحة
ان يقول لاحق لي عليه كما فاده بقوله **وقوله لم يكن لي**
علي هذا المطلوب شي يشتمل الوارث وغيره **مصحح قننا**
لاد بانه فيرفع به مطالبته الدنيا لا لمطالبته الاخرة حاوي الا المهر
علي الصحيح بناريت اي لظهور انه عليه غالبا بخلاف اقرار الميراث
في مرضها بان الشيء الفلاني ملك اي اوامي لاحق لي فيه او انه
كان عندي عارية فانه يصح ولا تنع دعوي زوجها فيه كما سطر
في الاشياء قابلا فاعتتم هذا التحرير فانه من مفردات كتابي
وان اقر الميراث لوارثه بمفرده او مع اجنبي بعين او دين
بطل خلا للشافعي ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار
له بديت **الا ان يصدق بقبلة الورثة** فلم يكت واث
اخرا او وصي لزوجته او هي له صحة الوصية واما غيرها
فيرث الكل فرضا ورثا فلا يحتاج لوصية شرعيا ولا في شرع
الوهابية اقر يوقف ولا وارث له فلو علي جهة عامة صح نقلة
السلطان او نائبه وكذا لو وقف خلا فالما زعمه الطرسوسي فليحفظ
ولو كان ذلك اقرار بقبض دينه او غصبه او رهنه ونحو ذلك
عليه او علي وارثه او مكاتبه لا يصح لو قوعه لمولاه ولو فعله ثم
ابطاه ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت ولومات المقر
له ثم الميراث وورثة المقر له وورثة الميراث جاز اقراره
مرامره للاجنبي وسعي عن الميراث فية **بخلاف اقراره** اي
لوارثه **بعدم مستهلكه** فانه جائز وموثر ان يقول
كانت وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهرة والحاصل
ان الاقرار للواقف موقوف الا في ثلاث مذكورة في الاشياء

الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها التي كلف حق لي قبل
اي اوامي وهي الجيلة في ابراهيمين وارثته هذا الشيء
الفلاني ملك اي اوامي وهي كانت وصية عندي عارية وهذا
حيث لا قرينة وتماه فيها فليحفظ **اقر غيري** اي في مرض موته
لوارثه يوم في الحال بتسليمه الي الوارث فان امانات يردده
بناريت وفي القنية تصرفات الميراث نافذة بعد الموت
والعبرة لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار
ولو اقر لاخير مثلا ثم ولد له صبي الاقرار لعدم ارثه الا اذا اقر
وارثا وقت الموت بسبب جديد كالتزويج وعقد الموالاة
فيحوز كما ذكره بقوله **فلو اقر لها اي الاجنبية** ثم تزوجها
صحيح بخلاف اقراره لاخير الميراث بكفر او دين اذا زال
خبر باسلامه او بموت الابن فلا يصح لاث ارثه بسبب قديم
لا جديد **وبخلاف الهبة لها في مرضه والوصية لها ثم تزوجها**
فلا تصح لان الوصية تمليك بعد الموت وهي حينئذ وارثه **اقر**
فيه انه كان له علي ابنته الميمنة عشرة دراهم قد استوفيتها
ولم اي المقرات ينكر ذلك صح اقراره لان الميمنة ليس بموت
كالوارث لمراته في مرضه موته بديت ثم مات قبله وترك
منها وارثا صح الاقرار وقيل لا قايله بديع صير فية ولو اقر فيه
لوارثه ولا اجنبي لم يصح خلا فالمراد به **وان اقر للاجنبي** مجهول
نسبه **ثم اقر بينوته** وصداقه وهو من اصل التهنيد يق ثبت
نسبه مستندا لوقت العلوق **وان ثبت بطل اقراره** لما مر ولم
يثبت بان كذبه او عرف نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت النسب
شرعيا لية معزيا للبنايع **ولو اقر لمن ملقها فلا** يعني باينا
فيما يفي مرضه موته ملقها لا تل من الارث والدين ويدفع
لها حكم الاقرار لا يحكم الارث حتى لا يقيس بشريكة في اعيان التركة
شرعيا لية **وهذا اذا كانت في العدة وملكها بسواها** فان
مضت العدة جاز لعدم التهمة عزيمة واث **ملكها بلا سواها**
فلها الميراث بالغاما بالغ ولا يبيع الاقرار لها لانها وارثه اذ هو غار
واهل اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق **وان اقر لغلام مجهول**

النسب في مولده او في موطنه بل هو فيها وهما في النسب بحيث
يولد مثله لثلاثة ابناء وصد قد الغلام لو مميذا والام يحتج لتفدية
كامر وحيتث ثبت نسب **ولو المقر ايضا** واذا ثبت **شارك الغلام**
الورثة فان انتفت هذه الشروط طواخذ المقر من حيث
استحقاق المال كالواقربا خوة غيره كما في كمر عن الينا بيع كذا
في الشرع لئلا يفيجوز عند الفتوي **وصح اقراره** اي المريف
بالولد والوالد بيت قال في البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه
نظر لقول الزيلعي لو اقر بالجد وابنت الابن لا يصح لان فيه حمل
النسب علي الغير **بالشر وطا المتقدي** الابن **وصح بالزوج**
بشرط خلوها عن زوج وعدة و **خلوه** اي المقر عن اختها مثلا
واربع سواها وصح بالمولي من جهة العتاقة ان لم يكن ولاده
ثابتا من جهة اقرارها بالولدين والزوج والمولي الاصل ان
اقرار الانسان علي نفسه حجة لا علي غيره **قلت** وما من
صحة الاقرار بالام كالأب هو المشهور والذي عليه الجمهور
وقد ذكر الامام العتاي في فرائده ان الاقرار بالام لا يصح وكذا
في صو السراج ان الانسان للأب لا لهات وفيه حمل الزوجية
علي الغير فلا يصح انتهى وكذا الحق صحت بجامع الاصل كالأب
فليحفظ **ولذا مع بالولدين** **شهدت له** امرأة **ولو قابلة** فتعين
الولد اما بالنسب فبالقران بشي ولو معتدة بحدت ولادتها
بحد ثمانية كما مر في باب النسب **او صد قها الزوج ان كان لها**
زوج او كانت معتدة منه وصح مطلقا ان لم تكن **كن كذا** اي
مزوج ولا معتدة **او كانت مريضة** **وان عت انه من غيره**
فصار كالولد عاه منها لم يصدق في حقها الا بتصد يقها **قلت**
بقي ولو لم يعرف لها زوج غيره لم اره نليحدر **ولا بد من ثبوت**
ها ولا الا في الولد ان كان لا يعرف عن نفسه كما مر ان حيث
كالمتاع **ولو كان المقر لعبد** **الغير** **بشرط تصديق مولاه**
لان الحق له **ومع التصديق** من المقر بعد موت المقر لبقا
النسب والعدة بعد الموت **الاتصديق** **يق الزوج بعد موتها**
مقرة لانقطاع النكاح بموت ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه

الثلاثة ٣

عكسه **وان اقر رجل بنفسه** فيه تخيل **علي غيره** لم يقل من غيره
ولاد كما في الدرر لفساده بالجد وبنت الابن كما قال **كالاخ والعم**
والجد وابنت الابن لا يصح الاقرار في حق غيره **الابرهان**
وسد اقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو
صد قد المقر عليه او الورثة وهم من اهل التصديق ويصح
في حق غيره **نفسه حتي يلزم** اي المقر **الاحكام من التفقة**
والحفاة والارث ان اتي **قاعلي** اي علي ذلك الاقرار لان
اقراره حجة عليها **فان لم يكن** لم اي هذا المقر **وارث غيره**
مطلقا لا قريبا كزوي الارحام ولا بعيدا كولي المولات عيني
وبغيره **ورثه والا** لان نسبه لم يثبت فلا يزاحم الوارث المعروف
والمراد غير الزوجين لان وجودها غير مانع قاله بيت الكمال ثم
للمقرات يرجع عن اقراره لانه وميذ من وجد زيلعي اي وان
صد قد المقر له كما في البدائع لكان نقل المص عن شرح السراج
ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع طيحر عند الفتوي
ومن مات ابوه فاقربا **شاركه في الارث** فيستحق نصف نصيب
المقر **ولم يثبت نسب** لما تقررات اقراره مقبول في حق نفسه
فقط **قلت** بقي لو اقر الاخ بابنت هل يصح قال الشافعية
للا ان ما ادري وجوده الي بقية اتقي من اصله ولم اره لا يعتنا
صرحوا وظاهر كلامهم نعم فليراجع **وان ترك** شخص **ابنت**
ولم علي اخر ما ية فاقربا **هنا** **بقض** **ايه** **خسب** **منها** **فلا شيء**
المقر لان اقراره ينصرف الي نصيبه **والاخر** **خسب** **بعد حلف**
لان لا يعلم ان اباه قبض شطرا مانع قاله الاكل **قلت** وكذا للملك
لو اقر ان اباه قبض شطرا كل الديت لكنه هنا يحلف لحق الغير زيلعي
فصل في مسائل شقي اقرت الحرة المكفكة بديت **لاخر** **فكذبها**
زوجها **مع** اقرارها في حقها **ايضا** عند ابي حنيفة **فحبس** المقر
وتلازم وان تضر الزوج وهذه احد المسائل الست الخارجة من
قاعدة الاقرار حجة قاصرة علي المقر ولا يتعدى الي غيره وهي في الاشياء
وينبغي ان يخرج ايضا من كان في اجازة غيره فاقربا خربة بيت فان
له حبسه وان تضر المستاجر وهي واقعة الفتوي ولم نرها صرح

وعندها لا تقدر في حق الزوج فلا تخمس ولا تلزم قلمت
وينبغي ان يعول علي قولها ائتما وقضا لان الغالب ان الاب يعلمها
الاقرار له او لبعض اقرارها ليتوصل بذلك الي منعها بالحسب عنده
عن زوجها كما وقعت عليه مرارا حيث انتهيت بالقضا كذا ذكره
المهر **مجهول النسب اقرت بالرق لانسات** وصدها المقر
له **ولها زوج واولاد منه** اي الزوج **وكذا بهاز** زوجها مع في حقها
خاصة فولد علق بعد الاقرار برقيق خلا فالمرء **لا في حقه** يرد
عليه انتفاض ملائها كالحق في الشر بنسب لانية **وحق الاولاد**
وفرع علي بقوله **فلا يبطل النكاح** وعلي حق الاولاد بقوله **واولاد**
حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقت اقرار لحصولهم قبل
اقرارها بالرق **مجهول النسب حر بعد ثمر اقرار بالرق**
لانسات وصده المقر له اقراره في حقه فقط **ون ابطال**
العققات مات العتيق برة وارثه ان كان له وارث يستقر
التركة **والا فيرث الكل او الباقي** كافي وشر بنسب لانية **فالمقر له مات**
مات المقر ثم العتيق فارثه لعصمة المقر ولو جني عليه يجب ان
العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرية بالفاهر وهو يصالح
للدفع لالاستحقاق **قال رجل لاخري عليك الف فقال في جوابه**
الصدق والحق او اليقين او انكر كقوله حقا ونحوه او كرر
لفظ الحق والصدق كقوله الحق الحق او حقا حقا ونحوه او قرن
بها البر كقوله البر حقا او الحق الحق الخ فاقرار ولو قال الحق حق
او الصدق صدق او اليقين يقين لا اقرار لانه كلام تام
بخلاف ما مر لانه لا يصالح للابتداء فجوابا فكانه قال دعيت
الحق الي اخره **قال لا منته يا سارقته يا مجنونة يا ابقة**
او قال هذه السارقة فعلت كذا او باعها فوجد بها
واحدا منها اي من هذه العيوب لا ترد به لانه نداء وشتم
لا اخبار بخلاف يمسك هذه سارقة واحدة ابقة او هذه
راية او مجنونة حيث ترد باحدها لامكان اخبار وهو
لحق الوصف **وبخلاف يا مطلق او هذه المطلقة فعلت**
كذا حيث تطلق امرأته لتمكنه من اثباته شرعا فجعل ايجابا

اي باليكون صادقا بخلاف الاول **در اقرار السكران**
بطريق محفلور اي ممنوع محرم **صحيح** في كل حق فلو اقر
بقود اقيم عليه الحد في سكره وفي السرقة يثبت المسروق
كما بسطه سعد بن افندي في باب حد الشرب **الا في ما يقبل**
الرجوع كالردة و حد الزنا وشرب الخمر وان سكر بطريق
صالح كشر به مكره لا يعتبر بل هو كالاغما الا في سقوط القضا
وتمايه في الاشباه **القول اذا كذب المقر بطل اقراره** لما تقرر **م** احكامات
ان يرد بالرد **الا في** ست مسائل علي ما هنا تبعا للاشياء
الاقرار بالحرية والنسب وولا العتاقة والوقف
في الاسعاف لو وقف علي رجل فقيله ثم رده لم يرد وان
رده قبل القبول اترت **والطلاق والرق** فكلها لا ترد ويزاد
الميراث بنزاية والنكاح كما في متفرقات قضا البحر وتمايه ثم
واستثنى ثم مسئلتين من الابرا وهما ابدا الكفيل لا يترتد وابدا
المديون بعد قوله ابريني فابراه لا يترتد بالرد وهل يشترط
لصحة الرد مجلس الابرا خلاف والفتا بطلان ما فيه تملك مال
من وجه لا يقبل الرد وهذا صابط جيد فليحفظ **صالح احد الورث**
وابراه ابراعاما وقال لم يبق لي حق من تركة ابي عند الوصي
او قبضت الجميع ونحو ذلك **ثم ظهر** في يد وصيه من التركة
شيء لم يكن وقت الصلح وتحقق **شع** دعوي حصته
منه علي الاصح صالح النزاية ولا تناقض لحمل قوله لم يبق لي حق
اي ما قبضته عليت الابراعت الاعيات باطل وحينئذ فالوجه
عدم صحة البراءة كما افاده ابنت الشحنة واسمه الشرب لاني و
ستحقق في الصلح **اقر رجل بمال في مراك واشهد عليه**
ثم ادعى ان بعضه هذا المال المقر به قرين وبعضه ربا
عليه فاقام بينه علي ذلك البينة تقبل وان كان متناقضا
لانا نعلم انه مضطر الي هذا الاقرار بشرح وهما بينة **قلمت**
وحرر شارحها الشرب لاني انه لا يفتي بهذا الفرع لانه لا عز لمحت
اقر غايته ان يقال بان يخلو المقر له علي قول ابي يوسف المختار
للفقوي في هذه ونحوها **قلمت** وبه جزم المهر فيها

اقرجه بالدخول من هنا الى كتاب المصلح ثابت في نسخ المتن
 ثابت من نسخ الشرح **انه ملحقها قبل الدخول لزعمه** بالدخول
 ونفق بالاقرار **اقرار المشر وط له الرب او بعضه** انه اي ربع الوقف
مستحقه فلان دون ربع وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه
ولو جعله لغيره او اسقطه للاحد لم ينع **وكذا المشر وط له النظر**
علي هذا كما مر في الوقف وذكره في الاشياء ثمة وهنا وفي الساقط لا
 يكون فراجع **القسم المرفوعه الي القاضي لا يواخذ رافعها بما**
كان في غير من اقراره وتناقض لما قد مناه في القضا انه لا يواخذ بما
 فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا **قال له علي بن في علمي ومما علم او اصاب**
او اقلت لاشي عليه خلافا للثاني في الاول قلنا هي عرفا نعم لو قال
 قد علمت لزعمه اتفاقا **قال غيبنا** من فلان **الفائز قال كذا عشرة**
انفس وادعي الغاصب كذا في نسخ المتن وقد علمت سقوط
 ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادعي الطالب كما عبر به في الجمع
 وقال شارحه المصوب منه **انه وحده** غصبها **لزعمه الا ان**
كلها والزعم رفر بعشرها قلنا هذا المهر يستعمل في الواحد
 والظاهر انه يخر بفعله دون غيره فيكون قوله كذا عشرة
 رجوعا فلا ينع نعم لو قال غيبناه كلنا صح اتفاقا لانه لا يستعمل
 في الواحد **قال رجل اوصي ابي بثلث ماله لزيد بل لعمري بل**
بكر فالثالث الاول وليس لغيره شيء وقال زفر لكل ثلث
 وليس للمات شيء قلنا نفا الوصية في الثلث وقد مر ما فر
 به الاول فاستحقه فلم ينع رجوعه بعد ذلك للثاني بها
 بخلاف الدين لنفاذه من الكل الكل من الجمع **فروع**
 اقر بشي ثم ادعي الخطا لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بنا علي
 افي المفتي ثم تبين عدم الوقوع لم يقع يعني ديانة فنية
 اقرار المكره باحل الا اذا اقر السارق مكرها فاقفي بعضهم
 بفتحته فله ربه الاقرار بشي محال وبالدين بعد الاقرار
 منه باطل ولو اقر به بعد هبتها له علي الاشياء نعم لو ادعي
 دين بسبب حادث بعد الاقرار العام وانه اقر به يلزم ذكره
 المص في فتاويه **قلت** ومفاده انه لو اقر بشي بالدين

الدين ايضا فحكمه كالاول وهي واقعة القنوي تتامل الفعل في
 المرفع من فعل المصحة الا في مسئلة اسداد الناظر الناظر
 لغيره بلا شرطه فانه صحيح في المرفع لا في المصحة ثمة وقام
 في الاشياء وفي الوهبانية نفلها بعضهم فقط **ثالث**
واسناد بيع فيه المصحة اقبلها القابض من ثلث التراب يقدر
 اقر به المثل في ضعف موته **فمنته الا بهاب** من قبل هو
 وليس تلا يتشهد مقرعه **ولو قال لا يخر خلف** يستطرد
ومن قال ملكي الذي كاستا ومن قال هذا ملكي ثا فهو مظهر
ومن قال لا اعوي لي اليوم عند **فمن يدعي** من بعد منها فمكدر
كتاب المصلح مناسبتة ان انكار المقر سبب
 الخصومة المستدعية للمصلح **هو لغز اسم** من المصالحات وشرا
عقد ارفع النزاع ويقطع الخصومة **وكذا المصلح** **الايان** مطلقا
والقبول فيما يتعين اما في ما لا يتعين كالدراهم فيتم بلا قبول
عنايه وسيجي بشرط العقل لا الباطل **والحرية** **فمن**
صبي ما دون ان عدي **مكره** عن **مكره** **مكره**
من عدي ما دون ومكاتب لو فيه نفع **وبشرط** **ايضا**
المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الي قبضه **ولكون**
المصالح عليه حقا يجوز الاعتناء به **عنه** ولو كان قاتل كما
القصاص والتعزير معلوما **كان** المصالح **عنه** او جهولا
لا يصح لو المصالح **عنه** **ما لا يجوز** الاعتناء **عنه** ولو بينه بقوله
كحق **سفقت** **وحد** **قد** **ف** **وكفالة** **نفس** **وتبطل** به الاول
 والثالث وكذا الحاكم ولو قبل الدفع للحاكم لاحد وزنا وشرب
 مطلقا **وطاب المصلح** **كان** **عن** **القبول** **من** **المدعي** **عليه**
ان كان **المدعي** **ما لا يتعين** **بالشعير** **كالدرهم** **والدينار**
 وطلب المصلح علي ذلك لا استقاما للبعض وهو ينم بالمسقط
وان كان **ما يتعين** **بالشعير** **فلا بد** **من** **قبول** **المدعي**
عليه **لان** **كالباع** **تجر** **وحكم** **وقوع** **البراءة** **عنها** **الدعوي** **وو**
قوع **الملك** **في** **مصلح** **عنه** **وعنه** **لو مقر** **وهو** **صحيح** **مع** **اقرار**
او سكوت **او انكار** **فالاول** **حكمه** **كبيع** **ان** **وقعت** **مال** **مال**

قوله عقد ارفع النزاع فهو صحيح
 بعد دعوى الهلاك او كذا نزاع امية
 ومشي في البه على القول بعدم صحة الصلح بعد
 اختلف وجعله نظير الصلح مع المودع بعد
 دعوى الهلاك ومما مشي عليه في الاشياء
 قول ابي حنيفة برواية محمد ومما مشي عليه
 في البه قولهما وهو الصحيح كما فر موعين
 المفتي انتهى

355 803

وحيث قد جرى فيه احكام البيع كالشفعة والرد بعيب
وجار روية وشروط ويفسد جهالة البدل المصالح
عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط ويشترط القدرة على
تسليم البدل وما استحق من المدعي اي المصالح عنه **يورد**
المدعي محض من المهور من او البدل اكلا فكل او بعضها
فبعضها وما استحق من البدل يرجع المدعي لمحض من
المدعي كان كذا لانه معاوضة وهذا حكمها وحكمه كالأجارة
ان وقع الصالح عن مال بمنفعة كخدمه عبد وسكن دار
فشرطه **الوقوف فيه** احتيج اليه والا كبيع ثوب **ويبطل**
بموت احدها وبهلاك احد في المدة وكذا لو وقع عن منفعة جمال
او بمنفعة عن جنس اخر ثبت كمال لانه حكم الاجارة والاخيرات
اي الصالح بسكوت او انكار معاوضة في حق المدعي وقد ايمت
وقطع تنازع في حق الاخر **وحينئذ فلا شفعة في صالح عن**
دار مع احد هيا اي مع سكوت او انكار كذا للشفعة ان يقوم
مقام المدعي فيدعي بمحض ثبات كان للمدعي بينة اقامها للشفعة
عليه واخذ الدرهم بالشفعة لان باقامة البينة ان الصالح كان
في معنى البيع وكذا لو لم يكن له بينة فحلف المدعي عليه فنكلا بشرط البينة
ويجب في صالح وقع عليها باحد هيا او باقرار لاث المدعي باقرارها
عن المال فيواخذ برزعه **وما استحق من المدعي والمدعي حصته**
من العوض ورجع بالخصومة فيه فيخامم المستحق لخلو
العوض **وما استحق من البدل** ورجع الي المدعي في كله
او بعضه هذا ان لم يقع الصالح بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعي
نفسه لا بالدعوي لان اقدمه على المبالغة اقرار بالملكية بيني
وبينه **وهلاك البدل** كلا او بعضا قبل التسليم لم اي المدعي **كا**
ستحقاقه كذلك في الفصيلين اي مع اقرار او مع سكوت وانكار
وهذا لو البدل ما يتعين واللام يبطل بل يرجع بمثل عيني صالح
عن كذا نسخ المتن والشرح صوابه علي بعض ما يدعيه
عين يدعيها لجواز في الدين كما سيجي فلوا دعي عليه
دارا فصالحه علي بيت معلوم منها فله من غيرها صح

صح فاستثنائي **لم يبيع** لان ما قبضه من عين حقه وحيلة صحته
ما ذكر بقوله **الزيادة شئ** او كثوب ودرهم **في البدل** فبغير
ذلك عوضا عن حقه فيما بقي **او يلحق به الابراعت دعوي الباقي**
لكن ظاهر الرواية المصححة مطلقا بشرط البينة ومشى عليه في
الاختيار وعذاه في العربية للبرازية وفي الجلالة لشيخ الاسلام
وجعل ما في المتن رواية بت سماعة وقولهم الابراعت الاعيان
باطل معناه بطل الابراعت دعوي الاعيان ولم يصير ملك المدعي
عليه ولو ظفر بتلك الاعيان حل له اخذها كذا لا تتبع دعواه في
الحكم واما الصالح علي بعض الدين فيصح ويراعى دعوي الباقي
فما لا ديانته فلذا لو ظفر من اخذه فاستثنائي **والان في احكام**
الدين من الاشباه وقد حققته في شرح الملتقي **صح** الصالح
عن دعوي المال مطلقا ولو باقرار ومنفعة عن دعوي المنفعة
ولو بمنفعة عن جنس اخر **وعن دعوي الرق وكان عتقا**
علي مال ويثبت الولاء ولو باقرار والا لا يسبنته **در**
قلت ولا يعود بالبينة رقيقا وكذا في كل موضع اقام
بينة بعد الصالح لا يستحق المدعي لانه لا يأخذ البدل باختياره
ترك بايعا فليحفظ **وعن دعوي الزوج النكاح** علي غيره مزرعة
وكان خلعا ولا يطالب لو مبطلا ويحد لها الزوج لعدم الد
خول ولو ادعت المرأة فضا لحها لم يبيع وقاية وتقاية ودر
وملتقي وصح في المجتبى والاختيار وصح المصحح في در
الحار وان قتل المادون له رجلا **عند صاحبه عن**
نفسه لانه ليس من التجارة فلم يلزم المولي كذا يسقط
به القولي ودواخذ بالبدل بعد عتقه **وان قتل عبدا له**
اي المادون **رجلا عدا وصالحه** المادون عنه جاز لان من
تجارة والمكاتب كالحرة والصالح عن المغموب لها لك
علي اكثر من قيمته قبل القضا بالقيمة جاز كصالحه يعرف
فلا تقبل بينة القاصب بعده اي الصالح علي ان قيمته اقل
ما صالحه عليه **ولا رجوع للقاصب** علي المغموب منه
بشيء لو تقاضاه فابعد انهما اقل بحر ولو اعتق موصرا عبدا

العبد

والأبرار عن الدعوي لا يكون **اقرارا** بالدعوي عند المتقدمين
وخالفهم المتأخرون والأول أصح بآرائه **بخلاف طلب**
الصلح عن المال **والأبرار عن المال** فانه اقرارا بشبهه **صلح**
عن عيب اوديت **وظهر بعد مر او زال العيب بطل**
الصلح ويؤد ما اخذه **درر** واشبهه انتهى **فصل**
في دعوي الدين **الصلح** الواقع علي بعض جنس ماله عليه
من دين او عيب **اختل بعض حقه** وحط لباقيته **لما عاوزه**
للمباقيين **فصل** **الصلح** بلا شرط اشتراط قبضه **بدل** له علي
الف حال عليه مائة حالة او علي الف موجد **وعت الف حيا**
علي مائة زبون ولا يصح عت **درهم** علي **دنانير** **موجدة**
لعدم الجنس فكان صرفا **بجر** **سرا** **وعت الف موجد** علي
عصفه حالا الا في صلح المولي مكاتبه **فيجوز** **زكبي** **وعت الف**
سود **علي نصفه** **بيضا** والاصل ان الاحسان ان وجد من
فاسقاطوا منها **فما وضعت** **قال لغريمه** **ادني خمسين**
غدا **من الف** **عليك** **علي انك بري** **من النصف الباقي**
فقبل **وادني** **في بري** **وان لم يود** **ذلك** **في الغد** **عاد** **دينه**
كما كانت لغوات التقييد بالشرط وجوهها خمسة **احدها** هذا
والثاني ان لم يوقت لم يعد لانه ابرأ مطلق والثالث **وكذا لو**
صالح **من دينه** **علي نصفه** **يدفعه** **غدا** **او هو بري** **ما قبل**
عليه **ان لم يدفعه** **غدا** **فالكل** **عليه** **كان الامر** **كالوجه** **الاول**
لانه صريح بالتقييد **والدابع** **فان ابراه** **عت** **نصفه** **علي ان**
يعمل **ما بقي** **منه** **فقد** **هو بري** **ادني الباقي** **في الغد** **او**
لا بد **ايته** **في الابرار** **لما تقررات** **تعليقه** **بالشرط** **صريحا** **بطل**
لان تملك من وجه **ولو علق** **بشرط** **كان** **ان يبت**
الي او ان **او متي** **لا يصح** **وان قال** **المديون** **الاخير** **سرا** **لما عاوزه**
اقر **لك** **بما لك** **حتى** **تؤخره** **عني** **او تخط** **عني** **ففع** **الدين** **التأخير**
والحمد **مع** **لانه** **ليس** **بمكره** **عليه** **ولو اعلمت** **ما قاله** **سرا** **اخذه** **منه**
الكل **لحال** **ولو ادعي** **الف** **وحده** **فقال** **اقر** **لي** **بها** **علي ان** **احط** **منها**
جاز **بخلاف** **علي ان اعطيك** **مائة** **لانها** **رشوة** **ولو قال** **ان**

ان اقررت لي حططت لك منها مائة **فاقرض** **الاقرار** **للخط** **محتج**
الدين **المشترك** **بسبب** **كثرت** **مبيع** **بيع** **صفقة** **واحدة** **اوديت**
موروث **او قيمة** **مستهلك** **مشترك** **ان اقبض** **احدها** **شيئا** **منه**
شاركه **الاخر** **فيما** **انشا** **او اتبع** **الغريم** **كما ياتي** **وحينه** **فلو صالح**
احدها **عت** **نصفه** **علي** **ثوب** **اي** **علي** **خلاف** **جنس** **الدين**
اخذ **الشريك** **الاخر** **نصفه** **الا ان** **يضم** **لرابع** **اهل** **الدين**
فلاحق **له** **في** **الثوب** **ولم** **يصلح** **بلا** **مشتري** **بنصفه** **شيئا** **ضم**
شريكه **الرابع** **لقبض** **النصف** **بالمقاصة** **او اتبع** **غريمه** **في** **جميع**
ما **مربقا** **حقه** **في** **دينه** **وان ابرأ** **احد** **الشريكين** **الغريم** **عت**
نصيبه **لا يرجع** **لانه** **اتلاف** **لا قبض** **وكذا** **الحكم** **ان** **كان** **للمديون**
علي **احدها** **دين** **قبل** **وجوب** **دينها** **عليه** **حتي** **وقعت** **المقاصة**
بدينه **السابق** **لانه** **قاص** **لا قابض** **ولو ابرأ** **الشريك** **المديون**
عت **البعض** **فسخ** **الباقي** **علي** **سهامه** **ومثله** **المقاصة** **ولو ابرأ** **نصيب**
مع عند الفتاوي الثاني والفقي **والاستي** **نصيب** **قبض** **لا التز** **وج**
والصلح **عت** **جناية** **عهد** **وحيلة** **اختصاص** **بما** **قبضه** **ان** **يهب**
الغريم **قد** **رد** **دينه** **ثم** **يبريه** **او** **يبيعه** **كفامت** **ثم** **مثلا** **ثم** **يبريه**
ملتقطا **وغیره** **ومرت** **في** **الشركة** **صالح** **احد** **لبي** **سلم** **عت** **نصيبه**
علي **ما** **دفع** **من** **راس** **المال** **فان** **اجازه** **الشريك** **الاخر** **تقدر** **عليها**
وان **رده** **يد** **لان** **فيه** **قسمة** **الدين** **قبل** **قبضه** **وان** **بطل**
نعم **لو** **كانا** **شريكين** **مفاوضه** **جاز** **مطلقا** **بجر** **والدرا** **علم** **فصل**
في **التجارت** **اخرجت** **الورثة** **احد** **هم** **عت** **التركة** **وهي** **عروض**
او **هي** **عقار** **مال** **اعطوه** **له** **او** **اخرجه** **عت** **تركة** **هي** **ذهب** **بنصفه**
دفعوه **له** **او** **علي** **لعكس** **او** **عت** **نقديت** **بهما** **مع** **في** **الكل** **مرغا**
للجنس **بخلاف** **جنسه** **قل** **ما** **اعطوه** **او** **كثر** **لكنه** **بشرط** **التقاضي**
فيها **هو** **صرف** **وفي** **اخراج** **عت** **نقديت** **وغیره** **بما** **يحد** **التقديت**
لا **يصح** **الا ان** **يكون** **ما** **اعطيه** **له** **اكثر** **من** **حصة** **من** **ذلك** **للجنس**
تخر **زاعت** **الربا** **ولا بد** **من** **حضور** **التقديت** **عند** **الصلح** **وعلم**
بقدر **نصيبه** **شربلا** **لينة** **وجلا** **لينة** **ولو** **بغير** **جاز** **مطلقا** **لعدم**
الربا **وكذا** **الوان** **كر** **وان** **لانه** **حينئذ** **ليس** **ببدل** **بل** **للفق**

المنازعة وبطل الصالح ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون
بشرط ان الديون لبقيةهم لان تملك الديون من غيرهم عليه
الدين باطل ثم ذكر لصحته حيلة فقال **وصح لو شرطوا برأى الغرماء**
من اى من حصته لان تملك الدين مهمت عليه فيسقط قدر نصيبه
عن الغرماء او قضوا نصيب المصالح من اى الدين تبرعاً منهم
واحاطهم بحصته او اقرضوه قدر حصته من وصا الحوكة عن
غيره بما يصلح بدلا واحاطهم بالقرض على الغرماء ويقبلوا
لحوالة وهذه احسن الحيل بن الكمال والاوجز ان يسعوه
كفامت ثم اقرضوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء بملك
وفي صحة صالح عن تركته مجهولة اعيانها ولا دين فيها على
مكيل او موزون متعلق بفتح اختلاف والمصالح المصحة
تليغي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة
جنس بدل الصالح لم يجز والاجاز وان لم يدر فعلى الاختلاف
ولو التركة مجهولة وهي غير مكيل او موزون في يد
البقية من الورثة صح في الاصح لانها لا تقضي الى المنا
زعة لقيامها في يد هم حتى لو كانت في يد المصالح او بعثتها لم
يجز ما لم يعلم ما في يده للحاجة الى التسليم بن ملك وبطل
الصالح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة الا ان يفهم
الورثة ان الدين بلا رجوع او يفهم اجنبي بشرط براءة
المعيت او يوفى من مال آخر ولا ينبغي ان يصالح
ولا يقسم قبل القضا للدين في غير دين صيط ولو فعل
الصالح والقسمة صح لان التركة لا تخلو عن قليل دين
فلو وقف الكل تنصير الورثة فيوقف قدر الدين
استحسانا وقاية لئلا يحتاجوا الى نقص القسمة بجز
ولو اخرجوا واحدا من الورثة فحصة تقسم بين
الباقين على السوا ان كانت ما عملوه من ما لهم
غير المتبركات وان كانت المعطى مما ورثوه فعلى قدر
متبركاتهم يقسم بينهم وقبده الخصاف بكونه عن انكا
فلو عن اقرار فعلى السوا وصالح احد هم عن بعض

بعض الاعيان صحيح وكذا لو لم يذكر في صك التجار
او في التركة دين ام لا فالصك صحيح وكذا لو لم يذكر في
الفتوي فيفتي بالصحة ويحمل على وجود بشرط بطلها جميع
الفتاوي **والموصي له جيل من التركة كوارث** فيما قدمناه
من مسئلة التجار **صالحواي** الورثة **احد هم** وخرج
من بينهم **ثم ظهر للدين دين او عين لم يعلموها هل**
يكون ذلك دالا خلا في الصالح المذكور قولان اه شهرها
لا بل بين الكل والقولان حكاهما في الثانية مقدم لعدم الدخول
وقد ذكره في اول فتاواه انه يقدم ما هو الا شهر فكان هو
المعتمد كذا في البحر قلت وفي البرازيل ان الاصح ولا يبطل
الصالح وفي الوهبانية يقولون **هذه الابيات**
وفي مال طفل بالشهور فلم يجز وما يدعي ختم وما يتصور
وصح عن الابرار من كل غيب ولو زال عيب عن صالح يهدر
ومن قال ان تخلف فتبرك ولو مدع كالاخني يمسور
كتاب المضاربة هي لغة مفاعلة من
الضرب في الارض وهو السير فيها **وتشترى عقد شركة في**
الربح مال من جانب رب المال وعمل من جانب المضار
رب وركنها الايجاب والقبول وحكمها انواع لانها
ايداع ابتداء ومن حيل الفئات ان يقرضه المال الادرها
ثم يعقد شركة عنات بالدرهم وبما اقرضته على ان يعمل
او الربح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط وان هلك فالقرض
عليه **وتوكيل العمل** تنصرف بامره **وشركة ان ربح ونصيب**
ان خالف وان اجاز رب المال بعده لصيرورته غاصبا بالتحالف
واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح للمضارب حينئذ بل له
اجر مثل عمله فالتقارب او لا بل لا زيادة على المشروط خلا فالحد
والثلاثة الا في وصي اخذ مال يتيم **مضاربة فاسدة** بشرط
لنفسه عشرة دراهم فلا شيء له في مال اليتيم اذا عمل اشباه فهو
استثناء من اجر عمل والفاسدة **لا ضمان** فيها ايضا **كصحة** لانه
امين ودفع المال اليه اخرج مع شرط الربح كله للمالك بضاعة فيكون

وكيلا متبرعا ومع شرطه للعامل قرض لقلته ضرره وشرطها امور
سبعة **كون راس المال من الاثبات كما هو في الشركة وهو معلوم**
للعاقدين **فكفت فيه الاشارة والقول في قدره وصفته للمضارب**
بيمينه واليمين للمالك واما المضاربة بدية فان علي المضارب يوم يجبر
وان علي ثالث جاز وكره ولو قال اشترى لي عبدا نسيته ثم بعد
ومضارب بتمنه ففعل جاز لقوله لغاصب او مستودع او مستبضع
اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز مجتبي **وكون راس المال عينا**
لا دينا كما بسط في الدرر **مسما الي المضارب** ليتمكن التصرف بخلاف
الشركة لان العمل فيها من الجانبين **وكون الربح بينهما شايعا**
فلو عين قدر افسدت **وكون نصيب كل منهما معلوما عند**
العقد ومن شرطها كون نصيب المضارب من الربح في لو شرط
له من راس او من اومن الربح فسدت في الجهالة كل شرط يوجب
جهالة في الربح او يقلع الشركة فيه يفسدها والابطال الشرط وصح
العقد اعتبارا بالوكالة **ولو ادعي المضارب قساده بالقول لرب**
المال وبكسره فله المضارب الاصل القول مدعي الصحة في العقود
الاذا قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال
المضارب الثلث والقول لرب المال ولو فيه قساده لان يتكر
الزيادة يدعيها المضارب خائنة وما في الاشباه فيه اشتباه فافهم
وذلك المضارب في المطلقة التي لم تقيد بمكان او زمان او نوع
البيع ولو فاسد بنقد ونسيئة متعارفة **والشرا والتوكيل بها**
والسفر بها او بجرا ولو دفع المال في بلدة علي الظن والابضاع
اي دفع المال بضاعة ولو لرب المال ولا تقسده المضاربة كما
ينبغي **ويمكن الايداع والرهن والارتهاق والابحار والاستيجار**
فلو استاجر ارضا بيمينا ليرزعه او ليغرسها جاز بظهيرية **والاحتيا**
والاحتيا اي قبول الخوالة بالثمن مطلقا علي الايسر والاعسر
لان كل ذلك من صيغ التجارة لا يملك بالمضاربة والشركة والخلط
بمال نفسه الا باذن او اعمل براك اد الشيء لا يتفهم مثله
ولا الاقراض والاستدانة وان قيل له ذلك اي اعمل براك
لانها ليسا من صيغ التجار فلم يدخلا في التعميم **مالم ينص المالك**

المالك عليها فيملكها وان الاستدانة كانت شركة وجوه حينئذ
فلو شرى بمال المضاربة ثوبا وقصص الما او حمل متاع المضاربة بماله
وقد قيل له ذلك فهو متعلق **لان لا يملك الاستدانة بهذه المقالة ولها**
قال بالمالة لو قصده بالسبا فحكمه كصيف **وان صيفه احر فشرى به**
زاد الصيغ ودخل في اعمل براك كالخلط **وكان له حصته قيمة صيفه**
ان بيع وحصته الثوب ايض **بما لها** ولو لم يقل اعمل براك لم يكن
شريكا بل غاصبا وانما قال احر لما مر ان السواد نقص عند الامام فلا يقال
اعمل براك بجر **ولا يملك ايضا يجر او زبل او سلعة او وقت او**
شخص عنه المالك لان المضاربة تقبل التقييد المقيد ولو بعد العقد
مالم يصير المال عرضا لان حينئذ لا يملك عزله فلا يملك تخصيصه كما سبي
قيدنا بالمقيد لان غير المقيد لا يعتبر اصلا كتهيه عن بيع الحال واما
المقيد في الجملة كسوق من مهران صرح بالنهي صريح **والا لافان**
فعل فتمت بالخالفه **وكان ذلك الشرط** ولو لم يتصرف فيه حتى
عاد للتصرفات عادت المضاربة وكذا الوعد في البعض اعتبارا
للجزء بالكل **ولا يملك تزويج قن من ماله ولا شرا من يعق**
علي رب المال بقراءة او يمين بخلاف الوكيل بالشرا فانه يملك
ذلك **عند عدم القرينة** المقيدة للوكالة كما شرى عبدا ابعه واستخدمه
او جارية اطاعها **ولا من يعق عليه** اي المضارب **اذا كان في المال**
ربح هو ههنا ان تكون قيمة هذا العبد اكثر من راس المال كما بسطه
العيبي فليحفظ **فان فعل شرا من يعق علي واحد منهما وقع**
شراؤه لنفسه وان لم يكن ربح كما ذكرنا **صحيح** للمضاربة فان ظهر
الربح بزيادة قيمته بعد شرايه يعق حظه ولم يفهم نصيب
المالك يعقده لا يصنع وسعي العبد المعق في قيمة نصيب رب
المال ولو اشترى الشريك من يعق علي شريكه او الاب
او الوصي من يعق علي الصغير يعق علي العاتق اذ لا نظر
للمصغر والماذون **وان اشترى من يعق علي المولي صحيح**
يعق عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والالا خلا فاهما
زاد علي مضارب مع الف بالنصف اشترى امة فولدت ولدا
مساويا له اي للاف فادعاه موصرا فصارت قيمته اي

الولد وحده كما ذكرنا **الفاء ونصف** اي وخمس اية نقد نقد عوته لو جود
 المذكور فنفق سعي لرب المال **يهر في الاغنياء** يعني ان شأ المالك
 او اعتقد ان شأ لرب المال بعد قبض الف من الولد
تضمن المدعي ولو معسر لانه ضمانات تملك نصف قيمتها اي
 الامنة لظهور نفقون دعوتها فيها ويجعل انه تزوجها ثم اشتراها على
 منه ولو صارت قيمتها الفاء ونصف صارت ام ولد وضمنه للمالك
 الفاء ربع لو مويسرا ولو معسرا فلا سعاية عليها لان ام الولد
 لا تشعي وقامد في البحر **باب المضارب**
 لما قدم المفردة تشريعا في المركبة فقال **ضارب المضارب اخر**
بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الربح الثاني **اولا** علي
 الظن لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل ثبت انه مضارب
 فيضمن الا ان كانت الثانية فاسدة فلا ضمانات وان ربح بل
 للثاني اجر مثله علي المضارب الاول وللاول الربح المشروط
فان ضاع المال من يده اي يد الثاني قبل العمل الموجب للضمان
فلا ضمان علي احد وكذا لا ضمان لو غصب المالك من الثاني
ولا ضمان علي الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني او
 وهدمها فلها ضمان عليه خاصة وان عمل حتى ضمنه **خير**
رب المال ان شأ ضمن المضارب الاول **راس مال** وان
شأ ضمن الثاني وان اختار الربح ولا يضمن ليس له ذلك
بحر فان اذن المالك بالدفع ودفع بالثلث وقد قيل **للاول**
ما رزق فبيننا نصفان **وللمالك النصف** عملا بشرطه وللاول
 السدس الباقي والثاني الثلث المشروط ولو قيل ما رزقك الله
 بكاف الخطاب والمسئلة بحالها فللثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك
 لك نصفان باعتبار الكاف فيكون لكل ثلثه **ومثله ما ربح**
مطعمه شئ او ما كان لك فبغيره من ربح ونحو ذلك وكذا لو
 شرط للثاني اكثر من الثلث او اقل فالباقي بين المالك والاول
 ولو قال ما ربحت بيننا نصفان ودفع بالنصف **فللثاني**
 النصف واستويا فيما بقي لانه لم يربح سواه ولو قيل ما رزق
 فلي نصفه او ما كان من فضل بيننا نصفان فدفع بالنصف

الثاني ٢

اخذ ٢

بالنصف ظاهرا لك النصف **والثاني كذلك** **ولا شئ للاول**
 يجعل ماله للثاني ولو شرط الاول للثاني ثلثه والمسئلة بحالها
 ضمت الاول للثاني سدسا بالتسمية لانه التزم سلامة الثلثين
وان شرط المضارب للمالك ثلث **وشرط لنفسه ثلثه** مع
 وصار كانه اشترط للمولي ثلثي الربح كذا في عامة الكتب ونسخ
 المتن والشرح هنا خلطنا بحسبه **ولو عقد لها الماذون مع**
اجنبي **وشرط الماذون علي مولا** لم يصح ان لم يكن الماذون
 عليه **لا يثبت** لانه اشترط العمل علي المالك **والاصح** لانه حينئذ لا يملك
 كسب **واشترط عمل رب المال مع المضارب مفسد للعقد**
 لانه يمنع التحلية فيمنع الصحة **وكذا** **اشترط عمل المضارب مع**
مضارب او عمل رب المال مع المضارب الثاني بخلاف مكاتبه بشرط
 عمل مولا **مع** كالمضارب مولا **ولو شرط بعض الربح للمسا**
كين او الحج او الرقاب او لامرأة المضارب او مكاتب صح
 العقد **ولم يصح** الشرط ويكون المشروط لرب المال ولو شرط
 البعض **لمن شأ المضارب فان شأ لنفسه او لرب المال**
صح **والا** بان شأ الاجنبي لا يصح ومن شرط الاجنبي ان شرط
 عليه عمل صح **والالا قلم** **لكن** في القهستاني ان صح
 مطلقا والمشرط للاجنبي ان شرط عمله والا فللمالك ايضا
 وعونه للزخيرة خلافا للبرجندي وغيره فتنبه ولو شرط البعض
 لقضاريث المضارب او ديته المالك جاز ويكون المشروط له
 قضاريث دينه ولا يلزم بدفعه لغرمائه **وتبطل المضاربة بموت**
احدهما لكونه وكالز وكذا يقتل وحجر نظرا علي احدهما
 ويجنون احدهما مطلقا قهستاني وفي البرازية مات
 المضارب والمال عروضا بعينه وصيته ولو مات رب المال
 والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو عروضا تبطل في حق
 المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرضه ونقد وبالحكم **بالحق**
المالك **مرتدا** فان عاد بعد حوقة مسلما فالمضاربة علي
 حالها حكم بالحاقه ام لا عنانية بخلاف الوكيل لانه لاحق له
 بخلاف المضارب **ولو اراد المضارب فني علي حالها فان مات**

البعض ٢

او قتل او لحق بدار الحرب ولحق بلحاظه بطلت وما تصرف
نافذ وعهدت على المالك عند المالك بجر ولو ارتد المالك فقط
اي ولم يلحق فتصرف اي المضارب موقوفاً وردة المرأة
غير موثقة **وينعزل بعزل** لانه وكيل **ان علم به** بجر رجلين
مطلقاً او فضولي عدل او رسول مهيذ **والا يعلم لا ينعزل فان**
علم بالعزل ولو حكما لموت المالك ولو حكما **والمال عروض** هو
هنا ما كان خلاف جنس راس المال فالدراهم والدينارين هنا
جنس **باعتها** ولو نسيئة وان نفاه عنها ثم لا يتصرف في ثمنها
ولا في نقد من جنس راس ماله ويبدل به خلافاً لاستحسان
لوجوب رد جنسه وليظهر الرجوع **ولا يملك المالك فسخها في**
هذه الحالة بل ولا تخفيض الاذن لانه عزل من وجه نهائية
بخلاف احد الشركتين اذا فسخ الشراكة وماله **المتعة**
صح افتراقا في المال ديون ورجح بجر المضارب على
اقتضا الديون اذ حينئذ يعمل بالاجرة **والا ربح** لاجره لانه حينئذ
متبرع يومريان **يوكل المالك عليه** لانه غير العاقد وحينئذ
فالوكيل بالبيع والمستضع كالمضارب يومريان بالتوكيل و
السهم بجر على التقاضي وكذا الدال لانها يعملان
بالاجرة **فسرع** استأجر علي ان يبيع ويشترى لم يزل لعدم
قدرته والحيلة ان يستأجره مدة للخدمة ويستعمله في البيع ويكفي
ويصرف ماله من مال المضاربة **اي الربح** لانه يتبع فان
راد لها لك علي الربح لم يضمن ولو فاسدة من عمل لانه أمين
وان قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه
يزاد الربح لياخذ المالك راس ماله وما فضل فهو بينهما وان
نقص لم يضمن لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة
فقال وان قسم الربح وفسخت المضاربة والمال في يد
المضارب ثم عقداها فملك المال لم يتزاد او بقيت المضاربة
لانه عقد جديد وهي الحيلة النافعة للمضارب والبرهان
فصل في المتفرقات المضاربة لا تقصد بدفع كل المال
او بعضه تقييد الهداية ببعض اتفاق عناية الى المالك بعضاً

بمقتضى المضاربة لما مر وان اخذه اي المالك المال بغير امر
المضارب **وباع** واشترى بطلت ان كان راس المال نقداً
لانه عامل لنفسه **وان صار عرضاً** لان النقص الصريح حينئذ
لا يعمل فهو اولي عناية ثم ان باع بعروض بقيت وان تنقص
بطلت لما مر **وان اسافر ولو** ما فطعامه وشرابه وكسوته
وركوبه بفتح الرباي ما يركب ولو ثكراً وكلما يحتاج عادة اي في عادة
التجار بالمعروف **في ماله** لو صح حجة لافاسدة لانه اجبر فلا
تفقت لمستضع ووكيل ويشترى كافي وفي الاجير خلاف **وان عمل**
في المصر سواء ولد فيه واتخذ داراً **متفقته في ماله** كدوابه على
الظاهر اما اذا نوي الإقامة بمصر ولم يتخذ داراً فله النفقة بتلك
ما لم يأخذ مالا لانه لم يحتسب بماله ولو سافر بماله وماله او خلط
بأذن او بمالين لرجلين انفق بالحصة واذا قدم رد ما بقي مجمع
ويضمن الزائد علي المعروف فلو انفق من ماله ليرجع في ماله
ذلك ولو هلك لم يرجع علي المالك **وياخذ المالك قدر ما انفقته**
المضارب من راس المال ان كان ثمنه ربح فان استوفاه
وفضل شيئ من الربح **اقسمها** علي الشرط لانه ما اقتسمه يجعل
كالها لك والها لك يعرف الي الربح كما مر **وان لم يظهر ربح فلا شيء**
عليه اي المضارب **وان باع المتاع** من الاجرة حسب ما انفق علي
المتاع من الحلات واجرة السمسار والقصار والصباع و
نحوه مما اعتد منهم **وبقوله** البائع قام علي بكذا او كذا
يضم الي راس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة او حكماً
او اعتاده **التجار** كاجرة السمسار هذا هو الاصل نهائية لا يضم
ما انفق علي نفسه لعدم الزيادة والعادة مضارب بالنصف
يشري بالقها مر اي ثاباً وباعه بالقيت ويشري بها بعدا
فضاع في يده قبل نقدها البائع العبد غرم المضارب نصف الربح
ربحها وغرم المالك الباقي ويصير ربع العبد ملكاً للمضارب خارجاً
عن المضاربة لكونه مضموناً عليه ومال المضاربة امانة وبهها ساء
وباقية لها **وراس المال** جميع ما دفع المالك وهو القات وخمسائة
ولكن رابع المضارب في بيع العبد علي القيت فقط لانه شره بهما

ايداع **والقبول من المودع** مريحا كقبلت **او دلالة** كالو
سكت عند وضعه فاقبوله دلالة كوضع في ثياب في حمام مريحي
من الثياب وكقول له لرب الخايات ايت اربطها فقال هناك كانت
ايداعا خائنة وهذا في حق وجوب الحفظ اما في حق الامانة فتم
بالاجاب وحده حتى لو قال للغاصب او دغتك المصوب برأ
عن الضمان وان لم يقبل اختيار **وشرطها كون المالك قابلا**
لاشبات اليد عليه فلو اودع الأبق او الطير في الهوي لم
يضمن **وكون المودع مكلفا بشرط الحفظ عليه** فلو اودع
صبيا فاستهلكه مام يضمن ولو عبدا مجورا فضمن بعد عقده
في امانته عند احكامها مع وجوب الحفظ والاداع عند الطلب
واستحباب قبولها **فلا تضمن بالهلاك** الا ان اكانت الوديعة
باجرا شبهة معزيا للزيلي **مطلبا** امكنت التحرز ام لا هلك معها
شيء ام لا الحديث الدار قطني ليس علي المستودع غير العسل
ضمان **واشتراط الضمان علي الامين** كالحامي والخائني
باملل به يفتي خلاصة وصدر الشريعة **واللهودع حفظها**
بنفسه وعياله وهم من يسكن معه حقيقة او حكا
لا من يورث فلو دفعها الولده المميز ورز وحينه ولا يسكن معها
ولا يفتي عليها لم يضمن خلاصة وكذا الودع ففعلها زوجها لان العبرة
للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبران معا عيني **وجازيت في عياله**
الدفع الي من في عياله ولو نهاه عن الدفع لبعض من في
عياله خذ فع ان وجد به امنه ان كان له عيال غيره بت ملكه **ضمن**
والالا وان حفظها بغيرهم فممت وعن محمد ان حفظها
بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه وشريكه مفا وضنة وعنانة
جاز وعليه الفتوى بت ملك واعتمده بت المال وغيره واقره
المصنف **الاذا خاف الخرق او الخرق وكان غالبا يحيط**
فلو غير محيط فممت فسلها الي جاره او الي فلان آخر
الاذا احكته ففعلها من في عياله او القاها فوفقت في
البحر ابتداء وبالتدريج ضمن زليهي **ثان ادعاه اي**
الدفع لجاره او فلان آخر **في العلم وقوعه** اي

اي الخرق **ببينه** اي بدار المودع **والايعلم** وقوع الخرق في داره
لا يصدق الا ببينة فحصل بين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق
وبالله التوفيق **ولو منع المودع بيعته فلهما بعد طلبه** لرد وبعث
فلو حملها اليه لم يضمن بت ملك بنفسه ولو حكا كوكيله بخلاف
رسول ولو بعلامة منه علي الظاهر **قادر علي تسليمها فممت**
والا كان عاجزا او خاف علي نفسه او ماله كات مديونا معها
بت ملك **لا يضمن كطالب الظالم** **فلو كانت الودعة سيفا**
اراد صاحبها ان ياخذها ليضرب به رجلا فله المنع ممت
من الدفع الى ان يعلم انه ترك الموضع الاول وان يتوقع به علي وجه
مباح جواهر **كالوادعت امرأة كتابا فيه اقرار منها للزوج**
بمال او بقبض مهرها منه فله منع منها لئلا يذهب عن
الزوج خائنة **ومنه** اي من المنع ظلمها **موتة** اي موت المودع **بجهلا**
فانه يضمن فتصير دينا في تركته الا ان اعلم ان وارثه يعلمها فلا
ضمان ولو قال الوارث انا فعلتها وهلكت صدق هذا
الا في مسئلة وهي ان الوارث اذ ادل المسارق علي الودعة
لا يضمن والمودع اذ ادل ضمن خلاصة الا ان امنعه من الاخذ
حال الاخذ **كافي ساير الامانات** فانها تنقلب مضمونة بالموت
عن تجهيل كشريك ومفا وضنه الا في عشر علي ما في الاشياء
منها **ناظر اودع غلات الوقف ثمرات جهلا** فلا يضمن
قيد بالغللة لان الناظر لو مات جهلا البدل ضمنه اشياء
اي لثمت الارض المستندلة **قلت** فلعين الوقف
بالاولي كالدراهم الموقوفة علي القول يجوز له قالة المص
واقره ابنه في الزواجر وقيد بموته بختا بالحياة فلو مرض وخو
ضمن لتمكنه من بيعها فلما كانت مانعا لها ظلمها فيضمن ورد
ما بحث في انفع الوسائل فتشبه ومنها **مات جهلا لاموال**
اليتامي زاد في الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه
لو وضعها في بيته ومات جهلا ضمن لان مودع بخلاف ماله
اودع غيره لان المقاضي ولاية ايداع مال اليتيم علي المعتمد
كافي تنوير البصائر **سلطات اودع بعض القيمة**

عند غارت ثمن مات مجهلا وليس منها مسئلة احد المتقاولين
علي المعتمد لما نقله المص هنا وفي الشركة عن وقف الخانية ان الصواب
ان يضمنت نصيب شريك بموت مجهلا وخلافه **خطا قلت**
واقره محشوها فيبقى المشتبه تسعة فليحفظ وزاد الشربلالي
في شرحه للموهباينة عن العشرة تسعة الحمد ووصيه وصي القا
وستت من المحجورين لان الحجر يشمل سبعة فانه يصغر ورق
وجنون وغفلة وديت وسفر وعنة والمعتوه كصبي وان بلغ
ثمن مات لا يضمن الا ان يشهد وانها كانت في يده بعد بلوغه
لزوال المانع وهو الصبا قال ان الصبي والمعتوه ماذونا لهما
ثمن مات قبل البلوغ والافاقه ضمنا كذا في شرح الجامع الوجيز
قال فبلغ تسعة عشر ونظلمها عا طفا علي بيتي الوهبائيتين
وكل اميت مات والعين تخصر وما وجدت عينا قد نيا يصبر
سوي متولي الوقف ثمن مفاوض ومودع مال اليتيم وهو المور
وصاحب دار القتل الرجح مثل ما لو القاه ملاك بها ليس بشعر
كذا ولدجد وقاض وصيهم جميعا ومحجور فوارث يسطر
كذا لو خلطها المودع بنفسها او بغيره مال او مال اخرب كمال
بغير ان المالك بحيث لا تميز الاطعمة كخضرة بشعر ودرهم
جياذ بزوف مجتبي فان **انتهى** كاشتركا شركة ملاك **كما**
لو اختلطت بغير صفة كانت انشق الكيس لعدم التعدي
ولو خلطها بغير المودع ضمن الخاط ولو صغير ان يضمن
ابوه خلاصة **ولو انفق بعضها فرد مثله فخلطه بالباقي**
لا يميز معه ضمن الكل خلط ماله بها خلط باقي التميز وانفق ولم
يرد او ادع ورد تعيين فانفق احدهما **ضمن** ما انفق فقط
مجتبي وهذا اذا لم يضره التبعض **وانما تعدي عليها فليس**
ثوبها او ركب دابتها واخذ بعضها **ثم رد** عينه الي يده **ففي**
قال التعدي زال ما يودي الي الضمان اذا لم يملك من نيته
العود اليه اشباه من شروط النية **بخلاف المستعير والمستاجر**
فلو زال له لم يبرأ لعلها لنفسها بخلاف مودع ووكيل يبيع او يحفظ
او اجارة او اشجار ومضارب ومستبضع وشريك عانا او

لعمري جليلي
وخرج الابواب ولو خلط بورد يضمنه لان زبيب ويعكس شريك
فمنها لا يستهلا كذا بالخلط كذا لا يباح تناولها قبل اد الضمان

او مفاوضته ومستعير رهن اشباه والخاصة ان الامن اذا
تعدى ثمن ازال لا يزول الضمان الا في هذه المسئلة لان يد كيد
المالك ولو كذب به في دعواه للوفاق والقول له وقيل للمودع عمداية
وخلاف اقتداره بعد جحود اي جحود الايداع حتي لو ادعي
هبة او بيعا لم يضمن خلاصة وقيد بقوله **بعد طلب ربه**
ردها فلو سال عن حالها فجدد ها فهلك لم يضمن **بحر**
وقيد بقوله **ونقلها من مكانها وقت الانكار** اي حال
جحودها لانه لو لم ينقلها وقت فهلك لم يضمن خلاصة وقيد
بقوله **وكانت** الودبعة **منقول** لان العقار لا يضمن بالجحود عندها
خلافا لمحمد في الاصح غصب الزيلعي وقيد بقوله **ولم يكن**
هناك من يخاف عليها فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ
وقيد بقوله **ولم يحضرها بعد جحودها** لانه لو جدد هاتم احضرها
فقال له ربه اودعها وديعة فان امكنا اخذها لم يضمن لانه ايداع
جد يد والاضمنها لانه لم يتم الرد اختيار وقيد بقوله **لما لكها** لانه
لو جدد ها لغيره لم يضمن لانه من الحفظ فان امتت هذه الشروط
لم يبرأ باقتداره الا بعد جد يد ولم يوجد **ولو جدد ها ثم ادعي**
ردها بعد ذلك او برهن عليه قبل ويري كمالو برهن
انه رد ها قبل الجحود وقال غلطت في الجحود **ونسيب**
او غلظت اي **دفعتها** قبل برهانها ولو ادعي حلا كها قبل جحوده
حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل بري وكذا العارية
منها ويضمن قيمتها يوم الجحود ان علم والا في يوم الايداع عمداية
بخلاف مضارب جدد ثم اشترى لم يضمن خائفة **والمودع له السفر**
بها ولو لها سجد **رد عند عدم نهي المالك وعدم الخوف عليها**
بالاخراج فلو نفاها او خاف فان لم يد من السفر والافان سافر
بنفسه ضمنه وباهله لا اختيار **ولو ادعي بثلثا او قهيا**
لم يجز ان لم يدفع المودع الي احد ها **حقلة في غيبة صاحبه**
ولو دفع هل يلزم في الدبر رنعم وفي العدر الاستحسان لان كان هو
المختار فان **اودع رجل عند رجلين** ما يقسم اقتسماه **وحفظ**

كل نصف كرتين مستقيمتين ووصيتين وعدلي رهن و
 شرا ولو دفعه احد هما الي صاحبه ضمنت الدافع بخلاف ما لا يقم
 لجوار حفظ احد هما باذن الآخر ولو قال لا تدفع الي عيالك
 او احفظ في هذا البيت فدفعها الي ما لا بد منها وحفظها
 في بيت اخر من الدار فان كانت الدار مستوية في الحفظ
 او اخر لم يضمن ولا ضمنت لان التقييد مفيد ولا يضمن
 مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها
 وان قبلها لاضمان ولو قال اهلك هلك عند الثاني وقال بل
 ردها وهلك عند ي لم يصدق وفي الغصب منه يصدق
 لانه أمين وفي المجني القصار ان غلط ندفع ثوب رجل الي غيره
 فقتله فكلاهما ضامن وعن محمد اصاب المودع شيئا
 فامر المودع رجلا ليعالجها فعطبت من ذلك فلو بها تضمين
 من شاكلت ان ضمنت المعالج رجع على الاول ان لم يعلم انها
 لغيره والا لم يرجع انتهى **خلاف مودع الغاصب** فيضمن
 اياها وان اضمت الموصي رجع على الغاصب وان علم علي
 الظاهر رد رخلا فالما نقله الفهستائي والباقي والبرجندي
 وينبرهم قنينة مع الف ان عي رجلا كل منهما ان له اودعه
 اياه نقل عن الحلف لها فهو لها وعليه الف اخرينها ولو
 لاحدها ولكل للاخر فالالف لمن نكله له دفع رجل الفاق قال
 ان دفعها اليوم الي فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن
 ان لا يلزمه ذلك كما لو قال ارحل الي المودع بعت فقال ولم يفعل
 حتى مضى اليوم وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التحلية
 عمادية قال رب المودع بعت للمودع ادفع المودع الي فلان
 فقال دفعته وكذب في الدفع فلان وضاعت المودعة
 صدق الموك مع مينة لانه أمين سراجية قال المودع
 لا ادري كيف ذهبت تلك الف لايضمن علي الاصح
 كما لو قالت ذهبت ولا ادري كيف ذهبت فان
 القول قوله بخلاف قوله لا ادري اضاعت ام لا تضع
 ام لا ادري وضعتها او دقتها في داري او موضع اخر فانه

لم يضمن ولو لم يبين مكان المودع فيه لايضمن وتامر
 في العمادية والله اعلم **فروع** هدد المودع او الوصي
 علي دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه او عضوه فدفع ولم
 يضمن وان خاف الحبس او القيد ضمنت وان خشي اخذ
 ماله كله فهو عذر كالكفارات هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عمادية
 خيف المودع بعت الفساد دفع الامر الي الحاكم ليبعده ولو لم يدفع
 حتى فسد فلا ضمان فلو اتفق عليها بلا امر قاض فهو متبرع
 فممن محض المودع بعد اذ الرهن فملك حالة القراءة فلا
 ضمان له لانه له ولا تصرف صيرفية قال وكذا لو وضع
 السلاح علي المنارة وفيها اودع صكا وعرف ان بعض
 الحقوق ومات الطالب وانكر الوارث الا ان احسن المودع
 الصك ابداء في الاشياء ولا يبرأ المديون المبيت بدفع
 الدين الي الوارث وعلي المبيت دين ليس للسيد اخذ
 وديعة العبد العامل لغيره لا اجد له الا الوصي والناظر
 اذا عملا **قلت** نعلم منه انه لا احد للثاني المستف
 اذا حيل عليه المستحقون فليحفظ وفي الوهبانية
 مودع الف مقربا ومقايضا وريح القراض الشرط جاز ويجوز
 وان يدعي ن والمال قرضه وخمسة مائة ضرب المال قد قيل اجد
 وفي العكس بدل لريح ما ليقول قولم كذلك في الاضلاع ما يتغير
 وان قال قد ضاعت من البيت يبيع ويشتري فقد يتصور
 وتارك في قوم الامر صحيحة تراحو وراحت يضمن المتأخر
 وتارك نشر الصوف صيفا فقد يضمن قرض الفار بالعكس ويؤثر
 اذا لم يسد الثقب من بعد علمه ولم يعلم الملاك ما هي تنقذ
قلت بقي لو سدها مرة فقطح الفار وافسده لم يذكر
 وينبغي تفصيله كما مر فتدبر انتهى والله اعلم **كتاب العارية**
 اخوها عن المودع بعت لان فيها تملكا وان اشرك في الامانة
 النيابة عن الله تعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون الاحتاج
 كالقرض فلذا كانت الصدة قة بعشرة والقرض بمائة عشرة
 هي لغة مشدودة وتخفف اعارة الشيء قاموسي وشرعا

علي

هذا

ظهر

تمليك النافع مجاناً افاد بالتمليك لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا وحكمها كونها امانة وشرطها قابلية المستعار للانتفاع وخلوها عن شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح في العارية بجواز اعادة المشاع وايداعه وبيعها يعني ان جهالة العيت لا تقضي الجهالة لعدم لزومها وقالوا علف الدابة على المستعير وكذا انقضية العبد اما كسوته فعلى المعير وهذا اذا اطلت الاستقارة فلو قال المولى خذه واستخدمه من غير ان يستعيره فنقضته على المولى ايضا لانه ودود يعة **وتفصح باعترتك** لانه صريح **واملكتك ارضي** اي غلتها لانه صريح مجاز من اطلاق اسم المحل على الحال **ومفختك** بمعنى اعطيتك **تؤبي او جاري يتي** هذه وحملتك على دابتي هذه **ادام يرد به الهبة** لانه صريح فيقيد العارية بالانينة واهبة بها **واخذ منك عدي** واجرتك داري شهرا **مجاناً وداري** مبتدأ **لك** خبر بمبتدأ اي بطريق السكني **وداري لك** عربي مفعول مطلق اي امرتك لك عربي سكاني يتميزه يعني جعلت سكنها لك مدة عربي ولعدم لزومها يرجع **المعير يتي شا** ولو موقتة او فيه ضرر فتبطل وتبقى العيت باجر المثل كمن استعار امانة لترضع ولده وصار لا ياخذ الا ثديها فلم اجز المثل الى الفطام وتماه في الاشياء ومنها معزيا للقيية تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جداره فوضعهما ثم باع المعير الجدار ليس للمشتري دفعها وقيل نعم الا اذا اشترطه وقت البيع **قلست** وبالقييل جزم في الخلاصة والبراري وغيرها وانتمده بحشيتها في تنوير البصائر ولم يقتضيه بن المص فكان ارتضاها فلم يخط **ولا يفتت بالهلاك من غير نقد** وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للجوهرة **ولا توجر ولا ترهت** لان الشيء لا يتضممت ما فوقه **كالود يعة** فانها لا توجر ولا ترهت بل ولا تؤدع ولا تقار بخلاف العارية على المختار واما المستوجر فيؤجر ويؤدع ولا يرهن واما الرهن فكان العديعة وفي الوهبانية لا يملكها فيها تمليكاً لغيره بدون

سكاني م

بدون اذن سوى قبضها ولا مقلها وقال **وما لك امر لا يملك بدون** امر وكيل ومستعير وموجد ركوها وليس فيها مضارب **ومرتهت ايضا وقاض يومر** **ومستودع مستفيع ومزارع** ان لم يكن من عند البدر يذن **قلست والعاشرة** **وما للمساقي ان يساقي غيره** وان اذن المولى لم ليس ينكر **فان اجر المستعير اوجرت فهلك** **فمنه المعير للتقدي** **ولا رجوع له للمستعير علي احد** لانه بالضممان ظهر ان اجر ملك نفسه وتصدق بالاجرة خلافا للثاني **اوضعت المتاجر** سكت عن المرتعت وفي شرح الوهبانية لا يملك ان يرهت فيهنن ولما لك الخيار ويرجع الثاني على الاول **ويرجع المتاجر** **علي المستعير ان لم يعلم بالنعارية في يده** دفع الضرر العذر **ولم ان يعير ما اختلف استعماله او لان لم يهين** **المعير متفعا ويعير ما لا يختلف ان عيت** وان اختلف للتفاوت وعزاه الجواهر **ومثل** اي كالمعار **الموجر** وهذا عند عدم النهي ولو قال لا تدفع لغيرك تدفع فهلك ضمنت مطلقا خلاصة **فان استعار دابة واستاجر حمارا مطلقا** بالانقييد **يحل** ما شا **ويبيع له المحل ويركب عملا بالمطلق** **وايا غفل ولا تقين** **مردا وضمت بغيره** ان عطيت حتى لو ليس او ركب غيره لم يركب نفسه بعد هو الصحيح **كافي فان اطلق المعير او الموجر الانتفاع في النوع والوقت انتفع ما شا اي وقت شاملا من وان قنده بوقت او نوع او بها ضمت بالخلاف الي شهر فقط لا الي مثل او خير **وكذا انقييد** **الاجارة بنوع او قدر** مثل العارية عارية التمين والمكيل والموزون والعقد المتقارب عند الاطلاق فرض ضرورة استهلك عينها **فيهنن** المستعير بهلاكها قبل الانتفاع لانه فرض حتى لو استعارها ليعير الميزان او يزيث الدكان كان عابدا ربي ولو اعادة وصحة تريد فترض ولو بينهما ما سطرنا باحة تفصح عارية السهم ولا يهنن لان الراي يجري**

م لروا هر

مجري المالك صير فيته ولو اعار ارضاً للبناء والفرس مع العلم
بالمنفعة ولو ان يرجع متى شاها تقدر انهاء غير لازمة ويكفيها
قلعها الا اذا كانت فيه منفعة بالارض فيتركها بالقيمة
مقتلوعين لئلا تلف ارضه وان وقتت العارية فرجع قبله
كله قلعه **وضعت** المعبر المستعار **ما نقص** البناء والفرس
بالقلع بان يقوم قايماً الى المدة المضروبة وتعتبر القيمة يوم
الاسترداد **وان استعارها لغيرها لم تؤخذ منه قبلات**
يحصد الزرع وقتها او لا فتترك باجر مثل مراعاة الحقيقت
فلو قال المعبر اعطيك البذر وكلقتك ان كان لا ينبت لم يحز
لان بيع الزرع قبل نباته باطل وبعد كلامه فيه كلام انشا والي
المجواز في المفتي نهاية **وموتة الرد علي المستعير** ولو كانت
موقتة فامسكها بعد فهلك ضمنها لان موتة الرد عليه
بنهاية **وكذا الموصي لم بالخدمة موتة الرد عليه** وكذا الموصي
والفاسد والمرثقة موتة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم
هذه ان الاخراج بان رب المال والا فهو رد مستأجر او
مستعار علي الذي اخرج اجارة بزازية بخلاف شركة ومضاربة
وهي قضي بالرجوع **محتجتي وان رد المستعير الدابة مع**
عبد او ابيره مشاهرة او مع عبد ربها مطلقاً يقوم عليها
اولا في الاصح **او ابيره** اي مشاهرة كما مر فهلك قبل قبضها
رب لان اتي بالتسليم بخلاف نفيس كجوهره **وبخلاف الرد مع**
الاجنبي اي بان كانت العارية موقتة نصت مدتها
ثم يفتها مع الاجني لتعدي بالامساك بعد المدة **والا فالمستعير**
ملك الايداع فيما يملك الا بهتعارفة **من الاجني** يرفقي زليجي
فتعين حمل كلامهم علي هذا وبخلاف رد ودبعة ومقتوب الي دار
المالك فانه ليس بتسليم **وان استعار ارضاً ايضا للزراعة**
يكت المستعير انك اطلعته ارضك لارضها فيخصص
لئلا يعم البناء ونحوه **العبد الماذون يملك الاعارة والمحجور**
ان استعار واستهلك يضمن بعد العتق ولو اعار
عبد محجوراً عبداً محجوراً **مثل فاستهلكه ضمن** الثاني المال ولو

ولو استعار ان حيا فقتل ميباً فسرق الذهب **فمن اي من**
الذهب فان كان العبي يقطر حفظ ما عليه من الثياب لم
يضمن والا ضمن لان اعارة والمستعير يملكها **ومنعها** اي العارية
بين يدي فنام فضاغت لم يضمن **لجالس** لان لا يعد مضيقاً له
ومنع لو نام مضطجعا لتركه الحفظ ليس للاب اعارة فالطفل
لعدم البدل وكذا القاضي والوصي **طلب** شخص من رجل ثوب
عارية فقال له اعطيك هذا فلما كان الغد ذهب الطالب
واخذ به غيره **ان استعمل من ثوب الثور لامنات عليه**
خاتمة عن ابراهيم بن يوسف كنت في المحتجتي وغيره ان يضمن
جهذا بنته بجهذا مما يجهز مثلها ثم قال كنت اعرتها **الامتنع**
ان العرف مستتر بين الناس ان الاب يدفع ذلك بين
الناس **بلا اعارة لا يقبل قوله** اعارة لان الظاهر يكذب
وان لم يكت العرف كذلك او تارة وتارة **قال قول** له به يفتي كما
بما كان لو كان اكثر مما يجهز به مثلها فان القول له انفاقاً **والام**
وولي الصغير **كالاب** فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبي بعد الموت لا
يقبل الا بيينة شرح وحياتة وتقدم في باب المهر وفي الاشباه كل
امين ان عي ايصال الامانة الي مستحقها قبل قبوله بمنه **كالبيع**
ان ادعي الرد والوكيل والناظر ان ادعي الصرف الي الموقوف
عليهم يعني من الاولاد والفقر او امثالها واما ان ادعي الصرف
الي وضايف المرتد فله لا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف
كنت لا يضمن ما انكره بل يدفعه ثانياً مال الوقف كما بسطه
في حاشية اخي زاده **قلبت** وقد مر في الوقف عن
المولي ابي السعور واستحسنه المصن وقره ابنه فليحفظ
وسواك ان في حياة مستحقها او بعد موته **الا في الوكيل**
بقبض الدية ان ادعي بعد موت الموكل انه قبضه
ودفعه له في حال حياته **لم يقبل قوله** الا بيينة بخلاف الوكيل
بقبض العين كود بعة قال قبضتها في حياته وهلكت وانكرت
الورثة او قال دفعتها اليه فانه يصدق لانه ينفي الضمان عن
نفسه بخلاف الوكيل بقبض الدية لانه يوجب الضمان علي الميت

وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالتزاول والحيث **قلت**
وظاهره انه لا يصدق لافي حق نفسه ولا في حق غيره الموكل وحمل
عليه كلام الولوالجية فيتمثل عند الفتوي **فروع** اوصي
بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية كالأجارة تنفسخ بموت
احد ضمانات وعليه دين وعنده ودية بغير عينها فالتركة بينهم
بالخصص استأجر بغير الى ملكة فعلى الذها وفي العارية على
الذهاب والمجي لان ردها عليه استعار دابة للذهاب فامسكها
في بيته فهلكت ضمان لان اعارها للذهاب لا للمساكن استقرض
ثورا فاعار عليه الاتراك لم يضمن لان عارية تعرف استعار ارضا
ليبي ويسكن وان اخرج فالبنا للمالك اجرت لها مقدار السكنى
والبنا المستعير لان الاعارة تمليك بلا عوض فكانت اجارة
معنى وفسدت بجهالة المدة ولد الوشرط الفراج على المستعير
بجهالة العدل والحيلة ان يوجره الارض سنين معلومة بيد
المعلوم معلوم ثم يأمره باد الخراج منه استعار كتابا فوجد فيه
خطا اصلاحه ان علم رضي صاحبه **قلت** ولا يانم بتركه
الافي القرات لان اصلاحه بخط مناسب وفي الوهبانية
وسفر لاي اصلاح مستعيره يجوز اذا مولاه لا يئنا شر
وفي معا اي غير ليس يملكه اخذها في غير الرهات يصور
وهل واهب لا يت يجوز **وهل** مودع ما ضيع المال بخسر
كتاب الهبة وجد المناسبة ظاهري لغة التفضل
على الغير ولو غير مال وشرعا **تمليك الغير مجانا** اي بلا عوض لان
عدم العوض شرط فيه واما تمليك الدين من غير من عليه
الدين فان امره يقبض صحت الرجوعها الي هبة العين
وسبها ارادة الخير للواهب دينوي كعوضه ومحبته وحسن
ثنا اخروي قال الامام ابو منصور يجب على المودع ان يعلم ولده
الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان ان
حب الدنيا راس كل خطيئة نهاية وهي مندوبة وقبلها سنة
قال صلي الله عليه وسلم تهاد تخابوا **وشرائط صحتها في**
الواهب العقل والبلوغ والملك فلا تصح هبة صبي ورقيق

ورقيق ولو مكاتب وشرائط صحتها **في الواهب** بان يكون مقبوضا
غير مشاع **ميراث غير مقبول** كما يستصح وركنها الايجاب والقبول
كما سيجي وحكمها ثبوت الملك للموهوب **غير لازم** فله الرجوع والفسخ
وبعد صحت خيال الشرط فيها فلو شرط ان اختارها بعد
تفرقتها عنها وكذا لو ابراء صبح الا بطل الشرط خلاصة وحكمها
انها لا تبطل بالشرط والفاسدة فهبة عبيد عليان يقتصر تصح
ويبطل الشرط وتصح بايجاب كوهبت **ونخلت واطعتك هذا**
الطعام ولو ذكك علي المزاج بخلاف اطعتك ارضي فان رعايته
لرقيتها واطعام لفلتها **او الاضافة الى ما** اي جزء **يعبر به عن**
الكل كوهبت لك فزجها وجعلت لك لان اللام للتمليك بخلاف
جعلت باسمك فان لم يسم بهبة وكذا هي لك خلال الا ان يكون قبله
كلام يفيد الهبة خلاصة **وامررتك هذا الشيء وحننتك على هذه**
الدابة ناويا بالحل الهبة كما مر **وكسوتك هذا الثوب وداري**
كك هبت او عمري تسكنها لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير
لان الفعل لا يصح تفسير الاسم فقدا شار عليه في ملكه بان
يسكنه فان شا قبل مشورته وان شام يقبل **ولو قال تسكنني**
هبة **سكني او سكني هبة** بل تكون عارية وحاصلها ان
اللفظ ان ابتاعتم تلك الرقبة فهبة او المنافع عارية
او احتمل اعتبار البنية نوازل وفي الجرا عرته باسم ابني الا قرب
الصحة **وتصح بقول** اي في حق الموهوب لراما في حق الواهبة
فتصح بالايجاب وحده لان تبرع حتي لو حلف ان يهب عبده
لفلان فوهب ولم يقبل بر وعكسه حيث بخلاف البيع
وتصح بقبض بلا اذن في المجلس فان هذا كالفقوله فان
ختص بالمجلس **وبعد** اي بعد المجلس لا بالاذن وفي
الحيط لو كان امره بالقبض حيث وهبه لا يتقيد بالمجلس
ويجوز قبضه بعده **والمكنت من القبض كالقبض فلو**
وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق
لم يكن قبضها لعدم تمكنت من القبض **وان منوطا كان**
قبضها لمكنت منه فانه كالتخليص في البيع اختيار وفي الدرر

والمختار صحت بالتحلية في صحيح الهبة لافاسدها **ولو نهاه**
عن القبض **لم يبيع** قبضه **مطلقا** ولو في المجلس لان الصريح
اقوي من الدلالة **وتتم** الهبة **بالقبض** الكامل **ولو الموهوب**
شاغلا بملك الواهب لا مشغولا به والاصل ان الموهوب
ان مشغولا بملك الواهب منع تمامها وان شاغلا لافلو وهب
جرا بانيه طعام الواهب او دارا فيها متاعا ودابة عليها سرجه
وسلمها كذا لك لا تصح وبالعكس تصح في الطعام والمتاع والسرج
فقط لان كلامها على ملك الواهب لا مشغول به لا يشغل
بملكه غير واهب لا يمنع تمامها كرهت وصدرت لان القبض
شرط تمامها ونهاه في العمدية وفي الاشياء هبة المشغول
لا يجوز الا اذا هب الاب لطفله **قلت** وكذا الدار
المعارة والتي وهبتها لزوجها على المذهب لان المرأة ونهاه
عها في يد الزوج فصح التسليم وقد غيرت بيت الوهبانية
ومن وهبت للزوج دارا لها بها **متاع** وهم فيها تصح الحرر
وفي الجوهرية وحيلة هبة المشغول ان يودع الشاغل ولا عند
الموهوب له ثم تسلم الدار مثلا فتصح تسلمها متاع في يده في
متعلق بتم **حوزا مفرغ مقسوم ومشاع** لا يبيح متفعا
به **ان يقسم** كبيت وحرار صغيرين لانها لا تتم بالقبض
فيها لا يقسم ولو وهب **لشريك** او لاجنبي لعدم تقور القبض
الكامل كما في الكتب فكان هو المذهب وفي الصير فباعت
العتابي وقيل يجوز لشريك وهو المختار **فان قسمه وسلم**
بيع لزوال المانع **ولو سلمه شاغلا لا يملكه فلا يقبض** **نقرو**
فيه فيضمنه ويقبض تصرف الواهب **درر** ككت فيها عن
الفصول الهبة الفاسدة بعد الملك بالقبض وبه يفتي
ومثله في البرازية على خلاف ما صححه في العمدية ككت لفظ الفتوى
اكدت لفظ الصحيح كما بسطه المصنف مع بقية احكام المشاع
وهل للقريب الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر نعم
وتعقبه في الشرع بلانية بان غير ظاهر على القول المفتي به
من افادتها الملك بالقبض **فليحفظ** **والمانع** من تمام القبض

القبض **شيوع** **مقارن للعقد لا طاري** كانه يرجع في بعضها شايعا
عانه لا يفسد اتفاقا **والاستحقاق** **شيوع** مقارن لا طاري فيفسد
الكل حتى لو وهبت ارضا وزرعها فاستحق الزرع بطلت
في الارض لاستحقاق ان اظهر بالبينة كان مستندا اليه ما قبل الهبة
فيكون مقارنا لها لا طاري كما زعمه صدر الشريعة وان تعذر
الحال فتتم **ولا تصح هبة لبن في صرع وصوف علي غنم**
وتخل في لانه كشاع ولو فصله وسلمه جاز لزوال المانع وهل
يكفي فصل الموهوب بان الواهب ظاهر الرواية نعم **بخلاف**
دقيق في يرويه **هبة في سهم وسهم في لبن** حيث لا يبيع
اصلا لانه معدوم فلا يملك الا بعقد جديد **وملك** بالقبول **بلا قبض**
جديد ولو الموهوب في يد الواهب له ولو قبض او امانة لانه
حيث عامل لنفسه والاصل ان القبضين اذا تجانسا ناب
احدهما عن الاخر واذا تفاير ناب الاعلى عن الادنى لا عكسه **وهبة**
من له ولا يبيعه على الطفل في الجملة وهو كل على من يعوله فدخل
الاخ والعم عند عدم الاب لو في عيالهم **تتم بالعقد** ولو الموهوب
معلوما وكان في يده او يد مودعه لان قبض الولي ينوب
والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكفي فيه بالايجاب **وان**
وهب له اجنبي يتم بقبض وليه وهو احد اربعة الاب ثم
وصيه والجد ثم وصيه وان لم يكن في حجرهم وعند عدمهم
تتم بقبض من يعوله كعم **وامر واجنبي لو ملقا في حجرها والا**
لا لقوات الولاية وبقبضه لو مملوك يعقل التحصيل ولو بيع
وجود ابيه **يحتي** لانه في النافع المحض كالبالغ حتى لو وهب
اعمي لا نفع له وتلحقه موته لم يبيع قبوله اشباه **قلت**
لكن قال في البرجندي اختلف فيها لو قبض من يعوله والاب
حاضر فقبل لا يجوز والصحيح هو الجواز انتهى وظاهر القهستاني
ترجيحه وعزاه لفخر الاسلام وغيره على خلاف ما اعتمد المصنف
في شرحه وعزاه للخلاصة ككت مثله يحتمل بوصول ولو بامر
والاجنبي ايضا متامل **ومع رده** **طالحا** **كقول** **عمر** **اجنبي** فيها
حسانته له ولا يورثه اجر التولية ونحوه ويباح لوالديه ان يأكل

من مأكول وهب له وقيل لا انتهى فافادت غير المأكول لا يباح
لها إلا الحاجة ونصف هذا بالختان بين يدي الصبي فما يصلح له
كتاب الصبيات فالهدية له والافات المهدى من اقرب الاب
او معارفه فلا باب او من معارف الام فلا من قال هذا للصبي او لا
ولو قال اهديت للاب او للام فالقول له وكذا زفاف البنت
خلاصة وفيها اتخذ لولده او تلميذه ثيابا ثم اراد دفعها لغيره
ليس له ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ انها عارية وفيها لم يتي ثياب
يملكها بلسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفي الثانية لا بأس
بتفضيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذا في العطايا
ان لم يقصد به الاقرار وان قصد يسوي بينهم يعطى البنت
كالاب عند الثاني وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال
للولد جاز وان وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من طفله ولو بعوض
لانها تبرع ابتداء وفيها يبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع
الواهب في هبته **ولو قبض زوج الصغيرة** اما اليها الفة فلها **بعد**
الزفاف ما وهب لها صحيح قبضه ولو بحضرة الا في الصحيح
لنيابة عنه فصح قبض الاب كقبضها مبرز **وقبله** اي الزفاف لا
يصح لعدم الولاية **وهب اثاث دار الواحد** صحيح لعدم
الشيوع **وبقلبه** الكبيريت عند الشيوع فيها يحتمل القسمة اما ما لا
يحتلها كالبيت فيصح اتفاقا قيدا بكونه بيتا لا لكونه لو وهب
كبير وصغير في عيال الكبير ولا يثبت صغير وكبير لم يجر اتفاقا
وقيدنا بالمحبة لجواز الرهت والاجارة من اثنتين اتفاقا **وانا**
نصدق بعشرة دراهم او وهبها للفقير بيت صحيح لان
المحبة للفقير صدقة والمصدق بها وجه الله وهو واحد فلا
شيوع **للقنين** لان الصدقة على الغني هبة فلا تصح للشيوع
اي لا تملك حتى لو قسمها وسلمها **مع فروج** وهب لرجل بيت
درهما ان صحيحا مع وان مفسوشا لانه ما يقسم لكونه
في حكم العروض منه درهما فقال الرجل هبة لك احدها او
نصفهما ان استويا لم يجر وان اختلفا جاز لانه مشاع لا يقسم
وكذا لو وهب ثلثهما جاز مطلقا تجوز هبة جارية بين داره

لا

داره وبين دار جاره لجاره وهبة البيت من الجدار فهذا يدل
على كون سقف الواهب على الجارية او اختلاط البيت بحيطان
الدار لا يمنع صحة الهبة حتى انتهى **باب الرجوع**
في الهبة مع الرجوع فيها بعد القبض اما قبله فلا تنضم
الهبة **مع انتقام ما بعد الاثبات كره الرجوع** **تقربا** وقيل تنزيها
نهاية **ولو مع اسقاط وجه من الرجوع** فلا يسقط باستقاط
خاتمة وفي الجواهر لا يصح الا برأى الرجوع ولو صالحا من
حق الرجوع على شيء صحيح وكان عوضا عن الهبة لكت سيجي
اشتراطه في العقد **ومنع الرجوع منها** **حروف** **د مع خرقه**
اي الموانع السبعة الاثنية **بالزيادة** في نفس العين
الموجبة لزيادة القيمة المتصلة فان زالت قبل الرجوع كانت
مشب ثم شاخ لكت في الثانية ما في الفد واعتمد القهستاني فليتب
له لان الساقط لا يعود **لينا وغرس** ان عدا زيادة في كل
الارض ولو رجع ولو عدا في قطعة منها اشبع فقط **زاد**
ومث وجمال وخياطة وصبيغ وقصر ثوب وكبر صغير و
سماح اصم وابصار اعشى واسلام عيب ومدانة وعفو جناية
و تعليم قرآن او كتابة او قراءة ونقط مصحف باعرابه وحل
تمرث بغداد الى بلخ مثلا ونحوها وفي البرازية والخيل ان
زاد واخبر ا منع الرجوع وان نقص لا ولو اختلفا في
الزيادة ففي المتولدة ككبر القول للواهب وفي نحو بنا
وخياطة وصبيغ للموهوب له خاتمة وحاولي ومثله في المحيط
لكنه استثنى ما لو كان لا يثبت في مثله تلك المرأة **لا يمنع الزا**
دة المتصلة كولد وارث وعقر وثمرة ف يرجع في الاصل
لا الزيادة لكت لا يرجع بالام حتى يستغني الولد عنها فقستا
لكت نقل البرجندي وغيره انه قول ابي يوسف فليست له ولو
حملت ولم تلد هل للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال
الزيلعي نعم وفي الجوهرة مريض مد يوت بمستغرق وهب
امه فمات وقد وطئت ردها مع عقرها هو المختار **والميم**
موت احد المتعاقدين بعد التسليم فلو قبله بطل ولو

اختلفوا العين في يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المص
ما يسقط بالقول الموت **فصل في**
وكفارة ذية خراج ورابع: ضمانات لقتل هكذا انقذات **و**
وكذا هبة الجميع حكم سقوطها: بموت لما ات الجميع **مسألة** **و**
والعين العوض بشرط ان يذكر لفظا يعلم الواهب انه
عوض كل هبة **فان قال خذ هبة عوض هبتك او بدلها**
او في مقابلتها ونحو ذلك فقبضه الواهب سقط الرجوع
ولو لم يذكر ان عوض رجوع بكل هبة وكذا ايشترط فيه
شرائط الهبة كقبضه واقرار وعدم شيوع ولو الغرض
مجانسا او يسيرا وفي بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد
وهو خريف ولا يصح **للانسان ان يعوض من ماله عما وهب**
للمغير من ماله ولو وهب العبد التاجر ثم عوضه فلكل منهما
الرجوع بحره **ولا يصح تقويض مسلم من نصراني عن هبة**
نصراني او خنزير فليكن من المسلم ويشترط ان يكون العوض
بعض الموهوب **فلو عوض البعض عن الباقي لا يصح**
فله الرجوع في الباقي ولو الموهوب شيئين فعوضه احدهما عت
الاخر كان في عقدين صحيح والافلالا اختلاف العقد كاختلاف
العين والدرهم تنقبت في هبة ورجوع محتبي **ودقيق** **هبة**
يصالح عوضا عنها الحد وثالثا بالطحيت وكذا الوضيع بعض او
لت بعض السويق ثم عوضه مع خائنة **ولو عوضه ولد احد**
جاريتين موهبتين وجد ذلك الولد بعد الهبة امتنع الرجوع
ومنع العوض من من اخني ويسقط حق الواهب في الرجوع
اذا قبضه كبدل الخلع ولو التقويض بغير اذن الموهوب
لم ولا رجوع ولو بامر الا اذا كان عوض عين علي اني ضمانت
لعدم وجوب التعريض بخلاف قضا الديت والاصل انه كما يطا
لب بد الانسان بالحبس **والملازمة** يكون الامر بادا به
مشتا من غير اشتراط الضمانات وما لا فلا الا اذا بشرط
الضمانات فله يريه **فان لم يضمن** فلو امر المديون رجلا بقضائه
رجوع عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه يخرج عن الاصل ماله

قال انفق علي بناداري او قال الاسير اشترى ماله يرجع
عليه فيها بلا شرط رجوع كفالة خائنة مع انه لا يطالب بهما
لا بحبس ولا بملازمة فتأمل **وان استحق نصف الهبة رجوع**
بنصف العوض **وعكس الامام يرد ما بقي** لانه يصلح عوضا
ابتدأ لكنه تجيز ليقسم العوض ومراده العوا العين المشروط
كما سيجي فيوزع البذل علي البذل خفاية **كما لو استحق**
كل العوض حيث يرجع في كلها ان كانت قائمة بمثلها **الا ان**
كانت هالكه **كالواستحق** العوض وازدادت الهبة لم
يرجع خلاصة **وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع**
في جميع المعوض هالكه وهو مثلي وبقيته ان **فيها غايه**
ولو عوض النصف يرجع بام **يعوض** ولا يغير الشيوع لانه
طارى **متن** **تقل في المحتبي** انه يشترط في العوض ان يكون
مشروطا في عقد الهبة اما اذا عوض بعده فلا ولم ار من صرح
به غيره وفروع المذهب مطلقة كما مر قد بر **والخاخر**
الهبة عن الموهوب بهبة الا اذا رجع الثاني فالاول الرجوع
سواء كان بقضا او رضا لما سيجي ان الرجوع فسخ حقي لوعادت
بسبب جديدي بان تصدق بها الثالث علي الثاني او باعها منه
لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجوع في الباقي لعدم المانع وتيد بالخروج
بقوله بالكلية بان يكون خروجه عن ملكه ثم فرع عليه بقوله
فلو ضحي الموهوب له بالشاة الموهوبة او نذر التصدق
بها وصارت لما لا يمنع الرجوع ومثله المتعة والقدان والنذر
محتبي وفي المنهاج وان وهب له ثوبا فجعله صدقة لله تعالى فلم
الرجوع خلافا للثاني **كالوز بها من غير تصحيت** **فله الرجوع**
اتفاقا **فرض** **عبد عليه ديته او جناية خطا فوهبه مولاه**
لغيره او لولي الجناية سقط الديت والجناية ثم لو رجع صح
استحسانا ولا يعقد الديت والجناية عند محمد ورواية عن
الامام كما لا يعقد النكاح كالمو وهبه لزوجها ثم رجع خائنة **والزنا**
الزوجية وقت الهبة **فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجوع**
ولو وهب لامرأة لا كفارة انتهى **فسرع** لا تصح

م فكذا بقا
م ض

هبة المولي لام ولده ولو في مرضه ولا تتقلب وصية ان لا يد
 للمجور اما الواصي لها بعد موته تصح لعقبتها بموته فيسلم لها كافي
والقاف القرابة ولو وهب لذي محرم منه نسبا ولو
ن ميا او مستامنا لا يرجع شئني ولو وهب لمحرّم بلا رحمة
كاخير رضاها ولو بين عمه لمحرّم بالمصاهرة كالمهات النساء
والربايب واخير وهو عيد الاجنبي او لعبد اخيه رجوع ولو
كان اي العبد ومولاه فان رحمة محرم من الواهب فلا رجوع
فيها اتفاقا علي الاصح لان الهبة لا يهملها وقعت تمنع الرجوع
فرع وهب لاختيه واجنبي ما لا يقسم فقبضه له
 الرجوع في حقه الاجنبي لعدم المالك ذكر **والها هلاك العين**
الموهوبة ولو ادعاه اي هلاك صدق بلا حلف لا ينكر الرد
فان قال الواهب في هذه العين حلف المنكر انها ليست
هذه خلاصة كالحلف الواهب ان الموهوب له ليس باخير
ان ادعي الاخ ذلك لانه يدعي سبب النسب خائفة ولا
 يصح الرجوع **الا بترافيهما او بحكم القاضي** للاختلاف فيه
 فيضمن بمنعه قبل القبض لا قبله **وان ارجع احدهما بقضاه او**
 رضا كان **فسخا** لعقد الهبة من الاصل واعادة ملكه القديم
 لاهبة الواهب فلهذا **لا يشترط فيه قبض الواهب ومع**
الرجوع في الشايع ولو كانت هبة لما صح **والواهب رده علي**
بايعه مطلقا بقضاه او رضا بخلاف الرد بالعيب بعد القبض
بغير قضاه لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ نا
 فترقائهم امرهم بالفسخ من الاصل ان لا يترتب علي العقد اثر في
 المستقبل لابطالات اثره اصلا والاعاد المنفصل الي ملك الواهب
 برجوعه فصول **اتفا** الواهب والموهوب **له علي الرجوع**
في موضع لا يصح رجوعه من المواضع السبعة السابقة **كالهبة**
لقرا بته جاز هذا الاتفاق منها جوهرية وفي المجنبي لا يجوز الاقالة
 في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل
 يفسخ الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه ولو وهب الدية
 الطفل المديون لم يجز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان

بطلان الرجوع لما منع ثم زال لما منع عاد الرجوع **تلفت العين الموهبة**
واستحقها مستحق وضمت المستحق الموهوب له لم يرجع علي
الواهب بما ضمت لانها عقد متبرع فلا يستحق فيه السلامة
والاعارة كالهبة هنا لانها قبض المستعير كان لنفسه ولا
 غرور لعدم العقد ونظامه في الهبة **وان اوقعت الهبة**
بشروط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض
في العوضين وسقط العوض بالشيوع فيما يقسم بيع انته
 فترد بالعيب وخيار الروية ويؤخذ **بالشفعة** هذا اذا
 قال وهبتك علي ان تعوضني كذا اما لو قال وهبتك بكذا فهو
 بيع ابتداء وانتهى وقبض العوض يكونه معينا لانه لو كان مجهولا بطل
 اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهى **فرع** وهب الواقف
 ارضا بشرط استبدالها بشرط عوض لم يجز وان شرط كان
 كبيع ذكره الناصحي وفي الجمع واجاز محمد هبة مال طفل بشرط
 عوض مساو ومعناه **قيل** يحتاج قولها الي الفرق
 بين الوقف ومال الصغير **فصل في مسائل متفرقة**
وهب امه الاجلها او علي ان يرد لها علي او يعقها او
يستولدها او وهب دار علي ان يرد شيئا منها ولو معينا
كثلث الدار او ربعها او علي ان يعوضني في الهبة والصدقة
شيئا منها محتلا هبة وبطلان الاستثناء في الصورة الاولى وبطل
الشرط في الصورة الثانية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل
 بالشروط ولا تنس ما من شرط اشتراط معلومية العوض **اعتق**
ملا امته ثم وهبها مبيع ولود برعائه وهبها لم يصح لبقا
للجل علي ملكه فكان مشغولا به بخلاف الاول **كالا يصح تغليق الابرا**
عن الدين بشرط محض كقول له يورثك اذا اجاعد وان مت بفتح
 التافان **بري من الدين** وان مت من مرضك هذا وان
 مت من مرضي فانك تمل من مهري فهو باطل لان مخاطرة وتعليق
الا بشرط كاي ليكون تنجيرا كقول له يورثك ان كان لي عليك دين
 ابرائك عند صح وكذا ان مت بضم التافان بري او في حل جاز
 وكان وصية حانية **جاز الهري** للمهر له ولو رثته بعد لطلان

الشرط لا يجوز **الرفي** لانها تعليق بالخطر وادالم تصح تكون
عارية شتمني حديث احمد وغيره من امر عمري فهي مضمرة
في حياته وتمامه لا ترقبوا فمت ارقب شيئا فهو سبيل الميراث
بعث الي من امرتها ما هدايا اليها وبعثت هي لرايضا هدايا
عوضا للهبة صرحت بالعوض او لا ثم **افتراق بعد الزفاف**
وادعي الزوج انه عارية لاهبة وحلف **فاران الاسترداد**
وارادت هي الاسترداد ايضا **يسترد كل منهما ما اعطى**
ان لاهبة فلا عوض ولو استهلك احد هما ما بعث الاخر منهما لان
من استهلك العارية ضمنها خاتمة **هبة الدين من عليه**
الدين وبراءة عنه تتم من غير قبول ان الم يوجب انفساخ
عقد صرف او سلم لك يترد بالرد في المجلس وغيره لما فيه من
معنى الاسقاط وقيل يتقيد بالمجلس كذا في العناية لك في
الصيرفة لو لم يقبل ولم يرد حتى افتراق ثم بعد ايام رد لا يترد
في الصحيح لك في لجنتي الاصح ان الهبة ~~مطلقة~~ ملكك والبراءة
اسقاط **فليك الدين من ليس عليه الدين باطل**
الا في ثلاث سواها ووصية **وان اسلم** اي سلط المملك غير
المديون **علي قبضه** اي المدين حينئذ ومنه ما لو
وهبت من ابنها علي ابيه فالمعتمد الصحة للتسليم ولنقرع
علي هذا الاصل لو قضى دين غيره علي ان يكون له لم يجوز لو
كان وكيله بالبيع فصولين وليس له منه ما **ان اقر الد ايت**
ان الدين لغلات وان اسمري كتاب **الدين عارية** حيث
صح اقتراوه لكونه اخرا لا غليكا فلا يقوله قبضه من ازية وتمامه
في الاشياء من احكام الدين وكذا لو قال الدين الذي لي علي
غلات لغلات بن ازية وغيرها **قلت** وهو مشكل لانه
مع الاضافة لنفسه يكون تملكه وتلك الدين من ليس عليه
باطل فتأمل وفي الاشياء في قاعدة تصرف الامام معزيا بالصالح
البنازية اصطلاحات يكتب اسم احد هما في الديوان في العطا
من كتب اسم الخ **والصدق كالهبة** بما مع التبرع وحينئذ لا
تصح غير مقبوضته ولا في مشايخ يقسم **ولا رجوع فيها** ولو علي غني

بغير لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال
الواهب هبة وقال الاخر صدقة فالقول للواهب خاتمة
فروع كتب قصة الي السلطات يسأله تملك ارض
محدودة وامر السلطات بالتوقيع فكتب كانه جعلها ملكا له
هل يحتاج الي القبول في المجلس لقياس نعم كنت لما تقدر الوصول
اقيم السؤال بالقصة الي مقام حضوره اعطت زوجها مالا بسؤاله
ليتوسع فظفر به بعض غرما هبات كانت وهبته او اقترفته
ليس لها ان تسترد من الغريم وان اعطته ليتصرف فيه
علي ملكها فلها ذلك لانه دفع لابنه مالا ليتصرف فيه ففعل وكثر
فمات الاب ان اعطاه هبة فالحل له والاميراث وقام في جواهر
الفتاوي بعث اليها هديته في اناهل بياح اكلها فيدان كان
ثرياً ونحوه مما له حوله الي انا اخذ ذهباً لذته بياح والافات
بينهما انبساط بياح ايضاً والافلا دي قوما الي طعام وفوقهم
على اخوته ليس لاهل خوات مناوله اهل خوات اخر ولا اعطاه
سائل وخادم وهبة لغير رب المنزل ولا كلب ولولرب البيت
الا ان بناوله الخبز المحترق للاذن عادة وقام في الجوهرة وفي
الاشياء لا جبر على الصلاة الا في اربع شفعة ونفقة زوجة
وعين موصي بها ومال وفق وقد حررت ابيات الوهبانية
علي وفق ما في شرحها للشر بن لاي فقلت
وواهب دين ليس يرجع مطلقاً وبرا ذى نصف يصح المحرر
علي حجبها او تركه ظلمة لها ان او هبت مهر ولم يزوج
معلق تعليق ببراءة مهرها وانكاح اخري لم يرد فيظفر
وان قبضت الانسا مال مبيعة خابرا منه يوخز كالدين اظهر
ومن دون ارض في البنا صحيحة وعندي فيه ونفقة فجر
قلت وجه توقي نصريحهم في كتاب الرهن بان رهن
البنادون الارض وعكسه لا يصح لانه كالشايخ فتأمل واشتريت
بأظهر لما في العمدية من جواهر زاده انه لا يرجع واختاره
بعض المشايخ اي بنكاح ضررها لانه لم يرد له الا بطله
فلا حث فليحفظ انتهى والله اعلم **كتاب الاجارة**

قدم الهبة لانها تمليك عين وهذه تمليك منفعة **في** لغة اسم للابوة
وهو ما يستحق علي عمل الخير ولذا يدعي به يقال اعظم الله اجرتك
وشرعا **تمليك نفع** مقصود من العين **بعوض** حتى لو استاجر
ليتمهل بها او دابة ليحبسها بين يديه او دارا ليسكنها
او عبدا او داهم وغير ذلك لا يستعمل بل ليظن الناس انه له
فالاجارة فاسدة في الكل ولا اجزله لانها منفعة غير مقصودة
من العين بزيادة وسيجي **وكما يصح ثنا** اي بدلا في العيب
البيع **صالح اجرة** لانها تمت المنفعة اذا اختلفا كما سيجي **وتعقد**
باعتك هذا الدار شهرا بكذا لان العارية بعوض اجارة
بخلاف العكس **او وعتك** او اجرتك **منافعا** شهرا بكذا فانها
ركنها الايجاب والقبول وشرطها كون الاجرة والمنفعة معلو
متين لان جهاتهما تقضي الي المنازعة وحكمها وقوع الملك في
البدلين ساعة فساعة وهل يتعقد بالتعاطي فظاهر الخلاصة
نعم ان علمت المدة وفي ليزارية ان قصرت نغم والا لا يعلم
النفع ببيان المدة كالسكنى والزبارة مدة كذا اي مدة كانت
وان طالوت ولو مضافة كاجرتكها غدا او للموخر بيعها اليوم
وتبطل الاجارة بدفعي خائبة ولم تزد في الاوقاف على ثلاث
سنوات في الضياع وعلى سنة في غيرها كما مر في بابها والخيلة ان
يعقد عقود متفرقة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه تابع
لالباقى لانه مضاف فله يتولي فسخ خائبة وفيها لو شرط الواقف
مدة نفع الا اذا كانت اجارتهما اكثر نفعها فيوجرها القاضي لا المتولي
لان ولايته عامة **قل** وقد منافي الوقف ان الفتوي
علي بطلان الاجارة الطويلة ولو بعقد وسيجي متبا فليراجع وليحفظ
فلو اجرها المتولي اكثر لم يصح الاجارة وتفسخ في كل المدة لان العقد
ان افسد في بعضه فسد في كله فتاوي قاري اهداية ورحم المص
علي ما في انفع الوسائل وافاد فساد ما يقع كثيرا من اخذ الوقف
او التيمم مساقات فيستأجر داره الخالية من الاشجار بمبلغ كثير
ويساقي على شجاره بسهم من الف سهم فالخط ظاهري في الاجارة
لا في المساقات ففاده فساد المساقا بالاولي لان كلا منهما عقد

عقد علي حدة **قل** وقيد واسراية الفساد في باب
البيع الفاسد بالفساد القوي الجع عليه فيسري كجع بين حرون تدبر
عقد بر وجعلوه ايضا من الفساد الطاري ومن حوادث اللزوم
وهي زيد باع ضيعة من تركته لبيت علي انها ملكه ثم ظهرت بعضها
وقد مسجل حل ببيع البيع في الباقي فربق بنعم وفريق بلا والى
بعضهم رسالة ملخصات ترجيح الاول فتأمل وفي جواهر الفتاوي
اجر ضيعة وفتا ثلاث سنين وكتب في الصك انه اجر ثلاثين
عقدا كل عقد عقيب الاخر لا تصح الاجارة وهو الصحيح وعليه
الفتوي لهيئة الاوقاف ثم قال ولو قضى قاض بصحتها تجوز
ويرتفع الخلاف انتهى **قل** وسيجي ان المتولي والوصي
لواجر يدون اجر المثل يلزم المستاجر تمام اجر المثل وان يعمل بالانفع
لوقف وفي صالح الخائبة متى فسد العقد في البعض لمفسد مقارن
يفسد في الكل ويعلم النفع ايضا ببيان **العمل كالصياغة والصبغ**
والخياطة بما يرفع الجهالة فيشترط في استيجار الدابة للركوب
بيان الوقت او الموضع فلو خلا عنها فهي فاسدة بزيادة ويعلم
ايضا **بالاشارة كتقل هذا الطعام الي كذا** واعلم ان الاجر
لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه بل بتقجيله او بشرطه
في الاجارة المنجزة اما المضافة فلا تملك فيها الاجارة بشرط التقجيل
اجماعا وقيل تجل عقود في كل الاحكام فيفتي برواية تملكها بشرط
التقجيل للحاجة بشرح وهبانية للشر بنلاي **او الاستيفاء** للمنفعة
او تمكينه منه الا في ثلاث مذكورة في الاشباه ثم فرع علي هذا بقوله
فيجب الاجر لدار قبضت ولم تسكت لوجود تمكنه من
الاتقاع وهذا اذا كانت الاجارة **محيطة بما في الفاسدة**
فلا يجب الاجر الا بحقيقة الانتفاع كما بسطه في العمادية وظاهر
ما في الاسعاف اخراج الوقف فتجب اجرة في الفاسدة بالتمك
كذا في الاشباه **قل** وهل مال اليتيم والمعد للاستقلال
والمستاجر في البيع وفا علي ما فتى به علماء الروم كذلك محل تردد
فليراجع وبقوله ويسقط الاجر بالغصب اي بالجيلولة بين
المستاجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجري في العقار وهل

تفسخ بالفصيص قال في الهداية نعم خلا قال القاضي خان ولو غصب
 في بعض المدة فحسابه **الاذا ملك اخراج الفاصب من الدار**
 مثلا **بشفاعة او حيازة** اشباهه **ولو انكر ذلك** اي الفصيص **الموجر**
 وادعاه المستاجر **ولا يثبت له حكم الحال** كمسئلة الطاحونة ولا يقبل
 قول الساكن لان فرد ذخيرة ويقول **ولا يثبت قريب الموجر**
لو كانت اجرة لانه لا يملكه بالعقد والمواد من تمكنه من الاستيفاء
 تسليم الحمل الي المستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع **فلو سلم العين**
 الموجرة **بعد مضي بعض المدة** الموجرة **فليس لاحدهما الانتفاع**
 والتسليم في باقي المدة **اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب**
فيها الاجرة فان كان فيها اي في العين الموجرة **وقت كرك ذلك**
 كيوت ملكة ومضى وحوايتها في زمن الموسم فانه لا يرغب فيها بعد
 الموسم **فلو لم يسلم في الوقف** الذي يرغب لاجله **خير في قبض الباقي**
 كما في البيع كذا في البحر ولو سلم المفتاح فلم يقدر علي الفتح لضاعته
 ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا اشباهه **قلت**
 وكذا لو عجز المستاجر عن هذا الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليمه لاث
 التحليل لم يفسخ صير قينة ولو اختلفا بحكم الحال ولو برهننا فيثبت
 الموجر ذخيرة وكذا البيع وقيل ان قال لرا قبض المفتاح وافتح الباب
 فهو تسليم والا كما بسطه المصنف **والموجر يطلب الاجر للدار والا**
رهن كل يوم ولدا **ابنه كل مرحلة** اذا اطلقه ولو يثبت نفقة و
الخياطة ونحوها من الصنایع **اذا فرغ وسلم** فهلك قبل
 تسليمه يسقط الاجر وكذا كل عمل وما لا اثر له له الاجر كما فرغ
 وان لم يسلم **بحر وان** وصليته **عمل في بيت المستاجر** نعم لو
 سرق بعد ما خاط بعضه وانهدم بعد ما بناه فلم الاجر بحسابه
 علي المذهب بحر وبت كال **توبا خاملة الخياط باجر فقطقة**
رجل قبل ان يقبضه رب الثوب فلا اجر له بل يثبت الفائق
ولا يجوز علي الاسادة وان كان الخياط هو الفائق فعليه
الاسادة كانه لم يعمل بخلاف فتق الاجنبي وهل للخياط اجر القصيل
 بلا خياطة الاصح لا اشباهه لكت في حاشيته معزيا للمصنفات
 المفتي به نعم قال المصنف ينبغي ان يحكم يعرف انتهى ثم رايت

رايت في التاتار خانية معزيا لكبرى ان الفتوي علي الاول قتال
 والخيار طلب الاجر **الخيز في بيت المستاجر بعد اخراجه**
من التتور لان تمامه بذلك وبخراج بعضه بحسابه جوهره فان
احترق بعده اي بعد اخراجه بغير فعله **فلم الاجر** لتسليمه بالوضع
 في بيته **ولا غنوم** لعدم التعدي وقال لا يغرم ان ينفق ولا اجروا
 شانهن الخيز واعطاه الاجر **ولو احترق قبله لاجله** **ويغرم**
 اتفاقا لتقصيره **درر وجر وان لم يكن الخيز فيه** اي في بيت
 المستاجر سواء كان في بيت الخيار او لا **واحترق او سرق فلا اجر**
 له لعدم التسليم حقيقة **ولا ضمان لو سرق** لانه في يده امانة خلافا
 لها وهي مسئلة الاجير المشترك جوهره وان احترق الخيز وسقط
 في يده قبل اخراجه **فعليه الضمان** ثم المالك بالخيار فان ضمنه
 قيمته نحو را فلم الاجر **وان ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر له**
 للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الخياط والملح **وللطبخ بعد الغرف**
 الا اذا كان لاهل لبينة جوهره والاصل في ذلك الغرف **فان افسده**
 اي الطعام **الطباخ او احرقه او لم ينفخه فهو ضمان** للطعام
 ولو دخل بنار ليخبر او لطبخ بها فوقعت منه شرارة فاحترق
 البيت لم يضمن للاذن ولا يضمن صاحب الدار ولو احترق
 شيء من السكاك لعدم التعدي جوهره **ولضرب اللبنة**
بعد الاقامة وقال بعد تسريحه اي جعل بعضه علي بعض
 ويقولها يفتي بت كمال معزيا للعيون وهذا اذا عجز به في
 بيت المستاجر فلو في غير ملكه فلا اجر حتي يعده منصوصا
 عنده ومسر جاعند بها زيلعي **فمن دوع** الملبى علي
 اللبان والتراب علي المستاجر وادخل الحمل المتروك علي الحال
 لا صبه في الجوالق او صعدوه للعدو في الايشروا وايفاف
 دابة للحمل علي الكاري وكذا الحمل لحيال والجوالق والبر علي
 الكانت واشترط الورق عليه يفسد ها ظهيرة **ومن كان**
العمل ان في العين كالصباغ والقصا حبسها لاجل الاجر وهل
 المدان بالاثريين مملوكة كالنشا والعرا م محرما يعايب
 ويرى قولان اصحها الثاني فعل مل الثوب وكما سر الفسق

بحر علي الخياط
 الورق علي بيده

والخطب والصلوات والخياطة والقواف وحال قراس العبد لم
حسب العبد بالاجر علي الاصح محتبي وهذا اذا كان حالاً اما
اذا كان متوجلاً فلا يملك حبسها كعمله في بيت المستاجر لتسلمه
حكما ويضمن بالتعدي ولو بيت المستاجر غناية فان حبس
فضاع فلا اجر ولا ضمان لعدم التعدي ومن لا اثر لعمله
كالجمال علي ظهر او دابة والملاح وغاسل الثوب اي لتطهيره
للتحسين محتبي فليحفظ لا تحبس العبد للاجرة فان
حبس ضمانات الاجرة الفضيحة وسيجي في باب
وصاحبها بالخيار ان شاء ضمن قيمتها اي بد لها شرعا بمحولة
ولم اجر وان شاء غير محولة ولا اجر وان اشترط عليه بنفسه بان
يقول لمارعيل بنفسك او بيدك لا يستعمل غيره الا الظاهر فلها استئجار
غيرها بشرط وغيره خلاصة وان اطلق كان له اي الاجرات
يستاجر غيره افاد بالاستئجار انزلودفع الاجني ضمان الاول
الا الثاني وبصرح في الخلاصة وقيد بشرط العمل لانزلود بشرط
اليوم او غدا فلم يفعل وطالب مرارا ففطرط حتى سرق لا يضمن
واجاب شمس الاجرة بالضمان كذا في الخلاصة وقوله علي ان
تعمل اطلاق لا تقيد بمقتضي فلان يستاجر غيره استأجره
لياتي بعينه فان بعضهم في امن بقي فله اجره قط او زاد
بحسابه لانراوي بعض المعقود عليه وقيد بقوله لو كانوا
اي عياله معلومين اي للعاقدين ليكون الاجر وتقل بث
الحال ان كانت المونة تقل بالقصص المونة مقابلا بجلتهم
فكله اي له كل الاجر وتقل بث الحال ان كانت المونة تقل بنقص
عدد هم فبحسابه والا كله استاجر رجلا لا يصال مكتوب
او زاد ان رده اي المكتوب والزيادة مونة اي زيد او غيبت
لا شيء لان تقضه بعينه كالخياط اذا خاط ثم فتنق وفي غايته
استأجره ليند هب لموضع كذا ويدعوا فلانا باجر مسي فذهب
لموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فان دفع القسط الي ورثته
في صورة الموت او من يسلم اليه ان احضر في صورة غيبته
وجب الاجر بالذهاب وهو نصف الاجر المسمي كذا في الدرر

الدرر والفرر ونفع المص وتغيبه المحشون وعد لوا علي لزوم
كل الاجر كنت في القهستان عت النهاية انه اذا شرط المحي بالجاب
ومعه والا فكله فليكن التوفيق وان وجدته ولم يوصله اليه
لم يجب عليه شيء لا تنق المعقود عليه وهو الا يصال واختلف
فيما لو فرق متولي ارض الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم
مستاجرها اي مستاجر ارض الوقف لا المتولي كما غلط بعضهم
تمام اجرا المثل علي المقي به كما في الجرع عن التاخير وغيره وكذا
حكم وصي واب كما في جمع الفتاوي يفتي بالضمان في غصب عقار
الوقف وغصب منافع وكذا يفتي بكل ما هو انفع للوقف
فيما اختلف فيه العلماء حتي نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة
نظرا للوقف وصيانة لحق الله تعالى حاوي القدسي مات المستاجر
الموخر وعليه ديون متى فسخ العقد بعد تعجيل البدل فالمشتري
لوالعين في يده ولو بعقد فاسد اشباه الحق بالمستاجر من
غرماء حتي يستوفي الاجرة المعجلة الا انه لا يسقط الدين بولا
له هذا المستاجر لان ليس برهت من كل وجه بخلاف الرهت
فانه مضمون باقل من قيمته ومث الدين كما سيجي في باب جمع
الفتاوي فروع الزيادة في الاجرة من المستاجر
تصح في المدة وبعدها فاما الزيادة علي المستاجر فان في الملك
ولوليتهم لم تقبل كما لو رخصت وان في الوقف فان في الاجارة
فاسدة اجرها الناظر بلا عرض علي الاول كلك الاصل صحتها
باجر المثل ولو ادعي رجل انها بغبت فاحش فان اخبر القاضي
ذواخيرة انها كذلك مسحها وتقبل الزيادة وان شهد واوقت
العقد انها اجرة المثل والافان كانت اصرا را وتغنت لم تقبل وان
وان كانت لزيادة اجرا المثل فالمختا فبوطا فيفسخها المتولي فان
امتنع فالقاضي ثم يوجرها من زاد فان كانت دارا او خانوتا
او ارضا فارغة عرضها علي المستاجر فان قبلها فهو احق ولزم
الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر زيادة اجرا المثل
وادعي انها اصرا را فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرها
المتولي وان كانت مزروعة لم تضح اجارته لغير صاحب الزرع

لكن تضمن الزيادة من وقتها وان كان بني او غرس فان استأجرها
مشاهدة فانها توجر لغيره ان افرغ الشهران لم يقبلها لانفقادها عند
راس كل شهر والبناء يملك الناظر قيمته مقلوعا للوقف او يصير حتى
يتخلص بناوه وان كانت المدة باقية لم توجر لغيره وانما تضم عليه
الزيادة كالزيادة وبها زرع واما ان ازيد اجر المثل في نفسه من غير
ان يزيد احد فله ان يولي نفسه وعلية الفتوي وما لم تنفسخ كان على
المستأجر المسمى اشباه معزيا للصغري **قلت** وظاهر
قوله البناء يملك الناظر الخ انه يملك الجهة الوقفية فله ان يولي صاحب
وهذا لو الارض تنقص بالقلع والاشترط رضاه كما في عامة الشرح
منها البحر والمنح وان صح فيقول عليها لانها الموضوعات لنقل
المذهب بخلاف قول الفتاوي وفي فتاوي مويدي زاده معزيا
للفصولين حانوت وقف ينافيه ساكنه بلا ان متولين ان
لم يضر رفعه وان ضره فهو المضيق ماله فليترتب الي ان يتخلص
ماله من تحت البناء ثم ياخذ ولا يكون بناوه مانعا من صحة
الاجارة لغيره ان لا يدر على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اصابه
ان يجعل ذلك للوقف بثمن لا يجاوز اقل من القيمتين متروعا
ومبني فيه صحيح لو لحق الاجرد برفع الامر الي القاضي ينفسخ
العقد وليس للاجر ان ينفسخ بنفسه وعلية الفتوي ويجوز حمل
الاجراء بالكثرة وبقلة من ما يتغاب فيه الناس لانه لا يتغاب
وتكون فاسدة فيوجبه اجارة صحيحة امامت الاول ومن
غيره باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر اثنى وفي
فتاوي الحانوتي بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت
بان الاجرة او الاجرة المثل وقد انصبت بها القضا فلا تنقص
ماله وبه اجاب بقبلة المذهب فليحفظ والله اعلم
باب ما يجوز من الاجارة وما يكون
خلافا فيها اي في الاجارة **تصح اجارة حانوت** اي دكان
ودار بلايات ما يعمل فيها العرف للمتعرف وبلايات من
يسكنها فله ان يسكنها غيره باجارة وغيرها كما سيجي **ولما**
يقبل فيها اي الحانوت والدار **كل ما اراد** ويربط

ويربط دوابه ويكسر خطبه ويستقي بجلده ويتخذ بالوعة ان لم
تضر ويصلح برحلي ليدوان ضره بقيتي **قنية** **غيره** **لا يسكن**
بالبناء للفاعل والمفعول **جدد او قصار او طحانان من غير رضا**
المالك واشترط ان كان في عقد **الاجارة** لانه يوهب البناء فيوقف
عليه الرضا **ولو اختلف في الاشتراط فالقول للموجر** كما لو انكر
اصل العقد **وان اقاما البيئتين فالبيئتين المستأجر** لاثباتها
الزيادة خلاصة وفيها استأجر للقضارة فله الحداد ان اتحد
ضررها ولو فعل ما ليس له لزوم الاجراء ان يقدم به البناء ضمنه
ولا اجر لانها لا يجتبعات **وله السكني بنفسه واسكان غيره**
باجارة وغيرها وكذلك ما لا يختلف بالمستعمل بطلان التقيد لانه
غير مقيد بخلاف ما يختلف به كما سيجي ولو اجر اكثر بشدق بالفضل
الا في مسئلتين اذا اجرها بخلاف الجنس او اصالح فيها شيئا ولو اجرها
من الموجر لا تضح وتنفسخ الاجارة في الاصح بجر معزيا للجوهرة
وسيجي تفصيل خلافة فتنبه **وتصح اجارة ارض المزارعة مع**
بيان ما يزرع فيها وقال علي ان ازرع فيها ما شاكيلا
تقع المزارعة والافهي فاسدة للجهالة وتقلب صحيحة بزرعها
ويجب لمسه وللمستأجر الشرب والطريق ويزرع زرعين
ريها وخريفها ولم يمكنه الزراعة للحال لاحتياجها السعي او كره
ان امكنه الزراعة في مدة العقد حار والالا وتقامر في القنية
اجر لها وهي مشغولة بزرع غيره ان كان الزرع بحق
لا يجوز الاجارة لكن لو حصده وسلمها التقلت جائزة **مالم**
يستعمله الزرع فيجوز ويومر بالحصار والتسليم به بقيتي
بنازية **الا ان يولجرها مضافا** الي المستقبل فتجوز مطلقا
وان كان الزرع بغير حق صححت لا مكان التسليم بجره
علي قلعة ادر ك اولاً فتاوي قاري الهداية وفي الوهبانية
تصح اجارة الدار المشغولة يعني ويومر بالتفريق وابتداء المدة
من حيث تسليمها وفي الاشياء استأجر مشغولا وفارغا صح
في لبنات فقط وسيجي في المتفرقات **وتصح اجارة ارض للبن**
والفريس وسائر الانتفاعات كطبخ هـ احر وحرو ومقلا

لومر لكي يلزم الاجرة بالتسليم امكن زرعها ام لا بحر فان مضت
المدة قلعه وسلمها فارغة لعدم نهايتها **الات يفهم للموجر**
قيمتها اي البناء والغرس **مقلوعا** بان تقوم الارض بهما وبدونها
فيصنف ما بينهما اختيار **ويترك بالنهب** عطفا على يغرم لان فيه
نظرا لها فان في البحر وهذا الاستثناء من لزوم القلع على المستاجر
فان ان يلزم القلع لورضي الموجر بدفع القيمة لكانت تنقص
يملكها بغير اعيان المستاجر والا فبرضاه **او يرضي** الموجر عطفا على يغرم
يترك اي البناء والغرس **فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا**
او هذا الترك ان باجر فاجارة والافاعارة فلهما ان يواجرهما الثالث
ويقتسمها الاجر على قيمة الارض بلبنا وعلى قيمة البناء ب الارض فبما قد
كل حصته مجتبي وفي القينة بني في الدار والمسئلة بلبان اذن القيم ونزع
البناء يضربا للوقف بغير القيمة على دفع قيمته للباقي الاخره **ولو استاجر**
ارض وقف وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلهما
استيفاء وهما باجر المثل اذ لم يكت في ذلك ضرر بالوقف ولو ابي
الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كما في القينة قال في البحر وبهذا تعلم
مسئلة الارض المحترقة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص **والرطوبة** لعدم
نهايتها **كالشجر** فتقلع بعد مضي المدة ثم المراد بالرطوبة ما يبقى اصله
في الارض بدا واما يقطع ارضه ويبيع او زهره واما اذا كان له نهاية معلومة
كما في الفجل والحزر والبادنجات فينبغي ان يكون كالزراع يترك باجر المثل
الي نهاية كذا حرره المصنف في حواشي الكتب وقواه بما في معاملة الخاينة
فلحفظ **قلت** بقي لوله نهاية معلومة لكنها طويلة كالقصب
فيكون كالشجر كما في فتاوي بن الحلبي فليحفظ بقيده **والزراع يترك**
باجر المثل الى اذن اكله رعاية الجانيين لان له نهاية كما مر بخلاف
موت احد هما قبل اذ اكله فانه يترك بالمسهي على حاله الى الحصاد وان
انفسخت الاجارة لان ابقاه على ما كان اولى ما دامت المدة باقية اما
بعد هاتين الاجر المثل **واما الغاصب فيومر بالقلع مطلقا** بقلعه ثم
المراد بقوله ثم يترك الزرع باجره ببقائه ورضاه اي بعقد حتى
لا يجب الاجر الا باحد هما كما في القينة فليحفظ **تصح اجارة الدابة**
للكوب والحمل والثوب للباس لا تصح اجارة الدابة ليجنبها اي

اي الاجارات يجعلها جنيب بين يديه **ولا يركبها ولا تصح اجاراتها**
ايضا للاجل ان **يربطها على باب داره ليراه الناس** فيقال له
فريس **والاجارات يزين بيته** او حانوته **بالثوب** لما قد مناه ان
هذه منفعة غير مقصودة من العين واذا فسدت فلا اجر كذا لو
استاجر بيتا ليهدي فيه او طيبا ليشمه او كتابا ولو شعره ليقرأه
او مصحفا لشرح وهبانية **وان لم يقيد بها بركب ولا بلبس**
او اركب من شا وتعين اول ركب ولا بلبس وان لم يعين من
يركبها فسدت للجهالة وتنقلب صحبة بركوبها **وان قيد بركب**
او لابس يخالف ضمت اذ اعطيت **ولا اجر عليه وان سلم**
بخلاف حانوت قعد فيه حداد مثلا حيث يجب الاجر اذ اسلم لانه
لما سلم ان لم يخالف وانه وانما يوهن الدار كما في الغاية لانه مع
المضمان متمتع **ومثله في الحكم كل ما يختلف بالمستعمل** كالفسطاط
وفيما يختلف فيه بطل تقييده به كالمو شرط سكفي واحد له
ان يسكن غيره لما مر ان التقييد غير مفيد **وان سمي نوعا او**
قدرا كالمو بركب له حمل مثله **واخف لا اضر كالمالح** والاصل ان من استحق
منفعة مقدرة بالعقد فاستوفاهما او مثلهما او دونها جاز ولو اكثر لم يجر
ومنه تخيل وزن البرقطين لا شعيرا في الاصح **ولو اردف من يتمسك**
بنفسه وعطيت الدابة يضمن النقص ولا اعتبار للثقل لان
الادبي غير موزون وهذا اذا كانت الدابة تطيق حمل اثنين **والا**
فالكل بكل حال كالمو حمل علي عاتقه فانه يضمن وان كانت
ط تطيق حملها لكونه في مكان واحد **وان كان الرديف لا**
يتمسك يضمن بقدر ثقله لحمله شيئا اخر ولو من ملك صاحبه
كوله الناقصة لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان
يسال اهل الخبرة كم يذيد ولو ركب على موضع الحمل ضمت الكل
لما مر وكذا لو ليس بشا بكثرة ولو ما يلبس الناس ضمت بقدر ما زاد
مجتبي **وان اخطت بعد بلوغ القصد وجب جميع الاجر**
لركوبه بنفسه **مع التقييد** اي لنصف القيمة لركوب غيره ثم
ان ضمت الراكب لا يرجع وان ضمت الرديف رجع لو استأجر
من المستاجر والا فليد بكونها عطيت لانها لو سلمت لزم المسهي

م صغيرا

فقط ويكون من احد فدا لانه لو اقعده في السرج صار غاصبا فلا اجر عليه
بحر عن القاية لكانت في السراج عن المشكل ما يخالفه فليست له عند
الفتوي كذا وفي الاشباه وغيرها ان الاجر والضمان لا يجتمعان
وان استاجر بها العمل عليها مقدرا فعمل عليها اكثر منه ففعلت
منه ما زاد من الثقل وهذا اذا اجملها المستاجر فان جعلها ميا
جها بيده فلا ضمانات علي المستاجر لانه هو المباشر عمادته **وان**
جلا العمل معا ووضعاه عليها **وجب النصف علي المستاجر**
بفعله وهدر فعل ربها مجتبي **واوكان** البر مثلا في جولقيت
فعمل كل واحد منهما جوا لقاوي وعاكعدل مثلا وحده ووضعاه
عليها معا او متعاقبا **الاضمان علي المستاجر** سواء تقدم او تاخر
وهو الوجه ومن ثم عو لنا عليه علي خلاف ما في الخلاصة كذا في
شرح المص **قلت** وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ
المتن من قوله **وكذا الاضمان لو حمل المستاجر او لاثم ركب الدابة**
وان جعلها ربا او لاثم المستاجر ضمن نصف القيمة انتهى
قنية **وهذا** اي ما مر من الحكم اذا كانت الدابة المستاجرة **تطبق**
مثله اما اذا كانت لا تطبق **فجميع القيمة لازمة** علي المستاجر
زيالي **ويجب عليه كل الاجر** للحمل والضمان للزيادة غاية وافاد
بالزيادة انها من جنس المهي فلو كانت من غيره ضمن الكل كالو
حمل المهي وحده ثم حمل عليها الزيادة وحدها **بحر** قال ولم يتقرر ضوا
للاجر اذا سلمت لظهور وجوب المهي فقط وان حمل المستاجر
لان منافع الغصب لا تنهت عندها ومنه علم حكم المكاري في طريق ملكة
ضمن بضربها وكبحها بلجامها التقييد الاذن بالسلامة حتي
لو هلك المغير بضرب الاب والوصي للتاديب ضمن لو فرغ
بزجر وتفريك وقال لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التيسر
الاصح رجوع الامام لقولها **لا يضمن بسوقها** اتفاقا وظاهرا الهداية
ان المستاجر الضرب للاذن العرفي واما ضرب دابة نفسه
فعال في القنية عن اي حنيفة لا يضر بها اصلا ويخامم فيها زاد علي
التاديب **ضمن بقرع السرج** ووضع **الايكاف** سواء وكف بنفسه
بمثله **اولا وبالسراج** بما لا يسرج هذا الجار **بمثله** جميع قيمته ولو

ولو مثله او اسراجها مكاف الا يكاف لا يضمن الا اذا زاد وزنا
فيضمن بحسابه بن كمال **كما يضمن لو استاجر بها بغير لحام**
فالجمها بالجم لا يلجم مثله وكذا الوايل لانه لا يختلف بالجم
وبغيره **او سلك طريقا غير ما عينه المالك** وتفاوتا بعدا او غيرا
او خفا بحيث لا يملكه الناس بن كمال **او يجله في البحر اذا قيد**
بالبر مطلقا سلكه الناس ولا لخطر الناس وخطر البحر فلو لم يقيد
بالبر الاضمان **وان ابلع المنزل فله الاجر** لجهول المقصود **ضمن**
بزرع رطبة وقد امر بالبر ما نقص من الارض لان الرطبة
اضرمت البر **ولا اجر** لانه غاصب لا يضمن استثنى كاسيقي قيد
بزرع الاضر لان بالاكل ضرر لا يضمن ويجب الاجر **ضمن بخياطة**
قبا وامر بقبيص قيمة ثوبه وله اي لصاحب الثوب **اخذا لقبا**
ودفع اجر مثله لا يجاوز المسمى هو حكم الاجارة الفاسدة **وكذا اذا**
خاطره سراويل وقدر بالقبان الحكم كذا **في الاصح** فتقيد
الدرر بالقبان اتفاقي **ضمن بصيغرة اصغر** وقدر بالمرقيمة
ثوب ابيض **وان شا المالك اخذه واعطاه ما زاد الصيغ فله**
ولا اجر له ولو صيغ رديا ان لم يكن **فاحشا لا يضمن**
الصباغ وان كان فاحشا عند اهل فنه يضمن قيمة ثوب ابيض
خلاصة **فروع** قال للخياط اقطع طول وعرضه وكذا
فجائنا فضا ان قد را صيغ ويخوه عفو وان اكثر ضمنه قال ان كفاني
قيمها فاقلعه بدرهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن
نزل الحمال في مغارة ولم يرتحل حتي فسد المال بسرقته او مظهره
لو السرقته والمطر غلبا خلاصة وفي الاستباه استعان برجل في
السوق لبيع متاعه فطلب منه اجر فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل
رجلا في حانوته يعمل له وفي الدرد فغلامه او ابنه لحايك مدة كذا
ليعلمه النسيج بشرط عليه كل شهر كذا اجاز ولو لم يشترط فبعد
التعليم ملل كل من المعلم والمولي اجرامت الاخر اعتبر عرف
البلدة في ذلك العمل وفيها استاجر دابة الي موضع فجاوزها الي
اخر ثم عاد الي الاول ففعلت ضمن مطلقا في الاصح كافي العارية
وهو قولها واليه رجع الامام كافي جمع الفتاوي وفيه خوفوا المكاري

٢ الصيغ

فرجع واعاد الحمل للحمل الاول لا اجر له وينبغي ان يحبر على الاعادة فيه
دفع ابريسها الي صباغ ليصفه بكذا ثم قال لا تصبغ ورده علي فلم
يرده ثم هلك لاضمان وفيه سئل ظهير الدين عن استاجر جلا
ليجر له في الضيعة فلما خرج نزل المطر وامتنع تشييد هل له الاجر قال
لا استاجر دابة ليحملها كذا فمرصنت فحملها ووردها للمستكر
الرجوع بحصته قال لا لان رضى بذلك استاجر رضى فمفعول الجيران
عن الطلح لتوهنت البناء وحكم القاضي بمنعه هل تسقط حصته
مدة المنع قال لا مالم يمنع حسام من الطلح استاجرهما فغرق
مدة هل يجب كل الاجر عما يجب بقدر ما كان مستقرا وفي الوهبانية
رو وسقط في وقت العارة مثل ما **رو** لو انهد بعض الدار فاهد يجر **رو**
رو وخالف في وقت العارة امر **رو** يقدم فيها قوله لا المعبر **رو**
قلت ومفاده رجوع المستاجر بما ثبت علي المستاجر
الموجر مجرد الامر يعني الا في تتور وبالوعة فلا بد من شرط
الرجوع عليه ولو خرجت الدار سقط كل الاجر ولا تنقسخ به مالم
يفسخها المستاجر بحضرة الموجر هو الاصح وان ابيت له الخيار
له وفي سكنى عرصتها لا يجب الاجرة قاله بن الشحنة **قلت**
وفي تغير نظره ولعله اريد المسهي اما اجرة المثل وحصته العرصة
فلا مانع من ادائها قتالده وسيجي نسخها ما يفيد فتنه
باب الاجارة الفاسدة الفاسدة من العقود
ما كانت مشروعة عادون وصفه والباطل ما ليس مشروعا
اصلا لا باصلا ولا بوصفه وحكم الاول وهو الفاسد وجوب اجر
المثل لا بالاستعمال ما المسهي معلوما بن كمال بخلاف الثاني وهو
الباطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال حقايق **ولا تلك المنازع بالاجارة الفاسدة**
بالقبض بخلاف البيع الفاسد فان المبيع يملك فيه بالقبض بخلاف
الفاسد الاجارة حتي لو قبضها المستاجر ليس له ان يوجرها ولو اوجرها
وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا ولا اول بقض الثانية تجر معزيا
للخلاصة وفي الاشباه المستاجر فاسد لو اجر صحيحا جاز وسيجي **نفسد**
الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى العقد فكل ما افسد البيع
مما مر يقصد بها الجهالة ما جورا او اجرة او مدة او عمل كشرط طلع عام بعد

عبد وعلف دابة ومزدة دار ومغارها وعسرا وخراج او موزة دار
اشباه **ونفسد** ايها **بالشروع** بان يوجر نصيبا من داره او نصيبا من
دار مشتركة من غير شريك او من احد شريكيها تنفع الوسايل ومعادية
من فصل الثلاثين واحترز **بالاصلي** علي الطاري فلا يفسد علي الظاهر
كان اجر الكل ثم فسخ في البعض واجر الواحد فمات احدهما او بالعكس
وهي الخيلة في جارة المشاع كالوقضي بجوازه **الا ان اجر كل نصيب**
او بعضه من شريكه فيجوز وجوازه بكل حال وعليه الفتوي **زيلي**
ويجر معزيا للمعني لكت رده العلامة قاسم في نصيحه بان في
المعني فساد مجهول القابل فلا يقول عليه **قلت** وفي
البدايع لو اجر مشاعا يحتمل القسمة فقسمة وسلمه جاز لروا
المانع ولو باطلها الحاكم ثم قسم وسلم لم يجر ويقتي بجوازه لو البنا
لرجل والعرضة لآخر فصولين من الفصل الحادي والعشرين يعني
الوسايل الوسط منه **ونفسد** **بجهالة المسهي** بكونه او بعضه كشمية
ثوب او دابة او مائة درهم علي ان يرمها المستاجر كصيرورة المرمية
من الاجرة فيصير الاجر مجهولا **ونفسد** **عدم التسمية** اصلا وتسمية
خر او خزين **فان فسد** **بالاخير** يثبت بجهالة المسهي وعدم التسمية
وجب اجر المثل يعني الوسط منه ولا ينقص عن المسهي بالتمكين
بل **باستيفاء المنفعة** حقيقة كما مر بالغابا لغ لعدم **الرجوع** ما يرجع
اليه ولا ينقص عن المسهي **والا** **نفسد** بها بل بالشروط والشروع
مع العلم بالمسهي **لم يرد** اجر المثل **علي المسهي** لرضائها به **وينقص عنه**
لفساد التسمية واستثنى الزيلي ما لو استاجر دارا علي ان يسكنها
فسدت ويجب ان يسكنها اجر المثل بالغاما بلغ وحله في الجرح علي ما
اذا جهل المسهي لكت راجعة قاضي خان في شرح **المجلد** الجامع الي جواهر
المسهي فافهم وعلي كل فلا استثنى فتنه **قلت** وينبغي
استثنا الوقف لاث الواجب قويا جر المثل بالغاما بلغ قتال **فان**
اجر داره تفريع علي جهالة المسهي **بعيد** **مجهول** **سكن مدة**
ولم يدفعه فعليه **المدة** **اجر المثل** بالغاما بلغ **ونفسد** **في الباقي**
من المدة **اجر خانو** **تا كل شهر** **بكذا** **اصح** **في واحد** فقط **ونفسد** **في**
الباقي لجهالتها والاصل ان متى دخل كل منها لا يعرف منهاه ثقيت ادناه

وان اتم الشهر فلكل فسحقها بشر حضور الاخر لا تنتها العقد الصحيح
وفي كل شهر سكت في اوله هو الليلة الاولى ويومها عرفا يفتي
صبح العقد فيه ايضا وليس للموجب اخرج حتى لا يفتي لا بعد ركا
 لو عمل اجرة شهرين فاكثركونه كالمسح زيلعي **الا ان يسمى الكل**
 اي جملة شهور معلومة فيصبح لزوال المانع **وان اجرها سنة بكذا**
صبح وان لم يسمى اجرة كل شهر وتقسم سوية **واول المدة ما سمي**
 ان سمي **والافوقت العقد** هو اولها **فان كانت الوقت حين يهل**
 بضم وقت اي يهر لالهلال والمراد اليوم الاول من الشهر شمسي **اعتبر**
الاهلة والا فالايام كل شهر ثلاثون وقالا يوم الاول بالايام والايام
 بالاهلة **استاجر عبد باجر معلوم وبعا طير لم يجز** لجهالة
 بعض الاجر كاجر **وجاز اجارة الحمام** لانه عليه الصلاة والسلام
 دخل حمام الخيفة وقال عليه السلام ما راه المؤمنون حسا فهو عند
 الله حسن **قلت** والمعروف وهو علي بن مسعود كاذب
 بث حجر **وجاز بناوه للرجال والنساء** هو الصحيح للحاجة بل حاجته
 اكثر لكثرة اسباب اعتسائها وكراهة عثمان بن ماجة كسوف
 عوره في وفي احكامات الاشياء ويكره لها دخول الحمام في قول وقيل
 للمربيته او بنفسها والمعتمد ان لا كراهة مطلقا **قلت** وفي
 زماننا لا شك في الكراهة لتحقيق كشف العورة وقد مر في النفقة و
 الحيام لانه صلي الله عليه وسلم احتجم واعطى اجرة وحديث النهي
 عن كسبه مشروح **والظهير** بكسر وهن فهي مربعة **باجر يعين**
 لتعامل الناس بخلاف بقية الحيوانات لعدم التعارف **وكذا بطعامها**
وكسوتها ولها الوسط وهذا عند الامام جريان العادة بالتوسط
 علي لظهير شفقة علي المولود **والزوج ان يطاها خلافا لما لك**
لا يبيت المستاجر لانه ملكه فلا يدخله **الا بان ذر الزوج**
له في نطاق ظاهري اي معلوم بغير الاقرار **فسحقها مطلقا** ثلثانه
 اجارتها ولا في الاصح **ولو غير ظاهري** اي معلوم بالاقرار فيسحقها
 لان قوتها لا يقبل في حق المستاجر **والاستاجر فسحقها بجلها**
مرضاها ونحوها فخورا بينا ونحو ذلك من الاعذار **لا يكفرها**
 لانه لا يغير بالصبي **ولومات الصبي او الظير انتفعت** الاجارة

الاجارة **ولومات ابوه** لا وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح
ملعاه ودهنه بفتح الدال اي طليه بالدهن المعروف وهو معتبر
 فيما لا يبيته فيه لا يلزمها شيء **من ذلك** وما ذكره محمد من ان
 الدهن والريجات عليها فعادة اهل الكوفة **وهو ان لا ثمنه واجرة**
عليها علي ابيه ان لم يكن له للصغير مال **والا فني ماله** لان النفقة
 قاذ **الرضقة بلبس شاة او غدة بطلاعام** ومضت المدة **لا**
اجرها لان الصحيح ان المعقود عليه هو الارض ببيع والتزينة
 لا اللبس والنفقة عناية **بخلاف مالود فقته الي خادها حتى**
ارضعت او استاجرت من ارضعت حيث تستحق الاجرة الا اذا
 شرط ارضاعها على الاصح شرهنا لا يعت الزخيرة ولو اجرت نفسها
 كذلك لقوم اخريه ولم يعلم الاولون فارضعتها ونزعت اتمت
 ولها الاجر كما ملا علي الفريقين لشبهها بالاجر الخاص والمشارك
 وقام في العناية **لان نفق الاجارة لعسب اللبس** وهو تزوه علي
 الاناث **ولا لجل المعاصي** مثل القنا والنوح **والملهي** ولو اخذ بلا شرط
 يباح **ولا لاجل الطاعات** مثل الاذان **والحج والامامة وتعليم القرآن**
والفقه ويقتي اليوم بصفتهما **تعليم القرآن والفقه والامانة**
والاذان ويبر المستاجر علي دفع ما قبل فحجب المسمي بعقد و
 المثل ان لم يذكر مدة شرح وحيانية من الشركة **ويجس بزوي**
الخلوة المرسومة هي ما يهدي للمعلم علي روي بعض سور القرآن
 سميت بها لان العادات اهدت الخلاوة **ولون دفع غزلا لاخر ليسجد**
له بنصفه اي بنصف الغزل **واستاجر ليعمل ملعاه ببعضه او**
نورا يهاجرت برة ببعضه فتيق خسر في لكل لانه استاجر
 جزء من عمله والاهل في ذلك نهية صلي الله عليه وسلم عن قفيز
 الطحان وقد مناه في بيع الوقا والحيطة ان يفرز له الاجر والاو
 يسمى قفيزا بلا تقييد ثم تقطعه قفيزا منه فيجوز ولو استاجر
 ليعمل له بنصف هذا الطعام بنصفه الاخر لا اجر له اصلا لصيرورته
 شريكا وما استشكله الزيلعي اجاب عنه المصنف قال وصرحوا بان
 دلالة النهي لا عمومها فلا يخص بها شيئا بالعرف كانه مشايخ
 يلح **واستاجر خباز الخبز له كذا** كقفيز دقيق اليوم بد رهم

يجب دفع

فسدت عند الامام لم يصر بين العمل والوقت ولا ترجيح لاجل هما
فيقضي للمنازعة حتى لو قال في اليوم او علي ان تفرغ من اليوم جازت
اجماعا **او ارضا بشرط ان يثبتهما اي يجرثها او يكرها نهارها**
العضام **او يسرقنها** لبقاء هذه الافعال لرب الارض فلو لم
يبق لم تفسد وبشرط ان يزرعها بزرع ارض اخرى ما يجليان
للجنس بانفراده بحرم النساء وقوله **فسدت** جواب الشرط وهو
قوله ولو دفع الي **وصحت لو استاجرهما علي ان يكرها او**
يزرعها او يسقيها او يزرعها لانه شرط بيقضيه العقد ولو
استاجرهما لمل طعام مشترك بينهما فلا اجرة لانه لا يعمل
شيئا لشر بكرة الا ويقع بعينه لنفسه فلا يستحق الاجر **كرهت**
استاجر الرهنت من المرتقت فانه لا اجرة لتفقد ملك وفي
جواهر الفتاوي لو استاجرهما ما قد دخل المومح مع بعض احد فاق
الحام لا اجرة عليه لانه يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحام
في المدة ولا يسقط شي من الاجرة لانه غير معقود **استاجر ارضا**
وم يذكر ان يزرعها واي شئ يزرعها ففسد الا ان يعلم بخلاف
الدار لو وقع على السكني كما مر وان افسدت فزرعها ففني الاجل
عان صريحاً **فله المسمى** استخسانا وكذا لو لم يضمن الاجل لارتفاع
الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد **قلبت** فلو حذر فوله
فضمن الاجل كقاضي خات في شرح الجامع لكان اولي وان استاجر
سارا الي بغداد **وم يسم حله فحله المعتاد فذلك الحمار لم**
يضمن كفساد الاجارة فالعين امانة كما في المحكيحة فان بلغ
فله المسمى كما مر في الزراعة فان تنازعا قبل الزرع في مسئلة
الزراعة **او الاجل فسخت الاجارة** دفعا للفساد بعد استاجر
دابة ثم يحد الاجارة في بعض الطريق **وجب عليه اجرا ركب**
قبل الانكار ولا يجب لما بعده عند أبي يوسف لانه بالجود صار
غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى قدر
وكان لا قول للامام وفي الاشباه قصير الثوب الجود فان قبله
فلما لاجر والا لا وكذا الصباغ والنساج **اجارة المنفعة تجوز**
ان اختلفا جسا كاستيجار سكني دار بزرعة ارض وان ا

وان اختلف لا يجوز كاجارة السكني بالسكني واللبس باللبس ركوب
بالركوب ونحو ذلك لما تقررات الجنس بانفراده يحرم الساقب
اجرا مثل باستيفاء النفع كما مر لفساد العقد **استاجر ليبيد له او**
يقتلب له فان وقت كذلك وقتا جاز ذلك والا فلو لم يوقت
وعين الخطب فسد الا اذا عين الخطب وهو اي الخطب ملكه
نيجوز مجتبي وبه يفتي صير فية والله اعلم **فروع** استاجر امرأة
للتخزين له خير الاكل لم يجز والبيع جاز صير فية اجرت دارها
لزوجها فسكنها فلا اجرا شبهة وخاينة **قلبت** لكنت
في حاشيتها تقوير البها يرتع المهورات معزياً للكرمي قال
قاضي خات هذا الفتوي علي الصحة لتبعيتها له في السكني فليحفظ
وجاز اجارة الماشطة لتزيت العروسة ان ذكر العمل والمدة
بزارية وجاز اجارة القنات والنهر مع الما به يفتي لعموم البلوي
مهورات انتهى **باب منبات الاجير الاجر اعلي**
مهربين مشترك وخاض والاول من يعمل للواحد كالحيا
طلة ونحوه **او له عمل غير موقت كان** استاجر له الخياطة في
بيت غير مقيد بمدة كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره **او موقت**
بلا تخميص كان استاجر له ليرعي عنه شهره بد رهم كان مشتركا
الا ان يقول لا تزرعي عنهم غيري وسيخج وفي جواهر الفتاوي
استاجر حيايكال ينسج ثوبا ثم اجرا طايك نفسه من اجور للنسج فلا
العقد بين لان المعقود عليه العمل لا المنفعة **ولا يستحق الاجر حتى**
يعمل كالقصار ونحوه كقناتك وحبال ودلال وله خيار الروية
في كل عمل يختلف باختلاف العمل مجتبي **ولا يضمن** اد ميا مطلقا ولا
منا عاهلك **بلا عمل** وقيل يصالح علي نصف قيمته ويحبر عليه واجرة
بجسابه ان ضمنه في مكان كسره والحمام ونحوه ان جاوز المعتاد
ضمن الزيادة وما لم يهلك فيضمن دية النفس ففي قطع الختات
الحشفة الدية ان يربى ونصفها ان مات لموتة بفعلين مادون
غيره وغير مادون **ما هلك في يده وان شرط عليه المنيان** لان
شرط المنيان في الامانة بالمثل كالمودع **وبه يفتي** كما في عامة
المعتبرات وبه يجزم اصحاب المتون فكان هو المذهب خلافا لما في

في الاشياء وافني المتأخرين بالصالح علي نصف القيمة وقيل ان الاجير
مصلح لا يفهم وان بخلافه يفهم وان مستور الحال يومر بالصالح
عمادية **قلت** وهل يجبر عليه حرر في تنوير البهاير نعم كمت تمت
مدته في وسط البحر والبرية تبقى الاجارة بالبحر **ويصح ما هلك بعلمه**
كخرق الثوب من دقة وزلق الحال وغرق السفينة من مدة
جاء والمقتاد او لا بخلاف الحمام ونحوه كما يأتي عمادية والفرق في الدرر
وغيرها علي خلاف ما بحثه صدر الشريعة فتنبه وفي المنيعة هذا ان كان
رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا يفهم اذا لم يتجاوز المقتاد لان
يحل العمل غير مسلم اليه وفيها يحل رب المتاع فتاعر علي الدابة وكيفية تقاضا
المكاري فعترت وفسد المتاع لا يفهم اجماعا **قلت** وقد منعنا
الاشباه معذرا للزليمان الوربعة باجر مضمونة فليحفظ **ولا يفهم**
بربي ادم مطلقا عن غرق في السفينة او سقوط عن الدابة وان
كان بسوته وقوده لا يفهم بالعقد بل بالجناية ولا جناية لان زفير
وان انكسرت في الطريق ان شئ المالك ضمت الحال قيمته في
مكانه حمله ولا اجراء في موضع الكسر واجره بحسابه وهذا لو
انكسر بطله والابان زاحم الناس فالكسر فلا ضمة خلافها **ولا**
ضمة علي حجام وبزايغ اي ييطار وفصاد لم يلوحي موضع المعتا
فان جاوز المعتاد ضمت الزيادة كلها اذا لم يهلك الجني عليه وان
هلك ضمت نصفه ينز **الحقق النفس** لتلفها ما ذون فيه وغير
ما ذون فيه فينصف ثم فرع عليه بقوله **فلو قطع الختان الحشفة وبري**
المقطوع يجب عليه دية كاملة لان ما يري كان عليه ضمتها اي الحشفة
وهي عضو كامل كاللسان **وان مات فالواجب عليه نصفها** لخصول
تلف النصف بفعلين احدها ما ذون فيه وهو قطع الجلدة والاخر غير
ما ذون فيه وهو قطع الحشفة فيفهم النصف ولا شرط علي الحجام ونحوه
العمل علي وجه لا يسري لا يبيع لانه ليس في رصعه الا ان العمل غير المعتاد
فيفهم عمادية وفيها سئل صاحب المحيط عن فصاد قال له
غلام اقصدي في قصده قصديت معتادا فمات بسببه قال يجب
دية الحر وقيمة العبد علي عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عن
فصاد ناهيا وتركه حتى مات من السيلان قال يجب القصاص **والثاني**

والثاني وهو الاجير الخاص وسمي اجير واحد وهو يعمل لواحد
علاما وقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان
لم يعمل كمت استوجر شهرا للخدمة او شهرا لرعي الغنم المسمي
باجر مسمي بخلا ما لواجر المدة بان استأجره للمدعي شهر حيث
يكون مشقرا الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرعي لغيره فيكون
خاصا وتحقيقه في الدرر وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقض
من اجرة بقدر ما عمل فتاوي النوازل **وان هلك في المدة نصف**
الغنم او اكثر من نفسه **فله الاجرة كاملة** مادام يربي منها شيئا ما مر
ان المعتقود عليه تسليم نفسه جوهره وظاهر التقليل بقا الاجرة لو هلك
كلها وبه صرح في العمادية **ولا يفهم ما هلك في يده او بعلمه** لخرق
الثوب من دقة الا اذا تعهد الفسار فيفهم كالمودع ثم فرع علي هذا
الاصل بقوله **فلا ضمت علي فليز صبي ضاع في يدها او سرق ما عليه**
من الحاي لكونها اجير واحد وكذا الاضمة علي حار من السوق وحافظ
الخات **وصح ترد يد الاجير لقرن يد في العمل** كان ختله فارسيها
بد رهم او روميها بد رهمين **وزمانه في الاول** كذا بخط المصنف ملحقا
ولم يشرحه ويستفح قال شيخنا الرمي ومعناه يجوز في اليوم الاول
دون الثاني كان ختله اليوم فبد رهم او هذه فبد رهمين **ومكانه**
كان سكنت هذه فبد رهم او هذه فبد رهمين **والعامل** كان سكنت
عطارا فبد رهم واحد او حادان فبد رهمين **والحلل** كان حملت
شعيرا فبد رهم او برا فبد رهمين وكذا لو خير بين ثلاثة اشياء
ولو بين اربعة لم يحد كما في البيع ويجب اجر ما وجد الا في اختيار الزنا
فيجب بخياطته في الاول ما سمي وفي لعد اجر المثل لا يزداد علي
درهم ولو خاطر بعد غدا لا يزال علي المبيعة نصف درهم
وفيه خلا فهم **بني المستاجر ستورا** **اولا** كانا عبارة الدرر
او كانوا في الدار المستاجرة واحترق بعضهم بيوت الجيران
او الدار لاضمة عليه مطلقا سواء بني باذن رب الدار
اولا **الا ان تجاوز ما يضر الناس** في وضعه وايقاد النار لا يوجد
مثلها في التور والكانون استاجر حارا فقبل عن الطريق
ان علم انه لا يجره بعد الطلب لا يفهم كذا راجع من

تقليد **فخاف علي الباقي الهلاك ان تتبعها** لانه انما ترك الحفظ
بعذر فلا يهتف كدفع الود يعترف حال الفرق وقال ان كان الراعي
مشترا كاهنت ولو خلط الغنم ان امكنه التمييز لا يهتف والقول في
تقييد الدواب انها الغلات وان لم يكن ضمن قيمتها يوم الخلط
والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي ان يترى علي شيء
منها بلا اذن ربها فان فعل فعطبت ضمن وان تترى بلا فعله
فلا ضمان جوهرة **ولا يسا من بعد استاجره** **لخدمته**
لشقة الا بشرط لان الشرط امك عليك ام لا لكن وكذا لو عرف
بالسفر لان المعروف كالمشروط **بخلاف العبد الموصى بخدمته**
فان له ان يسا من مطلقا لان موثقه عليه ولو سافر المستاجر
به فذلك ضمن قيمته خاصة **ولا اجر عليه وان سلم** لان الاجر
والضمان لا يجتمعان وعند الشافعي له اجر المثل **ولا يسترد مستقلا**
من عبده او صبي **مجهورا** **اجر ماد فقدر اليه لاجل عمله** لعددها
بعد الفراغ من بيعه استحسننا **ولا يهتف غاصب عبدا ما**
اكل من اجرة الذي اجر العبد نفسه به لعدم تقويمه عند بيع
حينئذ **كالايهتف اتفاقا لواجبه الغاصب** لان الاجر له لا
للمالك **وجاز للعبد قبضها** لواجبه نفسه لالواجره المولي الا بوكالة
لان العاقبة غناية **ولو وجدها مولا** فامته في يده اخذها لبقا
ملكه كسروق بعد القلع **استاجر عبدا شهرين** **شهرين** **باربعة**
وشهرين خمسة **صح على الترتيب** حتى لو عمل في الاول فقط فله
اربعة وبالعكس خمسة **اختلفا** **الاجر والمستاجر في اياق العبد**
او مرصده او جري ما الرحي حكم الحال فيكون القول قول
من يشهد له الحال مع يمينه كما حكم الحال لو باع شجرة فيه ثمر
واختلفا في بيعه اي التمر معها اي الشجر **فالقول قول من في**
يده التمر الاصل ان القول لمن يشهد له الظاهر وفي الخلاصة
انقطع ما الرحي نقض من الاجر لغيره بحسابه ولو عاد عادة
ولو اختلفا في قدر الانقطاع فالقول للمستاجر ولو في نفسه حكم
الحاكم **والقول قول رب الثوب يمينه في الغنم والقبا**
والجدة والصغرة وكذا في الاجر **وعده** وقال ابو يوسف

ابو يوسف ان كان الصانع معاملة فله الاجر والا **وقيل** اي وقال محمد
ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيل **لها**
اي بهذه الصنعة **كان القول قوله** به بشهادة الظاهر **والا**
فلا به يقضي **ويطعم** وهذا بعد العمل ما قبله فيخالفان اختيار
فسرع فعل الاجير في كل المتتابع فيها في الاستاذة فيها
اتلف يهتف الاستاذ اختيار يعني ما لم ينفذ فيهمته هو عماله
وفي الاشباه ادعي نازل الخاف وداخل الحمام وساكن المعد
للاستغلال لغصب لم يهدق والاجر واجب **قلت**
وكذا مال البيت على المقتي به قسمة وفيها الاجرة للارض كالخراج علي
المعتمد فاذا استاجر للزراعة فاصطاح الزرع اذ وجب منه ما
قبل الاصطلاح وسقط ما بعده **قلت** وهو ما اعتمد في لولو الجنية
لكن حزم في الخائنة رواية عدم سقوط شيء حيث قال اصاب الزرع
افته فذلك او غرق ولم يثبت لهزم الاجر لانه قد زرع ولو غرقت قبل
ان يزرع فلا اجر عليه انتهى **باب فسخ الاجارة**
تفسخ بالقضا او الرضا بخيار شرط وروية كالمبيع خلافا للشافعي
وبخيار عيب حاصل قبل العقد او بعده اي بعد العقد وقبله **يفوت**
النفع به صفة عيب **كخراب الديار** **وانقطاع ما الرحي** **انقطاع**
ما الارض وكذا لو كانت تشقي بما السما فانقطع المهر فلا اجر خائنة
اي وان لم تنفسخ علي الاصح كما مروني الجوهره لو جانت الما ما
يزرع بعضها والمستاجر بالخيار ان يشا فسخ الاجارة كلها او
ترك ودفع بحساب ما روي منها وفي لولو الجنية لو استاجرها
بغير شربها فانقطع ما الزرع علي وجه لا يري فله الخيار وان
انقطع قليلا قليلا ويروي منه السقي فالاجر واجب وفي لسان
الحكام استاجرها حرام في قرية ففرعوا ورجلوا سقط الاجر
عنده وان نفر بعضا لنامس سقط الاجر **او يخل** عطوف علي يفوت
به اي بالنفع بحيث يتنفع به في الجملة **كرض العبد ودين الدابة**
اي قرضتها وسقوط حايط دار وفي التبيين لو انقطع ما الرحي
والبيت بما يتنفع به لغير المالك فعليه من الاجر بحصته لبقا
بعض المعقود عليه فان استوفى لزمته حصته **فان لم يخل العيب**

اصاب ٢

او ازاله الموجر اذا انقطع بالمثل **سقط خياره** لرواى السبب وبهارة
الدار المستأجرة وتطليتها واصلاح الميزاب وما كانت من البناء على رب
المال وكذا ما يخل بالسكنى فان ابي صاحبها ان يفعل كان للمستأجر
ان يخرج منها الا ان يكون المستأجر استأجرها وهي كذلك وقد
راها الرضاير بالعيوب واصلاح يبرأ لما والبالوعة والمخرج على صاحب
الدار كنت بلا جبر عليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعله
المستأجر فهو متبرع وله ان يخرج ان ابي ربه خائنة اي اذا
راها كامر وفي الجوهره وله ان ينفرد بالفسخ بلا قضاء ولو
استأجر دارين فسقطت او تعيبت احدها فله تركها ولو
عقد عليها **قلت** وفي حاشية الاشباه معزيا للنهاية ان
العذر ظاهرا ينفرد وان شئت لا ينفرد وهو الاصح **وبعد**
عطف على خيار شرط لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ابقى العقد
كافي سكوت ضرر من استوجرا لقلقه وموت عرس واختلا
استوجر طباح لطبخ وليتها وعذر لزوم دين سواء كان ثابتا
ببيان من الناس او بيات اي بيينة او اقرار والحال لا مال له غيره
اي غير المستأجر لانه يحبس به فيضرر الا ان كانت الاجرة معجلة
تستغرق قيمتها اشباه **وبعد** **افلا س مستأجر وكان ليخبر**
وبعد **افلا س خياط يعمل بالمال** لا يبرئ من استأجره بعد الخطا
فتركه مله **وبعد** **ابن مكرري دابة من سفره** ولو في نصف طريق
فله نصف الاجران استويا صعوبة وسهولة والافقده شرح
وهباينة وخائنة **بخلاف بد المكاربي** فانه ليس بعذر وان يمكنه
ارسال اجيره وفي الملتقى ولو مرض فهو عذر في رواية
الكرخي دون رواية الاصل **قلت** وبالاولي يغني ثم
قال ولما استأجره كانا العمل الخياطة فتركه لعمل اخر فعذر
فكذلك الواستأجر عقار ثم اراد السفر انتهى وفي القهستاني سفر
مستأجر دارا للسكنى عذر دون سفره وجرحها ولو اختلفا بالقول
للمستأجر فيجوز بان عزم على السفر وفي لولو الجية يتولاه عن
منعته الي غيرها عذر وان لم يفسح حيث لم يمكنه حتى يتعاطا
فيه وفي الاشباه لا يلزم المكاربي الذهاب معها ولا ارسال

ارسال غلام وانما يجب الاجر بتخليتها **وبخلاف ترك خياطة مستأجر**
عند ليحفظ **يعمل** متعلق بترك في **الضرر** لا مكان للجمع **وبخلاف**
بيع ما أجره فانه ايضا ليس بعذر دون لحرق دين كما مر
ويوقف بيبعه الي انفقنا مدتها هو المختار كنت لو قضى بجوارحه
نقد وقامد في شرح الوهبانية وفيه معزيا للخائنة لو باع الاجر
المستأجر فارد المستأجر ان يفسخ بيبعه لا يملك هو الصحيح ولو
باع الراهن الرهن للمرته ففسخ **وتفسخ** بلا حاجة الي
الفسخ **بموت احد المتقاردين** عند نال الجنون مطلقا **عقد**
لنفسه الا لغيره ورثته في طريق ملكة ولا حاكم في الطريق
فتبقى فيرتفع الامر الى القاضي ليفعل الاصلاح فيوجر حاله لو امينا او
يبعها بالقيمة ويدفع له اجرة الايات ان يرهت على دفعها وتقبل
البينة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن من يده اشباه وفي
الخائنة استأجر دارا وحماما وارضا شهرا فسكت شهرين
هل يلزمه اجرا لثاني ان معد الاستغلال نعم والا لا ويغني
قلت فكذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوتقاضاه المالك
وهذا ليه بالاجر فسكت يلزمه اجر سكناه بعد ولو سكنت المستأجر
بعد موت الموجر هل يلزمه اجر ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة
وقيل هو كالمسئلة الاولى وينبغي ان لا يظهر الانقضاء هنا ما لم يظا
الوارث بالتفريع او بالتزام اجرا اخر ولو معد للاستغلال لانه فصل
مجتهد فيه وهل يلزم المسهل واجرا مثل طاهر القينة الثاني وقامه
في شرح الوهبانية وفي المسئلة مات احدهما والذرع بقل بقي العقد
بالمسهي حتى يدركه وبعد المد باجر امثل وفي جامع الفصولين لو ضي
الوارث وهو كبير يبقا الاجارة ورضي المستأجر جازا انتهى فيجعل
الرضا بالبقا انشا اي لجوارها بالقضا طي قنامله وفي حاشية الاشباه
المستأجر والمرتهن والمشتري احق بالعين من ساير الفد مالو
العقد صحيحا ولو فاسدا فاسوة الغرماء فليحفظ **فان عقد**
لغيره لا تفسخ كوكيل اي بالاجارة واما الوكيل بالاستئجار
اذ امارت تبطل الاجارة لاث التوكيل بشر الاعيان فيمير مستأجر
لنفسه ثم يهبر موجرا الموكل فهو معني قولنا ان الوكيل بالاستئجار

بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة **قلت** ومثله في شرح
الجمع والبنازية والعمادية ثم قال المصنف رحمه الله **قلت**
هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان الملك يثبت للوكيل ثم يتقلد
الي الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من ان يثبت للموكل ابتداء وبجرم
في الكفر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله اعلم انتهى **قلت**
وتعقبه شيخنا بان غير مستقيم على ما ذكره الكرخي بينما لا تفاقهم على عدم
عشق قريب الوكيل لان ملكه غير مستقيم والموجب للعشق والفساد
الملك المستقر ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة لا تنسخ بموت
المستأجر والنقل به مستفيض والله اعلم انتهى **روى** واب
وجد وقاض **ومتولي الوقف** لبقا المستحق له حتي لو مات المفقود
له بطلان في رر الا اذا كان متولي وقف خاص به وجميع غلته له
كما في وقف الاشباه معزيا للوهبانية قال واطلاق المتوفى بخلافه
قلت وباطلاق المتوفى في قاري الهداية فكان هو
المذهب المعتمد كما قاله المصنف في حاشيته على الاشباه الا في مسئلتين
ما اذا جرها الناظر ثم مات لبطلان الوقف بودته وفيها اذا
اجزأ الناظر ثم مات **فاجاب** لا تنسخ الاجارة في
الوقف بموت المورث والمستأجر كذا رايت في عدة نسخ لكن
مخالفا لما في اجارة فتاوي قاري الهداية في الغيبة
الواقف لو اجر الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا ينفذ
لان اجره لغيره انتهى وفي البنازية وفي السراجية وحكم عزل
القاضي وعزل المتولي كالموت فلا تنسخ وتنسخ ايضا **بموت**
احد المستأجرين او موجرين في حصته اي حصته المبيت
لو عقدها لنفسه **نقط** ويقين في حصته التي **فروغ** في وقف
الاشباه تخليته البعيد باطل فلو استأجر قرية وهو الممر لم يباح
تخليتها على الاصح فيبقى المتولي ان يذهب للمقربة مع المستأجر
او غيره فيخالي بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله اخي المال الوقف
فليحفظ **قلت** كنت نقل محشيتها بآب المصنف في زواهر
الجواهر عن يجمع فتاوي قاري الهداية انه متى مدة تمليك
من الذهاب اليها والدخول فيها كانت قابضا والا فلا مشية انتهى

انتهى مسایل شتي **احرق حصايد** بقايا اصول فصب بمحصول
في ارض مستأجرة او مستعارة ومثله ارض بيت المال المعدة
لخط القوافل والاحمال ومرعي الدواب وطرح الحصايد **قلت**
وحاصلها انه ان لم يكن له حق الانقضاء في ارض يهنت ما احرقته
في مكانه بنفسه الوضع لان ما نقلته الريح على ما عليه الفتوى قاله
شيخنا **فاحترق شئ من ارض غيره لم يهنت** لانه تنسب لامشية
ان لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة هنت لانه يعلم انها لا
تستقر في ارضه فيكون مباشرا **وكذا كل موضع كان للواضع حق**
الوضع فيه اي في ذلك الموضع لا يهنت على كل حال اذا تلف بذلك
الموضوع شئ سوا تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف
ما اذا لم يكن للواضع فيه حق **الوضع** حيث يهنت الواضع اذا
تلف به شئ وهو في مكانه وكذا بعد ما زال لا يزيل كوضع جرة في
الطريق ثم اخراخري فتدحرجا فانكسرتا هنت كل جرة صاحبه
وان زال بمنزل كريح وسيل لا يهنت الواضع هذا هو الاصل في هذه
المسائل كما حققته في الحاشية شرح عليه بقوله **ولو وضع جرة في**
الطريق فاحرق بذلك شئ هنت لتقديره بالوضع **وكذا يهنت**
في كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا هنت به اي بالموضوع
الريح فلا ضمان لفسخها فعلمه وكذا الود حرج السيل الجري به يفتي
خائفة ولو اخرج الحمار من الكير في مكانه ثم ضرب به بمطرقه فخرج
الشعر الى الطريق واحرق شيئا هنت ولو لم يضربه واخرج الريح
لا يلحق سقي ارضه صقلا لا تحتله **فتعدي المال الى ارض جاره**
فاسد هانت لانه مباشر لا متسبب **اقعد خياط او عباخ**
في حانوت من يطرح عليه العمل بالصف سواء اتخذ العمل او اتلف
كخياط مع نقار **ميج** استخسنا لان شركة الصبايع فهد ابو جاهد
وهذا بخلافه **كاستجار رجل ليعمل عليه محلا واليكين الى مكة وله**
المحل المعتاد وروية احب وكذا اذا لم يري لطراحة والحاف
وفي الولو الحية ولو تكاري الى مكة بلا مسماة بغير اعيانها جاز
ويجوز المعقود عليه محلا في ذمته المكاري والابل الموجه اليها
لا نقصد **قلت** فما يفعل الحاج من الاجارة والركوب الي

مكة بلا تعيين لابل صحيح استأجره لاجل مقداره من الزاد فاكل
منه رد عوضه من زاد ونحوه قال الغاصب داره من غنها والا فافا
جرتها كل شهر يكذا فلم يفرغ وجب على الغاصب المسمى لان سكوت
رضي الا اذا انكر الغاصب ملكه وان اثبت بيئته لان اذا انكر لم
راضيا بالاجارة او اقر عطف على تكريم اي ملكه ولكن لم يرض بالاجر
لانه صرح بهدم الرضي في الاشياء السكوت في الاجارة رضي وقول
فلو قال للمساكن اسكن بكذا او فانتقل فقال الرضي لا ارضى
بالمسمى بل بكذا فسكت لزم ما سمي بقي لو سكت ثم لما طال به
قال لم اسمع كلامك هل يصدق ان به صهر نعم والاعمال بالظاهر
المستأجر ان يوجد الموجب بعد قبضه قبله وقبله من غير موافقه
واما من موافقه فلا يجوز وان تخلل به ثالث به يفتي للزوم تملك
الملك وهل تبطل الاولي بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبا نية
قلت وصحة قاضي خات وغيره في المفهرات وعليه الفتوى
وقد منعك البحر من زيا الجواهر الاصح نعم واقره المصنف ثمة
ونقل هنا من الخلاصة ما يفيد ان ان قبضه منه بعد ما استأجره
بطلت والا تملكك التوفيق فتأمل وهل تسقط الاجرة مادام
في يد الموهب بخلاف مبسوط في شرح الوهبانية وكله باستحقاق
عقار ففعل الوكيل وقبضه ولم يسلمها اي لم يسلم العين الموهبة
اليماي الي الموكل حتي مضت المدة فالاجر على الوكيل لانه اصيل
في الحقوق ورجع الوكيل في الاجر على امر لينا بنة عنه في القبض
فصار قابضا حقا وكذا الحكم ان شرط الوكيل تعجيل الاجر وقبض
الدار ومضت المدة ولم يطلب الامر الدار منه فانه يرجع ايضا
لمبرورة الامر قابضا بقبضه ما لم يظهر المنع وان طلب الامر الدار
واي لو كمل لتعجيل الاجرة لا يرجع لانه لما حبس الدار بحق لم تنق
يده يد نيابة فلم يصير الموكل قابضا حقا فلا يلزمه الاجر يستحق
القاضي الاجر على كتب الوسايق والمحاضر والسهلات قدر
ما يجوز لغيره كالفقي فانه يستحق اجرا مثل علي كتابة الفتوى
لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة باليدين ومع
هذا الكفاولي احتراز عن القيل والقال وهبانية لما الوهم عن الابتدال

الوكيل ٢

الابتدال بزازية وتما في قضا الوهبانية وفي الميرفنية حكم ولو
طلب اجرة ليكتب شاهد تراجا وكذا المفتي لوفي البلدة غيره
وقيل مطلقا لان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استأجره ليكتب
له تقويلا لاجل السجلات بيت قدر الكاغط والخط وكذا المكتوب
المستأجر لا يكون خصما لمدي الاجارة والرهن والشرالان الدعوى
لا تكون الاعلى مالك العين بخلاف المشتري والموهوب له ملكها
العين وهل يشترط حضور الاجر مع المشتري قولان ونقص
الاجارة ومسحها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة
والكفالة والايها والوصية والقبض والامارة والطلاقات
والعناق والوقف حال كون واحد ما ذكر مضافا الى الزمان
المستقبل كاجرتك او فاستحك راس الشهر صحيح بالاجماع ويصح
مضافا للاستقبال كل ما كان تملك الحال مثل البيع واجارة
وفسخة والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن
ماله وابوالدين وقد مر في منقرقات اليسوع زاد اجرا مثل
في نفسه من غير ان يريد احد فلا يتولي فسحها وما لم يفسخ
فان علي المستأجر المسمى به يفتي فسخ العقد بعد تعجيل البدل
فالمعجل حسن البدل حتي يستوفي مال البدل صحيحا كانت
العقد او فاسدا لو العين في يد المستأجر فليحفظ استأجره مشقولا
وقار عاصم في الفارغ فقط لا المشغول كما مر كنت حرر محشي
الاشياء ان الراجح صحة اجارة المشغول ويومر بالتقريع والتسليم
ما لم يكن فيه ضرر فله فسحها فنية استأجره ثابة لارضاع ولده
او جد يرمي بجز لعدم العرف المستأجر فاسد ان الاجر صحيحا
جازت لو بعد قبضه في الاصح مبنية وقيل لا وتقدم الكل والكل
في الاشياء فروع اعلم ان المقاصلة اذا وقعت
بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة بالمعاني وقد مناه في الجهاد
صح استأجر قلم ببيان الاجرة والمدة استأجره لتتق به خارج المصنف
فانتفع به في المصنفات كان ثوبا لزم الاجر وان كان دابة لاساقها
ولا ركبها لزم الاجر لا العذر بها اخطا الكاتب في البعض ان الخطا في

من المولي والعبد اسلم فلم قيمة الخمر وعققت بقبضها التعليق
 عتقت بادل الخمر كنت مع ذلك يسي في قيمته كاسر وصح ايضا على خدته
 شهر المولي او لغيره او خفر يبر او بناد الذي قد راعه المولود
 والاجر بما يدفع النزاع لحصول الركن والشرط لا تقصد الكتابة
 بشرط لشبهها بالنكاح ابتداء لانها مبادلة بغير مال وهو التصرف
 الا ان يكون الشرط في صلب العقد فتفسد لشبهها بالبيع
 انتهى لان في البذل هذا هو الاصل **باب ما يجوز**
 للمكاتب ان يفعلوه وما لا يجوز للمكاتب البيع والشرا ولو
 بحياة بسيرة والسفر وان شرط المولي عدمه وتزوج
 امته وكتابة عبده والولاء ان ادي الثاني بعد عتقه والابان
 اداه قبله او ادياه معا فليس له الا التزوج بغير اذن مولاه ولا
 الهبة ولو بعد من ولا التصديق الا بغير منها ولا التكفل مطلقا
 ولو بان نفس لانه تبرع ولا الاقارب واعتاق عبده ولو بمال
 وبيع نفسه منهم تحت حجرهم لا تب فيما ذكره بخلاف مضارب
 وما دون وشريك ولو مفاوضه على الاشبه باختصاص تعرفهم
 بالتجارة ولو اشترى اياه او ابنته كاتب عليه بتماله والمراد قرابة
 الولاد ولو اشترى من غيره الوالا كالاخ والعم لا تكاتب عليه خلافا لها
 ولو اشترى ام ولد مع ولده منها وكذا لو اشترى ثم سراها
 جوهره لم يجز بيعها لتبعيتها لولدها ولكنت لا تدخل في كتابة
 ثم فرع عليه بقوله فلا تعتق بعقده ولا يفسخ نكاحه
 لانه لم يملكها بخلاف ما ان يطاها بملك النكاح وكذا المكاتب
 ان اشترى بغيرها غير ان لم يبيعها مطلقا لا الحر يملك تثبت
 من جهتها ولو ملكها بدينه اي بدون الوالا حاز له بيعها
 خلافا لها وان ولد له ولهم من امته ولد فادعاه مكاتب
 عليه بتماله وكان كسبه لانه سب سسر زوج المكاتب
 امته من عبده فكانت مولودت دخل في كتابتها وكسبه
 وقيمة طالاث تبعيتها رجع مكاتب او ما دون نكاح امته
 زعمت انها حرة باذن مولاه متعلق بنكاح فولده منه
 ثم استحققت فالولد رقيق فليس له اخذه بالقيمة خلافا

خلافا لجد لانه ولد المغرور وحصا المغرور بالجلد باجماع
 الصحابة واستشكله الزيلي ولو اشترى المكاتب امته بشرا
 فاسد فوطئها ثم رد لها للفساد لشراها او شراها صحتها
 فاستحققت وجب عليه العقر في حاله الكتابة قبل عتقه
 لدخولها في كتابته لان الاذن بالشرا اذن بالوطئ ولو وطئها
 بنكاح بلا اذن اخذ به بالعقر من عتقه اي بعد عتقه لعدم دخول
 فيها كاسر والمأذون كالمكاتب فيها في الفعلين وان اولدت
 مكاتبته من سيد لها الخيار ان تثبت مضمته على كتابتها
 وتأخذ العقر من اوان تثبت عجزت نفسها وهي ام ولده
 ويثبت نسبها لا تقصد بقولها لانه ملكه رقبته ولو كانت شخص او
 ولده او مدبره مبيع وعققت ام الولد بحياة مولده بالاستيلاء
 وسعي المدبر في ثلثي قيمته ان تثبت في ثلثي البذل بموت
 اي المولي مفسرا لم يترك غيره وان كان موصرا لم يجز
 يخرج المدبر من الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه بدل
 الكتابة كالمالو اعتق المولي مكاتبته فانه يقيق حيا والقيام ملكه
 كاتبته على الف حيا وموكل ثم صاخره على نفسه حاله صحر
 استخسانا مريضه كاتب عبده على الفين الي ستمائة
 المريض والحالات قيمة المكاتب الف درهم ولم تجز
 الورثة التاجيل ولم يترك غيره ادي المكاتب ثلثي البذل وعند
 محد ثلثي القيمة حاله الباقي الي اجله او رد رقيقا القيام البذل
 مقام الرقبة فتصدق في ثلثه وان كاتبته على الف الي ستمائة
 لجلال ان قيمة المكاتب الفان ولم يجز والادي ثلثي القيمة
 حاله واستقطب الباقي او رد رقبته انفاقا لوقوع الحياطة في
 القدر والتأخير فتفسد بالثلث حر قال لمولي عبد كاتب
 عبدك فلانا الغائب على الف درهم علي اني ان ادبت
 اليك الف فهو حر فكانت المولي علي هذا الشرط وقبل
 المولي ثم ادب المولى الفاعتق العبد بحكم الشرط وكذا لو لم
 يقل ان ادبت فادي يقيق استخسانا ليعود تصرف الفضولي
 في كل مال ليس بغيره ولا يرجع الحر على العبد لانه متبرع وان ابلغ

في كل البذل بموت سيده
 فقبر لم يترك غيره ولو بده
 مكاتبته مبيع فان عجز بقي
 مدبره والا سعي في ثلثي
 قيمة مبيع

العبد هذا العبد **فقبل مباركا** انما يحتاج لقبول لاجل لزوم
البدل عليه قال **عبد حاضر** لسيده كاتبي علي نفسي وعت
فلات الغايب فكانت بها **فقبل العبد** الحاضر **فصرح** العقد
استحسانا في الحاضر صلاة والغايب تنعما وايها **ادي بدل**
الكتابة عتق **حيثما** بلا رجوع ويجبر المولي علي لقبول البدل
من احدها **ولا يظالم** العبد **الغائب** بشيء لعدم التزام
وقوله للكتابة **لغوا** لا يعتبر كرده اياها ولو حرره وسقط
عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر ومات ادي الغايب
حصته حالا والارر ولو ابر الحاضر او وهبه له عتقا جميعا
وان كانت الامة علي نفسها وعت ابنين صغيرين لهما
وقبلت صح استحسانا لما مر واي ادي من ذكر لم يرجع علي
الاخرى لانه متبرع ويجبر علي لقبول للاخر **فصرح** كاتب نصف عبده
فادي الكتابة عتق نصفه وسعي في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب
علي ذلك المال ويده ناخذ حاوي القدسي **باب كتابة**
العبد المشتري عبد لشريكين اذ ن احدها لصاحبه
ان يكاتب حظه بالف ويقبض بدل الكتابة فكانت الشريك
المانون لم يقد في حصته فقط عند الامام الحنفي الكتابة عنده ليس
لشريكه فسخه لانه **قبض بعضهم** بعض الالف **فمخر** بالمقوض
كله **للقاين** لانه لم يقبض فيكون الالف عتق الباقي **اختار**
بين شريكين كاتباها فو ملكها احدها فولدت فادعا
الواطي ثم وطلبها الشريك الاخر فولدت فادعا الواطي
الثاني صحت دعوته لقيام ملكه فظاهر خلا فادعا فان عجزت
بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن **وحينئذ** فهي في الحقيقة ام
ولد الاول لزوال المانع من الانتقال ووصله سابق وضمن
لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمنت شريكه عقرها
كاملا لو طئ ام ولد الغير حقيقة وقيمة الولد ايضا وهو ابنه
لانه بمنزلة المفرد وان الشريكين دفع العقرا الي المكاتب
صح وان دبد الثاني ولم يطلها بطل التدبير اي قبل العجز
لاختصاصه بمنافعتها فاذا عجزت ترد للمولي وضمنت لشريكه

لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد الاول وهي ام
ولده وان كاتباها فخرها احدها موسرا فجزت ضمن المعتق
لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقررات
السكوت اذا ضمن المعتق يرجع عنده لاعتقدها **فصرح**
عبد لرجلين دبره احدها ثم حرره الاخر غنيا او عكسا اعتق
المديون شتا واستشعي في الصورتين او ضمن لشريكه في
الاول فقط والله اعلم **باب موت المكاتب**
وعجزه وموت المولي مكاتب عجز عن ان الخمر ان
كان له مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الي ثلاثة ايام لانها
مدة ضربت لا يلا الاعتذار والعجز الحاكم في الحال ونسخها
بطلب مولاه او فسخ مولاه برضاه ولو كانت الكتابة
فاسدة فالمولي لم يفسخ بغير رضاه ويمك المكاتب فسخها
مطلقا في الجائز والفايدة وان لم يرض المولي وعاد رقه
بفسخها وما في يده مولاه والمكاتب اذا مات ولم مال
بقي بالبدل لم يفسخ وتودي كتابته من ماله وحكم بعقده
في اخر جزء من اجزائ حياته كما يحكم بعقده او لاداه المولودين
في كتابته لا قبلها والباقي من ماله ميراثا لورثته ولو لم يترك
مالا وترك ولدا ولدي كتابته ولا وقبضت كتابته وسهي
الابن في كتابته اي علي نحو من القسمة فاذا ادي حكم
بعقده اي قبل موته وبعتقه لو ترك ولدا ولدا اشتراه
في كتابته ادي البدل حالا ورد الي حاله رقيقا وسويا
بينهما واما الابوات فيردات الي الرق كما مات وقال ان اديا
حالا عتقا والا لا اشترا المكاتب ابنه فمات عتق و **فاورد**
ابنه لموته حر عتق بن حر كما مر وكذا يورثه لو كان هو اي
المكاتب وابنه الكبير مكاتبين كتابته واحدة لصيرورتهما
لشخص واحد ضرورة اتحاد العقد وان ترك المكاتب
ولدا من حرة اي معتقة وترك دينا في يده لها فحني
الولد فقضى به ما حني علي عاقلة امه ضرورة ان الاب
لم يعتق بعد لم يكن ذلك القضا تعجيزا لا يبيد لعدم المنافعة

ولا رجوع قيد بالدين لا في العيت لا يتاقي القضا بالالحاق
 بالام في الحال **ولو قضي به بالولا لقوم امر بعد خصومتهم**
مع قوم الاب في ولاية فهو اي القضا بما ذكر **فجيز** لانه
 في فصل مجتهد فيه لم يكن وطاب لسيد **وان لم يكن**
مصرفا للصدقات ما ادى اليه من الصدقات **فجيز** لتبدل
 الملك واصله حديث بريرة هي لك صدقة ولنا هدية **كافي**
وارث شخص فقير مات عن صدقة اخذها وارثه
الغني وكافي ابن السيل اخذها ثم وصل الي مال روحي
في يده اي الزكاة وكفقر استغني وهي في يده فانها تظلم له
 بخلاف فقير اباح لغني او هاشي عين زكاة اخذها لايجل لان
 الملك لم يتبدل **فان جني عبد وكاتبه سيده جاهلا بجانيته**
او جني مكاتب فلم يقض به جني **فجيز** فان شئ المولي دفع
 العبد او فدي لزوال المانع بالعجز **وان قضي به عليه** حال كونه
مكاتباً فجيز بيعه لا تنقل الحرف من رقبته للمالك بالقضا قيد
 بالعجز لان جنايات المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الاقل
 من قيمته ومن الارش وان تكررت قبل القضا فعليه قيمة
 واحدة ولو بعده فقيم ولو اقر بجناية خطا لزمته في كسبه بعد الحكم
 بها ولو لم يحكم عليه حتى يجز بطلت **وان مات السيد لم تنقضي**
الكتابة كالتدبير وامومية الولد كاجل الدين بخلاف موت
 المملوك خراب دمنته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه
 لا يصح تأجيله الامت الثلث **وان حرروه** اي كل الورثة **في مجلس**
واحد عتق محانا استحسننا او يجعل براقتنا **فان حرره بعضهم**
في مجلس والاخر في اخر لم ينفذ عتقه علي المحايج لانه لم يملك ولو
 عجز بعد موت المولي عاد رقبته مكاتب تحت امته مطلقا شتين فملكها
 لايجل لان يطاها حتى تنكح زوجها غيره وكذا الحر كما تقر في محله
كاتب عبد كتابة واحدة اي بعقد واحد **وعجز المكاتب لا يعجزه**
القاضي حتى يجمعها لانها الواحد بخلاف الورثة فان القاضي
 يعجزه بطلب احدهم مجتبي وفيه كاتب عبدة مرة **فجيز**
 احدها مودة المولي في الرق او القاضي ولم يعلم بكتابة الآخر

قيمة ٢

الاخر لم يبيع فان غاب هذا المردود وجا الاخر ثم عجز فليس للاخر رده
 في الرق **ف** **اختلفا المولي والمكاتب في قدر البدل فالقول**
للمكاتب عندنا ولا يجبر المكاتب في دين مولاه في الكتابة وفيها
سوي دين الكتابة قولان **سراجية قلت** وفي عتاق
ما وفي غير جنس الحق يجبر سيد **ما** مكاتبه والعبد فيها **خير ما**
ولا الاولاد لزومين جردا **ما** لمولي ايهم ليس للام معبر **ما**
ما توفي وما وفاقا ما لم يمت **ما** من الولد يع والحي تسعي وتخضر **ما**
 اي وان لم يكن معها ولد يبعث وان كان استسعت على نجومه
 صغير كان ولدها او كبير او عندها تسعي مطلقا والله تعالى اعلم
كتاب الولا هو لغة النصرة والمحبة مشتق من
 الولي وهو القرب وشرعا عبارة عن التناصر بولا الفتاة
 او بولا الموالاة **زيكي** ومن اثاره الارث والعقل وولاية النكاح
 وبهذا علم ان الولا ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية تصلح سببا
 للارث **وسببه العتق علي ملكه** لا الاعتاق لان بالاستيلاء وارث القوي
 يحمل العتق بلا اعتاق واما حديث الولا من عتق فجري علي
 الغالب **من عتق** اي حصل له عتق **باعتاق** ولو من وصيه او بغيره
 له كتابة وتدين واستيلاء او بملك قريب **مولاوه لسيد** ولو
 امرأة او ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه ويقضي ديونه منه **ولو**
شرطا عدمه لمخالفة للشرع فيبطل **ومن عتق امته والحال ان**
روحها قت الغير فولدت لاقل من نصف حول مذ عتقت لا
 يتنقل ولا الحمل الموجود عند العتق **عن موالي الام ابدا وكذا الولد**
ولد من احد ما لاقل من ستة اشهر والاخر لاكثر منه وبينها
اقل من نصف حول ضرورة كونها تؤمين فان اولدت بعد
 عتقها لاكثر من نصف حول **مولاوه لموالي الام** ايضا القدر
 تبعيته للاب لرقه **فان عتق الفت** وهو الاب قبل موت الولد
 لا بعده **حر ولا ابنه الي مواليه** لزوال المانع هذا اذا لم تكن معتدة
 فلو معتدة فولدت لاكثر من نصف حول من العتق ولد دون حولين
 من الفراق لا يتنقل لموالي الاب **بحي لم مولي مولاه** او لم يكن له ذلك
 وقيد بالعجمي والاموالاة لا يكون في العرب لقوة اسما بهم **كل معتقة**

الوهبانية

ولولعربي **فولدت منه فولادها المولاه** لقوة ولا العتاقة
 اعتبرت فيه الكفالة لافي العجم وولا الموالاة **والمعتق مقدم**
على الرن ومقدم على ذوي الارحام موخر على العصبية
 النسبية لان عصبية سببية فان مات المولى ثم المعتق
 والوارث لم ينسب في ذواته لا قرب عصبية المولى المذكور
 ويستحق في بابه وليس للنساء من الولا الا ما اعتقت
 كما في الحديث المذکور من الدرر وغيرها كالت قال العيني
 وغيره انه حديث منكر لا اصل له وسيجي الجواب عنه في الفرائض
 ثم فرع على الاصل المذكور بقوله **فولاد مات المعتق ولم يترك**
الا بنت معتقة فلا شيء لها اي لا بنت المعتق ويومض ما لم
في بيت المال هذا ظاهر الرواية وزكر الزيلعي معزيا للنهاية
 ان بنت المعتق تراث في زماننا لفساد بيت المال وكذا المال
 يكون للابن والابنت رضا كذا في فرائض الاشباه واخره
 المصنف وغيره **وان امكن الذي عبدا** ولو مسلما واعتقه فولاده
 لم لا الولا **كالكسب** فيتوارثون به عند عدم الحاجب كالمسلمين
 فلو مسلما لا يرث ولا يعقل عنه وبهذا اتفق فساد القول بان
 الولا هو الميراث حق الانتفاع الا ان يخلي سبيله **ولو اعتق**
حربي في دار الحرب عبدا حريبا لا يعتق بمجرد اعتاقه
الا ان يخلي سبيله فان اخلاه عتق حينئذ ولا ولاة له حتى لو
خرجا اليها مسلمين لا يرثه خلافا للثاني وكان له ان يوالي
 من شالان لا ولاة له لا لاجد عليه ولو دخل مسلم في دار
 الحرب فاشترى عبدا **فما اعتقه بالقول عتق بلا تحلية ولو**
كان العبد مسلما فاعتقه مسلم او حربي في دار الاسلام
فولاده له اي لمعتق **فروع** ادعيا ولا ميت
 وبرهنت كل ان اعتقه يقضي بالولا والميراث لها يستحق الولا
 اولاحتي تنفذ منه وصاياه وتنفذ منه ديونه الكفارة تقتب
 في ولا العتاقة فمعتق التاجر لغو لمعتق العطار دون الدباغ
 الام ان كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا علي
 ولدها والاب ان كان كذلك فلو عربيا لا وعليه مطلقا ولو

حليل
 ان اذله من جهة الولا
 لا ولا رعي ولها

ولو عجميا لا وعليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبته
 خلافا للثاني والله اعلم **فصل** في ولا الموالاة **اسلم**
رجل مكلف على يد اخر ووالاه له او والي غيره الشرط كونه
 عجميا مسلما على مروسعي على انه يرث اذا مات **ويعقل عنه**
 اذا جني **مع هذا العقل** وعقله عليه وارث له وكذا الوشرط
 الارث من الجانبين ولو والى صبي عاقل باذن ابيه او
 وصيه **مع عدم المانع** كالوقا الى العبد باذن سيده اخر
 فانه يصح ويكون وكيله عن سيده بعقد الموالاة **واخر ارش**
عن ذي الرحم لضعفه وله النقل بمحضرة الي غيره ان لم
 يعقل عنه او عن ولده وان عقل عنه او عن ولده لا تنقل
 لتاكده **ولا يوالي معتق احد** للزوم ولا العتاقة امرأة **والت**
ثم ولدت مجهول النسب يتبعها المولود فيما عقدت
 وكذا الواقرت بعقد الموالاة او اششانه والولد معها لا يقع
 محض في حق صغير لم يد له اب **وعقد الموالاة شرط**
ان يكون حرا مجهول النسب بان لا ينسب الي غيره اما
 نسبتة غيره اليه فغير مانع عن ابيته **والثاني ان لا يكون غريبا**
والثالث ان لا يكون له ولا عتاقته ولا ولاة مع
احد وقد عقل عنه والرابع ان لا يكون عقل بيت المال
 والخامس ان يشترط العقل والارث واما الاسلام فليس بشرط
 فتجوز موالاة المسلم الذي وعكسه والذي وان اسلم الاسفل
 لان الموالاة كالوصية كما بسطه في الجهاد والوصية اي
 اعتق عبده عن ابيه الميت فالولا له والاجر للاب ان شأ
 الله تعالى من غير ان يتفق من اجر الابن **مهورات**
كتاب الاكراه هو لغة حمل الانسان على شيء يجمله
 وشرعا نقل **بوجود من المكره فيحدث في المحل** يعني يصير
 به مدموعا الى الفعل الذي طلب منه وهو نوعان تام وهو
 المحمي **وسلط** بوجه تعلق نفس او عضو او ضرب بمرج والا
 مناقص وهو غير المحمي **وشرطه اربعة** **قدرة المكره على القيام**
ما عهد به سلطانا او لصا وبخوه **والثاني خوف المكره**

بالفتح اي ايقاع ما هدد به في الحال يغلبه ظنه ليصير ما
 والثالث كون الشيء **المكره** متلفا **نفسا** وعضوا **وموجبا**
 عما بعده **الرضا** وهذا ان يربطه وهو يختلف باختلاف فان
 يفتوت بسلام خشن والارازل ربما لا يفتوت الا بالعرب المبرج
 بت كمال **والرابع كون المكره** متناعما **اكره** عليه قبله اما الحق
 كبيع مال **او لحق** شخص اخر كاتلاف مال الغير **او لحق** الشرع
 كشرب الخمر والزنا **او اكره** بقتل **او ضرب** بشد يد متلف
 لا بسوط او سوطين الاعلى المناكيب والعين بزازية **او**
حبس او قيد مديد يت بخلاف حبس يوم او قيده او ضرب
 غير شديده الذي جاءه **درر** **حقي** باع **او اشترى** **او اقرا** **او اجر**
فسخ ما عقد ولا يبطل حق الفسخ بموت احد هما ولا بموت
 المشتري ولا بالزيادة المنفصلة وتضمن بالتعدي وسحب
 انه يسترد وان تد ولتد الايدي **او امضي** لان الاكره الملمح
 وغير الملمح بعد ما ان الرضا والرضا شرط لصحة هذه العقود
 نافذة عندنا **او حينئذ** **يكلم** **المشتري** ان قبل **القبض** **فيبيع**
اعتاقه وكذا كل تصرف لا يملك نقضه **ولزمه** قيمته وقت
 الاعتاق لا بلا فدية بعد فاسد **فان قبض ثمنه** **او اسلم** **اطلوعا**
 قيد للمذكورين **نقد** يعني لزم ما مر من العقود المدة نافذة
 عندنا والمعلق على الرضا والاجارة لزوم لانفاذه ان
 اللزوم امر وذا النقصان كالحققة بت الحال **قل**
 والضابطات ما لا يصح مع الهزل ينقذ فاسدا فلا يبطال
 وما يصح فيه المحامل كما سيجي **وان قبض الثمن** **مكره** **الا**
 يلزم **ورده** ولم يضمن ان هلك الثمن لان امانته **درر** ان بقي
 في يده لفساد العقد **لكن** **بخال** **البيع** **الفاسد** في **اربع**
 صور **يخوز** **بالاجارة** **القولية** **والفعلية** **والثاني** **انه يقيم**
تصرف **المشتري** **منه** **وان تد** **ولتد** **الايدي** **والثالث** **تقدير**
القيمة **وقت** **القبض** **والرابع** **الثمن** **والثمن** **اعلم** **في** **يد** **المكره**
 لاخذها بان المشتري فلا ضمان بلا نقد بخلافها في الفاسد بزازية
 امر السلطات **اكره** **وان لم يتوعد** **وامر** **غيره** **الا** **ان** **يعلم**

المبيع ٢

يعلم **الامور** **يد** **لان** **الحال** **ان** **لو لم يتشكك** **امره** **يقتله** **او يقطع** **يد** **او**
 يضربه **ضربا** **يخاف** **علي** **نفسه** **او تلف** **عضوه** **منه** **المفدي** **ب** **يفتي**
 وفيما يراى الزوج سلطات زوجته فيتحقق منه **الاكره** **اكره**
المكره **علي** **قتل** **مبيد** **فاني** **حتى** **قتل** **كان** **ما** **جورا** **عند** **الله** **اشباه**
ولو **اكره** **البائع** **علي** **البيع** **لا** **المشتري** **وهلك** **المبيع** **في** **يده** **ضمن**
قيمته **للبائع** **لقضه** **بعقد** **فاسد** **له** **ان** **يضمن** **اي** **اشا** **من** **المكره**
بالكسر **والمشتري** **فان** **ضمن** **المكره** **رجع** **علي** **المشتري** **بقيمته**
وان **ضمن** **المشتري** **نقد** **يعني** **جاز** **ما** **من** **كل** **شرا** **بعده** **ولا**
ينفذ **ما** **قبله** **لو** **ضمن** **المشتري** **الثاني** **مثلا** **لصير** **ورثة** **ملكه**
 فيحوز ما بعده لاما قبله فيرجع المشتري الضمان بالثمن على
 بايعه بخلاف ما اذا اجاز المالك احد المايعات حيث يجوز الجمع
 وياخذ الثمن من المشتري الاول لزوالمنايع **بالاجارة** **فان اكره**
علي **كل** **الميتة** **او دم** **او لحم** **خنزير** **او شرب** **خمر** **بالكره** **غير**
ما **يجي** **بحسب** **او ضرب** **او قيد** **لم** **يجل** **ان** **لا** **ضرورة** **في** **اكره** **غير**
ما **يجي** **نعم** **لا** **يجد** **المشرب** **للشبهة** **وان** **اكره** **بما** **يجي** **بقتل** **او قطع**
عضوه **او ضرب** **مبرج** **بت** **كالحل** **الفعل** **بل** **فرض** **فان** **ضبر**
فقتل **انتم** **الا** **ان** **اراد** **به** **مغايرة** **الكفار** **فلا** **باس** **به** **وكذا** **الوالم**
 يعلم **الاباحة** **بالاكره** **لا** **ياثم** **لخفايه** **فينعذر** **بالجهل** **بالخطاب**
 في اول الاسلام وفي دار الحرب **كافي** **الخمس** **كاقدمناه** **في** **الحج**
وان **اكره** **علي** **الكفر** **بالله** **او بسب** **النبي** **صلي** **الله** **عليه** **وسلم** **يجمع**
وقد **روي** **بقطع** **او قتل** **رخص** **له** **ان** **يظهر** **ما** **امر** **به** **علي**
 لسانه ويؤدي **وتلبه** **مطمين** **بالايات** **ثم** **ان** **وري** **لا** **يكفر**
 وبانت امراته قضا لاد بائة وان خطر بياله التوريت ولم يور
 كفر وبانت ديانة لا قضا نوازل وحلاكية **ويوجر** **لوصيه** **ولم**
يرخص **الا** **جر** **بغير** **هما** **بغير** **القطع** **والقتل** **يعني** **بغير** **المال** **يجي** **بت**
 كمال ان التكلم بكلمة الكفر لا يجز **ورخص** **له** **اتلاف** **مال** **مسلم**
 او ذمي اختيار **بقتل** **او قطع** **ويوجر** **لوصيه** **بت** **ملك** **وضمن**
رب **المال** **المكره** **بالكسر** **لان** **المكره** **بالفتح** **كالالة** **لا** **يرخص**
قتله **او سبه** **او قطع** **عضوه** **وما** **لا** **يستباح** **بحال** **اختيار** **ويقال**

لان كل مال الغير مباح عند الضرورة وهي محرم
 فيباح عند الحاجة كراه لانه فيه ضرر وتام في الضرر
 والسب وطلخ العضو ثم ذلك لا يباح بحال
 فلم يعتبر كما افاده شارح مجمع البحار

في القتل العمد المكره بالكسر لو مكلفا كما في المبسوط خلا فالما في النهاية
فقط لان القاتل كاللذو واجب الشافعي عليها ونفاه ابو يوسف
عنهما للشبهة **وفي جانب المرأة** **يرخص لها الزنا بالاكراه المباح**
لان سبب الولد لا يتقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبيها
بخلاف الرجل **لا يغيره لانه يسقط الحد في زناها لانه لان**
لما لم يكن المباح رخصة لم يكن غير المباح شبهة **فروع**
فلاهر تغليظهم ان حكم اللواطة حكم المرأة لعدم الولد فترخص
بالمباح الا ان يعرف بكونها اشده حرمة من الزنا لانها لم تنج
بغيره ما ولو كانت قبحا عقليا وكذا لا تكون في الجنة على الصحيح
ويصح نكاحه وطلاقه وعقده لو بالقول لا بالفعل كشرافه
بن كمال **ورجع بقيمة العبد ونصف المسي ان لم يملك ونذره**
وعينه وظهاره ورجعته واياه وفيه قيمة اي في الايلا يقول
او فعل واسلامه ولو ذميا كالطلاق كثير من المشايخ وما في الثانية
من التفصيل فقياس والاستحسان وقوعه والاصل عندنا ان
كلما يملك مع الهزل يبيع مع الاكراه لان بيع ما يبيع مع الهزل
لا يحتل الفسخ وكل ما لا يحتل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه وعدها ابوا
البيت في خزانة الفقة ثمانية عشر وعدني في باب الطلاق
نقلها عشرين **لا يبيع مع الاكراه ابراهه مديونته** او ابراهه كفيل
بنفس او مال لان البراءة لا تنقح مع الهزل وكذا لو اكره الشفيع ان
يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفيعته **ولا رده**
بلسانه وقلبه مطمين بالايمان **ولا تبين زوجته** لانه لا يكره
والقول له استفسانا **قلت** وقد منعت النوازل خلاف
فلعله قياس فتأمل **اكره القاضي رجلا ليقرب بسرقته او قتل**
رجل بعد فاحشه ذلك او ليقرب بقطع يد رجل بعد فاحشه
بذلك فقطعته يده او قتل علي ما ذكرنا ان كانت المقر وموصوفا
بالصلاح **اقتضت من القاضي** وان منها بالسرقته معروفا
بها وبالقتل لا يقتض من القاضي استحسانا للشبهة خائفة قيل
لما ان تشرب هذا الشراب او تتبع كرمك فهو اكره
ان كانت شرا بالاجل كالخمر والافلا فنية قال وكذا الزنا

قول رجع نصف الميراث لم يطق وان وطئ لا
تور في الذخيرة واذا اكره بوعيد شئت على طلق
فطلق فانه كان قبل الدخول عن الزنا فله نصف الميراث
بانه كان في النكاح شحيحة او المتعة انه لم يكن في النكاح
سكت رجع بذكره على المكره وان كان بعد الدخول
بها وضمن الزوج للمرأة المستحى بانه كان في النكاح شحيحة
وعمر الميراث لم يكن في النكاح شحيحة لا يرجع بذلك
على المكره انتهى

الزنا وسائر المحرمات **صادره السلطان ولم يعين بيع**
ماله فباعه **صحة** لعدم تعينه والحيلة ان يقول من ايت اعطي
ولا مالي لي فاذا قال الظالم بيع فقد صار مكرها فبذاتية **خونها**
الزوج بالضرب حتى وهنت مهرها لم تنقض الهبة ان
عقد الزوج على الضرب وان هدها بطلاق او تزويج
عليها او نشر فليس باكره خائفة وفي جمع الفتاوي منع امراته
المريضة عن السير الي ابويها الا ان تهبط مهرها فوهنت بعض
المهر فلهبة باطله لانها كالمكرهه **قلت** ويؤخذ منها
حادث القوي وهي زوج بنته البكر من رجل فلما ارادت الزنا
منعها الاب الا ان يشهد عليها انها استوفت منه ميراثا منها
فاقرت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى
الكرهه ويرا في ابوا السعور مفتي الروم قال المصنف في شرح
منظومة تحفة الاقرار في بحث الهبة **المكره باخذ المال لا**
يضمن ما اخذه اذا نوى الاخذ انه يرد علي صاحبه
والا يضمن اذا اختلفا اي المالك والمكره في النية فالقول
للمكره مع يمينه ولا يضمن مجتبي وفيه المكره علي الاخذ والدفع
انما يبيع ما دام حاضرا عند المكره والام يحل لزوال القدرة والا
لحا بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عدد للاعوان الظلمة في
الاخذ عند غيبة الامير او رسوله فليحفظ **فروع** اكره
علي الكل طعام نفسه ان جايها لا رجوع وان شبعنا رجع بيقينه
علي المكره بحصول منفعة الاكل له في الاول لا الثاني قال اهل
الحرب لني اخذوه ان قلت لست ببنينا تركناك والاقبلنا
لا يسمع قول ذلك وان قيل لغير بني ان قلت هذا ليس
ببنينا تركنا بنينا وان قلت بنينا قبلناه وسعد لامتناع الكذب
علي الانبياء قال حربي لرجل ان دفعت جاريته لارني بها
دفعت لك الف يسير لم يحل اقربيق عبد مكرها لم يعق
في الاصح وهلا لاکراه باخذ المال مقبوضا ظاهرا لقينة نعم
وفي الوهبانية **كتاب الحجر هو** لغة المنع مطلقا وشرعا منع

جواب

م وقت

يعلم خائفة ولا يرتفع الحجر بالرشد بل باطلاق القاضي ولو ادعي
الرشد وادعي خصمه بقاءه علي لسفر وبرهنا ينبغي تقديم بينة
بقا السفر اشباه وفي الوهبانية قال **كتاب**
ومن يدعي اقراره قبل الحجر: فمن يدعيه وقتها فهو جدر
ومن باع والقاضي اجاز وقال لا: تؤدي فما اذاه من بعد يخسر
فصل بلوغ الغلام بالاحتلام والحبل والانزال والاصل هو
الانزال والجارية بالاحتلام والحبل والحبل ولم يذكر الانزال
صريحاً لانه قلما يعلم منها فان لم يوجد شيء منها فحتي يتم
لكل منها خمس عشرة سنة برقي لقصر اعمال اهل زماننا
وادي مدته اثني عشرة سنة ولها تسع سنين هو
الختار كما في احكام الصغار فان راها اي بلغا هذا السن نقالا
بلقنا صدقات لم يكن بها الظاهر كذا قيده في العبادير وغيرها
فبعد اثني عشر سنة يشترط بشرط اخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو
ان يكون بحال يحتلم مثله والا لا يقبل قوله شرح وهبانية
حينئذ كالبالغ حكما فلا يقبل حجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال
حالة فلا يتحقق قسمته ولا يعبر وفي الشربلية يقبل قول المراهق
مد بلغنا مع تفسيره بانه بلغ بلايين وفي الحزانية اقراره بالبلوغ قبل
اثني عشر سنة لا يقع الا بالبينت وبعد تقيح انتهى والبر اعلم
كتاب المازون والاذن لغة الاعلام وشرعا منك
الحجر اي في التجارة لان الحجر لا ينفك عن العبد المازون في منبر
باب التجارة بن كمال **واسقاط الحق المسقط هو الولي المازون**
رفيقا والولي لو صلبا ويمتد زفر والشامعي هو وكيل وانا بة ثم
يتصرف العبد لنفسه باهليته فلا يتوقف بوقت ولا يتحصن
بنوع تفريع علي كونه اسقاطا ولا يرجع بالعهد **علي سيدة**
لنك الحجر فلو اذن لعبده تفريع علي فك الحجر يوما او
شهر او سنة او ما زاد ونا مطلقا حتي يحجر عليه لان الاستفاضة
لا تتوقف **ولم يتحصن بنوع فان اذن في نوع عم ان**
في الانواع كلها لانه فك الحجر لا توكيل ثم اعلم ان الاذن
بالنصر في النوعي اذن بالتجارة وبالشخص استخدام

استخدام ويثبت الاذن دلالة فبعد راه سيدة يبيع
ملك اجنبي فلو ملك مولا لم يحز حتي ياذن بالنطق بزارية
ودر رعت الخائنة لكت سوى بينهما الزيلعي وغيره وحزم
بالتسوية بن كمال وصاحب الملتقي وزججه في الشربلية
بان ما في المتن والشروح اولي مما كتبت الفتاوي فليحفظ
ويشترى ما اراد وسكت السيد ما ذون لافي بيع ذلك
الشيء او شرايد فلا ينفذ علي المولي بيع ذلك المتاع لانه يلزم
ان يصير مازونا وهو باطل **قلت** قيده القهستاني معزيا
للخيرة بالبيع دون الشراء من مال مولا اي فيصح فيه ايضا
وعليه الفتوي فيفتقر الي الفرق والله تعالى الموفق **ويثبت صريحا**
نلو اذن مطلقا لا قيد صريح كل تجارة من اجماعا اما لو قيد فبعد
ما يعم خلافا للشافعي فيبيع ويشترى ولو بقيت فاحش خلافا
لها ويوكل بها ويرهت ويرتهن ويعير الثوب والداية
لان من عاده التجار ويهاج من قصاص وجب علي عبده
ويبيع من مولا بمثل القيمة واما باقل منها فلا ويبع مولا
منه بمثل القيمة او اقل وللمولي حسب المبيع لقبض منه
من السيد **ويطل الثمن** خلافا لما صححه من ارج المجمع معزيا
للحيط **لو سلم المبيع قبل قبضه** لانه لا يجب له علي عديد
مخرج مما ناحت لو كانت الثمن عرضا لم يبطل لقبضه وهذا
كله لو المازون مديونا والام يحز بينهما بيع نهائية **ولو باع**
المولي منه باكثر من حط الزايد او فسخ العقد اي يومر
السيد بان يفعل واحد منها لحق الغرماء **فما كان من**
التجارة وتقبل الشهادة عليه اي علي السيد المازون
بحقها **وان لم يضمن مولا** ولو محجورا لا تقبل عن مولا
بل عليه فيواخذ به بعد العتق ولو حضر معا فان الدعوي
باستهلاك مال او غصبه فضي علي المولي وان باستهلاك
وربعة او بها من علي المحجور شفع علي لعبد وقيل علي المولي
ولو شهد واعلي قرارا لعبد يحق لم يقض علي المولي مطلقا وقام
في العادي **ويأخذ الارض اجارة ومساقاة ومزارعة**

م في
م خبر المبتدأ الا اذا كانت المولي
قاضيها اشباه ولكل لا يكون
ما ذونا ص

ويشترى بزر يز ربح ويواجر ويبيع ويشترى كنعانا
 لا معا ومنه ويستاجر ويوثر نفسه ويقر بوجهه وعصب
 ودين ولو عليه دين **لغير زوج وولد ووالد وولادة** فان
 اقراه لهم بالدين **يا ملل** عندنا خلا فلهما ذر ولو بعين ميعات
 لم يكن مديونا وهما بين **ويهدى طعاما يسيرا** بما لا يعد
 سر فامفاده انه لا يهدي من غير الماكول اصلا بل كمال
 وجزم بين الشحنة والمجور لا يهدي شيئا وعن الثاني اذا رفع
 المجور قوت شهر ولا باس للبراة ان تتصدق من بيت سيدها
 او زوجها باليسير كزيت وخبز ملقي ولو علم منه الرضي بجر
 ويضيف من يملعه ويتخذ الصياغة اليسيرة بقدر ماله
 ويحط من الثمن قدر ما يحيط بالتجار ويجابي ويوثر بحتي
 ولا يتزوج ولا يتسري وان اذن له المولي ولا يزوج
 رقيقه وقال ابو يوسف يزوج الامه ولا يكانت الا ان يحضره
 المولي الى اخر ما مر ولا يعير ولا يقرض ولا يهب ولو
 يعوض ولا يكفل مطلقا بنفس او مال ولا يصالح من
 قضا من وجب عليه ولا يعفو عن القصاص ويصالح
 عن قضا من وجب على عبده خزانة الفقة وكل دين
 وجب عليه بتجارة او عاهو في معناها امثلة الاول
 كبيع وشرا واجارة واستجار امثلة الثاني غرم وديعة
 وعصب وامانة بجرها عبارة الدرر وغيرها جدها بلا
 ميم فتبين كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوج ببيع
 فيه ولهم استعاره ايها زيلعي ومفاده ان زوجته لو اختارت
 استعارة نفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا بجر من النفقة
 بحضرة مولاه او نايبه لاحتمال ان يغدر به بخلاف بيع الكسب
 بالخصم ويتعلق بكسب حصل قبل الدين او بعده و
 يتعلق بما وجب له وان لم يحضر مولاه هنا قيد للكسب
 والايهاب لكسب يشترط حضور العبد لانه الخضم في كسبه
 ثم انما يبدى بالكسب وعند عد من يستوفي من الرقبة
قلت اما الكسب الحاصل قبل الاذن فيحق المولي فله

الابان ٢

وعقر وجب بوطي ٢
 مشترى بعد الاستحقاق
 كل ذلك يتعلق برقبة

فانه لا يحتاج لحضور المولي ٢
 لان العبد خضم فيه صح

فله اخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده انه لو اكتسب المجور شيئا
 واودعه عند اخر وهكذا في يد المودع للمولي تضمنه لانه كمودع
 الغاصب فتأمل لا يتعلق الدين بما اخذه مولاه منه قبل
 الدين وطولب المادون بما بقي من العبد زايلا عن
 كسبه وعنده بعد غنقه ولا يباع ثانيا **ولمولا اخذ مثله بوجوه**
دينه وما زاد للفرما يعني لو كان المولي ياخذ من العبد كل شهر
 عشرة دراهم مثلا قبل حقوق الدين كانت له ما ياخذها
 بعد حقوقه استخسانا لانه لو منع منها يجر عليه فيسد
 باب الاكتساب **ويخرج بجره ان علم هو نفسه** لرفع
 الضم عنه **والقراهل سوقة** ان كانت الاذن ثانيا
اما ان لم يعلم به اي بالاذن الا العبد وحده وكفي
في بجره علمه به فقط ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل
 سوقه لانتقا الضرر وفي التوازية باع عبده المادون ان
 لم يكن عليه دين. هذا راجح راعيه اهل لسوقة سعة
 ام لا لصحة البيع وان عليه دين لانت ما يقبضه المشتري
 لغسار البيع وعلي الغرماء فسخرهم ان دينهم حاله نعم الا
 اذا كانت بالثمن وقا ابرا والعبد او ادي المولي وتما مر
 في السراخية **وموت سيده وجنونه** مطلقا وحقوقه
 وكذا بجنون المادون وحقوقه ايضا **بدا ربح مرتكبا**
وان لم يعلم احد به لانه موت حكا ويتجر حكا باقائه
 وان لم يعلم بجنونه **ولو عان منه او فاقا** ميت بجنونه
لم يعد الاذن في المبيع زيلعي وقهستانى **واستلاد**
 بان ولدت منه فادعاه كعادته كانت حرة لانه ما لم
 يصرح بخلافه لا يجرى بالتدبير وصحت بهما قيمتهما فقط
للغرماء لو عليها دين محيط اقراه ميتا بعد بجره ان
 ما معة امانة او عصب او دين عليه لاخر صحيح خبر
 فيقبض منه وقال لا يصح احتياط دينه بماله ورقبته لم
 يملك سيده ما معة فلم يفتق عبده من كسبه بجره
مولاه وقال يملكه فيعتق وعليه قيمته موصرا ولو مفسرا

٢

فلهم ان يضمنوا العبد المعتق ثم يتر على المولى بن كمال **ولو اشترى**
ذ ارجح محرم من المولى لم يفتق ولو ملكه لعنتق ولو اتلف
ما في يده من الرقيق ضمت ولو ملكه لم يفتق خلافا لها
 بنا على ثبوت الملك وعدمه **وان لم يحط** دينه بماله ورقبته
مع تحريره اجماعا وصح اعتاقه حال المادون **مد يونا ولو**
يحيط و ضمت المولى للغرما الاقل من دينه و قيمته وان
 شأ انت بعد العبد بكل ديونهم و بائنا احد هما لا يبر الاخرهما
 ككفيل مع مكفول عند **وطول ب ما بقي** من دينهم اذا لم
 تق به قيمته **بعد عتقه** لتقرره في دينه وصح تدبيره ولا
 يجر ويجبر الغرما كعتق الا ان من اختار احدا لشيئين
 ليس له الرجوع شرح تكملة وفي الهداية ولو كانت المادون
 مدبرا وام ولد لم يضمن قيمتها لان حق العبد للغرما لم
 يفتق برقبتهما لانها لا يباع بالدين ولو اعتقه المولى باذن
 الغرما فلهم تضمين مولاة زليعي **والمادون ان باع سيده**
 باقل من الدين **وعبيد المشتري** قيد بدلات الغرما اذا
 قدر واعلى العبد كانت لهم فسخ البيع كما مر **ضمت الغرما البايع**
قيمته لتقديره فاذا رد العبد عليه بعيب قبل القبض مطلقا او
 بخيار روي او شرط او بعده بقضار جع السيد بقيته علي
 الغرما وعاد حقهم في العبد لزوال المانع وان رد بعد القبض
 لا يقض فلا سبيل لهم علي العبد ولا للمولى علي القيمة لان
 الرد بالتراضي اقالة وهو بيع في حق غيرهما وان فضل من
 دينهم **وان فضل من دينه رجعوا به علي العبد بعد**
الحرية كما مر وضمنوا **مشتريه** عطف علي البايع اي ان
 شأ ضمنوا المشتري بالثمن علي البايع او اجازد البايع **ولو**
واخذوا الثمن لا قيمة العبد وان باع السيد معلما **بثمنه**
 يعني مقرا به لا منكر كما سيجي لتحقق الخاصية ويسقط المشتري
 خيار المشتري لا الغرما **فللغرما رد المبيع** ان لم يصل ثمنه
 اليهم لان قبضهم الثمن دليل الرضا للبيع الا ان كان فيه محابا
 فاما ان تدفع او يفتقن لبيع بن كمال وقال المص هذا ان كان

المولى ٢

اذا كانت الدين حال او كانت البيع بلا طلب الغرما والتمث لا يفي
 بدينهم والا فالبيع نافذ لزوال المانع **وان غاب البايع** وقد قبض
 المشتري **فالمشتري ليس بخمهم** لهم لو منكر اذ ينه خلافا للثاني
 ولو مقرا **فخمهم** كما مر **ولو بقلبه** بان غاب المشتري والبايع
 حاضر **فالحكم كذلك** اي لا خصوصية **اجلها** يعني بحضرة المشتري
 لكت لهم تضمين البايع قيمته واجارة البيع واخذ الثمن **عند**
قدم مصر او قال انا عبد فلان مادون في التجارة ببيع
واشترى فهو مادون وحشيد **لزمه كل شيء من التجارة**
ولذا الحكم لو اشترى لعبد وباع ساكتا عن اذنه وجره كانت
 مادونا استحسنان الضرورة والتعامل وامر المسلم محمول علي
 الصلاح فيحمل عليه ضرورة شرح الجامع ومعناه تقييد المسئلة
 بالمسلم بن كمال **ولكت لا يباع لدينه** ان لم يف كسبه **الا اذا**
اقر مولاة به اي بالاذن واشترى الغريم بالسنة **وتصرف في المبي**
والمعتوه الذي يعقل البيع والشرا ان كانت نفعا كالا سلام
والا بهاب صح بلا اذن وان ضارا كالمطلاق والطلاق
 والهدية فذوالقرض **وان اذن به** وليها وما يرد
 من العقور بين نفع وضرر كالباع والشرا توقف
 علي الاذن حتى لو بلغ فاجازه نقد فان اذنت لها المولى
 فيها **ليشرا ويبيع** لعبد مادون في كل الاحكام والشرط
 لصحة الاذن ان يعقل **اي بيع** سألها الملك عن البايع والشرا
جالبه زاد الزليعي وان يقصد الرجوع ويعرف الغبن اليسير
 من الفاحش وهو ظاهر **وليده ابو ه ثم وصيه** بعد ذلك
 موته ثم وصي وصيه كما في الفهستائي عن العبادية ثم بعده
جده المبيع وان علا ثم وصيه ثم وصي وصيه ففستائي زاد
 الفهستائي والزليعي ثم الوالي بالطريق الاولي **ثم القاضي او وصيه**
 ايها تصرف يصح فلذا لم يقل ثم **دون الام او وصيه** هذا
 في المال بخلاف النكاح كما مر **ولو اقر الانثا بما معها** من
 الكسب والارث **صح** رأي القاضي المبي او المعتوه او
 عبدها او عبد نفسه كما مر **ويشترى فسكت لا يكون**

سكونه ان نافي التجارة والقاضي له ان ياذن للتييم والمعتوه ان
لم يكن له ولي ولغيرها ان اكان لكل واحد منها من الصبي
والمعتوه واي وامتنع الولي من الاذن عند طلب ذلك
اي من القاضي فيلحق **الكتاب** وفي البرجند ي عن الخزانة
لوايي ابوه او وصيه صح ان القاضي له ان يشارح الوهبانين ولا
يجبر بعد ذلك اصلا لانه حكم لا يجبر قاضي اخر فتدبر **قرو**
لواقر الانسا ثما معها من كسب او ارث صح علي الظاهر كما ذك
درر المادون لا يكون مادونا قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال
بايعوا عبدي فاني اذنت له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك صارا ذونا
بخلاف قوله بايعوا ابني الصغير لا يصح الاذن للابن والمغضوب
والمحجور ولا يثبت ولا يصير محجورا بها علي الصحيح انشاء وفي
الوهبانية قال **كتاب** **و** ولو اذن القاضي لطفل وقداي **و** ابوه يصح الاذن منه فيتجر **و**
و ومنعت يعقوب الصغير ودبقة **و** وتخليفه يفتي به حيث ينكر **و**
و ولو رهن المحجور او باع او اشترى **و** وجوزه الموالي فيها يتغير **و**
لوقف تصرف المحجور من الاجازة فلو لم يجر بلاذن له في التجارة
فاجازها لم تفصح اجازته قال وكذا الصبي لميز **كتاب**
ولا يخفي ان ما هو تبرع ابتداء صار فلا يصح باذن ولي الصغير كالقهر
انتهى **كتاب** **الفصل** هو لغة اخذ الشيء وغيره
كالجر علي وجه القلب وشرعا **ازالة اليد محقة** ولو حكا بحجوده
ما اخذه قبل ان يحول به **بأثبات يد مبطلة** واعتبر الشافعي
اثبات اليد فقط والعبرة في الزوايد فثرة يستام مغضوب لا
تثبت عندنا خلا فالدرر **في مال** فلا يتحقق في مال حربي
قابل للتقل فلا يتحقق في العقار خلا فالمرج **بغير اذن مالكة**
احترز به عن الوديعة **واعلم** ان الموقوف مضمون بالاتلاف
مع انه ليس بمملوك اصلا صرح به في البدايع فلو قال له بلا اذن
من ليا اذن كما فعلت الكال لكان لا يتحقق واحترز به عن
السرقة وفيه لا يثبت الكال كلام **فاستخدم العبد وعمل الدابة**
غصب لازالة يد المالك **لاجلو سر علي بساط** لعدم ازالتها

انها فلا يثبت مال يهلك بفعله وكذا لو دخل دار انسان واخذ
مناعه وحده فهو ضامن وان لم يحول ولم يحدد لم يثبت مال
يهلك او يخرج من الدار خائنة **وحكم الاثم لمن علم انه مال**
الغير ورد العين قايمة والفرم هالكه **والغير من علم**
الاخير فلا اثم لانه خطأ وهو من فروع بالحديث **المغضوب**
منه مخير بين تهنيت الغاصب ونصاص الغاصب
الاذا كان في الوقف المغضوب بان غصب وقيمته
اكثر وكان الثاني اعلي من الاول فان الضمان علي
الثاني كذا في وقف الخائنة وفي غصبها غصب عجل فاستهلكه
ويستلزم له ام منعت قيمة العجل ونقصات الام وفي كراهيتها
من هدم حايها غيره منعت نقصانها ولم يورثها رثة الا
في حايط المسجد وفي القينة تصرف في ملك الغير ثم ادعي
ان كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرائه
فما ت ادعي ان كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج
ويجب رد عين المغضوب مال من تغير تغيرا فاحشا محتيا
في مكان غصب لتفاوت القيم باختلاف الاماكن **ويبرأ بردها**
ولو بغير المالك في النزاية غصب دراهم اشياء من كسبه
ثم بلا علم براء وكذا الوسلم اليه بجهة اخري لهبة او ابداع او
شرا وكذا لو اطعمه فاكله خلا فاللشافعي **ويجب رد مثله**
ان هلك وهو مثلي وان انقطع المثل بان لا يوجد في
السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت بت كمال
فقيمة يوم الخصومة اي وقت القضاء وعند ابي يوسف يوم
الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ورخصها ففستان **ويجب**
القيمة في القيمي يوم غصبه اجماعا والمثلي المخلوط بخلاف
جنسه كبر مخلوط بشعير وشيخ مخلوط بزيت ويخوذ ذلك كله
بخس **قيمي** فموجب قيمة يوم غصبه وكذا كل مادون يختلف
بالصفة مكتم وقد درر ودبس ذكره في الجواهر زاد المص
ورب وقطر لاث كلامها يتفاوت بالصفة ولا يصح السلم فيها
ولا يثبت دين في الذمة **كتاب** وفي الزخيرة والجيت

قيمي في الضمان مثالي في غيره كالمسلم وفي المحتبي السويقي قيمتي لتفاوت
بالقلق وقيل مثالي وفي الاشباه اللحم واللحم ولودينا والاجر قيمي وفي
حاشيتها لايت المص هنا وفيما يجلب التيسير معزيا للفصوليت
وغيره وكذا الصابون والسرقت والورق والابرود والعصفر
والصبر والجلد والدهن المنتجب وكذا كل حصنة مكيل وموزون
مشرف على الهلاك مضمون في ذلك الوقت كسفينة موقورة اخذت
في الغرق والقي الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمتها ساعة
كافي المحتبي وفي الصبر في صب ما في حنطته فافسدها وزاد في
كيلها ضمن قيمتها قبل صبها لما لا مثالا لها اذا لم ينقلها فلو نقلها
لمكان المثل لان غصبه وهو مثالي بخلاف ما لو صب الما في الموضع
الذي فيه الحنطة بغير نقل انتهى والاجر قيمي وسيجي ان الخير
في حق المسلم حكا والخاصل كافي الدرر وغيره ان كل ما يوجد له في
مثل الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثالي وما ليس كذلك فقيمي فليحفظ
فان ادعي هلاكه مرتبط بوجوب رد العين لانه الموجب الاصلي
ورد المثل والقيمة مخلص على الرابع **حسبه حتى يعلم الحاكم ان لو بقي**
لفهر اي لاظهره ثم قضى الحاكم عليه بالبدل من مثله و
تيمته ولو ادعي الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس
المالك ان ادعي الهلاك عند الغاصب واقام البرهان خبرها
الغاصب ان رده وهلك عند المالك اولى خلافا للثاني ملقي ولو
اختلفا في القيمة وبرهنا فالبيت المالك وسيجي ولو في نفس المصوب
فالقول للغاصب **والغصب ما يتحقق فيما ينقل فلو اخذ عقارا**
وهلك في يده بافتة سماوية كغلبة سبيل **بل يضمن** خلافا للمجد
وبقوله قالت ما للثلاثة وبديعتي في الوقف ذكره العيني وذكر
ظهري الدين في فتاوي الفتوي في غصب العقار والدور الموقوفة
بالضمان وان الفتوي في غصب منافع الوقف بالضمان وفي
قوايد صاحب المحيط اشترى وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت
للمصغر لزمه اجر المثل صيانة مال الوقف والمصغر وفي اجارة القبط
ان لا يتحقق الغصب عند ما في العقار في حكم الضمان اما فيما
وراء ذلك فيتحقق الاتري انه يتحقق في الرد فكذا في استحقاق

استحقاق الاجرة انتهى فليحفظ **قيل** تايله الاستروشي وسداد
الدين في فصولها **والاصح** ان اي العقار **يضمن بالبيع و**
التسليم وكذا بالجوردي لعقار **والود يضمن** وبالرجوع عن
الشهادة بعد القضاء وفي الاشباه العقار لا يضمن الا في مسايل
وبعد هذه الثلاثة **واذا انقص** العقار **سكنه وراعيه يضمن**
التقصيات بالاجماع فيعطي ما زاد البذر صحه في المحتبي وعن
الثاني مثل بذره وفي الصبر فيه هو المختار ولو بنت له قلعة
وتحاصر في المحتبي كما يضمن اتفاقا في **تقلي** ما نقص بفعله كافي قطع
الاشجار ولو قطعها رجل اخر او هدم البناء يضمن هو لا الغاصب
كالو غصب عبد واجره فنقص في مدة الاجارة بالاستعمال
وهذا اساقط من نسخ الشرح لدخوله تحت قوله **طعن استقلال**
تقصير الاستقلال او اجر المستعار ونقص ضمن التقصات
وتصدق بما بقي من الغلة والاجرة بخلاف ابي يوسف كذا في
الملقي لكن نقل المص من البرازية ان الغني يتصدق بكل
الغلة في الصحيح **كالو تصرف في المصوب والود يضمن**
بان باعد **ونسخ** فيه اذا كانت فلكا معينات لاشارة اوبيا
الشرابدراهم **الود يضمن او الغصب ونقد ما يعني يتصدق**
بربح حصل فيها اذا كانت مما يتعين بالاشارة وان كان مما لا يتعين
فعاي اربعة اوجه **فان اشار اليها ونقد ما** فكذلك يتصدق
فان اشار اليها ونقد غير ما او اشار اليها غير ما ونقد ما
او اطلق ولم يشر ونقد ما لا يتصدق في الصور الثلاث عند
الكرخي قيل **وبه يعني** والمختار انه لا يحل مطلقا وكذا في الملقي ولو
بعد الضمان هو الصحيح كافي فتاوي النوازل واختار بعضهم
الفتوي علي قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله علي
قولهما وعند ابي يوسف لا يتصدق بشيء منه كالمو الجنس ذكره
الزيلعي فليحفظ **فان غصب وغير المصوب فتزال اسبه**
وعظم منافع اي اكثر مقاصده اختار زاعن دراهم فسكنها
بلا ضرب فان زوال اسبه ككت يبيعي اعظم منافع ولذا لا
ينقطع حق المالك عند ما في المحيط وغيره فلم يكت زوال الاسم

عن اعظم منافعها فظن من لا خسر و غيره **واختلاف المصوب**
بملك الغاصب بحيث يمتنع امتيازه اختلاط بغيره **او يكتل بخرق**
كبره بشعيره **عنده وملكه بلاحل انتفاع قبل اذا اصابته اي رهنه**
مالكه بادا او ابرا او تهيمن قاض والقياس حله وهو روائيه فلو
غصب طوعا ما فوضه حتى صار مستهلكا يتلعه جلا لا في روائيه وجرام
في المعتمد حسا لمادة الفساد **كذبح شاة** التوثيق بدل الامانة
اي شاه غيره ذكره بت سلطات **وطبخوا وشيها وطعت بر**
اوز رعد وجعل حد يد سيفا وصفران نبتة والبناء على ساجدة
بالجيم خشبة عظيمة تثبت بالهند **وقهتها اي البنا اكثر منها اي من**
قيمة الساجدة يملكها الباني بالقيمة وكذا الوغصب ارضا فبني عليها
او غرس او ابتلع دجاجة لولولة او ادخل البقر راسه في قدر
او ادع فصلا فكري في بيت المودع ولو لم يملك اخراجه الا بهدم
الجدار وتيسقط ديناره في محبرة غيره ولم يملك اخراجه الا بكسرها
وتحون لك يهت من صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر
الاشد يزال بالاخف كما في هذه القاعدة من الاشباه ثم قال
ولو ابتلع لولولة فبات لا يشق بطنه لاث حرمة الارمي اعظم
من حرمة المال وقيمتها في تركته وجوزة الشافعي قياسا
عليه لشف لاخراج الولد **قلبت** وقد منافي لجنايزت
الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تنوير البصائر انه الاصح
فليحفظ بقي لو كانت قيمة الساجدة والبناء سو افان اصطالحا
علي شي جاز وان تنازعنا في بيعها ويقسم الثمن بينهما
علي قدر ما لها شربلاي عن البرازيز بقى لو اراد الغاصب
تقصن البناء ورد الساجدة هل له ذلك ان قضى عليه بالقيمة
لاجل وتقبله قولان لتضييع المال بلا فائدة وتماز في المحتبي
وان ضرب الجرب ردها ودينارا ولتا يملكه وهو
لما كدها نا خلاها فان ذبح شاة غيره ونحوها ما
يوكل ملزها المالك واخذ قيمتها واخذها وصمير نقصانها
وكذا الحكم لو قطعها يد ها وقطع طرف دابة غير مأكولة كذا في
المنقي قيل ولفظه غير سد يد هنا **قلبت** قوله غير سد يد

غير سد يد هنا **قلبت** قوله غير سد يد لثبوت الخيار في غير
المأكولة ايضا كنت اذا اختار ربهما اخذها لا يصح منه شيئا وعليه الفتوى
كانت له المص من العمدية فليحفظ بخلاف طرف العمد فان في الارش
او خرق ثوبا خرقا فاحشا وهو ما فوق بعض العين وبعض
تقع لا كله فلو كله ضمن كلها **وفي خرق يسير نقصه ولم ينفوت**
شيئا من النفع ضمنه النقصات مع اخذ عينه ليس بغيره لقيام
العين من كل وجه ما لم يجد فيه صنعة او يكون ربا كما هو
بسطه الزيلعي **قلبت** ومنه يعلم جواب حادثة وهو غصب
حياسة فضة موهبة بالذهب فزل متوينا فيخير ما لكها بين
تضمينها موهبة واخذها بلا شيء لانها مهلكة ولو كانت ملك
الغصب بشرط بوزنها فضة فلا رد لتعينها ولا رجوع بالنقصات
للزوم الربا فاعتنهم قتل من صرح به قاله شيخنا **ومن بني او غرس**
في ارض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد لو قيمة الساجدة اكثر
بها من **ولما لك ان يهت له قيمته بناءه وشجر امر بقطعه**
بقلعه اي مستحقة القلع فتقوم به ونهيا او مع احدها مستحق
فيهت الفضل **ان نقص الارض به** اي بالقلع ولو زرعهما
يعتبر العرف فان اقتسموها الغلة انصافا وارباعا اعتبر والا فالخارج
للزراع وعليه اجر مثل الارض واما في الوقف فيجب الحصة او
الاجر بكل حال فهو كين **غصب ثوبا فصغر** لا عبرة للالوات
بل بحقيقة الزيادة والنقصات **او سويقا فلتد سبت فلما لك**
مخبرات شاة ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثله السويق غير
في الميسوط بالقيمة لتغيره بالقبلي فلو مثليا وسماء هنا مثلي لقيام
القيامة مقامه كذا في الاختيار وقد منا قوليت عن المحتبي **وان**
اشا اخذ المصوب او الملتوث وعزم ما زاد الصبغ وعزم
الثمن لانه مثلي وقت اتصا له ملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل **والثمن**
القبالي ملكه لا متزاجه بالما محتبي **رد غاصب الغاصب**
المصوب علي الغاصب الاول يبرأ من ضمانه كالوعدك
المصوب في يد غاصب الغاصب نادى بالقيمة الي الغاصب
فانه يبرأ ايضا لقيام القيام مقام العين **ان كانت قبضه القيمة معروفا**

بقضائها وبينت او تصديق المالك لا باقرار الغاصب الا في حق نفسه
وغاصبه بمادية **غصب شيئا ثم غصبه اخر منه فاراد المالك ان**
ياخذ بعض الضمانات من الاول وبعض من الثاني **لر**
ذلك سراجية والمالك بالضم في تضمين ايها شيا واذا اختار
تضمين احدها لم يملك تركه وتضمين الاخر وقيل يملك مادية **والاجارة**
لا يحق للحق الا تلاف فلو اتلف مال غيره بعد ما يقال المالك
اجرت او رخصت لم يبرأ من الضمانات اشباه معزيا للبرازية
كلت نقل المص من العاديات الاجارة تحقق الافعال هو الصحيح
قال وعليه فيحقق الاتلاف لان من جملة الافعال فيلحفظ **كسر**
الغاصب **الخشب كسرا فاحشا لا يملكه ولو كسرا الموهوب لم**
ينقطع الرجوع اشباه وفيها اجرة الغاصب ورد اجرتها الي
المالك تطبيق له لان اخذ الاجارة **فروع** استعار
منشار فانقطع في النشر فوصله بلا ان ماله انقطع حقه وعلي
المستعير قيمته منكسرا شرح وهما بينت ركب لار غيره لا يلفا
حريق وقع في البلد فانهدم شيء يركوب لم يضمن لان ضرر
الحريق عام فكان دفع جوهره لا يجوز دخول بيت انسان
الا في الغرور وفيها اذا سقط ثوب في بيت غيره وخاف لو اعلم
اخذ حفر قبره فدفنت فيه اخر ميتا فهو علي ثلاثة اوجرات
الارض الحافر فله بثبته وسوسه وان مباحة فله قيمة حفره
وان وقفا فذلك ولا يكره لو الارض المتسعة متسعة لان الحافر
لا يدري باي ارض يموت ولا يجوز التصرف في مال غيره الا باذنه
ولا ولايته الا في مسائل مذكورة في الاشباه غصب حجارة فتبعها
بحشها فاكله الذئب فممنه كما في معاياة الوهاب **بنت** **د**
د وغاصب شيئا كيف يضمن غيره **د** وليس له فعل بما يتغير **د**
د وغاصب نهر هل له منه شربة **د** وهل ثم نهر ماهر لا يظهر **د**
فصل في غيب بعمدة ما غصبه وضمن قيمته للمالك
ملكه عند نالها مستند الي وقت الغصب فسلم له الاكثرا
الا لولا وملتقي **والقول** لم يمينه لو اختلفا في قيمته ان لم يرهت
المالك علي الزيادة فان برهت او برهنا فله المالك ولا تقبل بينة

بينت الغاصب لقيامها علي نفي الزيادة هو الصحيح زليقي ونقل المص
عن البحر واجواه قال الغاصب او المودع المتعدي لا اعرف
قيمتها وكلت علمت انها اقل مما يقوله فالقول للغاصب يمينه
ويجبر علي البيات فان لم يمين حلفه علي الزيادة فان نكل لزمته
ولو حلف المالك ايضا علي الزيادة اخذها ثم ان ظهر المصوب
للغاصب اخذه ودفع القيمة او رده واخذ القيمة وهي من
خواص كتابنا فيلحفظ **فان ظهر المصوب وهي** اي قيمته
اكثر مما ضمن او مثله او دونه علي الاصح عناية فالاولي تركه قوله
وهي اكثر **وقد ضمن بقوله اخذه المالك ويرد عوضا وامني**
الضمانات ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزوم باقراره ذكره
الواني نعم متى ملكه بالضمانات فله خيار عيب وروية محتجي ولو
ضمن بقول **المالك او برهانه او تكوله فهو له ولا خيار للمالك**
رضاه بحيث ادعي هذا المقدار فقط **وان باع** الغاصب المصوب
فضمن المالك نفعه ببعده وان حرر اي الغاصب لان تحرير
المشتري من الغاصب ناعذ في الاصح عناية **ثم ضمنه** لان
الملك الناقص يكفي لنفاذ البيع لا العتق **وزايد الغصب** مطلقا
متصلة كانت كسنت وحسن او منفصلة كدرو وثراماته **ولا تنهت**
الا بالتعدي او المنع بعد طلب المالك ولو طلب المفضلة لا
يضمن **وما نقصت الجارية بالولادة مضمون** **ويبري ولدها**
بقيمتها او بغير ثبات وقاية والاعني سقط بحسابه ولو ماتت
وبالولد وفاكت هو الصحيح اختيار **زني بامه مضمون** اي
غصبها **فرد لها حاملا فانت بالولا ضمن قيمتها يوم علق**
بخلاف الحرة لانها لا تضمن بالغصب ليعني ضمان الغصب بعد
فساد الرد ولدت فانتت به ملتقي ولو زني بها واسولدها ثبت
النسب والولد رقيق **د** **وبخلاف منافع الغصب غير مضمونة**
استوفائها او عطلها فانها لا تضمن عند ما يوجد في بعض
المتون ومنافع الغصب غير مضمونة الخ لكت لا يلا به ما ياتي من
عطف خد المسلم مع ان احضر قنن بر الا في ثلاث فوجب اجرا مثل
علي اختيار المتأخرين **ان يكون** المصوب **وقفا** للسكني والاستغلال

404 Bors

او مال يتيم الا في مسئلة سكنت امت مع زوجها في داره بلا اجر
ليس لها ذلك ولا اجر عليها كذا في الاشياء معزيا لوصايا القنية
قلت ويتشني ايضا سكني شريك اليتيم فقد قيل المص
وبه عن القنية انه لا شيء عليه وكذا الاجني بلا عقد وقيل
دار اليتيم كالوقف انتهى **قلت** ويمكن حمل كلام الفرعين
على قول المتقدمين بعد اجرة واما علي القول المعتمد انها كالوقف
فتجب الاجرة على الشريك والزوج لكون المرأة عليه وهو غاصب
لدار اليتيم فتلزم من الاجرة وبدا فتي بت نجيم وما في الصير فيتم
التفصيل لو اليتيم يقدر على المنع فلا اجر والا فلا فعليه غير ظاهر
وعليه فهو عليه لا عليها كما افاده في تنوير البصائر ثم نقل عن الخائنة
ان مسئلة الدار كمنسلة الارض وان الحاضر ان اسكت فيها اذ كان
لا يضرها فللغائب ان يسكت قد رشيكم قالو وعليه الفتوي **ان**
معد اي اعده صاحبه **للاستقلال** بان بناه لذلك او اشتراه لذلك
قل واجره ثلاث سنين على لولا وفي الاشياء لا تقير الدار معدة لها
رثا بل بناها او شراها ولا باعداد البائع بالنسبة المشتري ويشترط
على المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجرة وان لا يكون المستعمل مشهورا
بالغصب **قلت** ولو اختلفا في العلم فالقول لرئيسه لان منكر
والاخر مدع قاله شيخنا وموت رب الدار ويبيع بطلان الادعاء ولو
بني لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسانه ويحرم الناس صار ذكره
المص **الا في المعد للاستقلال** فلا ضمان فيه **ان اسكت بنا ويل ملك**
كسبت سكنه احد الشركا كما في مسئلة الملك ولو ليتيم كما مر عن القنية
اما في الوقف اذا سكنه احد بها بالغبية فلا ان لزم الاجر **وعقد كسبت**
الرهنت اذا سكنه احد بها بغلبة المرنهت ثم بان للغير معدا للاجارة
فلا شيء عليه بقي لواجر الغاصب احدها فعلى المستاجر المسجل الاجر
المثل ولا يلزم الغاصب لاجر بل ما يقصده المالك اشياء وقنية وفي
الشربلاية ويظل وينظر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كما
لو سكنت وبخلاف **خر المسلم وخزيره** بان اسلم وهما في يده **ان اتلفها**
مسلم او ذمي **فلا ضمان** وضمن المتلف المسلم فتمت الا ان الخري في حقا
فيهي حكما لو كانا ذمي والمتلف غير الامام او ما موره يري ذلك

سكني ٢

في ذلك عقوبة فلا يضمن ولو اذرق خلا فالجحد تجني ولا ضمان في
ميتة ودم اصل **بخلاف ما لو اشترى بها** اي الخ من اي الذي
وشربها فلا ضمان ولا ضمان لانه فعله بتسليط بايعه بخلاف
غصبها تجني وفيه تلف ذمي خمر ذمي ثم اسلم او احدها لا
شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر **غصب خرم مسلم فخلها**
بمالا قيمته كحطلة وملح يسير لا قيمة له او تشميس او غصب
جلد ميتة قد يغرمه بلا قيمة له ككتاب وشمس **اخذها المالك مجانا**
ولكن لو اتلفها ضمنت لا لتلفا وفي شرح الوهبانية يضمن
قيمتها مد بوعا واعتمده في الملتقي **ولو خللها بذي قيمة كالحلج الكثير**
والخل ملكه ولا شيء عليه لما لكها خلا فالحلج ولو دغ به بذي قيمة
كقرط وغصص **الجلد اخذها المالك ورد ما زاد الدغ** وللغاصب
حسد حتى ياخذ حقه **ولو اتلفه لا يضمن** كالتلف ولا ضمان
باتلاف الميتة ولو لذمي ولا باتلاف مترك التسمية عهدا ولو طعن
بيعه ملتقى لان ولا الحاجة ثابتة **وضمت بكسر معرف بكسر**
الذم لله ولو لكافريت كمال تيمته خشيا مخوثا **صالحا لغير اللهو**
وضمت القيمة لا المثل بارقة **مسكرو منصف** سيجي بيانه في
الاشربة **وصح بيعها** كلها وقال لا يضمن ولا يصح وعليه الفتوي
ملتقى ودرر وزيلعي وغيرها وقره المص اما طبل الفزاة راد في
حظر الخلاصة والصادق والذوق الذي يباح ضربه في العرس
فضمون اتفاقا **كالامنة المغنية ونحوها** كلبس بطوح وحمامة
طيارة وديك مقاتل وعبد خصي حيث يجب قيمتها غير صالحة
لهذه الامور **ولو غصب ام ولد فهلك لا يضمن بخلاف**
موت المدبرة لتقوم المدبرة دون ام الولد وقال لا يضمنها التقوية
حل قيد عبده غيره او رباطا **دابة او فتح باب اسطبلها او**
فقص طائره قد هبت هذه المذكورات او سعي لي سلطان
بمن يوزيد والحال انه لا يدفع بلارفع الي السلطان او سعي
بمن يباشر الفسق ولا يمتنع بنهيها وقال لسلطان قد يغرم
وقد لا يغرم وقال انه وجد كثر اغفر من السلطان شيئا لا
يضمن في هذه المذكورات **ولو غرم السلطان البتة** مثل هذه

السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعي بغير حق عند مجرد زجرا
له اي للساعي وبه يفتي وعزر ولو الساعي عبد طول
بعد عتقه ولو مات الساعي للمسيحي به ان ياخذ قد انفسه
من تركته هو الصحيح جواهر الفتاوي ونقل المص ان لو مات
المشكوك عليه بسقوطه من سطح خوفه غرم الشاك دية لولو
مات بالثقل لندوره وقد مر في باب السرقة امر شخص عبد
غيره بالا باق او قال لراقتل نفسك ففعل ذلك وجب عليه
قلمته ولو قال له اتلق بكذا مال مولاك فاتفق لا يضمن الامر
والفرق ان بامره بالا باق والقتل صار غاصبا لانه استعمله في
ذلك الفعل وبامره بالاتلاف لا يصير غاصبا للمال بل للعبد وهو
قائم لم يتلف وانما التلف بفعل العبد واعلم ان الامر لاضمان عليه
بالامر الا في سنته من ماله اذ كانت الامر سلطات او بالوسيلة
او المامور صبيبا او امر عبد امره بالاتلاف مال غيره سيده واذ امره
بجرباب في حايها الغير غرم الخاف ورجع الامر بشباه استعمل
عبد الغير لنفسه بان ارسله في حاجته وان لم يعلم انه عبد او
قال ذلك العبد الذي استعمله اني حر ضمن قيمته لئن ملك العبد
عمادية وفيها جارجل الي اخره قال اني حر فاستعملني في عمل فاستعمله
فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم او لم يعلم هذا ان استعمله في عمل نفسه
ولو استعمله لغيره اي لعل غيره لاضمان لانه لا يصير به غاصبا لقوله
لعبد ارقه الشجرة وانتر المشمش لتاكله انت فسقط لم يضمن الامر
ولو قال لتاكله انت وانا ضمنه قيمته كله لانه استعمله كله في نفسه
غلام جالي فصاد فقال افصدني فقصده فصاد معتادا فغيره
بالاولي فمات من ذلك ضمن قيمته العبد عاقلة الفصاد وكذلك
الحكم في الصبي يجب دية علي عاقلة الفصاد عمادية فصرع
غضب عبدا ومعه من مال المولي صار غاصبا للمال ايضا بل قالوا
يضمن ثيابه ثعبان الضمان عينه بخلاف الحر عمادية وفي الوهبانية
وغضب الحر يضمن نفسه ولو شني القران او شاخ يذكر
ولو علم الدال قيمة سلعة وقوم للسلطات انقص بخسر
ومثل احد في دين يسلم ببيعة والمجوع منه يخسر

يخسر قلمت وعن ابي يوسف لا يضمن الا لحقه التي اتلفها
وفي البرازية هو المختار واقفه الشربلالي وذكر ما يفيد ان السلطان
ليس يقيد وان يبغي القول بتضمن القاضي ايضا سيما في استبدال
وقف ومال يتيم فليحفظ انتهى والله اعلم **كتاب الشفعة**
مناسبتة تملك مال الغير بغير رضاه وهي لغة الضم وشرعا
تمليك الشفعة جبر علي المشتري بما قام عليه بمثله ولو مثليا
والا فبقيته وبسبها انضال ملك الشفيع بالمشتري شركة او
او جورا وشرطها ان يكون المحل عقارا سفلا كان او علوا
وان لم يكن طريقا في السفل لانه التحقق بالعقار عمال من
حق العقار **قلمت** واسما ما جزم به بن الحال فرده
بهن الشفعة شفعة الرمي واقفي بعد مائها تنع البرازية وغيرها
فليحفظ اخذ الشفيع من احد المتعاقدين عند وجود سببها
وشرطها وحكمها المطلب عند تحقق السبب ولو بعد سنين
وصفتها ان الاخذ بمنزلة شراء منبذلة فيثبت بها ما ثبت بالشرا
كالرد بخيار روية وعيب يجب له لاعليه بعد البيع ولو فاسدا
انقطع فيه حق المالك كاياتي او بخيار المشتري ويستقر بالاشياء
في مجلسه اي طلب الموائمة فلا تبطل بعده وتملك بالاخذ بالتراضي
او بقبض القاضي عطوف الاخذ لثبوت الملك الشفيع بمجرد الحكم قبل
الاخذ كما حرره من لا خسر وابقدر رويس الشفعة لا الملك
خلاف الشافعي للخليط متعلق يجب في نفس المبيع ثم ان
لم يكن او سلم له في حق المبيع وهو الذي قاسم وبقيت له
شركة في حق العقار كالشرب والطريق خاصين ثم فسر
ذلك بقوله كشر ف نهر صغير لا يجري فيه السفن وطريق
لا ينفذ فلو عامين لا شفعة بهما بيا نهر شرب نهر مشترك بين
قوم تنقي اراضيهم منه بيعت ارض منها فلكل هل الشرب
الشفعة ولو النهر عام والمسيطة بحاها فالشفعة للحجار الملاصق
فقط جارا ملاصقا ولو زحيا او مان ونا وكما تنابا في سكة
اخرى وظهر داره لظهرها نلو بابه في تلك السكة فهو خليط

كما مر وواضع جزم علي حايطة وشريك في خشية عليه حار ولو في
نفس الجدار فشرى بملكتي **قلت** كنت قال المص ولو كان بعض
الجدران شريكا في الجدار لا يتقدم علي غيره من الجدران لان الشركة
في البناء مجرد بدو الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح
المجمع وكذا الجار المقابل في السكة الغير النافذة الشفعة بخلاف
النافذة **اسقط بعضهم حقهم** من الشفعة **بعد القضا** فلو قبله
فلهم بقي اخذ الكل لزوال المزاحمة ليس لمن بقي اخذ نصيب
التارك لانه بالقضا قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر فيكون
ولو كان بعضهم غايبا يقضي بالشفعة بين الحاضرين في البيع
لاحتمال عدم طلبه فلا يؤخر بالشك ولذا لو كان الشريك
فطلب الحاضر يقضي له بالشفعة كلها ثم اذا حضر وطلب
قضي له بها فلو مثل الاول قضي له بنصفه ولو موه بملكه ولو
دونه منع خلاصة **اسقط الشفيع** الشفعة قبل الشراء فلا يصح
لشرط مقدمه وهو البيع اراد الشفيع اخذ البعض وترك الباقي
لم يملك ذلك جبرا علي المشتري لضرر تقريظ الصفة ولو
جعل بعض الشفعة نصيبا لبعض لم يصح وسقط حقه به
للاعراضه ويقسم بين البقيين بل لو طلب احد الشريكين النصف
بنا انه يستحقه فقط بطلت شفعتا اذا اشترط حصته ان يطلب
الكل كما بسطه الزبيعي فليحفظ **ومح بيع دور مكة فتح الشفعة**
فيها وعليه الفتوي اشباه **قلت** في الفقه في الحظر ومفاد
صحته اجازتها بالاول وقد تمد منه فليحفظ لكنه يكره وفيها **ويصح**
الطلب من وكيل الشرائع لم يسلم الي موكله وان سلم لا
وبطلت هو المختار **ولا شفعة في الوقف** ولله والايوانه
شرح مجمع وخاتمة خلافا للخلاصة والبرازية ولعله لا ساقطة
تأله المص **قلت** وحمل شيخنا الرملي الاول علي الاخذ
به والثاني علي الاخذ بنفسه اذا بيع ففي الفيض حق الشفعة بيني
علي صحته البيع انتهى مفاده ان ما لا يملك من الوقف بحال لا شفعة
فيه وما لا يملك بحال ففيه الشفعة اذا بيع واما اذا بيع بجواره او
كان بعض المبيع ملكا وقفه وبيع الملك فلا شفعة للوقف والله اعلم

اعلم **باب طلب الشفعة وطلبها الشفيع في مجلس**
علم من مشترى او رسول او عدل او عدد بالبيع وان امتد المجلس
كالخبرة هو الاصح ذكر وعليه المتوفى خلافا لما في جواهر الفتوي
ان علي الفور وعليه الفتوى **بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة**
وخو كانا طلبها او اطلبها **وهو يسمى طلب المواتية** اي المبادرة
والاستهاد فيه ليس بلازم بل المخالفة الجحود **ثم يشهد علي البائع**
لوالعقار في يده او علي المشتري وان لم يكن زائدا لانه مالك
او عند العقار فيقول **اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعا**
وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهد **واطلب**
وهو طلب اشهاد ويسمي طلب تقرير وهذا الطلب لا
يد منه حتى لو تمكث ولو بكتاب او رسول **ولم يشهد بطلت**
شفعته وان لم يتكث منه لا تبطل ولو اشهد في طلب المواتية
عند احد هو لا كفاه وقام مقام الطلبين ثم بعد هذين الطلبين
يطلب عند قاض فيقول **اشترى فلان داركذ او انا**
شفيعها بداركذ الي ثم قال بسبب كذا كما في الملتي لشل الشريك
في نفس البيع **فهره يسلم الدار الي** هذا لو قبضها المشتري وطلب
الخصومة لا يتوقف عليه **وهو يسمى طلب تملك وخصومة**
وبتأخير مطلقا بعد ز وبغيره شهرا او اكثر لا تبطل الشفعة
حتى يسقطها بلسانه به **يفتي** وهذا ظاهر المذهب وقيل
يفتي بقول محمد ان اخره شهرا بلا عذر بطلت كذا في الملتي
يعني د فعلا للضرر وقلنا رفعه برفع القاضى ليامره بالاخذ
او التزك **وان اطلب الشفيع سال لقاضى الخصم عن ملكه**
الشفيع لما يشفع به فاذا اقربها اي بملكته ما يشفع به او بكل
عن الخلق علي العلم او برهنت الشفيع انها ملكه **سال عن**
الشرا هل اشترى ام لا فان اقربا وكل عن اليه علي
الحاصل في شفعة الخليل **او علي السب** في شفعة الجوار
لخلاف الشافعي كما مر في كتاب الدعوي **او برهنت الشفيع**
قضي له بها هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفيع الشفعة
فان انكر القول له يمينه بشكك **وان لم يحضر الثمن**

وقت الدعوي واذا اقبض **لزمه الخضاره والمشتري**
حبس الدار ليقبض ثمنه فلو قيل للشفيع ان **التمت**
ما خرم تبطل شفيعته **والخضاره** للشفيع **المشتري** مطلقا **والبايع**
قبل التسليم الاول بملكه والثاني بيده **بت** كمال **ويقبض** القاضي
بالشفعة **والعهد** لضمان التمث عند الاستحقاق **علي البايع**
قبل تسليم البيع الي المشتري والعهد **علي المشتري** لو بعد
لما من للشفيع خيار **الرؤية والعيب** **وان شرط** المشتري
البراءة منه دون خيار الشرط والاحل اختيار وفي الاشياء الشفعة
بيع في كل الاحكام الا ضمان الغرور **والحر** **وان اختلفا** الشفيع
المشتري في التمث والدار مقبوضة والتمت منقول **صدقت**
المشتري يمينه لاضرر منكر ولا يتخالفان **وان برهنا** فالشفيع
احق لان يمينه ملزمة **ادعي** **مشتري** **ثمن** **وادعي** **بايع** **اقل**
منه بلا قبضه **فالقول** له اي للبايع **ومع قبضه** **المشتري** ولو
عكسا بعد قبضه القول **المشتري** وقبله يتخالفان واي نكده
استبر قول صاحبه **وان حلفا** فبيع البيع واخذ الشفيع بما قال
البايع ملتقي **وحط البعض** **يظهر في حق الشفيع** **ياخذ البايع**
وكذا هبة البعض الا اذا كانت القبض اشياء **وحط الكل**
والزيادة لا ياخذ به بكل المسمى ولو حط النصف ثم النصف ياخذ
بالنصف الاخير ولو علم ان اشتراه بالف فسلم ثم حط البايع ما به
فله الشفعة كالو باع بالف فسلم ثم زاد البايع له جارية او متاعا
قنية **وفي الشرع** **مثلي** ولو حكا في الخبر في حق المسلم **بت** كمال
ياخذ بمثله وفي القيني بالقيمة **ففي بيع عقار بعقار** **ياخذ** **كله** **بقيمة**
الاخر وفي الشرا بتمت **موجب** **ياخذ** **بالحال** او **طلب** الشفعة
في الحال **واخذ** **بعد الاجل** ولا يتعجل ما علي المشتري لو اخذ به مال
ولو سكت عنه فلم يطلب في الحال وصبر حتى يطلب **عند حلول**
الاجل **بطلت** **شفعته** خلا لا يي يوسف **وياخذ** **بمثال** **الخزير** **قيمة** **الخزير**
ان كان **البايع** **والمشتري** **والشفيع** **ذميا** **لا بدات** يكون البايع ايضا
ذميا **ولا يفسد** **البيع** **فلا تثبت** **الشفعة** **بت** كمال **معزيا** **للميسوط**
وياقيمتها **لما لو** **كان** **الشفيع** **مسلم** **للمنع** **من** **تمليكها** **ومثلها** **ثم** **قيمة**

قيمة الخزير هنا قائمة مقام الدار لا مقام الخزير ولذا لا يحرم تمليكها بخلاف
المروري علي العاشق **وطريق** **معروفة** **قيمة** **الخزير** **والخزير** **بالرجوع**
الي ذمي **اسلم** **او فاسق** **تاب** ولو اختلف فيه فالقول **للمشتري** **عناية**
وياخذ **الشفيع** **بالتمث** **وقيمة** **البنا** **والغرس** **مستحق** **لقلع** **كافي**
الفصب **قلبت** ولو ذهبا بالوات كثيرة من التمث او
حلاها يصب كثير خير الشفيع بين تركها او اخذها واعطي ما زاد
الصبيغ فيها **تعد** **نقصه** **ولا قيمة** **لنقصه** بخلاف البقا حاو ي الزاهدي
وسجي **ولوبي** **المشتري** **او غرس** **او كلف** **الشفيع** **المشتري** **قلعها**
وعت الثاني ان نشا اخذ بالتمت وقيمة البنا والغرس او ترك وبه
قال الشافعي وما لك غلنا بني فيها غيره فيه حق اقوي ولذا تقدم
عليه فينقصه **كما ينقص** **الشفيع** **جميع** **نقص** **فانه** اي **المشتري** **حق** **الوقف**
والمسجد **والمقبرة** **والهبة** **زيلي** **وزاهدي** **واما** **الزريع** **فلا يقلع** **استهنا**
لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر **ورجع** **الشفيع** **بالتمث** **نقط** **ان**
اخذ **بالشفعة** **ثم** **بني** **او غرس** **ثم** **استحققت** **ولا يرجع** **بقيمة** **البنا**
والغرس **علي** **احد** **لانه** **ليس** **بمغور** **وبخلاف** **المشتري** **وياخذ** **بكل**
التمت **ان** **حريت** **او حث** **الشجر** **لا فعل** **احد** **والاصل** **ان** **التمت**
يقابل **الاصل** **لا الوصف** **وهذا** **ان** **الم** **يبقي** **شيئ** **من** **نقص** **او خشب**
فلو **بقي** **واخذ** **المشتري** **لا انفصال** **من** **الارض** **حيث** **لم** **يكن**
تبع **للارض** **تسقط** **حصته** **من** **التمت** **فيقسم** **التمت** **علي** **قيمة**
الدار **يوم** **العقد** **وعلي** **قيمة** **النقص** **يوم** **الاخذ** **زيلي** **قلبت**
فلو **لم** **ياخذ** **المشتري** **كان** **هلك** **بعد** **انفصال** **لم** **يسقط** **شيئ** **من**
التمت **لعدم** **حبسه** **ان** **هو** **من** **التواضع** **والتواضع** **لا يقابلها** **ثمن**
من **التمت** **وبالاخذ** **بالشفعة** **تحوّل** **الشفقة** **الي** **الشفيع**
فقد **هلك** **ما** **دخل** **تبع** **قبل** **النقص** **ولا يسقط** **بمثله** **شيئ** **من**
التمت **قاله** **شيخنا** **بخلاف** **ما** **اتلف** **بعض** **الارض** **بغير** **حق** **حيث**
يسقط **من** **التمت** **بحصته** **لان** **الفايت** **بعض** **الاصل** **زيلي**
وياخذ **بحصته** **الغرس** **من** **التمت** **ان** **نقص** **المشتري** **البنا**
لانه قصد الاتلاف وفي الاول الافز سماوية ويقسم التمث علي
قيمة الارض والبنا يوم العقد بخلاف انهدامه كما مر لتقومه بالجنس

ونقص الاجنبي كقصد اي المشتري والنقص بالكسر المنقوض
 لاي المشتري وليس للشفيع اخذه لذوال التبعية بانفسها له
 وياخذ بثمرها استحقاقا لا انفسا له وان ابتاع ارضا وتخلوا وثرا
 او ثرا في يده وان جده المشتري فليس للشفيع اخذه لما مر او
 هلك بافتد سماوية وقد اشترىها بثمرها سقطت حصة من
 الثمن في الاول اي شرها بثمرها وبكل الثمن في الثاني لحدوث
 بعد القبض قضى بالشفعة للشفيع ليس لثمنها شرح وهبانية
 لتحويل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القبض الطلب في بيع فاسد
 وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفي هبة بعوض مشروط
 ولا شيوع فيها وقت التقاض وفي بيع فضولي او بخيار
 باع وقت البيع عند الثاني وبخيار مشتر وقت البيع اتفاقا اجنبي
 من لم يرا الشفعة بالجواب كالشافعي طلبها عند حاكم يراه
 يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك تخلم
 له بها والا فله لا فـ وعـ اي اجاب الطلب يكون القاضي
 لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع
 بخلاف سبب اليهود كما ياتي شرعي ارضا بماية قد دفع ثراها
 وباعه بماية ثم اخذها للشفيع بالشفعة اخذ بخمسين لاث
 ثمنها يقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة
 التراب الذي باعه وهما سوا ولو كبسها كما كانت **الجواب**
 لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كسبت فيها فهو ملك حاوي
 الزاهدي وفيه شرعي دارا الي الحصاد ليس للشفيع ان يعمل
 الثمن وياخذها بالشفعة لانه ملكها يبيع فاسد **قلت**
 وسيجي انه لا شفعة فيما يبيع فاسد ولو بعد القبض لاختلال الفسخ
 نعم اذا سقط الفسخ بينا ونحوه وجبت وفي الميسرة الهبة
 بشرط العوض اغا تثبت الملك لله هو ب لاذ ان قبض الكل فلو
 وهب دارا على عوض الفدرهم فقبض احد العوضين دون
 الاخر ثم سلم الشفع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض
 الاخر كان لرا ان ياخذ الدار بالشفعة انتهى **باب**
 ما تثبت في فدا ولا تثبت لا تثبت قصدا الا في عقار ملك

بعد الشراء

ملك بعوض خرج الهبة هو مال خرج المهر وان لم يكن يقسم
 خلافا للشافعي كرجي اي بيت الرحي مع الرحي نهاية وجام ويدر
 ونهر وبيت هبة لا يملك فتمت الا في عوض بالسكون ما
 ليس بعقار فيكون ما بعده عطف الحاص على العام وذلك
 خلافا لما لك وبنا وتخل اذا بيعا قصدا ولو مع خف القرار خلافا
 فهو من الحال المخالفة للقول كما افاده شيخنا الرمي ولا
 في اربث وصدقة وهبة لا بعوض مشروط ودار قمت
 او جعلت اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عدا
 او مهر وان قوبل ببعضها اي الدار مال لان معنى البيع تابع
 فيه وواجبها في حصة المال او دار بيعت بخيار البائع ولم
 يسقط خياره فان سقط وجبت عند سقوط الخيار عني
 الصحيح وقيل عند البيع وصحح او بيعت الدار بيعا فاسدا او
 لم يسقط فسخه فان سقط حق فسخه كان بين المشتري
 فيها ثبت الشفعة كما مر او رد بخيار روية او شرط او
 عيب بقضا متعلق بالآخر فقط خلافا لزم المصنف تعالى الدر
 بعد ما سلمت اي اذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع
الجواب روية او شرط كيف ما كان او بعيب بقضا فلا شفعة
 لانه فسخ لا بيع بخلاف الرد بعيب بعد القبض **بلا قضا**
 او باقالة فان له الشفعة لان الرد بعيب بلا قضا والاقالة
 بمنزلة بيع مبتدأ وتثبت الشفعة للعبد المأذون المستغرق
 بالدين احاط الدين برقبة وكسبه ليس بشرط بين كمال
 في مبيع سيده وتثبت لسيده في مبيع بناء على ذلك بالشفعة
 بمنزلة الشراء وسرا احد هاتين الاخر يجوز وتثبت لمن شرعي
اصالة او وكالة او اشتري له بالوكالة وغايدته ان لو كانت
 المشتري او الموكل بالشر شريكا وللدار شريك اخر فله الشفعة
 ولو هو شريكا وللدار جار فلا شفعة للجاري وجوده لا شفعة
 لمن باع اصالة او وكالة او بيع له اي وكل بالبيع او ضمن الدرك
 والاصل اي الشفعة تبطل باظهار الرغبة عنها لا فيها **باب**
 ما يبطلها يبطلها ترك طلب الواثبة تركه بان لا يبطل في

ان طلب

بخيار

جلس اخبر غير بالبيع بن كمال وتقدم ترجيح **اد** ترك الموازنة لانه
غير لازم **مع القدرة** كما مر ويطلبها تسليمها **بعد البيع** علم بالسقوط
اولا **نقطا** قبله كما مر **ولو تسليمها من اب ووصي** خلافا لمحمد فيها بيع
بقيمة او اقل ملتقى **او وكيل يطلبها اذا سلم الشفعة واقر على الموكل**
بتسليم الشفعة مع لو كانت التسليم او الاقرار عند القاضي والا
لم يصح لكنه يخرج من الخصومة وسكوت من يملك التسليم بتسليم
ويطلبها بيع شفعة بمال ولا يلزم المال وكذا الكفالة بخلاف القود
ولو صالح علي اخذ نصف الدار ببعض صبح وصالح علي اخذ بيت حصته
من الثمن لاجلها **لثالث** عند اخذ ولا تسقط شفعته **ويطلبها**
موت الشفعين قبل الاخذ بعد الطلب او قبله ولا تورث خلافا
للمشافعي ولو مات بعد القضاء لم يطلب الا يطلبها موت المشتري
لبقا المستحق **ويطلبها بيع ما شفع به قبل القضاء بالشفعة مطلقا**
علم ببيعها ام لا **وكذا الوكيل ما يشفع به مسجلا ومقبرة او وقف مسجلا**
درر ولو باع بشرط الخيار لنفسه لا يتصل ببقا السبب ويطلبها شرا
الشفيع من المشتري فثبت رونه او مثله اخذها منه بالشفعة بالقد
الاول والثاني بخلاف ما لو اشترىها ابتداء حيث لا شفعة لثمة ورنه
وكذا يطلبها ان استاجرها او ساومها بيبعا او اجارة ملتقى او
طلب من ان يولي عقد لشرا او ضمن الدرك مستدرك
بما مر ايضا فتطلب في الكل له دليل لا علة من زيل **قيل للشفيع انها**
بيعت بالف فسلم ثم علم انها بيعت باقل او بمر او بشعر
او عدي متقارب قيمته الف او اكثر فله الشفعة ولو بان
انها بيعت بدينار او بعروض قيمتها الف فلا شفعة والفرق
انها قبي وذاك مثلي فربما يسهل عليه وان كثر **ولو علم ان المشتري هو**
زيد فسلم ثم بان انه بكر فله الشفعة ولو علم ان المشتري هو
مع غيره كان له اخذ نصيب غيره لعدم التسليم في حقه ولو بلغه
شرا النصف فسلم ثم بلغه شرا الكل فله الشفعة وفي عكسه
بان اخبر بشرا الكل فسلم ثم ظهر شرا النصف لا شفعة له علي
الظاهر لان التسليم في الكل تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه
ثم شرع في الجبل فقال **فان باع رجل عقارا لارعا مثلا في ثياب**

جانب **من الشفعين فلا شفعة** لعدم الاتصال او القول بان نفس
ذراعا سهوا **وكذا الاشفعة لو وجب هذا القدر للمشتري وان**
ابتاع سهما من بئس ثم ابتاع بقيتها فالشفعة المباح في
السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه شريكه وحيلة كذا ان
يشتري الذراع او السهم بكل الثمن الادرها ثم الباقي بالباقي وليس
له تخليف بالدم ما اردت به ابطال شفعته وله تخليف بالدم
ان البيع الاول ما كان للمعدوم يده زاده معزيا للوجوب **وان ابتاع**
بئس كثر ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن لا بالشوب فلا
يرغب فيه وهذه حيلة تقم الشريك والجار لكنها تقصر بالبيع
اذ يلزمه كل ثمن ان استحق وحيلة اخرى احسن واسهل
وهي المتعارفة في الامصار ذكرها بقوله **وكذا الواشترى بدرا**
معلومة نوزن واشاره مع قبضه فلو ساء شيئا ليهارجه
قدرها وضيع الفلوس بعد القبض في المجلس لان جهالة
الثمن تمنع الشفعة **درر قلت** ونحوه في المضمرات
وينبغي ان الشفعين قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان
ياخذها بالدرهم وقيمتها كذا لو اشترى دارا بعرض او عقار
للمشفيع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم تقل عن مقطعات
الظهيرية ما يوافقه **قلت** ووافقه في تنوير البصائر
واقره شيخنا لكت تعقبه ابنه في زواهر الجواهر بانه مخالف للاو
وما في المتن والشروح مقدم علي الفتاوي كما مر من راسه
وقد منا انه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ
نفسه اذا سقط الفسخ بالبنا ونحوه **وتجب تكره الحيلة لا سقا**
هذا الشفعة بعد ثبوتها وفاقا لقوله للشفيع اشتره مني ذكره
البرازي واما الحيلة له دفع ثوبها ابتداء فعند ابي يوسف
لا تكره وعند محمد تكره وينبغي بقول ابي يوسف في الشفعة
قبيده في السراجية مما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه
محشي الاشياء **وبطل** وهو الكراهة في الزكاة والحج وايرة السجدة
جوهرية **والحيلة** موجودة في كلامهم لا سقاط الحيلة بزازية قال
وطلبنا كثيرا فلم نجدها ان المشتري جماعة عقارا والبايع واحد

يتعدد الاخذ بالشفعة بعد دفعهم فللشفيع ان ياخذ نصيب
بعضهم ويترك الباقي **وبعكس** وهو ما ان تعدد البائع والتعد
المشتري لا يتعدد الاخذ بها بل ياخذ الكل او يتركه لان غير تفرق
الصفقة على المشتري بخلاف الاول لقيام الشفيع مقام احدهم
فلم تفرق الصفقة بلافراق بين كونه قبل القبض او بعده سمي لكل
بعض منها او سمي لكل جملته لان العبرة هنا بالاتحاد الصفقة للاتحاد
الثبت **واعلم** انه لو طلب الحصة فهو على شفعتين ولو اشترى
دارين او قرنين بمصريت صفقة احدها شفيعهما معا وكهما
لاحداهما ولو اشترى بالشرق والآخرى بالمغرب شرح مجمع وباني
والمتبر في هذا اي العدم والاتحاد **القائد** لتعلق حقوق
العقد برون المالك فلو وكل واحد جماعة فللشفيع اخذ نصيب
بعضهم اشترى نصف دار غير مقسوم فقام سهم المشتري البائع
اخذ الشفيع اخذ للشفيع نصيب المشتري الذي حصل له
بالقسمة وان وقع في غير جائد على الاصح **وليس** له اي الشفيع
نقصها مطلقا سواء قسم او رصنا على الاصح لانها من تمام القبض
حتى لو خاسم الشريك كان للشفيع النقص كما ذكره بقوله **بخلاف**
ما اذا باع احد الشريكين من دار مشتركة وقاسم الشريكا
الذي بيع حيث يكون للشفيع نقصه كنقص بيعة وهبته كما لو
اشترى اثنان دارا وهما شفيعان ثم جاشفيع ثالث بعد
ما اقتسما بقضا او غيره **فله** اي للشفيع ان ينقص القيمة ضرورة
صيرورة النصف ثلثا شرح وهبانية **اختلف الجار والمشتري في**
ملكته الدار التي يسكن فيها الشفيع الذي هو الجار **فالمقوت**
للمشتري لان يترك استحقاق الشفعة **والجار** تخلف اي تخلف
المشتري على العلم عند ابي وبريقي كما لو انكر المشتري طلبه
المواثبة فانه يحلف على العلم وان انكر المشتري طلب الاشهاد
عند لقائه حلف المشتري على البتات لانه يحيط به علمادون
الاول حاوي الزاهدي ولو برهننا فبيته الشفيع احق وقال ابو
يوسف بيته المشتري **فروى** باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها
فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطالت الاجارة وان رهاشري

المشتري ٢

مشتري لطفله والاب شفيع له اي لشفعة والوصي كالاب الا اذا
كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كانت له الشفعة فيما
لا رقة فقط **قلت** كنت في شرح المجمع ما خالفه فتبين
ولو فيه تفريق الصفقة الا بوالعام من الشفيع يبطلها قضا
مطلقا لا يثبت ان لم يعلم بها ان اعلم صنع المشتري البناء
الشفيع خيرات شا اعطاه ما زاد الصنع او ترك اخرا لجار
طلبه لكون القاضي لا يراها فهو معد وريهودي سمع بالبائع
يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا **قلت** يؤخذ منه
ان اليهودي طلب خصمه من القاضي احضاره يوم السبت
فانه يكلف الحضور ولا يكون سبته عذرا وهي واقعة الفتوى
قاله المصنف **قلت** وهي في واقعات الحسامي ادعي المشتري
الشفيع على المشتري انما احتال لا بطلها يحلف وفي الوهبانية
خلافه **قلت** وسنذكره لان بيت المصنف في حاشية الاشياء
ايده بما لا يزيد عليه فيلحظ تعلق ابطالها بالشرط جازي لم يردوي
في رتبة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وانا ادعيها
فان وصلت الي والافان علي شفعتي فيها استولي الشفيع عليها
بلا قضا ان اعتمد على قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما
اشياء على عدد الروس العقل والشفعة واجرة القسامة الطريق
ان اختلفوا فيه الكل في الاشياء لا شفعة لم ترد عنا بزمي شفيع
لاولي له لا تبطل شفعتين وان نصيب القاضي فيما يبطلها جاز جواهر
شري كرم ما ولم شفيع غائب فامثرت الاشجار فانت القبض مثمرة سقط
بقدره والا لالانه لا حصته من الثمن حينئذ مويد زاده
معزيا لوقفات الحسامي وفي الوهبانية **قلت**
ويأخذ فيها يشترى لصغيرة **قلت** واب ووصي المبلوغ يؤخر **قلت**
وليس له تفريق دارين بيعة **قلت** ولو غير جاز والتفريق احذر **قلت**
وما نرى اسقاط الخيل مسقطا **قلت** وتخليف في النكر لا شك انكر **قلت**
كتاب القسمة مناسبتات احد الشريكين اذا اراد
الاقتلاق باع **فوجب** او قسم **هو** لغت اسم للاقتسام كالقدوة

البت
يهود سمع بالبائع
فلم يطلب لم يكن
عذرا

للاقتداء وشرعا بجمع نصيب شايح في مكان معين وسميها طلب
الشركا او بعضهم للاقتناع بملكه علي وجه الخصومة فلولم يوجد
طلبهم لا تنفع القسمة وركنها هو الفعل الذي يحمل به الاقرار
والتي بين النصيبين كليل وزرع وشرطها عدم قوات
المنفعة بالقسمة ولذا لا يقسم نحو حايطة وحمام وحكها نقيين
نصيب كل من الشريكين علي حدة وتشتل مطلقا علي معين
الاقرار وهو اخذ عين حقة وعلي معين المبادلة وهو اخذ عوض
حقه والاقرار وهو الغايب هو الغالب في المثلي وما في حكمه
وهو العددي المتقارب فانه معين الاقرار فيه غالب ايضا كمال
عن الكافي والمبادلة غالبية في غيره اي غير المثلي وهو القهي اذا
اذا تقرر الاصل في اخذ الشريك حصته بغية منها حصة في الاول
اي المثلي لعدم التقاوت لا الثاني اي القهي لتقاوت في الثانية
مكيل او موزع واثبت بين حاضر وغائب كالبالغ والصغير فاختار
الحاضر او البالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظا الاخرين
والالا لصيرة بين دهقات وزراع ابقسها فقسما ان ذهب
بما اقرز له دهقات والافلاك الباقي عليها وان بخط نفسه
والافلاك علي الدهقات خاصة كذا قال بعض المشائ انتهى
ملخصا وان اجبر عليها اي علي قسمة غير القسمة في منجر
الجنس منه فقط سوي رفيق غير الغنم عند طلب احدهم
فيجبرها فيها من معنى الاقرار علي ان المبادلة قد يجري فيها الجبر
عند تغلق حق الغير كافي الشفعة وبيع ملك المديون لو فاد بينه
وينصب قاسم يرزق من بيت المال ليقتسم بلا اجر منهم وهو
احب وما في اخذ الاجرة عليها وان لم يجز علي القضاة ذكره اخي زاده
وهو علي عدد الروس مطلقا الا انصاف خلافا لها قيدنا بالقاسم
لان اجرة الكيال والوزان بقدر الانصاف اجلا وكذا ساير المون كاجرة
الراعي والحمل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاده في الملتقي ان لم يكن
للقسمة وان كان لها فعلي الخلاف كذا ذكره في الهداية بلفظ قيل
وتما في علقته عليه والقاسم يجب كونه عدلا عالما بها ولا يتعين
واحد اهلها لئلا يتحكم بالزيادة ولا يشترك القسام خوف ثواب كلهم

تواكلهم وصحت برضا الشركا الا ان كان فيهم صغير او
جونا لا غايب عنه او غايب لا وكيل عنه لعدم لزومها حينئذ
الا باجازه القاضي او الغايب او الهبي اذا بلغ المصلحة هذا لو ورث
ولو شركا بطلت مينة المفتي وغيرها وتسم بغير يد عوت
او رث بينهم او ملك مطلقا او شرعي صدر الملك فلا فرق
في الثقل بين شرا او وزر وملك مطلقا قلد
النقلي ابنا والاشجار حيث لم تتبدل المنفعة بالقيمة وان تبدل
غلا جبر تاله شيخنا وعقار يد عوت شرا او ملك مطلقا
ادعوا ان ميراث عن زيد لا يقسم حتي يبرهنوا علي موته
وعدد ورثته وتالا يقسم باعترا فهم كافي الصور الاخر ولان
برهنات العقار معها حتي يبرهنوا انها اتقاها في الاصل
لان يحتمل انه معها باجارة او اعاره فتكون قسمة حفظ والعقار
محفوظ بنفسه ولو برهننا علي الموت وعدد الورثته وهو
اي العقار قلد قال شيخنا وكذا المنقول بالا ولي
معها وفيه نصيب صغير او غايب قسم بينهم ونصب
تابض لها نظرا للغايب والصغير ولا بد من البينة علي اصل
الميراث عنده ايضا خلافا لها كما مر فان برهنات وارث
واحد لا يقسم ان لا بد من حضور اثنين ولو احدها صغيرا
او موصي له او كانوا اي الشركا مشترين اي شركا بغير
الارث وغاب احدهم لان في الشرا لا يصالح الحاضر خصما
عن الغايب بخلاف الارث او كان في صورة الارث العقار
او بعضه مع الوارث الطفل او الغايب او كان شيء منه
لا يقسم للزوم القضاء علي لطفل او الغايب بلا خصم حاضر منها
وقسم المال المشترك بطلب احدهم ان استقع كل حصته بعد
القسمة وبطلب ذي الكثرات لم يتفع الاخر لقله حصته
وفي الخانية يقسم بطلب كل وعليه الفتوي كذا المتون علي
الاول فعليها المعول وان تقهر الكل لم يقسم الا برضاهم
ليلا يبور علي موضع بالنقض في المجتبى حانوت لها يعلا في
طلب احدهم القسمة ان امكن لكل ان يعمل فيه بعد القسمة

قبلها قسم والا لا وقسم مروض **اتخذ جنسها لا الجنس** ان
بعضها في بعض لو قوعها معا ومنه لا تميز في عند التراضي
دون القاضي **ولا الرقيق** وحده لفحش التفاوت في الادبي
وقال لا يقسم لو ذكورا فقط او اناثا فقط كما يقسم الابل والغنم
ورقيق الغنم **والالجوهر** لفحش تفاوتها **والحمام** والبير والرحي
والكتب وكل ما في قسمته ضرر **الابرضاهم** لما الوارد احدى
البيع وابي الاخر لم يحرم على بيع نصيبه خلافا لما لك وفي الجوهر لا
يقسم الكتب بين الورثة وكلت يتنفع كل منهم بالمهايات ولا
تقسم بالانحطاط ولو برضاهم وكذا الكتب اذا اجلادت كثيرة ولو
تراضيات تقوم الكتب ويأخذ كل بعضها بالقيمة لو كان بالثمن
جاز والا لا وفي التاخر خاتمة ارا وحانوت ايتين اثبتت لا يمكن
قسمتها تشاخر فيه فقال احدىها فقال لاكري ولا تنفع وقال
الاخر اريد ذلك امر القاضي بالمهايا ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع
ان شئت فانفع وان شئت فاعلق الباب **نور مشتركة**
او دار ووضيعة او دار وحانوت قسم كل وحدها
مفردة مطلقا ولو تلازمت او في حلتين او مصريين مسكنين
ان كانت كلها في مصر **واحد** او لا وقال ان الكل في مصر
واحد فالري فيه للقاضي وان في مصريين فقوله **كقولهم ويصور**
القاسم ما يقسمه علي فرطاسي ليرفعه للقاضي ويعد له علي
سهام القسمة وينزع ويقيم البناء ويغير في كل نصيب
بغير رقيب وشريك ويلقب الانصب بالاول والثاني والثالث
وهم جبر ويكتب اسمائهم ويقرب لتقليب القلوب فمن
خرج **نصفهم** اسمهم والا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم
الثاني الي ان ينتهي الي الاخير واعلم ان الدائم لا تدخل في القسمة
للعقار **الابرضاهم** فلو كانت ارضا وبنا ومنقول قسم بالقيمة عند
الثاني وعند الثالث يرد من العرض بمقابلته البتات بقي فضل
ولا يمكن التسوية رد الفضل داهم للضرورة واستحسنه في
الاختار قسم واحد هم مسيل ما او طريق في ملك الاخر **والا**
ان لم يشترط في القسمة مصر في عنده ان امكن والا فنجب

فتجب القسمة اجماعا واستوتفت ولو اختلفوا فقال بعضهم بقينها
مشتركا كما كانت امكن افرز كل فعل كما بسطه الزيلي **اختلفوا**
في مقدار عرض الطريق يجعل عرضها قدر عرض الباب الدار
واما في الارض فيتعد رصع القول زيلي **بطلوله** اي ارتفاعه حتي
يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه فوق الباب لا ينادونه لا قدر
طول الباب من الهوي مشترك والبناء على الهوي المشترك لا يجوز الا
برضا الشريك جلالته **ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسمة**
الدار علي تفاوت جاز وان وصليته كانت سهامهم في الدار متساوية
وذلك لان القسمة علي التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية
جائزة فجاز قسم الثمن بالاكوار لانه ليس بوزن لا العنب بالشرخ
علي الصحيح بل بالقياس او بالميزان لانه وزني **سفل له** اي فوقه **علو**
مشتركات **وسفل مجرد** مشترك والعلو للآخر **وعلو مجرد** مشترك
وللسفل الآخر **قوم كل واحد من ذلك علي حدة** وقسم بالقيمة عند
مجد وبه يعني **انكر بعض المشترك** بعد القسمة نصيبه **وشهد**
القاسمات بالاستيفاء تقبل وانقسم باجزاء الاصح بت ملك
وان شهد قاسم واحد لانه فرد ولو ادعي احدى من
نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلط وقد كانت اقر بالاستيفاء
لم يقرب ذكره البرجندي لم يصدق **في الاعوجاج** او اقر الخصم او
نكوله فلو قال الابحثة لعنت ولا تنافض لانه اعتمد علي فعل الامين
ثم ظهر غلطه وان قال قبضته **واخذ** شعبه يعني بعضه وانكر
شريكه ذلك حلف لانه منكر وان قال قبل اقراره بالاستيفاء
اصابني من ذلك كذا الي كذا ولم يسلم الي وكذا **شريكه** مخالفا
وتفسخ القسمة كالاختلاف في قدر المبيع ولو اقسما دارا او املا
كلا طائفة مادعي احدىها يتناهي بيد الاخر انه من نصيبه وانكر
الاخر فعليه البيعة لانه مدعي وان اقامها مالعة لبيعة المدعي
لانه خارج وان كان قبل الاشهاد علي القسمة تخالفوا فسخت وكلا
لو اختلفا في الحدود وان استحق بعض شايخ في الكل **تفسخ**
اتفاقا علي الصحيح وفي استحقاق بعض شايخ في الكل **تفسخ**
اتفاقا وفي استحقاق بعض شايخ من نصيبه لا تفسخ اتفاقا

م معين من نصيبه لا

خير خلافا للثاني بل المستحق منه يرجع بحقه ذلك الي نصيب
شريكه ان شاؤوا تقض القسمة دفعا لضرر التقضي **قلت**
بقي هاهنا احتمال اخر وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد
فان كان **مثابعا فسخت وان كان معينا** فان شأوا فظاهر
والا فالعبرة لذلك الزايد كما مر فلذا لم يفردوها بالذكر **ظاهر**
ديت في التركة المقسومة تقسيم القسمة الا ان اقصوه الي
الديت **وابرا** الفرما الورثة او يقي منها اي من التركة ما يفي به
لزال المانع **ولو ظهر غيب فاحش** لا يدخل تحت التقويم
في القسمة فان كانت بقضا بطلت لان تصرف القاضي مقيد
بالعدل ولم يوجد **ولو وقعت بالتراضي** تبطل ايضا في الاصح لان
شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافا للتصحيح
خلاصة **قلت** فلو قال كالذكر تقسيم لكان اولى **وتشيع دعواه**
ذلك اي ما ذكر الغيب الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء وان اقرب
لا تشيع دعوي الفلظ والغيب للتناقص الا اذا ادعي الغصب تشيع
دعواه وقامه في الخائبة **ادعي احد المتقاسمين دينا في التركة** صح
دعواه ولا تناقض لتعلق الديت بالمعين والقسمة بالصورة **ولو**
ادعي عينا باي سبب كان تشيع للتناقص ان الاقدام على القسمة
اعتراف بالشركة وفي الخائبة اقتسموا دارا وارصنا ثم ادعي
احدهم في قسم الآخر بنا او يتخلل زعم انه بناء وعرض لم تقبل بيته
وقعت شجرة في نصيب احدها اغصانها متدلية في
نصيب الاخر ليس له ان يجبر على قطعها به يفتي لانه
استحق الشجرة باغصانها اختيار بين **احدهما** اي احد الشريكين
بغير اذن الاخر في عقار مشترك بينهما **فطلب شريكه رفع**
بناؤه قسم العقارات وقع البناء في نصيب الباقي فيها
والا هدم البناء وحكم الفرس كذلك بزازية القسمة تقبل التقض
فلوا قسّموا واخذوا حصتهم ثم تراصوا على الاشراك بينهم
صح وعادة الشركة في عقار او غيره لا يفسد التراضي مبالته و
يصح نسخها وهب مبادلتها بالتراضي بزازية المقبوض بالقسمة
الفاسدة لقسمة على شرط او صدقة او بيع من المقسوم او غيره

غيره **يثبت الملك فيه ويغيد جواز التصرف فيه** لقايطه ويفهمه
بالقيمة **كالمقبوض بالشر الفاسد** فانه يغيد الملك كما مر في باب
وقيل لا يشترط حزم بالقييل في الاشباه وفي الاول في البرازية والقيية
ولو تقاييا في سكن دار واحدة يسكن هذا بعضا وذاك بعضا
او هذا شهرا وذاك شهرا **او دار بيت** يسكن دارا او في خدمته عبد
يخدم هذا يوما وذاك يوما **او عبد بيت** يخدم هذا هذا والاخر
الاخر **او في غلة دار او دار بيت** كذلك **صح** التها يوا في الوجوه الستة
استحسانا اتفاقا والاصح ان القاضي يهاى بينهما بطلب احدهما
ولا تبطل بموت احدهما ولا بموتها ولو طلب احدهما القسمة
فيما يقسم بطلت ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد من يخدمه
جارا استحسانا بخلاف الكسوة وما زاد في نوبة احدهما في
الدار الواحدة مشترك لافي الدارين ويخوز في عبد ودار
على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلفي المنفعة ملكي وقامه
فيما علقته عليه **ولو تقاييا في غلة عبد او في غلة عبد بيت او**
تقاييا في غلة بغل او بغلين او في ركوب بغل او بغلين
او شجرة شجرة او في لبن شاة ~~لا تقاسم~~ **المطروحة**
يصح في المسائل الثلاث وحيلة الثمار ونحوها ان تشتري حظا
شريكه ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته او يتفع باللبن مقدار معلوم
استقرضا لنصيب ما حداث قرض المشاع جاز **فروع**
الغريبات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان لحفظ
الانفس فعلى عدد الروس ولا يدخل صبيات ونساء فلو عزم
السلطان قرية تقسم على هذا ولو خيف الفرق فانفقوا على القا
امتعة فالفرم بعد الروس لانها لحفظ الانفس المشترك اذا
انهدم فابى احد هم الجارة ان احتل القسمة لاجبر وقسم الا
بناش اجره ليرجع بما انفق لو بامر القاضي والافقيمة البناء وقت
له التصرف في ملكه وان تصرف جاره في ظاهر الرواية الكل في الاشياء
وفي المجتبى وبه يفتي وفي السراجية الفتوى على المنع قال المصنف قد
اختلف الا فتاوي يفتي ان يعول على ظاهر الرواية انتهى **قلت**
ومر في متفرقات القضا وفي الوهبانية وشرحها

ولو زرع الانسان ارزا بداره **و** فليس لدار منعه لو يضر **و**
و وحيط له حمل فحمل واحد **و** ولا حمل فيه قيل ليس يفسد **و**
و وما لشريك ان يعمل حيطهم **و** وقيل التعليل جاز فيهم **و**
و وينفق في المختار قاض بان **و** ومنع نفعا من اي قبل يحبس **و**
و وخذ متفقا بالاذن منه طاكم **و** وخذ فبهم ان لا وهذا المحرر **و**
كتاب المزارعة مناسبتها ظاهرة **وهي** مفاعلة من
 الزرع وبشرط عقد علي الزرع ببعض الخارج واركانها اربعة ارض
 وبذر وعمل وبقر **ولا تنفع عند الامام** لانها كفقير الطلحات **وعند جما**
نفع وبه يقتضى للحاجة وقياسا علي المزارعة بشرط **ثلاثة**
الارض للزرع واهلية العاقد **بنت** و **نكاح** اية مدة متعارفة
 تنفسد بما لا تنكح فيها منها وبما لا يعيش لها احد ها غالبا وقيل في
 بلادنا نفع بلا بيان مدة وينفع علي اول زرع واحد وعليه الفتوى
 محتبي وبزازية واقره المص **وذكر رب البذر** وقيل بحكم العرف
وذكر جنس لا قدره لعلمه باعلام الارض وشرطه في الاختيار
وذكر قسطة العامل **الاخر** ولو بينا رب البذر وسكتا عت
 حط العامل جازا استخسانا بشرطه **التخلية بين الارض**
 ولومع البذر **والعامل** وبشرط **الشركة في الخارج** ثم فرع
 علي الاخير بقوله **فتبطل ان شرط لاحد ما تفترت مسماه**
او ما يخرج من موضع معين او دفع رب البذر **بذره او**
دفع الخراج الموطق وتنصيف الباقي بعد دفعه **بخلاف** شرط
 رفع خراج المقاسمة كقلت او ربع او شرط رفع العشر لارض
 او لاحدها لانها مشاع فلا يودي الي قطع الشركة **او شرط التبن**
لاحد مما والحب الاخر اي تبطل لقطع الشركة **او شرط تنصيف**
الحب والتبن لغير رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد
او شرط تنصيف التبن والحب لاحدهما لقطع الشركة
 في المقصود **وان شرط تنصيف الحب والتبن لصاحب**
البذر كما هو مقتضى العقد او لم يتعرض للتبن **صحت**
 وجنيد التبن لرب البذر وقيل بينهما تبع الحب كذا قاله
 المص تبع البذر وغيره **لكل** اعتمد صاحب الملتقى الثاني حيث

حيث قدم فقال والتبن بينهما وقيل لرب البذر **قلت**
 في شرح الوهبانية عن القنية المزارع بالربع لا يستحق من التبن
 وبالثلث يستحق النصف **وكذا** اصعب **لو كانت الارض والبذر**
لربي والبقر والعمل للاخر والارض له والباقي للاخر **والعمل له**
والباقي للاخر فهذه الثلاثة جائزة **وبطلت** في اربعة اوجز لو
 كان البقر والارض لزيد او البقر والبذر له **والاخران للاخر**
او البقر والبذر له والباقي للاخر فهي بالتقسيم العلي سبعة اوجز
 لان اذ ان كان من احد هما والثالث من الاخر فهي اربعة اذ ان
 من احد هما اثنان واثنان من الاخر فهي ثلاثة ومتي دخل ثالث
 فاكثر حصته فسدت **واذا صحت فالخارج علي الشرط ولا**
للعامل الم يخرج شي في المصحة **ويجوز** من اي علي المضي
 لرب البذر **ولا يجوز قبل القاية** **وبعد** بهر ذر ومتي
 فسدت فالخارج لرب البذر **لان** ربها ملكه ويكون للاخر اجر
 مثل عمله او ارضه **ولا يزدن علي الشرط** عند محمد بالغام بلخ
 وان لم يخرج شي في القاسمة **فان** كان البذر من قبل
 العامل **فليس له** **العامل** حاوي **ولو امتنع رب التبن**
الارض من المصفي فيها وقد ذكر رب العامل في الارض فلا شيء
 له **لداية حكا** اي في القضا ان لا قيمة للمنافع **ويستزقي**
د يان فيفتي بان يوفيه اجر مثله لضرره **ونقص المزارعة**
 بدبت **مخرج** الي بيعها ان الم يثبت الزرع ولم يستفد
 لم تبع الارض **لتعلق** حق المزارع حتى لو اجاز جاز فوات
 مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلي العامل اجر مثل نصيبه
 من الارض **الي ادراك** اي الزرع كما في الاجارة بخلاف ما
 لومات احدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل علي
 العامل او وارثه بقا العقد استخسانا كما سيجي **دفع رجل ارضه**
 الي اخر علي ان يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفات
 والخارج **لكل** **فعل** علي هذا فالمزارعة قاسدة ويكون
 الخارج بينهما وليس للعامل علي رب الارض اجر لشركته فيه
 والعامل يجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها **فساد العقد**

م وكلت يجب ان
 يسترضى المزارع له يات
 اذا عمل كما مر اما ان
 ثبت صح

وكذا لو كانت البقرة ثلاث من احدها وثلاثة الاخر والربع بينها
نصفين او علي قدر بذرها فهو ناسد ايضا لا اشتراط في الاعارة في
المزارعة عما دية واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بعد مضي المزارعة
عليها بقدر الحصص واما قبل مضيها فلكل عمل قبل انتهاء الزرع
كنفقة بذرة ومونة وحفظ وكري نهر علي العامل ولو بلا شرط فان
تناهي بقي ما لا مشترك كابينهما فنخب عليهما مونة كحصار ودراس
كذا حرره المص وحمل عليه صدق الشريعة فليحفظ فان شرطاه
علي العامل فسدت كما لو شرط علي رب الارض بخلاف ما لو
مات رب الارض والزرع بقل فان العمل فيه جميعا علي العامل
او وارثه لبقامدة العقد والعقد يوجب علي العامل عملا يحتاج
اليه الي انتهاء الزرع كما مر ولومات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرايه
كما مر وكذا لو سخط بدين محوج محتجب وصح اشتراط العمل
كحصار ودراس ونسيف علي العامل عند الثاني للتعامل وهو
الاصح وعليه الفتوي ملتقي الغلة في المزارعة مطلقا ولو ناسدة
امانة في يد المزارع ثم فرع عليه بقوله فلا ضمان عليه لو هلك
الغلة في يده بلا ضمان فلا تصح بها الكفالة نعم لو كفل بخصته ان
استهلكها صحت المزارعة والكفالة ان لم تكن علي وجه والا
فسدت المزارعة خائنة ومثله في الحكم المعاملة اي المساقاة فان
في حصنة الدخقات في يد المعاملة امانة واذا قصر المزارع في سقي
الارض حتي هلك الزرع بهذا السبب لم يضمن المزارع في نفاضة
ويضمن بالصحة لوجوب العهد فيها كما مر وهي في يده امانة فيضمن
بالنقصير في السراحيبة اكان تلك السقي عهدا حتي يسس ضمن وقت
ما ترك قيمته ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة قومت الارض
مزرعة وغير مزرعة فيضمن فضل ما بينهما **فروع**
اخر الا كالسقي ان تاخير معتاد الا يضمن والا ضمن بشرط عليه حصاد
فتقابل حتي هلك ضمن الات يؤخر تاخير معتاد ان ترك حفظ الزرع
حتي اكمل الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتي اكمل كل ان امك
طرده وضمن والا لا يزرع ارض رجل بلا امره طاله بخصته
الارض فان كان العرف يجري في تلك القرية بالنصف او بالثلث

بالثلث ونحوه وجب ذلك حرث بين رجلين اي احدهما ان يسقي
اخر ولو فسد قبل رفع الحاكم وامره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر
القتاوي بشرط البذر علي المزارع ثم رغبها رب الارض ان علي وجه
اللعانة فمزارعة والا فتقص لها رفع الارض المستأجرة من الاخر
مزارعة جاز ان البذر من المستأجر ومعامله لم يجر استأجر ارضها ثم
استأجرها صاحبها ليعمل فيها جاز الكلام من نسخ المص **قلمت**
وفي آخر باب جنابة البهيمة معزيا للغلاصة يستأجر ضيغ امر البستان
وغفل حتي دخل الماء تلفت الكروم والحيطات قال يضمن الكروم
لاحيطات ولو فيه حصص ضمن الحصرم لا العنب نهية فصار
حفظه عليها قال ويضمن العنب في عرفنا انتهى انفق بلا اذن
الاخر ولا امر قاض فهو متبرع كرمته دار مشتركة مات العامل فقال
وارثه انا اعمل حتي يستحقه فلم ذلك وان اي رب الارض ملتقي
وموياخذ ارضه للتييم ووصية **و**مزارعة ان كانت ما هو بذر **و**
وولو قال رب الارض مني مزارع **و**ولو القبول بعد الحصد والخصم يذكر **و**
كتاب المساقاة لا يخفي مناسبتها **في** المعاملة بلغة
اهل المدينة فهي لغة وشرعا معاقد **دفع الشجر** والكرم وهل المراد
بالشجر ما يعم غير الثمر كالخوص والمصنعا ص لم اره **اي من يصلح**
يجز معلوم من ثمره وهي كالمزارعة حكما او خلافا وكذا ان شرط ما كان
هنا يخرج بيات العذر ونحوه **الا في اربعة اشيا** لا تشتراط هنا
ان امتنع احدهما بغير عليهما ان لا ضرر بخلاف المزارعة كما مر
وان انقضت المدة تترك بلا اجر وتعمل بلا اجر وفي المزارعة
بلا اجر وان استحق الخيل يرجع العامل باجر مثله **وفي**
المزارعة بقيمة الزرع والربع بيات المدة ليس بشرط هنا
استخسانا للعالم بوقته عادة **وحينئذ تقع علي اول ثم يخرج**
في اول السنة وفي الرطوبة على ادراك بذرها ان الرعية فيه وحده
فان لم يخرج في تلك ثم فسدت **ولو ذكر مدة لا يخرج الثمرة**
فيها فسدت ولو لم يبلغ الثمرة فيها **ولا يصح** لصحة العقد **والا**
فسدت وللعامل اجر المثل ليدوم اجر عمله الي ادراك الثمر **ولو**
دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة علي ان يصلحها فما خرج

كان بينهما تنفس هذه المساقاة ان لم يذكر اعواما معلومة وان
 ذكر اصبحت وكذا الورفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم
 المدة بخلاف الرطبة فان يجوز وان لم يسم المدة وتقع على اول
 حب يكون ولودفع انتهى جدا اذ على ان يقوم عليها حتى
 يخرج بذرها ويكون بينهما نصفان جاز بلايات مدة والرطبة
 لصاحبها ولو بشرط الشركة فيها اي في الرطبة فسدت لشروطها
 الشركة فيها لا يؤول بعلمه وتصح في الكرم والشجر والرطاب المراد منها
 جميع البقول واصول البادخات والفجل وخصها الشافعي بالكرم
 والنخل لو فيه اي الشجر المذكور ثمرة غير مدركة يعني تزير
 بالعمل وان مدركه قد انتهت لا تصح كالزراعة لعدم الحاجة
 دفعا رطبا نصا مدة معلومة ليغرس ويكون الارض بينهما لا
 تصح لاشتراط الشركة فيها هو موجود قبل الشركة فكانت كقفيز
 الطحان فتفسد والثررة والغرس لرب الارض تبعا لارضه
 والاخر قيمة غرس يوم الغرس واجرم مثل عمله وحيلة الجواز
 ان يبيع نصف الغرس بنصف الارض ويستاجر رب الارض لعامل
 ثلاث سنين مثلا شيئا قليل ليعمل في نصيبه صد الشريعة نهيت
 الريج بنوان رجل والقها في كرم اخر فنبئت منها شجرة
 فهي لصاحب الكرم ان لا قيمة للثروة وكذا لو وقعت نخوة
 فنبئت منها في ارض غيره فنبئت الخوخة لا تثبت الا بعد
 ذهاب لحمها وتبطل المساقاة كالزراعة بموت احدهما وهي
 مدتها والشرطي هذا قيد لصورتى الموت ومضي المدة فان
 مات العامل تقوم ورثته عليه ان شاعني يدرك الثمر
 وان كره الدافع اي رب الارض وان اراد والقلع لم يجزوا
 على العمل وان مات الدافع فالخيار في ذلك لورثة العامل
 كما مر وان لم يمت احدهما لا انقضت مدتها اي المساقاة
 فالخيار للعامل ان شاعمل ما كان وتفسخ بالعذر كالزراعة
 كما في الاجارة ومنه كون العامل عاجزا عن العمل وكونه
 سارقا يخاف على ثمره وسعفه منه دفعا للضرر انتهى
 فروع ما قبل الادراك كسقي وتلقيح وحفظ فعلي

فعلي العامل وما بعده كذا ان وحفظ فعليها ولو بشرط علي العامل
 فسدت اتفاقا ملتقي والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك
 كسقي فعلي العامل وبعده كحصار عليها كما بعد القسمة فليحفظ
 دفع كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احدهما على النصفان زاد
 رب الكرم لم يجز لانه نهية مشاع يقسم وان زاد العامل جاز
 لان اسقاط دفع الشجر لشريكه مساقاة لم يجز ولا اجر له
 لان شريكه فيفع العمل لنفسه وفي الوهبانية
 وروما للمساقي ان يساقى غيره وان اذن المولي لم يسق
 ورواي شياه دون ديج يجلها واي المساقي والمزارع يكفر
كتاب الذبايح مناسبتها للمزارعة كونها اطلاقا في
 الحال للاتفاق بالسات واللحم في مال الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح
 بالكسر واما بالفتح فقطع الاوداج **حرم حيوان من ثلثه الذبح** يخرج
 السمك والجراد فيجلان بلان كاة صحيح ودخل المتردية والنطيحة وكل
ما لم يدرك ذكاة شرعيا كان او اطرابيا **وذكاة الضرورة جرح**
 وطلعت وانها ردم في اي مظهر موضع وقع من البدن وذكاة
الاختيار ديج وقع بين الحلق واللب بالفتح المخبر من الصد
وعروق الطقوم كله وسطه او اعلاه او اسفله وهو مجري النفس
 على الصحيح **والمرى** هو مجري الطعام والشراب **والودجان**
 مجري الدم **وحل** المذبوح **بقطع اي ثلث منها** ان لاكثر
 حاكم الكل وهل يكفي قطع اكثر من ثلث منها خلاف وصحح البرازي قطع
 كل حلقوم ومرى واكثر ورج وسيجي ان يكفي من الحياة قدر
 ما يبقى في المذبوح **وحل الذبح بكل ما فري الاوداج** اراد بالاداج
 كل الاربعة تغليبنا **نا نهر الدم** اي اساله ولو بنار او بليطة اي
 قشر قصيب او مروة هو جراب يصب كالسكين يذبح بها
الاسنا ولفرا تا يمين ولو كانا مشر وعين حل عندنا
مع الكراهة لما فيه من الضرر بالحيوان كذبحه بشفرة
 كليلته وندب احدا د شفرة قبل الاصجاع وكرهه بعد
 كالجرب جلها الي الذبح ونجها من قفاها ان بقيت
 حية حتى تقطع العروق والا لم تخلص لونها بلان ذكاة والتج

اختياريا ٢

بفتح فمساكون بلوغ السكينة التخاذ وهو عرف ايض في جوف
عظيم الرقبة وكره كل تغذيب بلا فائدة مثل قطع الرأس والسر
قبل ان تهرن اي تسكن من الاطراب وهو تفسير باللام
كالايضي وكره ترك التوجرا الي قبله لمخالفة السنة **وشرط**
كون الذاب مسلما حلالا خارج الحرم ان كان صيدا وصيد
الحرم لا يخله الزكاة في الحرم مطلقا او كتابيا او حريبيا
الا ان اسع منه عند الذبح ذكر المسيح فقل د بجهتها ولو الذاب
يح مجنونا او امرأة او صبيا لا يعقل التسمية والذبح
وبعد ر او اقلق واخرى لا يخل د بجهتها غير كتابي من
وثني ومجوسي ومرد وجني وجيري لو ابوه سبي ولو
ابوه حربي اخلت اسباه لانه صار كمرتد فتنه بخلاف يهودي
او مجوسي تنصر لانه لا يقر علي ما انتقل عليه عندنا فاعتبر
ذلك عند الذبح حتي لو نجس يهودي لا يخل ذكاته والمثول
بين مشرك وكتابي كتابي لانه اخف وتارك تسمية عبدا
خلاف المشرك وفي وهو مخالف للاجماع قبله كما بسطه الزيلعي
فان تركها ناسيا اخل خلافا لما لك وان ذكر مع اسمه تعالى
غيره فان وصل بلا عطف كره كقوله بسم الله اللهم تقبل من
فلان او مني ومنه بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم
العطف فيكون مبتدأ لك بكرة للوصل صورة ولو بالجرا والنصب
حرم ذكره قيل هذا اذا عرف الخمر والاوجرات لا يعتبر الاخرى
بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعي كما اخذه بقوله
وان عطف حرمت نحو بسم الله واسم فلان او
فلان لانه اهل به لغير الله قال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم موطنان لا اذكر فيهما عند العطاس وعند الذبح
فان فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع والعاقبة
التسمية او بعد الذبح لانا من عدم القرات اصلا والشرط
في التسمية هو الذكر الخالص عن ثبوت الدعاء وغيره
فلا يخل بقوله اللهم اغفر لي لانه دعا وسواله بخلاف الحمد لله
او سبحات الله من بداية التسمية فانه يخل ولو عند الذبح

الذبح فقال الحمد لله لا يخل في الاصح لعدم قصد التسمية
بخلاف الخطبة حيث يحزب قلبه ينغي حله علي ما اذا
نوي والا لا يوفف فيه بين وبين ما في الجهة فتأمل والمختب
ان يقول بسم الله الله أكبر بلا واو وكره بها لانه يقطع فور
التسمية كما عراه الزيلعي الحلواني وقال قبله المشهور والمتداول
المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم بالواو ولو سبي ولم
يخضره النية صح بلا بخلاف ما لو قصد بها التبرك في تبرك الفعل
او نوي بها امر اخر فانه لا يهيج فلا يخل كالوقال الله أكبر واراد به
متابعة المودت فانه لا يهيج بشارع في الصلاة بزارية وفيها
ويشترط التسمية من الذاب حالة الذبح والرمي لصيد والارسال
او حال الطوضع الحد يد لها الكوحشاد الم يقعد عن طلبه كما سيجي
والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس حتي لو اوضح
شائتين احدهما فوق الاخرى فذبحهما ذبح واحد بشمة
واحدة بخلاف ما لو ذبحهما علي النعاقب لان الذبح يتعدد فتعدد
التسمية ذكره الزيلعي في الصيد ولوسبي في الذبح ثم اشتغل بالواو
شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور حرم والا لا وحده الطول
ما استكثره الناظر وان احد الشفرة ينقطع الفور بزارية وحسب
بالا بخلافه في اسفل العنق وكره ذبحها والحكم في غنم وبقر
وعكس فندب ذبحها وكره خمرها ترك السنة ومنعه مالك
ولا بد من ذبح صيد مستأنس لان ذكاة الاضطرار انما
يصار اليها عند العجز عن ذكاة الاختيار وكفي جرح نعم كبقر
وغنم تو حش فبحر كصيد او تغذرن بحر كان ترددي في
يبرأ وند او مال حتي لو قتله المصول عليه مريدا كانه حل وفي
النهاية بقرت بفسرت ولادتها فادخل ربها يده وذبح الولد
حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر علي ذبحه حل وان
قدر لا قلبه ونقل المصرا من التعذر ما لو اذرك صيد
حياء واشرف بوره علي الهلاك وضاق الوقت علي الذبح او لم
يجد الذبح فذبحه حل في رواية وفي منطومة الشيفي رحمه الله
وان الجنين مفرد بحكمه ولو لم يتدلي بذكاة امه و

الكامل في تنوير البصائر **قلب** كلك ظاهرا والملك الغيب
 بدليل الاستثنا فتأمل **من الحي كنية** كالاذن المقطوعة والاذن
 الساقطة لا في حق صاحب فظاهروا كثر استنباه من الطهارة
 وهو المختار كافي تنوير البصائر الامت **مذ بوح قبل موته فيل**
اكله لويس الحيوانات **الماكول** لان ما بقي من الحياة غير معتبر
 اصلا بزازية **قلست** كلك يكره كما مر وحذرنا في قولنا الوصية
 وقد حل لا لحم البغال وامها **من الخيل** قطعا والكرامة تذكر
 وان ينزك كلب فوق عنزها **وتتاج** له راس كلب فينظر
 فان اكلت لحم كلب بغيرها **وان اكلت** تنافذ لراس يستر
 ويؤكل بايتها وان اكلت **لذا** وذا فاضربها فالصباح يجز
 وان اشكلت فانج نان كرشها **فغتر** والافه كلب فيطهر
 واي شياء دون ذبح يحلها **من ذ الذي** ضحية لادم ينهر
كتاب الاضحية من ذكر الخاص بعد العام **هي** لغت اسم
 ما يذبح ايام الاضحية من تسمية الشيء باسم وقتها وشرعا **ذبح**
حيوان مخصوص وشرابها الاسلام والاقامة واليسا
 الذي يتعلق به وجوب **مذقة** الفطر كما مر الا الذكورة
فتجب على لاني **تأني** وسببها الوقت وركنها ما يجوز ذبح
 وحوايا من النحر وتدل الراس في الثاثر خلة بيضاء لانه شبه بالمجوس
 بزازية **وحكمها** الخروج **عن عهدة** الواجب في الدنيا
والوصول الى الثواب بفضل الله في العقبى مع صحة الشئ
 اذ لا ثواب دونها **فتجب** التضحية اي اراقة الدم من النعم
 عللا لا اعتقاد بقدرية ممكنة مما يجب بحدن التملك من الفعل
 فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة
 هي ما يجب بعد التملك بصفة اليسر فغيرت من العسر الى
 اليسر فيشرط بقاؤها لانها شرط في معنى العلة كما في الفطرة
 بدليل وجوب تضد قد بعينها او بقيتها لو مضت ايامها **علي**
من مسلم مقيم مصر او قرية او بلاد ينعى فلا يجب على حاج
 مسافرا ما اهل مكة فتلزمهم وان حجوا وقيل لا تلزم المحرم **منااة**
 بغير الرفع بدل من ضمير يجب او فاعله **وسيع** بدنه في الابل

الطهارة ٢

بيضة القريضة في وقت
 مخصوص

الابل والبقر سميت بها لضخامتها ولو لاحد هم اقل من سبع لم يجز
 عن احد ويجزي عبادون وسبعة بالاولي **فجر** نصب على الظرفية
يوم النحر اخر ايامه وهي ثلاثة اونها ويضحي عن ولده
 الصغير من مال صحر في الهداية وقيل لا يصح في الكافي
 قال وليس للاب ان يفعل من مال طفله ورجح بيت
 الشحنة ثم مرجع على القول الاول بقوله **واكل منه الطفل**
 وادخله قدر حاجته **وما بقي يبدل** **ما يتنفع** الصغير بعينه
 كقرب وخف لا بما يستهلكه كخز ونحوه **بت** كال **ومع اشتراك**
ستة في بد **نثر شربة** لا **لضحية** اي ان نذري وقت الشرا
 الاشتراك صح استحسانا والا لا **استحسانا** **وان** اي الاشتراك
للشرا **وعا احب** **ويقسم اللحم** **وزنا** **الاجزافا** **الا** **اني**
ضم **معه** **من** **الكارع** **او** **الجلد** **معه** **من** **الجنس** **خلاف** **جنسه**
واول **وقتها** **بعد** **الصلاة** **ان** **ذبح** **في** **مصر** **اي** **بعد** **سبق**
 صلاة عيد ولو قبل الخطبة كلك بعد ما احب وبعد مضي
 وقتها لو لم يصلوا لعذر ويجوز في الغد وبعده قبل الصلاة
 لان الصلاة في الغد تقع قضا لا اداء **اي** **يكي** **وغیره** **وبعد** **ملوع**
فجر يوم النحر **ان** **ذبح** **في** **غيره** **واخرة** **قبل** **يوم** **عزوب** **لثالث**
 وجوزه الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من
 عليه فحيلة مصري اراد التعجيل ان يخرجها خارج المصر
 فيضحي بها اذ اصلى الفجر **مجتبي** **المعتبر** **آخر** **وقتها** **الفقير**
وضده **والولادة** **والموت** **فلو** **كان** **غنيا** **في** **اول** **الايام**
فقيرا **في** **آخرها** **لا** **يجب** **عليه** **وان** **ولد** **في** **اليوم** **الاخير**
يجب **عليه** **وان** **مات** **فيه** **لا** **يجب** **عليه** **ثبوت** **ان** **الامام**
ضاهي **بغير** **طهارة** **تعاد** **الصلاة** **دون** **الاضحية** **لامت**
 العلم امت قال لا يعيد للصلاة الا الامام وحده فكان لا يجز
 فيه مسافرا يلقى وفي المجتبى انما تعاد قبل التقريق لا بعده
 وفي البزازية بلدة فيها فتنت فلم يصلوا وضجوا **محل** **بعد** **ملوع**
 جاز وفي المختار كلك في لبنا بيع ولو تعد الترك منس اول
 وقتها لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس تنهي وقيل لا يجوز قبل
 الزوال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام **قلست** وقد منا

٢ افضلها

ان مختار الزبلي وغيره وبرجزم في المواهب فتبين **كالوشهدا**
ان يوم العيد عند الامام فعملوا ثم ففعلوا ثم بات ان
يوم عرفته اجزائهم الصلاة والتقوى لا يملك التحرز
 عن مثل هذا مثل الخطا فيحكم بالجواز فيما تجميع المسلمين
 زبلي **وكره تزويج الزبيح ليل الاحتمال الغلط ولو ترك الشبهة**
ومسنت ايامها تصدق بها حجة نازر ما علي تصدق المصنعة
 ولو فقيرا ولو نوحها تصدق بلحها ولو نقصها تصدق بقيمة
 النقصات ايضا ولا ياكلها كل النازر منها فان اكل بقيمة ما اكل
وفقر عطف عليه شراها لها لوجوبها عليه بذلك حتى تمنع
 عليه سعيها وتصدق بقيمة **شراها او لا تعلقها بدمية**
 شرا او لا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجزي فيها **وصح الجوز ذوا**
 سنته اشهر من الضان ان كان بحيث لو خلد بالشاة لا يملك
 التميز من بعد **وصح الشاة فصاعدا من الثلاثة والثاني هو**
بن خمس من الابل وخول من البقر والجاموس وحول
من الشاة والمتولد بين الاهلي والوحشي يتبع الاما فروع
 الشاة افضل من البقر والتمتع **انما يستوي سيع البقرة اذا استويا**
 في القيمة واللحم واللبش افضل من النجعة اذا استوي فيها
 والاني افضل من المعز التيس اذا استويا في قيمة ولا شيء من
 الابل والبقر افضل حاوي وفي الوهبانية ان الانثى افضل من
 الذكر اذا استويا في قيمة والدرع لم ولدت الاضحية ولد قبل
 الذبح يذبح الولد معها وعند بعضهم يتصدق به بلاديج ضلت
 او سرقت فاشترى اخري ثم وجدها فالافضل ذبحها وان
 ذبح الاول جاز وكذا الثانية ولو قيمتها كالاولى واكثر وان اقل
 ضمن الزايد ويتصدق بها بلافراق بين غني وفقير **وقال**
 ان وجبت عن يسار فكذا الجواب وان عن اعسار ذبحها
 يتابع **ويصح بالبي والخصي والتولا اي المجنونة ان السم**
يمنعها من السوم والزرعي وان منعها لا يجوز التقحية بها
والجربا السمينة فلو مهر ولز لم يجب لان الجرب في اللحم
 نقص لا بالاعيا والعوراء والعوراء المهرولة التي لا تخ في عظامها
 والعرجا التي لا تمشي الي المنسل اي المذبح والمريغة البيت

شري شاة للضحية قبل ثمن درهما بل هو افضل ان شاء
 ستين قال شراء شاتين ثم سئل عن شراء شاة بدينار
 درهما ثم شراء شاتين قال شراء شاتين فلهما

البيت مرضها ومقطوع **اكثر الذنوب او الاذن** او العين اي
 التي ذهب اكثر عينها فاطلع القطع عن الذهاب مجازا وانما يعرف
 بتقريب العلف **او اكثر الالبية** لان لاكثر حكم الكل بقا وذهابا
 فيلبي بقا الاكثر وعليه الفتوي محتمل **ولا بالهنا** التي لا اسنان
 لها ويلبي بقا الاكثر وقيل ما بقي تعلقته به **والسكا** التي لا اذن
 لها خلقة فلو لها اذن صغيرة خلقة اجزات زبلي **والبل** مقطوعة
 روس ضررها وهي التي عولجت حتى انقطع لبنها ولا التي
 لا البية لها خلقة محتمل **ولا بالحنث** لان لحمها لا ينضج بشرح
 وجهانية وقامه فيه **ولا الجلالة** التي تاكل العذرة ولا تاكل غيرها
ولو اشترىها سمينة ثم تقبست بعيب مانع كما مر فعليه
اقامة غيرها مقامها ان كان غنيا وان كان فقيرا اجزاء
ذلك كذا لو كانت معيبة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه
 بخلاف الغني ولا يضر تقبيلها من اطلالها بها عند الذبح وكذا
 لو ماتت فعلي الغني غيرها لا الفقير ولو ضلت او سرقت
 من شري اخري فظهرت فعلي الغني احد هما وعليه الفقير
 كلاهما شمني **وان مات احد السبعة المشتركين في البدنة**
وقالوا الورثة ان يحومروهم **وصح** عن الكل استحسانا
 فالقصد القرية من الكل ولو نوحها بلادان الا ورثة لم يحومروهم
 لان بعضهم لم يقع قرية **وان كان شركا الستة نصرا**
نيا ومريد اللحم لم يجز عن واحد منهم لان الارادة
 لا تخري هداية كما مر **فروع** ولو ان ثلاثة تفيرم
 اشترى كل واحد منهم شاة للاضحية احد هم بعشرة والا
 ثلاثين وقيمة كل واحد مثل ثمنها فاختللت حتى لا يعرف كل
 واحد شاة بعينها فاصطاحوا على ان ياخذ كل واحد منهم
 شاة يضحى بها اجزائهم ويتصدق بها حسب الثلاثين بعشر
 وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة
 بشيء وان اذن كل واحد منهم ان يذبحها عن اجزائه ولا
 شيء عليهم كالوضعي اضحية صهره بغير امره يتابع **وياكل**
من لحم الاضحية ويؤكل غنما ويدخر وندبات لا

م بعشرين والآخر

ينقص التصديق عن الثالث وندب تركه لذي عيال يسوة
عليهم **وان يذبح بيده ان علم ذلك والا يعلم يشهد** ها
بنفسه ويا من غيره بالذبح كيلا يجعلها ميتة **وكره ذبح الكلب**
واما الجوسي فيجزم لانه ليس من اهله **والتصدق في**
جلدها او يعمل منه نحو غزال وجراب وقرية وسفرة
ور لو او يبدل بها ينتفع به باقيا مما مر **لا يستهلك كل**
ولحم ونحوه كدراهم **فان يبيع اللحم والجلد يداي** بمستهلك
او يدراهم **تقبل بئنه** ومفاده صحة البيع مع الكراهة وعن
الثاني باطل لانه كالواقف مجتبي **ولا يعطى اجر الجزار منها**
لانه كبيع واستفيدت من قوله عليه الصلاة والسلام من باع
جلده اضحية فلا اضحية له هداية **وكره جز صوفها قبل الذبح**
لينتفع فان جزه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا ولا يورثها
فان فعل تصدق بالاجرة هادي الفتاوى لانه التزم اقامة القرينة
ببيع اجزائها **بخلاف ما بعده** لحصول المقصود مجتبي **ويكره**
الاتقاع بلبنها قبله كما في الصوف ومنهم من اجازها لغني
لوجوبها في الذمة فلا تنعيت زيلعي **ولو غلظ اثنان وذبح**
كل شاة صاحب يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله غلظ او
لم يغلظ فيكون كل واحد وكيل عن الاخر لانه هداية قال بت
الكمال وظاهره كقصد الشريعة وغيره وقوعه عن صاحب **مع**
استحسانا بلا انزيم ويتحالات ولو كالا ولم يعرف انتم عرفا هداية
وان تشاحضت كل صاحب قيمة لحمه وتصدق بها **قلت**
وفي اويل القاعدة من الاشباه لو شراها بنية الاضحية فذبحها
غيره بلا انذنه فان اخذها منه بوجدت ها كلها فلا ضمان عليه
انتهى **كما يبيع لو مضى بشاة الغنص** ان صممه قيمتها حية
كما اذا باعها وكذا لو تلفها ضمت لصاحبها قيمتها هداية لظهور
ان ملكها بالضمان من وقت الغنص **لا الوربعة وان**
ضمنها لان سبب ضمانها هذا بالذبح والملك يثبت بعد تمام
السبب وهو الذبح منتفع في غير ملك **قلت** ويظهر
ان العارية كالوربعة والرهونة كالمضاربة كونها مضروبة

مضمونة بالدين وكذا الشركة فليراجع **فصل في خروج**
لواضحة عليه الصلاة والسلام مسود انذر عشر اضحية
لزمه ثنتان لحجب الامر بها خائفة والاصح وجوب الكل لا لاجل
ماله خمسة ايجاب شرح وهما يئذ انتهى **قلت**
ومفاده لذوم الذنوب من جنسه واجب اعتقادي او
اصطلاحا قاله المصنف ليحفظ غنم بين رجلين ضحيا بها
حاز بخلاف العتق لصحة قسم الغنم لا الرقيق صحت ثنتين
كلاهما وقيل الزايد لحم والافضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر
لحما فان استويا فاصليها ولو ضحي بالكل فالكل فرض
كانت الصلاة فان الفرض فيها ما ينطلق عليه الاسم فان
طولها يقع الكل فرضا مجتبي شري اضحية وامر رجلا بذبحها
فقال تركت التسمية بعد الزمة قيمتها ليشترى الامر بها
اخرى ويضحي وتصدق ولو يول كل لوايام الخرباقية والا
تصدق بقيمتها علميا لفقر خاتمة فيما زاد التضحية فوضع
يده مع يدي القصاب في الذبح واعيان علي الذبح سمي كل وجوبا
فلو تركها احدها او ظن ان تشبه احدها تكفي عزمته
وهي تضاح لغزا فيقال اي شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لا بد
ان يسمى عليها مرتين وقد نظم شيخنا الحبر الرمي رحمه الله
اي ذبح لا يحل للحل فيه **ان تشي بذكر ذي النحرية**
فاجب عنه بالفرض فاناء لانزاه فترا ولا نر نضيد
قلت في الجواب
خذ جوابا نظما بيبه من فقير مزو يد عن فقير **فكر**
هي شاة في ذبحها اشتركا اثنان فتكرار الذكر شرط كما زو يد **فكر**
ذال ذبح نصاب وضع يده مع الصاحب الذي يرتجيه **فكر**
فعلي كل واحد منهما ان يذكر الله جل عن تشييد **فكر**

في الوهابية وشرحها ثالث
ولو ذبحا شاة معا ثم واذا اجل يسم الله والشاة فحجر
وان يشترى منها ثلثا ثلثا والشكل والتوكيل بالذبح يذكر
وكيل شري الشاة للغيران سري يصح خلاف العكس والفرد يحجر

م فالاضحية

ولو قال مسود فقير صبح لا **لا** اذا كان في قرا عينا يصير
 سبت يلزم العشر الزموا **وتصحح** ايجاب الجميع محرر
 وعن ميت بالامر البرم تقديرا **والانكل** معها وهذا المخبر
 من مال لطفل فالصحيح **ستورها** وعن ابيه في حقه وهو اظهر
 وواهب شاة رابع بعد ذبحها **فيحزي** من ضحي عليها ويوجر
كتاب الحظر والباحة مناسبة ظاهرة و
 الحظر لغة المنع والحبس وشرعا ما يمنع من استعماله شرعا والحظو
 ضد المباح والمباح ما اجبر للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق ثواب
 وعقاب نعم بحاسب عليه حسبا باسير اختيار **كل مكروه** اي
 كراهة تحريم **حرام** اي كاحرام في العقوبة في النار **عند عهد** واما
 المكروه كراهة تنزيه فالي الحل اقرب اتفاقا **وعندها الى الحرام**
اقرب فالمكروه تحريمه نسبة الى الحرام كنسبة الواجب
الى الفرض فيثبت بما ثبت به الواجب يعني بظني الثواب
 وياثم بارشابه كما ياثم بترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفي
 الزيلعي في بحث حرمت الخيل القريب من الحرام ما تعلق به
 محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل العقاب كترك السنة
 المؤكدة فان لا يتعلق به عقوبة النار وكلت يتعلق به الجرمات
 عن شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم لحديث من ترك سنتي
 لم ينل شفاعتي فترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس
 بحرام انتهى **الاكل** للغذاء والشرب للعطش ولو من حرام
 او ميتة او مال غيروات ضمنه **فرض** يثاب عليه بحكم الحديث
 ولكل مقدار ما يدفع الانسان **اهلاكك** عن نفسه وما جود
 عليه وهو مقدار ما يهلك به من الصلاة **تايمام** ومن صومه
 مفاده جواز تقليل الاكل بحيث ينعف عن الفرض لكنه لم
 يجز كما في الملتقي وغيره **قلبت** ولفظ المتغي بالغيث الفرض
 بقدر ما يدفع به الهلاك ويمكث معها الصلاة قائما انتهى فتبين
وسباح الى الشيع **وغيره** **لقرين** **قوته** **وحرام** وهو ما قوته
 اي الشيع وهو كل طعام غلب غلب ظنه انما فسد معدنه
 وكذا في الشراب فهستان **الا ان يقصد قوة المصوم** **الفد**

الفد **وليل** **يستحب** **ضيقه** او نحو ذلك ولا يجوز الرياضة
 بتقليل الاكل حتى ينعف عن اداء العبادات ولا بأس بانواع
 الفلكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز
 فوق الحاجة وسنة الاكل البسطة اولى والحمد لتأخره و
 غسل اليدين قبل وبعد وبيد ابا النسياب قبله وبالشيوخ
 بعده ملتقى **وكره لحم الالبان** اي الخمار الا هلله خلا لما لك
ولبنها **ولبت** **الجلالة** التي تاكل العذرة **ولبت** **الرمكة** اي الفرس
 وبول الابل واجازته ابو يوسف للمتداوي **وكره لحم** **لحم**
 للجلالة والرمكة ونجس الجلالة حتى يذهب نكت لحمها وقد
 بثلاثة ايام لدجاجة واربعه لشاة وعشرة لابل وبقر
 على الاظهر ولو اكلت الخامسة وغيرها بحيث لو نبتت
 لحمها كما يحل اكل دجاجة غدي بلعن خنزير لانت لحمه
 لا يتغير وما غدي به يصير مستهلا كما لا يبقى لرائر **ولو**
سقي ما يوكل لحم خراف ذبح من ساعته حل **اكله** **زليعي**
وصية شرح وهما نية **وكره الاكل** **والشرب** **والادوية**
والنظف **من انا** **منه** **منه** **ذهب** **وفضنه** **للرجال**
والهواة **لاطلاق** **الحديث** **وكذا يكره الاكل** **ملعقة** **الذهب**
والفضة **والاكحال** **بمبيلها** وما اشبه ذلك من الاستعمال
 كالحلة ومراة وقلم ولحولة ونحوها يعني ان الاستعمال ابتدا
 فيما صنعت له بحسب متعارف الناس والافلا كراهة حتى لو
 نقل لطعام من انا المذهب الى موضع اخر اوصب الماء
 او الدهن في كفه لا على راسه ابتدا انتم استعماله لا بأس
 به **مجتبي** وغيره وهو ما حرره في الدرر فليحفظ واستثنى
 الفهستان وغيره استعمال البيضنة والجريس والساعات
 منها في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للتدبر واما غيره
 يجهل باوان يتخذ من فضة وذهب وسرير كذا **وفرش**
 عليه من ديباج ونحوه فلا بأس به فلا فعله السلف خلاصة
 حتى اباح ابو حنيفة تؤسيد الدبر بالمخرج والنوم عليه كما ياتي
 ويكره الاكل في نحاس وصفر والاقضل الخرف قال صلى الله عليه

وسلم من اتخذ او ابني بيتا خروقا زارته الملائكة اختيار لا يكره
ما ذكر من ان ارضا من وزجاج وبلور وعقيق خلافا للشافعي
وحل الشرب من انا مفصلا والجلوس على كرسى مفصلا
اي مزوق بفضة والركوب على سرج مفصلا والجلوس على
كرسي مفصلا كلك بشرط ان يبقى اي يتجنب موضع
الفضة بضم قبل ويد وجلوس سرج ونحوه وكذا الا ان المصطب
بذهب او فضة وكذا الكرسي المصطب بهما وحلية مرأة ومصحف
بهما اي التقصيص في نعل سيف وسكين او في قبضتها
او حام او ركاب ولم يضع يده موضع الذهب والفضة
وكذا كتابة الثوب بذهب او فضة وفي المجتبى لا بأس بالسكين
المفصلا والمحابر والركاب وعن الثاني يكره الكل والخلاق
في المفصلا اما المطلي فلا بأس به بالاجماع بلا فرق بين جام
وركاب وغيرهما لان الطلاء مستهلك لا يخلص فلا عبرة بكونه
عيني وغيره ويقبل قول كافر ولو جوسيا قال اشتريت
الحكم من كتابي فيجل او قال اشتريت من مجوسي فيجزم
ولا يرد خبر الواحد واصلة خبر الكل فرمقنوا بالاجماع في
المعاملات لاني اديانك وعليه فيجل قول الكفر ويقبل قول
الكافر في الحل والحرم يعني الحاصلين في ضمن المعاملات لاني
مطلق الحل والحرم كالتوهم الزيلعي ويقبل قول المملوك ولو
انني والصبي في اعداية سواء اخبر باهد المولي غيره او نفسه
والا ان سواء كانت بالتجارة او بدخول الدار مثلا وفيه في السراج
بما اذا غلب علي رأيهم صدقهم فلو شري صغيرا نحو صابون
واشنان لا بأس ببيعه ولو نحو زبيب وحلوي لا ينبغي بيعه
لان الظاهر كذب وقامه فيه ويقبل قول الفاسق والكافر
والعبد في المعاملة لكثرة وقوعها كما اذا اخبر اندوكيل فلان
في بيع كذا فيجوز الشرا منه ان غلب علي الرأي صدقه كما مر
وسيجي اخرا الحظر بشرط العدالة في الديانة هي التي
بين العبد والرب كاخبر عن نجاسة المائتين ولا يتوضا
اخبر بها مسلم عدل ولو عبدا او امته ويخري في خبر

الحامزوق ٢

خبر الفاسق بنجاسة الما وخبر المستور ثم يعمل بفالب
قلنه ولو اراق المائتين فيما ان غلب علي رأيه كذب فهو
احوط ويثم بعد الوضوء احوط قلنت واما الكافران
غلب علي كذبهم فارقته احب فقهستاني وخلاصة وخاتمة
قلنت كلك لو يثم قبل اراقته لم يحز يثم بخلاف الكافر
ولو اخبر عدل بظهارته وعدل بنجاسته حكم بظهارته بخلاف الذبيحة
وتعتبر الغلبة في اوان ظهارة ونجاسة وركبة وميتة فانت
الاغلب ماهر بخري فبالعكس والسؤال لا الا العكس وفي
الثياب بخري مطلقا عن اي وليمة وثيمة لعب او غنا فعدا
كل سوا المنكر وفي المنزل ولو علي المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج
معوضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكر مع القوم الظالمين
فان قدر علي المنع فعل والا يقدر صبر ان لم يكن من يقتدي
به فان كما مقتديا ولم يقدر علي المنع خرج ولا يقعد لان
فيه شين الدين والحكي عن الامام كان قبل ان يصير مقتدا
به وان علم او لا باللعب لا يحضر اصلا سواء كان من يقتدي
به او لا لان حق الدعوة اما تلزمه بعد الحضور لا قبله بن كمال
وفي السراج ودلت المسئلة ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم
بلا ان نهم لانكار المنكر قال بن مسعود وصوت الملاهي والقنا
ينبت النفاق في القلب كما ينبت الما النبات قلنت وفي
الزانية استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ
بها كفر اي بالنهية فصرف الجوارح الي غير ما خلق لاجله كفر بالله
النهية لا شك فالجواب كل الواجب ان يحتجب كيلا
يسمع لما روي انه صلى الله عليه وسلم ادخل اميعة فاذن عند
سماعة اشعار العرب لو فيها ذكر الفسق نكره انتهى فائدة
ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر فلو للتنبيه فلا بأس به اذا
ضرب في ثلاث اوقات لتذكر ثلاث نفحات من الصور لمناسبة
بينهما وبعد العصر اشارة الي نفخة الفزع وبعد الي نفخة
الموت وبعد نصف الليل الي نفخة البعث وتما في ما علقه
عليه الملقى فصل في لبس الجرم لبس الحرير

ولو جادل بينه وبين **بدن علي المذهب** الصحيح وعند
 الامام اما يحرم اذا من المجلد قال في القينة وهي رجبية عظيمة
 عمت بد البلوي اذ في الحرب فانه يحرم ايضا عنده وقال الاجل
في عصى الرجل لا المرأة الا قدرا ربع اصابع كاعلام الثوب
مفهومه وقيل منشورة وقيل بين وبين وهو ظاهر المذهب
 عدم جوع المتفرق ولو في عمامة كاسطر في القينة وفيها عمامة
 طرازها قدرا ربع اصابع من ابريسم من اصابع عمر رضي الله
 عنه وذلك قيس بشريا يخصص فيه **وكذا الثوب المشوي**
بذهب اذا كانت هذا المقدار ربع اصابع والا لاجل
 للرجل زيكي وفي المجتبي العلم في العمامة في موضعين او
 اكثر يجمع وقيل لا وقيل عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
 عمامة عليها علم من فضة قد زللت اصابع لاباس ومن
 ذهب يكره وقيل لا يكره وفيه تكرر الجبة المكفوفة بحريز
قلت وهذا ثبت كراهته ما اعتاده اهل زماننا من
 القمص البصرية وفيه المرخص العلم في عرق الثوب
قلت ومفاده ان القليل في طول يكره انتهى قال المص
 وبجزم من لا خسرو ومصدر الشريعة لكن اطلاق الهداية
 وغيرها في الفرو في السراجية عن السير الكبير العلم حلال
 مطلقا صغير كان او كبيرا قال المص رحمه الله وهو مخالف لما
 مر من التقييد بربع اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلي به
 في زماننا انتهى **قلت** قال شيخنا واظن ان الراية وما
 يعقد على الرمح فانه حلال ولو كبيرا لانه ليس بلبس ويحصل
 التوفيق **والاباس بكنة ديباج** **الرجال** اي ما سداه وطهر
 ابريسم شرح وهما بين **للرجال** الكسر بالشخانة والناموسية
 لانه ليس بلبس ونظم شارح الوهاب نية
 وفي كل الديباج فالنوم جازن وفي القينة والمنقي داسطر
وتكره التكة منه اي من الديباج هو الصحيح وقيل لاباس بها
واتكره التكة والقلنسوة وان كانت تحت العمامة و
الكيس الذي يعلق قينة **واختلف في عصبة الجراخية** اي

كذا ٢

اي بالحري كذا في المجتبي وفيه ان لوان يزين ببيت الديباج
 ويحمل باواني ذهب وقضه بلا تقاخر وفي القينة يحسن للفقها
 لف عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة وفيها لاباس بشدة خمار اسود
 علي عيني من ابريسم لعذر **قلت** ومنه الرمد وفي شرح
 الوهاب نية عن الملقى لاباس بعروة القمص وزره من الحريز
 لانه تبع وفي التاتار خانية عن السير الكبير لاباس بازرار
 الديباج والذهب وفيها عن مختصر الطحاوي لا يكره علم
 الثوب من الفضة ويكره من الذهب قالوا وهذا مشكل فقد
 رخص الشرع في الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى
 ويحل توسده واقتراشه والنوم عليه وقال الشافعي وما لك
 حرام وهو الصحيح كما في المذهب **قلت** فليحفظ هذا
 لكنه خلاف المشهور لا جعله ثابا او ازارا فانه يكره بالاجماع
 سراج واما الجلوس على الفضة فحرام بالاجماع شرح مجمع
ويحل ما سداه ابريسم وطهر غيره ككتان وقطن وخز
 لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسيج والنسيج بالحكة فكانت
 هي المعبرة دون السدا **قلت** وفي الشرع لانية
 عن المواهب يكره ما سداه ظاهرا كالعناية وقيل لا يكره ونحو
 في الاختيار **قلت** ولا يخفى ان الاصح اعتبار الحكة
 كما يعلم من العزيمة بل في المجتبي ان اكثر المشايخ افتوا بخلافه
 وفي شرح المجمع الجز صوف غشم انتهى **قلت** وهذا كات
 في زماننا وما الاث فيمن الحريز يحرم به صدر وتاتار خانية
 فليحفظ **وحل عكسه في الحرب فقط** لوضيقتا يحصل به انفا
 العدو ولور قيقا حرم بالاجماع لعدم القايد سراج واما خالصه
 فيكره فيها عنده خلافا لما ملقي **قلت** ولم ار ما خلطت الحكة
 بابريسم وغيره والظاهر اعتبار الغالب وفي حوا والذا هدي يكره
 ما كان ظاهره قزا وخطه مشرقا فظاهر المذهب عدم جوع
 المتفرق الا ان كانت خطا فيه قزا وخط من غيره بحيث لا يري
 كله قزا فاما اذا كانت كله واحد مستتبا كالطراز في العمامة فظاهر
 المذهب انه لا يجمع انتهى واقره **قلت** شيخنا رحمه الله **قلت**

وقد علمت ان العبرة بالحجة لا بالظاهر على اظهر وكوه ليس
المعصفر والمنزعر والاحمر والاصفر للرجال مفاده انه
لا يكره للنساء ولا لباس **سائر اللوات** وفي المحتجب والقهستاني
وشرح الثقات لابي المكارم لباس بلبس الثوب الاحمر انتهى
ومفاده ان الكراهة تنزيهية كذا صرح في التحفة بالحرمة
فاذا انما تنزيهية وهي المحل عند الاطلاق قال المصنف **قلت**
وللشربلالي في رسالته فيها ثمانية اقوال منها ان مستحب
ولا يتجلى الرجل بذهب ولا بفضة مطلقا الانجاس ومنطقته
وحلية تسبق منها اي الفضة اذا لم يرد به الترتيب وفي المحتجب
لا يحل استعمال منطقتي وسطها من ديباج وقيل يحل اذا لم يبلغ
عرضها اربع اصابع وفيه ليس بعد سبع ورقف ولا يكره في
المنطقة حلقة حديد ونحاس وعظم وسبيح حكم اللؤلؤ ولا
يختتم الابا الفضة لخصول الاستغناء فحرم **بغيرها الحجب** وصح
السر تحسي حوازم الشيب والعقيق وغيره من الاخشى **وذهب**
وحل يد وصبغ ورمضان وزجاج وغيرهما من وان ذهب
كراهة لبسها لاختتم ذهب كراهة بيعها وصبغها لما فيه من
الاعانة على ما يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز لا يجوز وتماز في
شرح الوهبائين **والعبرة بالحلقة من الفضة لا بالفضة** يجوز
من حجر وعقيق وياقوت وغيرها وحل بمسار الذهب في
حجر الفضة ويجعل الخرز عنها قهستاني وغيره **قلت**
ولعله كان ويات مسنن وينقش اسم او اسم الله تعالى لا يقال
هلير او انسان ولا محمد رسول الله ولا يزيد علي مثال **وترك**
الختام لغير السلطان والقاضي وذوي حاجة اليه مكتولي
ولا يشتد سنده المتحررك بذهب بل بفضة وجوزها محمد
ويجوز مقاسنها لان الفضة تنقش **وكوه الباس الصبي**
ذهبها او حريص فان ما حرمه وشربه حرم الباس واشترابه
لا يكره خرقه الوضوء بالفتح بفتح ياء او **مخاطا وعرق**
لولا حذر ولو للتكثير نكره ولو انويتم به خطا برطبا صبح
او خاتم لتذكر الشيء والحاصل ان كل حجب يكره وما فعل الحاجة لا غناية

غناية **فروع** في المحتجب التهمة المذكورة ما كان بغير
العربية والدر اعلم **فصل في النظر والمس ونظر**
الرجل من الرجل ومن غلام بلغ حد الشهوة محتجب ولو امر د
صبيح الوجه وقد مر في الصلاة والاولى تنكير الرجل لئلا يتوهم
غير الاول وكذا الكلام فيما بعد قهستاني **قلت** وقرينة
المقام تكفي فتدبر ثم نقل عن الرازي انه لو نظر لعورة غيره
وهي غير بارية لم ياشم انتهى فيلحظ **سوي ما بين سرته الى**
تحت ركبتة فالركبة عورة لا السرة **ومن عورته وامته احلال**
له وصلها فخرج الجوسية والمكانية والمشتركة ومنكوحته الغير
والمحرمة برضاع او مصاهرة فحكما كالاحنية محتجب ويشكل
بالمفاضاة فانه لا يحل وحليها وينظر اليها قهستاني **قلت**
وتدحباب بانواعي **اي فرجها** بشهوة وغيرها والاولى تركه
لانه بعد من النساء **ومن محرمة** هي من لا يحل نكاحها ابدا
بنسب او بسبب ولو برزنا **الي الراس والوجه والصدر والسرة**
والعضدان امن شهوته وشهوتها ايضا ذكره في الهداية
فمن قهر على الاول فقد قصر بين كمال **والالا لا الى الظهر**
والبطن خلافا للشافعي **والفخذ** واحمل قوله تعالى ولا
يبديت زينتتهن الا لبعولتهن الآية وتلك المذكورات
مواضع الزينة بخلاف الظهر ونحوه **وحكم امته غيره** ولو
مدبرة او ام ولد **كذلك** فينظر اليه كحرمه **وما حل نظره**
من ذكره وانني **حل مسد** اذا امن الشهوة على نفسه وعليها
لانه صلى الله عليه وسلم كان يقبل راس فاطمة وقال عليه الصلاة
والسلام من قبل رجل امه فكانما قبل بنته الجنة وان لم يامن
ذلك او شك فلا يحل له النظر والمس كشف الحقائق لا يثبت
سلطات والمحتجب **الامن اجنبية** فلا يحل مسها وجهها وكفها
وان امن الشهوة لانه اغلظ وكذا يثبت به حرمة المصاهرة
وهذا في الثبابة اما العجور التي لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها
ومس يدها ان امن ومتى جاز المس والنظر جاز سفره بها
وخلوه اذا امن عليه وعليها والا وفي الخاتمة الاستبصار الخطوة

بالاجنبية حرام الا الملاممة مد يونه هرب ودخلت حرمة
او كانت بحور اسراها بحايل والخلوة بالمحرم مباحة الا الاخت
رضاعا والعورة الشابة وفي الشرب لالية معزيا للجوهرة ولا
يكلم الاجنبية الا بحوزة اطلست او سلمت فيشتمها ويرد
السلام عليها والا لا انتهى وبه بان بان لفظه لا في القهستاني
ويكفيها بالاجتناب اليه زائدة ثنية **ولم يسن لك** اي ما حل
نظره **اذا اراد الشرا وان خافت شهوته للضرورة**
وقيل لا وفي زماننا وبه حزم في الاختيار **واستطعت حد**
الشهوة لا تضر علي لبيع **في ازار واحد** بل يستمر ما بيت
السرة والركبة لان ظهورها وبطنها عورة **ويظهر من الاجنبية**
ولو كافتة محتبي **الي وجهها وكفيها فقط** للضرورة وقيل والقدا
وقيل والذراع اذا اجرت نفسها تارة خائبة **وعندها كاجنبى**
معها فيظهر لوجهها وكفيها فقط نعم يدخل عليها بلا ان لها اجماعا
ولا يساقر بها اجماعا خلاصة وعند الشافعي وما لك ينظر محرمه
فان خاف الشهوة او شك امتنع نظره الي وجهها يحل
النظر بقية بالشهوة والافحام وهذا في زمانهم واما زماننا
فمنع من الشابة قهستاني وغيره **الا النظر لا المس** **لحاجة كفا**
وشاهد يحكم ويشهد عليها الف ونشر مرتب لا لتخل الشهادة
في الاصح وكذا امر يد كاخها وشراوها ومداواتها فينظر
القليب الي موضع مداواتها بقدر الضرورة اذ الضرورة
تقتد بقدرها وكذا انظر غالبة وختات وينبغي ان يعلم
امراة تداويها لان نظر الجنس الي الجنس اخف **وتنظر المرأة**
المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل وقيل كالرجل المحرم
والاول اصح سراج **وكذا تنظر المرأة من الرجل** كتنظر الرجل
للرجل **ان امتت شهوتها** فان لم تامين او خافت او
شكت حرام استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفصلين تارة
خائبة معزيا للمصبرات **والدينه كالرجل الاجنبى في الاصح**
فلا تنظر اليه بدت المسلمة محتبي وكل عضو لا يجوز النظر
اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده ولو بعد الموت كسعر عانة

عانة وشعر راسها وعظم ذراع حرة ميتة وساقها وقلامه ظفر
رجلها دون يدها محتبي **واليد** النظر الامدة الاجنبية بشهوة
حرام وفي الاختيار وصل الشعر بشعر الادمي حرام سوا
كان شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعنت
الدم الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواثمة
والمصنونة والنامصة والمنهضة التي يفعل بها **والخصي والمجبوب**
والمختنث الى الاجنبية كالفحل وقيل لا بأس بمجبوب يخفى ماوه
لكن في الكبري تمت قلعة التجربة والديانة **وخارج له عين**
امته بغير اذنها وعن عرسه اي باذن حرة او مولامة
وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان ذكرين سلطانات انتهى
باب الاستبراء وغيره من ملك استمتاع امه بنوع
من انواع الملك كشر وارث وسبي ورفع جنابة وفسخ بيع
بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج شرا الزوجة
كما سيجي **ولو بكر او مشترية من عبد او امرأة** ولو عبده
كلما نته وما دونه لو مستغرقا بالديت والا لا استبراء او من
مصر منها غير رحمها كيلا تنفق عليه او مال صبي ولو طفله
حرم عليه **وحائتها وكذا اد واعيد** في الاصح لاحتمال وقوعها
في غير ملكه بظهورها جلي **حتى يستبرأ بها بحضنة فتمت**
يختص او شهر في ذات الشهر وهي صغيرة وابست
ومنقطعة حبض ولو حاضنة فيه بطل الاستبراء بالايام ولو
ارتفع حبضها بان صارت ممتدة الظهر وهي ميت
يحبض استبرأها بشهرين وخمسة ايام عند محمد وبه
يفتي والمستحاضة يد عنها من اول الشهر عشرة ايام
برخصتي وغيره فليحفظ **وبو نفع الحمل في الحامل ولا تعد**
بحضنة ملكها فيها ولا التي بعد الملك قبل قبضها ولا
بولاية حصلت كذلك اي بعد ملكها قبل قبضها كالا
يقيد بالحامل من ذلك اي من حضنة ونحوها بعد البيع قبل
اجارة بيع وفهولي وان كانت في يد المشتري ولا يعيد
ايضا بالحامل بعد القبض في الشرا الفاسد قبل ان

يشترى بها مشرا صحيحا لا ينقأ الملك ويجب بشرائها نهي
شريك من امة مشتركة بينهما تمام ملكه الاث وحري
بجفنة حاضتها وهي جو سية او مكابنة كانت اشترى
امة جو سية او مسامة وكانت بها **بعد الشراء** قبل الاستير
فحاضتها **ثم اسلمت الجوسية او عجزت المكابنة** لوجود
ها بعد الملك **ولا يجب عند عود الابقر اي في دار الاسلا**
وخابنة و رد المفصولة اي اذا لم يصحبها الغاصب خابنة
والمستأجرة وفك الموهوتة لعدم استحداث الملك ولو
اقال البيع قبل القبض لا استبرأ علي البايع كالو باعها بخيار
وقبض قبل ان لم يطاها المشتري وكذا لو طلقها الزوج
قبل الدخول ان كانت زوجها بعد الاستبراء وان قبلها فاختار
وجوبه **قلبت** وفي الجلالية شري معتدت الغير
وقبضها ثم مضت عدتها لم يستبرأ بها لعدم حل وطبها للبايع
وقت وجود السب **ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء اذا**
ان اعلم ان البايع لم يقربها في طهرها ذلك والا لا
يفعلها بغير يقين وهي ان لم تكن تحت حرة او اربع ان
يتكحها ويقبضها ثم يستبرأ بها فقتل له الحال لان النكاح
لا يجب ثم طلق اذا استبرأ في زوجة لا يجب ايضا ونقل في
الدرر عن الظاهر في طهر الدين استنزا طوطم الشرا
وذكر وجهه **وان كانت تحت حرة والحيلة ان يتكحها البايع**
اي يزوجهاميت ثقب به كما سيجي قبل الشراء ان يتكحها
المشتري قبل قبضه لا فلو بعده لم يسقط من يوثق به ليس
تحت حرة **او يزوجهام بشرط ان يكون امرها بغيرها او**
بيده يهلكها من شتان خاف ان لا يهلكها ثم يشترى الامه
ويقبض او يقبض فيطلق الزوج قبل الدخول بعد
قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل والمستئلة التي اخذ ابو
يوسف عليها مائة الف درهم ان زبيدة خلقت الرشيد ان لا
يشترى عليها جارية ولا يستويها فقال يشترى نصفها
ويوهب له نصفها مطلقا **او يكاتبها المشتري بعد الشراء**

الشراء او القبض كما يفيد اطلاقهم وعليه فيبطل الفرق بين الكتابية
والنكاح بين القبض وقد نقل المصنف عن شيخه بحثا كما سنده
لكن في الشراء بطلانية عن الموهب النصريح بتفصيل الكتابية يكون
قبل القبض فليحذر **قلبت** ثم وقفت علي البرهان
بشرح موهب الرحمن فلم ار القيد المذكور فتدبر **ثم يعشخ**
برصاتها فيجوز له الوطى بلا استبراء لرواى ملكه بالكتابية
ثم يحدده بالتعيز لكت لم يحد ملكه حقيقة فلم يوجد سبب
الاستبراء وهذه اسهل الحيل تاثير خابنة **له امتان** لا يجتمعان
نكاحا **اختان ام لا قبلها** فلو قبل او وطى احدها محل له
وطبها ونقبيلها دون الاخرى **بشهوة** الشهوة في القبلة لا تقرب
بل في المس والتطيرين كمال **حرمتها عليه وكذلك يحرم الدوا**
عليه كالنظر والتقبيل حتي يحرم فرج احداهما عليه ولو
بغير فعله كما سئل كذا ر عليها بث كمال **ملك** ولو لبعضها باي
سبب كان **او يتكح صحيح** لا فاسدا الا بالدخول **او عتق** ولو
لبعضها بكتابية لانها تحرم فرجها بخلاف تدبير وروى
واجارة **قلبت** فالمستحب ان لا يمسه حتي تمضي جفنة
علي المحرم كما بسطته في شرح الملتقي **وكرو** تحريمها فمساقي **تقبيل**
الرجل فم الرجل او يده او شيء منه وكذا تقبيل المرأة المرأة عند
لقا او وداع فنية وهذا الوعد شهوة واما علي وجه الرجاء
عند الكل خابنة وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد
البرء من الشهوة كتقبيل وجهه وخذ فقيه ونحوه **وكذا معانقة**
في ازار واحد قال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعانقة في ازار
واحد **ولو كان عليه قميص وجبة جاز** بالاجماع
وصححه في الهداية وعليه المتن وفي الحقايق لو القبلة علي
وجه المبردة دون الشهوة جاز بالاجماع **كالصاغنة** اي كما يجوز
المصافحة لانها سنة قد تمت متواترة لقول علي الصلاة والسلام
من صافح اخاه المسلم وحرك يده تشارف ذنوبه واطلاق المص
نعا للدرر والكثر والوقاية والنقاية والمجم والملتقي وغيرها يفيد
جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقولها بغيره اي مباحة حسنة

كما اناده النوبي في انكاره وغيره في غيره وعليه يحمل ما نقله عن
شراح الجمع من انها بعد الفجر والعصر ليس بشيء ثوقيفا
قوامه وفي القنينة السنة في المصاحفة بكتايديه وتمامه فيها علقته
على المتن **ولا يجوز للرجل مصاحفة الرجل وان كان**
كل واحد منهما في جانب من الفراش قال عليه الصلاة
والسلام لا يقضى الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تقضى المرأة
الى المرأة في الثوب الواحد وان ابلغ الصبي او الصبية عشر
سنتين يجب التفريق بينهما بين اخيه واخته وامر وامي
في المصاحف لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المصاحف
وهم اثنا عشر وفي المتن اذا بلغوا سنة كذا في المجتبى وفيه
الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالخجل والكافة كالمسلمة عند أبي
حنيفة لصاحب الحرام ان ينظر الى العورة وحجتها الختان
وقيل في ختان الكبير اذا امكنت بختت نفسه فعل والالام
يفعل الا ان لا يمكن التكاح او شرب الحاربه والظاهر في الكبير
ان يختتن ويكفى قطع الاثر ولا بأس بتقيل **يد الرجل**
العالم والمتفرع على سبيل التبرك ردد ونقل المص من الجامع
ان لا بأس بتقيل يد الحاكم المتدين **والساحط العادل**
وقيل سنة مجتبى **وتقيل راسه** اي العالم **اجود** كما في البرزلية
ولا رخصة فيه اي في تقيل اليد **غيرها** اي لغير عادل وعالم
هو المختار مجتبى وفي المحيط ان تعظيم اسلامه واكرامه حار
وان لبيل الدنيا كره **طلب من عالم او زاهد ان يدفع**
اليه قد مبه **ويمكنه من قد فيه** ليقبله **احايه** وقيل لا يرخص
فيه كما يكره تقيل المرأة ثم اخري او خد ها عنده اللقاء والوداع
كما في القنينة بعد ما للعل وما يفعله الجهال من **تقيل يد نفسه**
اذ القي غيره فهو **مكروه** فلا رخصة فيه وما تقيل يد صاحبه
عند اللقاء فهو **اجماعا** **كن اما يفعلونه من تقيل الارض**
بين يدي العلماء والعظماء حرام والفاعل والراضى اثبات لانه
سنة عبادة الوثن وهل يكفران علي وجه العبادة والتعظيم
يكفروان علي وجه الخية لا وصار اثم تركها للكثرة وفي المتن

الملتقط التواضع لغير الدحرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب
القيام تعظيما للقادم كما يجوز والقيام ولو للقاري بين يدي العالم
وسيجي نظرا **فايدة** قيل التقيل علي خمسة اوجه قبلة المودة
لوالد علي الحد وقبلة الرحمة لوالديه علي لرباس وقبلة الشفقة
لاخيه علي الجبهة وقبلة الشهوة لامرأته او لامة علي الفم وقبلة
الخية للمومنين علي اليد وزاد بعضهم قبلة الديانة للحجر
الاسود جوهره **قلت** وتقدم في الحج تقيل عنت
الكعبة وفي القنينة في باب ما يتعلق بالمقابل تقيل المصحف قيل
بدعة لكت روي عن عمر رضي الله عنه ان كان ياخذ المصحف
كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي ومشور ربي عز وجل وكان
عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسح علي وجهه وما تقيل
جوز الشافعية ان يدع من مباحة وقيل حسنة وقالوا يكره دوسه
لا يوسه ذكره بث قاسم في حاشيته علي شرح المنهاج لا يث
حجر في بحث الوليمة وقواعد الاثاباه رجالا نقطعوا الخبر
بالسكين واكرموه فان الله اكرمهم والله تعالى اعلم **فصل**
في البيع كره بيع العذرة ربيع الادمي **خالصة** لا يكره
بل يصح **بيع السرقة** اي الزبل خلا فالشافعي **ويصح**
بيعها مخلوطة بثراب او رما دغلب عليها في الصحيح
كاصح الانتفاع بمخلوطها اي العذرة بل بها خالصة ما
صحح الزيلعي وغيره خلا فالصحيح الهداية فقد اختلف
التصحيح وفي المتن الانتفاع كالبيع اي في الحكم فافهم **وبار**
اخذ ديت علي كافر من تحت حجر لصحة بيعه **بخلاف ديت**
علي مسلم لطلانه الا اذا وكل ذميا يبيعه فيجوز عندها خلافا
لها وعلي هذا لو مات مسلم وترك ثمن خرايا عه مسلم لا يحمل
لورثته كما بسطه الزيلعي وفي الاستباه الحرمة تشتغل مع العلم الا
للوارث اذا علم ربه **قلت** ومرفي البيع الفاسد لكت في
المجتبى مات وكسبه حرام فالمرث حلال ثم روى وقال لانا قد
بهذه الرواية وهو حرام مطلقا علي الورثة قنينة **وبار** **تخليته**
مصحف لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد **وبعشره**

ونقطة اي اظهار اعداءه وبه يحصل الرفق جدا خصوصا للعجم
فيستحسن ويبي هذا لاسباس بكتابة اسماء السور وعد الاي
وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة ذكره وقبيلته
فيها بكونها اخبار ونحوها في مصحف وكتابها بقلم رقيق
يعني تزيينها ولا يجوز لغير شئ في كادغ فقر ونحوه وفي كتب
يجوز **وجاز** **لذ** **في مسجد** مطلقا وكرهه ما ذكره مطلقا
وكرهه مسجد والشاخي في المسجد الحرام قلنا النهي تكويين
لا تكلفي وقد يجوز ان يكون عابرا للسبيل جينا وحقيقه فعني
لا تقربوا لا تخجوا ولا تغتروا عداة بعد عامهم هذا عام سبع
حين امر الصديق ونادي علي بعيره بسورة براءة وقال لا
يجع بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عريات رواه الشيخان
ويغيرها فلحفظ **قلت** ولا تنس ما مر في فصل
الجزية **وجاز عبادته** بالاجماع وفي عيادة الجوسي قولان
وجاز عبادته **قاسق** علي الاصح لانه مسلم والعبادة من
حقوق المسلمين **وجاز خصا البهايم** حتى الهرة واما خصا
الادمي فحرام وقيل لغزير وقيدوه بالمنفعة والافرام **وانز**
الحبر علي الخيل كلفه قهستان **والنفقة** للتواوي ولولر حل بها
هر لا يجس وكذا الوبر ولا يجوز الا بظاهر وجوزه في الهداية
بجوده اذا اخبر طبيب مسلم ان فيه شفا ولم يجد مباحا يقوم
مقامه **قلت** وفي البرازية ومعني قوله صلى الله عليه وسلم
ان الله لم يجعل شفا لكم فيها حرم عليكم فهي الحرمه عند العلم بالشفا
دل عليه جواز اساعته للنفقة بالخر وجواز شربه لانه العسل
انتهى وقد مناه **وجاز رزق القاضي** مسته بيت المال لو بيت
المال حلال جمع بحق والالم يحل وغير بالرزق ليفيد تقريره بقدر
ما يقيدوا اهل في كل زمان ولو غنيان في الامم وهذا القول لا يشرط
ولو به كالا حرة فحرام لان القضا صانعكم بخر كسائر الطعاة
قلت وهل يجري فيه كلام المتأخرين **وجاز سفر**
الامة وام الولد والمكاتب والمبعضه **بلا حرم** هذا في زمانهم
اما في زماننا فلا لغيره اهل الفساد وبه يفتي **وجاز شري**

جواز

شري ما لا بد للصغير منه ويبيع اي بيع ما لا بد للصغير
منه **لاخ وعم وام** **ومتقط** هو جرحهم اي كلفهم والا لا
جاز اجازته لامر فقط لو في جرحها وكذا الملتقط علي الاصح
كذا اعزله المصنف لشرح المجمع عليه ولم ارفعه وياق متنا ما ينافيه
فتبينه وكذا العهد عند الثاني خلافا للثالث ولو اجد للصغير
نفسه لم يحز الا اذا فرغ العمل لتخصه بنفعا فيجب المسمى
وصح اجازة اب وجد وقاض ولو بدت اجرا لمثل في الصحيح
كما يعلم من الد رر **وجاز بيع** **بغير علم** **من يعلم**
انه يتخذ خيرا لان المعصية لا تقوم بعينه بل بتقديره وقيل بكره
للاعتد علي المعصية ونقل المصنف عن السراج والمشكلة ان قوله
من اي من كما قرأ ما بعد من المسام فيكره ونقل في الجوهره
والباقي وغيرها زاد القهستاني معزيا للخبائث انه يكره بالاتفاق
بخلاف بيع امرئ من يلو طهره ويبيع سلاح من اهل الفتنة
لان المعصية تقوم بعينه ثم الكراهية في مسئلة الامر به مخرج
بها في بيع الخائنة وغيرها واعتمد المصنف علي خلاف ما في الزيلعي
والقييني وان اقره المصنف في باب البغاة **قلت** وقد مناه
معزيا للنهران باقامته المعصية بكره بعد تحريما والاعتذار بها
فلحفظ توقفا **وجاز بيع كنيسته** **جمل خيرة** **بلي اجارة لسواد**
الكوفة اي بقرها **لا يغيرها علي الاصح** واما الامطار والفري
غير الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة **ليخذ بيت نارا وكنيسته**
او بيعه ويبيع فيه الخمر وقال لا ينبغي ذلك لانها اعانة علي المعصية
وبه قالت الثلاثة **زيلي** **وجاز بنا بيوت مكة وارضها بلا**
كراهية وبه قال الشافعي وبه يفتي علي وقد مر في الشفعة
وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع ارضها لبنائها
وبه يعلم وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية لاسباس
يباع بنائها واجازتها كمن في الزيلعي وغيره بكره اجازتها
وفي آخر الفصل الخامس من التأخر خائنه واجارة الوهبانية
قال قال ابو حنيفة اكره اجازت بيوت مكة في ايام الموسمي
وكان يفتي لهم ان ينزل عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا لعان

م بعد

باجر م بيت

في البادي ورخص فيها في ايام غير الموسم انتهى فليحفظ
قلت وبهذا يظهر الفرق والتوفيق وهكذا كانت بنيادي
 صريحت الخطاب رضي الله تعالى عنه ايام الموسم ويقول يا اهل
 مكة لا تتخذوا ايوككم ابوا باليتزل البادي حيث شئتم يتلوا الاينز
 فليحفظ **وجاز قيد العبد** تحرر زانت التمرد والاباق وهو
 سنة المسلمين في الفساق **وقول عدي بن جابر واجابة**
دعوتهم واستعاره دانته استخسانا **وكبره كسوته** اي
 قبول هديته العبد ثوبا **واهداه التقديت** لعدم الضرورة
واستخذاهم الخصى ظاهره الاطلاق وقيل بل دخله على الحرم
 او سنة خمسة عشر **وكبره اقراض** اي اعطى **بقال** بخاز
 وغيره **دراهم** او بر الخوف هلكه لو بقي بيده بشرط **ليأخذ**
 متفرقا منه يدرك **ما شئت** لو لم يشتر حال العقد كمت يعلم انه
 يدفع لذلك بشرط لا يذلل لانه قرض جرفعا وهو بقاله فلو اوكر
 لا يكره لانه لو هلك لا يضمن فكذا لو بشرط ذلك قبل الاقراض
 ثم اقترضه لم يكره اتفاقا ففساخي وشتر ببلالية **وكبره تحريا**
اللعب وكذا **الشرط** بكسر الهمزة ويهمل ولا يفتح الا نادرا
 واباحه الشافعي وابو يوسف في رواية ونظمها شارح الوهبية
 ولا يابى بالشرط **نحو** وهي رواية عن الجوز قاضي الشرق والقوي
 وهذا اذا لم يقام ولم يد او لم يجل بواجب ولا لغيره بالاجماع
وكبره كالمو لقوله صلى الله عليه وسلم كل لقوا المساء حرام الا ثلاثة ملازمة
 اهله وتاديبه لغرسه ومناصلة لقوسه **وكبره جعل الفل طوق**
 له **راية في عتق العبد** يعلم بابا قروني زمانا لا يابى به لغلبة
 الاباق خصوصا في السجودات وهو المختار كما في شرح المجمع
 للغيبي بخلاف العبد فانه جلال كاسر **وكبره قوله في دعائه بمقتله**
العزم من عرشك ولو تنقده به العين وعن ابي يوسف لا يابى
 به وبه اخذ ابو الليث للآثر والاحق بالامتناع لكونه خبر واحد
 فيما خالف القطعي اذ التشابه اما يثبت بالقطعي فلا يروى في
 الآثار خائفة معزيا للمتنقي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 لا ينبغي ان يدعوا الله الاله والدم المادون في المامور به

اللعبة بطريق لا يقطع العدالة ابو احمد من خمس
 عليه وكثرة كلف عليه اخرج الصراخ في وقتها
 والقوي على الطريق وذكر شئ من الفشي عليه كما
 في شرح الكثر انتهى

المأمور به ما استغفبه من قوله تعالى ولله الاسما الحسن فادعوه
 قال وكذا الايهي احدى علي الاعلي النبي صلي الله عليه وسلم **وكبره**
 قوله **بحق رسلك** **وايثا نكر** **واو لملك** او بحق البيت لانه لا حق
 للخلق علي الخالف تعالى ولو قال لاخر بحق الله او بالله ان تفعل
 كذا لا يلزمه **نحو** ذلك وان كان الاولي فعلمه در في المختار
 قال بن المبارك سال جوده الله او لحق الله يحبني ان يعطيه
 شيا وفيها قر القرات ولا يهل بموجبه يثاب عليهم بقراءته ط
 بهي **فصرع** هل يكره رفع الصوت بالذكر والدعا
 قبل نعم وتمايم قبيل جبايات البرازية **وكبره احتكار قوت**
البشر كتين ومنع ولوز **والبهائم** كتمن وقت في بلد **يهر**
يا هله لم يكره في الجالب مرزوق والمحتكر ملعون فان لم
 يضر لم يكره ومثله تلقي الجلب **ويجب ان يامره القاضي**
بيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبع بل خالف
 امر القاضي **عزله** بما يراه راد عالم **وباع** القاضي عليه طعامه
وناقا علي الصبي وفي السراج لو خان الامام علي يكره الهلاك
 اخذ الطعام من المحتكرين وفرق عليهم فاذا وجدوا سعة
 ردوا مثله وهذا ليس بحريبل للضرورة ومن اضطر لمال
 غيره وخاف الهلاك تناول به بلا رضاه **ولا يكون تحكرا جيس**
غلة ارضه بالاخلاق **وبجلوبه من بلد اخر** خلاف الثاني وعند
 صمدان كان يجلد منه عادة كره وهو المختار **ولا يصر**
حاكم لقوله عليه الصلاة والسلام لا تتعروا فان الله هو
 المسعر القاضي الباسط الرازق **الا اذا تعدي ارباب الملام**
عن القيمة نقد بافا حشا **فيسهر** **بمشورة اهل الراي**
 وقال مالك علي لوالي التسعين عام الغلا وفي الاختيار ثم اذا
 سهر وخاف البايع ضرب الامام لو نقص لا يجل للمشتري
 ويكفيه ان يقول له يعني ما يخب ولو اصابه الجوع على سهر الخبز
 والحم وزان ناقضا رجح المشتري بالتقصص في الخبز لا لحم
 لشهرة سهره عادة بخلاف اللحم **قلت** واذا ان
 التسعين في القوتين لا غير وبه صرح العتاي وغيره لكنه
 اذا تعدي ارباب غير القوتين وظلموا علي العاقد فيسهر

اهل

عليهم الحاكم بنا علي ما قاله ابو يوسف ينبغي ان يجوز ذكره
 القهستاني فان ابا يوسف يعتبر الفرض كما تقرر فتدبر ويكره
امساك الحمامات ولو في برجلها ان كان يضر بالناس ينظر
 او يجلب والاحتياط ان ينصدق بها ثم يشتريها او يذهب له
 حتى فان كان يهديرها فوق السطح مطلقا علي عورت
 المسلمين ويكسر زجاجات الناس يرميه تلك الحمامات عز
 ومنع انشد المنع فان لم يمتنع بذلك نجها اي الحمامات المحتسب
 درر وصريح في الوهبانية وجوب التعزير وذبح الحمامات ولم
 يقيد بامر ولعله اعتمد عادتهم واما الاستئناس فيباح كثيرا
 عصا فير ليعقها ان قال من اخذها فهي له ولا يخرج عنه ملكه
 باعتاقه وقيل بكره لانه يضيع المال جامع الفتاوي وفي المختارات
 سبب دابة وقال هي لمن اخذها لم ياخذها من اخذها
 ومرفي الحج وحاز ركوب الثور وتحميله والكراب علي الحمير
 بلا جهد وضرب الدابة اشد من الذمي وظلم الذي اشد
 من المسلم **والاباس بالمسابقة في الرمي والفرس والبغل**
 والحمار كذا في الملتقى والجمع واقفه المص خلافا لما ذكره في مسائل
 شتى قنينة **والابل وعلي الاقدام** لانه من اسباب الجحها
 فكان منه وباو عند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اي بالجعل
 واما بدونه فيباح في كل الملاعب كما ياتي بجعل الجعل وطاب لانه
 يصير مستحقا ذكره البرجندي وغيره وعلله البرازي بان لا
 يستحق بالشرط شيء لعدم العقد والقبض انتهى لزومه
 بالعقد كما يقول الشافعية فيتمصران **شرط المال في المسا**
بقة من جانب واحد وحرم لو بشرط فيها من التاج
 لانه يصير فناء الا اذا ادخل ثالثا خلافا بينهما كفي يقر
 كفي كقر بينهما يتوهم ان يستحقها والا لم يجز ثم اذا استحقها
 اخذ منها وان استحقها لم يعطها وفيما بينهما ايها
 اسبق اخذ من صاحبه وهذا الحكم **في المتفقهة** فاذا
 بشرط لمن معه الصواب صح وان شرطاه لكل علي صاحبه
 لا درر ومجتي والمصارعة ليست بيد عدا الا للتلهي كره

متر اعصاب
 ليحتمل

كره برجندي واما السباق بلا جعل فيجوز في كل شيء كما
 ياتي وعند الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقر و
 السباحة والصلرجان والبنوق والسفن ورمي الحجر والشاة
 باليد والشباك والوقوف علي رجل ومعرفة ما بيده بخلاف
 روج او فردو واللعب بالخاتم وكذا الجمل كل لعب حطرت
 لحذاء في تغلب سلامته كرمي لراميق صيد الجند وجمل
 القنبرج عليهم حنجر وحديث خذ ثواغيت بني اسرايل
 بغير جمل سماع الاعاجيب والغرايب من كل ما يتحقق
 كذبه يقصد كذا لا الحجة بل ومن يتحقق كذبه ككث يقصده
 ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة علي الستة
 ادميين او حيوانات ذكره بن حجر **ويستحب قلم**
اطا فيه المجاهد في دار الحرب فيستحب له توفير
 شاربه واطفائه **يوم الجمعة** وكونه بعد الصلاة افضل
 الا اذا اخذه البرد اخيرا فاحشا فيكره لان من كان ظفوه
 طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث من قلم اظفوه ظافره
 يوم الجمعة اعاده الله من البلاء يا ايها الجمعة الاخري وزيادة
 ثلاثة ايام درر وعنده صلى الله عليه وسلم من قلم ظفوه
 مخالفاته ترمد عبيدا ابا يعقبي كقول علي رضي الله تعالى عنه
 قلموا اظفاركم بالسنة والادب **ممنها** خوايس يسارها وحب
 وبيان وقامه في مفتاح السعادة وشرح القنوني وروي عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ان من مسحته اليهني الي الخضر ثم يخرجه
 اليسري الي الابهام وختمه بابهامه اليهني وذكر له الغزالي
 في الاحياء وحجها ولم يثبت في اصابع الرجل نعم الاولى
 تغلبها لتخليها انتهى **قلم** وفي المواهب اللدنية
 قال الخافض بن حجر انه يستحب كيف ما احتاج اليه ولم
 يثبت في كيفية شيء ولا في تعيين يوم له عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وما يعزى من النظم في ذلك الامام علي رضي الله عنه ثم
 لا بن حجر قال شيخنا انما باطل ويستحب **حلق ثاثيره وتقليم**
يدنه بالاعشال في كل اسبوع مرة والافضل يوم الجمعة ويجاز

في كل خمسة عشر يوما وكره تركه ورا الاربعين بحسبتي وفيه
 خلق الشارب بدعة وقيل سنة ولا بأس بشق الشيب واخذ
 اطراف الحجة والسنة فيها القضية وفيه قطعت شجر راسها
 اثنت ولعنت زادي البرازينوات باذن الزوج لانه لا طاعة
 لخالق في معصية الخالق ولذا يحرم علي رجل قطع حية والمعني
 الموت للشيب بالرجال انتهى **قوله** واما خلق راسه
 وقد قيل خلق الرأس في كل جمعة **ويجب** وبعض الجواز يعبر **ولو**
رجل تعلم علم الصلاة او نحوه ليعلم الناس واخر ليعلم به
قال اول افضل لانه مقدر وروي مذاكرة العلم ساعة خير
 من احياء ليلة وله الخروج لطلب العلم الشرعي بالا اذن
 والديه ولو ملتحيا وتما في الدرر **وان كان الرجل يصوم**
ويصلي ويصبر بالناس بيده وليس يدركه بما فيه ليس
 بغيبه حتى لو اخبر السلطان بذلك ليجزه لا انتم عليه
 وقالوا ان علم ان اياه يقدر علي منعهم اعلمه ولو بكتابتهم والا
 لا كليات تقع العداوة وتما في الدرر **وكن الا انتم عليه لو**
ذكر مساوي اخبر علي وجه الغضب يريد السب
 ولو اغتاب اهل قريظة ليس بغيبه لانه لا يريد به كلهم
 بل بعضهم وهو مجهول خائفة فتباح غيبته مجهول
 ومتظاهرين بغيبه والمصاهرة وليس اعتقاد وتخذيل
 منه ولشكوي ظلامته للحاكم شرح وهبانية **وكما تكون**
الغيبه باللسان صريحاً تكون ايضا بالفعل والتعرض
وبالكتابة وبالحرارة وبالرمز وبغير العين والاشارة بيده
 وكل ما يفهم منه المقصود فهو داخل في الغيبه وهو حرام
 ومن ذلك ما قالته عائشة رضي تعالى عنها دخلت علينا
 امرأة فلما ولت وميت بيدي اي قصيرة فقال صلى الله عليه
 وسلم اغتبتها ومن ذلك الحكاية كان يمشي متقارحاً او كما يمشي
 فهو غيبه بلا قبح لانه اعظم في التصوير والتفهم ومن الغيبتات
 يقول بعض من مر بنا اليوم او بعض من رايناه اذا كانت
 المخاطب يفهم شخصها معينا لان المحذور تفهم دون ما به

نفي الوهبانية ٢

ما به التفهم واما ان لم يفهم غيبه جاز وتما في شرح الوهبانية
 وفيها الغيبة ان نصف اخاك خال لونه غاييا بوصف يكره ان
 سمع عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تدرون ما الغيبة قالوا لا يا رسول الله اعلم قال ذكر لخالك
 بما يكره قيل رايك ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه
 ما تقول اغتبتك والالم بك فيه فقد هبته واما ان لم تبلغه
 يكفينا الندم والاشد طيبات كل ما اغتاب به به **وصلة الرحم**
واجبة ولو كانت بسلاام ونجته وهديته ومعاونة بحالسه
 ومكاملة وتطلق واحسان ويزورهم ليزيد حبا بل يزور
 اقتربا به كل جمعة او شهرا ولا يبرح حاجتهم لانه من القطيعة
 في الحديث ان الذي يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعها
 وفي الحديث صلة الرحم تد في العر وتما في الدرر **ويسلم**
المسلم علي اهل الذمة لوله حاجة اليه والاكره وهو الصحيح
 كما كره للمسلم مصافحة الذي كذا في نسخ الشرح واكثر المتنون
 بلفظ ويسلم فاولئها هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم
 هو وهو الاحسن الاسلام فافهم وفي شرح البخاري للمعيني
 في حديث اي الاسلام خير قال تظلم الطعام وتقرأ السلام
 علي من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التعميم مخصوص
 بالمسلمين فلا تسلم ابتداء علي كافر لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تبدوا لليهود والنصارى بالسلام فان الغيبة احد هم في طريق
 فاضطرروه الي وظيفته رواه البخاري وكذا يخص منه الفاسق
 به ليل اخر واما من شك فيه فالاصل فيه البقاء علي العجم حيث
 يثبت الخصوص ويكت ان يقال ان الحديث كان في ابتداء
 الاسلام لمصاحبة التاليف ثم ورد النهي انتهى فليحفظ ولو
 سلم يهودي او نصراني او مجوسي علي مسلم فلا بأس بالرد
 ولكن لا يزيد علي **قوله** **وعليك** كما في الثانية **ولو سلم علي**
الذي يتجمل لا يكفر لان تجمل الكافر كفر ولو قال المجوسي
 يا استاد تجمل كافر كما في الاستباه ومنها لو قال لذي اطلال لله
 يقال ان نفي بقلبه سلم او يودي الجزية دليل فلا بأس به

وفي القادر الطميرية اذا دخل سجدا او منزلا يقول
 ربنا افرغ علينا من فضلك مبارك وانما خير المصلين فان
 النبي صلى الله عليه وسلم ما يبط واذا ما اوثرل منزلا قال
 قال هذه الكلمة قال صدر الاسلام حبيب هذه فوجبه
 فيها فوائد كثيرة والاسم عند التماسه وكذا ذكر
 عند الدخول والجواب عنه فريضه ويرد السلام
 الجماعه فنقول وعليك السلام لا تحفظه
 والكرام الكاين معك والسلام على الموتي وعليكم
 السلام لا تحفظه عليكم لانهم في قبضتي
 وهم في جنة عدن وما روي عنه عليه السلام انه دخل
 المقابر وقال السلام عليكم فانه انما قال ذلك
 لانه اهلها كانوا شهداء في ايام حجة الوداع
 بعضهم لابل يقول السلام عليكم انتم لنا
 ونحن لكم تبع وقيل الصحيح هذا كما يجب

والسنة حق لكان الام وهذا ان تراعى فيه والامر
 او اتنا عاينته في سنة الولد في الاب كما انه عا
 لا يزال له فيقال في سنة الولد قال له تعالى ارحمهم
 اوبائهم هو قبط عنده وقال صلى الله عليه وسلم ولد
 لي الليلة مولود فسميته باسم ابي ابراهيم اتمنى الله له

ولا يجب رد السلام السائل لانه ليس للتحية ولا من يسلم
 وقت الخطبة خاتمة وفيها واذا التي داراسات يجب ان يستأني
 قبل السلام ثم اذا دخل يسلم ولا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا
 زيدا وجواب العاطس اسماء فلو اصر برية تحريك شفوية
 انتهى **قلت** وفي الملتقي ويسقط عن الباقيين برود صبي
 يعقل لانه من اهل اقامة الغرض في الجملة بدليل حد ذبحته وقيل
 لا وفي المجتبى ويسقط برود العجوز وفي رد الشاب والصبي و
 المحتون قولان وظاهر التاجية ترجيح عدم السقوط ويسلم
 علي الواحد بلقفا الجماعه وكذا الرد ولا يزيد الرد علي وبركانه
 ورد السلام وتشميت العاطس علي الفور ويجب رد كتاب
 التحية كرد السلام علي الفاسق ولو فعلنا والا لا يكبره علي
 عاجز عن الرد حقيقة كالكلاو شرعا لمصل وقاري ولو سلم
 لا يستحق الجواب انتهى وقد منافي باب ما يفسد الصلاة كراهته
 في نيف وعشرين موضعا وان لا يجب رد السلام بسكوت
 بحزم المليم ولو دخل ولو بواحد يقول السلام علينا وعلي عباد
 الله الصالحين **ف** يكره عطاسايل في المسجد الا اذا
 لم يتخط رقاب الناس في المختار ومثل مواهب الرحمت
 لان عليا رضي الله عنه قصد في جأته في الصلاة فمدحه
 الله بقوله ويوتون الزكاة وهم راكعون **احب الاسما**
الي الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن وجاز التسمية
 بعلي او رشيد وغيره من الاسما المشتركة ويتراد في حقنا
 غير ما يرد في حق الله تعالى لك التسمية بخير ذلك في
 زماننا ولي لان العوام تفضل عند النداء في السراجية
 وفيها من كان اسم محمد **الاباس** بات يكتفي ابا القاسم
 لان قوله صلي الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكونوا بكيتي
 فذا نسخ لان عليا رضي عنه كني ابنه محمد بن الحنفية ابا
 القاسم ويكره ان يدعوا الرجل اباه وان تدعوا المرأة
 زوجها باسمه انتهى بلفظه وفيها يكره الكلام في المسجد
 وخلف الجنائز وفي حالة الجماع وراذ ابو الليث في البستان

الرد على من قال لا يسلم على النجس

البستان وعند قراءة القران وزاد في الملتقي بقا المختار وعند
 التذكير فما ظنك به الغنا الذي يسوونه وجد القرابية **فقل**
علي لسان اهل الجنة سائلا لاسي وهو لسان
اهل الجنة من ثقلها او علم غيره فهو ما جور وفي
 الحديث احب العرب لثلاث لاني عربي ولسان اهل
 الجنة عربي وفيها **تطهير القبور لا يكره في المختار**
وقيل يكره وقال النووي لو احتج للكتابة كيدا يذهب
 الامر ولا يمتنع لاسي به ذكره المصنف في باب الوصية
 للقارب وقد مناه في باب الجنائز **يكره تمنى الموت**
لغضب او ضيق عيش **الخوف الوقوع في المعصية**
 اي يكره خوف الدنيل الذي يحد يث فطنت الارض
 خير لكم من ظهرها خلاصة **لا يابس بلبس الصبي**
اللعول وكذا البالغ كما في شرح الوهبانية
 معزيا للمنية وقاس عليه الطرسوسي بقية الاحاج
 كيا قوت وزمرد ونازع ريت وهيات بان يحتاج
 الي ثقل صريح وحزم في الجوهرية بجرمة السؤل
قلت وحمل المصنف ما في المنية علي قوله وما في
 الجوهرية علي قولها قال وقد رجحوا قولهما في الكافي
 قولها اقرب الي عرف ديارنا فيقضي به ثم قال المصنف
 وعليه الفتوي كالمعتد في المذهب حرمة لبس اللولو
 ونحوه علي الرجال لان من حلي النساء **ويكره اللول**
الباس الخخال والسوار للصبي ولا يابس يثقت
 اذن البنات والطفل استحسننا ملتقط **قلت** وهل
 يجوز الخزام في الانف لم اراه **ويكره الذكر والانيث**
الكتابة بالقلم المقتد من الذقوب والفضة والذرة
كذلك سيما حيدر ثم قال لا يابس يتويي السلاح بذهب
 وفضة ولا يابس يسرج ولجام وتغصت الذهب عند
 اي حنيفة خلافا لابي يوسف جارية **لزيو قال يكره وكلف**
زيد بيعها لعل وشرها ووليها القبول قول

اخر

من

كبريات أكبر رايه صمد قد كما روات أكبر رايه كذب لا يقبل قوله
ولا يشترى منه خبره ان ذلك الشيء لغيره فلا بأس بشرائه
منه **كما حل وطلب من زفت اليه وقال النساخي لك**
وامرأتك ونكاح من ثالث ملقني زوجي وانقضت
عدي او كنت امه لفلان المتقني ان وقع في قلبه
صمد قها لا بأس بترجوها ووات بامر مستنكر لا مالم يستفسرها
فروع كتب ما قول الشافعي يكتب جواب
ابي حنيفة او كتب المفتي بديت ويصدق قضاء ليقضي
القاضي بجنحة الترجيع بالقرات والاذان بالصوت الطيب
طيب ان لم يزد فيه الحروف وان زاد كره له ولم يستعمل
وقوله احسنت ان تسكونه فحسنت والتلك القراءة يجتني
علمه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة ولا حذر
ثلاث حرام لقهر مسلم واظهار علمه ونيل دنياه وماله
او قبول التذكير على المنابر للوعظ والاعتظاظ سنة
الانبياء والمرسلين ولرباسته وماله وقبول عامته من
ضلالة اليهود والنصارى قراءة القارة بقراءة معروفة
وشاذة دفعة واحدة مكرهه كذا في الحاوي القدي
يستحب للرجل خضاب شعره وحديث في الاصح والاصح
انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ويكره بالسواد وقيل لا
مجمع الفتاوي والكل من مخ المصنف المصنف الكتب التي
لا يتفق بها يحيى عنها اسم الله وماله يكره ورسوله ويجوز
الباقى ولا بأس باتباعه في ما جاز كما هي او تدفنت وهي
احسنت كما في الاثنية القصص المكره ان يجدتهم بما
ليس له اصل معروف او يعظهم بما لا يتعظ به او يد يد
وينقص يعني في اصله اما التزييت بالعبادات اللطيفة
الموفقة والشرح لقوايده فذلك حسنة والافضل مشار
اهل محلة في اعطائها النائية لكنت في زماننا اكثرها ظلمت
تملك من د فصدعت نفسها فحسنت وان اعطى فليعظ
من يحز ليس لذي الحق ان ياخذ غير جنس حقة وجوز

وجوز الشافعي وهو الاظهر وسع معلم طلب من الصبيات
اثبات الحبيب فجمعها وشري ببعضها واخذ ببعضها
ذلك لان تملك له من الا بالأس بوطي المنكوح معايتها
الامتداد وت عكسه وجد ما لا قيمته لا بأس بالانقاع به
ولو له قيمة وهو غني صمد قد لا بأس بالجماع في بيت
فيه مصحف للباوي لا تركب مسلمة على السرج للمحدث
وهذا التلوي ولو لم يجره واوج او مقصد ديني او
ديني لا بد لها من فلا بأس به تعني بالقرات ولم يخرج
بالحاذي حقت قدر هو الصحيح في القرنية مستحسن ذكر
الله من طلوع الفجر الى طلوع الشمس اولى من قراءة
القران ويستحب القراءة الطرية عند الطلوع وعند
الغروب لا بأس للامام عقب الصلاة بقراءة اية الكرسي
وخواتيم البقرة والاحق افضل قرانها تحت بعد الصلاة
جهرا للهيات بدعة قال استاذنا لكنها مستحسنة للعادة
والاثار الرشوة لا تملك بالقبض لا بأس بالرشوة اذا خاف
على دينه والني صلى الله عليه وسلم كان يعطي الشرار
ولكن يخاف لسانه وكفي بهم المولفة من الصدقات دليلا
على امثالهم جمع اهل المحلة للامام فحسنت من المستحب ما يؤخذ
على كل مباح كالحج وكلا ومعادن وما باخذ غار لغزو وشاعر
لشعره ومسخرة وحكواتي قال تعالى ومن الناس من يشري
هو الحديث واصحاب جميع المعارف وقواد وكاهن ومفامر
وواشمة وفروعة كشرة قيل له يا خبيث وبخوه جاز له الرد
في كل شتمه لا توجب الحد وتركه افضل كره قول الصائم
المتطوع حتى انظر فانه نفاق او حقت من له اطفال وماله
قليل لا يوصي بعل من يصلي او تصدق بيري به الناس
لا يعاقب بتلك الصلاة ولا يثاب بها قيل هذا في الغرايب
وعندهم الزاهد في النوافل لقولهم الرب لا يدخل الغرايب منزل
الرجل على هينة منزل المرأة يكره ويكره المرأة سور الرجل
وسورها له ضرب زوجته على ترك الصلاة على الاظهر

م سورة

م اذا سئل اصاييم قال

لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة لا يجوز الوضوء الطياف
المعدة للشرب في الصحيح وينع منه وفيه وسيله لاهله ان ما دونها
به جازوا الا الكذب مباح لا حيا حقه ودفع الظلم عن نفسه
والمراد التصريح لا ان عيب الكذب محرم وهو الحق قال
المرنغاني تنزل الخرصوت الكل من المحرم وفي الوحيانية
والصالح جازا الكذب او دفع ظالم **واهل التواضي والقتال لتطهر**
ويكره في الحرام تغير خادهم **ومن** شئتوا توبوا فقالوا يور
ومن قام اجلا لا لشخص فيايز **وفي غير اهل العلم** بعض يقرر
ويفسق معتاد المرور بجماع **ومن علم الاطفال فيه ويوزر**
ويوزر نقل الميت البعض مطلقا **وعن بعضهم** ما فوق يابن يحظر
والزوجه الشمين لا فوق ثلثها **ومن ذكرها** التقويد الحب يحظر
وفي يوم عاشورا يكره طلعهم **ولا باس** بالمعتاد وخلطها ويوزر
وبعضهم المختار في الحال جائز **لفعل** رسول الله فهو المقر
ووضرب عبيد الغير جاريا مرمم **وما جاز في الحرار** والاب يوم
والثوب من ذكر القراءه استماعه **وقالوا** ثواب الطفل للطفل يحصر
وودر سكراني الزكراولي **بطلان** فلا دور في العلم اولي وانظر
وقد ذكره هو والدر وعلم **وهو** لا علا شتم الدر من حيث يقره
كتاب احيا الموات فعل مناسبات فيه
وما يكره الحياه نوعان حاسنة وناسية والمراد هنا النامية وسهي
موات البطلات الانتفاع به واحياه بينا وعزيس او كرب او
سقي **ان احيا مسلم او ذمي ارضا غير منتفع بها يملكه**
مسلم ولا ذمي فلو يملكه لم تكن مواتا فلو لم يعرف مالها
فهي لقضله تنصرف فيها الامام ولو ظهر مالها نزل اليه
ويضمن تقضاها اذا انقضت بالزراع **وهي بعيدة من**
من القرية ان اصاح باقصي الشجر العامر وهو جوهري
الصوت كزاريه **لا يسع بها صوت ملكها** عند ابي يوسف
وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر مجرد عدم اتفاق اهل
القرية وبه نالت الثلاثة **قلت** وهو ظاهر لروايت
وبه يفتي كما في زكاة الكبرى ذكره القهستاني وكذا في البرجندي

وليست م

المراد بالملك

البرجندي عن المنصور ربه عن قاضي خات ان الفتوي على
قول محمد فالعجب من الشرع بل لا كيف لم يذكر ذلك فليحفظ
ان الله له الامام في ذلك وقال لا يملكها بلا ان وهذا لو مسلمها
فلو لم يملكها الا ان اتفاقا ولو مسلمها لا يملكها اصلا اتفاقا
فهستائي **ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره** فالاول **الحق**
بها في الاصح ولو احيا ارضا ميتة ثم احاطت الاحياء بها
الاربع من اربعة نقر على التفاقيب تعين طريق الاول
في الارض الرابع **ومن حفر ارضا** اي منع غيره منها بوضع
علامته من حفر وغيره **ثم اهلها ثلاث سنين** **ففتى** الي
غيره وقبلها هو **الحق** بها **وان لم يملكها** لانه انما يملكها بالاحياء
والنعمير لا بمجرد التحجير **ولو كثر بها او حفر بها** عليها **المسك**
او شق لها نهر او بذر بها **فهي حيا** مسبوطة **ولا يجوز** زراعتها **ما قرب**
من العامر بل صعب يتحرك مرعي لهم ومطر حيا صيدهم لتعلق
حقهم به فلم يكت مواتا وكذا الموات محتطيا **واعلم** انه ليس **للامام**
ان يقطع ما لا غني المسلمين عنه من المعادن الظاهرة وهي
ما كانت جوهرها الذي او دعه الله في جواهر الارض بارز
كمعادن الملح والكحل والقار والنقط في الابار التي لم تملك بالاستيلاء
والسعي في المستنيط بالسعي كما
في الظنون فملك للبحر والمستنيط وتمايه في شرح المصاييح في حديث
المسلمون شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار **التي يستفي منها الناس**
زيلي يعني التي لم تملك بالاستيلاء والسعي فلو قطع هذه المعادن
الظاهرة لم يكت لا فطاعها حكم بل المقطع وغيره سوا فلو منعهم
المقطع كانت بمنع متعديا وكانت لما اخذه مالها لانه متعديا بالمنع
لا بالاختذ وكانت من المنع وصرف عن مدد وامة العمل ليلاليشبه
اقتطاع بالصحة او يصير معدني حكم الاملاك المستقرة ذكره
العلامة قاسم في رسالته احكام واجارة واقطاع الجندي وحريم البيوت
الناضج وهي التي يتزع الما منها بالغير **ليبر العطلت** وهي التي
يتزع الما منها باليد والعطلت مناخ الابل حول البيوت **اربعون زراعا**
من كل جانب وقال ان للناضج مسوت وفي الشرع لايته عن

شرح المجمع لو وقف اليك فوق اربعون يزداد عليها انتهى كنت نسبة
 القهستاني الحمد ثم قال ويقتي بقول الامام وعزاه للتمه ثم قال
 وقيل التقدير في بيت وعين ما ذكر في اراضيهم لصلابتها وفي اراضيها
 رخاوة فيزداد ليل لا ينقل الى الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندي
 للكافي **ان احفرها في موات بان ان الامام** فلو في غير موات او
 فيه بلا ان الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ان ذكره المص وعبارة
 القهستاني وفيه رمزي انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحریم
 فلو حفر في ملكه فله من الحریم ما شاء فرائي ان المالك لو غلب على ارض
 تركها المالك او ماتوا وانقرضوا لم يجرأ حيا وها فلو تركها المالك
 بحيث لا يعود اليها ولم يكن حرياً لعام جاز حيا وها وعزاه
 للضمير **وحرا العين خمسماية ذراع من كل جانب**
 كما في الحديث والذراع هو المكسرة وهو ستة قبضات وكان
 ذراع الملك اي ملك الكاسرة سبع قبضات فكسرة منه قبضة
ويمنع غيره من الحفر فيه لانه ملكه فلو حفر فللادول رد
 او تضميمه ونظامه في الدرر **ولو حفر الثاني في متهي حریم**
الاول بادن الامام فله ذهب ما بين الاولي ويحول الي
الثاني فلا شيء عليه لانه غير متعد ولما تحت الارض
 لا يملك فلا خصمة كمن بني حانوتك غيره فكسرت الاولي
 بسببه فانه لا شيء عليه **درر وزيلعي والحافر الثاني حریم**
من الجوانب الثلاثة وان بجانب الاولي لسبق ملك
 الاولي والقناة هي مجري الماء تحت الارض **حریم بقدر ما يصل**
 لالقا الطين ونحوه وعند محمد كالبيت ولو ظهر لما نكا العين
 وفي الاختيار فوضعه كراي الامام اي لو بادن والا فلا شيء عليه
 ذكره البرجندي **وحريم شجر يفرس في الارض الموات**
خمس ذراع من كل جانب فليس لغيره ان يفرس فيه **ولحق**
ما انتفع حور وجملة والغرائب اليه بالموات ان المالك
ذلك حرما عاما وان كان حرما او جازعوه لم يجر
احياؤه لان ايس موات والنهر في ملك الغير لا يجوز له
الابتيحات وقاله مسماة النهر مشيت والقاسية وقدره

الحانوت م

بحر بقدر عرض النهر من كل جانب وهو وفق ملتقي وقدره
 ابو يوسف بطلت نصف النهر من كل جانب وعليه القنوي قهستاني
 معزيا للكرماني وفيه معزيا للاختيار والحو من علي هذا الاختلاف
 وفيه معزيا للكافية ولو كانت النهر صغيرا يحتاج الي كريمة في كل حين
 فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا للكرماني ان الخلاف في نهر مملوك
 له مستقارا غرة بلزقها ارض لغيره صاحب الارض فالمسفاة له
 عندها ولصاحب الارض عنده وفيه معزيا للثيمه الصحيح ان
 له حريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لالقا الطين ونحوه انتهى
قوله ومن ثقل الاتفاق ايضا الشر بن لالي عن الاختيار
 شرح المجمع والله اعلم **فصل الشرب لغة نصيب**
الماء وشرا عاوية الانتفاع بالماسقية للزراعة والدواب **والشفقة**
شرب بني ادم واليه ايم بالشفقة ولكل حقها في كل ما يجوز
باناء او حب ولكل سقي ارض من بحر ونهر عظيم كالدجلة
والفرات ونحوها لان الملك بالاحراز ولا احراز لان نهر
الماء يجمع غيره ولكل شق نهر سقي ارض فيها او ليعب الرحي
ان لم يضر بالعامه لان الامتناع بالمباح انما يجوز ان الم
 يضر باحد كما لا يتقاع بشمس او قمر وهو في الاستقي **وايه ان**
خيف شرب النهر لكثرة تقاوا لاستقي وشجره وزرعته يصب
دولاب من نهر غيره وقفاته ويتركه الا بان له لان الحق
له فيوقف على اذنه وسقي شجره وخضر فرع في داره بحلا
اليه بداره واوانيه في الامح وقيل لا الا بان له **والحرر**
في كوز وحب بمهمله مضمومة خائفة لا يتقاع به الا بان له
صاحب الشجر ملكه باحراره ولو كانت البئر والحو من او
النهر في ملك رجل فله ان يمنع من يد الشفقة من الدخول
في ملكه ان اكان يجر ما يقربه فان لم يجد يقال له اي
لصاحب البئر ونحوه اما ان يخرج الماء اليه او تركه لياخذ
الماء بشرط ان لا يكسر صفعة الماء اي جانب النهر ونحوه
 لان له حريم حق الشفقة **لحديث احمد المملوك**
 شر كافي ثلاث في الماء الكلا والنار **وحكم الكلا حكم النار**

يقال للمالك اما ان يقطع ويبيع اليد ولا يتركه لياخذ
 قدر ما يريد زليجي ولو منع الماء وهو يخاف على نفسه
 ودابة العطلش كانت له ان يقاتله بالسلاح لا ثم
 رضي عنه وان كان حجر زاني الاواني قاتله بغير السلاح
 كطعام عند المحصنة دار ان كانت فيه فضل عن حاجته
 ملكه بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل في البر ونحوها الاولى
 ان يقاتله بغير سلاح لانه انكسب معصية فكان كالتعزير
 كاي وكري نهر اي جفوه غير ملوكة من بيت المال
 فان لم يكن ثمة اي في بيت المال شيئا يجر الناس على
 اي امتنعوا عنه دفعوا للنهر وكري النهر المملوك على اهله
 ويجوز من ابا منهم على ذلك وقيل في الخاص لا يجر وهل
 يرجعون ان بامر القاضي نعم وموتة كري النهر المشترك
 عليهم من اعلاه فان جاوزوا ارض رجل منهم بري من
 موتة الكري وقالوا عليهم كرية من اوله الى اخره بالحصص كما
 يستوون في استحقاق الشفة ولا كرية على اهل الشفة ويصح
 دعوى الشرب بغير ارض استقلا **وان كان لرجل واخر**
فيها نهر فارتب ان لا يجرى النهر في ارضه لم يكن
ن ذلك له ويتركه على ماله وان لم يكن في يده ولم يكن
جاريا فيها اي في الارض فعليه البيان ان هذا النهر له
وانه قد كان له حجارة في النهر مسوقة لسقي اراضيه وعلى
هذا المصيب في نهر او على سطح او الميزاب او الممشاكل
ذلك في دار غيره الاختلاف فيه نظيره في الشرب زليجي
نهرين قوم اختصوا في الشرب فهو بينهم على قدر
ارضهم لان المقصود خلاف اختلافهم في الطريق فانهم
يستوون في ملك رقبته بلاسعة اعتبار الدار وضيقتها
لان المقصود الاستنطاق وليس لاحد من الشراكا في
النهر ان يشق منه نهر او ينصب عليه رحى الارحي
وضع في ملكه ولا يضر بنهر ولا بماؤ قانية او ماله كما عورة
او جسر او قنطرة او يوسع النهر او يقسم بالايام والحال

كريب ٢

ارض ٢

انه قد كانت الكسرة **بالكوي بكسر الكاف** جمع كوة بفتحها
 الثقب لان القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه او
 بسوق نصيبه الي ارض له اخري ليس له منه اي من
 النهر شرب بالارضاهم يتعلق بالجميع ولهم تقضيه بعد
 الاجارة ولو رثتهم من بعدهم وليس للاعلى سكر النهر
 بالارضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه ملكتي **كطريق**
مشترك الا في احد هم ان يفتح فيه بابا الي دار اخري
ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحة في هذا الطريق
بخلاف ما اذا كان ساكن الداريت واحد حيث لا يمنع
لان المارة لا تردان ويورث الشرب ويوصي بالانتفاع به
اما الايصا يبيعه فباطل ولا يبيع الشرب ولا يوهب
ولا يوجر ولا يتصدق به لانه ليس به مال متقوم في ظاهر
الرواية وعليه الفتوي كما سيجي ولا يوصي بذلك اي يبيعه
ولا يصح بذلك خلع وصالح عن دم عده ومهر ونكاح
وان صحت هذه العقول لانها لا تنطل بالشر وط
بالفسادة لان الشرب لا يملك بسبب ما حثي لومات
وعليه ديت لم يبع الشرب بالارض ولو لم يكن لارض
قيل يجمع المافي كل بقعة في حوض فيباع الشرب المافي ينقضي
دينه وقيل ينظر الامام لارضه لا شرب لها فيضم اليها
ويبيعها برضى ربها فينظر لقيمة الارض بالاشرب وليقتها
معه فيصرف ثقات ما بينهما الديت المبيت وقامه في زليجي
ولا يصح من ملا ارضه ما فترت ارض جاره او
عرفت لانه منسوب غير متعذر وهذا اذا سقاه سقيا
معتادا تتخذ ارضه عادة الا فيصحت وعليه الفتوي وفي
الزخيرة وهذا اذا سقي في نوبته مقدار حقه واما اذا سقي
في نوبته او زاد على حقه يصح على ما قاله اسماعيل الزاهد
فهست في ولا يصح من سقي ارضه او زرعه من
شرب غيره بغير ارضه في رواية الاصل وعليه الفتوي
شرح وهباية وبه المال عن الخلاصة لما مر انه غير متقوم

ولو قصد تركه فحسب لبقا الحرام فيه بخلاف العلف المخصوص
 فان الدابة اذا سمنت به انعدم وصار شيئا اخر فحسب ان
فان تكررت ذلك منه لافها ان واد به الحظ الامام با
الضرب والحبس ان راي الامام ذلك خائفة ومما مر في
 شرح الوهبانية قال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع
 الشرب لتعامل اهل بلخ والقياس بترك التعامل وتوقف
 بانه تعامل اهل بلدة واحدة وافتى الناصبي بضمنه ذكره
 في جواهر الفتاوى قال وينعقد الحكم بصحة بيعه فليحفظ
قلت وفي النهاية وشروحه من البيع الفاسد انه
 يضمنه بالاتفاق فلو سقي ارضه بنفسه بما فيه ضمنه وتجزم
 في النقابة هنا فليحفظ فافهم **قلت** وقد مر ما عليه
 الفتوى في الوهبانية . . .
 ولو ساق بشرب الخيل لم يضمنه بعض وما مر اظهره
 وما جوز اخذ الخيل الذي علي وجوب نفردون اذن بقدره
 ولو حفر ونهر والقوا نثر به فلو في حريم ليس بالتزل يؤثر
كتاب الاشرية هو جمع شراب والشراب
 لغة كل ما يبع يشرب واصطلاحا ما يسكر والمحرم منها انواع
 الاول الخمر وهي التي تشكر بتشديد **من ما العنب اذا**
علا واشتد وقذف اي ربي بالزبد اي الرغبة ولم يشترط
 وبه قالت الثلاثة وبه اخذ ابو حنيفة الكبير وهو الاظهر
 كما في الشرب لا لية عن المواهب ويا اي ما يفسده وقد تطلق
 الخمر على غير ما نكر مجازا ثم شرع في احكامها العشرة فقال
وحذر قليلها وكثيرها بالاجماع لعينها اي لذاتها وفي قوله
 تعالى انما الخمر والميسر الاية عشر لا يل علي حرمتها بسوطة
 في المجتبى وغيره هي **خمس** خاسمة مغلفة كالبول وكلف
مستحلها وسقط تقومها في حق المسلم لا ما ليتها في الامم
وحرم الانتفاع بها ولو سقي دواب او طير او لغير ذلك
 او في دواب او دهن او غير ذلك الا التحليل او خوف عطش
 بقدر الضرورة فلو فلا **حد مجتبى ولا يجوز بيعها**

بيعها الحد يث مسلم ان الذي حرم شربها حرم بيعها **ويجوز**
بشاربها وان لم يسكر منها وشارب غيرها ان سكر ولا
يوثر فيها الطلح الا انه لا يجد فيه ان لم يسكر منه لاختصاص
 الحد بالتي ذكره الذي يلقي واستظهره المصنف ومنعق ما في القنية
 والمجتبى ثم نقل عن بن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب
 القنية بخالف القواعد ما لم يعضده نقل من غيره انتهى
 وفيه لا بد من الشحنة **ولا يجوز بيعها التداوي** علي المعتمد
 قاله المصنف **قلت** ولو باحتقاقات او اقطار في احليله
 نهائية **ويجوز تحليلها ولو بطرح شيء فيها خلافا**
للساقي والثاني **الطلا** بالسكر وهو القصير حتى **يذهب**
اقل من ثلثه ويصير مسكرا وصوب المصنات هذا يسهي
 البارد وما الطلا فما ذكره بقوله وقيل ما طلع من ما العنب
 حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب
 كما جري عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لا في الحكم
 لان حل هذا المثلث المسهي بالطلا على ما في المحيط ثابت
 بشرب كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم كما في الشرب لا لية
 قال وسهي بالطلا لقول عمر رضي الله تعالى عنه ما شرب
 هذا بطلا البعير وهو القطرات الذي يطلى به البعير الجربان
ونجاسته اي الطلا على التفسير الاول كذا قاله المصنف **كالخمر**
 به يعني **والثالث السكر** يفتح من **وهي التي من ما الرطب**
 ان اشتد وقذف بالزبد والرايح **يقنع الزبيب وهو الذي**
من ما الذي يبيب بشرط ان يقذف بالزبد وهو الغليان
والكل اي الاربع المذكورة **حرام اذا غلا واشتد** والالتم
 بجز اتفاقا وان قذف في حريم اتفاقا وظاهر قوله كقيد
 المتون انه اختارها هنا قوطها قاله ابو حنيفة نعم قال
 القهستاني وترك القيد هنا لانه اعتمد علي السابق انتهى
 فثبت ولم يبين حكم نجاست السكر والتقيع ومما مر كلامه
 انها حقيقة وهو حد السرخس واختار في الهداية انها
 غليظة **وحرمتهان** وحرمته الخمر فلا يكره مستحلها

لا تدرتها بالاجتهاد **والخلال منها اربعة انواع الاول نبيذ**
التمر والزبيب ان طليح اذ في طليخة يحل شربه وان
اشتد وهذا ان اشرب منه بلا طهو وطرب فلو شرب بالهوى
فقليله وكثيره حرام **ومالم يسكر** فلو شرب ما يغلب علي
ظلمته انز مسكر فيجزم لالات السكر حرام في كل شراب والثاني
والخلطان من الزبيب والتمر ان طليح اذ في طليخة وان اشتد
يحل بلا طهو والثالث **نبيذ العسل والتين والتفاح والذرة**
يحل سوا طليح **اولا** بلا طهو وطرب **والرابع المثلث العنبي**
وان اشتد وهو ما طليح من ما العنب حتى يذهب ثلثاه
ويبقى ثلثه اذا قصد به استمرا الطعام والتداوي والتقوي
ولو طهو لا يحل اجماعا حقايق **وصحح بيع غير الخمر** بما مر ومفاده
صحح بيع الخشيشة والافيون **قلت** وقد سئل من
يحجم عن بيع الخشيشة هل يجوز فكتب لا يجوز فيجعل عليا
مراده بعدم الجواز عدم الحل قاله المصنف **وتضمن** هذه الاشارة
بالقيمة لا المثل لمسه عن ثمنك عينه وان جاز فعله بخلاف
الصليب حيث تضمنت قيمته بصلبيته لانه مال متقوم في حقه
وقد امرنا بتركه وما يدنيون **وحرمها محمد** اي الاشرية
المتخذة من العسل والتين ونحوها قاله المصنف فليها وكثيرها
به يفتي ذكره الزيلعي وغيره واختاره في شرح الوهبانية
وذكر ان مروي عن علي بن الكل ونظيره فقال
وفي عصرنا ما اختير جدوا وقفا **مطلقا** ما لم يسكر احب يسكر **و**
و وعن كلهم يروي وافي محمد **وما قد قتل** وهو المحرر **و**
قلت وفي مطلق البزارية وقال محمد ما السكر قليله
وكثيره حرام وهو نجس ايضا ولو سكر منها المختار في زماننا ان
يجد زاد في اللقي ووقوع طلاق من سكر منها تابع للحرمة والكل
حرام عند محمد وبه يفتي والخلال انما هو عند قصد التقوي اما عند
قصد التلذذ فحرام اجماعا انتهى وثمانه فيها علقناه عليه زاد
القهيستاني ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل عند محمد خلافا لها
والسكر حرام بلا خلاف والحد والطلاق علي الخلاف وكذا البت

لبن الرمكا اي الفرسنة ان اشتد لم يحل وصح في الهداية حله وفي
الخرائفة انه يكره بخبر ما عند عامة المشايخ علي قوله **وحل الانتباه**
انتباه النبي في الد باجمع دابة وهي القرع والختم حرة خضرا
والمرقت المطلي بالزفت اي القير **والنقيير** الخشيش المنقورة
وما ورد من النهي نسخ **وكره شرب زردى الخمر** اي عكره
والامتنشاط بالدردى لان فيه اجزا الخمر وقليله ككثيره
كأمره **ولكن لا يجد شاربه عندنا بلا سكر** وبه يجد اجماعا
ويحرم اكل الخشيشة والبنج وهي ورق القنب **والافيون**
لانه مفسد للعقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة **ولكن**
دون حرمة الخمر فلو اكل شيئا منها لاحد عليه وان
سكر منه بل يعز رحا دون الحد كذا في الجوهرية وكذا يحرم
جوزة الصليب **لكن دون حرمة الخشيشة** قاله المصنف
ونقل عن الجامع وغيره ان من قال يحل البنج والخشيشة
فهو زنديق مبتدع بل قال يحجم الدم الديت الزاهدي انه
يكفر ويباح قتله **قلت** ونقل شيخنا للمجتمعي الغزي
الشافعي في شرحه علي منظومة ابيي المعلقة بالكباير والفا
غيره عن بنت حجر المكي انه صرح بتحريم جوزة الصليب
باجماع الائمة الاربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا النجاشي
والثنت الذي حدث وكاث حد وثه بد مشق سنة خمس
عشرة بعد الالف يدعي شاربه انه لا يسكر وان يسلم له
فانه مفتر وهو حرام الحد **يث احمد** عن ام سلمة قال
نهى رسول الله صلي الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر
قال وليس من الكباير تناوله المرة والمرتين ومع نهى
ولي الامر عنه حرام فطاعا علي ان استعمله مثلثة زماضر
بالبدن نعم الاصرار عليه كبيرة كساير الصغائر انتهى
بحروفه وفي الاشباه في قاعدة الاصل الا باحة والتوقف
ويظهر فيما اشكل **عليه** حاله كالحيوان المشكل امره والنبات
المجهول سمته انتهى **قلت** غنيهم من حكم النبات
الذي شاع في زماننا الذي يسمى بالثمن قنية وقد كرهه

شيخنا الصادي في هديته الحقا بالثوم والبصل بالاولي فتدبر
ومعت جزم بحرقة الحشيشة في شرح الوحيانية في الحظر ونظر
ووافقوا بتجريم الحشيش وحرقه وتطبيق محشش لجزره وقوروا
ولبايعا لتاديب والفسق اثبتوا وزندقة المستحل وحرروا
كتاب الصيد لعل مناسبتهم ان كلا منها ما
يورث السرور وهو **مباح** خمسة عشر شرطا مبسوطة في
الغاية وستقررها في اثنا المسائل المحرم في غير الحرم او **للتأني**
كما هو ظاهر **وحرقه** على ما في الاستنباه قال المصنف وانما
اوردته تنعاه والاف التحقيق عندي ابا حنة الجحادة
حرقه لانواع من الاكل كشباب وكل انواع الكسب في الابارة
سواء على الصحيح كما في البرازية وغيرها **نصب شبكة**
لصيد ملك ما يتعلق بها خلاف ما اذا نصبها للجفاف
فانه لم يملك ما يتعلق بها **وات وجد** المقلش او غيره **خامسا**
او دينار مضروب بضرب الاسلام يملكه ويجب تعريفة
الملك ان اسباب الملك ثلاثة فاقول كبيع وهبة وخلافة
كارت واصالة والقول الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكا
بالهيئة كنصب شبكة الصيد للجفاف على المباح الخالي
عن ملك فلو استولى في مفاذه على حطب غيره لم يملكه
ولم يحل للمقلش ما يجده بلا تعريف وتمام التعريف في
المطولات **ويحل الصيد بكل ناب ومخلب** فقد ما في
الذي ايج **من كل ناب ومخلب** **ناب** و **بار** ونحوهما
بشرط قابلية التعليم وبشرط كونه ليس بنجس العين
ثم منع عليهم من الاصل بقوله **فلا يجوز** الصيد **بدب**
واسد لعدم قابليتهما للتعليم فانهما لا يعلمان للغير الاسد
لعلوهيته والدب نجسا مستورا والحق بعضهم بالدب الحداة
ولاخذ **يب** نجاسة عينه وعليه فلا يجوز بالكلب على القول
بجاسته عينه الا ان يقال النص ورد فيه قنية وبه يندفع
الفهستان في ان الكلب نجس العين عند بعضهم والاختيار
ليس بنجس العين عند بعضهم اي حنيفة رسم الله

الناس المذكور **هالك** **بجاء** لان لم يدخل تحت العقد مقصودا
وان ابقى المذكور النامي ولو حكايات اكل بالاذن فانه لا يسقط
حصته ما اكل منه ورجع برعي الراهب كما ان اهلك الاصل
بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتها فقهستان كما ذكره
بقوله **بعد هالك الاصل** **نك** **حصته** من الدين لانها ر
مقصودا بالفكاك والبيع يقابل شيئا اذا كانت مقصودا
وحينئذ يقسم الدين على قيمته **يوم الهلاك** **وتيمم**
الاصل **يوم القبط** **ومسقط من الدين** **حصته الاصل**
وتك **الناس** **بجسته** كالوكات الدين عشرة وقيمة الاصل
يوم القبط عشرة وقيمة الناس يوم الفك خمسة فثلث
العشرة حصته الاصل فيسقط الاصل وثلث العشرة
حصتها حصته النافق بيه **ولو اذن الراهب المرتبة**
في اكل الزوايد اي اكل الزوايد زوايد الرهت بان قال
مهاذا فكلها ظاهرة نعم اكل ثمنها وبه افتى المصنف
قال الا ان يوجد نقل يخصص حقيقة الاكل فيشبع **تلافا**
عليه اي على المرتبة لانه اتلف باذن المالك والاتلاف
يجوز تعليقه بالشرط والحظر بخلاف التملك **ولا يسقط**
شئ من الدين قال في الجواهر رجل رهت دارا وابلح
السكنى المرتبة فوقع بسكنه خلال وخرب البعض لا يسقط
شئ من الدين لان اياح لبر السكنى اخذ حكم القارية حتى
لو اراد منعه كان له ذلك في المضمرات ولو رهت ثاة
فقال لبر الراهب كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان
عليه وكذا لو اذن له في ثرة البستان فصار اكله كاكل
الراهب ثم نقل عن التهذيب انه يكره المرتبة ان
يتفع بالرهت وان اذن له الراهب قال المصنف وعليه
يجل ما عن محمد بن اسلم من انه لا يحل المرتبة ذلك
ولو بالاذن لان زوايد **تلافت** **وتعليقه** **بغير** **انها**
محرمة **وان لم يفتك الراهب الرهت** بل بقي
عند المرتبة على حاله **حتى** **هلك** **في يد المرتبة** **تم**

الدين على قيمة النماي الزيادة التي اكلها المرتفت
وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب
الزيادة اخذ المرتفت من الراهت كذا في الهداية
والكافي والخائنة وغيرها وفي الجواهر الاصل ان الاتلاف
بذات الراهت كاتلاف الراهت بنفسه لتسليطه وفيها
اباح المرتفت نفسه هل المرتفت ان يوجره قال لا فلو
اخره ومضت المدة فالاجرة لراهم للراهت قال لراهم
اخره بلا اذن واذا بذت فللمالك وبطل الراهت وفيها
رهت كرها وتسلم المرتفت ثم باع الكرم فقضت المرتفت
المث ان ثمره حصل بعد البيع فلم يشترى وان قبله فللمراهن
ان قضى دين المرتفت والا يكون رهنا ويجوز البيع
رجوعا عن الاباحة وانها تقبل الرجوع كما مر وفيها زرع
المرتفت الرضات ايج له الانتفاع لا يجب شيء وان لم يبيع
لزمه نقضات الارض وضمان المالم من قناة مملوكة فليحفظ
زرعها الراهت او غرسها بذات المرتفت ينبغي ان تكون
تبقى رهنا ولا يبطل الراهت قيمة استحق بقضات شايها
الرهت المرتفت طلب غيره مقامه استحق بعضهم ان
شايها يبطل الراهت فيما بقي وان مفروضا بقي فيما بقي
ويجوز بكل الدين كذا مكره بخصه اجداره لغيره ثم
رهنتا منه صحيح وبطلت الاجارة ولو ارتفت ثم اجره من
من رهنه فالاجارة باطللة اي الراهت سقط الدين
كحلاكه فان عاد يسقط بحسابه نقصه لان الاياق عيب
حدث فيه ثم ما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة
القصديت فقال **والزيادة في الراهت تفسخ** وتعتبر
قيمتها يوم القبض ايضا **وفي الدين لا تفسخ** خلافا للثاني
والاصل ان الاتلاف باصل العقد انما يتصور اذا كانت
الزيادة في موقوفه او عليه والزيادة في الدين
ليست منها فان **رهت فسخ** والشرح بالفامع انه
نثر في شرح علي انه انما عطفها بالواو لا بالالف ليفيد

ليفيد انها مسئلة مستقلة لا فرع للاولي رهن عبدا بالف
قد فرغ آخر رهنا مكات الاول وقيمة كل من الصديدين
الف فالاول رهن حتى يرد الى الراهت والمرتفت
في الاخراميين حتى يحصل مكات الاول والثاني يرد
الاول الى الراهت فحينئذ يصير الثاني مهنونا **ابرا**
المرتفت الراهت عن الدين او وهبه من ثم هلك
الرهت في يد المرتفت هلك بغير شيء استحسننا
لسقوط الدين الا اذا فله من منعه من صاحبه فيصير
عاصيا بالمنع ولو قبض المرتفت دينه كله او بعضه من
راهته او غيره كخلوع او شري المرتفت بالدين عينا
او صالح عنه اي عن دينه على شيء لا نه استيقا او
احال الراهت مرتفتا بدينه على اخر ثم هلك رهنت
معه اي في يد المرتفت **هلك بالدين ورد ما قبض**
الي من ادي في صورة ايقاراهت او متخلوع او
شرا او صالح **وبطلت الخوالة** وهلك الراهت
بالدين لان في معني الابواب طريق الهداية الا اذا
هدا آية ومفاده عدم بطلات الصالح وان الذي
ليس باكثر من قيمة الراهت والا فيبغي ان لا يتخل
الخوالة في قدر الزيادة فمستأجر **وكذا** اي كما يهلك
الرهت بالدين في الصورة المزكورة يهلك به ايضا
لو تقهران فاعلى ان لا دين عليه ثم هلك الراهت
بالدين لتوهم وجوب الدين لتضاد فقها علي ذلك
قياما فتكون المطالبة باقية بخلاف الابراخا نه يسقط الدين
ابلا **كل حكم صرف في الراهت المصحح فهو الحكم**
في الراهت الفاسد كما في الصناديق قال وذكر الكرخي
ان المقبوض بحكم الراهت الفاسد يتعلق به الضمانات
وفيها ايضا **في كل موضع لم يكن الراهت كذا** اي
لم يملك كانت الراهت مالا والمقابل به مهنونا الا انه فقد
بعض شرائط الجواز رهت المشاع ينقض الراهت

لوجود شرط الانقضاء لك **بصفة الفساد** كالفساد
من السيوع **وفي كل موضع لم يكن الرهنت كذلك**
اي لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مهنونا **لا ينقذ الرهن**
اصلا وحسب فان اهلك هلك بغير رهن بخلاف الفاسد
فان يهلك بالاقطع من قيمته ومن الدين ومن مات ولم
عزما فالمرتهن احق به كما في الرهن الصحيح **نوع**
رهن الرهن باطل كما حررناه في العارية معزيا للوهبة
و واي رهن لا يرام انفا كما **و** ومحمس لومات بالموت بسطو
هذا التفسير كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى كل نفس
ترهن بكسبها عند الله تعالى والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى
كتاب الجنائيات من استتر ان الرهن
لصيانة المال وحكم الجنائيات لصيانة الانفس والمال ومسيئة
النفس تقدم ثم الجنائيات لغت اسم لما يكتسب من الشر
وبشرعا اسم لفعل محرم حل بمال او بنفس وخص الفقهاء
الفصيب والسرفقة بما حل بمال والجنائيات بما حل بنفس والاطراف
القتل الذي يتعلق به الاحكام الالائية من قود ودية وكفارة
وان ثم وحرمان ارث خمسة والافانواع كثيرة كرجم فصول
وقتل حربي والاول **هو ان يتعمد ضرره** في اي موضع
من جسده **باله** تفرق الاجزاء مثل **سلاح** مثل اوت من حديد
جوهرة **وحديد من خشب** وزجاج **وحجر** وابرة في
مقتل برهات **وليظهر** وقوله وبارعطف علي مجرد لانها
تشق الجلد وتعمل عمل الزكاة حتي لو وضعت في المذبح
فاحرق العروق اكل يعني ان سال بها الدم والا لا
كافي الكفاية **قلت** وفي شرح الوهبانية كلما بالزكاة
به القود والا فلا انتهى وفي المجتبى واسما الثور يلقى للقود
واله لم يكن فيه نار وفي معين المفتي للمصنف الابرة اذا هابت
المقتل فغير القود والا فلا انتهى فليحفظ وقالوا الثلاثة ضرر
فصدا بما لا تقلقه البنية كحسب عظيم عمرا **وموجب الاثم**
فان حرمت اثم من حرمة اخر كلمة الكفر لجواز مكره

لمكره بخلاف القتل **وموجب العهد** عينا فلا يصير مالا الا
بالتراضي فيبيع صلحا ولو بمثل الدية او اكثر ثبت كمال عن
الحقايق **لا الكفارة** لانه كبيرة محصنة وفي الكفارة معنى
العبادة فلا ينطبق بها **قلت** كنت في الخائنة لو قتل
مملوكه او ولده المملوك لغيره عهد كان عليه الكفارة **و**
الثاني **شبهة وهو ان يقصد ضرره بغير ما ذكر** اي
بما لا يفرق الاجزاء ولو بحجر وخشب كبيرين عنده خلافا
لغيره **وموجب الاثم والكفارة والدية المعلقة على**
العاقلة سيحي تفسير ذلك **لا القود** لشبهة بالخطا
نظرا لالته الا ان يتكرر منه فللا مام قتله اي سياسته اختيار
وهو اي شبهه عهد العهد **فيادون النفس** من الاطراف
عهد موجب للقصاص فليس بمادون النفس شبه عهد
والثالث خطأ وهو نوعان لانه اما خطا في ظن الفاعل
وهي ان يرمى شخصا ظنه صيدا او حرييا او مرتدا
فان اهو مسلم او خطا في نفس الفعل كان يرمى **عرضا**
او صيدا فاصاب ادبيا او يرمى عرضا فاصابه ثم
رجع عنه او تجاوز عنه الي ما وراه فاصاب رجلا او قصد
رجلا فاصاب غيره او اراد رجلا فاصاب حايطا ثم رجع
السهم فاصاب الرجل فهو خطا لانه خطا في امارة الحايط
ورجوعه سبب اخر والحكم بهنا ف لاخر اسبابه بث كمال
عن المحيط قال وكذا لو سقط من يده خشبة او لبننة
فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد غير فكلام
صدر الشرعية فيه ما فيه وفي الوهبانية **وقاصد شخص**
و و قاصد شخص ان اصاب خلافة **فقتل خطا والقتل فيه مقدار**
و و قاصد شخص حالة النوم ان يمت **و** فيقتله ان يقي دما من يده **و**
والرابع ما يجري مجراه مجري الخطا كناية انقلب علي رجل
فقتله لانه معذور كالخطي **وموجب** اي موجب هذا
النوع من الفعل وهو الخطا وما يجري مجراه **الكفارة** **و**
الدية علي العاقلة والاثم دون اثم القتل ان لشرع

الكفارة يؤذن بالاذن لترك العزيمة **والخامس قتل بسبب**
خاف البيلك ووضع الحجر في غير ملكه بغير اذن من
السلطات بن كمال وكذا اوضح خشية علي قارعة الطريق
ويؤذن لك الا اذا مشي علي البيل ونحوه بعد علمه بالخفر
ونحوه **درر** **وكل ذلك يوجب حرمان الارث** لو
الطاني مكلف بن كمال **الا هذا** اي القتل بسبب لعدم القتل
والخفر الشافعي بالخطا في احكامه والله اعلم **فصل**
فيما يوجب القود وما لا يوجب القود يجب القود
اي القصاص **بقتل كل حقوق الدم** بالنظر لقائمه **درر**
وسيتضح عند قوله ولو قتل القاتل اجنبي **علي التابيد**
عهد وهو المسلم والذي لا المستامن والحربي بشرط
كون القاتل مكلنا لما تقرر انه ليس بصبي ولا مجنون
عهدا في البرازية حكم عليه بقوله **درر** فحين قتل دفعه
لولي انقلب دية من تحت ويقتل قتل في افاقة
قتل فان تحت بعده ان مطبقا سقط وان غير مطبق
قتل قتل عبد مولا عهد ويتدر في نكاح سقط القود
وبشرط انتفا الشبهة لولاد او ملك **بينها** كما سيجي
فيقتل الحر بالحر والعبد خلا فالشافعي ولنا اطلاق
قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله تعالى الحر
بالحر والعبد بالعبد كما رواه السيوطي في الدر المنثور
عن النجاشي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما علي
انه تخصيص بالذكر فلا يبقى ما عداه كيف ولو دل لوجب
ان لا يقتل للذكر بالانثى ولا تأيل به وقيل ولا الحر بالعبد
ورد به خوله في الاولي **والمسلم بالذمي** خلا فالله **لاهما**
مستامن بل هو مملوك قياسا للمساوات لا استحسانا با
القيام المبيع هداية **وجنبي** ودرر وغيرهما قال المص
وينبغي ان يعول علي الاستحسان لتصرفهم بالعمل به الا
مسائل مضمومة ليست هذه منها وقد اقتصر مثلا خسرنا
علي القياس في منتهى انتهى يعني فتنبه فتنبه المص رحمه الله

الله تعالى علي عاداته **قلت** وبعضه عامة المتنون حتي
الملكي **ويقتل العاقل بالمجنون والبائع بالصبي والصحيح**
بالاعمى والزمن وناقض الاطراف والرجل بالمرأة بالا
بجاء **والفرع باصله وان ملك لا عكسه** خلا فالملك رضي الله
تعالى عنه فيما اذا كان ينجح ابنه نجحا اي لا يقتضه والاصول وان
علوا معلقا ولوانا ثامن قبل الام في نفسا واطراف بفر وعهم
وان سفلوا القول له صلي الله عليه وسلم لا يقاد الوالد بولده
وهو وصفي معلل بالجزية فتعذر لمثلا لانهم اسباب
احياء فلا يكون سببا لقتلهم وحينئذ فتجب الدية في
مال الاب في ثلاث سنين لان هذا عهد والعاقل لا تعقل
العهد وقال الشافعي تحت حالة كبدل الصالح زليعي وجوه
وسيجي في المعاقلة وفي الملتي ولا قصاص علي شريك الاب
او الولي او المخطي او الصبي او المجنون وكل ما يجب القصاص
بقتله ما تقرر من عدم تجزي القصاص فلا يقتل العامد عندنا
خلا فالشافعي **لا سيد بعده** اي بعبد نفسه **ومدبره**
ومكاتبه وعبد ولده هذا اذا دخل تحت قودهم ومن
ملك قصاصا علي ابيه سقط كما سيجي **ولا يعيد بملك بعضه**
لان القصاص لا يجزي **ولا يعيد الرهن حتي يجمع**
العاقدات وقال محمد لا قود وان اجتمعوا جوهرة وعليه
حمل ما في الدرر معزيا للكاتي كما في النجم لكت في الشربلالية
عن الظهيرية انه اقرب الي الفقه بقي لوانا خلا فلهما القيمة
تكون رهنا مكانه ولو قبل عبد الاحارة فالقول للموخر
واما البيع ان اقتل في يد بايعه قبل الفتن فان احراز المشتري
المبيع فالقول له وان رده فالبائع القود وقيل القيمة
جوهرة **ولا بمكاتب** وكذا ابنه وعبده شربلالية **قتل**
عهدا لا حاجة لقيد العهد لانه شرط في كل قود **عن وفاء وارث**
وسيد وان اجتمعا لا خلا في الصحابة رضي الله عنهم في موت
حرا او رقيا فاشتهد الولي فان ارتفع القود وان لم يدع
وارثا غير سيده سوان ترك وفاء او لا **او ترك وارثا ولا وفا**

اقاد سنده ليتخذ وفي اول الصور الاربع خلافا لمحمد و
يسقط قود قدورته علي ابيه اي اصله لان الفرع لا يستوجب
 العقوبة علي اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب امراته
 مثلا ولا وارث له غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنتها من غيرت
 القود الواجب علي ابيه فسقط لما ذكرنا واما تصوير صدر
 الشريعة فتشونه فيه لا يثبت ابتداء الاوارث عند ابي حنيفة رهن
 الله تعالى عنده وان اتخذ الحكم كالا يخفي وفي الجوهره لو عفي
 الجروح او وارثه قبل موته صح استحسانا لان عقاد السب
 لها **لا قود بقتل مسلم مسلما ظنه مشتركا بين الصنفين**
 لما مر من الخطا وانا اعاده لبيان موجب بقوله بل القاتل
عليه كفارة ودية قالوا هذا اذا اختلفوا فان كان في صف
 المشركين لا يجب شئ لسقوط عصمته قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اكثر سواد قود فهو منهم **قلت**
 فان اكان اكثر سوادهم وان لم يترى بزيهم فكيف يمت
 تف يا قاله الزاهدي قال المص رحمه الله حتي لو تشكل جني
 بما يباح قتله كحيه فيبغى الاقدام علي قتله ثم ان اتبين
 انه جني فلا شئ علي القاتل والله تعالى اعلم **ولا يقاد الا**
بالسيف وان قتله بغيره خلافا للشافعي رحمه الله تعالى
 وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح **قلت**
 وبه صرح في حج المضمرات حيث قال والتخصيص باسم
 العدد لا يمنع الحاق غيره به الا تزي انا الحق بالخنجر بالسيف
 في قوله صلى الله عليه وسلم لا قود الا بالسيف فاما في السراية
 من له قود قاد بالسيف فلو القاه في يتر او قتله بجرا او بنوع اخر
 عزز فكان مستوفيا يحمل علي ان مراده بالسيف السلاح
 والله اعلم **ولا يبي المعتوه القود** تشفيا للصدر اذا ملكه
 ملك الصلح بالاولي لا العفو بقطع يده اي يد المعتوه **وقتل**
تربيته لانه ابطال حقه ولا يملكه **ويقد رطله بقدر الدية**
 او اكثر منه وان وقع باقل منه لم يصلح الصلح **وتجب**
 الدية كاملة لانه انظر للمعتوه **والقاضي كالاب** في جميع

الرمي ٢

جميع ما ذكرنا في الاصل من قتل ولاولي له للحاكم قتله والصلح
 لا العفو لانه ضرر للعامة **والاخ كالوصي** يصلح عن القتل
 فقط بقدر رالديه وله القود استحسانا لانه يسلك بها مسلك
 الاموال **والصبي كالمعتوه** فيما ذكر **وللكبار القود قبل كبر**
الصغار خلافا لها والاصل ان كل ما لا يتجزى اذا وجد سببه
 كاملا ثبت لكل علي الحال كولاية النكاح وامان الا اذا كان
 الكبار اجنيا عن الصغير فلا يملك القود حتي يبلغ الصغير
 اجماعا زيلجي فليحفظ **ولو قتل القاتل اجني وجب القضاء**
عليه في القتل لهد لانه يحقوت الدم بالنظر لقاتله كما مر
والدية علي العاقل اي القاتل في الخطا **ولو قال ولي**
القاتل بعد القتل اي بعد قتل الاجني كنت امرته بقتله
ولا بينة له علي مقاتله لا يصدق ويقتل الاجني ذر بخلاف
 من حفر يتر في دار رجل فمات فيها شخص فقال رب الدار
 كنت امرته بالحفر صدق مجتبي يعني لانه يملك استيفاء الحال
 فيصدق بخلاف الاول لفوات المحل بالقتل كما هو القاعدة و
 ظاهره ان حق الولي يسقط راسا كالمومات القاتل حتف انفه
ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن شيا وفي الدرر
 والمجتي دم بيت اثبت فعني احدها وقله الاخرات علم
 ان عفو بعضهم يسقط حقه يقاد والا فلا والدية في ماله
 بخلاف مملك رجل ليقتل بها فقتل ولي القاتل لمسك فعليه
 لانه مما لا يشك علي الناس **جرح النساء موات المجر وح فاقام**
اوليا المقتول بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضا
رب بينة انه بري من الجراحة ومات بعد مدة بينة
المقتول اولي كذا في مفتي الحكم معزي المجاوي **اقام اوليا**
المقتول البينة علي انه جرحه زيد وقله واقام زيد
 البينة علي ان المقتول قال ان زيد لم يجرحتي ولم
 يقتلني فبينه زيد اولي كذا في المشتبه معزي الجميع القناوي
 قال الجرح لم يجرحتي فلان ثم مات المجر وح ليس
 لورثته الدعوي علي الجرح بهذا السبب مطلقا وقيل

٢ في الاطراف

ان المجرع معروفا عند القاضي او الناس قبلت فنتبه وفي
الدرج السعوي رحمه الله تعالى لو عفي المجرع او الاوليا
بعد الجرح قبل الموت جاز العفو استحسننا وفي الوهابية
جريح قال قتلي ثلاث ومات فبرهت وارثه علي خزانة قتله
لم يشع لان حق المورث وقد كذبهم وقال جرحي ثلاث
ومات فبرهت ابنه علي ابن اخر ان جرحه خطا قبلت لقيا
مها علي حرمان الارث **سقاء سماحتي مات ابن د فعد**
اليه في حبه حتي الكبر ولم يعلم به فلا قصاص ولا دية
لكنه يحبس ويغزره ولو اوجره السم ايجار الجنب الدية
علي عاقلة وان د فعد اليه في شربه فشر به فمات منه
نكالا اول لان شربه باختياره الا ان الد فعد عنه فلا
يلزم الا البعزير والاستغفار خائبة **وان قتله بمر يفتح الميم**
ما يعمل به في الطلث يقتصبات اصا به حد الحد يد او
ظلمه او جرحه اجماعا كما نقله المصنف عن المجتبي والا يصبر
حده بل قتله بظلمه ولم يجره لا يقتصبات في رواية الطحاوي
وظاهر الرواية ان يقتصبات لا يجره في حد يد وخمس وذهب
ونحوه وعنده في الدرر لقاضي خان لكت نقل المصنف عن الخلاصة
ان الاصح اعتبار الجرح عند الامام لوجود الفود وعليه جري
بعت الكال وفي المجتبي ضرب بسيف في عنقه فحرق السيف
العهد وعنده فلا فود عند اي حنفية رضي الله عنه كالحق
والتعريف خلافا لها والشافعي ولو ادخله بيتا فمات فيرجوها
لم يضمن شيئا وقال المجتبي الدية ولو د فعد حيا فمات عند
محمد يقاد به مجتبي بخلاف قتله بموالات ضرب السوط كما سمي
وفيه لو اعتاد الحققت قتل سياست ولا تقبل ثوبته لو بعد مسكه
كالساحر وفيه قسط رجلا وطرحه قد ام اسد اوسع فقتله
فلا فود ولا دية فيه ويغزر ويضرب ويحبس الي ان يموت
زاد في البرازية وعن الامام عليه الدية ولو قطع صيدا والقاء
في الشمس والبرد حتي مات فعلي عاقلة الدية عند اي حنفية
ولو سح ساعته ثم عرق فلا دية لان عرق بجرحه وفي الاول

سقاء سماحتي

تتبع الحق

الاول عرق بطرحه في الماء **تقطع عنقه وبقي من الخلقوم قليلا**
وفيه الروح فقتله اخر فلا فود عليه لان في حكم الميت ولو
قتله وهو حي حالة النزح تثل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش
منه كما في الخائبة وفي البرازية شق بطنه بحد يده وقطع اخر
عنقه ان يؤهم بقاوه حيا بعد الشق قتل قاطع العنق والا
قتل الشاق وعزر القاطع ومن جرح رجلا بعد افضار د ا
فراش ومات يقتصبات الا اذا وجد ما يقطع كخز الرقية
والبر منه وقد مائة لو عفي المجرع او الاوليا قبل موته صح
استحسننا وان مات شخص بفعل نفسه وزيد واسد
وحية ضمت زيد لثالث الدية في ماله ان القتل عمدا
والا فعلي عاقلة لان فعل الاسد والحيد جنس واحد لانه
حد في الداريت وفعل زيد معتبر في الداريت وفعل نفسه
حد في الدنيا لا العقبي حتي ياتم بالاجماع فصارت ثلاثا اثبت
ومفاده ان يعتبر في المقتول التكليف ليكون فعله جنسا
اخر غير جنس فعل الاسد والحية وان لا يزيد علي الثالث
لو تعدد قاتله لان فعل الكل جنس واحد بت كمال ويجب
قل من شهر السلاح سيفا علي المسلمين يعني في الحال
كما نص عليه بت كمال حيث قال غير عبارة الوقاية فقال
ويجب دفع من شهر سيفا علي المسلمين ولو يقتله ان لم
يكن دفع ضرره الا به صرح به في الكافية اي لان من باب
دفع الصايل صرح به الشافعي وغيره وياتي ما يؤكده ولا
شيء يقتله بخلاف الجلا لصايل ولا يقتل من شهر سلاحا
علي رجل ليلا او نهارا في مصر او غيره او شهر عليه
عصي ليلا في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه
وان شهر الجنون علي غيره سلاحا فقتله المشهور
عليه بعد المجتبي الدية في ماله ومثله الصبي والداية
الصايلة وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لاضمات
في الكل لان له دفع الشر ولو ضرب به الشاهر فانصرف
وكف عنه علي وجه لا يزيد ضرره ثانيا فقتله الاخر اي المشهور

سقاء سماحتي

عليه او غيره كذا اعلمته الحال تبعا للكافي والكافية **قتل القاتل**
لان بالانصراف عادت عصيته **قلت** فتخرج انما دام
شاهرا السيف له ضربه والا فيلحفظ **ومن دخل على غيره**
ليلا فخرج السرقة من بيته فانتحر رب البيت فقتل
فلا شيء عليه لقول رسول الله صلى عليه وسلم قاتل دون
مالك وكذا لو قتل قبل الاخذ ان اقصد اخذ ماله ولم يملك
من دفعه الا بالقتل صدر بالشريعة وفي الصغيري قصد
ماله اث عشرة او اكثر له قتل وان اقل قاتله ولا يقتل وهل يقبل
قوله ان كاهنه ان يتبعه نغم والا فالمقتول فان المقتول
معروف فبالسرقة **والشر الم يقتض استخسانا والديته في**
ماله لو رثت المقتول بزازيته هذا ان الم يعلم انه لو صاح عليه
طرح ماله وان علم ذلك فقتله مع ذلك وجبت القصاص
لقتله بطير حق كالمغصوب منه ان اقتل الغاصب فانه
يجب القود لقد رت علي دفعه بالاستغاثت بالمسلمين
والقاضي مباح الدم النجى الى الحرم لم يقتل فيه خلافا
للشافعي **ولم يخرج عنه للقتل كمن يمنع الطعام والشراب**
حتى ينظر فيخرج من الحرم فحينئذ يقتل خارجا وما
في دون النفس فيقتض منه في الحرم اجماعا ولو انشا القتل
في الحرم قتل فيه اجماعا سراجية ولو قتل في البيت لا يقتل فيه
ذكر المص في الحج ولو قال اقتلني فقتله بسيف فلا قصاص
ويجب الديته في ماله في الصحيح لان الا باخذ لا يجزي في
النفس وسقط القود لشبهة الادب وكذا لو قال اقتل اخي
او ابني قتل من الديته استخسانا كافي البزازية عن الكفاية
فيها عن الواقعا **ت** لو ابنته صغيرا يقتض وفي الخانية
بعتك دمي بفلس او بالف فقتله فعليه الديته **وتيل لا يجب**
الديته ايها وصححه ركن الاسلام كافي الهادية واستظهره
كالو قال اقتل عيني او اقطع يده ففعل فلا ضيات عليه
ايماما كقولنا قطع يدي او رجلي وان سري لنفسه ومات لان لا طرف
كاموال فصح الامر ولو قال اقطع عيني ان تعطيني هذا الثوب وهذه

الثوب او هذه الدراهم فقطع يجب ان يشال اليد لا القود وبطل
الصالح بزازية والمدا علم **فروع** هبة
القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك عفو الولي
عن القاتل افضل من الصالح والصالح افضل من القصاص وكذا
عفو المجرور لا يصح ثوبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود وهما بين
الامام شرط استيفاء القصاص كالحود عند الاصوليين
وفرق استباه وفيها قاعدة الحود ونذر بالشبهة القصاص
كالحدود الا في سبع يجوز القصاص بغيره في القصاص دون
الحدود والقصاص يورث والحد لا يصح عند القصاص
لا الحد التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد
الحد في ويثبت باشارة اخرس وكتابته بخلاف الحد يجوز
الشفاعة في القصاص لا الحد السابعة لا بد في القصاص
من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف انتهى وفي القنية
نظر في باب الرجل ففقا الرجل عينه لا يضمن ان لم يملك
بحسب من غير فقيها وان امكنه ضمت قال الامام الشافعي
رضي الله عنه لا يضمن فيها ولو عاد دخل راسه فرماه بحجر
ففقا لا يضمن اجماعا اما الخلاف فيمن نظر من خارجها
فقطعي بالاس **القود فيها دون**
النفس وهو في كل ما يملك فيه رعاية حفظ المماثلة
وحينئذ يقاد يقاد قاطع اليد عهدا من المفصل ولو
انقطع من نصف ساعده وساق او من قبضة انق لم
يضمن لانقطاع حفظ المماثلة وهي الاصل في جريات القصاص
وان كانت يده اكبر منها لا يتخذ المنفعة وكذا الحكم
في الرجل والماتر والادب وكذا عين ضربة
فزال ضنوها وهي قامة غير مستحقة فيجعل علي
وجهه فقلت رطل وتقابل عينه بمراة محبة
ولو قطعت ولو قطعت لا قصاص لتعدر المماثلة
في المحتبي فقا اليهن والميسري القافي د هبة اقتض
منه وترك اعني وعن الثاني لا قود في فقي عين حولا

وكذا هو ايضا في كل شجرة براسي ويتحقق فيها المماثلة
كوضوحه ولا قور في عظمه الا السنن وان تقاو تا
طولا وكبر الامر فتقطع ان قلعت وتبل ثمره الى
الاحم موضع اصل السنن ويسقط ما سواه لتعذر المماثلة
ان ربما تنفس لها به وبه اخذ صاحب الكافي قال المص
وفي المجتبى وبه يفتي **كاتب** الى ان يتساوى **ان كسرت**
وفي ويوجل حول الافات لم يثبت يقتضيه وقيل
يوجل الصبي لا البالغ فلو مات الصبي في الحول بر او قال ابو
يوسف رضي الله عنه فيه حكومت عدل الا لم اي اجرا القلع
والطبيب انتهى ومنه حققه **وتؤخذ السنن بالسنن**
الناب بالناب ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل
بالاعلى مجتبى والحاصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثل ولا قور
عندنا في طرف رجل وامرأة وطرفي عبد وعبد بن لقدر
المماثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالا موال
قلت هذا هو المشهور كمت في الوقعات لو قطعت
المرأة يد رجل كان له القور لان الناقص يستوفي بالكامل
ان ارضي صاحب الحق فلا فرق **وطرف المسلم والكافر**
سيان للنسائي في الارش وقال الشافعي كل ما يقتل
يقطع وما لا فلا **ولا في قطع يد من نصف** ما مر ولا في **بما يقف**
بريت ولم تبرا فوات سارية يقتضيه والابتطير البرا والسراية
بن كمال **ولسان وذكر** ولو من اصلها به يفتي شرح وهما
واقره المص لان نقيضه وبسيطه **قلت** كنت جزم قاضي
حات بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام ونصه
قال الامام ابو حنيفة ان قطع الزكر ذكره من اصله او من
الحشفة اقتض من اذله احد معلوم واخره في الشربلالية
فليحفظ **الا ان يقطع كل الحشفة** فيقتضيه ولو بعضها لا
وتسجي ما لو قطع بعض اللسان **ويجب القصاص في**
الشفة ان استقصاها بالقطع لامن مكان المماثلة **والا**
يستقصها لا يقتضيه مجتبى وجوهرة وفي لسان اخرس وصبي

وصبي لا يتكلم حكومت عدل وان كان القاطع اشل او
ناقص الاصابع او كان راس الساج اكبر من المستخرج
خير المجتبى عليه بين القور واخذ الارش وعلى فالسيف
وساير الاطراف التي تقاد ان كان الاطراف الضارب والفا
طع معينا يتخير المجتبى عليه بين اخذ المعيب والارش كاملا
قال برحات الدين هذا هو الشلا يتنفع بها فلو لم يتنفع بها لم
تلك محلا للقور فلهذا كملت بالاخير وعليه الفتوى مجتبى
وفيه لا تقطع الصبي حث بالشلا **ويسقط القور بموت**
القاتل لفوات المحل **وبعضو الاوليا وبصالحهم على**
مال ولو قليلا ويجب حاله عند الاطلاق وبصالح احد
وعفوة لمن بقي من الورثة حصته من الدية في ثلاث
سنين على القاتل هو الصحيح وقيل العاقلة مجتبى ملتقى
امر اخر القاتل وسيد السيد القاتل رجلا بالصالح من
دمها الذي اقيم كافي **على المقفعل المأمور** الصالح
عن دمه فالالف على الحر والسيد الاميرت نصحات لانه
مقابل بالقور وهو عليها سوية فبذلك كذا **ويقتل بجمع**
ان جرح كل واحد جرحا مهلكا لانه زهوق الروح
يتحقق بالمشاركة لانه غير متحد بخلاف الاطراف كما سيجب
والالا كافي تصحيح العلامة قاسم وفي المجتبى انما يقتلون
ان اوجده من كل جرح يصلح لزهوق الروح فاما ان
كانوا نظارة او مقرين او معينين بامساك واحد فلا
قور عليهم والاي ان يعرف الجميع بلام العهد فانه لو قتل
خبر اجمع احدهم ابوه فجنون سقط القور فمشتا في
ويقتل من يجمع اكتبابه الباقيين خلافا للشافعي
ان حضر وليهم فان حضر ولي واحد قتل له وسقط
عندنا حق البقية كقوت القاتل حثف انفذ لفوات المحل
كما مر قطع رجلا فان كثر يد رجل او رجله او قلعا سنة
ويحذرك ما دون النفس وجوهرة **بان اخذ سكين**
وامراها على يد حتى انفصلت فلا قصاص عندنا

علي واحد منهما او منهم لانعدام المماثلة لاث الشرط في
الاطراف المساوات في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان
شرط فيها المساواة في العصمة فقط ذكر **وضمنها** ضمنوا
ديتها علي عدد هم بالتسوية **وات قطع واحد من رجلين**
فلها قطع بمسند ودية بيد ان حضرا معا **فانظر**
احدهما و قطع له فللاخر عليه اي علي القاطع نصف
الدية لما مر ان الاطراف ليست كالنفوس **فلو قضى بالقتل**
بينهما ثم علي احدهما قبل استيفاء الدية فللاخر القود
وعند محمد الارش ويقاد **عبد اقرب يقتل** عهد اخلافا
لزفر **ولو اقرب خطا او مال لم ينفذ اقراره** علي مولاه بل
يكون في رقبة الي ان يعتق كما نقله المصنف عن الجوهرة
قال وظاهر كلام الزيلعي بطلان اقراره بالخطا اصلا
يعني لاني حرة ولا في حق سيده وخوه في احكام الصيد من
الاشباه معللات موجبة الدفع والقد انتهى فتدبره ان
قد اجمع العلماء فناملة كنت عليه القهستان بانه اقرب بالدية
علي العاقلة انتهى فتدبره ان قد اجمع العلماء علي العمل بمقتضى
قوله صلي الله عليه وسلم لا تعقل القواعد عبد ولا مملوك ولا
صالحا ولا اعترافا حتي لو اقترع بالقتل خطا لم يكن اقراره
اقرارا علي العاقلة الا ان يصد قوه ولذا اقرره القهستاني
في المعامل **رعي رجلا بعد اقفاد السهم منه الي اخر فمات**
يقض الاول لانهم **والثاني الدية علي عاقلة** لان خطا
وقعت حية عليه قد فعها عن نفسه فسقطت علي
اخر قد فعها فوقع علي ثالث فليس منه اي الثالث
فهلك فعلي من الدية هكذا سئل الامام ابو حنيفة رضي
الله تعالى عنه بحضرة جماعة فقال لا يصح الاول لاث
الحية لا تقهر الثاني وكذا لا يصح الثالث والثالث ولو كثر
واما الاخير فانه **لسعة مع سقر عليها فورا** غير ثبت
فعلي الدافع الدية لو رثت اهلك **والا** تسهر فورا
يفهم دافعا عليه ايضا فاستصوبوه جميعا وهذه من

من مناقبه رضي الله تعالى عنه صير في جميع الفتاوي قال
المصنف وبهذا التفصيل اجبت عن حادث الفتوي وهي ان
كلما عقورا وقع علي اخر فالقاه علي الثاني والثاني والثالث
والله اعلم **فروع** التي حية او عقربا في الطريق
فقتله انسانا ومات وكسر السيف ودية علي رب السيف
وقيمة علي العائز ثور يفلوح سيده للمدعي فتطرح ثور غيره
فمات ان اشهد عليه ضمت والا لا وقال في البدائع لا ضمة
لاث الا لشهاد انما يكون في الحايطة لاني الحيوان تاجية واعلم
انه ان اشترك قتل قاتل العمد مع من لا يحب عليه القود
كاجني شارك الاسب في قتل ابيه وكاجني شارك الزوج
في قتل زوجته ولد منها ولد مع ولعامة مع خطي ومات مع
مجنون وبالع مع صبي وشريك حية وسبع كما في الحائنة **فلا قود**
علي احدهما اي لا قصاص علي واحد منهما **فمات رجل**
في بيته فمات رجل مع امراته او جارية فقتله رجل ذلك ولا
قصاص عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت في نسخ
الشرح معزيا للشرح الوهابية وقد حققناه في باب التقري
فروع صبي مخور قال له رجل شذ فزسي فاراد
شد هانر فستد فمات قد يته علي عاقلة الامر وكذا لو اعطي
صبي عصي او سلاحا وامره بجعل شيء او كسر حطية ونحو
ذلك بلا اذن ولم يمات ولو اعطاه سلاحا لم يقل امسكه
فقولات صبي علي حايطة صاح به رجل فوقع فمات ان صاح
به فقال لا تقع فوقع لا يصح ولو قال وقع فوقع صحت برهني
وقيل لا يصح مطلقا والله تعالى اعلم **فصل**
في الفعلين قطع يد رجل ثم قتله **احد بالامر** اي
بالقتل وبالقطع **ولو كانت عمدت او كانت خطايت او كانت**
مختلفتين اي احدهما عدا والآخر خطا **تخلل بينهما** او لا
فيوجد بالامر في الكل بلا تدخل الا في خطايت لم يخلل
بينهما بانهما يتداخلان **فتجب فيهما دية واحدة** وان
تخلل بده لم يتداخل كما علمت فالخاصل ان القطع اما بعد

او خطا والقتل كذلك صار اربعة ثم امان يكون بينهما بر
او صارت ثمانية وقد علم حكم كل منهما **ماتت ضربا مائة**
سوطا فبرا من تسعين ولم يبق اثرها اي اثر الجراحات
وماتت من عشرة فغير دية واحدة لانها بري من
تسعين لم تنق معتبرة الا في حق التعزير وكذا كل جراحة
اخط ملت ولم يبق لها اثر عند ابي حنيفة رضي الله تعالى
عنه وعند ابي يوسف في مثله حكومت عدل وعن محمد بن
احمر الطيب ومثله الادوية درر وصدور الشريعة
وهذا ية وغيرها **ويجب حكومت عدل** مع دية النفس
في مائة سوطا جرحته وبقي اثرها بالاجماع لبقاء الاثر
وجوب الارش باعتبار الاثر هداية وغيرها وفي جواهر
الفتاوي رجل جرح رجلا فحجز الجرح عن الكسب
فمداوات المضر وبقيت على الذي حارب الممرات
انتهى قال المصنف والظاهر انه مفرع على قول محمد بن
الله تعالى **قلست** وقد قد منا معزيا للهجتين
عن ابي يوسف وسحقته في الشجاع **ومن قطع** اي عمدا
او خطا بدليل ما ياتي وبه صرح في البرهان كما في الشريعة
لكن في القهستاني عن شرح الطحاوي ان الدية على العا
قلة في الخطا ومن ظلت انها على العاقلة في الخطا فقد اخطا
وكذا لو شج او جرح **فصفي عن قطع فوات منه ضمت**
فاطحة الدية في ماله خلافا لها قلنا ان يفي عن القطع
وهو غير القتل ولو عفي عن الجناية **او القطع وما يحدث**
منه فهو عفو عن النفس فلا يضمن شيئا وحينئذ **فالخطا**
يعتبر من ثلث ماله فان خرج من الثلث فيهما والا فلي
العاقلة ثلث الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظلت انها
على الفاطح فقد اخطا ومفاده ان عفو الصحيح لا يعتبر من
الثلث ذكره القهستاني **والعهد من كل يتعلق** **حق الولاية بالدية**
لا بالعود لانه ليس بمال والشجرة مثله اي مثل القطع حكا وخلافا
قطعت امرأة يد رجل عمدا اي او خطا لما ياتي فلو اطلق كما سبق

سبقه وكالمقتي وغيره كان اولى فتأمل **فكسرها المقطوع على يده**
ثم مات فلو لم يميت من السراية ففي مهرها الارش ولو عمدا
اجماعا **يجب** عند ابي حنيفة **مهر مثلها والدية في ما لها ان**
تهدت وتقع المقاصد بين المهر والدية ان تساويا والا
يزاد الفضل **وعلى عاقلة ان اخطات** في قطع يده ولا تنق
صان لان الدية على العاقلة في الخطا بخلاف العهد فان الدية
عليها والمهر على الزوج فينقاصات **قلست** وقال صاحب
الدرر ينبغي ان تقع المقاصد في الخطا ايضا لانها عليها
دون العاقلة على القول المختار في الدية لكنه ليس على
اطلاقه بل في العجم ولعله اطلقه لاحالة محله فليحفظ
وان تكسرها على اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم
مات منه وجب لها في العهد مهر مثل ولا شيء عليها
لرضاه بالمسقوط **ولو خطا رفع عن العاقلة مهر مثلها**
والباقي وصية لهم اي للعاقلة فان خرج من الثلث
سقط والاسقط المال فقط ولو قطعت يده فاقض
له فوات المقطوع الاول قبل الثاني **قتل الثاني به** لسريانه
عن ابي يوسف لا قود لانه لما اقدم على القطع فقد ابراه
عما هو واه وظاهرا شكك بن الكمال يفيد تقوية ابو يوسف
قال المصنف **ولو مات المقتض به** فدينه على قاتله المقتض
له خلافا لها **قلست** هذا استوفاه بنفسه بلا حكم
الحاكم واما الحاكم والحجامة والختان والفصاء والبراع فلا
يتقيد فعلمهم بشرط السلام كالاجير وتما في الدرر
قلست والاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف السلامة
والمباح يتقيد به ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا والامام
او الوصي ومنه الاضرب الاب او الوصي او المعلم بان
الاب تغلبا فان لاصها فضرب التاديب مقيد لانه
مباح وضرب التعليم لانه واجب ومحل في الضرب
المعتاد اما غيره فوجب للضمان في الكل وتما في الاشياء
وان قطع ولي القتل **يد القاتل** وبعد ذلك **عفي** ضمت القاطع

هذه اليد لا تستوفي غير حقك كنت لا يقتضيه للشبهة وما لا لا يشق
عليه **وضمان الصبي** اذا مات من ضرب ابيه او وصيه ناديا
لغو ونشر فالضمان على المعلم عليها اجماعا **ضرب معلم صبي**
او عبدا بغير ان ابيه ومولاه وان كان بها لاضمان علي
المعلم اجماعا وقيل هذا رجوع عن ابي حنيفة الى قولها **وكذا**
يهن روح امرأة ضربها ناديا لان تاديبها للمولى كنت
عزاه المص كشرح المجمع للمعني **قلت** وهو في الاشياء
وبغيرها كما قد مناه وفي ديات المحتبي الزوج والوصي كالاب
تفصيلا وخلافه فعليه الدية والكفارة وقيل رجوع الامام الي
قولها وتامة ثم **فروع** ضرب امرأة فافضناها
فان كانت تستمسك بولها ففیه ثلث الدية والافكل الدية
وان افقت بكرا بالزنا فافضناها فان مطاوعة حد ولا غرم
وان مكرهة فعليه الحد وارث الا فضا لا العقر حاوي التذ
قطع الحجام لحامت عينه وكان غير حادق فعصيت فعليه
الدية اشباهه وفي القينة سيئل نجم الدية عن صبيته سقطت
من سطح فالتفت راسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم
راسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقوه اليوم تموت
وانا اشقها وابريها فشققها فماتت بعد يوم او يومين هل
يهن قتائل مليا ثم قال الا اذا كانت الشق معتادا ولم
يكن فاحشا خارج الرسم قيل لم يلو قال ان ماتت فاناضا
من هل يهن قال لا انتهى **قلت** انما لم يعتبر
شرطا الضمان لما تقررات شرطا علي الامين باطل علي
ما عليه الفتوي انتهى والله اعلم **باب الشهادات**
في القتل واعتبار حال التذ اي حال القتل القود ثبت للورثة
ابتدا بطريق الخلافة من غير سبق ملك المورث لان
شرعية القود تشفي الصدور ودرك النار ليس باهل له
وقوله تعالى فقد جعلنا لوليها سلطانا نهض فيه **وقال** بطريق
الارث كما لو انقلب ما لا وثره الخلاف ما افاده بقوله فلا
يهي احد هم اي احد الورثة خصما عن البقية في استيفا

استيفا القصاص خلافا والاصل ان كلما يملك الورثة بطريق
الورثة فاحدهم خصم عن الباقيين ثم فرع عليه بقوله **فلو**
اقام حجة بقتل ابيه عبد مع غيبة اخيه يري القود لا
يفيه اجماعا حتي يحضر الغائب كنت يجيب لان صار
منهما فان حضر الغائب **يعيدها** ثانيا **ليقتل** القاتل و
قالا **يعيده** وفي القتل **الخطا والذبت** لا يحتاج الي اعادة
السنة بالاجماع لما مر **فلو برهت القاتل علي عفو الغائب**
فالحاضر خصم لا تغلبه ما لا **وسقط القود وكذا** **الوقتل**
عبد هو عبد او خطا والحال ان السيد يبت احداهما
غائب فهو علي التفصيل السابق **ولو اخبر وليا قود**
بعفوا خيهما الثالث **فهي** اخبارها عن القصاص منها عملا
بمنعها وهي رابعة فالاول **فان صدقها** اي الخبرين
القاتل والاخ الشريك **فلا شيء** لم اي للشريك عملا بتصددها
قها **ولها ثلث الدية** والثاني **ان كذبها** فلا شيء للخبرين
ولا خيهما ثلث الدية والثالث **ان صدقها** القاتل **وبعد**
فلكل منهما ثلثها والرابع **ان صدقها** الاخ **فقط** **فلم**
ثلث لان اقراره ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجب له
ثلث الدية **ولكنه** بصرف ذلك للخبرين استحسانا
وهو الاصح **زيك** لان صار مقرطها بما اقربه القاتل **وان**
شهد انه ضرب به بشيء خارج فلم يزل صاحب فراشه
حتى مات يقتض لان الثالث بالبينه كالثابت معاينة
وقال لا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات من جراحته
بزازية وان اختلف شاهد قتل في الزما وفي المكات او
في التذ او قال احد هما قتله **فكف** بعضها وقال الاخر لم
اذري بها ان قتله او شهد احداهما علي معاصم القتل والاخر
عالم فزار القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر وكذا ان تطل
الشهادة لو كمل الثمن في كل واحد منهما لتبقت القاضي
بكذب احد الفريقين ولا اولوية ولو كمل احد الفريقين
دون الاخر قبل الكامل منهما لعدم المقارضة ولو شهدا

بقتله وقال اجهلنا الترخيب الذي في ماله ثلاث سنين شر
بلا لية استخسنا فاجلنا على الادني وهو الدية وكانت في ماله لانه
الاصل في القتل العمد وان اقر كل واحد منهما اي من الرجلين
انه قتله وقال الولي قتلتهما جميعا لم يقتلها عملا باقراره ولو
كان مكان الاقرار والمسئلة بحالها شهادة لغت الشهادة
لا ان الترخيب تفسيق وفسق الشاهد يبطل شهادته اما المقر
لا يبطل الاقرار ولو قال الولي في صورة الاقرار السابقة
صد قتلها ليس له يقتله واحد منهما لان قصد يقر بانفراد
كل يقتله ولا قصد يقر فيقتلها باقرارهما زيلعي ولو اقر
بان قتله وقامت البيضة على اخرا انه قتله وقال الولي
قتله كلاهما كانت له للولي قتل المقر ومن المشهود عليه
لان فيه تكذيب البعض موجب كامر ولو قال الولي
لا احد المقرين صد قتلت انت قتلت واحدك كانت له
قتله لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده كما قال
له ذلك لا احد الشهود عليها كانت له قتله لعدم تكذيبه شهود
عليه وانما كذب الاخرين وكذا حكم الخطا في كل ما ذكره
الزيلي شهد على رجل يقتله وحكم بالدية فيحاط بها المشهود
بقتله حيا ضمت العاقلة الولي ليقبضه الدية بلا حق
او الشهود ورجعوا اي الشهود عليه اي على الولي لملكهم
المضوت الذي في يده لولي والشهادة على القتل العمد في هذا
كالخطا فاذا اجابا بخير الورثة بين قضيتين الولي الدية
او الشهود الا في الرجوع فلا رجوع للشهود على لولي لانهم
اوجبوا القود وهو ليس بهال وقال يرجعون كالخطا
ولو شهد واعلى قتله اي اقرار القاتل بالخطا او العمد ثم جا
حيا او شهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقضى بالدية
على لعاقلة ثم جا حيا لم يضمن ان الم يظهر كذبهما في لشهاد
تتهما وضمت الولي الدية في الصورتين للعاقلة لان ظهر
ان اخذها منهم بغير حق والمعتبر حالة الرمي في حق الحل
والصنات لا الوصول وحينئذ فنجب الدية في ماله

ماله وسقط القود للشبهة برودة الرمي اليه قبل الوصول
وقالا لا شيء عليه لا نجب الدية الرمي بالسلام بالاجماع و
نجب القيمة بعقود بعد الرمي بعد الاصابة وتوجب الخذل
على حررم رمي صيد محل فوصل لا على حلال ومائة فوصل
ولا يضمن من رمي مقضيا عليه برجم فرجع شاهده
فوصل وحل صيد رماه مسلم فتمجس فوصل لا على بارواه
مجوسي فاسلم فوصل لما عرفنا ان المعتبر حالة الرمي
الذي اي جات لومات مجنيد فعليه نصف الدية
ولو عاش ناله دية قتل ختان فقطع الحشفة بان ثابته
اي اسنان بقطع ان نجب نصف الدية ويقطع راسها
عشرها فقل جنين خرج راسه فقطع مقبض اي شيء
يجب باثلاث دية وثلاثة اجناسها فقل دية الاسنان
كشبهه والله تعالى اعلم كتاب الديارات
الدية في لشرع اسم الجمال الذي هو بدل النفس لا تسميت
لفصول بالمهد لان من المتقولات الشرعية والارش اسم
للواحب فيما دون النفس دية شبه العمد مائة من الابل
اربعا مائة بنت مخاض وبنت لبون وحقه الي جذعة
بادخال لغاية وهي الدية المغلظة لا غير والدية في الخطا
اجناسا منها ومن ابنت مخاض او الف دينار من الذهب
او عشرة الاف درهم من الورق وقال لشافعي رضي
الله تعالى عنه اثنا عشر الفا وقال الامتيا ومن البقر مائة
بقرة ومن الغنم الف شاة ومن الحلل مائة حلة وثوبان
ارارورن او هو المختار وكفارتهما اي الخطا والعقد عتق
قتل مومت فان عجز عن صام شهرين متتابعين ولا اطلق
فيها ان الم يرض وبه النص والمقادير توفيقية وصح
اعتاق رضيع احد ابويهم مسلم لان مسلم به لا الجنين
ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما
دونهما روي ذلك عن علي رضي الله عنه موقوفا ومرعيا
والذي والمستامن والمسلم في الدية سوا خلافا لشافعي

م فاحرم

وصح في جوهرة اللاديه في المستامن واقرة الشر بنلاية لكن
 بالتسوية بحزم في الاختيار **وصح في النفس** خبر المبتدأ
 وهو قوله الا في لدية **والانف** ومارية واربتة حكومة عدل على الصحيح
والذكر والحشفة والعقل والذوق والشحم والسبح والبصير
واللسان ان منع النطق افادات في اللسان الاخرى حكومة بوجه
 وهذا ساقط من نسخ الشرح فثبت **او منع اد الاكثر الحروف** والا
 قسمة الدية على عدد حروف اهلها الثمانية والعشرون او
 حروف اللسان الستة عشر فما اصاب الغاية يلزمه وتام
 في شرح الوهبانية وغيرها **ولحيتة خلقت لم تثبت** ويونيل
 ستة فان مات فيها بري وفي نصفها نصف الدية وفيها دونها
 حكومة عدل كشارب ولحيتة عبد في الصحيح ولا شيء لحية
 كوسج على ذقنه شعرات معدودة ولو على خده ايضا ولكنه
 غير متصل بحكومة عدل لو متصلا فكل لدية **وشعر الراس**
كذلك اي ان احلق ولم يثبت كذا روي عن علي رضي الله
 وعند الشافعي فيها حكومة عدل **واعلم** انه لا قصاص
 في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام الستة ولم يثبت فلا شيء عليه
 كشعر صدر وساق **والعينين والشفقتين والخاصيتين والبر**
جلين والاذنين والانشيت اي الخصيتين **وثدي المرأة**
 وحليتها والاليتين ان استأصلها والا فحكومة عدل وكذا
 فريج المرأة من الجانبين **الدية** وفي ثدي الرجل حكومة عدل
 وفي كل واحد من هذه الانشيتا المذروحة نصف الدية
 وفي الشفار العينين **الاربعة** جمع شفرة بضم الشين
 وتفتح الجفت او اهداب الدية اه اقلعها ولم يثبت **وفي**
احدها ريعها ولو قطع جفوت اشفارها فدية واحدة لانها
 كشيء واحد وفي جفت لا شعر عليه حكومة عدل **وفي كل**
اصبع من الاصابع اليد او الرجلين عشرها وما فيها
 مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصابع ونصفها اي نصف
 دية الاصابع لو فيها مفاصل كالاقدام **وفي كل سن** يعني من الرجل
 او دية سن المرأة كنصف دية الرجل جوهرة خمس من الابل او

واليدين

او خمسون دينار **او خمسا يزددهم** لقوله عليه الصلاة والسلام في
 كل سن خمس من الابل يعني نصف دية لوجها ونصف عشر
 قيمته لو عبد افان قلت حينئذ تزيد دية الاسنان كلها على
 دية النفس بثلاثة اجناسها **قلت** نعم ولا بأس فيه لانه
 ثابت بالنسب على خلاف القياس كما في الغاية وغيرها وفي العناية
 وليس في لبدن ما يجب بتقوية اكثر من قدر الدية سوى الاسنان
 وقد يوجد لواحد اربعة فتكون اسنانه ستا وثلاثين ذكره
 الفقهاء في حينئذ فللكوسج دية وخمسها دية وغيرها اما دية ونصف
 او ثلاثة اجناس او اربعة اجناس وعلمت ان المرأة على النصف
 غنصر **وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه** بضر ب
 ضارب كيد ثلثت وعين ذهب ضوها **ومصلب القمطع**
ماؤه وكذا سلس بولم واحد به ولو زالت الحد وبه فلا شيء
 عليه ولو بقي ثلثا لغيرية فحكومة عدل **وتجب حكومة عدل**
بانه لا عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه حال كاليد والشلل
او اربعة كاملا ان كان فيه حال كالاذن الشاخص هو
 الطرش وسجي قالوا الصقر فالختم في اخر هذا الفصل انتهى
 والله تعالى اعلم **فصل في الشجاج وتختص**
 الشجة بما يكون بالوجه **والراس** لغة وما يكون بغيرها
فجرحه اي ينشئ جرحا وفيها حكومة عدل **وتختص** اي
 الشجاج **عشرة اثار** بهملات وهي التي تخرص الجلد
 اي تجدد شدة **والدامعة** بهملات التي تظهر الدم كالدمع ولا
 تسيل **والدامية** التي تسيل **والباصة** التي تنزع الجلد
 تقطعه **والمتلاحة** التي تأخذ في اللحم **والسحاق** التي تصل
 الي السحاق اي جلدة **الرأس** رقيقة بين الحبة وعظم الرأس
والموضحة التي توضع العظم اي تظهره **والهاشمة** التي تهشم
 العظم اي تكسره **والثقل** التي تنقل بعد الكسر **والامة** التي
 تصل الي المذراع فلم يذكر محمد الموت بعد عاده فتكون قتلا
 لا شجا فعلم بالاستنقار بحسب لاثانها لا تزيد على عشرة
وتجب في الموضحة نصف عشر الدية اي لو غير اصلع والا

والا ففهيها حكومة عدل لان جلد به انقص من غيره ففهيها من
الزخيرة وفيها ثمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر
وفي الامة والجا بعة ثلثها فان فقدت الجا بعة ثلثها لانها
ان انقدت صارت جا بعتين فوجب في كل ثلثها وفي الجا رصة
واللامعة والباضعة والمتلاحة والسحاق حكومة عدل ان
ليس فيه ارش مقد من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب
فيها حكومة عدل وهما اي حكومة العدل ان ينظر كم مقدار
هذه الشجيرة من الموضحة فوجب بقدر ذلك من نصف
عشر الدية قاله الكرخي وصححه شيخ الاسلام وقيل قايلا للطحا
وي يقوم المشجوع بعد بلا هذا الاثر بعد بقدر التفاوت
بين القيمتين في الحرم الدية وفي العبد من القيمة فان نقص
الحرم عشر قيمته اخذ عشر الدية وكذا في النصف والثلث هو اي
هذا التفاوت هي اي حكومة العدل به يفتي في الوقاية والنقا
والملقي والدور والجانبة وغيرها وجزم في الجمع والخلاصة انما
يستقيم قول الكرخي لوجناية في وجهه ورأسه بحيث يفتي بها
ولو في غيرها او يفسر علي المفتي بقول الطحاوي مطلقا لانه ايسر
مطلقا ونحوه في الجوهرية بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يجتأ
فيه اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ ولا
فصا ص في جميع الاشجاج الا في الموضع عدا وما لا قود فيه
يستوي فيه العمد والخطا لكان ظاهرا لذهب وجوب القصاص
فيما قبل الموضحة ذكره مجد في الاصل وهو الاصح درر ومجيب
وبن الكال وغيرها بامكان المساوات بان يستر عورها بمسما
ثم يتخذ حديدة بقدره فيقطع واستثنى في الشرع بلالية السما
فلا يغلبه اجماعا كالاقود فيما بعد ها كالحاشمة والمنقلة بالاجماع
وعنده الجوهرية فليحفظ ثم قال في المجتبى ولا قود في جلد راس
وبدت ولحم حدم وبطنت وظهر ولا في لظهر ووكزه ووجاه وفي
علاج جلد كمال الدية وفي كل اصبع اليد الواحدة نصف الدية
ولو مع الكف لان تنوع الاصابع ومع نصف ساعد نصف دية للكل
وحكومة عدل كنصف الساعد وكذا الساق وفي قطع كف

كف وفيها اصبع او اصبعان منشرها او خمسها لف ونشر
مرتب ولا شيء في الكف عند اي حيفة رضي الله تعالى عنه كمالو
كان في الكف ثلاث اصابع فانه لا شيء في الكف بالاجماع ان للاكثر
حكم الكل وفي جواهر الفتاوي ضرب يد رجل ويري الا ان لا
تصل يده الي قفاه فبقدر النقصات يؤخذ من جملة الدية ان
نقص الثلث ثلثها الدية وهذا اقرب المصنف ولو قطع مفصلا
من اصبع فمثل الباقي او قطع الاصبع فمثل الكف لزم دية المقلوع
فقط وسقط القصاص فافهم وان خالف الدرر ذكره الشرع لا
لي وسجي متنا وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره
ولسانه ان يعلم صحة ينظر في العين وحركة في الذكر
وكلام في اللسان حكومة عدل فان علمت الصحة فكما
في خطا او عدا ان اثبت بيننا او اقرار الجاني وان انكر او قال
لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهرية ودخل ارش موضحة
ان هبت عقله او شعر راسه في الدية لدخول الجزء في
الكل كمن قطع اصبع فمثلت اليد وان ذهب سمع او
بصره او نطقه لا تدخل لانه كاعضا مختلفة بخلاف العقل لعود
تفقد بالكل ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية فيها خلافا
لها ولا يقطع اصبع مثل جارة خلافا لها ولا اصبع يقطع مفصلا
الا علي فمثل ما بقي من الاصابع بل دية المفصل والحكومة
فيما بقي ولا قود بكسر نصف سنن او اصفرا واحدا
باقية بعد كسره بل كل دية السنن اذا فات منفعة المضغ
والافلومما يري فالدية ايضا والا فحكومة عدل زيلي وقول
الدرر والا فلا شيء فيه ما فيه حتم الاصل ان الجنابة حين
وقعت علي محليتين متباينتين حقيقة فارش احدها لا يمنع
قود الاخر ومثي وقعت علي محل واتلفت شيئين فارش
احدهما يمنع القود ويجب الارش علي من اقاد سنن بعد
مضي حول ثم ينتت بعد ذلك لتبين الخطا حينئذ وسقط
القود للشبهة وفي الملقي ويتاين في اقتصاص السن والموضحة
حول لا وكذا لو ضرب سنن ففكرت ككف في الخلاصة الكبير الذي

لا يرجي نباته لا يوجل به يبقى **قلبت** وقد يوقف ما تقرر
المص وغيره عن النهاية الصحيح تأجيله لبالغ كبير الى ستملان
لنائه نادرا **وقلعهما فرت** اي ردها صاحبها الي مكانها
او بنيت عليها اللحم لعدم عود العرف كما كانت وفي لفظها
قال شيخ الاسلام ان عادت الي حالتها الاولى في المص و
والحال لا شئ عليه كالو بنيت **وكذا الاذن** اذا الصقها فا
لغيت يجب الارش لانها لا تعود الي ما كانت عليه **در**
الا ان قلعت الاذن فبنيت اخري فانه يسقط الارش
عنده كسب الصغير خلا فاطها ولو بنيت معوجة فحكومة عدل
ولو بنيت الي لنصف فعليه نصف الارش ولا شئ في ظفر
نبت كما كان **او النخم شجرة او النخم جرح** حاصل ذلك
بضرب ولم يبق له اثر فانه لا شئ فيه وقال ابو يوسف عليه
ارش الالم وهي حكومة عدل وقال محمد قد رما لحقد من
المنفعة الي ان يبرأ من اجرة الطبيب وثبت دوا وفي شرح
الطحاوي فسر قول ابي يوسف ارش الالم باجرة الطبيب
والمداوات فعليه الا خلاف بينهما قاله المص وغيره **قلبت**
وقد قد مناخوه عن المجني وذكره هنا واثبت فتنه **ولا**
يقاد جرح الا بعد برءه خلا للشافعي **وعمد الصبي والمجنون**
والمعتوه خطأ خلاف السكران والمجنون عليه **وعلي عاقلة**
الدية ان بلغ نصف العشر فاكثروا لم يكت من العجم وال
في ماله **در** **ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث** خلا للشافعي
صبي ضرب ب ست صبي فانتزعتها ينظر بلوغ المصروب
ان بلغ ولم يثبت فعلي عاقلة الدية ولو من العجم في ماله
در وسحقته في المعاقلة انتهى مهمة حكومة العدل لا تنحلها
العاقلة مطلقا علي الصحيح كما في تنوير البصائر بعزى اللغات
خائنة والله تعالى اعلم **فصل في الجنين**
ضرب بطلت امرأة حرة حامل خرج الامة والبهيمة
حكمها **قلبت** بلا لشرط ضرب الجنين دون امه كامة
علقت من سيدها او من المصروب ففقد الغرة علي العاقلة

العاقلة **در** عن الزيلعي والعجب من المص كيف لم يذكرها
فلو كانت المرأة **كتابتة او محوسنة او زوجية فالقت**
حينما ميتا حرا وجب علي العاقلة غرة غرة الشهر اول وهذه
اول مقدار الديات **نصف عشر الدية** اي دية الرجل والجنين
ذكر وعشر دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسين درهم في سنة
وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية وقال الامام مالك في
ماله ولنا ففقد صلي الله عليه وسلم **فان القتل حيا مات**
فدية كاملة وان القتل ميتا ماتت الام فدية في الام وغرة
في الجنين لما تقرر ان الفعل يتعدون بتعدون اثره وصرح في
الخيرية بتعدون الغرة لوميتين فاكثرت في **قلبت**
وظاهره تعدد الدية ولم اراه فليراجع **فان ماتت فالقت**
ميتا فدية فقط وقال الشافعي غرة ودية **وان القتل حيا**
بعد ماتت يجب عليه دية **فان كان القتل حيا وماتا**
وما يجب فيه من غرة او دية يورث عنه وترث منه امه
ولا يورث ضارب به منه ولو ضرب بطلت امراته فالقت
ابنه ميتا فعلي عاقلة ولا يورث منه لانه قاتل وفي جنين
الامة الرقيق الذكر نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته
لو انثى لما تقرر ان الدية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة
الانثى لزيادة قيمته الذكر غالبا وفيه اشارة الي ان الدية
يكت الوقوف علي كونه ذكر او انثى فلا شئ عليه كما ان التي
بلا راس لانه لما يجب القيمة اذا نفخ فيه الروح ولا تنفخ
من غير راس في خير **في مال الضارب للامه حالا** ولو القتل
حيا وقد نقصتها الولادة فعليه قيمة الجنين لا نقصانها كالبهيمة
وقال الشافعي فيه عشر قيمته الام صدر بشرعية **فان حره**
سيده بعد ضربه بطلت الامة **فالقتل حيا مات فقيه**
قيمته حيا للمولي لاديه وان مات بعد العلق لان المعبر حالة
الضرب وعند الثلاثة يجب دية هور واية عنة **ولا كفارة في**
الجنين عندنا وجوب بل ندب زيلعي **ان وقع ميتا وان خرج**
حيا ثم مات فقيه الكفارة كذا صرح به في الحاوي القدسي

وهو مفهوم من كلامهم لتصرفهم بوجوب الدين حينئذ فتجب
الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ **وما استنبات بعض خلقه كظفر**
وشعر كتمام فيما ذكر من الاحكام وعدة ونفاس كما مر في باب
وضعت الفرة عاقلة امرأة خرة في واحدة وان لم يكن لها
عاقلة ففي مالها في سنتها ايضا صدر شرعية ولم تات بمالم يستحق
بعض خلقه ومر في الحظر نظرا **اسقطت ميتا بعد ابد واو**
فعلت كضرب بطنها **بلا اذن** **زوجها** **خات اذن** اولم
تتعد لاعترة لعدم اللعدي ولو امرأة امرأة ففعلت لا تضمن
المأمورة وامام الولد ان افعلت بنفسها حتى لا اسقطت
فلا شيء عليها لا استحالة الدين علي مملوك مالم يستحق
حينئذ تجب للهولي الفرة لانه معزور في الواقعات
شربت دوا سقطت بعد اذان القتل حيوات فحليها الكفارة
واميتا الفرة ولا اثر في الحالتين **وتجب في جنين البهيمة**
ما نقصت الام ان تقصت **وان لم تنقص الام لا يجب**
فيه شيء سراجية فروع في البرازية ضرب بطن
امرأة بالسيف والاخر ميتا وبرجراحة السيف وماتت ايضا
يقص لاجل الزوجة لانه بعد وعلي عاقلة ذية الولد الحي اذا
مات وتجب غرة الولد الميت لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين
في بطنها كانت الضرب خطا انتهى والداعلم **باب**
يحدث الرجل في الطريق وغيره لما ذكر القتل مباشرة
شرع فيها تشبيها فقال **اخرج الي طريق العامة كنيقا** هو
بيت الخلا او ميلا او جرحنا كبرج وجذع وممر علو وحوض
ومطاف ونحوها عيني **او دكانا** **احداث** ان لم يضر
بالعامة ولم يمنع منه فان ضربه لم يجل كما ينبغي **ولكل احد من**
الخصومة ولو دمي منعه ابتداء **ومطالبة** **بمقتضه** ورفع بعده
اي بعد البلا سوا كان فيه ضرر ام لا وقيل انما ينقص بخصومة
ان الم يكن له مثل ذلك والا كان يقتل **باب** **هذا كذا** **انما**
بغير اذن الامام زاد الصغار ولم يكن المطالبة مثله **وان بني**
المسلمين لمسجد ونحوه او بني باذن الامام لا ينقص **وان كان**

كان يضر **بالعامة لا يجوز احد ان** لقوله صلى الله عليه وسلم
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام **والفقود في الطريق لبيع وشرا**
يجوز ان لم يضر بل احد والا لا علي **هذا** التفصيل السابق **وهذا**
في النافذ وفي غيرنا **لا يجوز ان يتصرف باحداث مطلقة**
اضر بهم او لا **الا بان نهم** لانه كالمملك الخاص بهم ثم الاصل
فيها جهل حاله ان يجعل حد يثالو في طريق العامة وقد يالو
في طريق الخاصة برجدي فان مات احد من الناس يستحق
طها عليه **قد يتد علي عاقلة** اي عاقلة المخرج لتسيير يدي
بالعاقلة **لو جرح يدي في طريق او وضع حجرا او ثوبا او**
طينا ملقي قتل به انسان لانه سب فان تلف به اي
بواحد من المذكورات **بهيئة صحت** هو في ماله ان لم
يأذن به الامام فان اذن الامام في ذلك **او مات واقع**
في بئر طر جوعا او عطشا **وعبي** لاضهاث به يفتي خلاصة
لمجد ولو سقط الميزاب ناصاب ما كان في الداخل رجلا قتل
فلا ضمان اصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعد يا وان اصابه الخارج
او وسطه بزازية **فالضمان علي واضعه** لتعدي ولو مستاجرا
او مستعيرا او غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقا فعله وهو المو
جب للضمان بخلاف الحايط المايل كما بسطه الزيلعي **ولو اصابه**
الطرفان من الميزاب **وعلم ذلك وجب علي واضعه النصف**
وهذا **والنصف** **ولو لم يعلم اي طرف اصابه ضمنت**
النصف **استحسانا** **ازيلعي** **ومن نجي حجرا وضعه اخر فغلب**
به رجلا ضمنت لان فعلا الاول فسخ بفعل الثاني **مات رجل علي**
راسه او ظهره شيئا في الطريق فسقط منه علي اخر او دخل
بحصيرا وقتله **بلا وحصة** في مسجد غيره اي جعل فيه حصا او
بوادي بنت كمال **وجلس فيه للصلاة** **ولو لقرات او تعليم فغلب**
به احد **كاعبي** **ضمنت** **خلا فاهما لا يضمن من سقط منه رد البسر**
عليه او ادخل هذه **الاشياء** **المذكورات في مسجد حيدر** اي
محلقه لان سدد بئر المسجد لاهله دون غيرهم ففعل الغير
مباح فيتيقيد بالسلامة او **جلس فيه للصلاة** **الحاصل ان**

الجالس للصلاة في مسجد حبيب او غيره لا يضمن ولا يضمن ولا يضمن
مطلقا خلافا لها واستفله الشريعة لانه معزى بالذليل وغيرهما قولها
وقد حققته في شرح الملتقي وفيه لو استأجره ليبي او ليحفر له في
حانوته او داره فتلغ به شيئا ان قبل فراعنه فعلى الاجروان بعده
فعلى الامر كما لو كان في غير ثنائيه ولم يعلم به الاجير فان عليه فعليه
كما لو امره بالبناء في وسط الطريق لفساد الامر ولو قال الامر
هو مالي وليس له حق الحفر فعلى الاجير قناسا اي لعلمه بفساد
الامر فما اعزاه وعلى المستأجر استخسانا انتهى **قلت**
وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره ترجيح سبهما على
رواية صاحب الملتقي من تقديمه الاقوي فتأمل **ومن حفر**
بالوعنة في الطريق او طريق بامر السلطان او في ملكه
او وضع خشبة فيها اي الطريق او قنطرة بلا ان الامام وكذا
كل ما فعل في طريق العامة فمعد الرجل امره وعليها لم يضمن
لان الاضافة للمباشرة ولي من المتسبب وبهذا يتبين ان
التسبب انما يضمن في حفر البئر ووضع الحجر ان لم يتعمد الواقع
لمرور كذا في المحتجب فيه حفر في طريق مكة او غيره من الغياطي
لم يضمن بخلاف الامصار **قلت** وبهذا عرف ان المراد
بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون الغياطي والصحا
ري لانه لا يملك العدول عنه في الامصار غالبا دون الصحاري
ولو استأجر رجل اربعة احفر بئر له فوقفت البئر عليهم
جميعا من حفرهم مات احد هم فعلى كل واحد من الثلاثة
ربع الدية ويسقط ربعها لان البئر وقع عليهم بفعلهم فقد مات
من جناية وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله خائيه وغيره ازيد
في الجوهرة وهذا لو البئر في الطريق فلو ملك المستأجر فينبغي ان لا يجب
شيئ لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون **قلت** ويؤخذ
جواب حادثة هي ان رجلا له كرم وارضه تارة تكون مملوكة وبليها
الخراج كراطي يبيت المال وتارة تكون للوقف وتارة في يد ممة
طويلة يودي خراجها ويملك الانتفاع بها بقرس وغيره فيستأجر
هذا الرجل جماعة يحفرون له بئر البقرس فيه اشجار لعنب وغيره

وغيره فسقط على احد هم هل لو رثته مطالبته بدية قال المص
والحكم فيها وشبهها عدم وجوب شيء على المستأجر وكذا على الاجر
كما يفيد كلام الجوهرة ويحتمل مطلق الفتاوى على ما وقع مفيدا لاتحاد
الحكم والحادث والله تعالى اعلم **فروع** لو استأجر رب
الدار الفعل لاجراج جناح او طلمبة فوقع قتل انسانا ان قبل فروعهم
من عمله فالضمان عليهم لانهم حينئذ لم يكن مسلما لرب الدار
ويضمن لورث المالك حيث يزلق ويستوعب الطريق فمنا
جائز ان يذن صاحب الدار الضمان على الامر استخسانا ونظامه
في الملتقي انتهى والله اعلم **فصل في الحايطة المايل**
مال حايطة الى طريق ضمن ربه اي صاحب ما تلغ به
من نفس انسان او حيوان ومال ان طالب رب المال
حقيقة او حكا كالواقف والقيم ولو حايطة المسجد فيضمن عاقلة
الواقف وكالقيم الولي والراعت والمكاتب والعبد لتأخر وكذا احد
الشركا ولو الورثة استخسانا نعم في الظهيرية لو مات ربه
عن ابن فقط ودين مستغرق صح الاشهاد على الابن وان
لم يملك الدار برجدي وغيره **ينقصه مكلف مسلم او ذمي حر**
او مكاتب وان لم يشهد والحال انه لم ينقصه وهو يملك نقصه
فيها على **مدة يقدر على نقصه** فيها لان دفع الضرر العام واجب
ثم ما تلغ به من النفوس فعلى لعاقلة ومن الاموال فعلى لان
العاقلة لا تقبل مال ولا ضمان الا بالاشهاد على ثلاثة اشيا
على التقدير اليه وعلى استهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدار
ملك له ان من الاشهاد الي وقت السقوط ولذا قال **ولو تقدم**
الي من لا يملك نقصها من يسكنها باجارة او اجارة او الى المرفق
او الى المودع لا يعتد به لعدم قدرتهم على التصرف وحينئذ فلو سقط
بعد التقدم لم يذكر **واتلف شيئا فلا ضمان اصلا** كما على ساكن
ولا على مالك **كالوخرج الحايطة من ملكه يبيع او غيره فله حاي**
التدبير وكذا الوجه مطبقا او ارتد ولحق وحكم بلحاظ ثم عاد
وافق خائنه بعد الاشهاد ولو قبل القبض لزوال ولايته بالبيع
ونحوه وان عاد ملكه حاي وخائنه بخلاف نحو الجناح لبقا فعلم كما

من **وان مال الى دار رجل** مالك او ساكت باجارة او غيرها فالاضافة
لا دني ملا يستقضي **فالتطلب اليه** لان الحق له **فيصح تاجيله**
وابداؤه منها اي من الجنائيات **وان مال الى الطريق فاجله القاني**
او من تطلب النقص لا يبرأ لان حق العامة وتصرف القاضي في
حق العامة ناخذ فيما يقعهم لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تاجيل الدار
ولو مال بعضهم للطريق وبعضه للدار فاي تطلب صحيح في الكل
برجته **فان بني ما يلا ابتلا فيمنه بلا تطلب كما في الجناح**
وغیره مكنا ب لتقديره **بني حايط بيت** تشهد علي احد هم فسقط
علي رجل **ضمنت خمس الدية** اي خمس ما تلف به من مال ونفس
لتمكن من اصلاح عمره فعند الحاكم **دار بيت ثلاثه حفر احد هم**
فيها بيرا او بني حايط فطلب به رجل **ضمنت ثلثي الدية**
لتقديره في الثلثين وقد حصل التلف بعلته واحدة فيقسم بالخصم
وقالا ايضا لا تلف قسما معتبرا وهذا **الاشهاد علي الحايط** **اشهاد**
علي النقص بالكسر ما يتقص من الجدار وحينئذ **فلو وقع الحايط**
علي الطريق بعد الاشهاد فعثر انسا فقصه فمات ضمن لان
النقص ملكه فتقر به عليه **وان سائر انسا يقتل مات بسقوطها**
اي الحايط **لا يضمن** لان تقر به للاولياء **بخلاف الجناح** حيث
يضمن ربه القتل الثاني ايضا لبقا جنائته فيلزمه تفريغ الطريق عن
القتل ايضا ويده ان لو باع الحايط او النقص بري ولو باع الجناح
لا يبرأ زيلعي **ولا يصح الاشهاد قبل ان يهي الحايط** لانعدام
التعدي ابتداء وانتهى **وتقبل فيه شهادة رجل وامرأتين**
لان شهادة علي تقوم لا علي الفعل **فروع** حايط
بعض صحيح وبعضه واه فاسقط عليه فاشهد عليه فسقط
كله وقتل انسا فضمنه الا ان يكون الحايط طويلا فيضمن ما
اصاب الواهي فقط لان حينئذ كحايطين فالاشهاد يصح في
الواهي لا في الصحيح حايطات احدها مايل والاخر صحيح فاشهد
عليه لما يله فسقط الصحيح فالتلف شيئا كان هديا خاتبة مسجد
مال حايطه فالاشهاد علي من بناه والديته عاقلته من بناءه
وحايطه الوقف علي المساكين علي ساقلته الواقف وحايطه العبد

اشراع ٢

العبد التاجر علي عاقلته مولاه ولو مستغرقا استحسانا قال
ولي القتل ان اجار عفوت عن القصاص لا يصح لانه تمليك
دل عليه مسيلة الاصل جارية قتلت رجلا عبد افترني بها ولي
القتل قبل ان يقتضه لا يجد لانها صارت مملوكة ولو الجدي
والله تعالى اسلم بالصواب **باب جنائيات**
البهيمة والجناية عليها الاصل ان المرو في طريق
المسلمين مباح بشرط السلامة فيها يملك الاحتراز السلامة
ضمنت الراكب في طريق العامة ما وطيت دابته وما امت
بيدها او رجلها او راسها او كدمت فيها او خبطت
بيدها او صدمت فلواحد ثلث المذكورات في السير في ملكه
لم يضمن الا في لوطي وهو ركبها لانها مباشرة لقتله بثقله غير
الميراث ولو حدثت في غيره بان نه فهو ملكه فلا يضمن كما اذا لم
يكن صاحبها معها ففستاني **والا يكت بادنه ضمن ما تلف مطلقا**
لتقديره لا يضمن الراكب ما نطحت برجلها او ذنبها سايرة
خلاف المشافي او عطيت انسا بباراث او بالث
في الطريق سايرة او واقفة لاجل ذلك لان بعض الدواب
لا تقبل الا واقفا **فلو وقفها غيره** فبالت **ضمن** لتعديده
بايقافها **الا في موضع اذن الامام بايقافها** فلا يضمن ومنه
سوق الدواب وما باب المسجد فكا الطريق الا اذا عدها
موضعا فان اصابته بيدها او رجلها خصاة او نواة
او اثار غبار او خرا صغيرا ففقا غيبا او افسد ثوبا لم
يضمن لعدم امكان الاحتراز عنه ولو كبر الحجر ضمن لامكانه
ضمن السائق والقايد ما ضمنه الراكب **وهو** في الدرر
انه منعكس والراكب عليه **الفقارة** في الوطي كما مر **لا عليها**
اي لا علي السائق سائق وقايد ولو كانت سائق وراكب لم
يضمن السائق علي الصحيح خلافا لما جزم به القهستاني
وغیره لان الاضافة اليها مشراولي من المتسبب كما مر ان كان
لا يعمل بانفراده اتلا فاما هنا ما في سبب يعمل بانفراده فيشتد
كان كما ياتي في مسيلة خمس الدابة بان ذن ركبها فليصنف **ضمن**

عاقلة كل فارس او راجل دينة الاخرات **اصنند ما و ما تامند**
 فوقعا علي القفا **لو كانا حريين** ليسا من العجم ولا عامدين ولا و
 قعا علي وجوههما **ولو كانا عبيدين** او واقعا علي لوجهين بت
 كمال **يهدر دمها** في الخطا شربلا لية ولو كانا من العجم فالذرة
 في ما لهم كما مر مرارا ولو كانا من بيت معلي كل نصف الدية ولو وقع
 احدهما علي وجهه هدر من فقط ولو احدهما حرق والاخر عسما
 فعلي عاقلة الحر المحرقة العبد في الخطا ونصفها في العمد **كالو**
تخاذب رجلان حبلا فانقطع الحبل فسقطا وما تاعلي القفا
 هدر دمها موت كل بقوة نفسه **فان وقعا علي الوجه وجب**
دين كل واحد منهما علي عاقلة الاخر لموتة بقوة صاحبه وهو
 دم من وقع علي القفا لموتة بقوة نفسه **ولو قطع انسان الحبل**
بينهما فوقع كل منهما علي القفا فما تاند يتها علي عاقلة القاطع
 لتسببه بالقطع **وعلي سايق دابة وقع اذ انقاي الاتها كسج**
وخوه علي رجل فمات وقايد قطار بالكسر قطار الابل **وطي**
بعير منه رجلا الدية وان مضر ساقية منها لا استوايهما في
 التسبب لكت ضمت النفس علي العاقلة وضمت المال في مال
 هذا لو السايق من جانب الابل فلو يوسطها واخذ بزمام واحد
 ضمت ما خلفه ومنها ما قد امروا ركب وسطها يضمنه فقط ما
 لم ياخذ بزمام ما خلفه **فان قتل بغير ربط علي قطار سايق**
بلا علم قايده رجلا مفعول قتل ضمت عاقلة القايد الدية و
جوعا علي عاقلة الرابط لانه دينة لا خسرات كما توهه صد الشريعة
 فلوربط والقطار واقف ضمت عاقلة القايد بلا رجوع لقايده
 بلا اذن **ومن ارسل بهيمة او كلب وكان خلفها سايقا**
لها خات صابت في فورها ضمت لانه الحامل لها وان لم يمش
 خلفها فادامت في فورها فسايق حكا وان تراخي انقطع
 السوق فالمد بالسوق المشي خلفها والمد بالذبة الكلب
 زليقي **وان ارسل طيرا ساقيا ولا اودابة او كلبا ولم يكن**
سايقا لا وانقلبت دابة بنفسها فاصابت ادميا فمات اوليلا
 لاضمت في الكل لقوله صلي الله عليه وسلم **الجهاراي**

مالا او مكاله

اي المنقلة هدر **كالو يحدت الدابة** اي بالراكب ولو سكت
ولم يقدر الراكب علي ردها فانه لا يضمنت كالمقلند لانه حينئذ
 ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو اتلف انسان قدمه
 هدر دينة **ومن ضرب دابة عليها ركب او تحسها**
 يعود بلا اذن الراكب **فتفتحت او ضربت بندها تنفعا**
اخر غير الطاعت او نفرت فصد متم فقتلته ضمت هو
 اي الناحس **الراكب** وقال ابو يوسف يضمنان نصفين كالأول
 كان موقفا دابة علي الطريق لتفديده علي الايقاف ايضا وكما
 لو كان باذنه ووطيت احد في فورها فدم عليها ولو فتحت
 الناحس فدم هدر ولو اقلت الراكب فقتلته فدم يند علي
 الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الواطي فورا الناحس والا
 فالضمان علي الراكب لا لقطع الناحس دابة وبزازية **و**
ضمت في فقي عين دجاجة او شاة قضاب او غيرها ما نقصها
 وفي عينها بخير ربهات شاترها علي لفاقي وضمت قيمتها او اسكها
 وضمت النقصان زليقي **وفي عين بقره جزار وجزوره** اي
 ابله فايدة الاضامة عدم اعتبار الاعداد لحم بت كمال **وحمار**
وبغل وقرس ربع القيمة لان اقامته العمل بها انما يكتن باربع
 اعين عينا وعين مستعملها فصار كانهات اعين اربع
 وقال الشافعي رضي الله عنه كالشاة والفرق ما قد مناه لكت يرد
 عليه انه لو قعا عين سمار مثالات يضمن نصف القيمة وليس كذلك
 كما هو خالاولي التمسك باروي انه عليه الصلاة والسلام قضى في عين
 الدابة بربع القيمة والقييد بجمع العين لانه لو قطع اذنها وزنها
 يضمنت نفقاتها وكذا السان الثور والحمار وخيل جميع القيمة كالموقوع
 احدي قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوي انه لو غير ما كول
 وان ماكولا حرا كما هو في العينين كقطعها **فروع** نقل
 المصنوع الدرر له كلب ياكل عنب الكرم فاشهد عليه فيه فلم
 يحفظه حتي اكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما اشهد عليه فيها
 يخالف ثلث بني ادم كالحايط المايل ونخل الثور وعقر كلب
 عقور فيضمنه اذ لم يحفظه تنهي قال المصنف ويمكن حل المتلف

لي قول الزبلي وان تلف الكلب فعلى صاحبه الصناعات ان كان
تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا فالصاحب المايل على الادبي انتهى فيحصل
التوفيق **قوله** وقد وقع الاستفتاء هل يخل بصفر في
بستانه فيخرج فياكل عنب الناس وفواكههم هل يهنت رب الخمل
ما اتلفه الخمل من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم
الي امكان اخرا ام لا **وجوابه** ان لا يهنت رب شيئا مطلقا لشهاده
عليه ام لا اخذ من مسئلة الكلب بل او لي وكذا ذكره المص في
معيته لكن زاييت في فتاواه ان زافني بالصناعات في مسئلة الخمل
فراجعه عند الفتوي واما تحويله من ملكه فلا يؤمر به ما هو ظاهر
المذهب واما جواب المشايخ فينبغي ان يؤمر بتحويله اذا كان
الضرر بينا على ما عليه الفتوي وفي الصيرفة حاريا كل جنس من اشياء
فلم يمنع حتى اكل الصحيح منها ان دخل غنما او ثورا او فرسا او
حمارا في زرع او كرم ان سابقا منهم ما اتلفوا والا لا وقيل يهنت
وتما في البراري انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**
جناية المملوك والجناية عليه اعلم ان جناية المملوك
المملوك لا تؤجب الادفعه واحد او محلا والافقمة واحدة ولو
فدا القتل ثم جناية الاول ثم وثم بخلاف المذهب واحتج بها فانها
لا تجب الاقيمة واحدة وسيتم **جني عدا خطا** التقييد بالخطا
هنا اغا يتقيد بالنفس لان بعده يقتضيه واما في دونها فلا يتقيد
لاستو خطاوه وعنده فيها ونها ثم اغا يثبت الخطا بالبيئته
واقرار مولاه وعلم القاضي لا باقراره اصله ايج **قوله**
لكن قولنا او علم القاضي عن غير المفتي به فان لا يعمل بعلم القاضي
في زماننا شر بلاية عن الاشياء وتقدم **في قصه مولاه** ان شأ
بها **في ملكه وليها** وان شأ **فداها بارشها** حال الكت الواجب للاصلي
وهو الدفع على الصحيح ولذا سقط الواجب بموت بخلاف موت المملوك
كما ذكره المص رحمه الله تعالى وغيره لكن في الشر بلاية عن السراج
والجوهره **في ملكه** لا يرد وي ان الصحيح انه الفدا حتى لو اختاره
ولم يقدر عليه اذ اه متي وجد ولا يبرأ بهلاك العبد وعلمه الزبلي
وغيره انه اختار اصل حقهم في العبد عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
انتهي

عن م

انتهي ومفاده ان الاصل عنده الفدا الا الدفع وافاد الشارح
الجمع في تعليل الامام ان الواجب احدها واثنان خذ احدهما
تعين لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وان لم يمس في لفظ الكتاب دلالة
عليه **فان فداه بجني بعده** فهي **كالاول** حكاه **فان جني جناية**
د فداه بها الى **وليها** او فداه بارشها فان وهب المولي او
باعه او اعتقه او دبره او استولى ما غير عالم بها بالجناية ضمن
الاقل من قيمته والاقل من الارش وان علم بها بالجناية غرم
الارش فقط اجماعا كبيع عالم بها ولتعلق عتقه بقتل زيدا ورصيد
او شجره **ففعول** العبد ذلك كما يصير فارقا بقوله ان مرضت فانت طالق
فان قطع عبيد يد سر احمد فدفع اليه فاعتقه **فان من السر**
فالعبد صلح بها اي بالجناية لان عتقه دليل تصحيح الصلح وان لم
يعتقه وقد سري يرد على سيده فيقتل او يعفي لبطالات الصلح
فان جني ما دون لرمه يوث خطا فاعتقه سيده **فان علم بها**
غرم رب الدين الاقل من قيمته ومن دينه غرم لوليها الاقل
منها اي القيمة ومن الارش ولو اتلفه اي العبد الجاني اجني
فقيمة واحدة لمولا لا غير فان ولدت ما دونت مد يوث يبعث
مع ولدها في الدين ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولد
ثم لحقها دين لم يتعلق حق المولى بالولد بخلاف اكسابها فان جنت
فولدت لم يرد **فعول** له اي لولي الجناية لتعلقها بدم المولي لان
امتها بخلاف الدين عبيد لرجل **زعم** رجال سيده حرره فقتل
العبد المصنف **ولي** اي ولي الزاعم اي عتقه فلا شيء للمصنف لان
بزعمه عتقه اقراره لا يستحق العبد بل الدين لكنه لا يصديق على
العاقلة الا بحد **فان قال معتق** زعمه موقوف لرجل قتل احوال
يخاطب به مولاه الذي اعتقه **خطا بعد عتقي** وقال الاخ الذي
هو المولي لا بل بعد صدق الاول لان منكر للصناعات وان قال
لها **فقطعت يديك** وانت امي وقالت هي لا فعلت بعد المصنف
فالقول لها لان اقرب بسبب الصناعات بشهادتي ما يبريه فلا يكون
القول له **وكذا** القول لها في **كلما اخذها منها** من المال ما ذكرنا
استخسانا **الا اجماع والفلة** فالقول له لا سناده في حالة معهودة مناقته

ضمت الغاصب **قيمتها** **اقطع وان قطع يده** وهو في يد الغاصب
 فمات منه بولي الغاصب لصيرورته متلفا فيصير مستورا غضب
 عبد المحور **امثلة فمات في يده ضمت** لان المحور موافق بافعاله
 لا باقواله الا بعد عتق مد برجني **عند غاصبه** فرد ثم جني **عند**
 سيده **اخرى ضمت** السيد **قيمتها** نصفين **ورجع** بنصف **قيمتها**
 علي الغاصب **ودفعه** اي دفع المولي بنصف قيمته الي ولي الجناية
 الاول لان حقه لم يحجب الا بالما حرم قاييم **ثم رجع** المولي **يد علي**
الغاصب لان اخذ منه بسبب كان عند الغاصب **وبعكسه**
 بان جاني عند مولاه **ثم عند غاصبه لا يرجع** المولي علي الغاصب **به**
ثانيا لان الجناية الاول كانت في يد مالكه **والقت** في الفضلين
كالمد برجني **المولي يد فع** العبد بنفسه **هنا وقيمت العبد** اي في
 المد برجني **كأمر مد برجني عند غاصبه** فرد **هذه فخصه ثانيا**
فجني عنده كان علي سيده **قيمتها** **ورجع** بقيمتها علي الغاصب
 لكونها عنده **ودفع نصفها** اي القيمة الماخوذة **ثانيا** الي ولي الجناية
 الاول **ورجع** المولي **بذلك النصف علي الغاصب** وام الولد في
 كلها **بر غصب** **ريلا صيبا** حرا لا يعبر عنه بنفسه والمراد بنفسه
 الدماء **بلا اذن** وليه **فمات** هذا الحرف في يده **فجاة او جني لم**
يضمن **وان مات بصاعقة او نهشت حية** **فد يته علي**
عاقلة الغاصب استخسا بالتفسير بنقله لمكان الصواعق
 او الحيات حتي لو نقله لموضع يغلب فيه الحمي والامراض ضمت
 فحجب فيه الدية علي العاقلة لكونه قتلا شبا هداية وغيرها
قلت بقي لو نقل الحرا الكبير هذه الاماكن تعد ياات
 مفيد ولم يكنه الخرز عنده ضمت والا لم يمنع من حفظ نفسه
 لانه يتقصيره فحكم صغير بكبير مفيد اعنايته **ولو غصب صيبا**
فقات عن يده **حبس** الغاصب **حتي يبي** **به او يعلم** **ببوتة**
 خائبة كالمخدع امرأة رجل حتي وقعت الفرقة بينهما فان حبس
 حتي يرد لها او يموت خلاصته **امرختنا** **ليخت صيبا** **فقتل**
 الحتات **ذلك فقطع حشفت** **ومات الصبي** من ذلك **فصلي**
عاقلة الحتات **بنصف** **ديته** **وان لم يمت** فعلي عاقلة كلها

المولي ٢

كلها وقد تقدمت في باب الاجير وفي معايات الوهابين **و**
وومن الذي ان مات جنيبه **فاد عليه** اذ مات بالموت بسطر **و**
كمن **جول صيبا علي دابة** او قال امسكها وسقط الصبي ولم يكن
 معه تسيير **فمات** كان علي عاقلة من **بمده** **ديته** اي دية الصبي
كان **الصبي** **من يركب مثله** **اولا** **كصبي** **او دعه** **عبد** **تقتل** **اي**
 قتل الصبي العبد المودع ضمت عاقلة الصبي قيمته **وان او دعه**
طعاما **بلا اذن** وليه وليس ماذون في التجارة **فالكل لم يضمن**
 لان سلط عليه وقال ابو يوسف والثنا في يضمن وكذا المودع
 عبد محجور مالا فاستهلكه ضمنه بعد عتق وعند ابي يوسف والثنا
 في رضي الله تعالى عنهم في الحال وكذا الخلاف لو اقرضا ولو كان
 باذن او ماذونا ضمت بالاجماع كالمواستهلك الصبي مال الغير بلا
 دية ضمت الحال **قلت** وهذا كله لو الصبي عاقلا والا فلا
 يضمن بالاجماع وقاسم في العنايته والشر بنو لا يضمن الشابي ومسكين
 علي خلاف ما في الملتقي والهداية والزيلي فليحفظ والله تعالى اعلم
باب القسامة هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين
 مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص
 علي شخص مخصوص **علي** **وجده** **مخصوص** **سبي** **ببنا** **مبيت**
ولو ذميا او مجنونا **شر بنو لا يضمن** **به جرح** **او اثر** **او خنق** **او خرج**
دم من اذنه او من عينه **وجدي** **محلته** **او وجد** **به** **لو**
لواكثره **او نصف راسه** **والنصف** **وان** **ورد** **في** **البدن** **كلت**
 الاكثر حكم الكل حتي لو طخت **وجد** **اقل** **من** **نصفه** **ولو مع** **راسه**
 لا لاي يودي التكرار القسامة في قتل واحد وهو غير مشروع
ولم يعلم **تا تله** **ان** **لوعلم** **كان** **هو** **الخصم** **وسقط** **القسامة** **او ادعي**
ولي **القتل** **علي** **اهلها** **اي** **المحلته** **منهم** **او ادعي** **علي** **بعضهم** **خلف**
خمسون **رجلا** **منهم** **يجتاز** **المولي** **بالله** **ما** **قتلناه** **ولا** **علمنا** **له**
لا **يخلف** **المولي** **وقال** **الثنا** **في** **رضي** **الله** **عنه** **ان** **كان** **ثمة** **استخلف**
 الاوليا **خمس** **من** **يحيات** **اهل** **المحلة** **قتلوا** **ثم** **يقضي** **بالد** **شاهي**
 المدعي **عليه** **وقضي** **الامام** **مالك** **رحمه** **الله** **تعالى** **بالقود** **لو**
 الدعوي **بالعهد** **ثم** **قضي** **علي** **اهلها** **بالد** **يت** **لا** **مطلقا** **بل**

بر تاللا بان
 خلف كل منهم
 بالله ما قتلت
 ولا علمت
 له قاتلا صحيح

ان وقعت الدعوي يقتل **عبد اوان** وقعت الدعوي
خطا فعلي اي فيقضي بالدية **علي عواقلهم** كما في شرح الجمع
معزيا للخزيرة والخانية ونقل بن الملك عن الميسوط ان في
ظلمة المر واية القسامه علي اهل المحلة في ثلاث سنين
علي عواقلهم في ثلاث سنين وكذا في القتل تؤخذ في ثلاث سنين
شربلا لثلاثة وان لم يتم العدد **كرد الحلف** عليهم ليتم خمسين يمينا
وان تم العدد واداد **علي تكراره** لا وقت لكل منهم حبس حتى يحلف
علي الوجه المذكور هنا هذا في دعوي القتل الصدا اما بالخطا فيقضي
بالدية علي عواقلهم ولا يحبسون بن كمال معزيا للخزيرة ولو اقر علي
نفسه او عبده قبل اقراره ولو علي غيره فصدقه الولي سقط التحليف
علي اهل المحلة **ولا قسامه علي صبي وجنون وامرأة وعبد ولا قسامة**
ولا دية في بيت لا ائله لانه ليس يقتل لاث القتل عرفا هو غاية
الحياة بسبب مباشرة الحي وانما مات تحت انفة والعرامة تنتفع
فصل **العبد او كسيلة من من يظلمه فدا وانفرد ودره او ذكره**
لان الدم يخرج عادة بلا فعل احد بخلاف الاذن والعين **ونصف**
منه اي لا قسامه في نصف ميت **شقة طولا او اقل منه** اي من
نصفه **ولو مع الراس** لما امر **او علي رقبته** اي الميت حية ملتوية لان
الظاهرة نهومات منها بزارية **وما تم خلقه ككبير** اي وجد سقط تام
الخلق بمر اثر الضرب وجبت القسامه والدية في الظاهر ما يخالف
ثان ان يبي الولي علي واحد من غيرهم كان ابراهمه لاهل المحلة وسقطت
القسامه منهم **وعلي معين منهم** لا يسقط وقيل يسقط **قتيل علي دابة**
معها سايق او راكب او قايده فدية **علي عاقلته** وان اهل المحلة
لان في يد كانه صار في داره **ولو اجتمع فيها سايق وقايده** وراكب فالدية
عليهم جميعا وان لم تكن الدابة ملكا لهم فلا يبداهم وقيل القسامه
والدية علي مالك الدابة كالدابة وقيل لا يجب علي السابق الا اذا كان
يسوقها محتفيا وبجرم في الجوهره **وان مرت دابة عليها قاتل**
بين فرتيين او قبيلتين **فعلي اقربهم** لما روي ان صلي الله عليه
وسلم امر في قاتل وجد بين فرتيين بان يذرع فوجد الى احدها
اقرب بشهر ففقي عليهم بالقسامه ولو استويا ففليهما وقيد الدية

الدية اتفاق ففستاني بشرط سماع الصوت منهم هكذا عبارة الربيعي
وعبارة الدرر وغيره وعبارة البرجندي تقلات الكافي لا يسهون
صوته لانه حينئذ يلحقه الفوت فينسبوت الي التقصير في النصرة
والا بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزم منهم نصرة فلا
ينسبوت الي التقصير فلا يعملون قاتلين تقديلا **ويراعي**
ان المكان الذي وجد فيه القاتل ثاب كان مملوكا نجس
القسامه علي الملاك والدية علي عاقلته وكذا لو موقونا علي
ارباب معلومين لان العبرة للملك والدية كما افاده المص مستندا
للولو الجية والبنارية **قلت** وسيجي التصریح به في المنت
تبعا للدرر وغيرها وحينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان
مباح ملك لاحد ولا يد والافعلي ذي الملك واليد والمراد بالولاية
والخصوص ولو لجماعة حصون فلولعامته المسلمين فلا قسامه
ولا دية علي احد بدايه لكن سيجي وجوبها في بيت المال فتأمل
والمراد باليد هنا ايضا الحقه واما الاراضي التي لها مالك اخذها
والي ظلمها فينبغي ان يكون القاتل فيها هدر لانه ليس علي الغاصب
دية ففستاني عن الكرماني فليحذر **وان مباحا كند في ايدي**
المسلمين نجس الدية في بيت المال لما ذكرنا انما كان بحال
يسمع منه الصوت يجب عليه القود كذا في اللولو الجية وفيها لو وجد
قتيل في ارض رجل الي جانب قرية ليس صاحب الارض منها اي
عن اهل القرية **فهي عليه** علي رب الارض **لا علي اهلها** اي
القرية لان العبرة للملك والولاية انتهى **قلت** فهذا صرح
في ان القرب انما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة لاهل موكه ولا موكه
لان تدبيره لاربابه وسيجي متنا فنتبه **وان وجد في دار انسا**
فعليه القسامه ولو عاقلته حصونا دخلوا في القسامه ايضا خلافا
لكما لا يي يوسف مجتبي **والدية علي عاقلته** ان ثبت انها له بالحق
كما سيجي وكان له عاقلته **فهي الدية** والقسامه **علي اهل الخط**
الذي خط لهم الامام اول الفتح ولو بقي واحد منهم **دون**
السكان والمشتريين وقال ابو يوسف كلهم مشتركون
فان باع كلهم **فعلي المشتريين** بالاجماع **وان وجد في دار**

بيت قوم لبعض أكثر فهي علي عدد الروس كالشفعة وان
بيعت ولم يقبض حتي وجد فيها قاتل فعلي عاقلة ذي اليد
خلافها ولا تقفل عاقلة حتي تشهد الشهود انها اي
الدار التي فيها قاتل **لذي اليد** ولو هو القاتل كما سيجي ولا يكن
مجرد اليد حتي لو كان يد لم يد عاقلة ولا نفسه ذر معللا
بانه لا يمكن الايجاب عن الورثة للورثة شيء ثم الورثة
يخلفون فيكون الايجاب علي الورثة للميت لا للورثة كذا قيل
انتهي **قلمنت** وقد يقال لما كان هو لنفسه لانه فقير لقوة الشهادة
فما لم وان وجد **في الغل** فالقسامة علي من فيها من الركاب والملا
حين اتفاق الان في ايديهم كالدابة وكذا المحلة حكمها كذلك وفي مسجد
محلة وشارعها الخاص باهلها كما افاده بيت المال مستند وقد
تحققه من لا خسر واواقره المص علي اهلها وسوق علي الملاك
وعند ابي يوسف علي السكك مكنة وفي غيره لم يغير المملوك و
الشارع الاعظم هو لنا فذ **والسجنت والجامع** وكل مكان يكون
التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا جماعة يخصون لا قسما
والدينة علي احد بيت كمال **واغما الدينة في بيت المال** لان العزم با
لفهم ثم انما يجب الدية في بيت المال ان اكان ناييا اي بعيدا عن
الحلات والايك ناييا بل قريبا منها فعلي قنوب المحلات اليه الدينة
والقسامة لانه يحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية علي اهل المحلة
وكذا في السوق النامي ان اكان من يسكنها في الليالي او كانت لاحد
فيها دار مملوكة يكون القسامة والدية عليه لانه يلزم صيانة ذلك
الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير كما في العناية
معزيا للنهاية **قلمنت** وبه افتي المرحوم ابو السعد افندي مفتي
الروم واعتده المص وان خلا عن الموت لانه يصرح به في غالب الفتاوي
والشروح فليحفظ **ويهدر لو وجد في بريئة او وسط الغزاة** اذا
كان ميريه محسوبا كما سيجي ان لا يد لاحد وقيل اذا كانت انبعاث ماية في
دار الاسلام يجب الدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين بيت
كال وفي نهر صغير هو ما يستحق به الشفعة علي اهل لا اختصاصهم
به ولو كانت البرية مملوكة او وقف لاحد كما مر وسيجي **لو**

ولو كانت البرية مملوكة او وقف لاحد كما مر وسيجي **او كانت**
قريبة من القرية او الاجنبية او الفسطاط بحيث يسمع منه صوت
فوجب علي المالك او ذي اليد او علي اهل القرية او اقرب الاجنبية
زليي ولو محسوبا بالشط او بالجزيرة او مر بوطا او يلقي علي الشط
علي اقرب الموضع اليه من القري والامصار زاد في الحائنة
والاراضي واقره المص ان اكان يصل صوت اهل الارض والقري
اليه والا لا كما مر وان التقى قوم بالسيوف فاخلوا اي تفرقوا
عن قاتل فعلي اهل المحلة لان حفظها عليهم الا ان يدعي
الولي وليك او يدعي علي معين منهم فلم يكن علي اهل المحلة
شيء ولا علي اهل القرية حتي يبرهن لان مجرد الدعوي لا يثبت الحق
وبراهل المحلة لان قوله حجة عليه **ومستحلف** علي صيغة المفعول
قال قاتل زيد حلف بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير زيد
ولا يقتل قوله في حق من يزعم انه قتل وبطل شهادة بعض اهل
المحلة يقتل غيرهم خلافا لها او يقتل واحد منهم بعينه للتميز
من جرح في حي يقتل منه فيحيي افراسه حتي مات فالدينة والقتل
علي ذلك الحي خلافا لابي يوسف فلو مده جريح برق فجل به اخر لاهل
مكة مدة لم يهت الحامل عند ابي يوسف وفي قياس ابي حنيفة يهت
وفي رجلين بلا قالت وجد احدهما قتيلا ضمن الآخر لان
الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه دينة عند ابي يوسف خلافا لمحمد
وفي قاتل قرية لا مائة كره الحلف عليها وتدي عاقلة عند ابي
يوسف القسامة علي عاقلة ايضا قال المتأخرون والمرأة تدخل في
التحل مع العاقلة في هذه المسئلة كذا في الملتقي وهو الاصح ذكره الزلي
وان وجد قاتل في دار نفسه نال دية علي عاقلة ورثته عند ابي
حنيفة وعند **ابن حنبل** وزفر لا شيء فيه اي بالقاتل المذكور
وبه يفتي كذا ان كره من لا خسر وانما لا خسر صد الشريعة وتبعها
المص وخالفهم بيت المال فقال لهم ان الدار في يد هم حتي وجد الجرح
فيجعل كانه قتل نفسه فيكون هدا ولان القسامة انما يجب بظهور
القتل وحال ظهور الدار للورثة فدينه علي عاقلة لا يقال العاقلة انما
يتخلون ما يجب علي الورثة للورثة لان الايجاب ليس للورثة بل

القتول حتى يقضي منه دينه وتنفذ وصاياه ثم يحلف الوارث
فيه وهو نظير الصبي والمعتوه ان قتل باه بحب الديته علي عاقلته
ويكون ميراثا لرفقته ولو وجد في ارض موقوفة او دار كذلك
يعني موقوفة علي ارباب معلومة فالقسامة والديته علي اربابها
لان تدبيرهم اليه وان كانت الارض او الدار موقوفة علي المسجد
فهو كالو وجد فيه اي في المسجد علي ودرر وسراجية وغيرها
وقد قد منا قلست والتقييد يكون لارباب الموقوفة الموقوف
عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كالموكان وقعا علي الفقرا
والمساكين فان الظاهرات الديته تكون في بيت المال لان جنته
تكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبه الجامع تالرجتا ولو
وجد في عسكر في فلاة غير مملوكة ففي الخيمة والفسطاط علي من
يسكنها وفي خارجها اي غير الخيمة والفسطاط وان كانوا اي ساكنوا
خارجها قبائل فعلي قبيلة وجد القتل فيها ولو كان بين القبيلتين
كان حكا كما مر بين القرينتين ولو نزلوا بجملة مختلفين فعلي كل عسكر
ولو كانوا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية ملقي ولو كانت الارض
التي نزل فيها العسكر مملوكة معاليه المالك بالاجماع لانهم سكان ولا
يزاحون المالك في القسامة والديته درر كنت في الملتقي خلافا لابي
يوسف فتية وفيها لو وجد في قرية لا يتام لم يكن علي الايتام قسامة
وهو علي عاقلته لانهم ليسوا من اهل اليمية وان كان فيهم مدركا
فعليه لان من اهل اليمية **فسر** لو وجد في دار صبي
او معتوه فعلي عاقلته ولو في دار ذي حلف فسكون وبدي من
ماله ولو قاتلوا فعلي عاقلته ولو سر رجل في محلة فاصابه سهم او
حجر ولم يدبر من ايت وعات منه فعلي اهل المحلة والقسامة والديته
سراجية وفي الخائبة وجد بهيمة او دابة مقتولة فلا عليها وان وجد
مكاتب او مدبرا وام ولد قتيلا في محلة فالقسامة والقيمة علي عوا
قلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهدر لا
مد يونا فقيمته علي مولاه لغرم ايد حاله والامكاتب فقيمته علي مولاه
موجلة ولو وجد المولى قتيلا في دار مادونه او لامفلي عاقلته المولى ولو
وجد الحر قتيلا في دار ابيه او امه او امرأته في دار زوجها فالقسامة

والقسامة والديته علي العاقلة ولا يحرم من الميراث والده سبحانه اعلم
كتاب المعاقلة هي بيع مقفلة بفتح فسكون فمضم وهي الديته وهي
عقلا لانها تقفل الدما من ان تشفق **والعاقلة اهل الديوان** وهم
العسكر وعند الشافعي هي اهل العشيرة وهم العصبات **لمت هو**
منهم فحجب عليهم كل دية وجبت بقتل النفس خرج ما اتقلب
مالا يصح او يشبهه الاب ابن عبد قد يتي في مال كما مر في الجنائيات
تتخذ من عطاياهم او من ارزاقهم والفرق بين العطية والرزق
ان الرزق ما يقرض بغير في بيت احوال المال بقدر الحاجة
والكفاية مشاهدة او مد او مة والعطايا ما يقرض في كل سنة لا بقدر
الحاجة بل لصيرورة وعناية في امر الدارين **في ثلاث سنين من**
وقت القضا وكذا ما يجب في مال القاتل بعد بان قتل الاب ابنه
يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي يجب حالا فان خر
جثت العطايا في اكثر من ثلاث او اقل تؤخذ منه حصول
المقصود وان لم يكن القاتل من اهل الديوان فعاقلة قبيلة
واقارب وكل من يتناصر هو به تنوير البصائر **وتقسم الديته عليهم**
في ثلاث سنين ثم السنين بضي قهستان في الحفظ
لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم وثلاث ولم يزد علي
كل واحد من كل الديته في ثلاث سنين علي اربعة علي الاصح
فان لم تنسح القبيلة لذلك ضمن اليهم اقرب القبائل نسب علي
ترتيب العصبات والقاتل منه هم كاحد هم ولو القاتل امرأة
او صبيبا او مجنونا فيشاركم علي الصحيح **وعاقلة المعتق قبيلة**
سيده ويعقل عنه مولي المولات مولاه وقبيلة مولاه واعلم
ان لا يعقل عاقلة جناية عبد ولا عبد وان سقط مهرده يشبهه
او قتله ابنه عبد كما مر **ولا مال الزم بصلح او باعتراف** وما دون نصف
عشر المدية لقوله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل عبد ولا عبد
ولا صبا ولا اعترافا ولا مان ان ارش المأضفة بل الجاني **الا ان يهد**
قوه في اقراره او تقوم حجة وانما قبلت البيعة هنا مع الاقرار
مع انها لا تعتبر معها لانها تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعي
وهو الوجوب علي العاقلة **ولو تصادق القاتل ولا وليا**

المقتول أن قاضي بلد كذا قضى بالدية عاقلته باليسنة وكذا
بها العاقلة فلا شيء عليها أي على العاقلة لأن تضاد قضاها ليس
بحجة عليه ولا عليهم في ماله إلا حصتهم لأن تضاد قضاها حجة في
حقها زليجي **واعلم** أن الخصم في ذلك هو الجاني لأن
الحق عليه ولو كانت صبيبا فالخصم أبوه خائنة **قلت**
يوجد من قول الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حاد شر
الفتوي وهو أن صبيبا فقا عين صبيبة فانت فاراد و ليسها
تحليف العاقلة على قضي فعل الصبي **والجواب** لا الحلف لأن
ذلك نزع صحت الدعوي وهي غير متوجهة على العاقلة وبقي
هنا شيء وهو أن العاقلة لو أقرت بأفعل الجاني هل يصح إقراره
بالنسبة إليهم حتى يقضي عليهم بالدية أم لا فان قلنا نعم ينبغي
أن يجري الحلف في حقهم لظهور ما يدثر قال المصنف بحثا
فيجوز **وان حتى حر علي نفس عبد خطا فهي على العاقلة يعني**
إذا قتله لأن العاقلة لا تتحمل أطراف العبد وقال الشافعي
رضي الله تعالى عنه لا تتحمل النفس أيها ولا يدخل صبي ومجنون
وامرأة في العاقلة إذا لم يتناصروا يعني لو القاتل غيرهم ولا
فيدخلهم على الصبي كأمه **ولا يعقل كافر عن مسلم ولا**
بعكس لعدم التناصر والكفار يتعاقلون فيما بينهم وإن اختلفت
مللهم لا الكفر كله ملّة واحدة يعني أن التناصر والافقي مالم في
ثلاث سنين كالمسلم كما بسطه في المحتجب **وان الم يكت للعاقلة**
عاقلة كلقيط وحريي أسلم **فالدية في بيت المال** في ظاهر
الرواية وعليه الفتوي **در رويار دية** وجعل الزليجي رواية
وجوبها في مسئلة رواية شاذة **قلت** وظاهر ما في المحتجب
عن خوارزمي من أن تتناصرهم قد انعدم وبيت المال قد انعدم
يرجح وجوبها في ماله فيودي في كل سنة ثلاث دراهم أو أربعة كما نقله
في المحتجب عن الناطقي قال وهذا أحسن لا بد من حفظه وأقره المصنف
فليحفظ فقد وقع في كثير من المواضع انتهى في ثلاث سنين فافهم
وهذا إذا كانت القاتل مسلما فلو دنيما ففي ماله حجة أجلا بزيادة
ومن له وارث معروف مطلقا ولو بعيدا أو محرما بقر أو لبع

بعد لا يعقل بيت المال وجعل المصنف كما بسطه في الخائنة **والعاقلة**
في العجم وبه جزم في الدرر قال المصنف رحمه الله تعالى لعدم تناصرهم
وقيل لهم عواقل لأنهم لا يتناصرون لا الأساكفة والصياديت
والصرافين والسماجين فاهل محلة القاتل ومنعته عاقلته
وكذا طلبت العلم **قلت** وبما في الحلواني وغيره خائنة
زاد في المحتجب والحاصل أن التناصر يصل في هذا الباب ومعني
التناصر أنه إذا ضرب امرقا مواضع في كفايته وقامه فيدي في تنوير
البصائر معزيا للمحافظة والحق التناصر فيهم بالحرف فافهم عاقلته
الباخرة فليحفظ وأقره القهستاني لكت حرر شيخنا الحلواني
أن التناصر منتف إلا لغلبة الحسد والبغض وتني كل واحد من
المكروه لصاحبه فتنه **قلت** وحيث لا قبيلة ولا تناصر
فالدية في ماله أو في بيت المال انتهى والدرسي جاز وتعالى علم
كتاب الوصايا يعنى الوصية والأيها يقال أوصى إلى
فلان أي جعله وصيا والاسم من الوصيا يوصي وسيجي في باب مستقل
وأوصي لفلان يعني ملكه بطريق الوصية فحينئذ هي **تمليك مضاف**
إلى ما بعد الموت غنيا كان أو دنيا **قلت** يعني بطريق
التبرع ليخرج نحو الأقرار بالديت فانه نافذ من كل المالك كاسيحي
ولا ينافيه وجوبها لمحمد تعالى فتأمل **وهي على ما في المحتجب**
أربعة أقسام **واجبة كالزكاة والكفارة وفدية الصوم والنكاح**
التي فرط فيها ومباحة لغني ومكر وهمة فسوق والافستحبة
ولا تجب إلا للعالمين والأقربين لأن آية البقرة منسوخة
بآية النساء **سببها ما هو سبب التبرعات وشرايطها كون**
الموصي أهلا للتليك فلم يخرق صغير ومجنون ومكاتب إلا إذا
أضاف لتعلقه كاسيحي **وعدم استغناء قدر بالديت** وكون
الموصي له حيا وقتها تحقيقا أو نقديا ليشمل الموصي له فافهم
فانه يسقط إيراد الشر بلاي **وكونه غير وارث** وقت الموت
ولا قاتل وهل يشترط كونه مملوكا **قلت** نعم كما ذكره
بت سلطات وغيره في الباب الآتي **وكون الموصي به قابلا**
للتليك بعد موت الموصي يفقد من العقود مالا أو نفعا

موجود الحال او معد وما ان يكون بمقدار من الثلث **وركنها**
او وصيت بكذا لفلات وما يجري مجراه من الالفاظ المستعمل
فيها وفي البدايع ركنها الايجاب والقبول وقال زفر اللجاب فقط
قلت والمراد بالقبول ما يعبر الصريح والدلالة فان يموت
الموصي لم يعد موت الموصي بلا قبول كما سيجي **وحكمها كون**
الموصي به ملكا جديدا للموصي له كما في الهبة فيلزم استتباعها
الجارية الموصي بها **وحوز بالثلث للاجنبي** عند عدم المانع
وان لم يجز الوارث ذلك **لا الزيادة عليه الا ان يجيزوا**
ورثته بعد موته فلا تقترن جارية لهم حال حياته اصلا بعد وفاته
وهم كبار يعني يقتبركونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت
الوصية علي عكس اقرار الميراث **وارث وندبت باقل منه**
ولو عند غني ورثته **او استغنايهم كصنتهم** كتركها كالوندب
تركها بلا احد هما اي غني او استغنيا لان حينئذ صلة وصدقة
وتؤخر عن الدية لتقدم حق العبد **وصحت بالكل عند**
عدمهم م ورثته ولو كما مستثامت لعدم المزاحم **ولم لو كثر بثلث**
ماله اتفاقا وتكون وصية بالعنف فان خرج من الثلث فيها والا
سعي في بقية قيمته وان فضل من الثلث شيء فهو له **او بدراهم**
او دنانير مرسلة لانفق في الاصح بعين من اعيان ماله **وصحت**
للحمل لكاتب نفسه او لمدبره او لام ولده استعسانا للمكاتب
وارثه **وصحت للحمل وبه** لقوله او وصيت بحمل جارياتي او دايقي
هذه لفلات ثم انما تصح **ان ولد الحمل لاقل من ستة اشهر** لو
زوج الحامل حيا ولو ميتا وهي معتدة حين الوصية فلا قل من
ستتين بدليل ثبوت نسب اختيار وجوهرة ولا فرق بين الامي
وبغيره من الحيوانات فلو اوصى لما في بطلت اية فلات لينفق
عليه صح ومدة الحمل للادمي ستة اشهر وللغير احد عشر سنة
والابل والحمل والحمار سنة وللمرقة ثمانية اشهر وللشاة خمسة
اشهر وللسنور ثلث اشهر وللكلب اربعون يوما وللطيور
احد وعشرون يوما **فمستأني** معزيا للاستيقا **من وقتها**
وقت الوصية وعليه المتوفى وفي النهاية من وقت الموت

الموت الموصي وفي الكافي ما يفيد انه من الاول ان كان له ومن
الثاني ان كان به زاد في الكافي ما يفيد انه من الاول ان كان
ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه لقبض
عنه زيلي وغيره فلو صالح ابو الحمل عليه بما اوصى له لم يجز لانه
لا ولاية للاب علي الجنين ولو احييت **قلت** وبه علم
حادث الفتوى وهي انه ليس للموصي ولو مختارا التصرف
فيها وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلي ولا يولي عليه **وصحت**
بالامة الاجلها لما تقررات كما صح اقراره بالعقد صح استثناء
منه وما لا فلا **ومن المسلم بالذمي وبالعكس لاحد في داره**
فيه بدارة لان المستامن كالذمي كما افاده المتلاحثا **قلت**
وبه صرح الحلبي والزيلي وغيرهما وسيجي مستأني وصيا الذي
ولا الوارث وقائله مباشرة لامتنيا كما مر **الا باجازه** ورثته لقوله
صلي الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يجزها الوارثة يعني
عند وجوب وارث اخر كما يفيد اخرا حديثه **وسحقه** **هم**
كبار عقلا ثم يجز اجازة صغير ومجنون واجازة المريض كابتدا
وصيته ولو اجاز البصير ورد البعض جاز علي المجنون بقدر حصته
او يكون القاتل ميبيا او مجنونا فيجوز بلا اجازة لانها ليسا من اهل
العقوبة **اولم يكن له وارث سواء** كما في الخائبة اي سوي
الموصي له القاتل والوارث حتى لو اوصى لزوجته او هي له ولم
يكن ثمة وارث اخر تصح الوصية بث كمال زاد في الحبيب فلو
اوصت لزوجها بالنصف كان له الكل **قلت** وانما قيد وبالزو
جين لان غيرهما لا يحتاج الي الوصية لانه يرث براد ورحم
وقد قد مناه في الاقرار معزيا للشرع بلالية وفي الفتاوي
النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امرأته
فان لم تجز فلها السدس والباقي للموصي لانه لا يرث الا
اجازة فيبقى الثلثان فلها ربعها وهو سدس الكل ولو كان
زوجها فان لم يجز فلها الثلث والباقي للموصي للموصي له **ولا من**
عبد غير ميبين اصلا ولو في وجوده خلا فالشأن في ربي الله
تعالى عنه **وكذا من ميبين الا في تجهيزه وامره** فنه فيجوز استعسانا

وعليه يتحل اجازة عمر رضي الله تعالى عنه لوصية تابع يعق
 المراهق **وان وصية مات بعد الادراك او اضافها اليه** كانت
 ادركت ثلثي فلات لم يحد لقصور ولا يتد فلا يملكه تقيذا او تعلقا
 كما في الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله **ولامت بعد ومكانت**
وان ترك وفاء وقيل عند هاتين في صورة ترك الوفاة
الا اذا اضافها كل منهما وعسارة الدبر اضافها الي الفتق فتصح
 لزوال المانع وهو حق المولي **ولامت معتقل اللسان الا اذا امث**
مقلنة حتى صار لته اشارة معهودة فهو اخرس وتدم الا
 متداد سنة وقيل ان امثمت لموت جازا قراره بالاشارة والا
 شهاد عليه وكان كآخر من قالو وعليه الفتوي در روسجي في
 مسایل شافعي **وانما يصح قبولها وردها قبله** وانما تملك بالقبول
الا ان امانت موصيه ثم هو بلا قبول فهو اي المال الموصي
به كورثته بلا قبول استخسانا لعدم من يلي عليه بقبول
 ليقبل عند كامر **ولم اي للموصي الرجوع عنها بقول صريح او**
فعل يقطع حق المالك عن المقصور بان يزيد اسمه واعظم
 منها فعد كاعرف في القصب **او فعل يزيد في الموصي به ما يمنع**
تسليمه الا بد كالتسويق الموصي به يسمي والبناء في الموصي
 بها بخلاف تخصيصها **وهذا** من بابها لان تصرف في البايع **وتصرف**
 عطف علي بقوله صريح وعطف بت ملك تبعا للدرر باو وعليه
 فهو اصل ثالث في كون فعله بقيد رجوع عنها كما يفيد من
 الدرر فتدبر **ويزيل ملكه** فانه رجوع عار ملكه ثانيا **لا كالبيع**
والهبة وكذا اذا اخلط بغيره بحيث لا يملك تمييزه لا يكون
 راجعا بفعل ثوب **اوصي به** لانه تصرف في النفع **واعلم**
 ان التغير بعد موت الموصي لا يضر اصلا **والبحرود** ما ذكر
 وكثر وقايد وفي الجمع به يفتي ومثله في الصبي ثم تقل عن
 العيون ان الفتوي علي انه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوي
 واقره المهن **وكذا** لا يكون راجعا بقوله **كل وصية اوصيت**
بها فحرام او ربا واخرتها بخلاف قوله تركها بخلاف قوله كل وصية
 اوصيت بها فهي باطللة **والذي الذي اوصيت بها الزيد فهي**

بالاشارة

فهي لغيره او لفلات وارثي وكل ذلك رجوع عن الاول
 وتكون بالاجازة كامر **ولو كانت فلات ميتا وتتها فالاول من**
الموصيتين يحالها لطلات الثانية ولو حيا وقتها مات قبل
 الموصي بطلت الاولى بالرجوع والثانية بالموت **وتبطل عند**
المريض ووصيته لمن تكلمها بعد هبها اي بعد الهبة والوصية
 لما تقر رانه يقتدر لجواز الوصية كون الموصي له وارثا او غير وارث
 يوم الاقرار فلو اقر لها فتكلمها مات جاز **ويبطل اقراره وهبته**
ووصيته لابنه الكافر وعبد او مكاتب **ان اسلم او عتق**
بعد ذلك لقيام السنة وقت الاقرار فيورث نفقة الايتار
وهبة مفقود ومفروق واسئل ومسئول بد علمت السبل وهو
 قدح في الرية **من كل مال امانت طالبت مدته سنة ولم يحق**
موتة منه والا بطل وخيف موته حيث تلتد لانها مواض زمنه
 لا قاتلة قيل مرض الموت ان لا يخرج لخوايج نفسه وعليه اعتده
 في التجريد بزازية والمختار انه ما كان منه الغالب وان لم يكن
 صاحب فراش فمستاني عن هبة الرخية **واذا اجتمع ائمة**
العرض وان اخرج الموصي وان شاورت قدم ما قدم انا
الثالث عنها قال الزيلعي كفارة قتل وظهار وميت مقدم علي
 الفطرة لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والفطرة علي الاضيحة
 لوجوبها اجماعا دون الامحية وفي القهستاني عن الظهيرية عن
 الامام الطوايبي رضي الله تعالى عنه يهدا بكفارة الله قتل ثم يبين
 ثم ظهار ثم افطار ثم الظهار النذر ثم الفطرة ثم الاضيحة و
 قدم العشرة علي الخراج وفي البرجندي مذهب ابي حنيفة
 اخرا بفتح النفل افضل من الصدقة **وان اوصي بجمع عنه**
راكبا علم تبلغ النفقة من بلده فقال رجل انا اجمع عن هذا
 المال ما شئت لا يجزيه فمستاني مصر يا للتمية **ان كفي نفقته**
ذلك والا فمت حيث تكفي **وان مات حاج في طريقه واو**
صبي بالجمع عنه يجمع من بلده **راكبا** وقال الامت حيث مات
 استحسننا هلايته ومجتي وملقي **قلبت** ومفاده ان
 فقيله قياسا وعليه المتون فكانت القياس هنا المعتمد فانهم

۲ الوصايا

ان بلغ نفقته ذلك والافنت حيث تبلغ ومن لا وطن له
فمن حيث مات اجماعا او وصي بات يشترى بكل ما له عبيد
فيصنف **وصي** اي عن الموحي ولم يجر الورثة بطلت كذا اذا
او وصي بات يشترى له عبيد بالف درهم وزاد الالف على الثلث
وقال يشترى بكل الثلث في المسيلتين **جمع** مريض او وصي بوصاها
ثم يري من مرضه ذلك **جمع** عاش سنين ثم مرض فو
صاياه باقية ان لم يقل ان مات مريض هذا فقد اوصيت
بكذا كذا في الخاتمة او وصي بوصيته ثم جث ان اطلق الجنون
حتى بلغت سنة اشهر بطلت **والالا** وكذا الوصي على من اخذ
بالوسواس اي فصار موقوفها حتى مات بطلت **خاتمة او وصي بات**
يعاد ببيت من فلات او بات يسقي سنة الماشهر في الموسم او في
سبيل الله فهو باطل في قول اي حيث رضي الله تعالى عنه
خاتمة او وصي بهذا الترتيب له اولد واب فلات فان الوصية
باطلة وكذا الوفاة يعلق بها واب فلات ولو اوصي بات ينفق
على فرس فلات كل شهر كذا اجاز وتبطل بيها ولو اوصي بسكنى دار
لرجل ولا مال له سواها اجاز ولم يسكنها ما دام حيا وليس للوارث
بمع ثمنها وقال ابو يوسف ذلك ولان يقاسم الورثة ايضا
نورا للثلاث الوصية **خاتمة ولو اوصي بقطنه لرجل وبعد لاخر**
او اوصي باحم سنة معينة لرجل ويجلد ها لآخر او وصي
بخطته في سبيلها لرجل والتبث لآخر جازت الوصية لهما
وعلى الوصي له ان يدهن ويساخ المشاة او وصي بثلث مال
بيت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارت بيت المقدس
وفي سراج و نحوه قالوه هذا يفيد جواز النفقة من وقف
المسجد على فتاد يله وسراج وان يشترى بذلك الزيت
والسقط للمقتاد يله في رمضان **خاتمة وفيما المجتبى او وصي بثلث**
ماله للعبادة جاز ويصرف لفقراء الكعبة لا غير وكذا المسجد والمقابر
وفي الوصية لفقراء الكرامه جاز لغيرهم وفي الخاتمة او وصي بعبد
يخدم السلطان ويوزن فيه جاز ويكون كسيرة لوارث الوصي
ولو اوصي بثلث مال له لعمال البر لا يصرف لا يصرف ثلثه لثلاث السجين

السجين لان اصلاحه على السلطات **او وصي بات يتخذ الطعام**
بعد موته للناس ثلاثة ايام والوصية باطلة كذا في الخاتمة عن
ابي بكر الباخي وفيها عن ابي او وصي بات يتخذ الطعام بعد موته ويعلم
الذين يحضرون التضرية حاز من الثلث ويجعل من طال مقامه
او ساقه للثلاث بطل ولو فعل طعام ان كثر يضمن ولا الا انتهى
وحل المصالح الاول على الطعام يتجمع عليه الناحيات بقية ثلاث ايام
تكون وصية له بطلت والثاني على ما كان لغيره **فروع**
او وصي بات يصلي عليه فلات او يجعل بعد موته الى بلد اخر وكيف
في ثوب كذا او يطبخ قبره او يضرب على قبره فلات ولم يقرأ عند
قبره شيء معين فهي باطلة **سراجية** وسحقه او وصي بثلث
ماله لله تعالى فهي باطلة وقال محمد تصرف لوجود البر وفي
الوصية له بجميع ما في هذا الكيس وهو الف فان فيه الفات ودينار
وجواهر فكله له ان خرج من الثلث **مجتبى** قال لمديونة اذا
مات فانت بري من ديني عليك صحت وصيته ولو قال ان
مات لا يبرأ لخالطة يدخل في الجنون في الوصي للموصي وفي
الوصية للعلماء يدخل المتكلمون وفي بلاد خوارزم بلاد ناولوا وصي
للعقلاء يصرف للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة
فتنبر واعلم ان الوصية في يد الموحي او ورثته بمنزلة الوديعة **ثلاثة**
باب الوصية بثلث المال او اوصي بثلث
ماله لزيد ولاخر بثلث مال له ولم يجر ثلثه لهما نصفين اتفاقا
وان اوصي بثلث مال لزيد ولاخر سند من مال فالثالث
بينهما اتفاقا وان اوصي لاحدهما بجميع مال له ولم يجر الورثة
ذلك ثلثه بينهما نصفان لان الوصية بالثمن الثلث اذا لم
يخرق تقع باطلة فيجعل كانه اوصي لكل بالثلث فينصف وقال الارسلان
لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل في الثلثين يجعل
اربعة يجعل ثلث المال **ولا يضرب الوصي له بالثمن الثلث**
عند ابي حنيفة المراد بالضرب المصطلح بين الحساب
فنده سهام الوصية اثنا فاضرب الكل في الثلث يكون
سدس فلكل سدس المال وعندنا اربعة كذا قدمنا الا في ثلاث

مسایل وهي **الحياة والسعاية والدراهم المرسلة** اية المطلقة
 غير المقيدة بثلاث او نصف او نحوها فمن صور ذلك ان يوصي
 بعقبة عبد قيمته الف درهم وهي ثلث ماله والاخر بثلاث ماله ولم
 يجر الورثة فالثلاث بينهما اثلاثا اجماعا **ومثل نصيب ابنه صحت**
له ابنته اولاد بنصيب ابنه لا لاولاد ابنته موجودات لم يكن ابنت
 صحت عنانية وجوهرة زادت في شرح التكملة وصار كالواو وصي بنصيب
 ابنت لو كانت انتهي وفي المجتبى لو اوصي بمثل نصيب ابنت لو كانت فله
 النصف انتهي ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فتنبه **ولم** في الصورة
 الاولى **ثلث ان اوصي مع ابنتين** ونصف مع ابنت واحدة اجاز
 ومثلهم البنات والاصل ان يوصي بثلث نصيب بعض الورثة
 يزداد مثله على سهام الورثة **مجتبى** **وبجزء او سهم من ماله فاليات**
الي الورثة يقال لهم اعطوه ما يسهمون في التسوية بين الجزء والسهم
 عرفنا واما اصل الرواية فبخلافه **وان قال سدس مالي له ثم**
قال ثلثي واجاز وثلث اي حق الثلث فقط وان اجازت
 الورثة لدخول الثلث مقدما كانت او موخرا اخذ بالمتيقن وهذا نفع
 سوال صدر الشريعة واشكال بين المال **وفي سدس مالي**
مكره رآه سدس لان المعرفة قد اعيدت معرفة وثلث دراهم
 او غنم او ثياب متفاوتة فلو متحدة فكان الدراهم او عبادة ان
 هلك ثلثاه فله جميع ما بقي في الاوليين اي الدراهم والمهنة
 ان يخرج من ثلث باقي جميع اصناف ماله **والثالث الباقي**
في الاخيرين اي الثياب والعبادة وان خرج الباقي من ثلث كل
 المال **وكالاول كل متحدة الجنس كوزون ومكيل** وثياب متحدة
 وضابطه ما يقسم جبر وكالثاني كل مختلف الجنس وضابطه ما لا
 يقسم جبرا **وبالف ولد بنت من جنس الالف وعيت فان**
خرج الالف من ثلث العيت دفع اليه ولا يخرج فثلث العيت
 يدفع له وكلما خرج شي من الذي يتدفع اليه فله حتى يستوفي
 حقه وهو الالف وثلثه لزيد وعمر **وهو اي عمر وميت لزيد** كل
 اى كل الثلث والاصل ان الميت والمعدوم لا يستحق شيئا
 فلا يزاحم غيره وصار **كالواو وصي لزيد** وجدار هذا اذا خرج

السدر فيهم

خرج المزاحم من الاصل اما ان اخرج المزاحم بعد **موت**
صحة الايجاب يخرج بحصته ولا يسلم للاخر كل الثلث لثبوت
 الشركة **كالو قال ثلث مالي لفلان ولفلان بنت عبد الله ان**
ميت وهو فقير فمات الموصي ولفلان بنت عبد الله غني كانت
لفلان نصف الثلث وكذا الوما مات احدهما قبل الموصي وفريده
 كثيرة **والاصل المعول عليه** ان يمتي ملكه دخل في الوصية ثم
 خرج لفقد الشرط لا يوجب الزيادة في حق الاخر **ومتي**
لم يدخل في الوصية لفقد الاهلية كانت الكل للاخر ذكره الزيلعي
وقيل العبرة لوقت موت الموصي واليه يشير كلام الدرر
 بقا للمالك في حيث قال اوله ولد بكر فمات ولده قبل موت
 الموصي الي اخذه كذا قول الزيلعي فيما مر اما ان اخرج المزاحم
 بعد صحت الايجاب الي اخذه صريح في اعتبار حالة الايجاب
 وقيل فيه روايات **ولو قال بعد زيد وعمر وهو ميت لزيد**
نصفه لان كلمة ميت توجب التصيف حتى لو قال ثلثه بين
 زيد وسكت فله نصفه ايضا **وبثلثه وهو اي الموصي فقير**
وقت وصيته له ثلث ماله عند موته سواء اكتسب بعد الوصية
 او قبلها لا تقدرات الوصية ايجاب بعد الموت ان لم يكن المو
 صي يدعيها او نوحا معينا اما ان اوصي بعين او نوع من
 ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت لتعلقها بالعين
 فتبطل بفواتها وان اكتسب غيرها ولو لم يكن له غنم عند الو
 صية فاستفادها اي الفهم ثم مات صحت في الصحيح لان
 لتعلقها بالنوع لتعلقها بالمال **ولو قال له ثلثه من مالي وليس**
له غنم يعطى قيمته الشاة بخلاف قوله له ثلثه من غنمي ولا
 غنم له يعني لاشاة له فانها تبطل وكذا الولم يضاف ماله ولا غنم له
 وقيل تصح **وكذا الحكم** في كل نوع من انواع المال كالقرد والثوب
 ونحوها **زيلعي** وثلثه لامهات اولاده وهن ثلاث والفقرا
 والمساكين **لمت** اي موات الاولاد ثلاثه اسهم من خمسة
 وسهم للفقرا **وسهم للمساكين** وعند محمد يقسم اسبعا للاث
 لفظ الفقرا والمساكين جمع واقله اثلاث ثلثا لجنسية تبطل لجنسية

وبثلث لزيد والمساكين لزيد نصفه ولحم نصفه وعند محمد
الثلاثا حرام ولو اوصي بثلث لزيد وللفقراء والمساكين قسم الثلاثا
عند محمد الا امام وانصافا عند ابي يوسف واخا ساعد محمد اختيار
ولو اوصي بالمساكين كانت له **الصرف في المسكين واحد** وقال
محمد لا تثبت علي مامر فلا يجوز صرف مال المساكين لاقدم من اثبت
عنده والخلاف فيها اذا لم يشترط مساكين فلو اشار لجماعة وقال ثلث مالي
لهذه المساكين لم يجز صرفه لواحد اتفاقا ولو اوصي لفقراء لم يجز
عطيه غيرهم جاز عند ابي يوسف وعليه الفتوى خلاصة وشريفا
وبمايت لرجل وبمايت لرجل اخر فقال **اشركتكم معها له ثلث كل**
مايت لتساوي نصيبها فامكنت المساوات لكل ثلثا مايت ولو اربع
مايت له مثلا وبمايتين لآخر فقال **لاخرا شركتكم معها كانت له نصف**
مال كل منها لتفاوت نصيبها فيساوي كل منها وثلث مال لرجل ثم
قال **لاخرا شركتكم او ادخلتكم معه** فالثلث بينهما لما ذكرنا وان
قال لو رشت لفلان علي دين فصد قوه فانه يصدق وجوبا الي
الثلث استحسانا بخلاف قوله كل من ادعي علي شيئا فاعطوه فانه
خلاف الشرع الا ان يقول ان راي الوصي ان يعطيه فيجوز من
من الثلث ويصير وصية ولو قال ما ادعي فلان من مال فهو صافي
فان سبق منه دعوي في شيء معلوم فهو له والا لاجنبي عزل
الثلث لاصحاب الوصايا **والثلث للورثة وقيل لكل من اصحاب**
الوصايا والورثة صد قوه فيها شيئين وما بقي من الثلث للوصايا
والدين وان كان مقدما علي الحقين الا انه مجهول بطريق تعيينه
ما ذكر فيؤخذ الورثة بثلثي ما اقتروا به والموصي لهم بثلث ما اقتروا
به وما بقي فلهم ويجلف علي العلم لو ادعي الزيادة **قلست**
بقي لو كانت الوصايا دون الثلث فهل يعزل الثلث كل ارام بقدر
الوصايا لم اراه وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصد قوه في اكثر من الثلث
يراجع بت الكمال به **ولاجنبي وارث او قاتله له نصف وبطلان**
لوارث والقاتل لانها من اهل الوصية علي مامر ولذا تضع بارادة
بخلاف ما اذا قر بدين او عين او لاجنبي حيث لا يصح في حق
الاجنبي ايضا لما اقر بعقد سابق بينهما فاذا افي بعقد لفي

لغير باقية ضرورة قيل هذا ان تصاد قاتان انكرا حدها شركة الاخر
صح اقتراره في صحة الاجنبي عند محمد وعندهما يتصل في الكل لما قلنا
زيدي **ولو اوصي بثلث متقاوتة** جيد ووسط وردي **لثلاثة انفس**
لكل ثوب فضاء منها ثوب ولم يد راي هو **والوارث يقول لكل**
منهم هكذا حقتك بطلت الوصية لجهالة المستحق كوصية لاجنبي
هذه الالات ليسا محجوزا وبسماهما ما بقي منها فتعوز صحبة
لذوال المانع وهو الحور فتقسم لذوي الجيد ثلثاه ولذوي الردي ثلثا
ولذوي الوسط ثلث كل واحد منهما لاث التسوية بقدر الامكان و
لو اوصي باحد الشريكين ببيت معين من دار مشتركة **فله**
فانقسم ووقع في حظه للموصي فهو للموصي والانيق في حظه فلا
مثل ذرعه صرح محمد بالشرعية وغيره بوجوب القسمة فلو قال
قسم فان وقع الي اخره لكان اولى **والاقرار ببيت معين من**
دار مشتركة مثلهما اي مثل الوصية في الحكم المذكور وبالف عين اي
معين بان كانت ود يعة عند الموصي من مال اخر فاجاز رب المال
الوصية بعد موت الموصي له **ودفعه اليه صرح** ولم المنع بعد الاجازة
لان اجازة تبرع فله ان يمتنع من التسليم واما بعد الدفع فلا رجوع
له شريح بكلمة بخلاف ما اذا اوصي بالزيادة علي الثلث **اولقاتله**
او لو ارثه فاجازتها الورثة حتي لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل
يجزوا علي التسليم لما تقررات المجاز له ان يملكه من قبل الموصي عند
وعند الشافعي من قبل المميز **ولو اقر احد الابنين بعد القسمة**
بوصية ابيه بالثلث صرح اقتراره في ثلث نصيبه لا ينقض استحسانا
لانه اقر له بثلث شايع في كل التركة وهي معها فيكون مقرا ما مصر وثلث
مايع اخبر بخلاف ما لو اقر احد هاهنا بيت علي ايها حيث يلزمه كل
لتقدم الدين علي الميراث **وبما تقولدت بعد موت الموصي ولما**
وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له والا يخرجان اخذ
الثلث منها **ثم منه** لاث التبع لا يترجم التبع وتالا يؤخذ منها علي
السوا هذا اذا اولدت قبل القسمة وقبول الموصي له فلو بعد هاهنا
فهو للموصي له لانه مما ملكه وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة علي
ما ذكره القدوري ولو قبل موت الموصي فلو ورثة الكسب كالولد
فيما ذكر انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **باب سبب العتق**

في المرض يعتبر حال العقد في تصرف منجز هو الذي وجب
حكمه في الحال فان كانت في الصحة فبطل كل ماله والا فبطل ثلثه
والمراد بالتصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان
الاقتدار بالدين في المرض ينفذ من كل ماله والتكليف ينفذ بقدر
مهر الثلث من كل المال **والمضاف الي موته** وهو ما اوجب حكمه بعد
موته كانت حر بعد موته او هذا الذي يد بعد موته **من الثلث**
وان كانت في الصحة ومرض صحيح منه كالصحة والمفقد والمفلوج
والمسلول اذا تناول ولم يقعه في الفراش كالصحيح مجتبي ثم
رمز حد تناول سنة وفي المرض المعتبر المبيع لصلاة فاعدا اعتاقه
ومحايته وهبته وقدره **وهما** كل ذلك حكم حكم وصيته فيعتبر
من الثلث قد مناه في الوقفات وقف المريض المديون بحيط
باطل فليحفظ ولجرح **وبنجاح اصحاب الوصايا في الضرب ولم**
يسع العبدان **احيز** عتقت لاث المنع لحقهم فيسقط بالاجازة **فانما**
وجرح وضاق الثلث عنها **فهو** ان المحايبة **احق** **وبعكس** بات
حرره فحايه **استويا** وقال اعتقهما اولى منهما **وصيته** بات يفتق
عند هذه **المائة** **عبد** **لا ينفذ** الوصية **بما بقي** ان **هلك** درهم لاث
القربة تتفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف الج وقالها سوا **وتبطل**
الوصية **يعتق** **عبد** بات اوصي بات يفتق الورثة عبده بعد موته
ان جني بعد موته **قد فع** بالجناية كالويلع بعد موته **وان قد**
الورثة العبد لا تبطل وكان الفدا في اموالهم بالتزامهم **ولو اوصي بثلث**
اي ثلث ماله **ليكر** **وتترك** **عبد** فاقتر كل من الورثة وبكرات المييت
اعتق هذا العبد **فادعي بكر** **عتقه** في **الصحة** لينفذ من كل المال **و**
ادعي الوارث **عتقه** في **المرض** لينفذ من الثلث ويقدم علي بكر
فالقول للوارث مع المييت لانه ينكر استحقاق بكر **والاشي** **لزيد**
كذا في نسخ الميت والشرح **قلت** صوابه ليكر لانه المذكور
اولا غاية الامرات القوم مثلوا لزيد فقير المصنف اولاً ونسبه ثانياً
والدرا علم **اللاث** **يفضل** من **ثلثة** شئ من قيمة العبد او تقوم **جحد**
علي دعواه **ولو ادعي رجل** دينا على الميت **وادعي العبد** عتقاني
في الصحة **ولامال** له **عتق** قصد **فها** **الوارث** **سعي** في قيمته **ويذفع**
الي الضرب وقال يعتق ولا يسعي في شئ وعلى هذا الخلاف لو ترك

ترك ابنا والفلان رهم فادعاهما جعل دينا واخر ودية وصدها
الابن فالالف بينهما نصفان عنده وقال المود يعتق **قلت**
وعكس في اهداية فقال عنده المود يعتق اقوي وعندهما سوا والا
صح ما ذكرنا كما في الكافي وتامد في الشر بنلالة فليحفظ والله اعلم
باب الوصية للاقارب وغيرهم جاره من لصف
بر وقال الميت يسكن في محلة ويحضرهم مسجد المحلة وهو استخسانا
وقال الشافعي رضي الله عنه الجار الي اربعين دارا من كل جانب
وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه كبايها واعمالها واخوانها
واخوانها وغيرهم **بشرط** **كونه** **وهي** **منكوحة** **او معتدة** **من**
رحم فلو من بايت لا يستحقها وان ورثت منه قال الحلواني
هذا في عرفهم اما في عرفنا فيختص بابو بها عنانية وغيرها واقره
القهستان **قلت** **جزم** في البرحات وغيره بالاول واقره
في الشر بنلالة ثم قل عين العيني ان قول الهداية وغيرها
انه صلي الله عليه وسلم لما تزوج صفية بنت الحارث **قلت**
فليحفظ هذه الفائدة **وختمه** **زوج** **كل ذي** كذا **النسخ** **قلت**
الموافق لعامة الكتب رات **رحم محرم منه** **كان** **زوج** **بناته** **ومها**
وكذا كل ذي رحم من ازواجهت قيل هذا في عرفهم اما في
عرفنا الصهر ابو المرأة وامها والختن زوج المحرم فقط
زليجي وغيره زاد القهستان **قلت** **جزم** في البرحات
وغيره في الاول واقره في الشر بنلالة ثم قل عين العيني ان
قول الهداية وغيرها انه صلي الله عليه وسلم لما تزوج
صفية بنت الحارث وبنفي في ديارنا ان يختص الصهر بابي
الزوجة والختن بزواج البنت لانه المشهور **واهل** **وزوجة**
وقال الكل في عياله وقولها استخسانا شرح تكملة قال بن الها وهو
مؤيد بالنص قال تعالى فنجيناها واهله الامرات كانت من
الغابرين انتهي **قلت** **وجوابه** في المطولات **واله اهل**
بيته وقيل لته التي ينسب اليها وحينئذ **يدخل** **في** **كل** **من** **ينسب**
اليه **من** **قبلا** **باب** **الي** **اقضي** **اب** له في الاسلام سوي الاب
الاقضي لانه مضاف اليه قهستان عن الكرماني الاقرب والاء بعد

والذكر والأنثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء ويدخل
فيها الفتي والفقير ان كانوا لا يحصون كما في الاختيار ويدخل فيه بوه
وجده وابنه وزوجته كما في شرح التكملة يعني اذا كانوا لا يرثون **ولا**
تدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة
امه لان الولد انما ينسب اليه لا لامه **وجنسهم اهل بيته** لان
الانثى تنسب بابيها لا بامه **وكذا اهل بيته واهل نسبه**
وجنسهم حكمهم ولو وصت المرأة لجنسها او لاهل
بيتها لا يدخل فيها اي ولد المرأة لانه ينسب اليه لا اليها
الا ان يكون ابوه اي الولد من قوم ابيه فحينئذ يدخل
لان من جنسها رر وكافي وغيرهما **قلت** ومفاده ان
الشرف من الام فقط غير معتبر كما في اخر فتاوي بن نجيم
وبدأتي شيخنا الرملي نعم لم يرد في الجملة **وان اوصي لانا**
رب اولدي قرابة كذا النسخ **قلت** صواب الذي او
لارحامه او لانسائه فهي **لا اقرب فالاقرب من كل ذي رحم**
محرم منه ولا يدخل الوالدات قيل من قال للوالد قريب
فهو عاق **والولد** ولو منوعين بكفر او رق كما يفيد عموم قوله **والوارث**
واما الجد وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار
ويكون للاثنتين فصاعدا يعني اقل الجمع في الوصية اثنتان كما في الميراث
فان كانت له اي للموصي عات وخالات فهي **لعمير** كالارث وقالوا اربعها
ولوعم وخالات كانت له النصف وطها النصف وقالوا اثلاثا ولوعم واحد لاغير
فله نصفها ويرد النصف الاخر الى الورثة لعدم من يستحقه ولوعم
وغيره استويا لاستواء قرابتها ولوعم **المحرم بطلت** خلافا لها
ولو ولد فلان فهي **للمذكر والأنثى سواء** لان اسم الولد يعم الكل حتي
الجد ولا يدخل ولد ابنت مع ولد صلب فهو بنت لصلب وبنا بنت فهو
للبنات عملا بالحقيقة ولو تغذرت صرف للجان تغذرت بالتفصيل ولا
يدخل اولاد البنات وعن محمد رحمه الله يدخلون اختيار **ولو ورثة فلان**
للمذكر مثل حظ الانثيين لان اعتبار الورثة بشرط صحتها اي الوصية
هنا اي في الوصية لو ورثة لفلان وما في معناها كعقب فلان **موت**
الموصي لو ورثة او لعقبه فلو مات الموصي قبل موته بطلت لان الورثة

الورثة والعقب انما يكون بعد الموت ثم ان كانت معهم موصي
لهم اخر لقوله اوصيت لفلان ولو ورثة او لعقبه كانت الوصية
كلها لفلان الموصي له دون ورثته وعقبه لان الاسم لا يتناولهم
الا بعد الموت وتامة في السراج وفيه عقبة ولده من الذكور والاناث
فان ماتوا مولود ولده كذلك ولا يدخل ولد الانثى لانهم عقب ابايهم
لاله وفي ايتام بيتهم اي بني فلان واليتيم اسم لمن مات ابوه قبل الحكم
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد البلوغ **وعيا نهم**
وزميا نهم وارا ملهم الارمل الذي لا يقدر علي شئ رجلا كان
او امرأة ويؤيده قوله **وخل في الوصية فقيرهم وغنيهم وز**
كرهم واغناهم وتسم سوية **ان احصوا** بغير كتاب وحساب
فانه حينئذ يكون تملكا لهم والا فقيرهم ايهم يعطي الوصي من
شأنهم شرح التكملة لتقدير التملك فيراد به القرابة **وفي بني فلان**
يختص بذكورهم ولو لسا **الا اذا كانت** فلان عبارة عن اسم قبيلة
او اسم فخذ **يتناول الاناث** لان المراجع مجرد الاستتباب كما
في بني ادم ولهذا يدخل فيه ايها **مولي العتاة** مولي الموالاة **وخلفا**
يعني وهم يحصون والا فالوصية باطللة والاصل ان الوصية متى
وقعت باسم بني عن الحاجة كايتم بني فلان وان لم يحصوا
علي ما روي قوعها لله تعالى وهو معلوم وان كان لا ينبغي عن الحاجة
فان احصوا صحته **ويجعل تملكيا** والابطال وتامة في الاختيار
اوصي من له معتق ومعتقون لمواليه بطلت لان اللفظ مشترك
ولاعوم له عندنا ولا قرينة تدل علي احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة
اصحابنا بين النفي حتي النفي وجنينه فقولهم لو خلف لا يكمل لغير مولي
فلان يعم الاعالي والاسفل لا لوقوعه في النفي بل لان الحامل لا يبين بعضه
وهو غير مختلف عناية وقره المص **الا اذا عينه** اي الاعالي والاسفل
قبل موته حينئذ يصح لروال المانع **ويدخل فيه** اي في الموالي **من**
اعتقه في صحته ومنه لا يدخل فيه مدبره وامهات اولاده و
عند ابي يوسف يدخلون اوصي ثلث ماله للمفقها دخل فيه **من**
يدقق النظر في المسائل المستعينة لان علم ثلاث مسائل مع ادلتها
كذا في القينة حتي قال من حفظ الوفاة المسائل لم يدخل تحت الوصية

اوصي بان يبطلت قبره او يضرب عليه نية فهي باطله كما في الحائنة
وغيرها وقد مناه عن السراجية وغيرها كالت قد مناه في الكراهية
انه لا يكره تظليل القبور في المختار فينبغي ان يكون القول ببطلات
الوصية بالقبيل مبنى على القول بالكراهية لانها حينئذ وصية بالكره
قال المصنف **قلت** وكذا ينبغي ان يكون القول ببطلات
الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهية القراءة على
القبور اذ بعد جواز الاجارة على الطاعة اذ المقتضى به من جواز
ها فينبغي جوازها مطلقا وقام في حواشي الاشياء من الوقف
وحرري تنوير البصائر انه يتعين المكات الذي عينه الواقف لقراءة
القران او للتدريس فلو لم يباشرفه لا يستحق الشرط والركابي
شرح المنطوق من يجب اتباع شرط الواقف وبالمباشرة في غير المكات
الذي عينه الواقف يفوت غرضه من احيا تلك البقعة قال وتحقيقه
في الدرر السنية في مسئلة استحقاق الجاهلية انتهى والله اعلم
باب الوصية بالخدمة من السكنى والثرية وصية
الوصية بخدمة من عبده وسكنى داره مدة معلومة وابدأ ويكون محبوسا
على ملك الميت في حق المنفعة كما في الوقف كما بسطر في الدرر **وبطلتها**
فان خرجت الرقبة من الثلث بطلت اليه اي الموصي له **اي**
لاجل الوصية **والا يخرج له من الثلث تقسم الدار اثلاثا** اي في مسئلة
السكنى اى الوصية بالقلعة فلا تقسم الا على الظاهر كما في محققهم
وتحاي العبد فخدمهم اثلاثا هذا ان لم يكن مالا غير العبد والدار والا
فخدمته العبد وقسمته الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة
وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها على الظاهر لثبوت حقه
في سكنى كلها بظهور مال اخر او بخلاف ما في يده فحينئذ ينزاحهم
في باقيةها والبيع ينافيه فنعوانته وعن ابي يوسف رضي الله عنه
هم ذلك **وليس للموصي لهم بالخدمة او السكنى ان يواجر العبد**
او الدار لان المنفعة ليست بالعلي صلنا فاذا ملكها بعوض كانت
مملوكة اكثر مما ملكه يعني وهو لا يجوز **ولا للموصي له بالقلعة استئجارا**
اي العبد او سكناه اي الدار **في الاصح** ومثله الدار الموقوفة عليه
وعلى الفتوى شرح الوهبانية لان حقهم في المنفعة لا العين وقد

وقد علمت الفرق بينهما **ولا يخرج الموصي له العبد الموصي بخدمته**
من الكوفة مثلا **الا اذا كانت ذلك مكانا واهله في موضع اخر ان خرج**
من الثلث والا فلا يخرج الا باذن الورثة لبقا حقهم فيه **وبوت** اي
الموصي له **في حياة الموصي بطلت الوصية وبعد موته يعود**
العبد والدار **الي الورثة** اي ورثة الموصي بحكم الملك ولو اتلف
الورثة ضمنوا قيمته لينشترى بها يقوم مقام الاول وبهذا يمنع
المريض من التبرع بالكثر من الثلث كذا ذكره المصنف رحمه الله
تعالى في الرهت ولو اوصي بهذا العبد لفلان وبخدمته لآخر
وهو يخرج من الثلث صحيح وقام في الدرر وفي الشريعة لا يثبت
ونفقته اذا لم يطبق الخدم من ابي الاتفاق عليه رده الي من
له كالمستعير مع المعير فان جني فالغدا على من له الخدم ولو
ما فداه صاحب الرقبة او يدافعه وبطلت الوصية **وبشرقا**
يستأنه فوات والحال ان فيه ثمة له هذه الثمة فقط وان زاد
ابدأ له هذه الثمة وما يستقبل كما في الوصية بغلة يستأنه فان
له هذه وما يحدث ضم ابدأ او لا وان لم يكن فيه اي البستان و
المسئلة بحالها **ثمة** حين الوصية **فهى** كالوصية **وكالغلة** في تناولها الثمة
المعد ومزما عاش الموصي له **زكيا** وفي العناية السقي والخراج وما
فيه اصلاح البستان على صاحب الغلة لانه هو المتفع فيه فصار
كالنفقة في فصل الخدمة **تنبيه** الغلة كل ما يحصل من ريع الارض
وكرايتها واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة **قلت**
وظاهره دخول ثمن الحور ونحوه في الغلة فيجوز **وبصوق عنده**
ولدها ولبنها له ما بقي في وقت موته سوا قال ابدأ او لا لان
المعدوم منها لا يستحق بشيء من العقود فكذا الوصية وعندها
بالوصية بخلاف الثمة بدليل صحة المساقات انتهى والله اعلم
او من يجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا
يجعل مسجدا وان لم يجهز ويكمل ثلثها مسجدا رعاية لجانب
الوارث والوصية **ويظهر مركبه في سبيل الله بطلت** لان وقف
المنقول باطل عنده فكذا الوصية وعندها يجوز ان يورث وقال
المصنف رحمه الله تعالى وفيه نظرات الوصية نصح حيث لا يصح الوقف

في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما مر **او وصي**
بشيء للمسجد لم يجز الوصية لانه لا يملك وجورها محمد بن
الله تعالى قال المص وبقول محمد اتي صاحب البحر **الا ان**
يقول الموصي يوقف عليه فيجوز اتفاقا قال وصي بثلثي
لغلا او ثلثا بثلث عند ابي حنيفة لجها لزم الوصي له وعند ابي يوسف
لها ان يصطلح ابي اخذ الثلث وعند محمد بن حنبل الورثة فابها شأوا
اعطوا والله اعلم **فصل في وصايا الذمي وغيره ذي**
جعل داره بيعة او كنيسة او بيت تار في مصلته فاثم في
ميراث لانه كوقف لم يسجل واما عندهما فانه معصية وليس هو
كالمسجد لانهم يسكنون ويدفنون موتاهم حتى لو كان المسجد
كذلك يورث قطعا قاله المصنف وغيره لانه حينئذ لم يصير محرزا
خالصا لله تعالى **ولو اوصى الذمي ان يبيد داره بيعة او كنيسة**
طعنين فهو جائز من الثلث وتعمل تملك اوان اوصى **بداره ان**
تبي كنيسة او بيعة في المقري فلو في المص لم يجز اتفاقا **لقوم غير**
مسكين **مصدق** عنده لا عندهما لما مر انه معصية ولم انهم يتركون وما
يدفنون فتصح **كوصية حر في مستامن** لا وارث له عندهما هنا
كل ما لم يمسلم او ذمي كذا في الوفايت ولا عبرة بالامته لانهم اموات
في حقنا ولو اوصى بنصفه مثلا نفذ ورد باقية لورثته لا اراثا لانه
مستحق له في دارنا وكذا لو اوصى لمستامن مثله ولو اعتق عبده
عند الموت او دبره نفذ من الكل لما قلنا ولو اوصى له مسلم او ذمي
جاز على الاظهر **زيكبي وصاحب الهوي ان اكل لا يكفر**
فهو بمنزلة المسلم في الوصية لانا امرنا بينا الاحكام على ظاهر الاسلام
وان يكفر فهو بمنزلة المرتد تكون موقوفه عنده نافذة عندها
شرح الجمع **والمرتدة في الوصية كذمية** في الاصح لانها لا تقبل
الوصية المطلقة كقوله هذا القدر من مالي او ثلث مالي
وصية لا تحل للغير لانها صدفته وهي على الغني حرام **وان**
عنت كقوله ياكل منها الغني والفقير لانه اكل الغني منها اثمنا
يصح بطريق التملك والتملك انما يصح لمعين والغني لا معين ولا
ولا يحصي **ولو خصيت الوصية به** اي بالغني كقوله هذا القدر من

من مالي وصية لزيد وهو غني او بقوم اغنيا **محصورين حلت لهم**
لصحة تملكهم وكذا الحكم في الوقف كما حذر من لا خسر وفي جمع الفصو
لين المتولي على الوقف كالوصي **فروع** اوصي بثلث
ماله للصلوات جاز صرفة للورثة ولو محتاجين يعني لعين قربة
الولادة مهمت يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمسا
كين فانها تجوز للكل ورثته ولا احد هم يعني لو محتاجين حاضرين بالعين
راضين فلو منهم صغيرا وغايب او حاضرا غير راض لم يجز اوصي
بكفارة صلاته لرجل معين لم تجز لغيره به بقي لفساد الزمان اوصي
لصلاته وثلث ما له ديون على المعسرين فتركها الوصي لهم من القنية
لم يجز ولا بد من القبض ثما التقصير عليهم ولو امر ان يتصدق منه
بالثلث فاثم فغصب غاصب ثلثها مثلا فاستهلكه فتركه صدقة عليه
وهو معسر يجزيه لخصول قبضه بعد المدة بخلاف الدين الكل من
القنية وفي الجواهر اوصي لرجل بعقار ومات فقسمت الزكاة والمز
له في البلد وقد علمها لقسمة ولم يطلب ثم بعد سنين ان يي تشيع
ولا يبطل بالتأخير ان لم يكت رد الوصية او اوصي له بدار فباعها
بعد موته قبل القبض لجواز التصرف في الوصي به قبل القبض قبضه
وقفت ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد متوليا وللولد اب
فالمتولي اولى من الاب شريفا وارا اوصي بها لرجل فاعطى
الشفيع من يد الوصي لم يؤخذ بالثب ولو استحق الدار لا يرجع
للموصي له على الورثة بشيء لانه ظهر انه اوصى بالغير والله اعلم
باب الوصي وهو الوصي اليه **وصي الي زيدا** اي
جعل وصيا وقيل عنده **صح فان رد عنده** اي بعلمه **يرتد والا لا**
يصح الرد بغيره لئلا يصير مفروا من جهة ويصح اخراجه
عنها ولو في غيبته عند الامام خلافا للثاني بزازية **فان سكنت الوصي**
اليه فان وصيه فله الرد والقبول ولزم عقد الوصية **ببيع**
شيء من الزكاة وان جهل به اي يكون وصيا فان علم الوصي بالو
صية ليس بشرط في صحة تصرفه **بخلاف الوكيل** فان علمه بالوكالة
شروط **فان سكنت ثم رد بعد موته ثم قبل صح** الا اذا نفذ قاض
رده فلا يصح قبوله بعد ذلك **ولو اوصى الي نفسي وعيني غيره**

وكافرونا سق بدل اي بد لهم القاضي **بغيرهم** اقاموا للنظر ولعظ
بدل بغير صحة الوصية فلم يصروا قبل الاخراج جاز سراجة **فلو**
بلغ الصبي وعقب العبد واسلم الكافر والمرد وتاب الفاسق
مجنبي وفيه فرض ولاية الوقف لصبي استحسن ان لم يخرجهم
القاضي عنها اي عن الوصايا الزوال الموجب للعزل الا ان
يكون غير امين اختيار **والعبد والحال ان ورثة صغار مع**
كايضا يه الى مكاتبه او مكاتب غيره ثم ان رد في الرق فكالعبد **والا**
لا وقال ايضه مطلقا **ور** **ومن عجز عن القيام بها** حقيقة لا بجره
اخباره **ضم القاضي اليه غيره** رعاية لحق الموصي والورثة **ولو ظهر**
للقاضي عجزه اصلا استبدل غيره **ولو عزل** اي الوصي المختار **القاضي**
في مع اهليته طاهرا **نصفه** **وأن جاز القاضي** **واشم في الاشياء**
اختلفوا في صحة عزله والاكثر على الصحة كما في شرح الوهبانية لكن
يجب الاتفاق بعدم الصحة كما في الفصولين من الفصل السابع والعشر
الوصي من الميت لو عدل لا ينبغي للقاضي عزله **فلو عزل** قيل ينزل
اقول الصحيح عندي انه لا ينزل لان الموصي اشفق بنفسه من القا
فكيف يعزله وينبغي ان يفتي به لفساد الزمان انتهى قال المص قال شيخنا
فقد ترجح عدم صحة العزل للوصي فكيف بالوظائف في الاوقات وبطل
مطل احد الوصيين كالتولين فانها في الحكم تنهوا كالوصيين اشياء وقد
القيمة ومفاده انه لو اوجد احدهما ارض الوقف لم يجز بلاري الاخر وقد
صارت واقعة الفتوى **ولو وصليه كان ايضاه لكل منها علي الافراد**
وقيل ينفرد وقال ابو الليث وهو الاصح وبه نأخذ لكن الاول صحيح
في المبسوط وجزم به في الدرر وفي القهستان ان الاخرى للصواب
للميت وهذا اذا كانا وصيين او متولين من جهة الميت او الوفا
او قاض واحد اما لو كانا من جهة قاضيين من بلدتين فينفرد احدهما
بالتصرف لان كلامت القاضيين لو تصرف فكذا انابيه ولو اراد كل من
القاضيين عزل منصوب القاضي الاخر جاز ان راي فيه المصلحة والا
لاقامته في وكالة تنوير البصائر معزيا للقطان وغيره فليحفظ وفي وصايا
السراج لو لم يعلم القاضي ان للميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر
الوصي فاراد الدخول في الوصية فله ذلك وينصب القاضي الاخر

الاخر لا يخرج الاول الا بشر اكفنه وتجهيزه والخصومة في حقوقه
وبشر احاجته الطفل والاثاب له واعتاق عبده ورد وديته
وتفقيه وصية معينتين زاد في شرح الوهبانية عشرة اخري
منها رد المصوب ومشقرا شرافا سد وقسمه كيل او وزني او
طلب دين وقضاييت يحنس حقه **وبيع ما يخاف تلفه وجمع**
اوال ضايعه وقال ابو يوسف ينفرد كل بالتصرف في جميع الامور
ولو نفد على الافراد والاجتماع اتبع اتفاقا مشرح وهبانية **وان مات**
احدها فان اوصى اليه الحي او الي اخر فله التصرف في التركة
وحده ولا يحتاج الي نصب القاضي وصيا **والا يوصي** **ضم القاضي اليه**
غيره **درروني** الاشياء مات احدها اقام القاضي لها ان يتصدق
بثلث حيث شانه وقامه في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف
ابو يوسف قولان وعندنا ان المصدق ينفرد دون الوصي كما
حررت فيما علقته علي المتنقي ويلتقي **وياتي ووصي الوصي** سواء وصي
اليه في ماله او في مال موصيه وقاية **وصي في الترتين** خلافا للشافعي
وتصح قسمته اي الوصي حال كونه **نايبا عن ورثة كبار غيب او**
صغار مع الموصي له بالثلث **والاجوع** للورثة **عليه** اي الموصي له ان ضاع
فستطهم منه اي الوصي لصحة قسمته حينئذ **واما قسمته عن**
الموصي له الغايب او الخائسر بلا ان **معهم** اي الورثة ولو صفارا
زيك **فلا تقبض** **وحينئذ فيرجع** الموصي له **بثلث ما بقي** من المال ان ضاع
فستطه لانه كالشريك معه اي مع الموصي ولا يضمن الوصي لانه
امين **ومع قسمته القاضي واخذه** **فستطه** الموصي له ان غاب الموصي
له فلا شيء له ان هلك في يد القاضي او امينه وهذا في المكيل والموزن
لان افتقار **وفي غيرهما لا يجوز** لانه مبادلة كالبيع وبيع مال الغير
لا يجوز فكذا المقسمة **وان قاسمهم الوصي في الوصية** **فصح** **عنه**
الميت **بثلث ما بقي** ان هلك المال في يده **اي في يده** من دفع اليه
ليج خلافا لها وقد تقرر في المناسك ولو اقر بالميت شيئا من ماله
لايج فضاء بعد موته **لايج** عنه بثلث باق لانه عينه فان هلك بطلت
وصي بيع عبلا من التركة **بغية** الغرما **لغيره** **التعلق** حقهم بالمالية
وضمت وصي باع ما اوصى ببيعه **وتصدق بمنه** واستحق العبد بعد

هلاك ثمنه اي ضاع عنده لاث العاقد العهد عليه **ورجع الوصي**
في التركة كلها وقال محمد في الثلث قلنا انه مفرور فكات ديناري
لوهلك التركة او لم تف فلا رجوع وفي الملتقي انه يرجع علي من
تصدق عليهم لاث عنده لهم فصرم عليهم **كما يرجع في مال الطفل**
وصي باع ما اصابه اي الطفل من التركة **وهلك ثمنه** فاستحق
المال المبيع **والطفل يرجع علي الورثة بحصته** لانتقاض القسمة با
ستحقاق ما اصابه **وصح احتياله بمال اليتيم لو خيرا** بان يكون
الثاني اصليا ولو مثله لم يحزمينة **وصح بيعه وشراؤه من اجني**
فما يتقارب الناس لا بما لا يتقارب وهو الفاحش لاث ولايته نظرية
فلو باع بركات فاسد احتي يملكه المشتري بالقبض فحسبنا في وهذا
اذ اتباع الوصي الصغير مع الاجني **وان باع الوصي واشترى**
مال اليتيم من نفسه فان كان وصي القاضي لا يجوز ذلك مطلقا
لان وكيله **وان كان وصي الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير**
وهي قد رال نصف زيادة ونقصا وقال لا يجوز مطلقا **وبيع الاب مال**
صغير من نفسه جازت بمثل القيمة وما يتقارب فيه وهو اليسير
والالا وهذا كله في المنقول اما العقار فسيجي ولو زاد الوصي علي
كفت مثله في العدد ضمت الزيادة **وفي القيمة وقع الشراء لو حيزت**
ضمت ماد فقدمت مال الميث ولو ايجيت ونيها لود فع المال الي
اليتيم قبل ظهور رثته **بعد الادراك فضاع ضمت** لان زعفر الي
ماليس لاث يد فع اليه **وجاز بيعه** اي الوصي علي الكبير الغايب في غير
العقار **الا لديث** او خوف هلاك ذكره عزمي فزاده معزيا لثانية
قلت عزمي الزيلي والقسما في الاصح لان ناد روجاز بيعه
عقار صغير من اجني لاث من نفسه بضعف قيمته او لنفقت الصغير
او ديت الميث او وصية مرسله لا يقد لها الامن او لكون غلات
لا تزد علي موثدا وخرايد او نقصان او كون في يد متقلب **در**
واشبهه مخصصا **قلت** وهذا هو الباع وصيا لاث قبل ام واخ
فانها لا يملك ان بيع العقار مطلقا ولا شرا غير طعام وكسوة ولو الباع ابانان
موجود عند الناس او مستورا لالحال يجوز بئ كمال **ولا ينجح الوصي في**
ماله اي اليتيم **نفسه** فان فعل تصدق بالربح وجاز لو اجر من مال اليتيم

اليتيم لليتيم وقامه في الدرر **قلت** وفي الاشباه لا يملك الوصي
بيع شيء باقل من ثمن المثل لاني مسيلة الوصية ببيع شيء باقل من ثمنه
وعنده من غلات في الكل احلا مثل المتولي اجر المثل عمله ولو جهل لا اجر
له واما وصي الميث لا اجر له علي الصحيح وهذا ان اعين القاضي
اجر المتولي وان لم يعين وسعي فيه سنة فلا شيء له وعزاه للقنية
ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقد مر في الوقف واما وصي القاضي فان
نصبه باجر مثله جاز اتقي وفي القسما في معزيا لثانية ولو كانا
صغارا وكبارا باع حصنة الصغار كما مر وكذا الكبار علي ما مر من
تقصيل ونقل عن العاديات ان في بيع العقار وقا الاختلاف
اختلاف المشايخ وجوزه صاحب الهداية لان فيه استيفا ملكه
ملكه مع دفع الحاجة وان لعبر الوصي التصرف في اخون متقلب
وعليه الفتوي **وتماه** فيها علقته علي الملتقي ولا يجوز اقتداره بديت
علي الميث ولا بشيء من تركته **انه لغلات الا ان يكون المقررات**
فيصح في حصته ولو اقر الوصي بعين لآخر ثم ادعي انه للصغير
لا تشع **ووصي اب الطفل احق بثلث حده وان لم يكن وصيه**
فالجد كما نقرر في الجرو في المسئلة للمجد بيع العقار والعرف
لقضا الديت وتقييد الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك
باب في شهادة الارصا وبطلت شهادة الو
ضمين لو اريت غير صغير بال مطلقا او كبير مال الميث وصحت
شهادتهما **بغيره** اي بغير مال الميث لانتقطاع ولايتهما عنه
فلا تهمه حينئذ **كشهادتهما مع رجلين** لا خريبت بديت الف
علي ميث وشهادت الا خريبت **للا وليت** بمثل بخلاف شهادة
كل فريق برصية بالف وقال ابو يوسف لا تقبل في الديت ايضا
وقد تقدم في الشهادة **او شهادة الاولين بعد والا خريبت**
بثلث ماله اي الدرهم المرسله لاثانها المشركة فتبطل **وتصح**
لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين اخر لان لا شركة
فلا تهمه زيلي **وشهد الشهود** لها الشاهد ديت بالوصية بعين
اخرى **شهد الوصيان** ان الميث اوصي الي زيد معها الفت
لا ثباتها لانفسهما مينا وحينئذ يضم القاضي لها ثالث وجوبا

لاقرارها باخر فيمتنع تصرفها به ونزكا تقرر **الات يدعي**
زيد ذلك اي يدعي انه وصي معها فحينئذ تقبل شهادتها استقنا
لانهما اسقطا مونة التجهيز عند **وكذا ابنا الميت اذا شهدا**
ان اباهما وصي الي رجل اجرهما نفعا لنصب حافظ للتركة
وهذا الو **هو منكر** ولو يدعي تقبل استقنا **بجلاف شهادتها**
ان اباها وكل زيد بقصد ديون بالكونه حيث لا تقبل
مطلقا ان يدعي الو كالتزام للات القاضي لا يملك نصب
الوكيل عن الحي بطلبهما ذلك بخلاف الوصية وشهادة الوصي
تصح على الميت لانه ولو بعد العزل وان لم يخاصم ملتقى
وصي انفذ الوصية من مال نفسه رجوع مطلقا وعليه
الفتوي **درر كوكيل ادبي التمس من ماله** فان لم يرجع **وكذا**
الوصي ان اشترى ما ينفق عليه من مال نفسه فان لم
يرجع ان اشهد على ذلك وفي البرازية وانما مشرط الاشهاد
لان قول الوصي في الاتفاق يقبل لافي حق الرجوع بلا اشهاد انتهى
فليحفظ **قلت** كنت في القينة والخلاصة والخائنة لان
يرجع بالتمس وان لم يشهد بخلاف الابوين وسبي ما يفيد قينة
او قضى دين الميت الثابت شرعا **او كفنت** او ادعي ادعي
خراج اليتيم او عشره **من مال نفسه واشترى الوارث**
الميت او قضى دينه من مال نفسه الكبير مطلقا وكسوة للصغير
او كفنت الوارث الميت او قضى دينه من مال نفسه فان
يرجع ولا يكون متطوعا **ولو كفنت الوصي الميت من مال**
نفسه قبل قوله فيه قيل هو مستدرك او كفنت ولو باع الوصي
شيا من مال اليتيم ثم طلب منه بالقر ما باعه رجوع القنا
صبي فيما الي اهل البصرة والامانة ان اخبره الثاني منهم انه
باع بقمته وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضي اليه من يزيدي وان
كان في الملايدة يشترى بالثرو في السوق باقل لا ينقص
بيع الوصي لذلك اي لتلك الزيادة بل يرجع الي اهل البصرة فان
اجتمع رجلا منهم على شئ يوجب بقولها عند محمد رضي
الله عنه وكفي قول واحد في ذلك عندهما كما في الدرر وعليه

كسوة الصغير
او اشترى يبيع

وعلي هذا قيم الوقف اذا اجر مستقل الوقف ثم جا اخر يزيدي في الاجر
الكل من الدرر معزيا للخائنة انتهى **فروغ** يقبل قول
الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثلث عشر مسئلة
علي ما في الاشباه ادعي قضاد بين الميت او ادعي قضاه من ماله
بعد بيع التركة قبل قبضتها وان اليتيم استهلك مالا اخر فرفع
ضمانه او اذن له بتجارة فركب ديون فقضاه عند او ادعي خراج ارضه
في وقت لا يباح للزراعة او جعل عبدا او جعل عبدا الا بقا او فداه عبده
الجاني او للاتفاق على محرمة او علي رقيقة الزيت ماتوا والاتفاق
عليه مما في زمنه وكذا من مال نفسه حال غيبة ماله واراد الرجوع او انه
زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الثانية عشر ان
ورج ثم ادعي ان كان مضاربا والاصل ان كل شئ كان مسلطا عليه
فان يهدق فيه وما لا فلا ينصب القاضي وصيا في سبعة مسبوطة
في الاشباه منها اذا كان له دين او عليه او لتقيد وصية وراد في
الدواهر موضعين اخرين شري الاب من طرفة شيا فوجده
معيا ينصب القاضي وصيا ليرده عليه وان احتج لاثبات حق
ابوه غايب غيبة منقطعة ينصب والا فلا وعزاهم لجمع الفتاوي
وصي القاضي كوصي الميت الا في ثمانية ليس لوصي القاضي الشرا
لنفسه ولا ان يبيع من لا تقبل شهادته ولا ان يقبض الابان
الابان من متلا من القاضي ولا ان يوجد الصغير يعمل ولا ان يجعل
وصيا عند عدمه ولو خصصه القاضي تخصص ونهاه عن
بعض التصرفات صح نهيه ولعزله ولو عدل بخلاف وصي
الميت في ذلك كله وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه
لو الوصية عامة انتهى ويجعل التوفيق وفي الفتاوي الصغير
تبرعه في مرضه انما ينفق من الثلث عند عدم الاجازة الا في
تبرعه في المنافع فينفق من الكل بان اجر باقل من اجر مثل لانها
تتطلب بموت نللا اضرا على الورثة وفي حياته لا ملك لهم كمت في
المهادية انها من الثلث وللعذر وايتان باع مال اليتيم او ضيعته
والمشترى مفلس يوجب ثلاث ايام فان نفق والافسخ فان
انكر الشرا وقد قبض يرفع الوصي الامر للحاكم فيقول ان

كان بينكما بيع فقد فسخت قبل الوصلية **ثم** اراد عزل
نفسه لم يجز الا عند الحاكم دفع مال اليتيم بعد بلوغه واشهد
اليتيم علي نفسه ان لم يبيع له من تركته والده لا قليل ولا كثير
ثم ادعي شيا في يد الوصي انه من تركته ابي وبرهت لتسبح
للوحي الاكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيرا
غليا كل بالمعروف وله ان ينفق في تعليم القران الواجبة في
الصلاة المجتبي وفي جعل الوصي مفسر خاله يتصرف به ونزول
المسرف ان يتصرف وفيه الاب اعارة طفله انفاقا لا مال علي
الاكثر وفيه يملك الاب فسمه مال مشترك بينه وبين الصغير
بخلاف الوصي يملك الاب واجد بيع مال احد طفليه للآخر بخلاف
الوصي ولو باع الاب واجد مال الصغير من الاجنبي بمثل القيمة
جاز ان لم يملك فاسد الرأي ولو فاسدة فان باع عقاره لم يجز
وفي المنقول روايتان ولو اشترى طفله ثوبا او طعاما والله
انه يرجع به عليه لولم مال والا لا وجوبها عليه حينئذ وبمثل
لو اشترى له دارا او عبدا يرجع سوا كان له مال او لا وان لم
يشهد لا يرجع عن بن يوسف وهو حسن يجب حفظه انتهى
كتاب الخشب لان كرم غلب
وجوده ذكر نادر الوجود هو ذوق وخرج وذكر او من عري
عن الاشجار جميعا فان مال من الذكر فغلام وان مال
من الانثى فان مال منها فالحكم للاسف وان
استويا فمشكل ولا يقتصر الكثرة خلافا لها هنا قبل البلوغ
فان بلغ وخرجت حيترا وصل الي امرأة او احتمل
كما يحتمل الرجل فرجل وان ظهر له تدف اوليت او حاض
او امكن وطئ فامراة وان لم تظهر له علامات اصلا
او تغيرت العلامات فمشكل لعدم المريح وعن الحسن
انه تعدا اضلاعه فان ضلع الرجل يزوي علي ضلع المرأة بواحد
ذكره الزيلعي وحينئذ فيؤخذ بامره **ما هو لا حوط** في كل
الاحكام **قلت** كنت قد بينا انه لا يجب الغسل
باللج فيه ولا يتعلق التحريم ببلوغه فثبت **فيقف بيت صف**

صف الرجال والنساء واذ بلغ حد الشهوة فتناع له امره فحتمت
ماله لتكون امته ومثله ويكره ان يختار رجلا وامراة احتياطا
ولا ضرورة لان الحثان عندنا سنت وان لم يكت له مال فثبت
بيت المال ثم تناع او يتزوج امراة ختانه لختنته لانرا ت
كان ذكر اصح النكاح وان كان انثى فنظر الجنب احق ثم
يطلقها وتعتد ان خلا بها احتياطا ويكره له لبس الحرير
والجلي ولا يخلو مع غير محرم وان قبله رجل شئت حرمة المصاهرة
ولا يسافر بغير محرم لاحتمال انه امراة **وان قال انا رجل او**
امراة لا عبرة به في الصحيح لانه دعوي بلا دليل وقيل يعتبر
لانه لا يقف عليه غيره ككت في الملقى بعد نكح اشكاله لا يقبل
وقيل يقبل حلف به يحصل التوفيق ويضعف ما نقله القهستاني
عن شرح الفواكه يهن للسيد وغيره الا ان يحمل علي هذا فتنبه
ولو مات قبل ظهور حاله لم يغسل ويقيم بالصعيد لقدر
الغسل ولا يجضر حال كونه **مراهما غسل ميتة** ذكرنا وانثى **ونذ**
ويكره تسجيت قبره ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو **ثم**
المرأة اذا صلي عليهم رعاية لحق الترتيب وقام فروع في
احكام من الاشياء بل عندي فيه تاليف مجلد منيف **ولم في**
الميراث اقل النصيبين يعني اسوا الحالين به يفتي كاسحق
وقال نصف النصيبين **فلومات ابوه وترك مصرا بنا**
واحد له سهمان وللخني سهم وعند ابي يوسف له ثلاثة
من سبعة وعند محمد له خمسة من اثني عشر وعند ابي حنيفة
له سهم من ثلاثة **لان الاقل** وهو متيقن به فيقصر عليه لان المال
لا يجب بالشك حتي لو كان الاقل تقديره ذكرنا قدرنا كزوج
وام وشقيقه هي خني فله السدس علي انه عصبة لاقل
ولو اقل انثى كان له النصف وعالت الي ثمانية ولو كانت
محرورا علي احد التقدير بيت فلا شيء له كزوج وام وو
لديها وشقيق خني فلا شيء له لانه عصبة ولو قدر انثى
كانت له النصف وعالت الي تسعة ولو مات عمه وولد
اخيه قدر انثى وكان المال للمهر والمهر نقالي اعلم

مسائل تشكيك جمع تشكيت بمعنى متفرقة وهو
 من دأب المصنفين لتدارك ما لا يذكر فيما كان يخف ذكره
 فيه **قلت** وقد اختلفت غالبها على ما جعلها والله
 الجهد **عرف مد من الخرج خارج نجس** هذه مستمدة
 صفري في تشليها للام قد وعدت في اول توافق
 الوضوء **وكل خارج نجس ينقص الوضوء** لكنه يحتاج
 الى اثبات الصفري وحاصله ما في الذخاير الاشرقية لايت
 الشحنة مصري للجنتي **عرف الدجاجة الجلالة نجس**
 وعليه فخرج مد من الخرج نجس بل اولى ثم قال وما اسبح
 من كان عرفه كعرف الكلب والخنزير قال بن
 يتقضى الوضوء وهو فرع غريب وتخرج ظاهر قال المص
 رحمة الله تعالى ولظهوره عولنا عليه **قلت** قال
 شيخنا حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابته
 لا يشهد له رواية ولا رواية اما الاولى فظاهر اذا لم يرو
 عنه احد من يعتمد عليه واما الثانية فلعدهم تشليم المقدمة
 الاولى ويشهد له لاهلها مسئلة الجدي اذا غدي بلبس
 الخنزير فقد علوا حل اكله بصير من رتبة مستهلك لا يبقى له
 اثر فكذا نقول في عرف مد من الخرج فيكفينا في ضعفه
 غرابته وخروج من الحادة فيجب طرحه عن الشرح من
 منت وشرح خبير وجد في خلا له خروفاة فان كان الخرو
 صلبا رمي به واكل به ولا يفسد خروفاة الدهن والماء
 والحنطة الضرورة الا اذا ظهر طعمه او لونه في الدهن
 ونحوه لفسده وامكان الخرز عند حينئذ خائفة في السن
 الرواتب لا يصلي ولا يستفتح الدعوة تقدم في باب
 الوتر الدعوة المستجابة عندنا وقت العصر علي قول
 عامة المشايخ اشباه وقد منا في الجمعة عن التاخر خائفة
 الخروج من الصلاة لا يتوقف علي قوله تحليكم وحينئذ
 فلو دخل رجل في صلاة بعدة لا يصير داخل فيها
 قد منه في صفة الصلاة لف ثوب نجس رطب في

في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبته على ثوب طاهر
 كذا النسخ وعبارة الكثر على الثوب الطاهر كانت لا يسيل لو
 عصر لا يتنجس قد من قبل الصلاة **قالوا** نشر الثوب المبلول
 علي جبل نجس يابس او غسل وجله ومشى علي ارض نجسة
 او نام علي فراش نجس ففرش ولم يظهر اثره لا ينجس خائفة
 نوي الزكاة الا انه سماه مرصا جازي الاصح لان العبرة
 للقلب لا للسان من له حظ في بيت المال كالعلماء والفقهاء
 طفر بما وجد ليست المال فله اخذه ديانته قد منه قليل
 باب المصروف افطر في رمضان يوم ولم يكفر حتي
 في يوم اخر فعليه كفارة واحدة ولو في رمضان
 علي الصحيح وقد منه في الصيام ولو نوي قضا رمضان ولم
 يعين اليوم صبح ولو عن رمضان نيت كقضا الصلاة صبح
 ايضا وان لم ينوي في الصلاة اول صلاة عليه او اخر
 صلاة عليه كذا في الكثر قال المص رحمة الله تعالى قال الزيلي
 والاصح اشتراط التيقن في الصلاة وفي الرضائين الي اخره
قلت وهكذا قد مت في باب قضا الفوايت بتعاللدر
 وغيره ثم رايت في البحر قليل باب اللغات ونيت التيقن
 لم تشترط باعتبار الواجب مختلف متعدد بل باعتبار
 مراعات الترتيب واجبة عليه ولا يمكن مراعاة الابنية المحو
 يجرى التيقن حتي لو سقط الترتيب بكثرة الفوايت يكفيه
 نية الظهور لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلاة ينبغي
 حفظه انتهى بلقطة شتم رايت نقله عنه في الاشباه في بحث
 تعيين المنوي ثم هذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضي خات
 وغيره خلافة وهو المعتمد كذا في الشيين انتهى بحروقه فليست له ذلك
رايت شاة متلطيح بدم احرق ورال عند الدم فاحمد
 مرقه جانيا مستهال كالفصل وقد منا انه من المطهرات
 سلطان جعل الخراج لرب الارض خارجا وان جعل له
 العشر لا لا يزكاة **قلت** وقد قد مت في الجهاد وفي
 قد مت في الزكاة انتهى لمخصا عجز اصحاب الخراج عن

زراعة الارض واداء الخراج ورفع الاراضي الى غيرهم
بالاجرة ليحصلوا الخراج من الاجرة المستحقه جاز فان
فضل شئ من اجرتها فعد للالكهار عاية للحقير فان لم
يحد الامام من يستأجرها باعها القادر واخذ الخراج الماضي
من الثمن لو عليهم خراج ورد الفضل لاربها زيلني انتهى
قلت وقد مناني الجهاد ترجيح سقوطه بالتداخل
فيحل علي المرجوع او علي ان مراده اخذ خراج السنة لما
ضيت فقط غنم مذ بوحدة وميتة فان كانت المذ بوحدة
اكثر تحري والكل والابا كانت الميتة اكثر واستويا
لا يتحري لو في حالة الاختيار بات بعد ذكيت والالتحري
وانك مطلقا وري ايما الاخرى وكتابته كاليات باللسان
بخلاف معتقل اللسان وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى
عنه سوا في وصيته ونكاح وطلاق وبيع وشراء وفود و
غيرهما من الاحكام ايما الاخرى فيما ذكر معتبر ومثله معتقل
اللسان ان علمت انثارت وامتدت عقلته الي موته به
يفتي **قلت** وري الوصايا وذكره هنا الاكل وبت
الكال والزيلي وغيرهم ثم مفاد كلامهم انه لو اقر بالاشارة
او مطلق مثلا توقف فان مات علي عقلته نفذ مستندا **والا**
لا وعليه فلو ترج بالاشارة لا يحل له وطئها لعدم نفاده لكنه
اذا مات بحاله حل لها المهر من تركته قال المص رحمه الله تعالى
لكن ذكرنا في الزواهر عند ذكر في الاشياء الاحكام الاربعه
ان قولهم والضابط للمقتصر والمستندات ما يصح تعليقه بالشرط
يقع مقتصر وما لا يصح تعليقه مستندا كما في البحر من باب
التعليق بخالف ذلك ان مقتضاه وقوع الطلاق والعقاق ونحوها
ما يصح تعليقه بالشرط مقتصر فتنبيه المستند لا تكون اشارة
وكنا بئد كاليات في حد لانها تدري بالشبهة لكونها حق الله تعالى
ولا في شهادة مامنية وهل يصح اسلامه بالاشارة فظاهر كلامهم
نعم ولم اره صريحا بشبه **ابتلع الناييم بهماق محبوب**
يكفر ويقتل والا يكفر مري باب الصوم **قلت** بعض الجاهل

الجاهل عذر في ترك الحج مري في الجهاد منعها من الدخول
عليها وهو يسكت معها في ينهائشوزحكا كما حذرناه في باب
النفقة ولو كانت المنع ليتقلها الي منزله فليست ناشرة لو
جوب السكنى عليه او كانت يسكت في بيت الفص
فامتنعت لا تكون ناشرة لانها محققة ان السكنى فيه حرام
بخلاف ما لو كانت فيها شبهة قالت لا اسكت مع امك واريد
يتا علي حدة ليس لها ذلك وكذا ام مع ام ولده وكله من
في النفقة قال لعبد يامالك او قال لعبد انا عبدك لا
يعتق لانه صريح ليس بصريح ولا كناية بخلاف قوله لعبد
يامولا لانه كناية علي مري محلل العقار المتنازع فيه لا يخرج
من يدي اليد مال يبرهن المدعي علي وفد عوا
بخلاف المنقول او يعلم به القاصي ولا يكفي تصديق المدعي
ان بقي في يده في الصحيح لاحتمال المواضع **قلت**
قد منا غير مرة اخر ما في باب الجنابة المملوك ان المفتي
به في زماننا انه يعمل بعقل القاصي قتامه وهذا اذا دعاه
ملك مطلقا اما اذا ادعي الشرا من ذي اليد واقرباره بانه
في يده فانكر الشرا واقرباره في يده لم يحج لبرهانه كونه
في يده لان دعوي الفعل كما يقع علي ذي اليد تصح علي غيره
ايضا كما بسطه في البرازية **عقار لاني ولاية القاصي يصح قضاء**
فيه كنقول هو الصحيح وتقدم في القضايا المصير ليس
بشرط فيه به يفتي ويكتب بالحكم لقاصي تلك الناحية ليامره
بالتسليم **وقيل لا يصح** ومشى عليه في اكثر والملتقي
فتني القاضي بينت حاد ثم قال رجعت عن
قضا او بد الي غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود
او ابطالت حكمي او اخذ لك لا يعتبر قول القاضي
في كل ذلك لتعليق حق الغير به وهو المدعي والقضا
ماضي ان كان بعد دعوي صحبة وشهادة
مستقيمة الا في ثلاث مري في القضا لو يعلم او بخلاف
مذهبه او ظهر خطا وه اذا قال الشهود قضيت وانكر

المقاضي قوله له به يفتي قال به في الضرب في الفواكه البدرية
زاد في البرازية خلافاً للابن أحمد زاد في البحر ما لم ينفذ
قاض آخر فيسبغ لا يكون القول قوله في ان لم يقض
لوجود قضا الثاني بر قال المص رحمه الله تعالى وهو قيد حسن
لم اقف عليه لغير صاحب البحر شرط نقان القضا
في المجتهدين من حقوق العباد ان يصير الحاكم في حادثة
بان يتقدم مدعوي صحاحته من خصمه علي خصم حاضر
منازع شرعي فلو برهنت بحق علي آخر عند قاض فقصنا
به يبرهان بدون منازعة ومخاصمة شرعية وتداع
بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو التماضي بخصومة
شرعية وكما المفتي فيحكم بمذهبه لا غير كما قد منافي القضا
واذا بقوله **فولو رفع اليه اي الي الحنفى قضى ما لى بلاد**
لم يلبثت اليه وعمل الحنفى بمقتضى مذهبه لعدم تقدم
الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاده ايضاً القضا في
حق العباد **اذا رتاب القاضي في حكم القاضي الاول**
له طلب شهود الاصل مرفي القضا قيد بارتباب الاول
فان اذا لم يرتاب فيه لا يتصرف له قال في الفواكه
البدرية قالوا قضا العدل العالم لا يقض ويحل علي السداد
بخلاف قضا غيره يعني اذا تبين وجه فساد بطريقته
فلا نسلثاني نقضه اذا رتب بيع التقاضي على بيع
بأصل او فاسد لا ينفذ مرفي اول البيع عن الخلاصة
والبرازية والبحر خبا قوم ثم سال رجل عن شيء
فاقربه وهم يرونه ويجهون كلامه وهو لا يراهم
جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا
كلامه ولم يرووه لا يجوز شهادتهم عليه لان النقص
تشبه تقع الشهادة الا اذا علموا انه ليس فيه غيره بان
دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا علي بابهم ومسك له
شيء ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يروه وقت باع
عقار او حيوان او ثوباً او ابنه وامراً او غيرهما من

من اقرار به حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً انه ملكه لا
تسمع دعواه كذا اطلق في اللز والمقتي وجعل سكوتة كالايفاح
فقط للزوير والحيل وكذا الوصية الدرك او تقاضي الثمن وقالوا فيمن
زوجه بلا جهازات سكوتة عن الجهاز عند الزفاف رضي فلا
يملك طلب الجهاز بعد سكوتة كما مرفي باب المهر بخلاف الاجني
فان سكوتة ولو جارا لا يكون رضي الا اذا سكبت وقت البيع
والتسليم **وتصرف المشتري فيه زرعاً وبتاً فحصد لا تسمع**
دعواه علي ما عليه الفتوي قطعاً للاطباع الفاسدة وبخلاف
ما اذا باع الفضولي ملكه رجل وامالك ساكت حيث لا يكون
بسكوتة رضاعاً عندنا خلافاً لابن ابي ليلى بزازية احرار الفضل
الخامس عشر وغيره **باع ضيقه ثم ادعى انها وقف**
عليه او علي مسجد كذا او كنت وحققتها واراد تخلف
المدعي عليه ليس له ذلك اتفاقاً للمتأقن وان قام
بينة تقبل علي الاصل لا الصحة الدعوي بل لقبول
البينة في الوقف بلا دعوي خلافاً لما صوبه الزيلي رحمه
الله تعالى وقد حققناه في الوقف وباب الاستحقاق
وهبة مهرها لزوجها فانت وطالبت بمهرها وقالوا
كانت الهبة في مريض موتها وقال بل في الصحة فالقول
للورثة هدا ما اعتمده في الخانية بتعال رواية الجامع الصغير
بعد نقله لما في فتاوي النسفي ان القول للزوج فقال
والاعتماد علي تلك الرواية لانهم نضار قواعلي وجوب المهر
واختلفوا في السقوط فان القول لمنكره الي اخره **قلت**
واقفه في تنوير البصائر واعتمده شيخنا علي خلاف ما جزم
به في المقتي كاللزم ان القول للزوج وان جزم به
شراحه كالزيلي وبن سلطات بانه الاستحسان فليتب
انتهي **قلت** واستظهره بن الهمام في اخر المهر
فقال وجه الفلاحان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم
يدعون لا انفسهم والزوج ينكر فالقول له **وكلامها بطلاقها**
لا يملك عزلها لانه يبيت من جهته **وكذلك علي اي مفتي**

عزلتك فانت وكيلي فطريقك ان يقول في عزلتك
ثم عزلتك لان متى تقوم الاوقات وامالك ما فلهول الاف
ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي يقول في عزل رجعت
عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنزلة
الحاصلة من لفظ كما في حين ينزل قضي بدل الصلح
شرط ان كان **دينا بديت** بان صالح علي د راهم عن
دينا بدت عن شيء اخر في الذمة يكون دينا بديت لا
يشترط قبض لان الصلح اذا وقع عن عين تعين لا يبقى
دينا في الذمة فجاز الافتراق عند **قال المدعي لا يثبت له**
غير هت ولو بعد حلف خصمه حواهرا لقتاوي وكذا
لو قال عند طلبه يمينه اذا حلفت انت بري من المال
الذي لي عليك وحلف ثم برهت علي الحق قبل وقضي
له بالحال خائبة او قال الشاهد **لا شهادة لي فشهد**
تقبل لامكان التوفيق بالشهادات ثم بالتذكر كالمو قال
ليس لي عند فلا ت شهادة ثم جابه فشهد او قال لا
حجة لي علي فلا ت ثم اتي بها بالحجة فانها تقبل لما قلنا خلا
ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعي حقاً لم تشع للتناقض
للإمام الذي ولاه **الخلافة ان يقطع انشأنا** من
الاقطاع **انشأنا من طريق الجادة** ان لم يضر بالمارة
لان للإمام ولاية ذلك قلنا انما **صادرة السلطات**
ولم يعين بيع ماله فلو عينه فله الات ياخذ المثل
ملو عا فباع ماله بسبب المصاد **صحيح** ببيع لا نر غير مكره
كما في باب الاكره كالدريت اذا حبس بالدريت فباع
ماله لقضايه صحيح اجماعاً خوفاً من وجهاً او غيره بالضرب
حتى وهبت موهراً لم يصح لانها مكرهه عليه وان
اكرهها علي الخلع ونوع الطلاق ولم يسقط المال لان
طلاق المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا ولو احوالت انساناً
علي الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح قالوا وهي
الحيلة **قلت** انما تتم بقول فيعلم حيلتها الات

الات يقال ان يملك المجال من مطالبته بوفد الي من لا
يشترط قبوله **انخذ يبراني ملكدا** وبالوعة فتر منها
حايها جاره وطلب جاره وطلب جاره نحو يله
لم يحجر ومفاده ان يومه بالرفع دفعا للذي **وات**
سقط الحايها منه لم يضمن لعدم تقديمه لهذا حفر في
ملكه فكان تشبهاً ومري اخر الاجارة ان لو سقي ارضه سقيا
لا يتحمل فتهدي جاره ضمت **عمر دار** وجتره بالريادتها
فالعارة لها والنقطة ديت عليها الصحت امرها ولو عهد
لنفسه بلا ان لها العارة له ويكون مملوكاً غاصباً للمع
فيومر بالتقريب بطلبها ذلك **ولها بلا ان لها العارة لها**
وهو منطوع في البناء والرجوع له ولو اختلفا في الاذن وعده
ولا يثبت بالقول لمنكره يمينه وفي ان العارة لها
اوله لانها هو الممتلك كما افاده شيخنا وتقدم في الغصب
قال هذه رضيعتي ثم اعترف بالخطا وصدقت في
خطايد فله ان يزوجها اذا لم يملك عليه يمينه بانه
قال افاد بانه **لا يثبت عليه** الا بالقول **للقول له هو**
حق او صدق او حقا قلت او اشهد عليه بذلك شهوداً
او ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي الدال على الثبات
النقسي وهل يكون تكراراً فتارة بذلك ثبات خلاف مبسوط
في المبسوط انتهى وحاصل ان التكرار لا يثبت به الاصل
لان تشبب **ولو اخذ رجل غريمه فتر عن انسان من يده**
لم يضمن لان تشبب **وكذا الخطا اذا دل السارق**
علي مال غيره او امسكها ربا من عده وه حتى قتله عدا
لما قلنا في يده مال انسان فقال له السلطات ادفع
الي هذا المال والابان لم تدفعه الي اقطع يدك او
اضرب بك خمسين قد دفعه لم يضمن الدافع لان منكر
قال ان عواني علي فلا ت وفوضت امري الي الاخيرة
لا تشع دعواه بعده اي بعد هذا القول دفعه في
القينة الاجارة تلحق الافعال علي الصحيح **ولو غصب**

م تركت

اي الهرة **ذبا** ولا يضربها لانه لا يفيد ولا يجر قها وفي المتني
يكبر احراق جراد و قملة وعقرب ولا باس باحراق حطب
فيها نمل والقاقلة والقاقلة ليس يادب **وجازت المسابقة**
بالفرس والابل والرجل والري **ليرضا في الجهاد وحرم من**
الجانبين لامت احد الجانبين استحسنانا ولا يجوز في غير
هذه الاربعة كالبعل بالجمل واما بلا جعل فيجوز في كل شيء
وتامر في الزيلي **ولا يصلي علي غير الانبياء ولا غير الملائكة**
الابطريق التبع وهل يجوز الترحم علي الانبياء النبي صلي
الله عليه وسلم قولان زيلي **قلت** وفي الذخيرة انه يكره
وجوزه السيوطي رحمه الله تعالى تبعا لاستقلالنا فليكت التوفيق
وبالله التوفيق انتهى **ويستحب الترضي علي الصحابة**
رضي الله تعالى عنهم اجمعين وكذا امت اختلف في نبوته
كذي القرنين ولفات وقيل يقال صلي الله عليه وسلم
كما في شرح المقدمة للمقرماني رضي الله تعالى عنه **والترحم**
للتابعين ومن بعدهم من العلماء والصالحون
وسائر الاخيار وكذا يجوز عكسه وهو الترحم للصالحين
والرضي للتابعين ومن بعدهم **علي الراجح** ذكره الكرماني
وقال الزيلي رحمه الله تعالى الاول ان يدعوا للصحابه
رضي الله تعالى عنهم بالترضي وللتابعين رحمهم الله تعالى
بالرحمة ومن بعدهم بالمغفرة والتجاوز **والاعطاء باسم**
النير وز والمهرجات لا يجوز اي الهدايا باسم هذ بيت
اليوميين حرام **وان قصد تعظيمهم** كما يعظمون المشركون
يكفر قال ابو جعفر الكبير رحمه الله تعالى عليه لو ان رجلا
عبد الله تعالى خمسين سنه ثم اهدى لمشرك يوم النير وز
بيضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله انتهى ولو اهدى
لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم بل جري على عادة الناس لا يكفر
وينبغي ان يفعل قبله او بعده نفيا للشبهة ولو شري فيه
ماله يشتره قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب
والتعظيم لا يكفر زيلي **ولا باس بلبس الغلانش** غير

غير حرير وكرباس وعليه ابريسم فوق اربع اصابع سراجية
ومح انه حرم لبسها **ونوب لبس السواد وارسال ذنب**
العامة بين كتيبة الي وسف الفهر وقيل لموضع الجلوس
وقيل شبر **ويكره** اي للرجال كما في باب الكراهية لبس
المعصفر والمعصفر لقول بن عمر رضي الله تعالى عنه نهانا
رسول الله صلي عليه وسلم عن لبس المعصفر وقال واياكم
والاحمر فانها زي الشياطين ويستحب التجمل وياح الله
الزينة لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرجها
للعباد ه الاية وحرج صلي الله عليه وسلم زيلي
والشباب العالم ان يتقدم علي الشيخ الجاهل
ولو قر شيا قال الله تعالى والذيت او ثوا العلم درجات
فالرافع هو الله تعالى والواضع هو الله تعالى فبت يضع
المعلم في جهنم وهم اولوا الامر علي الصحيح ورثة الانبياء
خلاف **اختضب للجل التزييت للنساء**
والجوارى جاز في الاصح ويكره بالسواد وقيل لا وقد
مر في الحظر **كايحوزات باكل متكيا** في الصحيح لما روي
ان رسول الله صلي الله عليه وسلم اكل متكيا جمع الفتاوى
اخذت الزلزلة في بيته ففر الي الفضا لا يكره بل يستحب
لفرار النبي صلي عليه وسلم عن الحايطة المايل فاذا خرج من
بلدة بها طاعون فان علم ان كل شيء بقدر الله سبحانه
وتعالى فلا باس بان يخرج ويدخل وان كان عند انه لو
خرج ينجوا ولو دخل ابتلي بذكره له ذلك فلا يدخل ولا يخرج
لاعتقاده عليه جل النهي في الحديث الشريف جمع
الفتاوى **فقيه في بلدة ليس فيها غير ولا افقه منه يريد ان**
يغزو والمهس له ذلك بنزلة وغيره ففني المديون الدين
الموجبل قبل الحلول او مات قبل موته فاخذت تركته لا ياخذ
من المراجعة التي جرت بينها الا بقدر ما مضى من الايام
وهو جواب المتأخرين رحمة الله تعالى عليهم اجمعين
قنيت وبرا فتى المرحوم ابو السعود افندي رحمه الله تعالى

مفتي الروم وعلمه بالرفق للجانبين وقد قد منذ قبل فصل
القرض **فروع** في اخوالك تربي في لحاف القرات في كل
اربعين يوما ان يختم القرات انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم
كتاب الفرائض هي علم باصول من فقه و
حساب تعرف حق كل من التركة والحقوق هاهنا خمسة
بالاستفراق لان الحق اما للميت او عليه اوله والاول
التجهيز والثاني اما يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق او لا
وهو المتعلق بالحيث والثالث اما اختياري وهو الوصية
اما اضطراري وهو الميراث وسمي فرائض لان الله تعالى
قسمه بنفسه واوضحه وخرج النهار بشمس **قلت**
ولذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم نصف العلم لثبوته بالنسبة
لا غير واما غيره فبالنصب تارة وبالقياص اخري وقيل لتعلقه
بالموت وغيره بالحياة او بالضروري وغيره بالاختياري
وهل ارث الحي من الحي ام من الميت المعتمد الثاني شرح
وهي ائمة **يبدأ من تركته الميت الخالية عن تعلق حق الغير**
بعضها كالرهن والعبد الجاني المادون المديون والبيع
المحبوس بالثمن والدار المستأجرة وانما قدمت على التكفين
لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركته **بتجهيزه** يعم التكفين
من غير تقدير ولا تنفيذ كلفت السنة او قدر ما كانت
يلبس في حياته ولو هلك كفته فلو قبل تفسخه كفت مرة
بعد اخري من مال له ثم تقدم **ديونه التي لها مطالب**
من جهات العباد ويقدم دين الصحة على دين
المرض ان جهل سببه والافسيات كما بسطه السيد رحمه
الله تعالى واماديت الدخات اوصي به وجب تنقيده
من ثلث الباقي والالا **ثم تقدم وصيته** ولو مطلقه على
الصحيح خلا لما اختاره في الاختيار **من ثلث ما بقي** بعد
تجهيزه وديونه وانما قدمت في الاية اهتما بالكونه مطلقة
التقريب **ثم رابعه** ثمانية **ثم يقسم الباقي** بعد ذلك **بيت**
ورثته اي الذي ثبت ارثهم بالكتاب او السنة كقول

كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعموا الجذبات
السدد او الايجاع كجعل الجد كالأب وابنت الابن كالأبنت
ويستحق الارث ولو لم يوصف به يفتى وقيل لا يورث
وانما هو للمقاري من ولد به صير فية باحد ثلاث **برحم**
ونكاح صحيح فلا تورث بفاسد ولا بباطل اجماعا **ولا**
والمستحقون للتركعة عشرة اصناف مرتبة كما افاده
المصنف رحمه الله تعالى بقوله **فبيد ذوي الفروض** اي
المساهم المقدرة وهم اثني عشر من النسب وثلاثة من الرجال
وسبعة من النساء واثبات من النسب وهما الزوجان ثم
العصبات **اي الجنس** فيستوي فيه الواحد والجمع وجمعه
للا زواج النسب لانها اقوي **ثم بالمعق** ولوانتي وهي
العصبة السببية **ثم عصبة الذكور** لان ليس للنساء من
الاولا اما اعتقت **ثم الرز** علي ذوي الفروض النسبية
بقدر حقوقهم **ثم ذوي الارحام** ثم **بعدهم**
مولى الموالاة كما مر في كتاب الاول والباقي بعد فرض
احد الزوجين كما ذكره السيد رحمه الله تعالى **ثم المقر**
له بنسب علي غيره لم يثبت فلو ثبت بات صدقة المقر
عليه او اقرب مثل اقاربه او شهد رجل اخر ثبت بنسب
حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا الوصد قد
المقر قبل رجوعه وتامر في شرح السراجيه سيها روح
الشروح وقد خصته فيما علقته عليها **ثم بعدهم الموصي**
بما زاد علي الثلث ولو بالكل وانما قدم عليه المقر لان نوع
قراية بخلاف الموصي **ثم يوضع في بيت المال** لا آثا بل
فيا المسلمين **وموافقه** علي ما هنا **اربعة الرق** ولو ناقضا
لكانت وكذا مبعض عند الامام ابي حنيفة والامام مالك
رحمهما الله تعالى وتالا هو حر غيرت وبجيب وقال لا
يرث بل يورث وقال الامام احمد رحمه الله تعالى يورث ويورث
بقدر ما فيه من الحرية **قلت** وقد ذكرت الشافعية
رحمهم الله تعالى مسيلة يورث فيها الرقيق مع رق كل

صورتها مستامة جني عليه فالحق بها والحرب فاسترق
 ومات رقيقا بسراية تلك الجنابة قد بينت لو رثت ولم اره
 لا يمتنار رحمهم الله تعالى فليجوز **والقتل** الموجب للقتل
 وهو الكفارة وان سقطت جرمته الابوه علي ما مر وعند الامام
 الشافعي رحمه الله تعالى لا يرث القاتل مطلقا ولو مات
 قبل المقتول ورث المقتول اجماعا **واختلاف الدين** اسلما
 وكفر وقال الامام احمد رحمه الله تعالى اذا اسلم الكافر قبل
 قسمة التركة ورث واما المرتد فيورث عندنا خلافا للشافعي
 رحمه الله تعالى **قلت** ذكر الشافعية مسئلة يورث فيها
 الكافر صورتها كما فرمات عن زوجة حاملها وقعت ميراث
 الحمل فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم اره صريحا
 لا يمتنار **والرابع اختلاف الدين** فيما عند الكفار عندنا خلافا
 للشافعي رحمه الله تعالى **حقيقة** كحربي او ذمي **او حكا**
 مكستامت و ذمي كحربيين من داريت مختلفين كتركه و هذ
 لا يقطع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين **قلت** وبقي
 من الموانع جهالة تاريخ الموتي كالفرقي والحرقي والهد ما
 والقتلا كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس
 مسائل او اكثر مبسوطة في المجتبى منها ارضعت صبيا مع
 ولدها وماتت وجهل ولدها فلا تورث وكذا الواشنية ولد
 نصراني من ولد مسلم عند الفليخ وكبرافهما مسلمات ولا يرثا
 من ابويها نولد في الميتة الا ان يصطالحا فلها ان ياخذ الميراث
 بينهما ثم بين ذوي الفروض مقدم ما للزوجة لانها اصل الولاد
 اذ منها تنولد فقال **يفرض للزوجة فصاعدا الثلث مع**
ولدا او ولدا بنت وان سفل والرابع لها عند عدمهما
 فللزوجة حال ثلث الربع بلا ولد والثلث مع الولد **والرابع**
للزوج فاكثر كالوادعي رجلا فاكثر تكاح ميتة وبرهنا ولم
 تلك في بيت واحد منهما ولا دخل بها فانهم يقسمون ميراث
 زوج واحد لعدم الاولوية **مع امرها** اي الولد او ولد الابن
والنصف لر عند عدمها فللزوجة حال ثلث النصف والرابع

والرابع **والاب والجدة** ثلاثة احوال الفرض وهو **السدس**
 وذلك **مع ولدا او ولدا بنت** والتقصيب المطلق عند عدمها
 والفرض والتقصيب مع البنت او بنت الابن بنت الابن
قلت وفي الاشباه الجد كالاب الا في عشر مسئلة
 خمس في الفرائض وبقية في غيرها وزاد بنت المصنف
 في زواجر اخري مع الفضولين ضمن الاب مهر صبغة
 باوي الرجوع رجع لو شرط والا لاوليا غيره او وصيا
 رجع مطلقا انتهى فقولوا واوليا غيره يعم الجد فيرجع كالذي
 بخلاف الاب **واللام** ثلاثة احوال **السدس مع احد هما او**
او مع اثنتين من الاخوة او من الاخوات فصاعدا من اي
 جهة كانا ولو مختلطتين والثلث الباقي مع الاب واحد الزو
 جين **والسدس للجددة مطلقا** كام ام او ام ام **فصاعدا**
 مشترك في **اذ اكلت ثابنت** اي صحبات كالمذكورتين
 فان الفاسدة من ذوي الارحام كما سيجي **متخاضيات في**
الدرجته لان القربي يحجب البعد مطلقا كما سيجي
والسدس لبنت الابن فاكثر مع البنت الواحدة مع ثكلته
 الثلثين **والسدس للاخت** لاب الواحدة **مع الاخت**
لابويين ثكلته الثلثين **والسدس للواحد مع ولده من ولد**
الام والثلث لاثنتين فصاعدا مع ولد الام ذكرهم
 وانافهم **والثلث للام عند عدم من لها مع السدس**
كامر ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين
 كما قد مرنا ذلك في زوج وابويين وام فلها حينئذ السدس
 وسمي ثلثا منه تادبا مع قوله تعالى وورثا ابواه فللام
 السدس **والثلثان لكل اثنتين فصاعدا ميتة فرض**
النصف وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت
 لابويين والاخت لاب والزوجة الا الزوج لا يتعدد **الان**
 انتهى والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب **فصل**
في العصبات العصبات النسبية ثلاثة عصبة
 بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره **تجوز العصبة بنفسه**

م ثلاثة

وهو كل ذكر فالانثى لا تكون عصبة بنفسها بل بغيرها او
 مع غيرها **لم يدخل في نسب الي الميت انثى** فان دخلت
 لم يكن عصبة **كلم الولد** كل ولد الام فانه فرض وفرض
 كتاب الام وابنت البنت فانها من ذوي الارحام
ما بقى من الغرابية اي جنسها **وعند الانفراد يجوز**
جميع المال بجهة واحدة ثم العصباء بانفسهم اربعة
 اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزى ابيه ثم جزء جده
ويقدم الاقرب فالاقرب منهم بهذا الترتيب فيقدم
 جزء الميت كالابن ثم ابنته وان سفل ثم اصله الاب
 ويكون مع البنت فالكثير عصبة وذو بنت كما مر
ثم الجد الصحيح وهو اب الاب **وان علا** واما اب الام
 ففاسد من ذوي الارحام **ثم جزء ابيه** **الاخ** لا بويث ثم
 لاب **ثم ابن** لا بويث ثم لاب **وان سفل** تاخير الاخوة
 عن الجد وان علا علي قول الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى
 عنه وهو المختار للفتوي خلافا لها والشافعي رحمه الله تعالى
 قيل وعليه الفتوي انتهى **ثم جزء العم** لا بويث ثم لاب
 ثم ابن لا بويث ثم لاب **وان سفل ثم عم الاب** ثم
 ابن **ثم عم الجد ثم ابن** كذلك وان سفل فاسبابها اربعة
 بنوة ثم ابوة ثم اخوة ثم عمومة وبعد ترجيحهم بقرب
 الدرجة عند التقاوت بابويث واب كما مر يرجحون بقوة
 القرابة **فمن كان لا بويث من العصباء ولو انثى كالشقيقة**
 مع البنت تقدم علي الاخ لاب **مقدم علي من كان لاب**
 لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اعيان بني
 الام يتورثون دون بني الصمات والخاصة عند
 الاستنوي في الدرجة يقدم ذو القرابتين وعند التقاوت
 فيها يقدم الاعلا **ثم شرع في العصبية بغيره فقال**
ويحرم عصبته بغيره البنات بالابن وبنات الابن
باب الابن وان سفلوا **والاخوات لا بويث** **والاب** بائنه
 فهن اربع ذوات النصف والثلاثين يهت عصبته باخوتهن

م يوث من

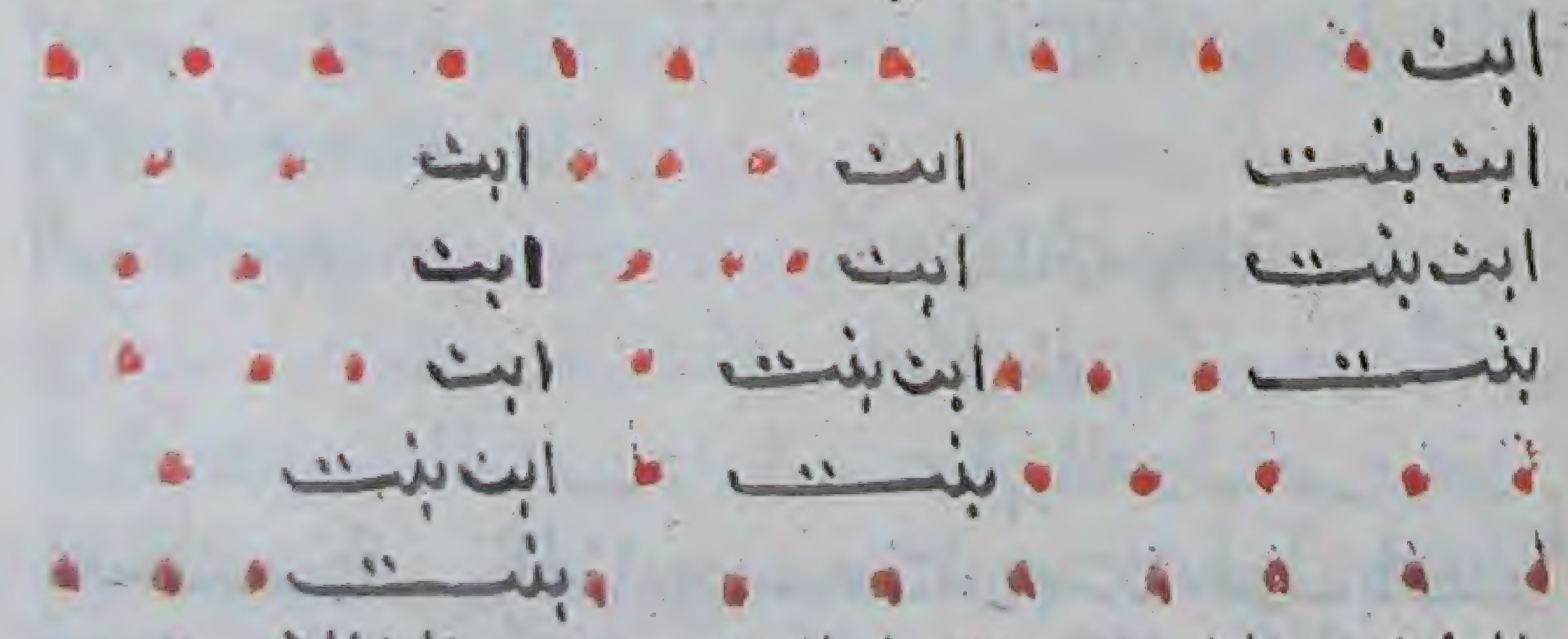
باخوتهن ولو حكا كابن بنت بنت يعصب مثله او فوقه ثم
 شرع في العصبية مع اخيه غيره فقال **ومع غيره الاخوات**
مع البنات او بنات الابن لقول الفرضيين اجعلوا الاخوات
 مع البنات عصبته انتهى والمراد من الجمع هنا الجنس **وعصبة**
ولد الزنا وولد الملاعنة مولي الام المراد بالمولي ما يصح
 المعتقد والعصبة ليهم ما لو كانت الام حرة الاصل كما بسطه الامام
 العلامة قاسم رحمه الله تعالى ويفترقات في مسئلة واحدة وهي
 ان ولد الزنا يرث بواحد ميراث اخ لام وولد الملاعنة
 بواحد ميراث اخ لا بويث **وتختتم العصباء بالمعصية النسبية**
 اي المعتقد **ثم عصبة بنفسه** علي الترتيب المتقدم لقوله
 صلى الله عليه وسلم النول الحجة كحجة النسب **واذا ترك**
اب مولاه وابنت مولاه فالكل للابن وقال ابو
 يوسف رحمه الله تعالى للاب السدس **او ترك جده** اي
 جده مولاه **واخاه فهو كالجدة** علي الترتيب المتقدم وتالا
 بينهما كالميراث وليس هنا عصبية بغيره ولا مع غيره لقوله
 صلى الله عليه وسلم ليس للنساء ميراث الا ما اعتقت
 الحديث وهو وان كان فيه شذوذ لكنه تأكيد بكلام الصحابة
 رضي الله عنهم اجمعين فصار بمنزلة المشهور كما بسطه السيد
 رحمه الله تعالى واقره المصنف ثم شرع المصنف في الحجب
 فقال **ولا يحرم ستة من الورثة حال البنت الام والاب**
والابن والبنت اي الابوات والولدات **والزوجات**
 وفريق **يجوز** يرثون بحال ويجوز حجب الحرمان
 بحال اخري وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصباء او
 ذوي فروع هو مبني علي اصلين احدهما انه **يجب**
الاقرب من سواهم الا بعد لما مر انه يقدم الاقرب
 فالاقرب اتحاد في السبب ام لا والثاني **من ادلي بشخص**
لا يرث معه كابن الابن لا يرث مع الابن **والاولاد**
 فيرث معها لعدم استنراقها للترك بجهة واحدة
والحرور كابني كافرا وقاتل **لا يحجب** عند فاصلا

م كبار

ويجب المحجوب اتفاقا كام الاب تحجب بالاب وتحجب
ام الام **وكما الاخوة والاخوات** فانهم **يجعون بالاب**
حجب حرمان **ويجب الام من الثلث الي السدس**
حجب نفقات **وسقط بنو الاعيان** وهم الاخوة والاخوات
لاب بثلاث **بالاب** وابنه وان سفل **وبالاب** اتفاقا **وبالجدة**
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى **وقال ايقاسهم علي اصول زيد**
ويقتي بالاول وهو السقوط كما هو مذهب الامام ابي حنيفة
رحمة الله تعالى عليه واصول زيد مبسوطة في المطولات وفي
الوهبانية وما سقط اولاد عني وعلة وقد سقط النها وهو المحرور
وعليه الفتوي كما في الملتقي والسراجية وان قال مصنفها في شرحها
وعلي قوطها الفتوي **ويصقط بنو العلات** وهم الاخوة والاخوات
لاب **بهم** اي بيني الاعيان ايضا **وبهو لا** اي بالاب وابنه وبالا
والجد وكذا بالاخت للابويث اذا صارت عصبة كما علمت **بوسقط**
بنو الاخفاء وهم الاخوة والاخوات لام **بالولد وولد الاب**
وان سفل **والاب والجدة** بالاجماع فانهم من قليل الكلام كما
يسطر السيد رحمه الله **ويتسقط الجدات مطلقا** ابويات ام
اميات **بالام والابويات بالاب** وكذا بالجد الام الاب وان
علت فانها تراث مع الجد لانها ليست من قبله بل هي زوجته
فكانت كالابويث **ويجب القربي** من اي جهة كانت **البعدي**
كذلك **وارثه كانت القربي او محجوبه** كما قد مناه **واذا اختلف**
اجتمعوا وكانت احدها ذات قرابة واحدة كام الاب
كذا في نسخ المتن والشرح والصواب **الموافق للشرع**
وغيرها كام الاب وقد قدم ان القربي تحجب البعدي مطلقا
فانهم **والاخرى ذات قرابتين او اكثر كام ام الام وهي**
ايضا ام اب الاب بهذه الصورة مبي

وتوضيحات ان امراة زوجت اب
ابنتها بنتا فولدت بينهما ولدا
فهذه المرأة جدته لابويث **قسم** محمد
رحمة الله تعالى **بينهما السدس** ام اب و ام و ام
هذه ذات قرابتين وهذه ذات قرابة واحدة

السدس بينهما اثلاثا باعتبار الجهات وهو اي ابو حنيفة
وابو يوسف رحمهما الله تعالى ايضا فبا اعتبار الابدان وبه
قال الامام مالك والشافعي رحمهم الله تعالى وبه جزم في اكثر
وقال وذات جهتين كذات جهة **واذا استكمل البنات والا**
خوات لابويث منهن وهو لثلاث **سقط بنات الاب**
وسقط الاخوات لاب ايضا **لا يعصب بنت اب** في الصورة
الاولي **اوان** في الصورة الثانية **موان** اي مساوا **ونازل**
اي سافل فحينئذ يعصبه ويكون الباقي للذكر كالانثيين
قاله المصنف رحمه الله تعالى في شرحه **فليست** وفي اطلاقه
نظر ظاهر لتصريحهم بابنت بن الاخ لا يعصب اخته وبنت
المعتق لا يعصب اخته بل مال للذكر دون الانثي لانها
من ذوي الارحام قال في السراجية **وار**
ار وليس بنت الاخ بالمعصب **ار** من مثله او فوقه في النسب **ار**
بجلاف بنت الابن وان سفل فانه يعصب من مثله او فوقه
من لم تكن ذات سهم ويسقط من دونه فلو ترك ثلاث بنات
ابنت بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات بنت ابنت اخيه
كذلك بهذه الصورة مبي



فالعليان من الفريقين الاول لا يواريهما احد فلها النصف
والوصفي من الفريق الاول تورثها العليان من الفريق الثاني
فيكون لها السدس ثلث الثلثين ولا شيء للسفليات الا ان
يكون مع واحد منهن غلام فيعصبها ومن يجازيها ومن
فوقها من لا تكون صاحبة فرض وسقط السفليات ويأخذ
بثالثهم كذا في نسخ الشرح والمنت وعبارة السيد وغيره

قد يأخذ احد بنت عم هو اخ لام السد **سد** بالفرض وكذا لو
كان الاخر زوجا فله النصف **ويقتسمان الباقي** بينهما نصفين
بالعصوبة حيث لا مانع من ارثتهما فيرث بجهتي فرض و
نقصيب واما بفرض ونقصيب معا بجهة واحدة فليس
الا الأب وابوه **قلت** وقد يجمع جهتا نقصيب كابت
هو بنت عم بابت تتكح ابنت عمها فتلد ابنا وكابت هو مصفق
وقد يجمع جهتا فرض واما يتصور في المحبوس لنكاحهم
المحارم ويتوارثون بهما جميعا عندنا وعند الشافعي رضي
الله تعالى عنه باقوي الجهتين ونما في كتب الفرائض
وتأني الإشارة اليه في الضري **ولو تركت ولوتزوجا وام**
اوجده واخوة لابويته اخذ الزوج النصف والام
والجدة للسد سد **وولد الام الثلث ولا شقي للاخوين**
لابويته لانهم عصبة ولم يبق لهم شيء وعند الامام مالك
والشافعي رضي الله تعالى عنهم اجمعين للاخت لابويته
اولا بالنصف وللجد السد سد مع زوج وام فتقول
الي شقة وعند الامام ابي حنيفة والامام احمد رضي الله تعالى
عنهم تسقط الاخت **قلت** وحاصل انه ليس عند
الحنفية مسئلة الشركة اتفاقا ولا مسئلة الاكدرية علي المفتي
به كما مر انتهى والله اعلم **باب العول** وهذه
الرد كما سيجي **هو زيادة السهام** اذا كثرت الفروض **علي**
مخرج الفريضة ليدخل النقص علي كل منهم بقدر فرضه كنقص
ارباب الديون بالمحاصنة واول من حكم بالعول عمر رضي
الله عنه ثم الخارج سبعة اربعة لا تقول **بالاختلاف**
الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة قد تقول
بالاختلاف كما سيجي في باب الخارج **فستة نقول** اربع عول
الي عشرة وتراو شقفا فتقول لسبعة كزوج وشقيقتين
وام خمسة عشر كسهم واخ لام وسبعة عشر كسهم واخ لام
واربعة وعشرون نقول **الي سبعة وعشرون فقط**
كامرة وبنيتين وابويته ويشهي السديت **والرد منده**

منده كما مر وحينئذ فان فضل عنها اي عن الفروض والحال
انه لا عصبة ثم **يرد ذلك الفاضل عليهم بقدر رسهامهم**
اجاء الفساد بيت المال **الاعلي** **الزويج** فلا يرث عليهما
وقال بعضنا رضي الله عنه يرث عليهما ايضا قاله المصنف
وروي عن حماد بن عمار وغيره **قلت** **وجزم في الاختيارات**
هذا وهم من الراي فراجعه انتهى **قلت** وفي الاشياء
انه يرث عليهما في زماننا لفساد بيت المال وقد مناه في الولاة
مسألة الرد اربعة اقسام لان المردود عليه اما صنف واكثر
وعلي كل امان يكون شيء لا يرث عليه او لا يكون فالاول
ان اتخذ الجنس المردود عليهم كبتن او اختين او
جدتين **فتمت المسئلة من عدد رسهامهم** ابتداء
قطعا للتقويل **والثاني ان كان المردود عليهم جنسين**
فصاعدا او ثلاثة لاكثر بالاستقرار فمن عدد رسهامهم
فتم اثنتين لو سد سيات وثلاثة لو ثلث وسدس لو اربعة
لو نصف وسدس وخمس كثلثين وسدس تقصير المسألة
والثالث ان كان مع الاول اي الجنس الواحد من
لا يرث عليه وهو الزوجات عطي من لا يرث عليه
فمنه من اقل من خارج وقسم الباقي علي روس من
يرث عليه كزوج وثلاث بنات فهي من اربعة للزوج
بقي ثلاثة وهي تنتقم عليهم فلا حاجت الي الضرب **وان**
لم يستقيم ذلك فان وافق رسهامهم اي روس من يرث
عليهم كزوج وست بنات ضرب وفقها وهو هنا
اثنا في مخرج فرض من لا يرث عليه وهو هنا اربعة
تبلغ هنا ثمانية فلزوج اثنا وللبنات ستة **والاوافق**
بل يابيت ضرب عدد كل عدد رسهامهم فيه اي المخرج
المذكور كزوج وخمس بنات فالمخرج هنا اربعة للزوج
واحد بقي ثلاثة ثبات الخمسة فما ضرب الاربعة في الخمسة
تبلغ عشرون كانت للزوج واحد اضرب في المضروب يكت
خمس فمهي له والباقي ثلاثة اضربها في المضروب تبلغ خمسة

عشر فلعل بنت ثلاثة **والرابع لو كان مع الثاني** أي الجنسين
فقط لا أكثر هنا بحكم الاستقرار إذ لا ريب مع أربع طوائف أصلاً
بالاستقرار ولعل هذا انكسرت اقتضاه فيما مر متناعلي الجنسين
والأفرد بالثاني بعضهم لا كله فتأمل **من لا يرد عليه** واقسم
الباقى من مخرج فرض من لا يرد عليه علي مسئلة من
يرد عليه إن استقام كزوجات وأربع جدات وست
أخوات لام فخرج من لا يرد عليه أربعة للزوجات وأربع
بقي ثلاثة تستقيم علي سهم الجدات وسهم الأخوات
لكنه منكسر علي أحاد كل فريق كما سيجي **والم مسئلة ضرب**
مسئلة جميع من يرد عليه في مخرج من لا يرد عليه
فالمبلغ الحاصل بهذا الضرب مخرج فرض الفريقين
كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات فخرج
من لا يرد عليه وهي هنا خمسة لثلاثة فرضيت ثلاث
وخمسة سدس فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ أربعين
مخرج فرض الفريقين **ثم اضرب سهام من لا يرد**
عليه وهو سهم الزوجات في خمسة مسئلة من يرد عليه
يكت خمسة فهي حق الزوجات من الأربعين واضرب
سهام كل فريق من يرد عليه وهي أربع للبنات وسهم
للجدات **فيما بقي** أي في السبعة الباقية **من مخرج فرض**
من لا يرد عليه يكت للبنات ثمانية وعشرون وللجدات
سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر علي أحاد كل
فريق فصح بالاصول السبعة الآتية في باب الخارج
تصح من ألف وأربع مائة وأربعين وتصح الأولى من ثمانية
وأربعين ولا ولا خشية الاطلل لا وسعت الكلام هنا
انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **باب توريث**
دوي الارحام هو كل قريب ليس بذوي سهم ولا عصبه
فهو قسم ثالث حينئذ لا يورث مع ذوي سهم ولا عصبه
سوي الزوجين لعدم الرد عليها فيما خذ جميع المال بأ
لقربان ويحب اقربهم الأبعد كترتيب العظميات

المفرد

المعصيات فهم أربعة اصناف جزء الميت ثم أصله ثم جزء
أبويه ثم جزء جدي أو جديتي **وحينئذ يقدم** الجزء الميت
وهم **اولاد البنات واولاد بنات الابن** وان سفلوا **ثم**
أصله وهم **الجدة الفاسدة** والمجدات الفاسدات وان علوا
ثم جزء أبويه وهم **اولاد الأخوات لابوين** **اولاد**
واولاد الأخوة والأخوات لام وبنات الأخوة لابوين
اولاد وان نزلوا **ويقدم الجدة عليهم** خلافاً لها ثم جزء
جدي أو جديتي وهم **الأخوال والخالات والأعمام والأعمات**
لام وبنات الأعمام واولاد مواليهم ثم عمات الأب والأمهات
وأخوالهم وخالاتهم واولاد الأباكام وأعمام الأمهات
كلهم **واولاد هؤلاء** وان بعدوا بالعلو والسفلو ويقدم الأقرب
في كل صنف **وان استنوو في درجة** **فهم** وان تحدث الجهة
قدم وله الوارث فلو اختلفت فلقاربة الأب الثلاث ولقربة
الأم الثلاث وعند الاستوي فان اتفقت صفة الاصول في
الذكورة والانوثة اعتبر ابد الفروع اتفاقاً **واما اذا اختلفت**
الفروع والاصول كبنات ابنت بنت وابنت بنت بنت
اعتبر محمد محمد رضي الله تعالى عنه في ذلك الاصول وقسم
عليهم المال ثلاثة علي أول بطلت اختلف بالذكورة والانوثة
وهو هنا البطلت الثاني في مسئلتنا **فقسم عليهم اثلاثاً واعطي**
كل من الفروع نصيب أصله حينئذ يكون ثلثا بنت بنت
الابنت نصيب ايها وثلث لابنت بنت الابنت لانه نصيب
امه وتامد في السراحيية وشروعها وها اعتبر الفروع
فقط لكت قول محمد رحمه الله تعالى اشهر الروايتين
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع ذوى الارحام وعليه
الفتوي كذا في شرح السراحيية لمصنفها وفي الملتقى ويقول
محمد رحمه الله تعالى **يفتي مسئلة** عن من ترك بنت
شقيقة وابنت وبنت شقيقة فكيف تقسم **فاجبت**
بانهم قد شرطوا عدد الفروع في الاصول فحينئذ الشقيقة
كشقيقتين فيقسم المال بينهم نصفان ثم يقسم نصف الشقيقة

بين اولادها اثنان انتهى والله اعلم **فصل في الفرق**
والحرقى ولا توارث بين الفرقى والحرقى الا اذا علم
ترتيب الموتي فيرث المتأخر فلو جهل عينه اعطي كل باليقين
 ووقف المشكوك فيه حتى يتبين او يصطالحوا بشرح مجمع
قلت واقدره المصنف كذا نقل شيخنا عن ضوا السراج
 مصر يا محمد انه لو مات احد هما ولم ير دايها هو يجعل كانهما
 ماتا معا لتحقيق التوارث بينهما وهو مخالف لما مر فتدبر
 واذا لم يعلم ترتيبهم **يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء**
 اذ لا توارث بالشك **والكافر بالنسب والسبب كالمسلم**
ولو اجتمع له توارثان قرابتان لو تفرقتا في شخصين
حب احدهما الاخير يرث بالحاجب وان لم يحجب
احدهما الاخير يرث بالقرابتين عندهما كما قد مناه
كنا ولا يرثون بانكحة مستحالة **عندهم** اي يستحلونها
 كزوج محوس كذا في الجوهرة وكل نكاح لو اسلمها يقران
 عليه يتوارثان ومالا فلا انتهى وصح في الظهيرية **ويرث**
ولد الزنا واللعان بجهة الام فقط لما قد مناه في القضاة
 انه لا اب لها **ووقف للحمل حظ بنت واحد** او بنت واحدة
 ايها كانت اكثر وعليه القوي لانه الغالب ويكفوا احتياطاً
 كما لو ترك ابوين وبنتاً وزوجاً حلي فان المسئلة من اربعة
 وعشرين اقرب الى الحمل ذكر او يهول لسبعة وعشرين ان
 فرضنا نجي لان للبنين الثلثين **قلت** هذا على كون
 الحمل من الميت والاقتله كثيرة كما لو تركت زوجاً واماً حلي
 فللزوجة النصف وللأم الثلث وللحمل ان قدر ذكر السدس
 لانه عصبة فيقدر انني ليعرف له النصف وتقول لثمانية كمالا
 نجفي انتهى **قلت** ولم ار مالو كان علي احد التقديريين
 يرث وعلي الاخر لا كسهم واخوين لام فان قدر ذكر لم يبق
 له شيء فيبغي ان يقدر انني وتقول اني لتسعة احتياطاً وفي
ولو وحاملتان باتت بابت فلم يرث **ولو وان ولدت بنتاها الثلث يقدر**

يقدر **فصل في المناسخت مات بعض**
الورثة قبل القسمة للثلاثة صحبة المسئلة الاولى واعطيت
 سهام كل وارث **بشم الثانية** والا اذا اتحدوا كان مات
 عن عشرة بنين ثم مات احد هم عنده فان استقام
نصيب الميت الثاني على الثلثة فيها ونهت وان
 لم يستقم مات كان بين سهامه ومسئله موافقة
 ضربت وفق التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول
 والا يكت بينهما موافقة بل مباينة ضربت في كل الثاني في
 كل الاول يحصل بخرج المسئلة فيضرب سهامهم
 ورثة الميت الاول في المصروب اي في التصحيح
 الثاني او في وفقه وسهام ورثة **الميت الثاني**
 في كل ما في يده او وفقه من التصحيح الاول وان
 كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول
 في الثاني او في وفقه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني
 او وفقه **ولو مات ثالث** قبل القسمة جعل المبلغ الثاني مقام
 الاول وجعل الثالث مقام الثانية في العمل وهكذا كل مات
 واحد تقيم مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول اي
 مالا يتناهي وهذا علم العمل فلا تقفل انتهى والله تعالى اعلم
باب مخرج الفروض المذكورة في
كتاب الله عز وجل **نوعان الاول النصف**
 ومخرج كل كسر سميت كالربع من اربعة الا النصف فانه من
 اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثاني الثلث
 والثلثان كلاهما من ثلاث والسدس من ستة على التفيف
 والتتفيف فتقول مثلاً الثلث وضعف وضعف وتقول
 النصف وضعف وضعف **قلت** واخص الكل
 ان الربع والثلث ونصف كل وضعف فاذا جاني المسئلة من
 هذه الفروض احاد فخرج كل فرض منفرد سمياً الى النصف
 كما مر واذا جامثنى وثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد
 يكون مخرجاً لجزء فذلك العدد يكون ايضاً مخرجاً لضعف واضعاً

كالسنة هي مخرج للسدس والضعف والضعف **فإذا**
اختلط النصف من النوع الأول **بكل** النوع الثاني أي الثلاثة
الآخر وبعضها فإذا كانت في المسئلة نصف وثلاث وثلاثون
 وسدس كزوج وشقيقتين وأختين لأم وأم **فمن** سائر تركيبتها
 من ضرب اثنين في ثلاثة **أو اختلط الربع** من النوع الأول
 بكل الثمن أو بعضه فإذا كانت في المسئلة زوجة وأبنة ذكر **فمن**
اثني عشر لتركيبها من ضرب الأربعة في ثلاثة لموافقة الستة
 بالنصف **أو اختلط الثمن** من النوع الأول ببعض الثاني وأما
 بكل فغير متصور الأعلى رأي بت مسعود رضي الله تعالى عنه
 في الوصايا فليحفظ **فمن أربعة وعشرين** كزوجتين وبنتين
 وأم لتركيبها من ضرب الثمانية في الثلاثة لما قد مناه من موافقة
 الستة بالنصف ولا يجتمع أكثر من أربع فروع في مسئلة واحدة
 ولا يجتمع من أصحابها أكثر من خمس طوائف ولا ينكس على أكثر
 من أربع فرق **وإذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عليهم**
عدد دهم في أصل المسئلة وعو لها أن كانت عايلة كأمراة وأخوين
 المرأة الربع بقي لها ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين
 في أربعة فتصح من ثمانية وأت وافق سهامهم عدد دهم ضربت
 وفق عدد دهم في أصل المسئلة وعو لها **كأمراة وست أخوات**
 فاهم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في أربعة فتصح من
 ثمانية أيضا **فإذا انكسر سهام فريقين أو أكثر عدد دهم**
سماثلة ضربت أحد الأعداد في أصل المسئلة كثلث بنات و
ثلاثة أعوام فتكفي بأحد المتماثلين فاضرب ثلاثة في أصل المسئلة
 تلت تسعة منها تصح وأن انكسر على ثلاث فرق أو أربع فرق
 فاطلب المشاركة أو لا بين السهام والأعداد ثم بين الأعداد والأعداد
 ثم افعل كما فعلت في الفريقين في المدخلات والمماثلة والموافقة والمماثلة
 فاحصل يسري جزء السهم فاضرب في أصل المسئلة أشار إليه بقوله
وأن دخل بعض الأعداد في أربع بعضها أربع زوجة
وثلاث جدات واثنين عشر فما ضربت أكثر الأعداد لتدخلها
 في أصل المسئلة وهي اثني عشر تلت مائة وأربعة وأربعين

وأربعين منها تصح وأن وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات
 وخمس عشرة جدات وثلاث عشرة بنتا وستة أعوام ضربت
 وفق أحداهما أي أحد الأعداد في جميع الآخر والخارج في
 وفق الثالث **وأن وافق والا في الجميع ثم الرابع** كذلك ثم
 المجتمع وهو جزء السهم وهو في مسئلة مائة وثلاثون في أصل
 المسئلة وهو هنا أربعة وعشرون يحصل أربعة آلاف وثلاث
 مائة وعشرون منها تصح **وأن ثمانية** أعداد روس من
 انكسر عليهم سهامهم كأمراة ثنتين وعشرين بنات وست جدات
 وسبعة أعوام ضربت أحدها أي أحد الأعداد في جميع
 الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع
يحصل جزء سهم وهو هنا مائتان وعشرة لتوافق روسهم
 البنات والجدات لسهامهم بالنصف فاضربها في أصل المسئلة
 وهو هنا أربعة وعشرون يحصل خمسة آلاف وأربعون
 ومنها تستقيم **وإذا أردت معرفة الثالث والتدخل**
والتوافق والتباين بين العدد بين هذه مقدمة يجتهد
 إليها في تقسيم التركة **ثم تأمل العدد** بين كل واحد من المساوي
على الآخر **فإن دخل العدد وتدخل العدد** بين المختلفين
 بأحد أمرين علي ما هنا **أما بان يعدا قلهما الأكثر** أي يقيد
أو يكون أكثر العددين مقسما على الأقل قسمته صحيحة
 بلا كسر لقسمته الستة على ثلاثة أو اثنين **وتوافق العددين**
أن لا يعد أي لا يقيد قلهما الأكثر كالتباعد معا **د**
ثالث كالثانية من العشرين بعد هاهنا أربع فيتوافق
 بالربع وتباين العددين **أن لا يعد العددين المختلفين**
معا **د ثالث** كالسبعة مع العشرة **وإذا أردت معرفة**
التوافق والتباين بين العددين المختلفين اسقط الأقل
 من الأكثرين الجانبين مرارا حتى إذا اتفقا في درجة واحدة
 فإن توافقا في واحد تباينا والآخر **وأن توافقا في اثنين**
 فبالنصف أو ثلاثة تبايناً **هكذا** إلى عشرة وستة والكسور
 المطلقة أو أحد عشر يخرج من أحد عشر وهكذا ويسمى

الاصم **وان اردت معرفة نصيب كل فريق كالبنات**
والجدات والاهام وغيرهم **من التصحيح** الذي استقام على الكل
فاضرب ما كان له اي لكل فريق **من اصل المسئلة فيها**
اي في جزء السهم الذي **ضربت في اصل المسئلة يخرج نصيب**
اي ذلك الفريق **ثم ان اردت معرفة نصيب كل واحد**
من احاد ذلك الفريق **ضربت سهام كل وارث جزء**
السهم **المضروب يخرج نصيبه** والاصح طريق النسبة وهو
ان ينسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد
روسهم وحدهم ثم يقضي بمثل تلك النسبة من المضروب
لكل واحد من ذلك الفريق **وان اردت قسمة التركة**
بين الورثة والعزما يعني كلا وحده لا معا لتقدم الفرما
على قسمة المواريث كما في شرح السراجية لجيد **فان كان**
بين التركة والتصحيح مماثلة فظاهرا **وموافقة ضربت**
سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة كذا في نسخ
المنت والشرح والموافق للسراجية وغيرها في وفق التركة
فانما يضرب في جميع التركة عند المباشرة وهذا لمعرفة نصيب
كل فرد **وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم**
واما فقنا الديون فان وفي بينها وان لم يوف وتقدم الفرما
ويترك مجموع الدين كالتصحيح للمسئلة **ويترك كل دين**
غيره **كسهام وارث** وتعمل كما مر ثم شرع في مسئلة الخارج
فقال **ومن صالح من العزلة والفرما على شئ معلوم**
منها طرح اي طرح سهم من التصحيح وجعل كذا استوفي
نصيبه **ثم قسم الباقي من التصحيح** او الديون **على سهام**
من بقي منهم فتخرج منه كزوج وام وعم فصالح الزوج على
ما في دتمه من المهر وخارج من بين الورثة فاطرح سهام
من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي ما عدا المهر
بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامها من التصحيح قبل
الخارج وحينئذ يكون سهمان للام وسهم للعم
ولا يجوز ان يجعل الزوج كانه لم يكن لئلا يتقلب

ينقلب فرض الام من الثلث ثلث اصل المال الي
ثلث الباقي لانه حينئذ يكون للام سهم وللم عم سهمان
وهو خلاف الاجماع كما قاله السيد وغيره **قلت**
وهذا هو الصواب وقد غلط في قسمة هذه المسئلة
صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين
وغيرهما على ما عندي من الشيخ فانها قسمها الباقي
للأم سهم وللعم سهمان وقد علمت انه خلاف
الاجماع **وقال العلامة** فطلب الدين محمد بن
سلطان في شرحه الكثر وقوله فاجعله كان لم يكن
فيه نظري ثم ذكر نحو ما تحرر فتدبر انتهى وقال
مولف العبد الفقير المعترف بالجهل والعجز والتقصير
محمد علا الدين بن الشيخ علي الحسيني العباسي الامام
بجامع بني امية بدمشق المحمية قد فرغ من
من تاليفه او اخر شهر محرم الحرام من شهر ربيع
احدي وسبعين والفا من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلاة والسلام وقد بالغت في تلخيصه و
تحريره وتقييده وتبعت المصنف رحمه الله سبحانه وتعالى
عليه في تغييره لمواضع كثيرة من متنه وتصحيحه ونسبته
عليها غالبا وعلى مواضعها اخرى وبالجملة فالسلامة من هذا
الاخر امر يعز علي البشر فستر الله علي من ستر وغفر
لمن غفر وان تجد عيبا فسد خلا جلمن لا فيه عيب **وعلا**
كيف لا وقد بيضت من نار البعاد والاول والاخوان والا
حقاد ما يغتت الاكبار فوجهم الله التفتتاني حيث اعتدوا
يوما يخرج ويوما بالحقيق وبال عديب يوما ويوما بالخليصا
لكن لله الحمد اولا واخر وظاهرا وباطنا فلقد من بايتدا
تبييضه بخاه وجه صاحب الرسالة والقدر المليف والامان
ونجته بخاه قبر صاحب هذا الممت الشريف فلعله علامة
القبول منهم والتشريف ما جاد في المقال وقال
فيا شرفي ان كنت ربي قبلته وان كلك الناس رده عن حد
تقبلني مع ما كنت واسانة وتحسن باجماع المصطفى احمد

واخواننا المسري لنا الخير دايما ووالدنا داع لنا طالب الرشدا
وهذا اخر ما علقه المصنف رحة الله تعالى عليه ورحم
مشايخه وتلاميذه والاخذ عنهم والاخذ من عندهم
وكرمهم اللهم صلي وسلم وبارك علي خاتم الانبيا
وسيد الاصفيا ومعدن الاسرار ومنبع الانوار وجمال
الكونين وشريف الدارين سيدنا **ص**د وواله و
وصحبه وسلم تسليما كثيرا الي يوم الدين سبحان ربك
ربي العزة عما يصفون وسلام علي المرسلين والحمد
لله رب العالمين

ولما فني صبري وضائق مذاهي جعلت رجائي عند بابك سلما
وكان الفراغ من كتابت هذا الكتاب المبارك المنيف
والشرح الشريف ثامن شهر صفر الخير من
شهور سنة تسعة وثلاثين ومايه والسف
من هجرة من لد العزة والشرف علي
صاحبها افضل الصلاة واته التسليم
سبحان ربك رب العزة عما يصفون
وسلام علي المرسلين والحمد
لله رب العالمين واعفر
لكاتبه ولما ينظر فيه عيب
ويستره واغفر لجميع
الانبياء والمرسلين
والحمد لله رب
العالمين

اميت
تم
تم

